

بَيِّنَاتُ الشَّيْخِ الْمُرْتَضَى ٢٤١



الْإِنْصَارُ

لِمَا افْتَرَكَنَّهُ الْإِمَامِيَّةُ

الشَّيْخُ الْمُرْتَضَى
عَلِيُّ بْنُ الْحُسَيْنِ الْمَوْسَوِي، عَلَمُ الْهُدَى
(٣٥٥-١٤٣٦ هـ)

الْمَجْلَدُ الثَّانِي

تَحْقِيقُ

السَّيِّدُ حُسَيْنُ الْمَوْسَوِي الْبَرْجَرِي

الْمَوْفِقُ الذَّوِي الذِّكْرِ الْفَيْضِ الشَّيْخِ الْمُرْتَضَى



الْإِنْصَارُ

لِمَا أَنْفَرَدَنِيهِ الْإِمَامِيَّةُ

الشَّريفُ المرتضَى
عَلِيُّ بْنُ الْحُسَيْنِ الْمَوْسَوِيِّ، عَلَّمُ الْهُدَى
(٣٥٥-٥٤٣٦ هـ)



المجلد الثاني

تحقيق

السَّيِّدُ حُسَيْنُ الْمَوْسَوِيُّ الْبَرْجَزِيُّ

مؤلفاً: الشَّريفُ المرتضَى / ٢٤



سرشناسه: سیدمرتضی، علی بن حسین، ۳۵۵ - ۴۳۶ ق.
عنوان و نام پدیدآور: الانتصار لما انفردت به الإمامة / الشريف المرتضى، علی بن الحسین الموسوی، علم الهدی؛ تحقیق: السید حسین الموسوی البروجردی؛ إشراف: محمدحسین الدرایتی؛ إعداد: مركز المؤتمرات العلمية والبحوث الحرة التابع لمؤسسة دارالحديث.
مشخصات نشر: مشهد المقدسة: الأستانة الرضوية المقدسة، مجمع البحوث الإسلامية، ۱۴۴۱ق. - = ۱۳۹۸.
مشخصات ظاهري: ۲ ج.

فروست: المؤتمر الدولي لذكرى ألفية الشريف المرتضى. مؤلفات الشريف المرتضى: ۲۴، ۲۳.
شابک: دوره: ۱- ۳۹۹-۰۶-۰۶-۹۷۸؛ ج: ۲- ۴۰۱-۰۶-۰۶-۹۷۸.

وضعیت فهرست نویسی: فیا.

موضوع: فقه جعفری -- قرن ۵ق.

شناسه افزوده: موسوی بروجردی، سید حسین.

شناسه افزوده: مؤسسه علمی فرهنگی دارالحديث.

شناسه افزوده: بنیاد پژوهشهای اسلامی.

رده بندی دیویی: ۲۹۷/۳۴۲.

رده بندی کنگره: BP ۱۸۱/۶.

شماره کتاب شناسی ملی: ۵۵۵۹۱۵۱.



مركز البحوث الإسلامية
دار الحديث



بنیاد پژوهشهای اسلامی
آستان قدس رضوی

المؤتمر الدولي لذكرى ألفية الشريف المرتضى - مؤلفات الشريف المرتضى/ ۲۴

الانتصار (لما انفردت به الإمامة)

المجلد الثاني

تحقيق: السيد حسين الموسوي البروجردی

المساعدون: السيد مرتضى سيد ابراهيمي، حب الله النجفي، ولي الله القرباني

إشراف: محمد حسين الدرايتي

الإخراج الفتي: محمّد كريم الصالحي

تصميم الغلاف: نيماء نقوي

الطبعة الأولى: ۱۴۴۱ق / ۱۳۹۸ش / ۴۰۰ نسخة، وزيري / الثمن: ۷۰۰۰۰۰ ريال إيراني

الطباعة: مؤسسة الطبع والنشر التابعة للأستانة الرضوية المقدسة

مجمع البحوث الإسلامية، ص.ب: ۳۶۶-۹۱۷۳۵

هاتف و فاكس وحدة المبيعات في مجمع البحوث الإسلامية: ۳۲۲۳۰۸۰۳-۵۱

مؤسسة العلمية-الثقافية في دارالحديث، قم، ص.ب: ۸۱۶-۳۷۱۸۵

هاتف مركز المبيع في مؤسسة العلمية-الثقافية في دارالحديث: ۳۷۷۴۰۵۴۵-۲۵

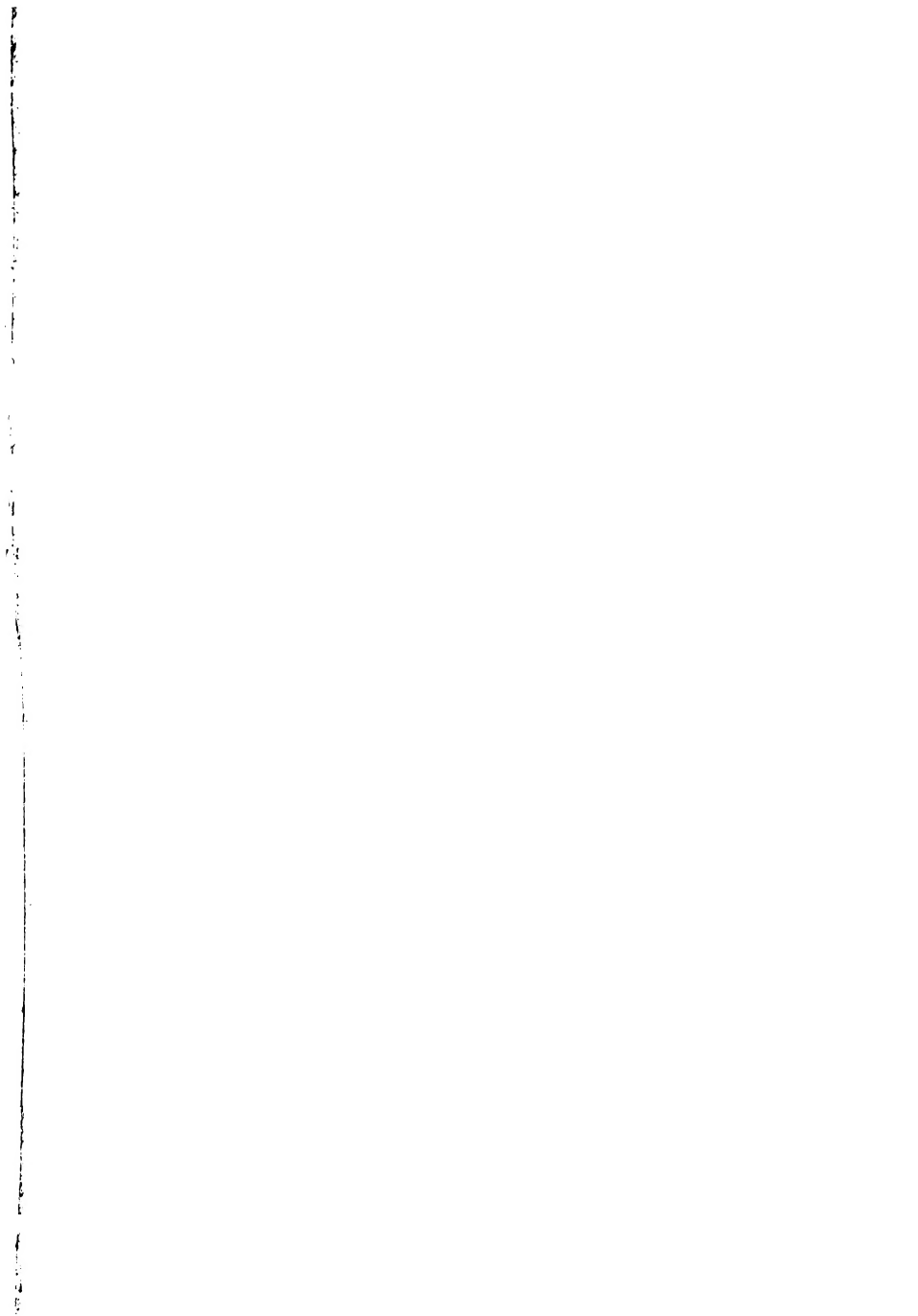
www.islamic-rf.ir

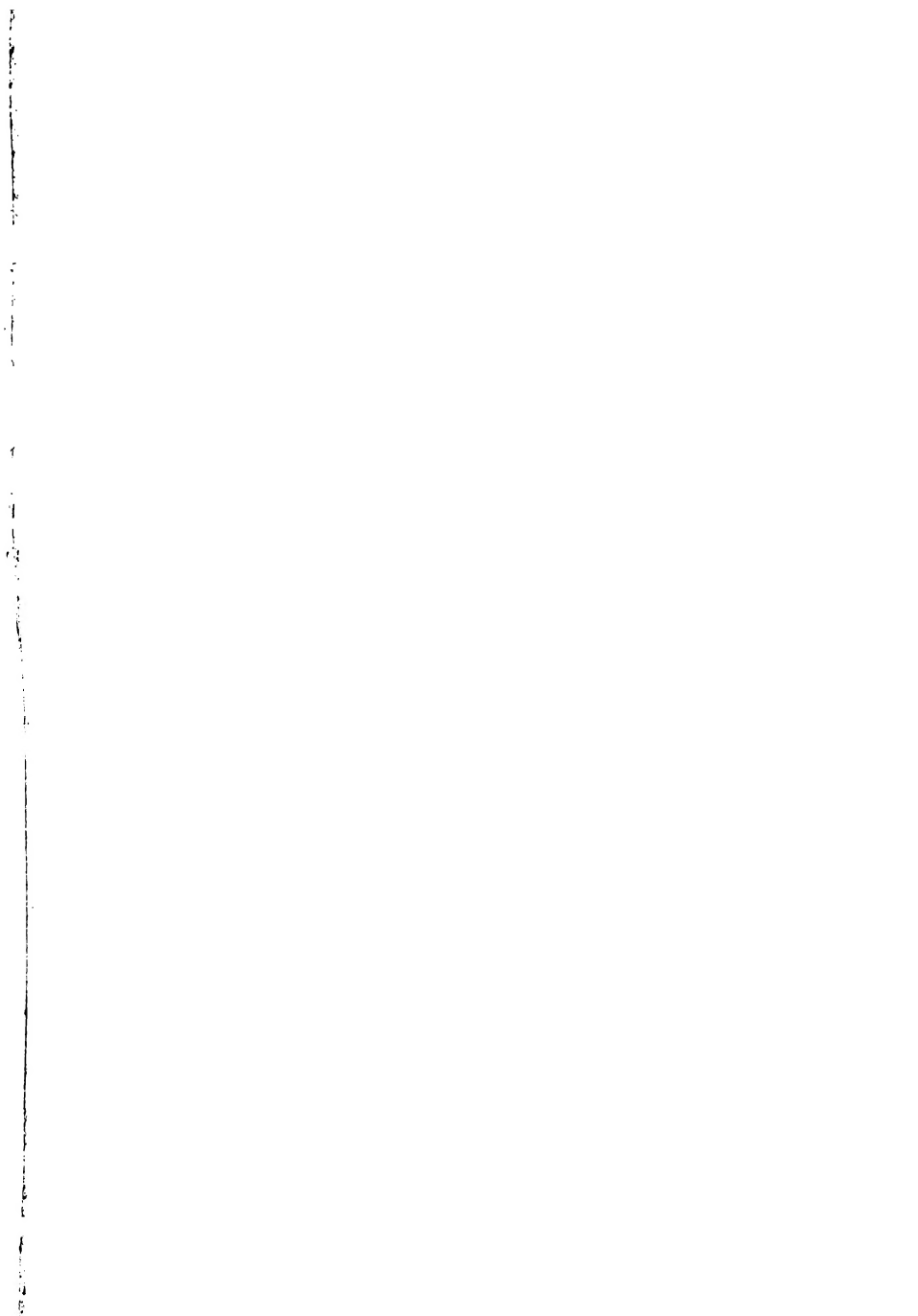
info@islamic-rf.ir

الفهرس الإجمالي

تمة الانتصار لما انفردت به الإمامية

٧	كتاب الطلاق
٣٩	كتاب الظهار
٤٧	كتاب الإيلاء
٥٣	مسائل كتاب اللعان
٥٩	مسائل كتاب العدد وأكثر الحمل
٨٣	كتاب الأيمان والنذور والكفارات
١١٣	كتاب مسائل العتق والتدبير والكتابة
١٥٥	كتاب الصيد والذبائح والأطعمة والأشربة واللباس
٢١٥	كتاب مسائل البيوع والربا والصرف
٢٣٥	كتاب الشفعة
٢٥٣	كتاب فيه مسائل شتى
٢٨٩	كتاب مسائل القضاء والشهادات وما يتصل بذلك
٣٢٣	مسائل الحدود والقصاص والديات وما يتصل بذلك
٣٨٣	كتاب الفرائض والموارث والوصايا وما يتعلق بذلك
٤٦١	الفهارس العامة





[الاشتراط في الطلاق]

وَمِمَّا انفَرَدَتْ بِهِ الْإِمَامِيَّةُ: الْقَوْلُ بِأَنَّ الطَّلَاقَ لَا يَقَعُ مَشْرُوطاً وَإِنْ وُجِدَ شَرْطُهُ.
وَخَالَفَ بَاقِيَ الْفُقَهَاءِ فِي ذَلِكَ^١، وَأَوْقَعُوا الطَّلَاقَ عِنْدَ وَقُوعِ شَرْطِهِ الَّذِي عَلَّقَهُ
الْمُتَلَفِّظُ بِهِ.

وَالدَّلِيلُ عَلَى صِحَّةِ مَا ذَهَبْنَا إِلَيْهِ - بَعْدَ إِجْمَاعِ الطَّائِفَةِ -: أَنَّ تَعْلِيلَ الطَّلَاقِ
بِالشَّرْطِ غَيْرُ مَسْنُونٍ، وَ الْمَشْرُوعُ فِي كَيْفِيَّةِ الطَّلَاقِ غَيْرُهُ، فَيَجِبُ أَنْ لَا يَتَعَلَّقَ بِهِ
حُكْمُ الْفُرْقَةِ؛ لِأَنَّ الْفُرْقَةَ حُكْمٌ شَرْعِيٌّ، وَ الشَّرْعُ هُوَ الطَّرِيقُ إِلَيْهِ، وَإِذَا^٢ انْتَفَى الدَّلِيلُ
الشَّرْعِيُّ انْتَفَى الْحُكْمُ الشَّرْعِيُّ.

فَإِنْ قِيلَ: وَ مَا الدَّلِيلُ عَلَى أَنَّ الطَّلَاقَ الْمَشْرُوطَ غَيْرُ مَشْرُوعٍ؟
قُلْنَا: لَا شُبْهَةً فِي أَنَّ اللَّهَ تَعَالَى مَا شَرَعَ لِمُرِيدِ^٣ الطَّلَاقِ أَنْ يُعَلِّقَهُ بِشَرْطٍ رُبَّمَا

١. المدونة الكبرى، ج ٣، ص ١٦؛ الإشراف على مذاهب العلماء، ج ٥، ص ٢٣٢ - ٢٣٣؛
مختصر اختلاف العلماء، ج ٢، ص ٤٣٨ - ٤٣٩؛ الحاوي الكبير، ج ١٠، ص ٢٨٩؛ بدائع
الصنائع، ج ٣، ص ١٥٣ - ١٧٠؛ المغني لابن قدامة، ج ٨، ص ٢٤٨؛ بداية المجتهد، ج ٢،
ص ٦٤؛ المجموع، ج ١٧، ص ١٥٢.

٢. في «ص، ط، ك» و مطبوع النجف: «فإذا».

٣. في «ج»: «لمن يريد».

حَصَلَ ذَلِكَ وَرُبَّمَا لَمْ يَحْصُلْ، وَهُوَ مِنْ ثُبُوتِهِ وَفَقْدِهِ عَلَى غَرَرٍ؛ وَكَيْفَ يَسُوعُ^١ لِقَاصِدٍ إِلَى أَمْرٍ فِعْلٌ مَا لَا يُطَابِقُ غَرَضَهُ، وَمَا يَجُوزُ مَعَهُ أَنْ لَا يَحْصُلَ مُرَادُهُ؟! وَإِنَّمَا شَرَعَ لَهُ أَنْ يَتَلَفَّظَ بِالتَّطْلِيقِ الْوَاحِدَةِ فِي الطُّهْرِ الَّذِي لَا جِمَاعَ فِيهِ، وَأَنْ يَقُولَ: «أَنْتِ طَالِقٌ»، وَهَذَا مِمَّا لَا يَخْفَى عَلَى مُتَأَمِّلٍ.

عَلَى أَنَّ ثُبُوتَ الزَّوْجِيَّةِ مُتَيَقِّنٌ، فَلَا يُنْتَقَلُ عَنْهُ إِلَى التَّحْرِيمِ إِلَّا بَيِّقِينَ، وَلَا يَقِينٍ فِي الطَّلَاقِ الْمَشْرُوطِ.

٢٩٩

١٦٨. مسألة

[الشَّهَادَةُ فِي الطَّلَاقِ]

وَمِمَّا انْفَرَدَتِ الْإِمَامِيَّةُ بِهِ^٢: الْقَوْلُ بِأَنَّ شَهَادَةَ عَدْلَيْنِ شَرْطٌ فِي وَقْعِ الطَّلَاقِ، وَامْتَنَى فُقِدَ لَمْ يَقَعِ الطَّلَاقُ. وَخَالَفَ بَاقِي الْفُقَهَاءِ فِي ذَلِكَ^٤.

وَالْحُجَّةُ لَنَا - بَعْدَ إِجْمَاعِ الطَّائِفَةِ - : قَوْلُهُ تَعَالَى: «يَا أَيُّهَا النَّبِيُّ إِذَا طَلَقْتُمُ النِّسَاءَ فَطَلَّقُوهُنَّ لِعَدَّتِهِنَّ وَأَحْصُوا الْعِدَّةَ وَاتَّقُوا اللَّهَ رَبَّكُمْ» إِلَى قَوْلِهِ: «فَإِذَا بَلَغْنَ أَجَلَهُنَّ فَأَمْسِكُوهُنَّ بِمَعْرُوفٍ أَوْ فَارِقُوهُنَّ بِمَعْرُوفٍ وَأَشْهِدُوا ذَوَى عَدْلٍ مِنْكُمْ»^٥، فَأَمَرَ تَعَالَى^٦ بِالْإِشْهَادِ، وَظَاهِرُ الْأَمْرِ فِي عُرْفِ الشَّرْعِ يَقْتَضِي الْوُجُوبَ، فَلَيْسَ لَهُمْ أَنْ

١. في «أ.ج.» : «يسوع».

٢. في «أ.ص.ط.» و مطبوع النجف: «به الإمامية».

٣. في «أ.ص.ط.ك.» - «و».

٤. المدونة الكبرى، ج ٢، ص ٤١٩؛ الأُمِّ، ج ٧، ص ٨٨؛ الإشراف على مذاهب العلماء، ج ٥،

ص ١٨٢؛ مختصر اختلاف العلماء، ج ٢، ص ٣٧٥؛ المحلى، ج ١٠، ص ٢٥١؛ المبسوط

للسرخسي، ج ٦، ص ١٤٥؛ بداية المجتهد، ج ٢، ص ٥٩؛ نيل الأوطار، ج ٧، ص ٤٣ - ٤٤.

٥. الطلاق (٦٥): ١ - ٢.

٦. في «أ.ص.ط.» و مطبوع النجف: «فأمرنا».

يَحْمِلُوا ذَلِكَ هَاهُنَا عَلَى الْإِسْتِحْبَابِ.

فَلَا يَخْلُو قَوْلُهُ تَعَالَى: «وَأَشْهِدُوا»^١ مِنْ أَنْ يَكُونَ رَاجِعاً إِلَى الطَّلَاقِ، كَأَنَّهُ قَالَ: «إِذَا طَلَّقْتُمُ النِّسَاءَ فَطَلَّقُوهُنَّ لِعَدَّتِهِنَّ وَأَشْهِدُوا»، أَوْ أَنْ يَكُونَ رَاجِعاً إِلَى الْفُرْقَةِ، أَوْ إِلَى الرَّجْعَةِ الَّتِي عَبَّرَ تَعَالَى عَنْهَا بِالْإِمْسَاكِ.

وَلَا يَجُوزُ أَنْ يَرْجَعَ ذَلِكَ إِلَى الْفُرْقَةِ؛ لِأَنَّهَا^٢ لَيْسَتْ هَاهُنَا شَيْئاً يَوْفَعُ وَيُفْعَلُ، وَإِنَّمَا هُوَ الْعُدُولُ عَنِ الرَّجْعَةِ، وَإِنَّمَا يَكُونُ مُفَارِقاً لَهَا بِأَنْ لَا يُرَاجِعَهَا فَتَبَيَّنَ بِالطَّلَاقِ السَّابِقِ. عَلَى أَنَّ أَحَدًا لَا يَوْجِبُ فِي هَذِهِ الْفُرْقَةِ الشَّهَادَةَ، وَظَاهِرُ الْأَمْرِ يَقْتَضِي الْوُجُوبَ.

وَلَا يَجُوزُ أَنْ يَرْجَعَ الْأَمْرُ بِالشَّهَادَةِ إِلَى الرَّجْعَةِ؛ لِأَنَّ أَحَدًا لَا يَوْجِبُ فِيهَا^{٣٠٠} الْإِشْهَادَ، وَإِنَّمَا هُوَ مُسْتَحَبٌّ فِيهَا، فَتَبَيَّنَ أَنَّ الْأَمْرَ بِالْإِشْهَادِ رَاجِعٌ إِلَى الطَّلَاقِ.

فَإِنْ قِيلَ: كَيْفَ يَرْجِعُ إِلَى الطَّلَاقِ مَعَ بُعْدِ مَا بَيْنَهُمَا؟

قُلْنَا: إِذَا لَمْ يَلْقَ إِلَّا بِالطَّلَاقِ وَجَبَ عَوْدُهُ إِلَيْهِ مَعَ بُعْدٍ وَقُرْبٍ.

فَإِنْ قِيلَ: أَيُّ فَرْقٍ بَيْنَكُمْ فِي^٣ حَمَلِكُمْ هَذَا الشَّرْطَ عَلَى الطَّلَاقِ وَهُوَ بَعِيدٌ مِنْهُ فِي اللَّفْظِ، وَذَلِكَ مَجَازٌ وَعُدُولٌ عَنِ الْحَقِيقَةِ، وَبَيْنَنَا إِذَا حَمَلْنَا الْأَمْرَ بِالْإِشْهَادِ هَاهُنَا عَلَى الْإِسْتِحْبَابِ؛ لِيَعُودَ إِلَى الرَّجْعَةِ الْقَرِيبَةِ مِنْهُ فِي تَرْتِيبِ الْكَلَامِ؟

قُلْنَا: حَمَلُ مَا ظَاهَرَهُ الْوُجُوبُ عَلَى الْإِسْتِحْبَابِ خُرُوجٌ عَنْ عُرْفِ الشَّرْعِ بِلَا دَلِيلٍ، وَرَدُّ الشَّرْطِ إِلَى مَا بَعْدَ عَنْهُ إِذَا لَمْ يَلْقَ بِمَا قَرَّبَ لَيْسَ بِعُدُولٍ عَنِ حَقِيقَةٍ، وَلَا اسْتِعْمَالِ تَوْسُعٍ وَتَجَوُّزٍ، وَالْقُرْآنُ وَالْخِطَابُ كُلُّهُ مَمْلُوءٌ مِنْ ذَلِكَ، قَالَ اللَّهُ تَعَالَى:

١. فِي «ب» وَالمطبوع: + «ذَوِي غَدَلٍ مِنْكُمْ».

٢. فِي «ج، ص، ط، ك» وَالمطبوع النجف: «التي»، وَفِي حَاشِيَةِ «ك» كَالْمَتْنِ.

٣. فِي مَطْبُوعِ النَجَفِ: «مَعَ».

«إِنَّا أَرْسَلْنَاكَ شَاهِدًا وَ مُبَشِّرًا وَ نَذِيرًا * لِتُؤْمِنُوا بِاللَّهِ وَ رَسُولِهِ وَ تُعْزِرُوهُ وَ تُوقِّرُوهُ وَ تُسَبِّحُوهُ»^١، و التسييحُ و هو متأخَّر في اللفظ لا يليق إلا بالله تعالى، دون رسوله - عليه و آله السلام -^٢.

١٦٩. مسألة

[ألفاظ الطلاق]

و ممَّا انفردت الإمامية به: أنَّ الطلاق لا يَقَعُ إِلَّا بلفظٍ واحدٍ و هو قوله: «أنت طالق»، و لا يَقَعُ بـ «فَارَقْتُكَ» و «سَرَحْتُكَ» و لا بـ «اعتدي» و «حبلك على غاربك» و بـ «حليّة» و «بريّة» و «بتّة» و «بتلة» و كُلُّ لفظٍ عدا ما ذكرناه. و اختلف الفقهاء في ألفاظ الطلاق:

فقال أبو حنيفة: لفظُ الطلاقِ الصريحُ ما تَصَمَّنَ الطلاقَ خاصّةً، و الباقي كنايةاتٌ و يَقَعُ الطلاقُ بها مع النية^٥.

و قال الشافعي: صريحُ الطلاقِ ثلاثة ألفاظ: «الطلاق» و «الفراق» و «السراح»، و باقي الألفاظ كنايةاتٌ لا يَقَعُ الطلاقُ بها^٦ إلا مع مُقَارَنَةِ النية لها^٧، و يَقَعُ مِنْ

١. الفتح (٤٨): ٨ - ٩.

٢. في مطبوع النجف: «رسول الله صلى الله عليه و آله».

٣. في «ج، ص، ط»: «يقع» بدل «لا يقع إلا».

٤. في «ب» و المطبوع: «+ ما».

٥. مختصر اختلاف العلماء، ج ٢، ص ٤١١ - ٤١٢؛ المبسوط للسرخسي، ج ٦، ص ٧٥ - ٧٦؛

تحفة الفقهاء، ج ٢، ص ١٧٥ - ١٧٦؛ بدائع الصنائع، ج ٣، ص ١٠١؛ المغني لابن قدامة، ج ٨، ص ٢٦٣؛ عمدة القارئ، ج ٢٠، ص ٢٣٨.

٦. في «ص، ط، ك» و مطبوع النجف: «بها الطلاق».

٧. في «ص، ط، ك»: «- لها».

ذلك ما ينويه. و قَسَمَ الكِنَايَاتِ إِلَى قِسْمَيْنِ: ظَاهِرَةٌ نَحْوُ قَوْلِهِ: «خَلِيَّةٌ» و «بَرِيَّةٌ» و «بَتَّةٌ» و «بَائِنٌ» و «بَتْلَةٌ» و «حَرَامٌ»، و الكِنَايَاتِ الْبَاطِنَةُ نَحْوُ قَوْلِهِ: «إِعْتَدَي» و «اسْتَبْرِئِي رَحِمَكِ» و «تَقْنَعِي» و «حَبْلُكِ عَلَى غَارِيكِ»^١.

و قَالَ مَالِكٌ: الْكِنَايَاتُ الظَّاهِرَةُ إِذَا لَمْ يَنْوِ بِهَا شَيْئاً وَقَعَ الطَّلَاقُ الثَّلَاثُ، و إِنْ نَوَى وَاحِدَةً أَوْ اثْنَتَيْنِ فَإِنْ كَانَتِ الْمَرْأَةُ غَيْرَ مَدْخُولٍ بِهَا كَانَ عَلَى مَا نَوَاهُ، و إِنْ كَانَتْ مَدْخُولاً بِهَا وَقَعَتِ الثَّلَاثُ عَلَى كُلِّ حَالٍ.

و أَمَّا الْكِنَايَاتُ الْبَاطِنَةُ، فَقَالَ فِي كَلِمَتَيْنِ مِنْهَا - وَ هِيَ قَوْلُهُ: «إِعْتَدَي» و «اسْتَبْرِئِي رَحِمَكِ» -: إِنْ لَمْ يَنْوِ بِهَا شَيْئاً وَقَعَتِ تَطْلِيقَةٌ رَجْعِيَّةٌ، و إِنْ نَوَى شَيْئاً كَانَ عَلَى مَا نَوَاهُ. و مَالِكٌ يَجْعَلُ الْكِنَايَاتِ الظَّاهِرَةَ وَ هَاتَيْنِ الْكَلِمَتَيْنِ مِنْ صَرِيحِ الطَّلَاقِ^٢.

و الْحُجَّةُ لِمَا نَذَهَبُ إِلَيْهِ - بَعْدَ إِجْمَاعِ الطَّائِفَةِ -: أَنَّ الطَّلَاقَ يَتَّبِعُهُ حُكْمٌ شَرْعِيٌّ لَا يَنْبُتُ إِلَّا بِأَدْلَةٍ الشَّرْعِ، و لَا خِلَافَ فِي وَقُوعِهِ بِاللَّفْظَةِ الَّتِي ذَكَرْنَاهَا، و مَا عَدَاهَا مِنَ الْأَلْفَاظِ لَمْ يَقُمْ دَلِيلٌ عَلَى وَقُوعِهِ بِهَا، فَيَجِبُ نَفْيُ وَقُوعِهِ؛ لِأَنَّ الْحُكْمَ الشَّرْعِيَّ لَا بُدَّ مِنْ نَفْيِهِ إِذَا انْتَفَى الطَّرِيقُ إِلَيْهِ.

و أَيْضاً فَإِنَّ أَلْفَاظَ الْقُرْآنِ كُلَّهَا وَارِدَةٌ بِلَفْظِ الطَّلَاقِ، مِثْلُ قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿يَا أَيُّهَا

١. الأُمُّ، ج ٥، ص ٢٧٦ - ٢٧٧؛ مختصر المزني، ص ١٩٢ - ١٩٣؛ الحاوي الكبير، ج ١٠، ص ١٥٠ - ١٥١؛ المغني لابن قدامة، ج ٨، ص ٢٦٣؛ المجموع، ج ١٧، ص ٩٦ - ١٠١؛ عمدة القارئ، ج ٢٠، ص ٢٣٨.

٢. في «أ»: «فإن».

٣. المدونة الكبرى، ج ٢، ص ٣٩٥ - ٤٠٤؛ الإشراف على مذاهب العلماء، ج ٥، ص ١٨٨ - ١٩٦؛ مختصر اختلاف العلماء، ج ٢، ص ٤١١ - ٤١٢؛ بداية المجتهد، ج ٢، ص ٥٩ - ٦٢؛ المغني لابن قدامة، ج ٨، ص ٢٧٢؛ المجموع، ج ١٧، ص ١٠٤؛ عمدة القارئ، ج ٢٠، ص ٢٣٨.

٤. في «أ، ب، ج»: «مضافات».

النَّبِيُّ إِذَا طَلَّقْتُمُ النِّسَاءَ^١ وَ مَا أَشَبَّهُ ذَلِكَ، وَ «طَلَّقْتُمُ» مُشْتَقٌّ مِنْ لَفْظِ «الطَّلَاقِ» دُونَ غَيْرِهِ مِنَ الْأَلْفَاظِ، فَيَنْبَغِي أَنْ لَا يَتَعَلَّقَ الْحُكْمُ إِلَّا بِهَذِهِ اللَّفْظَةِ.

٣٠٢

فَإِنْ قِيلَ: مَعْنَى «طَلَّقْتُمُ»: فَارْقَتُمُ، وَ الْفِرَاقُ قَدْ يَكُونُ بِالْفَاظِ مُخْتَلِفَةً.

قُلْنَا: هَذَا خِلَافُ الظَّاهِرِ؛ لِأَنَّ لَفْظَ «طَلَّقْتُمُ» مُشْتَقٌّ مِنْ حَدَثٍ فِيهِ طَاءٌ وَ لَامٌ وَ قَافٌ^٢، كَمَا أَنَّ لَفْظَ^٣ «ضَرَبَ» مُشْتَقٌّ مِنْ حَدَثٍ فِيهِ ضَادٌّ وَ رَاءٌ وَ بَاءٌ؛ وَ مَنْ فَعَلَ مَا فِيهِ مَعْنَى الضَّرْبِ لَا يُقَالُ: «ضَرَبَ»، وَ كَذَلِكَ^٤ لَا يُقَالُ فِيمَنْ فَعَلَ مَا فِيهِ مَعْنَى الطَّلَاقِ: «طَلَّقَ». فَإِنْ قِيلَ: لَفْظَةُ «الطَّلَاقِ» شَرْعِيَّةٌ.

قُلْنَا: مَعَاذَ اللَّهِ! هَذِهِ لَفْظَةٌ لُغَوِيَّةٌ مَعْرُوفَةٌ فِي خِطَابِ أَهْلِ اللُّغَةِ، وَ إِنَّمَا يَتَّبَعُهَا أَحْكَامُ شَرْعِيَّةٌ لَا تُعْرَفُ فِي اللُّغَةِ.

١٧٠. مسألة

[النِّتَّةُ فِي الطَّلَاقِ]

وَمِمَّا انفردت الإمامية به: إعتبارهم في اللفظِ بالطَّلَاقِ^٥ النِّتَّةَ، وَ أَنَّ الْمُتَلَفِّظَ بِذَلِكَ إِذَا لَمْ يَنْوِ الطَّلَاقَ بَعِيْنَهُ فَلَا حُكْمَ فِي الشَّرِيعَةِ لِكَلَامِهِ. وَ بَاقِي الْفُقَهَاءِ يُخَالِفُونَ فِي ذَلِكَ^٦، وَ يَذْهَبُونَ إِلَى أَنَّ أَلْفَاظَ الطَّلَاقِ الصَّرِيحَةَ لَا

١. الطَّلَاقِ (٦٥): ١.

٢. مِنْ هُنَا إِلَى صَفْحَةِ ٧٦ سَاقَطَ مِنْ «ج».

٣. فِي «ب» وَ الْمَطْبُوعُ: - لَفْظٌ.

٤. فِي «ص»، ط، ك، وَ مَطْبُوعُ النِّجَفِ: «فَكَذَلِكَ».

٥. فِي جَمِيعِ النُّسخِ: «بِالطَّلَاقِ»، وَ مَا أَثْبَتْنَاهُ مِنَ الْمَطْبُوعِينَ.

٦. الْمَدَوْنَةُ الْكُبْرَى، ج ٢، ص ٤٠٠؛ الْأُمُّ، ج ٥، ص ٢١١ وَ ٢٧٦؛ مُخْتَصَرُ الْمَرْزَنِ، ص ١٩٢؛

الإِشْرَافُ عَلَى مَذَاهِبِ الْعُلَمَاءِ، ج ٥، ص ١٩٥؛ الْمَبْسُوطُ لِلشَّرْحِ، ج ٣، ص ١٠١؛ تَحْفَةُ

تَفْتَقِرُ إِلَى النِّيَّةِ، وَإِنَّمَا يَفْتَقِرُ إِلَى النِّيَّةِ كِنَايَاتُ الطَّلَاقِ.

وَالْحُجَّةُ لَنَا - بَعْدَ إِجْمَاعِ الطَّائِفَةِ - : أَنَّ الْفُرْقَةَ الْوَاقِعَةَ بَيْنَ الزَّوْجَيْنِ حُكْمٌ شَرْعِيٌّ، وَلَا تَثْبُتُ الْأَحْكَامُ الشَّرْعِيَّةُ إِلَّا بِأَدِلَّةٍ شَرْعِيَّةٍ؛ وَ قَدْ عَلِمْنَا أَنَّهُ إِذَا تَلَفَّظَ بِالطَّلَاقِ وَ نَوَاه فَإِنَّ الْفُرْقَةَ الشَّرْعِيَّةَ تَحْصُلُ بِلَا خِلَافٍ بَيْنَ الْأُمَّةِ، وَلَيْسَ كَذَلِكَ إِذَا لَمْ يَنْوِ، وَلَا دَلِيلٌ مِنْ إِجْمَاعٍ وَلَا غَيْرِهِ يَقْتَضِي حُصُولَ الْفُرْقَةِ مِنْ غَيْرِ نِيَّةٍ.

فَإِنْ ذَكَرُوا فِي ذَلِكَ أَخْبَاراً يَرَوُونَهَا^١، فَكُلُّهَا أَخْبَارٌ أَحَادٍ لَا تَوْجِبُ عِلْماً وَلَا عَمَلًا، وَ هِيَ مُعَارَضَةٌ بِأَخْبَارٍ تَرَوِيهَا الشَّيْعَةُ^٢ تَتَضَمَّنُ أَنَّ الطَّلَاقَ بِغَيْرِ نِيَّةٍ لَا حُكْمَ لَهُ وَلَا تَأْثِيرَ.

وَمِمَّا يُمْكِنُ أَنْ يُعَارِضُوا بِهِ: مَا يَرَوُونَهُ عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَ آلِهِ مِنْ قَوْلِهِ: «الْأَعْمَالُ بِالنِّيَّاتِ»^٣، وَ^٤ «إِنَّمَا الْأَعْمَالُ بِالنِّيَّاتِ، وَ لِكُلِّ امْرِئٍ مَا نَوَى»^٥.

وَالْمُرَادُ أَنَّ الْأَحْكَامَ إِنَّمَا تَثْبُتُ لِلْأَعْمَالِ فِي الشَّرِيعَةِ بِالنِّيَّاتِ؛ لِأَنَّ مِنَ الْمَعْلُومِ أَنَّ النِّيَّاتِ لَا تُدْخِلُ الْعَمَلَ فِي أَنْ يَكُونَ عَمَلًا. وَإِذَا كَانَتِ الْفُرْقَةُ بَيْنَ الزَّوْجَيْنِ مِنْ

➡ الفقهاء، ج ١، ص ١٨٢؛ المغني لابن قدامة، ج ٨، ص ٢٨٥؛ بداية المجتهد، ج ٢، ص ٥٩ - ٦٠؛ المجموع، ج ١٧، ص ٩٦.

١. سنن ابن ماجه، ج ١، ص ٦٥٨، ح ٢٠٣٩؛ سنن أبي داود، ج ١، ص ٤٨٨، ح ٢١٩٤؛ سنن الترمذي، ج ٢، ص ٣٢٨، ح ١١٩٥؛ السنن الكبرى للبيهقي، ج ٧، ص ٣٤١؛ الجامع الصغير، ج ١، ص ٥٣٦، ح ٣٤٨٠؛ كنز العمال، ج ٩، ص ٦٤٢، ح ٢٧٧٨٧.

٢. الكافي، ج ٦، ص ٦٢، ح ١ و ٢ و ٣؛ تهذيب الأحكام، ج ٨، ص ٥١، ح ١٦٠؛ وسائل الشيعة، ج ٢٢، ص ٣٠.

٣. صحيح ابن حبان، ج ٢، ص ١١٤؛ كنز العمال، ج ٣، ص ٧٩٤، ح ٨٧٨٢.

٤. في «ص، ط، ك»: - «الْأَعْمَالُ بِالنِّيَّاتِ، وَ».

٥. سنن ابن ماجه، ج ٢، ص ١٤١٣، ح ٤٢٢٧؛ سنن أبي داود، ج ١، ص ٤٩٠، ح ٢٢٠١؛ السنن الكبرى للبيهقي، ج ٧، ص ٣٤١؛ الجامع الصغير، ج ١، ص ٥، ح ١؛ كنز العمال، ج ٣، ص ٤٢٤، ح ٧٢٧٢.

أحكام الطلاق الصحيح، وقد نفى النبي صلى الله عليه وآله الأحكام الشرعية عما لم تُصاحبه النية من الأعمال، فوجب^١ أن لا يقع طلاق لا نية معه.

و بمثل هذه الطُرُق^٢ نَعْلَمُ أَنَّ طَلَاقَ الْمُكْرَه لا يَقَع؛ فَإِنَّ الشَّافِعِيَّ^٣ وَمَالِكًا^٤ وَالْأَوْزَاعِيَّ^٥ يُوَافِقُونَنَا فِي أَنَّهُ لَا يَقَع، وَإِنَّمَا يُخَالِفُ فِيهِ أَبُو حَنِيفَةَ وَأَصْحَابُهُ^٦؛ لِأَنَّا إِذَا كُنَّا قَدْ دَلَّلْنَا عَلَى أَنَّ الطَّلَاقَ يَفْتَقِرُ إِلَى النِّيَّةِ وَالِاخْتِيَارِ، وَالْمُكْرَه وَالْمُجْبَرُ^٧ لَا نِيَّةَ لَهُ فِي الطَّلَاقِ وَإِنَّمَا أَكْرَهَ عَلَى لَفْظِهِ، فَيَجِبُ أَنْ لَا يَقَعَ طَلَاقُهُ.

وَيُمْكِنُ أَنْ يُعَارِضُوا - زَائِدًا عَلَى مَا ذَكَرْنَاهُ - بِمَا رَوَوْهُ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ، عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ مِنْ قَوْلِهِ: «رُفِعَ عَنْ أُمَّتِي الْخَطَأُ وَالنِّسْيَانُ وَمَا اسْتُكْرِهُوا عَلَيْهِ»^٨، وَإِنَّمَا الْمُرَادُ لَا مَحَالَةَ أَحْكَامُ هَذِهِ الْأُمُورِ الْمُتَعَلِّقَةُ بِهَا.

٣٠٤

١. في «أ»: «وجب».

٢. في «أ، ص، ط، ك» و مطبوع النجف: «الطريقة»، وفي حاشية «ك» كالمتن.

٣. الأم، ج ٥، ص ٢٧٦؛ مختصر المزني، ص ١٩٤؛ المغني لابن قدامة، ج ٨، ص ٢٥٩؛ بداية المجتهد، ج ٢، ص ٦٥؛ المجموع، ج ١٧، ص ٦٥ - ٦٦؛ عمدة القارئ، ج ٢٠، ص ٢٥٠.

٤. المدونة الكبرى، ج ٣، ص ٢٩؛ مختصر اختلاف العلماء، ج ٢، ص ٤٢٩؛ المحلى، ج ١٠، ص ٢٠٣؛ المغني لابن قدامة، ج ٨، ص ٢٥٩؛ بداية المجتهد، ج ٢، ص ٦٥؛ نيل الأوطار، ج ٧، ص ٢٢؛ عمدة القارئ، ج ٢٠، ص ٢٥٠.

٥. مختصر اختلاف العلماء، ج ٢، ص ٤٢٩؛ المحلى، ج ١٠، ص ٢٠٣؛ المغني لابن قدامة، ج ٨، ص ٢٥٩؛ بداية المجتهد، ج ٢، ص ٦٥؛ المجموع، ج ١٧، ص ٦٦؛ عمدة القارئ، ج ٢٠، ص ٢٥٠؛ نيل الأوطار، ج ٧، ص ٢٢.

٦. مختصر اختلاف العلماء، ج ٢، ص ٤٢٩؛ المبسوط للسرخسي، ج ٦، ص ١٧٧؛ تحفة الفقهاء، ج ٢، ص ١٩٥؛ بداية المجتهد، ج ٢، ص ٦٥؛ عمدة القارئ، ج ٢٠، ص ٢٥٠.

٧. في «أ، ج، د، ص، ط، ك» و مطبوع النجف: - «والمجبر».

٨. سنن ابن ماجه، ج ١، ص ٦٥٩، ح ٢٠٤٥؛ المعجم الأوسط، ج ٨، ص ١٦١؛ سنن الدارقطني،

فإن قيل: المرادُ به رفعُ الإثم.

قلنا: نَحْمِلُهُ عَلَى الْأَمْرَيْنِ؛ لِأَنَّهُ لَا تَنَافِي بَيْنَهُمَا.

وأيضاً بما رَوَتْهُ عَائِشَةُ مِنْ أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلَهُ قَالَ: «لَا طَلَّاقَ وَلَا عَتَاقَ فِي إِغْلَاقٍ»^١، وَفَسَّرَ أَبُو عُبَيْدٍ الْقَاسِمُ بْنُ سَلَامٍ^٢ الْإِغْلَاقَ هَاهُنَا بِالْإِكْرَاهِ^٣.
وَبِمِثْلِ مَا ذَكَرْنَاهُ أَيْضاً نَعْلَمُ أَنَّ طَلَّاقَ السَّكَرَانِ غَيْرُ وَاقِعٍ، وَوَافَقْنَا فِي ذَلِكَ رَبِيعَةُ^٤
وَاللَيْثُ بْنُ سَعْدٍ^٥ وَدَاوُدُ^٦، وَخَالَفَ بَاقِي الْفُقَهَاءِ وَقَالُوا: إِنَّ طَلَّاقَ السَّكَرَانِ يَقَعُ^٧.

➡ ج ٤، ص ١٠٠، ح ٤٣٠٦؛ المستدرک للحاکم، ج ٢، ص ١٩٨؛ السنن الکبری للبیهقی، ج ٧، ص ٣٥٦؛ صحیح ابن حبان، ج ١٦، ص ٢٠٢.

١. مسند أحمد، ج ٦، ص ٢٧٦؛ سنن ابن ماجه، ج ١، ص ٦٦٠؛ المستدرک للحاکم، ج ٢، ص ١٩٨؛ سنن الدارقطني، ج ٤، ص ٢٤، ح ٣٩٤٣؛ السنن الکبری للبیهقی، ج ٧، ص ٣٥٧.
٢. أبو عبيد القاسم بن سلام البغدادي، الفقيه النحوي القاضي، ولد سنة ١٥٧ هـ، أخذ عن الكسائي والفراء وإسماعيل بن عيَّاش وغيرهم، ولي القضاء بطرسوس، مات سنة ٢٤٤ هـ. سير أعلام النبلاء، ج ١٠، ص ٤٩٠، الرقم ١٦٤؛ طبقات الفقهاء، ص ٧٦.

٣. المغني لابن قدامة، ج ٨، ص ٢٥٩؛ المجموع، ج ١٧، ص ٦٧؛ لسان العرب، ج ١٠، ص ٢٩١.

٤. اختلاف الفقهاء للمروزي، ص ٢٧١؛ الإشراف على مذاهب العلماء، ج ٥، ص ٢٢٦؛ الحاوي الكبير، ج ١٠، ص ٢٣٦؛ المجموع، ج ١٧، ص ٦٣؛ عمدة القارئ، ج ٢٠، ص ٢٥١.
٥. اختلاف الفقهاء للمروزي، ص ٢٧١؛ الإشراف على مذاهب العلماء، ج ٥، ص ٢٢٦؛ مختصر اختلاف العلماء، ج ٢، ص ٤٣١؛ الحاوي الكبير، ج ١٠، ص ٢٣٦؛ المجموع، ج ١٧، ص ٦٣؛ عمدة القارئ، ج ٢٠، ص ٢٥١.

٦. الحاوي الكبير، ج ١٠، ص ٢٣٦؛ بداية المجتهد، ج ٢، ص ٦٦.
٧. المدونة الكبرى، ج ٣، ص ٢٤؛ الأم، ج ٥، ص ٢٧٠؛ اختلاف الفقهاء للمروزي، ص ٢٧٠؛ الإشراف على مذاهب العلماء، ج ٥، ص ٢٢٦؛ مختصر اختلاف العلماء، ج ٢، ص ٤٣٠ - ٤٣١؛ الحاوي الكبير، ج ١٠، ص ٢٣٦؛ المحلى، ج ١٠، ص ٢٠٩؛ المغني لابن قدامة، ج ٨، ص ٢٥٥؛ بداية المجتهد، ج ٢، ص ٦٦؛ عمدة القارئ، ج ٢٠، ص ٢٥١.

وإنما قلنا: إن أدلتنا تتناول السكران؛ لأن السكران لا قصد له ولا إيثار، وقد بينّا أن الطلاق يفتقر إلى الإيثار والاختيار.

و على مثل ما ذكرناه نَعْتَمِدُ^١ في أن طلاق الغضبان الذي لا يملك اختياره لا يَقَعُ، وإن خالف باقي الفقهاء في ذلك^٢.

فإن استدلوا بما يروونه عنه عليه السلام من قوله: «ثلاث جدهن جد وهزلهن جد: النكاح والطلاق والعتاق»^٣، والهزل ممّا لا نيّة فيه، وقد جعله النبي عليه السلام في الطلاق مثل الجد.

قلنا: هذا أيضاً خبر واحد، وقد دللنا على أن أخبار الأحاد لا يعمل بها في الشريعة.

ثم نقول - إذا سلمناه -: إن الهزل ليس هو الذي لا يقصد ولا^٤ يُعْتَمَدُ ولا نيّة لصاحبه، وإنما هو الفعل الذي ليس الغرض فيه صحيحاً موافقاً للحكمة؛ فإن اللاعب بالشطرنج وما جرى مجراها يُسَمَّى هازلاً غير جاد وإن كان نواياً قاصداً؛ من حيث كان غرضه غير حكيمٍ. فكأنه أراد: إن طلق وغرضه بالطلاق الذي قصده ونواه إضحاك ضاحك أو إرضاء من لا يجب إرضاءه، فإن الطلاق يَقَعُ ويكون في

١. في «ص، ك» و مطبوع النجف: «يعتمد».

٢. المدونة الكبرى، ج ٢، ص ٣٨٨؛ الأم، ج ٥، ص ١٩٥؛ الإشراف على مذاهب العلماء، ج ٥، ص ٢٧٦؛ المبسوط للسرخسي، ج ٦، ص ٨٠؛ تحفة الفقهاء، ج ٢، ص ١٨١؛ المغني لابن قدامة، ج ٨، ص ٢٦٧؛ المجموع، ج ١٧، ص ٦٨.

٣. تقدّم تخريجه في الصفحة ١٥ تحت الرقم (١).

٤. في «أ، ص، ط» و مطبوع النجف: «ما»، وفي «ك»: «بما».

٥. في «ص، ط، ك»: - «لا»، وفي حاشية «ك» كالمتمن.

حُكْمِ الْجِدِّ فِي الْوُقُوعِ وَاللُّزُومِ، وَإِنْ كَانَ هَزْلاً مِنْ حَيْثُ فَقَدِ الْغَرَضُ الْحَكْمِيَّ.
فَبِإِنْ قِيلَ: فَيَجِبُ إِذَا سَمِعْنَا مُتَلَفِّظاً بِالطَّلَاقِ عَلَى الشَّرَائِطِ الَّتِي تَقْتَرِحُونَهَا^١ - إِذَا
ادَّعَى أَنَّهُ لَمْ يَنْوِ الطَّلَاقَ بِقَلْبِهِ^٢ - أَنْ نُصَدِّقَهُ^٣!

قلنا: كذلك نقول، فإن كان صادقاً فيما قال فلا تبعه عليه، وإن كان كاذباً في نفي
النية فقد أثم وخرج، وعلى الظاهر أنه لم يطلق؛ كما لو طلق سراً من كل أحد
و لم يقف على حاله سواه، فإنه يكون مطلقاً فيما بينه وبين الله تعالى، وعلى
الظاهر غير مطلق.

فإن قيل: فما تقولون فيمن تلفظ بالطلاق ثم مات ولم يدرك هل نوى أم لم ينو؟
قلنا: إذا سمعنا تلفظه بالطلاق ولا إكراه، ولا أمانة لنفي الاختيار، فالظاهر أنه
وقع عن إيثار ونية، وإنما يخرج عن هذا الظاهر إذا قال لنا: «ما نويت الطلاق»
و أنكر النية ودفعها، فأما إذا مات عقيب القول فهو مطلق على الظاهر، محكوم
عليه في الشريعة بالفرقة.

١٧١. مسألة

[طلاق الحائض]

وَمِمَّا انفردت به الإمامية: القول بأن الطلاق في الحيض^٧ لا يقع.

١. في «ب» و مطبوع النجف: «يقترحونها».

٢. في «ط»: «فعلية»، وفي حاشيتها: «فعلينا».

٣. في «أ، ك»: «تصديقه»، وفي حاشية «ك» كالمتن.

٤. في «ص، ط» و مطبوع النجف: «أنه».

٥. في «ب، ص، ط، ك»: «مسراً».

٦. في «ب» و المطبوع: «أو».

٧. في «ص، ط، ك» و مطبوع النجف: «المحيض».

و خَالَفَ باقي الفقهاء في ذلك، وَ ذَهَبُوا إِلَى وَقُوعِهِ^١، إِلَّا ابْنُ عَلِيٍّ^٢ فَإِنَّهُ رُوِيَ عَنْهُ: أَنَّ الطَّلَاقَ فِي الْحَيْضِ لَا يَقَعُ^٣.

و الْحُجَّةُ لَنَا - بَعْدَ إِجْمَاعِ الطَائِفَةِ - : أَنَّهُ لَا خِلَافَ فِي أَنَّ الطَّلَاقَ فِي الْحَيْضِ^٤ بَدْعٌ وَ مَعْصِيَةٌ وَ إِنْ اخْتَلَفَ فِي وَقُوعِهِ.

و لِأَنَّ اللَّهَ تَعَالَى قَالَ: ﴿فَطَلَّقُوهُنَّ لِعَدَّتِهِنَّ﴾^٥، وَ فَسَّرُوا ذَلِكَ بِالطُّهْرِ الَّذِي لَا جِمَاعَ فِيهِ، وَ إِذَا ثَبَتَ أَنَّ الطَّلَاقَ فِي الْحَيْضِ^٦ بَدْعٌ وَ مُخَالَفٌ لِمَا أَمَرَ اللَّهُ تَعَالَى بِإِبْقَاعِ الطَّلَاقِ عَلَيْهِ، ثَبَتَ أَنَّهُ لَا يَقَعُ؛ لِأَنَّا قَدْ بَيَّنَّا أَنَّ النِّهْيَ بِالْعُرْفِ الشَّرْعِيِّ يَقْتَضِي الْفَسَادَ وَ عَدَمَ الْإِجْرَاءِ.

وَ أَيْضاً فَإِنَّ الطَّلَاقَ حُكْمٌ شَرْعِيٌّ بَغَيْرِ شُبْهَةٍ، وَ لَا سَبِيلَ إِلَى إِثْبَاتِ الْأَحْكَامِ

١. المدونة الكبرى، ج ٢، ص ٤٢٢؛ الأم، ج ٥، ص ١٩٤؛ مختصر المزني، ص ١٩١؛ الإشراف على مذاهب العلماء، ج ٥، ص ١٨٧؛ مختصر اختلاف العلماء، ج ٢، ص ٣٧٨؛ المبسوط للسرخسي، ج ٦، ص ١٦؛ تحفة الفقهاء، ج ٢، ص ١٧٤؛ المغني لابن قدامة، ج ٨، ص ٢٣٧؛ بداية المجتهد، ج ٢، ص ٥٢؛ المجموع، ج ١٧، ص ٧٨.

٢. إسماعيل بن إبراهيم بن مقسم الأسدي، مولاهم، أبو بشر البصري، المعروف بابن عليٍّ وهي أمه، روى عن عبد العزيز بن صهيب و سليمان التيمي و حميد الطويل و ابن عون، و روى عنه شعبة و ابن جريج و حماد بن زيد و غيرهم، ولي المظالم ببغداد في أيام هارون الرشيد، ولد سنة ١١٠ هـ، و مات سنة ١٩٣ هـ، و دفن ببغداد. تاريخ بغداد، ج ٦، ص ٢٠، الرقم ٣٠٥٤؛ سير أعلام النبلاء، ج ٩، ص ١٠٧، الرقم ٣٨.

٣. الحاوي الكبير، ج ١٠، ص ١١٥؛ المغني لابن قدامة، ج ٨، ص ٢٣٨؛ المجموع، ج ١٧، ص ٧٨؛ نيل الأوطار، ج ٧، ص ٧.

٤. في «ب، ك» و المطبوع: - «في».

٥. في «ص، ط، ك» و مطبوع النجف: «المحيض».

٦. الطلاق (٦٥): ١.

٧. في «ص، ط، ك» و مطبوع النجف: «المحيض»، و في حاشية «ك» كالمتن.

الشرعية إلا بأدلة شرعية، وقد ثبت بإجماع أنه إذا طلق في طهر مع باقي الشرائط وقعت الفرقة، ولم يثبت مثل ذلك في طلاق الحيض^١، فيجب نفى وقوعه.

٣٠٧

ويمكن أن نورد^٢ عليهم على سبيل المعارضة: ما يروونه من أن ابن عمر طلق امرأته وهي حائض، فسأل عمر النبي صلى الله عليه وآله عن ذلك، فردّها عليه ولم يره شيئاً^٣، وهذا صريح في عدم وقوعه وتأثيره.

فإن قالوا: المراد بذلك: لم يره إثمًا، أو لم يره طلاقاً بائناً.

قلنا: الظاهر من لفظة «شيء» مع النفي عدم التأثيرات كلها، ولو أراد ما ذكرتم لعدّل عن هذه العبارة إلى أن يقول: لم يره إثمًا، أو بائناً.

على أننا نحمل ذلك على ما قلتم وقلنا؛ لأنّ اللفظ إذا احتمل الكلّ حمل على جميعه.

ونعارض^٤ أيضاً بما يروونه من أن ابن عمر طلق امرأته وهي حائض، فقال النبي صلى الله عليه وآله عليه وآله لعمر أبيه: «مرّة فليراجعها، ثمّ ليدها حتّى تظهر ثمّ تحيض ثمّ تظهر، ثمّ ليطلقها إن شاء^٥». وأمر النبي صلى الله عليه وآله عليه

١. في «ص، ط، ك» ومطبوع النجف: «المحيض»، وفي حاشية «ك» كالمتمن.

٢. في «أ، ص» ومطبوع النجف: «يورد».

٣. المسند للشافعي، ص ١٩٣؛ صحيح مسلم، ج ٤، ص ١٨٣؛ سنن أبي داود، ج ١، ص ٤٨٦، ح ٢١٨٥؛ السنن الكبرى للبيهقي، ج ٧، ص ٣٢٣؛ السنن الكبرى للنسائي، ج ٣، ص ٣٤١، ح ٥٥٨٥.

٤. في «أ»: «يعارض»، وفي «ص، ط، ك»: «يعارضون»، وفي حاشية «ك» ومطبوع النجف: «نعارض» بدون نقطة النون.

٥. مسند أحمد، ج ١، ص ٤٤؛ سنن الدارمي، ج ٢، ص ١٦٠؛ سنن ابن ماجه، ج ١، ص ٦٥١، ح ٢٠١٩؛ سنن أبي داود، ج ١، ص ٤٨٥، ح ٢١٧٩؛ السنن الكبرى للنسائي، ج ٣، ص ٣٣٩، ح ٥٥٨٣؛ سنن الدارقطني، ج ٤، ص ٤، ح ٣٨٤٨؛ السنن الكبرى للبيهقي، ج ٧، ص ٣٢٣.

و آله ظاهره الوجوب، و إذا أَمَرَ بالمُرَاجَعَةِ و أَوْجَبَهَا دَلَّ عَلَى أَنَّ الطَّلَاقَ لَمْ يَقَعْ.

فإن قيل: إذا كَانَ الطَّلَاقُ فِي الْحَيْضِ لَا يَقَعُ فَأَيُّ مَعْنَى لِقَوْلِهِ عَلَيْهِ السَّلَام: «مُرُهُ فَلْيُرَاجِعْهَا» و الرِّجْعَةُ لَا تَكُونُ إِلَّا بَعْدَ طَلَاقٍ سَبَقَ^١؟

قلنا: مَعْنَى «فَلْيُرَاجِعْهَا» أَي: يَرْدُّهَا إِلَى مَنْزِلِهِ و لَا يُفَارِقُهَا؛ فَإِنَّ ابْنَ عُمَرَ كَانَ فَارَقَهَا و اعْتَرَلَهَا لَمَّا طَلَّقَهَا فِي الْحَيْضِ، و ظَنَّ أَنَّ طَلَّاقَهُ وَاقِعٌ، فَأَخْبَرَهُ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَ آلِهِ بِأَنَّ قَوْلَهُ غَيْرُ مُؤَثِّرٍ و أَنَّ الطَّلَاقَ لَمْ يَقَعْ، و أَمَرَهُ بِالْعَوْدِ إِلَى مَا كَانَ عَلَيْهِ؛ و قَدْ يَقُولُ أَحَدُنَا لِمَنْ تَلَفَّظَ بِمَا ظَنَّ أَنَّهُ طَلَّاقٌ وَاقِعٌ^٢ و لَيْسَ هُوَ عَلَى الْحَقِيقَةِ كَذَلِكَ: «رُدَّ زَوْجَتَكَ إِلَيْكَ و رَاجِعْهَا و لَا تُفَارِقْهَا» و لَيْسَ هُنَاكَ طَلَّاقٌ وَاقِعٌ.

٣٠٨

فإن قيل: أَيُّ فَرْقٍ بَيْنَ تَرَكِكُمْ ظَاهِرَ قَوْلِهِ: «فَلْيُرَاجِعْهَا» الَّذِي لَا يُفِيدُ إِلَّا الرِّجْعَةَ بَعْدَ الطَّلَاقِ، و بَيْنَ تَرَكِينَا ظَاهِرِ الْإِجَابِ فِي قَوْلِهِ: «مُرُهُ^٣ فَلْيُرَاجِعْهَا»، و حَمَلْنَا ذَلِكَ عَلَى الِاسْتِحْبَابِ لَيْسَلِمَ ظَاهِرُ لَفْظِ^٤ الرِّجْعَةِ؟

قلنا: الْفَرْقُ بَيْنَ الْأَمْرَيْنِ أَنَّ ظَاهِرَ الْأَمْرِ فِي الشَّرِيعَةِ الْوَجُوبُ و حَمَلُهُ عَلَى غَيْرِهِ مَجَازٌ، و لَيْسَ ظَاهِرُ لَفْظَةِ «رُجُوعٍ» يَقْتَضِي وُقُوعَ الطَّلَاقِ قَبْلُهَا؛ لِأَنَّا قَدْ بَيَّنَّا أَنَّهُ قَدْ يُقَالُ لِمَنْ لَمْ يُطَلَّقْ و أُخْرِجَ امْرَأَتُهُ و اعْتَرَلَهَا ظَنًّا أَنَّهُ قَدْ طَلَّقَ: «رُدَّهَا، و رَاجِعْهَا، و أَعِدَّهَا»، و ذَلِكَ حَقِيقَةٌ غَيْرُ مَجَازٍ.

١. في المطبوع: + «قلنا: معنى فليراجعها، و الرجعة لا تكون إلا بعد طلاق سبق».

٢. في «ص، ط، ك»: - «واقع».

٣. في «ص، ط، ك»: - «مره».

٤. في «ص، ط، ك» و مطبوع النجف: «اللفظة».

١٧٢. مسألة

[الطَّلَاقُ الثَّلَاثُ]

وَمِمَّا انفَرَدَتْ بِهِ الْإِمَامِيَّةُ^١: الْقَوْلُ بَأَنَّ الطَّلَاقَ الثَّلَاثَ بِلَفْظٍ وَاحِدٍ لَا يَقَعُ^٢، وَبَاقِي
الْفُقَهَاءِ يُخَالِفُونَ فِي ذَلِكَ^٣.

وَقَدْ رُوِيَ أَنَّ ابْنَ عَبَّاسٍ رَحِمَهُ اللَّهُ وَطَاوَسًا^٤ يَذْهَبَانِ إِلَى مَا تَقُولُهُ الْإِمَامِيَّةُ^٥،
وَحَكَّى الطَّحَاوِيُّ فِي كِتَابِ الْأَخْتِلَافِ أَنَّ الْحَجَّاجَ بْنَ أَرْطَاةَ^٦ كَانَ يَقُولُ: لَيْسَ

١. في «ب» والمطبوع: «الإمامية به».

٢. لقد أشار السيد المرتضى إلى هذا القول في جوابات المسائل الموصليات الثالثة،
و الناصريات أيضاً وقال فيه: «إنها تطلق واحدة، وهو الذي يذهب إليه أصحابنا، وقال الشاذ
منهم: إن الطلاق الثلاث لا يقع شيء منه، والمعول على ما قلّمناه». ونقله الفاضل الآبي عن
الانتصار. رسائل الشريف المرتضى، ج ١، ص ٢٠٩؛ الناصريات، ص ٣٤٨؛ كشف الرموز،
ج ٢، ص ٢١١.

٣. المدونة الكبرى، ج ٢، ص ٤٠١ و ٤١٩؛ الأم، ج ٥، ص ١٩٢ - ١٩٣؛ مختصر المزني،
ص ١٩١؛ الإشراف على مذاهب العلماء، ج ٥، ص ١٨٩ - ١٩٠؛ مختصر اختلاف العلماء، ج ٢
ص ٤٦٢؛ المبسوط للسرخسي، ج ٦، ص ٥٧؛ تحفة الفقهاء، ج ٢، ص ١٧٤؛ المغني لابن
قدامة، ج ٨، ص ٢٤٣؛ المجموع، ج ١٧، ص ١٣٠؛ بداية المجتهد، ج ٢، ص ٤٩.

٤. أبو عبد الرحمن، طاووس بن كيسان اليماني، من أبناء الفرس، الحميري الهمداني اليماني.
روى عن ابن عباس وابن عمر، وجابر بن عبد الله وغيرهم. وروى عنه الزهري وعمر بن
دينار وسليمان الأحول وغيرهم. مات سنة (١٠٦هـ). المنهل العذب، ج ١، ص ٧٩؛ التاريخ
الكبير، ج ٤، ص ٣٦٥.

٥. الإشراف على مذاهب العلماء، ج ٥، ص ١٨٨؛ مختصر اختلاف العلماء، ج ٢، ص ٤٦٢ -
٤٦٣؛ المحلى، ج ١٠، ص ١٦٨؛ المغني لابن قدامة، ج ٨، ص ٢٤٣.

٦. حجّاج بن أرتاة، أبو أرتاة النخعي الكوفي، كان مع أبي جعفر المنصور في وقت بناء مدينته،
و يقال: إنّه ممّن تولّى خطتها، ونصب قبلّة جامعها. ولي قضاء البصرة. أحد العلماء بالحديث

الطلاق الثلاث بشيء^١. و حَكَى فِي هَذَا الْكِتَابِ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ إِسْحَاقَ أَنَّ الطَّلَاقَ
الثَّلَاثَ يُرَدُّ إِلَى وَاحِدَةٍ^٣.

دَلِيلُنَا - بَعْدَ الْإِجْمَاعِ الْمُتَرَدِّدِ - : أَنَّ نَذْلَ^٤ عَلَى أَنَّ الْمَشْرُوعَ فِي الطَّلَاقِ إِيقَاعُهُ
مُتَّفَرِّقًا. ٣٠٩

و قَدْ وَافَقَنَا مَالِكٌ^٥ وَ أَبُو حَنِيفَةَ^٦ عَلَى أَنَّ الطَّلَاقَ الثَّلَاثَ فِي الْحَالِ الْوَاحِدَةِ
مُحَرَّمٌ مُخَالَفٌ لِلْسُّنَّةِ، إِلَّا أَنَّهُمَا يَذْهَبَانِ مَعَ ذَلِكَ إِلَى وَقُوعِهِ^٧.

» وَالْحِفَاطُ لَهُ، سَمِعَ عَطَاءُ بْنُ أَبِي رِيَّاحٍ وَ جَمَاعَةٌ مِنْ بَعْدِهِ، وَ رَوَى عَنْهُ سَفِيَانُ الثَّوْرِيُّ وَ شُعْبَةُ بْنُ
الْحَجَّاجِ وَ حَمَّادُ بْنُ زَيْدٍ وَ هَشِيمُ بْنُ بَشِيرٍ وَ عَبْدِ اللَّهِ بْنُ الْمُبَارَكِ وَ يَزِيدُ بْنُ هَارُونَ، مَاتَ
بِخُرَاسَانَ مَعَ الْمَهْدِيِّ، وَ قِيلَ: بِالرِّيِّ. تَارِيخُ بَغْدَادَ، ج ٨، ص ٢٢٥، الرِّقْمُ ٤٣٤١؛ تَهْذِيبُ
الْكَمَالِ، ج ٥، ص ٤٢٠، الرِّقْمُ ١١١٢.

١. مختصر اختلاف العلماء، ج ٢، ص ٤٦٢.

٢. أَبُو بَكْرٍ مُحَمَّدُ بْنُ إِسْحَاقَ بْنِ خَزِيمَةَ بْنِ الْمَغِيرَةِ بْنِ صَالِحِ بْنِ بَكْرِ السَّلْمِيِّ النِّسَابُورِيِّ
الشَّافِعِيِّ، صَاحِبُ التَّنَاصُيفِ، سَمِعَ مِنْ ابْنِ رَاهُوِيَه وَ مُحَمَّدِ بْنِ حَمِيدٍ وَ مُحَمَّدِ بْنِ غِيلَانَ
وَ مُحَمَّدِ بْنِ أَبَانَ الْمُسْتَمْلِيِّ وَ إِسْحَاقَ بْنِ مُوسَى الْخَطْمِيِّ وَ عَلِيِّ بْنِ حَجَرٍ وَ أَبِي قَدَامَةَ
السَّرْحَسِيِّ وَ أَبَا كَرِيبٍ وَ غَيْرِهِمْ، حَدَّثَ عَنْهُ الْبُخَارِيُّ وَ مُسْلِمٌ خَارِجٌ صَحِيحِيهِمَا، وَ مُحَمَّدُ بْنُ
عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَبْدِ الْحَكَمِ، وَلَدَ سَنَةِ ٢٢٠ هـ، وَ مَاتَ سَنَةَ ٣١١ هـ. تَذْكِرَةُ الْحِفَاطِ، ج ٢، ص ٧٢٠،
الرِّقْمُ ١٠٧٣٤؛ طَبَقَاتُ الشَّافِعِيَّةِ، ج ٣، ص ١٠٩، الرِّقْمُ ١١٩.

٣. مختصر اختلاف العلماء، ج ٢، ص ٤٦٢. وَ نَقَلَ الْعَلَمَةُ هَذِهِ الْمَسْأَلَةَ إِلَى هُنَا وَ قَالَ بَعْدَهُ:
«وَهُوَ يَشْعُرُ بِطِلَانِهِ أَصْلًا وَ رَأْسًا». مُخْتَلَفُ الشَّيْخَةِ، ج ٧، ص ٣٥٢ - ٢٥٣.

٤. فِي «أ»، ص «ك» وَ مَطْبُوعُ النَجَفِ: «يَدْل».

٥. الْمَدُونَةُ الْكُبْرَى، ج ٢، ص ٤١٩؛ الْإِشْرَافُ عَلَى مَذَاهِبِ الْعُلَمَاءِ، ج ٥، ص ١٨٤ - ١٨٥؛
مختصر اختلاف العلماء، ج ٢، ص ٣٧٥؛ بَدَايَةُ الْمُجْتَهِدِ، ج ٢، ص ٥٢.

٦. مختصر اختلاف العلماء، ج ٢، ص ٣٧٥؛ الْمَبْسُوطُ لِلْسَّرْحَسِيِّ، ج ٦، ص ٣؛ تَحْفَةُ الْفُقَهَاءِ،
ج ٢، ص ١٧١؛ بَدَائِعُ الصَّنَائِعِ، ج ٣، ص ٨١؛ بَدَايَةُ الْمُجْتَهِدِ، ج ٢، ص ٥١.

٧. الْمَدُونَةُ الْكُبْرَى، ج ٢، ص ٤١٩؛ الْمَبْسُوطُ لِلْسَّرْحَسِيِّ، ج ٦، ص ٥٧؛ تَحْفَةُ الْفُقَهَاءِ، ج ٢،
ص ١٧٤؛ بَدَائِعُ الصَّنَائِعِ، ج ٣، ص ٩٢.

و ذَهَبَ الشافِعِيُّ إِلَى أَنَّ الطَّلَاقَ الثَّلَاثَ فِي الْحَالِ الْوَاحِدَةِ غَيْرُ مُحَرَّمٍ^١.
و الَّذِي يَدُلُّ عَلَى صِحَّةِ مَا ذَهَبْنَا إِلَيْهِ: قَوْلُهُ تَعَالَى: «الطَّلَاقُ مَرَّتَانٍ»^٢، وَلَمْ يُرِدْ
بِذَلِكَ الْخَبَرَ؛ لِأَنَّهُ لَوْ أَرَادَهُ لَكَانَ كَذِبًا، وَإِنَّمَا أَرَادَ الْأَمْرَ، فَكَأَنَّهُ قَالَ تَعَالَى:
«طَلَّقُوا مَرَّتَيْنِ»، وَ يَجْرِي مُجْرَى قَوْلِهِ تَعَالَى: «وَمَنْ دَخَلَهُ كَانَ آمِنًا»^٣، وَ الْمَرَادُ:
يَجِبُ أَنْ تُؤْمِنَ بِهِ. وَ الْمَرَّتَانِ لَا تَكُونَانِ إِلَّا وَاحِدَةً بَعْدَ أُخْرَى، وَ مَنْ جَمَعَ الطَّلَاقَ فِي
كَلِمَةٍ وَاحِدَةٍ لَا يَكُونُ مُطْلَقًا مَرَّتَيْنِ، كَمَا أَنَّ مَنْ أَعْطَى دَرَهْمَيْنِ دُفْعَةً وَاحِدَةً لَمْ
يُعْطِيهِمَا^٤ مَرَّتَيْنِ.

فَإِنْ قِيلَ: الْعَدَدُ إِذَا ذُكِرَ عَقِيبَ الْأِسْمِ لَمْ يَقْتَضِ التَّفْرِيقَ، مِثْلُهُ: إِذَا قَالَ: «لَهُ عَلَيَّ
مِائَةٌ دِرْهَمٍ؛ مَرَّتَانِ». وَ إِذَا ذُكِرَ الْعَدَدُ عَقِيبَ فِعْلِ اقْتَضَى التَّفْرِيقَ، مِثْلُهُ: «أَدْخُلِ الدَّارَ؛
مَرَّتَيْنِ» أَوْ «ضَرَبْتَ؛ مَرَّتَيْنِ»، وَ الْعَدَدُ فِي الْآيَةِ عَقِيبَ اسْمٍ لَا فِعْلٍ.
قُلْنَا: قَدْ بَيَّنَّا أَنَّ قَوْلَهُ تَعَالَى: «الطَّلَاقُ مَرَّتَانٍ» مَعْنَاهُ: طَلَّقُوا مَرَّتَيْنِ. فَالْعَدَدُ^٥ مَذْكُورُ
عَقِيبَ فِعْلٍ لَا اسْمٍ.

فَإِنْ قِيلَ: إِذَا ثَبَّتَ وَجُوبُ تَفْرِيقِ الطَّلَاقِ فَلَا فَرْقَ بَيْنَ أَنْ يَكُونَ فِي طَهْرٍ وَاحِدٍ أَوْ
طَهْرَيْنِ، وَ أَنْتُمْ لَا تُجَوِّزُونَ^٦ تَفْرِيقَهُ فِي طَهْرٍ وَاحِدٍ.

١. الأَمُّ: ج ٥، ص ١٩٤ - ١٩٥؛ مختصر المزني، ص ١٩١؛ الإشراف على مذاهب العلماء، ج ٥،
ص ١٨٥؛ مختصر اختلاف العلماء، ج ٢، ص ٣٧٦؛ المجموع، ج ١٧، ص ١٢١ و ١٣٠.

٢. البقرة (٢): ٢٢٩.

٣. فِي «أ» وَ الْمَطْبُوعُ: - «تَعَالَى».

٤. فِي «ص»، ط، ك، «وَ مَطْبُوعُ النَجَفِ: «جَرَى».

٥. آل عمران (٣): ٩٧.

٦. فِي «ص»، ط، ك، «يُعْطَاهَا».

٧. فِي «أ»: «وَ الْعَدَدُ».

٨. فِي «أ»: «لَا تُجَوِّزُونَ».

قلنا: إذا ثَبَّتَ وجوبُ التفريقِ، فَكُلُّ مَنْ أَوْجَبَهُ يَذْهَبُ إِلَى أَنَّهُ لَا يَكُونُ إِلَّا فِي طَهْرَيْنِ.

فَإِنْ قِيلَ: فَإِذَا كَانَ الثَّلَاثُ لَا يَقَعُ، فَأَيُّ مَعْنَى لِقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿لَا تَذَرِي لَعَلَّ اللَّهَ يُحْدِثُ بَعْدَ ذَلِكَ أَمْرًا﴾^١؟ وَإِنَّمَا الْمُرَادُ أَنَّكَ إِذَا خَالَفْتَ السَّنَةَ فِي الطَّلَاقِ وَجَمَعْتَ بَيْنَ الثَّلَاثِ وَتَعَدَّيْتَ مَا حَدَّهُ اللَّهُ تَعَالَى لَمْ تَأْمَنِ أَنْ تَتَوَقَّ نَفْسُكَ إِلَى الْمُرَاجَعَةِ فَلَا تَتَمَكَّنَ مِنْهَا.

قلنا: قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿لَا تَذَرِي لَعَلَّ اللَّهَ يُحْدِثُ بَعْدَ ذَلِكَ أَمْرًا﴾ مُجْمَلٌ غَيْرُ مُبَيَّنٍّ، فَمِنْ أَيْنَ لَكُمْ أَنَّهُ أَرَادَ مَا ذَكَرْتُمْ؟ وَالظَّاهِرُ غَيْرُ دَالٍّ عَلَى مَا هُوَ^٢ الْأَمْرُ الَّذِي يُحْدِثُهُ اللَّهُ تَعَالَى، وَالْأَشْبَهُ بِالظَّاهِرِ أَنْ يَكُونَ ذَلِكَ الْأَمْرُ الَّذِي يُحْدِثُهُ اللَّهُ تَعَالَى مُتَعَلِّقًا بِتَعْدِي حُدُودِ اللَّهِ؛ لِأَنَّهُ تَعَالَى قَالَ: ﴿تِلْكَ حُدُودُ اللَّهِ وَمَنْ يَتَعَدَّ حُدُودَ اللَّهِ فَقَدْ ظَلَمَ نَفْسَهُ لَا تَذَرِي لَعَلَّ اللَّهَ يُحْدِثُ بَعْدَ ذَلِكَ أَمْرًا﴾^٣، وَ يُشْبِهُ أَنْ يَكُونَ الْمُرَادُ: لَا تَدْرِي مَا يُحْدِثُهُ اللَّهُ تَعَالَى مِنْ عِقَابٍ يُعَجِّلُهُ فِي الدُّنْيَا عَلَى مَنْ^٤ تَعَدَّى حُدُودَهُ. وَهَذَا أَشْبَهُ بِمَا ذَكَرُوهُ^٥.

وَأَقْلُّ الْأَحْوَالِ أَنْ يَكُونَ الْكَلَامُ يَحْتَمِلُهُ، فَيَسْقُطُ تَعَلُّقُهُمْ.

وَقَدْ قِيلَ: إِنَّ قَوْلَهُ تَعَالَى: ﴿لَا تَذَرِي لَعَلَّ اللَّهَ يُحْدِثُ بَعْدَ ذَلِكَ أَمْرًا﴾ مُتَعَلِّقٌ بِالنِّهْيِ

١. الطلاق (٦٥): ١.

٢. في «ب» و المطبوع: - «ما هو».

٣. الطلاق (٦٥): ١.

٤. في «ب» و المطبوع: - «اللَّهُ».

٥. في «أ، ص، ط، ك» و مطبوع النجف: - «من».

٦. في «ص، ط، ك» و مطبوع النجف: «بما ذكرناه».

عن إخراجهم من بُيوتهم لئلا يبدؤ له في المراجعة، وهذا أيضاً مما يحتمله الكلام، فمن أين لهم أن المراد ما ذكروه؟

وقد تعلّقوا في أن الطلاق الثلاث في حال واحدة ليس بدعة بما رواه سهل بن سعد الساعدي^١، قال: لاعن رسول الله صلى الله عليه وآله بين العجلاني^٢ وزوجته، فلما تلاعنّا قال الزوج: إن أمسكتها فقد كذبت عليها، هي طالق ثلاثاً. فقال النبي صلى الله عليه وآله: «لا سبيل لك عليها»^٣.

٣١١ وموضع الاستدلال منه: أن العجلاني كان قد طلق في وقت لم يكن له أن يطلق فيه، فطلق ثلاثاً، فبين له النبي صلى الله عليه وآله حكم الوقت، وأنه ليس له أن يطلق فيه، ولم يبين له حكم العدد، ولو كان ذلك العدد محرماً وبدعة لبيّنه.

١. سهل بن سعد بن مالك بن خالد بن ثعلبة الأنصاري الخزرجي الساعدي، أبو العباس، له ولأبيه صحبة، عاش حتى أدرك الحجاج وختمه في عنقه فيمن ختم إذلالاً له لعدم نصرته عثمان، وهو آخر من مات بالمدينة من أصحاب النبي صلى الله عليه وآله، روى عن أبي بن كعب وعاصم بن عدي، وعنه ابن عباس والزهري وأبو هريرة وغيرهم، وكان من أبناء المائة، توفي سنة ٩١ هـ. أسد الغابة، ج ٢، ص ٣٦٦؛ تهذيب الكمال، ج ١٢، ص ١٨٨، الرقم ٢٦١٢؛ سير أعلام النبلاء، ج ٣، ص ٤٢٢، الرقم ٧٢.

٢. في «ب، ج، د» والمطبوع: «الزبير».

٣. أبو عبد الله عاصم بن عدي بن الجد بن العجلان العجلاني ثم البلوي، قيل: شهد المشاهد كلها، وقيل: لم يشهد بديراً، وهو الذي سأل رسول الله صلى الله عليه وآله لعويمر العجلاني فنزلت قصة اللعان، روى عن النبي صلى الله عليه وآله، وروى عنه عامر الشعبي وابنه، مات سنة ٤٥ هـ. الاستيعاب، ج ٢، ص ٧٨١، الرقم ١٣٠٩؛ أسد الغابة، ج ٣، ص ٧٥؛ الإصابة، ج ٣، ص ٤٦٣، الرقم ٤٣٧١.

٤. مسند أحمد، ج ٥، ص ٣٣٧؛ سنن الدارمي، ج ٢، ص ١٥٠؛ صحيح البخاري، ج ٦، ص ١٦٥؛ صحيح مسلم، ج ٤، ص ٢٠٥؛ سنن أبي داود، ج ١، ص ٥٠٠؛ ح ٢٢٤٥؛ السنن الكبرى للنسائي، ج ٣، ص ٣٤٩؛ ح ٥٥٩٥؛ السنن الكبرى للبيهقي، ج ٧، ص ٣٢٨.

و الجواب: أنه لا دلالة للشافعي في هذا الخبر؛ لأنَّ الفرقَةَ بِلِعالِ الزوج قد كانت واقعةً عنده، وإنَّما تَلَفَظَ بالطلاقِ الثلاثِ بعدَ ما بانَّت منه، فلم يَكُنْ لِقَوْلِهِ حُكْمٌ. فإن قال: فألا أنكرَ النبيُّ صَلَّى اللهُ عليه وآله على العجلانيِّ التَّلَفُظَ بالثلاثِ في وقتٍ واحدٍ؟

قلنا: فألا أنكرَ النبيُّ^١ عليه السلام عليه^٢ اعتقاده أن طلاقه يُؤثِّرُ بعدَ اللِّعانِ؟
و العُدْرُ في تَرْكِ إنكارِ هذا هو العُدْرُ في تَرْكِ إنكارِ ذاك^٣.
على أنَّ خَبَرَ العجلانيِّ و ما أشبهه مِنَ الأخبارِ خَبَرٌ واحدٍ، و قد بيَّنَّا أنَّ أخبارَ الأحادِ لا توجبُ عِلْماً و لا عَمَلًا، و هو مُعارضٌ بأخبارٍ كثيرةٍ تَتَضَمَّنُ أنَّ إيقاعَ التَّطْلِيقَاتِ الثلاثِ في الحالِ الواحدةِ بدعةٌ و خلافُ السُّنَّةِ^٤.
فإن احتجَّ مَنْ يذهبُ إلى أنَّ الطلاقَ الثلاثَ يَقَعُ و إن كانَ بدعةً بما رُوِيَ في حديثِ ابنِ عُمَرَ، مِنْ أَنَّهُ قالَ للنبيِّ صَلَّى اللهُ عليه وآله: أ رأيتَ لو طَلَّقْتُها ثلاثاً؟ فقالَ عليه السلام: «إِذْنِ عَصِيَّتِ رَبِّكَ و بانَّت مِنْكَ امرأتُكَ»^٥.

١. في «ب، ص، ط، ك» و مطبوع النجف: - «النبي».

٢. في «ص، ط، ك»: - «عليه».

٣. في «ص، ط، ك» و مطبوع النجف: «ذلك».

٤. راجع: الذريعة إلى أصول الشريعة، ج ٢، ص ٥١٧ - ٥٥٥؛ رسائل الشريف المرتضى، ج ١، ص ٢٠٢ - ٢٠٥، جوابات المسائل الموصليات الثالثة.

٥. المصنّف للصنعاني، ج ٦، ص ٣٩٠؛ المصنّف لابن أبي شيبة، ج ٤، ص ٣، ح ٤؛ مسند أحمد، ج ١، ص ٢٦٥؛ سنن أبي داود، ج ١، ص ٤٨٩، ح ٢١٩٦ و ٢١٩٧ و ٢١٩٩ و ٢٢٠٠؛ السنن الكبرى للبيهقي، ج ٧، ص ٣٣٦ - ٣٣٧.

٦. مسند أحمد، ج ٢، ص ٦؛ سنن الدارقطني، ج ٤، ص ١٨ - ١٩، ح ٣٩٢١؛ السنن الكبرى للبيهقي، ج ٧، ص ٣٦٧.

فَالَّذِي يُبْطِلُ ذَلِكَ: أَنَّهُ لَا تَصْرِيحَ فِي قَوْلِهِ: «أَرَأَيْتَ لَوْ طَلَّقْتُهَا ثَلَاثًا؟» بَأَنِّي كُنْتُ أَفْعَلُ ذَلِكَ بِكَلِمَةٍ وَاحِدَةٍ وَحَالَةٍ وَاحِدَةٍ، وَيَجُوزُ أَنْ يَكُونَ مَرَادُهُ أَنَّنِي لَوْ طَلَّقْتُهَا ثَلَاثًا فِي ثَلَاثَةِ أَطْهَارٍ تَخْلَلُهَا الْمُرَاجَعَةُ؛ فَلَا شُبْهَةَ فِي أَنَّ مَنْ طَلَّقَ امْرَأَتَهُ^١ ثَلَاثًا فِي ثَلَاثَةِ أَطْهَارٍ^٢ أَنَّهُ يُسَمَّى مُطَلِّقًا ثَلَاثًا.

فَإِذَا قِيلَ: لَا فَائِدَةَ عَلَى هَذَا الْوَجْهِ فِي قَوْلِهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ: «إِذَنْ عَصَيْتَ رَبِّكَ وَبَأَنْتَ مِنْكَ امْرَأَتُكَ».

قُلْنَا: يَحْتَمِلُ ذِكْرُ الْمَعْصِيَةِ أَمْرَيْنِ:

أَحَدُهُمَا: أَنْ يَكُونَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ كَانَ يَعْلَمُ مِنْ زَوْجَةِ ابْنِ عُمَرَ خَيْرًا وَبِرًّا يَقْتَضِيَانِ الْمَعْصِيَةَ بِفِرَاقِهَا.

وَالْأَمْرُ الْآخَرُ: أَنَّهُ مَكْرُوهٌ لِلزَّوْجِ أَنْ يُخْرِجَ نَفْسَهُ مِنَ التَّمَكُّنِ مِنْ مُرَاجَعَةِ الْمَرْأَةِ؛ لِأَنَّهُ لَا يَدْرِي كَيْفَ يَتَقَلَّبُ قَلْبُهُ، وَرُبَّمَا دَعَتْهُ الدَّوَاعِي الْقَوِيَّةُ إِلَى مُرَاجَعَتِهَا، فَإِذَا أَخْرَجَ أَمْرَهَا مِنْ يَدِهِ رُبَّمَا هَمَّ بِالْمَعْصِيَةِ. وَمَنْ أَبَانَ زَوْجَتَهُ بِالتَّطْلِيقَاتِ الثَّلَاثِ فِي الْأَطْهَارِ الثَّلَاثَةِ وَالْمُرَاجَعَةِ فِي خِلَالِ ذَلِكَ، فَهُوَ مُحَرَّمٌ لَهَا عَلَى نَفْسِهِ حَتَّى تَنْكِحَ زَوْجًا غَيْرَهُ، وَوَجْهُ كَرَاهِيَّةِ ذَلِكَ لَهُ^٣ مَا ذَكَرْنَاهُ.

وَجَوَابُ ثَانٍ فِي تَأْوِيلِ الْخَبَرِ: وَهُوَ أَنْ يُحْمَلَ قَوْلُهُ عَلَيْهِ السَّلَامُ: «بَأَنْتَ زَوْجَتُكَ» عَلَى أَنَّهَا إِذَا خَرَجَتْ مِنَ الْعِدَّةِ بَأَنْتَ؛ فَإِنَّ الْمُطَلِّقَ ثَلَاثًا بِلَفْظٍ وَاحِدٍ يَقَعُ مِنْهُ تَطْلِيقٌ وَاحِدٌ عَلَى الصَّحِيحِ مِنْ مَذْهَبِنَا، فَإِذَا طَلَّقَهَا بِكَلِمَةٍ وَاحِدَةٍ ثَلَاثًا وَخَرَجَتْ مِنَ الْعِدَّةِ بَأَنْتَ مِنْهُ، وَإِنَّمَا عَصَى رَبَّهُ لِأَنَّهُ أَبْدَعَ بِالْجَمْعِ بَيْنَ التَّطْلِيقَاتِ

١. فِي الْمَطْبُوعِينَ: «امْرَأَةً».

٢. فِي «ص»: - «تَخْلَلُهَا الْمُرَاجَعَةُ، فَلَا شُبْهَةَ...» إِلَى هُنَا.

٣. فِي «ص، ط، ك» وَطَبُوعِ النُّجْفِ: - «لَهُ».

الثلاث في الحال^١ الواحدة.

فإن تعلقوا أيضاً بما رَوَاهُ^٢ من أنَّ عَبْدَ الرَّحْمَنِ^٣ طَلَّقَ امْرَأَتَهُ ثُمَاضِرَ ثَلَاثًا^٤.
فجوابه^٥: أَنَّهُ يَجُوزُ أَنْ يَكُونَ طَلَّقَهَا فِي أَطْهَارٍ ثَلَاثَةٍ مَعَ مُرَاجَعَةٍ تَخَلَّلَتْ، وَلَيْسَ
فِي ظَاهِرِ الْخَبَرِ أَنَّهُ طَلَّقَهَا بِلَفْظٍ وَاحِدٍ أَوْ حَالَةٍ وَاحِدَةٍ.

و هذه الطريقة التي سَلَكْنَاهَا يُمَكِّنُ أَنْ تُنْصَرَ^٦ فِي جَمِيعِ أَخْبَارِهِمُ الَّتِي
يَتَعَلَّقُونَ بِهَا مِمَّا يَنْتَضِمُّ وَقَوْعَ طَلَاقٍ ثَلَاثٍ؛ فَقَدْ فَتَحْنَا طَرِيقَ الْكَلَامِ عَلَى ذَلِكَ كُلِّهِ
و نَهَجْنَاهُ، فَلَا مَعْنَى لِلتَّطْوِيلِ بِذِكْرِ جَمِيعِ الْأَخْبَارِ.

عَلَى أَنَّ أَخْبَارَهُمْ مُعَارَضَةٌ بِأَخْبَارٍ مَوْجُودَةٍ فِي رِوَايَاتِهِمْ وَ كُتِبَتْهُمْ تَقْتَضِي أَنَّ

٣١٣

١. في «أ، ب، ج، ط، ك»: «الحالة».

٢. في «ص، ط، ك»: «يروونه»، و في حاشية «ك» كالمتمن.

٣. أبو محمد عبد الرحمن بن عوف بن عبيد بن عوف بن الحارث بن زهرة بن كلاب القرشي،
قيل: كان اسمه في الجاهلية عبد الحارث، عدّه الشيخ الطوسي فيمن روى عن رسول الله صلى
الله عليه وآله، و هو أحد الأركان يوم السقيفة في بيعة أبي بكر، و كان من أخصائه في الجاهلية،
و هو أيضاً أحد الستة الذين جعل ابن الخطّاب الأمر شورى بينهم، و هو الذي اختار عند الشورى
عثمان فبايعه و ترك عليّاً عليه السلام، و لما هلك أوصى أن يصلي عليه عثمان. الإصابة، ج ٢،
ص ٤١٦، الرقم ٥١٧٩؛ أسد الغابة، ج ٣، ص ٣١٣؛ تنقيح المقال، ج ٢، ص ١٤٦ - ١٤٧.

٤. تماضر بنت الأصبغ بن عمرو بن ثعلبة الكلبيّة، و قيل: هي تماضر بنت رباب بن الأصبغ.
تزوجها عبد الرحمن بن عوف حين دعاهم إلى الإسلام فقيل: إنّها أولُ كلبيّة نكحها قرشي.
الإصابة، ج ٨، ص ٥٦، الرقم ١٠٩٥٧.

٥. سنن الدارقطني، ج ٤، ص ١٠، ح ٣٨٧٦؛ السنن الكبرى للبيهقي، ج ٧، ص ٣٦٢؛ كنز العمال،
ج ١١، ص ٣٤، ح ٣٠٥١٦.

٦. في «أ»: «فجوابهم».

٧. في «ص، ط» و مطبوع النجف: «تطرد»، و في «ك»: «يطرد» و في حاشيتها كالمتمن.

٨. في «أ»: «ينصر في جمع».

الطلاق الثلاث لا يَقَعُ:

منها: ما رواه ابن سيرين أنه قال: حَدَّثَنِي مَنْ لَا أَتَاهُمْ أَنَّ ابْنَ عُمَرَ طَلَّقَ امْرَأَتَهُ ثَلَاثًا وَ هِيَ حَائِضٌ، فَأَمَرَهُ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَ آلَهُ بِأَنْ يُرَاجِعَهَا^١.

و بما رواه الحسن قال: أُتِيَ عُمَرُ بِرَجُلٍ قَدْ طَلَّقَ امْرَأَتَهُ ثَلَاثًا بِغَمٍ وَاحِدٍ فَرَدَّهَا عَلَيْهِ، ثُمَّ أُتِيَ بِعَدَدِ ذَلِكَ بَرَجُلٍ آخَرَ طَلَّقَ امْرَأَتَهُ ثَلَاثًا بِغَمٍ وَاحِدٍ^٢ فَأَبَانَهَا مِنْهُ، فَقِيلَ لَهُ: إِنَّكَ بِالْأَمْسِ رَدَدْتَهَا عَلَيْهِ، فَقَالَ: خَشِيتُ أَنْ يَتَّبَعَ فِيهِ السَّكَرَانُ وَ الْغَيْرَانُ^٣.

و رَوَى عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ رَحِمَهُ اللَّهُ أَنَّهُ كَانَ يَقُولُ: إِنَّ الطَّلَاقَ كَانَ عَلَى عَهْدِ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَ آلِهِ وَ عَهْدِ أَبِي بَكْرٍ وَ صَدْرٍ مِنْ إِمَارَةِ عُمَرَ طُلَاقُ الثَّلَاثِ وَاحِدَةً، ثُمَّ جَعَلَهَا عُمَرُ بَعْدَ ذَلِكَ ثَلَاثًا^٤.

و رَوَى عِكْرِمَةُ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ قَالَ: طَلَّقَ رُكَانَةُ بْنُ عَبْدِ يَزِيدَ^٥ امْرَأَتَهُ ثَلَاثًا فِي مَجْلِسٍ وَاحِدٍ، فَحَزِنَ عَلَيْهَا حُزْنًا شَدِيدًا، فَسَأَلَهُ رَسُولُ اللَّهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ: «كَيْفَ طَلَّقْتَهَا؟» فَقَالَ: طَلَّقْتُهَا ثَلَاثًا، قَالَ: «أَفِي مَجْلِسٍ وَاحِدٍ؟» قَالَ: نَعَمْ، قَالَ عَلَيْهِ السَّلَامُ:

١. مسند أحمد، ج ٢، ص ٥١؛ صحيح البخاري، ج ٦، ص ١٨٥؛ صحيح مسلم، ج ٤، ص ١٨١؛ سنن الترمذي، ج ٢، ص ٣٢١؛ السنن الكبرى للنسائي، ج ٣، ص ٣٤٤؛ ح ٥٥٩٢؛ السنن الكبرى للبيهقي، ج ٧، ص ٣٢٥.

٢. في «ص»: - «فَرَدَّهَا عَلَيْهِ، ثُمَّ أَتَى بَعْدَ ذَلِكَ...» إِلَى هُنَا.

٣. أنظر: الفصول المختارة للشيخ المفيد، ص ١٧٧؛ السرائر، ج ٢، ص ٦٨٤؛ الصراط المستقيم، ج ٣، ص ١٩٢. و لم نقف عليه في كتب العامة.

٤. سنن أبي داود، ج ١، ص ٤٩٠؛ ح ٢١٩٩؛ سنن الدارقطني، ج ٤، ص ٣١؛ ح ٣٩٨٣؛ السنن الكبرى للبيهقي، ج ٧، ص ٣٣٨.

٥. في «ب، ج» و المطبوع: - «عبد».

٦. ركانة بن عبد يزيد بن هاشم بن المطلب بن عبد مناف بن قصي بن كلاب بن مرة، مات في أول ولاية معاوية بن أبي سفيان. أسد الغابة، ج ٢، ص ١٨٧.

«فإنما^١ تلك واحدة، فراجعها^٢ إن شئت»، قال: فراجعها^٣.
و الأخبار المعارضة لأخبارهم أكثر من أن تُحصى.

١٧٣. مسألة

[الطلاق بعد الطلاق]

و مما انفردت به الإمامية: القول بأن الطلاق بعد الطلاق وإن كان في طهرين أو طهر واحد لا يقع إلا بعد تخلل المراجعة بجماع^٤.
و الفقهاء كلهم يخالفون في ذلك؛ لأن أبا حنيفة وإن جعل ذلك بدعة فإنه يذهب إلى وقوعه ولزومه^٥.

و الحجة لنا - بعد إجماع الطائفة -: أنا قد دللنا على أن^٦ إيقاع الطلاق بعد الطلاق من غير مراجعة بدعة وخلاف للسنة، وقد بينا أن التحريم في الشرع يتبعه الفساد ونفي الأحكام الشرعية.

١. في «أ، ص، ط» ومطبوع النجف: «إنما».

٢. في «أ، ب، ج» ومطبوع: «فأراجعها».

٣. مسند أحمد، ج ١، ص ٢٦٥؛ مسند أبي يعلى، ج ٤، ص ٣٧٩؛ السنن الكبرى للبيهقي، ج ٧، ص ٣٣٩.

٤. في «ص، ط، ك»: - «بجماع».

٥. المدونة الكبرى، ج ٢، ص ٤١٩؛ الأم، ج ٥، ص ١٩٤؛ مختصر المزني، ص ١٩١؛ اختلاف الفقهاء للمروزي، ص ٢٣٦ - ٢٣٨؛ الإشراف على مذاهب العلماء، ج ٥، ص ١٨٤ - ١٨٥؛ مختصر اختلاف العلماء، ج ٢، ص ٣٧٥ - ٣٧٦؛ المغني لابن قدامة، ج ٨، ص ٢٣٦ - ٣٤٤؛ المجموع، ج ١٧، ص ٨٤ - ٨٧.

٦. مختصر اختلاف العلماء، ج ٢، ص ٣٧٥؛ المبسوط للسرخسي، ج ٦، ص ٣ - ٤؛ تحفة الفقهاء، ج ٢، ص ١٧٤؛ بدائع الصنائع، ج ٣، ص ٨٨ و ٩٤؛ المجموع، ج ١٧، ص ٨٧.

٧. في «أ، ص، ك»: - «أن».

وأيضاً فإنَّ مَنْ طَلَّقَ عَلَى التَّرْتِيبِ الَّذِي ذَكَرْنَاهُ وَقَعَ طَلَاقُهُ وَأَثَرُهُ، وَمَنْ أَتْبَعَ الطَّلَاقَ بِالطَّلَاقِ^١ مِنْ غَيْرِ مُرَاجَعَةٍ لَا إِجْمَاعَ عَلَيْهِ^٢، وَلَا دَلِيلَ عَلَى وَقْعِ طَلَاقِهِ، فَيَجِبُ أَنْ يُحْكَمَ بِنَفِيهِ.

فَإِنْ قِيلَ: كَيْفَ تَذْهَبُونَ إِلَى أَنَّ الْمُطَلَّقَ ثَلَاثًا بِكَلِمَةٍ وَاحِدَةٍ يَقَعُ مِنْ طَلَاقِهِ وَاحِدَةٌ وَهُوَ مُبْدِعٌ مُخَالِفٌ لِلسُّنَّةِ، وَعِنْدَكُمْ أَنَّ الْبِدْعَةَ لَا يَلْحَقُهَا حُكْمٌ شَرْعِيٌّ؟
قُلْنَا: إِنَّمَا أَبْدَعَ مَنْ جَمَعَ بَيْنَ الثَّلَاثِ فِي ضَمِّ قَوْلِهِ: «ثَلَاثًا» إِلَى قَوْلِهِ: «أَنْتِ طَالِقٌ»، فَأَلْعَيْنَا مِنْ كَلَامِهِ مَا هُوَ خِلَافُ السُّنَّةِ وَهُوَ قَوْلُهُ: «ثَلَاثًا» وَأَسْقَطْنَا حُكْمَهُ، وَأَوْجَبْنَا وَقْعَ تَطْلِيقَةٍ وَاحِدَةٍ؛ لِأَنَّهُ بِقَوْلِهِ: «أَنْتِ طَالِقٌ» مُتَلَفِّظٌ^٣ بِلَفْظِ الطَّلَاقِ الْمَسْنُونِ فِيهِ، فَيَجِبُ إِذَا تَكَامَلَ بَاقِي الشَّرَاطِطِ أَنْ تَقَعَ وَاحِدَةٌ، وَجَرَى ذَلِكَ مَجْرَى أَنْ يَقُولَ: «أَنْتِ طَالِقٌ» وَيُتْبَعَ ذَلِكَ بِلَفْظٍ لَا تَأْثِيرَ لَهُ، مِثْلُ قَوْلِهِ: «قَامَ زَيْدٌ» وَ«دَخَلْتُ الدَّارَ»، وَقَدْ عَلِمْنَا أَنَّهُ لَوْ أَتْبَعَ ذَلِكَ بِشَيْءٍ مِمَّا ذَكَرْنَاهُ لَمْ يَخْرُجْ لَفْظُهُ بِالطَّلَاقِ مِنْ أَنْ يَكُونَ واقِعاً وَإِنْ أَتْبَعَهُ بِهِذِيَانٍ لَا حُكْمَ لَهُ.

فَإِذَا قِيلَ: لَمْ يُسَنَّ لَهُ أَنْ يَقُولَ لَهَا: «أَنْتِ طَالِقٌ» ثُمَّ يَقُولَ: «ثَلَاثًا»، فَيَجِبُ أَنْ لَا يَقَعَ طَلَاقُهُ.

قُلْنَا: وَلَمْ يُسَنَّ لَهُ أَنْ يَقُولَ لَهَا: «أَنْتِ طَالِقٌ» ثُمَّ يَسْتَمُهَا، وَمَعَ ذَلِكَ لَوْ فَعَلَ خَالَفَ السُّنَّةَ وَقَعَ طَلَاقُهُ؛ لِأَنَّا قَدْ بَيَّنَّا أَنَّهُ مَا خَالَفَ السُّنَّةَ فِيمَا وَقَعَ بِهِ الطَّلَاقُ، وَإِنَّمَا

١. فِي «أ، ب، ص، ط»: «الطلاق»، وَلَمْ يَرِدْ فِي «ك»، وَمَا أَثْبَتْنَاهُ مِنَ الْمَطْبُوعِينَ.

٢. فِي «ص، ط، ك»: - «عَلَيْهِ».

٣. فِي مَطْبُوعِ النَجَفِ: «قَدْ تَلَفَّظَ».

٤. فِي «أ، ب، ج، ك» وَالْمَطْبُوعُ: + «و».

خَالَفَهَا فِي غَيْرِهِ، وَ مُحَالِفُونَا يَوْعُونَ الطَّلَاقَ بِاللَفْظِ الَّذِي خُولِفَ^١ بِهِ السُّنَّةُ^٢.

١٧٤. مَسْأَلَةٌ

[تَعْيِينُ الْمُطَلَّاقَةِ]

وَمِمَّا انْفَرَدَتْ بِهِ الْإِمَامِيَّةُ: قَوْلُهُمْ أَنَّ الطَّلَاقَ لَا يَقَعُ إِلَّا بِالتَّعْيِينِ وَ التَّمْيِيزِ، فَإِذَا قَالَ الرَّجُلُ لِأَرْبَعِ نِسْوَةٍ: «إِحْدَاكُنَّ طَالِقٌ»، فَكَلَامُهُ لَغْوٌ لَا حُكْمَ لَهُ فِي الشَّرِيعَةِ^٣.
وَقَالَ أَبُو حَنِيفَةَ وَأَصْحَابُهُ وَ الثَّوْرِيُّ^٤ وَ عِثْمَانُ الْبَتِّي^٥ وَ اللَّيْثُ^٦: إِذَا لَمْ يَنْوِ وَاحِدَةً بَعِيْنَهَا حِينَ قَالَ، فَإِنَّهُ يَخْتَارُ أَيَّتَهُنَّ شَاءَ، فَيَوْعُ الطَّلَاقَ عَلَيْهَا، وَ الْبَاقِيَاتُ نِسَاؤُهُ.
وَقَالَ مَالِكٌ: إِذَا لَمْ يَنْوِ وَاحِدَةً بَعِيْنَهَا طَلَّقَ عَلَيْهِ جَمِيعَ نِسَائِهِ^٧.

١. في «أ»: «خولفت».

٢. في «ص، ط»: - «و مخالفونا يوقعون الطلاق باللفظ...» إلى هنا.

٣. نقل العلامة هذا القول في مختلف الشيعة، ج ٧، ص ٣٨٩.

و قد ذهب إلى هذا القول الشيخ المفيد و الشيخ الطوسي و العلامة، و للشيخ قول آخر في المبسوط

ذهب إليه ابن البراج و هو صحة الطلاق عند عدم التعيين. المقنعة، ص ١٣٩؛ النهاية و نكتها، ج ٢،

ص ٤٢٧؛ المبسوط، ج ٥، ص ٣٢؛ المذهب، ج ٢، ص ٢٧٩؛ مختلف الشيعة، ج ٧، ص ٣٩٠.

٤. مختصر اختلاف العلماء، ج ٢، ص ٤٥٠؛ المبسوط للسرخسي، ج ٦، ص ١٢٢ - ١٢٣؛ بدائع

الصنائع، ج ٣، ص ١٦٣؛ المغني لابن قدامة، ج ٨، ص ٤٢٩.

٥. الإشراف على مذاهب العلماء، ج ٢، ص ٢٠٥؛ مختصر اختلاف العلماء، ج ٢، ص ٤٥٠؛

المغني لابن قدامة، ج ٨، ص ٤٢٩.

٦. أبو عمرو عثمان بن مسلم بن هرمز البتّي البصري، الفقيه، كان من أهل الكوفة فانتقل إلى

البصرة فنزلها، و كان مولد لبني زهرة، و كان يبيع البيوت ف قيل: البتّي. روى عن أنس بن مالك

و الشعبي، و روى عنه شعبة و يزيد بن زريع و الثوري و ابن علية و جماعة، مات سنة ١٤٣ هـ.

تهذيب الكمال، ج ١٩، ص ٤٩٢؛ الرقم ٣٨٦٢؛ سير أعلام النبلاء، ج ٦، ص ١٤٨، الرقم ٦.

٧. مختصر اختلاف العلماء، ج ٢، ص ٤٥٠.

٨. المدونة الكبرى، ج ٣، ص ١٥؛ الإشراف على مذاهب العلماء، ج ٥، ص ٢٠٥؛ مختصر

و قَالَ الشافعي: إِذَا قَالَ لَامْرَأَتِي: «إِحْدَاكُمَا طَالِقٌ ثَلَاثًا» مُنِعَ مِنْهُمَا حَتَّى يُبَيَّنَّ^٢،
فَإِنْ قَالَ: «لَمْ أُرِدْ هَذِهِ» كَانَ إِقْرَارًا مِنْهُ بِالْأُخْرَى^٣.

و الْحُجَّةُ لَنَا عَلَى صِحَّةِ مَا ذَهَبْنَا إِلَيْهِ: الإِجْمَاعُ الْمُتَكَرِّرُ.

و أَيْضًا فَإِنَّ الطَّلَاقَ حُكْمٌ شَرْعِيٌّ، وَ قَدْ ثَبَّتَ وَقُوعُهُ وَ لُزُومُهُ مَعَ التَّعْيِينِ، وَ لَا
دَلِيلَ قَاطِعٍ عَلَى وَقُوعِهِ مَعَ الْجَهَالَةِ، فَيَجِبُ نَفْيُ وَقُوعِهِ.

و أَيْضًا فَلَا خِلَافَ فِي أَنَّ الْمَشْرُوعَ فِي الطَّلَاقِ تَسْمِيَةُ الْمُطَلَّقةِ وَ الإِشَارَةُ إِلَيْهَا
بَعَيْنِهَا وَ رَفْعُ الْجَهَالَةِ عَنْهَا، وَ إِذَا لَمْ يَفْعَلْ ذَلِكَ فَقَدْ تُعْذَرُ الْمَشْرُوعُ، وَ قَدْ بَيَّنَّا أَنَّ
الْفَسَادَ تَابَعَ لِمَا خَالَفَ الشَّرْعَ.

و مَذْهَبُ مَالِكٍ أَبْعَدُ مِنْ مَذْهَبِ الْجَمَاعَةِ؛ لِأَنَّهُ إِنَّمَا طَلَّقَ وَاحِدَةً وَ إِنْ كَانَتْ لَا
بَعَيْنِهَا، فَكَيْفَ يُطَلَّقُ عَلَيْهِ جَمِيعُ نِسَائِهِ؟! وَ قَوْلُ غَيْرِهِ مِنَ الْفُقَهَاءِ فِي هَذِهِ الْمَسْأَلَةِ
أَقْرَبُ إِلَى الصَّوَابِ.

١٧٥. مسألة

[تَعْلِيْقُ الطَّلَاقِ بِجُزْءٍ مِنَ الْمَرْأَةِ]

و مِمَّا انْفَرَدَتْ بِهِ الْإِمَامِيَّةُ: أَنَّ تَعْلِيْقَ الطَّلَاقِ بِجُزْءٍ مِنْ أَجْزَاءِ الْمَرْأَةِ، أَيُّ جُزْءٍ كَانَ،

➡ اختلاف العلماء، ج ٢، ص ٤٥٠؛ الحاوي الكبير، ج ١٠، ص ٢٧٨؛ المغني لابن قدامة، ج ٨، ص ٤٢٩.

١. في مطبوع النجف: «+ طالق».

٢. في «ص، ط، ك»: «تَبَيَّنَ».

٣. الأم، ج ٥، ص ٢٨٠؛ مختصر المزني، ص ١٩٥؛ الإشراف على مذاهب العلماء، ج ٢،

ص ٢٠٥؛ مختصر اختلاف العلماء، ج ٢، ص ٤٥٠؛ الحاوي الكبير، ج ١٠، ص ٢٧٨ - ٢٨٠؛

المغني لابن قدامة، ج ٨، ص ٤٢٩؛ المجموع، ج ١٧، ص ٢٤٦.

٤. في «أ، ص، ط، ك» و مطبوع النجف: - «قاطع».

لا يَقَعُ به طَلَاقٌ^١.

و خَالَفَ باقي الفقهاء في ذلك:

فَقَالَ أبو حنيفةٌ وأصحابه إِلَّا زُفِرَ: إِذَا عَلَّقَ الطَّلَاقُ بِمَا يُعَبِّرُ به عن جُمْلَةِ البدنِ
مِثْلُ الرَّأْسِ وَالجَسَدِ وَاليدين^٢، أو عن جُزْءٍ شَائِعٍ مِثْلُ «رُبْعَكَ» أو «نِصْفَكَ»، وَقَعَ
الطَّلَاقُ، وَلا يَقَعُ بما عدا ذلك^٣.

و قَالَ الشافعيُّ: إِذَا عَلَّقَهُ بِكُلِّ بَعْضٍ مِنْ أَعْضَائِهَا مِثْلُ: «يَدُكَ» أو «رِجْلَكَ» أو
«شَعْرَكَ» أو غير ذلك مِنَ الْأَعْضَاءِ، وَقَعَ الطَّلَاقُ. وَوَافَقَهُ على ذلك ابنُ أَبِي لَيْلَى
و زُفِرُ^٤ وَمالِكٌ وَالليثُ وَابنُ حَيٍّ^٥.

دَلِيلُنَا على مَا ذَهَبْنَا إليه - بعدَ إجماعِ الطائفةِ -: أَنَّ تَعْلِيْقَ الطَّلَاقِ بِبَعْضِهَا لَيْسَ
مِنَ الْأَلْفَاظِ الْمَشْرُوعَةِ فِي الطَّلَاقِ، فَيَجِبُ أَنْ لَا يَقَعَ.

و أَيْضاً فَإِنَّ الطَّلَاقَ حُكْمٌ شَرْعِيٌّ، وَ قَدْ ثَبَّتَ أَنَّهُ إِذَا عَلَّقَهُ بِهَا وَكَمَلَتِ الشَّرَائِطُ
وَقَعَ، وَلَمْ يَثْبُتْ أَنَّهُ إِذَا عَلَّقَهُ بِبَعْضِهَا وَقَعَ، وَ الْحُكْمُ الشَّرْعِيُّ يَجِبُ نَفْيُهُ بَانْتِفَاءٍ دَلِيلٌ
شَرْعِيٌّ عَلَيْهِ.

٣١٧

١. في «ص، ط، ك»: «الطلاق».

٢. في «ب، ج» و المطبوع: «البدن»، و في «ص، ط، ك»: «و اليدين».

٣. مختصر اختلاف العلماء، ج ٢، ص ٤١٠؛ المبسوط للرخسي، ج ٦، ص ٨٩؛ تحفة الفقهاء،
ج ٢، ص ١٩٤ - ١٩٥؛ بدائع الصنائع، ج ٣، ص ١٤٣؛ المغني لابن قدامة، ج ٨، ص ٤١٦؛ بداية
المجتهد، ج ٢، ص ٦٤.

٤. في المطبوع: «أعضائه».

٥. مختصر اختلاف العلماء، ج ٢، ص ٤١٠؛ الأم، ج ٥، ص ٢٠٠؛ مختصر المزني، ص ١٩٤؛
المغني لابن قدامة، ج ٨، ص ٤١٦؛ المجموع، ج ١٧، ص ٩٤.

٦. المدونة الكبرى، ج ٣، ص ١٥؛ الإشراف على مذاهب العلماء، ج ٥، ص ٢٣٤؛ مختصر
اختلاف العلماء، ج ٢، ص ٤١٠؛ المغني لابن قدامة، ج ٨، ص ٤١٦؛ بداية المجتهد، ج ٢، ص ٦٤.

وَمَا يُمَكِّنُ أَنْ يُسْتَدَلَ بِهِ: قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿يَا أَيُّهَا النَّبِيُّ إِذَا طَلَّقْتُمُ النِّسَاءَ﴾^١، فَجَعَلَ الطَّلَاقَ وَإِقَاعًا بِمَا يَتَنَاوَلُهُ اسْمُ النِّسَاءِ، وَالْيَدُ وَالرَّجُلُ لَا يَتَنَاوَلُهُمَا هَذَا الْاسْمُ بِغَيْرِ شُبْهَةٍ.

وَفَرَّقَ أَبِي حَنِيفَةَ بَيْنَ الرَّقَبَةِ وَالرَّأْسِ وَالْفَرْجِ وَبَيْنَ الْيَدِ وَالرَّجْلِ - لِأَنَّهُمْ يَقُولُونَ: عِنْدَهُ^٢ كَذَا وَكَذَا رَأْسًا مِنَ الْعَبِيدِ وَالْإِمَاءِ، وَكَذَا وَكَذَا رَقَبَةً، وَكَذَا وَكَذَا فَرْجًا - غَيْرُ صَحِيحٍ؛ لِأَنَّ جَمِيعَ مَا ذَكَرَهُ^٣ مَجَازٌ وَاسْتِعَارَةٌ وَكَلَامُنَا عَلَى الْحَقَائِقِ، وَلِأَنَّ الْيَدَ قَدْ يُعْبَرُ بِهَا أَيْضًا عَنْ جَمِيعِ الْبَدَنِ؛ لِأَنَّهُمْ رَوَوْا عَنْ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ أَنَّهُ قَالَ: «عَلَى الْيَدِ مَا أَخَذْتَ حَتَّى تَرُدَّهُ»^٤، وَأَرَادَ بِهِ الْجُمْلَةَ، وَقَالَ اللَّهُ تَعَالَى: ﴿تَبَّتْ يُدَا أَيْبَى لَهُبٍ﴾^٥، وَقَالَ تَعَالَى: ﴿فَبِمَا كَسَبَتْ أَيْدِيكُمْ﴾^٦، وَإِنَّمَا أَرَادَ الْجُمْلَةَ دُونَ الْبَعْضِ.

١. الطلاق (٦٥): ١.

٢. في «ص» و مطبوع النجف: «أبو».

٣. في «ص، ط، ك» و مطبوع النجف: «عندي»، وفي حاشية «ك» كالمتن.

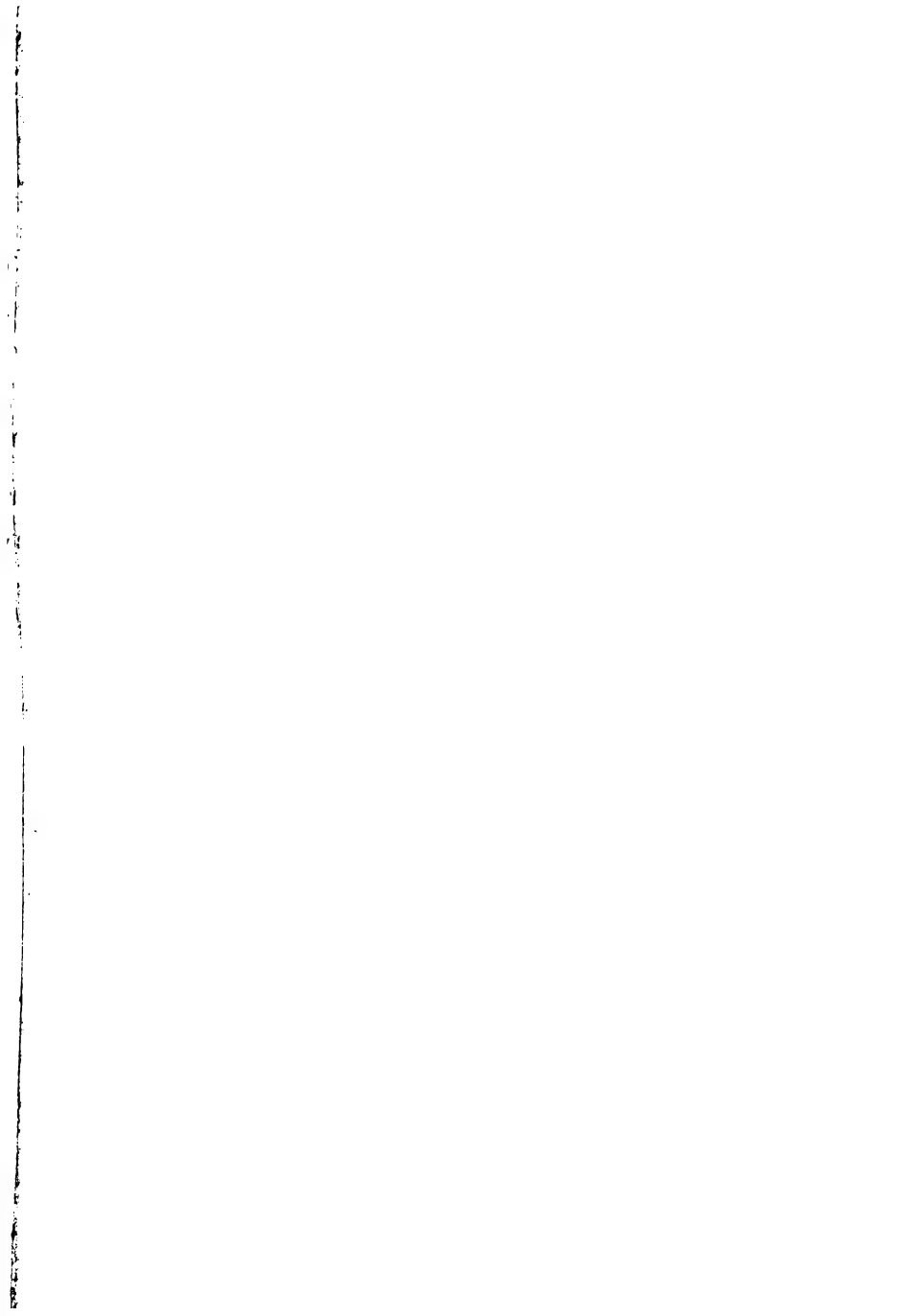
٤. في «ص، ط، ك»: «ذكرناه»، وفي مطبوع النجف: «ذكروه».

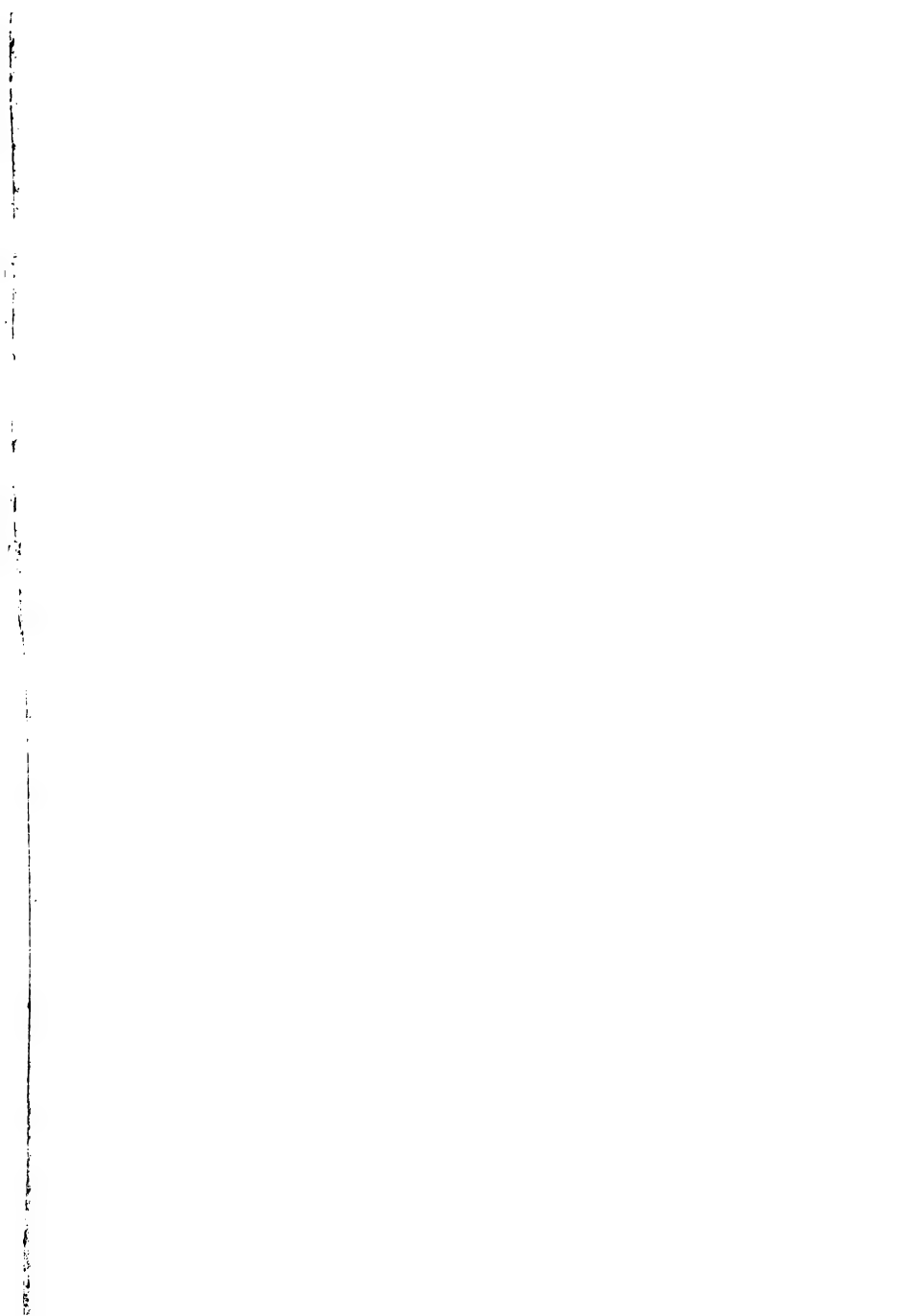
٥. في «أ»: «اليدين».

٦. مسند أحمد، ج ٥، ص ٨؛ سنن ابن ماجه، ج ٢، ص ٨٠٢، ح ٢٤٠٠؛ سنن أبي داود، ج ٢، ص ١٥٥، ح ٣٥١٦؛ سنن الترمذي، ج ٢، ص ٣٦٩، ح ١٢٨٤؛ السنن الكبرى للنسائي، ج ٣، ص ٤١١، ح ٥٧٨٣؛ السنن الكبرى للبيهقي، ج ٦، ص ٩٠؛ كنز العمال، ج ١٠، ص ٣٦٠، ح ٢٩٨١١.

٧. المسد (١١١): ١.

٨. الشورى (٤٢): ٣٠.





١٧٦. مسألة

٣٢٠

[النِّيَّةُ فِي الظَّهَارِ]

وَمِمَّا انفَرَدَتْ بِهِ الْإِمَامِيَّةُ: الْقَوْلُ أَنَّ الظَّهَارَ لَا يَنْبُتُ حُكْمُهُ إِلَّا مَعَ الْقَصْدِ وَالنِّيَّةِ.
وَخَالَفَ بَاقِيَ الْفُقَهَاءِ فِي ذَلِكَ وَلَمْ يَعْتَبِرُوا النِّيَّةَ فِيهِ^١، وَمَنَعَ الْبَيْتُ بْنُ سَعْدٍ^٢
وَالْمُزْنِيُّ^٣ وَدَاوُدُ^٤ مِنْ وَقُوعِ ظَهَارِ السَّكَرَانِ، وَأَجَازَهُ بَاقِيَ الْفُقَهَاءِ^٥.
وَكُلُّ شَيْءٍ احْتَجَجْنَا بِهِ فِي أَنَّ النِّيَّةَ مُعْتَبَرَةٌ فِي الطَّلَاقِ فَهُوَ حُجَّةٌ هَاهُنَا، فَلَا مَعْنَى
لِإِعَادَتِهِ.

-
١. المدونة الكبرى، ج ٣، ص ٤٩ - ٥٠؛ الأم، ج ٥، ص ٢٩٤؛ الإشراف على مذاهب العلماء، ج ٥، ص ٢٩٠؛ مختصر اختلاف العلماء، ج ٢، ص ٤٨٤ - ٤٨٨؛ المبسوط للسرخسي، ج ٦، ص ٢٢٩؛ تحفة الفقهاء، ج ٢، ص ٢١١؛ بداية المجتهد، ج ٢، ص ٨٤ - ٨٥؛ المغني لابن قدامة، ج ٨، ص ٥٦٢؛ البحر الزخار، ج ٣، ص ٢٢٨.
 ٢. الحاوي الكبير، ج ١٠، ص ٤١٩؛ بداية المجتهد، ج ٢، ص ٦٦؛ المجموع، ج ١٧، ص ٦٢.
 ٣. مختصر المزني، ص ٢٠٢؛ الحاوي الكبير، ج ١٠، ص ٤١٨؛ المجموع، ج ١٧، ص ٦٢.
 ٤. بداية المجتهد، ج ٢، ص ٦٦؛ المجموع، ج ١٧، ص ٦٢.
 ٥. في «ص، ط، ك» و مطبوع النجف: «بعض»، وفي حاشية «ك» كالمتن.
 ٦. المدونة الكبرى، ج ٣، ص ٥٢؛ الأم، ج ٥، ص ٢٩٤؛ المبسوط للسرخسي، ج ٦، ص ٢٣٣؛ الحاوي الكبير، ج ١٠، ص ٤١٨؛ المغني لابن قدامة، ج ٨، ص ٥٥٤؛ المجموع، ج ١٧، ص ٦٢؛ مواهب الجليل، ج ٥، ص ٤٢٤.

١٧٧. مسألة

[شَرَايِطُ الظَّهَارِ]

وَمِمَّا انفَرَدَتْ بِهِ الْإِمَامِيَّةُ: أَنَّ الظَّهَارَ لَا يَقَعُ إِلَّا عَلَى طَهْرٍ لَا جِمَاعَ فِيهِ بِمَحْضَرٍ مِنْ شَاهِدَيْنِ، فَمَتَى اخْتَلَّ شَرْطُ مِمَّا ذَكَرْنَاهُ لَمْ يَقَعْ ظَهَارٌ.^٢

٣٢١

و خَالَفَ بَاقِيَ الْفُقَهَاءِ فِي ذَلِكَ.^٣

و الْحُجَّةُ لَنَا - بَعْدَ إِجْمَاعِ الطَّائِفَةِ -: أَنَّ الظَّهَارَ حُكْمٌ شَرْعِيٌّ، وَإِنَّمَا يَثْبُتُ فِي الْمَوْضِعِ الَّذِي يَدُلُّ الشَّرْعُ عَلَى ثُبُوتِهِ فِيهِ، وَإِذَا وَقَعَ مُقَارِنًا لِلشُّرُوطِ الَّتِي ذَكَرْنَاهَا لَا خِلَافَ بَيْنَ الْأُمَّةِ فِي لُزُومِ حُكْمِهِ، وَلَيْسَ كَذَلِكَ إِذَا اخْتَلَّ بَعْضُ هَذِهِ الشُّرُوطِ؛ لِأَنَّهُ لَا دَلِيلَ شَرْعِيٍّ عَلَى لُزُومِهِ مَعَ فَقْدِ الشُّرُوطِ الَّتِي اعْتَبَرْنَاهَا، فَيَجِبُ نَفْيُ وَقُوعِهِ.

١٧٨. مسألة

[الاشتراط في الظَّهَارِ]

و مِمَّا انفَرَدَتْ بِهِ الْإِمَامِيَّةُ: الْقَوْلُ بِأَنَّ الظَّهَارَ لَا يَقَعُ بِيَمِينٍ، وَلَا مَشْرُوطًا

١. في «ص، ط، ك» و مطبوع النجف: «في».

٢. نقل الأبِّي والعلامة هذا القول عن الانتصار. كشف الرموز، ج ٢، ص ٢٤١؛ مختلف الشيعة، ج ٧، ص ٤١٥.

وإلى هذا القول ذهب ابن الجنيد وابن البراج وسأار وأبو الصلاح وابن زهرة وابن إدريس، وأما الشيخ الصدوق والشيخ الطوسي وابن حمزة والعلامة فذهبوا إلى وقوعه مشروطاً. المذهب، ج ٢، ص ٢٩٨؛ المراسم، ص ١٦٠؛ الكافي في الفقه، ص ٣٠٣؛ غنية الزروع، ص ٥٥١؛ السرائر، ج ٢، ص ٧٠٩؛ المقنع، ص ١١٨؛ النهاية و نكتها، ج ٢، ص ٤٦٢؛ المبسوط للسرخسي، ج ٥، ص ١٥٢؛ الخلاف، ج ٤، ص ٥٣٥، مسألة ٢٠؛ الوسيطة، ص ٣٣٤؛ مختلف الشيعة، ج ٧، ص ٤١٦.

٣. الإشراف على مذاهب العلماء، ج ٥، ص ٢٨٧؛ المغني لابن قدامة، ج ٨، ص ٥٥٣؛ بداية المجتهد، ج ٢، ص ٨٤؛ المجموع، ج ١٧، ص ٣٤١.

٤. في «ص، ط، ك» و مطبوع النجف: «فلا».

بأيِّ شرطٍ كان.

و خالف باقي الفقهاء في ذلك^١.

و الحجة لنا في هذه المسألة الحجة في المسألة^٢ التي تقدّمها بلا فصل، فلا معنى للتكرار.

١٧٩. مسألة

[اعتبار التعيين في الظهار]

و مما انفردت به الإمامية القول بأن الظهار لا يثبت حكمه مع الجهالة، ولا بد فيه من التعيين والتمييز إما بالإشارة أو التسمية، و من قال لنسائه: «إحداكن عليّ كظهر أمي» لا حكم لقوله.

و خالف باقي الفقهاء في ذلك.

و الحجة لنا - بعد الإجماع المتردد -: أن الظهار حكم شرعي، و قد ثبت بالاتفاق أنه يقع مع التعيين، و لم يثبت أنه واقع مع الجهالة.

١٨٠. مسألة

[لفظ الظهار]

و مما انفردت به الإمامية القول بأن الظهار لا يقع إلا بلفظ «الظهر»، و لا يقوم مقامها تعليقه بجزء من أجزاء الأم أو عضو منها؛ أي عضو كان^٣.

١. تقدم تخريجه في الصفحة ٤٢ تحت الرقم (٣).

٢. في «ب» و المطبوع: - «في المسألة». ٣. في «ص، ط، ك» و مطبوع النجف: «ولا».

٤. في «ص، ط، ك»: «أن» بدل «القول بأن». ٥. في «ص، ط، ك» و مطبوع النجف: «بلفظة».

٦. نقل العلامة هذه المسألة في مختلف الشيعة، ج ٧، ص ٤١٠.

و قد ذهب إلى هذا القول الشيخ المفيد و ابن أبي عقيل و سألر و أبو الصلاح و ابن زهرة و ابن

و خالف باقي الفقهاء:

فقال أبو حنيفة وأصحابه: إذا قال: «أنت عليّ كَيِّدُ أُمِّي» أو «كَرَّاسِيهَا» و ذَكَرَ شَيْئاً يَحِلُّ لَهُ النَّظَرُ إِلَيْهِ مِنْهَا، لَمْ يَكُنْ مُظَاهِراً، فَإِنْ قَالَ: «كَبَطْنِيهَا» أو «كَفَخَذِيهَا»^١ و مَا أَشْبَهَ ذَلِكَ كَانَ مُظَاهِراً؛ لِأَنَّهُ يَجْرِي مَجْرَى الظَّهِيرِ فِي أَنَّهُ لَا يَحِلُّ لَهُ النَّظَرُ إِلَيْهِ^٢.

و قَالَ ابْنُ الْقَاسِمِ: قِيَاسُ قَوْلِ مَالِكٍ أَنَّهُ يَكُونُ مُظَاهِراً بِكُلِّ شَيْءٍ مِنَ الْأُمِّ^٣.

و قَالَ الثَّوْرِيُّ^٤ وَ الشَّافِعِيُّ^٥: إِذَا قَالَ: «أنت عليّ كَرَّاسِ أُمِّي» أو «كَيِّدِيهَا» فَهُوَ مُظَاهِرٌ؛ لِأَنَّ التَّلَذُّذَ بِذَلِكَ مِنْهَا مُحَرَّمٌ عَلَيْهِ.

و الْحُجَّةُ لَنَا - بَعْدَ إِجْمَاعِ الطَّائِفَةِ -: مَا تَقَدَّمَ مِنْ أَنَّ الظَّاهَرَ حَكْمٌ شَرْعِيٌّ، وَ قَدْ

٣٢٣

﴿إدريس و العلامة، و ذهب الشيخ الصدوق و الشيخ الطوسي و ابن البراج و ابن حمزة إلى أن الظاهر يتحقق بغير لفظ «الظهر». المقنع، ص ١١٨؛ المقنعة، ص ٥٢٣؛ الكافي في الفقه، ص ٣٠٣؛ المراسم، ص ١٦٠؛ المبسوط، ج ٥، ص ١٤٥؛ الخلاف، ج ٤، ص ٥٣٠، مسألة ٩؛ المهذب، ج ٢، ص ٢٩٨؛ الوسيلة، ص ٣٣٤؛ السرائر، ج ٢، ص ٧٠٩؛ مختلف الشيعة، ج ٧، ص ٤١٠.

١. في «أ، ص، ط» و مطبوع النجف: «فخذها».

٢. الإشراف على مذاهب العلماء، ج ٥، ص ٢٩٠؛ مختصر اختلاف العلماء، ج ٢، ص ٤٨٥؛ المبسوط للسرخسي، ج ٦، ص ٢٢٨؛ تحفة الفقهاء، ج ٢، ص ٢١١؛ بدائع الصنائع، ج ٣، ص ٢٢٩؛ بداية المجتهد، ج ٢، ص ٨٤.

٣. المدونة الكبرى، ج ٣، ص ٤٩؛ مختصر اختلاف العلماء، ج ٢، ص ٤٨٥؛ أحكام القرآن للجصاص، ج ٣، ص ٥٦٦؛ المحلى، ج ١٠، ص ٥٤؛ بداية المجتهد، ج ٢، ص ٨٤.

٤. الإشراف على مذاهب العلماء، ج ٥، ص ٢٩٠؛ مختصر اختلاف العلماء، ج ٢، ص ٤٨٥؛ أحكام القرآن للجصاص، ج ٣، ص ٥٦٦.

٥. الأم، ج ٥، ص ٢٩٥؛ مختصر المزني، ص ٢٠٣؛ الإشراف على مذاهب العلماء، ج ٥، ص ٢٩٠؛ مختصر اختلاف العلماء، ج ٢، ص ٤٨٥؛ أحكام القرآن للجصاص، ج ٣، ص ٥٦٦؛ الحاوي الكبير، ج ١٠، ص ٤٢٨؛ المجموع، ج ١٧، ص ٣٤٧.

نَبَتْ وَقُوْعُهُ وَلُزُومُهُ إِذَا عُلِّقَ بِالظَّهْرِ، وَلَمْ يَنْبُتْ ذَلِكَ فِي بَاقِي الْأَعْضَاءِ.
وَأَيْضاً فَإِنَّ الظَّهَارَ مُشْتَقٌّ مِنْ لَفْظَةِ «الظَّهْرِ»، فَإِذَا عُلِّقَ بِالْيَدِ وَمَا أَشْبَهَهَا بَطَلَ
الاسْمُ الْمُشْتَقُّ مِنْ «الظَّهْرِ» وَلَمْ يَحْزَرْ إِجْرَاؤُهُ.
فَإِذَا قِيلَ: فِي الْيَدِ مَعْنَى الظَّهْرِ.
قُلْنَا: الْإِتِّفَاقُ فِي مَعْنَى التَّحْرِيمِ لَا يَوْجِبُ أَنْ تَكُونَ الْيَدُ ظَهْرًا، وَالْاسْمُ مُشْتَقٌّ
مِنْ «الظَّهْرِ» دُونَ غَيْرِهِ.

١٨١. مسألة

[لَوْ جَامَعَ الْمُظَاهِرُ]

وَمِمَّا يُظَنُّ^٢ انْفِرَادُ الْإِمَامِيَّةِ بِهِ: الْقَوْلُ بَأَنَّ مَنْ ظَاهَرَ ثُمَّ جَامَعَ قَبْلَ أَنْ يُكْفَرَ لَزِمَتْهُ
كَفَارَتَانِ^٣.
وَوَافَقَ الْإِمَامِيَّةَ فِي ذَلِكَ الزُّهْرِيُّ^٤ وَقَتَادَةُ^٥، وَخَالَفَ بَاقِيَ الْفُقَهَاءِ فِي ذَلِكَ

١. في «أ، ب، ص» و مطبوع النجف: «يكون».

٢. في «ص، ط» و مطبوع النجف: «ظنَّ».

٣. نقل هذا القول العلامة في مختلف الشيعة، ج ٧، ص ٤٣٧.

و قد ذهب إلى هذا القول الشيخ المفيد والشيخ الطوسي وابن البراج وابن حمزة وسأار وابن
إدريس. المقنعة، ص ٥٢٥: النهاية ونكته، ج ٢، ص ٤٦١ - ٤٦٢؛ المهذب، ج ٢، ص ٢٩٩؛
الوسيلة، ص ٣٣٥: المراسم، ص ١٦٠؛ السرائر، ج ٢، ص ٧١٣.

٤. الإشراف على مذاهب العلماء، ج ٥، ص ٢٩٥: أحكام القرآن للجصاص، ج ٣، ص ٥٦٣؛
المحلى، ج ١٠، ص ٥٥: المغني لابن قدامة، ج ٨، ص ٦٢٠؛ زاد المسير، ج ٧، ص ٣١٨.

٥. الإشراف على مذاهب العلماء، ج ٥، ص ٢٩٥: أحكام القرآن للجصاص، ج ٣، ص ٥٦٣؛
المحلى، ج ١٠، ص ٥٥: المغني لابن قدامة، ج ٨، ص ٦٢٠؛ زاد المسير، ج ٧، ص ٣١٨.
و أبو الخطاب قتادة بن دعامة السدوسي، كان ذا علم في القرآن والحديث والفقه، وكان يقول

وَأَوْجَبُوا كَفَّارَةً وَاحِدَةً^١.

دليلنا: الإجماع المتردد، واعتبار اليقين ببراءة الذمة؛ فإنَّ ذلك لا يحصل إلا مع الكفَّارَتَيْنِ دون الواحدة.

فإن قيل: إذا كانت الكفَّارة إنما تلزم بالعود وهو إمساكها زوجةً والمقام على استباحة التمتع بها دون الجماع، بدلالة قوله تعالى: ﴿مِنْ قَبْلِ أَنْ يَتَمَاشَا﴾^٢، فبالعود تلزم^٣ كفَّارة واحدة، والجماع لا يوجب كفَّارة أخرى.

قلنا: الواجب بحكم الظهار إذا وقع العود الكفَّارة، فإذا جامع قبل أن يكفر لا يمتنع أن تلزمه كفَّارة أخرى عقوبةً.

٣٢٤

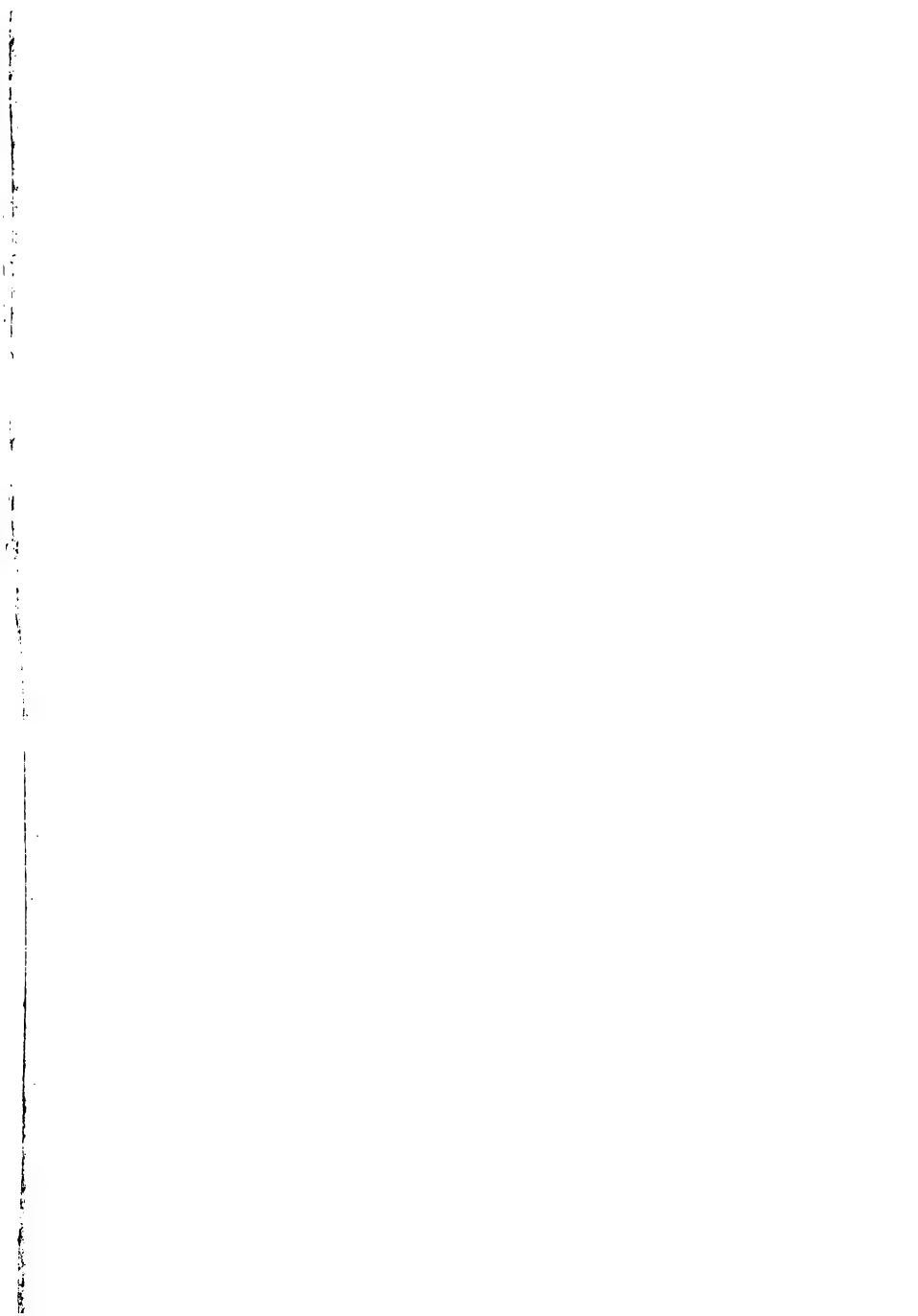
➤ بشيء من القدر، ثم رجع عنه، وقال: ما نسيت شيئاً قط، ثم قال: يا غلام ناولني نعلي، قال: نعلك في رجلك. مات بالبصرة سنة ١١٧ هـ. معجم الأدباء، ج ١٧، ص ٩ - ١٠.

١. المدونة الكبرى، ج ٣، ص ٦٣ - ٦٤؛ الأم، ج ٥، ص ٢٩٦ - ٢٩٧؛ مختصر اختلاف العلماء، ج ٢، ص ٤٨٥ - ٤٨٦؛ المحلى، ج ١٠، ص ٥٥؛ تحفة الفقهاء، ج ٢، ص ٢١٤؛ بدائع الصنائع، ج ٣، ص ٢٣٤ - ٢٣٥؛ المغني لابن قدامة، ج ٨، ص ٦٢٠.

٢. المجادلة (٥٨): ٣.

٣. في «أ، ص» و مطبوع النجف: «يلزم».

كتابُ الإيلاءِ



١٨٢. مسألة

[لفظ الإيلاء]

وَمِمَّا انْفَرَدَتْ بِهِ الْإِمَامِيَّةُ: الْقَوْلُ بِأَنَّ الْإِيْلَاءَ لَا يَكُونُ إِلَّا بِاسْمِ اللَّهِ تَعَالَى دُونَ غَيْرِهِ، وَ لَوْ قَالَ: «إِنْ قَرَأْتُكَ فَلِلَّهِ عَلَيَّ صَوْمٌ أَوْ صَلَاةٌ» لَمْ يَكُنْ مُؤَلِّياً.
وَقَالَ أَبُو حَنِيفَةَ^١ وَ أَبُو يُونُسَ^٢: إِذَا قَالَ: «إِنْ قَرَأْتُكَ فَلِلَّهِ عَلَيَّ صَلَاةٌ» لَا يَكُونُ مُؤَلِّياً.

وَقَالَ زُفَرٌ^٣ وَ مُحَمَّدٌ^٤ وَ مَالِكٌ^٥ وَ ابْنُ حَيٍّ^٦ وَ الشَّافِعِيُّ^٧: هُوَ مُؤَلِّ.

١. المبسوط للسرخسي، ج ٧، ص ٣٨؛ المحلى، ج ١٠، ص ٤٤؛ تحفة الفقهاء، ج ٢، ص ٢٠٤؛
بدائع الصنائع، ج ٣، ص ١٦٧؛ المغني لابن قدامة، ج ٨، ص ٥٠٤؛ المجموع، ج ١٧،
ص ٢٩٣.

٢. مختصر اختلاف العلماء، ج ٢، ص ٤٧٧؛ المبسوط للسرخسي، ج ٧، ص ٣٨؛ تحفة الفقهاء،
ج ٢، ص ٢٠٤؛ بدائع الصنائع، ج ٣، ص ١٦٧؛ الحاوي الكبير، ج ١٠، ص ٣٤٤.

٣. مختصر اختلاف العلماء، ج ٢، ص ٤٧٧؛ تحفة الفقهاء، ج ٢، ص ٢٠٤.

٤. مختصر اختلاف العلماء، ج ٢، ص ٤٧٧؛ المبسوط للسرخسي، ج ٧، ص ٣٨؛ تحفة الفقهاء،
ج ٢، ص ٢٠٤؛ بدائع الصنائع، ج ٣، ص ١٦٧.

٥. المدونة الكبرى، ج ٣، ص ٨٤؛ بداية المجتهد، ج ٢، ص ٨١.

٦. مختصر اختلاف العلماء، ج ٢، ص ٤٧٧.

٧. الأم، ج ٥، ص ٢٨٢؛ مختصر المزني، ص ١٩٧؛ مختصر اختلاف العلماء، ج ٢، ص ٤٧٧؛
الحاوي الكبير، ج ١٠، ص ٣٤٣ - ٣٤٤؛ المجموع، ج ١٧، ص ٢٩٣.

و إذا قال: «لله عليّ صوم» كان مؤلياً في قولهم جميعاً.^١
 والحُجَّةُ لنا - بعد إجماع الطائفة -: أنَّ الإيلاءَ يتعلَّقُ به حكمٌ شرعيٌّ، وقد عَلِمْنَا
 تَعَلُّقَهُ في المَوْضِعِ الذي نَتَقَّى عليه، و لم يَدُلَّ دَلِيلٌ على ثُبُوتِ حُكْمِهِ في مَوْضِعِ
 الخِلافِ، فيجِبُ نَفْيُ ثُبُوتِهِ.

١٨٣. مسألة

[القَصْدُ في الإيلاء]

و مِمَّا انفردت الإمامية به: أنَّ الإيلاءَ لا يَقَعُ في حالِ الغَضَبِ الذي لا يَضْبِطُ
 ٣٢٧ الإنسانَ معه نَفْسَهُ ولا مع الإكراه، ولا بُدَّ فيه من القصدِ.
 و خالَفَ باقي الفقهاء في ذلك.^٢

والحُجَّةُ لنا: ما تَقَدَّمَ في كتابِ الطلاقِ، و أنَّه لا يَقَعُ مع الغَضَبِ و الإكراه.

١٨٤. مسألة

[لو حَلَفَ أن لا يَقْرُبَ زَوْجَتَهُ]

و مِمَّا ظَنَّ انفرداً الإمامية به: أنَّ مَنْ حَلَفَ أن لا يَقْرُبَ زَوْجَتَهُ و هي مُرْضِعٌ،
 خَوْفاً مِنْ أن تَحْمِلَ فيَنقَطِعَ لَبَنُهَا فيَضُرَّ ذلك بولَدِها، لا يَكُونُ مؤلياً.

١. المدونة الكبرى، ج ٣، ص ٨٤؛ الأم، ج ٥، ص ٢٨٣؛ مختصر اختلاف العلماء، ج ٢، ص ٤٧٧؛ المبسوط للسرخسي، ج ٧، ص ٣٨؛ الحاوي الكبير، ج ١٠، ص ٣٥٢؛ المغني لابن قدامة، ج ٨، ص ٥٠٤.

٢. المدونة الكبرى، ج ٣، ص ٨٩؛ الأم، ج ٥، ص ٢٨٥؛ مختصر المزني، ص ١٩٨؛ الإشراف على مذاهب العلماء، ج ٥، ص ٢٧٥؛ مختصر اختلاف العلماء، ج ٢، ص ٤٧٨؛ المحلى، ج ١٠، ص ٤٥؛ بدائع الصنائع، ج ٣، ص ١٧٢؛ المغني لابن قدامة، ج ٨، ص ٥٢٤؛ المجموع، ج ١٧، ص ٣٢٨؛ البحر الزخار، ج ٣، ص ٢٤١.

و خَالَفَ فِي ذَلِكَ بَاقِيَ الْفُقَهَاءِ^١.

و رُوِيَ عَنِ الْأَوْزَاعِيِّ مُوَافَقَةً لِإِمَامِيَّةٍ^٢.

و قَالَ مَالِكٌ: لَا يَكُونُ مُؤْلِيًّا؛ لِأَنَّهُ أَرَادَ صَلاَحَ وَلَدِهِ و لم يُرِدْ بِالامْتِنَاعِ مِنَ الْجَمَاعِ
الْإِضْرَارَ بِالْمَرْأَةِ^٣.

و الْحُجَّةُ لَنَا - بَعْدَ إِجْمَاعِ الطَّائِفَةِ - : أَنَّ انْعِقَادَ الْإِيْلَاءِ حَكْمٌ شَرْعِيٌّ، وَ قَدْ ثَبَّتَ
انْعِقَادُهُ فِي مَوْضِعِ الْإِتِّفَاقِ، وَ لَمْ يَثْبُتْ فِي مَوْضِعِ الْخِلَافِ، وَ انْعِقَادُهُ حَكْمٌ شَرْعِيٌّ،
فَيَجِبُ نَفْيُهُ بِنَفْيِ الدَّلِيلِ الشَّرْعِيِّ.

فَإِنْ احْتَجَّوْا بِعُمُومِ قَوْلِهِ تَعَالَى: «لِلَّذِينَ يُؤْلُونَ مِنْ نِسَائِهِمْ تَرَبُّصُ أَرْبَعَةِ
أَشْهُرٍ»^٤.

فَالْجَوَابُ: أَنَّ الْعُمُومَ يَخْصُصُ بِالدَّلِيلِ. وَ بَعْدُ، فَالْآيَةُ تَقْتَضِي وَجُوبَ التَّرَبُّصِ
فِيْمَنْ آلَى، وَ نَحْنُ نَمْنَعُ مِنْ كَوْنِ مَنْ قَالَ لِلْمَرْصِيعَةِ: «لَا أَقْرَبُكَ فِي الرِّضَاعِ» مُؤْلِيًّا،
فَالْإِسْمُ لَا يَتَنَاوَلُهُ.

١. في «ص، ط، ك» و مطبوع النجف: + «في ذلك».

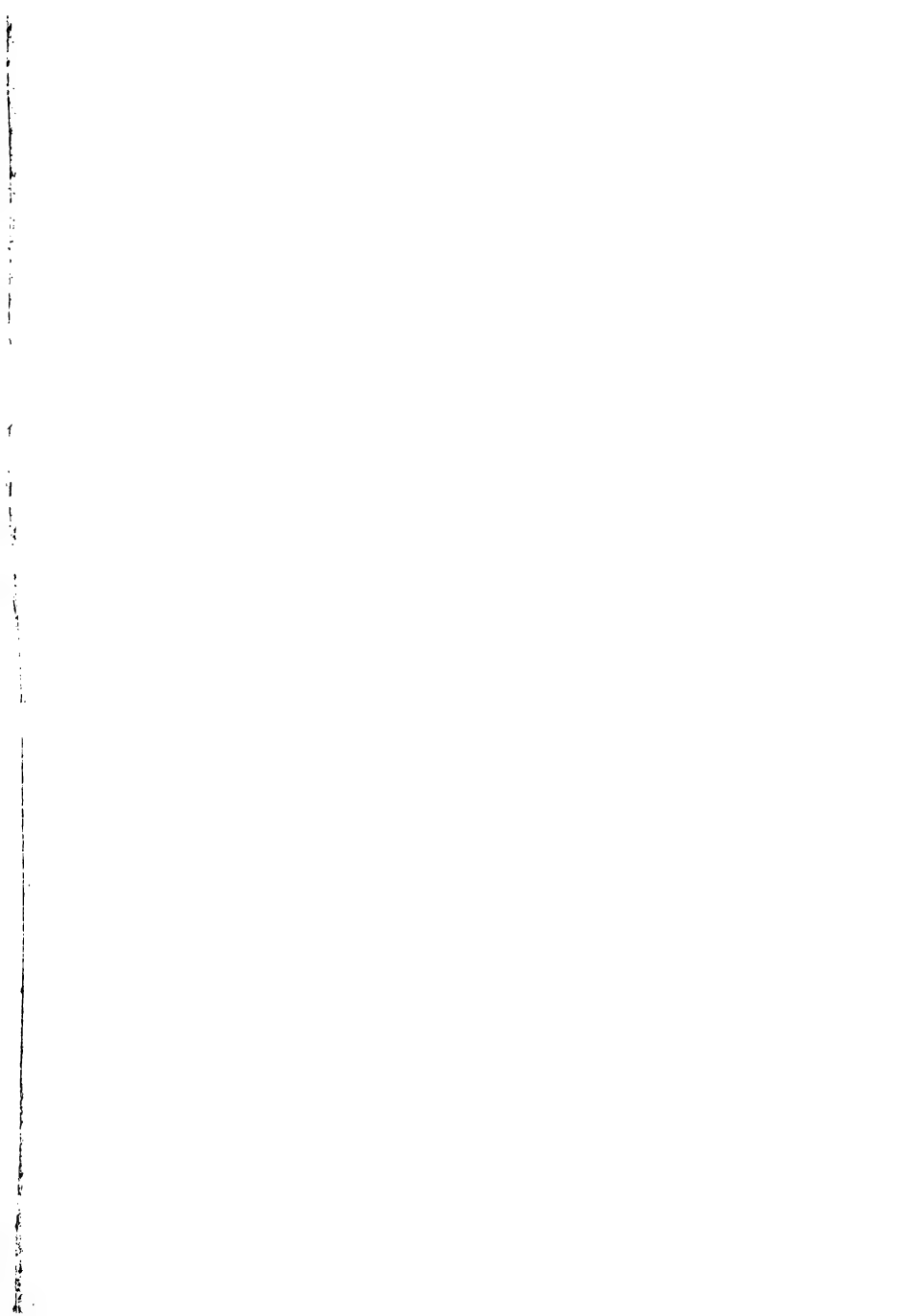
٢. المدونة الكبرى، ج ٣، ص ٨٩؛ الأم، ج ٥، ص ٢٨٦؛ مختصر المزني، ص ١٩٨؛ الإشراف
على مذاهب العلماء، ج ٥، ص ٢٧٦ و ٢٨٦؛ مختصر اختلاف العلماء، ج ٢، ص ٤٧٦ - ٤٧٧؛
المبسوط للسرخسي، ج ٧، ص ٣٧؛ بدائع الصنائع، ج ٣، ص ١٦٥؛ المغني لابن قدامة، ج ٨،
ص ٥٢٤.

٣. الإشراف على مذاهب العلماء، ج ٥، ص ٢٧٥؛ مختصر اختلاف العلماء، ج ٢، ص ٤٧٧؛
المغني لابن قدامة، ج ٨، ص ٥٢٤؛ بداية المجتهد، ج ٢، ص ٨٩.

٤. المدونة الكبرى، ج ٣، ص ٨٩؛ الإشراف على مذاهب العلماء، ج ٥، ص ٢٧٥ و ٢٨٦؛
مختصر اختلاف العلماء، ج ٢، ص ٤٧٧؛ المغني لابن قدامة، ج ٨، ص ٥٢٤.

٥. البقرة (٢): ٢٢٦.

فإن قيل: هذا يوجب أن لا ينعقد الإيلاء في مصلحة للرجل أو لزوجته أو ولده
على كل حال في غير الرضاع أيضاً.
قلنا: كذلك نقول وإليه نذهب.



[لَفْظُ اللَّعَانِ]

وَمِمَّا كَانَ الْإِمَامِيَّةُ مُتَفَرِّدَةً بِهِ فَإِنَّ جَمَهَورَ الْفُقَهَاءِ عَلَى خِلَافِهِ^١: الْقَوْلُ بِأَنَّ الرَّجُلَ إِذَا قَالَ لِامْرَأَتِهِ: «يَا زَانِيَةً» وَ مَا جَرَى مَجْرَى ذَلِكَ لَا يُوجِبُ اللَّعَانَ بَيْنَهُمَا وَإِنَّمَا يَكُونُ قَازِفًا، وَ الَّذِي يُوجِبُ اللَّعَانَ أَنْ يَقُولَ: «رَأَيْتِكَ تَزْنِينَ» وَ يُضِيفُ الْفَاحِشَةَ مِنْهَا إِلَى مُشَاهَدَتِهِ، أَوْ يَنْفِي وَلَدًا أَوْ حَمَلًا.

وَ وَاظِقَ مَالِكٌ^٢ وَ اللَّيْثُ^٣ فِي هَذِهِ الْجُمْلَةِ.

وَ الْحُجَّةُ لَنَا: إِجْمَاعُ الطَّائِفَةِ.

وَ أَيْضًا فَإِنَّ اللَّعَانَ يَتَعَلَّقُ بِهِ أَحْكَامٌ شَرْعِيَّةٌ، فَالطَّرِيقُ إِلَى إِثْبَاتِ مَا يَوْجِبُهُ أَدِلَّةُ الشَّرْعِ، وَ قَدْ ثَبَّتَ فِي الْمَوْضِعِ الَّذِي ذَكَرْنَاهُ بِالِاتِّفَاقِ أَنَّهُ يَوْجِبُ اللَّعَانَ، وَ لَمْ

١. اختلاف الفقهاء للمروزي، ص ٣٨٠؛ الإشراف على مذاهب العلماء، ج ٥، ص ٣٢٧؛ مختصر اختلاف العلماء، ج ٢، ص ٥٠١؛ الأم، ج ٥، ص ٣٠٤؛ المحلى، ج ١٠، ص ١٤٣؛ تحفة الفقهاء، ج ٢، ص ٢١٨؛ بدائع الصنائع، ج ٣، ص ٢٣٩؛ المغني لابن قدامة، ج ٩، ص ١٩؛ بداية المجتهد، ج ٢، ص ٩٤؛ المجموع، ج ١٧، ص ٣٩٠ - ٣٩١.

٢. المدونة الكبرى، ج ٣، ص ١١٤ - ١١٥؛ اختلاف الفقهاء للمروزي، ص ٣٨٠؛ مختصر اختلاف العلماء، ج ٢، ص ٥٠١؛ المغني لابن قدامة، ج ٩، ص ٢٠؛ بداية المجتهد، ج ٢، ص ٩٤؛ المجموع، ج ١٧، ص ٣٩١.

٣. مختصر اختلاف العلماء، ج ٢، ص ٥٠١.

يَنْبُتْ ذَلِكَ فِيمَا عَدَاهُ، فَيَجِبُ نَفْيُ إِجَابِهِ لِلْعَانِ.

١٨٦. مسألة

[لَوْ قَذَفَ امْرَأَتَهُ الْخَرَسَاءُ أَوْ الصَّمَاءُ]

وَمِمَّا انْفَرَدَتِ الْإِمَامِيَّةُ بِهِ: أَنَّ مَنْ قَذَفَ امْرَأَتَهُ وَهِيَ خَرَسَاءُ أَوْ صَمَاءٌ لَا تَسْمَعُ شَيْئاً فَرَّقَ بَيْنَهُمَا، وَأَقِيمَ عَلَيْهِ الْحَدُّ، وَلَمْ تَحِلَّ لَهُ أَبَداً، وَلَا لِعَانٌ بَيْنَهُمَا. وَخَالَفَ بَاقِيَ الْفُقَهَاءِ فِي ذَلِكَ^١:

فَقَالَ أَبُو حَنِيفَةَ وَأَصْحَابُهُ: إِذَا قَذَفَ الْأَخْرَسُ امْرَأَتَهُ لَمْ يُحَدِّ وَلَمْ يُلَاعِنُ^٢. وَقَالَ الْأَوْزَاعِيُّ: إِذَا قَذَفَ امْرَأَتَهُ وَهِيَ خَرَسَاءٌ لَحِقَ بِهِ وَلَدُهَا وَلَا حَدٌّ عَلَيْهِ وَلَا لِعَانٌ^٣.

وَقَالَ مَالِكٌ^٤ وَالشَّافِعِيُّ^٥: يُلَاعِنُ الْأَخْرَسُ إِذَا قَذَفَ امْرَأَتَهُ بِالْإِشَارَةِ. دَلِيلُنَا عَلَى صِحَّةِ مَا ذَهَبْنَا إِلَيْهِ: الْإِجْمَاعُ الْمُتَرَدِّدُ.

وَأِنَّمَا وَجَبَتِ الْفُرْقَةُ وَالْحَدُّ عَلَى الزَّوْجِ إِذَا قَذَفَ زَوْجَتَهُ وَهِيَ خَرَسَاءٌ؛ لِأَنَّ

١. فِي «أ» - «فِي ذَلِكَ».

٢. الْإِشْرَافُ عَلَى مَذَاهِبِ الْعُلَمَاءِ، ج ٥، ص ٣٢٩؛ مُخْتَصَرُ اخْتِلَافِ الْعُلَمَاءِ، ج ٢، ص ٥٠٨؛ الْمَبْسُوطُ لِلْسَّرْحَسِيِّ، ج ٧، ص ٤٢؛ بِدَائِعُ الصَّنَائِعِ، ج ٣، ص ٢٤٢؛ الْمَغْنِي لَابْنِ قَدَامَةَ، ج ٩، ص ١٠؛ بِدَايَةُ الْمُجْتَهِدِ، ج ٢، ص ٩٦؛ الْمَجْمُوعُ، ج ١٧، ص ٤٣٥.

٣. مُخْتَصَرُ اخْتِلَافِ الْعُلَمَاءِ، ج ٢، ص ٥٠٨.

٤. الْمَدْوَنَةُ الْكُبْرَى، ج ٣، ص ١١٧؛ مُخْتَصَرُ اخْتِلَافِ الْعُلَمَاءِ، ج ٢، ص ٥٠٩؛ بِدَايَةُ الْمُجْتَهِدِ، ج ٢، ص ٩٦؛ عَمْدَةُ الْقَارِئِ، ج ٢٠، ص ٢٩٠ - ٢٩١.

٥. الْأُمُّ، ج ٥، ص ٣٠٤ - ٣٠٥؛ مُخْتَصَرُ الْمُزْنِيِّ، ص ٢٠٨؛ الْإِشْرَافُ عَلَى مَذَاهِبِ الْعُلَمَاءِ، ج ٥، ص ٣٣٠؛ مُخْتَصَرُ اخْتِلَافِ الْعُلَمَاءِ، ج ٢، ص ٥٠٩؛ الْحَاوِي الْكَبِيرُ، ج ١١، ص ٧٢؛ بِدَايَةُ الْمُجْتَهِدِ، ج ٢، ص ٩٦؛ الْمَجْمُوعُ، ج ١٧، ص ٤٣٤ - ٤٣٥.

الذي يَسْقِطُ الْحَدَّ عَنِ الزَّوْجِ اللَّعَانُ، وَ الْمَلَاعَنَةُ لِلْخَرَسَاءِ لَا تَصِحُّ.
وَقَوْلُ الْأَوْزَاعِيِّ: «إِنَّ الْوَلَدَ يَلْحَقُ بِمَنْ قَذَفَ امْرَأَتَهُ وَ هِيَ خَرَسَاءُ» صَحِيحٌ؛
لَأَنَّ اللَّعَانَ إِذَا لَمْ يَصِحَّ وَقُوعُهُ بَيْنَهُمَا لَخَرَسِ الْمَرْأَةِ فَالْوَلَدُ لَا حَقَّ بِهِ^١.
وَأَمَّا نَفْيُهُ الْحَدَّ عَنْهُ فَعَلَطٌ مِنْهُ؛ لِأَنَّهُ قَاذِفٌ وَ لَمْ يُبَيِّنْ عَنْهُ الْحَدَّ اللَّعَانُ، فَالْحَدُّ
لَا زَمَّ فِيهِ.

١٨٧. مسألة

[لَوْ لَاعَنَ زَوْجَتَهُ وَ جَحَدَ وَلَدَهَا]

وَمِمَّا انْفَرَدَتْ بِهِ الْإِمَامِيَّةُ: الْقَوْلُ بِأَنَّ مَنْ لَاعَنَ زَوْجَتَهُ وَ جَحَدَ وَلَدَهَا ثُمَّ رَجَعَ
بَعْدَ ذَلِكَ فَاقْرَأَ بِالْوَلَدِ، فَإِنَّهُ يُضْرَبُ حَدَّ الْمُفْتَرِي، وَ يُورَثُ الْوَلَدُ مِنْهُ وَ لَا يُورَثُ هُوَ
مِنْ ذَلِكَ الْوَلَدِ، وَ يُورَثُ مِنْ هَذَا الْوَلَدِ^٢ إِخْوَتُهُ مِنْ قِبَلِ أُمِّهِ، وَ لَا يُورَثُ مِنْهُ إِخْوَتُهُ
مِنْ جِهَةِ أَبِيهِ.

وَلَسْتُ أَعْرِفُ مُوَافِقًا لِلْإِمَامِيَّةِ مِنْ مُخَالِفِيهَا فِي هَذِهِ الْمَسْأَلَةِ^٣.
وَالدَّلِيلُ عَلَى صِحَّةِ هَذَا الْمَذْهَبِ: الْإِجْمَاعُ الْمَتَرَدِّدُ.
وَ أَيْضًا فَإِنَّ الْإِحْتِيَاطَ فِيهِ؛ لِأَنَّ إِقْرَارَهُ بِالْوَلَدِ بَعْدَ نَفْيِهِ يُغْلِبُ الظَّنَّ بِأَنَّ الْقَصْدَ^٤

١. فِي «ص، ط، ك»: - «بِهِ».

٢. فِي «ص، ط، ك» وَ مَطْبُوعِ النَجَفِ: «الْمَوْلُود»، وَ فِي حَاشِيَةِ «ك» كَالْمَتْنِ.

٣. الْمَدْوَنَةُ الْكُبْرَى، ج ٣، ص ١٠٧؛ الْأُمُّ، ج ٥، ص ٣١٤؛ مُخْتَصَرُ الْمَزْنِي، ص ٢١١؛ الْإِشْرَافُ
عَلَى مَذَاهِبِ الْعُلَمَاءِ، ج ٥، ص ٣٣٢-٣٣٨؛ مُخْتَصَرُ اخْتِلَافِ الْعُلَمَاءِ، ج ٢، ص ٥٠٦-٥٠٧؛
الْمَحَلِّي، ج ١٠، ص ١٤٤؛ الْمَبْسُوطُ لِلْسَّرْحَسِيِّ، ج ٧، ص ٤٣-٤٤؛ الْمَغْنِي لِابْنِ قِدَامَةَ، ج ٩،
ص ٣٣-٣٦؛ بِدَايَةُ الْمُجْتَهِدِ، ج ٢، ص ٩٧-٩٨؛ الْمَجْمُوعُ، ج ١٧، ص ٤٥١.

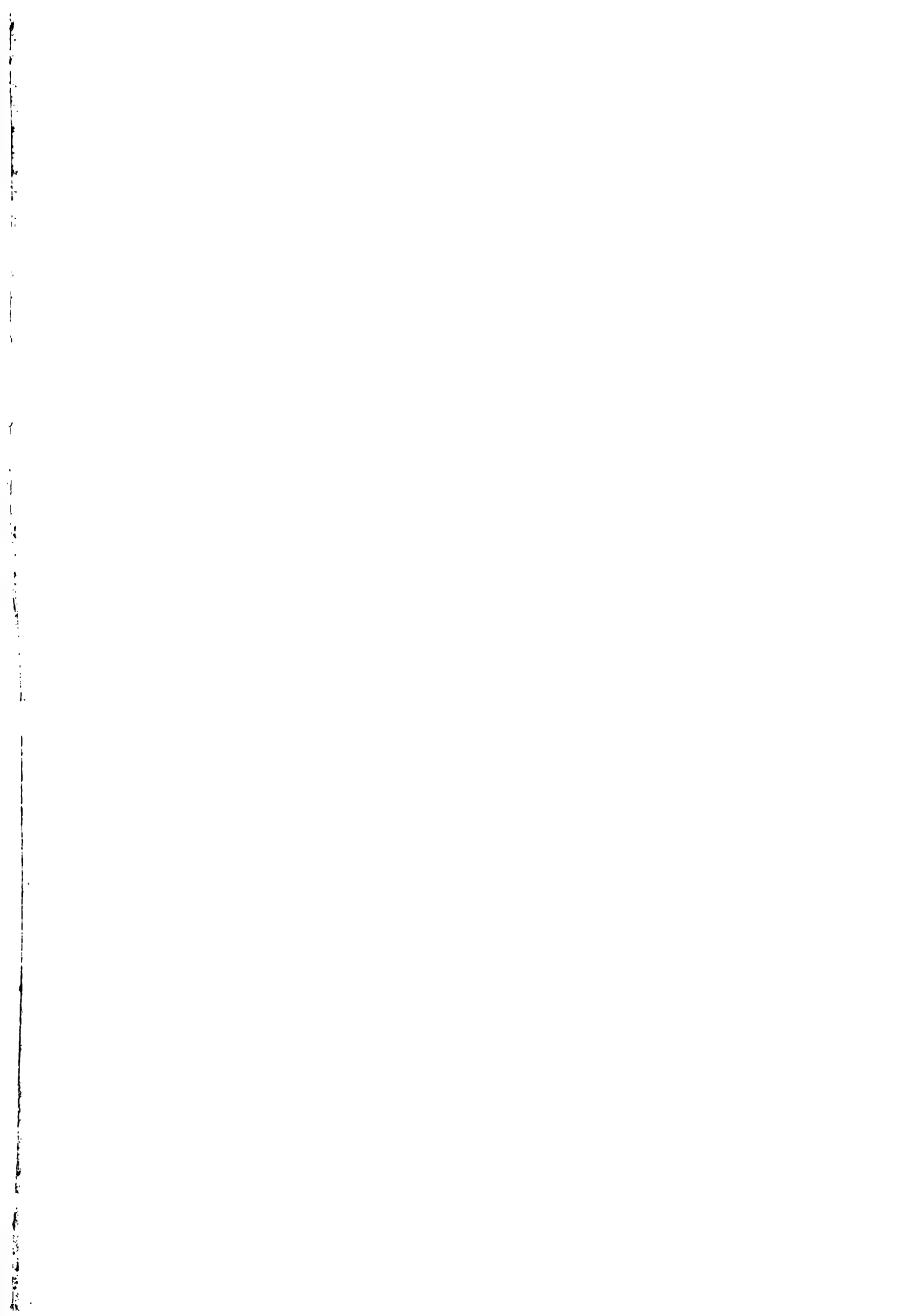
٤. فِي «ص، ط، ك»: «أَنَّ» بِدَلِّ «الظَّنَّ بِأَنَّ».

٥. فِي «ب، ج» وَ الْمَطْبُوعِ: «الْمَقْصِد».

به الطَّمَعُ في الميراثِ، فإذا حُرِّمَ الميراثُ كَانَ ذلكَ صَارِفاً عن هذا القَصْدِ^١، و
مُقْتَضِياً أنَّ الإقرارَ بعدَ الجُحودِ مع حِرمانِ الميراثِ إِنَّمَا هو لِتَحَرُّيِ الحَقِّ و
الصَّدَقِ^٢ دُونَ غَيْرِهِ.

١. في «ب، ج، ص، ط، ك» و المطبوع: «المقصد».

٢. في «ص، ط، ك»: «القصد».



[عِدَّةُ الْآيِسَةِ وَالصَّغِيرَةِ]

وَمِمَّا يُظَنُّ أَنْفَرَادُ الْإِمَامِيَّةِ بِهِ: الْقَوْلُ بِأَنَّ الْآيِسَةَ مِنَ النِّسَاءِ مِنَ الْمَحِيضِ إِذَا كَانَتْ فِي سِنٍّ مَن لَّا تَحِيضُ لَا عِدَّةَ عَلَيْهَا مَتَى طُلَّقَتْ، وَكَذَلِكَ مَن لَّمْ تَبْلُغِ الْمَحِيضَ إِذَا لَمْ يَكُنْ مِثْلُهَا مَن تَحِيضُ لَا عِدَّةَ عَلَيْهَا.

وَبَاقِي الْفُقَهَاءِ يُخَالِفُونَ فِي ذَلِكَ، وَيُوجِبُونَ الْعِدَّةَ عَلَى الْآيِسَةِ مِنَ الْمَحِيضِ وَعَلَى الَّتِي لَمْ تَبْلُغْهُ عَلَى كُلِّ حَالٍ^١، وَعِدَّةٌ هَؤُلَاءِ عِنْدَهُمُ الْأَشْهُرُ.

وَهَذَا الْمَذْهَبُ لَيْسَ بِمَذْهَبٍ لِجَمِيعِ الْإِمَامِيَّةِ، وَإِنْ كَانَ فِيهِمْ مَن يَذْهَبُ إِلَيْهِ^٢ وَيُعَوَّلُ عَلَى أَخْبَارِ أَحَادٍ^٣ فِي ذَلِكَ لَا حُجَّةَ فِيهَا، فَلَيْسَ بِمَذْهَبٍ لِجَمِيعِ الْإِمَامِيَّةِ فَيَلْحَقَ بِمَا أَجْمَعُوا عَلَيْهِ.

وَالَّذِي أَذْهَبَ أَنَا إِلَيْهِ: أَنَّ عَلَى الْآيِسَةِ مِنَ الْمَحِيضِ وَالَّتِي لَمْ تَبْلُغْهُ الْعِدَّةُ

١. المدونة الكبرى، ج ٢، ص ٤٢١ و ٤٢٦؛ الأُمِّ، ج ٥، ص ٢٢٦ و ٢٢٩؛ الإشراف على مذاهب العلماء، ج ٥، ص ٣٥٦ - ٣٥٧؛ مختصر اختلاف العلماء، ج ٢، ص ٣٨٢؛ المبسوط للسرخسي، ج ٦، ص ١٢؛ تحفة الفقهاء، ج ٩، ص ٨٩ و ١٠٢؛ المغني لابن قدامة، ج ٩، ص ٨٩ و ١٠٢؛ بداية المجتهد، ج ٢، ص ٧١ و ٧٥.

٢. المقنع، ص ٣٤٥؛ المقنعة، ص ٥٣٢ - ٥٣٣؛ النهاية، ص ٥٣٢ و ٥٣٥؛ مختلف الشيعة، ج ٧، ص ٤٦٣ - ٤٦٤.

٣. راجع: وسائل الشيعة، ج ٢٢، ص ١٧٧ - ١٨٣، أبواب العِدَّة، الباب ٢ - ٣.

على كُلِّ حالٍ، من غيرِ مُراعاةٍ لِلشَّرْطِ الَّذِي حَكَمَ بِهِ عَنْ أَصْحَابِنَا^١.
وَالَّذِي يَدُلُّ عَلَى صِحَّةِ هَذَا الْمَذْهَبِ: قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿وَاللَّائِي يَنْسَنُ مِنَ الْمَحِيضِ
مِنْ نِسَائِكُمْ إِنْ ارْتَبْتُمْ فَعِدَّتُهُنَّ ثَلَاثَةُ أَشْهُرٍ وَاللَّائِي لَمْ يَحْضَنْ»^٢، وَهَذَا صَرِيحٌ فِي
أَنَّ الْإِسَاءَاتِ مِنَ الْمَحِيضِ وَاللَّائِي لَمْ يَبْلُغْنَ، عِدَّتُهُنَّ الْأَشْهُرُ عَلَى كُلِّ حَالٍ؛ لِأَنَّ
قَوْلَهُ تَعَالَى: ﴿وَاللَّائِي لَمْ يَحْضَنْ» مَعْنَاهُ: وَاللَّائِي لَمْ يَحْضَنْ كَذَلِكَ.
فَإِنْ قِيلَ: كَيْفَ تَدْعُونَ أَنَّ الظَّاهِرَ يَقْتَضِي إِيْجَابَ الْعِدَّةِ عَلَى مَنْ ذَكَرْتُمْ عَلَى كُلِّ
حَالٍ، وَفِي الْآيَةِ شَرْطٌ وَهُوَ قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿إِنْ ارْتَبْتُمْ؟
قُلْنَا: أَوَّلُ مَا نَقُولُهُ أَنَّ الشَّرْطَ الْمَذْكُورَ فِي الْآيَةِ لَا يَنْفَعُ أَصْحَابَنَا؛ لِأَنَّهُ غَيْرُ مُطَابِقٍ
لِمَا يَشْرِطُونَهُ، وَإِنَّمَا يَكُونُ نَافِعًا لَهُمُ الشَّرْطُ لَوْ قَالَ تَعَالَى: «إِنْ كَانَ مِثْلُهُنَّ لَا
تَحِيضُ» فِي الْيَأْسَاتِ^٣ وَفِي اللَّائِي لَمْ يَبْلُغْنَ الْمَحِيضُ: «إِذَا كَانَ مِثْلُهُنَّ تَحِيضُ»،
وَإِذَا لَمْ يَقُلْ تَعَالَى ذَلِكَ وَقَالَ: ﴿إِنْ ارْتَبْتُمْ؟»، وَهُوَ غَيْرُ الشَّرْطِ الَّذِي يَشْرِطُهُ
أَصْحَابُنَا، فَلَا مَنَفْعَةَ لَهُمْ بِهِ.
وَلَيْسَ يَخْلُو قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿إِنْ ارْتَبْتُمْ؟» مِنْ أَنْ يُرِيدَ بِهِ مَا قَالَهُ جُمْهُورُ الْمُفَسِّرِينَ

١. فِي مُخْتَلَفِ الشَّيْعَةِ: + «بَعْضُ».

٢. نَقَلَ قَوْلَ السَّيِّدِ الْمُرْتَضَى الْعَلَامَةِ وَقَالَ بَعْدَهُ: «بَعْنِي بِذَلِكَ: أَنْ لَا يَكُونَ فِي سَنٍّ مِنْ تَحِيضٍ».

مُخْتَلَفِ الشَّيْعَةِ، ج ٧، ص ٤٧٩.

وَقَدْ ذَهَبَ إِلَى هَذَا الْقَوْلِ ابْنُ زُهْرَةَ، وَذَهَبَ عَلِيُّ بْنُ أَبِيهِ وَالشَّيْخُ الصَّدُوقُ وَالشَّيْخُ الْمُفِيدُ
وَالشَّيْخُ الطُّوسِيّ وَسَلَّارٌ وَأَبُو الصَّلَاحِ وَابْنُ الْبَرَّاجِ وَابْنُ حَمْزَةَ وَابْنُ إِدْرِيسَ إِلَى أَنَّ الصَّبِيَّةَ
وَالْأَيْسَةَ لَا عِدَّةَ عَلَيْهِمَا مِنَ الطَّلَاقِ بَعْدَ الدَّخُولِ. الْمَقْنَعُ، ص ١١٦؛ الْمَقْنَعَةُ، ص ٥٣٢ - ٥٣٣؛
الْنَهَايَةُ وَنَكْتَاهَا، ج ٢، ص ٤٦٧؛ الْمَرَاسِمُ، ص ١٦٦؛ الْكَافِي فِي الْفَقْهِ، ص ٣١٢؛ الْمَهْذَبُ، ج ٢،
ص ٢٨٤ وَ ٢٨٦؛ الْوَسِيلَةُ، ص ٣٢٥؛ السَّرَائِرُ، ج ٢، ص ٧٣٢ - ٧٣٣.

٣. الطَّلَاقُ (٦٥): ٤.

٤. فِي «أ»، ص «ط» وَمَطْبُوعُ النَجَفِ: «الْأَيْسَاتِ».

٥. فِي «ب» وَالْمَطْبُوعُ: «قَالَ».

و أهل العلم بالتأويل، مِنْ أَنَّهُ تَعَالَى أَرَادَ بِهِ: إِنْ كُنْتُمْ مُرْتَابِينَ فِي عِدَّةِ هَؤُلَاءِ النِّسَاءِ وَ غَيْرِ عَالِمِينَ بِمَبْلَغِهَا. فَقَدْ رَوَوْا مَا يُقَوِّي ذَلِكَ مِنْ أَنَّ سَبَبَ نُزُولِ هَذِهِ الْآيَةِ هُوَ مَا ذَكَرْنَاهُ مِنْ فَقْدِ الْعِلْمِ، فَرَوَى مُطَرِّفٌ^١ عَنْ عَمْرِو بْنِ سَالِمٍ^٢، قَالَ: قَالَ أُبَيُّ بْنُ كَعْبٍ^٣: يَا رَسُولَ اللَّهِ، إِنَّ عِدْدًا مِنْ عِدِّ النِّسَاءِ لَمْ تَذَكَّرْ فِي الْكِتَابِ: الصَّغَارِ وَ الْكِبَارِ وَ أُولَاتِ الْأَحْمَالِ، فَأَنْزَلَ اللَّهُ عَزَّ وَ جَلَّ: «وَ اللَّائِي يَنْسُنَّ مِنَ الْمَحِيضِ» إِلَى قَوْلِهِ: «وَ أُولَاتِ الْأَحْمَالِ أَجْلُهُنَّ أَنْ يَضَعْنَ حَمْلَهُنَّ»^٤.

فَكَانَ سَبَبَ نُزُولِ هَذِهِ الْآيَةِ الْارْتِيَابُ الَّذِي ذَكَرْنَاهُ.

١. مطرف بن طريف الخارفي الحارثي، أبو عبد الرحمن، من صالحى أهل الكوفة، و قراء القرآن، مات سنة ثلاث و ثلاثين و مائة. قاله ابن حبان في مشاهير علماء الأمصار، ص ٢٦٤، الرقم ١٣٣٠.

٢. ترجم له الشوكاني في نيل الأوطار، ج ٩، ص ٦٦ و قال: «أبو عثمان عمرو، و يقال عمرو بن سالم الأنصاري مولاهم المدني ثم الخراساني و هو مشهور، ولي القضاء بمرور، و رأى عبد الله بن عمر بن الخطاب و عبد الله بن عباس و سمع من القاسم بن محمد بن أبي بكر. و روى عنه غير واحد. قال المنذري: لم أر أحداً قال فيه كلاماً. و قال الحاكم: هو معروف بكينته».

٣. أبي بن كعب بن قيس بن عبيد بن زيد بن معاوية بن عمرو بن مالك بن النجار، يكنى أبا المنذر، شهد العقبة مع السبعين، و كان يكتب الوحي، أخى رسول الله صلى الله عليه و آله بينه و بين سعيد بن زيد بن عمرو بن نفيل، شهد بدرأ و روى عنه مجاهد و جابر بن عبد الله و عبد الله بن عباس و أنس و سعيد بن مسيب و غيرهم. توفي في المدينة سنة ٢٢ هـ، ذكره الشيخ في أصحاب النبي صلى الله عليه و آله. رجال الطوسي، ص ٢٢، الرقم ١٥؛ أسد الغابة، ج ١، ص ٤٩؛ تذكرة الحفاظ، ج ١، ص ١٦، الرقم ٦.

٤. في «ب، ج» و المطبوع: «عدة».

٥. الطلاق (٦٥): ٤.

٦. المصنف لابن أبي شيبة، ج ٣، ص ٣٩٤، ح ١٢؛ جامع البيان (تفسير الطبري)، ج ٢٨، ص ١٨٠، ح ٢٦٥٨٢؛ أحكام القرآن للجصاص، ج ٣، ص ٦١٠؛ المستدرک للحاكم، ج ٢، ص ٤٩٢؛ السنن الكبرى للبيهقي، ج ٧، ص ٤٢٠.

ولا يجوز أن يكون الارتياح^١ بأنها آيسة أو غير آيسة؛ لأنه تعالى قد قطع في الآية على اليأس^٢ من المحيض بقوله تعالى: «وَاللَّائِي يَئِسْنَ مِنَ الْمَحِيضِ»، والمشكوك في حالها والمراتب في أنها تحيض أو لا تحيض لا تكون آيسة. والمرجع في وقوع الحيض منها أو ارتفاعه، إليها وهي المصدقة على ما تخير به فيه؛ فإذا أخبرت بأن حيضها قد ارتفع قطع عليه، ولا معنى للارتياح مع ذلك. وإذا كان الحيض المرجع فيه إلى النساء ومعرفة الرجال به مبنية على إخبار النساء وكانت الريبة المذكورة في الآية منصرفاً إلى اليأس من الحيض، فكان^٣ يجب أن يقول تعالى: «إِنْ ارْتَبْتِ» أو «إِنْ ارْتَبْتِ»؛ لأنه حكم يرجع إلى النساء ويتعلق بهن، فهن المخاطبات به. فلما قال^٤ تعالى: «إِنْ ارْتَبْتُمْ» فخطب الرجال دون النساء، علم أن المراد هو الارتياح في العدة ومبلغها.

فإن قيل: ما أنكرتم^٥ أن يكون الارتياح هاهنا إنمّا هو بمن^٦ تحيض أو لا تحيض ممن هو في سنّها، على ما يشرطه بعض أصحابكم؟ قلنا: هذا يبطل بأنه^٧ لا ريب في سنّ من يحيض^٨ مثلها من النساء أو لا

١. في «ص، ط، ك» و مطبوع النجف: «من المحيض».

٢. في «ب، ج» و المطبوع: «اليأس».

٣. في «ص، ط، ك» و مطبوع النجف: «و».

٤. في حواشي «ب، ص، ط»: «و معرفة الرجال به مبنية على إخبار النساء».

٥. في «ص»: «و كان»، و في «ك»: «و كانت»، و في مطبوع النجف: «فكانت».

٦. في «ص، ط، ك» و مطبوع النجف: «اللّه».

٧. في «ص، ك» و مطبوع النجف: «من».

٨. في «ص، ط، ك» و مطبوع النجف: «لمن».

٩. في «ص، ط، ك» و مطبوع النجف: «لأنّه».

١٠. في «أ» و مطبوع النجف: «تحيض».

يَحِيضُ^١؛ لِأَنَّ الْمَرْجَعَ فِيهِ إِلَى الْعَادَةِ.

ثُمَّ إِذَا كَانَ الْكَلَامُ مَشْرُوطاً فَالْأُولَى أَنْ يُعْلَقَ^٢ الشَّرْطُ^٣ بِمَا لَا خِلَافَ فِيهِ دُونَ مَا فِيهِ الْخِلَافُ، وَ قَدْ عَلِمْنَا أَنَّ مِنْ شَرْطِ وَجُوبِ الْإِعْلَامِ بِالشَّيْءِ وَالْإِطْلَاعِ عَلَيْهِ فَقَدْ الْعِلْمَ وَ وُقُوعَ الرَّيْبِ مِمَّنْ يَعْلَمُ بِذَلِكَ وَ يَطْلُعُ عَلَيْهِ؛ فَلَا بُدَّ إِذْنٍ مِنْ أَنْ يَكُونَ مَا عَلَقْنَا نَحْنُ الشَّرْطَ بِهِ وَ جَعَلْنَا الرِّيْبَةَ وَاقِعَةً فِيهِ مُرَاداً، وَ إِذَا ثَبَّتَ ذَلِكَ لَمْ يَجْزِ أَنْ يُعْلَقَ الشَّرْطُ بِشَيْءٍ آخَرَ مِمَّا ذَكَرُوهُ أَوْ غَيْرِهِ؛ لِأَنَّ الْكَلَامَ يَسْتَقِلُّ بِتَعْلُقِ الشَّرْطِ بِمَا ذَكَرْنَا أَنَّهُ لَا خِلَافَ فِيهِ، وَ لَا حَاجَةَ بِهِ بَعْدَ الْإِسْتِقْلَالِ إِلَى أَمْرٍ آخَرَ، أَلَا تَرَى أَنَّهُ لَوْ اسْتَقَلَّ بِنَفْسِهِ لَمَا جَازَ اشْتِرَاطُهُ؟ فَكَذَلِكَ^٤ إِذَا اسْتَقَلَّ مَشْرُوطاً بِشَيْءٍ لَا خِلَافَ فِيهِ فَلَا يَجِبُ تَجَاوُزُهُ وَ لَا تَخْطِئُهُ إِلَى غَيْرِهِ^٥.

١٨٩. مسألة

٣٣٧

[عِدَّةُ الْحَامِلِ لَوْ طَلَّقَتْ]

وَمِمَّا يُظَنُّ أَنَّ الْإِمَامِيَّةَ مُجْمِعَةٌ عَلَيْهِ وَ مُتَّفِدَةٌ بِهِ: الْقَوْلُ بِأَنَّ عِدَّةَ الْحَامِلِ الْمُطَلَّقَةِ أَقْرَبُ الْأَجَلَيْنِ.

وَ تَفْسِيرُ ذَلِكَ: أَنَّ الْمُطَلَّقَةَ إِذَا كَانَتْ حَامِلاً وَ وَضَعَتْ قَبْلَ مُضِيِّ الْأَقْرَاءِ الثَّلَاثَةِ فَقَدْ بَانَتَ بِذَلِكَ، وَ إِنْ مَضَتْ الْأَقْرَاءُ الثَّلَاثَةُ قَبْلَ أَنْ تَضَعَ حَمْلَهَا بَانَتَ بِذَلِكَ أَيْضاً. وَ قَدْ بَيَّنَّا فِي جَوَابِ الْمَسَائِلِ الْوَارِدَةِ مِنْ أَهْلِ الْمَوْصِلِ الْفَقْهِيَّةِ^٦ أَنَّهُ مَا ذَهَبَ جَمِيعُ

١. في «أ، ص، ك» و مطبوع النجف: «لا تحيض».

٢. في «أ، ص، ك» و مطبوع النجف: - «يعلق».

٣. في «ص، ك»: «بالشرط».

٤. في «ص، ط، ك» و مطبوع النجف: «وكذلك».

٥. حكاها عنه العلامة في مختلف الشيعة، ج ٧، ص ٤٨٠ - ٤٨٢.

٦. رسائل الشريف المرتضى، ج ١، ص ١٨٦ - ١٩١، مسألة ٦.

أصحابنا إلى هذا المذهب ولا أجمع العلماء منا عليه، وأكثر أصحابنا يُفتي بخلافه و يذهب إلى أن عِدَّةَ مَنْ ذَكَّرْنَا حَالَهَا^١ وَضَعُهَا الْحَمْلَ^٢،^٣ وَأَنَّ مَنْ ذَهَبَ^٤ إِلَى خِلَافِ مَا نَصَرْنَاهُ إِنَّمَا عَوَّلَ عَلَى خَبَرٍ^٥ يَرْوِيهِ زُرَّارَةُ^٦ عَنْ أَبِي جَعْفَرٍ عَلَيْهِ السَّلَامُ، وَقَدْ بَيَّنَّا أَنَّهُ لَيْسَ بِحُجَّةٍ تَوْجِبُ الْعِلْمَ، وَسَلَّمْنَاهُ مَعَ ذَلِكَ وَتَأَوَّلْنَاهُ، وَاسْتَوْفَيْنَا هُنَاكَ مِنَ الْكَلَامِ مَا لَا طَائِلَ فِي إِعَادَتِهِ هَاهُنَا^٧.

و في الجملة: فإذا كانت هذه المسألة مما لا يُجمع أصحابنا عليها و يَخْتَلِفُونَ فيها، فهي خارجة عما بَيَّنَّا هذا الْكِتَابَ عليه.

فإن قيل: فما حُجَّتُكُمْ على كُلِّ حَالٍ على أَنَّ عِدَّةَ الْمُطَلَّقةِ إذا كانت حاملاً هي وَضْعُهَا لِلْحَمْلِ دُونَ الْأَقْرَاءِ؟ فَإِنْ احْتَجَجْتُمْ بِقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَأُولَاتُ الْأَحْصَالِ أَجْلُهُنَّ

١. في «أ، ب، ك»: «حاله».

٢. في «أ، ك»: «للحمل».

٣. مختلف الشيعة، ج ٧، ص ٥١٩ - ٥٢٠ و ٥٢٨؛ جواهر الكلام، ج ٣٢، ص ٢٥٢.

٤. المقنع، ص ٣٤٥ - ٣٤٦؛ كتاب من لا يحضره الفقيه، ج ٣، ص ٥٠٩، ح ٤٧٨٧؛ الوسيلة، ص ٣٢٥.

٥. من لا يحضره الفقيه، ج ٣، ص ٥٠٩، ح ٤٧٨٧؛ وسائل الشيعة، ج ٢٢، ص ١٩٣، ح ٢٨٣٦١.

٦. في «ص، ط» و مطبوع النجف: «+ «بن أعين»».

و زرارة بن أعين بن سُنْسَن مولى لبني عبد الله بن عمرو السمين ابن أسعد بن همام بن مرة بن ذهل بن شيبان، أبو الحسن، شيخ أصحابنا في زمانه ومتقدمهم، وكان قارئاً فقيهاً متكلماً شاعراً أديباً، قد اجتمعت فيه خلال الفضل والدين، صادقاً فيما يرويه، قال أبو جعفر محمد بن علي بن الحسين بن بابويه رحمه الله: رأيت له كتاباً في الاستطاعة والجبر، ثم قال: أخبرني أبي ومحمد بن الحسن، عن سعد و عبد الله بن جعفر، عن أحمد بن أبي عبد الله البرقي، عن أبيه، عن ابن أبي عمير، عن بعض أصحابه عن زرارة. و مات زرارة سنة خمسين ومائة. رجال النجاشي، ص ١٧٦، الرقم ٤٦٣.

٧. حكاهما عنه موجزاً العلامة في مختلف الشيعة، ج ٧، ص ٥٢٠، المسألة....

٣١ أَنْ يَضَعَنَّ حَفْلَهُنَّ^١ عَوْرَضْتُمْ بَعْمُومٍ قَوْلُهُ تَعَالَى: «وَالْمُطَلَّقَاتُ يَتَرَبَّصْنَ بِأَنْفُسِهِنَّ ثَلَاثَةَ قُرُوءٍ»^٢.

والجواب^٣ عن ذلك: أنه لا خلاف بين العلماء في أن آية وضع الحمل عامة في المطلقة وغيرها، وأنها ناسخة لما تقدمها^٤؛ ومما يكشف عن ذلك أن قوله تعالى: «وَالْمُطَلَّقَاتُ يَتَرَبَّصْنَ بِأَنْفُسِهِنَّ ثَلَاثَةَ قُرُوءٍ وَلَا يَحِلُّ لَهُنَّ أَنْ يَكْتُمْنَ مَا خَلَقَ اللَّهُ فِي أَرْحَامِهِنَّ»^٥ إنما هو في غير الحوامل^٦؛ فإن من استبان حملها لا يقال فيها: «لا يحل لها أن تكتم ما خلقه الله»^٧ في رحمها، وإذا كانت هذه خاصة في غير الحوامل لم تعارض آية الوضع، وهي عامة في كل حامل من مطلقة وغيرها.

١٩٠. مسألة

[عِدَّةُ الْحَامِلِ الْمُتَوَفَّى عَنْهَا زَوْجُهَا]

وَمِمَّا انفردت به الإمامية: أن عِدَّةَ الْحَامِلِ^٩ الْمُتَوَفَّى عَنْهَا زَوْجُهَا أَبَعْدَ الْأَجَلَيْنِ. وَتَصْوِيرُ هَذِهِ الْمَسْأَلَةِ: أَنَّ الْمَرْأَةَ إِذَا كَانَتْ حَامِلًا فَتَوَفَّى عَنْهَا زَوْجُهَا وَضَعَتْ حَمْلَهَا قَبْلَ أَنْ تَنْقَضِيَ الْعِدَّةُ أَرْبَعَةَ أَشْهُرٍ وَعَشْرَةَ أَيَّامٍ، لَمْ تَنْقُضِ بِذَلِكَ عِدَّتُهَا حَتَّى

١. الطلاق (٦٥): ٤.

٢. في «ص»: - «وَأُولَاتِ الْأَحْصَالِ أَجَلُهُنَّ...» إلى هنا.

٣. البقرة (٢): ٢٢٨.

٤. في «ص، ط»: «فالجواب».

٥. في «ص، ط»: «يتقدمها»، وفي مطبوع النجف: «تتقدمها».

٦. البقرة (٢): ٢٢٨.

٧. في «أ»: «غير الحامل».

٨. في «ص، ط» ومطبوع النجف: «خلق الله تعالى».

٩. في «أ»: «الحوامل».

تَمْضِي أَرْبَعَةَ أَشْهُرٍ وَ عَشْرَةَ أَيَّامٍ، فَإِنْ هِيَ^١ مَضَتْ عَنْهَا أَرْبَعَةُ أَشْهُرٍ وَ عَشْرَةَ أَيَّامٍ
و لَمْ^٢ تَضَعْ حَمْلَهَا لَمْ يُحْكَمْ لَهَا بَانْقِضَاءُ الْعِدَّةِ حَتَّى تَضَعَ الْحَمْلَ؛ فَكَأَنَّ الْعِدَّةَ
تَنْقُضِي بِأَبْعَدِ هَذَيْنِ الْأَجَلَيْنِ مُدَّةً إِمَّا مُضِيَّ الْأَشْهُرِ أَوْ وَضْعُ الْحَمْلِ.

و هذه المسألة يُخَالِفُ فِيهَا الْإِمَامِيَّةُ جَمِيعُ الْفُقَهَاءِ فِي أَزْمَانِنَا^٣ هذه^٤؛ إِلَّا أَنَّ
الْفُقَهَاءَ يَحْكُمُونَ فِي كُتُبِهِمْ وَ مَسَائِلِ خِلَافِهِمْ خِلَافًا قَدِيمًا فِيهَا، وَأَنَّ أَمِيرَ الْمُؤْمِنِينَ -
صَلَوَاتُ اللَّهِ عَلَيْهِ - وَ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَبَّاسٍ - رَحِمَهُ اللَّهُ عَلَيْهِمَا - كَانَا يَذْهَبَانِ إِلَى مِثْلِ
مَا نَقَّيْتُ بِهِ الْإِمَامِيَّةَ الْآنَ فِيهَا^٦.

و الْحُجَّةُ لِلْإِمَامِيَّةِ: الْإِجْمَاعُ الْمُتَرَدِّدُ فِي هَذَا الْكِتَابِ.

و أَيْضًا فَإِنَّ الْعِدَّةَ عِبَادَةٌ يُسْتَحَقُّ بِهَا^٧ الثَّوَابُ، وَ إِذَا بَعُدَ مَدَاهَا زَادَتْ مَسَقَّتُهَا
وَ كَثُرَ الثَّوَابُ عَلَيْهَا^٨؛ وَ مَنْ وَضَعَتْ حَمْلَهَا عَقِيبَ وَفَاةٍ زَوْجِهَا لَا مَسَقَّةَ عَلَيْهَا

١. فِي «ب» وَ الْمَطْبُوعُ: - «هِيَ».

٢. فِي «أ، ك»: «لَهَا».

٣. فِي «أ»: «أَنَّ مَا بَنَا».

٤. فِي «ص، ط» وَ مَطْبُوعُ النَجَفِ: «زَمَانِنَا هَذَا».

٥. الْمَدُونَةُ الْكُبْرَى، ج ٢، ص ٤٤٦؛ الْأَمُّ، ج ٥، ص ٢٣٩؛ الْإِشْرَافُ عَلَى مَذَاهِبِ الْعُلَمَاءِ، ج ٥،
ص ٣٥١؛ الْمَبْسُوطُ لِلْسَّرْحَسِيِّ، ج ٦، ص ٣١؛ تَحْفَةُ الْفُقَهَاءِ، ج ٢، ص ٢٤٣؛ الْمَغْنِي لَابْنِ
قِدَامَةَ، ج ٩، ص ١١٠؛ بَدَايَةُ الْمُجْتَهِدِ، ج ٢، ص ٧٧؛ الْمَجْمُوعُ، ج ١٨، ص ١٤٩؛ عَمْدَةُ
الْقَارِي، ج ٢٠، ص ٣٠٤.

٦. الْأَمُّ، ج ٧، ص ١٨٢؛ الْإِشْرَافُ عَلَى مَذَاهِبِ الْعُلَمَاءِ، ج ٥، ص ٣٥١؛ أَحْكَامُ الْقُرْآنِ
لِلْجُصَّاصِ، ج ١، ص ٥٠٢؛ الْمَبْسُوطُ لِلْسَّرْحَسِيِّ، ج ٦، ص ٣١؛ الْمَغْنِي لَابْنِ قِدَامَةَ، ج ٩،
ص ١١٠؛ بَدَايَةُ الْمُجْتَهِدِ، ج ٢، ص ٧٧؛ عَمْدَةُ الْقَارِي، ج ٢٠، ص ٣٠٤.

٧. فِي مَطْبُوعِ النَجَفِ: «فِيهَا».

٨. فِي مَطْبُوعِ النَجَفِ: + «فِي الْعِدَّة».

في العِدَّة، وإذا مَضَتْ عليها أَرْبَعَةُ أَشْهُرٍ وَعَشْرَةٌ أَيَّامٍ كَانَتْ الْمَشَقَّةُ أَكْثَرَ وَالثَّوَابُ أَوْفَرَ^١؛ فَقَوْلُنَا أَوْلَى مِنْ قَوْلِهِمْ.

فَإِنْ احْتَجَّوْا بِظَاهِرِ قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَأُولَاتِ الْأُحْمَالِ أَجَلُهُنَّ أَنْ يَضَعْنَ حَمْلَهُنَّ﴾^٢، وَأَنَّهُ عَامٌّ فِي الْمُتَوَفَّى عَنْهَا زَوْجُهَا وَغَيْرِهَا.

عَارِضُناهم بِقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَالَّذِينَ يُتَوَفَّوْنَ مِنْكُمْ وَيَذَرُونَ أَزْوَاجًا يَتَرَبَّصْنَ بِأَنْفُسِهِنَّ أَرْبَعَةَ أَشْهُرٍ وَعَشْرًا﴾^٣، وَأَنَّهُ عَامٌّ فِي الْحَامِلِ وَغَيْرِهَا.

ثُمَّ لَوْ كَانَتْ آيَتُهُمَّ الَّتِي ذَكَرُوهَا عَامَّةَ الظَّاهِرِ جَازًا أَنْ نَخْصَّهَا بِدَلِيلٍ، وَهُوَ إِجْمَاعُ الْفِرْقَةِ الْمُحِقَّةِ الَّذِي^٤ قَدْ بَيَّنَّا أَنَّ الْحُجَّةَ فِيهِ.

١٩١. مسألة

[أَقَلُّ زَمَانٍ لِعِدَّةِ الطَّلَاقِ]

وَمِمَّا انْفَرَدَتِ الْإِمَامِيَّةُ بِهِ^٦: الْقَوْلُ بِأَنَّ أَقَلَّ مَا يَجُوزُ أَنْ يَنْقَضِيَ بِهِ عِدَّةُ الْمُطَلَّغَةِ الَّتِي تَعْتَدُّ بِالْأَقْرَاءِ مَا زَادَ عَلَى سِتَّةٍ وَعِشْرِينَ يَوْمًا وَلَوْ بِسَاعَةٍ أَوْ دُونِهَا^٧.

١. في مطبوع النجف: «أكثر في الثواب و أوفر».

٢. الطلاق (٦٥): ٤.

٣. البقرة (٢): ٢٣٤.

٤. في «أ»: «يخصها».

٥. في «أ، ب، ص، ك»: «التي».

٦. في «أ، ص، ط» و مطبوع النجف: «به الإمامية».

٧. في «أ، ب»: «دونها».

٨. نقل هذا القول عن الانتصار العلامة في مختلف الشيعة، ج ٧، ص ٥١١. وقد ذهب إلى هذا

القول ابن إدريس، وللشيخ الطوسي قول آخر. الخلاف، ج ٥، ص ٥٦، مسألة ٤؛ المبسوط،

ج ٥، ص ٢٣٦؛ السرائر، ج ٢، ص ٧٤٦ - ٧٤٧.

مثال ذلك: أن يكون طَلَّقَهَا زَوْجُهَا وَ هِيَ طَاهِرَةٌ^١، فَحَاضَتْ بَعْدَ طَلَاقِهِ لَهَا بِسَاعَةٍ، فَتِلْكَ السَّاعَةُ إِذَا كَانَتْ فِي الطُّهْرِ فَهِيَ مَحْسُوبَةٌ لَهَا قُرْءًا وَاحِدًا، ثُمَّ حَاضَتْ ثَلَاثَةَ أَيَّامٍ وَ هِيَ أَقَلُّ أَيَّامٍ^٢ الْحَيْضِ وَ طُهِرَتْ بَعْدَهَا^٣ عَشْرَةَ أَيَّامٍ وَ هِيَ أَقَلُّ الطُّهْرِ، ثُمَّ حَاضَتْ بَعْدَ ذَلِكَ ثَلَاثَةَ أَيَّامٍ، وَ طُهِرَتْ بَعْدَهَا عَشْرَةَ أَيَّامٍ^٤، ثُمَّ حَاضَتْ، فَعِنْدَ أَوَّلِ قَطْرَةٍ تَرَاهَا مِنْ الدَّمِ فَقَدْ^٥ بَانَتْ.

و بَاقِي الْفَقَهَاءِ يُخَالِفُ^٦ فِي ذَلِكَ^٧.

أَمَّا الشَّافِعِيُّ وَ إِنْ كَانَ قَوْلُهُ فِي الْقُرْءِ أَنَّهُ الطُّهْرُ مِثْلُ قَوْلِنَا، وَ احْتَسَبَ أَيْضًا لِلْمَرْأَةِ بِالطُّهْرِ الَّذِي يَقَعُ فِيهِ الطَّلَاقُ حَسَبَ مَا نَذَهَبُ إِلَيْهِ، فَإِنَّهُ يَذْهَبُ إِلَى أَنَّ أَقَلَّ الطُّهْرِ خَمْسَةَ عَشَرَ يَوْمًا^٨، فَأَقَلُّ مَا تَنْقُضِي^٩ بِهِ الْعِدَّةَ عَلَى مَذْهَبِهِ اثْنَانِ وَ ثَلَاثُونَ يَوْمًا وَ لِحِطَّتَانِ^{١٠}.

مِثَالُ ذَلِكَ: أَنْ يُطَلِّقَهَا فِي آخِرِ جُزْءٍ مِنْ أَجْزَاءِ طُهْرِهَا ثُمَّ تَحِيضُ، فَيَحْصُلُ

١. في «ج، ك»: «طاهرة».

٢. في «أ، ص، ط، ك» و مطبوع النجف: «هو أقل».

٣. في «ص، ط، ك»: «بعدها».

٤. في «أ، ص، ط، ك» و مطبوع النجف: «هو».

٥. في مطبوع النجف: «و هي أقل الطهر».

٦. في «أ، ص، ط، ك» و مطبوع النجف: «قد».

٧. في «أ، ص، ط، ك»: «يخالفون»، و في حاشية «ك» كالمتن.

٨. مختصر اختلاف العلماء، ج ٢، ص ٣٩٧ - ٣٩٨؛ المحلى، ج ١٠، ص ٢٧٣؛ المغني لابن قدامة، ج ١، ص ٣٢٢ - ٣٢٣؛ بداية المجتهد، ج ١، ص ٤٤؛ الحاوي الكبير، ج ١٠، ص ٣٠٦.

٩. الأم، ج ١، ص ٨٢ و ٨٥؛ مختصر اختلاف العلماء، ج ١، ص ١٦٩؛ الحاوي الكبير، ج ١٠، ص ٣٠٦؛ المجموع، ج ٢، ص ٣٧٦؛ المغني لابن قدامة، ج ١، ص ٣٢٣.

١٠. في «أ»: «و أقل ما ينقضي».

١١. الأم، ج ٧، ص ١٨٢؛ الحاوي الكبير، ج ١٠، ص ٣٠٦؛ المجموع، ج ٢، ص ٤٣٩.

لها قرءٌ بذلك، ثمَّ تحيضُ يوماً و ليلةً و هو أقلُّ الحَيْضِ عنده^١، ثمَّ تطهرُ خمسةَ عَشَرَ يوماً و هو أقلُّ الطُّهرِ عنده، ثمَّ تحيضُ يوماً و ليلةً ثمَّ تطهرُ خمسةَ عَشَرَ يوماً^٢، ثمَّ يَبْدِئُ بها الحَيْضُ لحظةً واحدةً، فتَنْقُضِي^٣ عِدَّتُهَا باثْنَيْنِ و ثلاثينَ يوماً و لحظَّتَيْنِ.

فأما أبو يوسف و محمدٌ، فإنَّهُما ذَهَبَا إلى أنَّ أَقْلَ ما يُمكنُ أنْ تَنْقُضِي^٤ بهِ العِدَّةُ تِسْعَةً و ثلاثونَ يوماً و لحظةً واحدةً^٥؛ لأنَّهُ يُطَلَّقُها في آخِرِ جُزْءٍ مِنَ الطُّهرِ، فَتَحِيضُ عَقِبَهُ ثَلَاثَةَ أَيَّامٍ و هو أَقْلُ الحَيْضِ عندهما^٦، ثمَّ تطهرُ خمسةَ عَشَرَ يوماً و هو أَقْلُ الطُّهرِ عندهما^٧، ثمَّ تحيضُ ثَلَاثَةَ أَيَّامٍ ثمَّ تطهرُ خمسةَ عَشَرَ يوماً، ثمَّ تحيضُ ثَلَاثَةَ أَيَّامٍ ثمَّ تطهرُ لحظةً واحدةً.

و أبو حنيفةٌ يَذْهَبُ إلى أنَّ أَقْلَ ما تَنْقُضِي بهِ العِدَّةُ سِتَوْنَ يوماً و لحظةً واحدةً^٨؛

١. الأم، ج ١، ص ٨٥؛ مختصر المزني، ص ١١؛ الحاوي الكبير، ج ١٠، ص ٣٠٦؛ المجموع، ج ٢، ص ٣٧٦.
٢. في «ص، ك» - «و هو أَقْلُ الطهر عنده، ثمَّ تحيضُ...» إلى هنا.
٣. في «أ»: «فينقضي».
٤. في «أ، ص» و مطبوع النجف: «ينقضي».
٥. مختصر اختلاف العلماء، ج ٢، ص ٣٩٨؛ المحلى، ج ١٠، ص ٢٧٣؛ المبسوط للسرخسي، ج ٣، ص ٢١٧؛ تحفة الفقهاء، ج ٣، ص ٢١٧.
٦. أحكام القرآن للجصاص، ج ١، ص ٤١٠؛ المحلى، ج ١٠، ص ٢٧٣؛ المبسوط للسرخسي، ج ٣، ص ٢١٧؛ تحفة الفقهاء، ج ١، ص ٣٣؛ بدائع الصنائع، ج ١، ص ٤٠.
٧. مختصر اختلاف العلماء، ج ١، ص ١٦٩ - ١٧٠؛ المحلى، ج ١٠، ص ٢٧٣؛ أحكام القرآن للجصاص، ج ١، ص ٤١٧؛ المبسوط للسرخسي، ج ٣، ص ٢١٧؛ بدائع الصنائع، ج ٣، ص ١٩٨.
٨. مختصر اختلاف العلماء، ج ٢، ص ٣٩٧؛ المحلى، ج ١٠، ص ٢٧٣؛ المبسوط للسرخسي، ج ٣، ص ٢١٧؛ تحفة الفقهاء، ج ٢، ص ٢٥٣.

لأنه يَعتبرُ أَكْثَرَ الحَيْضِ وأَقَلَّ الطُّهرِ، وأَكْثَرَ الحَيْضِ عنده عَشْرَةُ أَيَّامٍ^١، فَكَأَنَّهُ يُطَلِّقُهَا فِي آخِرِ أَجْزَاءِ الطُّهرِ ثُمَّ تَحِيضُ عَشْرَةَ أَيَّامٍ^٢ وَتَطْهُرُ خَمْسَةَ عَشَرَ يَوْمًا^٣، ثُمَّ تَحِيضُ عَشْرَةَ أَيَّامٍ وَتَطْهُرُ خَمْسَةَ عَشَرَ يَوْمًا، ثُمَّ تَحِيضُ عَشْرَةَ أَيَّامٍ^٤، ثُمَّ تَطْهُرُ لِحَظَةً وَاحِدَةً. وَالحُجَّةُ لِمَا ذَهَبْنَا إِلَيْهِ - بَعْدَ إِجْمَاعِ الْفِرْقَةِ الْمُحِقَّةِ عَلَيْهِ -: أَنَّ اللَّهَ تَعَالَى أَمَرَ الْمُطَلَّقَةَ بِالتَّرْبُصِ ثَلَاثَةَ أَقْرَاءٍ^٥، وَالصَّحِيحُ عِنْدَنَا أَنَّ الْقُرْءَ الْمُرَادَّ فِي الْآيَةِ هُوَ الطُّهُرُ دُونَ الْحَيْضِ، وَصَحَّ أَيْضًا أَنَّ أَقَلَّ الْحَيْضِ ثَلَاثَةُ أَيَّامٍ وَأَقَلَّ الطُّهرِ عَشْرَةُ أَيَّامٍ، وَقَدْ دَلَّلْنَا فِي بَابِ الْحَيْضِ مِنْ هَذَا الْكِتَابِ عَلَى أَنَّ أَقَلَّ الطُّهرِ هُوَ عَشْرَةُ أَيَّامٍ^٦، وَدَلَّلْنَا فِيمَا كُنَّا أَمْلِينَاهُ مِنْ مَسَائِلِ الْإِخْلَافِ^٧ الْمُفْرَدِ^٨ عَلَى أَنَّ أَقَلَّ الْحَيْضِ ثَلَاثَةُ أَيَّامٍ، وَلَمْ يَبَقْ إِلَّا أَنْ نَذَلَّ^٩ عَلَى أَنَّ الْقُرْءَ هُوَ الطُّهُرُ.

وَالَّذِي يَدُلُّ عَلَى ذَلِكَ - بَعْدَ الْإِجْمَاعِ الْمُتَكَرِّرِ -: أَنَّ لَفْظَةَ «الْقُرْءِ» فِي وَضْعِ اللَّغَةِ مُشْتَرَكَةٌ بَيْنَ الْحَيْضِ وَالتُّهُرِ، وَقَدْ نَصَّ الْقَوْمُ عَلَى ذَلِكَ فِي كُتُبِهِمْ^{١٠}.

١. مختصر اختلاف العلماء، ج ١، ص ١٦٥؛ المحلى، ج ١٠، ص ٢٧٣؛ المبسوط للسرخسي، ج ٣، ص ١٤٩؛ بدائع الصنائع، ج ١، ص ٤٠؛ تحفة الفقهاء، ج ١، ص ٣٣.
٢. في «أ»: - «أَيَّام».
٣. في «أ»: - «يَوْمًا».
٤. في «أ»: - «أَيَّام، وَتَطْهُرُ خَمْسَةَ عَشَرَ يَوْمًا...» إِلَى هُنَا.
٥. البقرة (٢): ٢٢٨.
٦. تَقَدَّمَ فِي مَسْأَلَةِ ٢٥ مِنْ كِتَابِ الطَّهَارَةِ، ج ١، ص ٢٧٦.
٧. لَا يَوْجَدُ كِتَابُهُ هَذَا لَدَيْنَا.
٨. فِي «ص، ط» وَ«مَطْبُوعِ النَجَفِ»: «الْمُفْرَدَةُ».
٩. فِي «أ»: «تَدَلَّ»، وَفِي «ص»: «يَدَلَّ».
١٠. تَهْذِيبُ اللَّغَةِ، ج ٩، ص ٢٠٩؛ الصَّحاحُ لِلْجَوْهَرِيِّ، ج ١، ص ٦٤؛ مُعْجَمُ مَقَائِيسِ اللَّغَةِ، ج ٥، ص ٧٩؛ مُفْرَدَاتُ أَلْفَاظِ الْقُرْآنِ، ص ٦٦٨؛ الْمَغْرِبُ فِي تَرْتِيبِ الْمَعْرَبِ، ج ٢، ص ١٦٤.

و مما يوضح صِحَّة الاشتراك: أنَّها مُسْتَعْمَلَةٌ في الأمرينِ بغيرِ شكٍّ و لا دِفَاعٍ، و ظاهرُ الاستعمالِ للفظَةِ بينَ شَيْئَيْنِ يَدُلُّ على أنَّها حَقِيقَةٌ في الأمرينِ إلى أن يَقُومَ^١ دَلِيلٌ يَقْهَرُ على أنَّها مَجَازٌ في أحدهما.

٣٤٢

و إذا ثَبَّتْ أَنَّها حَقِيقَةٌ في الأمرينِ، فلو خُلِّينا و الظاهرُ لَكَانَ يَجِبُ انْقِضَاءُ عِدَّةِ الْمُطَلَّقةِ بأن يَمْضِيَ^٢ عليها ثَلَاثَةُ أَقْرَاءٍ مِنَ الْحَيْضِ و الطُّهْرِ معاً؛ لَوْقُوعِ الاسمِ على الأمرينِ. غَيْرَ أَنَّ الأُمَّةَ أَجْمَعَتِ على أَنَّها لا تَنْقُضِي إِلَّا بِمُرُورِ ثَلَاثَةِ أَقْرَاءٍ مِنْ أَحَدِ الْجِنْسَيْنِ إمَّا مِنَ الطُّهْرِ أَوْ^٣ الْحَيْضِ، و إذا ثَبَّتَ ذَلِكَ و كَانَتْ الْأَطْهَارُ الَّتِي نَعْتَبِرُهَا تَسْبِقُ مَا يَعْتَبِرُهُ أَبُو حَنِيفَةَ و أَصْحَابُهُ - لِأَنَّهُ إِذَا طَلَّقَهَا وَ هِيَ طَاهِرَةٌ انْقَضَتْ عِدَّتُهَا عِنْدَنَا وَ عِنْدَ الشَّافِعِيِّ بِدُخُولِهَا فِي الْحَيْضَةِ الثَّالِثَةِ، وَ عِنْدَهُمْ تَنْقُضِي^٤ بِانْقِضَاءِ الْحَيْضَةِ الثَّالِثَةِ - وَ إِذَا^٥ سَبَقَ مَا نَعْتَبِرُهُ^٦ لِمَا يَعْتَبِرُونَهُ وَ الاسمُ يَتَنَاوَلُهُ، وَ جَبَّ انْقِضَاءُ الْعِدَّةِ بِهِ.

فَأَمَّا^٧ الشَّافِعِيُّ وَ إِنْ وَافَقْنَا فِي هَذِهِ الْجُمْلَةِ، فَقَوْلُنَا إِنَّمَا كَانَ أَوَّلِي مِنْ قَوْلِهِ؛ لِأَنَّهُ يَذْهَبُ إِلَى أَنَّ أَقْلَ الطُّهْرِ بَيْنَ الْحَيْضَتَيْنِ خَمْسَةَ عَشَرَ يَوْمًا، وَ ذَلِكَ عِنْدَنَا بِاطِلٍ؛

١. في «أ»: «تقوم».

٢. في «أ، ص»: «تمضي».

٣. في «ص، ط، ك» و مطبوع النجف: «من».

٤. في مطبوع النجف: «طاهرة».

٥. في «أ»: «ينقضي».

٦. في «أ»: «فإذا».

٧. في «أ، ص»: «يعتبره».

٨. في «ص، ط، ك» و مطبوع النجف: «و أمّا».

فلهذا الوجه اختلف قولنا فيما تنقضي^١ به العدة.

فإن قيل: قد ذهب بعض أهل اللغة^٢ إلى أن «القرء» مشتق من الجمع، من قولهم: «قريت الماء في الحوض» إذا جمعته، و«قرأته» أيضاً بالهمز. وذهب آخرون^٣ إلى أن المراد به الوقت، واستشهدوا بقول أهل اللغة: «أقرأ الأمر»؛ إذا حان وقته. فإن كان الأصل الجمع فالحيض أحق به؛ لأن معنى الاجتماع لا يوجد إلا في الحيض دون الطهر. وإن كان الأصل الوقت فالحيض أيضاً أحق به؛ لأن الوقت إنما يكون وقتاً لما يتجدد ويحدث، والحيض هو الذي يتجدد، والطهر ليس بمتجدد، بل هو الأصل ومعناه عدم الحيض.

فالجواب: أن أهل اللغة قد نصوا على أن «القرء» من الأسماء المشتركة بين الطهر والحيض، وأنها من الألفاظ الواقعة على الضدين، ومن لا يعرف ذلك لا يكلم فيما طريقه اللغة، وهذا القدر كافٍ في بطلان السؤال.

٣٤٣

ومما قيل: إن معنى الاجتماع حاصل في حال الطهر؛ لأن الدم يجتمع في حال الطهر ويرسله^٤ الرحم في زمان الحيض. فأما الوقت، فقد يكون للطهر والحيض معاً؛ فليس أحدهما بالوقت أخص من الآخر.

١. في «ص، ك» و«مطبوع النصف»: «ينقضي».

٢. أحكام القرآن للجصاص، ج ١، ص ٤٤١ - ٤٤٢؛ تهذيب اللغة، ج ٩، ص ٢١٠؛ معجم

مقاييس اللغة، ج ٥، ص ٧٩؛ مفردات ألفاظ القرآن، ص ٦٦٨؛ لسان العرب، ج ١، ص ١٣١ (قرأ).

٣. تهذيب اللغة، ج ٩، ص ٢٠٩؛ الصحاح للجوهري، ج ١، ص ٦٤؛ معجم مقاييس اللغة، ج ٥،

ص ٧٩؛ المغرب في ترتيب المعرب، ج ٢، ص ١٦٤.

٤. في «ب»: «ترسله».

٥. في «ب، ج» و«المطبوع»: «وليس».

و قولهم: «إِنَّ الْحَيْضَ حَادِثٌ، وَ الطُّهْرُ لَيْسَ بِحَادِثٍ، وَإِنَّمَا هُوَ ارْتِفَاعُ الْحَيْضِ؛ فَالْحَيْضُ^١ أَشْبَهُ بِالْوَقْتِ مِنَ الطُّهْرِ» لَيْسَ بِشَيْءٍ؛ لِأَنَّ الْوَقْتَ يَلِيقُ بِكُلِّ مُتَجَدِّدٍ؛ مِنْ حُدُوثِ أَمْرٍ^٢ وَ ارْتِفَاعِ أَمْرٍ؛ أَلَا تَرَى أَنَّ الْحُمَى^٣ تَوَقَّتْ بِوَقْتٍ وَ هِيَ حَادِثَةٌ، وَ ارْتِفَاعُهَا وَ زَوَالُهَا يُوقَّتَانِ بِوَقْتٍ مِنْ حَيْثُ كَانَا مُتَجَدِّدَيْنِ؟

فَإِنْ قِيلَ: ظَاهِرُ الْقُرْآنِ يَقْتَضِي وَجُوبَ^٤ اسْتِيفَاءِ الْمُعْتَدَّةِ لثَلَاثَةِ أَقْرَاءٍ كَوَامِلَ، وَ عَلَى قَوْلِكُمْ الَّذِي شَرَحْتُمُوهُ لَا تَسْتَوْفِي ثَلَاثَةَ أَقْرَاءٍ، وَإِنَّمَا يَمْضِي عَلَيْهَا قُرْآنٌ وَ بَعْضُ الثَّالِثِ، وَ مَنْ ذَهَبَ إِلَى أَنَّ الْقُرْءَ الْحَيْضُ يَذْهَبُ إِلَى أَنَّهَا تَسْتَوْفِي ثَلَاثَ حَيْضٍ كَوَامِلَ.

فَالْجَوَابُ^٥: أَنَّ كُلَّ مَنْ ذَهَبَ إِلَى أَنَّ الْقُرْءَ هُوَ^٦ الطُّهْرُ يَذْهَبُ إِلَى أَنَّهُ يُعْتَدُّ^٧ بِالطُّهْرِ الَّذِي وَقَعَ فِيهِ الطَّلَاقُ، وَ لَا أَحَدٌ مِنَ الْأُمَّةِ يَجْمَعُ بَيْنَ الْقَوْلِ بِأَنَّ الْقُرْءَ هُوَ الطُّهْرُ وَ أَنَّهُ لَا بَدَّ مِنْ ثَلَاثَةِ أَقْرَاءٍ كَوَامِلَ؛ فَلَوْ سَلَّمْنَا أَنَّ ظَاهِرَ الْآيَةِ يَقْتَضِي كَمَالَ الْأَقْرَاءِ الثَّلَاثَةِ لَجَازَ الرُّجُوعُ عَنْ هَذَا^٨ الظَّاهِرِ بِهَذِهِ الدَّلَالَةِ.

وَ مِمَّا يُجَابُ بِهِ أَيْضًا: أَنَّ الْقُرْءَ فِي اللُّغَةِ اسْمٌ لِمَا اعْتِيدَ إِقْبَالُهُ وَ^٩ مَا اعْتِيدَ إِدْبَارُهُ؛

١. في «ص، ط» و مطبوع النجف: «و الحيض».

٢. في «أ، ط» و مطبوع النجف: «أو».

٣. في مطبوع النجف: «الحمرة».

٤. في «ب»: «وجود».

٥. في «أ»: «و الجواب».

٦. في «أ، ص، ط، ك» و مطبوع النجف: - «هو».

٧. في «ط» و مطبوع النجف: «أنها تعتد».

٨. في «أ، ص، ط، ك» و مطبوع النجف: - «هذا».

٩. في «ب، ص، ط» و حاشية «ك»: + «إدبار».

لأنهم يقولون: «أقرأ النجم» إذا طلع، و «أقرأ» إذا غاب. و الأقرأ المذكورة في الآية هو اسم لإدبار الأطهار؛ فعلى ما ذكرناه يحصل للمعتدة إدبار ثلاثة أطهار، فتستوفي على ذلك أقرأ ثلاثة.

٣٤٤

و مما قيل أيضاً: إنَّ القرء إذا كان من أسماء الزمان عبّر باسم الثلاثة منه عن الاثنين و بعض الثالث، كما قال تعالى: «الحجُّ أشهرٌ معلوماتٌ»^١، و أشهرُ الحجِّ شهران و بعضُ الثالث.

و أيضاً فإنَّ من كتب كتاباً جاز أن يقول: «لثلاث خلون» و إن كان قد مضى يومان و بعضُ الثالث، و كذلك يقول: «لثلاث بقين» و إن كان قد بقي يومان و بعضُ الثالث.

و يمكن أن يقال في ذلك: إنه^٢ مجاز، و حمل الآية على الحقيقة أولى. فالجواب^٣ الأول الذي اعتمدناه أولى.

فإن استدلوا على أنَّ القرء هو الحيض، بأنَّ الصَّغيرة و الأيسَّة من المَحِيض^٤ ليستا من ذوات الأقرأ بلا خلاف و إن كان الطُّهر موجوداً فيهما، و يُقال للتي تحيض: إنها من ذوات الأقرأ. فدلَّ ذلك على أنَّ القرء هو الحيض.

فالجواب عنه: أنَّ القرء اسمٌ للطُّهر الذي يتعقبه الحيض، و ليس باسمٍ لما لا يتعقبه حيض، فالصَّغيرة و الأيسَّة ليس لهما قرء؛ لأنَّه لا طهر لهما يتعقبه حيض. فإن استدلوا بما يروى عن النبي صلى الله عليه و آله من قوله لفاطمة بنت

١. البقرة (٢): ١٩٧.

٢. في «ب» و المطبوع: - «إنه».

٣. في «أ، ص، ك»: «و الجواب»، و في حاشية «ك» كالمتن.

٤. في «ص، ط، ك»: «الحيض».

أَبِي حُبَيْشٍ^١: «دَعِيَ الصَّلَاةَ أَيَّامَ أَقْرَانِكَ»^٢، وَ هَذَا لَا شُبْهَةَ فِي أَنَّ الْمُرَادَ بِهِ الْحَيْضُ دُونَ الطُّهْرِ.

فَالْجَوَابُ عَنْهُ^٣: أَنَّ أَخْبَارَ الْآحَادِ غَيْرُ مَعْمُولٍ بِهَا فِي الشَّرِيعَةِ، وَ بَعْدُ فَيُعَارِضُ هَذَا الْخَبَرَ بِقَوْلِهِ^٤ عَلَيْهِ السَّلَامُ فِي خَبَرِ ابْنِ عُمَرَ: «إِنَّمَا السُّنَّةُ أَنْ تَسْتَقِيلَ بِهَا الطُّهْرُ ثُمَّ تَطْلُقَ بِهَا فِي كُلِّ قَرَةٍ تَطْلِيقَةً»^٥، فَقَدْ وَرَدَ الشَّرْعُ^٦ بِاشْتِرَاكِ هَذَا الْاسْمِ بَيْنَ الطُّهْرِ وَ الْحَيْضِ.

١٩٢. مَسْأَلَةٌ

[الْإِحْدَادُ عَلَى الْمُطْلَقَةِ]

وَمِمَّا يُظَنُّ انْفِرَادُ الْإِمَامِيَّةِ بِهِ: الْقَوْلُ بِأَنَّ الْإِحْدَادَ لَا يَجِبُ عَلَى الْمُطْلَقَةِ وَ إِنْ كَانَتْ بَائِثًا.

وَ الْإِحْدَادُ^٧: هُوَ أَنْ تَمْتَنَعَ الْمَرْأَةُ مِنَ الزِينَةِ بِالْكُحْلِ وَ الْامْتِشَاطِ وَ الْخِضَابِ

١. فاطمة بنت أبي حبيش قيس بن عبد المطلب بن أسد بن عبد العزى بن قصي، القرشية الأسدية، مهاجرة، روت عن النبي صلى الله عليه وآله حديث الاستحاضة، و عنها عروة بن الزبير. تهذيب الكمال، ج ٣٥، ص ٢٥٤، الرقم ٧٩٠٠؛ تهذيب التهذيب، ج ١٢، ص ٣٩٢، الرقم ٩٠٠٦.

٢. سنن الدارمي، ج ١، ص ٢٠٣؛ سنن ابن ماجه، ج ١، ص ٢٠٤، ح ٦٢٥؛ سنن أبي داود، ج ١، ص ٦٩، ح ٢٨١؛ أحكام القرآن للجصاص، ج ١، ص ٤٦؛ سنن الدارقطني، ج ١، ص ٢٢٠، ح ٨١١؛ السنن الكبرى للبيهقي، ج ٧، ص ٤١٥.

٣. في «أ، ج، ص، ط، ك» و مطبوع النجف: - «عنه».

٤. في «أ، ص، ط، ك» و مطبوع النجف: «قوله».

٥. سنن الدارقطني، ج ٤، ص ٢٠، ح ٣٩٢٩؛ السنن الكبرى للبيهقي، ج ٧، ص ٣٣٠؛ نصب الراية، ج ٣، ص ٤٢١؛ مجمع الزوائد، ج ٤، ص ٣٣٦؛ عوالي اللآلي، ج ١، ص ٢٣١، ح ١٢٩.

٦. في «أ، ص، ط، ك»: + «أيضاً».

٧. في «أ»: - «الإحداد».

وَلَبَسَ الْمَصْبُوغَ وَالْمَنْقُوشَ وَمَا جَرَى مَجْرَى ذَلِكَ مِنْ ضُرُوبِ الزِينَةِ.
وَقَدْ وَافَقَ الْإِمَامِيَّةَ فِي ذَلِكَ قَوْلُ الشَّافِعِيِّ الْجَدِيدِ^١، وَمَالِكُ^٢ وَاللَيْثُ بْنُ سَعْدٍ^٣.
وَقَالَ أَبُو حَنِيفَةَ^٤ وَأَصْحَابُهُ وَالثَّوْرِيُّ^٥: عَلَى الْمُطَّلَقَةِ الْمَبْتُوتَةِ مِنَ الْإِحْدَادِ مِثْلُ
مَا عَلَى الْمُتَوَفَّى عَنْهَا زَوْجُهَا.

دَلِيلُنَا: إِجْمَاعُ الطَّائِفَةِ الْمُحَقِّقَةِ.

وَأَيْضاً فَإِنَّ الْإِحْدَادَ حُكْمٌ شَّرْعِيٌّ، وَالْأَصْلُ انْتِفَاءُ الْأَحْكَامِ الشَّرْعِيَّةِ، فَمَنْ أَثَبَّتَهَا
كَانَ عَلَيْهِ الدَّلِيلُ؛ وَإِنَّمَا أَوْجَبْنَا الْإِحْدَادَ عَلَى الْمُتَوَفَّى عَنْهَا زَوْجُهَا وَخَرَجْنَا عَنْ
حُكْمِ الْأَصْلِ بِدَلِيلٍ لَيْسَ هُوَ هَاهُنَا ثَابِتاً.

١٩٣. مسألة

[أَكْثَرُ الْحَمْلِ]

وَمِمَّا انْفَرَدَتْ بِهِ الْإِمَامِيَّةُ: الْقَوْلُ بِأَنَّ أَكْثَرَ مُدَّةِ الْحَمْلِ سَنَةٌ وَاحِدَةٌ^٦.

١. الأم، ج ٥، ص ٢٤٦؛ مختصر المزني، ص ٢٢٣؛ مختصر اختلاف العلماء، ج ٢، ص ٣٩٤؛
الحاوي الكبير، ج ١١، ص ٢٧٥؛ المجموع، ج ١٨، ص ١٨١؛ بداية المجتهد، ج ٢، ص ١٠٠.
٢. المدونة الكبرى، ج ٢، ص ٤٣٠؛ الإشراف على مذاهب العلماء، ج ٥، ص ٣٧٢؛ مختصر
اختلاف العلماء، ج ٢، ص ٣٩٤؛ المحلى، ج ١٠، ص ٢٨٠؛ بداية المجتهد، ج ٢، ص ١٠٠.
٣. مختصر اختلاف العلماء، ج ٢، ص ٣٩٤.
٤. مختصر اختلاف العلماء، ج ٢، ص ٣٩٤؛ المحلى، ج ١٠، ص ٢٨١؛ المبسوط للسرخسي، ج ٦،
ص ٥٨؛ تحفة الفقهاء، ج ٢، ص ٢٥١؛ بدائع الصنائع، ج ٣، ص ٢٠٩؛ بداية المجتهد، ج ٢، ص ١٠٠.
٥. الإشراف على مذاهب العلماء، ج ٥، ص ٣٧٢؛ مختصر اختلاف العلماء، ج ٢، ص ٣٩٤؛
المحلى، ج ١٠، ص ٢٨١؛ بداية المجتهد، ج ٢، ص ١٠٠.
٦. للسيد المرتضى قول آخر في المسائل الموصليات الأولى - على ما نقل عنه العلامة - هو أن
أكثر مدة الحمل تسعة أشهر، ونقل عن الانتصار إلى هنا العلامة. رسائل الشريف المرتضى،
ج ١، ص ١٩١؛ مختلف الشيعة، ج ٧، ص ٣١٦.

و خَالَفَ بَاقِيَ الْفُقَهَاءِ فِي ذَلِكَ:

فَقَالَ الشَّافِعِيُّ: أَكْثَرُ الْحَمْلِ أَرْبَعُ سِنِينَ^١.

و قَالَ الزَّهْرِيُّ وَ الْلَيْثُ وَ رَبِيعَةُ: أَكْثَرُهُ سَبْعُ سِنِينَ^٢.

و قَالَ أَبُو حَنِيفَةَ: أَكْثَرُهُ سِتَانِ^٣.

و قَالَ الثَّوْرِيُّ^٤ وَ الْبَيْهَقِيُّ^٥: أَكْثَرُهُ سِتَانِ.

و عَنْ مَالِكٍ^٦ ثَلَاثُ رِوَايَاتٍ: إِحْدَاهَا مِثْلُ قَوْلِ الشَّافِعِيِّ أَرْبَعُ سِنِينَ، وَ الثَّانِيَةُ خَمْسُ سِنِينَ، وَ الثَّلَاثَةُ سَبْعُ سِنِينَ^٧.

- «و بالجملة أكثر الفقهاء على أن أكثر الحمل لا يكون إلا تسعة أشهر، كما عليه الشيخ المفيد وابن الجنيد والشيخ الطوسي وابن البراج وسكّار وابن حمزة وأبو الصلاح وابن إدريس. المقنعة، ص ٥٣٩؛ النهاية و نكتها، ج ٢، ص ٤١٢؛ الخلاف، ج ٥، ص ٨٨، مسألة ٥٢؛ المبسوط، ج ٥، ص ٢٩٠؛ المذهب، ج ٢، ص ٣٤١؛ المراسم، ص ١٥٥؛ الوسيلة، ص ٣١٨؛ الكافي في الفقه، ص ٣١٤؛ السرائر، ج ٢، ص ٦٦٠؛ مختلف الشيعة، ج ٧، ص ٣١٥-٣١٦. و القول بالسنة عثرنا عليه في كلام ابن زهرة في غنية النزوع، ص ٣٨٧.
١. الأم، ج ٥، ص ٢٢٧؛ الإشراف على مذاهب العلماء، ج ٥، ص ٣٤٧؛ الحاوي الكبير، ج ١١، ص ٢٠٥؛ المجموع، ج ١٨، ص ١٢٥.
٢. الإشراف على مذاهب العلماء، ج ٥، ص ٣٤٧؛ مختصر اختلاف العلماء، ج ٢، ص ٤٠٥؛ الحاوي الكبير، ج ١١، ص ٢٠٥؛ المغني لابن قدامة، ج ٩، ص ١١٦.
٣. مختصر اختلاف العلماء، ج ٢، ص ٤٠٤-٤٠٦؛ الحاوي الكبير، ج ١١، ص ٢٠٥؛ بدائع الصنائع، ج ٣، ص ٢١١؛ المغني لابن قدامة، ج ٩، ص ١١٦.
٤. الإشراف على مذاهب العلماء، ج ٥، ص ٣٤٧؛ مختصر اختلاف العلماء، ج ٢، ص ٤٠٥؛ المغني لابن قدامة، ج ٩، ص ١١٦.
٥. لم نعثر على قوله.
٦. في «ص، ط، ك» و مطبوع النجف: «فيه».

٧. المدونة الكبرى، ج ٢، ص ٤٤٣؛ الإشراف على مذاهب العلماء، ج ٥، ص ٣٤٧؛ مختصر اختلاف العلماء، ج ٢، ص ٤٠٥؛ الحاوي الكبير، ج ١١، ص ٢٠٥؛ المجموع، ج ١٨، ص ١٢٥.

و اعلم أنَّ الفائدةَ في تحديدِ أكثرِ الحملِ أنَّ الرجلَ إذا طَلَّقَ زَوْجَتَهُ فَأَتَتْ
بَوْلَدٍ بَعْدَ الطَّلَاقِ لِأَكْثَرِ مِنَ ذَلِكَ الْحَدِّ لَمْ يَلَحَقْهُ، وَ هَذَا حُكْمٌ مَفْهُومٌ لَا بُدَّ
مِنْ تَحْقِيقِهِ.

و الَّذِي يَدُلُّ عَلَى صِحَّةِ مَا ذَهَبْنَا إِلَيْهِ - بَعْدَ الإِجْمَاعِ الْمَرْتَدِّ -: أَنَا نَرْجِعُ^١ فِي
تَحْدِيدِ الْحَمْلِ إِلَى نُصُوصٍ وَ تَوْقِيفٍ وَ إِجْمَاعٍ وَ طُرُقٍ عِلْمِيَّةٍ، وَ لَا تُثْبِتُهُ^٢ مِنْ طَرِيقِ
الظَّنِّ، وَ مُخَالَفُونَا يَرْجِعُونَ فِيهِ إِمَّا إِلَى أَخْبَارٍ أَحَادٍ تَوْجِبُ^٣ الظَّنَّ، أَوْ إِلَى طُرُقِ
اجْتِهَادِيَّةٍ لَا تَوْجِبُ الْعِلْمَ وَ أَكْثَرُ مَا فِيهَا الظَّنُّ، فَتَحْدِيدُنَا أُولَى.

وَ أَيْضاً فَإِنَّهُ لَا خِلَافَ فِي أَنَّ السَّنَةَ مُدَّةُ الْحَمْلِ^٤ وَ إِنَّمَا الْخِلَافُ فِي مَا زَادَ عَلَيْهَا،
فَصَارَ مَا ذَهَبْنَا إِلَيْهِ مُجْمَعاً عَلَى أَنَّهُ حَمْلٌ، وَ مَا زَادَ عَلَيْهِ إِذَا كَانَ لَا دَلِيلَ عَلَيْهِ نَفَيْنَا
كَوْنَهُ حَمَلاً؛ لِأَنَّ كَوْنَهُ حَمَلاً يَقْتَرِنُ بِهِ إِثْبَاتُ حُكْمٍ شَرْعِيٍّ، وَ الْأَحْكَامُ الشَّرْعِيَّةُ
تَحْتَاجُ فِي إِثْبَاتِهَا إِلَى الْأَدْلَةِ الشَّرْعِيَّةِ.

فَإِنْ قَالُوا: نُرَاعِي فِي هَذِهِ اللَّفْظَةِ الْعَادَّةَ.

قُلْنَا: الْعَادَةُ وَ الْعَهْدُ فِيمَا قُلْنَا دُونَ مَا قَالُوهُ؛ لِأَنَّا لَا نَعْهَدُ حَمَلاً يَكُونُ أَرْبَعَ سِنِينَ
وَ لَا سَبْعَ سِنِينَ، وَ إِنَّمَا يَدَّعِي ذَلِكَ مَنْ لَيْسَ قَوْلُهُ^٥ بِثَابِتٍ.

فَإِنْ قَالُوا: قَدْ رَوَى الشَّافِعِيُّ أَنَّ ابْنَ عَجَلَانَ وُلِدَ لِأَرْبَعِ سِنِينَ^٦.

٣٤٧

١. فِي «أ»: «إِنَّمَا تَرْجِعَ».

٢. فِي «أ»: «وَ لَا تُثْبِتُهُ».

٣. فِي «أ»: «يُوجِبُ».

٤. فِي «ب» وَ الْمَطْبُوعُ: «لِلْحَمْلِ».

٥. فِي «ب» وَ الْمَطْبُوعُ: «قَوْلُهُ لَيْسَ».

٦. الْحَاوِي الْكَبِيرُ، ج ١١، ص ٢٠٥؛ الْمَغْنِي لِابْنِ قَدَامَةَ، ج ٩، ص ١١٦؛ الْمَجْمُوعُ، ج ١٨،

قلنا: إِنَّمَا عَمِلَ فِي ذَلِكَ عَلَى ظَنِّهِ وَ حُسْنِ اعْتِقَادِهِ فِي الرَّاوي، وَ مِثْلُ هَذَا لَا يَجُوزُ بِالظَّنِّ.

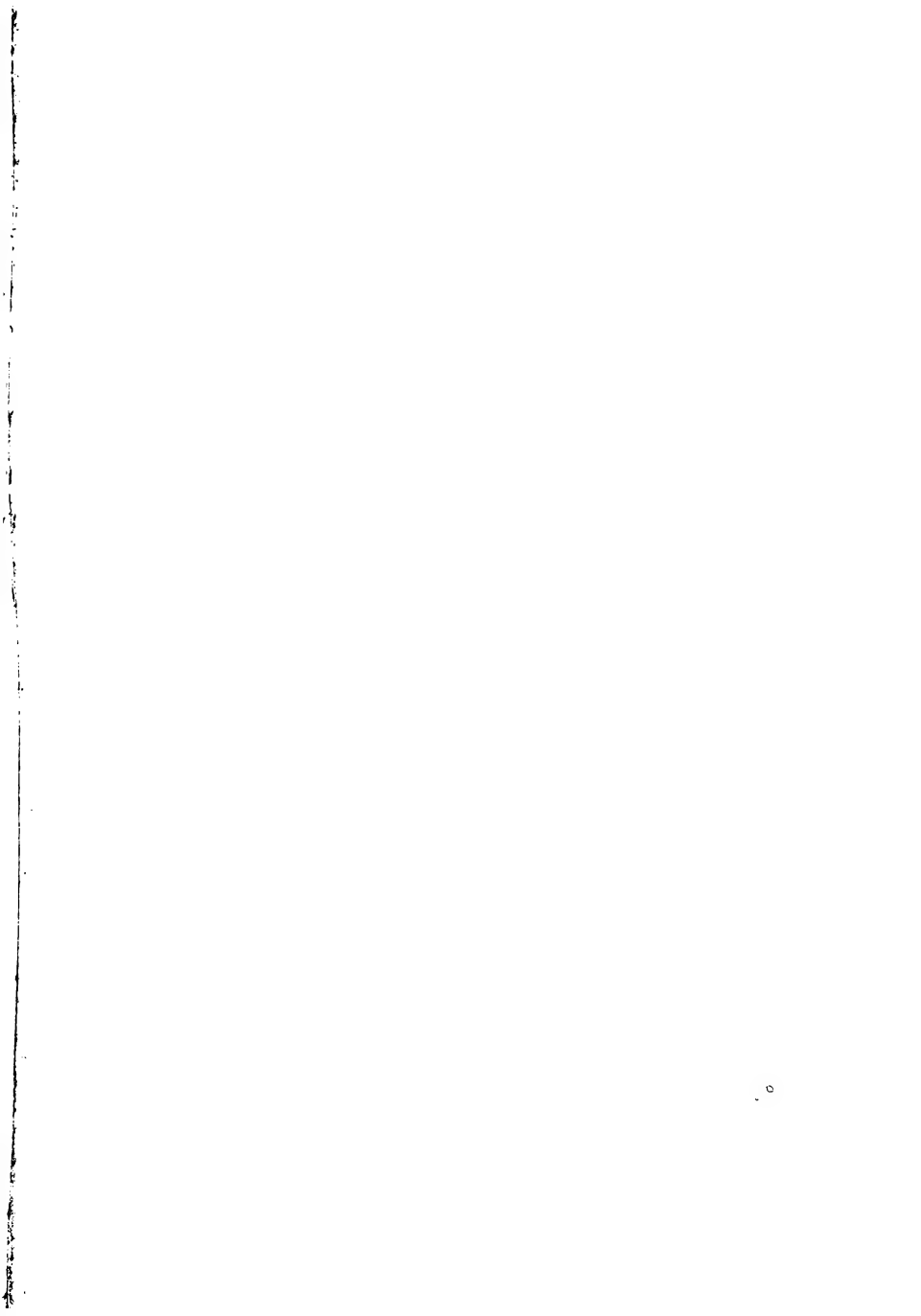
وَ هُوَ مُعَارَضٌ بِمَا يَرَوْنَهُ عَنْ عَائِشَةَ أَنَّهَا كَانَتْ تَقُولُ: أَكْثَرُ الْحَمْلِ سَتَانِ^١.
وَ رَوَى سُلَيْمُ بْنُ عَبَادٍ^٢ قَالَ: كَانَتْ عِنْدَنَا بِوَاسِطِ امْرَأَةٍ بَقِيَ الْحَمْلُ فِي جَوْفِهَا خَمْسُ
سِنِينَ^٣. وَ إِذَا تَعَارَضَتِ الْأَخْبَارُ سَقَطَ الْاِحْتِجَاجُ بِهَا^٤، وَ ثَبَّتَ مَا حَدَّثَنَا بِهِ أَكْثَرُ
الْحَمْلِ^٥.

١. سنن الدارقطني، ج ٣، ص ٢٢١، ح ٢٨٢٩؛ السنن الكبرى للسيهقي، ج ٧، ص ٤٤٣؛ نصب
الراية، ج ٣، ص ٥٤٤؛ المحلى، ج ١٠، ص ٣١٦؛ المغني لابن قدامة، ج ١٠، ص ٣١٦.
٢. في «ب» و المطبوع: «سليمان بن عباد»، و ما في المتن مطابق للمصادر، و لم نعثر على
ترجمته.

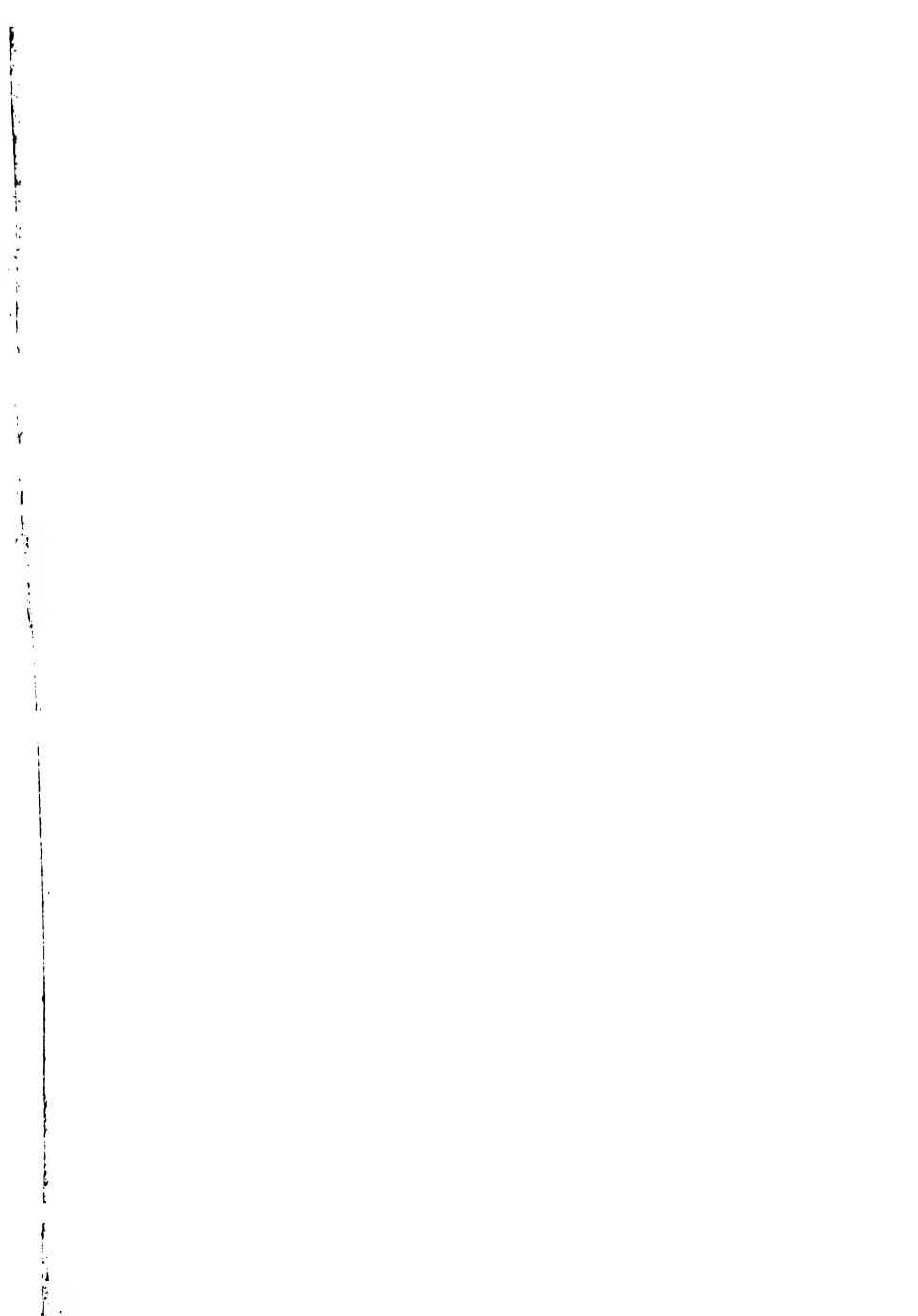
٣. مسائل الإمام أحمد، ج ١، ص ٢٥٦؛ البيان في مذهب الشافعي، ج ١١، ص ١٣.

٤. في «أ»، ج، ص، ط، ك، و مطبوع النجف: «سقطت» بدل «سقط الاحتجاج بها».

٥. في «ص، ط، ك»: + «تم الجزء الأول، بسم الله الرحمن الرحيم».



كتابُ الأيمانِ و النذورِ و الكفّاراتِ



١٩٤. مسألة

[اليمين على معصية]

وَمِمَّا انفردت به الإمامية: أَنَّ مَنْ حَلَفَ بِاللَّهِ تَعَالَى أَنْ يَفْعَلَ قَبِيحًا أَوْ يَتْرَكَ وَاجِبًا لَمْ يَنْعَقِدْ يَمِينَهُ، وَلَمْ تَلْزَمْهُ^١ كَفَّارَةٌ إِذَا فَعَلَ مَا حَلَفَ أَنَّهُ لَا يَفْعَلُهُ، أَوْ لَمْ يَفْعَلْ مَا حَلَفَ أَنَّهُ يَفْعَلُهُ.

وَمَنْ عَدَا الْإِمَامِيَّةَ^٢ يَوْجِبُونَ عَلَى مَنْ ذَكَرْنَاهُ الْجَنَتَ وَالْكَفَّارَةَ.
دليلنا: الإجماع المتردد.

وَأَيْضًا فَإِنَّ انْعِقَادَ الْيَمِينِ حُكْمٌ شَرْعِيٌّ بَغَيْرِ شُبْهَةٍ، وَقَدْ عَلِمْنَا بِالْإِجْمَاعِ انْعِقَادَ الْيَمِينِ إِذَا كَانَتْ عَلَى طَاعَةٍ أَوْ مُبَاحٍ، وَإِذَا تَعَلَّقَتْ بِمَعْصِيَةٍ فَلَا إِجْمَاعَ وَلَا دَلِيلَ يَوْجِبُ الْعِلْمَ عَلَى انْعِقَادِهَا، فَوَجَبَ نَفْيُ انْعِقَادِهَا؛ لانتفاء دليل شرعي عليه.
وَأَيْضًا فَإِنَّ مَعْنَى انْعِقَادِ الْيَمِينِ أَنْ يَجِبَ عَلَى الْحَالِفِ فِعْلُ مَا حَلَفَ أَنَّهُ يَفْعَلُهُ،

١. في «أ» ص» و مطبوع النجف: «و لم يلزمه».

٢. المدونة الكبرى، ج ٢، ص ١١١ - ١١٢؛ الأُم، ج ٧، ص ٦٤؛ الإشراف على مذاهب العلماء، ج ٧، ص ١١٠ - ١١٧؛ مختصر اختلاف العلماء، ج ٣، ص ٢٤٣ - ٢٤٤؛ الحاوي الكبير، ج ١٥، ص ٢٦٥؛ بدائع الصنائع، ج ٣، ص ١٧؛ المغني لابن قدامة، ج ١١، ص ١٧٣ - ١٧٢.

٣. في «ج»: «ما».

أَوْ يَجِبَ عَلَيْهِ أَنْ لَا يَفْعَلَ مَا حَلَفَ أَنَّهُ لَا يَفْعَلُهُ، وَلَا خِلَافَ أَنَّ هَذَا الْحُكْمَ مَقْهُودٌ فِي الْيَمِينِ عَلَى الْمَعْصِيَةِ؛ لِأَنَّ الْوَاجِبَ عَلَيْهِ أَنْ لَا يَفْعَلَهَا، فَكَيْفَ تَنْعَقِدُ يَمِينٌ يَجِبُ عَلَيْهِ أَنْ لَا يَفْعِيَ بِهَا وَأَنْ يَعْدِلَ عَنْ مَوْجِبِهَا؟^٢

فَإِنْ قِيلَ: لَيْسَ مَعْنَى انْعِقَادِ الْيَمِينِ مَا ادَّعَيْتُمْ، بَلْ مَعْنَاهُ وَجُوبُ الْكَفَّارَةِ مَتَى خَالَفَ أَوْ حَثَّ.

قُلْنَا: هَذَا غَيْرُ صَاحِحٍ؛ لِأَنَّ وَجُوبَ الْكَفَّارَةِ وَحُكْمَ الْحَثِّ إِنَّمَا^٣ يَتَّبَعَانِ انْعِقَادَ الْيَمِينِ؛ لِأَنَّا إِنَّمَا نُلْزِمُهُ الْكَفَّارَةَ لِأَجْلِ خِلَافِهِ^٤ لِيَمِينٍ انْعَقَدَتْ، فَكَيْفَ تُفَسِّرُ^٥ الْانْعِقَادَ بِلُزُومِ الْكَفَّارَةِ وَهُوَ مَبْنِيٌّ عَلَيْهِ وَتَابِعٌ لَهُ؟

وَالَّذِي يَكْشِفُ عَنْ صِحَّةِ مَا ذَكَرْنَاهُ: أَنَّ اللَّهَ تَعَالَى أَمَرَنَا بِأَنْ نَحْفَظَ أَيْمَانَنَا وَنُقِيمَ عَلَيْهَا بِقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَ احْفَظُوا أَيْمَانَكُمْ﴾^٦، وَ بِقَوْلِهِ^٧ تَعَالَى: ﴿أَوْفُوا بِالْعُقُودِ﴾^٨، فَالْيَمِينُ الْمُنْعَقِدَةُ هِيَ الَّتِي يَجِبُ حِفْظُهَا وَالْوَفَاءُ بِهَا، وَلَا خِلَافَ^٩ أَنَّ الْيَمِينَ عَلَى الْمَعْصِيَةِ بِخِلَافِ ذَلِكَ، فَيَجِبُ أَنْ تَكُونَ غَيْرَ مُنْعَقِدَةٍ؛ فَإِذَا لَمْ تَنْعَقِدْ^{١٠} فَلَا كَفَّارَةَ فِيهَا.

٣٥١

١. في المطبوع: - «هذا».

٢. في «ص، ط، ك»: «وجوبها»، وفي حاشية «ك» كالمتن.

٣. في «ب» و المطبوع: - «إنما».

٤. في «ج»: + «و».

٥. في «أ، ح» و مطبوع النجف: «يفسر».

٦. المائدة (٥): ٨٩.

٧. في «ص، ط، ك» و مطبوع النجف: «قوله».

٨. في «ب» و المطبوع: - «تعالى».

٩. المائدة (٥): ١.

١٠. في «ص»: + «في».

١١. في «ج»: «و إذا لم ينعقد».

وأيضاً فإنَّ مَنْ حَلَفَ أَنْ يَفْعَلَ مَعْصِيَةً ثُمَّ لَمْ يَفْعَلْهَا هُوَ - بَأْنَ لَمْ^١ يَفْعَلْهَا - مُطِيعٌ لِلَّهِ تَعَالَى، فاعِلٌ لِمَا أَوْجَبَهُ^٢ عَلَيْهِ، فَكَيْفَ يَجِبُ عَلَيْهِ كَفَّارَةٌ فِيمَا أَطَاعَ اللَّهَ تَعَالَى فِيهِ وَأَدَّى الْوَاجِبَ بِهِ؟ وَإِنَّمَا وَجِبَتْ^٣ الْكَفَّارَةُ عَلَى مَنْ أَثِمَ بِمُخَالَفَةِ^٤ يَمِينِهِ وَحَيْثُ لِتَحُطُّ عَنْهُ الْكَفَّارَةُ الْإِثْمَ وَالْوِزْرَ.

فَإِنْ قِيلَ: فَقَدْ رُوِيَ عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ أَنَّهُ قَالَ: «مَنْ حَلَفَ عَلَى شَيْءٍ فَرَأَى مَا هُوَ خَيْرٌ مِنْهُ فَلْيَاتِ الَّذِي هُوَ خَيْرٌ وَلْيَكْفُرْ عَنْ يَمِينِهِ»^٥.

قُلْنَا: هَذَا خَبَرٌ وَاحِدٌ لَا يُوَجِّبُ^٦ عِلْمًا وَلَا يَقْتَضِي^٧ قَطْعًا، وَإِنَّمَا تَثْبُتُ^٨ الْأَحْكَامُ بِمَا يَقْتَضِي الْعِلْمَ. وَلَنَا^٩ مِنْ أَخْبَارِنَا^{١٠} الَّتِي نَرُويهَا^{١١} عَنْ أَيْمَنَّا عَلَيْهِمُ السَّلَامَ مَا لَا يُحْصَى^{١٢} مِنَ الْمُعَارَضَةِ مِمَّا يَتَضَمَّنُ التَّصْرِيحَ بِسُقُوطِ الْكَفَّارَةِ.

١. في «ص، ط، ك»: «لا».

٢. في «ص، ط، ك»: «+ الله».

٣. في «أ»: «أوجبت»، وفي «ص، ط، ك»: «تجب».

٤. في «أ، ط»: «لمخالفة».

٥. مسند أحمد، ج ٢، ص ٢٠٤؛ سنن الدارمي، ج ٢، ص ١٨٦؛ صحيح مسلم، ج ٥، ص ٨٥.

كتاب الأيمان؛ سنن ابن ماجه، ج ١، ص ٦٨١؛ السنن الكبرى للبيهقي، ج ٩، ص ٢٣١؛ كنز العمال، ج ١٦، ص ٧٠٠؛ ح ٤٦٤٠٧.

٦. في «ج»: «لا يقتضي»، وفي «ك»: «لا توجب».

٧. في «ج»: «ولا يوجب».

٨. في «أ»: «يثبت»، وفي «ج»: «ثبت».

٩. في «ص، ط، ك» وحاشية «ب»: «له».

١٠. الكافي، ج ٧، ص ٤٤٣؛ ح ١؛ تهذيب الأحكام، ج ٨، ص ٢٨٤؛ ح ٣٥ و ٣٧ و ٣٨ و ٣٩؛

وسائل الشيعة، ج ٢٣، ص ٢٤٠.

١١. في «ج، ك»: «يرويها».

١٢. في «أ» و مطبوع النجف: «+ عددًا».

و يُعَارِضُ هَذَا الْخَبْرُ بِمَا رُوِيَ عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ فِي حَدِيثٍ عُمَرَ أَنَّهُ قَالَ: «وَلَيَاتِ الَّذِي هُوَ خَيْرٌ، وَكَفَّارَتُهَا تَرْكُهَا»^١، يَعْنِي عَلَيْهِ السَّلَامُ تَرْكُ الْمَعْصِيَةِ؛ لِأَنَّ الْكَفَّارَةَ لَمَّا كَانَتْ لِإِزَالَةِ الْإِثْمِ، وَتَرْكُ الْمَعْصِيَةِ إِذَا كَانَ وَاجِبًا فَلَا إِثْمَ عَلَيْهِ^٢ فِيهِ^٣، فَقَدْ قَامَ مَقَامَ الْكَفَّارَةِ.

و نَحْنُ نَسْتَعْمِلُ الْخَبْرَيْنِ الْمَرْوِيَيْنِ عَنْهُ عَلَيْهِ السَّلَامُ، فَتَنْحِلُ قَوْلَهُ: «وَلْيُكْفَرْ» عَلَى الْاسْتِحْبَابِ وَالتَّوْبَةِ، وَالتَّوْبَةُ لَنَا لَا يُمَكِّنُهُ عَلَى مَذْهَبِهِ اسْتِعْمَالُ الْخَبْرِ الْمُتَضَمِّنِ سُقُوطَ الْكَفَّارَةِ، وَأَنَّ كَفَّارَتَهَا تَرْكُهَا.

١٩٥. مسألة

[لَوْ حَلَفَ بِالطَّلَاقِ أَوْ الظَّهَارِ أَوْ الْعِتْقِ أَوْ الصَّدَقَةِ]

و مِمَّا انفردت به الإمامية: أَنَّ الْقَائِلَ إِذَا قَالَ: «إِنْ فَعَلْتُ كَذَا فَاِمْرَأَتِي طَالِقٌ، أَوْ هِيَ عَلَيَّ كَظْهَرِ أُمِّي، أَوْ عَبْدِي حُرٌّ، أَوْ مَالِي صَدَقَةٌ»، لَمْ يَكُنْ كُلُّ ذَلِكَ^٤ يَمِينًا يَلْزَمُ فِيهَا الْجَنَّتُ وَالْكَفَّارَةُ.

و خَالَفَ بَاقِيَ الْفُقَهَاءِ فِي ذَلِكَ فَقَالُوا: مَتَى حِينَ لَزِمَهُ الظَّهَارُ وَالْعِتْقُ^٥.

١. مسند أحمد، ج ٢، ص ٢١٢؛ سنن أبي داود، ج ٢، ص ٩٥، ح ٣٢٧٤؛ سنن ابن ماجه، ج ١،

ص ٦٨٢، ح ٢١١١؛ نصب الراية، ج ٤، ص ٦٢؛ كنز العمال، ج ١٦، ص ٧٠٠، ح ٤٦٤٠٧.

٢. في «ص، ط، ك» - «عليه».

٣. في «أ» و مطبوع النجف: - «فيه».

٤. في «ج»: «ذلك كله».

٥. الإشراف على مذاهب العلماء، ج ٧، ص ١١٥؛ الأم، ج ٧، ص ٧٨؛ المدونة الكبرى، ج ٢،

ص ١١٤؛ مختصر اختلاف العلماء، ج ٢، ص ٤٣٥ - ٤٣٧؛ مختصر المزني، ص ٢٩٤؛ المغني

لابن قدامة، ج ١١، ص ٢١٩ و ٢٤١ و ٣٤٠؛ بدائع الصنائع، ج ٣، ص ٢؛ بداية المجتهد، ج ١،

ص ٣٢٩ - ٣٣٠؛ المجموع، ج ٨، ص ٤٦١.

و قَالَ أَبُو حَنِيفَةَ: إِذَا حَلَفَ بِصَدَقَةٍ جَمِيعٍ مَالِهِ ثُمَّ حَنَثَ فَعَلَيْهِ أَنْ يَتَصَدَّقَ بِجَمِيعِهِ^١.

و قَالَ الشَّافِعِيُّ: يَجِبُ عَلَيْهِ إِذَا حَنَثَ كَفَّارَةُ يَمِينٍ^٢.

و قَالَ مَالِكٌ: يُخْرِجُ مِنْ مَالِهِ الثُّلُثَ إِذَا حَنَثَ^٣.

و قد رُوِيَ مُوَافَقَةُ الشَّيْخَةِ عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ رَحِمَهُ اللَّهُ وَ طَاوُسٍ وَ الشَّعْبِيِّ، وَ أَنَّهُ لَا شَيْءَ عَلَى مَنْ حَلَفَ بِذَلِكَ ثُمَّ حَنَثَ^٤.

أَمَّا الدَّلَالَةُ عَلَى أَنَّ الطَّلَاقَ وَ الطَّهَارَ لَا يَقَعَانِ مَشْرُوطَيْنِ: فَقَدْ تَقَدَّمَ فِي هَذَا الْكِتَابِ^٥.

وَأَمَّا الْعِتْقُ وَ الصَّدَقَةُ: فَفِي أَصْحَابِنَا مَنْ يُفْتِي بِأَنَّهُ إِنْ أَخْرَجَ^٦ ذَلِكَ الْقَوْلَ مَخْرَجَ الْيَمِينِ كَانَ لِعَوًّا بَاطِلًا لَا حُكْمَ لَهُ، وَ إِنْ أَخْرَجَهُ مَخْرَجَ النَّذْرِ كَانَ لَهُ حُكْمُ النَّذْرِ، وَ وَجَبَ عَلَيْهِ الْعِتْقُ وَ الصَّدَقَةُ إِذَا كَانَ مَا عُلِّقَ بِهِ مِنَ الشَّرْطِ.

و هَذَا غَيْرُ صَحِيحٍ؛ لِأَنَّ النَّذَرَ عِنْدَ جَمِيعِ أَصْحَابِنَا مِنْ شَرْطِهِ أَنْ يَقُولَ النَّاذِرُ:

١. مختصر اختلاف العلماء، ج ٧، ص ١٠٨؛ حلية الأولياء، ج ٣، ص ٣٣٦؛ المغني لابن قدامة، ج ١١، ص ٣٣٩؛ بداية المجتهد، ج ١، ص ٣٤٤.

٢. الأئم، ج ٢، ص ٢٧٩؛ مختصر المزني، ص ٢٩٧؛ الإشراف على مذاهب العلماء، ج ٧، ص ١٠٧؛ مختصر اختلاف العلماء، ج ٣، ص ٢٥٥؛ الحاوي الكبير، ج ١٥، ص ٤٥٦؛ بداية المجتهد، ج ١، ص ٣٤٤.

٣. المدونة الكبرى، ج ٢، ص ٩٥؛ الموطأ، ج ٢، ص ٤٨١؛ الإشراف على مذاهب العلماء، ج ٧، ص ١٠٧؛ مختصر اختلاف العلماء، ج ٣، ص ٢٥٥؛ حلية الأولياء، ج ٣، ص ٣٣٦؛ بداية المجتهد، ج ١، ص ٣٤٤.

٤. الإشراف على مذاهب العلماء، ج ٧، ص ١٠٦؛ اختلاف الفقهاء للمروزي، ص ٤٨٩.

٥. تقدّم في الصفحة ٩ و ٤٢.

٦. في «ص، ك»: «خرج».

«لِلَّهِ تَعَالَى عَلَيَّ كَذَا إِنْ كَانَ كَذَا» فإذا قَالَ: «إِنْ عَبْدِي حُرٌّ إِنْ كَانَ كَذَا، أَوْ مَالِي صَدَقَةٌ» وَ قَصَدَ النَّذَرَ دُونَ الْيَمِينِ فَلَا يَكُونُ نَاذِرًا، إِلَّا أَنْ يَقُولَ: «لِلَّهِ عَلَيَّ صَدَقَةٌ مَالِي وَ عَتَقْتُ عَبْدِي» فَإِنْ لَمْ يَقُلْ ذَلِكَ لَمْ يَكُنْ نَاذِرًا، كَمَا لَا يَكُونُ حَالِفًا. وَ الدَّلِيلُ عَلَى أَنَّ ذَلِكَ لَيْسَ بِيَمِينٍ وَلَا يَلْزَمُ فِيهِ حِنْثٌ: إِجْمَاعُ الطَّائِفَةِ، وَ إِجْمَاعُهُمْ حُجَّةٌ.

وَ أَيْضًا فَلَا خِلَافَ فِي أَنَّ الْحَالِفَ بغيرِ اللَّهِ تَعَالَى عاصٍ مُخَالِفٌ لِمَا شَرَعَ^٢ مِنْ كَيْفِيَّةِ الْيَمِينِ، فَإِذَا كَانَ انْعِقَادُ الْيَمِينِ حُكْمًا شَرْعِيًّا لَمْ يَقَعْ بِالْمَعْصِيَةِ الْمُخَالَفَةِ^٣ لِلْمَشْرُوعِ.

وَ أَيْضًا فَإِنَّ الْأَصْلَ بَرَاءَةُ الذِّمَّةِ مِنَ الْحَقُوقِ، وَ مَنْ أَثَبَّتَ ذَلِكَ كَانَ عَلَيْهِ الدَّلِيلُ. فَإِنْ احْتَجَّ أَبُو حَنِيفَةَ بِقَوْلِهِ تَعَالَى: «وَ مِنْهُمْ مَنْ عَاهَدَ اللَّهُ لَيْنِ آتَانَا مِنْ فَضْلِهِ لَنَصَّدَّقَنَّ»^٤ الْآيَةَ، وَ أَنَّهُ تَعَالَى ذَمَّهُمْ عَلَى مُخَالَفَةِ نَفْسٍ مَا عَاهَدُوا عَلَيْهِ^٥. فَالْجَوَابُ: أَنَّا لَا نُسَلِّمُ أَنَّ ذَلِكَ عَهْدٌ، فَمَنْ ادَّعَى^٦ لَهُ حُكْمَ الْعَهْدِ فَعَلَيْهِ^٧ الدَّلَالَةُ. وَ بَعْدُ، فَإِنَّ أَكْثَرَ أَصْحَابِنَا يَقُولُونَ: إِنَّ قَوْلَهُ: «عَلَيَّ عَهْدُ اللَّهِ» لَيْسَ بِيَمِينٍ^٨.

٣٥٤

١. في «ج، ص، ط» و المطبوعين: - «إِنْ».

٢. في «ب» +: «له».

٣. في «ص، ك»: «للمخالفة».

٤. التوبة (٩): ٧٥.

٥. الميسوط للسرخسي، ج ٨، ص ١٣٧؛ بدائع الصنائع، ج ٥، ص ٩٠.

٦. في «ج» و المطبوعين: + «أَنَّ».

٧. في «ص، ط» و حاشية «ك»: + «إقامة».

٨. الخلاف، ج ٦، ص ١٢٩؛ المؤلف من المختلف، ج ٢، ص ٤٨٤؛ غنية النزوع، ص ٣٩٣؛

الجامع للشرائع، ص ٤١٥؛ جامع الخلاف و الوفاق، ص ٥٣١.

١٩٦. مسألة

[كَفَّارَةُ مُخَالَفَةِ الْعَهْدِ]

و مِمَّا انْفَرَدَتْ بِهِ الْإِمَامِيَّةُ: أَنَّ الْقَائِلَ إِذَا قَالَ: «عَلَيَّ عَهْدُ اللَّهِ أَنْ لَا أَفْعَلَ مُحَرَّمًا» فَفَعَلَهُ، أَوْ^١ «أَنْ أَفْعَلَ طَاعَةً» فَلَمْ يَفْعَلْهَا، أَوْ ذَكَرَ شَيْئًا مُبَاحًا لَيْسَ بِمَعْصِيَةٍ ثُمَّ خَالَفَ، أَنَّهُ يَجِبُ عَلَيْهِ عِتْقُ رَقَبَةٍ أَوْ صِيَامُ شَهْرَيْنِ مُتَتَابِعَيْنِ أَوْ إِطْعَامُ سِتِّينَ مِسْكِينًا^٢، وَهُوَ مُخَيَّرٌ بَيْنَ الثَّلَاثِ.

و باقى الفقهاء يُخَالِفُونَ فِي ذَلِكَ:

فَعِنْدَ أَبِي حَنِيفَةَ^٣ وَ مَالِكٍ^٤: أَنَّ هَذَا الْقَوْلَ يَمِينٌ يَجِبُ فِيهِ مَا يَجِبُ فِي حِنْثِ الْيَمِينِ.

و قَالَ الشَّافِعِيُّ: إِنْ نَوَى بِذَلِكَ الْيَمِينَ كَانَ يَمِينًا، وَ مَتَى لَمْ يَنْوِ لَمْ يَكُنْ يَمِينًا^٥.
دَلِيلُنَا: إِجْمَاعُ الطَّائِفَةِ الْمُحَقِّقَةِ.

وَ إِنْ شِئْتَ أَنْ تَقُولَ: قَدْ ثَبَتَ أَنَّ مَنْ حَلَفَ عَلَى أَنْ يَفْعَلَ فِعْلًا هُوَ مَعْصِيَةٌ أَنَّهُ يَجِبُ عَلَيْهِ أَنْ لَا يَفْعَلَهُ، وَ لَا كَفَّارَةٌ تَلْزَمُهُ^٦. وَ كُلُّ مَنْ قَالَ بِسُقُوطِ الْكَفَّارَةِ عَمَّنْ

١. فِي «ص، ط، ك» وَ مَطْبُوعِ النَجَفِ: «و».

٢. فِي «ج، ص، ط، ك»: «إِطْعَامُ سِتِّينَ مِسْكِينًا أَوْ صِيَامُ شَهْرَيْنِ مُتَتَابِعَيْنِ».

٣. اخْتِلَافُ الْفُقَهَاءِ لِلْمُرُوزِيِّ، ص ٤٨٩؛ مُخْتَصَرُ اخْتِلَافِ الْعُلَمَاءِ، ج ٣، ص ٢٤٠؛ الْمَبْسُوطُ

لِلسَّرْحَسِيِّ، ج ٧، ص ٢٣؛ الْحَاوِي الْكَبِيرُ، ج ١٥، ص ٢٧٩؛ بَدَائِعُ الصَّنَاعِ، ج ٣، ص ٨.

٤. الْمَدْوَنَةُ الْكُبْرَى، ج ٢، ص ١٠٣؛ اخْتِلَافُ الْفُقَهَاءِ لِلْمُرُوزِيِّ، ص ٤٨٩؛ الْإِشْرَافُ عَلَى

مَذَاهِبِ الْعُلَمَاءِ، ج ٧، ص ١١٢؛ مُخْتَصَرُ اخْتِلَافِ الْعُلَمَاءِ، ج ٣، ص ٢٤٠.

٥. الْأَمُّ، ج ٧، ص ٦٥؛ مُخْتَصَرُ الْمَرْزَنِ، ص ٢٩٠؛ الْإِشْرَافُ عَلَى مَذَاهِبِ الْعُلَمَاءِ، ج ٧،

ص ١١٢؛ الْحَاوِي الْكَبِيرُ، ج ١٥، ص ٢٧٩؛ الْمَجْمُوعُ، ج ١٨، ص ٢٩.

٦. فِي «ص، ط، ك»: «عَلَيْهِ»، وَ فِي حَاشِيَةِ «ك» كَالْمَتْنِ.

ذَكَرْنَاهُ قَالَ فَيَمَنْ عَاهَدَ اللَّهُ تَعَالَى ثُمَّ نَكَثَ أَنَّ الْكُفَّارَةَ الَّتِي ذَكَرْنَاهَا تَلَزَمُهُ، وَلَا أَحَدٌ مِنَ الْأُمَّةِ يُفَرِّقُ بَيْنَ الْمَسْأَلَتَيْنِ؛ فَمَنْ فَرَّقَ بَيْنَهُمَا خَالَفَ الْإِجْمَاعَ.

١٩٧. مسألة

٣٥٥

[لَوْ حَبِثَ نَاسِيًّا أَوْ مُكْرَهًا]

وَمِمَّا يُظَنُّ أَنَّ الْإِمَامِيَّةَ انْفَرَدَتْ بِهِ^١ - وَلِلشَافِعِيِّ^٢ فِيهِ قَوْلَانِ: أَحَدُهُمَا مُوَافِقٌ لِلْإِمَامِيَّةِ -: أَنَّ مَنْ حَلَفَ بِاللَّهِ تَعَالَى أَنْ لَا يَدْخُلَ دَارًا أَوْ^٣ لَا يَفْعَلَ شَيْئًا فَعَعَلَهُ مُكْرَهًا أَوْ نَاسِيًّا فَلَا كُفَّارَةَ عَلَيْهِ.

وَالزَّمَهُ بَاقِي الْفُقَهَاءِ الْكُفَّارَةُ^٤، إِلَّا عَلَى أَحَدِ قَوْلِي الشَّافِعِيِّ الَّذِي ذَكَرْنَاهُ.

دَلِيلُنَا عَلَى صِحَّةِ مَا ذَكَرْنَاهُ وَ^٥ ذَهَبْنَا إِلَيْهِ: الْإِجْمَاعُ الْمُتَكَرِّرُ.

وَأَيْضًا قَوْلُهُ تَعَالَى: «لَيْسَ عَلَيْكُمْ جُنَاحٌ فِيمَا أَخْطَأْتُمْ بِهِ»^٦.

فَإِذَا قِيلَ: الْجُنَاحُ هُوَ الْإِثْمُ.

قُلْنَا: قَدْ يُعْبَرُ بِهِ فِي الْقُرْآنِ وَالشَّرِيعَةِ عَنِ الْإِثْمِ وَعَنْ كُلِّ ثَقَلٍ^٧، فَيَجِبُ حَمْلُهُ

١. فِي «ج»: «ظَنَّ انْفِرَادَ الْإِمَامِيَّةِ»، وَفِي «ك»: «نَظَنَ انْفِرَادَ الْإِمَامِيَّةِ بِهِ».

٢. الْأَمُّ، ج ٧، ص ٨١: مُخْتَصَرُ الْمَزْنِيِّ، ص ٢٩٤؛ الْحَاوِي الْكَبِيرُ، ج ١٥، ص ٣٦٥؛ بَدَايَةُ الْمَجْتَهِدِ، ج ١، ص ٣٣٣؛ الْمَجْمُوعُ، ج ١٨، ص ١٠٩.

٣. فِي «ج»، ص، ط، ك، وَمَطْبُوعُ النَجَفِ: «و».

٤. الْإِشْرَافُ عَلَى مَذَاهِبِ الْعُلَمَاءِ، ج ٧، ص ١٢٤؛ مُخْتَصَرُ اخْتِلَافِ الْعُلَمَاءِ، ج ٣، ص ٢٦٠؛ الْحَاوِي الْكَبِيرُ، ج ١٥، ص ٣٦٧؛ الْمَغْنِي لَابْنِ قَدَامَةَ، ج ١١، ص ٢٨٩؛ بَدَائِعُ الصَّنَاعِ، ج ٣، ص ١٧ - ١٨؛ بَدَايَةُ الْمَجْتَهِدِ، ج ١، ص ٣٣٣.

٥. فِي «أ»، ص، ط، ك، وَمَطْبُوعُ النَجَفِ: - ذَكَرْنَاهُ وَ».

٦. الْأَحْزَابُ (٣٣): ٥.

٧. فِي «ط» وَمَطْبُوعُ النَجَفِ: «فَعَلَ».

على الأمرين ما لم تُقَمِّ دَلَالَةٌ^١.

وأيضاً فإنَّ النسيانَ والإكراهَ يرفعانِ التكليفَ العقليَّ، فكَيْفَ لا يرفعانِ التكليفَ السَّمْعِيَّ^٢؟

وأيضاً فإنَّ الكَفَّارَةَ وُضِعَتْ في الشريعة لإزالة الإثمِ المُسْتَحَقِّ^٣، وقد سَقَطَ الإثمُ عن الناسي بلا خلافٍ، فلا كَفَّارَةَ عليه.

وأيضاً فإنَّ الفعلَ المحلوفَ عليه يَتَعَذَّرُ بالإكراهِ والنسيانِ كما يَتَعَذَّرُ بِفَقْدِ القُدْرَةِ، فكما يَرْتَفِعُ التكليفُ مع فَقْدِ القُدْرَةِ فكذلك يَرْتَفِعُ مع الإكراهِ وفَقْدِ العلمِ؛ وكما أنَّ مَنْ حَلَفَ على أن يَفْعَلَ شيئاً و فَقَدَ قُدْرَتَهُ عليه لا تَلْزَمُهُ كَفَّارَةٌ، فكذلك مَنْ حَلَفَ أَنَّهُ يَفْعَلُهُ فَأَكْرَهَ على أن لا يَفْعَلَهُ أو سَلِبَ عِلْمَهُ، فَيَجِبُ أيضاً أن لا تَلْزَمَهُ الكَفَّارَةُ؛ لارتفاعِ التَّمَكُّنِ على الوجهين معاً.

وَيُمْكِنُ أن يُعَارِضَ الْمُخَالَفُونَ في هذه المسألة بما رَوَوْه - وهو ظاهرٌ في كُتُبِهِمْ ورواياتِهِمْ - عن ابنِ عَبَّاسٍ رحمه الله عن النبي صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ أَنَّهُ قَالَ: «إِنَّ اللَّهَ تَعَالَى تَجَاوَزَ لِأُمَّتِي عَنِ الْخَطَا والنسيانِ وَمَا اسْتُكْرِهُوا عَلَيْهِ»^٤.

١. في «ج، ك»: + «في الشريعة».

٢. في «أ» و مطبوع النجف: «الشرعي».

٣. في «ج»: - «المستحق».

٤. في «أ، ب، ص، ط، ك» والمطبوعين: «لا يلزمه».

٥. في «ص، ك»: «و».

٦. في «أ، ب، ص، ك»: «لا يلزمه».

٧. سنن ابن ماجه، ج ١، ص ٦٥٩، ح ٢٠٤٥؛ شرح معاني الآثار، ج ٣، ص ٩٥؛ المعجم الكبير،

ج ١١، ص ١٠٩؛ سنن الدارقطني، ج ٤، ص ٩٩، ح ٤٣٠٦؛ السنن الكبرى للبيهقي، ج ٧،

ص ٣٥٦.

و ليس لهم أن يَحْمِلُوا الْخَبَرَ عَلَى إِثْمِ الْخَطَأِ وَ النِّسْيَانِ دُونَ حُكْمِهِمَا؛ لِأَنَّ الْوَاجِبَ حَمْلُهُ عَلَيْهِمَا مَعاً إِلَّا أَنْ تَقُومَ دَلَالَةٌ، أَلَا تَرَى أَنَّ رَفَعَ الْخَطَأَ وَ النِّسْيَانِ نَفْسَهُمَا لَا يُمَكِّنُ أَنْ يُرَادَ بِالْخَبَرِ، وَ إِنَّمَا الْمُرَادُ مَا يَرْجِعُ إِلَى الْخَطَأِ وَ النِّسْيَانِ مِنْ حُكْمٍ وَ إِثْمٍ؟ وَ لَيْسَ حَمْلُهُمَا عَلَى أَحَدِهِمَا بِأَوْلَى مِنَ الْآخَرِ، فَيَجِبُ حَمْلُهُ عَلَيْهِمَا.

١٩٨. مسألة:

[لَوْ خَلَفَ عَلَى التَّرِكِ حِينًا]

و مِمَّا يَجُوزُ أَنْ يُظَنَّ بِالْإِمَامِيَّةِ الْإِنْفِرَادُ بِهِ: أَنَّ مَنْ خَلَفَ أَنْ لَا يُكَلِّمَ زَيْدًا حِينًا وَقَعَ عَلَى سِتَّةِ أَشْهُرٍ.

و قد وافق الإمامية أبو حنيفة^١ في ذلك.

و الشافعي يذهب إلى أَنَّ الْحِينَ يَقَعُ عَلَى الْأَبَدِ^٢.

و قَالَ مَالِكٌ: الْحِينُ سَنَةٌ وَاحِدَةٌ^٣.

و الَّذِي يَجِبُ تَحْقِيقُهُ: أَنَّ هَذَا الْقَائِلَ إِنْ كَانَ عَنِ الْحِينِ زَمَانًا بَعَيْنَهُ فَهُوَ عَلَى مَا نَوَاهُ، وَ إِنْ أَطْلَقَ الْقَوْلَ عَارِيًّا مِنْ نِيَّةٍ كَانَ عَلَى سِتَّةِ أَشْهُرٍ.

٣٥٧

١. الإشراف على مذاهب العلماء، ج ٧، ص ١٧٣؛ مختصر اختلاف العلماء، ج ٣، ص ٢٦٣؛

الفتاوى الهندية، ج ٢، ص ١٠٥؛ المبسوط للسرخسي، ج ٩، ص ١٧؛ تحفة الفقهاء، ج ٢، ص ٣٣٤؛ بدائع الصنائع، ج ٣، ص ٥٠.

٢. الأم، ج ٧، ص ٨١؛ مختصر المزني، ص ٢٩٥؛ الإشراف على مذاهب العلماء، ج ٧،

ص ١٧٣؛ مختصر اختلاف العلماء، ج ٣، ص ٢٦٣؛ الحاوي الكبير، ج ١٥، ص ٣٧٥؛ المجموع، ج ١٨، ص ١٠٣.

٣. المدونة الكبرى، ج ٢، ص ١١٧؛ الإشراف على مذاهب العلماء، ج ٧، ص ١٧٣؛ مختصر

اختلاف العلماء، ج ٣، ص ٢٦٣؛ المغني لابن قدامة، ج ١١، ص ٣٠٢؛ المجموع، ج ١٨، ص ١٠٤.

٤. في «ب» و المطبوع: «إذا».

٥. في «ب، ج» و المطبوع: «عليه».

دليلنا على صِحَّة مَذْهَبِنَا: الإجماع المتردّد.

و إذا كَانَ اسْمُ الحَيْنِ يَقَعُ عَلَى أَشْيَاءٍ مُخْتَلِفَةٍ، فَيَقَعُ عَلَى الزَّمَانِ كُلِّهِ^١ فِي قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿فَسُبْحَانَ اللَّهِ حِينَ تُمْسُونَ وَ حِينَ تُصْبِحُونَ﴾^٢، وَإِنَّمَا أَرَادَ زَمَانَ الصَّبَاحِ وَ الْمَسَاءِ كُلَّهُ.

و رَأَيْتُ بَعْضَ مُتَقَدِّمِي شُيُوخِ^٣ أَصْحَابِ أَبِي حَنِيفَةَ يَحْمِلُ هَذِهِ الْآيَةَ عَلَى أَنَّ الْمُرَادَ بِهَا سَاعَةً وَاحِدَةً، فَكَأَنَّهُ قَالَ سُبْحَانَهُ: سَاعَةً تُمْسُونَ وَ سَاعَةً تُصْبِحُونَ^٤. وَ هَذَا غَلَطٌ فَاحِشٌ مِنْهُ لَا يَخْفَى.

و مِمَّا يَقَعُ عَلَيْهِ أَيْضاً اسْمُ الحَيْنِ أَرْبَعُونَ سَنَةً، قَالَ اللَّهُ تَعَالَى: ﴿هَلْ أَتَى عَلَى الْإِنْسَانِ حِينَ مِنْ الدَّهْرِ لَمْ يَكُنْ شَيْئاً مَذْكُوراً﴾^٥، فَذَكَرَ الْمُفَسِّرُونَ أَنَّهُ تَعَالَى أَرَادَ أَرْبَعِينَ سَنَةً^٦.

و يَقَعُ أَيْضاً اسْمُ الحَيْنِ^٧ عَلَى وَقْتِ مُبَهُمٍ؛ قَالَ اللَّهُ تَعَالَى: ﴿وَ مَتَّعْنَاهُمْ إِلَى حِينٍ﴾^٨. وَ يَقَعُ عَلَى سِتَّةِ أَشْهُرٍ؛ قَالَ اللَّهُ تَعَالَى: ﴿تَوْبَى أَكْلُهَا كُلِّ حِينٍ بِإِذْنِ رَبِّهَا﴾^٩، وَ رُوِيَ

١. في «ب» و المطبوع: «كما».

٢. الروم (٣٠): ١٧.

٣. في «أ» و مطبوع النجف: - «شيوخ».

٤. أنظر: مختصر اختلاف العلماء، ج ٣، ص ٢٦٣؛ أحكام القرآن للجصاص، ج ٣، ص ٢٣٦-٢٣٧.

٥. الإنسان (٧٦): ١. و في «أ»، ص، ط، ك، و مطبوع النجف: - «لَمْ يَكُنْ شَيْئاً مَذْكُوراً».

٦. جامع البيان (تفسير الطبري)، ج ٢٩، ص ١٢٦؛ تفسير القرآن العظيم للطبراني، ج ٦، ص ٣٩٩؛ أحكام القرآن للجصاص، ج ٣، ص ٢٣٧؛ مجمع البيان في تفسير القرآن، ج ١٠، ص ٦١٤؛ التفسير الكبير للفخر الرازي، ج ٣٠، ص ٧٣٩.

٧. في «ب»: - «أربعون سنة، قال الله تعالى... إلى هنا».

٨. يونس (١٠): ٩٨.

٩. إبراهيم (١٣): ٢٥.

عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ رَحِمَهُ اللَّهُ: أَنَّ الْمُرَادَ سِتَّةَ أَشْهُرٍ^{٣٢}، وَقَالَ غَيْرُ ابْنِ عَبَّاسٍ: سِتَّةٌ^{٣٣}.
وَمَعَ اشْتِرَاكِ اللَّفْظِ لَا بُدَّ مِنْ دَلَالَةٍ فِي حَمَلِهِ عَلَى الْبَعْضِ، وَلَمَّا نَقَلَتِ الْإِمَامِيَّةُ
عَنْ أَيْمَنِهَا عَلَيْهِمُ السَّلَامُ أَنَّهُ سِتَّةَ أَشْهُرٍ^{٣٤} وَاجْتَمَعُوا عَلَيْهِ، كَانَ ذَلِكَ حُجَّةً فِي حَمَلِهِ
عَلَى مَا ذَكَرْنَاهُ.

وَأَبُو حَنِيفَةَ مَعَ اعْتِرَافِهِ بِاحْتِمَالِ اللَّفْظِ لِلْمَعَانِي الْمُخْتَلِفَةِ كَيْفَ حَمَلَهُ عَلَى سِتَّةِ
أَشْهُرٍ بَغَيْرِ دَلِيلٍ مُرْجَّحٍ وَالدَّلِيلُ يَحْتَمِلُ ذَلِكَ وَيَحْتَمِلُ غَيْرَهُ؟ وَكَذَلِكَ مَالِكٌ، وَأَمَّا
الشَّافِعِيُّ فَهُوَ أَعْدَرُ مِنْهُمَا؛ لِأَنَّهُ لَمَّا رَأَى الْإِشْتِرَاكَ حَمَلَهُ عَلَى التَّأْيِيدِ.

مَسَائِلُ النُّذُورِ

١٩٩. مَسْأَلَةٌ

[لَفْظُ النَّذْرِ]

وَمِمَّا انْفَرَدَتِ الْإِمَامِيَّةُ بِهِ: أَنَّ النَّذَرَ لَا يَنْعَقِدُ إِلَّا بِأَنْ يَقُولَ النَّاذِرُ: «لِلَّهِ عَلَيَّ كَذَا
وَكَذَا» بِهَذَا اللَّفْظِ، فَإِنْ خَالَفَ هَذِهِ الصِّيغَةَ وَقَالَ: «عَلَيَّ كَذَا وَكَذَا» وَلَمْ يَقُلْ: «لِلَّهِ

١. فِي «ص، ط، ك» وَمَطْبُوعِ النَجَفِ: «بِذَلِكَ».

٢. جَاءَتِ الْعِبَارَةُ السَّاقِطَةُ فِي «ب» هُنَا.

٣. أَحْكَامُ الْقُرْآنِ لِلْجَصَّاصِ، ج ٣، ص ٢٣٦؛ الْمَحَلِّي، ج ٨، ص ٥٨؛ التَّبْيَانُ فِي تَفْسِيرِ الْقُرْآنِ،
ج ٦، ص ٢٩١؛ الدَّرُّ الْمَثُورُ، ج ٤، ص ٧٧؛ جَامِعُ الْبَيَانِ (تَفْسِيرُ الطَّبْرِيِّ)، ج ١٣، ص ١٣٨؛
مَخْتَصَرُ اخْتِلَافِ الْعُلَمَاءِ، ج ٣، ص ٢٦٤.

٤. الْإِشْرَافُ عَلَى مَذَاهِبِ الْعُلَمَاءِ، ج ٧، ص ١٧٣؛ جَامِعُ الْبَيَانِ (تَفْسِيرُ الطَّبْرِيِّ)، ج ١٣،
ص ١٣٩؛ أَحْكَامُ الْقُرْآنِ لِلْجَصَّاصِ، ج ٣، ص ٢٣٦؛ التَّبْيَانُ فِي تَفْسِيرِ الْقُرْآنِ، ج ٦، ص ٢٩١؛
الدَّرُّ الْمَثُورُ، ج ٤، ص ٧٧.

٥. الْكَافِي، ج ٤، ص ١٤٢، ح ٥ و ٦؛ تَهْذِيبُ الْأَحْكَامِ، ج ٤، ص ٣٠٩ - ٣١٠، ح ٩٣٣ و ٩٣٤؛
وَسَائِلُ الشَّيْعَةِ، ج ١٠، ص ٣٨٧ - ٣٨٨، ح ١٣٦٥٨ و ١٣٦٥٩ و ١٣٦٦١.

٦. فِي «ص، ك» - «عَلَيَّ».

عَزَّ وَجَلَّ» لَمْ يَنْعَقِدْ نَذْرَهُ.

و خَالَفَ بَاقِيَ الْفُقَهَاءِ فِي ذَلِكَ^١.

و قد^٢ رَوَى عَنْ الشَّافِعِيِّ^٣ وَأَبِي ثَوْرٍ^٤ مُوَافَقَةً لِلْإِمَامِيَّةِ فِي ذَلِكَ.

دَلِيلُنَا عَلَى مَا ذَهَبْنَا إِلَيْهِ: الْإِجْمَاعُ الَّذِي تَكَرَّرَ.

و أَيْضاً فَلَا خِلَافَ فِي أَنَّهُ إِذَا قَالَ بِاللَّفْظِ الَّذِي ذَكَرْنَاهُ يَكُونُ نَاذِراً، وَ انْعِقَادُ النَّذْرِ حُكْمٌ شَرْعِيٌّ لَا بُدَّ فِيهِ مِنْ دَلِيلٍ شَرْعِيٍّ، وَإِذَا خَالَفَ مَا ذَكَرْنَاهُ فَلَا دَلِيلَ عَلَى انْعِقَادِهِ وَ لُزُومِ الْحُكْمِ بِهِ.

و أَيْضاً فَإِنَّ الْأَصْلَ بَرَاءَةُ الذِّمَّةِ مِنْ حُكْمِ النَّذْرِ، فَمَنْ ادَّعَى - مَعَ اللَّفْظِ الْمُخَالَفِ - لِقَوْلِنَا - وَجُوبَهُ فِي الذِّمَّةِ فَعَلَيْهِ الدَّلِيلُ.

٢٠٠. مَسْأَلَةٌ

[نَذْرُ الْمَعْصِيَةِ]

و مِمَّا كَانَتْ^٥ الْإِمَامِيَّةُ مُتَفَرِّدَةً^٦ بِهِ: أَنَّ النَّذَرَ لَا يَصِحُّ فِي مَعْصِيَةٍ وَلَا بِمَعْصِيَةٍ، وَلَا تَكُونُ الْمَعْصِيَةُ فِيهِ سَبَباً وَلَا مُسَبِّباً.

١. المدونة الكبرى، ج ٢، ص ٧٦؛ الإشراف على مذاهب العلماء، ج ٧، ص ١٨٠؛ بدائع الصنائع، ج ٥، ص ٨١؛ بداية المجتهد، ج ١، ص ٣٣٩ - ٣٤٠؛ المغني لابن قدامة، ج ١١، ص ٣٣٢؛ المجموع، ج ٨، ص ٤٥١؛ مختصر اختلاف العلماء، ج ٢، ص ٢٣٥.

٢. في «ص، ط، ك» و مطبوع النجف: - «قد».

٣. الأم، ج ٢، ص ٢٧٨ - ٢٧٩؛ مختصر المزني، ص ٢٩٧؛ الإشراف على مذاهب العلماء، ج ٧، ص ١٨١ - ١٨٢؛ مختصر اختلاف العلماء، ج ٢، ص ٢٣٥؛ الحاوي الكبير، ج ١٥، ص ٤٦٥؛ المجموع، ج ٨، ص ٤٥١ و ٤٥٩.

٤. الإشراف على مذاهب العلماء، ج ٧، ص ١٨١ - ١٨٢.

٥. في «ب، ج» و المطبوع: «كأن».

٦. في «ص، ط، ك» و مطبوع النجف: «تفرد».

فَأَمَّا كَوْنُ الْمَعْصِيَةِ سَبَبًا، فَمِثَالُهُ أَنْ يَنْذِرَ أَنَّهُ إِنْ شَرِبَ خَمْرًا أَوْ ارْتَكَبَ قَبِيحًا
أَعْتَقَ عَبْدَهُ.

و مِثَالُ كَوْنِ الْمَعْصِيَةِ مُسَبَّبًا: أَنْ يُعَلِّقَ بِمَا يَبْلُغُهُ مِنْ غَرَضِهِ^١ أَنْ يَشْرَبَ خَمْرًا أَوْ
يَرْتَكِبَ قَبِيحًا.

و الشافعيُّ يُوافِقُ الشيعةَ^٢ فِي أَنَّ نَذَرَ الْمَعْصِيَةِ لَا كَفَّارَةَ فِيهِ.^٣

و مَا كَانَ عِنْدِي أَنَّهُ يُوَافِقُنَا فِي إِبْطَالِ كَوْنِ الْمَعْصِيَةِ سَبَبًا حَتَّى قَالَ لِي^٤ بَعْضُ
شُيُوخِ الشَّافِعِيَّةِ: إِنَّ الشَّافِعِيَّ يُوَافِقُنَا أَيْضًا فِي ذَلِكَ.

و الدَّلَالَةُ عَلَى قَوْلِنَا - بَعْدَ إِجْمَاعِ الطَّائِفَةِ -: أَنَّ لُزُومَ النَّذْرِ حُكْمٌ شَرْعِيٌّ لَا يَثْبُتُ
إِلَّا بِدَلِيلٍ شَرْعِيٍّ، وَ قَدْ عَلِمْنَا أَنَّ السَّبَبَ أَوْ الْمُسَبَّبَ إِذَا لَمْ يَكُنْ مَعْصِيَةً انْعَقَدَ النَّذْرُ
و لَزِمَ النَّاذِرُ حُكْمُهُ بِلَا خِلَافٍ، فَمَنْ ادَّعَى مِثْلَ ذَلِكَ فِي الْمَعْصِيَةِ فَعَلِيهِ الدَّلَالَةُ.

و أَيْضًا فَمَعْنَى قَوْلِنَا فِي انْعِقَادِ النَّذْرِ أَنَّهُ يَجِبُ عَلَى النَّاذِرِ فِعْلُ مَا أَوْجَبَهُ عَلَى
نَفْسِهِ، وَ إِذَا عَلِمْنَا بِالْإِجْمَاعِ أَنَّ الْمَعْصِيَةَ لَا تَجِبُ فِي حَالٍ مِنَ الْأَحْوَالِ، عَلِمْنَا^٥ أَنَّ
النَّذَرَ لَا يَنْعَقِدُ فِي الْمَعْصِيَةِ.

و يَجُوزُ أَنْ يُعَارِضَ الْمُخَالَفُونَ بِالْخَبَرِ الَّذِي يَرَوْنَهُ عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ

١. فِي «أ، ب»: «مَحَبَّتِهِ»، وَ فِي «ج»: «تَعَلَّقَ فَعَلُهُ بِشَيْءٍ فَيَقُولُ: إِنْ قَدِمَ زَيْدٌ مِنْ سَفَرِهِ أَوْ بَرِئَ عَمْرُو
مِنْ مَرَضِهِ».

٢. فِي «ج»: «مُؤَافِقٌ لِلشَّيْعَةِ».

٣. الْأُمُّ، ج ٢، ص ٢٧٩ - ٢٧٨؛ مُخْتَصَرُ الْمُزْنِي، ص ٢٩٨؛ الْإِشْرَافُ عَلَى مَذَاهِبِ الْعُلَمَاءِ، ج ٧،
ص ١٨٠؛ مُخْتَصَرُ اخْتِلَافِ الْعُلَمَاءِ، ج ٢، ص ٢٣٨؛ الْحَاوِي الْكَبِيرُ، ج ١٥، ص ٤٦٥؛

الْمَجْمُوع، ج ٨، ص ٤٥٢ - ٤٥٣.

٤. فِي مَطْبُوعِ النَجَفِ: - «لِي».

٥. فِي «ج»: + «بِالْإِجْمَاعِ».

و آله أنه قال: «لا نذر في مَعْصِيَةٍ»^١، و لم يُفَرِّقَ بَيْنَ أَنْ تَكُونَ الْمَعْصِيَةُ سَبَبًا أَوْ مُسَبَّبًا.

٢٠١. مسألة

[كَفَّارَةُ النَّذْرِ]

و مِمَّا انْفَرَدَتْ بِهِ الْإِمَامِيَّةُ: أَنَّ مَنْ خَالَفَ^٢ النَّذَرَ حَتَّى فَاتَ فَعَلِيهِ كَفَّارَةٌ، وَ هِيَ عِتْقُ رَقَبَةٍ أَوْ صِيَامُ شَهْرَيْنِ مُتَتَابِعَيْنِ أَوْ إِطْعَامُ سِتِّينَ مِسْكِينًا، وَ هُوَ مُخَيَّرٌ فِي ذَلِكَ، فَإِنْ تَعَذَّرَ عَلَيْهِ الْجَمِيعُ كَانَ عَلَيْهِ كَفَّارَةٌ يَمِينٍ^٣.

و خَالَفَ بَاقِيَ الْفُقَهَاءِ فِي ذَلِكَ وَ لَمْ يَوْجِبُوا هَذِهِ الْكَفَّارَةَ^٤.

دَلِيلُنَا عَلَى صِحَّةِ مَا ذَهَبْنَا إِلَيْهِ: الْإِجْمَاعُ الْمُرْتَدِّدُ.

١. مسند أحمد، ج ٢، ص ٢٠٧؛ سنن الدارمي، ج ٢، ص ١٨٤؛ صحيح مسلم، ج ٥، ص ٧٩؛

سنن ابن ماجه، ج ١، ص ٦٨٦؛ ح ٢١٢٤؛ السنن الكبرى للبيهقي، ج ٩، ص ٢٣١.

٢. في «ص، ط، ك»: «أخلف».

٣. نقل هذا القول ابن إدريس في سرائره و لم يذكر إذا تعذر عليه الجميع، و على القطعة الأولى الشيخ المفيد و الشيخ الطوسي و أبو الصلاح و ابن حمزة و ابن البراج، و قال سَلَارٌ: «كَفَّارَةُ حَلْفِ النَّذْرِ كَفَّارَةُ الظَّهَارِ»، و قال علي بن بابويه: «كَفَّارَةُ حَلْفِ النَّذْرِ صِيَامُ شَهْرَيْنِ مُتَتَابِعَيْنِ، وَ رَوَى: كَفَّارَةُ الْيَمِينِ»، و قال الصدوق: «كَفَّارَةُ النَّذْرِ كَفَّارَةُ الْيَمِينِ، فَإِنْ نَذَرَ أَنْ يَصُومَ كُلَّ سَبْتٍ فَلَيْسَ لَهُ أَنْ يَتْرَكَهُ إِلَّا مِنْ عِلَّةٍ، فَإِنْ أَفْطَرَ مِنْ غَيْرِ عِلَّةٍ تَصَدَّقَ مَكَانَ كُلِّ يَوْمٍ عَلَى عَشْرَةِ مَسَاكِينٍ». المقنعة، ص ٥٦٢ و ٥٦٥؛ النهاية و نكتها، ج ٣، ص ٦٦؛ الكافي في الفقه، ص ٢٢٥ - ٢٢٦؛ الوسيلة، ص ٣٥١ - ٣٥٣؛ المهذب، ج ٢، ص ٤٢١؛ المراسم، ص ١٨٧؛ المقنع، ص ١٣٧؛ السرائر، ج ٣، ص ٥٩.

٤. المدونة الكبرى، ج ٢، ص ١٠٥؛ الأُمِّ، ج ٢، ص ٢٧٨؛ الإشراف على مذاهب العلماء، ج ٧، ص ١٨٠ - ١٨٣؛ المحلى، ج ٨، ص ٣؛ المبسوط للسرخسي، ج ٨، ص ١٣٦؛ تحفة الفقهاء، ج ٢، ص ٣٣٩؛ بدائع الصنائع، ج ٥، ص ٩١ - ٩٢؛ المغني لابن قدامة، ج ١١، ص ٢١٦ و ٣٥٧؛ بداية المجتهد، ج ١، ص ٣٤٢؛ المجموع، ج ١٨، ص ١١٣.

وإن شئت أن تبينه على بعض المسائل المتقدمة، فتقول^١: كل من ذهب إلى أن قول القائل: «مالي صدقة أو امرأتي طالق إن كان كذا» أنه لا شيء يلزمه وإن وقع الشرط، أو جَبَّ عنده^٢ الكفارة على من لم يفِ بنذره، والتفرقة بين الأمرين خلاف الإجماع.

٣٦١

وإن شئت أن تقول: كل من منع انعقاد النذر على معصية أو بمعصية على كل حال، أو جَبَّ هذه الكفارة فيمن قوت نفسه نذره. ولا يلزم على ذلك: أن الشافعي يوافق في بطلان النذر المتعلق بالمعصية؛ لأنه لا يمنع منه على كل حال و يشرطه بالاجتهاد، وهو يجوز - لمن أذاه اجتهداه إلى خلافه، أو استفتى من هذه حاله - خلاف مذهبه؛ ونحن لا نجوز خلاف مذهبنا على كل حال، وقد شرطنا أن من منع ذلك على كل حال قد أوجب^٣ الكفارة، وهذا ما لا يوجد مع الشافعي.

٢٠٢. مسألة

[لو نذر سعيًا إلى مشهد]

و مما يُظن أن الإمامية انفردت^٤ به: القول بأن من نذر سعيًا إلى مشهد من مشاهد النبي - عليه وآله السلام - أو أمير المؤمنين عليه السلام أو أحد من^٥ الأئمة عليهم السلام أو نذر^٦ صياماً أو صلاةً فيه أو ذبيحةً لزمه الوفاء به.

١. في «أ»: «فيقول»، وفي «ص»: «فتقول».

٢. في «أ»: «عقد»، وفي حاشية «ب، ك»: «عقدة»، وفي مطبوع النجف: «عنده».

٣. في «ص، ط، ك»: «+ هذه».

٤. في «أ، ج، ص، ط»: «تفرد»، وفي «ك»: «منفرد»، وفي مطبوع النجف: «تنفرد».

٥. في «ج، ص، ط، ك» و مطبوع النجف: «- من»، وفي «أ»: «+ مشاهد».

٦. في «أ، ص، ك» و مطبوع النجف: «- نذر».

و باقي الفقهاء يخالِفون في ذلك^١، إلا أنه قد رُوِيَ عن اللَّيْثِ بْنِ سَعْدٍ أَنَّهُ قَالَ: مَتَى خَلَفَ الرَّجُلُ أَنْ يَمْشِيَ إِلَى بَيْتِ اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ وَ نَوَى بِذَلِكَ مَسْجِدًا مِنْ الْمَسَاجِدِ أَنْ ذَلِكَ يَلْزِمُهُ^٢.

دليلنا: الإجماع الذي يَتَكَرَّرُ^٣.

و أَيْضًا قَوْلُ اللَّهِ تَعَالَى: «يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا أَوفُوا بِالْعُقُودِ»^٤، وَ هَذَا عَقْدٌ فِيهِ طَاعَةٌ لِلَّهِ عَزَّ وَجَلَّ وَ قُرْبَةٌ.

و لَيْسَ لَهُمْ أَنْ يَقُولُوا: قَدْ أُوجِبَ عَلَى نَفْسِهِ جِنْسًا لَا يَجِبُ مِثْلُهُ فِي الْعِبَادَاتِ؛^٥ ٣٦٢
لَأَنَّ السَّعْيَ قَدْ يَجِبُ إِلَى الْبَيْتِ الْحَرَامِ وَ فِي مَوَاضِعَ، وَ الصَّلَاةُ وَ الصَّيَامُ وَ الذَّبْحُ لَا شُبْهَةَ فِيهِ.

و يُعَارِضُونَ بِمَا يُرَوَّى عَنْهُ عَلَيْهِ السَّلَامُ مِنْ قَوْلِهِ: «مَنْ نَذَرَ أَنْ يُطِيعَ اللَّهَ فَلْيُطِعه»^٦.

١. المدونة الكبرى، ج ٢، ص ٨٧؛ الأم، ج ٢، ص ٢٨١؛ مختصر اختلاف العلماء، ج ٣، ص ٢٥٢؛ المحلى، ج ٨، ص ٢١؛ المبسوط للسرخسي، ج ٨، ص ١٣٨؛ المغني لابن قدامة، ج ١١، ص ٣٤٩؛ بداية المجتهد، ج ١، ص ٣٤٣؛ المجموع، ج ٨، ص ٤٧٧.

٢. مختصر اختلاف العلماء، ج ٣، ص ٢٥٢؛ السنن الكبرى للبيهقي، ج ١٠، ص ٧٨؛ المغني لابن قدامة، ج ١١، ص ٣٤٩؛ المجموع، ج ٨، ص ٤٧٧.

٣. في «ص، ط، ك» و مطبوع النجف: «تكرر».

٤. في «ج» و مطبوع النجف: «قوله».

٥. المائدة (٥): ١.

٦. في «ص، ط، ك»: «حبسًا».

٧. في «ص، ط، ك»: - «و».

٨. مسند أحمد، ج ٦، ص ٣٦؛ سنن الدارمي، ج ٢، ص ١٨٤؛ صحيح البخاري، ج ٧، ص ٢٣٣؛ سنن ابن ماجه، ج ١، ص ٦٨٦؛ ح ٢١٢٦؛ سنن الترمذي، ج ٣، ص ٤١؛ ح ١٥٦٤؛ السنن الكبرى للبيهقي، ج ١٠، ص ٧٥.

٢٠٣. مسألة

[الاشتراط في النذر]

وَمِمَّا كَانَ الْإِمَامِيَّةُ مُنْفَرِدَةً^١ بِهِ: أَنَّ النَّذْرَ لَا يَنْعَقِدُ حَتَّى يَكُونَ مَعْقُوداً بِشَرْطٍ مُتَعَلِّقٍ بِهِ^٢، كَأَنَّهُ يَقُولُ: «لِلَّهِ عَلَيَّ إِنْ قَدِمَ فُلَانٌ أَوْ كَانَ كَذَا أَنْ أَصُومَ أَوْ أَتَصَدَّقَ»، وَلَوْ قَالَ: «لِلَّهِ عَلَيَّ أَنْ أَصُومَ أَوْ أَتَصَدَّقَ»^٣ مِنْ غَيْرِ شَرْطٍ يَتَعَلَّقُ بِهِ لَمْ يَنْعَقِدْ نَذْرُهُ^٤.
وَخَالَفَ بَاقِي الْفُقَهَاءِ فِي ذَلِكَ^٥، إِلَّا أَنَّ أَبَا بَكْرٍ الصِّيرَفِيَّ^٦ وَابْنَ إِسْحَاقَ الْمَرْوَزِيَّ^٧

١. في «أ، ج، ص، ط، ك» و مطبوع النجف: «تنفرد».

٢. في «ب، ج، ص» و المطبوع: «- به».

٣. في «أ»: «منتظر به كأَنَّهُ»، و في «ج»: «منتظر كأَنَّهُ»، و في «ط»: «يتعلق به كأَنَّهُ».

٤. في «أ، ب، ج»: «- أو أتصدق».

٥. نقل العلامة هذه المسألة، و قال في جواب أدلة السيد المرتضى: «و الجواب: المنع من الإجماع، و من أن معنى النذر أن يكون معلقاً بشرط؛ فإنه المتنازع». مختلف الشيعة، ج ٨، ص ١٨٤ - ١٨٥.

و أكثر الفقهاء على وقوع النذر و صحته. النهاية و نكتها، ج ٣، ص ٥٦؛ السرائر، ج ٣، ص ٥٨؛ مختلف الشيعة، ج ٨، ص ١٨٤ - ١٨٥.

٦. المدونة الكبرى، ج ٢، ص ١١١؛ الأم، ج ٢، ص ٢٧٨؛ الحاوي الكبير، ج ١٥، ص ٤٦٥؛ المغني لابن قدامة، ج ١١، ص ٣٣٢؛ بدائع الصنائع، ج ٥، ص ٩٠؛ بداية المجتهد، ج ١، ص ٣٣٩؛ المجموع، ج ٨، ص ٤٥٨.

٧. أبو بكر محمد بن عبد الله البغدادي الشافعي الصيرفي، من أصحاب الوجوه، تفقه على ابن سريج، له شرح الرسالة، و كتاب في الشروط، و في أصول الفقه، سمع الحديث من أحمد بن منصور الرمادي، و روى عنه علي بن محمد الحلبي، توفي سنة ٣٣٠هـ. طبقات الشافعية الكبرى، ج ٢، ص ١٧٠؛ شذرات الذهب، ج ٢، ص ٣٢٥؛ مرآة الجنان، ج ٢، ص ٢٩٧؛ طبقات الشافعية، ص ١٨. إبراهيم بن أحمد بن إسحاق المروزي، أحد الأئمة من فقهاء الشافعيين، صاحب المزني، و قد انتهت إليه رئاسة المذهب، أقام ببغداد دهرًا طويلاً يدرس و يفتي ثم انتقل في آخر عمره إلى

ذَهَبًا إِلَى مِثْلِ مَا تَقُولُهُ الْإِمَامِيَّةُ^١.

دَلِيلُنَا عَلَى صِحَّةِ ذَلِكَ^٢: الْإِجْمَاعُ الَّذِي تَرَدَّدَ.

وَأَيْضًا أَنَّ مَعْنَى النَّذْرِ فِي اللُّغَةِ^٣ أَنْ يَكُونَ مُتَعَلِّقًا بِشَرِطٍ، وَمَتَى لَمْ يَتَعَلَّقْ بِشَرِطٍ لَمْ يَسْتَحِقَّ هَذَا الْأِسْمَ، وَإِذَا لَمْ يَكُنْ نَاذِرًا إِذَا لَمْ يَشْرِطْ، لَمْ يَلْزَمَهُ الْوَفَاءُ؛ لِأَنَّ الْوَفَاءَ إِنَّمَا يَلْزَمُ مَتَى ثَبَّتَ الْأِسْمَ وَالْمَعْنَى.

فَأَمَّا اسْتِدْلَالُهُمْ بِقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿أَوْفُوا بِالْعُقُودِ﴾^٤، وَبِقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَأَوْفُوا بِعَهْدِ اللَّهِ إِذَا عَاهَدْتُمْ﴾^٥، وَبِمَا رَوَى عَنْهُ عَلَيْهِ السَّلَامُ مِنْ قَوْلِهِ: «مَنْ نَذَرَ أَنْ يُطِيعَ اللَّهَ فَلْيُطِيعْهُ»^٦، فَلَيْسَ بِصَحِيحٍ.

أَمَّا الْآيَةُ، فَإِنَّا لَا نُسَلِّمُ أَنَّهُ مَعَ التَّعَرِّيِّ مِنَ الشَّرْطِ^٧ يَكُونُ عَقْدًا، وَكَذَلِكَ لَا نُسَلِّمُ لَهُمْ أَنَّهُ^٨ مَعَ الْخُلُوءِ مِنَ الشَّرْطِ يَكُونُ عَهْدًا، وَالْآيَتَانِ تَنَاوَلَتَا مَا يَسْتَحِقُّ اسْمَ الْعَقْدِ وَالْعَهْدِ؛ فَعَلَيْهِمْ أَنْ يَدْلُوا عَلَى ذَلِكَ.

وَأَمَّا الْخَبَرُ عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ فَإِنَّهُ أَمَرَ بِالْوَفَاءِ بِمَا هُوَ نَذَرٌ عَلَى

➡ مصر فأدركه أجله بها في سنة ٣٤٠ هـ. ودفن بالقرب من قبر الشافعي. تاريخ بغداد، ج ٦،

ص ١١، الرقم ٣٠٤٠؛ طبقات الفقهاء الشافعية، ص ٩٢.

١. الحاوي الكبير، ج ١٥، ص ٤٦٧؛ بداية المجتهد، ج ١، ص ٣٣٩؛ المجموع، ج ٨، ص ٤٥٨.

٢. في «ج، ك»: «على صحة ما ذهبنا إليه».

٣. في «ب» والمطبوع: «القرآن».

٤. المائدة (٥): ١.

٥. في المطبوع: - «تعالى».

٦. النحل (١٦): ٩١.

٧. تقدّم تخريجه في الصفحة ١٠١.

٨. في «ص، ط»: «الشروط».

٩. في «ب، ص» والمطبوع: «أن».

الحَقِيقَةِ، وَنَحْنُ نُخَالِفُ فِي أَنَّهُ يَسْتَحِقُّ هَذِهِ التَّسْمِيَةَ مَعَ فَقْدِ الشَّرْطِ؛ فَلْيَدُلُّوا عَلَيْهِ.

فَأَمَّا اسْتِدْلَالُهُمْ بِقَوْلِ جَمِيلٍ^١:

فَلَيْتَ رِجَالاً فِيكَ قَدْ نَذَرُوا دَمِي وَهَمُّوا بِقَتْلِي - يَا بُثَيْنُ - لَقَوْنِي^٢
وَبِقَوْلِ عَتْرَةَ^٣:

الشَّائِمِي عَرَضِي وَلَمْ أَشْتُمَّهُمَا وَالنَّاذِرِينَ إِذَا لَقِيْتُهُمَا دَمِي^٤
وَأَنَّ الشَّاعِرِينَ أَطْلَقَا اسْمَ النَّذْرِ مَعَ عَدَمِ الشَّرْطِ.

فَمِنْ رَكِيكِ الاسْتِدْلَالِ؛ لِأَنَّ جَمِيلاً مَا حَكَى لَفْظَ نَذَرِهِمْ، وَإِنَّمَا خَبَّرَ عَنْ
أَعْدَائِهِ بِأَنَّهُمْ نَذَرُوا دَمَهُ، فَمِنْ أَيْنَ لَهُمْ^٥ أَنْ نَذَرَهُمُ الَّذِي خَبَّرَ عَنْهُ لَمْ
يَكُنْ مَشْرُوطاً؟

١. جميل بن معمر، وقيل: ابن عبد الله بن معمر بن الحارث بن ظبيان، رأى بثينة وهو صبي صغير فهوها، وهما من بني عذرة. وتكنى بثينة أم عبد الملك، فلما كبر خطبها فرّدها عنها، فقال فيها الشعر، وكان يزورها وتزوره، ومنزلهما وادي القرى، فجمع أهلها له جمعاً ليأخذوه، فأخبرته بثينة فاختمت، وهجا قومها فاستعدوا عليه مروان بن الحكم وهو يومئذ على المدينة من قبل معاوية، فنذروا ليقطعن لسانه، فلحق بخدام، فأقام هناك إلى أن عزل مروان. المنتظم، ج ٦، ص ٤٢، الرقم ٤٣٠.

٢. ديوان جميل بثينة، ص ١١٠؛ لسان العرب، ج ١٢، ص ١٥١ (حم).

٣. عترة بن شداد، وقيل: ابن عمرو بن شداد، وقيل: عترة بن عمرو بن معاوية بن قراد بن مخزوم بن ربيعة العبسي، وقيل: في نسبه الكثير. أشهر فرسان العرب في الجاهلية، ومن شعراء الطبقة الأولى، من أهل نجد. الأغاني، ج ٨، ص ٢٣٧ - ٢٤٦.

٤. ديوان عترة بن شداد، ص ١٧٩. وفيه:

ولقد خشيت بأن أموت ولم تذر	للحرب دائرة على ابني ضمضم
الشائمي عرضي ولم أشتمهما	والناذرين إذا لم القهما دمي
إن يفعلوا فلقد تركت أباهما	جزر السباع وكل نسر قشعم

٥. في «أ»، ب، ج، ك: - «لهم»، وفي حاشية «ك» كالمتن.

وكذلك القول في بَيْتِ عَنَتْرَةٍ. عَلَى أَنَّ قَوْلَهُ: «إِذَا لَقِيْتُهُمَا» أَوْ^١ «إِذَا لَمْ يَلْقَاهُمَا»^٢.
 عَلَى اخْتِلَافِ الرَوَايَةِ - هُوَ الشَّرْطُ، فَكَأَنَّهُمْ قَالُوا: إِذَا لَقِينَاهُ قَتَلْنَاهُ، فَتَدْرَوُا قَتْلَهُ
 وَ الشَّرْطُ فِيهِ اللَّقَاءُ لَهُ^٣.

مَسَائِلُ الْكَفَّارَاتِ

و^٤ قَدْ مَضَى فِي صَدْرِ هَذَا الْكِتَابِ الْكَلَامُ فِي الْمَسَائِلِ الَّتِي تَنْفَرِدُ بِهَا الْإِمَامِيَّةُ
 فِي كَفَّارَةِ وَاطِيٍّ امْرَأَتِهِ فِي الْحَيْضِ^٥، وَ فِي بَابِ الصَّوْمِ أَيْضاً فِيمَنْ تَعَمَّدَ أَنْ يَبْقَى
 جُنُباً مِنْ لَيْلِ شَهْرِ رَمَضَانَ إِلَى نَهَارِهِ^٦، وَ فِي نِظَائِرِ هَذِهِ الْمَسْأَلَةِ مِنْ بَابِ الصَّوْمِ،
 فَوَجَبَ^٧ فِيهَا مِنَ الْكَفَّارَةِ مَا لَا يُوجِبُهُ أَكْثَرُ الْفُقَهَاءِ، وَ قَدْ بَيَّنَّا فِي بَابِ مَسَائِلِ
 الصَّوْمِ وَ فِي كَفَّارَةِ الْجِنَايَاتِ فِي الْحَرَمِ^٨؛ وَ لَا فَائِدَةَ فِي إِعَادَةِ مَا مَضَى، وَ إِنَّمَا نَذْكُرُ
 مَا لَمْ يَتَقَدَّمَ ذِكْرُهُ.

١. فِي «ج، ك»: «و».

٢. فِي الْمَطْبُوعِ: «+ دَمِي».

٣. لَقَدْ نَقَلَ اخْتِيَارَ السَّيِّدِ الْمَرْتَضَى فِي مَعْنَى النَّذْرِ ابْنَ إِدْرِيسَ وَ الشَّهِيدَ الْأَوَّلَ. السَّرَائِرُ، ج ٣، ص ٥٨؛ غَايَةُ الْمَرَادِ، ج ٣، ص ٤٣٨. وَ قَالَ الشَّيْخُ الطُّوسِيُّ: «فَأَمَّا قَوْلُ ثَعْلَبٍ: النَّذْرُ عِنْدَ الْعَرَبِ وَعَدٌّ بِشَرِّطٍ، فَإِنَّهُ يُقَالُ لَهُ: النَّذْرُ هُوَ وَعْدٌ بِشَرِّطٍ وَ وَعْدٌ بِغَيْرِ شَرِّطٍ، وَ مِنْهُ قَوْلُ جَمِيلِ بْنِ مَعْمَرٍ... وَ مِنْهُ قَوْلُ عَنَتْرَةِ الْعَبْسِيِّ... فَسَقَطَ قَوْلُ ثَعْلَبٍ بِذَلِكَ». وَ ذَهَبَ إِلَى هَذَا الْقَوْلِ ابْنُ زُهْرَةَ وَ ابْنُ إِدْرِيسَ وَ الْآبِيُّ. الْخِلَافُ، ج ٦، ص ١٩١ - ١٩٢؛ غَنِيَّةُ النَّزْوَعِ، ص ٣٩٣؛ السَّرَائِرُ، ج ٣، ص ٥٨ وَ ٦٥؛ كَشَفُ الرُّمُوزِ، ج ٢، ص ٣٣١.

٤. فِي «أ، ج، ص، ط»: «و».

٥. فِي «ص، ط، ك»: «- هَذَا».

٦. تَقَدَّمَ فِي ج ١، ص ٢٨٠، مَسْأَلَةُ ٢٦.

٧. تَقَدَّمَ فِي ج ١، ص ٢٦٣، مَسْأَلَةُ ٨٣.

٨. فِي «أ» وَ مَطْبُوعِ النَجَفِ: «تُوجِبُ»، وَ فِي «ص، ط، ك»: «يُوجِبُ».

٩. تَقَدَّمَ فِي ج ١، ص ٤٥٧ - ٤٥٩، مَسْأَلَةُ ١٣١ وَ ١٣٢ وَ ١٣٣.

٢٠٤. مسألة

[لو وُطئ أمتّه حائضاً]

و ممّا انفردت به الإمامية: القول بأنّ مَنْ وُطئ أمتّه و هي حائضٌ أنّ عليه أن يتصدّق بثلاثة أمدادٍ من طعامٍ على ثلاثة مساكين. و خالف باقي الفقهاء في ذلك^١.
 دليلنا - بعد الإجماع المتردّد - : أنا قد علمنا أنّ الصدقة برٌّ و قربته و طاعةٌ لله تعالى، فهي داخلَةٌ تحت قوله تعالى: ﴿افْعَلُوا الْخَيْرَ﴾^٢ و أمره بالطاعة فيما لا يحصى من الكتاب، و ظاهر الأمر يقتضي الإيجاب في الشريعة، فينبغي أن تكون هذه الصدقة واجبةً بظاهر القرآن؛ و إنّما يخرج بعض ما تناوله^٣ هذه الظواهر عن الوجوب و يثبت له حكم الندب^٤ بدليل قاذٍ إلى ذلك، و لا دليل هاهنا يوجب العدول عن الظواهر^{٥٦٧}.

٣٦٥

٢٠٥. مسألة

[لو نام عن صلاة العشاء]

و ممّا انفردت به الإمامية: القول بأنّ مَنْ نام عن صلاة العشاء الأخيرة حتّى يمضي النصف الأول من الليل، وجب عليه أن يقضيها إذا استيقظ، و أن يُصبح

١. المدونة الكبرى، ج ١، ص ٥٢؛ الأم، ج ٥، ص ١٨٥؛ مختصر المزني، ص ١٧٤؛ مختصر اختلاف العلماء، ج ١، ص ١٧٣ - ١٧٤؛ المحلى، ج ٢، ص ١٨٧؛ المبسوط للسرخسي، ج ١٠، ص ١٥٩؛ المغني لابن قدامة، ج ١، ص ٣٥١؛ بداية المجتهد، ج ١، ص ٥١؛ المجموع، ج ٢، ص ٣٥٩ - ٣٦١.

٢. الحج (٢٢): ٧٧.

٣. في «ب، ص، ط، ك»: «يتناولها».

٤. في «ب»: «على».

٥. في «ص، ط، ك» و مطبوع النجف: «النذر».

٦. في «ب» و المطبوع: «الظاهر».

٧. حكاه عنه العلامة في مختلف الشيعة، ج ٨، ص ٢٤١.

صائماً كَفَّارَةً عن تَفْرِيطِهِ.

و باقي الفقهاء يُخَالِفُونَ في ذلك^١.

دلّلنا على صِحَّةِ قَوْلِنَا - بعد الإجماع الذي يَتَرَدَّدُ -: الطريقة التي ذَكَّرناها قبل هذه المسألة بلا فصل؛ مِنْ قَوْلِهِ تعالى: ﴿و أَفْعَلُوا الْخَيْرَ﴾^٢ و أمرِهِ عَزَّ وَ جَلَّ بالطاعة عَلَى التَّرتِيبِ الَّذِي بَيَّنَّاهُ^٣.

٢٠٦. مسألة

[لو جَزَّتِ الْمَرْأَةُ شَعْرَهَا]

و مِمَّا انفَرَدَتْ به الإمامية: أَنَّ عَلَى الْمَرْأَةِ إِذَا جَزَّتْ شَعْرَهَا كَفَّارَةً قَتْلِ الْخَطَا: عِتْقُ ٣٦٦ رَقَبَةٍ أَوْ إِطْعَامُ سِتِّينَ مِسْكِيناً أَوْ صِيَامُ شَهْرَيْنِ مُتَتَابِعَيْنِ، فَإِنْ خَدَشَتْ وَجْهَهَا حَتَّى تُدْمِيَهُ كَانَ عَلَيْهَا كَفَّارَةٌ يَمِينٍ، وَ خَالَفَ باقِي الفقهاء في ذلك^٤.
و دلّلنا: ما تَقَدَّمَ ذِكْرُهُ، فَلَا مَعْنَى لِإِعَادَتِهِ.

٢٠٧. مسألة

[لو شَقَّ ثَوْبَهُ فِي مَوْتٍ وَلَدَهُ]

و مِمَّا انفَرَدَتْ به الإمامية: أَنَّ مَنْ شَقَّ ثَوْبَهُ فِي مَوْتٍ وَلَدٍ لَهُ^٥ أَوْ زَوْجَةٍ^٦ كَانَ عَلَيْهِ

١. المغني لابن قدامة، ج ١، ص ٧٤٧ - ٧٤٨؛ بدائع الصنائع، ج ١، ص ٢٤٥؛ المجموع، ج ٣ ص ٦٨ - ٦٩.

٢. الحج (٢٢): ٧٧.

٣. في «ص، ط، ك»: «ذكرناه»، و في مطبوع النجف: «رتبناه».

٤. الأم، ج ١، ص ٣١٨؛ الحاوي الكبير، ج ٣، ص ٦٧؛ المغني لابن قدامة، ج ٢، ص ٤١٠ -

٤١١؛ بدائع الصنائع، ج ١، ص ٣١٠؛ المجموع، ج ٥، ص ٣٠٧؛ نيل الأوطار، ج ٤، ص ١٥٥.

٥. في «ج، ص، ك»: - «و». ٦. في «ب» و المطبوع: «و لا».

٧. في مطبوع النجف: «ولده».

٨. في المطبوعين: «أو زوجته»، و في «ج»: «أو موت زوجة» و في «ص، ط»: «أو زوجه».

كَفَّارَةٌ يَمِينٍ، وَخَالَفَ بَاقِيَ الْفُقَهَاءِ فِي ذَلِكَ^١.

دَلِيلُنَا عَلَى صِحَّةِ مَذْهَبِنَا^٢: مَا ذَكَرْنَاهُ فِيْمَا تَقَدَّمَ^٣ فِي الْمَسْأَلَتَيْنِ الْمُتَقَدِّمَتَيْنِ^٤ بِلا فَصْلٍ^٥.

٢٠٨. مسألة

[لَوْ تَزَوَّجَ بِذَاتِ بَعْلِ]

وَمِمَّا انْفَرَدَتْ بِهِ الْإِمَامِيَّةُ: أَنَّ مَنْ تَزَوَّجَ امْرَأَةً وَلَهَا زَوْجٌ وَهُوَ لَا يَعْلَمُ بِذَلِكَ، أَنَّ عَلَيْهِ أَنْ يُفَارِقَهَا وَيَتَصَدَّقَ بِخَمْسَةِ دَرَاهِمٍ^٦.
وَخَالَفَ بَاقِيَ الْفُقَهَاءِ فِي ذَلِكَ^٧.
وَالدَّلِيلُ عَلَى ذَلِكَ: مَا تَقَدَّمَ ذِكْرُهُ.

١. الحاوي الكبير، ج ٣، ص ٦٧ - ٦٨؛ المحلى، ج ٥، ص ١٤٦؛ المغني لابن قدامة، ج ٢، ص ٤١٠ - ٤١١؛ المجموع، ج ٥، ص ٣٠٧؛ نيل الأوطار، ج ٤، ص ١٥٤.
٢. في «ب» و«مطبوع النجف»: «مذهبنا»، وفي «أ»: «الإجماع».
٣. في «أ، ج» و«مطبوع النجف»: «فيما تقدم».
٤. في «أ، ج» و«مطبوع النجف»: «لها».
٥. في «ص، ط»: «ما ذكرنا ما تقدم»، وفي «ك»: «ما ذكرناه فيما تقدم» كلاهما بدل «ما ذكرناه فيما تقدم في المسألتين...» إلى هنا.
٦. نقل هذه المسألة ابن إدريس والأبي والعلامة، وقال ابن إدريس: «لم أجد أحداً من أصحابنا موافقاً له على هذا القول، والأصل براءة الذمة، وشغلها بهذه الكفارة يحتاج إلى دليل، ولا دليل عليها من كتاب ولا إجماع ولا تواتر أخبار»، وقال الأبي: «وأشار إلى انعقاد الإجماع بذلك، ولم يثبت». السرائر، ج ٣، ص ٧٧؛ كشف الرموز، ج ٢، ص ٢٦١؛ مختلف الشيعة، ج ٨، ص ٢٢٠.
٧. المدونة الكبرى، ج ٢، ص ١٨٥؛ الأم، ج ٥، ص ٢٤٩؛ الإشراف على مذاهب العلماء، ج ٥، ص ٦٣؛ مختصر اختلاف العلماء، ج ٤، ص ٤٠٢.

٢٠٩. مسألة

[عَتَقَ وَلَدَ الزَّانِي فِي الْكَفَّارَةِ]

وَمِمَّا يُظَنُّ أَنَّ الْإِمَامِيَّةَ^١ انْفَرَدَتْ بِهِ^٢: الْقَوْلُ بِأَنَّ وَلَدَ الزَّانِي لَا يُعْتَقُ فِي شَيْءٍ مِنَ الْكَفَّارَاتِ.

و قد رُوِيَ وَفَاقَهَا عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ^٣ وَعَطَاءٍ وَالشَّعْبِيِّ وَطَاوُسٍ^٤.
و باقِي الْفَقَهَاءِ يُخَالِفُونَ فِي ذَلِكَ^٥.
دَلِيلُنَا - بَعْدَ إِجْمَاعِ الطَّائِفَةِ -: قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿وَلَا تَتِمَّمُوا الْخَبِيثَ مِنْهُ تُنْفِقُونَ﴾^٦.
و وَلَدَ الزَّانِي يُطَلَّقُ عَلَيْهِ هَذَا الْاسْمُ.
و قد رَوَوْا عَنْ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ أَنَّهُ قَالَ: «لَا خَيْرَ فِي وَلَدِ الزَّانِي؛ لَا فِي لَحْمِهِ، وَلَا فِي دَمِهِ، وَلَا فِي جِلْدِهِ، وَلَا فِي عَظْمِهِ، وَلَا فِي شَعْرِهِ، وَلَا فِي بَشَرِهِ، وَلَا فِي شَيْءٍ مِنْهُ»^٧.
و إِجْرَاؤُهُ فِي الْكَفَّارَةِ وَإِسْقَاطُ الْحُكْمِ بِهِ عَنِ الْجَانِي ضَرْبُ كَثِيرٍ مِنَ الْخَيْرِ، وَقد نَفَاهُ الرَّسُولُ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ.

١. في «ص، ط» -: «يُظَنُّ أَنَّ الْإِمَامِيَّةَ».

٢. في «ص، ط» + «الْإِمَامِيَّةَ».

٣. المحلى، ج ٨، ص ٧٣؛ المغني لابن قدامة، ج ١١، ص ٢٧٢.

٤. الإشراف على مذاهب العلماء، ج ٥، ص ٣٠١؛ المحلى، ج ٨، ص ٧٢؛ المغني لابن قدامة، ج ١١، ص ٢٧٢.

٥. المدونة الكبرى، ج ٣، ص ٧٧؛ الأم، ج ٧، ص ٦٩؛ مختصر المزني، ص ٢٩٢؛ المحلى، ج ٨، ص ٧٢؛ المبسوط للسرخسي، ج ٧، ص ٧٧؛ المغني لابن قدامة، ج ١١، ص ٢٧٢؛ مواهب الجليل، ج ٣، ص ٤٦١.

٦. البقرة (٢): ٢٦٧.

٧. لم نعثر عليه في الجوامع الحديثية والفقهية للعامة.

فَإِنْ تَعَلَّقُوا بِظَاهِرِ قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿فَتَحْرِيرُ رَقَبَةٍ﴾^١.
قُلْنَا: نَخُصُّ ذَلِكَ بِدَلِيلٍ كَمَا خَصَّصْنَا كُلَّنَا أَمَثَالَهُ بِالدَّلِيلِ^٢.

٢١٠. مسألة

[لَوْ أَفْطَرَ فِي صَوْمِ التَّائِبِ لِمَرَضٍ]

وَمِمَّا يُظَنُّ انْفِرَادُ الْإِمَامِيَّةِ بِهِ: الْقَوْلُ بِأَنَّ مَنْ أَفْطَرَ لِمَرَضٍ فِي صَوْمِ التَّائِبِ بَنَى عَلَى مَا تَقَدَّمَ وَلَمْ يَلْزِمَهُ الْإِسْتِثْنَاءُ. ٣٦٨

وَقَدْ وَافَقَ الْإِمَامِيَّةَ عَلَى هَذَا أَحَدُ قَوْلِي الشَّافِعِيِّ، وَلَهُ فِي هَذِهِ الْمَسْأَلَةِ قَوْلَانِ: أَحَدُهُمَا: أَنْ يَسْتَأْنِفَ مِثْلَ قَوْلِ بَاقِي الْفُقَهَاءِ^٥، وَالْآخَرُ: أَنَّهُ لَا يَسْتَأْنِفُ^٦.
دَلِيلُنَا: الْإِجْمَاعُ الْمَتَرَدِّدُ.

وَأَيْضًا فَإِنَّ الْمَرَضَ عُدَّ ظَاهِرًا لِسُقُوطِ^٨ الْفُرُوضِ^٩، وَقَدْ عَلِمْنَا أَنَّهُ لَوْ أَفْطَرَ

١. النساء (٤): ٩٢.

٢. في «أ»: - «بالدليل»، وفي «ج، ص، ط، ك» و مطبوع النجف: «بدليل».

٣. نقل هذه المسألة جميعها العلامة في مختلف الشيعة، ج ٨، ص ٢٤٢.

٤. في «ب»: - «قول».

٥. الأم، ج ٧، ص ٦٩؛ مختصر المزني، ص ٢٩٣؛ الإشراف على مذاهب العلماء، ج ٣،

ص ١٥١؛ مختصر اختلاف العلماء، ج ٢، ص ٤٩٩؛ الحاوي الكبير، ج ١٥، ص ٣٣٠؛ المحلى،

ج ٦، ص ٢٠٠؛ المغني لابن قدامة، ج ٨، ص ٥٩٥؛ بدائع الصنائع، ج ٥، ص ١١١؛ المجموع،

ج ١٧، ص ٣٧٣ - ٣٧٥.

٦. في «ب» و المطبوع: - «أنه».

٧. مختصر المزني، ص ٢٩٣؛ مختصر اختلاف العلماء، ج ٢، ص ٤٩٩؛ الحاوي الكبير، ج ١٥،

ص ٣٣٠؛ المغني لابن قدامة، ج ٨، ص ٥٩٥؛ المجموع، ج ١٧، ص ٣٧٣ - ٣٧٥.

٨. في «ج»: «السقوط».

٩. في المطبوع: «المفروض»، وفي مطبوع النجف: «الفرض».

بغير^١ عذرٍ لَلزِمَهُ الاستِثْناءُ و لم يُجْزَ له البناءُ، فلا يجوزُ أن يكونَ مثْل ذلك حُكْمُهُ مع العذر؛ لأنَّ المَعذُورَ لا بُدَّ أن يُخَالِفَ حُكْمَهُ حُكْمًا^٢ مَن لا عذرَ له. والقَوْمُ يُفَرِّقُونَ بَيْنَ المَرَضِ والحَيِضِ في هذا الحُكْمِ^٣، ولا فَرْقَ بَيْنَهُمَا عِنْدَ التَّامُّلِ؛ لأنَّ لِكُلِّ واحدٍ منهما عُدْرًا لا يَقْدِرُ على دَفْعِهِ والانفكاكِ^٤ منه.

٢١١. مسألة

[لو أَفْطَرَ في صَوْمِ التَّائِبِ لغيرِ عُدْرٍ]

و مِن انفرادِ الإماميةِ به^٦: القَوْلُ بأنَّ مَن صامَ مِنَ الشهرِ الثاني يَوْمًا أو أَكْثَرَ مِن صِيامِ الشَّهْرَيْنِ المُتَتَابِعَيْنِ وَأَفْطَرَ مِن غيرِ عُدْرٍ كانَ مُسَيِّئًا، وَ جازَ له أن يَبْنِي على ما تَقَدَّمَ مِن غيرِ استِثْناءٍ.

و خالَفَ باقي الفقهاءِ في ذلك^٧.

دليلنا - بعد الإجماع الذي يَتَكَرَّرُ^٨ -: قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿وَمَا جَعَلْ عَلَيْكُمْ فِي الدِّينِ مِنْ

١. في «أ، ص، ط، ك» ومطبوع النجف: «لغير».

٢. في «ص، ك» ومطبوع النجف: «ولا».

٣. في «ص، ك»: - «حكم».

٤. الأم، ج ٧، ص ٦٩؛ مختصر المزنبي، ص ٢٩٣؛ الإشراف على مذاهب العلماء، ج ٣، ص ١٥٠؛ مختصر اختلاف العلماء، ج ٢، ص ٤٩٩؛ المحلى، ج ١٠، ص ٣٦٠؛ المغني لابن قدامة، ج ٨، ص ٢٩٥؛ بدائع الصنائع، ج ٥، ص ١١١؛ المجموع، ج ١٧، ص ٣٧٢.

٥. في «أ» وحاشية «ك» ومطبوع النجف: «الانتقال».

٦. في «ص، ط، ك» ومطبوع النجف: «وَمَا انْفَرَدَتْ بِهِ الإمامية».

٧. الأم، ج ٧، ص ٦٩؛ مختصر المزنبي، ص ٢٩٣؛ الإشراف على مذاهب العلماء، ج ٥، ص ٣٠٥؛ الحاوي الكبير، ج ١٥، ص ٣٣٠؛ المحلى، ج ٦، ص ٢٠٠؛ بدائع الصنائع، ج ٥، ص ١١١؛ المجموع، ج ١٧، ص ٣٧٢.

٨. في «ص، ط، ك» ومطبوع النجف: «المتكرر» بدل «الذي يتكرر».

حَرْجٍ^١، وَقَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿يُرِيدُ اللَّهُ أَنْ يُخَفِّفَ عَنْكُمْ﴾^٢، وَقَدْ عَلِمْنَا أَنَّ^٣ إِلْزَامَ مَنْ ذَكَرَنَاهُ
الِاسْتِثْنَاءَ مَشَقَّةً شَدِيدَةً وَحَرْجٌ عَظِيمٌ.

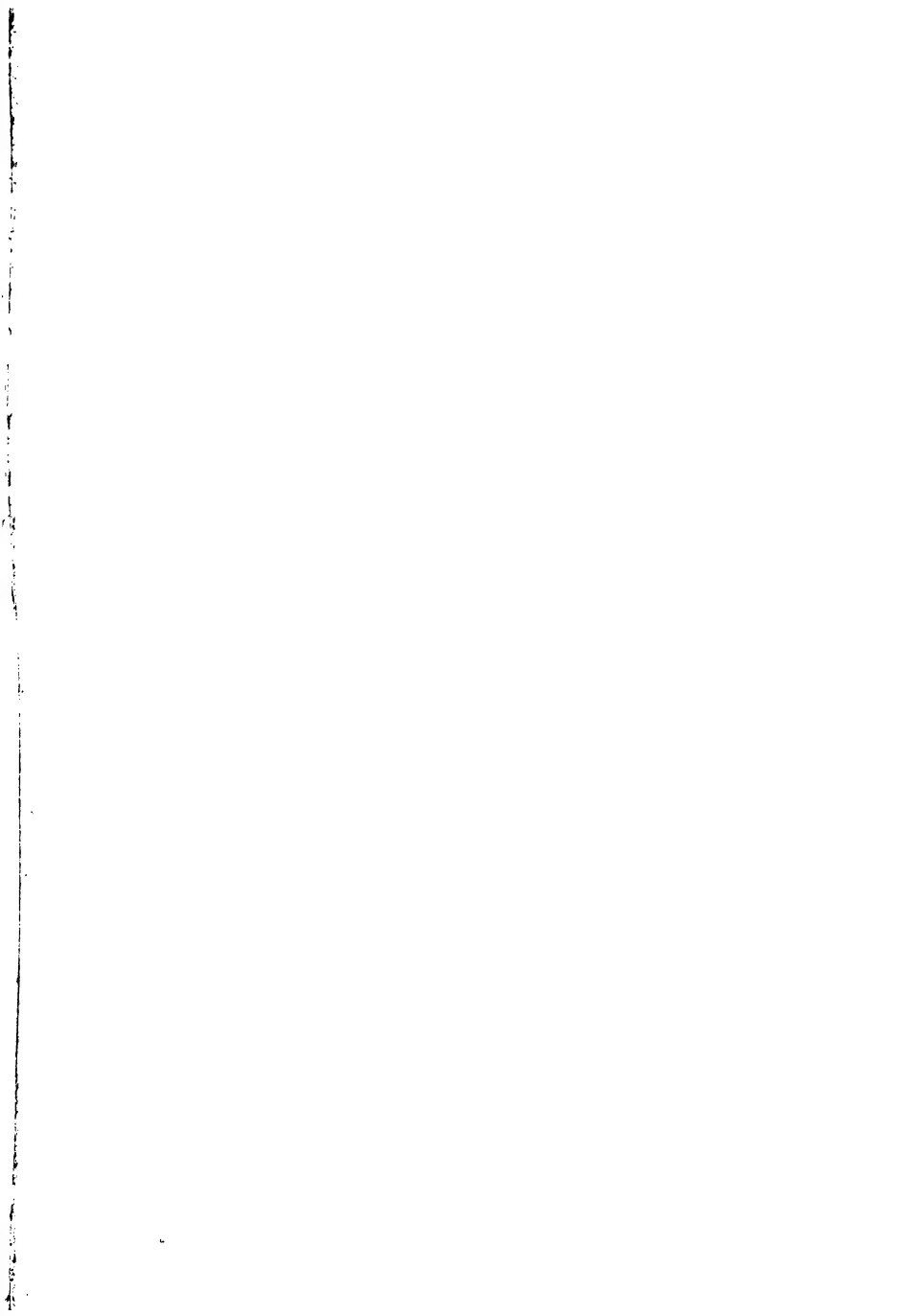
١. الحج (٢٢): ٧٨.

٢. النساء (٤): ٢٨.

٣. في «ص، ط، ك» و مطبوع النجف: «في».

كتابُ مَسَائِلِ الْعِتَقِ والتَّديِيرِ وَالكِتَابَةِ^١

١. في «ج، ص» و مطبوع النجف: «المكاتبة».



٢١٢. مسألة

[الْقَصْدُ فِي الْعِتْقِ]

وَمِمَّا انْفَرَدَتْ بِهِ الْإِمَامِيَّةُ: أَنَّ الْعِتْقَ لَا يَقَعُ إِلَّا بِقَصْدٍ إِلَيْهِ وَتَلَفُظٍ بِهِ، وَلَا يَقَعُ مَعَ الْعُضْبِ الشَّدِيدِ الَّذِي لَا يَمْلِكُ مَعَهُ الْاِخْتِيَارَ، وَلَا مَعَ الْإِكْرَاهِ، وَلَا فِي السُّكْرِ^١، وَلَا عَلَى جِهَةِ الْيَمِينِ.

وَخَالَفَ بَاقِي الْفُقَهَاءِ فِي ذَلِكَ^٢.

دَلِيلُنَا - بَعْدَ الْإِجْمَاعِ مِنَ الطَّائِفَةِ -: كُلُّ شَيْءٍ دَلَّلْنَا بِهِ عَلَى أَنَّ الطَّلَاقَ لَا يَقَعُ مَعَ^٣ هَذِهِ الْوُجُوهِ الَّتِي ذَكَرْنَاهَا، وَقَدْ تَقَدَّمَ^٤.

وَإِنْ شِئْتَ أَنْ تَقُولَ: كُلُّ مَنْ قَالَ مِنَ الْأُمَّةِ بَأَنَّ الطَّلَاقَ لَا يَقَعُ عَلَى هَذِهِ الْوُجُوهِ قَالَ بِمِثْلِهِ فِي الْعِتْقِ، وَالتَّفَرُّقَةُ بَيْنَ الْمَسْأَلَتَيْنِ خِلَافُ الْإِجْمَاعِ.

١. فِي «ب، ج»: «الشَّرَكَةُ».

٢. الْمَدُونَةُ الْكُبْرَى، ج ٣، ص ٢٠٩؛ الْإِشْرَافُ عَلَى مَذَاهِبِ الْعُلَمَاءِ، ج ٨، ص ١٢٨؛ الْحَاوِي الْكَبِيرُ، ج ١٨، ص ٣-٤؛ الْمُحَلَّى، ج ٩، ص ٢٠٥؛ الْمَبْسُوطُ لِلْسَّرْحَسِيِّ، ج ٧، ص ٦٢؛ الْمَغْنِي لَابِنِ قَدَامَةَ، ج ١٢، ص ٢٣٤-٢٣٩؛ بِدَائِعُ الصَّنَائِعِ، ج ٤، ص ٥٥؛ بِدَايَةُ الْمَجْتَهِدِ، ج ٢، ص ٢٩٨؛ الْمَجْمُوعُ، ج ١٦، ص ٣.

٣. فِي «ج، ص، ط، ك»: «عَلَى»، وَفِي حَاشِيَةِ «ك» كَالْمَتْنِ.

٤. تَقَدَّمَ فِي الصَّفْحَةِ ١٤-١٩، كِتَابُ الطَّلَاقِ، مَسْأَلَةُ ١٧٠.

فإن قيل: فأنتم تَجِيزُونَ أن يَقَعَ الْعِتْقُ مَشْرُوطاً، مِثْلُ أن يَقُولَ: «إِنْ شَفَانِي اللَّهُ مِنْ مَرَضِي فَعَبْدِي حُرٌّ» وَالتَّذْيِيرُ وَالمُكَاتَبَةُ عِتْقٌ مَشْرُوطٌ أَيْضاً.
قلنا: إِنَّمَا أَنْكَرْنَا أن يَقَعَ عَلَى جَهَةِ الِتِّمِينِ، مِثْلُ أن يَقُولَ^١: «إِنْ دَخَلْتُ الدَّارَ وَفَعَلْتُ كَذَا فَعَبْدِي حُرٌّ» وَما أَنْكَرْنَا^٣ أن يَقَعَ مَشْرُوطاً فِي النَّذْرِ^٢ وَالقُرْبَاتِ.

٢١٣. مسألة

٣٧١

[وَلَاءُ الْمُعْتَقِ]

وَمِمَّا انفَرَدَتْ بِهِ الْإِمَامِيَّةُ: أَنَّ الْوَلَاءَ لِلْمُعْتَقِ إِنَّمَا يَتَّبُثُّ^٥ فِي الْعِتْقِ الَّذِي لَيْسَ بِوَاجِبٍ، بَلْ عَلَى سَبِيلِ التَّبَرُّعِ؛ فَأَمَّا^٦ إِذَا كَانَ الْعِتْقُ فِي أَمْرٍ وَاجِبٍ كَكَفَّارَةِ الظَّهَارِ أَوْ قَتْلِ أَوْ إِفْطَارٍ فِي شَهْرِ رَمَضَانَ أَوْ نَذْرٍ أَوْ مَا أَشْبَهَ ذَلِكَ مِنْ جِهَاتِ الْوَاجِبِ، فَإِنَّ الْوَلَاءَ يَرْتَفِعُ فِيهِ، وَالمُعْتَقُ سَائِبَةٌ لَا وِلَاءَ لِلْمُعْتَقِ عَلَيْهِ.
وَخَالَفَ بَاقِيَ الْفُقَهَاءِ فِي ذَلِكَ^٧.

دَلِيلُنَا - بَعْدَ الْإِجْمَاعِ الَّذِي يَتَرَدَّدُ -: أَنَّ الْوَلَاءَ حُكْمٌ شَرْعِيٌّ، وَالأَصْلُ انْتِفَاءُ الْأَحْكَامِ الشَّرْعِيَّةِ، وَإِنَّمَا تَتَّبُثُّ بِالْأَدِلَّةِ الْقَاهِرَةِ، وَقد عَلِمْنَا ثُبُوتَ الْوَلَاءِ فِي عِتْقِ

١. فِي «أ، ج»: «تَقُولُ».

٢. فِي «ص، ط، ك» وَمَطْبُوعِ النَجَفِ: «أَوْ».

٣. فِي «ج»: «مَا أَنْكَرَ».

٤. فِي «أ، ب، ج، ط، ك»: «النَّذْر».

٥. فِي «أ»: «تَتَّبُثُّ».

٦. فِي «ص، ك» وَمَطْبُوعِ النَجَفِ: «وَأَمَّا».

٧. المَدُونَةُ الْكُبْرَى، ج ٣، ص ٣٤٧؛ الأَمُّ، ج ٤، ص ١٣٣؛ الإِشْرَافُ عَلَى مَذَاهِبِ الْعُلَمَاءِ، ج ٤،

ص ٣٧٧؛ المَبْسُوطُ لِلشَّرْحِ، ج ٣٠، ص ٣٧؛ المَغْنِي لِابْنِ قِدَامَةَ، ج ٧، ص ٢٣٨ - ٢٣٩؛

بَدَايَةُ الْمُجْتَهِدِ، ج ٢، ص ٢٩٤؛ المَجْمُوعُ، ج ١٦، ص ٤٢ - ٤٤.

الْمُتَّبِعِ، و لم يَقُمْ دَلِيلٌ عَلَى ثُبُوتِهِ فِي الْعِتْقِ الْوَاجِبِ، فَيَجِبُ أَنْ يَكُونَ عَلَى الْأَصْلِ فِي انْتِفَائِهِ.

٢١٤. مسألة

[لَوْ عُلِقَ الْعِتْقُ بَعْضُ]

و مِمَّا انفردت به الإمامية: القول بأن^١ المولى إذا علق العتق بعضه من أعضاء عبده - أي عضو كان - لم يقع عتقه.

و خالف باقي الفقهاء في ذلك^٢:

فذهب أبو حنيفة إلى أنه إن علق العتق بعضه يُعَبَّرُ به عن الجملة - كالرأس والفرج - وقع العتق وإلا لم يقع^٣.

و ذهب الشافعي إلى أن العتق يقع إذا علق بكل عضو^٤؛ من يد أو رجل^{٣٧٢} وغير ذلك^٥.

دللنا: الإجماع المتردد.

و أيضاً فإن^٦ وقوع العتق حكم شرعي لا يجوز إثباته إلا بدليل قاطع، وقد علمنا

١. في «ج، ص، ط، ك» و مطبوع النجف: «أن» بدل «القول بأن».

٢. في «أ، ج» - «في ذلك».

٣. الإشراف على مذاهب العلماء، ج ٨، ص ٩٠؛ المغني لابن قدامة، ج ١٢، ص ٢٥٣؛ البحر الرخا، ج ٤، ص ١٩٣؛ المدونة الكبرى، ج ٣، ص ١٩٠.

٤. الإشراف على مذاهب العلماء، ج ٨، ص ٩٠؛ المبسوط للسرخسي، ج ٧، ص ٦٩؛ تحفة الفقهاء، ج ٢، ص ٢٥٧؛ بدائع الصنائع، ج ٤، ص ٥٤؛ البحر الرخا، ج ٤، ص ١٩٣.

٥. في مطبوع النجف: + «من أعضائه».

٦. الإشراف على مذاهب العلماء، ج ٨، ص ٩٠؛ الحاوي الكبير، ج ١٨، ص ٤ - ٥؛ المغني لابن

قدامة، ج ١٢، ص ٢٥٤؛ المجموع، ج ١٦، ص ٤.

٧. في «أ، ب، ج» - «إن».

أَنَّ حُكْمَ الْعِتَقِ يَتَّبْتُ إِذَا عُلِّقَ بِالْجُمْلَةِ، وَلَمْ يَقُمْ دَلِيلٌ عَلَى ثُبُوتِهِ إِذَا عُلِّقَ بِالْأَعْضَاءِ،
فَيَجِبُ أَنْ تَنْفِيَهُ^١.

٢١٥. مسألة

[اعتبار القرية في العتق]

وَمِمَّا انفردت به الإمامية: أَنَّ الْعِتْقَ لَا يَقَعُ إِلَّا إِذَا كَانَ لَوَجْهِ اللَّهِ وَالْقُرْبَةِ إِلَيْهِ، وَلَمْ
يُقْصَدْ بِهِ غَيْرُ ذَلِكَ مِنَ الْوُجُوهِ مِثْلُ الْإِضْرَارِ أَوْ مَا يُخَالِفُ الْقُرْبَةَ^٢.
وَخَالَفَ بَاقِيَ الْفُقَهَاءِ فِي ذَلِكَ^٣.

وَالدَّلَالَةُ عَلَى صِحَّةِ مَذْهَبِنَا - بَعْدَ إِجْمَاعِ الطَّائِفَةِ الْمُحِقَّةِ -: أَنَّ الْعِتَاقَ حُكْمٌ
شَرْعِيٌّ، لَا يَتَّبْتُ إِلَّا بِدَلِيلٍ شَرْعِيٍّ، وَلَا دَلِيلٌ عَلَى وَقُوعِهِ مَعَ نَفْيِ الْقُرْبَةِ.

٢١٦. مسألة

[عتق الكافر]

وَمِمَّا انفردت به الإمامية: أَنَّ مَنْ أَعْتَقَ عَبْدًا كَافِرًا لَا يَقَعُ عِتْقُهُ^٤.

١. في «ب، ج، ص» و«المطبوع»: «ينفيه».

٢. لقد أشار السيد المرتضى إلى هذا القول أيضاً في جوابات المسائل الموصليات الثالثة،
المطبوعة ضمن رسائل الشريف المرتضى، ج ١، ص ٢٤٥.

٣. المدونة الكبرى، ج ٣، ص ١٥٠؛ الإشراف على مذاهب العلماء، ج ٨، ص ٨١؛ الحاوي
الكبير، ج ١٨، ص ٤؛ تحفة الفقهاء، ج ٢، ص ٢٥٥؛ البحر الزخار، ج ٤، ص ١٩٢.

٤. نقل العلامة الحلبي إلى هنا وذكر بعده الاستدلال المذكور في المسألة السابقة. مختلف الشيعة،
ج ٨، ص ٥.

وقد خالفه الشيخ الطوسي في الخلاف والمبسوط، وقال بعدم جواز عتق الكافر في
النهاية. الخلاف، ج ٦، ص ٣٧٠؛ مسألة ١١؛ المبسوط، ج ٦، ص ٧٠؛ النهاية وكتبتها، ج ٣،
ص ١٦.

و خَالَفَ بَاقِيَ الْفُقَهَاءِ فِي ذَلِكَ^١.

و الدَّلِيلُ عَلَى صِحَّةِ مَذْهَبِنَا: ^٢ مَا مَضَى فِي الْمَسْأَلَتَيْنِ الْمُتَقَدِّمَتَيْنِ.

و أَيْضاً فَإِنَّ فِي جَعْلِ الْكَافِرِ حُرّاً تَسْلِيطاً لَهُ عَلَى مَكَارِهِ أَهْلِ الدِّينِ وَ الْإِيمَانِ، وَ ذَلِكَ لَا يَجُوزُ.

٢١٧. مسألة

[الْعَبْدُ بَيْنَ شَرِيكَيْنِ]

و مِمَّا انْفَرَدَتْ بِهِ الْإِمَامِيَّةُ: أَنَّ الْعَبْدَ إِذَا كَانَ بَيْنَ شَرِيكَيْنِ أَوْ أَكْثَرَ مِنْ ذَلِكَ فَأَعْتَقَ أَحَدُ الشَّرَكَاءِ نَصِيْبَهُ انْعَتَقَ مِلْكُهُ مِنَ الْعَبْدِ خَاصَّةً؛ فَإِنْ كَانَ هَذَا الْمُعْتَقُ مُوسِراً طَوَّلَبَ بِابْتِياعِ حِصَصِ شُرَكَائِهِ، فَإِذَا ابْتَاعَهَا انْعَتَقَ جَمِيعُ الْعَبْدِ، وَ إِنْ كَانَ الْمُعْتَقُ مُعْسِراً وَجَبَ أَنْ يَسْتَسْعِيَ^٣ الْعَبْدُ فِي بَاقِي ثَمَنِهِ، فَإِذَا أَدَاهُ عَتَقَ جَمِيعُهُ، فَإِنْ عَجَزَ الْعَبْدُ عَنِ التَّكْسُّبِ وَ السَّعَايَةِ كَانَ بَعْضُهُ عَتِيقاً وَ بَعْضُهُ رَقِيقاً؛ وَ خَدَمَ مُلَاكَهُ بِحِسَابِ رِقِّهِ، وَ تَصَرَّفَ فِي نَفْسِهِ^٤ بِحِسَابِ مَا انْعَتَقَ مِنْهُ.^٥

١. الإشراف على مذاهب العلماء، ج ٥، ص ٢٩٩؛ مختصر اختلاف العلماء، ج ٢، ص ٤٩٣؛

أحكام القرآن للجصاص، ج ٣، ص ٥٦٨؛ تحفة الفقهاء، ج ٢، ص ٣٤٣؛ المغني لابن قدامة،

ج ١١، ص ٢٦٢؛ بداية المجتهد، ج ٢، ص ٩٠.

٢. في «أ» + «بعد إجماع الطائفة».

٣. استسعى العبد: كلّفه من العمل ما يعتق به. لسان العرب، ج ١٤، ص ٣٨٦ (سعي).

٤. في «أ، ب»: «لنفسه».

٥. نقل هذا القول الأبي، و نقل من أول المسألة إلى هنا العلامة و السيّد عميد الدين. كشف

الرموز، ج ٢، ص ٢٩٥؛ مختلف الشيعة، ج ٨، ص ١٠ - ١١؛ كنز الفوائد في حلّ مشكلات

القواعد، ج ٣، ص ٣٦.

و لاحظ أقوال الفقهاء في المصادر التالية: المقنعة، ص ٥٥٠؛ المقنع، ص ١٥٦؛ النهاية و نكتها.

و خَالَفَ باقي الفقهاء في هذه الجملة.

فَقَالَ أبو حنيفة: إِذَا أَعْتَقَ أَحَدُ الشَّرِيكَيْنِ عَتَقَ نَصِيْبُهُ، وَ لَشَّرِيكِهِ ثَلَاثُ خِيَارَاتٍ
إِنْ كَانَ مُوسِرًا: إِنْ شَاءَ أَعْتَقَ، وَ إِنْ شَاءَ اسْتَسْعَى، وَ إِنْ شَاءَ ضَمَّنَ؛ وَ إِنْ كَانَ مُعْسِرًا
سَعَى الْعَبْدُ وَ لَمْ يَرْجِعْ عَلَى الْمُعْتَقِ^١.

وَ قَالَ ابْنُ أَبِي لَيْلَى: يُعْتَقُ كُلُّهُ^٢، وَ هُوَ قَوْلُ أَبِي يَوْسَفَ وَ مُحَمَّدٍ^٣، وَ إِنْ كَانَ
مُوسِرًا ضَمَّنَ، وَ إِنْ كَانَ مُعْسِرًا سَعَى الْعَبْدُ، وَ هُوَ قَوْلُ الثَّوْرِيِّ^٥ وَ الْحَسَنِ بْنِ صَالِحِ
بْنِ حَيٍّ^٦.

٣٧٤

وَ حَكَى أَبُو يَوْسَفَ عَنْ رَبِيعَةَ فِي عَبْدٍ بَيْنَ رَجُلَيْنِ أَعْتَقَهُ^٧ أَحَدُهُمَا: لَمْ يُجْزِ

«ج ٢، ص ٨ - ٩؛ الخلاف، ج ٦، ص ٣٥٩؛ المبسوط، ج ٦، ص ٥١ - ٥٢؛ المراسم،
ص ١٩١؛ الكافي في الفقه، ص ٣١٧ - ٣١٨؛ المهذب، ج ٢، ص ٣٥٨؛ السرائر، ج ٣، ص ٥
١ - ١١؛ مختلف الشيعة، ج ٨، ص ٨ - ١٥.

١. الإشراف على مذاهب العلماء، ج ٤، ص ٣٧٣؛ المبسوط للسرخسي، ج ٧، ص ١٠٤؛ تحفة
الفقهاء، ج ٢، ص ٢٦١؛ بدائع الصنائع، ج ٤، ص ٨٧؛ المغني لابن قدامة، ج ١٢، ص ٢٤٢؛
بداية المجتهد، ج ٢، ص ٢٩٩.

٢. الإشراف على مذاهب العلماء، ج ٤، ص ٣٧٢؛ المحلى، ج ٩، ص ١٩٥؛ المغني لابن قدامة،
ج ١٢، ص ٢٤١؛ بداية المجتهد، ج ٢، ص ٢٩٩.

٣. الإشراف على مذاهب العلماء، ج ٤، ص ٣٧٣؛ المبسوط للسرخسي، ج ٧، ص ١٠٥؛ تحفة
الفقهاء، ج ٢، ص ٢٦٢؛ بدائع الصنائع، ج ٤، ص ٨٧؛ المغني لابن قدامة، ج ١٢، ص ٢٤١؛
بداية المجتهد، ج ٢، ص ٢٩٩.

٤. في «أ»: + «الشريك».

٥. الإشراف على مذاهب العلماء، ج ٤، ص ٣٧٢؛ المحلى، ج ٩، ص ١٩٥؛ المغني لابن قدامة،
ج ١٢، ص ٢٤١.

٦. المحلى، ج ٩، ص ١٩٥؛ المغني لابن قدامة، ج ١٢، ص ٢٤٠ - ٢٤٢.

٧. في «أ، ب» و حاشية «ك»: «أعتق».

عتقه، فإن أعتقه الآخر فقد تمَّ عتقهما^١.

و قال مالك^٢ و الشافعي^٣: إذا أعتقه أحدهما و هو موسرٌ فقد عتق كُله و ضَمَنَ، فإن كان مُعسراً كان نصيبه رقيقاً يتَصَرَّف فيه.

و قال عثمانُ البتي: لا شيء على المُعتق، إلا أن تكون^٤ جارية ربيعة تُراد للوطء فيُضَمَّن^٥ ما أدخل على صاحبه من الضرر^٦.

و حكى الطحاوي عن قوم أنهم قالوا: يُعتق^٧ العبد كُله و يُضَمَّن المُعتق من شركائه؛ موسراً كان أو مُعسراً^٨.

و من تأمل^٩ هذه الأقاويل المُختلفة وجد قول الإمامية - كثرهم الله - على ترتيبه مُنفرداً عنها.

و الدلالة على صحة مذهبنَا: الإجماع الذي يتَكَرَّر.

ثم إنَّ القولَ بِنُفوذِ^{١٠} العتق في نصيب المُعتق لا بُدَّ منه؛ لأنه يتَصَرَّف في ملكه،

١. المحلي، ج ٩، ص ١٩١.

٢. المدونة الكبرى، ج ٣، ص ١٨٦؛ الإشراف على مذاهب العلماء، ج ٤، ص ٣٧٢؛ مختصر اختلاف العلماء، ج ٤، ص ٤٢٥.

٣. الأم، ج ٤، ص ١٢٢ - ١٢٣؛ الإشراف على مذاهب العلماء، ج ٤، ص ٣٧٣؛ مختصر اختلاف العلماء، ج ٤، ص ٤٢٥؛ بداية المجتهد، ج ٢، ص ٢٩٩؛ المجموع، ج ١٦، ص ٥.

٤. في «أ، ج، ص» و مطبوع النجف: «يكون».

٥. في «أ»: «فيتضمَّن».

٦. شرح مسلم للنووي، ج ١٠، ص ١٣٨.

٧. في «أ»: «انعتق».

٨. شرح معاني الآثار، ج ٣، ص ١٠٥.

٩. في «ط»: «+» في «في».

١٠. في «ج، ص، ط، ك» و حاشية «ب»: «بُتفرد».

و تَعْدِيهِ إِلَى مِلْكٍ غَيْرِهِ لَا يَجُوزُ؛ لِأَنَّ مَنْ لَا يَمْلِكُ شَيْئاً لَا يَجُوزُ تَصَرُّفُهُ^١ فِيهِ، وَ تَبْعِيضُ الْعِتَقِ الَّذِي هُوَ^٢ بِنِيَّةِ هَذِهِ الْمَسْأَلَةِ عَلَيْهِ لَا بُدَّ مِنْهُ.

و أَمَّا الشَّافِعِيُّ، فَقَدْ صَرَّحَ بِهِ فِيمَا حَكَيْنَاهُ^٣ عَنْهُ، وَ كَذَلِكَ أَبُو حَنِيفَةَ أَيْضاً فِي إِبْثَاتِ الْخِيَارَاتِ لِلشَّرِيكِ؛ لِأَنَّا إِذَا قُلْنَا لِأَبِي حَنِيفَةَ: أَرَأَيْتَ إِذَا كَانَ الْمُعْتَقُ مُعْسِراً وَ عَجَزَ الْعَبْدُ عَنِ السَّعَايَةِ وَ التَّكْسِبِ كَيْفَ^٤ يَكُونُ الْحَالُ؟ فَلَا بُدَّ لَهُ عِنْدَ ذَلِكَ مِنَ الْقَوْلِ بِمِثْلِ مَا قُلْنَاهُ.

و أَمَّا الشَّافِعِيُّ، فَيَلْزِمُهُ أَنْ يُقَالَ لَهُ: إِنَّمَا يَجُوزُ أَنْ يَكُونَ بَعْضُهُ رَفِيقاً وَ بَعْضُهُ حُرّاً إِذَا فُقِدَتِ الْحِيلَةُ فِي حُرِّيَّتِهِ؛ إِمَّا بِتَضَمُّنِ الْمُعْتَقِ إِنْ كَانَ مُوسِراً أَوْ بِسَعَايَةِ الْعَبْدِ إِنْ كَانَ الْمُعْتَقُ مُعْسِراً، لَا سِيَّمًا وَ أَنْتُمْ كُلُّكُمْ تَرَوُونَ^٥ عَنِ النَّبِيِّ عَلَيْهِ السَّلَامُ أَنَّهُ قَالَ: «مَنْ أَعْتَقَ شِقْصاً^٦ مِنْ مَمْلُوكٍ فَعَلِيهِ خَلَاصُهُ كُلُّهُ مِنْ مِلْكِهِ، فَإِنْ لَمْ يَكُنْ لَهُ مَالٌ اسْتَسْعَى الْعَبْدُ غَيْرَ مَشْقُوقٍ عَلَيْهِ»^٧.

١. فِي «ج»: «لَهُ أَنْ يَتَصَرَّفَ».

٢. فِي الْمَطْبُوعِينَ: - «هُوَ».

٣. فِي (أ، ب، ص، ط، ك) وَ الْمَطْبُوعِينَ: «حَكَاهُ»، وَ مَا أَثْبَتْنَاهُ مِنْ «ج».

٤. فِي (ص، ط، ك): «فَكَيْفَ».

٥. فِي (ب، ص، ط، ك): «سَعَايَةِ».

٦. فِي (ص، ط، ك): «فَإِنَّهُمْ كُلُّهُمْ يَرَوْنَ».

٧. الشَّقْصُ: الْقِطْعَةُ مِنَ الْأَرْضِ، وَ الطَّائِفَةُ مِنَ الشَّيْءِ، وَ الشَّقِيقُ: الشَّرِيكُ، يُقَالُ: هُوَ شَقِيقِي، أَيْ شَرِيكِي فِي شَقْصٍ مِنَ الْأَرْضِ؛ الصَّحَاحُ، ج ٣، ص ١٠٤٣ (شَقْصٌ).

٨. مُسْنَدُ أَحْمَدَ، ج ٢، ص ٤٢٦؛ صَحِيحُ الْبُخَارِيِّ، ج ٣، ص ١١٤؛ صَحِيحُ مُسْلِمَ، ج ٤، ص ٢١٢؛ سَنَنِ ابْنِ مَاجَةَ، ج ٢، ص ٨٤٤؛ ح ٢٥٢٧؛ سَنَنِ أَبِي دَاوُدَ، ج ٢، ص ٢٣٧؛ السَّنَنِ الْكُبْرَى لِلْبَيْهَقِيِّ، ج ١٠، ص ٢٨١.

و تَرَوُونَ أَيْضاً عَنْ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَ آلِهِ أَنَّهُ قَالَ: «مَنْ أَعْتَقَ شِرْكَاءَ لَهُ فِي عَبْدٍ فَهُوَ حُرٌّ كُلُّهُ»^٢، وَ ظَاهِرُ هَذَا الْخَبَرِ يَقْتَضِي مَا حَكَيْنَاهُ عَنْ أَبِي يَوْسُفَ وَ مُحَمَّدٍ، وَ ذَلِكَ بَاطِلٌ عِنْدَنَا وَ عِنْدَ الشَّافِعِيِّ؛ فَثَبَّتَ أَنَّهُ عَلَيْهِ السَّلَامُ أَرَادَ^٣ اسْتِحْقَاقَ التَّوَصُّلِ إِلَى الْحُرِّيَّةِ بِكُلِّ سَبَبٍ.

فَإِنْ اسْتَدَلَّ الشَّافِعِيُّ بِمَا يُرَوَّى عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَ آلِهِ مِنْ قَوْلِهِ: «مَنْ أَعْتَقَ شِرْكَاءَ لَهُ فِي عَبْدِهِ وَ كَانَ لَهُ مَالٌ يَبْلُغُ ثَمَنَ الْعَبْدِ قَوْمَ عَلَيْهِ قِيمَةُ عَدْلٍ، وَ أُعْطِيَ شُرَكَاءُوهُ حِصَّاتَهُمْ، وَ عَتَقَ عَلَيْهِ الْعَبْدَ، وَ إِلَّا فَقَدَ عَتَقَ عَلَيْهِ مَا عَتَقَ وَ رُقٌّ عَلَيْهِ مَا رُقٌّ»^٤.

فَالْجَوَابُ: أَنَّ هَذَا خَبَرٌ وَاحِدٌ وَ إِنْ كُنَّا لَا نَعْرِفُهُ وَ لَا نَدْرِي عَدَالَةَ رَاوِيهِ، وَ قَدْ بَيَّنَّا فِي غَيْرِ مَوْضِعٍ^٥ أَنَّ أَخْبَارَ الْأَحَادِ الْعِدُولِ لَا تُقْبَلُ فِي أَحْكَامِ الشَّرِيعَةِ. وَ إِنَّمَا يَصْلُحُ أَنْ يَحْتَجَّ بِهَذَا الْخَبَرِ الشَّافِعِيُّ عَلَى أَبِي حَنِيفَةَ؛ لِأَنَّهُمَا مُشْتَرِكَانِ فِي قَبُولِ أَخْبَارِ الْأَحَادِ.

وَ أَبُو حَنِيفَةَ يُجِيبُ عَنْ هَذَا الْخَبَرِ بِأَن يَقُولَ: إِنَّ الْعَبْدَ رَقِيقٌ إِلَى أَنْ يُؤَدَّى

١. مكتوب تحت الكلمة في «أ»: «نصيأ».

٢. مسند أحمد، ج ٢، ص ٥٣؛ صحيح البخاري، ج ٣، ص ١١٣؛ صحيح مسلم، ج ٥، ص ٩٥؛ سنن أبي داود، ج ٢، ص ٢٣٨، ح ٣٩٤؛ السنن الكبرى للنسائي، ج ٣، ص ١٨٢، ح ٤٩٤٨؛ السنن الكبرى للبيهقي، ج ١٠، ص ٢٧٧.

٣. في «أ، ب، ج»: «أنه عليه».

٤. المسند للشافعي، ص ١٩٤؛ صحيح مسلم، ج ٤، ص ٢١٢؛ سنن أبي داود، ج ٢، ص ٢٣٧، ح ٣٩٤٠؛ السنن الكبرى للنسائي، ج ٣، ص ١٨٣، ح ٤٩٥٥؛ السنن الكبرى للبيهقي، ج ١٠، ص ٢٧٤.

٥. راجع: الذريعة إلى أصول الشريعة، ج ٢، ص ٥١٧ - ٥٥٥، باب الكلام في الأخبار؛ رسائل الشريف المرتضى، ج ١، ص ٢٠٢ - ٢٠٥، جوابات المسائل الموصليات الثالثة.

بالسعاية^١ ما عليه، كما أنه كذلك إلى أن يُعتَقَ صاحِبُه.

ولنا^٢ على ما نذهب إليه أن نتأَوَّلَ ذلك على مَنْ عَجَزَ عن السعاية مِنَ الْعَبِيدِ، فَإِنَّهُ يَبْقَى بَعْضُهُ رَقِيقًا لَا مَحَالَه.

وهذا التأويل أولي من تأويل أبي حنيفة؛ لأنه لو انطلق^٣ عليه^٤ إلى أن يسعَى^٥ لَجَازَ بيعه و هِبَتَه، وعنده لا يجوز ذلك.

مَسَائِلُ فِي التَّدْبِيرِ

٢١٨. مسألة

[الْقَصْدُ فِي التَّدْبِيرِ]

وَمِمَّا انفردت به الإمامية: أَنَّ التَّدْبِيرَ لَا يَقَعُ إِلَّا مَعَ قَصْدٍ إِلَيْهِ وَ اخْتِيَارٍ لَهُ، وَلَا يَقَعُ عَلَى غَضَبٍ وَلَا إِكْرَاهٍ وَلَا سُكْرِ وَلَا عَلَى جِهَةِ الْيَمِينِ، وَ تَكُونُ الْقُرْبَةُ إِلَى اللَّهِ تَعَالَى هِيَ الْمَقْصُودَةُ بِهِ دُونَ سَائِرِ الْأَغْرَاضِ.

و خَالَفَ بَاقِيَ الْفُقَهَاءِ فِي هَذِهِ الْمَسَائِلِ^٦.

و الدَّلَالَةُ عَلَى صِحَّةِ مَذْهَبِنَا فِيهَا كُلُّهَا: مَا قَدَّمْنَاهُ فِي بَابِ الْعَتَاقِ وَ شُرُوطِهِ، وَأَنَّهُ لَا يَقَعُ عَلَى هَذِهِ الْوُجُوهِ الَّتِي قُلْنَا أَنَّهُ لَا يَقَعُ عَلَيْهَا؛ وَ الطَّرِيقَةُ فِي الْأَمْرَيْنِ وَاحِدَةٌ.

١. في «ج»: «السعاية بما».

٢. في «ب، ج»: «و أمّا».

٣. في المطبوعين: «أطلق».

٤. في المطبوع: «+ اسم الرق».

٥. في «ب»: «يبقى».

٦. الإشراف على مذاهب العلماء، ج ٧، ص ٥٢؛ الحاوي الكبير، ج ١٨، ص ١٠٠؛ تحفة الفقهاء،

ج ٢، ص ٢٧٧؛ المغني لابن قدامة، ج ١٢، ص ٣٠٧؛ بداية المجتهد، ج ٢، ص ٣١٧.

٣١٩. مسألة

[بيع المُدَبِّر]

وَمَا انْفَرَدَتِ الْإِمَامِيَّةُ بِهِ^١: أَنْ قَسَمُوا بَيْعَ الْمُدَبِّرِ فَقَالُوا: إِنْ كَانَ ذَلِكَ التَّدْبِيرُ تَطَوُّعاً وَتَبَرُّعاً جَازَ لَهُ بَيْعُهُ عَلَى كُلِّ حَالٍ فِي دَيْنٍ وَغَيْرِ دَيْنٍ، كَمَا يَجُوزُ لَهُ الرُّجُوعُ فِي وَصِيَّتِهِ. وَإِنْ كَانَ تَدْبِيرُهُ عَنْ وُجُوبٍ لَمْ يَجُزْ^٢ بَيْعُهُ؛ وَمَعْنَى ذَلِكَ أَنْ يَكُونَ قَدْ نَذَرَ مِثْلًا: إِنْ بَرِئَ مِنْ مَرَضِهِ^٣ أَوْ قَدِمَ غَائِبُهُ أَنْ يَدَبِّرَ عَبْدَهُ، فَفَعَلَ ذَلِكَ وَاجِبًا لَا تَبَرُّعًا. وَمَا وَجَدْنَا أَحَدًا مِنَ الْفُقَهَاءِ فَصَّلَ هَذَا التَّفْصِيلَ، وَأَطْلَقُوا إِمَّا جَوَازَ الْبَيْعِ عَلَى كُلِّ حَالٍ أَوْ الْمَنْعَ مِنْهُ عَلَى كُلِّ حَالٍ:

فَقَالَ أَبُو حَنِيفَةَ وَأَصْحَابُهُ: لَا يَجُوزُ بَيْعُهُ، وَهُوَ قَوْلُ ابْنِ أَبِي لَيْلَى^٤ وَسَائِرِ أَهْلِ الْكُوفَةِ^٥ وَالْحَسَنِ بْنِ صَالِحٍ^٦ بْنِ حَيٍّ^٧.

وَقَالَ مَالِكٌ: لَا يَجُوزُ بَيْعُ الْمُدَبِّرِ؛ فَإِنْ بَاعَ مُدَبَّرَةً^٨ وَأَعْتَقَهَا^٩ الْمُشْتَرِي فَالْعِتْقُ جَائِزٌ، وَیَنْتَقِضُ التَّدْبِيرُ، وَالْوَلَاءُ لِلْمُعْتَقِ؛ وَكَذَلِكَ إِنْ وَطَّئَهَا فَحَمَلَتْ مِنْهُ صَارَتْ أُمَّ

١. في «ج، ص»: «به الإمامية».

٢. في «ص، ط، ك» و مطبوع النجف: «له».

٣. في «أ، ص، ط، ك» و مطبوع النجف: «مريضه» بدل «من مرضه».

٤. في «ص، ط، ك»: «إمّا».

٥. الإشراف على مذاهب العلماء، ج ٧، ص ٥٥؛ مختصر اختلاف العلماء، ج ٣، ص ١٨٣؛

المبسوط للسرخسي، ج ٧، ص ١٧٩؛ تحفة الفقهاء، ج ٢، ص ٢٧٨؛ بدائع الصنائع، ج ٤، ص ١٢٠.

٦. مختصر اختلاف العلماء، ج ٣، ص ١٨٣؛ بداية المجتهد، ج ٢، ص ٣١٧.

٧. الإشراف على مذاهب العلماء، ج ٧، ص ٥٥؛ مختصر اختلاف العلماء، ج ٣، ص ١٨٣؛

المغني لابن قدامة، ج ١٢، ص ٣١٦.

٨. في «أ، ص، ط، ك» و مطبوع النجف: «مدبره».

٩. في «أ، ج»: «فأعتقه»، وفي «ب» و المطبوع: «فأعتقها».

وَلَدٍ وَتَطَلَّ التَّدْبِيرُ^١.

وَقَالَ الْأَوْزَاعِيُّ: لَا يُبَاعُ الْمُدَبِّرُ إِلَّا مِنْ نَفْسِهِ أَوْ مِنْ رَجُلٍ يُعَجَّلُ^٢ عَتَقَهُ؛ وَلَاؤُهُ لِمَنْ اشْتَرَاهُ مَا دَامَ الْأَوَّلُ حَيًّا، فَإِذَا مَاتَ الْأَوَّلُ رَجَعَ الْوَلَاءُ إِلَى وَرَثَتِهِ^٣.
وَقَالَ اللَّيْثُ: أَكْرَهُ بَيْعَ الْمُدَبِّرِ؛ فَإِنْ بَاعَهُ وَأَعْتَقَهُ الْمُشْتَرِي جَازَ بَيْعُهُ، وَلَاؤُهُ لِمَنْ أَعْتَقَهُ^٤.

٣٧٨

وَقَالَ عَثْمَانُ الْبَتِّيُّ وَالشَّافِعِيُّ: يَجُوزُ بَيْعُ الْمُدَبِّرِ، مِنْ حَاجَةٍ وَمِنْ غَيْرِ حَاجَةٍ^٥.
فَمَا فِي الْجَمَاعَةِ مَنْ قَسَمَ تَقْسِيمَ الْإِمَامِيَّةِ، فَصَارَتْ الْمَسْأَلَةُ انْفِرَادًا.
دَلِيلُنَا عَلَى مَا ذَهَبْنَا إِلَيْهِ - بَعْدَ الْإِجْمَاعِ الَّذِي يَتَرَدَّدُ - أَنَّ التَّدْبِيرَ إِذَا كَانَ عَلَى سَبِيلِ النَّذْرِ فَهُوَ وَاجِبٌ عَلَيْهِ لَزِمٌ لَهُ، فَلَا يَجُوزُ الرَّجُوعُ فِيهِ وَلَا الْفَسْخُ لَهُ، وَلَيْسَ كَذَلِكَ التَّبَرُّعُ؛ لِأَنَّهُ لَا سَبَبَ لَهُ يَقْتَضِيهِ.

٢٢٠. مسألة

[تدبير الكافر]

وَمِمَّا انفردت به الإمامية^٦: أَنَّ تَدْبِيرَ الْكَافِرِ لَا يَجُوزُ.

١. المدونة الكبرى، ج ٣، ص ٣٠٣ - ٣٠٤؛ الإشراف على مذاهب العلماء، ج ٧، ص ٥٥؛ مختصر اختلاف العلماء، ج ٣، ص ١٨٣؛ المغني لابن قدامة، ج ١٢، ص ٣١٦؛ بداية المجتهد، ج ٢، ص ٣١٧.
٢. في «ص، ط، ك» و«مطبوع النجف»: «يجعل».
٣. اختلاف الفقهاء للطبري، ص ٣٦؛ الإشراف على مذاهب العلماء، ج ٧، ص ٥٥؛ مختصر اختلاف العلماء، ج ٣، ص ١٨٣؛ بداية المجتهد، ج ٢، ص ٣١٧؛ المغني لابن قدامة، ج ١٢، ص ٣١٧.
٤. الإشراف على مذاهب العلماء، ج ٧، ص ٥٦؛ مختصر اختلاف العلماء، ج ٣، ص ١٨٣.
٥. الأم، ج ٨، ص ١٦ - ١٩؛ الإشراف على مذاهب العلماء، ج ٧، ص ٥٥؛ مختصر اختلاف العلماء، ج ٣، ص ١٨٤؛ الحاوي الكبير، ج ١٨، ص ١٠٢؛ المجموع، ج ٩، ص ٢٤٤.
٦. في «أ، ط، ك»: «الإمامية به».

و قد مَضَى الْكَلَامُ فِي نَظِيرِ هَذِهِ الْمَسْأَلَةِ؛ لَمَّا دَلَّلْنَا عَلَى أَنَّ عِتْقَ الْكَافِرِ لَا يَجُوزُ؛
فَإِنَّ التَّدْبِيرَ ضَرَبٌ مِنَ الْعِتْقِ.^٢

٢٢١. مسألة

[تدبيرُ الشريكِ نصيبه]

و مِمَّا انفَرَدَتْ بِهِ الْإِمَامِيَّةُ: أَنَّ مَنْ دَبَّرَ نَصِيْبَهُ مِنْ عَبْدٍ ثُمَّ مَاتَ انْعَتَقَ نَصِيْبَهُ،
و الْقَوْلُ فِي نَصِيْبِ شَرِيْكِهِ كَالْقَوْلِ فِيْمَنْ أَعْتَقَ عِتْقاً مُنْجِزاً حَقَّهُ مِنْ عَبْدٍ.^٣
و تِلْكَ الْقِسْمَةُ الَّتِي ذَكَرْنَاهَا فِي عِتْقِ الشَّقِصِ هِيَ ثَابِتَةٌ هَاهُنَا، وَ الدَّلَالَةُ عَلَى
الْمَسْأَلَتَيْنِ وَاحِدَةٌ.^٥

٢٢٢. مسألة

[المال الذي يُخْرَجُ مِنْهُ الْمُدَبِّرُ]

و مِمَّا انفَرَدَتْ بِهِ الْإِمَامِيَّةُ: أَنَّهُمْ قَسَمُوا التَّدْبِيرَ وَ قَالُوا: إِنْ كَانَ عَنْ وُجُوبٍ فَهُوَ

١. مضى في الصفحة ١١٨، مسألة ٢١٦.

٢. نقل هذه المسألة جميعها العلامة في مختلف الشيعة، ج ٨، ص ٩٠.

٣. في «أ، ج» و مطبوع النجف: «عبده».

٤. تقدّم الكلام فيه في الصفحة ١١٩، مسألة ٢١٧.

٥. نقل هذه المسألة جميعها العلامة في مختلف الشيعة، و قد نقل قول السيد المرتضى عن

الانتصار ابن إدريس. مختلف الشيعة، ج ٨، ص ٨٢؛ السرائر، ج ٣، ص ٣٤.

و قال الشيخ الطوسي: «إذا كان العبد بين شريكين فدبّر أحدهما نصيبه لم يقوم عليه نصيب

شريكه»، و قال أيضاً: «لو كان للإنسان مملوك فدبّر نصفه كان صحيحاً و لا يسري إلى النصف

الأخر»، و على قول الشيخ الطوسي كل من ابن البرّاج و ابن إدريس و العلامة الحليّ. الخلاف،

ج ٦، ص ٤١٧، مسألة ١٦؛ و ج ٣، ص ٣٨٦، مسألة ١٨؛ المذهب، ج ٨، ص ٣٦٨؛ السرائر،

ج ٣، ص ٣٤؛ مختلف الشيعة، ج ٨، ص ٨٢.

٦. في «ب، ط، ك» و المطبوع: «الإمامية به».

مِنْ رَأْسِ الْمَالِ، وَإِنْ كَانَ عَنْ تَطَوُّعٍ فَهُوَ مِنَ الثُّلْثِ.

و باقى الفقهاء يُخَالِفُونَ فِي ذَلِكَ، وَ مَا وَجَدْنَا لَهُمْ هَذِهِ الْقِسْمَةَ؛ لِأَنَّ أَبَا حَنِيفَةَ وَأَصْحَابَهُ^١ وَ الثَّوْرِيَّ^٢ وَ مَالَكًا^٣ وَ الْأَوْزَاعِيَّ وَ الْحَسَنَ بْنَ حَيٍّ وَ الشَّافِعِيَّ قَالُوا بِالْإِطْلَاقِ: ^٤إِنَّ الْمُدَبَّرَ يَكُونُ مِنَ الثُّلْثِ^٥.

وَ قَالَ زُفَرٌ وَ اللَّيْثُ بْنُ سَعْدٍ: الْمُدَبَّرُ مِنْ جَمِيعِ الْمَالِ.^٦ وَ هُوَ قَوْلُ مَسْرُوقٍ^٧ وَ إِبْرَاهِيمَ النَّخَعِيِّ^٨.

١. الإشراف على مذاهب العلماء، ج ٧، ص ٥٤؛ مختصر اختلاف العلماء، ج ٣، ص ١٨٥؛ المبسوط للسرخسي، ج ٧، ص ١٧٨؛ تحفة الفقهاء، ج ٢، ص ٢٧٥؛ بدائع الصنائع، ج ٤، ص ١١٩.
٢. الإشراف على مذاهب العلماء، ج ٧، ص ٥٤؛ مختصر اختلاف العلماء، ج ٣، ص ١٨٥.
٣. المدونة الكبرى، ج ٣، ص ٢٩٤؛ الإشراف على مذاهب العلماء، ج ٧، ص ٥٤؛ مختصر اختلاف العلماء، ج ٣، ص ١٨٥.
٤. في «ج» والمطبوعين: «و».
٥. الأم، ج ٨، ص ١٨؛ مختصر المزني، ص ٣٢٢؛ الإشراف على مذاهب العلماء، ج ٧، ص ٥٤؛ مختصر اختلاف العلماء، ج ٣، ص ١٨٥؛ الحاوي الكبير، ج ١٨، ص ١٠٥؛ المجموع، ج ١٦، ص ١٣.
٦. مختصر اختلاف العلماء، ج ٣، ص ١٨٥.
٧. اختلاف الفقهاء للطبري، ص ٣٥؛ الإشراف على مذاهب العلماء، ج ٧، ص ٥٤؛ مختصر اختلاف العلماء، ج ٣، ص ١٨٥؛ الحاوي الكبير، ج ١٨، ص ١٠٥.
- و مسروق هو: مسروق بن الأجدع بن مالك الهمداني الوادعي الكوفي، أبو عائشة، ابن أخت عمرو بن معدي كرب، أدرك الجاهلية، و هو تابعي و من المخضرمين الذين أسلموا في حياة النبي صلى الله عليه و آله، روى عن الإمام أمير المؤمنين عليه السلام و أبي بكر و عمر و معاذ بن جبل و أبي بن كعب و غيرهم، و روى عنه الشعبي و إبراهيم النخعي و مكحول، مات سنة ٦٢ هـ. أسد الغابة، ج ٤، ص ٣٥٤؛ تهذيب الكمال، ج ٢٧، ص ٤٥١، الرقم ٥٩٠٢؛ الإصابة، ج ٦، ص ٢٢٩، الرقم ٨٤٢٦.
٨. مختصر اختلاف العلماء، ج ٣، ص ١٨٥؛ الحاوي الكبير، ج ١٨، ص ١٠٥.

و رُوِيَ عن الشعبي أَنَّ شُرَيْحاً^١ كَانَ يَقُولُ: الْمُدَبِّرُ مِنَ الثُّلُثِ^٢.

فَبِأَنَّ بِحِكَايَةِ هَذِهِ الْأَقْوَالِ انْفِرَادُ قَوْلِ الْإِمَامِيَّةِ إِذَا قَسَمُوا.

و الدَّلَالَةُ عَلَى صِحَّةِ قَوْلِهِمْ - بَعْدَ إِجْمَاعِ الطَّائِفَةِ - : أَنَّهُ إِذَا كَانَ وَاجِباً جَرَى
مَجْرَى الدُّيُونِ فِي خُرُوجِهِ مِنْ أَصْلِ الْمَالِ، وَ إِذَا كَانَ تَبَرُّعاً وَ تَطَوُّعاً فَهُوَ كَالْوَصِيَّةِ
فِيهِمَا^٣ يَتَبَرَّعُ بِهِ الْمُوصِي؛ وَ الْقِسْمَةُ وَاجِبَةٌ.

فَإِنْ اسْتَدَلُّوا بِالْخَبَرِ الَّذِي يَرَوِيهِ نَافِعٌ^٤ عَنْ ابْنِ عُمَرَ، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى
اللَّهُ عَلَيْهِ وَ آلِهِ: «الْمُدَبِّرُ مِنَ الثُّلُثِ»^٥.

فَالْجَوَابُ عَنْهُ: أَنَّ هَذَا خَبَرٌ وَاحِدٌ^٦ لَا نَعْرِفُهُ وَ أَنْتُمْ تَنْفَرِدُونَ بِهِ، وَ تُعَارِضُهُ^٧

١. أَبُو أُمَيَّةَ شَرِيحُ بْنُ الْحَارِثِ بْنِ قَيْسِ بْنِ الْجَهْمِ بْنِ مَعَاوِيَةَ بْنِ عَامِرِ الْكَنْدِيِّ، الْكُوفِيُّ الْقَاضِي،
و يُقَالُ: شَرِيحُ بْنُ شَرْحِبِيلٍ. اسْتَقْضَاهُ عُمَرُ عَلَى الْكُوفَةِ، رَوَى عَنْ الْإِمَامِ أَمِيرِ الْمُؤْمِنِينَ عَلَيْهِ
السَّلَامُ وَ عُمَرُ وَ ابْنُ مَسْعُودٍ وَ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنُ أَبِي بَكْرٍ، وَ رَوَى عَنْهُ الشَّعْبِيُّ وَ النَّخْعِيُّ وَ مُحَمَّدُ
بْنُ سِيرِينَ، مَاتَ سَنَةَ ٧٨ هـ، وَ قَبِلَ غَيْرُ ذَلِكَ. سِيرَ أَعْلَامُ النَّبَلَاءِ، ج ٤، ص ١٠٠، الرِّقْم ٣٢؛
الْإِصَابَةُ، ج ٣، ص ٢٧٠، الرِّقْم ٣٨٩٩.

٢. الْإِشْرَافُ عَلَى مَذَاهِبِ الْعُلَمَاءِ، ج ٧، ص ٥٤؛ مُخْتَصَرُ اخْتِلَافِ الْعُلَمَاءِ، ج ٣، ص ١٨٥؛
الْمُصَنَّفُ لِلصَّنْعَانِي، ج ٩، ص ١٣٧، ح ١٦٦٥٢.

٣. فِي «ب» وَ الْمَطْبُوعُ: «بِمَا».

٤. أَبُو عَبْدِ اللَّهِ نَافِعُ الْقُرَشِيِّ الْعَدَوِيُّ الْمَدَنِيُّ، مَوْلَى عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ؛ أَصَابَهُ عَبْدُ اللَّهِ فِي بَعْضِ
غَزَوَاتِهِ، فَقِيهٌ، وَ أَحَدُ أَئِمَّةِ التَّابِعِينَ، رَوَى عَنْ ابْنِ عُمَرَ وَ عَائِشَةَ وَ أَبِي هُرَيْرَةَ وَ أُمِّ سَلَمَةَ وَ أَبِي
لُبَابَةَ، وَ رَوَى عَنْهُ ابْنُ جَرِيرٍ وَ الْأَوْزَاعِيُّ وَ مَالِكٌ وَ اللَّيْثُ بْنُ سَعْدٍ، مَاتَ سَنَةَ ١١٧ هـ. تَهْذِيبُ
الْكَمَالِ، ج ٢٩، ص ٢٩٨، الرِّقْم ٦٣٧٣؛ تَذَكُّرَةُ الْحَفَاطِ، ج ١، ص ٩٩، الرِّقْم ٩٢.

٥. سَنَنُ الدَّارِمِيِّ، ج ٢، ص ٤٢٢؛ سَنَنُ ابْنِ مَاجَةَ، ج ٢، ص ٨٤٠، ح ٢٥١٤؛ سَنَنُ الدَّارِقُطِيِّ،
ج ٤، ص ٧٨، ح ٤٢١٩؛ السَّنَنُ الْكُبْرَى لِلْبَيْهَقِيِّ، ج ١٠، ص ٣١٤.

٦. فِي «أ»، ص، ط، ك، - : «وَاحِدٌ».

٧. فِي «أ»، ب، وَ الْمَطْبُوعُ: «نُعَارِضُهُ».

أخبار^١ لنا كثيرة موجودة في الكتب^٢.

ولو قلنا به^٣ على ما فيه لحملناه على تدبير التطوع والتبرع دون الوجوب.

٢٢٣. مسألة

[تعليق التدبير بعضو]

ومما انفردت به الإمامية: أنَّ التدبير متى علّق بعضو من الأعضاء لم يكن تدبيراً ولا كان له حكم.

وباقي الفقهاء يخالفون في ذلك^٤.

والشافعي إذا ذهب إلى أنَّ العتق إذا تعلّق بأيّ عضو كان من الأعضاء وقع^٥، يجب أن يذهب في التدبير إلى مثله.

وأبو حنيفة إذا ذهب إلى أنَّ العتق يقع متى تعلّق بعضو يعبر به عن الجملة مثل الرأس أو الفرج^٦، يجب أن يقول في التدبير^٧ مثل ذلك.

١. في «ب» والمطبوع: «بأخبار».

٢. في «أ»: «كتبنا».

٣. الظاهر أنَّ مراد السيد من «أخبار لنا كثيرة موجودة في الكتب» الأخبار في كتب الخاصة، ولم نعثر على خبر بالتفصيل الذي ذكره قدس سره.

٤. في «أ، ج» ومطبوع النجف: «قبلناه».

٥. الإشراف على مذاهب العلماء، ج ٨، ص ٩٠؛ المغني لابن قدامة، ج ١٢، ص ٢٥٣؛ البحر الزخار، ج ٤، ص ١٩٣؛ المدونة الكبرى، ج ٣، ص ١٩٠.

٦. الإشراف على مذاهب العلماء، ج ٨، ص ٩٠؛ الحاوي الكبير، ج ١٨، ص ٤ - ٥؛ المغني لابن قدامة، ج ١٢، ص ٢٥٤؛ المجموع، ج ١٦، ص ٤.

٧. الإشراف على مذاهب العلماء، ج ٨، ص ٩٠؛ المبسوط للسرخسي، ج ٧، ص ٦٩؛ تحفة الفقهاء، ج ٢، ص ٢٥٧؛ بدائع الصنائع، ج ٤، ص ٥٤؛ البحر الزخار، ج ٤، ص ١٩٣.

٨. في «ص» - «إلى مثله، وأبو حنيفة إذا ذهب... إلى هنا».

والذي^١ دللنا به في مسائل العتق من أن العتق لا يقع متى علق بعضه من الأعضاء، هو بعينه دليل في التدبير في هذه المسألة^٢.

[مسائل الكتابة]

٢٢٤. مسألة

[مكاتبة الكافر]

ومما انفردت به الإمامية: أنه لا يجوز أن يكاتب العبد الكافر^٣.

وأجاز باقي الفقهاء ذلك^٤.

وقد دللنا على نظير هذه المسألة في مسائل العتق والتدبير^٥، وما دللنا به هناك هو دليل في هذا الموضع.

ويمكن أن يستدل على ذلك أيضاً بقوله تعالى: ﴿فَكَاتِبُوهُمْ إِنْ عَلِمْتُمْ فِيهِمْ خَيْرًا﴾^٦، فلا يخلو المراد بالخير أن يكون المال أو الصناعة وحسن التكسب^٧ على ما قاله الفقهاء، أو يراد^٨ به الخير الذي هو الدين

١. في «ص، ط، ك» و مطبوع النجف: «وكل دليل»، وفي «أ، ج»: «و ما».

٢. تقدم في الصفحة ١١٧، مسألة ٢١٤.

٣. نقل هذا القول عن الانتصار العلامة في مختلف الشيعة، ج ٨، ص ٩٥. وقد ذهب الشيخ الطوسي و العلامة الحلبي إلى جوازه. المبسوط، ج ٦، ص ١٣٠.

٤. الإشراف على مذاهب العلماء، ج ٥، ص ٢٩٩؛ مختصر اختلاف العلماء، ج ٢، ص ٤٩٣؛ أحكام القرآن للجصاص، ج ٣، ص ٣٢٢.

٥. تقدمتا في الصفحة ١١٨ و ١٢٦، مسألة ٢١٦ و ٢٢٠.

٦. النور (٢٤): ٣٣.

٧. في «أ، ج» و حاشية «ب»: «المكسب».

٨. في «ب، ج» و المطبوع: «المراد».

والإيمان. ولا يجوزُ أن يُرادَ بذلك المالُ ولا المكتسبُ^١؛ لأنه لا يُسمَّى الكافرُ والمُرتدُّ إذا كانا مُثْرَيْنِ أو مُكْتَسِبَيْنِ^٢ خَيْرَيْنِ ولا أنَّ فيهما خيراً، ويُسمَّى ذو الإيمانِ والدينِ خيراً وإن لم يكن مُوسِراً ولا مُكْتَسِباً^٣؛ فالْحَمْلُ على ما ذُكِرناه أولى^٤. ولو تساوتِ المعاني في الاحتمالِ لَوَجَبَ الْحَمْلُ على الجميعِ.

٢٢٥. مسألة

[المُكَاتَبَةُ الْمُطْلَقَةُ وَالْمَشْرُوطَةُ]

وَمِمَّا انفردت به الإمامية: أنَّ المُكَاتِبَ إذا شَرَطَ على مُكَاتَبِهِ أَنَّكَ مَتَى بَقِيَ عليك مِن مالِ مُكَاتَبَتِي شيءٌ رَجَعْتَ رِقًّا، كَانَ هذا الشَّرْطُ صَحِيحاً مَاضِياً. وإنِ اشْتَرَطَ عليه أَنَّهُ مَتَى أَدَّى بَعْضاً وَبَقِيَ بَعْضٌ عَتَقَ مِنْهُ بِقَدَرِ مَا أَدَّى وَبَقِيَ رَقِيقاً بِقَدَرِ مَا بَقِيَ عليه، كَانَ ذلكَ أيضاً جَائِزاً.

وإن لم يَشْرِطْ شيئاً من ذلك وأُطْلِقَ الْكِتَابَةَ، وَأَدَّى الْمُكَاتَبُ الْبَعْضَ وَبَقِيَ الْبَعْضُ، كَانَ رَقِيقاً بِقَدَرِ مَا بَقِيَ عليه وَحُرّاً فِيمَا نَقَدَ مِنْ أَدَائِهِ.

٣٨٢

١. في «ب» والمطبوع: «ولا التَّكْسِبَ»، وفي حاشية «ك»: «ولا المَتَكْسِبَ».

٢. في «ب» والمطبوع: «مُتَكْسِبَيْنِ».

٣. في «ب» والمطبوع: «ولا مُتَكْسِباً».

٤. نقل هذا المعنى للخبر بتغيير في اللفظ ابن شهر آشوب، وأشار إلى هذا القول العلامة. متشابه القرآن، ج ٢، ص ٢٠٧؛ مختلف الشيعة، ج ٨، ص ١٠١.

وذهب الشيخ الطوسي إلى أَنَّهُ الكسب والأمانة، وذهب العلامة إلى أَنَّهُ العمل الصالح. الخلاف، ج ٦، ص ٣٨٠، مسألة ٣؛ المبسوط، ج ٦، ص ٧٢؛ مختلف الشيعة، ج ٨، ص ١٠١.

٥. في «ب»: «لم يشترطه»، وفي «ج» ومطبوع النجف: «لم يشترط».

٦. في «أ»، ص، ط، ك، ومطبوع النجف: «بقدر» بدل «فيما نقد من»، وفي حاشية «ك» كالمتن.

و خَالَفَ باقي الفقهاء في ذلك:

فَقَالَ أبو حنيفة وأصحابه^١ وابن أبي ليلى^٢ وابن شبرمة^٣ والبتّي^٤ ومالك^٥ والشافعي^٦ والأوزاعي^٧ والليث بن سعد^٨: الْمُكَاتَبُ عَبْدٌ مَا بَقِيَ عَلَيْهِ دِرْهَمٌ، لَا يَعْتَقُ إِلَّا إِذَا أَدَّى جَمِيعَ^٩ الْكِتَابَةِ.

و رُوِيَ عن الثوري أَنَّهُ قَالَ: إِذَا أَدَّى الْمُكَاتَبُ النُّصْفَ أَوْ الثُّلُثَ مِنْ مُكَاتَبَتِهِ فَأَحَبُّ^{١٠} أَنْ لَا يُرَدَّ إِلَى الرَّقِّ^{١١}.

١. الإشراف على مذاهب العلماء، ج ٧، ص ٣٨؛ مختصر اختلاف العلماء، ج ٤، ص ٤٣٢؛ تحفة الفقهاء، ج ٢، ص ٢٨٢؛ المبسوط للسرخسي، ج ٧، ص ٢٠٦.
٢. مختصر اختلاف العلماء، ج ٤، ص ٤٣٢؛ المحلى، ج ٩، ص ٢٢٩.
٣. الإشراف على مذاهب العلماء، ج ٧، ص ٣٨؛ مختصر اختلاف العلماء، ج ٤، ص ٤٣٢؛ المحلى، ج ٩، ص ٢٢٩؛ المغني لابن قدامة، ج ١٢، ص ٣٥٠.
- و أبو شبرمة، عبد الله بن شبرمة الضبي القاضي، روى عن أنس والتابعين، ولد سنة اثنتين وتسعين، ومات سنة ١٤٤هـ. شذرات الذهب، ج ١، ص ٢١٥؛ طبقات الفقهاء، ص ٦٤.
٤. مختصر اختلاف العلماء، ج ٤، ص ٤٣٢.
٥. المدونة الكبرى، ج ٣، ص ٢٣٤؛ الإشراف على مذاهب العلماء، ج ٧، ص ٣٨؛ مختصر اختلاف العلماء، ج ٤، ص ٤٣٢؛ الحاوي الكبير، ج ١٨، ص ١٧٩؛ المغني لابن قدامة، ج ١٢، ص ٣٥٠.
٦. الأم، ج ٨، ص ٥٦؛ مختصر المزني، ص ٣٢٤؛ الإشراف على مذاهب العلماء، ج ٧، ص ٣٨؛ مختصر اختلاف العلماء، ج ٤، ص ٤٣٢؛ الحاوي الكبير، ج ١٨، ص ١٧٩؛ المجموع، ج ١٦، ص ٢٩.
٧. الإشراف على مذاهب العلماء، ج ٧، ص ٣٨؛ مختصر اختلاف العلماء، ج ٤، ص ٤٣٢؛ المحلى، ج ٩، ص ٢٢٩؛ المغني لابن قدامة، ج ١٢، ص ٣٥٠.
٨. مختصر اختلاف العلماء، ج ٤، ص ٤٣٢.
٩. في «ب، ج» والمطبوع: «بجميع» بدل «إذا أدّى جميع».
١٠. في «ب، ج، ك» والمطبوع: «+ إلى».
١١. الإشراف على مذاهب العلماء، ج ٧، ص ٣٨؛ مختصر اختلاف العلماء، ج ٤، ص ٤٣٣؛ الحاوي الكبير، ج ١٨، ص ١٧٩؛ المحلى، ج ٩، ص ٢٢٩؛ المغني لابن قدامة، ج ١٢، ص ٣٥٠.

و رُوِيَ عن الشعبي أَنَّهُ قَالَ: كَانَ عَبْدُ اللَّهِ وَ شُرَيْحٌ يَقُولَانِ فِي الْمُكَاتَبِ: إِذَا أَدَّى
الثُّلُثَ فَهُوَ غَرِيمٌ^١.

و رُوِيَ عن عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مَسْعُودٍ^٢ أَيْضاً أَنَّهُ قَالَ^٣: إِذَا أَدَّى الْمُكَاتَبُ قِيَمَةَ رَقَبَتِهِ
فَهُوَ غَرِيمٌ^٤.

و الذي يَدُلُّ على صِحَّةِ مَذْهَبِنَا: إِجْمَاعُ الطَّائِفَةِ.

و إن شئتَ أَنْ تَقُولَ: كُلُّ مَنْ قَالَ: «إِنَّ عِتْقَ الْكَافِرِ لَا يَصِحُّ وَلَا يَقَعُ» يَقُولُ بِمَا
ذَكَرْنَاهُ فِي هَذِهِ الْمَسْأَلَةِ؛ فَالْتَفَرُّقَةُ بَيْنَ الْمَسْأَلَتَيْنِ خِلَافٌ إِجْمَاعِ الْأُمَّةِ^٥.
و قد دَلَّلْنَا على أَنَّ عِتْقَ الْكَافِرِ لَا يَصِحُّ وَلَا يَقَعُ^٦.

و يُمَكِّنُ أَنْ يُعْتَمَدَ أَيْضاً على أَنَّ الْكِتَابَةَ^٧ عَقْدٌ يَتَعَلَّقُ بِالشَّرْطِ الَّذِي يَرْضِيَانِ بِهِ،
فَيَجِبُ أَنْ يَكُونَ بِحَسَبِ مَا يَشْتَرِطَانِ وَ يَرْضَايَانِ عَلَيْهِ، وَ إِذَا أُطْلِقَ الْكِتَابَةُ وَ جَعَلَ
الرَّقَبَةُ بِإِزَاءِ الْمَالِ فَكُلُّ مَا نَقَصَ عَنِ الْمَالِ يَجِبُ نُقْصَانُهُ مِنَ الرَّقَبَةِ^٨.

١. المصنّف للصنعاني، ج ٨، ص ٤١١، ح ١٥٧٣٧؛ الإشراف على مذاهب العلماء، ج ٧،
ص ٣٩؛ مختصر اختلاف العلماء، ج ٤، ص ٤٣٣؛ الحاوي الكبير، ج ١٨، ص ١٧٩.

٢. في «أ، ج، ط، ك» و مطبوع النجف: - «بن مسعود».

٣. في «أ، ص، ط، ك» و المطبوعين: - «قال».

٤. المصنّف للصنعاني، ج ٨، ص ٤١١، ح ١٥٧٣٧؛ الإشراف على مذاهب العلماء، ج ٧،
ص ٣٩؛ مختصر اختلاف العلماء، ج ٤، ص ٤٣٣؛ الحاوي الكبير، ج ١٨، ص ١٧٩؛ المحلّى،
ج ٩، ص ٢٢٩.

٥. في «ص، ط، ك»: «الإجماع».

٦. تقدّم في الصفحة ١١٨، مسألة ٢١٦.

٧. في «ص، ط، ك» و مطبوع النجف: «المكاتبة».

٨. في «ص، ط، ك»: «عن».

٢٢٦. مسألة

في بيع أمهات الأولاد

وَمِمَّا انْفَرَدَتْ بِهِ الْإِمَامِيَّةُ: الْقَوْلُ بِجَوَازِ بَيْعِ أُمّهَاتِ الْأَوْلَادِ بَعْدَ وَفَاةِ
أَوْلَادِهِنَّ، وَلَا يَجُوزُ بَيْعُ أُمِّ الْوَلَدِ وَلَدُهَا حَيًّا، وَهَذَا هُوَ مَوْضِعُ الْإِنْفِرَادِ؛
فَبِإِنْ مَنْ يُوَافِقُ الْإِمَامِيَّةَ فِي جَوَازِ بَيْعِ أُمّهَاتِ الْأَوْلَادِ يُخَالِفُهَا فِي التَّفْصِيلِ
الَّذِي ذَكَرْنَاهُ.^١

وَقَدْ رَوَتْ الْعَامَّةُ وَحَكَى أَصْحَابُ الْخِلَافِ الْقَوْلَ بِجَوَازِ بَيْعِ أُمِّ الْوَلَدِ عَنْ
أَمِيرِ الْمُؤْمِنِينَ عَلِيِّ بْنِ أَبِي طَالِبٍ - صَلَوَاتُ اللَّهِ عَلَيْهِ -، وَعَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَبَّاسٍ،^٥

١. في «أ، ج، ص، ك» و مطبوع النجف: - «في».

٢. لقد أشار السيد المرتضى إلى هذا القول في الناصريات، ص ٣٦٧. ونقل من أول المسألة إلى
هنا ابن إدريس في السرائر، ج ٢، ص ٦٤٥. ونقل قوله عن الانتصار الآبي والعلامة. كشف
الرموز، ج ٢، ص ٣١٠؛ مختلف الشيعة، ج ٨، ص ١٢٩.
وبالجملة أكثر الفقهاء على جواز بيع أمهات الأولاد مطلقاً - أي سواء كان الولد حياً أو ليس
بحي - وعلى هذا الشيخ المفيد والشيخ الطوسي وابن الجنيد وابن البرزج وابن حمزة وابن
إدريس والعلامة المقنعة، ص ٦٠١؛ النهاية ونكتها، ج ٣، ص ٢٤؛ الخلاف، ج ٤، ص ٥٤٤،
مسألة ٣٠؛ المهذب، ج ٢، ص ٢٥٠؛ الوسيلة، ص ٣٤٣؛ السرائر، ج ٣، ص ٢١؛ مختلف
الشيعة، ج ٨، ص ١٢٩.

٣. الإشراف على مذاهب العلماء، ج ٧، ص ٦٧ - ٦٨؛ مختصر اختلاف العلماء، ج ٣، ص ١٨٩؛
المغني لابن قدامة، ج ١٢، ص ٤٩٢ - ٤٩٣؛ بداية المجتهد، ج ٢، ص ٣٢٠؛ الحاوي الكبير،
ج ١٨، ص ٣٠٨.

٤. الإشراف على مذاهب العلماء، ج ٧، ص ٦٧؛ الحاوي الكبير، ج ١٨، ص ٣٠٨؛ بداية
المجتهد، ج ٢، ص ٣٢٠؛ المغني لابن قدامة، ج ١٢، ص ٤٩٢.

٥. الإشراف على مذاهب العلماء، ج ٧، ص ٦٧؛ المحلى، ج ٩، ص ١٨؛ المغني لابن قدامة،
ج ١٢، ص ٤٩٢؛ بداية المجتهد، ج ٢، ص ٣٢٠.

و جابر بن عبد الله^١، وأبي سعيد الخدري^٢، و عبد الله بن مسعود^٣، و عبد الله بن الزبير^٤، و الوليد بن عقبة^٥، و سويد بن غفلة^٦، و عمر بن عبد العزيز^٧،

١. الإشراف على مذاهب العلماء، ج ٧، ص ٦٨؛ الحاوي الكبير، ج ١٨، ص ٣٠٨؛ بداية المجتهد، ج ٢، ص ٣٢٠.

٢. الإشراف على مذاهب العلماء، ج ٧، ص ٦٨؛ بداية المجتهد، ج ٢، ص ٣٢٠.
٣. المحلى، ج ٩، ص ٢٢٠.

٤. الحاوي الكبير، ج ١٨، ص ٣٠٨؛ المغني لابن قدامة، ج ١٢، ص ٤٩٢.

٥. الوليد بن عقبة بن أبي معيط بن أبي عمرو القرشي، أخو عثمان لأُمِّه، روى عن النبي صلى الله عليه وآله، و عنه أبو موسى عبد الله الهمداني و عامر الشعبي و حارثة بن مضرب. أسلم يوم الفتح. ولَّاه عثمان أميراً على الكوفة. و خبر صلواته بهم و هو سكران و قوله: أزيدكم، بعد أن صلى بهم الصبح أربعاً، مشهور، و لمَّا قُتل عثمان نزل البصرة، ثم خرج إلى الرقة فنزلها و مات بها أيام معاوية بن أبي سفيان. الإصابة، ج ٣، ص ٦٣٧؛ أسد الغابة، ج ٥، ص ٩٠؛ تهذيب التهذيب، ج ١١، ص ١٤٢.

٦. سويد بن غفلة بن عوسجة بن عامر، أبو أمية الجعفي الكوفي، أدرك الجاهلية، قدم المدينة بعد دفن رسول الله صلى الله عليه وآله، و روى عن علي عليه السلام و أبي بكر و عمر و عثمان و ابن مسعود، و غيرهم، و عنه إبراهيم النخعي و الشعبي و سلمة بن كهيل و جماعة. مات سنة ٨٠ هـ أو بعدها، و قيل: إنه بلغ ثلاثين و مائة سنة. تهذيب التهذيب، ج ٤، ص ٢٧٨.
٧. انظر: الإشراف على مذاهب العلماء، ج ٧، ص ٦٧.

و هو عمر بن عبد العزيز بن مروان بن الحكم أبو حفص الخليفة الأموي، مات سنة ١٠١ هـ بدير سمعان، خير بني أمية يعرف بأشج بني أمية، قال الإمام محمد بن علي بن الحسين عليهم السلام في حقّه: «الكل قوم نجبية، و نجبية بني أمية عمر بن عبد العزيز» و ظاهر ذلك لأنّه رفع السبّ عن أمير المؤمنين علي بن أبي طالب عليه السلام. و لذا يقول الشريف الرضي في قصيدته العصماء:

العين فتى من أمية لبكيتك

يا بن عبد العزيز لو بكت

تم فلو أمكن الجزاء جزيتك

أنت نزهتنا عن السبّ و الش

تنقيح المقال، ج ٢، ص ٣٦٥؛ تاريخ الطبري، ج ٥، ص ٣٠٩؛ تهذيب التهذيب، ج ٧، ص ٤٧٥.

و مُحَمَّدٌ بْنُ سِيرِينَ، وَأَبُو الزَّبِيرِ^١، وَعَبْدُ الْمَلِكِ بْنُ يَعْلَى^٢؛ وَهُوَ قَوْلُ أَهْلِ الظَّاهِرِ^٣.

وَخَالَفَ بَاقِيَ الْفُقَهَاءِ فِي ذَلِكَ، وَمَنَعُوا مِنْ بَيْعِهِنَّ^٤.

وَالَّذِي يَدُلُّ عَلَى صِحَّةِ مَا ذَهَبْنَا إِلَيْهِ^٥ - بَعْدَ إِجْمَاعِ الطَّائِفَةِ عَلَيْهِ^٦ - : قَوْلُهُ تَعَالَى: ٣٨٤ ﴿وَأَحَلَّ اللَّهُ الْبَيْعَ وَحَرَّمَ الزَّيْنَةَ^٧، وَهَذَا عَامٌّ فِي أُمَمَاتِ الْأَوْلَادِ وَغَيْرِهِنَّ. فَإِنْ قِيلَ: قَدْ أَجْمَعْنَا عَلَى أَنَّ قَوْلَهُ تَعَالَى: ﴿وَأَحَلَّ اللَّهُ الْبَيْعَ﴾ مَشْرُوطٌ بِالْمَلِكِ؛ فَإِنَّ بَيْعَ مَا لَا يَمْلِكُهُ لَا يَجُوزُ.

قُلْنَا: الْمَلِكُ بَاقٍ فِي أُمِّ الْوَلَدِ بِلَا خِلَافٍ؛ لِأَنَّ وَطْأَهَا مُبَاحٌ لَهُ، وَلَا وَجْهَ لِإِبَاحَتِهِ إِلَّا مِلْكُ^٨ الْيَمِينِ.

وَيَدُلُّ أَيْضًا عَلَى ذَلِكَ: أَنَّهُ لَا خِلَافَ فِي جَوَازِ عِتْقِهَا بَعْدَ الْوَلَدِ، وَلَوْ لَمْ يَكُنْ

١. أبو الزبير محمد بن مسلم بن تدرس الأسدي المكي، مولا هم، روى عن العبادلة الأربعة وعائشة وجابر وسعيد وغيرهم، وروى عنه عطاء والزهري وأبو أيوب وغيرهم. تهذيب التهذيب، ج ٩، ص ٤٤٠.

٢. عبد الملك بن يعلى الليثي البصري، قاضي البصرة قبل الحسن البصري، توفي في خلافة عمر بن عبد العزيز سنة مائة. الطبقات الكبرى، ج ٧، ص ٢١٧؛ تهذيب التهذيب، ج ٦، ص ٤٢٩.

٣. مختصر اختلاف العلماء، ج ٣، ص ١٨٩؛ بداية المجتهد، ج ٢، ص ٣٢٠.

٤. الإشراف على مذاهب العلماء، ج ٧، ص ٦٧؛ مختصر اختلاف العلماء، ج ٣، ص ١٨٩؛ المدونة الكبرى، ج ٣، ص ٣٢٧؛ الأم، ج ٧، ص ١٨٥؛ المغني لابن قدامة، ج ١٢، ص ٤٩٢؛ المبسوط للسرخسي، ج ٧، ص ١٤٩.

٥. في «أ»: «مذهبنا».

٦. في «أ»، ج: «- عليه».

٧. البقرة (٢): ٢٧٥.

٨. في «ص، ط، ك» و«مطبوع النجف: «بملك».

المَلِكُ باقياً لَمَّا جازَ العَتَقُ.

وكذلك يَجوزُ مُكَاتَبَتُها، وأن يَأْخُذَ سَيِّدُها ما كَاتَبَها عليه عِوَضاً عن رَقَبَتِها؛ وهذا يَدُلُّ على بقاءِ المَلِكِ.

وكذلك أَجمَعوا على أَنَّ قَاتِلَها لا تَجِبُ عليه الدِّيَّةُ، وإنَّما يَجِبُ عليه قِيَمَتُها. فإن قالوا: بقاءُ المَلِكِ لا يَدُلُّ على جِوازِ التَّبيعِ، بل لا يَمْتَنِعُ أن يَبْقَى المَلِكُ وهو ناقِصٌ؛ كَمِلِكِ الشَّيْءِ المَرهُونِ فهو^١ باقٍ للرَّاهِنِ^٢ وإن لم يَجْزَ بَيْعُهُ. قلنا: إذا سَلَّمْتُم بقاءَ المَلِكِ فَبَقاؤُهُ يَتَقَضَى استمرارَ أَحكامِهِ، وإذا^٣ ادَّعَيْتُم فيه النُّقْصانَ طَوَلَيْتُم بالدَّلالَةِ ولَنْ تَجِدوها.

على أَنَّا لو سَلَّمنا نُقْصانَ المَلِكِ تَبَرُّعاً لَجازَ أن نَحْمِلَهُ على أَنَّهُ لا يَجوزُ بَيْعُها مع بقاءِ وَلَدِها، وهذا ضَرَبٌ مِنَ النُّقْصانِ في المَلِكِ.

و يَدُلُّ أيضاً على ذلك: قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿وَالَّذِينَ هُمْ لِأَعْتَابِهِمْ خَافِظُونَ﴾ * إِلَّا عَلَى أَرْوَاجِهِمْ أَوْ مَا مَلَكَتْ أَيْمَانُهُمْ^٤، وقد عَلِمنا أَنَّ لِلْمَوْلَى أن يَطَأَ أُمَّ وَلَدِهِ، وإنَّما يَطُوها بِمِلْكِ الْيَمِينِ؛ لأنَّهُ لا عَقْدَ هاهنا، وإذا جازَ أن يَطَأَها بِالمَلِكِ جازَ لَهُ أن يَبِيعَها، كما جازَ لَهُ^٥ مِثْلُ ذلك في سائِرِ جِوارِيهِ.

وَمِمَّا يَشْهَدُ لِمَا ذَكَرْناهُ: أَنَّ بَيْعَ أُمَّهَاتِ الأولادِ كانَ مُسْتَعْمَلاً في حَيَاةِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ مُتَعَارِفاً، و^٦ طَوَّلَ أَيَّامَ أَبِي بَكْرٍ، حَتَّى نَهَى عُمَرُ عن ذلك فامْتَنَعَ منه

١. في «أ، ب، ج» والمطبوع: «هو».

٢. في «ص، ط، ك» - «للراهن».

٣. في «ص، ط، ك» و مطبوع النجف: «فإذا».

٤. المؤمنون (٢٣): ٥ - ٦، المعارج (٧٠): ٢٩ - ٣٠.

٥. في «أ، ب، ج» والمطبوع: - «له».

٦. في «ج» + «أيضاً».

أَتْبَاعاً لَهُ؛ وَإِنَّمَا نَهَى عَنْ ذَلِكَ لِمَصْلَحَةٍ زَعَمَ أَنَّهُ رَأَاهَا، كَتَبَهُ عَنْ مُتَعَةِ الْحَجِّ،
وَالْإِزَامَةِ الْمُطْلَقِ ثَلَاثًا بِلَفْظٍ وَاحِدٍ تَحْرِيمَ زَوْجَتِهِ عَلَيْهِ، وَإِغْرَامِهِ أَنْسَ بْنَ مَالِكٍ
وَدِيْعَةَ هَلَكَتْ مِنْ^٢ مَالِهِ، إِلَى مَسَائِلَ كَثِيرَةٍ خَالَفَ فِيهَا جَمِيعَ الْأُمَّةِ، وَمَا الْخِلَافُ
عَلَيْهِ فِي بَيْعِ أُمّهَاتِ الْأَوْلَادِ إِلَّا كَالْخِلَافِ عَلَيْهِ فِي سَائِرِ^٣ الْمَسَائِلِ الَّتِي ذَكَرْنَا بَعْضَهَا.
وَمِمَّا يَقْوَى أَنْ نَهَى عُمَرَ عَنْ بَيْعِ أُمّهَاتِ الْأَوْلَادِ كَانَ لِرَأْيِ اخْتَارَهُ هُوَ، مَا رُوِيَ
عَنْ^٤ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَبِي الْهَذِيلِ^٥، قَالَ: جَاءَ شَابٌّ إِلَى عُمَرَ فَقَالَ: إِنَّ أُمِّي اشْتَرَاهَا عَمِّي
فَهُوَ يَعْقِلُهَا وَيَنْظُرُهَا، وَأَنَا ضَارِيهِ ضَرْبَةً أَدْخُلُ مِنْهَا^٦ النَّارَ. فَقَالَ عُمَرُ: هَذَا فَسَادٌ.
فَرَأَى^٧ يَوْمَئِذٍ أَنْ يُعْتَقَنَّ^٨.

فَلَوْ لَمْ يَكُنْ يَبِيعُ أُمُّ الْوَلَدِ جَائِزًا لَكَانَ عُمَرُ يَفْسُخُ شِرَاءَ عَمِّ الْعُلَامِ لِلْجَارِيَةِ
وَيُرُدُّهَا إِلَى أَبِي الْعُلَامِ.

وَمِمَّا يُمْكِنُ إِبْرَادُهُ عَلَى سَبِيلِ الْمُعَارَضَةِ - فَإِنَّهُ وَارِدٌ مِنْ طَرِيقِ الْآحَادِ الَّتِي لَا
يَجُوزُ الْإِحْتِجَاجُ بِهَا فِيمَا^٩ طَرِيقُهُ الْعِلْمُ، وَإِنَّمَا يَصِحُّ لِأَصْحَابِنَا أَنْ يُعَارِضُوا بِهَا؛

١. فِي «أ، ج، ص، ط، ك» وَمَطْبُوعِ النَّجَفِ: - «زَعَمَ أَنَّهُ».

٢. فِي الْمَطْبُوعَيْنِ: «فِي».

٣. فِي «أ، ج، ص، ط، ك» وَمَطْبُوعِ النَّجَفِ: - «سَائِر».

٤. فِي «ص، ط، ك»: - «عَنْ».

٥. عَبْدُ اللَّهِ بْنُ أَبِي الْهَذِيلِ الْعَنْزِي، مِنْ رِبِيعَةَ، وَيَكْنَى أَبُو الْمَغِيرَةِ الْمَقْبَرِي، كُوفِي تَابِعِي ثِقَّة،
وَكَانَ عَشْمَانِيًّا، رَوَى عَنْ عُمَرَ وَعَلِيٍّ عَلَيْهِ السَّلَامُ وَعَبْدُ اللَّهِ بْنُ مَسْعُودٍ وَعُمَارُ بْنُ يَاسِرٍ وَابْنُ
عَبَّاسٍ وَعَبْدُ اللَّهِ بْنُ عَمْرٍو وَأَبِي زُرْعَةَ. التَّارِيخُ الْكَبِيرُ، ج ٥، ص ٢٢٢ - ٢٢٣، الرَّقْمُ ٧٢٧:
طَبَقَاتُ ابْنِ سَعْدٍ، ج ٦، ص ١١٥؛ مَعْرِفَةُ الثَّقَاتِ، ج ٢، ص ٦٥، الرَّقْمُ ٩٨٨.

٦. فِي «أ، ص، ط، ك» وَمَطْبُوعِ النَّجَفِ: «فِيهَا».

٧. لَمْ أَقِفْ عَلَى مَصْدَرٍ لِهَذَا الْحَدِيثِ.

٨. فِي «ص»: «مَنْ».

لأنَّ خُصُومَنَا يَرَوْنَ الْعَمَلَ بِأَخْبَارِ الْأَحَادِ -: ما رواه أبو داودَ سَلِيمَانُ بْنُ الْأَشْعَثِ السَّجِسْتَانِيُّ^١، قَالَ: حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مُحَمَّدٍ النَّفِيلِيُّ^٢، قَالَ: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ سَلَمَةَ^٣، عَنْ مُحَمَّدٍ بْنِ إِسْحَاقَ^٤، عَنْ خَطَّابِ بْنِ صَالِحٍ مَوْلَى الْأَنْصَارِ^٥، عَنْ أُمِّهِ،

١. أبو داود سليمان بن الأشعث بن إسحاق بن بشير بن شداد بن عمرو بن عمران الأزدي السجستاني، صاحب كتاب السنن، ولد سنة ٢٠٢ هـ، و طاف الشام والعراق ومصر والحجاز والجزيرة وخراسان وأخذ عن شيوخها، روى عن أبي الوليد الطيالسي وأبي عمرو الضبير ومسلم بن إبراهيم وسليمان بن حرب وأحمد بن حنبل، و روى عنه الترمذي والنسائي وابنه أبو بكر بن أبي داود وأبو عوانة، مات بالبصرة في شوال سنة ٢٧٥ هـ. تذكرة الحفاظ، ج ٢، ص ٥٩١، الرقم ٦١٥؛ وفيات الأعيان، ج ٢، ص ٤٠٤، الرقم ٢٧٢؛ سير أعلام النبلاء، ج ١٣، ص ٢٠٣، الرقم ٢٣٥٥.

٢. في «أ»: «النفيلي»، وهو عبد الله بن محمد النفيلي، أبو جعفر القضاعي الحراني الحافظ، روى عنه أبو داود، و روى البخاري والترمذي والنسائي وابن ماجه عن رجل عنه، وأحمد بن حنبل وابن معين والذهلي وأبو زرعة، قال أبو داود: أشهد أنني لم أر أحفظ من النفيلي، تجاوز الثمانين وتوفي سنة ٢٣٤ هـ. الوافي بالوفيات، ج ١٧، ص ٢٣٧.

٣. محمد بن سلمة، ويكنى أبا عبد الله، مولى لباهلة، وكان يسكن حران، مات في آخر سنة ١٩١ هـ في خلافة هارون. الطبقات الكبرى، ج ٧، ص ٤٨٦.

٤. محمد بن إسحاق بن يسار، مولى قيس بن مخزومة بن المطلب بن عبد مناف بن قصي، و يكنى محمد أبا عبد الله، وكان جدّه يسار من سبي عين التمر، وكان محمد ثقة، وقد روى الناس عنه، و روى عنه الثوري وشعبة وسفيان بن عيينة ويزيد بن زريع وإبراهيم بن سعد وإسماعيل بن علية ويزيد بن هارون ويعلى ومحمد ابنا عبيد وعبد الله بن نمير وغيرهم، ومن الناس من تكلم فيه، وكان خرج من المدينة قديماً، فأتى الكوفة والجزيرة والري وبغداد، فأقام بها حتى مات في سنة ١٥١ هـ، و دفن في مقابر الخيزران. قاله ابن سعد في الطبقات الكبرى، ج ٧، ص ٢٢٢.

٥. أبو عمرو خطّاب بن صالح بن دينار التمار مولى لأبي قتادة، مولى بني ظفر الأنصاري، عن أمه سلامة بنت معقل أو مغفل، مات سنة ١٤٣ هـ، روى عنه البصريون. التاريخ الكبير، ج ٣، ص ٢٠١، الرقم ٦٨٥؛ الجرح والتعديل، ج ٣، ص ٣٨٥؛ الثقات، ج ٦، ص ٢٧٢.

عن سَلَامَةَ بِنْتِ مَعْقِلٍ^١، قَالَتْ: قَدِمَ بِي عَمِّي فِي الْجَاهِلِيَّةِ فَبَاعَنِي مِنَ الْحُبَابِ بْنِ عَمْرِو^٢، فَوَلَدْتُ لَهُ عَبْدَ الرَّحْمَنِ، ثُمَّ هَلَكَ، فَقَالَتْ امْرَأَتُهُ: الْآنَ تُبَاعَيْنِ فِي دِينِهِ. فَأَتَيْتُ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ فَأَخْبَرْتُهُ، فَقَالَ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ لِأَخِيه أَبِي الْيَسْرِ كَعْبِ بْنِ عَمْرِو^٣: «أَعْتَقُوهَا، فَإِذَا سَمِعْتُمْ بَرَقِيقَ قَدِمَ عَلَيَّ فَاتْنُونِي أَعُوْضُكُمْ مِنْهَا» فَعَوَّضَهُمْ مِنِّْي غُلَامًا^٤.

فَلَوْ عَتَقْتَ أُمَّ الْوَلَدِ بَمَوْتِ سَيِّدِهَا لَمَّا أَمَرَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ الْوَارِثَ بِعَتَقِهَا، وَلَمَّا ضَمِنَ لَهُ الْعَوْضَ عَنْهَا، وَ^٥ لَقَالَ لَهُ: قَدْ عَتَقْتَ بَمَوْتِ سَيِّدِهَا وَلَيْسَ لَكُمْ بِعَتَقِهَا.

١. سلامة بنت معقل القيسية، ويقال: الخزاعية من خارجة قيس، ويقال: الأنصارية، لها صحبة، روى حديثها محمد بن إسحاق، عن خطاب بن صالح، عن أمه عنها. روى لها أبو داود. تهذيب الكمال، ج ٣٥، ص ٢٠٥، الرقم ٧٨٦٧.

٢. في «ب، ج، ص، ط، ك» والمطبوع: «عمر». وهو الحباب بن عمرو أخو أبي اليسر الأنصاري، عداده في أهل المدينة. أسد الغابة، ج ١، ص ٣٦٣.

٣. أبو اليسر كعب بن عمرو بن عباد بن عمرو بن غزية بن سواد بن غنم بن كعب بن سلمة. ويقال: كعب بن عمرو بن مالك بن عمرو بن عباد بن عمرو بن تميم بن شداد بن عثمان بن كعب بن سلمة الأنصاري السلمي. أمه نسيبة بنت الأزهر بن مري بن كعب بن غنم بن كعب بن سلمة، شهد بدرًا بعد العقبه، فهو عقبى بدرى، وهو الذي أسر العباس بن عبد المطلب يوم بدر، وكان رجلاً قصيراً، والعباس رجلاً طويلاً ضخماً جميلاً، فقال له النبي صلى الله عليه وآله: «لقد أعانك عليه ملك كريم»، وهو الذي انتزع راية المشركين، وكانت بيد أبي عزيز بن عمير يوم بدر، ثم شهد صفين مع علي عليه السلام. يعد في أهل المدينة، وبها كانت وفاته ٥٥هـ. الاستيعاب، ج ٤، ص ١٧٧٦، الرقم ٣٢٢١.

٤. سنن أبي داود، ج ٢، ص ٢٣٩، ح ٣٩٥٣؛ المعجم الكبير، ج ٢٤، ص ٣٠٩؛ نصب الراية، ج ٤، ص ٤١؛ كنز العمال، ج ١٣، ص ٦٢٩، ح ٣٧٥٩٦.

٥. في «أ» - «و».

وَمِمَّا يُمَكِّنُ ذِكْرُهُ أَيْضاً عَلَى سَبِيلِ الْمُعَارَضَةِ مَا رَوَاهُ عَطَاءٌ وَأَبُو الزَّبِيرِ وَابْنُ أَبِي نَجِيحٍ^١ كُلُّهُمْ عَنْ جَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ، قَالَ: بَعْنَا أُمّهَاتِ الْأَوْلَادِ عَلَى عَهْدِ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَأَبِي بَكْرٍ، فَلَمَّا كَانَ أَيَّامٌ^٢ عَمَّرَ نَهَانَا^٣.
وَعَنْ زَيْدِ الْعَمِّيِّ^٤، عَنْ أَبِي الصَّدِيقِ النَّاجِيِّ^٥، عَنْ أَبِي سَعِيدِ الْخُدْرِيِّ، قَالَ: كُنَّا نَبِيعُ أُمّهَاتِ الْأَوْلَادِ عَلَى عَهْدِ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ^٦.

١. عبد الله بن أبي نجیح، و یکنی أبا یسار، مولی لثقیف. قال أخبرنا عبد الرحمن بن یونس قال أخبرنا سفیان، قال كان ابن أبي نجیح لا یخضب و مات قبل الطاعون، و كان الطاعون سنة ١٣١هـ، قال محمد بن عمر: مات عبد الله بن أبي نجیح بمكة سنة ١٣٢هـ، و كان ثقة كثير الحديث، و یذكرون أنه كان یقول بالقدر. الطبقات الكبرى، ج ٥، ص ٤٨٣.

٢. في «ص، ط، ك» - «أیام».

٣. سنن أبي داود، ج ٢، ص ٢٣٩، ح ٣٩٥٤؛ المستدرک للحاکم، ج ٢، ص ١٨؛ السنن الكبرى للبيهقي، ج ١٠، ص ٣٤٧؛ نصب الرأیة، ج ٤، ص ٤٥.

٤. زيد العمي بصري، قال العقيلي في الضعفاء، ج ٢، ص ٧٤، الرقم ٥٢٠: «حدثنا عبد الله بن أحمد، قال حدثنا زياد بن أيوب، قال حدثنا علي بن محمد، قال: سمعت وكيع يقول: حديث زيد العمي عن أبي الصديق الناجي ليس بشيء. ثم قال: و من حديثه ما حدثناه محمد بن إسماعيل، قال: حدثنا عمرو بن مرزوق، قال: حدثنا شعبة عن زيد العمي، عن أبي الصديق عن أبي سعيد، قال: كنا نبیع أمّهات الأولاد على عهد رسول الله صلى الله عليه وآله، وهذا المتن يرويه غير زيد بإسناد جيد». و في العلل لأحمد بن حنبل، ج ٣، ص ٥٥، الرقم ٤١٤٣: «قيل له: زيد العمي، فقال: صالح، روى عنه سفیان و شعبة».

٥. أبو الصديق الناجي، و اسمه بكر بن عمرو، يتكلمون في أحاديثه و يستنكرونها. قاله ابن سعد في الطبقات الكبرى، ج ٧، ص ٢٢٩. و قال البخاري في التاريخ الصغير، ج ١، ص ٢٩٦-٢٩٧: «اسم أبي الصديق الناجي البصري بكر بن قيس. و يقال: بكر بن عمرو، سمع أبا سعيد، روى عنه الوليد أبو بشر و قتادة». و ذكره في التاريخ الكبير أيضاً، ج ٢، ص ٩٣، الرقم ١٨٠٤ فلا حظ. ٦. مسند أحمد، ج ٣، ص ٢٢؛ سنن الدارقطني، ج ٤، ص ٧٦، ح ٤٢٠٩؛ المستدرک للحاکم، ج ٢، ص ١٩؛ السنن الكبرى للبيهقي، ج ١٠، ص ٣٤٨؛ نصب الرأیة، ج ٤، ص ٤٤.

و عن إبراهيم بن مهاجر^١، قال: سَمِعْتُ ابْنَ عَقْلَةَ^٢ يَقُولُ: كُنَّا نُبِيعُ أُمَهَاتِ الْأَوْلَادِ عَلَى عَهْدِ عُمرَ إِلَى أَنْ نَهَى^٣ عَنْهُ^٤.

و عن عبيدة السلماني^٥، عن أمير المؤمنين علي بن أبي طالب - صلوات الله عليه -، قال: «كَانَ مِنْ رَأْيِي وَ رَأْيِ عُمرَ أَنْ لَا تُبَاعَ أُمَهَاتُ الْأَوْلَادِ، وَ قَدْ رَأَيْتُ أَنْ يُبْعَنَ»^٦.

و عن محمد بن سيرين، عن مالك بن عامر الهمداني، عن عُمرَ، قال: إِنْ أَسْلَمْتَ وَ عَقَّتْ عَتَقَتْ، وَ إِنْ كَفَّرْتَ وَ فَجَّرْتَ رُقَّتْ^٧.

و في هذا الخبر دليل على أَنَّ نَهْيَهُ عَنْ بَيْعِهَا كَانَ عَلَى سَبِيلِ الاسْتِحْبَابِ؛ لِأَنَّهَا لَوْ عَتَقَتْ بِمَوْتِ السَّيِّدِ لَمَا مَنَعَ فُجُورُهَا مِنْ عَتَقِهَا.

١. إبراهيم بن مهاجر، ذهلي من بجيلة، مولى عمار الدهني والحسن بن عبيد الله بن عروة، من ولد عوف بن النخع، مات سنة إحدى أو اثنتين وأربعين ومائة، ويقال: سنة تسع وثلاثين ومائة. قاله خليفة بن خياط في طبقات خليفة، ص ٢٨٠ - ٢٨١.

٢. لم أقف له على ترجمة في كتب الرجال. وقد ذكره الشقيطي في أضواء البيان، ج ٣، ص ٤٠٣ في سند حديث جاء فيه: حَدَّثَنَا بَشْرُ بْنُ الْمُفَضَّلِ، حَدَّثَنَا سُلَيْمَةُ بْنُ عَقْلَمَةَ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ سِيرِينَ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ.

٣. في «أ، ص، ط، ك» ومطبوع النجف: «نهانا»، وفي حاشية «ك» كالمتن.

٤. لم نعثر عليه.

٥. عبيدة بن عمرو السلماني المرادي، ويقال: الهمداني الكوفي، يكنى أبا مسلم، ويقال: أبا عمرو، أسلم قبل وفاة النبي صلى الله عليه وآله بستين، وصلى ولم يهاجر إليه. وسلمان حي من مراد، مات سنة ٧٣ هـ. انظر تنقيح المقال، ج ٢، ص ٢٤٢، الرقم ٧٧٠١.

٦. المصنف للصنعاني، ج ٧، ص ٢٩١، ح ١٣٢٢٤؛ السنن الكبرى للبيهقي، ج ١٠، ص ٣٤٨؛ نصب الراية، ج ٤، ص ٤٦؛ كنز العمال، ج ١٠، ص ٣٤٦، ح ٢٩٧٥٤.

٧. المصنف للصنعاني، ج ٧، ص ٢٩٤، ح ١٣٢٣٧؛ المصنف لابن أبي شيبة، ج ٥، ص ١٨٦، ح ٧؛ كنز العمال، ج ١٠، ص ٣٤٤ - ٣٤٥، ح ٢٩٧٣٧.

و رَوَى الْأَجْلَحُ^١ عَنْ زَيْدِ بْنِ وَهْبٍ^٢ قَالَ: أَصَابَ ابْنُ عَمٍّ لَنَا جَارِيَةً، فَوَلَدَتْ مِنْهُ بِنْتًا وَ مَاتَتِ الْبِنْتُ، فَأَتَيْنَا عُمَرَ فَقَصَصْنَا عَلَيْهِ الْقِصَّةَ، فَقَالَ: هِيَ جَارِيتُكَ فَإِنْ شِئْتَ فَبِعْهَا^٣.

و عَنْ الْحَكَمِ^٤، عَنْ زَيْدِ بْنِ وَهْبٍ، عَنْ عُمَرَ نَحْوَهُ^٥.

و أَمَّا اعْتِرَاضُ مَنْ يَعْتَرِضُ عَلَى مَا ذَكَرْنَاهُ فِي الرِّوَايَةِ عَنْ جَابِرٍ^٦ وَ أَبِي سَعِيدٍ الْخُدْرِيِّ^٧ مِنْ «أَنَّا كُنَّا نَبِيعُ أُمَّهَاتِ الْأَوْلَادِ وَ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَ آلِهِ فِينَا حَيًّا لَا

١. قال البخاري في التاريخ الكبير، ج ٢، ص ٦٨، الرقم ١٧١١: «الأجلح بن عبد الله بن حجية الكندي، أبو حجية الكوفي، سمع عبد الله بن أبي الهذيل و ابن بريدة و الشعبي و عكرمة، روى عنه الثوري و ابن المبارك، و يقال: الأجلح اسمه يحيى».

٢. زيد بن وهب الجهني، أحد بني حسل بن نصر بن مالك بن عدي بن الطول بن عوف بن غطفان بن قيس بن جهينة، من قضاة، و يكنى زيد أبا سليمان، و روى زيد عن عمر و علي و عبد الله و حذيفة، و شهد مع علي بن أبي طالب مشاهدته. ثم قال: و قال أصحابنا: توفي زيد بن وهب في ولاية الحجاج بعد الجماجم، و كان ثقة كثير الحديث. قاله ابن سعد في الطبقات الكبرى، ج ٦، ص ١٠٢ - ١٠٣.

٣. لم نعره عليه.

٤. الحكم بن عتيبة الكندي، أبو محمد، مولا هم، عدّه الشيخ الطوسي في أصحاب الإمام علي بن الحسين و الباقر و الصادق عليهم السلام، فقيه، روى عن أبي جحيفة و زيد بن أرقم و شريح القاضي و غيرهم، و روى عنه الأعمش و السبيعي و أبو إسحاق الشيباني و قتادة، مات سنة ١١٣ هـ و قيل: ١١٤ هـ. رجال الطوسي، ص ٨٦ و ١١٤ و ١٧١؛ تهذيب التهذيب، ج ٢، ص ٦٣٣؛ شذرات الذهب، ج ١، ص ١٥١؛ تنقيح المقال، ج ١، ص ٣٥٨.

٥. لم نعره عليه.

٦. مسند أحمد، ج ٣، ص ٣٢١؛ سنن ابن ماجه، ج ٢، ص ٨٤١، ح ٢٥١٧؛ السنن الكبرى للبيهقي، ج ١٠، ص ٣٤٨؛ كنز العمال، ج ١٠، ص ٣٤٥، ح ٢٩٧٣٩.

٧. مسند أحمد، ج ٣، ص ٢٢؛ سنن الدار قطني، ج ٤، ص ٧٦، ح ٤٢٠٩؛ السنن الكبرى للبيهقي، ج ١٠، ص ٣٤٨؛ كنز العمال، ج ١٠، ص ٣٤٦، ح ٢٩٧٤١.

يَرَىٰ بِذَلِكَ بَأْسًا» بَأْن يَقُولُ: لَيْسَ فِي ذَلِكَ دَلِيلٌ عَلَى أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ كَانَ عَالِمًا بِذَلِكَ وَلَمْ يُنْكِرْهُ، وَقَدْ يَجُوزُ أَنْ يَكُونَ فِي حَيَاتِهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ مَا لَا يَعْرِفُهُ. فَلَيْسَ بِشَيْءٍ مَرَضِيٍّ؛ لِأَنَّ احْتِجَاجَ الرَّجُلَيْنِ بِأَنْ يَبْعَ أُمَّهَاتِ الْأَوْلَادِ كَانَ فِي حَيَاةِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ خَرَجَ مَخْرَجَ الْإِخْبَارِ بِأَنَّهُ كَانَ عَالِمًا بِذَلِكَ، وَإِلَّا فَلَا فَائِدَةٌ فِي أَنْ^١ يَجْرِي فِي أَيَّامِهِ مَا لَا يَعْرِفُهُ.

و لو سَأَغَ هَذَا التَّوَاتُؤُ لَ لِقِيلَ لِهَمَّا: هَذَا التَّخْرِيجُ الَّذِي خَرَجَهُ الْخُصُومُ، فَلَمَّا لَمْ يُقَلِّ ذَلِكَ دَلٌّ عَلَى أَنَّهُمَا إِنَّمَا خَبَرَا بِأَنَّ ذَلِكَ جَرَى وَهُوَ عَلَيْهِ السَّلَامُ يَعْرِفُهُ وَيَبْلُغُهُ فَلَا يُنْكِرُهُ.

وَقَدْ تَعَلَّقَ مَنْ امْتَنَعَ مِنْ بَيْعِ أُمَّهَاتِ الْأَوْلَادِ بِأَشْيَاءَ:

- ٣٨٨ [١.] مِنْهَا: أَنَّ وَلَدَ هَذِهِ الْأُمَّةِ حُرٌّ لَا مَحَالَةَ، وَهُوَ كَالْجُزْءِ مِنْهَا؛ فَحُرِّيَّتُهُ مُتَعَدِّيَّةٌ إِلَيْهَا.
- [٢.] مِنْهَا: مَا زَوَاهُ عِيْكَرْمَةُ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ: «أَيُّمَا رَجُلٍ وَلَدَتْ مِنْهُ أُمَّتُهُ فَهِيَ مُعْتَقَّةٌ عَنْ دُبُرِ مَنْهُ»^٢.
- وَعَنْ ابْنِ عُصَمَرٍ عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ نَحْوُهُ^٣.
- وَعَنْ سَعِيدِ بْنِ الْمُسَيَّبِ، قَالَ: أَمَرَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ بِعَتَقِ أُمَّهَاتِ الْأَوْلَادِ وَأَنْ لَا يُبْعَنَ وَلَا يُسْتَسْعِنَ^٤.

١. فِي «ص»، ط، ك: «أَنَّهُ».

٢. الْمُصَنَّفُ لِلصَّنْعَانِي، ج ٧، ص ٢٩٠، ح ١٣٢١٩؛ سَنَنِ ابْنِ مَاجَةَ، ج ٢، ص ٨٤١، ح ٢٥١٥؛ السَّنَنِ الْكَبْرَى لِلْبَيْهَقِيِّ، ج ١٠، ص ٣٤٦؛ كَنْزُ الْعَمَالِ، ج ١٠، ص ٣٢٨، ح ٢٩٦٥٦.

٣. الْمُصَنَّفُ لِلصَّنْعَانِي، ج ٧، ص ٢٩٢، ح ١٣٢٢٨؛ سَنَنِ الدَّارِقُطْنِيِّ، ج ٤، ص ٧٥، ح ٤٢٠٣؛ نَصَبُ الرَايَةِ، ج ٤، ص ٤٢.

٤. السَّنَنِ الْكَبْرَى لِلْبَيْهَقِيِّ، ج ١٠، ص ٣٤٤؛ نَصَبُ الرَايَةِ، ج ٤، ص ٤٢.

[٣]. وبما رُوِيَ عنه عليه السلام في ماريّة حين وَلَدَتْ منه أَنَّهُ قَالَ: «أَعْتَقَهَا وَلَدُهَا»^١.

[٤]. وادَّعَوْا أَيْضاً إِجْمَاعَ الصَّحَابَةِ عَلَى عِتْقِهَا فِي أَيَّامِ عُمَرَ بْنِ الْخَطَّابِ، وَالإِجْمَاعُ حُجَّةٌ.

[١]. إِيْقَالُ لَهُمْ فِيمَا تَعَلَّقُوا بِهِ أَوَّلًا: لِمَ زَعَمْتُمْ أَنَّ حُرِّيَّةَ الْوَلَدِ تَتَعَدَّى إِلَى الْأُمِّ؟ وَ مِنْ مَذْهَبِكُمْ أَنَّ الْأُمَّ لَا تَتَّبِعُ الْوَلَدَ فِي الْأَحْكَامِ، وَإِنَّمَا يَتَّبِعُهَا الْوَلَدُ؛ فَإِذَا عَتَقْتَ^٢ الْأُمَّةَ عَتَقَ مَا فِي بَطْنِهَا، وَ لَيْسَ إِذَا عَتَقَ مَا فِي بَطْنِهَا عَتَقْتَ.

وَ أَيْضاً فَلَوْ كَانَ الْوَلَدُ هُوَ الْمَوْجِبَ لِحُرِّيَّتِهَا لَعَتَقْتَ فِي الْحَالِ وَ لَمْ يَتَأَخَّرْ ذَلِكَ إِلَى مَوْتِ السَّيِّدِ.

عَلَى أَنَّ أَصْحَابَ الشَّافِعِيِّ لَا يَصِحُّ أَنْ يَتَعَلَّقُوا بِهَذِهِ الطَّرِيقَةِ؛ لِأَنَّ الشَّافِعِيَّ^٤ يَذْهَبُ إِلَى أَنَّ مَنْ اشْتَرَى امْرَأَتَهُ وَ هِيَ أُمَةٌ وَ قَدْ كَانَتْ حَمَلَتْ مِنْهُ وَ وَضَعَتْ عَنْده وَلَدًا عَتَقَ وَلَدَهُ مِنْهَا، وَ لَمْ تَسِرِ الْحُرِّيَّةُ مِنَ الْوَلَدِ إِلَيْهَا، بَلْ تَكُونُ أُمَةٌ حَتَّى تَحْمِلَ مِنْهُ وَ هِيَ فِي مِلْكِهِ^٥.

[٢]. فَأَمَّا مَا رُوِيَ عَنْ عِكْرِمَةَ، عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ^٦، فَإِنَّ أَصْحَابَ الْحَدِيثِ وَ نُقَادَهُ

٣٨٩

١. سنن ابن ماجه، ج ٢، ص ٨٤١، ح ٢٥١٦؛ المستدرک للحاکم، ج ٢، ص ١٩؛ السنن الکبری للبيهقي، ج ١٠، ص ٣٤٦؛ كنز العمال، ج ١٠، ص ٣٤٦، ح ٢٩٧٤١.

٢. في «ب» و المطبوع: «و».

٣. في «أ»، ص، ط، ك، و مطبوع النجف: «أعتقت».

٤. في «ص»: - «لا يصح أن يتعلّقوا بهذه الطريقة؛ لأنّ الشافعي».

٥. الأم، ج ٦، ص ١٠٨ - ١٠٩؛ مختصر المزني، ص ٣٣٢؛ الحاوي الكبير، ج ٧، ص ٦٩.

٦. تقدّم تخريجه في الصفحة ١٤٥ تحت الرقم (٢).

٧. في «ب» و المطبوع: «حفاظ».

قَطَعُوا عَلَى أَنَّهُ كَذِبٌ لَا أَصْلَ لَهُ^١، وَكَذَلِكَ الْخَبَرُ الَّذِي رُوِيَ عَنْ سَعِيدِ بْنِ الْمُسَيَّبِ^٢.

و يوضح ذلك ما رواه أشعث^٣ عن سالم بن أبي عروّة^٤ القُرَشِيُّ، عن ابن عباس أَنَّهُ كَانَ يَجْعَلُ أُمّهَاتِ الأولادِ مِنْ أَنْصِبَاءِ أولادِهِنَّ^٥؛ فَلَوْ كَانَ عِنْدَ ابْنِ عَبَّاسٍ فِي ذَلِكَ أَثَرٌ عَنْ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ يَتَضَمَّنُ الْعِتْقَ وَ الْحُرِّيَّةَ لَمَا جَعَلَهُنَّ مِنْ أَنْصِبَاءِ أولادِهِنَّ، وَ قَدْ رَوَوْا عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ أَنَّهُ قَالَ فِي أُمِّ الْوَلَدِ: إِنَّمَا هِيَ كَبْعِيرِكَ أَوْ فَرَسِكَ^٦.

و عَنْ سَعِيدِ بْنِ مَسْرُوقٍ^٨، عَنْ عِكْرِمَةَ فِي أُمِّ الْوَلَدِ، قَالَ: قَالَ عُمَرُ: تُعْتَقُ^٩. فَلَوْ كَانَ عِكْرِمَةُ - عَلَى مَا ذُكِرَ فِي الْخَبَرِ الْأَوَّلِ - رَوَى عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ عِتْقَهَا

١. راجع: التاريخ الكبير للبخاري، ج ٥، ص ٢٢٧، الرقم ٧٤١؛ سنن ابن ماجه، ج ٢، ص ٨٤١.

ذيل الحديث ٢٥١٥؛ السنن الكبرى للبيهقي، ج ١٠، ص ٣٤٦؛ إرواء الغليل، ج ٦، ص ١٨٥.

٢. تقدّم تخريجه في الصفحة ١٤٥ تحت الرقم (٤).

٣. مشترك بين عدة من الرواة.

٤. كذا في النسخ والمطبوعين، و في بعض النسخ: «عزرة»، و في المصنّف للصنعاني: «عن أبي عروبة»، كما يأتي، و لم أقف على ترجمة له.

٥. مشترك بين عدة من الرواة، لم أقف له على ترجمة في المصادر المتوفرة للاضطراب الحاصل في سند الحديث، و لعله أبو عبد الله سالم النصري مولى النصرين، لقبه سبلان.

٦. لم نعر عليه.

٧. جزء سفيان بن عيينة، ص ٨٤؛ المصنّف للصنعاني، ج ٧، ص ٢٩٠، ح ١٣٢١٨؛ المصنّف لابن أبي شيبة، ج ٥، ص ١٨٦، ح ١١.

٨. سعيد بن مسروق، أبو سفيان الثوري التميمي الكوفي، روى عن عكرمة و منذر و الشعبي، روى عنه ابنه الثوري و شعبة و أبو عوانة، قال أحمد: «بلغني أَنَّهُ مات سنة ثمان و عشرين و مائة». التاريخ الكبير، ج ٣، ص ٥١٣، الرقم ١٧٠٦.

٩. السنن الكبرى للبيهقي، ج ١٠، ص ٣٤٨؛ الجوهري النقي، ج ١٠، ص ٣٤٦.

عن النبي - عليه وآله السلام - لما أسنده إلى عمر، بل كان ينسبه إلى النبي صلى الله عليه وآله.

و عن نافع^١، قال: قال رجلان لابن عمر: تركنا عبد الله بن الزبير يبيع أمهات الأولاد، فقال ابن عمر: لكن أبي عمر كان يقول: أيما أمة ولدت من سيدها فهي معتقة له، وهي حرة إذا مات^٢.

و عن عبد الله بن دينار، عن ابن عمر نحوه^٣.

فلو كان ابن عمر روى عن النبي صلى الله عليه وآله أنها تعتق بموته، لجعل عتقها منسوباً إلى النبي صلى الله عليه وآله و لم يجعله إلى عمر.

و روى عن زيد بن وهب الجهني، قال: مات رجل عن أم ولد فامر الوليد بن

١. ذكره ابن أبي حاتم الرازي في الجرح والتعديل، ج ٥، ص ٤٦، الرقم ٢١٧ قائلاً: «عبد الله بن دينار، مولى عبد الله بن عمر، مديني، روى عن ابن عمر وأنس بن مالك وأبي صالح، روى عنه يحيى بن سعيد الأنصاري وسهيل بن أبي صالح و ربيعة بن أبي عبد الرحمن و عبيد الله بن عمر و موسى بن عقبة و مالك بن أنس و ابن عجلان و سفيان الثوري و شعبة و ابن عيينة. سمعت أبي يقول ذلك».

٢. جزء سفيان بن عيينة، ص ١١٧؛ المصنف لابن أبي شيبة، ج ٥، ص ١٨٥، ح ٣؛ السنن الكبرى للبيهقي، ج ١٠، ص ٣٤٨.

٣. المصنف لابن أبي شيبة، ج ٥، ص ١٨٥، ح ٧؛ سنن الدارقطني، ج ٤، ص ٧٥، ح ٤٢٠٣ و ٤٢٠٥؛ نصب الراية، ج ٤، ص ٤٢.

عبد الله بن دينار قال: جاء رجلان إلى ابن عمر، فقال: من أين أقبلتما؟ قالوا: من قبل ابن الزبير، فأحل لنا أشياء كانت تحرم علينا، قال ما أحل لكم مما كان يحرم عليكم؟ قالوا: أحل لنا بيع أمهات الأولاد. قال: أتعرفان أبا حفص عمر؟ قالوا: نعم، قال: فإن عمر بن الخطاب نهى أن تباع أو توهب أو تورث يستمتع بها ما كان حياً، فإذا مات فهي حرة. قال البيهقي في ذيل الحديث: هكذا رواية الجماعة عن عبد الله بن دينار، و غلط فيه بعض الرواة عن عبد الله بن دينار، فرفعه إلى النبي صلى الله عليه وآله و سلم و هو لا يحل ذكره.

عُقْبَةَ بَيْعِهَا، فَقَالَ ابْنُ مَسْعُودٍ: إِنْ كُنْتُمْ لَا بُدَّ فَاعْلَيْنَ فَاجْعَلُوهَا مِنْ نَصِيبِ ابْنِهَا تُعْتَقُ.^١
 فلو كَانَ فِي ذَلِكَ أَثَرٌ عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ لَمَا خَفِيَ عَلَى ابْنِ مَسْعُودٍ
 وَلَا عَلَى الْوَلِيدِ بْنِ عُقْبَةَ وَهُوَ أَمِيرُ الْكُوفَةِ مِنْ قِبَلِ عُثْمَانَ بْنِ عَفَّانَ حَتَّى يَقْضِيَ
 بِبَيْعِهَا بِمَحْضَرٍ مِنَ الصَّحَابَةِ، وَلَمَّا قَالَ أَمِيرُ الْمُؤْمِنِينَ عَلَيْهِ السَّلَامُ: «قَدْ كَانَ مِنْ
 رَأْيِي وَرَأْيِ عُمَرَ أَنْ لَا يُبْعَنَ، وَقد رَأَيْتُ الْآنَ أَنْ يُبْعَنَ»^٢، وَلَكَانَ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ الزُّبَيْرِ
 لَا يَبِيعُهُنَّ طَوْلَ وَلَايَتِهِ عَلَى الْحَرَمَيْنِ وَالْعِرَاقِ مِنْ غَيْرِ أَنْ يُنْكِرَهُ أَصْحَابُهُ عَلَيْهِ.

وَعَنِ الْقَاسِمِ بْنِ الْفَضْلِ بْنِ مَعْدَانَ^٣، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ زِيَادٍ^٤، قَالَ: كَانَتْ جَدَّتِي أُمُّ
 وَلَدٍ لِعُثْمَانَ بْنِ مَظْعُونٍ^٥، وَأَرَادَ ابْنُ عُثْمَانَ بَيْعَهَا بَعْدَ مَوْتِ أَبِيهِ، فَأَتَتْ عَائِشَةَ
 فَقَالَتْ: إِنَّ ابْنَ عُثْمَانَ يُرِيدُ بَيْعِي، فَلَوْ كَلَّمْتِيهِ فَوَضَعَنِي مَوْضِعاً صَالِحاً وَقد كُنْتُ

١. المصنّف للصنعاني، ج ٧، ص ٢٨٩، ح ١٣٢١٤؛ المعجم الكبير، ج ٩، ص ٣٣٨؛ السنن
 الكبرى للبيهقي، ج ١٠، ص ٣٤٨؛ مجمع الزوائد، ج ٤، ص ١٠٨.
 ٢. في «ص، ط»: «عن».

٣. المصنّف للصنعاني، ج ٧، ص ٢٩١، ح ١٣٢٢٤؛ السنن الكبرى للبيهقي، ج ١٠، ص ٣٤٨؛
 نصب الرّاية، ج ٤، ص ٤٦؛ كنز العمال، ج ١٠، ص ٣٤٦، ح ٢٩٧٤٥.
 ٤. أبو المغيرة القاسم بن الفضل بن معدان الحذاني، من أهل البصرة، و كان نازلاً بجانب حدّان
 فنسب إليهم، يروي عن معاوية بن قرّة والبصريّين، روى عنه مسلم وأهل البصرة، مات سنة
 ١٦٧هـ. قاله ابن حبان في الثقات، ج ٧، ص ٣٣٨.

٥. محمد بن زياد، مشترك بين عدّة من الرواة، ولعله محمد بن زياد الألهاني؛ فتأمل.
 ٦. عثمان بن مظعون بن حبيب بن وهب بن حذافة بن جمح الجمحي، يكنى أبا السائب، أسلم
 أوّل الإسلام وهاجر إلى الحبشة هو وابنه السائب الهجرة الأولى، وهو ممّن حرّم الخمر على
 نفسه، توفي بعد شهوده بدرأ في السنة الثانية من الهجرة، وهو أوّل من مات بالمدينة من
 المهاجرين وأوّل من دفن بالبقيع. أسد الغابة، ج ٣، ص ٣٨٥؛ سير أعلام النبلاء، ج ١،
 ص ١٥٣، الرقم ٩.

وَلَدْتُ مِنْ أَبِيهِ، فَقَالَتْ لَهَا: إِذْهَبِي إِلَى عُمَرَ، فَإِنَّهُ يُعْتَقِلُكَ. فَأَتَتْ^١ عُمَرَ، فَأَرْسَلَتْ إِلَى ابْنِ عُثْمَانَ بْنِ مَطْعُونٍ فَقَالَ^٢: أَرَدْتَ بَيْعَ هَذِهِ؟ فَقَالَ: نَعَمْ. قَالَ: لَيْسَ لَكَ ذَلِكَ^٣؛ هِيَ حُرَّةٌ^٤.

وفي هذا دليل على أَنَّ عائشةَ و ابنَ عُثْمَانَ بنِ مَطْعُونٍ كانا يَرِيانِ بَيْعَهَا، وَأَنَّهُ لَمْ يَكُنْ عِنْدَهُمَا فِي ذَلِكَ أَثَرٌ عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ.

و لذلك^٥ أَجَازَ بَيْعَهَا أَمِيرُ الْمُؤْمِنِينَ^٦ عَلَيْهِ السَّلَامُ وَ جَابِرٌ وَ ابْنُ عَبَّاسٍ وَ ابْنُ الزُّبَيْرِ وَ أَبُو سَعِيدٍ الْخُدْرِيُّ وَ الْوَلِيدُ بْنُ عُقْبَةَ وَ غَيْرُهُمْ.

على أَنَّ هذه الْأَخْبَارَ الَّتِي تَعَلَّقُوا بِهَا وَ مَا أَشَبَّهَا أَخْبَارُ أَحَادٍ لَا تَوْجِبُ عِلْمًا وَ لَا يَقِينًا، وَ أَكْثَرُ مَا تَوْجِبُهُ مَعَ السَّلَامَةِ التَّامَّةِ الظَّنُّ، وَ لَا يَجُوزُ الرَّجُوعُ عَنِ الْأَدَلَةِ الَّتِي قَدَّمْنَاهَا مِمَّا يَوْجِبُ الْعِلْمَ^٧ وَ الْيَقِينَ^٨.

و هي مُعَارَضَةٌ بِمَا ذَكَرْنَا بَعْضَهُ وَ أَغْفَلْنَا مُعْظَمَهُ مِنْ رِوَايَاتِهِمُ الْمُتَضَمِّنَةِ لِجَوَازِ بَيْعِ أُمّهَاتِ الْأَوْلَادِ^٩.

١. في «أ»: «فَأْتَيْتِ».

٢. في «ب» و المطبوع: «قَالَ».

٣. في «ص، ط، ك»: «ذَلِكَ لَكَ».

٤. السنن الكبرى للبيهقي، ج ١٠، ص ٣٤٥.

٥. في «ب، ص، ط، ك»: «كَذَلِكَ».

٦. في «أ»، ص، ط، ك: «+ عَلِيٌّ بْنُ أَبِي طَالِبٍ»، وَ فِي «ج»: «+ عَلِيٌّ».

٧. في «أ، ب، ص، ط، ك»: «وَالْمَطْبُوعُ: - وَ».

٨. في «ط»: «الْيَقِينِي».

٩. سنن أبي داود، ج ٢، ص ٢٣٩، ح ٣٩٥٣ و ٣٩٥٤؛ سنن ابن ماجه ج ٢، ص ٨٤١، ح ٢٥١٧؛

السنن الكبرى للنسائي، ج ٣، ص ١٩٩، ح ٥٠٣٩؛ السنن الكبرى للبيهقي، ج ١٠، ص ٣٤٧ -

٣٤٨؛ نصب الرأية، ج ٤، ص ٤٥ - ٤٦.

فَأَمَّا مَا تَخْتَصُّ بِهِ الشَّيْعَةُ الْإِمَامِيَّةُ فِي هَذَا الْبَابِ مِنَ الْأَخْبَارِ^١ فَهُوَ أَكْثَرُ
مِنْ أَنْ يُحْصَى، وَإِنَّمَا عَارَضْنَا هُمْ بِمَا يَرَوْنَهُ وَيَنْقُلُونَهُ وَهُوَ مَوْجُودٌ فِي
كُتُبِ أَخْبَارِهِمْ.

على أَنَّهُ يُمْكِنُ - إِذَا سَلَّمْنَا صِحَّةَ الْخَبَرِ الْأَوَّلِ وَالثَّانِي - أَنْ يَكُونَ الْمَعْنَى فِيهَا
تَعْتَقُ إِذَا كَانَ مَوْلَاهَا قَدْ عَلَّقَ عِتْقَهَا بِوَفَاتِهِ، وَهَذَا مِمَّا لَا شُبْهَةَ فِيهِ.

[٣]. فَأَمَّا مَا رَوَاهُ عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ فِي أُمِّ إِبْرَاهِيمَ^٢ وَلَدِهِ أَنَّهُ
قَالَ: «أَعْتَقَهَا وَلَدُهَا»^٣، فَهُوَ أَيْضاً مِنَ أَخْبَارِ الْأَحَادِ الَّتِي لَا تَوْجِبُ الْعِلْمَ،
وَهُمْ يَرَوْنَهُ عَنْ أَبِي بَكْرٍ بْنِ أَبِي سَبْرَةَ^٤، وَهُوَ عِنْدَ ثُقَاةِ أَصْحَابِ الْحَدِيثِ
مِنَ الْكَذَّابِينَ^٥، وَيُرْوَاهُ ابْنُ أَبِي سَبْرَةَ عَنِ الْحُسَيْنِ بْنِ عُبَيْدِ اللَّهِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ

١. الكافي، ج ٦، ص ١٩١ - ١٩٤، باب أمّهات الأولاد؛ وسائل الشيعة، ج ١٨، ص ٢٧٨؛ وسائل
الشيعة، ج ٢٣، ص ١٧٢ - ١٧٨.

٢. مارية القبطية مولاة رسول الله صلى الله عليه وآله وأُمُّ ولده إبراهيم.

٣. سنن ابن ماجه، ج ٢، ص ٨٤١، ح ٢٥١٦؛ سنن الدارقطني، ج ٤، ص ٧٣، ح ٤١٨٨؛
المستدرک للحاکم، ج ٢، ص ١٩؛ السنن الكبرى للبيهقي، ج ١٠، ص ٣٤٦؛ كنز العمال، ج ١٠،
ص ٣٤٦، ح ٢٩٧٤١.

٤. قال العقيلي في الضعفاء، ج ٢، ص ٢٧١، الرقم ٨٣١: «أبو بكر بن عبد الله بن عبيد الله بن
محمد ابن أبي سبرة بن أبي رهم بن عبد العزى من بني عامر بن لؤي السبري؛ حدثنا عبد الله
بن أحمد قال: قال لي أبي: أبو بكر بن أبي سبرة كان يضع الحديث. ثم قال: قال حجاج، قال لي
أبو بكر السبري: عندي سبعون ألف حديث في الحلال والحرام. قال أبي: ليس حديثه بشيء،
كان يضع الحديث ويكذب». وذكره النسائي في الضعفاء والمتروكين، ص ٢٥٥، الرقم ٦٦٦
وقال: «متروك الحديث».

٥. العلل لأحمد بن حنبل، ج ١، ص ٥١٠، الرقم ١١٩٣؛ ضعفاء العقيلي، ج ٢، ص ٨٣١٢٧٢؛
الجرح والتعديل للرازي، ج ٧، ص ٢٩٨، الرقم ١٦١٧؛ الموضوعات لابن الجوزي، ج ١،
ص ١٤٢؛ تهذيب الكمال، ج ٣٣، ص ١٠٤ - ١٠٧، الرقم ٧٢٤٠.

بِ بْنِ عَبَّاسٍ^١، وَهُوَ عِنْدَهُمْ مِنَ الضَّعْفَاءِ الْمَطْعُونِ فِي رِوَايَتِهِمْ^٢. وَهُوَ^٣ مُعَارِضٌ بِكُلِّ مَا تَقَدَّمَ، وَلَا بُدَّ مِنْ تَرْكِ ظَاهِرِهِ؛ لِأَنَّ وَلَدَهَا لَوْ كَانَ أَعْتَقَهَا لَعَتَقَتْ فِي الْحَالِ، وَ قَدْ أَجْمَعْنَا عَلَى خِلَافِ ذَلِكَ.

وَيُحْتَمَلُ أَنْ يَكُونَ النَّبِيُّ - عَلَيْهِ وَآلِهِ السَّلَام - عَلَّقَ عِتْقَهَا بِوِلَادَتِهَا، فَلَمَّا حَصَلَتْ الْوِلَادَةُ الَّتِي هِيَ السَّبَبُ فِي الْعِتْقِ قَالَ عَلَيْهِ السَّلَام: «أَعْتَقَهَا وَلَدُهَا»، وَ هَذَا التَّأْوِيلُ أَوْلَى مِنْ تَأْوِيلِهِمْ؛ لِأَنَّهُمْ يَجْعَلُونَ الْمُسَبَّبَ الَّذِي هُوَ الْعِتْقُ مُتَأَخِّرًا عَنِ السَّبَبِ الَّذِي هُوَ الْوِلَادَةُ، وَ تَأْوِيلُنَا يَقْتَضِي أَنْ يَكُونَ الْمُسَبَّبُ بَعْدَ السَّبَبِ بِلَا فَصْلٍ.

٣٩٢

وَ قَدْ تَأَوَّلَ هَذَا الْخَبَرَ أَيْضاً قَوْمٌ عَلَى أَنَّ الْمُرَادَ بِهِ أَنَّ وَلَدَهَا يَدْعُو إِلَى عِتْقِهَا، وَ مَا دَعَا إِلَى غَيْرِهِ جَازَ أَنْ يُجْعَلَ كَأَنَّهُ وَاقِعٌ عِنْدَهُ.

[٤]. فَأَمَّا مَا ادَّعَوْهُ مِنَ الْإِجْمَاعِ: فَقَدْ بَيَّنَّا أَنَّ الْخِلَافَ فِي هَذِهِ الْمَسْأَلَةِ مُتَقَدِّمٌ وَ مُتَأَخِّرٌ، وَأَنْ بَيَعَ أُمَهَّاتِ الْأَوْلَادِ كَانَ فِي أَيَّامِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَ أَبِي بَكْرٍ إِلَى أَنْ نَهَى عَنْهُ عُمَرُ^٤؛ فَكَيْفَ يُدْعَى الْإِجْمَاعُ فِي هَذِهِ الْمَسْأَلَةِ، وَ الْخِلَافُ فِيهَا أَظْهَرُ مِنَ الشَّمْسِ؟

١. قَالَ الْعُقَيْلِيُّ فِي الضَّعْفَاءِ، ج ١، ص ٢٤٥، الرِّقْم ٢٩٣: «الْحُسَيْنُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَبَّاسٍ الْهَاشِمِيُّ، حَدَّثَنَا أَدَمُ بْنُ مُوسَى، قَالَ: سَمِعْتُ الْبَخَارِيَّ، قَالَ: حُسَيْنُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَبَّاسٍ الْهَاشِمِيُّ، عَنْ كَرِيبٍ وَ عِكْرَمَةَ، قَالَ عَلِيُّ: تَرَكْتُ حَدِيثَهُ» وَ قَالَ ابْنُ عَدِيٍّ فِي الْكَامِلِ، ج ٢، ص ٣٦٩، الرِّقْم ٤٨٠ / ١١١: «قَالَ النَّسَائِيُّ فِيمَا أَخْبَرَنِي مُحَمَّدُ بْنُ الْعَبَّاسِ عَنْهُ قَالَ: الْحُسَيْنُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَبَّاسٍ مَتْرُوكُ الْحَدِيثِ».

٢. كِتَابُ الْمَجْرُوحِينَ لِابْنِ حِبَّانَ، ج ١، ص ٢٤٢؛ الْكَامِلُ لِعَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَدِيٍّ، ج ٢، ص ٣٤٩؛ تَهْذِيبُ التَّهْذِيبِ، ج ٢، ص ٢٩٦، الرِّقْم ٦٠٦.

٣. فِي «ج»: + «أَيْضاً».

٤. فِي «ب» وَ الْمَطْبُوعُ: - «عَنْهُ».

٥. فِي «ج»، ص، ط، ك، وَ مَطْبُوعُ النَجَفِ: «عَمْرُ عَنْهُ».

وقد رَوَوْا عن الأجلح، عن عُمَرَ بْنِ عَبْدِ الْعَزِيزِ: أَنَّهُ كَتَبَ إِلَى عَدِيِّ^١ فِي رَجُلٍ مَاتَ وَعَلَيْهِ دَيْنٌ وَلَيْسَ لَهُ إِلَّا أُمُّ وَلَدٍ، قَالَ: تُشْتَسَعَى فِي الدِّينِ^٢.

وَعَنِ ابْنِ مَسْعُودٍ، قَالَ: تُعْتَقُ مِنْ نَصِيبٍ وَلَدَهَا^٣.

وَعَنِ الشَّعْبِيِّ^٤ وَإِبْرَاهِيمَ النَّخَعِيِّ^٥، قَالَ: يُجْزَى عَتَقُ أُمِّ الْوَلَدِ عَنِ الرَّقَبَةِ الْوَاجِبَةِ.

وَعَنْ حَمَّادِ بْنِ زَيْدٍ^٦، عَنْ أَيُّوبَ^٧ وَابْنِ عَوْنٍ^٨: أَنَّ ذَا قَرَابَةِ لِمُحَمَّدِ بْنِ سِيرِينَ

١. عدي بن أرطاة الفزاري الدمشقي، أخو زيد بن أرطاة، ولآه عمر بن عبد العزيز البصرة وغيرها من بلاد العراق، ونزل المدائن، حدث عن عمرو بن عتبة وأبي أمامة الباهلي، وروى عنه بكر بن عبد الله المزني وبريد بن أبي مريم وعروة بن قبيصة وعباد بن منصور الناجي. تاريخ بغداد، ج ١٢، ص ٣٠٢، الرقم ٦٧٥١؛ سير أعلام النبلاء، ج ٥، ص ٥٣، الرقم ١٧.

٢. أنساب الأشراف، ج ٨، ص ١٦٢.

٣. المصنف للصنعاني، ج ٧، ص ٢٨٩، ح ١٣٢١٤؛ السنن الكبرى للبيهقي، ج ١٠، ص ٣٤٨؛ مجمع الزوائد، ج ٤، ص ١٠٨.

٤. المدونة الكبرى، ج ٢، ص ١٢٥.

٥. المدونة الكبرى، ج ٢، ص ١٢٥؛ الإشراف على مذاهب العلماء، ج ٧، ص ١٣٥.

٦. حماد بن زيد بن درهم، أبو أمامة الأزدي، مولاهم البصري، من أئمة الحديث، حيث روى منها أربعة آلاف، سمع أبا عمران الجوني وأنس بن سيرين، وروى عنه عبد الرحمن بن مهدي، وعلي بن المدني، وأحمد بن المقدام وغيرهم. مات سنة ١٧٩ هـ. تذكرة الحفاظ، ج ١، ص ٢٢٨؛ العبر، ج ١، ص ٢١١؛ شذرات الذهب، ج ١، ص ٢٩٢.

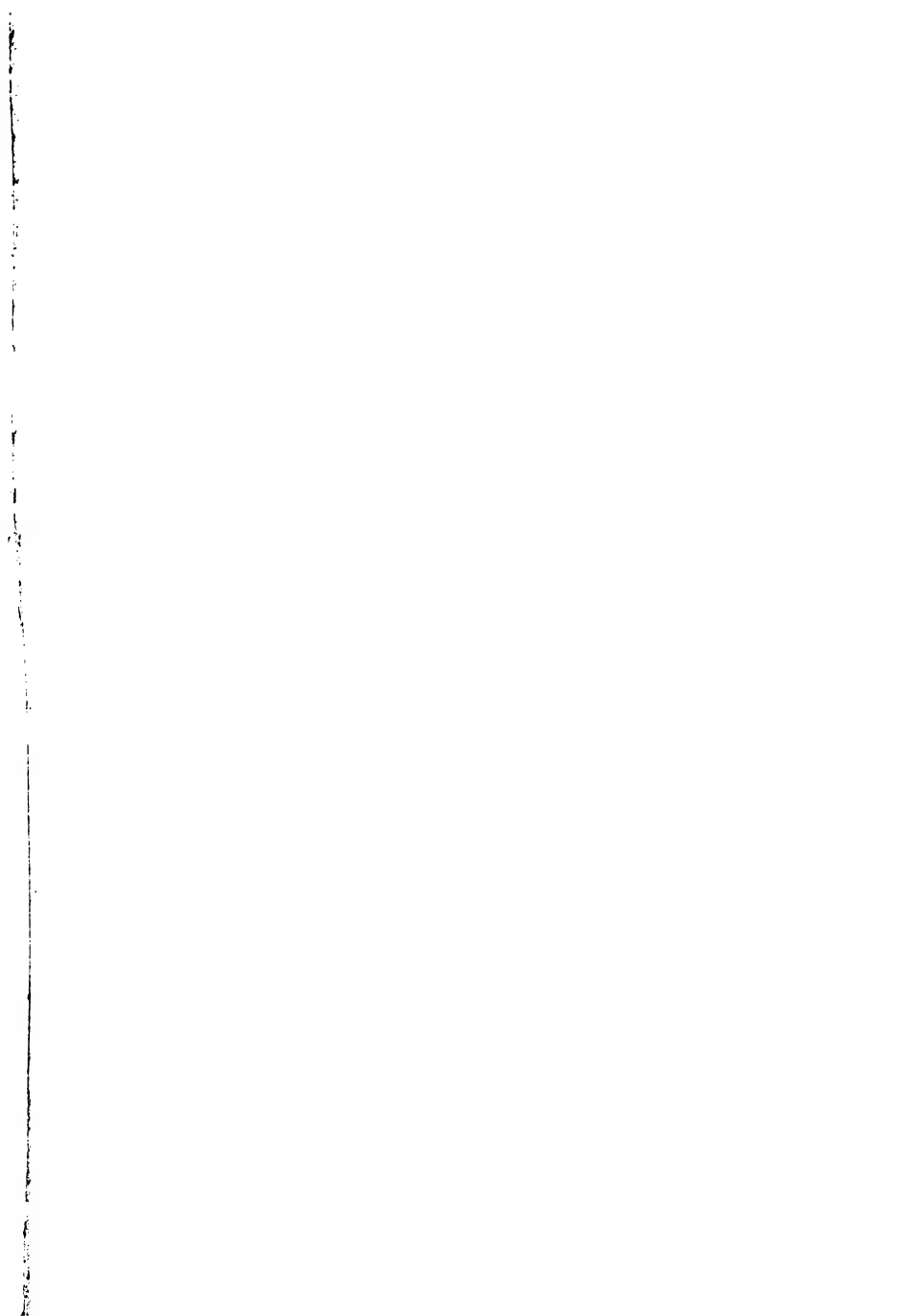
٧. أيوب بن أبي تيمعة واسمه كيسان السخثياني، أبو بكر البصري، مولى عنزة، ويقال: مولى جهينة، وكان منزله في بني الحريش بالبصرة، ولد سنة ٦٨ هـ، ومات سنة ١٣١ هـ، رأي أنس بن مالك، وروى عن إبراهيم بن مرة وإبراهيم بن ميسرة الطائفي وأبي الشعثاء جابر بن زيد الأزدي والحسن البصري وحديد بن هلال العدوي ومحمد بن سيرين وآخرين. تهذيب الكمال، ج ٣، ص ٤٥٨، الرقم ٦٠٧؛ التعديل والتجريح، ج ١، ص ٣٦٤، الرقم ٩٤؛ سير أعلام النبلاء، ج ٦، ص ١٥.

٨. عبد الله بن عون بن أرطبان المزني مولاهم، أبو عون الخزاز البصري الفقيه، روى عن ثمامة

تُوفِّي وَ تَرَكَ أُمُّ وَلَدٍ لَهُ حُبْلَى، فَأَرْسَلَ مُحَمَّدُ بْنُ سِيرِينَ إِلَى عَبْدِ الْمَلِكِ بْنِ يَعْلَى وَ
 هُوَ قَاضِي الْبَصْرَةِ، فَأَمَرَهُ عَبْدُ الْمَلِكِ أَنْ يَجْعَلَ عِتْقَهَا^١ مِنْ نَصِيبٍ وَلَدَهَا.^٢
 وَ فِي ذَلِكَ كُلِّهِ دَلِيلٌ عَلَى أَنَّ الْخِلَافَ مَا زَالَ فِي الْأَعْصَارِ الْمُتَقَدِّمَةِ وَ الْمُتَأَخِّرَةِ
 إِلَى وَقْتِنَا.

« بن عبد الله بن أنس و نافع مولى عبد الله بن عمر و محمد بن سيرين و غيرهم، و روى عنه
 ابن علية و الأعمش و الثوري و جمع غفير، مات ابن عون سنة ١٥١ هـ. تهذيب التهذيب، ج ٥،
 ص ٢٤٦؛ طبقات الفقهاء لأبي إسحاق الشيرازي، ص ٧٣.
 ١. في «ب، ص، ط، ك» و المطبوع: «يصفها» بدل «يجعل عتقها».
 ٢. لم نعثر على مصدر لهذا الحديث في المصادر التي بين أيدينا.

كِتَابُ الصَّيْدِ وَالدَّبَائِحِ
وَالْأَطْعَمَةِ وَالْأَشْرَبَةِ وَاللِّبَاسِ



٢٢٧. مسألة

[الصيد بالجوارح]

وَمِمَّا انْفَرَدَتْ بِهِ الْإِمَامِيَّةُ الْآنَ وَإِنْ وافَقَهَا فِي ذَلِكَ قَوْلُ أَقْوَامٍ حُكِي قَدِيمًا:
الْقَوْلُ بَأَنَّ الصَّيْدَ لَا يَصِحُّ إِلَّا بِالْكِلَابِ الْمُعَلَّمَةِ، دُونَ الْجَوَارِحِ كُلِّهَا؛ مِنَ الطُّيُورِ
وَذَوَاتِ الْأَرْبَعِ كَالصَّقْرِ وَالْبَازِي وَالشَّاهِينِ وَمَا أَشْبَهَهُنَّ، وَ^٢ مِنْ ذَوَاتِ الْأَرْبَعِ كَعَنَاقِ
الْأَرْضِ وَالْفَهْدِ وَمَا جَرَى مَجْرَاهُمَا. وَلَا يَجِلُّ عَنْهُمْ أَكْلُ مَا قَتَلَهُ غَيْرُ الْكَلْبِ الْمُعَلَّمِ.
وَخَالَفَ بَاقِيَ الْفُقَهَاءِ فِي ذَلِكَ ^٣، وَأَجْرُوا كُلَّ مَا عَلَّمَ مِنَ الْجَوَارِحِ مِنَ الطُّيُورِ
وَذَوَاتِ الْأَرْبَعِ مَجْزَى الْكِلَابِ فِي هَذَا الْحُكْمِ.

وَذَكَرَ أَبُو بَكْرٍ أَحْمَدُ بْنُ عَلِيٍّ الرَّازِيُّ^٤ الْفَقِيهَ فِي كِتَابِهِ الْمَعْرُوفِ بِأَحْكَامِ الْقُرْآنِ

١. في «ص»، ط، ك: «أَنْ» بدل «القول بَأَنَّ».

٢. في «أ، ج، ص»: «و».

٣. المدونة الكبرى، ج ٢، ص ٥٣ - ٥٤؛ الأم، ج ٢، ص ٢٤٩؛ مختصر المزني، ص ٢٨١؛
الإشراف على مذاهب العلماء، ج ٣، ص ٤٤٦؛ مختصر اختلاف العلماء، ج ٣، ص ١٩٤؛ تحفة
الفقهاء، ج ٣، ص ٧٤ - ٧٥؛ المغني لابن قدامة، ج ١١، ص ١٠؛ بداية المجتهد، ج ١، ص ٣٦٧.

٤. أبو بكر أحمد بن علي الرازي الجصاص، كان إمام الحنفية في عصره، تفقه على أبي سهل

عن نافع، قال: وَجَدْتُ فِي كِتَابِ لِعَلِيِّ بْنِ أَبِي طَالِبٍ عَلَيْهِ السَّلَامُ قَالَ: «لَا يَصْلُحُ أَكُلُ مَا قَتَلْتَهُ الْبُرَّاءُ»^١.

و رُوِيَ أَيْضاً عَنْ ابْنِ جُرَيْجٍ^٢، عَنْ نَافِعٍ، قَالَ: قَالَ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عُمَرَ^٣: مَا أَمْسَكَ مِنَ الطَّيْرِ، الْبُرَّاءُ وَغَيْرُهَا؛ فَمَا أَدْرَكَتْ ذَكَاتَهُ فَذَكَّيْتَهُ فَهُوَ لَكَ، وَإِلَّا فَلَا تَطْعَمَهُ^٤.

٣٩٥

و رَوَى سَلَمَةُ بْنُ عَلْقَمَةَ^٥ عَنْ نَافِعٍ: أَنَّ عَلِيّاً عَلَيْهِ السَّلَامُ كَرِهَ مَا قَتَلْتَهُ الصُّقُورُ^٦.
و رُوِيَ عَنْ مُجَاهِدٍ: أَنَّهُ كَانَ يَكْرَهُ صَيْدَ الطَّيْرِ، وَ يَقُولُ: «مُكَلِّبِينَ» إِنَّمَا هِيَ الْكِلَابُ خَاصَّةً^٧.

و ذَكَرَ أَبُو بَكْرِ الرَّازِيُّ: أَنَّ بَعْضَ الْعُلَمَاءِ حَمَلَ «مُكَلِّبِينَ» عَلَى الْكِلَابِ خَاصَّةً، وَ

«الرَّجَاجُ وَ أَبِي الْحَسَنِ الْكَرْخِيُّ، وَ اسْتَقْبَلَ بِالتَّدْرِيسِ فِي بَغْدَادَ، تَخَرَّجَ عَلَيْهِ جَمْعٌ، رَوَى عَنْ الْأَصَمِّ النَّيْسَابُورِيِّ وَ الْأَصْبَهَانِيِّ وَ ابْنَ قَانِعِ الْقَاضِي وَ الطَّبْرَانِيِّ وَ غَيْرِهِمْ، لَهُ مَصْنُفَاتٌ مِنْهَا أَحْكَامُ الْقُرْآنِ وَ غَيْرُهُ، تَوَفَّى سَنَةَ ٣٧٠ هـ. الْفَوَائِدُ الْبَهِيمَةُ، ص ٢٧؛ تَارِيخُ بَغْدَادَ، ج ٤، ص ٣١٤؛ مِرْآةُ الْجَنَانِ، ج ٢، ص ٣٩٤؛ شَذَرَاتُ الذَّهَبِ، ج ٣، ص ٧١.

١. أَحْكَامُ الْقُرْآنِ لِلْجَصَّاصِ، ج ٢، ص ٣٩٥.
٢. هَكَذَا فِي «ب». وَ فِي سَائِرِ النُّسخِ وَ الْمَطْبُوعِ: «ابْنُ جُرَيْجٍ» بِالْحَاءِ.
٣. فِي «أ، ج، ص، ط، ك» وَ مَطْبُوعِ النُّجَفِ: «بْنُ عُمَرَ».
٤. أَحْكَامُ الْقُرْآنِ لِلْجَصَّاصِ، ج ٢، ص ٣٩٥؛ جَامِعُ الْبَيَانِ (تَفْسِيرُ الطَّبْرِيِّ)، ج ٦، ص ١٢٢؛ تَفْسِيرُ ابْنِ كَثِيرٍ، ج ٢، ص ١٧.
٥. أَبُو بَشِيرٍ سَلَمَةُ بْنُ عَلْقَمَةَ التَّمِيمِيُّ، مِنْ وَلَدِ عَامِرِ بْنِ عُبَيْدِ بْنِ الْحَارِثِ بْنِ عَمْرِو بْنِ كَعْبِ بْنِ زَيْدِ مَنَاةَ بْنِ تَمِيمٍ، مِنْ أَهْلِ الْبَصْرَةِ، وَ كَانَ حَافِظاً مُتَقَنّاً، يَرُوي عَنْ ابْنِ سِيرِينَ وَ نَافِعٍ، رَوَى عَنْهُ شُعْبَةُ وَ الْبَصْرِيُّونَ، مَاتَ قَبْلَ ١٤٠ هـ. الثَّقَاتُ لِابْنِ حَبَّانَ، ج ٦، ص ٣٩٩ - ٤٠٠؛ تَهْذِيبُ الْكَمَالِ، ج ١١، ص ٢٩٨ - ٢٩٩.

٦. أَحْكَامُ الْقُرْآنِ لِلْجَصَّاصِ، ج ٢، ص ٣٩٥.

٧. فِي «أ، ب، ج» وَ الْمَطْبُوعِ: «خَاصَّةً».

٨. أَحْكَامُ الْقُرْآنِ لِلْجَصَّاصِ، ج ٢، ص ٣٩٥.

بَعْضَهُمْ حَمَلَ ذَلِكَ عَلَى الْكِلابِ وَغَيْرِهَا^١.

وَالَّذِي يَدُلُّ عَلَى صِحَّةِ مَا ذَهَبْنَا إِلَيْهِ - بَعْدَ إِجْمَاعِ الطَّائِفَةِ الْمُحِقَّةِ عَلَيْهِ -: قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿وَمَا عَلَّمْتُمْ مِنَ الْجَوَارِحِ مُكَلِّبِينَ تُغَلِّمُونَهُنَّ مِمَّا عَلَّمَكُمُ اللَّهُ فَكَلُّوا مِمَّا أَمْسَكْتُمْ عَلَيْكُمْ وَادْكُرُوا اسْمَ اللَّهِ عَلَيْهِ﴾^٢ الْآيَةَ، وَهَذَا نَصٌّ صَرِيحٌ عَلَى أَنَّهُ لَا يَقُومُ مَقَامَ الْكِلابِ فِي هَذَا الْحُكْمِ غَيْرُهَا؛ لِأَنَّهُ تَعَالَى لَوْ قَالَ: ﴿وَمَا عَلَّمْتُمْ مِنَ الْجَوَارِحِ﴾ وَلَمْ يَقُلْ: ﴿مُكَلِّبِينَ﴾ لَدَخَلَ فِي الْكَلَامِ كُلِّ جَارِحٍ مِنْ ذِي نَابٍ وَظُفْرِ، وَلَمَّا أَتَى بِلَفْظَةِ ﴿مُكَلِّبِينَ﴾ وَهِيَ تَخُصُّ الْكِلابَ - لِأَنَّ الْمُكَلَّبَ هُوَ صَاحِبُ الْكِلابِ بِلا خِلَافٍ بَيْنَ أَهْلِ اللُّغَةِ^٣ - عَلِمْنَا أَنَّهُ لَمْ يُرِدْ بِ«الْجَوَارِحِ» جَمِيعَ مَا يَسْتَحِقُّ هَذَا الْاسْمَ، وَإِنَّمَا أَرَادَ الْجَوَارِحَ^٤ مِنَ الْكِلابِ خَاصَّةً؛ وَيَجْرِي ذَلِكَ مَجْرَى قَوْلِهِمْ: «رَكِبَ الْقَوْمُ نَهَارَهُمْ مُبْقِرِينَ أَوْ مُحْمِرِينَ»^٥ فَإِنَّهُ لَا يَحْتَمِلُ - وَإِنْ كَانَ اللَّفْظُ الْأَوَّلُ عَامًّا الظَّاهِرِ - إِلَّا عَلَى رُكُوبِ الْبَقَرِ وَالْحِمَارَاتِ.

فَإِنْ قِيلَ: دُلُّوا عَلَى أَنَّ «مُكَلِّبِينَ» إِنَّمَا أَرَادَ بِهِ صَاحِبَ الْكِلابِ، وَما أَنْكَرْتُمْ أَنْ يُرِيدَ بِهِ الْمُضَرِّي لِلْجَارِحِ^٦ الْمُمَرَّنَ لَهُ وَالمُجْرِي، فَيَدْخُلُ فِيهِ الْكَلْبُ وَغَيْرُهُ.

١. أحكام القرآن للجصاص، ج ٢، ص ٣٩٥.

٢. المائدة (٥): ٤.

٣. المحيط في اللغة، ج ٢، ص ٤٠٢ (جرح)؛ مفردات ألفاظ القرآن، ص ٧٢١؛ المغرب في ترتيب المعرب، ج ٢، ص ٢٣٠؛ لسان العرب، ج ١، ص ٧٢٢؛ الصحاح للجوهري، ج ١، ص ٢١٣؛ القاموس المحيط، ج ١، ص ١٦٧ (كلب).

٤. في «ص، ط، ك» و«مطبوع النجف»: «بالجوارح».

٥. في «أ، ص، ط»: «مجمزين». ومعنى العبارة: أي أَنَّهُ يَخْتَصُّ رُكُوبَ الْبَقَرِ وَالْحَمِيرِ. وَالْجَمَازُ: مَرْكَبٌ سَرِيعٌ يَتَّخِذُهُ النَّاسُ فِي الْمَدَنِ.

٦. في «ص، ط، ك»: «للجوارح».

قلنا: لَيْسَ يَنْبَغِي أَنْ يَتَكَلَّمَ فِيمَا طَرِيقُهُ اللُّغَةُ مَنْ لَا يَعْرِفُ مَوْضِعَ أَهْلِهَا، وَلَا يُعْرِفُ عَنْ أَحَدٍ مِنْ أَهْلِ اللُّغَةِ الْعَرَبِيَّةِ أَنَّ الْمُكَلَّبَ هُوَ الْمُعَرِّي أَوْ الْمُضَرِّي، بَلْ يَقُولُونَ - وَقد نَصُّوا فِي كُتُبِهِمْ عَلَيْهِ -: أَنَّ الْمُكَلَّبَ هُوَ صَاحِبُ الْكِلاِبِ؛ قَالَ النَّابِغَةُ الذُّبْيَانِيُّ^٢: سَرَتْ عَلَيْهِ مِنَ الْجَوَازِ^٣ سَارِيَّةٌ تُزَجِّي الشَّمَالَ عَلَيْهِ جَامِدَ الْبَرْدِ فَارْتَاعَ مِنْ صَوْتِ كَلَابٍ فَبَاتَ لَهُ طَوَعُ الشَّوَامِتِ مِنْ خَوْفٍ وَ مِنْ صَرْدٍ^٤ وَ فَسَّرَ أَهْلُ اللُّغَةِ أَنَّهُ أَرَادَ بـ «كَلاِبٍ» صَاحِبَ الْكِلاِبِ^٥، وَ «كَلاَبٍ» وَ «مُكَلَّبٍ» وَاحِدٌ. وَ ذَكَرَ صَاحِبُ كِتَابِ الْجَمْهَرَةِ^٧: أَنَّ الْمُكَلَّبَ صَاحِبُ الْكِلاِبِ، وَ أَنْشَدَ قَوْلَ الشَّاعِرِ:

١. فِي «ج، ص، ط»:- «عَنْ».

٢. النَّابِغَةُ الذُّبْيَانِيُّ، زِيَادُ بْنُ مَعَاوِيَةَ، أَبُو أُمَامَةَ، شَاعِرُ جَاهِلِيٍّ مِنَ الطَّبَقَةِ الْأُولَى مِنْ أَهْلِ الْحِجَازِ، كَانَتْ تَضْرِبُ لَهُ قَبَّةٌ مِنْ جِلْدِ أَحْمَرَ بِسُوقِ عَكَاظٍ فَتَقْصِدُهُ الشَّعْرَاءُ فَتَعْرِضُ عَلَيْهَا أَشْعَارَهَا، وَ كَانَ الْأَعَشَى وَ حَسَّانُ وَ الْخَنْسَاءُ مِمَّنْ يَعْضُرُ شَعْرَهُ عَلَى النَّابِغَةِ، وَ كَانَ أَبُو عَمْرٍو بْنُ الْعَلَاءِ يَفْضِلُهُ عَلَى سَائِرِ الشَّعْرَاءِ، وَ هُوَ أَحَدُ الْأَشْرَافِ فِي الْجَاهِلِيَّةِ، وَ كَانَ حَظِيئاً عِنْدَ النُّعْمَانِ بْنِ الْمُنْذَرِ، حَتَّى شَبَّ فِي قَصِيدَةٍ لَهُ بِالْمُتَجَرِّدَةِ - زَوْجَةِ النُّعْمَانِ - فَغَضِبَ النُّعْمَانُ، فَفَرَّ النَّابِغَةُ، وَ وَفَدَ عَلَى الْغَسَّانِيِّينَ بِالشَّامِ، وَ غَابَ زَمَناً، ثُمَّ رَضِيَ عَنْهُ النُّعْمَانُ، فَعَادَ إِلَيْهِ وَ اعْتَذَرَ بِقِصَصَاتٍ تَعْرِفُ بِالْاعْتَذَارِيَّاتِ، وَ كَانَ أَحْسَنَ شَعْرَاءِ الْعَرَبِ دِيبَاجَةً، لَا تَكْلُفُ فِي شَعْرِهِ وَ لَا حِشْوٍ، وَ عَاشَ عُمُرًا طَوِيلًا وَ دِيْوَانُهُ مَشْهُورٌ. مَاتَ قَبْلَ الْهَجْرَةِ، وَ مَا أَدْرَكَ عَهْدَ الرَّسُولِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَ آلِهِ. الْأَعْلَامُ، ج ٣، ص ٩٢؛ الْأَغَانِي، ج ١١، ص ٣؛ نَهَايَةُ الْإِرْبَابِ، ج ٣، ص ٥٩.

٣. فِي «ج» وَ الْمَطْبُوعُ: «الظُّلُمَاء».

٤. دِيْوَانُ النَّابِغَةِ الذُّبْيَانِيِّ، ص ١٩.

٥. الصَّحَاحُ لِلْجَوْهَرِيِّ، ج ١، ص ٢١٣ (كَلْب)؛ شَمْسُ الْعُلُومِ، ج ٦، ص ٣٧٣٠ (صَرْد)؛ لِسَانُ الْعَرَبِ، ج ١، ص ٧٢٢ (كَلْب).

٦. فِي «ج، ص» وَ الْمَطْبُوعَيْنِ: - «وَ».

٧. جَمْهَرَةُ اللُّغَةِ، لِأَبِي بَكْرٍ مُحَمَّدٍ بْنِ الْحَسَنِ بْنِ دَرِيدٍ بْنِ عَتَاهِيَةَ الْأَزْدِيِّ الْقَحْطَانِيِّ الْبَصْرِيِّ، عَالِمٌ، فَاضِلٌ أَدِيبٌ حَفُوظٌ، شَاعِرٌ، نَحْوِيٌّ، لُغَوِيٌّ، كَانَ إِمَامَ أَهْلِ اللُّغَةِ. رَوَى عَنْهُ خَلْقٌ كَثِيرٌ مِنْهُمْ السِّيْرَافِي وَ

ضراء أحست نبأً من مُكَلَّبٍ^١

وما ذُكِرَ في هذا الباب أكثر من أن يُحصى.

وقد ذُكِرَ في تَصْرِيفٍ ما يُبنى من الكاف واللام والباء أنَّ المُكَلَّبَ هو المُضْري والمُعَلَّم، وقد فَتَّشنا سائرَ كُتُبِ أهلِ اللغةِ فما وَجَدنا أحداً مِنْهُمْ ذَكَرَ ذلك.

وَمِنْ اغْتَرَبَ بِقَوْلِهِمْ: «فَلانٌ كَلَبَ على كذا» و«تَكَلَّبَ على كذا» فغَيْرُ مُتَأَمِّلٍ؛ لِأَنَّ الكَلَبَ هاهنا هو العَطَشُ، والكَلَبُ^٢ عندهم هو العطشان، ولا يَقُولُ أَحَدٌ مِنْهُمْ: «كَلَبَ الطائرَ الجارحَ» إذا عَلَّمَهُ وأضرَّهُ؛ لِأَنَّ هذه لَفْظَةٌ مُسْتَعْمَلَةٌ مُسْتَقَّةٌ مِنْ لَفْظِ الكِلَابِ، فَكَيْفَ تُسْتَعْمَلُ فِي غَيْرِهَا؟
وإذا قِيلَ: قد قالوا: «أَسِيرٌ مُكَلَّبٌ».

قلنا: مَنْ قَالَ ذلك فَقَدْ فَسَّرَهُ وَقَالَ: مَعْنَى «مُكَلَّبٌ» مَشْدُودٌ بِالْكَلَبِ الَّذِي هُوَ الْقَدُّ^٣، وَلَمَّا كَانَ الْأَسِيرُ الْمَشْدُودُ بِالْقَدِّ الَّذِي هُوَ الْكَلَبُ قِيلَ: مُكَلَّبٌ. وما أَنْكَرْنَا أَنْ يَكُونَ الْمُكَلَّبُ فِي مَوْضِعٍ مِنَ الْمَوَاضِعِ يُسْتَعْمَلُ فِي غَيْرِ الْكِلابِ، وَإِنَّمَا أَنْكَرْنَا أَنْ يَكُونَ الْمُكَلَّبُ هُوَ الْمُعَلَّمُ وَالْمُغْرِي وَالْمُضْري.

➤ المرزباني والأصفهاني، قيل في حقِّه: إنَّه ما ازدحم العلم والشعر في صدر أحد ازدحامها في صدر ابن دريد. مات سنة ٣٢١ هـ. الفهرست لابن النديم، ص ٦٧؛ بغية الوعاة، ص ٣٠.

١. عجز بيت لطيفيل الغنوي، والبيت في ديوانه: ص ٩ يصف بها الخيل:

تُبَارِي مَراخِيها الرِّجَاجَ كَأَنَّها ضِراءُ أَحسَّتْ نَبأً مِنْ مُكَلَّبٍ

و قال ابن سيدة في المخصَّص، ص ٥ (السفر السادس عشر): ٣٠:

تُبَارِي مَراخِيها الرِّجَاجَ كَأَنَّها ضِراءُ أَحسَّتْ نَبأً مِنْ مُكَلَّبٍ

والصَّنَاءُ وَسَخٌ، أو رائحةٌ منكِّرة. وقيل: هو الرِّمَادُ والصَّلَاءُ السَّوَاءُ.

٢. في «أ»: «المكَلَّب».

٣. في حاشية «ب» و«مطبوع النجف: «القيد».

على أَنَّا لو سَلَّمنا هذه اللفظةَ وَأَنها^١ قد استُعْمِلَت في التعليمِ و التمرينِ فذلك مَجَازٌ، و المعنى الذي ذَكَّرنا^٢ استِعمالُها فيه حَقِيقَةٌ، و حَمَلُ القرآنِ على الحَقِيقَةِ أُولَى مِن حَمَلِهِ على المَجَازِ.

على أَن قَوْلَهُ تَعَالَى: ﴿وَمَا عَلَّمْتُمْ مِنَ الْجَوَارِحِ﴾ يُغْنِي عن أَن يُكْرَرَ و يَقُولَ: «مُعَلِّمِينَ»؛ لِأَنَّ مَنْ حَمَلَ لَفْظَةَ «مُكَلِّبِينَ» على التعليمِ لَا بُدَّ مِن أَن يَلْزَمَهُ التَّكَرُّارُ، و إِذَا جَعَلْنَا ذَلِكَ مُخْتَصًّا بِالْكَلاِبِ أَفَادَ أَنَّهُ بَيَّانٌ لِأَنَّ هَذَا الْحُكْمَ يَتَعَلَّقُ بِالْكَلاِبِ دُونَ غَيْرِهَا، و لو أَبَدَلْنَا فِي الْآيَةِ لَفْظَةَ «مُكَلِّبِينَ» بِمُعَلِّمِينَ لَمَا حَسُنَتْ؛ وَكَيْفَ^٣ تُحْمَلُ^٤ على مَعْنَاهَا و لو صَرَّحْنَا بِهَا لَكَانَ الْكَلَامُ قَبِيحًا؟

و يَدُلُّ أَيْضًا على مَا ذَهَبْنَا إِلَيْهِ: أَنَّ الْجَارِحَ غَيْرَ الْكَلْبِ إِذَا صَادَ صَيْدًا فَقَتَلَهُ فَقَدْ حَلَّهُ الْمَوْتُ، وَكُلُّ حَيَوَانٍ يَحْلُهُ^٥ الْمَوْتُ فَهُوَ مَيِّتٌ وَ يَسْتَحِقُّ هَذَا الْاسْمَ فِي الشَّرِيعَةِ؛ إِلَّا أَن تَقَوْمَ دَلَالَةٌ شَرْعِيَّةٌ عَلَى ذَكَاتِهِ، فَلَا يَجْرِي عَلَيْهِ حِينَئِذٍ اسْمُ الْمَيِّتَةِ و إِن حَلَّهُ الْمَوْتُ.

فَإِن^٦ ادَّعَوْا ذَكَاةَ مَا حَلَّهُ الْمَوْتُ مِنْ صَيْدِ الْبَازِي وَ الْفَهْدِ وَ مَا أَشَبَّهُهُمَا، فَعَلَيْهِم الدَّلَالَةُ، وَ لَا يَتِمَّ كُنُوءٌ مِنْ دَلَالَةٍ و إِنَّمَا يَفْزَعُونَ إِلَى خَبَرٍ وَاحِدٍ أَوْ قِيَاسٍ، وَ مَا فِيهِمَا مَا يَوْجِبُ الْعِلْمَ فَيُتْرَكُ لَهُ ظَاهِرُ الْقُرْآنِ.

١. في «أ»: «أَنَّ هذه اللفظة».

٢. في «ط، ك»: «ذكرناه».

٣. في «ص، ط، ك»: «كَيْفَ».

٤. في «أ، ج، ط»: «يحمل».

٥. في «أ، ج، ص، ط» و مطبوع النجف: «حلّه».

٦. في «أ»: «فإذا».

٢٢٨. مسألة

[لو أكل الكلب من صيده]

وَمِمَّا انفردت به الإمامية: أَنَّ الكلبَ إِذَا أَكَلَ مِنَ الصيدِ نادراً أو شاذّاً و كانَ الأغلبُ أَنه لا يأكلُ، حَلَّ الأكلُ مِنَ ذلكِ الصيدِ^١، وإن كَثُرَ أَكْلُهُ مِنْهُ وَ تَكَرَّرَ فَإِنَّهُ لَا يُؤْكَلُ مِنْهُ.

و خالف باقي الفقهاء في ذلك:

فقال أبو حنيفة^٢ وأبو يوسف^٣ و زُفَرُ^٤ ومحمد^٥: إِذَا أَكَلَ الكلبُ مِنَ الصيدِ فهو غيرُ مُعَلَّمٍ فلا يؤكلُ، و يؤكلُ صيدُ البازي و إن أكلَ. و هو قولُ الثوري^٦.

١. في «أ، ج»: - «نادراً أو شاذّاً وكان الأغلب...» إلى هنا.

٢. الإشراف على مذاهب العلماء، ج ٣، ص ٤٥١ - ٤٥٢؛ مختصر اختلاف العلماء، ج ٣، ص ٢٠١؛ المبسوط للسرخسي، ج ١١، ص ٢٢٣؛ تحفة الفقهاء، ج ٣، ص ٧٤؛ المغني لابن قدامة، ج ١١، ص ٨ و ١١؛ بداية المجتهد، ج ١، ص ٣٦٨.

٣. الإشراف على مذاهب العلماء، ج ٣، ص ٤٥١ - ٤٥٢؛ مختصر اختلاف العلماء، ج ٣، ص ٢٠١؛ المبسوط للسرخسي، ج ١١، ص ٢٢٣؛ تحفة الفقهاء، ج ٣، ص ٧٥؛ المغني لابن قدامة، ج ١١، ص ٨ و ١١.

٤. الإشراف على مذاهب العلماء، ج ٣، ص ٤٥١ - ٤٥٢؛ مختصر اختلاف العلماء، ج ٣، ص ٢٠١؛ المغني لابن قدامة، ج ١١، ص ٨ و ١١.

٥. الإشراف على مذاهب العلماء، ج ٣، ص ٢٠١؛ مختصر اختلاف العلماء، ج ٣، ص ٢٠١؛ المبسوط للسرخسي، ج ١١، ص ٢٢٣؛ تحفة الفقهاء، ج ٣، ص ٧٥؛ المغني لابن قدامة، ج ١١، ص ٨ و ١١.

٦. في «ص، ط، ك»: «ولا».

٧. الإشراف على مذاهب العلماء، ج ٣، ص ٤٥٢؛ مختصر اختلاف العلماء، ج ٣، ص ٢٠١؛ المغني لابن قدامة، ج ١١، ص ١١؛ بداية المجتهد، ج ١، ص ٣٦٨.

و قَالَ مَالِكٌ وَ الْأَوْزَاعِيُّ وَ اللَّيْثُ: يُؤْكَلُ وَ إِنْ أَكَلَ الْكَلْبُ مِنْهُ.^١

و قَالَ الشَّافِعِيُّ: لَا يُؤْكَلُ إِذَا أَكَلَ الْكَلْبُ مِنْهُ، وَ الْبَازِي مِثْلُهُ.^٢

وَ إِنَّمَا كَانَ هَذَا انْفِرَاداً؛ لِأَنَّ مَنْ قَالَ مِنَ الْفُقَهَاءِ: «إِنَّهُ يُؤْكَلُ مِنَ الصَّيْدِ وَ إِنْ أُكِلَ مِنْهُ» لَمْ يَشْرُطْ^٣ مَا شَرَطْنَاهُ مِنَ الْأَقْلِّ وَ الْأَغْلَبِ بَلْ أَطْلَقَ، فَصَارَ الَّذِي شَرَطْنَاهُ انْفِرَاداً فِي هَذِهِ الْمَسْأَلَةِ.

و الَّذِي يَدُلُّ عَلَى صِحَّةِ مَا ذَهَبْنَا إِلَيْهِ - بَعْدَ إِجْمَاعِ الطَّائِفَةِ عَلَيْهِ^٤ -: أَنَّ أَكَلَ الْكَلْبِ مِنَ الصَّيْدِ إِذَا تَرَدَّدَ وَ تَكَرَّرَ دَلٌّ عَلَى أَنَّهُ غَيْرُ مُعَلَّمٍ، وَ التَّعْلِيمُ شَرْطٌ فِي إِبَاحَةِ صَيْدِ الْكَلْبِ بِلَا خِلَافٍ. وَ بَدَلَالَةِ قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَ مَا عَلَّمْتُمُ مِنَ الْجَوَارِحِ﴾^٥، وَ إِذَا تَبَاعَ أَكَلَ الْكَلْبِ مِنَ الصَّيْدِ دَلٌّ عَلَى أَنَّهُ غَيْرُ مُعَلَّمٍ فَلَا يَجِلُّ أَكْلُ صَيْدِهِ.

وَ لِأَنَّهُ إِذَا تَوَالَى أَكْلُهُ مِنْهُ^٦ لَا يَكُونُ مُمَسِّكاً لَهُ^٧ عَلَى صَاحِبِهِ، بَلْ يَكُونُ مُمَسِّكاً لَهُ عَلَى نَفْسِهِ.

و قَوْلُ الْمُخَالِفِ لَنَا: إِنَّ الْكَلْبَ مَتَى أَكَلَ يَخْرُجُ مِنْ أَنْ يَكُونَ مُعَلَّمًا، لَيْسَ

١. المدونة الكبرى، ج ٢، ص ٥٢ - ٥٣؛ الإشراف على مذاهب العلماء، ج ٣، ص ٤٥١؛ مختصر اختلاف العلماء، ج ٣، ص ٢٠١؛ المغني لابن قدامة، ج ١١، ص ٨؛ بداية المجتهد، ج ١، ص ٣٦٨.

٢. الأم، ج ٢، ص ٢٤٩؛ الإشراف على مذاهب العلماء، ج ٣، ص ٤٥١؛ مختصر اختلاف العلماء، ج ٣، ص ٢٠١؛ الحاوي الكبير، ج ١٥، ص ٨؛ المغني لابن قدامة، ج ١١، ص ٨ و ١١؛ بداية المجتهد، ج ١، ص ٣٦٨؛ المجموع، ج ٩، ص ١٠٥.

٣. في «ج، ط» و المطبوعين: «لم يشترط».

٤. في «ص، ط، ك» - «عليه».

٥. المائدة (٥): ٤.

٦. في «أ» - «منه».

٧. في «ص، ط، ك» - «له».

بشيء؛ لأن الأكل إذا شذَّ ونَدَرَ لم يخرج به من أن يكون معلماً، ألا ترى أنَّ العاقل منّا قد يقع منه الغلط فيما هو عالم به ومُحسِّن له على سبيل الشذوذ من صياغة^١ وكتابة وغيرهما، ولا يخرج عن كونه عالماً؟ فالبهيمة مع فقد العقل بذلك أحقُّ.

وتفرقة من فرق من القوم بين البازي وجوارح الطير وبين الكلب، بأن الطائر لا يقبل التعليم في ترك الأكل مما يصيده، وأنه يكفي في كونها معلمةً - مع أنها مستوحشة غير آنسة - أن تألف صاحبها وتُجيبه إذا دعاها، والكلب مستأنس فلا يكفي في كونه معلماً أن يُدعى فيُجيب ويألف صاحبه، فلا بُدَّ من أن يكون تعليمه إنمّا هو لترك الأكل^٢، غير صحيحة؛ لأن البازي كما جاز أن يقهر ويُمرَّن على ما يخالف طبعه من الاستئناس وإجابة دعاء صاحبه، جاز أيضاً أن يُمرَّن ويُعلَّم ترك الأكل لما يُمسكه، فيعتاد ذلك ويُفارق به طباعه^٣، كما فارق في الوجه الأول.

وأما الكلاب، فليس كُلُّها مستأنسة وفيها المستوحش أيضاً، فلم لا يكون علامة كونها معلمةً هي أن تأنس بنا ونُدعوها فتُجيب؟ ومعلوم ضرورة أن إجابة داعيها ليس هو شيء لها وإنمّا تعلّمه وتَمَرَّن عليه؛ فلا أجروها مجرى جوارح الطير في أن أكلها ممّا تُمسكه ليس مُخرجاً لها من التعليم؟ وهذا كُلُّه من القوم حدس وخبط.

١. في «أ، ط، ك»: «صناعة».

٢. راجع: مختصر المزني، ص ٢٨١؛ بدائع الصنائع، ج ٥، ص ٥٤ - ٥٥؛ المغني لابن قدامة، ج ١١، ص ١١؛ البحر الرائق، ج ٨، ص ٤٠٨.

٣. في «ص، ط، ك» و«مطبوع النجف»: «طبعه».

٢٢٩. مسألة

[مِمَّا يَحْرُمُ لَحْمُهُ مِنْ خَيَوَانِ الْبَرِّ وَ الْبَحْرِ]

و مِمَّا انفردت به الإمامية: تحريم أكل الثعلب والأرنب والضَّب، و من صيد البحر السمك الجري والمارماهي والزمار وكل ما لا فلس له من السمك^١.
 وخالف باقي الفقهاء في ذلك^٢، إلا أنه روي عن أبي حنيفة وأصحابه موافقتنا في الثعلب خاصة^٣، و روي عنهم أيضاً كراهية أكل الضَّب^٤.
 و رَوَوْا كُلَّهُمْ فِي خَبَرٍ مَعْرُوفٍ رَوَاهُ الْأَعْمَشُ^٥ قَالَ: نَزَلْنَا أَرْضاً كَثِيرَةَ الضَّبَابِ فَأَصَابَتْنَا^٦

١. نقل هذه المسألة العلامة في مختلف الشيعة، ج ٨، ص ٢٨٢.

٢. المدونة الكبرى، ج ٢، ص ٥٧ - ٦٣؛ الأم، ج ٢، ص ٢٦٥؛ مختصر المزني، ص ٢٨٥ - ٢٨٦؛ الإشراف على مذاهب العلماء، ج ٨، ص ١٤١ و ١٦٢ - ١٦٤؛ مختصر اختلاف العلماء، ج ٣، ص ١٩٢ - ١٩٣ و ٢١١ - ٢١٤؛ المبسوط للسرخسي، ج ١١، ص ٢٢٠؛ تحفة الفقهاء، ج ٣، ص ٦٣ - ٦٦؛ بداية المجتهد، ج ١، ص ٣٧٥ - ٣٧٩؛ المغني لابن قدامة، ج ١١، ص ٧١ - ٦٧ و ٨١.

٣. الإشراف على مذاهب العلماء، ج ٨، ص ١٤١؛ مختصر اختلاف العلماء، ج ٣، ص ١٩٢؛ تحفة الفقهاء، ج ٣، ص ٦٥؛ بدائع الصنائع، ج ٥، ص ٣٩.

٤. الإشراف على مذاهب العلماء، ج ٨، ص ١٦٣؛ مختصر اختلاف العلماء، ج ٣، ص ٢١١؛ المبسوط للسرخسي، ج ١١، ص ٢٣١؛ بدائع الصنائع، ج ٥، ص ٣٦.

٥. الأعمش أبو محمد سليمان بن مهران الأسدي، مولاهم الكوفي، ولد سنة ٦١ هـ، سكن الكوفة، وأصله من الري، معروف بالفضل والثقة، عدّه الشيخ الطوسي فيمن روى عن الإمام الصادق عليه السلام، روى عن إبراهيم التيمي وأبي وائل وسعيد بن جبيرة ومجاهد وإبراهيم النخعي، وروى عنه أبو إسحاق السبيعي والحكم بن عتبة وسفيان الثوري وغيرهم، توفي سنة ١٤٨ هـ. الرجال الطوسي، ص ٢١٥، الرقم ٢٨٣٤؛ سير أعلام النبلاء، ج ٦، ص ٢٢٦، الرقم ١١٠؛ تقريب التهذيب، ج ٤، ص ١٩٥، الرقم ٣٨٦.

٦. في «ب» و المطبوع: «و أصابتنا».

مَجَاعَةً فَطَبَخْنَا مِنْهَا، وَ إِنَّ الْقُدُورَ^١ لَتَغْلِي بِهَا إِذْ جَاءَ^٢ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَ آلِهِ فَقَالَ: «مَا هَذَا؟» فَقُلْنَا^٣: ضِبَابٌ أَصْبَنَاهَا، فَقَالَ - عَلَيْهِ وَ آلِهِ السَّلَام - : «إِنَّ أُمَّةً مِنْ بَنِي إِسْرَائِيلَ مُسِخَتْ وَ أَرَانَا^٤ فِي تِلْكَ الْأَرْضِ، وَ إِنِّي^٥ أَخْشَى أَنْ تَكُونَ هَذِهِ مِنْهَا، فَأَكْفُوهَا»^٦.

وَ هَذَا الْخَبَرُ يَقْتَضِي - كَمَا تَرَاهُ - أَنَّ الضَّبَّ مَعَ تَحْرِيمِهِ مُسِيخٌ، وَ هُوَ قَوْلُ الْإِمَامِيَّةِ؛ لِأَنَّهُمْ يَعُدُّونَ الضَّبَّ مِنْ جُمْلَةِ الْمُسُوخِ الَّتِي هِيَ الْفِيلُ وَ الْأَرْنَبُ وَ الدُّبُّ وَ الْعَقْرَبُ وَ الضَّبُّ وَ الْعَنْكَبُوتُ وَ الْجِرِّيُّ وَ الْوَطَاطُ وَ الْقِرْدُ وَ الْخَنْزِيرُ^٧، وَ لَا يَزَالُ مُخَالِفُوهُمْ إِذَا سَمِعُوا مِنْهُمْ ذِكْرَ هَذِهِ الْمُسُوخِ - الَّتِي مَا^٨ اعْتَمَدُوا فِي أَنَّهَا مُسُوخٌ إِلَّا^٩ عَلَى الرَّوَايَةِ - تَضَاحَكُوا مِنْهُمْ^{١٠} وَ اسْتَهْزَأُوا بِهِمْ وَ نَسَبُوهُمْ إِلَى الْعَفْلَةِ وَ بُعِدِ الْفِطْنَةِ، وَ هُمْ يَرَوُونَ^{١١}

١. فِي «ب، ج» وَ الْمَطْبُوعُ: «القدر».

٢. فِي «ب، ك» وَ الْمَطْبُوعُ: «جاءنا».

٣. فِي «ب» وَ الْمَطْبُوعُ: «قلنا».

٤. فِي الْمَصَادِر: «دوَابًّا».

٥. فِي «ب» وَ الْمَطْبُوعُ: «أنا».

٦. مُسْنَدُ أَحْمَد، ج ٤، ص ١٩٦؛ مُسْنَدُ أَبِي يَعْلَى، ج ٢، ص ٢٣١، ح ٩٣١؛ شَرْحُ مَعَانِي الْأَنْبَارِ، ج ٤، ص ١٩٧؛ مُخْتَصَرُ اخْتِلَافِ الْعُلَمَاءِ، ج ٣، ص ٢١١ - ٢١٢؛ مَجْمَعُ الزَّوَائِدِ، ج ٤، ص ٣٦.

٧. فِي الْمَطْبُوعِ: «نراه».

٨. رِسَالَةُ الشَّرِيفِ الْمَرْغُزَنِيِّ، ج ١، ص ٣٥٠ - ٣٥٥؛ وَسَائِلُ الشَّيْعَةِ، ج ٢٤، ص ١٠٤ - ١١٣؛ بَحَارُ الْأَنْوَارِ، ج ٦٢، ص ٢٢٠ - ٢٤٤؛ مُسْتَدْرَكُ الْوَسَائِلِ، ج ١٦، ص ١٦٦ - ١٧٣.

٩. فِي «ص، ط، ك»: - «ما».

١٠. فِي «ص، ط، ك»: - «إلا».

١١. فِي «أ، ج، ص، ط، ك» وَ مَطْبُوعُ النَجَفِ: - «منهم».

١٢. مُسْنَدُ أَحْمَد، ج ٤، ص ١٩٦؛ سَنَنِ الدَّارِمِيِّ، ج ٢، ص ٩٢؛ سَنَنِ ابْنِ مَاجَةَ، ج ٢، ص ١٠٧٨.

عن طُرُقِهِمْ و عن رِجَالِهِمْ مِثْلَ مَا عَجَبُوا مِنْهُ بِعَيْنِهِ! و اللّهُ المُسْتَعَانُ.

و الذي يَدُلُّ على صِحَّةِ مَا ذَهَبْنَا إِلَيْهِ: الإجماعُ المُتَرَدِّدُ.

و إن شِئْتَ أن تَبَيِّنَ هذه المَسْأَلَةَ على مَسْأَلَةِ تَحْرِيمِ صَيْدِ البَازِي و مَا أَشَبَّهُهُ مِنْ جَوَارِحِ الطَّيْرِ فَعَلْتَ، فَقُلْتُ: كُلُّ مَنْ حَرَّمَ صَيْدَ جَوَارِحِ الطَّيْرِ حَرَّمَ مَا عَدَدْنَاهُ، و التَّفَرِيقُ بَيْنَ الْأَمْرَيْنِ خِلَافُ الإجماعِ.

فإنِ اسْتَدَلَّ الْمُخَالَفُ بِقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿أُحِلَّ لَكُمْ صَيْدُ الْبَحْرِ وَ طَعَامُهُ مَتَاعاً لَكُمْ وَ لِلسَّيَّارَةِ وَ حَرَّمَ عَلَيْكُمْ صَيْدُ الْبَرِّ مَا دُمْتُمْ حُرُمًا﴾^١، و ظَاهَرُ هذه الْآيَةِ يَقْتَضِي أَنَّ جَمِيعَ صَيْدِ الْبَحْرِ حَلَالٌ، و كذلك صَيْدُ الْبَرِّ إِلَّا على الْمُحَرَّمِ خَاصَّةً.

و^٢ اسْتَدَلَّ بِمَا لَا يَزَالُ يَسْتَدِلُّ بِهِ على أَنَّ أَصْلَ الْمَنَافِعِ الَّتِي لَا ضَرَرَ فِيهَا عَاجِلاً و لَا آجِلاً على الْإِبَاحَةِ، و على مَنْ حَظَرَ شَيْئاً مِنْ ذَلِكَ الدَّلِيلُ.

فَالْجَوَابُ^٣: أَنَّ قَوْلَهُ تَعَالَى: ﴿أُحِلَّ لَكُمْ صَيْدُ الْبَحْرِ﴾ لَا يَتَنَاوَلُ ظَاهِرُهُ الْخِلَافَ فِي هذه الْمَسْأَلَةِ؛ لِأَنَّ «الصَّيْدَ» مَصْدَرٌ «صَدَتْ»، و هو يَجْرِي مَجْرَى الْإِصْطِيَادِ الَّذِي هُوَ فِعْلُ الصَّائِدِ، و إِنَّمَا يُسَمَّى الْوَحْشُ و مَا جَرَى مَجْرَاهُ صَيْداً مَجَازاً و على وَجْهِ الْحَذَفِ^٤؛ لِأَنَّهُ مَحَلٌّ لِلْإِصْطِيَادِ فَسُمِّيَ بِاسْمِهِ، و إِذَا كَانَ كَلَامُنَا فِي تَحْرِيمِ لَحْمِ الْمَصِيدِ^٥ فَلَا دَلَالَهَ فِي إِبَاحَةِ الصَّيْدِ؛ لِأَنَّ الصَّيْدَ غَيْرُ الْمَصِيدِ.

«ح ٣٢٣٨؛ سنن أبي داود، ج ٢، ص ٢٠٧، ح ٣٧٩٥؛ صحيح مسلم، ج ٦، ص ٧٠، باب إباحة الضب؛ السنن الكبرى للبيهقي، ج ٩، ص ٣٢٤؛ كنز العمال، ج ٦، ص ١٧٨، ح ١٥٢٥٤.

١. المائدة (٥): ٩٦.

٢. في «ب» و المطبوع: «أو».

٣. في «أ، ج، ص، ك» و مطبوع النجف: «و الجواب».

٤. في مطبوع النجف: «الخلاف».

٥. في «أ، ج، ص، ط، ك»: «الصيد».

فإن قيل: قوله تعالى: ﴿وَطَعَامُهُ مَتَاعاً لَّكُمْ وَلِلسَّيَّارَةِ﴾ يَقْتَضِي أَنَّهُ أَرَادَ الْمَصِيدَ دُونَ الصَّيْدِ؛ لِأَنَّ لَفْظَةَ «الطَّعَامِ» لَا تَلِيْقُ إِلَّا بِمَا ذَكَرْنَاهُ دُونَ الْمَصْدَرِ.

قلنا: لو سَلَمْنَا أَنَّ لَفْظَةَ «الطَّعَامِ» تَرْجِعُ إِلَى لُحُومٍ مَا يَخْرُجُ مِنْ حَيَوَانِ الْبَحْرِ؛ لَكَانَ لَنَا أَنْ نَقُولَ: قوله تعالى: ﴿وَطَعَامُهُ﴾ يَقْتَضِي أَنْ يَكُونَ ذَلِكَ اللَّحْمُ مُسْتَحِقّاً فِي الشَّرِيعَةِ لِاسْمِ الطَّعَامِ؛ لِأَنَّ مَا هُوَ مُحَرَّمٌ فِي الشَّرِيعَةِ لَا يُسَمَّى بِالْإِطْلَاقِ فِيهَا طَعَاماً كَالْمَيْتَةِ وَالْخَنزِيرِ. فَمَنْ ادَّعَى فِي شَيْءٍ مِمَّا عَدَدْنَا تَحْرِيمَهُ أَنَّهُ طَعَامٌ فِي عُرْفِ الشَّرِيعَةِ فَلْيَدُلُّ عَلَى ذَلِكَ؛ فَإِنَّهُ يَتَعَذَّرُ عَلَيْهِ.

٤٠٢ وقد رَوَى عَنْ الْحَسَنِ الْبَصْرِيِّ فِي قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَطَعَامُهُ﴾: أَنَّهُ أَرَادَ بِهِ الْبَرَّ وَالشَّعِيرَ وَالْجُبُوبَ الَّتِي تُسْقَى بِذَلِكَ الْمَاءِ^١، وَحَمَلَ أَكْثَرَ الْمُفَسِّرِينَ لَفْظَةَ «الْبَحْرِ» عَلَى كُلِّ مَاءٍ كَثِيرٍ مِنْ عَذْبٍ وَمِلْحٍ^٢، وَإِذَا حُمِلَ عَلَى الْجُبُوبِ سَقَطَتِ الْمَسْأَلَةُ. فَأَمَّا الْجَوَابُ عَنْ قَوْلِهِمْ: «إِنَّ الْأَصْلَ الْإِبَاحَةُ» فَهُوَ كَذَلِكَ، إِلَّا أَنَا نَرْجِعُ عَنْ حُكْمِ الْأَصْلِ بِالْأَدْلَةِ الْقَاطِعَةِ، وَقَدْ ذَكَرْنَاهَا.

٢٣٠. مسألة

[لو وَجَدَتْ سَمَكَةٌ لَا يُعْلَمُ ذَكَائُهَا]

وَمِمَّا انْفَرَدَتْ بِهِ الْإِمَامِيَّةُ: أَنَّ مَنْ وَجَدَ سَمَكَةً عَلَى سَاحِلِ بَحْرٍ أَوْ شَاطِئِ نَهْرٍ وَلَمْ يَعْلَمْ هَلْ هِيَ مَيْتَةٌ أَوْ ذَكِيَّةٌ فَيَجِبُ أَنْ يُلْقِيَهَا فِي الْمَاءِ؛ فَإِنْ طَفَّتْ عَلَى ظَهْرِهَا فَهِيَ مَيْتَةٌ، وَإِنْ طَفَّتْ عَلَى وَجْهِهَا فَهِيَ ذَكِيَّةٌ.

١. أحكام القرآن للجصاص، ج ٢، ص ٥٩٩.

٢. جامع البيان (تفسير الطبري)، ج ٧، ص ٩١؛ أحكام القرآن للجصاص، ج ٢، ص ٥٩٨ - ٥٩٩؛ التفسير الكبير للفخر الرازي، ج ١٢، ص ٤٣٧؛ الجامع لأحكام القرآن للقرطبي، ج ٦، ص ٣١٨؛ تفسير ابن كثير، ج ٢، ص ١٠٤؛ الدر المنثور، ج ٢، ص ٣٣١.

فإنَّ أبا حنيفةً وإن وافقنا في أنَّ السَّمَك الطَّافِي على الماءِ لا يُؤْكَلُ، فإنَّه لا يَعتَبَرُ هذا الاعتبارَ الذي ذَكَرناه^١.

و يَجِبُ على هذا الاعتبارِ أن يَقُولَ أصحابنا في السَّمَكِ الطَّافِي على الماءِ: «إنَّه لَيْسَ بِمُحَرَّمٍ على الإطلاقِ» بل يَعتَبِرُونَهُ بما ذَكَرناه؛ فإنَّ وَجَدوه طافياً على ظَهْرِه أو وَجَّهه عَمِلُوا بِحَسَبِ ذلك. دليلاً: الإجماعُ المتردّد.

و إن شِئْتَ أن تَبَيِّنَ هذه المسألةَ على بَعْضِ الْمَسَائِلِ الْمُتَقَدِّمَةِ لها، وأنَّ أَحَدًا مِنَ الْمُسْلِمِينَ ما فَرَّقَ بَيْنَ الْأَمْرَيْنِ.

[مسائل الذبائح]

٢٣١. مسألة

٤٠٣

[ذبائح أهل الكتاب]

و مِمَّا انْفَرَدَتِ الْإِمَامِيَّةُ بِهِ^٢: أَنَّ ذَبَائِحَ أَهْلِ الْكِتَابِ مُحَرَّمَةٌ لَا يَحِلُّ أَكْلُهَا وَلَا التَّصَرُّفُ فِيهَا؛ لِأَنَّ الذَّكَاةَ مَا لَحِقَتْهَا^٣، وَكَذَلِكَ صَيْدُهُمْ وَ مَا يَصِيدُونَهُ بِكُلِّبٍ أَوْ غَيْرِهِ^٤.

١. الإشراف على مذاهب العلماء، ج ٣، ص ٤٦٦؛ مختصر اختلاف العلماء، ج ٣، ص ٢١٤؛ المبسوط للسرخسي، ج ١١، ص ٢٤٧؛ تحفة الفقهاء، ج ٣، ص ٦٣؛ بدائع الصنائع، ج ٥، ص ٣٥-٣٦.

٢. في «ج، ص، ط، ك» و مطبوع النجف: «به الإمامية».

٣. في «ج، ط»: «ما لحقها».

٤. في حاشية «ك»: «إلا أن يدرك ذكاته».

٥. نقل هذا القول العلامة في مختلف الشيعة، ج ٨، ص ٢٩٥.

و خالف باقي الفقهاء في ذلك^١.

دليلنا على صحة ما ذكرناه: الإجماع المتردد.

و أيضاً قوله تعالى: ﴿و لَا تَأْكُلُوا مِمَّا لَمْ يُذْكَرِ اسْمُ اللَّهِ عَلَيْهِ وَ إِنَّهُ لَفِسْقٌ﴾^٢. و هذا نص في موضع الخلاف؛ لأن من ذكرناه من الكفار لا يرون التسمية على الذبائح فرضاً ولا سنة، فهم لا يسمون على ذبائحهم، و لو سموا لكانوا مسمين لغير الله تعالى؛ لأنهم لا يعرفون الله تعالى؛ لكفرهم، على ما دللنا عليه في غير موضع. و هذه الجملة تقتضي تحريم ذبائحهم.

فإن قيل: هذا يقتضي أن لا يحل^٣ ذبائح الصبي؛ لأنه غير عارف بالله تعالى. قلنا: ظاهر الآية يقتضي ذلك، وإنما أدخلناه فيمن^٤ يجوز ذبائحته^٥ بدليل، ولأن الصبي وإن لم يكن عارفاً فليس بكافر ولا معتقداً أن إلهه غير من يستحق^٦ العبادة على الحقيقة، وإنما هو خال من المعرفة، فجاز أن يجري مجرى العارف متى ذبح و تلفظ بالتسمية؛ و هذا كله غير موجود في الكفار.

١. المدونة الكبرى، ج ٢، ص ٦٧؛ الأم، ج ٢، ص ٢٥٤؛ الإشراف على مذاهب العلماء، ج ٣، ص ٤٤٠ - ٤٤٥؛ مختصر اختلاف العلماء، ج ٣، ص ٢٠٤ - ٢٠٧؛ المبسوط للسرخسي، ج ١١، ص ٢٤٥؛ بدائع الصنائع، ج ٥، ص ٤٥؛ بداية المجتهد، ج ١، ص ٣٦٢؛ المغني لابن قدامة، ج ١١، ص ٣٥؛ المجموع، ج ٩، ص ٧٨.

٢. الأنعام (٦): ١٢١.

٣. في «ج»: «لا تحل».

٤. في «ب» و المطبوع: «ذبائح».

٥. في «ص، ط، ك»: «فيما»، و في حاشية «ك» كالمتن.

٦. في المطبوع: «ذبائح».

٧. في «ص، ط، ك»: «غير مستحق».

فَإِنْ^١ اعْتَرَضَ عَلَيْنَا بِقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿الْيَوْمَ أُحِلَّ لَكُمْ الطَّيِّبَاتُ وَطَعَامُ الَّذِينَ أُوتُوا الْكِتَابَ حِلٌّ لَكُمْ وَطَعَامُكُمْ حِلٌّ لَهُمْ﴾^٢، وَادَّعَى أَنَّ الطَّعَامَ يَدْخُلُ فِيهِ ذَبَائِحُ أَهْلِ الْكِتَابِ.

فَالْجَوَابُ عَنْ ذَلِكَ: أَنَّ أَصْحَابَنَا يَحْمِلُونَ قَوْلَهُ تَعَالَى: ﴿وَ طَعَامُ الَّذِينَ أُوتُوا الْكِتَابَ حِلٌّ لَكُمْ وَ طَعَامُكُمْ حِلٌّ لَهُمْ﴾ عَلَى مَا يَمْلِكُونَهُ^٣ مِمَّا يُؤْكَلُ^٤ مِنْ حُبُوبٍ وَ غَيْرِهَا.

و هَذَا تَخْصِيصٌ لَا مَحَالَةَ؛ لِأَنَّ مَا صَنَعُوهُ طَعَاماً مِنْ ذَبَائِحِهِمْ يَدْخُلُ تَحْتَ اللَّفْظَةِ، وَ لَا يَجُوزُ إِخْرَاجُهُ إِلَّا بِدَلِيلٍ.

فَإِذَا قُلْنَا: تَخْصِيصُهُ بِقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَ لَا تَأْكُلُوا مِمَّا لَمْ يُذْكَرِ اسْمُ اللَّهِ عَلَيْهِ﴾^٥. قِيلَ لَنَا: لَيْسَ أَنْتُمْ بِأَنْ تُخْصِّصُوا^٦ آيَتَنَا بِعُمُومِ آيَتِكُمْ بِأُولَى^٧ مِنَّا إِذَا خَصَّصْنَا الْآيَةَ الَّتِي تَعَلَّقْتُمْ بِهَا^٨ بِعُمُومِ ظَاهِرِ الْآيَةِ الَّتِي اسْتَدَلَّلْنَا بِهَا.

و الَّذِي يَجِبُ أَنْ يُعْتَمَدَ فِي الْفَرْقِ بَيْنَ الْأَمْرَيْنِ أَنَّهُ قَدْ ثَبَّتَ وَجُوبُ التَّسْمِيَةِ عَلَى الذَّبِيحَةِ، وَأَنَّ مَنْ تَرَكَهَا عَامِداً لَا يَكُونُ مُذَكِّياً، وَ لَا يَجُوزُ أَكْلُ ذَبِيحَتِهِ عَلَى وَجْهِ مِنَ الْوُجُوهِ، وَ كُلُّ مَنْ ذَهَبَ إِلَى هَذَا الْمَذْهَبِ مِنَ الْأُمَّةِ يَذْهَبُ إِلَى تَخْصِيصِ

١. في «ص، ط، ك» و مطبوع النجف: «وإن».

٢. المائدة (٥): ٥.

٣. في «ج» و متن «ب» و المطبوع: «يذكرونه».

٤. في «ص، ط، ك» - «مما يؤكل».

٥. الأنعام (٦): ١٢١.

٦. هكذا في «ب» و حاشية «ك». و في سائر النسخ و المطبوع: «بأن تخصوا».

٧. في «ب» و المطبوع: «أولى».

٨. في «أ، ب، ج، ص، ط» - «بها».

قوله تعالى: ﴿وَطَعَامُ الَّذِينَ أُوتُوا الْكِتَابَ حَلْلٌ لَكُمْ﴾، وَأَنْ ذَبَائِحَهُمْ لَا تَدْخُلُ تَحْتَهُ، وَالتَّفْرِقَةُ بَيْنَ الْأَمْرَيْنِ خِلَافُ الْإِجْمَاعِ.

وَلَا يَلْزَمُ عَلَى مَا ذَكَرْنَاهُ أَنَّ أَصْحَابَ أَبِي حَنِيفَةَ يُوَافِقُونَا عَلَى وُجُوبِ التَّسْمِيَةِ^٢ وَإِنْ لَمْ يُخَصَّصُوا بِالْآيَةِ الْأُخْرَى؛ لِأَنَّا اشْتَرَطْنَا إِيْجَابَ التَّسْمِيَةِ مَعَ الذِّكْرِ عَلَى كُلِّ حَالٍ، وَعِنْدَ أَصْحَابِ أَبِي حَنِيفَةَ أَنَّهُ^٣ جَائِزٌ أَنْ يَتْرَكَ التَّسْمِيَةَ مَنْ أَدَّاهُ اجْتِهَادُهُ إِلَى ذَلِكَ أَوْ اسْتَفْتَى مَنْ هَذِهِ^٤ حَالُهُ^٥، وَالْإِمَامِيَّةُ يَذْهَبُونَ إِلَى أَنَّ التَّسْمِيَةَ مَعَ الذِّكْرِ لَا تَسْقُطُ فِي حَالٍ مِنَ الْأَحْوَالِ.

٤٠٥ فَإِنْ قِيلَ عَلَى هَذِهِ الطَّرِيقَةِ الَّتِي نَعْتَمِدُهَا^٦ مِنَ الْجَمْعِ بَيْنَ الْمَسْأَلَتَيْنِ: مَا أَنْكَرْتُمْ أَنْ لِمَنْ خَالَفَكُمْ أَنْ يَعْكِسَ هَذِهِ الطَّرِيقَةَ عَلَيْكُمْ، وَيَقُولَ: قَدْ ثَبَّتَ أَنَّ التَّسْمِيَةَ غَيْرُ وَاجِبَةٍ، أَوْ يُشِيرَ إِلَى مَسْأَلَةٍ قَدْ ذَلَّ الدَّلِيلُ عَلَى صِحَّتِهَا عِنْدَهُ، ثُمَّ يَقُولَ: وَكُلُّ مَنْ^٧ ذَهَبَ إِلَى هَذَا الْحُكْمِ يَذْهَبُ إِلَى عُمُومِ قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَطَعَامُ الَّذِينَ أُوتُوا الْكِتَابَ حَلْلٌ لَكُمْ﴾، وَالتَّفْرِقَةُ بَيْنَ الْأَمْرَيْنِ خِلَافُ الْإِجْمَاعِ؟

قُلْنَا: الْفَرْقُ بَيْنَهُمَا^٨ ظَاهِرٌ؛ لِأَنَّا إِذَا بَنَيْنَا عَلَى مَسْأَلَةٍ ضَمِنَا عَهْدَةَ صِحَّتِهَا وَنَفْيَ

١. فِي «ص، ط، ك»: - «لَا».

٢. مُخْتَصَرُ اخْتِلَافِ الْعُلَمَاءِ، ج ٣، ص ١٩٨؛ الْمَبْسُوطُ لِلْسَّرْحَسِيِّ، ج ١١، ص ٢٣٦؛ تَحْفَةُ

الْفُقَهَاءِ، ج ٣، ص ٦٦؛ بَدَائِعُ الصَّنَاعِ، ج ٥، ص ٤٦.

٣. فِي «ص، ط، ك» وَطَبُوعِ النَجَفِ: - «أَنَّهُ».

٤. فِي «ص، ط، ك»: «وَأَسْتَغْنَى مِنْ هَذَا».

٥. أَنْظَرِ: الْمَبْسُوطُ لِلْسَّرْحَسِيِّ، ج ١١، ص ٢٣٦؛ بَدَائِعُ الصَّنَاعِ، ج ٥، ص ٤٧؛ الْبَحْرُ الرَّائِقُ،

ج ٨، ص ٣٠٧.

٦. فِي «أ، ج»: «نَعْتَمِدُهَا».

٧. فِي «ص، ط، ك» وَطَبُوعِ النَجَفِ: + «قَدْ».

٨. فِي «ب» وَطَبُوعِ: «بَيْنَهُمَا».

الشبهة عنها، ومخالفتنا إذا بنى على مسألةٍ مثل أن التسمية غير واجبة أو غير ذلك من المسائل لا يمكنه أن يصحح ما بنى عليه ولا أن يورد حجة قاطعة^١، والمحنة^٢ بيننا وبين من تعاطى ذلك، ونحن إذا بنينا على مسألةٍ دللنا على صحتها بما لا يمكن دفعه؛ وهذا^٣ على التفصيل يُخرجه الاعتبار والاختيار^٤.

٢٣٢. مسألة

[استقبال القبلة عند الذبح]

ومما انفردت^٥ به الإمامية: القول بإيجاب استقبال القبلة عند الذبح مع إمكان ذلك.

وخالف باقي الفقهاء في وجوبه، وأنه شرط في الذكاة^٦.

دليلنا - بعد الإجماع المتردد -: الطريقة التي تقدّم نظيرها وهي: أن من ذبح غير مستقبل القبلة عامداً قد أتلّف الروح وحلّ الموت في الذبيحة، وحلول الموت يوجب أن يكون ميتةً إلا أن تقوم دلالة على حصول الذكاة فلا يستحق هذا الاسم، ومن ادعى دلالة شرعية على ذلك كان عليه إقامتها ولن يجدها؛ ولم يبق بعد

١. في «أ، ص، ط، ك» ومطبوع النجف: «فيه».

٢. في «ج»: «واضحة»، وفي «ك»: «والحجة».

٣. في «أ، ج»: «فهذا».

٤. في «ج، ص» والمطبوع: «الاختيار».

٥. في المطبوع: «انفرد».

٦. المدونة الكبرى، ج ٢، ص ٦٦؛ الأم، ج ٢، ص ٢٦٢؛ مختصر المزني، ص ٢٨٤؛ الإشراف

على مذاهب العلماء، ج ٣، ص ٣٣٩؛ المبسوط للسرخسي، ج ١٢، ص ٣؛ المغني لابن قدامة،

ج ١١، ص ٤٦؛ بدائع الصنائع، ج ٥، ص ٦٠؛ بداية المجتهد، ج ١، ص ٣٦١؛ المجموع، ج ٩،

٤٠٦

ذلك إلا كونها ميتةً و داخلَةً تحت قوله تعالى: ﴿حُرِّمَتْ عَلَيْكُمُ الْمَيْتَةُ﴾^١.

و أيضاً فإنَّ الذَّكَاةَ حُكْمٌ شَرْعِيٌّ، و قد عَلِمْنَا أَنَّهُ إِذَا اسْتَقْبَلَ الْقِبْلَةَ وَ سَمَّى اسْمَ اللَّهِ تَعَالَى يَكُونُ مُذَكِّياً بَاتِّفَاقٍ، و إِذَا خَالَفَ ذَلِكَ لَمْ يُتَيَقَّنْ كَوْنُهُ مُذَكِّياً، فَيَجِبُ الْإِسْتِقْبَالُ وَ التَّسْمِيَةُ لِيَكُونَ بَيِّنٌ مُذَكِّياً.

٢٣٣. مسألة

[في العقيقة]

و ممَّا ظَنُّ انْفِرَادُ الْإِمَامِيَّةِ بِهِ: الْقَوْلُ بِوُجُوبِ الْعَقِيقَةِ، وَ هِيَ الذَّبِيحَةُ الَّتِي تُذْبَحُ^٢ عَنِ الْمَوْلُودِ ذَكَراً كَانَ أَوْ أُنْثَى.

و خَالَفَ بَاقِيَ الْفُقَهَاءِ فِي ذَلِكَ:

فَقَالَ الشَّافِعِيُّ^٣ وَ مَالِكٌ^٤: مُسْتَحَبَّةٌ.

وَ قَالَ أَبُو حَنِيفَةَ: لَيْسَتْ بِمُسْتَحَبَّةٍ^٥.

١. المائة (٥): ٣.

٢. في «أ، ج، ص، ط، ك»: - «التي».

٣. في «أ»: «يذبح».

٤. الأم، ج، ٧، ص ٢٢٩: الإشراف على مذاهب العلماء، ج ٣، ص ٤١٧: مختصر اختلاف العلماء، ج ٣، ص ٢٣٣: المغني لابن قدامة، ج ١١، ص ١١٩: بداية المجتهد، ج ١، ص ٣٧٣: المجموع، ج ٨، ص ٤٢٦.

٥. المدونة الكبرى، ج ١، ص ٣٥٤: الإشراف على مذاهب العلماء، ج ٣، ص ٤١٧: مختصر اختلاف العلماء، ج ٣، ص ٢٣٣: المغني لابن قدامة، ج ١١، ص ١١٩: بداية المجتهد، ج ١، ص ٣٧٣.

٦. الإشراف على مذاهب العلماء، ج ٣، ص ٤١٧: مختصر اختلاف العلماء، ج ٣، ص ٢٣٢: المبسوط للسرخسي، ج ٧، ص ٥٢: بدائع الصنائع، ج ٥، ص ٦٨: بداية المجتهد، ج ١، ص ٣٧٣.

و حُكِيَ عن الحسنِ البصريِّ القَوْلُ بوجوبها^١، و هو مَذَهَبُ أَهْلِ الظاهرِ^٢.
و هذه مُوَافَقَةٌ للإمامية.

دليلنا - بعد الإجماع المتردّد - : أَنَّ العَقِيْقَةَ نُسْكٌ و قُرْبَةٌ بلا خِلَافٍ، و إِيصَالُ
مَنْفَعَةٍ إِلَى الْمَسَاكِينِ، و تَدْخُلُ^٣ فِي عُمومِ قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿و افْعَلُوا الْخَيْرَ﴾^٤
و مَا أَشَبَّهُ هَذِهِ الْآيَةَ مِنَ الْأَمْرِ بِالطَّاعَاتِ و الْقُرْبَاتِ، و ظَاهِرُ الْأَمْرِ فِي الشَّرِيعَةِ
يَقْتَضِي الْوُجُوبَ.

٤٠٧ فَإِنْ قِيلَ عَلَى الاستِدْلَالِ بِقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿و افْعَلُوا الْخَيْرَ﴾ فِي هَذَا الْمَوْضِعِ
و أَشْبَاهِهِ^٥ مِنَ الْمَسَائِلِ الَّتِي اسْتَدَلَّلْنَا بِهِذَا الْعُمومِ فِيهَا: مَا أَنْكَرْتُمْ مِنْ فُسَادِ
الاستِدْلَالِ بِذَلِكَ؟ مِنْ جِهَةٍ أَنَّ الْخَيْرَ لَا نِهَآيَةَ لَهُ، و مُحَالٌ أَنْ يُوجِبَ اللَّهُ تَعَالَى عَلَيْنَا
مَا لَا يَصِحُّ أَنْ نَفْعَلَهُ؛ و إِذَا لَمْ يَصَحَّ إِجْبَابُ الْجَمِيعِ و لَيْسَ^٦ الْبَعْضُ بِذَلِكَ أَوْلَى مِنَ
الْبَعْضِ بَطَلَّ الاستِدْلَالُ بِالْآيَةِ.

قُلْنَا: لَا شُبْهَةَ فِي أَنَّ إِجْبَابَ مَا لَا يَتَنَاهَى لَا يَصِحُّ، غَيْرَ أَنَّا نَفْرِضُ الْمَسْأَلَةَ فنَقُولُ:
قَدْ ثَبَّتَ أَنَّ مَنْ عَقَّ دُفْعَةً وَاحِدَةً عَنْ وَلَدِهِ يَكُونُ فَاعِلًا لْخَيْرٍ^٧، و فَعَلَ الْمَرَّةَ صَحِيحٌ
غَيْرُ مُحَالٍ، فَيَجِبُ تَنَاوُلُ الْآيَةِ لَهُ؛ و هَكَذَا نَفْرِضُ فِي كُلِّ مَسْأَلَةٍ.

١. الإشراف على مذاهب العلماء، ج ٣، ص ٤١٦؛ المغني لابن قدامة، ج ١١، ص ١١٩.

٢. المحلّي، ج ٧، ص ٥٢٣؛ المغني لابن قدامة، ج ١١، ص ١١٩؛ بداية المجتهد، ج ١، ص ٣٧٣.

٣. في «أ، ص، ك» و مطبوع النجف: «يدخل».

٤. الحج (٢٢): ٧٧.

٥. في «ص، ط، ك» و مطبوع النجف: «ما أشبهه».

٦. في «ص، ط، ك» و مطبوع النجف: «فليس».

٧. في «ص، ط، ك» و مطبوع النجف: «للخير».

و مَوْضِعُ اسْتِدْلَالِنَا بِعُمُومِ هَذِهِ الْآيَةِ عَلَى وُجُوبِ شَيْءٍ مِنَ الْعِبَادَاتِ
و الْقُرْبَاتِ: أَنَّ نَعْيَنَ عَلَى مَا يَصِحُّ تَنَاوُلُ الْإِيجَابِ لَهُ، ثُمَّ تُدْخِلُهُ^٢ فِي عُمُومِ الْآيَةِ.
و يُمَكِّنُ^٣ أَنْ نَذْكُرَ^٤ لِلْمُخَالِفِ عَلَى سَبِيلِ الْمُعَارَضَةِ: مَا يَرَوْنَهُ عَنْهُمْ عَنِ النَّبِيِّ
صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَ آلِهِ أَنَّهُ قَالَ فِي الْمَوْلُودِ: «أَهْرَقُوا^٥ عَنْهُ دَمًا»^٦.

و فِي خَبَرٍ آخَرَ: «يَعْقُ^٧ عَنِ الْغَلَامِ شَاتَانِ»^٨.

و عَنْ عَائِشَةَ أَنَّهَا قَالَتْ: أَمَرَنَا رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَ آلِهِ أَنْ نَعْقُ^٩ عَنِ الْغَلَامِ
بشَاتَيْنِ، وَ عَنْ الْجَارِيَةِ بِشَاةٍ^{١٠}.

و رَوَى^{١١} ابْنُ عَبَّاسٍ: أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَ آلِهِ عَقَّ^{١٢} عَنِ الْحَسَنِ وَ الْحُسَيْنِ - صَلَّى
اللَّهُ عَلَيْهِمَا - كَبْشًا كَبْشًا^{١٣}. فَجَمَعَ عَلَيْهِ السَّلَامُ فِي إِيْجَابِ الْعَقِيقَةِ بَيْنَ الْقَوْلِ وَ الْفِعْلِ.

٤٠٨

١. فِي «ص، ط، ك»: «بوجوب».

٢. فِي «أ»: «تدخله».

٣. فِي «ص، ط، ك»: «ليكن».

٤. فِي «أ»: «يذكر».

٥. فِي «ج، ص، ط، ك»: «أهرقوا».

٦. مسند أحمد، ج ٤، ص ١٨؛ صحيح البخاري، ج ٦، ص ٢١٧؛ سنن ابن ماجه، ج ٢،
ص ١٠٥٦، ح ٣١٦٤؛ سنن أبي داود، ج ١، ص ٦٤٨؛ سنن الترمذي، ج ٣، ص ٣٥، ح ١٥٥١؛
كنز العمال، ج ١٦، ص ٤٣١، ح ٤٥٢٨٢.

٧. مسند أحمد، ج ٦، ص ٤٢٢؛ سنن ابن ماجه، ج ٢، ص ١٠٥٦، ح ٣١٦٢؛ سنن الترمذي،
ج ٣، ص ٣٥، ح ١٥٤٩؛ سنن أبي داود، ج ١، ص ٦٤٨، ح ٢٨٤٢؛ السنن الكبرى للبيهقي، ج ٩،
ص ٣٠٣؛ كنز العمال، ج ١٦، ص ٤٣٢، ح ٤٥٣٠٠.

٨. المصنف لابن أبي شيبة، ج ٥، ص ٥٣١، ح ٦؛ مسند أحمد، ج ٦، ص ١٥٨؛ سنن ابن ماجه،
ج ٢، ص ١٠٥٦، ح ٣١٦٣؛ سنن الترمذي، ج ٣، ص ٣٥، ح ١٥٤٩.

٩. فِي «ص، ط، ك»: «+ عن».

١٠. سنن أبي داود، ج ١، ص ٦٤٨، ح ٢٨٤١؛ السنن الكبرى للنسائي، ج ٣، ص ٧٦، ح ٥٥٤٥؛
المعجم الكبير، ج ٧، ص ٢٥١؛ السنن الكبرى للبيهقي، ج ٩، ص ٢٩٩.

وليس لهم أن يتعلّقوا بما يروونه عن النبي - عليه وآله السلام - من قوله: «ليس في المال حقّ سوى الزكاة»^١.

وبما روي^٢ عنه - عليه وآله السلام - من قوله: «من أحب أن ينسك عن المولود فلينسك عن الغلام بشاتين، وعن الجارية بشاة»^٣، فعلق ذلك بالمحبة، وما كان واجباً لا يعلّق بالمحبة.

وبما يروونه عن فاطمة - صلوّات الله عليها - قالت: «يا رسول الله، أعق عن ابني الحسن؟» فقال صلى الله عليه وآله: «إحلقني رأسه و تصدّقي بزنة شعره فضة»^٤. ولو كانت واجبة لأمرها عليها السلام بها.

الجواب عن ذلك كلّ: أنّ هذه أخبارٌ آحادٍ تنفردون^٥ بها، ولا نعرف عدالة روايتها ولا صفتيهم، وبإزائها من الأخبار التي تقدّمها تنفرد بروايتها^٦ ما لا

١. سنن ابن ماجه، ج ١، ص ٥٦٩، ح ١٧٨٩؛ السنن الكبرى للبيهقي، ج ٤، ص ٨٤؛ الجامع الصغير، ج ٢، ص ٤٦٠، ح ٧٦٤١؛ كنز العمال، ج ٦، ص ٣٢٣، ح ١٥٨٥٦.

٢. في «أ، ج، ص، ط، ك» ومطبوع النجف: «يروي».

٣. في «ص، ط، ك» - «من قوله».

٤. سنن أبي داود، ج ١، ص ٦٤٨، ح ٢٨٤٢؛ السنن الكبرى للنسائي، ج ٣، ص ٧٥، ح ٥٣٨؛ السنن الكبرى للبيهقي، ج ٩، ص ٣٠٠؛ كنز العمال، ج ١٦، ص ٤٣١، ح ٥٢٨٣.

٥. في «أ»: + «أنها».

٦. المصنّف لابن أبي شيبة، ج ٥، ص ٥٢٩، ح ٤؛ مسند أحمد، ج ٦، ص ٣٩٠؛ سنن الترمذي، ج ٣، ص ٣٧، ح ١٥٥٦؛ المستدرک للحاكم، ج ٤، ص ٢٣٧؛ مجمع الزوائد، ج ٤، ص ٥٧؛ السنن الكبرى للبيهقي، ج ٩، ص ٣٠٤؛ كنز العمال، ج ١٦، ص ٤٣١، ح ٥٢٨٤.

٧. في «ب، ط، ك»: «تنفردون».

٨. في «أ، ك»: «تقدّمها تنفرد بروايتها»، وفي «ج»: «تقدّمها تنفرد بروايتها» بدون نقط، وفي «ص، ط»: «تقدّمها تنفرد بروايتها» بدون نقط في الأولى.

يُحصى^١، وما ينفردون^٢ أيضاً بروايته ما قد ذكرنا بعضه.

ولو عدلنا عن هذا كله، وسلمت هذه الأخبار من كل قَدَح^٣ و جرح، أوجبت غالب الظن؛ أليس من مذهبنا أن أخبار الأحاد لا توجب العمل في الشريعة بها؟ وإنما جاز لنا أن نعارضهم بأخبار الأحاد؛ لأنهم بأجمعهم يذهبون إلى وجوب العمل بأخبار الأحاد.

ثم نستظهر^٦ متبرعين بذكر تأويل هذه الأخبار^٧.

أما الخبر الأول: فلا دلالة لهم فيه؛ لأنه نفى أن يكون في المال حق سوى الزكاة، والعقيقة عند من أوجبها تجب^٨ في ذمة الوالدين لا في المال.

و أما الخبر الثاني: فلا حجة فيه؛ لأنه إنما علّق الفضل في ذلك بالمحبة لا الأصل^{١٠}، والفضل في أن يعق بشاتين^{١١} وقد تجزئ الواحدة؛ ويجري مجرى ذلك قول القائل: «من أحب أن يصلي فليصل في المساجد وفي الجماعات»

١. الكافي، ج ٦، ص ٢٤ - ٢٦، باب العقيقة ووجوبها؛ كتاب من لا يحضره الفقيه، ج ٣،

ص ٤٨٤، باب العقيقة؛ وسائل الشيعة، ج ٢١، ص ٤١٢ - ٤١٤، باب العقيقة عن المولود.

٢. في «ب، ط، ك» والمطبوع: «تفردون».

٣. في «ص، ط، ك»: «قادح».

٤. في «أ، ك»: «لا يجب».

٥. في «ص، ط، ك» ومطبوع النجف: «على مذهبنا العمل بها في الشريعة». وفي «ج»: «ليس من مذهبنا أنه لا يجوز العمل بأخبار الأحاد في الشريعة»، بدل «أليس من مذهبنا...» إلى هنا.

٦. في «أ، ج»: «تستظهر».

٧. في «ص، ط»: «- ثم نستظهر متبرعين...» إلى هنا.

٨. في «ص، ط، ك»: «- تجب»، وفي «أ»: «يجب».

٩. في «أ»: «+ الذمة وهو في».

١٠. في «أ» ومطبوع النجف: «لا بالأصل».

١١. في «ص، ط، ك» ومطبوع النجف: «شاتين».

وإنما يُريدُ الفضلَ وإن كانَ أصلُ الصلاةِ واجباً.
وَأَمَّا الْخَبَرُ الثَّالِثُ: فَغَيْرُ مُمْتَنِعٍ أَنْ يَكُونَ عَلَيْهِ السَّلَامُ عَنْهُ^١ أَوْ عَزَمَ عَلَى أَنْ
يَتَوَلَّى ذَلِكَ، فَعَدَلَ عَنْ أَمْرِهَا بِذَلِكَ إِلَى قُرْبَةٍ أُخْرَى لِهَذِهِ الْعِلَّةِ.

[مسائل الأطعمة]

٢٣٤. مسألة

[الطَّعَامُ الَّذِي عَالَجَهُ الْكَافِرُ]

وَمِمَّا انفردت به الإمامية: أَنَّ كُلَّ طَعَامٍ عَالَجَهُ الْكُفَّارُ - مِنَ الْيَهُودِ وَ النَّصَارَى
و غَيْرِهِمْ مِمَّنْ ثَبَتَ كُفْرُهُمْ بِدَلِيلٍ قاطع - فَهُوَ حَرَامٌ لَا يَجُوزُ أَكْلُهُ وَلَا الْإِنْتِفَاعُ بِهِ.
و خَالَفَ بَاقِي الْفُقَهَاءِ فِي ذَلِكَ^٢.

و قد دَلَّلْنَا عَلَى هَذِهِ الْمَسْأَلَةِ فِي كِتَابِ الطَّهَّارَةِ^٣، حَيْثُ دَلَّلْنَا عَلَى أَنَّ سُورَ الْكُفَّارِ
نَجِسٌ لَا يَجُوزُ الْوُضُوءُ بِهِ، وَ اسْتَدَلَّلْنَا بِقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿إِنَّمَا الْمُشْرِكُونَ نَجَسٌ﴾^٤،
وَ اسْتَقْصَيْنَاهُ فَلَا مَعْنَى لِإِعَادَتِهِ^٥.

١. و الأمر كما قال السيد رحمه الله، فراجع: المصنّف لابن أبي شيبة، ج ٥، ص ٥٢٩، ح ٤؛ سنن
الترمذي، ج ٣، ص ٣٧، ح ١٥٥٦؛ المستدرک للحاكم، ج ٤، ص ٢٣٧؛ السنن الكبرى للبيهقي،
ج ٩، ص ٣٠٤.

٢. المدونة الكبرى، ج ٢، ص ٦٧؛ الأم، ج ٢، ص ٢٥٤؛ الإشراف على مذاهب العلماء، ج ٣،
ص ٤٤١-٤٤٥؛ مختصر اختلاف العلماء، ج ٣، ص ٢٠٧-٢١١؛ المبسوط للسرخسي، ج ١١،
ص ٢٤٦؛ بدائع الصنائع، ج ٥، ص ٤٥؛ المغني لابن قدامة، ج ١، ص ٦٨-٦٩؛ ج ١١، ص ٣٥؛
بداية المجتهد، ج ١، ص ٣٦١-٣٦٥.

٣. تقدّم في ج ١، ص ٢٢٧، مسألة ٣.

٤. التوبة (٩): ٢٨.

٥. نقل هذه المسألة جميعها ابن إدريس و عنه العلامة الحلي. السرائر، ج ٣، ص ١٢٤؛ مختلف

٢٣٥. مسألة

[لُحُومُ الْحُمْرِ الْأَهْلِيَّةِ]

وَمِمَّا انْفَرَدَتْ الْإِمَامِيَّةُ بِهِ - وَإِنْ كَانَ الْفُقَهَاءُ^١ رَوَوْا عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ^٢ رَحِمَهُ اللَّهُ مُوَافَقَتَهَا فِي ذَلِكَ :- تَحْلِيلُ لُحُومِ الْحُمْرِ الْأَهْلِيَّةِ.

وَحَرَمُهَا سَائِرُ الْفُقَهَاءِ^٣، وَانْتَهَوْا فِي ذَلِكَ إِلَى أَنَّ ابْنَ الْقَاسِمِ^٤ رَوَى عَنْ مَالِكٍ أَنَّ الْجِمَارَ الْوَحْشِيَّ إِذَا تَأَنَسَّ وَصَارَ يُعْمَلُ عَلَيْهِ كَمَا يُعْمَلُ عَلَى الْجِمَارِ الْأَهْلِيِّ فَإِنَّهُ لَا يُؤْكَلُ^٥، وَإِنْ خَالَفَ مَالِكٌ سَائِرَ الْفُقَهَاءِ فِي ذَلِكَ^٦.

«الشيعه، ج ٨، ص ٣٣٤.

وقد خالف هذا القول الشيخ الطوسي وقال: «يكره أن يدعو الإنسان أحداً من الكفار إلى طعامه فيأكل معه، فإذا دعاه فليأمره بغسل يديه ثم يأكل معه إن شاء»، ولكن أكثر الفقهاء على عدم جواز الأكل. النهاية و نكتها، ج ٣، ص ١٠٧؛ المقنعة، ص ٥٨١؛ المذهب، ج ٢، ص ٤٣٢؛ السرائر، ج ٣، ص ١٢٣ - ١٢٤؛ مختلف الشيعه، ج ٨، ص ٣٣٤.

١. في «أ»، ص، ط» و حاشية «ك»: «قد».

٢. الإشراف على مذاهب العلماء، ج ٨، ص ١٤٤؛ المحلى، ج ٧، ص ٤٠٧؛ المغني لابن قدامة، ج ١١، ص ٦٥؛ بداية المجتهد، ج ١، ص ٣٧٨؛ المستدرک للحاكم، ج ٢، ص ٣١٧؛ السنن الكبرى للبيهقي، ج ٩، ص ٣٣٠.

٣. الأم، ج ٢، ص ٢٧٥؛ الإشراف على مذاهب العلماء، ج ٨، ص ١٤٣؛ المحلى، ج ٧، ص ٤٠٧؛ المبسوط للسرخسي، ج ١١، ص ٢٣٣ - ٢٣٤؛ تحفة الفقهاء، ج ٣، ص ٦٤؛ بداية المجتهد، ج ١، ص ٣٧٨؛ المغني لابن قدامة، ج ١١، ص ٦٥؛ المجموع، ج ٩، ص ٦.

٤. هكذا في «أ»، ج، ص، ط، ك، و مطبوع النجف. و في «ب» و المطبوع: «ابن أبي القاسم».

٥. في «ص، ط، ك» و مطبوع النجف: «استأنس فصار».

٦. المدونة الكبرى، ج ٢، ص ٦٤؛ مختصر اختلاف العلماء، ج ٣، ص ٢٠٠.

٧. الإشراف على مذاهب العلماء، ج ٨، ص ١٤٣؛ المحلى، ج ٧، ص ٤٠٧؛ بداية المجتهد، ج ١، ص ٣٧٨؛ المجموع، ج ٩، ص ٦.

دليلنا - بعد الإجماع المتردد -: أن الأصل فيما فيه منفعة ولا مضرّة فيه^١ الإباحة، ولحوم الحُمُرِ الأهليّة بهذه الصفة.

فإن ادّعوا مضرّة آجلّة من حيث الحظر لها والنهي عنها، فإنهم^٢ يفرّعون إلى أخبارٍ أحادٍ ليست حُجّة في مثل ذلك، وهي مُعارضةٌ بأمثالها.

و يُمكن أيضاً أن يُستدلّ على ذلك بقوله تعالى: ﴿قُلْ لَا أَجِدُ فِي مَا أُوحِيَ إِلَيَّ مُحَرَّمًا عَلَى طَاعِمٍ يَطْعُمُهُ﴾^٣ الآية.

فإن احتجّوا عليه بقوله تعالى: ﴿وَالْخَيْلَ وَالْبِغَالَ وَالْحَمِيرَ لِتَرْكَبُوهَا وَزِينَةً﴾^٤، وأنه تعالى أخبر أنها للركوب والزينة^٥ لا للأكل.

قلنا لهم: قوله تعالى أنها للركوب والزينة لا يمتنع أن يكون لغير ذلك، ألا ترى إلى قول القائل: «قد أعطيتك هذا الثوب لتلبسه» لا يمتنع من جواز بيعه له وهبته و الانتفاع به من وجوه شتى؟

ولأن المقصود بالخيل والحُمير الركوب والزينة، وليس أكل لحومها مقصوداً فيها.

ثم إنه لا يمتنع^٦ من الحمل على الحُمير والخيل وإن لم يُذكر الحمل وإنما خُصّ الركوب والزينة بالذكر.

١. في «ب، ص، ك»: - «فيه».

٢. في «ص، ط، ك»: «فإنما»، وفي حاشية «ك»: «وإنهم».

٣. الأنعام (٦): ١٤٥.

٤. النحل (١٦): ٨.

٥. في «ص، ط، ك» ومطبوع النجف: «للزينة».

٦. في «ب»: «بأنها».

٧. في «ج، ص، ط، ك»: «يُمتنع».

وأكثر الفقهاء يجيزون أكل لحوم الخيل^١، ولم يمنع تضمن الآية ذكر الركوب والزينة خاصة من أكل لحوم الخيل، وكذلك الحمير.
فإن استدلوا بما يروونه عن ابن عباس رحمه الله أنه قال: نهى رسول الله صلى الله عليه وآله عن لحوم الحُمُر^٢ وأمر بلحوم الخيل أن تؤكل^٣.
وأيضاً بما رواه خالد بن الوليد^٤ قال: كنا مع النبي صلى الله عليه وآله في خيبر، فقال عليه السلام: «لا تجل أموال المعاهدين إلا بحقها، وحرّام عليكم الحُمُر الأهليّة وبغالها»^٥.
وبما يرويه أنس عن النبي عليه السلام أنه نهى عن لحوم الحُمُر، وقال: «إنّها نجس»^٦.

١. في حاشية «ك»: «وإن لم يعمل بمضمون الآية».
٢. الأم، ج ٢، ص ٢٧٥؛ الإشراف على مذاهب العلماء، ج ٨، ص ١٥٩ - ١٦١؛ مختصر اختلاف العلماء، ج ٣، ص ٢١٦؛ المبسوط للسرخسي، ج ١١، ص ٢٣٣؛ بدائع الصنائع، ج ٥، ص ٣٨؛ المغني لابن قدامة، ج ١١، ص ٦٩؛ بداية المجتهد، ج ١، ص ٣٧٩.
٣. في «ص، ط، ك»: «الحمير».
٤. المعجم الأوسط، ج ٦، ص ٥٠؛ سنن الدارقطني، ج ٤، ص ١٩٣، ح ٤٧٣٧؛ مجمع الزوائد، ج ٥، ص ٤٧.
٥. خالد بن الوليد بن المغيرة بن عبد الله بن عمر بن مخزوم القرشي المخزومي، كان إسلامه سنة ثمان، وكان خالد على خيل المشركين يوم الحديبية. مات سنة إحدى وعشرين في خلافة عمر بن الخطاب وأوصى إلى عمر. أسد الغابة، ج ٧، ص ٩٣.
٦. في «ص، ط، ك» و مطبوع النجف: «رسول الله».
٧. مسند أحمد، ج ٤، ص ٨٩ - ٩٠؛ سنن أبي داود، ج ٢، ص ٢٠٩، ح ٣٨٠٦؛ المعجم الكبير، ج ٤، ص ١١١؛ سنن الدارقطني، ج ٤، ص ١٩١، ح ٤٧٢٥؛ كنز العمال، ج ٤، ص ٣٦٣، ح ١٠٩٢١.
٨. مسند أحمد، ج ٣، ص ١٢١؛ سنن ابن ماجه، ج ٢، ص ١٠٦٦، ح ٣١٩٦؛ السنن الكبرى للنسائي، ج ١، ص ٧٧، ح ٦٤؛ المعجم الأوسط، ج ١، ص ٤٣؛ كنز العمال، ج ١٥، ص ٤٣٧، ح ١٧٣٢٢.

و الجواب^١ عن ذلك: أنَّ هذه أخبارُ آحادٍ، والعملُ بها في الشريعة عندنا غيرُ جائزٍ، ولا يجوزُ مع ذلك أن يُرجَعَ^٢ بها عن ظاهرِ الكتابِ. ويُعارضُها من الأخبارِ^٣ التي تروِيها الإماميةُ^٤ ما لا يُحصى، ومما يرويه مُخالفوها^٥ ما رواه غالبُ بنُ الحسين^٦، قال: قلتُ: يا رسولَ الله، لم يَبَقَ مِن مالي إِلَّا حُمُرٌ. فقالَ صلى الله عليه وآله: «أطعمِ أهْلَكَ مِن سَمِينِ مالِكَ؛ فَإِنِّي إِنَّمَا نَهَيْتُ عن جَوَالِي القُرَى»^٧. وهذا لا مَحَالَةَ مُعارضٍ لأخبارِهِم كُلِّهَا.

ثمَّ يُمكنُ أن يُقالَ في تلكِ الأخبارِ: إنَّ سَبَبَ النَّهْيِ عن لُحومِ الحُمُرِ الأَهْلِيَّةِ هو لأجلِ الظُّهورِ وقِلَّتِهِ في ذلكِ الزمانِ، كما أنَّه عليه السلامُ نَهَى عن لُحومِ الخَيْلِ^٨ لهذهِ العِلَّةِ.

١. في «ط» و المطبوع: «فالجواب».

٢. في «ج، ك»: «نرجع».

٣. في «أ، ب، ك»: «و نعارضها بالأخبار».

٤. في «أ»: «يروِيها».

٥. وسائل الشيعة، ج ٢٤، ص ١١٧ - ١٢٥.

٦. في «ج»: «يروونه مخالفونا»، وفي «ص، ط، ك»: «يرويه مخالفنا».

٧. وقع الاختلاف فيمن روى الحديث، وفي تسمية غالب هذا، ففي مصادر الحديث هو غالب بن أبجر، وفي بعض الكتب الفقهية نقلاً عن تلك المصادر غالب بن الحر، وفي الأخرى غالب بن الحسن. أمَّا غالب بن أبجر فهو: غالب بن أبجر المزني، عداة في أهل الكوفة، روى عن النبي صلى الله عليه وآله، وعنه خالد بن سعد وعبد الله، ويقال: عبد الرحمن بن معقل بن مقرن، روى له أبو داود حديث الحمر الأهلية. قاله ابن حجر في تهذيب التهذيب، ج ٨، ص ٢٤١.

٨. المصنف للصنعاني، ج ٤، ص ٥٢٥، ح ٨٧٢٨؛ سنن أبي داود، ج ٢، ص ٢١٠، ح ٣٨٠٩؛ المعجم الكبير، ج ١٨، ص ٢٦٥؛ السنن الكبرى للبيهقي، ج ٩، ص ٣٣٢؛ نصب الرأية، ج ٦، ص ٦٠ - ٦١.

٩. مسند أحمد، ج ٤، ص ٨٩؛ سنن أبي داود، ج ٢، ص ٢٠٦، ح ٣٧٩٠؛ سنن ابن ماجه، ج ٢، ص ١٠٦٦، ح ٣١٩٨؛ السنن الكبرى للنسائي، ج ٣، ص ١٥٩، ح ٤٨٤٣؛ سنن الدارقطني، ج ٤، ص ١٩١، ح ٤٧٢٥؛ السنن الكبرى للبيهقي، ج ٩، ص ٣٢٨.

و قد رُوِيَ عن ابنِ عَبَّاسٍ رحمه الله أَنَّهُ قَالَ: إِنَّمَا^١ نَهَى عَنْ لُحُومِ الْخُمْرِ لِئَلَّا يَقِلَّ الظُّهُرُ^٢. فَقَوَّى هَذَا التَّأْوِيلَ هَذِهِ الرَّوَايَةُ.

فَأَمَّا الْخَبَرُ الَّذِي تَضَمَّنَ أَنَّهَا رَجَسٌ، فَالرَّجْسُ وَ الرَّجْزُ وَ النَّجْسُ وَاحِدٌ فِي الشَّرِيعَةِ، وَ لَا مُحْصَلٌ مِنْ أَهْلِ الشَّرِيعَةِ يَذْهَبُ إِلَى أَنَّ الْجِمَارَ الْأَهْلِيَّ نَجَسٌ الْعَيْنِ.

٢٣٦. مسألة

[لُحُومُ الْبِغَالِ]

و مِمَّا انفردت به الإمامية: تحليلُ لُحُومِ الْبِغَالِ. وَ باقِي الْفُقَهَاءِ عَلَى حَظَرٍ^٣ ذَلِكَ.^٤ وَ رُوِيَ عَنِ الْحَسَنِ الْبَصْرِيِّ أَنَّهُ ذَهَبَ إِلَى إِباحَةِ لُحُومِ الْبِغَالِ^٥. وَ هَذِهِ مُوَافَقَةٌ لِلْإِمَامِيَّةِ.

٤١٣ وَ كُلُّ شَيْءٍ دَلَّلَنَا بِهِ عَلَى إِباحَةِ لُحُومِ الْخُمْرِ^٦ الْأَهْلِيَّةِ هُوَ بَعِينُهُ دَلِيلٌ عَلَى إِباحَةِ لُحُومِ الْبِغَالِ.

وَ أَيْضاً فَقَدْ دَلَّلْنَا عَلَى إِباحَةِ لُحُومِ الْخُمْرِ^٧ الْأَهْلِيَّةِ، وَ كُلُّ مَنْ أَبَاحَ لُحُومَهَا أَبَاحَ

١. في «ب» و المطبوع: - «إنما».

٢. صحيح البخاري، ج ٥، ص ٧٩؛ المعجم الكبير، ج ١١، ص ٣٤٢؛ المعجم الأوسط، ج ٩، ص ١٧٧؛ جامع الأصول، ج ٧، ص ٤٦٠؛ ح ٥٥٥٢؛ السنن الكبرى للبيهقي، ج ٩، ص ٣٣٠.

٣. في «ك»: «خلاف».

٤. المدونة الكبرى، ج ٢، ص ٦٥؛ الأم، ج ٢، ص ٢٧٥؛ الإشراف على مذاهب العلماء، ج ٨، ص ١٤٣؛ المغني لابن قدامة، ج ١١، ص ٦٦؛ بدائع الصنائع، ج ٥، ص ٣٨؛ بداية المجتهد، ج ١، ص ٣٧٨؛ المجموع، ج ٩، ص ٨؛ الحاوي الكبير، ج ١٥، ص ١٤٣.

٥. الحاوي الكبير، ج ١٥، ص ١٤٣؛ حلية العلماء، ج ٣، ص ٣٥٢؛ المجموع، ج ٩، ص ٨؛ شرح الأزهار، ج ٤، ص ٩٥.

٦. في «ج»: «الحمير».

٧. في «أ، ط، ك»: «لحوم الحمير» بدل «لحوم الحمر الأهلية هو بعينه دليل على...» إلى هنا.

لحوم البغال، و التفرقة بين المسألتين^١ خروج عن الإجماع.

٢٣٧. مسألة

[ذكاة الجنين]

و ممّا انفردت به الإمامية: القول بأن الجنين الذي يوجد في بطن أمه بعد ذكاتها على ضربين: إن كان كاملاً - و علامة كماله أن ينبت شعره إن كان من ذوات الشعر، أو يظهر وبره إن كان من ذوات الأوبار - فإنه يحل أكله، و ذكاة أمه ذكاة له. و إن لم يبلغ الحد الذي ذكرناه وجب أن يدكى ذكاة مفردة إن خرج حياً، و إن^٢ لم يخرج حياً فلا^٣ يؤكل^٤.

و إنما كان هذا انفراداً؛ لأن الشافعي ومن وافقه يذهب إلى أن ذكاة الجنين ذكاة أمه على كل حال^٥، و أبو حنيفة ومن وافقه يذهب إلى أن^٦ الجنين له ذكاة مفردة على كل حال^٧.

دليلنا: الإجماع المتردد.

١. في «ص، ط» و مطبوع النجف: «الأمرين».

٢. في «ص، ط، ك» و مطبوع النجف: «فإن».

٣. في «ص، ط، ك»: «لم».

٤. نقل من أول المسألة إلى هنا العلامة في مختلف الشيعة، ج ٨، ص ٣٠٩.

٥. الأم، ج ٢، ص ٢٥٦ - ٢٥٧؛ مختصر اختلاف العلماء، ج ٣، ص ٢٢٦؛ الحاوي الكبير، ج ١٥،

ص ١٤٨؛ المجموع، ج ٩، ص ١٢٨.

٦. في «ج» - «ذكاة الجنين ذكاة أمه على كل...» إلى هنا.

٧. في «ص» - «و أبو حنيفة و من وافقه يذهب إلى أن...» إلى هنا.

٨. مختصر اختلاف العلماء، ج ٣، ص ٢٢٦؛ المبسوط للسرخسي، ج ١٢، ص ٦؛ تحفة الفقهاء،

ج ٣، ص ٦٦؛ بدائع الصنائع، ج ٥، ص ٤٢.

وإن شئت أن تبني على بعض المسائل المتقدمة، مثل وجوب التسمية على كل وجه أو وجوب استقبال القبلة، وأن أحداً من الأمة لم يفرق بين المسألتين.

وليس لهم أن يحتجوا علينا بما يروونه عن النبي صلى الله عليه وآله من قوله: ٤١٤ «ذكاة الجنين ذكاة أمه»^١، ولم يفرق بين الكامل من الأجنة وغير الكامل. وبما يروونه أيضاً عن النبي صلى الله عليه وآله أنه سئل عن البقرة والشاة تذبحان ويوجد في بطنهما جنين: أ تأكله أو نلقيه؟ فقال: «كلوا إن شئتم»^٢، ولم يفصل كما فصلت الإمامية.

قلنا: إن الكلام قد مضى في أن أخبار الأحاد ليست حجة في الشرع، وأن هذا مما ينفرد به المخالفون، وبإزائه ما ترويه^٣ الإمامية في ذلك^٤. ولو سلمنا ذلك لكان لنا أن نقول في الخبر الأول: لا يخلو من أن يكون تأويله على ما تأوله الشافعي عليه، من أن المراد أن ذكاة الجنين هي ذكاة أمه، وأنه يصير له حكم الذكاة لذكاتها^٥. وإن كان كذلك حملناه على الجنين الكامل الذي قد نبت عليه الشعر والوبر، وخَصَصنا عمومَه بأدلتنا التي ذكرناها.

١. مسند أحمد، ج ٣، ص ٣٩؛ سنن الدارمي، ج ٢، ص ٨٤؛ سنن ابن ماجه، ج ٢، ص ١٠٦٨، ح ٣١٩٩؛ سنن أبي داود، ج ١، ص ٦٤٦، ح ٢٨٢٧؛ سنن الترمذي، ج ٣، ص ١٨، ح ١٥٠٣؛ السنن الكبرى للبيهقي، ج ٩، ص ٣٣٥.

٢. مسند أحمد، ج ٣، ص ٣١؛ سنن أبي داود، ج ١، ص ٦٤٦، ح ٢٨٢٧؛ السنن الكبرى للبيهقي، ج ٩، ص ٣٣٥.

٣. هكذا في «ج» وحاشية «ب». وفي «أ» ومطبوع النجف: «ما يرويه». وفي سائر النسخ والمطبوع: «ما يروونه».

٤. راجع: الكافي، ج ٦، ص ٢٣٤، باب الأجنة التي تخرج من بطون الذبائح؛ وسائل الشيعة، ج ٢٤، ص ٣٣-٣٧، أبواب الذبائح، الباب ١٨.

٥. الأم، ج ٢، ص ٢٥٧؛ الحاوي الكبير، ج ١٥، ص ١٤٩؛ المجموع، ج ٩، ص ١٢٨.

أَوْ يَكُونُ التَّأْوِيلُ عَلَى مَا تَأَوَّلَهُ أَبُو حَنِيفَةَ مِنْ أَنَّ ذَلِكَ عَلَى سَبِيلِ التَّشْبِيهِ، وَإِنَّمَا الْمُرَادُ بِالْخَبَرِ أَنَّ ذَكَاءَ الْجَنِينِ مِثْلُهُ وَ يُمَانِلُ ذَكَاءَ أُمِّهِ فِي الدَّبْحِ، فَيُحْمَلُ^١ ذَلِكَ عَلَى الْجَنِينِ الَّذِي يَخْرُجُ مِنْ بَطْنِ أُمِّهِ حَيًّا، وَ ذَكَاءُ مَا خَرَجَ حَيًّا^٢ كَذَلِكَ وَاجِبَةٌ كَذَكَاءِ الْأُمِّ^٣. وَ يُقَوَّى تَأْوِيلُ الشَّافِعِيِّ - وَ إِنْ كُنَّا قَدْ بَيَّنَّا تَخْرِيجَ مَذْهَبِنَا عَلَى تَأْوِيلِ أَبِي حَنِيفَةَ - أَنَّ لَفْظَ^٤ «الْجَنِينِ» مُشْتَقٌّ مِنْ «الْاجْتِنَانِ» وَ هُوَ الِاسْتِتَارُ، وَ هُوَ إِنَّمَا يُسَمَّى^٥ بِهَذَا الْاسْمِ فِي حَالِ كَوْنِهِ فِي بَطْنِ أُمِّهِ، وَ إِذَا ظَهَرَ زَالَ عَنْهُ اسْتِحْقَاقُ هَذَا الْاسْمِ عَلَى الْحَقِيقَةِ، وَ سُمِّيَ بِذَلِكَ مَجَازًا مِنْ حَيْثُ كَانَ جَنِينًا قَبْلَ حَالِ ظُهُورِهِ؛ فَكَيْفَ يَجُوزُ أَنْ يَكُونَ الْمُرَادُ أَنَّ الْجَنِينَ إِذَا خَرَجَ حَيًّا ذُكِّيَ^٦ كَمَا تُدَكِّي^٧ أُمُّهُ وَ هُوَ لَا يَسْتَحِقُّ هَذَا الْاسْمَ بَعْدَ خُرُوجِهِ؟

٤١٥

فَالْأَشْبَهُ أَنْ يَكُونَ الْمُرَادُ أَنَّ ذَكَاءَ أُمِّهِ تَتَعَدَّى^٧ إِلَيْهِ فِي الْحُكْمِ وَ هُوَ جَنِينٌ فِي الْبَطْنِ. وَ مِنْ وَجْهِ آخَرَ، وَ هُوَ أَنَّ تَخْصِيصَ الْأُمِّ بِالذَّكَرِ لَا بُدَّ لَهُ مِنْ فَائِدَةٍ، وَ إِذَا حُمِلَ عَلَى أَنَّ ذَكَاتَهَا ذَكَاءٌ لِجَنِينِهَا أَفَادَ هَذَا التَّخْصِيصَ، وَ إِذَا حُمِلَ عَلَى^٨ أَنَّ الْمُرَادَ أَنَّ الْجَنِينَ يُذْبَحُ إِذَا خَرَجَ حَيًّا كَمَا يُفْعَلُ بِأُمِّهِ لَمْ يُفِدَ هَذَا التَّخْصِيصَ بِالْأُمِّ؛ لِأَنَّ غَيْرَ الْأُمِّ

١. فِي «أ»: «فَتَحْمَلُ»، وَ فِي «ج»: «فَنَحْمَلُ».

٢. هَكَذَا فِي «أ، ب، ج، ك». وَ فِي «ص، ط» وَ مَطْبُوعِ النَجْفِ: «أَخْرَجَ حَيًّا». وَ فِي الْمَطْبُوعِ: «خَرَجَ حَيًّا».

٣. الْمَبْسُوطُ لِلْسَّرْحَسِيِّ ج ١٢، ص ٧؛ بِدَائِعِ الصَّنَاعِ، ج ٥، ص ٤٣؛ الْمَجْمُوعُ، ج ٩، ص ١٢٨؛ الدَّرِّ الْمَخْتَارُ، ج ٦، ص ٦١٥.

٤. فِي «ص، ط، ك»: «لَفْظَةً».

٥. فِي «ب» وَ الْمَطْبُوعِ: «سُمِّيَ».

٦. فِي «ب، ج»: «يُذَكِّي».

٧. فِي «أ، ك» وَ مَطْبُوعِ النَجْفِ: «يَتَعَدَّى».

٨. فِي «ص، ط» - «أَنَّ ذَكَاتَهَا ذَكَاءٌ لِجَنِينِهَا أَفَادَ...» إِلَى هُنَا.

مِن الذَّبَائِح كُلِّهَا كَالْأَمِّ فِي هَذَا الْمَعْنَى، فَلَا مَعْنَى لِلتَّخْصِصِ.
فَإِنْ قِيلَ: قَدْ رُوِيَ هَذَا الْخَبَرُ بِالنَّصْبِ، وَمَعَ النَّصْبِ لَا بُدَّ مِنَ التَّشْبِيهِ، فَكَأَنَّهُ قَالَ:
«ذَكَاءُ الْجَنِينِ كَذَكَاءِ أُمِّهِ» فَلَمَّا أُسْقِطَ^١ الْكَافُ تَعَدَّى الْفِعْلُ إِلَى لَفْظِ ذَكَاءٍ فَانْتَصَبَ.
قُلْنَا: قَدْ بَيَّنَّا أَنَّ حَمَلَ الْخَبَرِ عَلَى التَّشْبِيهِ يَتَخَرَّجُ^٢ عَلَى مَذْهَبِنَا، فَمَا عَلَيْنَا فِي
النَّصْبِ إِلَّا مِثْلَ مَا عَلَيْنَا بِالرَّفْعِ.
عَلَى أَنَّ أَصْحَابَ الشَّافِعِيِّ قَدْ أَجَابُوا عَنْ رِوَايَةِ النَّصْبِ بَعْدَ أَنْ دَفَعُوا ظُهُورَهَا
وَاسْتِهَارَهَا وَمُسَاوَاتَهَا لِلرَّوَايَةِ بِالرَّفْعِ، بَأَنَّ^٣ قَالُوا: إِنَّ النَّصْبَ يُمَكِّنُ أَنْ يَكُونَ وَجْهَهُ
أَنَّ التَّقْدِيرَ^٤: «ذَكَاءُ الْجَنِينِ بِذَكَاءِ أُمِّهِ أَوْ فِي ذَكَاءِ أُمِّهِ» فَلَمَّا أُسْقِطَ^٥ حَرْفُ الْجَرِّ وَجَبَ
النَّصْبُ^٦؛ فَلَمْ يَخْلُصِ النَّصْبُ لِلتَّشْبِيهِ عَلَى كُلِّ حَالٍ.
فَأَمَّا الْخَبَرُ الْآخَرُ الَّذِي يَتَضَمَّنُ «كُلُّوا إِنْ شِئْتُمْ»، فَإِنَّا نَحْمِلُهُ عَلَى الْجَنِينِ الَّذِي قَدْ
تَكَامَلَ وَأَشْعَرَ وَأَوْبَرَ، وَتَرَكُ عُمُومَ الظَّاهِرِ بِالْأَدِلَّةِ.

٢٣٨. مسألة

[مِمَّا يَحْرُمُ أَكْلُهُ مِنَ الذَّبِيحَةِ]

وَمِمَّا انْفَرَدَتْ بِهِ الْإِمَامِيَّةُ: تَحْرِيمُ أَكْلِ الطَّحَالِ، وَالْقَضِيبِ، وَالْخُصْيَتَيْنِ،
وَالرَّجَمِ، وَالْمَثَانَةِ^٧. وَيَكْرَهُونَ الْكَلْبَتَيْنِ.

١. فِي «أ، ب، ج» وَالْمَطْبُوعُ: «سَقَطَ».

٢. فِي «ص، ط، ك» وَمَطْبُوعُ النَجْفِ: «يَخْرُجُ».

٣. فِي «ب، ص»: «فَإِنْ».

٤. فِي «ص، ط، ك» وَمَطْبُوعُ النَجْفِ: «فِيهِ».

٥. فِي «أ، ج»: «سَقَطَ».

٦. الْحَاوِي الْكَبِيرُ، ج ٢، ص ٢٥٧؛ الْمَبْسُوطُ لِلْسَّرْحَسِيِّ، ج ١٢، ص ٦.

٧. نَقَلَ هَذِهِ الْمَسْأَلَةَ الْعَلَامَةُ فِي مُخْتَلَفِ الشَّيْعَةِ، ج ٨، ص ٣١٤.

و خَالَفَ بَاقِيَ الْفُقَهَاءِ فِي ذَلِكَ^١.
 وَ الدَّلِيلُ عَلَى صِحَّةِ مَا ذَهَبُوا إِلَيْهِ: الإِجْمَاعُ الَّذِي تَرَدَّدَ.
 وَ إِن شِئْتَ أَنْ تَبْنِيَ هَذِهِ الْمَسْأَلَةَ عَلَى بَعْضِ الْمَسَائِلِ الْمَتَقَدِّمَةِ الَّتِي عَلَيْهَا دَلِيلٌ
 ظَاهِرٌ، وَأَنْ أَحَدًا مِنَ الْأُمَّةِ مَا فَرَّقَ بَيْنَ الْمَسْأَلَتَيْنِ.

كِتَابُ الْأَشْرِبَةِ ٤١٧

٢٣٩. مسألة

٤١٨

[حُرْمَةُ الْفُقَاعِ]

و مِمَّا انْفَرَدَتْ بِهِ الْإِمَامِيَّةُ: الْقَوْلُ بِتَحْرِيمِ الْفُقَاعِ، وَ أَنَّهُ جَارٍ مَجْرَى الْخَمْرِ فِي
 جَمِيعِ الْأَحْكَامِ مِنْ حَدِّ شَارِبِهَا وَ رَدِّ شَهَادَتِهِ وَ فِي نَجَاسَتِهِ. وَ خَالَفَ بَاقِيَ الْفُقَهَاءِ
 فِي ذَلِكَ^٣.

و الدَّلَالَةُ: الإِجْمَاعُ الْمُتَرَدَّدُ.

وَ إِن شِئْتَ أَنْ تَبْنِيَ هَذِهِ الْمَسْأَلَةَ عَلَى بَعْضِ مَا تَقَدَّمَ مِنَ الْمَسَائِلِ الَّتِي فِيهَا ظَاهِرٌ
 كِتَابُ اللَّهِ تَعَالَى فَعَلْتَ.

و مِمَّا يُعَارِضُ بِهِ الْمُخَالِفُونَ: مَا يَرَوْنَهُ^٥ عَنْ ثِقَاتِهِمْ وَ رِجَالِهِمْ مِنْ تَحْرِيمِ

١. الأُمُّ، ج ٢، ص ٢٥٦؛ بدائع الصنائع، ج ٥، ص ٦١؛ تحفة الفقهاء، ج ٣، ص ٦٩؛ المغني لابن
 قدامة، ج ١١، ص ٨٩ و ٣١٨؛ المجموع، ج ٩، ص ٦٩ - ٧٠.

٢. في «ج»: «مسائل الأشربة».

٣. المدونة الكبرى، ج ٦، ص ٢٦١؛ الإشراف على مذاهب العلماء، ج ٨، ص ٢١٦؛ الحاوي
 الكبير، ج ١٧، ص ١٨٥ - ١٨٦؛ المغني لابن قدامة، ج ١٠، ص ٣٤١؛ مواهب الجليل، ج ٤،
 ص ٣٥١؛ الفقه على المذاهب الأربعة، ج ٢، ص ٢٦؛ تحفة الفقهاء، ج ٣، ص ٣٢٨.

٤. في «ج»: «الدليل على ذلك»، و في «ط»: «الدليل».

٥. في «ص، ط، ك» و مطبوع النجف: «رووه».

الْفَقَّاعُ؛ لِأَنَّ الَّذِي تَرَوِيهِ^١ الشَّيْعَةُ وَتَخْتَصُّ^٢ بِهِ مِنَ الرِّوَايَاتِ^٣ فِي هَذَا الْبَابِ مَا يَرَوُونَهُ وَيَقُولُونَ^٤؛ إِنَّا لَا نَعْرِفُ هَؤُلَاءِ وَلَا نَتَّقُ بِرِوَايَتِهِمْ^٥.

فَمِنْ ذَلِكَ مَا رَوَاهُ أَبُو عُبَيْدٍ الْقَاسِمُ بْنُ سَلَامٍ، قَالَ: حَدَّثَنَا أَبُو الْأَسْوَدِ^٦، عَنْ ابْنِ لَهِيْعَةَ^٧، عَنْ دَرَّاجِ أَبِي السَّمْحِ^٨؛ وَرَوَى السَّاجِيُّ^٩ صَاحِبُ كِتَابِ اخْتِلَافِ الْفُقَهَاءِ،

٤١٩

١. في «أ»: «برويه».

٢. في «أ» و مطبوع النجف: «يختص».

٣. الكافي، ج ٦، ص ٤٢٢ - ٤٢٥؛ وسائل الشيعة، ج ٢٥، ص ٣٥٩ - ٣٦٥.

٤. في «أ»: «مما يروونه»، وفي «ج»: «مما يروونه يمكنكم أن تقولوا»، وفي «ص»: «عليهم أن يقولوا».

٥. في «أ، ص، ط» و مطبوع النجف: «برواتها»، وفي «ج» و حاشية «ك»: «بروايتهم».

٦. أبو الأسود كنية لأكثر من راوي، ولعله محمد بن عبد الرحمن بن نوفل القرشي الأسدي، أبو الأسود المدني، روى له الجماعة. انظر: تهذيب الكمال، ج ٢٥، ص ٦٤٥؛ تهذيب التهذيب، ج ٩، ص ٣٠٧؛ سير اعلام النبلاء، ج ٦، ص ١٥٠.

٧. ابن لهيعة عبد الله أبو عبد الرحمن المصري، المتوفى ١٧٤هـ، ويقال غير ذلك، من رجال مسلم و أبي داود و ابن ماجة، و الترمذي، وثقه مالك، و أحمد بن صالح، و ابن شاهين. و أثنى عليه آخرون بالضبط، و الإتقان، و الصدق، و صحّة الكتاب. قال ملاء علي القاري في شرح مسند أبي حنيفة، ص ٤٩٩: «قال أبو داود: سمعت أحمد بن حنبل يقول: ما كان مثل ابن لهيعة بمصر في كثرة حديثه، و ضبطه، و إتقانه».

٨. قال البخاري في التاريخ الكبير، ج ٥، ص ٢٩٠ - ٢٩١، الرقم ٩٤٧: «عبد الرحمن قال ابن بكير حدثنا عبد الله، حدثنا دراج أبو السمع من أهل مصر و اسمه عبد الرحمن، سمع عبد الله بن الحارث بن جزء و أبا الهيثم و ابن حجيرة، سمع منه عمرو بن الحارث». و قال ابن حبان في مشاهير علماء الأمصار، ص ٣٠٠، الرقم ١٥١٧: «أبو السمع الذي يقال له دراج اسمه عبد الله بن السمع، و قد قيل: عبد الرحمن بن السمع بن أسامة التجيبي، كان مولده سنة ١٢٥هـ، مات سنة ١٨٢هـ، ربما وهم».

٩. أبو يحيى زكريا بن يحيى الساجي البصري، محدث البصرة، أخذ الفقه عن الربيع و المزني، و روى عن هذبة بن خالد و العنبري و محمد بن بشار، له اختلاف الفقهاء و اختلاف الحديث أو

قَالَ: حَدَّثَنَا سُلَيْمَانُ بْنُ دَاوُدَ، قَالَ: أَخْبَرَنَا ابْنُ وَهْبٍ، قَالَ: أَخْبَرَنِي عَمْرُو بْنُ الْحَارِثِ^٢ أَنَّ دَرَجًا أَبَا السَّمْحِ حَدَّثَهُ؛ وَاجْتَمَعَا عَلَى أَنَّ دَرَجًا قَالَ: إِنَّ عُمَرَ بْنَ الْحَكَمِ^٣ حَدَّثَنَا عَنْ أُمِّ حَبِيبَةَ زَوْجِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ أَنَّ نَاسًا مِنْ أَهْلِ الْيَمَنِ قَدِمُوا عَلَى رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ لِيُعَلِّمَهُمُ الصَّلَاةَ وَالسُّنَنَ

﴿العلل، مات سنة ٣٠٧هـ. طبقات الشافعية الكبرى، ج ٢، ص ٢٢٦؛ تذكرة الحفاظ، ج ٢، ص ٢٥٠؛ لسان الميزان، ج ٢، ص ٤٨٨؛ طبقات الفقهاء الشافعية، ص ٦١؛ شذرات الذهب، ج ٢، ص ٢٥٠. ١. سليمان بن داود بن الجارود الفارسي البصري، الشهير بأبي داود الطيالسي، المتوفى سنة ٢٠٤هـ، مؤلف كتاب المسند.

٢. جاء في موسوعة طبقات الفقهاء، ج ٢، ص ٤٢٥، الرقم ٥٨٣ ما لفظه: «عمرو بن الحارث بن يعقوب الأنصاري، أبو أمية المصري، المدني الأصل، مولده سنة اثنتين أو إحدى وتسعين، وقيل غير ذلك، روى عن أيوب بن موسى القرشي وبكير بن عبد الله بن الأشج وجعفر بن ربيعة وربيعه الرأي وعبد الله بن أبي مليكة وعمرو بن دينار ومحمد بن مسلم الزهري ويزيد بن أبي حبيب وخلق كثير، روى عنه قتادة شيخه وعبد الله بن وهب والليث بن سعد ومالك بن أنس ويحيى بن أيوب وآخرون، وكان قارئاً مفتياً، أفتى في زمن يزيد بن أبي حبيب وعبيد الله بن أبي جعفر، وكان أديباً فصيحاً».

٣. قال ابن حبان في صحيحه، ج ١٢، ص ١٩١، الرقم ٥٣٦٥: «قال أبو حاتم الرازي، عمر بن الحكم هذا عمر بن الحكم بن ثوبان حليف الأوس من جلة أهل المدينة، سمع عبد الله بن عمر وأبا هريرة وأم حبيبة».

٤. أم حبيبة، واسمها رملة بنت أبي سفيان بن حرب بن أمية بن عبد شمس، تزوجها عبيد الله بن جحش بن رباب بن يعمر، فولدت له حبيبة فكنيت بها، وكان عبيد الله بن جحش هاجراً بأم حبيبة معه إلى أرض الحبشة في الهجرة الثانية فتنصر وارتد عن الإسلام وتوفي بأرض الحبشة، وثبتت أم حبيبة على دينها الإسلام، فأرسل رسول الله صلى الله عليه وآله يخطبها إلى النجاشي، فزوجه النجاشي وأصدقها أربع مائة دينار، والقصة معروفة ومشهورة في كتب السير والتاريخ. الطبقات الكبرى، ج ١، ص ٢٠٨ و ج ٨، ص ٦٩؛ أسد الغابة، ج ٥، ص ٥٧٣؛ شذرات الذهب، ج ١، ص ٥٤؛ الإصابة، ج ٤، ص ٢٩٨.

٥. في «ج، ص، ط، ك»: «زوجة».

وَالْفَرَائِضَ، فَقَالُوا: يَا رَسُولَ اللَّهِ، إِنَّ لَنَا شَرَاباً نَعْمَلُهُ مِنَ الْقَمْحِ^١ وَ الشَّعِيرِ. فَقَالَ عَلَيْهِ السَّلَامُ: «الْغُبِيرَاءُ؟»^٢ قَالُوا: نَعَمْ. قَالَ عَلَيْهِ السَّلَامُ: «لَا تَطْعَمُوهُ»^٣.

قَالَ السَّاجِيُّ فِي حَدِيثِهِ: قَالَ عَلَيْهِ السَّلَامُ ذَلِكَ ثَلَاثاً.

وَقَالَ أَبُو عُبَيْدٍ الْقَاسِمُ بْنُ سَلَامٍ: ثُمَّ لَمَّا كَانَ بَعْدَ ذَلِكَ بَيَّومِينَ ذَكَرَ وَهْلَهُ عَلَيْهِ السَّلَامُ فَقَالَ: «الْغُبِيرَاءُ؟» قَالُوا: نَعَمْ. قَالَ عَلَيْهِ السَّلَامُ: «لَا تَطْعَمُوهُ»، فَلَمَّا^٤ أَرَادُوا أَنْ يَنْطَلِقُوا سَأَلُوهُ عَلَيْهِ السَّلَامُ أَيْضاً، فَقَالَ: «الْغُبِيرَاءُ؟» قَالُوا: نَعَمْ. قَالَ: «لَا تَطْعَمُوهُ»، قَالُوا: فَإِنَّهُمْ لَا يَدْعُونَهَا^٥. فَقَالَ عَلَيْهِ السَّلَامُ: «مَنْ لَمْ يَتْرُكْهَا فَاضْرِبُوا عُنُقَهُ»^٦.

وَرَوَى أَبُو عُبَيْدٍ أَيْضاً عَنْ ابْنِ أَبِي مَرْيَمَ^٧، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ جَعْفَرٍ^٨، عَنْ زَيْدِ بْنِ

١. القمح: حنطة رديئة يقال لها: النبط، والقمحة الحبّة منه. مجمع البحرين، ج ٢، ص ٥٤٦ (قمح).

٢. الْغُبِيرَاءُ: شَرَابٌ مُسَكَّرٌ يُتَّخَذُ مِنَ الذَّرَّةِ. لسان العرب، ج ٥، ص ٦ (غبر).

٣. مسند أحمد، ج ٦، ص ٤٢٧؛ السنن الكبرى للبيهقي، ج ٨، ص ٢٩٢؛ مجمع الزوائد، ج ٥، ص ٥٣ - ٥٤.

٤. فِي «أ»، ص، ط، ك، و مطبوع النجف: «ثُمَّ لَمَّا».

٥. فِي «ج»: «قَالَ» بَدَلَ «فَلَمَّا أَرَادُوا أَنْ يَنْطَلِقُوا...» إِلَى هُنَا.

٦. فِي جَمِيعِ النُّسخ: «لَا يَدْعُونَهُ»، وَ مَا أُثْبِتَ مِنْهُ مِنَ الْمَصَادِرِ وَ الْمَطْبُوعِ.

٧. مسند أحمد، ج ٦، ص ٤٢٧؛ مسند أبي يعلى، ج ١٣، ص ٦٨، ح ٧١٤٧؛ السنن الكبرى للبيهقي، ج ٨، ص ٢٩٢؛ مجمع الزوائد، ج ٥، ص ٥٤ - ٥٥.

٨. سعيد بن الحكم بن محمد بن سالم، المعروف بابن أبي مريم الجمحي، أبو محمد المصري، مولى أبي الضبيح، مولى بني جمح، روى عن عبد الله بن عمر و محمد بن جعفر بن أبي كثير و مالك و الليث و غيرهم، و عنه البخاري، روى له هو و الباقون بواسطة محمد بن يحيى الذهلي و الحسن بن عليّ الخلال و أبي عبيد القاسم بن سلام و جماعة، ولد سنة ١٤٤هـ، و مات سنة ٢٢٤هـ. تهذيب التهذيب، ج ٤، ص ١٧.

٩. محمد بن جعفر بن أبي كثير الأنصاري الزرقى، مولاهم المدني، روى عن زيد بن أسلم و حميد الطويل و إبراهيم بن موسى و غيرهم، و عنه عبد الله بن نافع الصائغ و زيد بن يونس و سعيد بن أبي مريم و آخرين. تهذيب التهذيب، ج ٩، ص ٩٤.

أَسْلَمَ^١ عَنْ عَطَاءٍ بْنِ يَسَارٍ^٢ أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ سُبُلَ عَنْ الْغُبَيْرِاءِ فَهِيَ عَلَيْهِ السَّلَامُ عَنْهَا وَقَالَ: «لَا خَيْرَ فِيهَا»^٣.

قَالَ: وَقَالَ^٤ زَيْدُ بْنُ أَسْلَمَ. وَالْأُسْكُرُكَةُ^٥ هِيَ^٦. وَهَذَا اسْمٌ يَخْتَصُّ^٧ الْفُقَاعُ بِهِ، يَعْنِي الْأُسْكُرُكَةَ فِي لُغَةِ الْعَرَبِ.

قَالَ ابْنُ الرُّومِيِّ^٨، وَهُوَ مِمَّنْ لَا يُطَعَنُ عَلَيْهِ فِي عِلْمِ اللُّغَةِ الْعَرَبِيَّةِ، وَكَانَ مَشْهُورًا بِالتَّقَدُّمِ فِيهَا، وَيُرَوَّى عَنْهُ أَنَّهُ قَالَ لِبَعْضِ زَوَاتِهِ وَقَدْ عَمِلَ ابْنُ الرُّومِيِّ قَصِيدَةً: ٤٢٠

١. زيد بن أسلم العدوي، مولاهم، الفقيه، أبو أسامة، وقيل: أبو عبد الله، لقي ابن عمر و روى عنه وعن سلمة بن الأكوع، وعنه أبو السخثاني و جرير بن حازم و هشام السفياني و غيرهم، مات سنة ١٣٦ هـ. شذرات الذهب، ج ١، ص ١٩٤؛ تهذيب التهذيب، ج ٣، ص ٣٩٥؛ تذكرة الحفاظ، ج ١، ص ١٣٢.

٢. عطاء بن يسار الهلالي، أبو محمد المدني القاض، مولي ميمونة زوج النبي صلى الله عليه وآله، روى عن معاذ بن جبل و عن أبي ذر و أبي الرداء و غيرهم، وعنه زيد بن أسلم و هلال بن علي و شريك بن أبي نمر و جماعة. مات سنة ١٠٣ هـ و هو ابن ٨٤، وقيل في وفاته غير ذلك. تهذيب التهذيب، ج ٧، ص ٢١٧.

٣. الموطأ، ج ٢، ص ٨٤٥، ح ١٠؛ المسند للشافعي، ص ٢٨١؛ عوالي اللآلي، ج ١، ص ٣١٧، ح ٤١.

٤. في المطبوعين: - «و قال».

٥. كذا في النسخ. وفي كثير من المصادر والمعاجم: «السُّكْرُكَةُ».

٦. الموطأ، ج ٢، ص ٨٤٥؛ المسند للشافعي، ص ٢٨١؛ النهاية في غريب الحديث، ج ٢، ص ٣٨٣.

٧. في «ص، ط، ك»: «الاسم يخص».

٨. أبو الحسن علي بن العباس بن جريج، وقيل: جورجيس، المعروف بابن الرومي، مولى عبيد الله بن عيسى بن جعفر بن المنصور، شاعر مشهور معروف صاحب نظم عجيب، له نظم في جميع الفنون، ولد في بغداد سنة ٢٢١ هـ في موضع يعرف بالعقيقة، و توفي سنة ٢٨٣ هـ أو ٢٨٤ هـ. انظر: سير أعلام النبلاء، ج ١٣، ص ٤٩٥؛ وفيات الأعيان، ج ٣، ص ٣٥٨.

إِلَىٰ بِهَا أَبَا الْعَبَّاسِ ثَعْلَبًا^١، فَإِنْ رَدَّ عَلَيْكَ شَيْئًا مِنَ الْإِعْرَابِ فِيهَا فَالْقَنِي بِهِ، وَإِنْ رَدَّ عَلَيْكَ شَيْئًا مِنَ اللَّغَةِ فَلَا وَلَا كَرَامَةً. وَلَا يَتَجَسَّرُ مَعَ أَبِي الْعَبَّاسِ ثَعْلَبٍ عَلَىٰ هَذَا الْقَوْلِ إِلَّا مُتَقَدِّمٌ أَوْ مُتَنَاهٍ فِي عِلْمِ اللَّغَةِ، وَأَبْيَاتُ ابْنِ الرُّومِيِّ:

إِسْقِنِي الْأُسْكُرَكَ الصَّنْ نَبَّرَ فِي جَعْضَلَفُونَهُ
وَأَجْعَلِ الْفَيْجَنَ فِيهِ يَا خَلِيلِي بَعْضُونَهُ
إِنَّهُ مِصْفَاةٌ أَعْلَا هُوَ وَمِسْكٌ لِبُطُونَهُ^٢

وَأَرَادَ بِالْأُسْكُرَكَ: الْفُقَّاعَ، وَالْجَعْضَلَفُونُ: الْكُوْزُ الَّذِي يُشْرَبُ فِيهِ الْفُقَّاعُ، وَالصَّنْبَرُ: الْبَارِدُ^٣، وَالْفَيْجَنُ: الشَّرَابُ^٤.

وَقَدْ رَوَىٰ أَصْحَابُ الْحَدِيثِ مِنْ طُرُقٍ مَعْرُوفَةٍ أَنَّ قَوْمًا مِنَ الْعَرَبِ سَأَلُوا رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ عَنِ الشَّرَابِ الْمُتَّخَذِ مِنَ الْقَمْحِ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ: «أُيْسِكِرُ؟» قَالُوا: نَعَمْ. فَقَالَ عَلَيْهِ السَّلَامُ: «لَا تَقْرَبُوهُ»^٥.

١. في «ص، ك»: «لكن بها أبا العباس فقلت»، وفي «ط»: «القصيدَة بها أبا العباس فقلت»، وفي مطبوع النجف: «قصيدته التي مدح بها أبا العباس الثعلب».

أبو العباس أحمد بن يحيى بن زيد بن سيار النحوي الشيباني بالولاء، المعروف بثعلب، ولد سنة ٢٠٠ للهجرة، كان إمام الكوفيين في النحوي واللغة، وكان ثقة صالحاً مشهوراً بالحفظ، سمع ابن الأعرابي والزبير بن بكار، وروى عنه الأخفش الأصغر وأبو بكر وابن الأنباري، وأبو عمر الزاهد وغيرهم، وصنف كتب منها: المصون في النحو، مات سنة ٢٩١هـ. انظر: وفيات الأعيان، ج ١، ص ١٠٢، الرقم ٤٣؛ مروج الذهب، ج ٤، ص ٢٨٤؛ تذكرة الحفاظ، ج ٢، ص ٦٦٦؛ روضات الجنات، ج ١، ص ٢١٠.

٢. ديوان ابن الرومي، ج ٢، ص ٤٩٥.

٣. جمهرة اللغة، ج ٢، ص ١١٢١؛ لسان العرب، ج ٤، ص ٤٧٠ (صنبر).

٤. كتاب العين، ج ٦، ص ١٤٦؛ تهذيب اللغة، ج ١١، ص ٧٩؛ الصحاح للجوهري، ج ٦، ص ٢١٧٦؛ لسان العرب، ج ١٣، ص ٣٢١ (فجن).

٥. المصنف لابن أبي شيبة، ج ٥، ص ٤٦٩، ح ٥؛ مسند أحمد، ج ٤، ص ٢٣٢؛ سنن أبي داود، ج ٢، ص ١٨٥، ح ٣٦٨٣؛ السنن الكبرى للبيهقي، ج ٨، ص ٢٩٢.

و لم يسأل عليه السلام في الشراب المتخذ من الشعير عن الإسكار بل حرّم ذلك على الإطلاق، و حرّم الشراب الآخر إذا كان مُسكرًا؛ فدلّ ذلك على أنّ الغُبراء مُحَرَّمَةٌ بعينها كالخمر.

و قد روى أصحاب الحديث من العامة في كُتُبهم المشهورة أنّ عبد الله الأشجعي^١ كان يكره الفقاع^٢.

و قال أحمد بن حنبل^٣ و كان ابن المبارك^٤ يكرهه^٥.

و قال أحمد: حدّثنا أبو عبد الله المدائني^٦، قال: كان مالك بن أنس يكره الفقاع،

١. كذا ورد في النسخ المعتمدة، و لعله عبيد الله الأشجعي، قال الذهبي في تاريخ الإسلام، ج ١٢، ص ٢٨٣: «قال يحيى بن معين: ما بالكوفة أعلم بسفيان من عبيد الله الأشجعي، روى عنه: يحيى بن آدم و هاشم بن القاسم و يحيى بن معين و أبو خيثمة و أبو كريب و عثمان بن أبي شيبة و يعقوب الدورقي و آخرون. قال قبيصة: لمّا مات سفيان الثوري قعد الأشجعي موضعه. قلت: نزل بغداد، و مات سنة ١٨٢هـ».

٢. لم نثر عليه، و انظر: الرسائل العشر للشيخ الطوسي، ص ٢٥٩؛ عوالي اللآلي، ج ١، ص ٣١٨.
٣. في «أ، ج» - «و».

٤. أبو عبد الرحمن عبد الله بن المبارك بن واضح الحنظلي التيمي، روى عن سليمان التيمي و حميد الطويل و خلق كثير، و عنه الثوري و خلق كثير أيضاً، مات سنة ١٨١هـ. لاحظ: تهذيب التهذيب، ج ٥، ص ٣٨٢.

٥. أنظر: الرسائل العشر للشيخ الطوسي، ص ٢٥٩، و فيه: «قال أحمد بن إبراهيم: و كان ابن المبارك يكرهه».

٦. محمّد بن إسحاق بن محمّد بن عبد الرحمن، أبو عبد الله المدني، يعرف بالمسيبي، سكن بغداد، و حدّث بها عن أبيه و عن محمّد بن فليح الخزاعي و أبي ضمرة أنس بن عياض الليثي و معن بن عيسى الأشجعي و عبد الله بن نافع الزبيري، روى عنه محمّد بن إسحاق الصاغاني و مسلم بن الحجاج النيسابوري و إبراهيم بن إسحاق الحربي و عبد الله بن أحمد بن حنبل و موسى بن إسحاق الأنصاري و غيرهم. تاريخ بغداد، ج ١، ص ٢٥١، الرقم ٥٣.

و يَكْرَهُ أَنْ يُبَاعَ فِي الْأَسْوَاقِ، وَكَانَ يَزِيدُ بْنُ هَارُونَ^١ يَكْرَهُهُ.

قَالَ أَحْمَدُ: وَ^٢ حَدَّثَنَا عَبْدُ الْجَبَّارِ بْنُ مُحَمَّدٍ الْخَطَّابِيُّ^٣ عَنْ ضَمْرَةَ^٤، قَالَ: الْغُبَيْرَاءُ^{٤٢١} الَّتِي نَهَى النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ عَنْهَا هِيَ^٥ الْفُقَاعُ.

وَقَالَ أَبُو هَاشِمٍ الْوَاسِطِيُّ^٦: الْفُقَاعُ نَبِيدُ الشَّعِيرِ، فَإِذَا نَشَّ فَهُوَ خَمْرٌ^٧.

وَقَالَ زَيْدُ بْنُ أَسْلَمَ: الْغُبَيْرَاءُ الَّتِي^٨ نَهَى رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ عَنْهَا^٩ هِيَ الْأُسْكُرُكَةُ^{١٠}.

١. أبو خالد يزيد بن هارون الواسطي، روى عن سليمان التيمي وحميد الطويل وعاصم الأحول وغيرهم، وروى عنه أحمد بن حنبل وإسحاق بن راهويه ويحيى بن معين وغيرهم، مات سنة ٢٠٦ هـ. تهذيب التهذيب، ج ١١، ص ٣٦٨.

٢. في المطبوعين: - «و».

٣. جاء في كتاب العلل لأحمد بن حنبل، ج ٢، ص ٢٠٤، الرقم ٤٨٧٨ ما لفظه: «وجدت في كتاب أبي بخط يده: حَدَّثَنَا عَبْدُ الْجَبَّارِ بْنُ مُحَمَّدٍ بْنُ عَبْدِ الْحَمِيدِ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ زَيْدِ بْنِ الْخَطَّابِ، أَبُو عَبْدِ الرَّحْمَنِ فِي سَنَةِ ٢٠٨ فِي الْمَحْرَمِ، وَمَاتَ فِي صَفَرٍ».

٤. ضمرة بن سعيد بن أبي حسنة - بفتح المهملتين والنون - واسمه عمرو بن غزيرة الأنصاري المازني المدني، روى عن أبي سعيد وأنس، وعنه ابنه موسى ومالك وفليح، وثقه أحمد وابن معين.

٥. في «أ»، ص، ط، ك، «ومطبوع النجف»: - «هي».

٦. انظر: الرسائل العشر للشيخ الطوسي، ص ٢٥٩، وفيه أيضاً: «قال أحمد» بدل «قال أحمد بن حنبل».

٧. قال الرازي في الجرح والتعديل، ج ٩، ص ١٤٠، الرقم ٥٩٥: «يحيى بن دينار وهو يحيى بن أبي الأسود أبو هاشم الرماني الواسطي، روى عن أبي العالية ومجاهد وإبراهيم وأبي قلابة وأبي مجلز، روى عنه الثوري وشعبة وشريك وهشيم وخلف بن خليفة سمعت أبي يقول ذلك».

٨. الرسائل العشر للشيخ الطوسي، ص ٢٥٩.

٩. في «أ»، ط، + «عنها».

١٠. الموطأ، ج ٢، ص ٨٤٥؛ المسند للشافعي، ص ٢٨١؛ النهاية في غريب الحديث، ج ٢،

و قال أبو موسى^١: الأسكركة^٢ خمر الحبشة^٣.

و إذا كانت هذه رواياتهم و أقوال شيوخهم و مُتَقَدِّمِي أصحابِ حَدِيثِهِمْ، فما المانعُ لهم من تحريمِ الفُقَاعِ و هم يَقْبَلُونَ مِنْ أخبارِ الأحادِ ما هو أضعفُ ممَّا ذَكَرناه؟

و كَيْفَ يَسْتَحْسِنُونَ الشَّنَاعَةَ عَلَى الشيعةِ^٤ الإماميةِ فِي تحريمِ الفُقَاعِ و مالِكُ بْنُ أَنَسٍ و هو شَيْخُ الفقهاءِ و أصحابِ الحديثِ يَنْهَى عنه و عن بيعه، و كذلك ابنُ المَبَارَكِ و يَزِيدُ بْنُ هَارُونَ و هُمَا شَيْخَا أَصْحَابِ الحديثِ؟ لولا العَصِيَّةُ و اتِّبَاعُ الهَوَى نَعُوذُ بِاللَّهِ مِنْهُمَا.

٢٤٠. مسألة

[عَدَمُ تَجَدُّدِ حُرْمَةِ الخَمْرِ]

و ممَّا انفردت به الإمامية: القولُ بأنَّ الخمرَ مُحَرَّمَةٌ عَلَى لِسَانِ كُلِّ نَبِيٍّ و فِي كُلِّ كِتَابٍ نَزَلَ، و أنَّ تحريمها لم يَكُنْ مُتَجَدِّدًا. و خَالَفَ باقي الفقهاءِ فِي ذلك، و ذَهَبُوا إِلَى أَنَّهَا مُتَجَدِّدَةٌ لِالتَّحْرِيمِ^٥.

٤٢٢

١. أبو موسى عبد الله بن قيس بن سليم بن حصار بن حرب الأشعري، روى عن النبي صلى الله عليه و آله و علي عليه السلام و ابن عباس و عمار و غيرهم، مات سنة ٤٢ هـ، و قيل: ٤٤ هـ، و قيل: غير ذلك. الاستيعاب بهامش الإصابة، ج ٢، ص ٣٦٣؛ الإصابة، ج ٢، ص ٣٥١.

٢. فِي «ص، ط» - «و قال أبو موسى: الأسكركة».

٣. الاستذكار، ج ٨، ص ٢٠، الرقم ١٥٧٠؛ السنن الكبرى للبيهقي، ج ٨، ص ٢٩٥؛ لسان العرب، ج ١٠، ص ٤٤٢.

٤. فِي «أ، ج، ص، ط، ك» و مطبوع النجف: - «الشيعة».

٥. المدونة الكبرى، ج ٤، ص ٥١؛ المحلى، ج ١١، ص ٣٣٤؛ المبسوط للسرخسي، ج ٩، ص ١٥؛ بدائع الصنائع، ج ٥، ص ١١٣؛ المغني لابن قدامة، ج ٥، ص ٤٤٤.

دليلنا على صِحَّة ما ذهبنا إليه: إجماع الطائفة المُحِقَّة، فإنهم لا يَخْتَلِفُونَ فيما ذَكَرناه.

و لك أيضاً^١ أن تَبَيِّنَ هذه المسألة على بَعْضِ الْمَسَائِلِ الْمُتَقَدِّمَةِ الَّتِي فِيهَا ظَاهِرُ كِتَابِ اللَّهِ تَعَالَى^٢ أَوْ مَا أَشْبَهَهُ، وَ تُبَيِّنَ^٣ ذَلِكَ أَنَّ أَحَدًا مِنَ الْمُسْلِمِينَ مَا فَرَّقَ بَيْنَ الْمَسْأَلَتَيْنِ، وَ أَنَّ التَّفَرِيقَ بَيْنَهُمَا خِلَافُ الْإِجْمَاعِ.

فإن عَوْرَضْنَا بِمَا يَرَوْنَهُ مِنَ الْأَخْبَارِ^٤ الْوَارِدَةِ بِتَجْدِيدِ تَحْرِيمِ الْخَمْرِ وَ ذِكْرِ أَسْبَابِ تَحْرِيمِهَا، فَجَوَابُنَا^٥: أَنَّ جَمِيعَ مَا رُوِيَ فِي تَجْدِيدِ تَحْرِيمِهَا أَخْبَارٌ أَحَادٍ ضَعِيفَةٌ لَا تَوْجِبُ عِلْمًا وَ لَا عَمَلًا، وَ لَا يَتْرُكُ^٦ مَا ذَكَرْنَاهُ مِنَ الْأَدْلَةِ الْقَاطِعَةِ بِمِثْلِ هَذِهِ الْأَخْبَارِ. فَأَمَّا مَا تَدَّعِيهِ^٧ الْيَهُودُ وَ النَّصَارَى مِنْ تَحْلِيلِ أَنْبِيَائِهِمْ لَهَا، فَكَذِبٌ مِنْهُمْ عَلَيْهِمْ، كَمَا كَذَبُوا عَلَى أَنْبِيَائِهِمْ فِي كُلِّ شَيْءٍ كَذَّبَهُمُ الْمُسْلِمُونَ فِيهِ. وَ لَا حُجَّةَ فِيهَا يَدَّعِيهِ هَؤُلَاءِ الْمُبْطِلُونَ الْمَعْرُوفُونَ بِالْكَذِبِ.

٢٤١. مسألة

[إِنْقِلَابُ الْخَمْرِ خَلًّا]

عند^٨ الإمامية: إِذَا انْقَلَبَتِ الْخَمْرُ خَلًّا بِنَفْسِهَا، أَوْ بِفِعْلِ آدَمِيٍّ إِذَا طَرَحَ فِيهَا مَا

١. في «أ» - «أيضاً».

٢. في «أ، ج، ص، ط، ك» و مطبوع النجف: - «اللَّهُ تَعَالَى».

٣. هكذا في «أ، ج». و في سائر النسخ و المطبوع: «و يَبَيِّنُ ذَلِكَ».

٤. أنظر: المسند للشافعي، ص ٣٤٠؛ السنن الكبرى للبيهقي، ج ٩، ص ٢١٧.

٥. في «أ، ج، ط، ك» و مطبوع النجف: + «عن ذلك».

٦. في «أ، ج»: «ترك».

٧. في «ب» و المطبوع: «ما يدَّعيه».

٨. في «ج، ص، ط، ك» و مطبوع النجف: «و عند».

تَنْقَلِبُ بِهِ إِلَى الْخَلِّ، حَلَّتْ.

و خَالَفَ الشَّافِعِيُّ^١ وَ مَالِكٌ^٢ فِي ذَلِكَ.

و أَبُو حَنِيفَةَ لَا يُخَالِفُ^٣ الْإِمَامِيَّةَ فِيمَا حَكَمَ، إِلَّا أَنَّهُ يَزِيدُ عَلَيْهِمْ فَيَقُولُ فَيَمْنُ
الْقَى خَمْرًا فِي خَلٍّ فَغَلَبَ عَلَيْهَا حَتَّى لَا يَوْجَدُ طَعْمَ الْخَمْرِ؛ إِنَّهُ بِذَلِكَ يَحِلُّ^٤. وَ عِنْدَ
الْإِمَامِيَّةِ أَنَّ ذَلِكَ لَا يَجُوزُ، وَ مَتَى لَمْ تَنْقَلِبِ^٥ الْخَمْرُ إِلَى الْخَلِّ لَمْ تَحِلَّ^٦.

فَكَأَنَّهُمْ انْفَرَدُوا مِنْ أَبِي حَنِيفَةَ بِأَنَّهُمْ امْتَنَعُوا مِمَّا أَجَازَهُ عَلَى بَعْضِ الْوُجُوهِ، وَ إِنْ
وَافَقُوهُ عَلَى انْقِلَابِ الْخَمْرِ إِلَى الْخَلِّ؛ فَجَازَ لَذَلِكَ ذِكْرُ هَذِهِ الْمَسْأَلَةِ فِي الْانْفِرَادَاتِ.
دَلِيلُنَا - بَعْدَ الْإِجْمَاعِ الْمُرَدِّدِ -: أَنَّ التَّحْرِيمَ إِنَّمَا يَتَنَاوَلُ مَا هُوَ خَمْرٌ، وَ مَا انْقَلَبَ
خَلًّا فَقَدْ خَرَجَ مِنْ أَنْ يَكُونَ خَمْرًا.

و لِأَنَّهُ لَا خِلَافَ فِي إِبَاحَةِ الْخَلِّ، وَ اسْمُ الْخَلِّ يَتَنَاوَلُ مَا هُوَ عَلَى صِفَةِ
مَخْصُوصَةٍ، وَ لَا^٧ فَرْقَ بَيْنَ أَسْبَابِ حُصُولِهِ عَلَيْهَا.

١. الأُمُّ، ج ٣، ص ١٦٢ - ١٦٣؛ مختصر المزني، ص ٩٦؛ الإشراف على مذاهب العلماء، ج ٨، ص ٢١٤؛ الحاوي الكبير، ج ٦، ص ١١٢؛ المجموع، ج ٢، ص ٥٧٨ - ٥٧٩.
٢. المدونة الكبرى، ج ٦، ص ٢٦٤؛ الإشراف على مذاهب العلماء، ج ٨، ص ٢١٤؛ مختصر
اختلاف العلماء، ج ٤، ص ٣٦٠؛ المغني لابن قدامة، ج ١٠، ص ٣٤٣؛ بداية المجتهد، ج ١، ص ٣٨٣.

٣. في «أ»، ج، ص، ط، ك، و مطبوع النجف: «يوافق» بدل «لا يخالف».

٤. الإشراف على مذاهب العلماء، ج ٨، ص ٢١٤؛ مختصر اختلاف العلماء، ج ٤، ص ٣٦٠؛
المبسوط للسرخسي، ج ٢٤، ص ٢٢؛ تحفة الفقهاء، ج ٣، ص ٣٣٠؛ بدائع الصنائع، ج ٥، ص ١١٣ - ١١٤.

٥. في «أ»، ج، ص، و مطبوع النجف: «لم ينقلب».

٦. في «ب»، ص، ط، و المطبوع: «لم يحل».

٧. في «أ»: «فلا».

و يُقَالُ لِأَصْحَابِ أَبِي حَنِيفَةَ: أَيُّ فَرْقٍ بَيْنَ غَلَبَةِ الْخَلِّ عَلَى الْخَمْرِ فِي تَحْلِيلِهَا، وَ بَيْنَ غَلَبَةِ الْمَاءِ عَلَيْهَا أَوْ غَيْرِهِ مِنَ الْمَائِعَاتِ أَوِ الْجَامِدَاتِ حَتَّى لَا يَوْجَدُ لَهَا طَعْمٌ وَلَا رَائِحَةٌ؟

فَإِنْ فَرَّقُوا بَيْنَ الْأَمْرَيْنِ بَأَنَّ الْخَمَرَ تَنْقَلِبُ^١ إِلَى الْخَلِّ وَلَا تَنْقَلِبُ^٢ إِلَى غَيْرِهِ مِنَ الْمَائِعَاتِ أَوِ الْجَامِدَاتِ.

قُلْنَا: كَلَامُنَا فِيهَا عَلَى الْإِنْقِلَابِ، وَ الْخَمْرُ^٣ إِذَا أُلْقِيَتْ فِي الْخَلِّ الْكَثِيرِ فَمَا انْقَلَبَتْ^٤ فِي الْحَالِ^٥ بَلْ عَيْنُهَا بَاقِيَةٌ، وَ كَذَلِكَ هِيَ^٦ فِي الْمَاءِ؛ فَمَا الْفَرْقُ بَيْنَ أَنْ يُلْقَى فِيهَا مَا يَجُوزُ أَنْ يَنْقَلِبَ إِلَيْهِ وَ بَيْنَ مَا لَا يَنْقَلِبُ إِلَيْهِ إِذَا كَانَتْ فِي الْحَالِ مَوْجُودَةً لَمْ تَنْقَلِبْ؟^٧

٤٢٤

٢٤٢. مَسْأَلَةٌ

[شُرْبُ بَوْلٍ مَا يُؤْكَلُ لَحْمُهُ]

وَمِمَّا يُظَنُّ قَبْلَ التَّأَمُّلِ انْفِرَادُ الْإِمَامِيَّةِ بِهِ: الْقَوْلُ بِتَحْلِيلِ شُرْبِ أَبْوَالِ الْإِبِلِ، وَ كُلِّ مَا أُكِلَ لَحْمُهُ مِنَ الْبَهَائِمِ؛ إِمَّا لِلتَّدَاوِيِّ أَوْ غَيْرِهِ^٨.

١. فِي «أ، ج» وَ مَطْبُوعِ النَّجَفِ: «يَنْقَلِبُ».

٢. فِي «أ، ج، ص» وَ مَطْبُوعِ النَّجَفِ: «و لَا يَنْقَلِبُ».

٣. فِي «أ»: «فَالْخَمْر».

٤. فِي «أ، ب، ج»: «فَمَا انْقَلَبُ».

٥. فِي «أ، ج، ص، ط، ك»: «إِلَى الْخَلِّ».

٦. فِي «ص، ط، ك»: «- هِيَ».

٧. نَقَلَ هَذِهِ الْمَسْأَلَةَ ابْنُ إِدْرِيسَ وَ عَنْهُ الْعَلَمَةُ الْحَلِّيُّ. السَّرَائِرُ، ج ٣، ص ١٣٣؛ مُخْتَلَفُ الشَّيْعَةِ،

ج ٨، ص ٣٤٧.

٨. فِي «ب» وَ الْمَطْبُوعُ: «لْغَيْرِهِ».

٩. نَقَلَ إِلَى هُنَا الْأَبِيُّ وَ الْعَلَمَةُ الْحَلِّيُّ. كَشَفَ الرُّمُوزَ، ج ١، ص ٤٣٦؛ مُخْتَلَفُ الشَّيْعَةِ، ج ٨، ص ٣٣٦.

و قد وافق الإمامية في ذلك مالك^١ و الثوري^٢ و زفر^٣.

و قال محمد بن الحسن في البول خاصة مثل قولنا و خالف في الروث^٤.

و قال أبو حنيفة^٥ و أبو يوسف^٦ و الشافعي^٧: بول ما أكل لحمه نجس و روثه أيضاً كنجاسة ذلك مما لا يؤكل لحمه.

و الذي يدل على صحة مذهبنَا - بعد الإجماع المتردد -: أنَّ الأصل فيما يؤكل لحمه أو يشرب لبنه في العقل الإباحة، و على من ذهب إلى الحظر دليل شرعي،

﴿ و ذهب إلى هذا القول الشيخ الطوسي و ابن الجنيد و ابن إدريس و ابن حمزة و العلامة. النهاية و ذكته، ج ٣، ص ١٠٨؛ السرائر، ج ٣، ص ١٢٥؛ الوسيلة، ص ٣٦٤؛ مختلف الشيعة، ج ٨، ص ٣٣٧.﴾

١. المدونة الكبرى، ج ١، ص ٢٠؛ الإشراف على مذاهب العلماء، ج ٨، ص ١٥٢؛ مختصر اختلاف العلماء، ج ١، ص ١٣٠؛ المغني لابن قدامة، ج ١، ص ٧٣٢؛ بداية المجتهد، ج ١، ص ٦٩؛ مواهب الجليل، ج ١، ص ١٧٢.

٢. الإشراف على مذاهب العلماء، ج ٨، ص ١٥٢؛ مختصر اختلاف العلماء، ج ١، ص ١٣٠؛ المغني لابن قدامة، ج ١، ص ٧٣٢؛ المجموع، ج ٢، ص ٥٤٩.

٣. مختصر اختلاف العلماء، ج ١، ص ١٣٠؛ المجموع، ج ٢، ص ٥٤٩؛ تحفة الفقهاء، ج ١، ص ٥٠.

٤. مختصر اختلاف العلماء، ج ١، ص ١٢٥ و ١٣٠؛ المبسوط للسرخسي، ج ١، ص ٥٤ و ٦١؛ تحفة الفقهاء، ج ١، ص ٥٠؛ بدائع الصنائع، ج ١، ص ٦١ - ٦٢.

٥. مختصر اختلاف العلماء، ج ١، ص ١٢٥ و ١٣٠؛ المبسوط للسرخسي، ج ١، ص ٥٣ و ٦٠؛ تحفة الفقهاء، ج ١، ص ٥٠؛ بدائع الصنائع، ج ١، ص ٦١ - ٦٢؛ المجموع، ج ٢، ص ٥٤٩.

٦. مختصر اختلاف العلماء، ج ١، ص ١٢٥ و ١٣٠؛ المبسوط للسرخسي، ج ١، ص ٥٦ و ٦٠؛ تحفة الفقهاء، ج ١، ص ٥٠؛ بدائع الصنائع، ج ١، ص ٦١ - ٦٢؛ المجموع، ج ٢، ص ٥٤٩.

٧. الأم، ج ٢، ص ٢٧٧؛ مختصر المزني، ص ١٨؛ الإشراف على مذاهب العلماء، ج ٨، ص ١٥٣؛ مختصر اختلاف العلماء، ج ١، ص ١٢٥ و ١٣٠؛ المجموع، ج ٢، ص ٥٤٨ - ٥٤٩؛ بداية المجتهد، ج ١، ص ٦٩.

ولن يوجد ذلك في بول ما يؤكل لحمه؛ لأنهم إنما يعتمدون على أخبار آحادٍ وقد بينّا أن أخبار الآحاد إذا سلمت من المعارضات والقُدوح لا يُعمل بها في الشريعة، ثم أخبارهم هذه معارضةٌ بأخبار ترويحها^١ ثقاتهم ورجالهم تتضمن الإباحة، و سيجيء الكلام في تفصيل هذه الجملة.

و أيضاً فإن بول ما يؤكل لحمه طاهرٌ غير نجس، وكل من قال بطهارته جَوَزَ شربه، ولا أحد يذهب إلى طهارته والمنع من شربه.

والذي يدل على طهارته: أن الأصل الطهارة، والنجاسة هي التي يحتاج فيها إلى دليل شرعي، ومن طلب ذلك لم يجده.

٤٢٥

و مما يجوز أن نعارض به مخالفينا في هذه المسألة: ما يروونه عن البراء بن عازب عن النبي صلى الله عليه وآله أنه قال: «ما أكل لحمه فلا بأس ببوله»^٢.

و بما^٣ يروونه أيضاً عن حميد^٤ عن أنس أن قوماً من عرينة قدموا على النبي صلى الله عليه وآله المدينة فاستوخموها^٥ فانتفخت أجوافهم، فبعتهم النبي - عليه

١. في «أ» ومطبوع النجف: «يرويحها».

٢. سنن الدارقطني، ج ١، ص ١٣٥، ح ٤٥٤؛ السنن الكبرى للبيهقي، ج ٢، ص ٤١٣؛ كنز العمال، ج ٩، ص ٣٦٨، ح ٢٦٥٠٣.

٣. في «أ، ص، ك» ومطبوع النجف: «ما».

٤. حميد الطويل، وهو حميد بن تيرويه، ويقال: ابن يرى، ويقال: ابن تير ويقال: ابن مهران، ويقال: ابن عبد الرحمن، ويقال: ابن داود، أبو عبيدة البصري، روى عن أنس ابن مالك، روى عنه عبيد الله بن عمر ويحيى بن سعيد والثوري ومالك وشعبة، سمعت أبي يقول ذلك. قاله الرازي في الجرح والتعديل، ج ٣، ص ٢١٩، الرقم ٩٦١.

٥. هكذا في جميع النسخ، والصواب: «فاستوؤوها» كما مر الحديث نفسه في المسائل الناصريات، وكان في نسخها كلها: «فاستوؤوها»؛ فراجع تجده صواباً.

و آله السلام - إلى لِقَاحِ الصَّدَقَةِ لِيَشْرَبُوا مِنْ أَبْوَالِهَا^١.

و أيضاً فَإِنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَ آله طَافَ بِالْبَيْتِ رَاكِباً عَلَى رَاحِلَتِهِ فِي جَمِيعِ الروايات^٢، و يَدَا الرَاحِلَةِ وَ رِجْلَاهَا لَا تَخْلُو مِنْ بَوْلِهَا وَ رَوْثِهَا أَيْضاً، هَذَا هُوَ الْأَغْلَبُ الْأَظْهَرُ؛ فَلَوْ كَانَ ذَلِكَ نَجِساً لَنَزَّهَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَ آله الْمَسْجِدَ عَنْهُ. فَإِنْ قِيلَ: قَوْلُهُ عَلَيْهِ السَّلَامُ: «لَا بَأْسَ بِهِ»، لَا يَدُلُّ عَلَى الطَّهَارَةِ، وَ إِنَّمَا يَقْتَضِي خِيفَةَ حُكْمِهِ عَنْ غَيْرِهِ؛ أَلَا تَرَى أَنَّهُ لَا يَجُوزُ أَنْ يُقَالَ مِثْلُ هَذِهِ اللَّفْظَةِ فِيمَا لَا شُبْهَةَ فِي طَهَارَتِهِ وَ إِبَاحَتِهِ؟

قلنا: لَا يَجُوزُ أَنْ تُحْمَلَ هَذِهِ اللَّفْظَةُ إِلَّا عَلَى الطَّهَارَةِ وَ الْإِبَاحَةِ؛ لِأَنَّ أَهْلَ الشَّرِيعَةِ مَا جَرَتْ عَادَتُهُمْ بِأَنْ يَقُولُوا فِيمَا حَظَرَهُ ثَابِتٌ: «إِنَّهُ لَا بَأْسَ بِهِ». عَلَى أَنَّ بَعْضَ النَّجَاسَاتِ قَدْ يَكُونُ أَخَفَّ حُكْماً مِنْ بَعْضٍ وَ لَا يُقَالُ فِيهِ: «لَا بَأْسَ».

وَ إِنَّمَا لَا يَجُوزُ أَنْ تَدْخُلَ هَذِهِ اللَّفْظَةُ فِي الْمُجْمَعِ عَلَى طَهَارَتِهِ وَ إِبَاحَتِهِ؛ لِأَنَّ الْعَادَةَ جَزَتْ بِدُخُولِهَا فِيمَا هُوَ مُبَاحٌ طَاهِرٌ عَلَى اخْتِلَافٍ فِيهِ وَ دُخُولِ شُبْهَةٍ فِي حُكْمِهِ.

فَإِنْ قَالُوا فِي حَدِيثِ الْعُرَيْنَيْنِ: إِنَّهُ عَلَيْهِ السَّلَامُ إِنَّمَا أَبَاحَهُمْ شُرْبَ أَبْوَالِ الْإِبِلِ فِي حَالِ ضَرُورَةٍ^٣ عَلَى سَبِيلِ التَّدَاوِي كَمَا تَحُلُّ الْمَيْتَةُ مَعَ الضَّرُورَةِ.

٤٢٦

١. مسند أحمد، ج ٣، ص ٢٨٧؛ سنن ابن ماجه، ج ٢، ص ١١٥٨، ح ٣٥٠٣؛ سنن الترمذي، ج ١، ص ٤٨، ح ٧٢؛ السنن الكبرى للنسائي، ج ٢، ص ٢٩٥، ح ٣٤٩؛ السنن الكبرى للبيهقي، ج ٨، ص ١٢٨.

٢. مسند أحمد، ج ١، ص ٢٣٧؛ سنن أبي داود، ج ١، ص ٤٢٠، ح ١٨٨٠؛ السنن الكبرى للنسائي، ج ٢، ص ٣٩٦، ح ٣٩٠٢؛ السنن الكبرى للبيهقي، ج ٥، ص ١٠١؛ مجمع الزوائد، ج ٣، ص ٢٤٣.

٣. في «ص، ط، ك» و مطبوع النجف: «الضرورة و»، و في «أ»: «ضرورة و».

قلنا: لو كان^١ حال المَرَضِ يُبِيحُ الأبوالَ لأَباحها^٢ في أوقَاتِنَا هذه؛ وأبو حنيفة يَمْنَعُ من ذلك^٣، وإِنَّمَا يُجِيزُهُ أبو يوسُفَ^٤ و الشافعي^٥. وإذا بَطَلَ اعتراض^٦ أبي حنيفة فالذي يُبْطِلُ اعتراضَ أبي يوسُفَ و الشافعي وَجْهانِ: أحدهما: أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَ آلِهِ لو كَانَ أَباحَ ذلك للضرورة لَوَقَفَ عليه و يَبْنَ اختِصاصَه بالضرورة.

و الوجه الثاني: ما رَوَى عنه عليه السلام مِنْ قَوْلِهِ^٧: «إِنَّ اللَّهَ عَزَّ وَ جَلَّ^٨ لَمْ يَجْعَلْ شِفَاءَ كَمَ فِيمَا حَرَّمَ عَلَيْكُمْ»^٩. و لهذا الذي ذَكَرْنَاهُ تَأَوَّلَ قَوْمٌ^{١٠} قَوْلَهُ تَعَالَى: «فِيهِمَا إِثْمٌ كَبِيرٌ وَ مَنَافِعُ لِلنَّاسِ وَ إِثْمُهُمَا أَكْبَرُ مِنْ نَفْعِهِمَا»^{١١}، عَلَى أَنَّ الْمَنَافِعَ هَاهُنَا هِيَ الْمَكَاسِبُ^{١٢}.

١. في «ص، ط، ك» و مطبوع النجف: + «في».

٢. في «ب»: «لأباح»، و في «ط، ك»: «لأباحتها».

٣. مختصر اختلاف العلماء، ج ١، ص ١٢٥ - ١٢٦؛ المبسوط للسرخسي، ج ١، ص ٥٤؛ تحفة الفقهاء، ج ١، ص ٥٠؛ بدائع الصنائع، ج ١، ص ٦٢.

٤. المبسوط للسرخسي، ج ١، ص ٥٤؛ تحفة الفقهاء، ج ١، ص ٥٠؛ بدائع الصنائع، ج ١، ص ٦١.

٥. الأُمِّ، ج ٢، ص ٢٧٧؛ الإشراف على مذاهب العلماء، ج ٨، ص ١٥٣ - ١٥٤؛ مختصر اختلاف

العلماء، ج ١، ص ٢٦؛ المجموع، ج ٢، ص ٥٤٩.

٦. في «ص، ط، ك»: + «أبي يوسف و».

٧. في «ص، ط، ك»: - «من قوله».

٨. في «أ، ج، ص، ط، ك»: - «عزَّ وجلَّ».

٩. المصنَّف لابن أبي شيبة، ج ٥، ص ٢٣١، ح ٢؛ المستدرك للحاكم، ج ٤، ص ٢١٨؛ السنن

الكبرى للبيهقي، ج ١٠، ص ٥؛ كنز العمال، ج ١٠، ص ٥٢، ح ٢٨٣١٩.

١٠. في «ص، ط، ك»: - «قوم».

١١. البقرة (٢): ٢١٩.

١٢. جامع البيان (تفسير الطبري)، ج ٢، ص ٢٠٩؛ التفسير الكبير للفخر الرازي، ج ٦، ص ٤٠١؛

تفسير القرآن العظيم لابن كثير، ج ١، ص ٤٣٤؛ الدر المنثور، ج ١، ص ٢٥٣.

فإن قالوا: ما أُبَيحَ في حالِ الاضطرارِ لم يَتَنَاوَلْهُ هذا الخبرُ الذي رَوَيْتُمُوهُ؛ لَأَنَّهُ إِنَّمَا يَقْتَضِي نَفْيَ الشِّفَاءِ عَمَّا تَحْرِيْمُهُ ثَابِتٌ، و ما تَدْعُو إِلَيْهِ الضَّرُورَةُ لَا يَكُونُ حَرَاماً بَلْ مُبَاحاً.

قلنا: الظاهرُ يَقْتَضِي نَفْيَ الشِّفَاءِ عَمَّا حُرِّمَ في سائرِ الأوقاتِ، وَ تَخْفِيفُ التَّحْرِيمِ في حالةِ دَوْنٍ أُخْرَى عُدُولٌ عَنِ الظَّاهِرِ.

فإن قيل: مَعْنَى الْخَبَرِ أَنَّ شِفَاءَ كَم لَيْسَ بِمَقْصُورٍ عَلَى الْمُحَرَّمَاتِ بَلْ فِي الْمُبَاحَاتِ لَكُمْ مَدْوَحَةٌ.

قلنا: هذا أَيْضاً تَخْصِصٌ لِلْخَبَرِ^١ وَ عُدُولٌ عَنِ ظَاهِرِهِ.

فإنِ احْتِجَّ عَلَيْنَا مُخَالَفَتُنَا فِي نَجَاسَةِ الْبَوْلِ بِمَا يَرَوُونَهُ عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَ آلِهِ مِنْ قَوْلِهِ: «إِنَّمَا يُغْسَلُ الثُّوبُ مِنَ الْبَوْلِ وَ الدَّمِ وَ الْمَنِيِّ»^٢، وَ أَنَّهُ عَامٌّ فِي سَائِرِ الْأَبْوَالِ، وَ مَا يُؤْمَرُ بِغَسْلِهِ وَ جَوْباً لَا يَكُونُ إِلَّا نَجِساً، وَ مَا هُوَ نَجِسٌ لَا يَجُوزُ شُرْبُهُ. وَ بِمَا يَرَوُونَهُ عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَ آلِهِ أَنَّهُ مَرَّ بِقَبْرَيْنِ فَقَالَ: «إِنَّهُمَا يُعَذَّبَانِ، وَ مَا يُعَذَّبَانِ فِي كَبِيرٍ؛ أَمَّا أَحَدُهُمَا فَكَانَ يَمْشِي فِي النَّمِيمَةِ، وَ أَمَّا الْآخَرُ فَكَانَ لَا يَسْتَبْرِئُ مِنَ الْبَوْلِ»^٣، وَ هَذَا عَامٌّ فِي جَمِيعِ الْأَبْوَالِ.

وَ بِمَا يَرَوُونَهُ عَنْهُ عَلَيْهِ السَّلَامُ: «اسْتَنْزَهُوا مِنَ الْبَوْلِ؛ فَإِنَّ عَامَّةَ عَذَابِ الْقَبْرِ مِنْهُ»^٤.

١. في «ص، ط، ك»: «الخبر».

٢. المعجم الأوسط، ج ٦، ص ١١٣؛ سنن الدارقطني، ج ١، ص ١٣٤، ح ٤٥٢؛ نصب الراية، ج ١، ص ٣٠٢؛ مجمع الزوائد، ج ١، ص ٢٨٣.

٣. مسند أحمد، ج ١، ص ٢٢٥؛ سنن الدارمي، ج ١، ص ١٨٨؛ سنن ابن ماجه، ج ١، ص ١٢٥، ح ٣٤٧؛ سنن أبي داود، ج ١، ص ١٣، ح ٢٠؛ كنز العمال، ج ٩، ص ٣٤٦، ح ٢٦٣٧١.

٤. سنن الدارقطني، ج ١، ص ١٣٦، ح ٤٥٨؛ نصب الراية، ج ١، ص ١٩٥؛ مجمع الزوائد، ج ١، ص ٢٠٧؛ كنز العمال، ج ٩، ص ٣٤٧، ح ٢٦٣٧٥.

فيقال لهم: قد مضى أن أخبار الأحاد ليست بحجة في الشريعة إذا خلت من المعارضات، ثم أخباركم^١ هذه معارضة بما تروونه من طرقكم^٢ وقد ذكره بعضكم^٣، فأما ما ترويه نحن من طرقنا فما^٤ لا يحصى كثرة^٥.

وإذا سلمنا هذه الأخبار و لم نعارضها بما يسقط الاحتجاج بها، كان لنا أن نحمل الخبر الأول على ما هو نجس من الأبوال، كقول الإنسان و بول ما لا يؤكل لحمه، و وجب هذا التخصيص لمكان الأدلة التي ذكرناها.

و الشافعي لا يمكنه الاستدلال بهذا الخبر؛ لأنه لا يوجب غسل المني؛ لأنه عنده طاهر^٦، و لا بد له أيضاً من تخصيص لفظة البول؛ لأنه يرى أن بول الرضيع لا يجب غسله^٧.

فأما أبو حنيفة، فلا بد له من تخصيص^٨ أيضاً و حمليه على الدم

١. في «ص، ط، ك» و مطبوع النجف: «أخبارهم».

٢. في «ص» و مطبوع النجف: «طرقهم».

و تقدم تخريجه في الصفحة ٢٠٤.

٣. في «أ»: «ذكرنا بعضكم»، و في «ص، ط، ك»: «ذكرنا بعضه».

٤. في «ص، ط، ك» و مطبوع النجف: «وأما».

٥. في «ص، ط، ك» و مطبوع النجف: «مما».

٦. الكافي، ج ٣، ص ٥٧؛ وسائل الشيعة، ج ٣، ص ٤٠٦ - ٤١٢.

٧. في «ص، ط، ك»: «للعاني».

٨. الأم، ج ١، ص ٧٢؛ مختصر المزني، ص ١٨؛ مختصر اختلاف العلماء، ج ١، ص ١٣٣؛

المجموع، ج ٢، ص ٥٥٣.

٩. مختصر المزني، ص ١٨؛ مختصر اختلاف العلماء، ج ١، ص ١٢٦؛ المجموع، ج ٢،

ص ٥٩٠؛ المغني لابن قدامة، ج ١، ص ٧٣٤.

١٠. في «أ، ج»: «تخصيصه».

والبول الكثيرين؛ لأنه لا يوجب غسل القليلين^١ منهما؛ لأنه يرى أن بول الرضيع طاهر. و يعدل عن ظاهره أيضاً؛^٢ لأنه لا يوجب غسل المني^٣ وإنما يوجب فركه.

فقد^٤ أجمعنا كلنا على تخصيص هذا الخبر.

و يقال لهم في الخبر الثاني: قد روي هذا الخبر على خلاف ما حكيم؛ لأنه روي: «أنه كان لا يتنزه من بوله»^٥، و روي أيضاً: «أنه كان لا يستبرئ من البول»^٦، والاستبراء من البول يختص ببوله لا بول غيره.

وليس لهم أن يخالفوا في ذلك فيقولوا: إن الاستبراء هو التباعد، و قد يلزمه التباعد و التنزه عن بوله و بول غيره، و لهذا يقال: «استبرأت الأمة» إذا تباعدت عنها لتعرف^٧ براءة^٨ رحمها.

و ذلك أن الاستبراء لا^٩ معتبر فيه بأصل وضع اللغة إذا كان في عرف الشرع قد

١. في «أ، ص، ط، ك» و مطبوع النجف: «القليل».

٢. مختصر اختلاف العلماء، ج ١، ص ١٣١؛ الفتاوى الهندية، ج ١، ص ٤٥؛ المبسوط للسرخسي، ج ١، ص ٦٠؛ تحفة الفقهاء، ج ١، ص ٦٤؛ بدائع الصنائع، ج ١، ص ٢٩.

٣. في «أ»: «في المني أيضاً»، و في «ص، ط، ك» و مطبوع النجف: «أيضاً في المني».

٤. في «أ، ص، ط، ك» و مطبوع النجف: «غسله».

٥. في «ص، ط، ك» و مطبوع النجف: «و قد».

٦. مسند أحمد، ج ١، ص ٢٢٥؛ صحيح مسلم، ج ١، ص ١٦٦، باب الدليل على نجاسة البول؛ سنن ابن ماجه، ج ١، ص ١٢٥؛ السنن الكبرى للبيهقي، ج ١، ص ١٠٤.

٧. المصنف لابن أبي شيبة، ج ١، ص ١٤٦، ح ٤؛ السنن الكبرى للنسائي، ج ١، ص ٦٦٤، ح ٢١٩؛ نصب الرأية، ج ١، ص ٣٠٩.

٨. في «ص، ط، ك»: «استبراه للأمة إذا تباعد عنها ليعرف».

٩. في «ص، ط، ك» و مطبوع النجف: «- لا».

استَفَرَّ على فائدة مَخْصُوصَةٍ؛ فقد عَلِمْنَا أَنَّ الْقَائِلَ^١ إِذَا قَالَ: «فَلَانٌ لَا يَسْتَبِرُّ^٢ مِنَ الْبَوْلِ» أَوْ «اسْتَبْرَأَ^٣ مِنَ الْبَوْلِ» لَا يُفْهَمُ عَنْهُ إِلَّا بَوْلُهُ دُونَ بَوْلِ غَيْرِهِ. على أَنَّ ظَاهِرَ الْخَبَرِ لَوْ كَانَ عَامًّا - على ما رَوَوْهُ - لَوَجَبَ تَخْصِيصُهُ بِالْأَدْلَةِ الَّتِي ذَكَرْنَاهَا.

على أَنَّ فِي هَذَا الْخَبَرِ مَا يَقْتَضِي الْاِخْتِصَاصَ بِبَوْلٍ مَا لَا يُؤْكَلُ لَحْمُهُ؛ لِأَنَّهُ يَتَضَمَّنُ^٣ الْوَعِيدَ وَذَكَرَ الْعَذَابِ، وَعِنْدَ مَنْ خَالَفْنَا أَنَّ مَسَائِلَ الْاجْتِهَادِ لَا يُسْتَحَقُّ فِيهَا الْوَعِيدُ.

فَإِنْ قَالُوا: لَمْ يَلْحَقِ الْوَعِيدُ مِنْ حَيْثُ لَمْ يَنْتَزَهُ فَقَطْ، بَلْ مِنْ حَيْثُ لَمْ يَنْتَزَهُ عَنْ الْبَوْلِ مَعَ اعْتِقَادِ^٤ نَجَاسَتِهِ، وَمَنْ فَعَلَ ذَلِكَ يَلْحَقُهُ الْوَعِيدُ لَا مَحَالَةَ. قلنا: هَذَا عُذُولٌ عَنِ الظَّاهِرِ.

وَبَعْدُ، فَهَذَا التَّأْوِيلُ يُسْقِطُ اسْتِدْلَالَكُمْ بِالْخَبَرِ^٥؛ لِأَنَّ تَقْدِيرَ الْكَلَامِ عَلَى هَذَا التَّأْوِيلِ أَنَّهُ يُعَذَّبُ لِأَنَّهُ كَانَ لَا يَنْتَزَهُ مِنَ^٦ الْبَوْلِ مَعَ اعْتِقَادِ^٧ نَجَاسَتِهِ، وَهَذَا لَا يَدُلُّ عَلَى نَجَاسَةِ كُلِّ بَوْلٍ، وَإِنَّمَا يَدُلُّ عَلَى خَطَايَا مَنْ أَقْدَمَ عَلَى مَا يَعْتَقِدُ قُبْحَهُ وَلَمْ يَجْتَنِبْ مَا يَعْتَقِدُ نَجَاسَتَهُ؛ لِأَنَّ الْفَاعِلَ لَذَلِكَ فِي حُكْمٍ مَنْ فَعَلَ الْقَبِيحَ، فَأَيْنَ دَلِيلُكُمْ عَلَى نَجَاسَةِ جَمِيعِ الْأُبْوَالِ وَهُوَ الْمَقْصُودُ فِي الْمَسْأَلَةِ؟

١. في «أ»: «و قد علمنا أن التأويل».

٢. في «أ، ب، ج» و حاشية «ك»: «استبرأت».

٣. في «أ» و مطبوع النجف: «تضمن».

٤. في «ص، ط، ك» و المطبوعين: «اعتقاده».

٥. في «ج»: «بهذا الخبر».

٦. في «ص، ط، ك» و مطبوع النجف: «عن».

٧. في «ب» و المطبوع: «اعتقاده».

على أنَّ في الخبرِ اختلالاً ظاهراً؛ لأنه يتضمَّن أنَّهما يُعَذَّبَانِ وما يُعَذَّبَانِ على كِبِيرَةٍ^١، وذلك كالمُتَنَاقِضِ^٢؛ لأنَّ العَذَابَ لا يَكُونُ إِلَّا على الكَبَائِرِ، وما ليسَ بِكَبِيرٍ فلا عَذَابَ على فاعِلِهِ عِنْدَ مَنْ جَعَلَ في المعاصي كَبَائِرَ وَصَغَائِرَ مِنْ غَيْرِ إِضَافَةٍ. ولا يَصِحُّ أيضاً على مَذْهَبِ الْقَائِلِينَ بِالْإِرْجَاءِ؛ لأنَّهم يَعْتَقِدُونَ أَنَّ جَمِيعَ الْمَعَاصِي كَبَائِرُ، وَأَنَّهُ يَسْتَحِقُّ الْعَذَابَ على كُلِّ شَيْءٍ مِنْهَا، وَمَنْ ذَهَبَ إِلَى هَذَا الْمَذْهَبِ لَا يَنْفِي اسْمَ الْكَبِيرَةِ عَنْ شَيْءٍ مِنَ الْمَعَاصِي، وَإِنَّمَا يَقُولُ على سَبِيلِ الْإِضَافَةِ: «هذه^٣ الْمَعْصِيَةُ أَصْغَرُ مِنْ تِلْكَ» فَأَمَّا^٤ مع الْإِفْرَادِ^٥ بِالذِّكْرِ فَالْكُلُّ عِنْدَهُ^٦ كَبَائِرُ.

وَأَمَّا الْخَبَرُ الْأَخِيرُ الَّذِي تَعَلَّقُوا بِهِ، فَكَلَامُنَا عَلَيْهِ كَالْكَلَامِ فِي الْخَبَرِ الَّذِي تَقَدَّمَ بِلا فَصْلٍ، فَلَا مَعْنَى لِإِعَادَتِهِ.

[مسائل اللباس]

٢٤٣. مسألة

[لبس الحرير]

وَمِمَّا انفردت به الإمامية: أَنَّهُ يَجُوزُ لُبْسُ الثَّوبِ الْحَرِيرِ إِذَا كَانَ فِي خِلَالِهِ شَيْءٌ مِنَ الْقُطْنِ أَوْ الْكَتَّانِ وَإِنْ لَمْ يَكُنْ غَالِباً.

١. في «أ، ج» و مطبوع النجف: «كبير»، وفي «ص، ط»: «كثير».

٢. في «ص، ط، ك»: «كالمناقض».

٣. في «ج» و المطبوع: «هذا».

٤. في «ص، ط، ك» و مطبوع النجف: «و أمّا».

٥. في «ب» و المطبوع: «الانفراد».

٦. في «ص، ط، ك»: «عندنا».

٤٣٠

و خَالَفَ بَاقِيَ الْفُقَهَاءِ فِي ذَلِكَ ^١.

و ذَهَبَ أَبُو حَنِيفَةَ وَأَصْحَابُهُ إِلَى جَوَازِ لُبْسِ الْحَرِيرِ إِذَا كَانَ سَدَاهُ أَوْ اللَّحْمَةُ مِنَ الْقُطْنِ أَوْ الْكَتَّانِ، وَلَمْ يُجِزْهُ إِذَا كَانَتْ ^٢ اللَّحْمَةُ أَكْثَرَ ^٣.

و حَكَى الطَّحَاوِيُّ عَنِ الشَّافِعِيِّ أَنَّهُ أَبَاحَ لُبْسَ قَبَاءٍ مَحْشُوٍّ بَقَرٍّ، قَالَ: لِأَنَّ الْقَرْزَ بَاطِلٌ ^٤.

و الَّذِي يَدُلُّ عَلَى صِحَّةِ مَذْهَبِنَا - بَعْدَ الْإِجْمَاعِ الْمُرْتَدِّدِ -: أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ إِنَّمَا نَهَى عَنِ لُبْسِ الْحَرِيرِ ^٥، وَ هَذَا الْأِسْمُ إِنَّمَا يَتَنَاوَلُ مَا كَانَ مَحْضًا دُونَ مَا اخْتَلَطَ بغيرِهِ؛ وَ الثُّوبُ الَّذِي فِيهِ قُطْنٌ أَوْ كَتَّانٌ لَيْسَ بِحَرِيرٍ مَحْضٍ، فَجَازَ لُبْسُهُ وَ الصَّلَاةُ فِيهِ.

وَ إِذَا ذَهَبُوا إِلَى أَنَّ الثُّوبَ الَّذِي لُحِمَّتْهُ قُطْنٌ وَ سَدَاهُ حَرِيرٌ يَجُوزُ لُبْسُهُ؛ لِأَنَّهُ لَيْسَ بِحَرِيرٍ مَحْضٍ، فَكَذَلِكَ ^٦ مَا كَانَ بَعْضُهُ قُطْنًا، وَ إِنْ لَمْ يَكُنْ جَمِيعَ اللَّحْمَةِ. فَإِنْ قِيلَ: هَذَا يَقْتَضِي أَنَّهُ لَوْ كَانَ فِي الثُّوبِ خَيْطٌ وَاحِدٌ مِنْ قُطْنٍ أَوْ كَتَّانٍ جَازَ لُبْسُهُ. قُلْنَا: ظَاهِرُ النَّهْيِ عَنِ لُبْسِ الْحَرِيرِ الْمَحْضِ يَقْتَضِي ذَلِكَ، إِلَّا أَنْ يَمْنَعَ مِنْهُ مَانِعٌ غَيْرُهُ.

١. الأُمُّ، ج ١، ص ٢٥٣؛ مختصر اختلاف العلماء، ج ٤، ص ٣٧٥؛ المغني لابن قدامة، ج ١، ص ٦٢٧؛ المجموع، ج ٤، ص ٤٣٦ - ٤٣٧؛ مواهب الجليل، ج ٢، ص ١٨٩.

٢. في «ب، ج»: «كان».

٣. مختصر اختلاف العلماء، ج ٤، ص ٣٧٥؛ المبسوط للسرخسي، ج ٩، ص ٣؛ بدائع الصنائع، ج ٥، ص ١٣١.

٤. الأُمُّ، ج ١، ص ٢٥٣؛ مختصر اختلاف العلماء، ج ١، ص ٣٧٥.

٥. مسند أحمد، ج ٤، ص ٣٩٤؛ سنن الترمذي، ج ٣، ص ٣١٢؛ ح ١٧٧٤؛ سنن ابن ماجه، ج ٢، ص ١١٨٧، ح ٣٥٩٠؛ السنن الكبرى للبيهقي، ج ٣، ص ٢٦٦.

٦. في «ج، ص، ط، ك»: «وكذلك».

و الأولى أن يكون الخيط أو الخيطان غير معتدّ بهما ولا أثر لِمِثْلِهِمَا؛ فأمّا إذا كان معتدّاً بِمِثْلِهِ، مثل أن يكون له نسبة إلى الثوب كخُمُسٍ أو سُدُسٍ أو عُشْرِ، فإنّه يُخْرِجُهُ مِنْ أَنْ يَكُونَ مَحْضاً.

و العَجَبُ كُلُّهُ مِنْ قَوْلِ الشافعيّ فِي حَشْوِ الْقَبَاءِ الْحَرِيرِ الْمَحْضِ الَّذِي يَتَنَاوَلُهُ بِلَا شُبْهَةٍ نَهَى النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ! وَأَيُّ تَأْثِيرٍ لَكُونَ الْحَشْوِ بَاطِناً غَيْرَ ظَاهِرٍ؟ أَوْ لَا يَرَى أَنَّ بَطَانَةَ الْجُبَّةِ إِذَا كَانَتْ حَرِيرًا مَحْضًا لَمْ يَجْزُ لُبْسُهَا، وَإِنْ كَانَتْ الْبَطَانَةُ لَا تَظْهَرُ لِلْعَيْنِ كَظْهُورِ الظَّهَارَةِ؟^١ هَذَا بَعْدَ شَدِيدٍ.

٤٣١

٢٤٤. مسألة

[جُلْدُ الْمَيِّتَةِ إِذَا دُبِغَ]

و مِمَّا كَانَ الْإِمَامِيَّةُ مُتَفَرِّدَةً بِهِ: أَنَّ جُلُودَ الْمَيِّتَةِ مِنْ جَمِيعِ الْحَيَوَانِ لَا تَطْهَرُ بِالْذَّبَاغِ، وَ قَدْ وَرَدَتْ لَهُمْ رَوَايَةٌ ضَعِيفَةٌ^٢ بِجَوَازِ اتِّخَاذِ جُلُودِ الْمَيِّتَةِ مَا لَمْ تَكُنْ كَلْبًا أَوْ خِنْزِيرًا بَعْدَ الذَّبَاغِ^٣ أَيْتَهُ^٤ وَ إِنْ كَانَتْ الصَّلَاةُ فِيهَا لَا تَجُوزُ، وَ الْمُعْمُولُ^٥ عَلَى الْأَوَّلِ.

وَ خَالَفَ الشَّيْعَةُ جَمِيعُ الْفُقَهَاءِ^٦، إِلَّا أَحْمَدَ بْنَ حَنْبَلٍ، فَقَدْ حُكِيَ عَنْهُ: أَنَّ الْمَيِّتَةَ لَا

١. في «أ، ص، ط، ك» و مطبوع النجف: - «و».

٢. كتاب من لا يحضره الفقيه، ج ١، ص ٩، ح ١٥؛ وسائل الشيعة، ج ٢٤، ص ١٨٦، ح ٣٠٣٠٥.

٣. في «ب، ج»: «بعد أن يكون الذبّاغ» بدل «بعد الذبّاغ».

٤. في «ب»: «كان».

٥. هكذا في «أ» و مطبوع النجف. و في سائر النسخ و المطبوع: «و المعمول».

٦. المدونة الكبرى، ج ١، ص ٩١ - ٩٢؛ الأم، ج ١، ص ٢٢ و ١١١؛ مختصر اختلاف العلماء،

ج ١، ص ١٦٠ - ١٦١؛ تحفة الفقهاء، ج ١، ص ٧٢؛ المغني لابن قدامة، ج ١، ص ٥٥؛ بداية

المجتهد، ج ١، ص ٦٧؛ المجموع، ج ١، ص ٢١٧.

تَطْهَرُ بِالدَّبَاغِ^١.

دليلنا - بعد الإجماع المتردد -: قوله تعالى: «حُرِّمَتْ عَلَيْكُمُ الْمَيْتَةُ»^٢، والتَّحْرِيمُ يَجِبُ أَنْ يَتَنَاوَلَ كُلُّ بَعْضٍ مِنْ أَعْضَاءِ الْمَيْتَةِ حَلَّتْهُ الْحَيَاةُ ثُمَّ فَارَقَتْهُ، وَالْجِلْدُ بِهَذِهِ الصِّفَةِ بَعْدَ الدَّبَاغِ وَقَبْلَهُ، فَيَجِبُ أَنْ يَحْرُمَ الْإِنْتِفَاعُ بِهِ بَعْدَ الدَّبَاغِ؛ لِأَنَّ اسْمَ الْمَيْتَةِ يَتَنَاوَلُهُ. وَمِمَّا يَجُوزُ^٣ أَنْ يُذَكَّرَ عَلَى سَبِيلِ الْمُعَارَضَةِ لَهُمْ: مَا رَوَاهُ وَسَطَرُوهُ فِي كُتُبِهِمْ عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ مِنْ قَوْلِهِ: «لَا تَتَفَعَّلُوا مِنَ الْمَيْتَةِ بِإِهَابٍ وَلَا عَصَبٍ»^٤، وَعُمُومُ هَذَا الْخَبَرِ يَقْتَضِي تَحْرِيمَ الْإِنْتِفَاعِ بِهَا بَعْدَ الدَّبَاغِ.

٤٣٢

وَقَوْلُ بَعْضِهِمْ: «إِنَّ اسْمَ الْإِهَابِ يَخْتَصُّ بِالْجِلْدِ قَبْلَ الدَّبَاغِ وَلَا يَسْتَحِقُّ بَعْدَهُ» غَلَطٌ مُفْجِحٌ؛ لِأَنَّ الْإِهَابَ اسْمٌ لِلْجِلْدِ^٥ فِي الْحَالِينِ وَغَيْرُ مُخْتَصٍّ بِأَحَدِهِمَا، وَلَوْ جَازَ أَنْ يُدْعَى فِي الْإِهَابِ اخْتِصَاصٌ جَازَ أَنْ يُدْعَى فِي الْجِلْدِ مِثْلُ ذَلِكَ. فَإِنْ اعْتَرَضُوا بِمَا يَرَوْنَهُ عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَقَدْ سُئِلَ عَنْ جُلُودِ الْمَيْتَةِ فَقَالَ - عَلَيْهِ وَآلِهِ السَّلَامُ -: «دَبَاغُهَا طَهَرُهَا»^٦، وَفِي خَبَرٍ آخَرَ: «أَيُّمَا إِهَابٍ

١. المغني لابن قدامة، ج ١، ص ٥٥؛ المجموع، ج ١، ص ٢١٧.

٢. المائدة (٥): ٣.

٣. في «أ»: «يمكن».

٤. مسند أحمد، ج ٤، ص ٣١٠؛ سنن ابن ماجه، ج ٢، ص ١١٩٤، ح ٣٦١٣؛ سنن أبي داود، ج ٢، ص ٢٧٥، ح ٤١٢٧؛ سنن الترمذي، ج ٣، ص ١٣٦، ح ١٧٨٣؛ السنن الكبرى للبيهقي، ج ١، ص ١٤.

٥. تأويل مختلف الحديث لابن قتيبة، ص ٢٥٦؛ البحر الرائق، ج ١، ص ١٨٠؛ الحاوي للفتاوي، ج ١، ص ١٩.

٦. في «ص، ط، ك»: «الجلد».

٧. مسند أحمد، ج ١، ص ٢٧٩؛ سنن الدارمي، ج ٢، ص ٨٦؛ سنن أبي داود، ج ٢، ص ٢٧٤، ح ٤١٢٥؛ السنن الكبرى للبيهقي، ج ١، ص ٢١.

دُبِغَ فَقَدْ طَهَّرَ»^١.

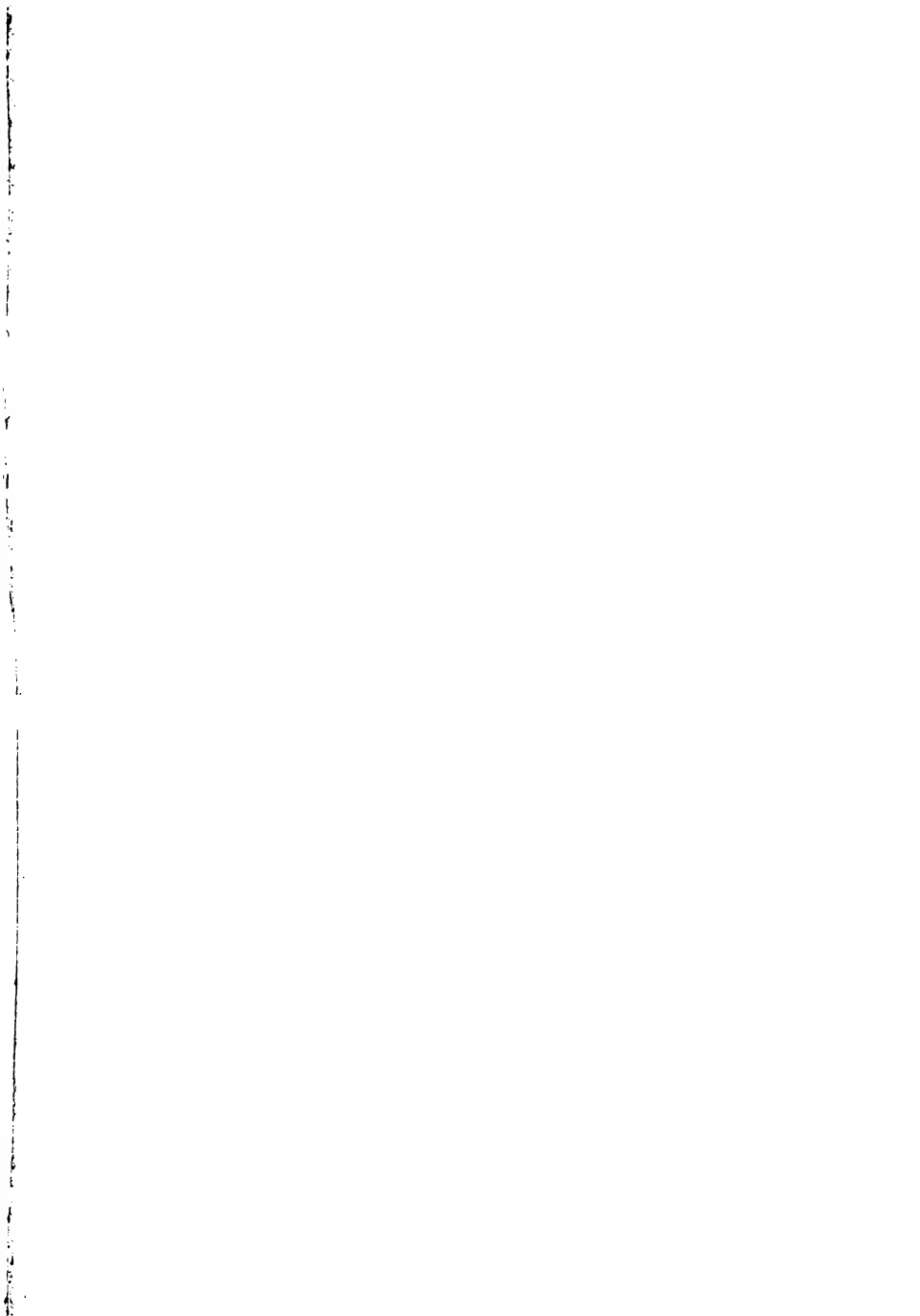
كَانَ جَوَابُنَا: أَنَّ هَذِهِ أَخْبَارُ أَحَادٍ لَا يُعْمَلُ بِهَا فِي الشَّرِيعَةِ.
ثُمَّ بِإِزَائِهَا مَا رَوَيْتُمُوهُ عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ مِنَ النَّهْيِ عَنْ ذَلِكَ، وَما
رَوَيْنَاهُ مِنَ الْأَخْبَارِ^٢ الَّتِي لَا تُحْصَى فِي هَذَا الْمَعْنَى.
وَلَوْ لَمْ يُبْطَلْ هَذَيْنِ الْخَبَرَيْنِ إِلَّا ظَاهِرُ الْقُرْآنِ لَكَفَى.
وَقَدْ يَجُوزُ أَنْ يُجْعَلَ^٣ الْخَبْرَانِ عَلَى الْخُصُوصِ، وَأَنْ يُرِيدَ بِقَوْلِهِ - عَلَيْهِ وَآلِهِ
السَّلَامُ -: «أَيُّمَا إِهَابٍ دُبِغَ فَقَدْ طَهَّرَ»، الْمَذْكُورَ دُونَ الْمَيِّتِ.

١. مسند أحمد، ج ١، ص ٢١٩؛ سنن الدارمي، ج ٢، ص ٨٥؛ سنن ابن ماجه، ج ٢، ص ١١٩٣،
ح ١٦٠٩؛ كنز العمال، ج ٩، ص ٤١٨، ح ٢٦٧٦٦.

٢. الكافي، ج ٦، ص ٢٥٦ - ٢٥٩، باب ما ينتفع به من الميتة وما لا ينتفع به منها؛ تهذيب
الأحكام، ج ٢، ص ٢٠٣، ح ٧٩٤؛ وسائل الشيعة، ج ٣، ص ٥٠٣ - ٥٠٤، باب عدم طهارة جلد
الميتة بالدباغ.

٣. في «أ» و مطبوع النجف: «يحمل».

كِتَابُ مَسَائِلِ الْبُيُوعِ **وَالرَّبَا وَالصَّرْفِ**



٢٤٥. مسألة

[خيار الحيوان]

وَمِمَّا انفَرَدَتْ بِهِ الْإِمَامِيَّةُ: أَنَّ الْخِيَارَ يَثْبُتُ لِلْمُتَبَايِعِينَ فِي بَيْعِ الْحَيَوَانِ خَاصَّةً ثَلَاثَةَ أَيَّامٍ وَإِنْ لَمْ يُشْتَرَطْ^١.

وَخَالَفَ بَاقِيَ الْفُقَهَاءِ فِي ذَلِكَ، وَذَهَبُوا إِلَى أَنَّ الْحَيَوَانِ كَغَيْرِهِ لَا يَثْبُتُ فِيهِ الْخِيَارُ إِلَّا بِأَنْ يُشْتَرَطَ^٢.

دَلِيلُنَا: الْإِجْمَاعُ الْمْتَرَدُّ.

وَيُمْكِنُ أَنْ يَكُونَ الْوَجْهُ فِي ثُبُوتِ هَذَا الْخِيَارِ فِي الْحَيَوَانِ خَاصَّةً: أَنَّ الْعُيُوبَ

١. في «أ، ب، ص، ط، ك»: «لم يشترط».

٢. نقل العلامة والسيد عميد الدين هذه المسألة عن السيد المرتضى. مختلف الشيعة، ج ٥، ص ٦٤؛ كنز الفوائد في حل مشكلات القواعد، ج ١، ص ٤٤٨.

وذهب الشيخ الصدوق وابن الجنيّد والشيخ المفيد والشيخ الطوسي وسَلار وابن البرّاج وابن إدريس إلى أنّ خيار الحيوان يثبت بالعقد للمشتري خاصّة، ثلاثة أيّام؛ سواء شركاه أو لا. المقنع، ص ١٢٢ - ١٢٣؛ المقنعة، ص ٥٩٢؛ النهاية و نكتها، ج ٢، ص ١٤٠؛ المراسم، ص ١٧٣؛ المهذب، ج ١، ص ٣٥٣؛ السرائر، ج ٢، ص ٢٧٩ - ٢٨٠.

٣. المدوّنة الكبرى، ج ٤، ص ١٨٨؛ الأمّ، ج ٣، ص ٤ - ١١؛ الإشراف على مذاهب العلماء، ج ٦، ص ٧٦ - ٧٩؛ مختصر اختلاف العلماء، ج ١، ص ٤٦ - ٥١؛ مختصر المزنّي، ص ٧٥؛ تحفة الفقهاء، ج ٢، ص ٦٥ - ٦٦؛ المغني لابن قدامة، ج ٤، ص ٧١ - ٧٢.

٤. في «ص، ط، ك» و مطبوع النجف: «أيضاً».

فيه أخفى و التَّغَابُنَ فيه أقوى، فُفْسِحَ فيه و لم يُفْسَحَ في غيره.

و ليس للمُخَالَفِ أَنْ يَقُولَ: كَيْفَ يَثْبُتُ بَيْنَ الْمُتَبَايَعِينَ خِيَارٌ مِنْ غَيْرِ أَنْ يَشْتَرطَهُ^١!

و ذلك أَنَّهُ إِذَا جَازَ أَنْ يَثْبُتَ خِيَارُ الْمَجْلِسِ مِنْ غَيْرِ اشْتِرَاطٍ، جَازَ أَيْضاً أَنْ يَثْبُتَ الْخِيَارُ الَّذِي ذَكَرْنَاهُ و إن لم يَشْرُطَهُ^٢.

٢٤٦. مسألة

٤٣٤

[خيار الشرط]

و مِمَّا ظَنُّوا انْفِرَادَ الْإِمَامِيَّةِ بِهِ - و لهم^٣ فيه مُوَافِقٌ -: الْقَوْلُ بِأَنَّ لِلْمُتَبَايَعِينَ أَنْ يَشْتَرِطُوا مِنَ الْخِيَارِ أَكْثَرَ مِنْ ثَلَاثَةِ أَيَّامٍ بَعْدَ أَنْ تَكُونَ^٤ مُدَّةً مَحْدُودَةً. و وافَقَهُمْ فِي ذَلِكَ ابْنُ أَبِي لَيْلَى^٥ و مُحَمَّدٌ^٦ و أَبُو يَوْسُفَ^٧ و الْأَوْزَاعِيُّ^٨، و جَوَّزُوا أَنْ يَكُونَ الْخِيَارُ شَهْراً أَوْ أَكْثَرَ كَالْأَجَلِ.

١. في «أ، ط، ك»: «يشترطه».

٢. في «أ، ص، ط، ك» و مطبوع النجف: «لم يشترط»، و في «ج»: «لم يشترط».

٣. في «أ، ص، ط، ك»: «لها».

٤. في «أ، ج، ص، ك»: «أن يكون».

٥. الإشراف على مذاهب العلماء، ج ٦، ص ٧٨؛ مختصر اختلاف العلماء، ج ٣، ص ٥١؛ المبسوط للسرخسي، ج ١٣، ص ٤١؛ المغني لابن قدامة، ج ٤، ص ٩٦.

٦. الإشراف على مذاهب العلماء، ج ٦، ص ٧٨؛ مختصر اختلاف العلماء، ج ٣، ص ٥١؛ المبسوط للسرخسي، ج ١٣، ص ٤١؛ تحفة الفقهاء، ج ٢، ص ٦٦؛ المغني لابن قدامة، ج ٤، ص ٩٦؛ بداية المجتهد، ج ٢، ص ١٦٩.

٧. مختصر اختلاف العلماء، ج ٣، ص ٥١؛ المبسوط للسرخسي، ج ١٣، ص ٤١؛ تحفة الفقهاء، ج ٢، ص ٦٦؛ المغني لابن قدامة، ج ٤، ص ٩٦؛ بداية المجتهد، ج ٢، ص ١٦٩.

٨. مختصر اختلاف العلماء، ج ٣، ص ٥١؛ المجموع، ج ٩، ص ٢٢٥.

و قَالَ مَالِكٌ: يَجُوزُ عَلَى حَسَبِ مَا تَدْعُو الْحَاجَّةُ إِلَيْهِ فِي الْوُقُوفِ عَلَى الْمَبِيعِ وَ تَأْمُلُ حَالَهُ.^١

و حُكِيَ عَنِ الْحَسَنِ بْنِ حَيٍّ أَنَّهُ قَالَ: إِذَا اشْتَرَى الرَّجُلُ الشَّيْءَ فَقَالَ لَهُ الْبَائِعُ: «إِذْهَبْ فَأَنْتَ فِيهِ بِالْخِيَارِ» فَهُوَ بِالْخِيَارِ أَبَدًا حَتَّى يَقُولَ: «قَدْ رَضِيتُ».^٢

و ذَهَبَ أَبُو حَنِيفَةَ^٣ وَ زُفَرٌ إِلَى أَنَّهُ لَا يَجُوزُ أَنْ يَشْرِبَ الْخِيَارَ أَكْثَرَ مِنْ ثَلَاثَةِ أَيَّامٍ^٥ فَإِنْ فَعَلَ فَسَدَ الْبَيْعُ، وَ هُوَ قَوْلُ الشَّافِعِيِّ^٦.

و دَلِيلُنَا عَلَى^٧ مَا ذَهَبْنَا إِلَيْهِ: الْإِجْمَاعُ الْمُرَدَّدُ.

و أَيْضًا فَإِنَّ خِيَارَ الشَّرْطِ إِنَّمَا وُضِعَ لِتَأْمُلِ حَالِ الْمَبِيعِ، وَ قَدْ تَخْتَلِفُ أَحْوَالُ تَأْمُلِهِ فِي الطُّوْلِ وَ الْقِصَرِ؛ فَجَازَ أَنْ يَزِيدَ عَلَى الثَّلَاثِ، كَمَا جَازَ أَنْ يَنْقُصَ عَنْهَا.

وَ لَا يَلَزِمُ عَلَى ذَلِكَ أَنْ يَتَّبَعَ بِلَا انْقِطَاعٍ؛ لِأَنَّ ذَلِكَ يَنْقُضُ الْعَرَضَ بِالْبَيْعِ.

فَإِنْ اعْتَرَضَ الْمُخَالَفُ بِمَا يَرَوْنَهُ عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَ آلِهِ مِنْ أَنَّهُ قَالَ:

١. المدونة الكبرى، ج ٤، ص ١٦٩؛ الإشراف على مذاهب العلماء، ج ٦، ص ٧٨؛ مختصر اختلاف العلماء، ج ٣، ص ٥١؛ بداية المجتهد، ج ٢، ص ١٦٩؛ المغني لابن قدامة، ج ٤، ص ٩٦.

٢. مختصر اختلاف العلماء، ج ٣، ص ٥٢؛ المغني لابن قدامة، ج ٤، ص ٩٦.

٣. مختصر اختلاف العلماء، ج ٣، ص ٥١؛ المبسوط للسرخسي، ج ١٣، ص ٤١؛ تحفة الفقهاء، ج ٢، ص ٦٦؛ بداية المجتهد، ج ٢، ص ١٦٩.

٤. مختصر اختلاف العلماء، ج ٣، ص ٥١؛ المبسوط للسرخسي، ج ١٣، ص ٤١؛ تحفة الفقهاء، ج ٢، ص ٦٦؛ المجموع، ج ٩، ص ٢٢٥.

٥. في «أ، ج، ص، ط» و مطبوع النجف: «ثلاث» بدل: «ثلاثة أيام».

٦. الأم، ج ٧، ص ١٠٥ - ١٠٦؛ مختصر المزني، ص ٧٦؛ مختصر اختلاف العلماء، ج ٣، ص ٥١؛ بداية المجتهد، ج ٢، ص ١٦٩؛ المجموع، ج ٩، ص ١٩٠.

٧. في «أ، ج، ص، ط، ك»: «دليلنا على صحة».

«الخيار ثلاث»^١.

فالجواب عن ذلك: أنَّ هذا خبرٌ واحد، وقد بيَّنا أنَّ أخبارَ الأحاد لا يُعملُ عليها في الشريعة، وبإزائه الأخبارُ^٢ الواردةٌ بجوازِ الخيارِ أكثرَ من ثلاثةِ أيامٍ. ولأنَّ قولَه عليه السلام: «الخيارُ ثلاثةَ أيامٍ»، لا يَمْنَعُ من زيادةِ عليها، كما لم يَمْنَعُ من نقصانِ عنها.

فإذا^٣ قيل: زيادةُ خيارِ الشرطِ على الثلاثةِ غررٌ، و«دخولُ الغررِ في البيوعِ يُفسدُها»^٤.

قلنا: وثبوته^٥ في الثلاثةِ أيضاً غررٌ؛ لأنَّه لا يدري في هذه المدة: أ يحصلُ له البيعُ أو لا يحصلُ؟ ومع ذلك فقد جازَ البيعُ مع ثبوتِ هذا الغررِ.

٢٤٧. مسألة^٦

[في الرِّبَاءِ^٧]

وَمِمَّا انفردت به الإمامية: القولُ بأنَّه لا ربا بينَ الولدِ والِدِه، ولا بينَ الزوجِ

١. مسند أحمد، ج ٢، ص ٤١٧؛ سنن الدارمي، ج ٢، ص ٢٥١؛ سنن ابن ماجه، ج ٢، ص ٧٨٩.

ح ٢٣٥٥؛ السنن الكبرى للبيهقي، ج ٥، ص ٢٧٣؛ كنز العمال، ج ٤، ص ٩١، ح ٩٦٨٢.

٢. صحيح مسلم، ج ٥، ص ٩؛ سنن الدارقطني، ج ٣، ص ٢٣، ح ٢٨٦٩؛ المستدرک للحاكم،

ج ٢، ص ٤٩؛ السنن الكبرى للبيهقي، ج ٧، ص ٢٤٨؛ كنز العمال، ج ٤، ص ٩٢، ح ٩٦٩٣.

٣. في «أ»: «فإن».

٤. هكذا في «أ، ج، ص، ط، ك» و مطبوع النجف، وفي «ب»: «و دخول الغرر في البيوع لا

يجوز». وفي المطبوع: «و دخول الغرر في البيوع لا يجوز يفسدها».

٥. في «ص، ط، ك»: «بثوته».

٦. في «ص، ط، ك» و المطبوع جاءت هذه المسألة بعد «مسألة في استثناء بعض المبيع» برقم ٢٥٣.

٧. في «أ، ب، ج، ص»: - «الرباء».

٤٣٦

و زَوْجَتِهِ، وَلَا بَيْنَ الذَّمِّيِّ وَالْمُسْلِمِ^١، وَلَا بَيْنَ الْعَبْدِ وَمَوْلَاهُ.

و خَالَفَ بَاقِيَ الْفُقَهَاءِ فِي ذَلِكَ، وَ اثْبَتُوا الرِّبَاءَ بَيْنَ كُلِّ مَنْ عَدَدْنَاهُ^٢.

و قَدْ كُنْتُ^٣ قَدِيمًا فِي جَوَابِ مَسَائِلَ وَرَدَتْ مِنَ الْمَوْصِلِ^٤ تَأَوَّلْتُ الْأَخْبَارَ الَّتِي يَرَوِيهَا أَصْحَابُنَا الْمُتَضَمِّنَةُ لِنَفْيِ الرِّبَاءِ بَيْنَ مَنْ ذَكَرْنَاهُ عَلَى أَنَّ الْمَرَادَ بِذَلِكَ - وَ إِنْ كَانَ بَلْفِظِ الْخَبَرِ - مَعْنَى الْأَمْرِ؛ كَأَنَّهُ قَالَ: «يَجِبُ أَنْ لَا يَقَعَ بَيْنَ مَنْ ذَكَرْنَاهُ رِبَاءٌ» كَمَا قَالَ تَعَالَى: ﴿وَمَنْ دَخَلَهُ كَانَ آمِنًا﴾^٥، وَ قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿فَلَا زَنْفٌ وَلَا فَسُوقٌ وَلَا جِدَالٌ فِي الْحَجِّ﴾^٦، وَ قَوْلُهُ عَلَيْهِ السَّلَامُ: «الْعَارِيَةُ مَرْدُودَةٌ، وَ الزَّعِيمُ غَارِمٌ»^٧، وَ مَعْنَى ذَلِكَ

١. لقد أشار السيد المرتضى إلى هذا القول أيضاً في جوابات المسائل الموصلية الثانية، رسائل

الشريف المرتضى، ج ١، ص ١٨٠ - ١٨٥.

و نقل هذا القول الآبي والعلامة وقال بعد ذكر أدلة السيد المرتضى: «الجواب عن الإجماع: أنه ممنوع مع مخالفة من تقدم ذكره، و عن الرواية بالحمل على الذمي الخارج عن شرائط الذمة جمعاً بين الأدلة». كشف الرموز، ج ١، ص ٤٩٤؛ مختلف الشيعة، ج ٥، ص ٨١.

و ذهب إلى ما ذهب إليه السيد المرتضى الشيخ المفيد و ابن بابويه، و ذهب الشيخ الطوسي و ابن البراج و ابن حمزة و ابن إدريس إلى إثباته. المقنع، ص ١٢٦؛ النهاية و نكتها، ج ٢، ص ١١٨؛ الوسيلة، ص ٢٥٤؛ السرائر، ج ٢، ص ٢٥٢؛ مختلف الشيعة، ج ٥، ص ٨١ - ٨٢.

٢. الأم، ج ٣، ص ١٤؛ مختصر المزني، ص ٧٦؛ الإشراف على مذاهب العلماء، ج ٦، ص ٥٦؛ مختصر اختلاف العلماء، ج ٣، ص ١٥ - ١٩؛ تحفة الفقهاء، ج ٢، ص ٢٥؛ المغني لابن قدامة، ج ٤، ص ١٢٢؛ المجموع، ج ٩، ص ٣٩١.

٣. هكذا في «أ، ب، ط» و حاشية «ك»، و في «ج»: «و قد كتب»، و في سائر النسخ و المطبوع: «و قد كتبت».

٤. رسائل الشريف المرتضى، ج ١، ص ١٨١ - ١٨٦، جواب المسائل الموصليات الثانية، المسألة الخامسة.

٥. آل عمران (٣): ٩٧.

٦. البقرة (٢): ١٩٧.

٧. مسند أحمد، ج ٥، ص ٢٦٧؛ سنن أبي داود، ج ٢، ص ١٥٦، ح ٣٥٦٥؛ سنن الترمذي، ج ٣،

كُلُّهُ مَعْنَى^١ الْأَمْرِ وَالتَّهْيِ وَإِنْ كَانَ بَلَفَظَ الْخَبَرِ.

فَأَمَّا الْعَبْدُ وَسَيِّدُهُ، فَلَا شُبُهَةَ فِي نَفْيِ الرِّبَاءِ بَيْنَهُمَا؛ لِأَنَّ الْعَبْدَ لَا يَمْلِكُ شَيْئاً، وَالمَالُ الَّذِي فِي يَدِهِ مَالٌ لِسَيِّدِهِ، وَلَا يَدْخُلُ الرِّبَاءُ بَيْنَ الْإِنْسَانِ وَنَفْسِهِ، وَلهَذَا ذَهَبَ أَصْحَابُنَا إِلَى أَنَّ الْعَبْدَ إِذَا كَانَ لِمَوْلَاهُ شَرِيكٌ فِيهِ حَرَّمَ الرِّبَاءُ بَيْنَهُ وَبَيْنَهُ.

وَاعْتَمَدْنَا فِي نُصْرَةِ هَذَا الْمَذْهَبِ عَلَى عُمُومِ ظَاهِرِ الْقُرْآنِ، وَأَنَّ اللَّهَ تَعَالَى حَرَّمَ الرِّبَاءَ عَلَى كُلِّ مُتَعَاقِدِينَ، وَقَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿لَا تَأْكُلُوا الرِّبَا أَضْعَافاً مُضَاعَفَةً﴾^٢، وَهَذَا الظَّاهِرُ يَدْخُلُ تَحْتَهُ الْوَالِدُ وَوَلَدُهُ وَالزَّوْجُ وَالزَّوْجَةُ.

ثُمَّ لَمَّا تَأَمَّلْتُ ذَلِكَ رَجَعْتُ عَنْ هَذَا الْمَذْهَبِ؛ لِأَنِّي وَجَدْتُ أَصْحَابَنَا مُجْمِعِينَ^٣ عَلَى نَفْيِ الرِّبَاءِ بَيْنَ مَنْ ذَكَرْنَاهُ، وَغَيْرِ مُخْتَلِفِينَ فِيهِ فِي وَقْتٍ مِنَ الْأَوْقَاتِ، وَإِجْمَاعُ هَذِهِ الطَّائِفَةِ قَدْ ثَبَتَ أَنَّهُ حُجَّةٌ وَيُخَصُّ^٤ بِمِثْلِهِ ظَوَاهِرُ الْكِتَابِ، وَالصَّحِيحُ نَفْيُ الرِّبَاءِ بَيْنَ مَنْ ذَكَرْنَاهُ.

٤٣٧

وَإِذَا كَانَ الرِّبَاءُ حُكماً شَرْعِيّاً جَازَ أَنْ يَثْبُتَ فِي مَوْضِعٍ دُونَ آخَرَ، كَمَا يَثْبُتُ^٥ فِي جِنْسٍ دُونَ جِنْسٍ، وَ عَلَى وَجْهِ دُونَ وَجْهِ؛ فَإِذَا ذَلَّتِ الْأَدِلَّةُ عَلَى تَخْصِيصِ مَنْ ذَكَرْنَاهُ وَجَبَ الْقَوْلُ بِمُوجِبِ الدَّلِيلِ.

«ص ٢٩٣، ح ٢٢٠٣؛ السنن الكبرى للبيهقي، ج ٦، ص ٨٨؛ كنز العمال، ج ٥، ص ٨٧١،

ح ١٤٥٧٤.

١. فِي «ص، ط، ك» - «مَعْنَى».

٢. آل عمران (٣): ١٣٠.

٣. فِي «ب»: «مُجْتَمِعِينَ».

٤. فِي «ج»: «نَخَصُّ».

٥. فِي «أ، ب»: «ثَبَّتَ».

وَمِمَّا يُمَكِّنُ أَنْ يُعَارِضَ ظَوَاهِرُهُ مِنْ ظَوَاهِرِ الْكِتَابِ: أَنَّ اللَّهَ تَعَالَى قَدْ أَمَرَ بِالْإِحْسَانِ وَالْإِنْعَامِ، مُضَافًا إِلَى مَا دَلَّتْ عَلَيْهِ الْعُقُولُ مِنْ ذَلِكَ، وَحَدُّ الْإِحْسَانِ: إِصَالُ النَّفْعِ لَا عَلَى وَجْهِ الاسْتِحْقَاقِ إِلَى الْغَيْرِ مَعَ الْقَصْدِ إِلَى كَوْنِهِ إِحْسَانًا. وَمَعْنَى الْإِحْسَانِ ثَابِتٌ فَيَمْنُ أَخَذَ مِنْ غَيْرِهِ دَرَهْمًا بِدَرَهْمَيْنِ؛ لِأَنَّ مَنْ أَعْطَى الْكَثِيرَ بِالْقَلِيلِ وَقَصَدَ بِهِ إِلَى نَفْعِهِ بِهِ^٢ فَهُوَ مُحْسِنٌ إِلَيْهِ، وَإِنَّمَا أَخْرَجْنَا مَنْ عَدَا مَنْ اسْتَشْنَاهُ مِنَ الْوَالِدِ وَوَلَدِهِ وَالزَّوْجِ وَزَوْجَتِهِ^٣ بِدَلِيلٍ قَاهِرٍ تَرَكْنَا لَهُ الظَّوَاهِرَ^٤.

وَهَذَا لَيْسَ مَعَ الْمُخَالَفِ فِي الْمَسَائِلِ الَّتِي خَالَفْنَا^٥ فِيهَا.

فَظَاهِرُ أَمْرِ اللَّهِ تَعَالَى بِالْإِحْسَانِ فِي الْقُرْآنِ فِي مَوَاضِعَ كَثِيرَةٍ كَقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَأَحْسِنْ كَمَا أَحْسَنَ اللَّهُ إِلَيْكَ﴾^٦، وَقَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿إِنَّ اللَّهَ يَأْمُرُ بِالْعَدْلِ وَالْإِحْسَانِ﴾^٧، يُعَارِضُ الْآيَاتِ^٨ الَّتِي ظَاهِرُهَا عَامٌّ فِي تَحْرِيمِ الرِّبَاءِ. فَإِذَا قَالُوا: نُخَصِّصُ^٩ آيَاتِ الْإِحْسَانِ لِأَجْلِ آيَاتِ الرِّبَاءِ.

قُلْنَا: مَا الْفَرْقُ بَيْنَكُمْ وَبَيْنَ مَنْ خَصَّصَ آيَاتِ الرِّبَاءِ لِغُيُومِ^{١٠} آيَاتِ الْأَمْرِ

بِالْإِحْسَانِ؟

١. فِي «ب، ج» وَالْمَطْبُوعُ: «ظَوَاهِرُهُ بِهِ مِنْ ظَاهِر».

٢. فِي «ص، ط، ك»: «بِهِ».

٣. فِي «ص، ط، ك» وَمَطْبُوعُ النَجْفِ: «الزَّوْجَةُ».

٤. فِي «ص، ط، ك»: «الظَّاهِر».

٥. فِي «ص، ط»: «يَخَالَفُنَا»، وَفِي «ك»: «تَخَالَفْنَا».

٦. الْقِصَصُ (٢٨): ٧٧.

٧. النُّحْلُ (١٦): ٩٠.

٨. فِي «أ، ص، ط، ك» وَمَطْبُوعُ النَجْفِ: «مُعَارِضُ لِلآيَاتِ»، وَفِي «ج»: «مُعَارِضُ بِالْآيَاتِ».

٩. فِي «أ»: «تَخَصُّصٌ»، وَفِي «ج»: «يَخَصُّصٌ»، وَفِي «ص، ك»: «تَخْصِصٌ».

١٠. فِي «ص، ط، ك» وَمَطْبُوعُ النَجْفِ: «بِعُمُومٍ».

و هذه طريقة إذا سلكت كانت قَوِيَّةً^١.

٢٤٨. مسألة

[شراء العبد الأبق]

و مِمَّا انفردت به الإمامية: القول بجواز شراء العبد الأبق مع غيره، ولا يشتري وحده إلا إذا كان بحيث يُقدَّر عليه المشتري^٢.

و خالف باقي الفقهاء في ذلك، و ذهبوا إلى أنه لا يجوز بيع الأبق على كُلِّ حالٍ^٣، إلا ما روي عن عثمان البتي أنه قال: لا بأس ببيع الأبق و البعير الشارد، و إن هلك فهو من مال المشتري^٤. و هذا كالموافقة للإمامية، إلا أنه لم يشترط أن يكون معه في الصفقة^٥ غيره كما شرطت الإمامية.

٤٣٨

و الدليل على صحة ما ذهبنا إليه: الإجماع المتكرر.
و مؤولُ مخالفينا في منع بيعه على أنه بيع غرر، و أنَّ نبيئنا عليه السلام نهى عن بيع الغرر^٦.

١. نقل العلامة هذه المسألة من قوله: «و قد كنت قديماً...» إلى هنا في مختلف الشيعة، ج ٥، ص ٧٩ - ٨١.

٢. نقل العلامة هذه المسألة في مختلف الشيعة، ج ٥، ص ٢١٦.

٣. المدونة الكبرى، ج ٤، ص ١٥٥: الأُم، ج ٣، ص ٨٧: مختصر المزني، ص ٨٧: الإشراف على مذاهب العلماء، ج ٦، ص ١٩: مختصر اختلاف العلماء، ج ٣، ص ٨٨: المبسوط للسرخسي، ج ١٣، ص ١٠: بداية المجتهد، ج ٢، ص ١٢٧: المغني لابن قدامة، ج ٤، ص ٢٧١: المجموع، ج ٩، ص ٢٨٣.

٤. مختصر اختلاف العلماء، ج ٣، ص ٨٩: المحلى، ج ٨، ص ٣٩٢: بداية المجتهد، ج ٢، ص ١٢٧.

٥. في «أ»: «صفقة».

٦. مسند أحمد، ج ١، ص ٣٠٢: سنن الدارمي، ج ٢، ص ٢٥١: سنن ابن ماجه، ج ٢، ص ٧٣٩.

و زُبْمَا عَوَّلُوا عَلَى أَنَّهُ مَبِيعٌ غَيْرُ مَقْدُورٍ عَلَى تَسْلِيمِهِ، فَلَا يَصِحُّ بَيْعُهُ، كَالسَّمَكِ فِي الْمَاءِ وَالطَّيْرِ فِي الْهَوَاءِ.^٢

و هَذَا لَيْسَ بِصَحِيحٍ^٣؛ لِأَنَّ هَذَا الْبَيْعَ يُخْرِجُهُ مِنْ أَنْ يَكُونَ غَرَرًا؛ لِانْتِصَامِ^٤ غَيْرِهِ إِلَيْهِ، كَبَيْعِ الثَّمَرَةِ الْمَوْجُودِ بَعْضُهَا وَ الْمَتَوَقَّعِ وَجُودُ بَاقِيهَا.

و هَذَا هُوَ الْجَوَابُ عَنْ قِيَاسِهِمْ، وَإِنْ كُنَّا قَدْ بَيَّنَّا أَنَّ الْقِيَاسَ لَا مَدْخَلَ لَهُ فِي الشَّرِيعَةِ؛ لِأَنَّهُ لَا يُمْكِنُ تَسْلِيمُ جَمِيعِ الثَّمَرَةِ الَّتِي وَقَعَ عَلَيْهَا الْعَقْدُ فِي وَقْتِ الصَّفَقَةِ وَإِنْ كَانَ الْعَقْدُ جَائِزًا.

فَإِنْ قِيلَ: نَحْنُ نُخَالِفُ فِي ذَلِكَ، وَ لَا تُجِيزُ أَنْ يَبِيعَ ثَمَرَةً مَعْدُومَةً مَعَ مَوْجُودَةٍ. قُلْنَا: أَمَّا مَالِكٌ، فَإِنَّهُ يُوَافِقُنَا عَلَى هَذَا الْمَوْضِعِ^٥.

و حُجَّتُنَا عَلَى مَنْ خَالَفَنَا فِيهِ: أَنَّهُ لَا خِلَافَ فِي أَنَّ طَلْعَ النَّخْلَةِ الَّتِي لَمْ تُؤَبَّرْ دَاخِلٌ فِي الْبَيْعِ مَعَهَا وَإِنْ كَانَ فِي الْحَالِ مَعْدُومًا، فَكَيْفَ يَجُوزُ أَنْ^٦ يُدَّعَى أَنَّ بَيْعَ

«ح ٢١٩٤؛ سنن أبي داود، ج ٢، ص ١١٩، ح ٣٣٧٦؛ سنن الترمذي، ج ٢، ص ٣٤٩، ح ١٢٤٨؛ السنن الكبرى للبيهقي، ج ٥، ص ٣٣٨.

١. في «أ، ب، ج»: «فلم».

٢. الأم، ج ٣، ص ١٨؛ مختصر اختلاف العلماء، ج ٣، ص ٧٨؛ المبسوط للسرخسي، ج ١٣، ص ١٠؛ تحفة الفقهاء، ج ٢، ص ٤٧؛ المغني لابن قدامة، ج ٤، ص ٢٧١؛ المجموع، ج ٩، ص ٢٨٤.

٣. في «ج»: «غير صحيح».

٤. في «ط» و حاشية «أ»: «انضمام».

٥. المدونة الكبرى، ج ٤، ص ١٤٨ و ١٥٥؛ الإشراف على مذاهب العلماء، ج ٦، ص ٣٤؛ مختصر اختلاف العلماء، ج ٣، ص ٩٥ و ١١٩.

٦. في «أ، ب، ج، ص، ك»: «الذي»، و في حاشية «أ» كالمتن.

٧. في «ص، ط، ك»: «- يجوز أن».

معدوم و موجود لا يجوز؟!

٢٤٩. مسألة

٤٣٩

[بيع الفقاع]

و مما انفردت به الإمامية: القول بتحريم بيع الفقاع و ابتياعه.

و كل الفقهاء يخالفون في ذلك^١، و قد روي عن مالك كراهية بيع الفقاع^٢.

دليلنا: الإجماع المتردد.

و أيضاً أن تبني^٣ هذه المسألة على تحريمه، فنقول: قد ثبت تحريمه و حظر شربه، و كل من حظر شربه حظر ابتياعه و بيعه؛ و التفرقة بين الأمرين خروج عن إجماع الأمة.

٢٥٠. مسألة

[لو باع من دون قبض أو إقباض]

و مما انفردت به الإمامية: أن من ابتاع شيئاً معيناً بتمنٍ معينٍ و لم يقبضه و لا قبض ثمنه و فارقه البائع بعد العقد ليمضي و ينتقد له^٤ الثمن فالمبتاع أحق به ما بينه

١. في «ص، ط، ك»: - «بيع».

٢. الإشراف على مذاهب العلماء، ج ٨، ص ٢١٦؛ الحاوي الكبير، ج ١٧، ص ١٨٥ - ١٨٦؛

تحفة الفقهاء، ج ٣، ص ٣٢٨؛ المغني لابن قدامة، ج ١٠، ص ٣٤١.

٣. أنظر: الموطأ، ج ٢، ص ٨٤٥؛ البيان و التحصيل، ج ١٨، ص ٥٥٠ - ٥٥٢؛ الرسائل العشر

للشيخ الطوسي، ص ٢٥٩.

٤. في «ص، ط، ك» و المطبوعين: + «شئت».

٥. في «أ، ج، ص، ط، ك» و مطبوع النجف: «تبني».

٦. في «أ، ج، ص، ط، ك» و مطبوع النجف: - «تحريمه و».

٧. في «أ، ص، ط» و مطبوع النجف: «ينقده».

و بَيْنَ ثَلَاثَةِ أَيَّامٍ، فَإِنْ مَضَتْ ثَلَاثَةُ أَيَّامٍ وَلَمْ يُحْضِرِ الْمُبْتَاعُ الثَّمَنَ كَانَ الْبَائِعُ بِالْخِيَارِ، إِنْ شَاءَ فَسَخَّ الْبَيْعَ وَبَاعَهُ مِنْ غَيْرِهِ، وَإِنْ شَاءَ طَالَبَهُ بِالثَّمَنِ عَلَى التَّعَجِيلِ وَالْوَفَاءِ، وَلَيْسَ لِلْمُبْتَاعِ عَلَى الْبَائِعِ فِي ذَلِكَ خِيَارٌ، وَلَوْ^١ هَلَكَ الْمَبِيعُ فِي مُدَّةِ الْأَيَّامِ الثَّلَاثَةِ كَانَ مِنْ مَالِ الْمُبْتَاعِ دُونَ الْبَائِعِ، فَإِنْ هَلَكَ بَعْدَ الثَّلَاثَةِ الْأَيَّامِ كَانَ مِنْ مَالِ الْبَائِعِ.

و خَالَفَ بَاقِيَ الْفُقَهَاءِ فِي ذَلِكَ^٢، وَلَمْ يَقُلْ أَحَدٌ مِنْهُمْ بِهَذَا التَّرْتِيبِ الَّذِي رَتَّبْنَاهُ. ٤٤٠
دَلِيلُنَا عَلَى صِحَّةِ مَا ذَهَبْنَا إِلَيْهِ: الْإِجْمَاعُ الْمَتَرَدُّدُ.

و إِنَّمَا قُلْنَا: إِنَّ الْمُبْتَاعَ أَحَقُّ بِهِ مَا بَيْنَهُ وَبَيْنَ ثَلَاثَةِ أَيَّامٍ؛ لِأَنَّهُ بِالْإِجْمَاعِ وَاسْتِثْنَاءِ أَنْ يَنْقُذَ الثَّمَنَ الَّذِي مَضَى فِي إِحْضَارِهِ قَدْ مَلَكَ وَعَلَيْهِ تَعَجِيلُ الثَّمَنِ، فَإِذَا لَمْ يُحْضِرْهُ فِي هَذِهِ الْمُدَّةِ الْمَضْرُوبَةِ فَكَأَنَّهُ رَجَعَ عَنِ الْإِجْمَاعِ وَلَمْ يَفِ بِالشَّرْطِ الَّذِي شَرَطَهُ مِنْ تَعَجِيلِ الثَّمَنِ، وَصَارَ الْبَائِعُ بِالْخِيَارِ إِنْ شَاءَ فَسَخَّ وَإِنْ شَاءَ طَالَبَ بِالثَّمَنِ. وَ إِنَّمَا جَعَلْنَا الْمَبِيعَ إِذَا هَلَكَ فِي الْأَيَّامِ الثَّلَاثَةِ مِنْ مَالِ الْمُبْتَاعِ؛ لِأَنَّ الْعَقْدَ قَدْ ثَبَّتَ بَيْنَهُمَا.

و قَدْ حُكِيَ عَنِ مَالِكٍ أَنَّهُ كَانَ يَقُولُ فِي الدَّابَّةِ: إِذَا حَبَسَهَا الْبَائِعُ حَتَّى يَقْبِضَ الثَّمَنَ فَهَلَكَتْ فِيهِ مِنْ مَالِ الْمُشْتَرِي، وَ ذَلِكَ إِذَا كَانَ بَيْعًا عَلَى النَّقْدِ، فَإِنْ كَانَ عَلَى غَيْرِ النَّقْدِ فَهُوَ مِنْ مَالِ الْبَائِعِ^٣. وَ هَذَا مُوَافَقٌ^٤ لِلْإِمَامِيَّةِ مِنْ بَعْضِ الْوُجُوهِ، وَ قَدْ قُلْنَا:

١. فِي «ص، ط، ك»: «فلو»، وَ فِي مَطْبُوعِ النَجَفِ: «فإن».

٢. الْمَدُونَةُ الْكُبْرَى، ج ٤، ص ١٦٦؛ الْأَمُّ، ج ٣، ص ٤ - ٦؛ الْإِشْرَافُ عَلَى مَذَاهِبِ الْعُلَمَاءِ، ج ٦، ص ٧٦ - ٨١؛ مُخْتَصَرُ اخْتِلَافِ الْعُلَمَاءِ، ج ٣، ص ٤٦ - ٥٨؛ تَحْفَةُ الْفُقَهَاءِ، ج ٢، ص ٦٥؛ الْمَغْنِي لَابْنِ قَدَامَةَ، ج ٤، ص ٦؛ الْمَجْمُوعُ، ج ٩، ص ١٨٨.

٣. الْمَدُونَةُ الْكُبْرَى، ج ٤، ص ١٦٦؛ مُخْتَصَرُ اخْتِلَافِ الْعُلَمَاءِ، ج ٣، ص ٩٦.

٤. فِي «أ» وَ مَطْبُوعِ النَجَفِ: «فهو».

٥. فِي «ص، ك» وَ مَطْبُوعِ النَجَفِ: «موافق».

إِنَّهُ إِنْ هَلَكَ بَعْدَ الثَّلَاثَةِ^١ كَانَ مِنْ مَالِ الْبَائِعِ؛ لِأَنَّهُ بِتَأْخِيرِ الثَّمَنِ عَنْهُ قَدْ صَارَ أَمْلَكَ بِهِ وَأَحَقَّ بِالتَّصَرُّفِ فِيهِ، فَإِنْ هَلَكَ فَمِنْ مَالِهِ.

٢٥١. مسألة

[الإطلاق في مدة خيار الشرط]

وَمِمَّا انفردت به الإمامية: القول بأنَّ مَنْ ابْتاعَ شَيْئاً، وَشَرَطَ الْخِيَارَ وَلَمْ يُسَمَّ وَقْتاً وَلَا أَجْلاً مَخْصُوصاً بَلْ أَطْلَقَهُ إِطْلَاقاً، فَإِنَّ لَهُ الْخِيَارَ مَا بَيْنَهُ وَبَيْنَ ثَلَاثَةِ أَيَّامٍ ثُمَّ لَا خِيَارَ لَهُ بَعْدَ ذَلِكَ^٢.

وَبَاقِي الْفُقَهَاءِ يُخَالِفُونَهُمْ فِي ذَلِكَ؛ لِأَنَّ أَبَا حَنِيفَةَ يَذْهَبُ إِلَى أَنَّهُ إِذَا شَرَطَ الْخِيَارَ إِلَى غَيْرِ مُدَّةٍ مَعْلُومَةٍ فَالْبَيْعُ فَاسِدٌ، فَإِنْ أَجَازَهُ فِي الثَّلَاثَةِ جَازَ عِنْدَ أَبِي حَنِيفَةَ خَاصَّةً، وَإِنْ لَمْ يُجِزْهُ حَتَّى مَضَتْ الثَّلَاثَةُ أَيَّامٍ لَمْ يَكُنْ لَهُ أَنْ يُجِيزَهُ^٣.
وَقَالَ أَبُو يُونُسَ وَمُحَمَّدٌ: لَهُ أَنْ يُجِيزَ بَعْدَ الثَّلَاثَةِ^٤.

٤٤١

١. في «ص، ط، ك» و مطبوع النجف: «أَيَّام».

٢. في «ب» و المطبوع: «و إن».

٣. نقل هذا القول عن الانتصار العلامة في مختلف الشيعة، ج ٥، ص ٦٦.

و ذهب إلى هذا القول الشيخ المفيد و الشيخ الطوسي في الخلاف و ابن البراج و أبو الصلاح، و ذهب الشيخ في المبسوط و العلامة إلى أنَّ خيار الشرط لابد أن يكون مضبوطاً، فإن شرطاً خياراً و أطلاقاً بطل العقد. المبسوط، ج ٢، ص ٨٣؛ الخلاف، ج ٣، ص ٢٠، مسألة ٢٥؛ المقنعة، ص ٥٩٢؛ المذهب، ج ١، ص ٣٥٣؛ الكافي في الفقه، ص ٣٥٣؛ مختلف الشيعة، ج ٥، ص ٦٦.

٤. في «أ»: «يجبره»، و في «ج، ص، ط»: «يجيز».

٥. الإشراف على مذاهب العلماء، ج ٦، ص ٧٩؛ مختصر اختلاف العلماء، ج ٣، ص ٥٥؛

المبسوط للسرخسي، ج ١٣، ص ٦٢؛ تحفة الفقهاء، ج ٢، ص ٦٥؛ بداية المجتهد، ج ٢، ص ١٦٩.

٦. المحلى، ج ٨، ص ٣٧٠؛ المبسوط للسرخسي، ج ١٣، ص ٦٢؛ بدائع الصنائع، ج ٥،

ص ١٧٨؛ الفتاوى الهندية، ج ٣، ص ٣٩.

و قَالَ مَالِكٌ: إِنْ لَمْ يَجْعَلْ لِلْخِيَارِ وَقْتًا مَعْلُومًا^١ جَازٌ^٢، وَجُعِلَ لَهُ مِنَ الْخِيَارِ مِثْلُ مَا يَكُونُ فِي تِلْكَ السَّاعَةِ^٣.

و قَالَ الْحَسَنُ بْنُ صَالِحٍ بْنِ حَيٍّ: إِذَا لَمْ يُعَيَّنْ أَجَلَ الْخِيَارِ كَانَ لَهُ الْخِيَارُ أَبَدًا^٤.
دَلِيلُنَا عَلَى صِحَّةِ مَا ذَهَبْنَا إِلَيْهِ: الْإِجْمَاعُ الْمُتَكَرِّرُ.
و يُمَكِّنُ أَنْ يَكُونَ الْوَجْهُ مَعَ إِطْلَاقِ الْخِيَارِ فِي صَرْفِهِ إِلَى ثَلَاثَةِ أَيَّامٍ: أَنَّ هَذِهِ الْمُدَّةَ هِيَ الْمَعْهُودَةُ الْمَعْرُوفَةُ فِي الشَّرِيعَةِ بِضَرْبِ^٦ الْخِيَارِ فِيهَا، وَ الْكَلَامُ إِذَا أُطْلِقَ وَجَبَ حَمْلُهُ عَلَى الْمَعْهُودِ الْمَأْلُوفِ^٧.

٢٥٢. مسألة

[خِيَارُ الْغَيْبِ]

و مِمَّا انفَرَدَتْ بِهِ الْإِمَامِيَّةُ: الْقَوْلُ بِأَنَّ مَنْ ابْتَاعَ أَمَةً فَوَجَدَ بِهَا عَيْبًا - مَا عَرَفَهُ مِنْ قَبْلٍ - بَعْدَ أَنْ وَطَّئَهَا لَمْ يَكُنْ لَهُ رَدُّهَا، وَكَانَ لَهُ أَرْشُ الْعَيْبِ؛ إِلَّا أَنْ يَكُونَ عَيْبُهَا مِنْ ٤٤٢
حَبْلِ فَلَهُ رَدُّهَا مَعَ الْوُطْءِ، وَ يَرُدُّ مَعَهَا إِذَا وَطَّئَهَا نِصْفَ عَشْرِ قِيمَتِهَا.
و خَالَفَ بَاقِيَ الْفُقَهَاءِ فِي ذَلِكَ:

١. فِي «أ، ب، ج»: - «مَعْلُومًا».

٢. فِي «ص، ط، ك»: - «جَاز».

٣. فِي الْمَصَادِرِ: «السَّلْعَةُ»، وَهُوَ أَقْرَبُ.

٤. الْمَدُونَةُ الْكُبْرَى، ج ٤، ص ١٩٩؛ بِدَايَةُ الْمُجْتَهِدِ، ج ٢، ص ١٦٩؛ الْمَغْنِي لَابْنِ قِدَامَةَ، ج ٤، ص ١٠٧.

٥. مُخْتَصَرُ اخْتِلَافِ الْعُلَمَاءِ، ج ٣، ص ٥٥؛ بِدَايَةُ الْمُجْتَهِدِ، ج ٢، ص ١٦٩.

٦. فِي «ص، ك»: «لَأَن تَصْرِفَ»، وَ فِي «أ، ج، ط» وَ حَاشِيَةُ «ب» وَ مَطْبُوعُ النَجَفِ: «لَأَن يَصْرِفَ» بَدَلُ «بُضْرِبَ».

٧. فِي «أ، ج، ص، ط» وَ حَاشِيَةُ «ك»: + «فِيهِ».

فَذَهَبَ الشَّافِعِيُّ إِلَى أَنَّهُ إِذَا ابْتِغَى أَمَةً تَبِيًّا فَوَطَّيْهَا ثُمَّ أَصَابَ بِهَا عَيًّا فَلَهُ رَدُّهَا وَلَا مَهْرَ عَلَيْهِ^١.

وَقَالَ ابْنُ أَبِي لَيْلَى: يَرُدُّهَا بِالْعَيْبِ وَيَرُدُّ مَعَهَا الْمَهْرَ لِأَجْلِ الْوُطْءِ^٢. وَقَدْ رُوِيَ ذَلِكَ عَنْ عُمَرَ^٣.

وَذَهَبَ الزُّهْرِيُّ^٤ وَالثَّوْرِيُّ^٥ وَأَبُو حَنِيفَةَ وَأَصْحَابُهُ^٦ إِلَى أَنَّهُ لَا يَمْلِكُ الرَّدُّ بِالْعَيْبِ، بَلْ يُمَسِّكُهَا وَيَأْخُذُ الْأَرْشَ.

وَانْفِرَادُ الْإِمَامِيَّةِ بِالْقَوْلِ الَّذِي ذَكَرْنَاهُ ظَاهِرٌ.

دَلِيلُنَا عَلَى صِحَّةِ مَا ذَهَبْنَا إِلَيْهِ: الْإِجْمَاعُ الْمَتَرَدِّدُ.

وَلَيْسَ يَجْرِي وَطْءُ الثَّيِّبِ مَجْرَى وَطْءِ الْبِكْرِ؛ لِأَنَّ وَطْءَ الْبِكْرِ فِيهِ إِتْلَافُ الْجُزْءِ^٧ مِنْهَا، وَلَيْسَ كَذَلِكَ الثَّيِّبُ.

١. الأُمُّ، ج ٣، ص ٦٩؛ مختصر المزني، ص ٨٣؛ الإشراف على مذاهب العلماء، ج ٦، ص ٨٧؛ مختصر اختلاف العلماء، ج ٣، ص ١٤٥؛ المجموع، ج ١٢، ص ٢٢٢.

٢. الإشراف على مذاهب العلماء، ج ٦، ص ٨٧؛ مختصر اختلاف العلماء، ج ٣، ص ١٤٤؛ المغني لابن قدامة، ج ٤، ص ٢٣٩؛ بداية المجتهد، ج ٢، ص ١٤٦؛ المجموع، ج ١٢، ص ٢٢٢.

٣. المغني لابن قدامة، ج ٤، ص ٢٣٩؛ المجموع، ج ١٢، ص ٢٢٢؛ سنن الدارقطني، ج ٣، ص ٢١٤، ح ٣٧٨٩؛ السنن الكبرى للبيهقي، ج ٥، ص ٣٢٢.

٤. الإشراف على مذاهب العلماء، ج ٦، ص ٨٧؛ مختصر اختلاف العلماء، ج ٣، ص ١٤٥؛ المغني لابن قدامة، ج ٤، ص ٢٣٩.

٥. الإشراف على مذاهب العلماء، ج ٦، ص ٨٧؛ مختصر اختلاف العلماء، ج ٣، ص ١٤٥؛ المغني لابن قدامة، ج ٤، ص ٢٣٩؛ المجموع، ج ١٢، ص ٢٢٢.

٦. الإشراف على مذاهب العلماء، ج ٦، ص ٨٧؛ مختصر اختلاف العلماء، ج ٣، ص ١٤٤؛ المسبوط للسرخسي، ج ١٣، ص ٩٥؛ بداية المجتهد، ج ٢، ص ١٤٦.

٧. في «أ»: «يجزئ»، وفي «ج، ص، ط» والمطبوعين: «لجزء».

و يُمكنُ أَنْ يَكُونَ الْفَرْقُ بَيْنَ الْحَمْلِ وَ بَيْنَ ^١ غَيْرِهِ مِنَ الْعُيُوبِ: أَنَّ الْحَمْلَ أَفْحَشُ الْعُيُوبِ وَ أَعْظَمُهَا، فَجَازَ أَنْ يَغْلُظَ ^٢ حُكْمُهُ عَلَى بَاقِي الْعُيُوبِ.

٢٥٣. مسألة

[في استثناء بعض المبيع]

و مِمَّا ظُنَّ انْفِرَادُ الْإِمَامِيَّةِ بِهِ - وَ قَدْ وَافَقَهَا فِيهِ غَيْرُهَا -: الْقَوْلُ بِجَوَازِ أَنْ يَبِيعَ الْإِنْسَانُ الشَّاةَ أَوْ الْبَعِيرَ وَ يَشْتَرِطَ رَأْسَهُ أَوْ جِلْدَهُ أَوْ عُضْوًا مِنْ أَعْضَائِهِ ^٣.

و رَوَى ابْنُ وَهْبٍ عَنْ مَالِكٍ الْقَوْلَ بِجَوَازِ ^٤ أَنْ يَسْتَتِنِيَ جِلْدَهَا ^٥، وَ هَذِهِ مُوَافَقَةٌ لِلْإِمَامِيَّةِ.

و رَوَى ابْنُ الْقَاسِمِ عَنْ مَالِكٍ أَنَّهُ: إِذَا بَاعَ شَاةً فَاسْتَتَنِيَ مِنْهَا ثُلُثًا أَوْ رُبْعًا أَوْ نِصْفًا أَوْ فَخِذًا أَوْ كَبِدًا أَوْ صَوْفًا أَوْ شَعْرًا أَوْ كُرَاعًا، فَإِنَّهُ إِنْ اسْتَتَنِيَ ثُلُثًا أَوْ رُبْعًا أَوْ نِصْفًا فَلَا بَأْسَ بِذَلِكَ، وَ إِنْ اسْتَتَنِيَ جِلْدًا أَوْ رَأْسًا فَإِنْ كَانَ مُسَافِرًا فَلَا بَأْسَ بِهِ، وَ إِنْ كَانَ حَاضِرًا فَلَا خَيْرَ فِيهِ ^٦.

وَ هَذِهِ الرِّوَايَةُ أَيْضًا مُوَافَقَةٌ لِلْإِمَامِيَّةِ فِي السَّفَرِ، وَ لَسْنَا نَعْرِفُ فَرْقًا بَيْنَ السَّفَرِ وَ الْحَضَرِ فِي هَذَا الْمَوْضِعِ.

١. في «ص، ط، ك» و مطبوع النجف: - «بين».

٢. في «أ، ج، ص، ط، ك»: و مطبوع النجف: «يتعلّظ»، و في حاشية «ك» كالمتن.

٣. لقد نقل ابن إدريس هذا القول عن الانتصار. السرائر، ج ٢، ص ٣٥٥.

٤. في «ب» و مطبوع النجف: + «ذلك و هو».

٥. المدونة الكبرى، ج ٤، ص ٢٩٤؛ مختصر اختلاف العلماء، ج ٣، ص ٨٢؛ المغني لابن قدامة،

ج ٤، ص ٢١٤.

٦. المدونة الكبرى، ج ٤، ص ٢٩٣؛ الإشراف على مذاهب العلماء، ج ٦، ص ١٢٥؛ مختصر

اختلاف العلماء، ج ٣، ص ٨٢؛ المغني لابن قدامة، ج ٤، ص ٢١٤.

و قال أبو حنيفة وأصحابه: لا يجوز ذلك البتة^١. وهذا قول الثوري^٢.
و قال الشافعي: لا يجوز أن يبيع الرجل الشاة ويستثنى منها جلدًا ولا غيره في سفر ولا حضر^٣.

دللنا على^٤ ما ذهبنا إليه: الإجماع المتردد، ولأن هذا العقد يقع عليه اسم البيع باستثنائه، فيجب أن يدخل في عموم قوله تعالى: ﴿وَ أَحَلَّ اللَّهُ الْبَيْعَ﴾^٥.
و ليس يمكن أن يدعى في ذلك جهالة؛ فإن الأعضاء متميزة منفردة من غيرها، و ليس يجري مجرى غيرها مما يقع فيه^٦ الاشتراك و الاختلاط.

[مسائل الصرف]

٤٤٤

٢٥٤. مسألة

[في الصرف]

و مما انفردت به الإمامية: القول بجواز أن يبتاع^٧ الإنسان من غيره متاعاً أو غيره نقدًا أو نسيئة معاً على أن يسلف البائع شيئاً أو يقرضه مالاً إلى أجل^٨ أو يستقرض منه.

١. مختصر اختلاف العلماء، ج ٣، ص ٨٢؛ المبسوط للسرخسي، ج ١٣، ص ١٩ - ٢٠؛ بدائع الصنائع، ج ٥، ص ١٧٥؛ المغني لابن قدامة، ج ٤، ص ٢١٤؛ الفتاوى الهندية، ج ٣، ص ١٣٠.
٢. في «أ، ج، ص، ط، ك»: «هو».

٣. الإشراف على مذاهب العلماء، ج ٦، ص ١٢٥؛ مختصر اختلاف العلماء، ج ٣، ص ٨٢.

٤. الأم، ج ٣، ص ٦٠ - ٦١؛ الإشراف على مذاهب العلماء، ج ٦، ص ١٢٥؛ مختصر اختلاف العلماء، ج ٣، ص ٨٣؛ الحاوي الكبير، ج ٥، ص ٢٠٣؛ المجموع، ج ١١، ص ٤٤٨.

٥. في «ج»: «+ صحة».

٦. البقرة (٢): ٢٧٥.

٧. في «أ، ب» - «فيه».

٨. في «ص، ط» و مطبوع النجف: «ابتاع» بدل «أن يبتاع».

٩. في «ج، ص، ط، ك»: «على».

وَأُنْكَرَ ذَلِكَ بَاقِيَ الْفُقَهَاءِ وَحَظَرُوهُ^١.

دَلِيلُنَا عَلَى صِحَّةِ مَا ذَهَبْنَا إِلَيْهِ: الْإِجْمَاعُ الْمَتَرَدُّ، وَلِأَنَّ اللَّهَ تَعَالَى أَحَلَّ الْبَيْعَ بِالْإِطْلَاقِ، وَهَذَا الْبَيْعُ الَّذِي أَشْرْنَا إِلَيْهِ دَاخِلٌ فِي جُمْلَةِ الظَّاهِرِ، وَالْقَرْضُ أَيْضاً جَائِزٌ وَاسْتِثْنَاؤُهُ فِي عَقْدِ الْبَيْعِ غَيْرُ مُفْسِدٍ لَهُ.

وَلَسْنَا نَدْرِي مِنْ أَيِّ جِهَةٍ حَظَرَ الْمُخَالَفُونَ ذَلِكَ؟ وَإِنَّمَا يَرْجِعُونَ إِلَى الظُّنُونِ وَالْحِسَابِ الَّتِي لَا يُرْجَعُ فِي الشَّرْعِ إِلَى مِثْلِهَا؛ وَلَا خِلَافَ بَيْنَهُمْ فِي أَنَّهُ لَوْلَمْ يَكُنْ^٢ يَسْرِطُ الْقَرْضُ عِنْدَ عَقْدِ الْبَيْعِ ثُمَّ رَأَى بَعْدَ ذَلِكَ أَنَّهُ يُقْرِضُهُ كَانَ ذَلِكَ جَائِزاً، وَأَيُّ فَرْقٍ بَيْنَ أَنْ يَسْرِطَهُ أَوْ لَا يَسْرِطَهُ؟

٢٥٥. مسألة

فِيهِ أَيْضاً^٣

وَمِمَّا انْفَرَدَتْ بِهِ الْإِمَامِيَّةُ: الْقَوْلُ بِأَنَّهُ يَجُوزُ أَنْ يَكُونَ لِلْإِنْسَانِ عَلَى غَيْرِهِ مَالٌ مُؤَجَّلٌ فَيَتَّفِقَا عَلَى تَعَجِيلِهِ بِأَنْ يَنْقُصَهُ مِنْ مَبْلَغِهِ، وَلَا يُشْبِهُ ذَلِكَ تَأْخِيرَ الْأَمْوَالِ عَنْ أَجَالِهَا بِزِيَادَةٍ فِيهَا؛ لِأَنَّ ذَلِكَ مَحْظُورٌ لَا مَحَالَةَ.

وَخَالَفَهُمْ بَاقِيَ الْفُقَهَاءِ فِي ذَلِكَ^٤، وَسَوَّوْا بَيْنَ الْأَمْرَيْنِ فِي التَّحْرِيمِ^٥.

١. المدونة الكبرى، ج ٤، ص ١٣٢ - ١٣٣؛ الأُمُّ، ج ٣، ص ٣٤ و ٧٥؛ مختصر المزني، ص ٨٨؛ الإشراف على مذاهب العلماء، ج ٦، ص ٤١ - ٤٣؛ المحلى، ج ٩، ص ١٥؛ المبسوط للسرخسي، ج ١٣، ص ١٦؛ المغني لابن قدامة، ج ٤، ص ٢٩٠؛ المجموع، ج ٩، ص ٣٣٨؛ بداية المجتهد، ج ٢، ص ١٢٣ - ١٢٤.

٢. في «أ، ج، ص، ط، ك» و مطبوع النجف: - «يكن».

٣. في «ب» و المطبوع: «في الصرف»، و في «أ»: - «فيه أيضاً».

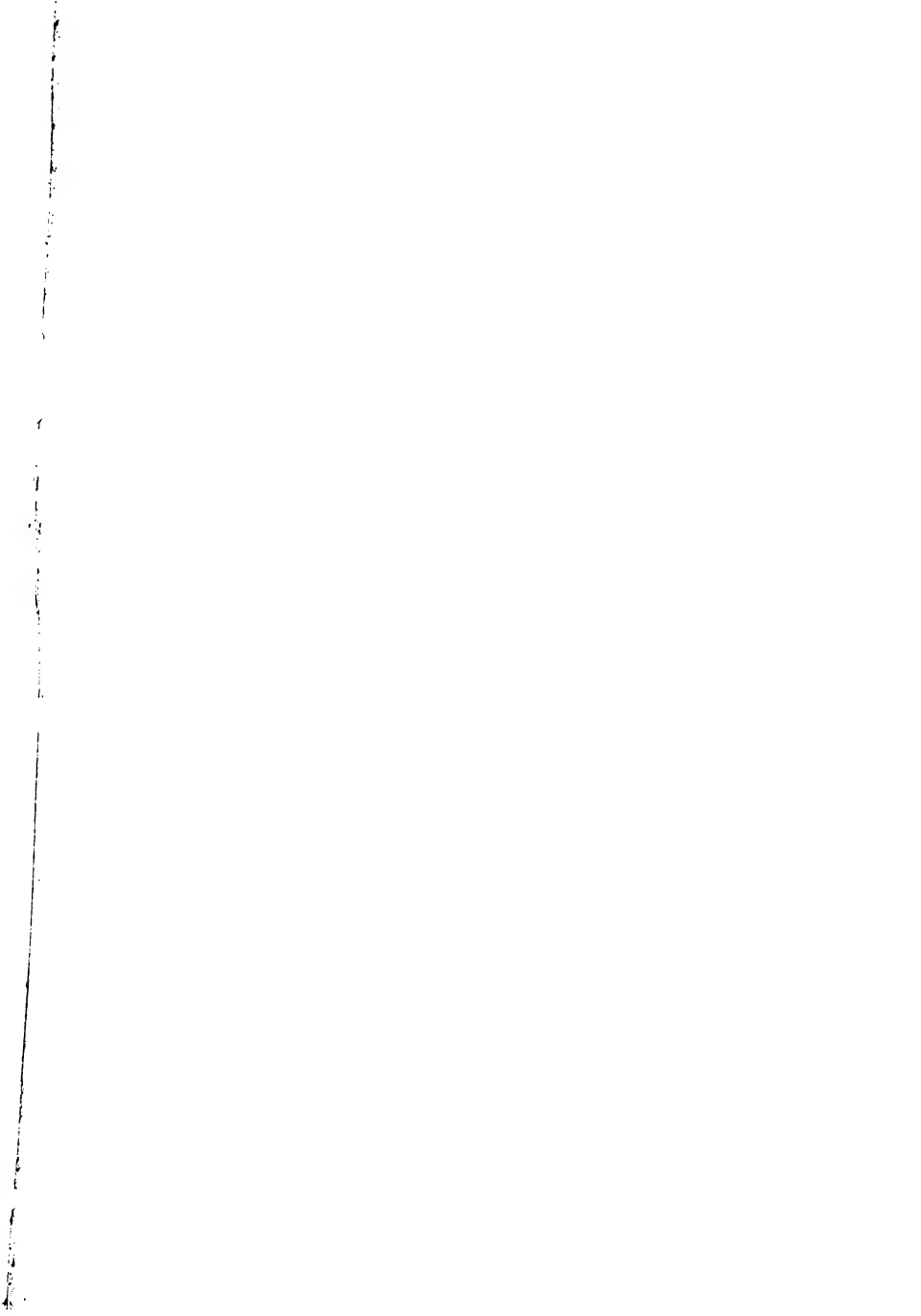
٤. في «أ، ج»: - «في ذلك».

٥. المدونة الكبرى، ج ٤، ص ١٢٣ - ١٢٤؛ الإشراف على مذاهب العلماء، ج ٦، ص ٢٥٥؛

دليلنا على ما ذهبنا إليه: الإجماع المتقدم ذكره.

و أيضاً فإنَّ تَصَرُّفَ الإنسانِ فيما يَمْلِكُهُ مباحٌ بالعقلِ و الشرعِ، و قد عَلِمْنَا أنَّ الدَّيْنَ المَوْجَلَّ له مالِكٌ يَصِحُّ تَصَرُّفُهُ فيه، فيَجُوزُ له أن يَنْقُصَ منه كما يَجُوزُ له الإبراءُ منه؛ و مَنْ عليه أيضاً هذا الدَّيْنُ هو مالِكٌ للتَّصَرُّفِ في مالِهِ، فله أن يُقَدِّمَهُ، كما له أن يُؤَخِّرَهُ إلى أَجَلِهِ. و لا خِلافَ في أَنَّهُ لو قَبَضَهُ بَعْضُهُ وَأَبْرَأَهُ مِنَ الباقِي مِنَ غيرِ اشتراطٍ لكانَ ذلك جائزاً، فأَيُّ فَرْقٍ في جِوازِ ذلك بينَ الاشتراطِ و نفيه؟

«المبسوط للسرخسي، ج ١٣، ص ١٢٦؛ تحفة الفقهاء، ج ٣، ص ٢٥٢؛ المحلى، ج ٨، ص ٨٣؛ المغني لابن قدامة، ج ٤، ص ١٧٤.
١. في «أ، ص، ط، ك» و مطبوع النجف: «و أي».



[ما يثبت فيه حق الشفعة]

وَمِمَّا انفَرَدَتْ بِهِ الْإِمَامِيَّةُ: إثباتهم حَقَّ الشُّفْعَةِ فِي كُلِّ شَيْءٍ مِنَ الْمَبِيعَاتِ مِنْ عَقَارٍ وَضَيْعَةٍ وَمَتَاعٍ وَغُرُوضٍ وَحَيَوَانٍ^١، كَانَ^٢ ذَلِكَ مِمَّا يَحْتَمِلُ الْقِسْمَةَ أَوْ لَا يَحْتَمِلُهَا^٣. وَخَالَفَ بَاقِيَ الْفُقَهَاءِ فِي ذَلِكَ، وَاجْتَمَعُوا عَلَى أَنَّهَا لَا تَجِبُ إِلَّا فِي الْعَقَارَاتِ وَالْأَرْضِيْنَ دُونَ الْغُرُوضِ وَالْأَمْتِعةِ وَالْحَيَوَانِ^٤.

١. أشار إليه في رسائله أيضاً وقال الشيخ الطوسي: «لا شفعة في السفينة وكل ما يمكن تحويله من الثياب والحبوب والسفن والحيوان وغير ذلك عند أكثر أصحابنا، وعلى الظاهر من رواياتهم»، وقال بعد نقل قول مالك: «و في أصحابنا من قال بذلك، وهو اختيار المرتضى رضي الله عنه»، وقد أشار العلامة إلى خلاف الأصحاب في حق الشفعة. رسائل الشريف المرتضى، ج ١، ص ١٧٦؛ الخلاف، ج ٣، ص ٤٢٥، مسألة ١؛ مختلف الشيعة، ج ٥، ص ٣٢٥.
٢. هكذا في «أ»، وفي «ص، ط، ك»، «كل» بدل «كان»، وفي سائر النسخ والمطبوع: «إن كان».
٣. نقل العلامة قوله في مختلف الشيعة، ج ٥، ص ٣٣٢.
- و ذهب ابن الجنيّد وابن إدريس إلى هذا القول، و ذهب الشيخ الطوسي وعليّ بن بابويه وابن البرزج وسألر والعلامة إلى أنّه لا شفعة فيما لا يمكن قسمته. النهاية و نكتها، ج ٢، ص ٢٢٩؛ الخلاف، ج ٣، ص ٤٤١، مسألة ١٦؛ المبسوط، ج ٣، ص ١١٩؛ المذهب، ج ١، ص ٤٥٨؛ المراسم، ص ٢١٥؛ السرائر، ج ٢، ص ٣٩٠؛ مختلف الشيعة، ج ٥، ص ٣٣٢.
٤. المدوّنة الكبرى، ج ٥، ص ٤٠٢؛ الأمّ، ج ٤، ص ٤؛ الإنشراف على مذاهب العلماء، ج ٦، ص ١٥٥؛ مختصر اختلاف العلماء، ج ٣، ص ٤١٩؛ المبسوط للسرخسي، ج ١٤، ص ٩٨؛ تحفة الفقهاء، ج ٣، ص ٥١؛ المغني لابن قدامة، ج ٥، ص ٤٦٢ - ٤٦٣؛ بداية المجتهد، ج ٢، ص ٢٠٨.

و قد رُوِيَ عن مالِكٍ خاصَّةً أَنَّهُ قَالَ: إِذَا كَانَ طَعَامٌ أَوْ بُرٌّ بَيْنَ شَرِيكَيْنِ فَبَاعَ أَحَدُهُمَا حَقَّهُ إِنْ لَشْرِيكَهِ الشَّفْعَةُ.^٢

ثُمَّ اخْتَلَفَ أَبُو حَنِيفَةَ وَ الشَّافِعِيُّ؛ فَقَالَ أَبُو حَنِيفَةَ: تَجِبُ^٣ الشَّفْعَةُ فِيمَا يَحْتَمِلُ الْقِسْمَةَ وَ لَا ضَرَرَ فِي قِسْمَتِهِ وَ فِيمَا لَا يَحْتَمِلُهَا.^٤ وَ أَسْقَطَ الشَّافِعِيُّ الشَّفْعَةَ عَمَّا لَا يَحْتَمِلُ الْقِسْمَةَ وَ يَلْحَقُ الضَّرَرَ بِقِسْمَتِهِ.^٥

دَلِيلُنَا عَلَى صِحَّةِ مَذْهَبِنَا: إِجْمَاعُ الْإِمَامِيَّةِ عَلَى ذَلِكَ، فَإِنَّهُمْ لَا يَخْتَلِفُونَ فِيهِ.

٢٤٩

وَ يُمَكِّنُ أَنْ يُعَارِضَ الْمُخَالَفُونَ فِي هَذِهِ الْمَسْأَلَةِ بِكُلِّ خَبَرٍ وَرَدَ عَنِ الرَّسُولِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَ آلِهِ فِي إيجابِ الشَّفْعَةِ مُطْلَقاً، كِرَوَايَتِهِمْ عَنْهُ عَلَيْهِ السَّلَامُ أَنَّهُ قَالَ: «الشَّفْعَةُ فِيمَا لَمْ يُقَسَّمْ».^٦ وَ أَيْضاً مَا رَوَاهُ عَنْهُ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَ آلِهِ مِنْ قَوْلِهِ: «الشَّفْعَةُ فِي كُلِّ شَيْءٍ».^٧ وَ الْأَخْبَارُ فِي ذَلِكَ كَثِيرَةٌ جِدّاً.

١. فِي «أ»: «وَبَاع».

٢. لَمْ نَعَثِرْ عَلَيْهِ، وَ انْظُرْ: الْمَدْوَنَةُ الْكُبْرَى، ج ٥، ص ٤٠٢.

٣. فِي «أ، ب»: «يَجِب».

٤. الْإِشْرَافُ عَلَى مَذَاهِبِ الْعُلَمَاءِ، ج ٢، ص ١٥٣؛ الْمَبْسُوطُ لِلْسَّرْحَسِيِّ، ج ١٤، ص ٩٥؛ تَحْفَةُ

الْفُقَهَاءِ، ج ٣، ص ٥١؛ بَدَائِعُ الصَّنَاعِ، ج ٥، ص ١٢-١٣؛ الْمَغْنِي لَابْنِ قِدَامَةَ، ج ٥، ص ٤٦٥-٤٦٦.

٥. الْأُمُّ، ج ٤، ص ٤؛ مُخْتَصَرُ الْمَزْنِيِّ، ص ١١٩-١٢٠؛ الْإِشْرَافُ عَلَى مَذَاهِبِ الْعُلَمَاءِ، ج ٦،

ص ١٥٥؛ مُخْتَصَرُ اخْتِلَافِ الْعُلَمَاءِ، ج ٤، ص ٢٣٩؛ الْحَاوِي الْكَبِيرُ، ج ٧، ص ٢٣٣-٢٣٤؛

الْمَجْمُوعُ، ج ١٤، ص ٣٠٧-٣٠٨.

٦. مُسْنَدُ أَحْمَدَ، ج ٣، ص ٢٩٦؛ صَحِيحُ الْبُخَارِيِّ، ج ٣، ص ٣٧؛ سَنَنِ ابْنِ مَاجَةَ، ج ٢،

ص ٨٣٥، ح ٢٤٩٩؛ سَنَنِ أَبِي دَاوُدَ، ج ٢، ص ١٤٧، ح ٣٥١٤؛ السَّنَنِ الْكُبْرَى لِلْبَيْهَقِيِّ، ج ٦،

ص ١٠٣.

٧. فِي الْمَصَادِرِ: «الشَّفْعَةُ فِي كُلِّ شَيْءٍ».

٨. مُسْنَدُ أَحْمَدَ، ج ٣، ص ٣١٦؛ سَنَنِ الدَّارِمِيِّ، ج ٢، ص ٢٧٤؛ صَحِيحُ مُسْلِمَ، ج ٥، ص ٥٧؛ سَنَنِ

وَمِمَّا يُمَكِّنُ أَنْ يُعَارَضُوا بِهِ: أَنَّ الشَّفْعَةَ عِنْدَكُمْ إِنَّمَا وَجَبَتْ لِإِزَالَةِ الضَّرْرِ عَنِ الشَّفِيعِ، وَهَذَا الْمَعْنَى مَوْجُودٌ فِي جَمِيعِ الْمَبِيعَاتِ مِنَ الْأُمْتَعَةِ وَالْحَيَوَانِ.
فَإِذَا قَالُوا: حَقُّ الشَّفْعَةِ إِنَّمَا يَجِبُ خَوْفًا مِنَ الضَّرْرِ عَلَى طَرِيقِ الدَّوَامِ، وَهَذَا الْمَعْنَى لَا يَثْبُتُ إِلَّا فِي الْأَرْضَيْنِ وَالْعَقَارَاتِ دُونَ الْعُرُوضِ.
قُلْنَا: فِي الْأُمْتَعَةِ مَا يَبْقَى عَلَى وَجْهِ الدَّهْرِ مِثْلَ بَقَاءِ الْعِرَاصِ^١ وَالْأَرْضَيْنِ، كَالْيَاقُوتِ وَمَا أَشَبَّهُهُ مِنَ الْحِجَارَةِ وَالْحَدِيدِ، فَيَدُومُ الْإِسْتِضْرَارُ بِالشَّرَكَةِ فِيهِ، وَأَنْتُمْ لَا تَوْجِبُونَ فِيهِ الشَّفْعَةَ.

وَبَعْدُ، فَإِنَّ إِزَالَةَ الضَّرْرِ الدَّائِمِ أَوْ الْمُنْقَطِعِ وَاجِبَةٌ فِي الْعَقْلِ وَالشَّرْعِ، وَلَيْسَ وَجُوبُ إِزَالَتِهَا مُخْتَصًّا بِالْمُسْتَمِرِّ دُونَ الْمُنْقَطِعِ؛ فَلَوْ كَانَ التَّأْدِي بِالشَّرَكَةِ فِي الْعُرُوضِ مُنْقَطِعًا عَلَى مَا ادَّعَيْتُمْ، لَكَانَتْ إِزَالَتُهُ^٢ وَاجِبَةً عَلَى كُلِّ حَالٍ.
فَأَمَّا عِلَّةُ الشَّافِعِيِّ فِي وَجُوبِ الشَّفْعَةِ بِمَا عَلَى الشَّرِيكِ مِنَ الضَّرْرِ بِأَجْرَةِ الْقَاسِمِ مَتَى طَلَبَ الْقِسْمَةَ، فَيَنْتَقِضُ بِالْعُرُوضِ؛ لِأَنَّ هَذَا الْمَعْنَى ثَابِتٌ فِيهَا^٣.
وَرُبَّمَا ضُمَّ إِلَى هَذِهِ الْعِلَّةِ أَنَّ الْقِسْمَةَ تُؤَدِّي إِلَى الضَّرْرِ؛ مِنْ حَيْثُ يَحْتَاجُ الشَّرِيكَ^٤

٢٥٠

«أبي داود، ج ٢، ص ١٤٦، ح ٣٥١٣؛ سنن الترمذي، ج ٢، ص ٤١٤، ح ١٣٨٣؛ كنز العمال، ج ٧، ص ٤، ح ١٧٦٨٥.

١. في «ج»: «العراض»، وفي «ص»، «ك»: «الأعراض»، وفي حاشية «ك» كالمتن، وفي «ط» ومطبوع النجف: «العقارات».

و العراض: جمع عرصة، وقد تجمع على العرصات، كل بقعة بين الدور واسعة ليس فيها بناء؛ الصحاح، ج ٣، ص ١٠٤٤ (عرص).

٢. في المطبوع: «إزالتها».

٣. في «ب»: «فيهما».

٤. في «ص، ط، ك»: «إلى».

أن يُحْدِثَ مِيزَاباً فِي حِصَّتِهِ ثَانِياً بَعْدَ أَنْ كَانَ وَاحِداً، وَكَذَلِكَ الْبَالُوْعَةُ وَ مَا أَشَبَّهُهُمَا.
و هَذَا لَيْسَ بِشَيْءٍ؛ لِأَنَّ الشَّفْعَةَ قَدْ تَجِبُ فِيمَا لَا يُحْتَاجُ فِيهِ إِلَى شَيْءٍ مِنْ ذَلِكَ،
كَالْعَرَاصِ الْخَالِيَةِ مِنْ أَبْنِيَةٍ، وَ الْحَصَصِ الَّتِي مَتَى قُسِمَتْ كَانَ فِي كُلِّ وَاحِدَةٍ^١ مِنْهَا^٢
كُلُّ مَا يُحْتَاجُ إِلَيْهِ مِنْ مِيزَابٍ وَ بِالْوَعَةِ وَ غَيْرِ ذَلِكَ. فَطَلَّتْ هَذِهِ الْعِلَّةُ أَيْضاً.

٢٥٧. مسألة

[حُكْمُ الشَّفْعَةِ لَوْ تَعَدَّدَ الشَّرَكَاءُ]

و مِمَّا انْفَرَدَتْ بِهِ الْإِمَامِيَّةُ: الْقَوْلُ بِأَنَّ الشَّفْعَةَ إِنَّمَا تَجِبُ إِذَا كَانَتْ الشَّرَكَةُ بَيْنَ
اثْنَيْنِ، فَإِذَا زَادَ الْعَدَدُ عَلَى الْاِثْنَيْنِ فَلَا شَفْعَةَ.
وَ خَالَفَ بَاقِيَ الْفُقَهَاءِ فِي ذَلِكَ، وَ أَوْجَبُوا الشَّفْعَةَ بَيْنَ الشَّرَكَاءِ؛ قَلَّ أَوْ كَثُرَ
عَدَدُهُمْ^٣.

دَلِيلُنَا عَلَى صِحَّةِ^٤ مَا ذَهَبْنَا إِلَيْهِ: إِجْمَاعُ الطَّائِفَةِ.

وَ أَيْضاً فَإِنَّ حَقَّ الشَّفْعَةِ حُكْمٌ شَرْعِيٌّ، وَ الْأَصْلُ انْتِفَاؤُهُ، وَ إِنَّمَا أَوْجَبْنَاهُ بَيْنَ
الشَّرِيكَيْنِ لِإِجْمَاعِ الْأُمَّةِ، فَانْتَقَلْنَا بِهَذَا الْإِجْمَاعِ عَنْ حُكْمِ الْأَصْلِ، وَ لَمْ يَنْقُلْنَا فِيمَا
زَادَ عَلَى الْاِثْنَيْنِ نَاقِلٌ^٥، فَيَجِبُ أَنْ يَكُونَ فِي ذَلِكَ عَلَى حُكْمِ الْأَصْلِ.

١. في «ص، ط، ك» و مطبوع النجف: «واحد».

٢. في «ب» و مطبوع النجف: «منهما».

٣. المدوِّنة الكبرى، ج ٥، ص ٤٠٦ - ٤٠٧؛ الأم، ج ٤، ص ٣؛ الإشراف على مذاهب العلماء،
ج ٦، ص ١٦١؛ مختصر اختلاف العلماء، ج ٤، ص ٢٤٨؛ المبسوط للسرخسي، ج ١٤،
ص ١٨٢؛ تحفة الفقهاء، ج ٣، ص ٦٠؛ المحلى، ج ٩، ص ٩٨ - ٩٩؛ المغني لابن قدامة، ج ٥،
ص ٥٢٣؛ بداية المجتهد، ج ٢، ص ٢١٠؛ المجموع، ج ١٤، ص ٣٢٦.

٤. في «أ، ص، ط، ك»: - «صحّة».

٥. في «ص، ك» و مطبوع النجف: «بأقل».

فإن قيل: أليس قد وردت في رواياتكم التي تَخَصُّونَ بها عن أئمتكم عليهم السلام أن «الشفعة تجب على عدد الرجال»^١؟ وهذا يدل على^٢ أن الشفعة تثبت فيما زاد على الاثنين.

و روي عن أبي عبد الله عليه السلام أنه قال: «قضى رسول الله صلى الله عليه وآله بالشفعة بين الشركاء في الأرضين والمسكين»^٣، ولفظة «الشركاء» تقع على أكثر من الاثنين^٤.

قلنا: هذه كلها أخبارٌ آحاد، وما لا يوجب علماً من الأخبار ليس بحجة، ولا تثبت به الأحكام الشرعية، على ما بيناه في غير موضع.

ويمكن تأويل ظواهر هذه الأخبار، بأن نحمل^٥ قوله: «الشفعة على عدد الرجال» أنها إنما تجب بالشركة و سواء زادت سهام أحد الشريكين على سهام الآخر أو نقصت، فالمعتبر^٦ إنما هو بالشركاء لا بمبالغ سهامهم.

و نحمل^٧ لفظ «الرجال» على الشركاء في الأملاك الكثيرة لا في ملك واحد.

١. كتاب من لا يحضره الفقيه، ج ٣، ص ٧٧، ح ٣٣٧٠؛ تهذيب الأحكام، ج ٧، ص ١٦٦.

ح ٧٣٦؛ وسائل الشيعة، ج ٢٥، ص ٤٠٣، ح ٣٢٢٢٦.

٢. في «أ»: - «على».

٣. الكافي، ج ٥، ص ٢٨٠، ح ٤؛ كتاب من لا يحضره الفقيه، ج ٣، ص ٧٦، ح ٣٣٦٨؛ تهذيب

الأحكام، ج ٧، ص ١٦٤، ح ٧٢٧؛ وسائل الشيعة، ج ٢٥، ص ٤٠٠، ح ٣٢٢١٧.

٤. في «أ، ج، ص، ط، ك»: «لفظ الشركاء يقع على أكثر من اثنين».

٥. في «ب، ج» و مطبوع النجف: «ليست».

٦. في «أ، ب، ج، ص»: «ولا يثبت».

٧. في «ج، ص» و مطبوع النجف: «يحمل».

٨. في «ج، ص، ط»: «والمعتبر».

٩. في «أ»: «يحتمل»، و في «ج، ص، ط» و مطبوع النجف: «يحمل».

و يَجُوزُ حَمْلُ هَذِهِ اللَّفْظَةِ عَلَى الشَّرِيكَيْنِ فِي مِلْكٍ وَاحِدٍ عَلَى أَحَدٍ وَجْهَيْنِ: إِمَّا عَلَى قَوْلٍ مَنْ يَجْعَلُ أَقْلَ الْجَمْعِ الْاِثْنَيْنِ، أَوْ عَلَى سَبِيلِ الْمَجَازِ كَمَا قَالَ تَعَالَى: ﴿فَإِنْ كَانَ لَهُ إِخْوَةٌ﴾^١.

و تَأْوِيلُ الْخَبَرِ الثَّانِي دَاخِلٌ فِيْمَا ذَكَرْنَاهُ.

فَأَمَّا الْخَبَرُ الَّذِي وُجِدَ فِي رِوَايَاتِ أَصْحَابِنَا^٢ - أَنَّهُ إِذَا سَمَحَ بَعْضُ الشَّرَكَاءِ^٣ بِحُقُوقِهِمْ مِنَ الشَّفْعَةِ، فَإِنَّ لِمَنْ لَمْ يَسْمَحْ بِحَقِّهِ عَلَى قَدَرِ حَقِّهِ - فَيُمْكِنُ^٤ أَنْ يَكُونَ تَأْوِيلُهُ أَنَّ الْوَارِثَ لِحَقِّ الشَّفْعَةِ إِذَا كَانُوا جَمَاعَةً - فَإِنَّ الشَّفْعَةَ عِنْدَنَا تَوَرَّثَ^٥ - وَ^٦ مَتَى سَمَحَ بَعْضُهُمْ بِحَقِّهِ كَانَتِ الْمُطَالَبَةُ لِمَنْ لَمْ يَسْمَحْ. وَهَذَا لَا يَدُلُّ عَلَى أَنَّ الشَّفْعَةَ فِي الْأَصْلِ تَجِبُ لِأَكْثَرِ مِنْ شَرِيكَيْنِ.

فَإِنْ قِيلَ: قَدْ ادَّعَيْتُمْ إِجْمَاعَ الْإِمَامِيَّةِ، وَابْنُ الْجُنَيْدِ يُخَالِفُ^٧ فِي هَذِهِ الْمَسْأَلَةِ وَ يَوْجِبُ الشَّفْعَةَ مَعَ زِيَادَةِ الشَّرَكَاءِ عَلَى اِثْنَيْنِ^٨،^٩ وَ أَبُو جَعْفَرِ بْنِ بَابُوَيْهِ^{١٠} يَوْجِبُ

٢٥٢

١. النساء (٤): ١١.

٢. في «ص، ط، ك»: - «الشركاء».

٣. في «ب»: «يمكن».

٤. وَ بِهِ قَالَ الشَّيْخُ الْمَفِيدُ وَ ابْنُ الْجُنَيْدِ وَ الْمُحَقِّقُ الْحَلِّيُّ وَ الْآبِيُّ وَ الْعَلَامَةُ، وَ قَالَ الشَّيْخُ الطُّوسِيُّ وَ ابْنُ الْبَرَّاجِ وَ الطَّبْرَسِيُّ وَ ابْنُ حُمْزَةَ بِأَنَّهَا لَا تَوَرَّثُ. الْمُقْنَعَةُ، ص ٦١٩؛ النِّهَايَةُ وَ نَكْتَهَادُ، ج ٢، ص ٢٣٣؛ الْخِلَافُ، ج ٣، ص ٤٣٦، مَسْأَلَةٌ ١٢؛ غَنِيَّةُ النِّزْوَعِ، ص ٢٣٨؛ الْمَهْذَبُ، ج ١، ص ٤٥٩؛ الْوَسِيلَةُ، ص ٢٥٩؛ مُخْتَلَفُ الشَّيْعَةِ، ج ٥، ص ٣٤٧ - ٣٤٨.

٥. فِي «أ، ج، ص، ط» وَ الْمُطْبُوعُ: - «و».

٦. فِي «ج»: «يُخَالِفُكُمْ».

٧. فِي «ج، ط»: «الْاِثْنَيْنِ».

٨. مُخْتَلَفُ الشَّيْعَةِ، ج ٥، ص ٣٣٦.

٩. أَبُو جَعْفَرِ مُحَمَّدِ بْنِ عَلِيِّ بْنِ الْحُسَيْنِ بْنِ مُوسَى بْنِ بَابُوَيْهِ الْقُمِّي، شَيْخُ الْحَفْظَةِ، وَ وَجْهُ الطَّائِفَةِ

الشفعة في العقار فيما زاد على الاثنين^١، وإنما يعتبر الاثنين في الحيوان خاصة^٢، على ما حكىتموه عنه في جواب مسائل أهل الموصِل التسع الفقهية^٣.
 قلنا: إجماع الإمامية قد تقدّم الرّجلين، فلا اعتبار بخلافهما، وقد بيّنا في مواضع من كتبنا^٤ أنّ خلاف الإمامية إذا تعيّن في واحد أو جماعة معروفة مشار إليها لم يقع به اعتبار.

٢٥٨. مسألة

[الشفعة للكافر]

و مما يُظنُّ انفراد الإمامية به: القول بأنّه لا شفعة لكافر على مسلم.
 وأكثر الفقهاء يوجبون الشفعة للكافر، ولا يُفرّقون بينه وبين المسلم^٥.

«المستحفظة، رئيس المحدثين، والصدوق فيما يرويه عن الأئمة الطاهرين عليهم السلام، كان ثقة جليل القدر، بصيراً بالأخبار، ناقدًا للأثار، عالماً بالرجال، وهو أستاذ المفيد محمد بن محمد بن النعمان، ورد بغداد سنة ٣٥٥هـ، وسمع منه شيوخ الطائفة، وهو حدث السن، مات بالري سنة ٣٨١هـ. الكنى والألقاب، ج ١، ص ٢٢١.

١. في «أ، ج، ص، ك» و مطبوع النجف: «اثنين».

٢. كتاب من لا يحضره الفقيه، ج ٣، ص ٨٠، ذيل الحديث ٣٣٧٧.

٣. رسائل الشريف المرتضى، ج ١، ص ١٧٦ - ١٧٧، المسألة الرابعة من المسائل الموصليات الثانية.

٤. الذريعة إلى أصول الشريعة، ج ٢، ص ٦٣٠ - ٦٣٣، فصل في ذكر من يدخل في الإجماع الذي هو حجة: رسائل الشريف المرتضى، ج ١، ص ٢٠٥، إثبات حجة الإجماع في الأحكام الشرعية؛ و ج ٢، ص ٣٦٦ - ٣٧٠، إثبات حجة إجماع الطائفة؛ و ج ٣، ص ٢٠١ - ٢٠٦، مسألة في الإجماع.

٥. المدونة الكبرى، ج ٥، ص ٣٩٩؛ مختصر المزني، ص ١٢١؛ الإشراف على مذاهب العلماء،

ج ٦، ص ١٥٩؛ مختصر اختلاف العلماء، ج ٤، ص ٢٤٥؛ المبسوط للسرخسي، ج ١٤،

ص ٩٣؛ المجموع، ج ١٤، ص ٣١٤.

و قد حُكي عن ابنِ حَيٍّ أَنَّهُ قَالَ: لَا شُفْعَةَ لِلذَّمِّيِّ فِي أَمْصَارِ الْمُسْلِمِينَ الَّتِي ابْتَدَأَهَا الْمُسْلِمُونَ؛ لِأَنَّهُمْ لَا يَجُوزُ لَهُمْ سُكْنَاهَا وَلَا تَمَلُّكُهَا، وَلَهُمُ الشُّفْعَةُ فِي الْقُرَى^١.
و انفرد قول الإمامية عن قول ابنِ حَيٍّ باقٍ، إِلَّا أَنَّهُ قَدْ حُكِيَ عَنِ الشَّعْبِيِّ وَأَحْمَدَ بْنِ حَنْبَلٍ أَنَّهُمَا أَسْقَطَا شُفْعَةَ الذَّمِّيِّ عَلَى الْمُسْلِمِ^٢، وَهَذِهِ مِنْهُمَا مُوَافَقَةٌ لِلْإِمَامِيَّةِ.

٢٥٣

و الَّذِي يُدَلُّ عَلَى صِحَّةِ مَذْهَبِنَا - بَعْدَ الْإِجْمَاعِ الْمُتَكَرِّرِ ذِكْرُهُ - : قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿لَا يَسْتَوِي أَصْحَابُ النَّارِ وَأَصْحَابُ الْجَنَّةِ﴾^٣، وَمَعْلُومٌ أَنَّهُ تَعَالَى إِنَّمَا أَرَادَ: لَا يَسْتَوُونَ فِي الْأَحْكَامِ. وَالظَّاهِرُ يَقْتَضِي الْعُمُومَ إِلَّا مَا أَخْرَجَهُ دَلِيلٌ قَاهِرٌ.
فَإِنْ قِيلَ: أَرَادَ: فِي النَّعِيمِ وَالْعَذَابِ؛ بَدَلَالَةً قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿أَصْحَابُ الْجَنَّةِ هُمْ الْفَائِزُونَ﴾^٤.

قُلْنَا: قَدْ بَيَّنَّا فِي الْكَلَامِ عَلَى أَصُولِ الْفِقْهِ أَنَّ تَخْصِيصَ إِحْدَى الْجُمْلَتَيْنِ لَا يَقْتَضِي تَخْصِيصَ الْأُخْرَى، وَإِنْ كَانَتْ لَهَا مُتَعَبِّةٌ^٥.
و مِمَّا يُمَكِّنُ الِاسْتِدْلَالَ بِهِ: أَنَّ الْأَصْلَ انْتِفَاءُ الشُّفْعَةِ عَنِ الْمَبِيعَاتِ؛ لِأَنَّ حَقَّ الشُّفْعَةِ حُكْمٌ شَرْعِيٌّ، وَلَمَّا ثَبَّتَ حَقُّ الشُّفْعَةِ لِلْمُسْلِمِ عَلَى الْكَافِرِ وَالْكَافَرِ لِلْكَافَرِ^٦ بَعْضُهُمْ

١. مختصر اختلاف العلماء، ج ٤، ص ٢٤٥.

٢. الإشراف على مذاهب العلماء، ج ٦، ص ١٥٩؛ المغني لابن قدامة، ج ٥، ص ٥٥١؛ المجموع، ج ١٤، ص ٣١٤.

٣. الحشر (٥٩): ٢٠.

٤. في المطبوع: - «تعالى».

٥. الحشر (٥٩): ٢٠.

٦. الذريعة إلى أصول الشريعة، ج ١، ص ٣٠٣-٣٠٦.

٧. في «ص، ط، ك» و مطبوع النجف: «الكفار».

على بعض أثبتناه بدليله، وبقِيَ الباقي على حُكم الأصل.
وَمِمَّا يُمْكِنُ أَنْ نُعَارِضَ^١ بِهِ^٢ مُخَالَفَتَنَا فِي هَذِهِ الْمَسْأَلَةِ: مَا رَوَّاهُ وَوُجِدَ فِي
كُتُبِهِمْ عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ مِنْ قَوْلِهِ: «لَا شُفْعَةَ لِكَافِرٍ»^٣.
وَفِي خَبَرٍ آخَرَ: «لَا شُفْعَةَ لِذِمِّيٍّ عَلَى مُسْلِمٍ»^٤.

٢٥٩. مسألة

[سُقُوطُ حَقِّ الشَّفْعَةِ]

وَمِمَّا ظَنُّوا انْفِرَادَ الْإِمَامِيَّةِ بِهِ: أَنَّ حَقَّ الشَّفْعَةِ لَا يَسْقُطُ إِلَّا بِأَنْ يُصَرِّحَ الشَّافِعِيُّ
بِإِسْقَاطِ حَقِّهِ، وَلَا يَكُونُ مُسْقِطاً بِكَفِّهِ فِي حَالِ عِلْمِهِ عَنِ الطَّلَبِ^٥.
وَهَذَا الْقَوْلُ أَحَدُ أَقْوَالِ الشَّافِعِيِّ الْأَرْبَعَةِ؛ لِأَنَّ لَهُ أَقْوَالَ أَرْبَعَةً:

١. فِي «ج، ص، ك»: «يعارض».

٢. فِي «ص، ك»: - «به».

٣. الْمُصَنِّفُ لِلصَّغَانِي، ج ٨، ص ٨٤، ح ١٤٤١١، وَفِيهِ: «لَيْسَ لِلْكَافِرِ شَفْعَةٌ»؛ الْمُصَنِّفُ لِابْنِ أَبِي شَيْبَةَ، ج ٥، ص ٣٢٧، ح ٣، وَفِيهِ: «لَيْسَ لِلْيَهُودِيِّ وَالنَّصْرَانِيِّ شَفْعَةٌ»؛ السَّنَنِ الْكُبْرَى لِلْبَيْهَقِيِّ، ج ٦، ص ١٠٨؛ مَجْمَعُ الزَّوَائِدِ، ج ٤، ص ١٥٩؛ الْمَعْجَمُ الصَّغِيرُ، ج ١، ص ٢٠٦؛ كَنْزُ الْعَمَالِ، ج ٧، ص ١٠، ح ١٧٧١٩، وَفِيهَا: «لَا شَفْعَةَ لِلنَّصْرَانِيِّ».

٤. الْحَاوِي الْكَبِيرُ، ج ٧، ص ٣٠٢؛ الْبَحْرُ الزَّخَّارُ، ج ٤، ص ٥. وَفِيهِمَا: «لَا شَفْعَةَ لِلذِّمِّيِّ عَلَى الْمُسْلِمِ».

٥. قَالَ الْعَلَّامَةُ فِي الْمَخْتَلَفِ: «قَالَ الشَّيْخُ فِي النِّهَايَةِ وَالْخِلَافِ وَالْمَبْسُوطِ: حَقُّ الشَّفْعَةِ عَلَى الْفُورِ، فَمَتَى عَلِمَ الشَّرِيكَ بِالْبَيْعِ وَتَمَكَّنَ مِنَ الْمَطَالِبَةِ وَأَهْمَلَ بَطْلَتِ شَفْعَتِهِ، وَبِهِ قَالَ ابْنُ الْبَرَّاجِ وَابْنُ حُمَزَةَ وَالطَّبْرَسِيُّ وَأَبِي رَحْمَةَ اللَّهِ. وَقَالَ السَّيِّدُ الْمُرْتَضَى: إِنَّهَا عَلَى التَّرَاخِي لَا تَسْقُطُ إِلَّا بِالْإِسْقَاطِ. وَبِهِ قَالَ ابْنُ الْجَنِيدِ وَعَلِيُّ بْنُ يَابُوتَةَ وَابْنُ إِدْرِيسَ، وَهُوَ ظَاهِرُ كَلَامِ أَبِي الصَّلَاحِ فَإِنَّهُ قَالَ: فَإِنْ عَلِمَ بِالْبَيْعِ وَأَسْقَطَ حَقَّ الْمَطَالِبَةِ بَطْلَتِ الشَّفْعَةُ. وَالْمُعْتَمَدُ الْأَوَّلُ». النِّهَايَةُ وَنَكْتَهْدُ، ج ٢، ص ٢٣٠ - ٢٣١؛ الْخِلَافُ، ج ٣، ص ٤٣٠، مَسْأَلَةٌ ٤؛ الْمَبْسُوطُ، ج ٣، ص ١٠٨؛ الْمَهْذَبُ، ج ١، ص ٤٥٨ - ٤٥٩؛ الْوَسِيلَةُ، ص ٢٥٨؛ السَّرَائِرُ، ج ٢، ص ٣٨٨؛ الْكَافِي فِي الْفَقْهِ، ص ٣٦١؛ مُخْتَلَفُ الشَّيْبَةِ، ج ٥، ص ٣٤١.

أحدها: أَنَّ طَلَبَ الشَّفَعَةِ يَجِبُ عَلَى الْقَوْرِ^١.
و ثانيها: أَنَّهُ يَنْبَغُ إِلَى ثَلَاثَةِ أَيَّامٍ^٢.
و ثالثها: أَنَّهُ يَجِبُ عَلَى التَّائِيْدِ إِلَى أَنْ يُصْرَحَ بِالْعَفْوِ^٣. و هذا وفاقُ الشيعةِ.
و رابعها: أَنَّهُ ثَابِتٌ إِلَى أَنْ يَعْفُوَ أَوْ يُعْرَضَ بِالْعَفْوِ^٤.
و حُكِيَ أَيْضاً عَنْ شَرِيكَ أَنَّهُ قَالَ: إِذَا عَلِمَ فَلَمْ يَطْلُبْ فَهُوَ أَيْضاً عَلَى شُفَعَتِهِ^٥.
و هذا أَيْضاً مُوَافَقَةٌ لِلْإِمَامِيَّةِ^٦.
و باقي الفقهاء على خلاف ذلك؛ لِأَنَّ أَبَا حَنِيفَةَ وَأَصْحَابَهُ^٧ وَابْنَ حَيٍّ^٨ يَذْهَبُونَ
إِلَى أَنَّهُ مَتَى لَمْ يَطْلُبْهَا مَكَانَهُ^٩ بَطَلَتْ شُفَعَتُهُ.
و قَالَ الْحَسَنُ بْنُ زِيَادٍ^{١٠}: إِذَا أَشْهَدَ أَنَّهُ عَلَى شُفَعَتِهِ وَ لَمْ يَقُمْ بِهَا مَا بَيْنَهُ وَ بَيْنَ

٢٥٥

١. الأُمّ، ج ٤، ص ٧؛ مختصر المزني، ص ١٢٠؛ الحاوي الكبير، ج ٧، ص ٢٤٠؛ بداية المجتهد، ج ٢، ص ٢١٢؛ المجموع، ج ١٤، ص ٣١٣.
٢. الحاوي الكبير، ج ٧، ص ٢٤٠؛ المحلى، ج ٩، ص ٩٠؛ المغني لابن قدامة، ج ٥، ص ٤٧٨؛ بداية المجتهد، ج ٢، ص ٢١٢؛ المجموع، ج ١٤، ص ٣١٣.
٣. الأُمّ، ج ٤، ص ٧؛ الحاوي الكبير، ج ٧، ص ٢٤٠؛ المغني لابن قدامة، ج ٥، ص ٤٧٨؛ المجموع، ج ١٤، ص ٣١٣.
٤. الحاوي الكبير، ج ٧، ص ٢٣٩؛ المجموع، ج ١٤، ص ٣١٣.
٥. مختصر اختلاف العلماء، ج ٤، ص ٢٤٢؛ المبسوط للسرخسي، ج ١٤، ص ١١٧.
٦. في «ص، ط، ك» و مطبوع النجف: «للشيعة الإمامية».
٧. الإشراف على مذاهب العلماء، ج ٦، ص ١٦٢؛ مختصر اختلاف العلماء، ج ٤، ص ٢٤١؛ المبسوط للسرخسي، ج ١٤، ص ١١٦ - ١١٧؛ تحفة الفقهاء، ج ٣، ص ٥١ - ٥٣؛ بداية المجتهد، ج ٢، ص ٢١٢.
٨. مختصر اختلاف العلماء، ج ٤، ص ٢٤١.
٩. في «ب، ج»: «مكانها».
١٠. أبو علي الحسن بن زياد اللؤلؤي، الكوفي، البغدادي، صاحب أبي حنيفة، و تفقه عليه، و

أَنْ يَصِلَ إِلَى الْقَاضِي فَقَدْ أَبْطَلَ شُفَعَتَهُ^١.

قَالَ الْحَسَنُ: فَأَمَّا^٢ أَبُو حَنِيفَةَ فَقَالَ: ثَلَاثَةُ أَيَّامٍ^٣.

وَرَوَى مُحَمَّدٌ عَنْ أَبِي حَنِيفَةَ أَنَّهُ عَلَى شُفَعَتِهِ أَبَدًا بَعْدَ الشَّهَادَةِ^٤.

وَقَالَ مُحَمَّدٌ: إِذَا تَرَكَهَا بَعْدَ الطَّلَبِ شَهْرًا بَطَلَتْ^٥.

وَقَالَ أَبُو يُونُسَ: إِذَا أَمَكَنَهُ أَنْ يَطْلُبَ عِنْدَ الْقَاضِي أَوْ يَأْخُذَهُ وَلَمْ^٦ يَفْعَلْ بَطَلَتْ^٧.

وَقَالَ ابْنُ أَبِي لَيْلَى: إِذَا عَلِمَ بِالْبَيْعِ فَهُوَ بِالْخِيَارِ ثَلَاثًا^٨.

وَقَالَ الشَّعْبِيُّ: يَوْمًا^٩. وَقَالَ الْبَيْهَقِيُّ: ثَلَاثًا^{١٠}.

﴿ حَدَّثَ عَنْهُ، وَ عَنْ ابْنِ جُرَيْجٍ، وَعَنْهُ مُحَمَّدُ بْنُ سَمَاعَةَ الْقَاضِي وَ شَجَاعُ وَ ابْنُ جُرَيْجٍ وَ غَيْرُهُمْ،

مَاتَ سَنَةَ ٢٠٤ هـ. طَبَقَاتُ الْفُقَهَاءِ لِلشَّيْزَارِيِّ، ص ١١٥؛ تَارِيخُ بَغْدَادَ، ج ٧، ص ٣١٤، الرَّقْمُ

٣٨٢٧؛ مِيزَانُ الْإِعْتِدَالِ، ج ١، ص ٤٩١، الرَّقْمُ ٨٤٩؛ لِسَانُ الْمِيزَانِ، ج ٢، ص ٢٠٨، الرَّقْمُ ٩٢٧.

١. مختصر اختلاف العلماء، ج ٤، ص ٢٤١.

٢. في «ص، ط، ك» والمطبوعين: «و أمّا»، وفي حاشية «ك» كالمتن.

٣. مختصر اختلاف العلماء، ج ٤، ص ٢٤١.

٤. مختصر اختلاف العلماء، ج ٤، ص ٢٤١؛ المحلّي، ج ٩، ص ٩٠.

٥. مختصر اختلاف العلماء، ج ٤، ص ٢٤١؛ المبسوط للسرخسي، ج ١٤، ص ١١٨؛ تحفة

الفقهاء، ج ٣، ص ٥٥.

٦. في «أ، ج، ص، ط، ك» ومطبوع النجف: «فلم».

٧. مختصر اختلاف العلماء، ج ٤، ص ٢٤١؛ المبسوط للسرخسي، ج ١٤، ص ١١٨؛ تحفة

الفقهاء، ج ٤، ص ٢٤١.

٨. في «ب»: «ثلاثة»، وفي «ج»: «ثلاثة أيام».

٩. الأم، ج ٤، ص ٧؛ الإشراف على مذاهب العلماء، ج ٦، ص ١٦٢؛ مختصر اختلاف العلماء،

ج ٤، ص ٢٤١؛ المغني لابن قدامة، ج ٥، ص ٤٧٨.

١٠. مختصر اختلاف العلماء، ج ٤، ص ٢٤١.

١١. في «ب»: «ثلاثة»، وفي «ج»: «ثلاثة أيام».

و قَالَ مَالِكٌ: إِذَا عَلِمَ بِالشَّرَاءِ فَلَمْ يَطْلُبْ^١ حَتَّى طَالَ بَطَلَتْ، وَ السَّنَةُ لَيْسَتْ
بَكثيرةٍ وَ لَهُ أَنْ يَأْخُذَ، وَ هَذَا فِي الْحَاضِرِ؛ فَأَمَّا الْغَائِبُ فَلَا تَبْطُلُ شَفَعَتُهُ^٢.
وَ قَالَ الثَّوْرِيُّ: إِذَا لَمْ يَطْلُبْهَا أَيَّامًا بَطَلَتْ شَفَعَتُهُ^٣، وَ ذَكَرَ الْمُعَافَى^٤ عَنْهُ ثَلَاثَةَ أَيَّامٍ^٥.
وَ قَالَ الْأَوْزَاعِيُّ^٦ وَ اللَّيْثُ^٧ وَ عُبيدُ اللَّهِ بْنُ الْحُسَيْنِ^٩ وَ الشَّافِعِيُّ^{١٠}: إِذَا لَمْ يَطْلُبْ

٢٥٦

١. في «ب» و المطبوع: «فلم يطلب».
٢. المدونة الكبرى، ج ٥، ص ٤٠٤ و ٤١٨؛ الموطأ، ج ٢، ص ٧١٥؛ مختصر اختلاف العلماء، ج ٤، ص ٢٤١؛ المحلي، ج ٩، ص ٩٠؛ بداية المجتهد، ج ٢، ص ٢١٢.
٣. الإشراف على مذاهب العلماء، ج ٦، ص ١٦٢؛ مختصر اختلاف العلماء، ج ٤، ص ٢٤١؛ المحلي، ج ٩، ص ٩٠؛ المغني لابن قدامة، ج ٥، ص ٤٧٨.
٤. المُعَافَى بن عمران بن محمد بن عمران بن نُفَيْل بن جابر الأزدي، أبو مسعود الموصلِي، ولد سنة نيف و عشرين و مائة، حَدَّثَ عَنْ إِبْرَاهِيمَ بْنِ طَهْمَانَ وَ إِسْرَائِيلَ بْنِ يُونُسَ وَ الْحَسَنِ بْنِ صَالِحِ بْنِ حَيٍّ وَ الثَّوْرِي وَ طَائِفَةٍ، حَدَّثَ عَنْهُ وَلَدُهُ أَحْمَدُ وَ بَشْرُ بْنُ الْحَارِثِ الْحَافِي وَ إِسْحَاقُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ الْهَرَوِي وَ وَكِيعُ بْنُ الْجَزَّاحِ وَ ابْنُ الْمُبَارَكِ وَ آخَرُونَ، لَزِمَ سَفِيَانَ الثَّوْرِي فَتَفَقَّهَ بِهِ، تُوَفِّي سنة ١٨٤هـ، وَ قِيلَ: خَمْسُ، وَ قِيلَ: سِتٌّ. الطبقات الكبرى، ج ٧، ص ٤٨٧؛ الثقات لابن حبان، ج ٧، ص ٥٢٩؛ تاريخ بغداد، ج ١٣، ص ٢٢٧، الرقم ٧١٩٨.
٥. مختصر اختلاف العلماء، ج ٤، ص ٢٤١.
٦. مختصر اختلاف العلماء، ج ٤، ص ٢٤٢؛ المحلي، ج ٩، ص ٩٠؛ المغني لابن قدامة، ج ٥، ص ٤٨٥.
٧. مختصر اختلاف العلماء، ج ٤، ص ٢٤٢؛ المغني لابن قدامة، ج ٥، ص ٤٨٥.
٨. في «ج» ط، ك، و المطبوع: «عبد».
٩. مختصر اختلاف العلماء، ج ٤، ص ٢٤٢؛ المحلي، ج ٩، ص ٩٠.
١٠. وعبيد الله بن الحسن هو: عبيد الله بن الحسن بن الحصين العنبري، من تميم، ولد سنة ١٠٥ هـ، من أهل البصرة، ولي قضاءها سنة ١٥٧ هـ، و عزل سنة ١٦٦ هـ، مات سنة ١٦٨ هـ، و هو القائل: إِنَّ كُلَّ مُجْتَهِدٍ مُصِيبٍ. التاريخ الكبير، ج ٥، ص ٣٧٦؛ تاريخ بغداد، ج ١٠، ص ٣١٠؛ تهذيب التهذيب، ج ٧، ص ٧.
١٠. الأم، ج ٤، ص ٧؛ مختصر المزني، ص ١١٩؛ الإشراف على مذاهب العلماء، ج ٦، ص ١٦٢؛

حِينَ^١ عَلِمَ بَطَلَتْ.

و قد تَقَدَّمَ بَيَانُنَا أَقْوَالَ الشَّافِعِيِّ الْمُخْتَلَفَةَ فِي هَذِهِ الْمَسْأَلَةِ، وَإِنْ كَانَ هَذَا الْقَوْلُ الَّذِي ذَكَرْنَاهُ آتِئًا أَظْهَرَهَا.

و قَالَ الشَّعْبِيُّ: مَنْ بَيَعْتَ شُفْعَتَهُ وَ هُوَ شَاهِدٌ لَمْ يُنْكِرْ فَلَا شُفْعَةَ لَهُ^٢.

و الَّذِي يَدُلُّ عَلَى صِحَّةِ مَذْهَبِنَا: الْإِجْمَاعُ الْمُتَكَرِّرُ.

و يُمَكِّنُ أَنْ يَقْوَى ذَلِكَ بِأَنَّ الْحُقُوقَ فِي أَصُولِ الشَّرِيعَةِ وَ فِي الْعُقُولِ أَيْضًا لَا تَبْطُلُ بِالْإِمْسَالِكِ عَنْ طَلَبِهَا، فَكَيْفَ خَرَجَ حَقُّ الشَّفْعَةِ عَنْ أَصُولِ الْأَحْكَامِ الْعَقْلِيَّةِ وَ الشَّرْعِيَّةِ؟ أَلَا تَرَى أَنَّ مَنْ لَمْ يَطْلُبْ وَ دِيَعَتَهُ أَوْ لَمْ^٣ يُطَالَبْ بِدَيْنِهِ فَإِنَّ حَقَّهُ ثَابِتٌ لَا يَبْطُلُ بِالتَّغَاوُلِ عَنِ الطَّلَبِ؟

فَإِذَا قَالُوا: هَذِهِ حَقُوقٌ غَيْرُ مُتَجَدِّدَةٍ، وَ حَقُّ الشَّفْعَةِ مُتَجَدِّدٌ.

قُلْنَا: نَفَرِضُهُ مُتَجَدِّدًا؛ لِأَنَّ مَنْ حَلَّ لَهُ أَجَلٌ دَيْنٍ فَقَدْ تَجَدَّدَ لَهُ حَقُّ مَا كَانَ مُسْتَمِرًّا.

و مع هَذَا لَوْ أَخَّرَ الْمُطَالَبَةَ لَمْ يَبْطُلِ الْحَقُّ.

و كَذَلِكَ مَنْ مَاتَ لَهُ قَرِيبٌ، وَ اسْتَحَقَّ فِي الْحَالِ مِيرَاثَهُ، وَ عَلِمَ بِذَلِكَ ثُمَّ لَمْ يُطَالَبْ بِالْمِيرَاثِ مَنْ هُوَ فِي يَدِهِ لَمْ يَبْطُلِ الْحَقُّ. وَ نَظَائِرُ ذَلِكَ أَكْثَرُ مِنْ أَنْ تُحْصَى. فَإِنْ قِيلَ: هَذَا الَّذِي تَذَهَبُونَ إِلَيْهِ يُؤَدِّي إِلَى الْإِجْحَافِ بِالْمُشْتَرِي؛ لِأَنَّ الْمُدَّةَ إِذَا

« مختصر اختلاف العلماء، ج ٤، ص ٢٤٢؛ الحاوي الكبير، ج ٧، ص ٢٤٠؛ المجموع، ج ١٤، ص ٣١٢.

١. في «ص، ط، ك» و مطبوع النجف: «حتى».

٢. الإشراف على مذاهب العلماء، ج ٦، ص ١٦٣؛ مختصر اختلاف العلماء، ج ٤، ص ٢٤٢؛ المبسوط للسرخسي، ج ١٤، ص ٩٢.

٣. في «أ، ج، ص، ط»: «لم».

تَطَاوَلَتْ لَمْ يَتِمَّكَانِ الْمُشْتَرِي مِنَ التَّصَرُّفِ فِي الْمَبِيعِ وَهَدَمَهُ وَبَنَاهُ وَتَغْيِيرَهُ؛ لِأَنَّ الشَّفِيعَ إِذَا طَالَبَهُ بِالشَّفْعَةِ أَمَرَهُ بِإِزَالَةِ ذَلِكَ، وَهَذَا ضَرَرٌ دَاخِلٌ عَلَى الْمُشْتَرِي.

٢٥٧

قُلْنَا: يُمَكِّنُ أَنْ يَتَحَرَّزَ^١ الْمُشْتَرِي مِنْ هَذَا الضَّرَرِ بِأَنْ يَعْرِضَ الْمَبِيعَ عَلَى الشَّفِيعِ وَيَبْذُلَ تَسْلِيمَهُ إِلَيْهِ، فَهُوَ بَيْنَ أَمْرَيْنِ: إِمَّا أَنْ يَتَسَلَّمَ أَوْ يَتْرُكَ شَفْعَتَهُ^٢؛ فَيَزُولُ الضَّرَرُ عَنِ الْمُشْتَرِي بِذَلِكَ. وَإِذَا فَرُطَ فِيمَا ذَكَرْنَاهُ وَتَصَرَّفَ مِنْ غَيْرِ أَنْ يَفْعَلَ مَا أَشْرْنَا إِلَيْهِ فَهُوَ الْمُدْخِلُ لِلضَّرَرِ عَلَى نَفْسِهِ.

فَإِنْ قِيلَ: كَيْفَ تَدَّعُونَ أَنَّهُ لَيْسَ فِي الْأَصُولِ الشَّرْعِيَّةِ حَقٌّ يَجِبُ عَلَى الْفَوْرِ وَيَسْقُطُ بِالتَّأخيرِ، وَحَقُّ الرَّدِّ بِالْعَيْبِ يَجِبُ عَلَى الْفَوْرِ وَمَتَى تَأَخَّرَ بَطَلَ؟ قُلْنَا: الْمَعْنَى فِي حَقِّ الرَّدِّ بِالْعَيْبِ أَنَّهُ رُبَّمَا كَانَ فِي تَأخيرِهِ إِطْلَالٌ لَهُ؛ مِنْ حَيْثُ تَخْفَى أَمَارَاتُ الْعَيْبِ فَلَا تَظْهَرُ^٣، فَتَقَعُ الشُّبْهَةُ فِي وُجُودِ الْعَيْبِ؛ فَلَزِمَتِ الْمُبَادَرَةُ إِلَى الرَّدِّ لِهَذَا الْمَعْنَى. وَذَلِكَ غَيْرُ مَوْجُودٍ فِي حَقِّ الشَّفْعَةِ؛ لِأَنَّهُ يَجِبُ بَعْدَ الْبَيْعِ، وَذَلِكَ مِمَّا لَا يَجُوزُ أَنْ يَتَغَيَّرَ وَلَا يَخْفَى فِي وَقْتٍ وَيَظْهَرُ فِي آخَرٍ.

٢٦٠. مسألة

[شَفْعَةُ الْوُقُوفِ]

وَمِمَّا انْفَرَدَتْ الْإِمَامِيَّةُ بِهِ^٤: الْقَوْلُ بِأَنَّ لِإِمَامِ الْمُسْلِمِينَ وَخُلَفَائِهِ الْمُطَالَبَةَ بِشَفْعَةِ الْوُقُوفِ الَّتِي يَنْظُرُونَ فِيهَا عَلَى الْمَسَاكِينِ أَوْ عَلَى الْمَسَاجِدِ وَمَصَالِحِ الْمُسْلِمِينَ،

١. فِي «ص، ط، ك» وَمَطْبُوعِ النَجَفِ: «يَحْتَرِزُ»، وَفِي حَاشِيَةِ «ك» كَالْمَتْنِ.

٢. فِي «أ»: «إِنَّمَا تَسَلَّمَ أَوْ تَرَكَ شَفْعَتَهُ»، وَفِي «ب»: «إِنَّمَا سَلَّمَ أَوْ تَرَكَ شَفْعَتَهُ». وَفِي «ص، ك» وَالمَطْبُوعِ: «بِشَفْعَتِهِ» بَدَلِ «شَفْعَتِهِ».

٣. فِي «ص، ك»: «وَلَا يَظْهَرُ».

٤. فِي «أ، ج، ص، ك» وَالمَطْبُوعِينَ: «بِهِ الْإِمَامِيَّةُ».

وكذلك كُلُّ ناظرٍ بِحَقٍّ فِي وَقْفٍ مِنْ وَصِيٍّ وَوَلِيِّ لَهُ أَنْ يُطَالِبَ بِشَفْعَتِهِ^١.
و خَالَفَ بَاقِي الْفُقَهَاءِ فِي ذَلِكَ^٢.

و الدلالة على صِحَّةِ مَذْهَبِنَا: الإجماعُ المُتَرَدِّدُ.

و يُمكنُ أَنْ يُقَالَ لِلْمُخَالَفِ عَلَى سَبِيلِ الْمُعَارَضَةِ لَهُ: الشفعةُ إذا كانت إنَّما وَجِبَتْ لِدَفْعِ الضَّرَرِ، فَأُولَى الْأَشْيَاءِ بِأَنْ يُدْفَعَ عَنْهَا الضَّرَرُ حُقُوقُ الْفُقَرَاءِ وَ وُجُوهُ الْقُرْبَاتِ.

فإن قالوا: الوُوقُفُ لَا مَالِكَ لَهَا فَيُدْفَعُ الضَّرَرُ عَنْهُ بِالْمُطَالَبَةِ بِشَفْعَتِهِ.
قلنا: إذا سَلِمَ أَنَّهُ لَا مَالِكَ لَهَا^٣، فَهَاهُنَا مُتَنَفِّعٌ بِهَا وَ مُسْتَضَرٌّ بِمَا^٤ يَعُودُ إِلَى الْمُشَارَكَةِ فِيهَا وَ هُمْ أَهْلُ الْوَقْفِ^٥، وَ مَصَالِحُ الْمُسْلِمِينَ أَيْضاً^٦ يَجِبُ مِنْ دَفْعِ الضَّرَرِ عَنْهَا مِثْلُ مَا^٧ يَجِبُ مِنْ دَفْعِ الضَّرَرِ عَنْ^٨ الْأَدَمِيِّينَ.

١. نقل العلامة هذه المسألة في مختلف الشيعة، ج ٥، ص ٣٥٣. ولاحظ: المبسوط، ج ٣،

ص ١٤٥؛ السرائر، ج ٢، ص ٣٩٧.

٢. المغني لابن قدامة، ج ٥، ص ٥٠٠؛ المجموع، ج ١٤، ص ٣٠٩.

٣. في «أ»: - «فيدفع الضرر عنه بالمطالبة...» إلى هنا.

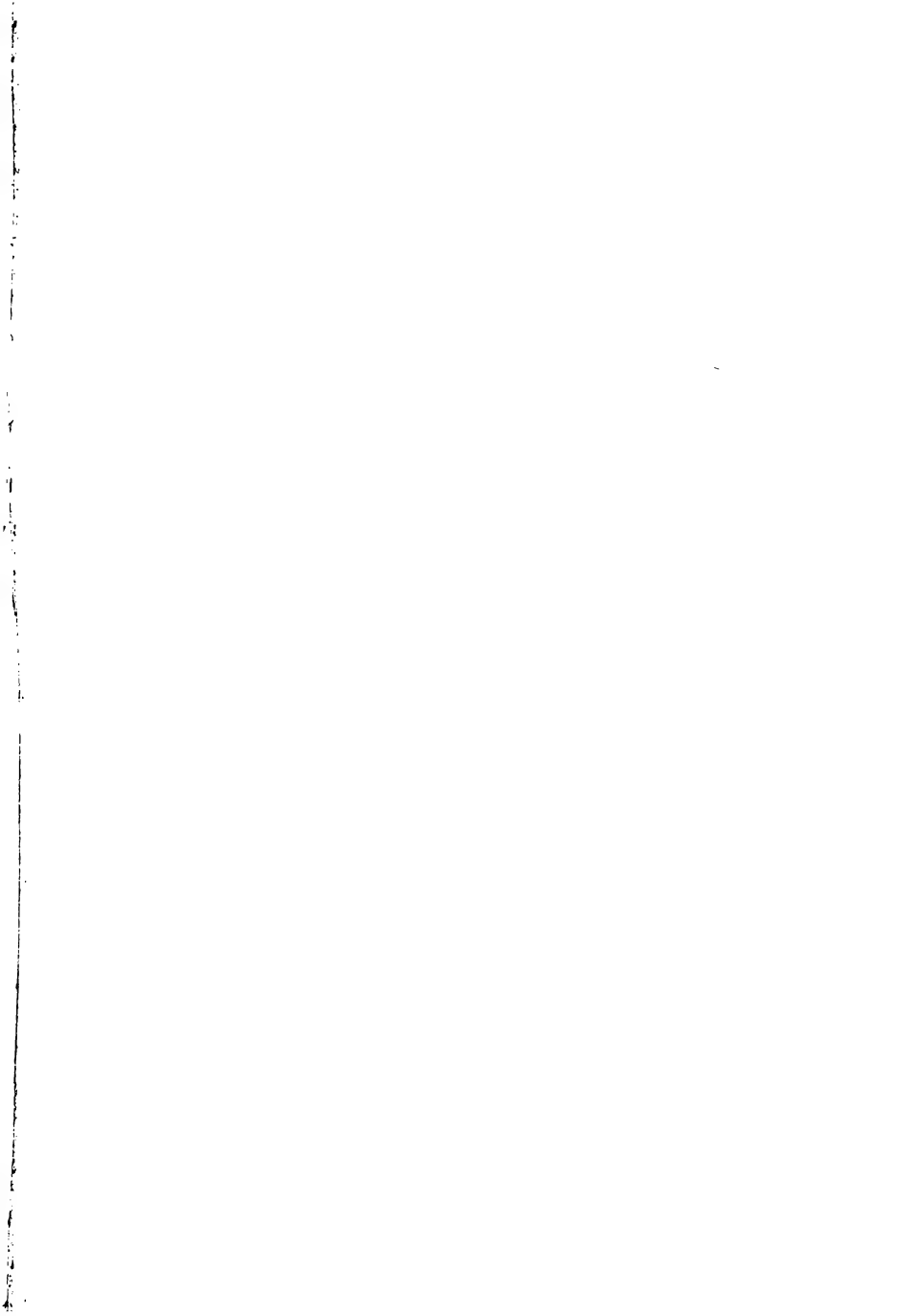
٤. في «ص، ك»: - «بما».

٥. في «ص، ط، ك» و مطبوع النجف: «الوقوف».

٦. في «أ» و مطبوع النجف: «إنما».

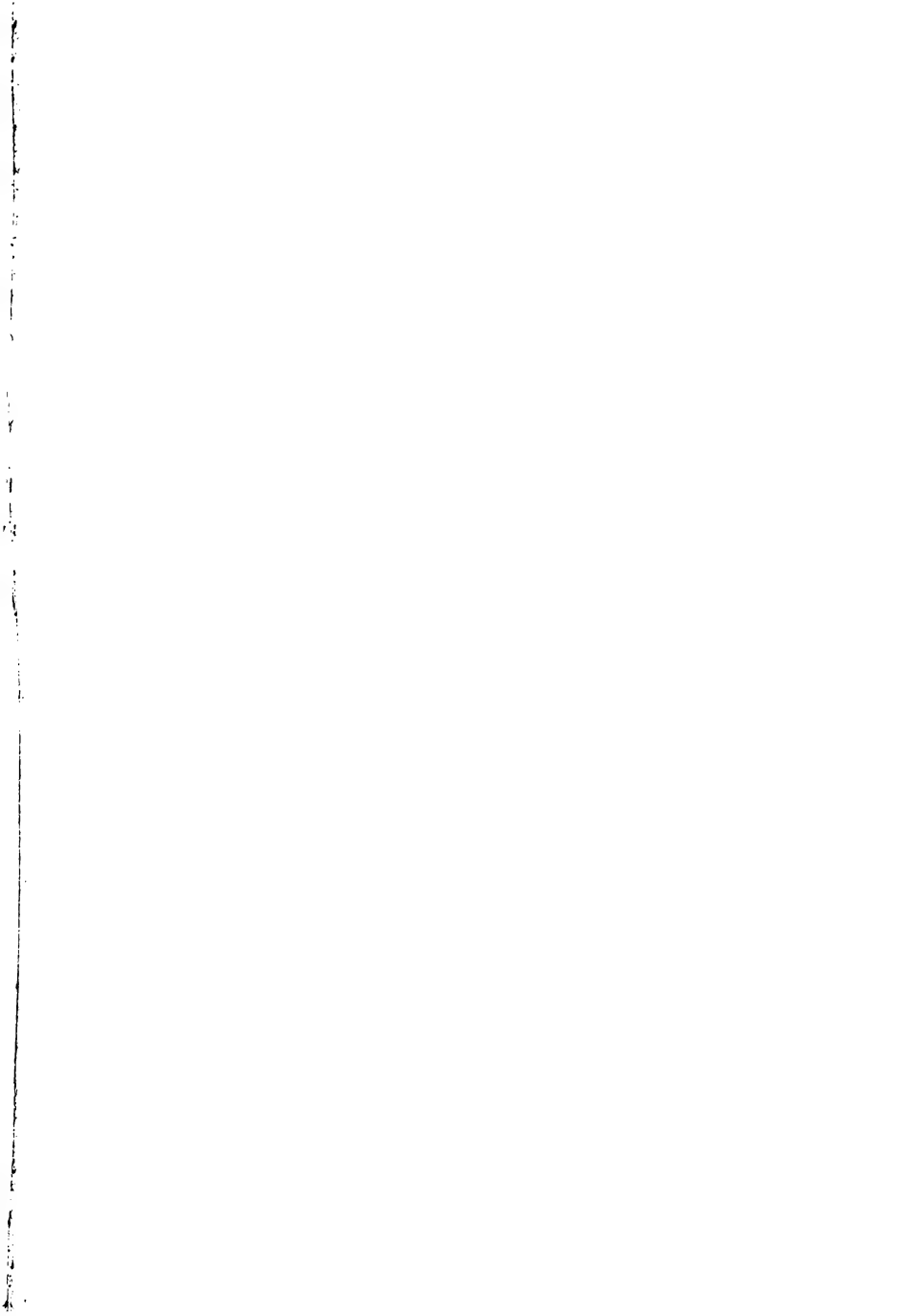
٧. في «أ»: - «يجب من دفع الضرر عنها...» إلى هنا.

٨. في «أ»: «من».



كتابُ فيه مسائلُ شَتَّى

من الهباتِ والإجازاتِ والوقوفِ
والشَّرَكَةِ والرَّهْنِ والسَّيْرِ وغيرِ ذلك



٢٦١. مسألة

[الرجوع] في الهبة^١

وَمِمَّا انفردت به الإمامية: القول بأنَّ مَنْ وهَبَ شيئاً لغيره غير قاصِدٍ به ثواب الله تعالى ووجهه جازله الرجوع فيه ما لم يتعوض عنه، ولا فرق في ذلك بين الأجنبي وذي الرِّحم^٢.
وخالَف باقي الفقهاء في ذلك:

١. في «أ، ج، ك»: - «في الهبة».

٢. لقد نقل الأبى هذا القول عن الانتصار وقال: «فإن قال قائل: قد ادَّعيتُم الإجماع على كثير من مسائل الهبة، والمرضى مخالف في ذلك كله وذهب إلى جواز الرجوع في الكل سوى ما يقصد به وجه الله تعالى. قلنا: هو قول شاذ له في الانتصار يباحث المخالفين ويدَّعي عليه إجماع الإمامية!! و يسوي بين ذوي الأرحام والداء أو ولدًا أو غيرهما وبين الأجانب، فلا اعتبار بقوله هنا». كشف الرموز، ج ٢، ص ٥٩.

و أيضاً نقله العلامة وقال بعد ذكر أدلة السيد المرتضى: «و الجواب: المنع من الإجماع، فإنَّ الخلاف قائم، والحديث في طريقه قول، وكذا الثاني». مختلف الشيعة، ج ٦، ص ٢٦٤ و ٢٦٦.
و على قول السيد المرتضى ابن الجنيد والشيخ الطوسي في أحد قوليهِ وابن إدريس، و ذهب الشيخ المفيد والشيخ الطوسي في قوله الآخر وسألا و ابن البراج والعلامة إلى أنَّ للوهاب الرجوع مع الإقباض. المقنعة، ص ٦٥٨؛ الخلاف، ج ٣، ص ٥٦٧؛ مسألة ١٢؛ المبسوط، ج ٣، ص ٣٠٩؛ النهاية و نكتها، ج ٣، ص ١٣٢ - ١٣٤؛ السرائر، ج ٣، ص ١٧٥؛ المراسم، ص ١٩٩؛ المهذب، ج ٢، ص ٩٥.

فَقَالَ أَبُو حَنِيفَةَ وَأَصْحَابُهُ: إِذَا وَهَبَ لَذِي رَحِمٍ مَحْرَمٍ لَمْ يَرْجِعْ، وَإِنْ وَهَبَ لِامْرَأَتِهِ لَمْ يَرْجِعْ، وَكَذَلِكَ الْمَرْأَةُ لِرَوْجِهَا؛ وَإِنْ وَهَبَ لِأَجْنَبِيٍّ رَجَعَ إِنْ شَاءَ مَا لَمْ يُثَبِّ عَنْهَا^١ أَوْ يَزِيدَ الشَّيْءُ فِي نَفْسِهِ^٢.

وَذَكَرَ هِشَامٌ^٣ عَنْ مُحَمَّدٍ^٤ عَنْ أَبِي حَنِيفَةَ: إِذَا عَلَّمَ الْمَوْهُوبُ لَهُ الْمَمْلُوكُ مِنَ الْقُرْآنِ أَوْ الْخَبَرَ فَلَهُ أَنْ يَرْجَعَ فِيهِ^٥.

٢٤١

وَقَالَ مُحَمَّدٌ: لَا يَرْجِعُ^٦. قَالَ مُحَمَّدٌ: وَكَذَلِكَ لَوْ كَانَ كَافِرًا وَأَسْلَمَ^٧ أَوْ كَانَ عَلَيْهِ دَيْنٌ فَأَدَاهُ الْمَوْهُوبُ لَهُ^٨.

وَقَالَ الْحَسَنُ عَنْ زُفَرٍ: إِنْ عَلَّمَهَا الْمَوْهُوبُ لَهُ الْقُرْآنَ أَوْ الْكِتَابَةَ أَوْ الْمَشْطَ فَحَدَّثَتْ ذَلِكَ فَلَهُ أَنْ يَرْجَعَ فِيهَا^٩. وَقَالَ أَبُو يُونُسَ: لَا يَرْجِعُ^{١٠}.

وَقَالَ عُثْمَانُ الْبَتِّيُّ فِي الرَّجُلِ يُعْطِي الرَّجُلَ الْعَطِيَّةَ لَا يَبِينُ أَنَّهُ مُسْتَغْرِرٌ فَعَطِيَّتُهُ جَائِزَةٌ، وَلَيْسَ لَهُ أَنْ يَرْجَعَ فِيهَا^{١١}.

١. في «ج، ص، ط، ك»: «منها».

٢. مختصر اختلاف العلماء، ج ٤، ص ١٥٢؛ المبسوط للسرخسي، ج ١٢، ص ٥٢؛ بدائع الصنائع، ج ٦، ص ١٢٨ - ١٣٢؛ تحفة الفقهاء، ج ٣، ص ١٦٦ - ١٦٧؛ بداية المجتهد، ج ٢، ص ٢٧١.

٣. هشام هذا مجهول الحال، ولم أقف في المصادر المتوفرة على ترجمة له.

٤. يعني محمد بن الحسن الشيباني، وقد تقدّمت ترجمته.

٥. مختصر اختلاف العلماء، ج ٤، ص ١٥٢.

٦. مختصر اختلاف العلماء، ج ٤، ص ١٥٢؛ المغني لابن قدامة، ج ٦، ص ٢٧٩.

٧. في «أ، ج، ص، ط، ك» و مطبوع النجف: «فأسلم».

٨. مختصر اختلاف العلماء، ج ٤، ص ١٥٢؛ المغني لابن قدامة، ج ٦، ص ٢٧٩.

٩. مختصر اختلاف العلماء، ج ٤، ص ١٥٢؛ المبسوط للسرخسي، ج ١٢، ص ٨٨.

١٠. مختصر اختلاف العلماء، ج ٤، ص ١٥٢؛ المبسوط للسرخسي، ج ١٢، ص ٨٨.

١١. مختصر اختلاف العلماء، ج ٤، ص ١٥٢.

و قَالَ مَالِكٌ: مَنْ نَحَلَ وَلَدًا أَوْ أَحْطَاهُ عَطَاءً لَيْسَ بِصَدَقَةٍ، فَلَهُ أَنْ يَقْبِضَهَا
إِنْ شَاءَ مَا لَمْ يَسْتَحْدِثِ الْوَلَدُ ذَيْنًا مِنْ أَجْلِ الْعَطَاءِ، فَإِذَا صَارَ عَلَيْهِ الدِّيُونُ لَمْ يَكُنْ
لَأَبِيهِ^١ أَنْ يَقْبِضَ مِنْ ذَلِكَ شَيْئًا. وَكَذَلِكَ إِذَا زَوَّجَ الْفَتَاةَ^٢ بِذَلِكَ الْمَالِ، أَوْ كَانَتْ
جَارِيَةً^٣ فَتَزَوَّجَتْ بِذَلِكَ، فَلَيْسَ لِلْأَبِ أَنْ يَقْبِضَ مِنْ ذَلِكَ شَيْئًا^٤.

قَالَ مَالِكٌ: وَ الْأَمْرُ الْمُجْمَعُ عَلَيْهِ عِنْدَنَا فِي بِلَدِنَا أَنَّ الْهَبَةَ إِذَا تَغَيَّرَتْ عِنْدَ
الْمَوْهُوبِ لَهُ بِالثَّوَابِ^٥ بِزِيَادَةٍ أَوْ نُقْصَانٍ فَإِنَّ عَلَى الْمَوْهُوبِ لَهُ أَنْ يُعْطِيَ الْوَاهِبَ
قِيمَتَهَا يَوْمَ قَبْضِهَا^٦.

و قَالَ^٧ فِي الْوَاهِبِ: يَكُونُ لَوَرَّثِيهِ مِثْلُ مَا كَانَ لَهُ مِنَ الثَّوَابِ إِنْ اتَّبَعُوهُ^٨.

و رَوَى الثَّوْرِيُّ عَنْ ابْنِ أَبِي لَيْلَى، قَالَ: لِلْوَاهِبِ أَنْ يَرْجِعَ فِي هَبَتِهِ دُونَ الْقَاضِي^٩.
و عِنْدَ أَصْحَابِ أَبِي حَنِيفَةَ: لَا يَرْجِعُ إِلَّا بِقَضَائِهَا^{١٠} وَ بَرْدٌ^{١١} الْمَوْهُوبِ لَهُ^{١٢}.

١. فِي «ص، ك» وَ مَطْبُوعِ النَجَفِ: «لِلْوَالِدِ»، وَ فِي «ط»: «لِلْوَالِدَيْنِ».

٢. فِي «أ، ب، ج»: «لِالْفَتَاةِ». ٣. فِي «ص، ط» وَ مَطْبُوعِ النَجَفِ: «جَارِيَتِهِ».

٤. الْمَدُونَةُ الْكُبْرَى، ج ٦، ص ١٣٦؛ الْمَوْطَأُ ج ٢، ص ٧٥٥؛ مُخْتَصَرُ اخْتِلَافِ الْعُلَمَاءِ، ج ٤، ص ١٥٢ - ١٥٣؛ الْمَحَلَّى، ج ٩، ص ١٢٧؛ بَدَايَةُ الْمُجْتَهِدِ، ج ٢، ص ٢٧١.

٥. فِي «أ، ج» وَ مَطْبُوعِ النَجَفِ: - «بِالثَّوَابِ»، وَ فِي «ص، ط، ك»: «بِالتَّوَارِثِ»، وَ فِي حَاشِيَةِ «ك» كَالْمَتَنِ.

٦. الْمَوْطَأُ ج ٢، ص ٧٥٤؛ الْمَدُونَةُ الْكُبْرَى، ج ٦، ص ٩٧؛ مُخْتَصَرُ اخْتِلَافِ الْعُلَمَاءِ، ج ٤، ص ١٥٣.

٧. فِي «أ، ص، ط، ك» وَ مَطْبُوعِ النَجَفِ: + «مَالِكٌ»، وَ فِي «ج»: + «الشَّافِعِيُّ».

٨. الْمَدُونَةُ الْكُبْرَى، ج ٦، ص ٨٦ وَ ١٤٣؛ مُخْتَصَرُ اخْتِلَافِ الْعُلَمَاءِ، ج ٤، ص ١٥٣.

٩. مُخْتَصَرُ اخْتِلَافِ الْعُلَمَاءِ، ج ٤، ص ١٥٣؛ الْمَبْسُوطُ لِلْسَّرْحَسِيِّ، ج ١٢، ص ٨٣.

١٠. فِي «ص، ط، ك» وَ مَطْبُوعِ النَجَفِ: «بِنُقْصَانِهَا»، وَ فِي حَاشِيَةِ «ك» كَالْمَتَنِ.

١١. فِي «ج، ص، ك» وَ مَطْبُوعِ النَجَفِ: «بِرَدِّ».

١٢. مُخْتَصَرُ اخْتِلَافِ الْعُلَمَاءِ، ج ٤، ص ١٥٣؛ الْمَبْسُوطُ لِلْسَّرْحَسِيِّ، ج ١٢، ص ٨٢؛ بَدَائِعُ

الصَّنَاعَةِ، ج ٦، ص ١٣٤؛ تَحْفَةُ الْفُقَهَاءِ، ج ٣، ص ١٦٦.

و قول الثوريّ كقول أصحاب أبي حنيفة في جميع ذلك^١.
 و قال الأوزاعي: لا يرجع فيما وهب لمولى ولا تابع له ولا لذي رحم ولا
 لمرأة ولا السلطان لمن دونه و يرجع فيما سوى ذلك، فإن كانت الهبة قد نمت^٢
 و زادت عند صاحبها فقيمتها يوم وهبها، و ترجع المرأة فيما وهبت لزوجها^٣.
 و قال الحسن بن حي: إذا لم يرد بالهبة ثواب الدنيا لم يرجع إذا قبض، و لا
 يرجع فيما وهب لذي رحم محرّم. وإن^٤ وهب لغير ذي رحم محرّم^٥ يريد بها
 ثواب الدنيا، فله أن يرجع فيها^٦.
 و قال الليث: إذا وهب لذي رحم محرّم فإن وهب^٧ للثواب رجّع فيها - مثل
 قول مالك -، و لا ترجع المرأة فيما وهبت لزوجها، إلا أن يكون سألها أن تهب له
 ثم طلقها مكانه أو بعد ذلك بيوم أو نحوه^٨.
 و قال الشافعي: لا يرجع في الهبة إلا الوالد فيما وهبه لولده^٩.
 و قال داود بن علي: كل من وهب شيئاً لغيره لم يجز له الرجوع فيه، و لا فرق^{١٠}
 في ذلك بين البعيد و القريب.

٢٦٣

١. مختصر اختلاف العلماء، ج ٤، ص ١٥٣.

٢. في «ج، ك»: «نمت».

٣. مختصر اختلاف العلماء، ج ٤، ص ١٥٣.

٤. في «أ، ج، ص، ط، ك»: «فإن»، و في مطبوع النجف: «فإذا».

٥. في «أ، ص، ط»: «و».

٦. مختصر اختلاف العلماء، ج ٤، ص ١٥٣.

٧. في «أ، ج، ص، ط» و مطبوع النجف: - «لذي رحم محرّم فإن وهب».

٨. مختصر اختلاف العلماء، ج ٤، ص ١٥٣.

٩. مختصر المزي، ص ١٣٤؛ مختصر اختلاف العلماء، ج ٤، ص ١٥٣؛ الحاوي الكبير، ج ٧،

ص ٥٤٤؛ المجموع، ج ١٥، ص ٣٨٢.

١٠. لم نعثر عليه.

دليلنا على صحّة ما ذهبنا إليه - بعد الإجماع المتردّد -: أنا قد علمنا بإجماع من الأئمة - ولا اعتبار بداوذا؛ فإن الإجماع قد تقدّمه و سبقه - بأن عقد الهبة وإن قارنه القبض غير مانع من الرجوع، وإنما اختلفوا في موضع جواز الرجوع؛ فذهب قوم إلى أن الرجوع إنما يجوز مع ذوي الأرحام دون الأجانب، و ذهب آخرون إلى أنه يجوز مع الأجانب دون ذوي الأرحام، و ذهب الإمامية إلى أنه يجوز في المواضع كلها. فقد بان الاتفاق على أن قبض الهبة غير مانع من الرجوع على كل حال، فمن ادعى أنه مانع من الرجوع في موضع دون آخر فعليه الدليل الشرعي باختصاص ذلك الموضع بهذا الحكم، و لا دليل لمن خصص موضعاً من المواضع^١ دون آخر؛ لأن تعويلهم على أخبار آحاد و قياس يقتضي الظنّ و ما لا معوّل على مثله في ثبوت الأحكام الشرعية. فنبت بهذا الاعتبار جواز الرجوع في المواضع كلها و أن ليس بعضها بذلك أحقّ من بعض.

فإن قالوا: لو جاز الرجوع في الهبة لجاز في البيع و في سائر العقود. قلنا: سائر العقود ما أجمعت الأئمة على جواز الرجوع فيها على الجملة، و إنما اختلفوا في التفصيل؛ و عقد الهبة قد بينّا الإجماع على سبيل الجملة على جواز الرجوع فيه، و إنما اختلفوا في مواضعه.

فإن احتج المخالف بما يروونه عن النبي صلى الله عليه و آله من قوله: «الراجع في هبته كالراجع في قيئه»^٢، و القيء حرام^٣. و بلفظ آخر: «الراجع في هبته

١. في «أ، ج، ص، ط، ك» و مطبوع النجف: - «من المواضع».

٢. مسند أحمد، ج ١، ص ٢٥٠؛ سنن ابن ماجه، ج ٢، ص ٢٩٧؛ ح ٢٣٨٥؛ سنن أبي داود، ج ٢، ص ١٥١، ح ٣٥٣٨؛ السنن الكبرى للبيهقي، ج ٦، ص ١٧٩. و في المصادر: «العائد في هبته...».

٣. في «أ، ص، ط، ك» و مطبوع النجف: - «كالراجع في قيئه و القيء حرام».

كَالْكَلْبِ يَعُودُ فِي قَيْئِهِ»^١.

فالجواب عن ذلك: أَنَّ هَذِهِ كُلُّهَا أَخْبَارُ أَحَادٍ لَا تَوْجِبُ عِلْمًا وَلَا عَمَلًا، وَلَا تَثْبُتُ^٢ بِمِثْلِهَا الْأَحْكَامُ.

و هَذَا الْخَبَرُ مُعَارَضٌ بِأَخْبَارٍ كَثِيرَةٍ يَرَوْنَهَا عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ مِنْ جَوَازِ الرَّجُوعِ فِي الْهَبَةِ^٣.

وَ إِذَا سُلِّمَ هَذَا الْخَبَرُ - عَلَى مَا فِيهِ - فَالْمُرَادُ بِهِ الْاسْتِقْدَارُ لَا التَّحْرِيمُ؛ لِأَنَّ ذَلِكَ مُسْتَهْجَنٌ مُسْتَقْدَرٌ، أَلَا تَرَى أَنَّ الْكَلْبَ لَا تَحْرِيمَ عَلَيْهِ؟

فَأَمَّا الْخَبَرُ الْآخَرُ الَّذِي يُتَضَمَّنُ ذِكْرَ الْكَلْبِ: فَهُوَ وَإِنْ كَانَ مُطْلَقًا يَرْجِعُ إِلَى الْكَلْبِ؛ لِأَنَّ الْأَلْفَ وَاللَّامَ يُحْمَلَانِ عَلَى الْعَهْدِ، وَلَيْسَ هَاهُنَا جِنْسٌ يُعْهَدُ مِنْهُ الرَّجُوعُ فِي قَيْئِهِ إِلَّا الْكَلْبُ؛ فَلَا فَرْقَ بَيْنَ أَنْ يَقُولَ: «كَالْعَائِدِ فِي قَيْئِهِ»، وَبَيْنَ أَنْ يَقُولَ: «كَالْكَلْبِ يَعُودُ فِي قَيْئِهِ».

عَلَى أَنَّا لَوْ حَمَلْنَا لَفْظَةَ «الْعَائِدِ» عَلَى الْجِنْسِ وَالْعُمُومِ لَدَخَلَ فِيهِ الْكَلْبُ لَا مَحَالَةَ، فَلَا يَجُوزُ حَمْلُ الْعَوْدِ عَلَى التَّحْرِيمِ؛ لِأَنَّ ذَلِكَ لَا يَتَأْتِي فِي الْكَلْبِ، فَلَا بَدَّ مِنْ حَمْلِهِ عَلَى الْاسْتِقْدَارِ وَالِاسْتِهْجَانِ، وَهُوَ مُتَأَتٍّ فِي كُلِّ عَائِدٍ.

فَإِنْ قِيلَ: كَيْفَ يَجُوزُ أَنْ يَجْتَمِعَ جَوَازُ الرَّجُوعِ فِي الْهَبَةِ مَعَ الْقَوْلِ بِأَنَّهَا تُمْلِكُ بِالْقَبْضِ؟

١. مسند أحمد، ج ١، ص ٢١٧؛ صحيح البخاري، ج ٣، ص ١٣٤، كتاب الهبة؛ سنن ابن ماجه، ج ٢، ص ٧٩٧، ح ٢٣٨٦؛ السنن الكبرى للبيهقي، ج ٦، ص ١٨٠.

٢. في «أ، ج» و مطبوع النجف: «ولا يثبت».

٣. سنن ابن ماجه، ج ٢، ص ٧٩٨، ح ٢٣٨٧؛ سنن الدارقطني، ج ٣، ص ٣٨ - ٤٠، ح ٢٩٥٠؛ السنن الكبرى للبيهقي، ج ٦، ص ١٨٠ - ١٨٢؛ كنز العمال، ج ١٦، ص ٦٣٨، ح ٤٦١٥٩.

٤. في «ب، ص، ط، ك» و المطبوع: «+ لا».

قلنا: غَيْرُ مُمْتَنِعٍ اجْتِمَاعُهُمَا^١، كما أَنَّ الْمَبِيعَ إِذَا شُرِطَ فِيهِ الْخِيَارُ مُدَّةٌ مَعْلُومَةٌ كَانَ مَمْلُوكًا بِالْعَقْدِ وَإِنْ كَانَ حَقُّ الرُّجُوعِ فِيهِ ثَابِتًا.

٢٦٥

فَإِنْ قَالُوا: الْمِلْكُ مَعَ ثُبُوتِ حَقِّ الْخِيَارِ نَاقِضٌ أَوْ غَيْرُ مُسْتَقَرٍّ.
قلنا: فَنَحْنُ نَقُولُ فِي مِلْكِ الْمَوْهُوبِ مَعَ ثُبُوتِ حَقِّ الرُّجُوعِ مِثْلَ مَا تَقُولُونَهُ حَرْفًا بِحَرْفٍ.

٢٦٢. مسألة

فِي الْهَبَةِ أَيْضًا^٢ [إِذَا كَانَتْ فِي مَرَضِ الْمَوْتِ]

وَمِمَّا انْفَرَدَتْ بِهِ الْإِمَامِيَّةُ: أَنَّ مَنْ وَهَبَ شَيْئًا فِي مَرَضِهِ الَّذِي مَاتَ فِيهِ إِذَا كَانَ عَاقِلًا مُمَيِّزًا تَصِحُّ^٣ هَبَّتُهُ، وَلَا يَكُونُ مِنْ ثُلْثِهِ بَلْ^٤ مِنْ صُلْبِ مَالِهِ.
وَخَالَفَ بَاقِيَ الْفُقَهَاءِ فِيهِ^٥، وَذَهَبُوا إِلَى أَنَّ الْهَبَةَ فِي مَرَضِ الْمَوْتِ مَحْسُوبَةٌ مِنَ الثُّلُثِ^٦.

دَلِيلُنَا: الْإِجْمَاعُ الْمُتَرَدِّدُ، وَلَأَنَّ تَصَرُّفَ الْعَاقِلِ فِي مَالِهِ جَائِزٌ، وَمَا تَعَلَّقَ لِلْوَرَثَةِ

١. فِي «ج، ص، ط، ك» وَمَطْبُوعِ النَجْفِ: «اجْتِمَاعُ ذَلِكَ»، وَفِي حَاشِيَةِ «ك» كَالْمَتْنِ، وَفِي «أ»: + «ذَلِكَ».

٢. فِي «أ، ج»: - «فِي الْهَبَةِ أَيْضًا»، وَفِي «ك»: - «أَيْضًا».

٣. فِي «ب، ج، ص، ط، ك»: «يَصَحُّ».

٤. فِي «ص، ط»: + «يَكُونُ».

٥. فِي «ص، ط»: - «فِيهِ»، وَفِي «ج، ك» وَمَطْبُوعِ النَجْفِ: «فِي ذَلِكَ».

٦. الْمَدَوْنَةُ الْكُبْرَى، ج ٦، ص ٩٠ و ٩٤: الْأُمُّ، ج ٤، ص ١٠٩ - ١١٣: الْإِشْرَافُ عَلَى مَذَاهِبِ الْعُلَمَاءِ، ج ٧، ص ٨٧: مُخْتَصَرُ اخْتِلَافِ الْعُلَمَاءِ، ج ٤، ص ٤٢١ - ٤٢٢: الْمَبْسُوطُ لِلْسَّرْحَسِيِّ، ج ١٢، ص ١٠٢: بَدَائِعُ الصَّنَاعِ، ج ٧، ص ٢٤٩: الْمَغْنِي لَابْنِ قِدَامَةَ، ج ٦، ص ٢١٩: الْمَجْمُوعُ، ج ١٥، ص ٤٤١.

بماله و هو حَيٌّ حَقٌّ فهَبْتُهُ جائزَةً، و لذلك صَحَّ بلا خِلَافٍ نَفَقْتُهُ جَمِيعَ مَالِهِ عَلَى نَفْسِهِ فِي مَأْكَلٍ وَ مَشْرَبٍ.

فإن قيل: أَيُّ فَرْقٍ بَيْنَ الْهَبَةِ فِي الْمَرَضِ وَ الْوَصِيَّةِ فِي الْمَرَضِ؟
قلنا: الْهَبَةُ حُكْمُهَا مُنْجَزٌ^١ فِي الْحَالِ، وَ مَا تَعَلَّقَ فِي حَالِ الْحَيَاةِ حَقٌّ لَوَارِثٍ بِمَالِ الْمُورِثِ. وَ الْوَصِيَّةُ حُكْمُهَا مَوْقُوفٌ عَلَى الْوَفَاةِ، وَ بَعْدَ الْوَفَاةِ يَتَعَلَّقُ حَقُّ الْوَرَثَةِ بِمَالِ الْمُورِثِ؛ فَوَجَبَ أَنْ تَكُونَ مَحْسُوبَةً مِنَ الثُّلُثِ.

[مسائل الضمان]

٢٦٣. مسألة

٢٦٦

[ضمانُ الأجراء^٢]

و مِمَّا انْفَرَدَتْ بِهِ الْإِمَامِيَّةُ: الْقَوْلُ بِأَنَّ الصُّنَاعَ كَالْقَصَّارِ وَ الْخَيَّاطِ وَ مَنْ أَشَبَّهُهُمَا ضَامِنُونَ لِلْمَتَاعِ الَّذِي يُسَلَّمُ إِلَيْهِمْ، إِلَّا أَنْ يَظْهَرَ هَلَاكُهُ وَ يَشْتَهَرَ بِمَا لَا يُمَكِّنُ دَفْعَهُ أَوْ تَقَوْمَ بَيِّنَةٍ بِذَلِكَ. وَ هُمْ أَيْضاً ضَامِنُونَ لِمَا جَنَّتْهُ أَيْدِيهِمْ عَلَى الْمَتَاعِ بَتَعَدُّ وَ غَيْرِ تَعَدُّ، وَ سِوَاءٍ كَانَ الصَّانِعُ مُشْتَرِكاً أَوْ غَيْرَ مُشْتَرِكٍ.

وَ مَعْنَى «الاشْتِرَاكِ» هُوَ أَنْ يُسْتَأْجَرَ الْأَجِيرُ عَلَى عَمَلٍ فِي الذَّمَّةِ، فَيَكُونُ لِكُلِّ وَاحِدٍ أَنْ يَسْتَأْجِرَهُ وَ لَا يَخْتَصُّ بِهِ بَعْضُهُمْ دُونَ بَعْضٍ.

وَ مَعْنَى «الْأَجِيرِ الْمُتَفَرِّدِ» هُوَ مَنْ اسْتُؤْجِرَ لِلْعَمَلِ مُدَّةً مَعْلُومَةً، فَيَخْتَصُّ

١. فِي «أ»: «مَعْجَلٌ».

٢. فِي «ب»، ص، ط، ك: «فِي الْإِجَارَاتِ» بَدَلَ «ضَمَانِ الْأَجْرَاءِ».

٣. فِي «ك»: «مَا».

٤. فِي «أ»، ص، ط، ك: «و مَطْبُوعِ النَجْفِ: «أَحَدٌ».

المُسْتَأْجَرُ بِمَنْفَعَتِهِ تِلْكَ الْمُدَّةَ وَلَا يَصِحُّ لغيرِهِ اسْتِجَارُهُ فِيهَا^١.

و خَالَفَ بَاقِي الْفُقَهَاءِ فِي ذَلِكَ:

فَقَالَ أَبُو حَنِيفَةَ وَأَصْحَابُهُ: لَا ضَمَانَ عَلَى الْأَجِيرِ الْمُشْتَرَكِ إِلَّا فِيمَا جَنَّتَهُ يَدَاهُ^٢.

و قَالَ زُفَرٌ: لَا ضَمَانَ عَلَيْهِ فِيمَا جَنَّتَ يَدَاهُ أَيْضاً إِلَّا أَنْ يُخَالَفَ^٣.

و قَالَ أَبُو يُونُسَ^٤ وَ مُحَمَّدٌ^٥ وَ عُبَيْدُ اللَّهِ بْنُ الْحُسَيْنِ^٦: يَضْمَنُ، إِلَّا مَا لَا يُسْتَطَاعُ الْاِمْتِنَاعُ مِنْهُ؛ كَالْحَرِيقِ وَ مَوْتِ الشَّاةِ وَ اللَّصُوصِ الْغَالِبِينَ.

و قَالَ الثَّوْرِيُّ: يَضْمَنُ فِي اللَّصُوصِ أَيْضاً^٧.

و قَالَ مَالِكٌ: يَضْمَنُ الْقَصَّارُ، إِلَّا أَنْ يَأْتِيَ أَمْرٌ مِنَ اللَّهِ تَعَالَى؛ مِثْلُ الْحَرِيقِ

٢٦٧

١. نقل العلامة من أول المسألة إلى هنا في مختلف الشيعة، ج ٦، ص ١٥٦.

و ذهب الشيخ المفيد إلى هذا القول، و قال الشيخ الطوسي و أبو الصلاح و سَلَار و ابن إدريس: لا ضمان لهم. المقنعة، ص ٦٤٣؛ الخلاف، ج ٣، ص ٥٠١ - ٥٠٢، مسألة ٢٥؛ المبسوط، ج ٣، ص ٢٤٢؛ النهاية و نكتها، ج ٢، ص ٢٨٥؛ الكافي في الفقه، ص ٣٤٧؛ المراسم، ص ١٩٦؛ السرائر، ج ٢، ص ٤٧٠.

٢. الإشراف على مذاهب العلماء، ج ٦، ص ٣١٥؛ مختصر اختلاف العلماء، ج ٤، ص ٨٥؛ المبسوط للسرخسي، ج ١٥، ص ٨١؛ تحفة الفقهاء، ج ٢، ص ٣٥٢؛ بدائع الصنائع، ج ٤، ص ٢١٠.

٣. مختصر اختلاف العلماء، ج ٤، ص ٨٥؛ تحفة الفقهاء، ج ٢، ص ٣٥٢؛ المبسوط للسرخسي، ج ١٥، ص ٨٢؛ بدائع الصنائع، ج ٤، ص ٢١٠.

٤. مختصر اختلاف العلماء، ج ٤، ص ٨٥؛ المبسوط للسرخسي، ج ١٥، ص ١٠٣؛ تحفة الفقهاء، ج ٢، ص ٣٥٢؛ بدائع الصنائع، ج ٤، ص ٢١٠؛ بداية المجتهد، ج ٢، ص ١٨٧.

٥. مختصر اختلاف العلماء، ج ٤، ص ٨٥؛ المبسوط للسرخسي، ج ١٥، ص ١٠٣؛ تحفة الفقهاء، ج ٢، ص ٣٥٢؛ بدائع الصنائع، ج ٤، ص ٢١٠.

٦. مختصر اختلاف العلماء، ج ٤، ص ٨٥.

٧. مختصر اختلاف العلماء، ج ٤، ص ٨٥.

و السَّرَقِ و الصَّيَاعِ إِذَا قَامَتْ عَلَيْهِ بَيِّنَةٌ. وَ يَضْمَنُ قَرْضَ الْفَارِ إِذَا لَمْ تَقُمْ بَيِّنَةٌ، وَ إِذَا قَامَتْ بَيِّنَةٌ أَنَّهُ قَرْضُ الْفَارِ مِنْ غَيْرِ تَضْيِيعٍ لَمْ يَضْمَنْ^١.

وَ قَالَ الْأَوْزَاعِيُّ: لَا يَضْمَنُ الْقَضَارُ مِنَ الْحَرِيقِ، وَ الْأَجِيرُ الْمُشْتَرَكُ ضَامِنٌ إِذَا لَمْ يُشْتَرِطْ لَهُ أَنَّهُ لَا ضَمَانَ عَلَيْهِ^٢.

وَ قَالَ الْحَسَنُ بْنُ حَيٍّ: مَنْ أَخَذَ الْأَجَرَ فَهُوَ ضَامِنٌ تَبَرُّاً أَوْ لَمْ يَتَبَرَّأْ وَ مَنْ أَعْطَى الْأَجَرَ فَلَا ضَمَانَ عَلَيْهِ وَ إِنْ شَرِطَ، وَ لَا^٣ يَضْمَنُ الْأَجِيرُ الْمُشْتَرَكُ مِنْ عَدُوٍّ حَارِبٍ أَوْ مَوْتٍ^٤.

وَ هَذَا الْقَوْلُ مِنْ ابْنِ حَيٍّ كَأَنَّهُ مُوَافِقٌ لِلْإِمَامِيَّةِ؛ لِأَنَّهُ إِنْ عَنِى بِهِ الْأَجِيرُ الْمُشْتَرَكُ وَ الْخَاصُّ فَهُوَ مُوَافِقٌ لَهُمْ، وَ إِنْ كَانَ يَعْنِي الْمُشْتَرَكَ دُونَ الْخَاصِّ فَهُوَ خِلَافٌ. إِلَّا أَنَّهُ مُخَالَفٌ لِلْإِمَامِيَّةِ عَلَى كُلِّ حَالٍ بِقَوْلِهِ: «وَ مَنْ أَعْطَى الْأَجَرَ فَلَا ضَمَانَ عَلَيْهِ وَ إِنْ شَرِطَ»؛ لِأَنَّ عِنْدَنَا إِنْ شَرِطَ كَانَ الضَّمَانُ عَلَيْهِ بِالْشَرْطِ وَ إِنْ أَعْطَى الْأَجَرَ وَ قَالَ اللَّيْثُ: الصُّنَاعُ كُلُّهُمْ ضَامِنُونَ لِمَا أَفْسَدُوا أَوْ هَلَكَ عَنْدهُمْ^٥. وَ هَذَا أَيْضاً كَمُوَافَقَةِ لِلْإِمَامِيَّةِ^٦ إِذَا أَرَادَ بِالصُّنَاعِ مَنْ كَانَ مُشْتَرَكاً وَ خَاصّاً.

١. المدونة الكبرى، ج ٤، ص ٣٩١؛ الإشراف على مذاهب العلماء، ج ٦، ص ٣١٤؛ مختصر اختلاف العلماء، ج ٤، ص ٨٥؛ المغني لابن قدامة، ج ٦، ص ١٠٦؛ بداية المجتهد، ج ٢، ص ١٨٧.

٢. مختصر اختلاف العلماء، ج ٤، ص ٨٥.

٣. في «ص، ط» + «ضمان».

٤. مختصر اختلاف العلماء، ج ٤، ص ٨٦.

٥. في «ب، ج» والمطبوع: «الأجير».

٦. مختصر اختلاف العلماء، ج ٤، ص ٨٥.

٧. في «ج، ص، ط» : «الإمامية».

٢٦٨

و للشافعي قولان: أحدهما: يَضْمَنُ، والآخر: لا يَضْمَنُ إِلَّا ما جَنَّتْ يَدُهُ^١.

دليلنا على صِحَّة ما ذهبنا إليه: الإجماع المتردد.

و أيضاً فإنَّ^٢ مَنْ خالفنا في هذه المسألة على تباين أقوالهم يرجعون فيها إلى ما يَقْتَضِي الظَّنُّ من قياس أو خبر واحد، و نحنُ نرجعُ إلى ما يَقْتَضِي العلم، فقولنا أولى على كُلِّ حال.

و ممَّا يُمْكِنُ أَنْ يُعَارَضوا به -لأنه موجود في رواياتهم وكتبهم -: ما يروونه عن النبي صَلَّى الله عليه و آله مِنْ قوله: «على اليد ما أخذت حتى تُؤدِّيَه»^٣، و هذا يَقْتَضِي ضَمَانَ الصَّنَاعِ على كُلِّ حالٍ، و إذا خَصَّصوه احتاجوا إلى دليل، و لا دليل لهم على ذلك.

[مسائل الوقف]

٢٦٤. مسألة في الوقف^٤

[بَيْعُ الْوَقْفِ]

و ممَّا انفَرَدَتْ به الإمامية: القول بأنَّ مَنْ وَقَفَ وقفاً جازَ له أن يَشْرِطَ أَنَّهُ إن احتاجَ إليه في حالِ حَيَاتِهِ كانَ له يَبِيعُهُ و الانتفاعُ بِثَمَنِهِ^٥.

١. الأم: ج ٤، ص ٣٨ - ٤١؛ مختصر المزني، ص ١٢٧؛ الإشراف على مذاهب العلماء، ج ٦،

ص ٣١٥؛ مختصر اختلاف العلماء، ج ٤، ص ٨٦؛ المجموع، ج ١٥، ص ١٠٩.

٢. في «ج، ص، ط» - «فإن».

٣. مسند أحمد، ج ٥، ص ٨؛ سنن الدارمي، ج ٢، ص ٢٦٤؛ سنن ابن ماجه، ج ٢، ص ٨٠٢.

ح ٢٤٠٠؛ السنن الكبرى للبيهقي، ج ٦، ص ٩٠؛ كنز العمال، ج ١٠، ص ٣٦٠، ح ٢٩٨١١.

٤. في «أ، ج» و المطبوعين: - «في الوقف»، و في «ص، ط، ك»: «في الوقوف».

٥. نقل هذه المسألة ابن إدريس و العلامة الحلبي. السرائر، ج ٣، ص ١٥٦؛ مختلف الشيعة، ج ٦،

و القول أيضاً بأن الوقف متى حَصَلَ مِنَ الْخَرَابِ بَحِيْثٌ لَا يُجْدِي نَفْعاً جَاَزَ لِمَنْ هُوَ وَقَفَ عَلَيْهِ بَيْعُهُ وَ الْإِنْتِفَاعُ بِثَمَنِهِ. وَأَنَّ أَرْيَابَ الْوَقْفِ^١ مَتَى دَعَتَهُمْ ضَرْوَرَةٌ شَدِيْدَةٌ إِلَى ثَمَنِهِ جَاَزَ لَهُمْ بَيْعُهُ، وَ لَا يَجُوْزُ لَهُمْ ذَلِكَ مَعَ فَقْدِ الضَّرْوَرَةِ^٢.

وَ خَالَفَ بَاقِي الْفُقَهَاءِ فِي ذَلِكَ، وَ لَمْ يُجِيزُوا اشْتِرَاطَ الْوَاقِفِ لِنَفْسِهِ مَا أَجْزَأُهُ، وَ لَا بَيْعَ الْوَقْفِ عَلَى^٣ حَالٍ مِنَ الْأَحْوَالِ^٤، إِلَّا مَا رَوَاهُ بَشْرٌ^٥ عَنْ أَبِي يُوْسُفَ فِي سَنَةِ

﴿ص ٢٩٠﴾.

و به قال الشيخ المفيد و الشيخ الطوسي على ما في النهاية، و قال في المبسوط ببطلان الوقف إذا شرط. و أيضاً ذهب إلى صحة هذا الوقف سَلَار و ابن البراج و العلامة، و إلى عدم صحته كما في المبسوط ابن حمزة و ابن الجيند و ابن إدريس. المقتعة، ص ١٥٢؛ النهاية و نكتها، ج ٣، ص ١١٩؛ المبسوط، ج ٣، ص ٣٠٠؛ المراسم، ص ١٩٧؛ المهذب، ج ٢، ص ٩٣؛ الوسيلة، ص ٣٧٠؛ السرائر، ج ٣، ص ١٥٦؛ مختلف الشيعة، ج ٦، ص ٢٩٠.

١. في «ص، ط، ك» و مطبوع النجف: «الوقوف».

٢. نقل العلامة هذه المسألة و قال في المسألة التالية لهذه المسألة في صحة و عدم صحة هذا الوقف: «و كلام السيد المرتضى فيما نقلناه عنه في مباحته في المسألة السابقة يعطي جواز هذا الشرط، و أنه يعمل بمقتضاه». مختلف الشيعة، ج ٦، ص ٢٨٦ و ٢٩٣.

٣. في «ص، ط»: «كُلَّ».

٤. مختصر اختلاف العلماء، ج ٤، ص ١٧٠؛ المدونة الكبرى، ج ٥، ص ٤٥٤ - ٤٥٥؛ الأم، ج ٤، ص ٥٦؛ تحفة الفقهاء، ج ٣، ص ٣٧٦ - ٣٧٧؛ المغني لابن قدامة، ج ٦، ص ١٩٥؛ المجموع، ج ١٥، ص ٣٣٣؛ البحر الزخار، ج ٤، ص ١٥٩.

٥. بشر بن الوليد بن خالد الكندي، أبو الوليد، روى عن أبي يوسف القاضي كتبه و إملاءه، و روى عن شريك و حماد بن زيد و مالك بن أنس و صالح المري و غيرهم، و روى عن محمد بن طلحة، و ولي القضاء ببغداد في الجانبين جميعاً، و كان يحدث و يفتي الناس ببغداد، مات بشر بن الوليد الكندي القاضي المفلوج صاحب أبي يوسف في سنة ثمان و ثلاثين، و بلغ ٩٧ سنة، و دفن في مقابر باب الشام. الطبقات الكبرى، ج ٧، ص ٣٥٥؛ تاريخ بغداد، ج ٧، ص ٨٣ - ٨٦.

تِسْعَ وَ سَبْعِينَ^١ أَنَّهُ إِنْ جَعَلَ الْوَاقِفُ الْخِيَارَ لِنَفْسِهِ فِي بَيْعِ الْوَقْفِ وَأَنْ يَجْعَلَ ذَلِكَ فِي وَقْفٍ أَفْضَلَ مِنْهُ فَهُوَ جَائِزٌ، وَإِنْ مَاتَ قَبْلَ أَنْ يَخْتَارَ إِبْطَالَهُ مَضَى الْوَقْفُ عَلَى سَبِيلِهِ^٢.
و^٣ قَالَ أَبُو يُونُسَ بَعْدَ ذَلِكَ: لَا يَجُوزُ الْإِسْتِثْنَاءُ فِي إِبْطَالِ الْوَقْفِ، وَالْوَقْفُ جَائِزٌ نَافِذٌ^٤.

دَلِيلُنَا: اتِّفَاقُ الطَّائِفَةِ^٥، وَلِأَنَّ كَوْنَ الشَّيْءِ وَقْفًا تَابِعٌ لِاخْتِيَارِ الْوَاقِفِ وَمَا يَشْرِطُهُ فِيهِ، فَإِذَا شَرَطَ لِنَفْسِهِ مَا ذَكَرْنَاهُ كَانَ كَسَائِرِ مَا يَشْرِطُهُ.
وَلَيْسَ لَهُمْ أَنْ يَقُولُوا: هَذَا شَرَطٌ يَنْقُضُ كَوْنَهُ وَقْفًا وَحَبِيسًا^٦ وَخَارِجًا مِنْ مِلْكِهِ، وَلَيْسَ كَذَلِكَ بَاقِي الشُّرُوطِ؛ لِأَنَّهُ لَا تَنَافِي بَيْنَهُمَا^٧ وَبَيْنَ كَوْنِ ذَلِكَ وَقْفًا^٨.
قُلْنَا: لَيْسَ ذَلِكَ يُنَاقِضُ^٩ كَوْنَهُ وَقْفًا^{١٠}؛ لِأَنَّهُ مَتَى لَمْ يَخْتَرْ الرَّجُوعَ فَهُوَ مَاضٍ عَلَى سَبِيلِهِ^{١١}، وَمَتَى مَاتَ قَبْلَ الْعَوْدِ نَقَذَ أَيْضًا نَفُودًا تَامًا؛ وَهَذَا حُكْمٌ مَا كَانَ مُسْتَفَادًا قَبْلَ

١. يعني في سنة تسع وسبعين بعد المائة.

٢. مختصر اختلاف العلماء، ج ٤، ص ١٦٦؛ المبسوط للسرخسي، ج ١٢، ص ٤١ - ٤٢؛ بدائع الصنائع، ج ٦، ص ٢٢٠؛ المغني لابن قدامة، ج ٦، ص ١٩٥؛ المجموع، ج ١٥، ص ٣٣٣؛ البحر الرخار، ج ٤، ص ١٥٩.

٣. في «ص، ط، ك» ومطبوع النجف: «قال و».

٤. مختصر اختلاف العلماء، ج ٤، ص ١٦٦؛ البحر الرخار، ج ٤، ص ١٥٩.

٥. في «ص، ط، ك»: «الإمامية»، وفي حاشية «ك» كالمتمن.

٦. في «ج، ص، ط، ك» ومطبوع النجف: «حبسًا».

٧. في «أ، ب، ك»: «بينهما».

٨. في «أ» والمطبوع: «+ مثله».

٩. في «أ، ج، ص»: «بناقض».

١٠. في «ص، ط، ك»: «+ و».

١١. في «أ»: «سبله».

عَقْدِ الْوَقْفِ، فَكَيْفَ^١ يَكُونُ ذَلِكَ نَقْضاً لِحُكْمِهِ وَ قَدْ بَيَّنَّا أَنَّ الْحُكْمَ بَاقٍ؟

فَإِنْ قِيلَ: لَوْ جَازَ دُخُولُ هَذَا الشَّرْطِ فِي الْوَقْفِ لَجَازَ دُخُولُ مِثْلِهِ فِي الْعِتْقِ.

قُلْنَا: هَذَا قِيَاسٌ، وَ قَدْ بَيَّنَّا أَنَّ الْقِيَاسَ لَا يَصِحُّ إِثْبَاتُ الْأَحْكَامِ الشَّرْعِيَّةِ بِهِ.

و بَعْدُ، فَالْفَرْقُ^٢ بَيْنَ الْعِتْقِ وَالْوَقْفِ أَنَّ الْعِتْقَ عِنْدَنَا لَا يَجُوزُ دُخُولُ شَيْءٍ مِنَ الشَّرْطِ فِيهِ، وَ لَيْسَ كَذَلِكَ الْوَقْفُ؛ لِأَنَّ الشَّرَائِطَ^٣ تَدْخُلُهُ مِثْلُ أَنْ تَقُولَ: «هَذَا وَقْفٌ عَلَى فُلَانٍ فَإِنْ مَاتَ فَعَلَى فُلَانٍ» وَ مَا جَرَى هَذَا الْمَجْرَى، وَ إِذَا دَخَلَتْهُ الشَّرْطُ جَازَ دُخُولُ الشَّرْطِ الَّذِي ذَكَرْنَاهُ.

فَإِنْ قِيلَ: فَقَدْ خَالَفَ أَبُو عَلِيٍّ ابْنَ الْجُنَيْدِ فِيمَا ذَكَرْتُمُوهُ، وَ ذَكَرَ أَنَّهُ لَا يَجُوزُ لِلْوَقْفِ أَنْ يَشْرِطَ لِنَفْسِهِ بَيْعَهُ لَهُ عَلَى وَجْهِ مِنَ الْوَجُوهِ، وَ كَذَلِكَ فَيَمْنُ هُوَ وَقْفٌ عَلَيْهِ أَنَّهُ لَا يَجُوزُ أَنْ يَبِيعَهُ^٤.

قُلْنَا: لَا اعْتِبَارَ بِابْنِ الْجُنَيْدِ وَ قَدْ تَقَدَّمَ إِجْمَاعُ الطَّائِفَةِ وَ تَأَخَّرَ أَيْضاً عَنْهُ؛ وَ إِنَّمَا عَوَّلَ فِي ذَلِكَ عَلَى ظُنُونٍ^٦ وَ حِسْبَانٍ وَ أَخْبَارٍ^٧ شَاذَّةٍ لَا يُلْتَفَتُ إِلَى مِثْلِهَا. فَاِمَّا إِذَا صَارَ الْوَقْفُ بَحِيْثٌ لَا يُجْدِي نَفْعاً، أَوْ دَعَتْ أَرْبَابَهُ الضَّرُورَةُ إِلَى ثَمَنِهِ

١. فِي «ص، ط، ك» وَ مَطْبُوعِ النَجَفِ: «وَ كَيْفَ».

٢. فِي «ص، ط، ك» وَ مَطْبُوعِ النَجَفِ: «فَإِنَّ الْفَرْقَ».

٣. فِي «أ»: «الشَّرْطُ».

٤. فِي «ج»: «بَيْعَهُ»، وَ فِي «ص، ط، ك»: «لَهُ بَيْعُهُ» بَدَلَ «أَنْ يَبِيعَهُ».

٥. مُخْتَلَفُ الشَّيْبَعَةِ، ج ٦، ص ٢٩١.

٦. فِي «أ، ج، ص، ط، ك» وَ مَطْبُوعِ النَجَفِ: «+ لَهُ».

٧. الْكَافِي، ج ٧، ص ٣٧، ح ٣٥؛ كِتَابُ مَنْ لَا يَحْضُرُهُ الْفَقِيه، ج ٤، ص ٢٤٢، ح ٥٥٧٦؛ تَهْذِيبُ الْأَحْكَامِ، ج ٩، ص ١٣٠، ح ٥٥٦؛ وَ سَائِلُ الشَّيْبَعَةِ، ج ١٩، ص ١٨٥ - ١٩٢، بَابُ عَدَمِ جَوَازِ بَيْعِ الْوَقْفِ.

لشِدَّةٍ فَقَرِهِمْ، فالأَحْوَطُ ما ذَكَرْنَاهُ مِنْ جَوَازِ بَيْعِهِ؛ لِأَنَّهُ إِنَّمَا جُعِلَ لِمَنَافِعِهِمْ،
فإِذَا بَطَلَتْ مَنَافِعُهُمْ مِنْهُ فَقَدْ انْتَقَضَ الْغَرَضُ فِيهِ، وَلَمْ يَبْقَ مَنَفَعَةٌ فِيهِ إِلَّا مِنَ الْوَجْهِ
الَّذِي ذَكَرْنَاهُ.

[مسائل الشركة]

٢٦٥. مسألة في الشركة^١

[تراضى الشريكين بتفاوت الربح]

وَمِمَّا انْفَرَدَتْ بِهِ الْإِمَامِيَّةُ: الْقَوْلُ بِأَنَّ الْمُشْتَرِكَيْنِ مَعَ تَسَاوِي مَالِيَهُمَا إِذَا تَرَاضَيَا
بِأَنْ يَكُونَ لِأَحَدِهِمَا مِنَ الرَّبْحِ أَكْثَرُ مِمَّا لِلْآخَرِ^٢ جَازَ ذَلِكَ، وَكَذَلِكَ إِذَا تَرَاضَيَا بِأَنَّهُ لَا
وَضِيعَةٌ عَلَى أَحَدِهِمَا، أَوْ^٣ أَنَّ عَلَيْهِ مِنَ الْوَضِيعَةِ أَقَلَّ مِمَّا عَلَى الْآخَرِ جَازَ أَيْضاً^٤.

١. في «أ.ج.» والمطبوع: - «في الشركة».

٢. في «ص، ط.»: «من مال الآخر».

٣. في «ص، ط، ك.»: «و».

٤. لقد نقل ابن إدريس والآبي والعلامة هذا القول عن الانتصار. السرائر، ج ٢، ص ٤٠٠؛ كشف
الرموز، ج ١، ص ٥١١؛ مختلف الشيعة، ج ٦، ص ٢٣١.

و ذهب الشيخ الطوسي وابن إدريس إلى أَنَّ الشريكين إذا تساويا في المالين تساويا في الربح و
الخسران، وإن تفاوتا فيه تفاوتا فيهما على النسبة، ولو شرطا التساوي في الربح مع تفاوت
المالين وبالعكس بطلت الشركة. المبسوط، ج ٢، ص ٣٤٩؛ الخلاف، ج ٣، ص ٣٣٢، مسألة ٩؛
السرائر، ج ٢، ص ٤٠٠؛ الكافي في الفقه، ص ٣٤٣.

و قال العلامة التستري في النجعة بعد نقل عبارة الانتصار: «لكن إجماعه كما ترى؛ فلم نقف
على من صرح به قبله. ولكن يمكن الاستدلال له بما رواه الكافي صحيحاً عن رفاعه، عن
الكاظم عليه السلام، سألت عن رجل شارك رجلاً في جارية له و قال له: إن ربحنا فيها فلك
نصف الربح، وإن كانت وضیعة فليس عليك شيء. فقال: «لا أرى بهذا بأساً إذا طابت نفس
صاحب الجارية». النجعة في شرح اللمعة، ج ٨، ص ٨٨.

و خَالَفَ بَاقِيَ الْفُقَهَاءِ فِي ذَلِكَ:

فَقَالَ الشَّافِعِيُّ: لَا يَجُوزُ أَنْ يَشْتَرِطَ تَسَاوِيًا فِي الرِّبْحِ مَعَ التَّفَاضُلِ فِي الْمَالِ، وَلَا تَفَاضُلًا فِي الرِّبْحِ مَعَ التَّسَاوِي فِي الْمَالِ؛ وَإِنْ شَرَطَا ذَلِكَ فَسَدَّتِ الشَّرْكَةُ.^١
و أَبُو حَنِيفَةَ أَجَازَ التَّفَاضُلَ فِي الرِّبْحِ وَإِنْ كَانَ رَأْسُ الْمَالِ مُتَسَاوِيًا.^٢
و قَالَ مَالِكٌ: إِذَا كَانَ رَأْسُ الْمَالِ مِنْ عِنْدِ أَحَدِهِمَا الثُّلُثُ وَمِنْ الْآخَرِ الثُّلُثَيْنِ عَلَى أَنْ الْعَمَلَ نِصْفَانِ فَالرِّبْحُ نِصْفَانِ فَلَا خَيْرَ فِي هَذِهِ الشَّرْكَةِ. وَلَا يَجُوزُ عِنْدَهُ التَّفَاضُلُ فِي الرِّبْحِ مَعَ التَّسَاوِي فِي رُؤُوسِ الْأُمُوالِ.^٣
و قَالَتِ الْجَمَاعَةُ: إِنَّ الْوَضِيعَةَ عَلَى قَدْرِ الْمَالَيْنِ، وَ شَرَطُ الْفَضْلِ بَاطِلٌ.^٤
دَلِيلُنَا: الْإِجْمَاعُ الْمُتَكَرِّرُ.

و أَيْضًا فَإِنَّ الشَّرْكَةَ بِحَسَبِ مَا يُشْتَرَطُ فِيهَا؛ فَإِذَا اشْتَرَطَا التَّفَاضُلَ فِي الرِّبْحِ

١. هكذا في «أ»، وفي سائر النسخ والمطبوع: «ولا تفاضل».

٢. الأم، ج ٣، ص ٢٣٦؛ مختصر المزني، ص ١٠٩؛ الإشراف على مذاهب العلماء، ج ٦، ص ١٧٣؛ مختصر اختلاف العلماء، ج ٤، ص ٧؛ المجموع، ج ١٤، ص ٦٩؛ بداية المجتهد، ج ٢، ص ٢٠٤.

٣. الإشراف على مذاهب العلماء، ج ٦، ص ١٧٢ - ١٧٣؛ مختصر اختلاف العلماء، ج ٤، ص ٧؛ المبسوط للسرخسي، ج ١١، ص ١٧٦ - ١٧٧؛ تحفة الفقهاء، ج ٣، ص ٧ - ٩؛ بدائع الصنائع، ج ٦، ص ٦٥؛ بداية المجتهد، ج ٢، ص ٢٠٤.

٤. في «أ»: «و الربح».

٥. في «ب»، ص، ط: «ولا».

٦. المدونة الكبرى، ج ٥، ص ٤٣ و ٥٩؛ مختصر اختلاف العلماء، ج ٤، ص ٧؛ المغني لابن قدامة، ج ٥، ص ١٤٠؛ بداية المجتهد، ج ٢، ص ٢٠٤.

٧. مختصر اختلاف العلماء، ج ٤، ص ٨؛ المبسوط للسرخسي، ج ١١، ص ١٥٨؛ تحفة الفقهاء، ج ٣، ص ١٣؛ بدائع الصنائع، ج ٦، ص ٧٧.

٨. في المطبوعين: «إن».

أو في الوضعية وَجَبَ جوازُ ذلك. و أبو حنيفةٌ يُجيزُ اشتراطَ التفاضلِ في الربحِ، فيلزمُهُ^١ جوازُ مثلِ ذلك في الوضعية.

فإن قيل: إنما فسَدَ اشتراطُ الفضلِ في الوضعية؛ لأنه يجري مجرى قول أحدهما لصاحبه: «ما ضاعَ من مالِكَ فهو عَلَيَّ» وهذا فاسدٌ لا محالة.

قلنا: مثالُ ما نحن فيه هو أن يقول: «ما هلكَ من هذه البضاعةِ مع تساوينا فيها ٢٧٢ فهو من مالي ومالك، إلا أني قد سمحتُ و رَضيتُ بأن يكونَ من مالي خاصةً» فلا مانعٌ من ذلك. و يلزمُ أبا حنيفةً إذا أجرى التفاضلَ في الوضعية مجرى قول أحدهما لصاحبه: «ما هلكَ من مالِكَ فهو عَلَيَّ» أن لا يجوزَ التفاضلُ في الربح؛ لأنه يجري مجرى قول له: «ما استفيدُهُ من الربحِ في كذا وكذا فهو لك» وإذا جازَ أخذُ الأمرينِ جازَ الآخرُ^٢.

٢٦٦. مسألة في الشركة أيضاً^٣

[ما تصحُّ فيه الشركة]

و ممَّا انفردت به^٤ الإمامية: أن الشركة لا تصحُّ إلا في الأموال، و لا تصحُّ بالأبدان^٥ و الأعمال.

و متى اشتركَ اثنانِ في عملٍ كصناعةِ علق^٦ و نساجةِ ثوبٍ و ما أشبه ذلك لم

١. في «ب، ك» و المطبوع: «فلزمه».

٢. في «ص، ط، ك» و مطبوع النجف: «+ مثله».

٣. هكذا في «ب»، و في سائر النسخ و المطبوع: «في الشركة أيضاً».

٤. في «أ، ج، ص، ط، ك» و مطبوع النجف: «+ الشيعة».

٥. في «ص، ط، ك» و مطبوع النجف: «في الأبدان».

٦. العلق: النفيس من كل شيء يتعلّق به القلب. جمعه: أعلاق و علوق. راجع: لسان العرب،

ج ١٠، ص ٢٦٨ (علق).

يَتَّبَعُ بَيْنَهُمَا شِرْكَهٖ، وَكَانَ^١ لِكُلِّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا أَجْرَةٌ عَمَلِهِ خَاصَّةٌ؛ وَإِنْ لَمْ يَتَمَيَّزْ عَمَلُهُمَا لِأَجْلِ الْاِخْتِلَاطِ كَانَ الصُّلْحُ بَيْنَهُمَا.

وَإِذَا دَفَعَ رَجُلٌ إِلَى تَاجِرٍ مَالًا لِيَتَّجِرَ^٢ بِهِ عَلَى أَنَّ الرِّبْحَ بَيْنَهُمَا لَمْ يَنْعَقِدْ^٣ بِذَلِكَ شِرْكَهٖ، وَكَانَ صَاحِبُ الْمَالِ بِالْخِيَارِ إِنْ شَاءَ أَعْطَاهُ مَا شَرَطَهُ لَهُ وَإِنْ شَاءَ مَنَعَهُ مِنْهُ، وَكَانَ لَهُ عَلَيْهِ أَجْرَةٌ مِثْلُهُ فِي تِجَارَتِهِ.

وَكَذَلِكَ إِذَا أَعْطَى الْإِنْسَانُ غَيْرَهُ ثَوْبًا لِيَبِيعَهُ وَشَرَطَ لَهُ فِيهِ سَهْمًا مِنَ الرِّبْحِ، فَهُوَ بِالْخِيَارِ إِنْ شَاءَ أَمْضَى شَرَطَهُ وَإِنْ شَاءَ رَجَعَ فِيهِ، وَكَانَ عَلَيْهِ فِي بَيْعِ الثَّوْبِ أَجْرَةٌ مِثْلُهُ فِي الْبَيْعِ.

و خَالَفَ بَاقِيَ الْفُقَهَاءِ فِي ذَلِكَ:

فَقَالَ أَبُو حَنِيفَةَ وَأَصْحَابُهُ: يَجُوزُ شِرْكََةُ الْأَبْدَانِ وَالصَّنَاعَاتِ، اتَّفَقَتْ أَوْ اخْتَلَفَتْ، عَمَلًا فِي مَوْضِعَيْنِ أَوْ مَوْضِعٍ وَاحِدٍ؛ وَلَا يَجُوزُ فِي الْأَصْطِيَادِ وَالْاِحْتِطَابِ وَنَحْوَهُمَا^٤.

و رَوَى أَبُو يُونُسَ عَنْ أَبِي حَنِيفَةَ أَنَّهُ^٥ قَالَ: كُلُّ مَا يَجُوزُ فِيهِ الْوَكَالَةُ تَجُوزُ^٦ فِيهِ الشَّرْكََةُ، وَ مَا لَا يَجُوزُ فِيهِ الْوَكَالَةُ لَا تَجُوزُ فِيهِ الشَّرْكََةُ؛ وَ مَا جَازَتْ فِيهِ الشَّرْكََةُ^٧ مِنْ

١. فِي «ص، ط، ك» وَ مَطْبُوعِ النَجْفِ: «فَكَانَ».

٢. فِي «أ، ص، ط، ك»: «+ لَهُ».

٣. فِي «ج»: «لَمْ تَنْعَقِدْ»، وَ فِي «ص، ك» وَ مَطْبُوعِ النَجْفِ: «بَيْنَهُمَا».

٤. مَخْتَصَرُ اخْتِلَافِ الْعُلَمَاءِ، ج ٤، ص ١٠؛ الْمَبْسُوطُ لِلْسَّرْحَسِيِّ، ج ١١، ص ١٥١؛ تَحْفَةُ

الْفُقَهَاءِ، ج ٣، ص ١١؛ بَدَائِعُ الصَّنَاعَةِ، ج ٦، ص ٥٦؛ بَدَايَةُ الْمُجْتَهِدِ، ج ٢، ص ٢٠٦.

٥. فِي «أ، ج، ص، ط، ك» وَ مَطْبُوعِ النَجْفِ: «أَنَّهُ».

٦. فِي «أ، ص»: «يَجُوزُ».

٧. فِي «ص»: «و مَا لَا يَجُوزُ فِيهِ الْوَكَالَةُ...» إِلَى هُنَا.

الصناعات نحو الخياطة و القصاره، فإنه سواء عملاً جميعاً أو أحدهما، فما حصل من فضل فهو بينهما نصفان^١.

و قال مالك: تجوز الشركة على أن يحتطبا^٢ و يصطادا إذا كانا يعملان جميعاً في موضع واحد، و كذلك إذا اشتركا في صيد البزاة أو الكلاب إذا كان الكلب أو البازي بينهما نصفين^٣.

و قال مالك: لا يجوز الشركة بين حداد و قصار، وإنما تجوز في صناعة واحدة يعملان جميعاً فيها في موضع واحد^٤؛ فإن عملاً في موضعين أو كانتا صناعتين لم تجز الشركة بينهما^{٥٦}.

و قال مالك: يجوز أن يشترك المعلمان في تعليم الصبيان إذا كانا في مجلس واحد؛ فإن^٧ تفرقا في مجلسين فلا خير فيه^٨.

و قال الحسن بن حي و الليث: شركة الأبدان جائزة في الأعمال^٩.

١. مختصر اختلاف العلماء، ج ٤، ص ١٠؛ بدائع الصنائع، ج ٦، ص ٦٣.

٢. في «ص، ط»: «أن يخطبا».

٣. في «ج، ط» و المطبوع: «كان».

٤. المدونة الكبرى، ج ٥، ص ٤٩-٥١؛ مختصر اختلاف العلماء، ج ٤، ص ١٠؛ المحلى، ج ٨، ص ١٢٣.

٥. في «ب» و المطبوع: - «واحد».

٦. في «أ، ص، ط، ك» و مطبوع النجف: - «بينهما».

٧. المدونة الكبرى، ج ٥، ص ٤٢-٤٣؛ مختصر اختلاف العلماء، ج ٤، ص ١٠؛ المحلى، ج ٨، ص ١٢٣.

٨. في «أ، ص، ط، ك»: «و إن».

٩. المدونة الكبرى، ج ٥، ص ٤٨؛ مختصر اختلاف العلماء، ج ٤، ص ١٠؛ المحلى، ج ٨، ص ١٢٣.

١٠. في مختصر اختلاف العلماء، ج ٤، ص ١٠: «و قال الحسن بن حي و الليث: شركة الأبدان لا تجوز إلا بالدرهم أو الدينارين و يختلط المالان، فهذا يدل على أنه لا يجوز شركة الأبدان».

و راجع: المحلى، ج ٨، ص ١٢٣.

و قَالَ اللَّيْثُ: وَإِنْ مَرَضَ أَحَدُهُمَا لَمْ يَكُنْ لِلْمَرِيضِ شَيْءٌ مِنْ عَمَلِ الصَّحِيحِ، إِلَّا أَنْ يَشَاءَ الصَّحِيحُ أَنْ يُشْرِكَهُ فِي عَمَلِهِ^١.

٢٧٤

و قَالَ الشَّافِعِيُّ: لَا تَجُوزُ الشَّرَكَةُ إِلَّا بِالذَّارِهِمِ وَالذَّنَانِيرِ، وَيَخْتَلِطُ الْمَالَانِ^٢.
و هَذَا يَدُلُّ عَلَى أَنَّهُ لَا يُجِيزُ الشَّرَكَةَ فِي^٣ الْأَبْدَانِ؛ إِلَّا أَنَّهُ لَيْسَ يَنْتَهِي فِي ذَلِكَ إِلَى مَا تَقُولُهُ الْإِمَامِيَّةُ مِنْ أَنَّ الْعَمَلَ لَا يَدْخُلُ فِي الشَّرَكَةِ مُنْفَرِداً وَ لَا مُجْتَمِعاً.
دَلِيلُنَا عَلَى صِحَّةِ مَا ذَهَبْنَا إِلَيْهِ: الْإِجْمَاعُ الْمُتَرَدِّدُ، وَ لِأَنَّ مُعَوَّلَ مَنْ يُخَالِفُنَا فِي هَذِهِ الْمَسَائِلِ الَّتِي ذَكَرْنَاهَا كُلُّهَا عَلَى الظُّنُونِ وَ الْحِسَابِ وَ الرَّأْيِ وَ الْجَاهِدِ، وَ مَرَجِعُنَا فِيمَا نَذْهَبُ إِلَيْهِ فِيهَا إِلَى تَوْقِيفٍ^٥؛ فَمَا قَلْنَاهُ أَوْلَى.

[مسائل الرهن]

٢٦٧. مسألة في الرهن^٦

[حُكْمُ وَلَدِ الْحَيَوَانِ الْمَرْهُونِ]

و مِمَّا انْفَرَدَتْ بِهِ الْإِمَامِيَّةُ: الْقَوْلُ بِأَنَّ مَنْ رَهَنَ حَيَوَاناً حَامِلاً فَأَوْلَادُهُ خَارِجُونَ عَنِ الرَّهْنِ، فَإِنْ حَمَلَ الْحَيَوَانُ فِي الْإِرْتِهَانِ كَانَ أَوْلَادُهُ رَهْنًا مَعَ أُمِّهَاتِهِ.
وَ خَالَفَ بَاقِي الْفُقَهَاءِ فِي ذَلِكَ:

فَقَالَ أَبُو حَنِيفَةَ: إِذَا وَلَدَتِ الْمَرْهُونَةُ بَعْدَ الرَّهْنِ دَخَلَ وَلَدُهَا فِي الرَّهْنِ، وَكَذَلِكَ

١. المحلى، ج ٨، ص ١٢٣.

٢. الأم، ج ٣، ص ٢٣٦؛ مختصر المزني، ص ١٠٩؛ مختصر اختلاف العلماء، ج ٤، ص ١٠؛

المجموع، ج ١٤، ص ٦٦ - ٧٠؛ بداية المجتهد، ج ٢، ص ٢٠٦.

٣. في «أ»، ص، ط، ك» و مطبوع النجف: «شركة».

٤. في «ص، ط، ك»: «تقول».

٥. في «أ»: «التوقيف».

٦. في «أ، ج، ط، ك» و المطبوع: - «في الرهن».

اللَّبَنُ وَالصَّوْفُ وَثَمَرُ النَّخْلِ وَالشَّجَرِ.^٢

وَهُوَ قَوْلُ الثَّوْرِيِّ^٣ وَالحَسَنِ بْنِ حَظِيٍّ^٤.

وَقَالَ مَالِكٌ: مَا حَدَّثَ مِنْ وَلَدٍ فَهُوَ رَهْنٌ، وَلَيْسَتْ الثَّمَرَةُ الْحَادِثَةُ رَهْنًا مَعَ الْأَصْلِ^٥.

وَقَالَ اللَّيْثُ: إِذَا كَانَ الدَّيْنُ حَالًا دَخَلَتْ الثَّمَرَةُ فِي الرَّهْنِ، فَإِنْ كَانَ إِلَى أَجَلٍ فَالْثَّمَرَةُ لِصَاحِبِ الْأَصْلِ.

وَرُوي عَنْهُ: أَنَّهَا لَا تَدْخُلُ فِيهِ إِلَّا أَنْ تَكُونَ مَوْجُودَةً يَوْمَ الرَّهْنِ^٦.

وَقَالَ الشَّافِعِيُّ: لَا يَدْخُلُ الْوَلَدُ وَلَا الثَّمَرَةُ الْحَادِثَةُ فِي الرَّهْنِ^٧.

وَمَنْ تَأَمَّلَ هَذِهِ الْأَقْوَالَ عَلَى اخْتِلَافِهَا عَلِمَ أَنَّ قَوْلَ الشَّيْخَةِ مُنْفَرِدٌ عَنْهَا.

وَالَّذِي يَدُلُّ عَلَى صِحَّتِهِ: الطَّرِيقَةُ الَّتِي ذَكَرْنَاهَا فِي الْمَسْأَلَةِ الَّتِي قَبْلَ هَذِهِ

بِلا فَصْلِ.

١. في «ص، ط، ك» ومطبوع النجف: «ثمرة».

٢. مختصر اختلاف العلماء، ج ٤، ص ٢٩٠؛ المبسوط للسرخسي، ج ٢١، ص ٧٤-٧٦؛ تحفة

الفقهاء، ج ٣، ص ٤٦؛ بدائع الصنائع، ج ٦، ص ١٣٩ و ١٥٢؛ بداية المجتهد، ج ٢، ص ٢٢٣.

٣. الإشراف على مذاهب العلماء، ج ٦، ص ١٨٧؛ مختصر اختلاف العلماء، ج ٤، ص ٢٩٠؛

المغني لابن قدامة، ج ٤، ص ٤٣٥؛ بداية المجتهد، ج ٢، ص ٢٢٣.

٤. مختصر اختلاف العلماء، ج ٤، ص ٢٩٠.

٥. المدونة الكبرى، ج ٥، ص ٣٠١ و ٤٠٣؛ الإشراف على مذاهب العلماء، ج ٦، ص ١٨٨؛

مختصر اختلاف العلماء، ج ٤، ص ٢٩٠؛ المغني لابن قدامة، ج ٤، ص ٤٣٥؛ بداية المجتهد،

ج ٢، ص ٢٢٣.

٦. مختصر اختلاف العلماء، ج ٤، ص ٢٩٠.

٧. الأم، ج ٣، ص ١٦٦-١٦٧؛ مختصر المزني، ص ٩٤ و ٩٨؛ الإشراف على مذاهب العلماء،

ج ٦، ص ١٨٨؛ مختصر اختلاف العلماء، ج ٤، ص ٢٩١؛ المجموع، ج ١٣، ص ٢٢٦؛ بداية

المجتهد، ج ٢، ص ٢٢٣.

[مسائل الإجازات]

٢٦٨. مسألة^١

[إجارة العين المستأجرة]

و مما انفردت به الإمامية: القول بجواز أن يُؤاجرَ الإنسان شيئاً بمبلغ بعينه فيؤاجرَه المستأجرُ بأكثرَ منه إذا اختلف النوعان، كأنه استأجرَه بدينارٍ فإنه يجوزُ له أن يُؤاجرَه بأكثرَ من قيمة الدينارِ من الحنطة والشعيرِ وما أشبه ذلك، وكذلك يجوزُ أن يستأجرَه بدينارٍ و يُؤاجرَه بثلاثين درهماً؛ لأنَّ الرباء لا يدخلُ مع اختلاف النوع. وهذا متى لم يحدث فيما استأجرَه حدثاً يصلحه به، فإن زاد فيه ما فيه نفعٌ ومصلحة^٢ جازَ أن يُؤاجرَه بأكثرَ مما استأجرَه على كلِّ حالٍ من غيرِ تخصيص^٣.

٢٧٦

و خالف باقي الفقهاء في ذلك:

فقال أبو حنيفة وأصحابه: لا يجوزُ للمستأجرَ أن يُؤاجرَ ما استأجرَه قبل القبض و يجوزُ بعد القبض؛ فإن أجزَّ بأكثرَ تصدَّق بالفضل، إلا أن يكونَ أصلح فيه

١. في «ص، ط» و مطبوع النجف: + «في الإجارة أيضاً».

٢. في «ب» و المطبوع: «يؤجر».

٣. في «ج»: «فإن زاد فيه ما هو مصلحة وفيه نفع».

٤. نقل العلامة هذا القول في مختلف الشيعة، ج ٦، ص ١٤٥.

و ذهب إلى هذا القول الشيخ المفيد و الشيخ الطوسي و سألر، ومنعه الشيخ الصدوق و أبو الصلاح و ابن البراج، و قال الشيخ المفيد و ابن إدريس و سألر بالكراهة. المقنعة، ص ٤٤٠ و ٦٤٠؛ النهاية و نكتها، ج ٢، ص ٢٧٨؛ المقنع، ص ٣٣؛ المراسم، ص ١٩٥؛ الكافي في الفقه، ص ٣٤٦؛ المهذب، ج ١، ص ٥٠٢؛ السرائر، ج ٢، ص ٤٦٥.

٥. في «ج» و المطبوعين: «يؤجر».

شيئاً أو بنى فيه بناءً^١. وهو قول الثوري^٢ والأوزاعي^٣ والحسن بن حي^٤.
وقال مالك^٥ والبتي^٦ والليث^٧ والشافعي^٨: لا بأس بأن يُؤاجرَه بأكثر ولا
يَتَصَدَّقَ بشيء.

دلّلنا على صحّة ما ذهبنا إليه - بعد الإجماع المتّردّد -: أن المُستأجرَ مالِك
للمَنافع، وقد أجازت الشريعة ملك المَنافع، فجرى مجرى ملك الأعيان في جواز
التصرّف فيها، فللمالك أن يتصرّف في ملكه بحسب اختياره من زيادة^٩ ونقصان؛
والأصل في العقول والشريعة جواز تصرّف المالك في ملكه إلا أن يَمنع مانع،
ولا مانع هاهنا فيما ذكرناه.

١. الإشراف على مذاهب العلماء، ج ٦، ص ٣٠٠ - ٣٠١؛ مختصر اختلاف العلماء، ج ٤، ص ١٢٧؛ المبسوط للسرخسي، ج ١٥، ص ٧٨ - ٧٩؛ تحفة الفقهاء، ج ٢، ص ٣٤٩؛ بدائع الصنائع، ج ٤، ص ٢٠٦؛ المغني لابن قدامة، ج ٦، ص ٥٣.
٢. الإشراف على مذاهب العلماء، ج ٦، ص ٣٠٠ - ٣٠١؛ مختصر اختلاف العلماء، ج ٤، ص ١٢٧؛ المغني لابن قدامة، ج ٦، ص ٥٥؛ بداية المجتهد، ج ٢، ص ١٨٥؛ المجموع، ج ١٥، ص ١٦.
٣. الإشراف على مذاهب العلماء، ج ٦، ص ٣٠٠؛ مختصر اختلاف العلماء، ج ٤، ص ١٢٧.
٤. مختصر اختلاف العلماء، ج ٤، ص ١٢٧؛ المغني لابن قدامة، ج ٦، ص ٥٥.
٥. المدونة الكبرى، ج ٤، ص ١٢٧؛ مختصر اختلاف العلماء، ج ٤، ص ١٢٧.
٦. مختصر اختلاف العلماء، ج ٤، ص ١٢٧.
٧. مختصر اختلاف العلماء، ج ٤، ص ١٢٧.
٨. الإشراف على مذاهب العلماء، ج ٦، ص ٣٠٠؛ مختصر اختلاف العلماء، ج ٤، ص ١٢٧؛ المغني لابن قدامة، ج ٦، ص ٥٥؛ المجموع، ج ١٥، ص ٦٠ - ٦١؛ بداية المجتهد، ج ٢، ص ١٨٥.
٩. في «ص، ط، ك» والمطبوعين: «أو».

[مسائل السَّير]

٢٦٩. مسألة في السَّير^١

[حُكْمُ الْمُحَارِبِينَ]

وَمِمَّا انْفَرَدَتْ بِهِ الْإِمَامِيَّةُ: الْقَوْلُ بِأَنَّ مَنْ حَارَبَ الْإِمَامَ الْعَادِلَ وَبَغَى عَلَيْهِ وَخَرَجَ عَنِ التَّزَامِ طَاعَتِهِ يَجْرِي مَجْرَى مُحَارِبِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَخَالِيعِ طَاعَتِهِ فِي الْحُكْمِ عَلَيْهِ بِالْكَفْرِ، وَإِنْ اِخْتَلَفَ أَحْكَامُهُمَا مِنْ وَجْهِ آخَرَ فِي الْمُدَافَنَةِ^٢ وَ الْمُوَارَاةِ وَ كَيْفِيَةِ الْغَنِيْمَةِ مِنْ أَمْوَالِهِمْ.

٢٧٧

و خَالَفَ بَاقِي الْفُقَهَاءِ فِي ذَلِكَ، وَ ذَهَبَ الْمُحْصِلُونَ مِنْهُمْ وَ الْمُحَقِّقُونَ إِلَى أَنَّ مُحَارِبِي الْإِمَامِ الْعَادِلِ فُسَاقٌ؛ تَجِبُ الْبَرَاءَةُ مِنْهُمْ، وَ قَطْعُ الْوَلَايَةِ لَهُمْ مِنْ غَيْرِ انْتِهَاءٍ إِلَى التَّكْفِيرِ^٣.

وَ ذَهَبَ قَوْمٌ مِنْ حَشَوِيَّةِ^٤ أَصْحَابِ الْحَدِيثِ إِلَى أَنَّ الْبَاغِيَّ مُجْتَهِدٌ، وَ خَطَأُهُ يَجْرِي مَجْرَى الْخَطَا فِي سَائِرِ مَسَائِلِ الْاجْتِهَادِ^٥.

و الَّذِي يَدُلُّ عَلَى صِحَّةِ مَا ذَهَبْنَا إِلَيْهِ: إِجْمَاعُ الطَّائِفَةِ.

١. في «أ، ك» و المطبوع: - «في السير»، و في «ج، ص، ط»: «في السيرة»، و في مطبوع النجف: «مسائل في المحارب».

٢. المدافنة: العبد إذا استتر عن مولاه. لسان العرب، ج ١٣، ص ١٥٥ (دفن).

٣. المدونة الكبرى، ج ٢، ص ٤٧ - ٥٠؛ الأم، ج ٤، ص ٢٣٠ - ٢٣٦؛ مختصر المزني، ص ٢٥٥ - ٢٥٩؛ أحكام القرآن للجصاص، ج ٣، ص ٥٣١ - ٥٣٦؛ المبسوط للسرخسي، ج ١٠، ص ١٢٨ - ١٣٦؛ تحفة الفقهاء، ج ٣، ص ٣١٣ - ٣١٧؛ المغني لابن قدامة، ج ١٠، ص ٤٨.

٤. الحشوية: طائفة يقولون: حكم الأحاديث كلها واحد، و عندهم أن تارك النفل كتارك الفرض. الجامع لأحكام القرآن للقرطبي، ج ٤، ص ١٦٢.

٥. المحلى، ج ١١، ص ٩٧ و ١٠٧؛ المغني لابن قدامة، ج ١٠، ص ٦٧؛ روضة الطالبين، ج ٧، ص ٢٧٠ - ٢٧١.

و أيضاً فإن الإمام عندنا تجب معرفته و تلزم طاعته كوجوب المعرفة بالنبي صلى الله عليه و آله و لزوم طاعته و كالمعرفة بالله تعالى؛ فكما أن جحد تلك المعارف و التشكك^١ فيها كفر فكذلك هذه المعرفة.

و أيضاً فقد دلّ الدليل على وجوب عصمة الإمام من كل القبائح^٢، و كل من ذهب إلى وجوب عصمته ذهب إلى تكفير الباغي عليه و الخاليع لطااعته؛ و التفرقة بين الأمرين خلاف إجماع الأمة.

فإن قيل: لو كان من ذكرتم بالغاً إلى حد الكفر لوجب أن يكون مرتدّاً، و أن تكون أحكامه أحكام المرتدين، و أجمعت الأمة على أن أحكام الباغي تخالف أحكام المرتد، و كيف يكون مرتدّاً و هو يشهد الشهادتين و يقوم بالعبادات؟ قلنا: ليس يمتنع أن يكون الباغي له حكم المرتد في الإنسلاخ عن الإيمان و استحقاق العقاب^٣ العظيم، و إن كانت أحكامه الشرعية في مدافته و موارثته^٤ و غير ذلك تخالف أحكام المرتد؛ كما كان الكافر الذميّ مشاركاً للحربي في الكفر و الخروج عن الإيمان، و إن اختلفت أحكامهما الشرعية.

فأما إظهار الشهادتين فليس بدالاً على كمال الإيمان، ألا ترى أن من أظهرهما و جحد وجوب الفرائض و العبادات لا يكون مؤمناً بل كافراً؟ و كذلك إقامة بعض العبادات من صلاة و غيرها. و من جحد أكبر^٥ العبادات و أوجبها، من طاعة إمام

١. في المطبوع: «التشكيك».

٢. الشافعي في الإمامة، ج ٢، ص ٢٠٧؛ الذخيرة في علم الكلام، ص ٤٣٠؛ رسائل الشريف المرتضى، ج ١، ص ٣٢٤؛ و ج ٣، ص ٣٢٥ - ٣٢٩.

٣. في «ج»: «العذاب».

٤. في «أ، ج، ص، ط، ك»: «مدافنة و موارثة».

٥. هكذا في «أ، ج»، و في سائر النسخ و المطبوع: «أكثر».

زمانه و نُصِرَتِه، لم يَنْفَعُه أن يَقُومَ بِعِبَادَةٍ أُخْرَى مِنْ صَلَاةٍ وَ غَيْرِهَا.

فَأَمَّا مَا يَذْهَبُ إِلَيْهِ قَوْمٌ مِنْ غَفَلَةِ الْحَشَوِيَّةِ - مِنْ عُذْرِ الْبَاغِي وَ الْحَاقِ بِأَهْلِ
الاجْتِهَادِ - فَمِنْ الْأَقْوَالِ الْبَعِيدَةِ مِنَ الصَّوَابِ؛ وَ مِنْ الْمَعْلُومِ ضَرُورَةُ أَنَّ الْأُمَّةَ أَطَبَقَتْ
فِي الصَّدْرِ الْأَوَّلِ عَلَى ذِمِّ الْبُغَاةِ عَلَى أَمِيرِ الْمُؤْمِنِينَ - صَلَوَاتُ اللَّهِ عَلَيْهِ - وَ مُحَارِبِيهِ
وَ الْبِرَاءَةِ مِنْهُمْ، وَ لَمْ يَقُمْ لَهُمْ أَحَدٌ فِي ذَلِكَ عُذْرًا.
وَ هَذَا الْمَعْنَى قَدْ شَرَحْنَاهُ فِي كُتُبِنَا وَ فَرَّعْنَاهُ وَ بَلَّغْنَاهُ فِيهِ النِّهَايَةَ، وَ هَذِهِ الْجُمْلَةُ
هَاهُنَا كَافِيَةٌ.

فَإِنْ اعْتَرَضَ الْمُخَالَفُ عَلَى^٢ مَا^٣ ذَكَرْنَاهُ بِالْخَبَرِ الَّذِي يَرْوِيهِ مُعْتَمِرُ بْنُ سُلَيْمَانَ^٤
عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ الْحَكَمِ الْغِفَارِيِّ^٥، عَنْ عَدِيْسَةَ بِنْتِ أَهْبَانَ بْنِ صَيْفِيٍّ^٦، قَالَتْ:
جَاءَ عَلِيٌّ عَلَيْهِ السَّلَامُ إِلَى أَبِي فَقَالَ: «أَلَا تَخْرُجُ مَعَنَا؟» قَالَ: ابْنُ عَمِّكَ وَ خَلِيلِي^٧

١. فِي «أ، ص، ط، ك»: «مُحَارِبَتِهِ».

٢. فِي «أ، ب، ج»: - «عَلَى».

٣. فِي «ص، ط، ك»: «بِمَا» بَدَلَ «عَلَى مَا».

٤. مُعْتَمِرُ بْنُ سُلَيْمَانَ، مُشْتَرِكٌ بَيْنَ عِدَّةٍ مِنَ الرِّوَاةِ. وَ قَالَ ابْنُ حَبَّانَ فِي مُشَاهِيرِ عُلَمَاءِ الْأَمْصَارِ،
ص ٢٥٣، الرِّقْمُ ١٢٧١: «مُعْتَمِرُ بْنُ سُلَيْمَانَ بْنِ طَرِخَانَ التِّيمِيِّ، مَوْلَى بَنِي مَرْزَاةَ، كُنِيَّتُهُ أَبُو مُحَمَّدٍ،
كَانَ مَوْلَدُهُ سَنَةَ سِتٍّ أَوْ سَبْعٍ وَمِائَةٍ، وَ مَاتَ فِي الْمَحْرَمِ سَنَةَ ١٨٧ هـ، وَ قَالَ الذَّهَبِيُّ فِي مِيزَانِ الْإِعْتَدَالِ،
ج ٤، ص ١٤٢، الرِّقْمُ ٨٦٤٨ فِي آخِرِ تَرْجُمَتِهِ: «وَ نَقَلَ ابْنُ دَحِيَّةٍ، عَنْ ابْنِ مَعِينٍ: لَيْسَ بِحُجَّةٍ».

٥. لَمْ نَعَثِرْ عَلَى تَرْجُمَتِهِ فِي الْمَصَادِرِ الَّتِي بَيْنَ أَيْدِينَا.

٦. قَالَ ابْنُ سَعْدٍ فِي الطَّبَقَاتِ الْكُبْرَى، ج ٨، ص ٤٨١: «عَدِيْسَةُ بِنْتُ أَهْبَانَ بْنِ صَيْفِيٍّ الْغِفَارِيِّ،
رَوَتْ عَنْ أَبِيهَا، وَ كَانَ مِنْ أَصْحَابِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَ آلِهِ وَ أَخْبَرَنَا إِسْمَاعِيلُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ قَالَ:
حَدَّثَنِي عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عُبَيْدٍ، عَنْ عَدِيْسَةَ بِنْتِ أَهْبَانَ بْنِ صَيْفِيٍّ الْغِفَارِيِّ صَاحِبِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ
عَلَيْهِ وَ آلِهِ، قَالَتْ: جَاءَ عَلِيٌّ إِلَى أَبِي فَدَعَاهُ إِلَى الْخُرُوجِ مَعَهُ فَقَالَ: إِنَّ خَلِيلِي وَ ابْنَ عَمِّكَ أَمْرُنِي
إِذَا اخْتَلَفَ النَّاسُ أَنْ أَتَّخِذَ سَيْفًا مِنْ خَشَبٍ، وَ قَدْ أَتَّخَذْتَهُ، فَإِنْ شِئْتَ خَرَجْتَ بِهِ مَعَكَ، فَتَرَكَهُ».

٧. فِي الْمَطْبُوعِ: «خَلِيلُكَ»، وَ مَا فِي النُّسخِ مُطَابِقٌ لِلْمَصَادِرِ وَ لِلطَّبَقَاتِ الْكُبْرَى.

أَمَرَنِي إِذَا اخْتَلَفَ النَّاسُ أَنْ أَتَّخِذَ سَيْفًا مِنْ خَشَبٍ^١.

أَوْ بِالْخَبَرِ الَّذِي يُرَوَّى عَنْ أَبِي ذَرٍّ - رَحِمَهُ اللَّهُ عَلَيْهِ - أَنَّهُ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ: «كَيْفَ بَكَ إِذَا رَأَيْتَ أَحْجَارَ الزَّيْتِ^٢ قَدْ غَرِقَتْ بِالْدمِ؟» قَالَ: قُلْتُ: مَا اخْتَارَ اللَّهُ لِي وَرَسُولُهُ. قَالَ: «تَلَحُّقُ»، أَوْ قَالَ: «عَلَيْكَ بِمَنْ أَنْتَ مِنْهُ»، قَالَ: قُلْتُ: فَلَا أَخْذُ سَيْفِي وَأَضَعُهُ عَلَى عَاتِقِي؟ قَالَ: «شَارَكَتِ الْقَوْمَ إِذَنْ»، قَالَ: فَمَا تَأْمُرُنِي يَا رَسُولَ اللَّهِ؟ قَالَ: «الرِّمَ بَيْنَكَ»، قُلْتُ: فَإِنْ دَخَلَ عَلَيَّ بَيْتِي؟ قَالَ: «فَإِنْ خِفْتَ أَنْ يَبْهَرَكَ شُعَاعُ السَّيْفِ فَالْقِي رِدَائَكَ عَلَى وَجْهِكَ، يَبْوَأُ بِإِثْمِهِ وَإِثْمِكَ»^٣.

قُلْنَا: هَذَا الْخَبَرَانِ وَأَمثالُهُمَا لَا يُرْجَعُ بِهِمَا عَنِ الْمَعْلُومِ الْمَقْطُوعِ بِالْأَدَلَّةِ عَلَيْهِ، وَهِيَ مُعَارَضَةٌ بِمَا هُوَ أَظْهَرُ مِنْهَا وَأَقْوَى وَأَوْلَى مِنْ وُجُوبِ قِتَالِ الْفِتَنِ الْبَاغِيَةِ، وَنُصْرَةِ الْحَقِّ، وَمَعُونَةِ الْإِمَامِ الْعَادِلِ.

وَلَوْ لَمْ يُرَوْ فِي ذَلِكَ إِلَّا مَا رَوَاهُ الْخَاصُّ وَالْعَامُّ وَالْوَلِيُّ وَالْعَدُوُّ مِنْ قَوْلِهِ صَلَّى

١. مسند أحمد، ج ٥، ص ٦٩؛ سنن ابن ماجه، ج ٢، ص ١٣٠٩، ح ٣٩٦٠؛ سنن الترمذي، ج ٣، ص ٣٣٢، ح ٢٢٩٩.

٢. أبو ذر جندب بن جنادة العقاري، من المسلمين السابقين، كان رابع أربعة، وقيل: خامس خمسة، وهو أوّل من حيّ رسول الله صلى الله عليه وآله بتحية الإسلام، قال ابن الأثير في أسد الغابة، ج ١، ص ٣٠١، وبيع النبي على أن لا تأخذه في الله لومة لائم، وعلى أن يقول الحق وإن كان مرأاً، وقال النبي: «ما أظلت الخضراء ولا أقلت الغبراء أصدق لهجة من أبي ذر»، وقال فيه: «أبو ذر يمشي على الأرض في زهد عيسى بن مريم»، مات بالربيعة سنة ٣٢هـ، وقد أخرجه إليها عثمان بن عفان حين أنكر عليه أبو ذر استبداد أهل بيته بأموال المسلمين، وقد طبعت عدة كتب في ترجمته، وتناولت سيرته الشخصية فسلام الله عليه حيّاً وميتاً، و يوم يبعث حياً.

٣. قال الحموي في معجم البلدان، ج ١، ص ١٠٩: «أحجار الزيت: موضع بالمدينة قريب من الزوراء، وهو موضع صلاة الاستسقاء». وقال العمراني: أحجار الزيت موضع بالمدينة داخلها.

٤. مسند أحمد، ج ٥، ص ١٦٣؛ سنن ابن ماجه، ج ٢، ص ١٣٠٨، ح ٣٩٥٨؛ المستدرک للحاكم، ج ٤، ص ٤٢٤؛ سنن أبي داود، ج ٢، ص ٣٠٥؛ السنن الكبرى للبيهقي، ج ٨، ص ١٩١.

اللَّهُ عليه وآله: «حَرْبُكَ يَا عَلِيُّ حَرْبِي، وَسِلْمُكَ سِلْمِي»^١، وَ قَدْ عَلِمْنَا أَنَّهُ عَلَيْهِ السَّلَامُ لَمْ يُرِدْ أَنْ نَفْسَ هَذِهِ^٢ الْحَرْبِ تِلْكَ^٣، بَلْ أَرَادَ تَسَاوِي الْأَحْكَامِ؛ فَيَجِبُ أَنْ تَكُونَ أَحْكَامُ مُحَارِبِيهِ هِيَ أَحْكَامُ مُحَارِبِي النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ إِلَّا مَا خَصَّهُ الدَّلِيلُ. وَ مَا رُوِيَ أَيْضاً مِنْ قَوْلِهِ: «اللَّهُمَّ انصُرْ مَنْ نَصَرَهُ، وَ اخْذُلْ مَنْ خَذَلَهُ»^٤. وَ لَأَنَّهُ عَلَيْهِ السَّلَامُ لَمَّا اسْتَنْصَرَ فِي قِتَالِ أَهْلِ الْجَمَلِ وَ صِقْيِنَ وَ النُّهْرَوَانِ أَجَابَتْهُ الْأُمَّةُ بِأَسْرِهَا وَ وُجُوهَ الصَّحَابَةِ وَ أَعْيَانِ التَّابِعِينَ وَ سَارَعُوا إِلَى نُصْرَتِهِ وَ مَعُونَتِهِ، وَ لَمْ يَحْتَجْ أَحَدٌ عَلَيْهِ بِشَيْءٍ مِمَّا تَضَمَّنَهُ هَذَا الْخَبَرَانِ الْخَبِيثَانِ الضَّعِيفَانِ. عَلَى أَنَّ الْخَبَرَ الْأَوَّلَ قَدْ رُوِيَ عَلَى خِلَافِ هَذَا الْوَجْهِ؛ لِأَنَّ زَهْدَمَ^٦ بْنَ الْحَارِثِ^٧

١. مسند أحمد، ج ٢، ص ٤٤٢؛ المستدرک للحاکم، ج ٣، ص ١٤٩؛ المناقب للخوارزمي، ص ١٢٩، ح ١٤٣؛ مناقب ابن المغازلي، ص ٩٦، ح ٧٣ و ص ٢١٦، ح ٢٨٥؛ شرح نهج البلاغة لابن أبي الحديد، ج ٢، ص ٢٩٧؛ ينابيع المودة، ج ١، ص ١٧٢، ح ١٩؛ إحقاق الحق، ج ٤، ص ٢٦٣، ج ٥، ص ٥٢؛ ج ٧، ص ٢٩٦؛ ج ١٣، ص ٧٠؛ ج ٢٠، ص ٤٠٦.

٢. في «أ، ج»: «هذا». ٣. في «ص، ط، ك»: «بك»، و في حاشية «ك» كالمتن. ٤. في «أ»: «أخرجه».

٥. مسند أحمد، ج ١، ص ١١٨؛ شرح مشكل الآثار، ج ٥، ص ١٤، ح ١٧٦١؛ شرح نهج البلاغة لابن أبي الحديد، ج ٢، ص ٢٨٩؛ كنز العمال، ج ١١، ص ٦١٠، ح ٣٢٩٥١؛ المعجم الكبير، ج ١٧، ص ٣٩؛ إحقاق الحق، ج ٧، ص ٧٩ - ٨٠. ٦. في المطبوع: «زهرم».

٧. زهدم بن الحارث الغفاري، روى عنه ابنه يحيى. لسان الميزان، ج ٣، ص ٤٩١. ٨. قال الذهبي في ميزان الاعتدال، ج ٢، ص ٤٩١، الرقم ١٩٦٣: «زهدم بن الحارث الغفاري، روى عنه ابنه يحيى نسخة موضوعة، منها حديث لا تكثرهوا أربعاً فإنها لأربعة. و قد ذكر الذهبي ليحيى بن زهدم ترجمة و نقل فيها عن ابن عدي أنه قال: لا بأس به، و أهمل ذكر زهدم و الحارث و أحدهما موضع الريبة، ذكره الياسوقي في حاشية له على الميزان و لم يصب في استدراكه، فإن الذهبي ذكره كما ترى عقب الطائي لكنه قال لكي؟ و لم يقل الغفاري، و لا منافاة بينهما فهو مكّي، و هو غفاري».

قَالَ: قَالَ لِي أَهْبَاءُ^١: قَالَ لِي رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ: «يَا أَهْبَاءُ، أَمَا إِنَّكَ إِنْ بَقِيتَ بَعْدِي فَسَتَرَى فِي أَصْحَابِي اخْتِلَافاً، فَإِنْ بَقِيتَ إِلَى ذَلِكَ الْيَوْمِ فَاجْعَلْ سَيْفَكَ يَا أَهْبَاءُ مِنْ عَرَاجِينٍ^٢».^٣

٢٨٠ و قد يَجُوزُ أَنْ يُرِيدَ عَلَيْهِ السَّلَامُ بِالْاِخْتِلَافِ الَّذِي يَرْجِعُ إِلَى الْقَوْلِ وَ الْمَذَاهِبِ دُونَ الْمُقَاتَلَةِ وَ الْمُخَارَجَةِ.

عَلَى أَنَّ هَذَا الْخَبَرَ مَا مَنَعَ مِنْ قِتَالِ أَهْلِ الرِّدَّةِ عِنْدَ بَغْيِهِمْ وَ مُجَاهَرَتِهِمْ^٤، فَهُوَ أَيْضاً غَيْرُ مَانِعٍ مِنْ قِتَالِ كُلِّ بَاغٍ وَ خَارِجٍ عَنِ طَاعَةِ الْإِمَامِ.
وَأَمَّا الْخَبَرُ الثَّانِي، فَمِمَّا يُضَعِّفُهُ أَنَّ أَبَا ذَرٍّ - رَحِمَهُ اللَّهُ عَلَيْهِ - لَمْ يَبْلُغْ إِلَى وَقْعَةِ أَحْجَارِ الزَّيْتِ؛ لِأَنَّ ذَلِكَ إِنَّمَا كَانَ مَعَ مُحَمَّدٍ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ الْحَسَنِ^٥ فِي أَوَّلِ أَيَّامِ الْمَنْصُورِ^٦،

١. قَالَ الْمِزِّي فِي تَهْذِيبِ الْكَمَالِ، ج ٣، ص ٣٨٥، الرَّقْم ٥٧٣: «أَهْبَاءُ بْنُ صَيْفِي الْغَفَارِيُّ، وَيُقَالُ: وَهْبَانٌ أَيْضاً، أَبُو مُسْلِمٍ، مِنْ بَنِي حَرَامٍ بْنِ غَفَارٍ، لَهُ صَحْبَةٌ، رَوَى عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ فِي تَرْكِ الْقِتَالِ فِي الْفِتْنَةِ، وَ رَوَى عَنْ عَلِيِّ بْنِ أَبِي طَالِبٍ، رَوَى عَنْهُ زُهْدُ بْنُ الْحَارِثِ الْغَفَارِيُّ وَالِدُ يَحْيَى بْنِ زُهْدٍ، وَابْنَتُهُ عَدِيسَةُ بِنْتُ أَهْبَاءُ بْنُ صَيْفِي، قَالَ أَبُو الْقَاسِمِ الطَّبْرَانِيُّ: مَاتَ بِالْبَصْرَةِ». وَانْظُرْ أَيْضاً: الْاِسْتِيعَابُ، ج ١، ص ١١٦، الرَّقْم ١٠٠.

٢. «عَرَاجِينٌ» جَمْعُ «عَرَجُونٍ»، وَهُوَ أَصْلُ الْعَذْقِ الَّذِي يَعُوجُ وَ تَقَطُّعُ مِنْهُ الشَّوَارِخُ، فَيَبْقَى عَلَى النَخْلِ يَابِساً. وَ سَمِّيَ بِذَلِكَ لِانْعِرَاجِهِ. رَاجِعُ: النِّهَايَةُ، ج ٣، ص ٢٠٣ (عَرَجُ).

٣. الْمَعْجَمُ الْكَبِيرُ، ج ١، ص ٢٩٥، ح ٨٦٨؛ كَنْزُ الْعَمَالِ، ج ١١، ص ١٩٧، ح ٣١٢٠٩.

٤. فِي «أ، ك»: «مُجَاهَدَتِهِمْ».

٥. فِي «أ، ج، ص، ط، ك» وَ مَطْبُوعُ النَجَفِ: «فَأَمَّا».

٦. مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ الْحَسَنِ بْنِ الْحَسَنِ بْنِ عَلِيٍّ بْنِ أَبِي طَالِبٍ عَلَيْهِ السَّلَامُ، مِنْ أَثَمَةِ الزُّبَيْدَةِ الْمُلَقَّبِ بِالنَّفْسِ الزُّكِّيَّةِ، أُمُّهُ رَمْلَةُ بِنْتُ سَعِيدِ بْنِ زَيْدِ بْنِ عَمْرٍو بْنِ نَفِيلٍ، خَرَجَ عَلَى الدَّوَانِيقِيِّ وَ قَتَلَ. مَقَاتِلُ الطَّالِبِيِّينَ، ص ١٣٧.

٧. أَبُو جَعْفَرِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مُحَمَّدِ الْمَنْصُورِ الْعَبَّاسِيِّ، قَالَ الْخَطِيبُ الْبَغْدَادِيُّ فِي تَارِيخِهِ، ج ١،

و أبو ذرٍّ رحمه الله ماتَ في أيامِ عُثْمَانَ، فكيفَ يَقُولُ له رَسولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عليه وآله: «كيفَ بكَ» في وقتٍ لا يَبْقَى إليه؟!
على أنَّ أبا ذرٍّ رحمه الله كَانَ معروفًا بِإنكارِ المُنكَرِ بلسانِهِ، و بلوغِهِ فيه أَبْعَدَ الغَايَاتِ، و المُجَاهَرَةِ^١ في إنكارِهِ؛ و كيفَ يَسْمَعُ مِنَ الرَسُولِ صَلَّى اللَّهُ عليه وآله ما يَقْتَضِي خِلافَ ذلكَ؟

٢٧٠. مسألة

[سَبُّ النَّبِيِّ]

و ممَّا كَانَ الإِمَامِيَّةُ مُنْفَرِدَةً بِهِ: القَوْلُ بِأَنَّ مَنْ سَبَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عليه وآله مُسْلِمًا كَانَ أَوْ ذِمِّيًّا قُتِلَ فِي الحَالِ.
و خَالَفَ باقِي الفُقَهَاءِ فِي ذلكَ:
فَقَالَ أبو حَنِيفَةَ و أَصْحَابُهُ: مَنْ سَبَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عليه وآله أَوْ عَابَهُ وَ كَانَ مُسْلِمًا فَقَدْ صَارَ مُرْتَدًّا، و إِنْ كَانَ ذِمِّيًّا عَزَّرَ وَ لَمْ يَقْتُلْ.^٢
و قَالَ ابْنُ القَاسِمِ عَنِ مالِكٍ: مَنْ شَتَمَ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عليه وآله مِنَ المُسْلِمِينَ قُتِلَ وَ لَمْ يُسْتَتَبْ، و مَنْ شَتَمَ النَّبِيَّ عَلَيْهِ السَّلَامُ مِنَ اليَهُودِ وَ النَصَارَى قُتِلَ إِلَّا أَنْ يُسَلِّمَ.^٣

٢٨١

➤ ص ٨٧: «أخبرني محمد بن جرير بإجازة: أنَّ أبا جعفر المنصور يبيع له سنة ١٣٦هـ، و أنَّه ابتدأ أساس المدينة - مدينة بغداد - سنة ١٤٥هـ، و استتمَّ البناء سنة ١٤٦هـ، و سَمَّاهَا مدينة السلام».

١. في «ص، ط، ك»: «المجاهدة» و في المطبوع «المهاجرة».

٢. الإشراف على مذاهب العلماء، ج ٨، ص ٦٠؛ مختصر اختلاف العلماء، ج ٣، ص ٥٠٤؛ المحلى، ج ١١، ص ١٥٥ و ٤١٥؛ المبسوط للسرخسي، ج ٢٤، ص ١٣٠ - ١٣١؛ بدائع الصنائع، ج ٧، ص ١١٣ و ١٧٩؛ نيل الأوطار، ج ٧، ص ٣٨٠.

٣. الإشراف على مذاهب العلماء، ج ٨، ص ٦٠؛ مختصر اختلاف العلماء، ج ٣، ص ٥٠٤؛

و هذا القول من مالكٍ مضاهٍ لقول الإمامية.

و قال الثوري: الذممي يعزَّر^١.

و ذكر عن ابن عمر: أنه يقتل^٢.

و روى الوليد بن مسلم^٣ عن الأوزاعي^٤ و مالك^٥ فيمن سب رسول الله صلى الله عليه و آله قال: هي ردة، يستتاب؛ فإن تاب نكل^٦، وإن لم يتب قتل. قال^٧: يضرب^٨ مائة ثم يترك حتى إذا هو برئ ضرب مائة. و لم يذكرنا فرقا بين المسلم و الذمي.

و قال الليث في المسلم يسب النبي - عليه و آله السلام -: إنه لا ينظر ولا يستتاب و يقتل مكانه، و كذلك اليهودي و النصراني^٩. و هذه موافقة للإمامية.

« أحكام القرآن للجصاص، ج ٣، ص ١١٠؛ المحلى، ج ١١، ص ٤١٥؛ المجموع، ج ١٩، ص ٤٢٧؛ الفقه على المذاهب الأربعة، ج ٤، ص ٢٩٨.

١. مختصر اختلاف العلماء، ج ٣، ص ٥٠٤؛ المحلى، ج ١١، ص ٤١٥.

٢. مختصر اختلاف العلماء، ج ٣، ص ٥٠٤؛ المحلى، ج ١١، ص ٤١٥.

٣. الوليد بن مسلم، أبو العباس الدمشقي، مولى لبني أمية، سمع الأوزاعي و عبد الرحمن بن يزيد بن جابر و الثوري، مات سنة ١٩٥هـ، قاله البخاري في التاريخ الكبير، ج ٨، ص ١٥٢ - ١٥٣، الرقم ٢٥٣٢.

٤. مختصر اختلاف العلماء، ج ٣، ص ٥٠٤ - ٥٠٥؛ أحكام القرآن للجصاص، ج ٣، ص ١١١؛ فتح الباري، ج ١٢، ص ٢٤٩.

٥. مختصر اختلاف العلماء، ج ٣، ص ٥٠٤ - ٥٠٥؛ أحكام القرآن للجصاص، ج ٣، ص ١١١؛ المحلى، ج ١١، ص ٤١٠.

٦. في المطبوعين: «و به».

٧. في «أ، ج»: «و إلا».

٨. في «ص، ط، ك»: «و يضرب».

٩. الإشراف على مذاهب العلماء، ج ٨، ص ٦٠؛ مختصر اختلاف العلماء، ج ٣، ص ٥٠٥؛

و قَالَ الشَّافِعِيُّ: وَ يُشْرَطُ^١ عَلَى الْمُصَالِحِينَ مِنَ الْكُفَّارِ أَنْ مَنْ ذَكَرَ كِتَابَ اللَّهِ عَزَّ وَ جَلَّ أَوْ مُحَمَّدًا رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَ آلِهِ بِمَا لَا يَنْبَغِي، أَوْ زَنَى بِمُسْلِمَةٍ أَوْ أَصَابَهَا بِاسْمِ نِكَاحٍ، أَوْ فَتَنَ مُسْلِمًا^٢ عَنْ دِينِهِ، أَوْ قَطَعَ عَلَيْهِ طَرِيقًا، أَوْ أَعَانَ^٣ أَهْلَ الْحَرْبِ بِدَلَالَةٍ عَلَى الْمُسْلِمِينَ، أَوْ آوَى عَيْنًا لَهُمْ، فَقَدْ نَقَضَ عَهْدَهُ وَ أَحْلَ دَمَهُ وَ بَرِئَتْ ذِمَّتُهُ^٤. قَالَ الطَّحَاوِيُّ: فَهَذَا مِنَ الشَّافِعِيِّ يَدُلُّ عَلَى أَنَّهُ إِذَا لَمْ يُشْرَطْ لَمْ يُسْتَحَلَّ دَمُهُ بِذَلِكَ^٥. دَلِيلُنَا عَلَى صِحَّةِ مَا ذَهَبْنَا إِلَيْهِ - بَعْدَ الْإِجْمَاعِ الْمُتَرَدِّدِ -: أَنَّ سَبَّ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَ آلِهِ وَ عَيْبَهُ وَ الْوَقِيعَةَ فِيهِ رِدَّةٌ مِنَ الْمُسْلِمِ بِبَلَاءٍ شَكٍّ، وَ الْمُرْتَدُّ يُقْتَلُ.

وَأَمَّا الذِّمِّيُّ وَ إِنْ لَمْ يَكُنْ بِذَلِكَ مُرْتَدًّا؛ لِأَنَّ حَقِيقَةَ الرِّدَّةِ هِيَ الْكُفْرُ بَعْدَ الْإِيمَانِ، وَ الذِّمِّيُّ مَا كَانَ مُؤْمِنًا فَصَارَ كَافِرًا، بَلْ كُفْرُهُ مُتَقَدِّمٌ؛ لَكِنْ هَذَا وَ إِنْ لَمْ يَكُنْ مِنْهُ رِدَّةٌ فَهُوَ خَرْقٌ لِلذِّمَّةِ وَ اسْتِخْفَافٌ بِالشَّرِيعَةِ وَ وَضْعٌ مِنْهَا وَ مِنْ أَهْلِهَا، وَ بَعْضُ هَذَا يَبْرَأُ مِنَ الذِّمَّةِ الَّتِي حَقَّقَ بِهَا دَمَهُ، فَحِينَئِذٍ يَكُونُ دَمُهُ مُبَاحًا مِنَ الْوَجْهِ الَّذِي ذَكَرْنَاهُ.

فَأَمَّا مَا يَسْتَدِلُّ بِهِ أَصْحَابُ أَبِي حَنِيفَةَ فِي الْفَرْقِ بَيْنَ الْمُسْلِمِ وَ الذِّمِّيِّ فِي هَذِهِ الْمَسْأَلَةِ، مِنْ رِوَايَتِهِمْ^٦ عَنِ الزُّهْرِيِّ، عَنْ عُرْوَةَ^٧، عَنْ عَائِشَةَ، قَالَتْ: دَخَلَ رَهْطٌ

« أَحْكَامُ الْقُرْآنِ لِلْجِصَّاصِ، ج ٣، ص ١١١؛ الْمَجْمُوع، ج ١٩، ص ٤٢٧؛ الْمَحَلِّي، ج ١١، ص ٤١٥.

١. فِي «ج» وَ الْمَطْبُوعِينَ: «يُشْرَطُ».

٢. فِي «ص، ط، ك»: «بِمُسْلِم».

٣. فِي «ص، ط، ك»: «+ عَلَى».

٤. الْأَمُّ، ج ٤، ص ٢٠٨ - ٢٠٩؛ مَخْتَصَرُ الْمَزْنِيِّ، ص ٢٧٧؛ مَخْتَصَرُ اخْتِلَافِ الْعُلَمَاءِ، ج ٣، ص ٥٠٥؛ أَحْكَامُ الْقُرْآنِ لِلْجِصَّاصِ، ج ٣، ص ١١١؛ الْمَحَلِّي، ج ١١، ص ٤١٥.

٥. مَخْتَصَرُ اخْتِلَافِ الْعُلَمَاءِ، ج ٣، ص ٥٠٥.

٦. فِي «ص، ط، ك»: «رَوَايَاتِهِمْ».

٧. الظَّاهِرُ أَنَّهُ عُرْوَةُ بْنُ الزُّبَيْرِ؛ فَلَا حَظَّ.

مِنَ الْيَهُودِ عَلَى النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ فَقَالُوا: السَّامُ عَلَيْكَ. قَالَتْ: فَفَهِمْتُهَا، فَقُلْتُ: عَلَيْكُمُ السَّامُ وَاللَّعْنَةُ. فَقَالَ^١ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ: «مَهْلًا يَا عَائِشَةُ، فَإِنَّ اللَّهَ تَعَالَى يُحِبُّ الرِّفْقَ فِي الْأَمْرِ كُلِّهِ»، فَقُلْتُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، أَلَمْ تَسْمَعْ مَا قَالُوا؟ قَالَ النَّبِيُّ - عَلَيْهِ وَآلِهِ السَّلَام - : «قَدْ قُلْتُ: وَ عَلَيْكُمْ»^٢.

قَالَ الْمُخَالِفُ لَنَا^٣: وَ لَوْ كَانَ هَذَا الدَّعَاءُ مِنَ الْمُسْلِمِ لَصَارَ مُرْتَدًّا فَقُتِلَ^٤، وَ لَمْ يَقْتُلْهُ النَّبِيُّ - عَلَيْهِ وَآلِهِ السَّلَام - بِذَلِكَ^٥.

وَمَا^٦ يَسْتَدِلُّونَ بِهِ أَيْضًا مِمَّا^٧ رَوَاهُ شُعْبَةُ عَنْ هِشَامِ بْنِ زَيْدٍ^٨، عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ: أَنَّ امْرَأَةً يَهُودِيَّةً أَتَتْ النَّبِيَّ - عَلَيْهِ وَآلِهِ السَّلَام - بِشَاءٍ مَسْمُومَةٍ فَأَكَلَ مِنْهَا فَجِيءَ بِهَا فَقِيلَ: أَلَا تَقْتُلُهَا؟ فَقَالَ: «لَا»^٩.

قَالَ الْمُحْتَجُّ: وَ لَا خِلَافَ بَيْنَ الْمُسْلِمِينَ أَنَّ مَنْ فَعَلَ مِثْلَ ذَلِكَ بِالنَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَ هُوَ مِمَّنْ يَتَنَجَّلُ الْإِسْلَامَ أَنَّهُ مُرْتَدٌّ يُقْتَلُ^{١٠}.

١. في «ج، ص، ط، ك»: «النبي».

٢. مسند أحمد، ج ٦، ص ٣٧؛ صحيح البخاري، ج ٧، ص ٨٠؛ صحيح مسلم، ج ٧، ص ٤؛ السنن الكبرى للبيهقي، ج ٩، ص ٢٠٣.

٣. في «ص، ط، ك»: «لها».

٤. في «ب» و المطبوع: «يقتل».

٥. مختصر اختلاف العلماء، ج ٣، ص ٥٠٦.

٦. في «ج، ص، ط، ك»: «مما».

٧. في «ج، ص، ط، ك»: «ما».

٨. هشام بن زيد بن أنس بن مالك الأنصاري، روى عن جده، ذكره ابن حبان في الثقات، و قال أبو حاتم: صالح الحديث. تهذيب التهذيب، ج ١١، ص ٣٩.

٩. مسند أحمد، ج ٣، ص ٢١٨؛ صحيح البخاري، ج ٣، ص ١٤١؛ صحيح مسلم، ج ٧، ص ١٤؛

سنن أبي داود، ج ٢، ص ٣٦٨؛ ح ٤٥٠٨؛ السنن الكبرى للبيهقي، ج ٨، ص ٤٦.

١٠. مختصر اختلاف العلماء، ج ٣، ص ٥٠٦.

فالجواب عنه: أن هذه أخبارٌ آحادٍ لا توجبُ علماً ولا عملاً، ولا يُعترَضُ بها على مدلولِ الأدلة.

وهي مُعارضةٌ بأخبارٍ كثيرةٍ تقتضي قتلَ مَنْ هذه صِفَتُهُ؛ مثُلُ ما رَوَاهُ عن أبي يوسف، عن حُصَيْنِ بن عبد الرحمن^١، عن رجلٍ، عن ابنِ عُمر: أنَّ رجلاً قال له^٢: إِنِّي سَمِعْتُ رَاهِياً سَبَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ، فَقَالَ: لَوْ سَمِعْتَهُ لَقَتَلْتُهُ؛ إِنَّا لَمْ نُعْطِهِمُ الْعَهْدَ عَلَى هَذَا^٣. ولم يُنَكِّزْ أَحَدٌ عَلَى ابْنِ عُمرَ هَذَا الْقَوْلَ؛ فَدَلَّ عَلَى وَقُوعِ الرضا به.

فأمَّا إبدالُ السلامِ بـ «السامِ»، فليس بصريحٍ في سَبِّ^٤ ولا شتمٍ، ولو وَقَعَ مِنْ مُسْلِمٍ أَوْ ذِمِّيٍّ مَا اقْتَضَى الْقَتْلَ.

وَأَمَّا الشَّاةُ الْمَسْمُومَةُ، فَيَجُوزُ أَنْ يَكُونَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ اعْتَقَدَ أَنَّ الْيَهُودِيَّةَ مَا عَلِمَتْ بِأَنَّهَا مَسْمُومَةٌ؛ فَقَدْ يَجُوزُ أَنْ لَا تَكُونَ بِذَلِكَ عَالِمَةً، وَقد يَجُوزُ أَيْضاً لَوْ كَانَتْ عَالِمَةً وَقاصِدةً أَنْ يَكُونَ رَأْيُ - عَلَيْهِ وَآلِهِ السَّلامِ - دَرْءَ الْقَتْلِ عَنْهَا مَعَ اسْتِحْقَاقِهَا لِضَرْبٍ مِنَ الْمَصْلُحَةِ؛ فَلَهُ عَلَيْهِ السَّلامُ مِثْلُ ذَلِكَ، وَإِنَّمَا كَلَامُنَا فِي الاسْتِحْقَاقِ لِلْقَتْلِ، وَ الْمُسْلِمُ كَالْيَهُودِيِّ^٥ فِي هَذَا الْبَابِ سِوَاءً.

١. حُصَيْنِ بن عبد الرحمن مشترك بين عدة من الرواة.

٢. في «ص، ط» و مطبوع النجف: - «له».

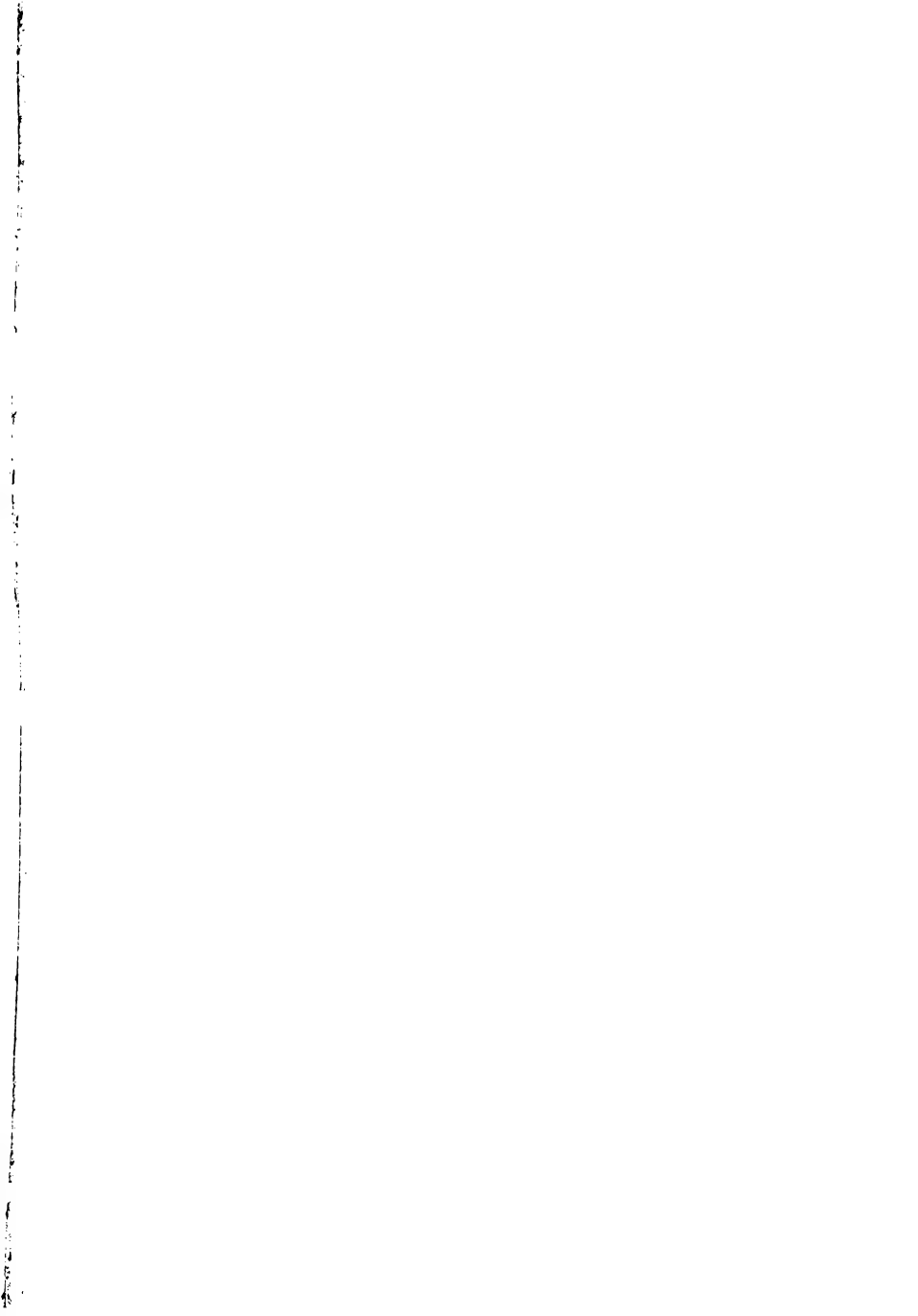
٣. مختصر اختلاف العلماء، ج ٣، ص ٥٠٦؛ أحكام القرآن للجصاص، ج ٣، ص ١١١؛

المجموع، ج ١٩، ص ٤٢٤.

٤. في «ص، ط، ك»: «فليس صريح سب».

٥. في مطبوع النجف: «و اليهودي».

كتابُ مَسَائِلِ الْقَضَاءِ
وَالشَّهَادَاتِ وَ مَا يَتَّصِلُ بِذَلِكَ



٢٧١. مسألة

[حُكْمُ الْحَاكِمِ بِعِلْمِهِ]

وَمِمَّا ظَنُّوا أَنَّ أَنْفَرَادَ الْإِمَامِيَّةِ بِهِ - وَأَهْلُ الظَّاهِرِ يُوَافِقُونَهَا فِيهِ ^١ -: الْقَوْلُ بِأَنَّ لِلْإِمَامِ
وَالْحُكَّامِ مِنْ قَبْلِهِ أَنْ يَحْكُمُوا بِعِلْمِهِمْ فِي جَمِيعِ الْحُقُوقِ وَالْحُدُودِ مِنْ غَيْرِ
اسْتِثْنَاءٍ؛ وَسِوَاءِ عِلْمِ الْحَاكِمِ مَا عِلْمُهُ وَهُوَ حَاكِمٌ أَوْ عِلْمُهُ قَبْلَ ذَلِكَ.

وَقَدْ حُكِّيَ أَنَّهُ مَذْهَبُ الْأَبِيِّ ثَوْرٍ ^٢.

وَخَالَفَ بَاقِيَ الْفُقَهَاءِ فِي ذَلِكَ:

فَذَهَبَ أَبُو حَنِيفَةَ وَأَصْحَابُهُ إِلَى أَنَّ: مَا شَاهَدَهُ الْحَاكِمُ مِنَ الْأَفْعَالِ الْمَوْجِبَةِ لِلْحُدُودِ،
قَبْلَ الْقَضَاءِ وَبَعْدَهُ، فَإِنَّهُ لَا يَحْكُمُ ^٣ فِيهَا بِعِلْمِهِ إِلَّا الْقَذْفَ خَاصَّةً؛ وَما عِلْمُهُ قَبْلَ
الْقَضَاءِ مِنْ حُقُوقِ النَّاسِ لَمْ يَحْكُمْ فِيهِ بِعِلْمِهِ، فَإِنْ عِلْمُهُ بَعْدَ الْقَضَاءِ حَكَمَ ^٤.

١. المحلى، ج ٩، ص ٤٢٦؛ بداية المجتهد، ج ٢، ص ٣٨٥.

٢. الإشراف على مذاهب العلماء، ج ٤، ص ١٩٤؛ المحلى، ج ٩، ص ٤٢٧؛ بداية المجتهد،

ج ٢، ص ٣٨٥؛ المغني لابن قدامة، ج ١١، ص ٤٠٠.

٣. في «ج»: - «من الأفعال الموجبة للحدود قبل...» إلى هنا.

٤. الإشراف على مذاهب العلماء، ج ٤، ص ١٩٣؛ مختصر اختلاف العلماء، ج ٣، ص ٣٦٩؛

و قَالَ أَبُو يُونُسَ وَ مُحَمَّدٌ: يَحْكُمُ فِيْمَا عَلِمَهُ قَبْلَ الْقَضَاءِ مِنْ ذَلِكَ بِعِلْمِهِ.^١ وَ هُوَ قَوْلُ سَوَّارٍ.^٢

٤٨٧ وَ قَالَ الْحَسَنُ بْنُ حَيٍّ: يَقْضِي بِعِلْمِهِ قَبْلَ الْقَضَاءِ بَعْدَ أَنْ يَسْتَحْلِفَهُ فِي حُقُوقِ النَّاسِ، وَ فِي الْحُدُودِ لَا يَقْضِي بَعْدَ الْقَضَاءِ إِذَا عَلِمَهُ حَتَّى يَشْهَدَ مَعَهُ فِي الزَّيْنِ ثَلَاثَةً وَ فِي غَيْرِهِ رَجُلٌ آخَرٌ.^٣

وَ قَالَ الْأَوْزَاعِيُّ فِي الْإِمَامِ يَشْهَدُ هُوَ وَ رَجُلٌ آخَرُ عَلَى قَذْفِ رَجُلٍ آخَرَ: أَنَّهُ يَحُدُّهُ هُوَ.^٤

وَ قَالَ شُرَيْحٌ: ارْتَفِعُوا إِلَى إِمَامٍ فَوْقِي وَ أَنَا أَشْهَدُ بِذَلِكَ.^٥
وَ قَالَ مَالِكٌ: لَا يَقْضِي بِعِلْمِهِ فِي سَائِرِ الْحُقُوقِ حَتَّى يَكُونَ شَاهِدَانِ سِوَاهُ وَ فِي

«المحلّي، ج ٩، ص ٤٢٧؛ تحفة الفقهاء، ج ٣، ص ٣٧٠ - ٣٧١؛ بدائع الصنائع، ج ٧، ص ٥٢؛ المبسوط للسرخسي، ج ١٦، ص ١٠٥.

١. الإشراف على مذاهب العلماء، ج ٤، ص ١٩٣؛ مختصر اختلاف العلماء، ج ٣، ص ٣٦٩؛ المحلّي، ج ٩، ص ٤٢٧؛ المبسوط للسرخسي، ج ١٦، ص ١٠٥؛ تحفة الفقهاء، ج ٣، ص ٣٧١؛ بدائع الصنائع، ج ٧، ص ٥٢.

٢. مختصر اختلاف العلماء، ج ٣، ص ٣٦٩؛ المبسوط للسرخسي، ج ١٦، ص ٧٥.
سَوَّارُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ قَدَامَةَ بْنِ عَنزَةَ بْنِ نَقَبِ بْنِ عَمْرٍو بْنِ الْحَارِثِ الْعَنْبَرِيِّ الْبَصْرِيِّ، قَالَ ابْنُ حَبَّانٍ: كَانَ فَقِيهًا، وَلَاهُ أَبُو جَعْفَرٍ الْقَضَاءُ بِالْبَصْرَةِ سَنَةَ ١٣٨ هـ، وَ بَقِيَ عَلَى الْقَضَاءِ إِلَى أَنْ مَاتَ، وَ هُوَ أَمِيرُ الْبَصْرَةِ وَ قَاضِيهَا سَنَةَ ١٥٦ هـ. تَهْذِيبُ التَّهْذِيبِ، ج ٤، ص ٢٦٩.

٣. مختصر اختلاف العلماء، ج ٣، ص ٣٧٠؛ المحلّي، ج ٩، ص ٤٢٧.
٤. الإشراف على مذاهب العلماء، ج ٤، ص ١٩٥؛ مختصر اختلاف العلماء، ج ٣، ص ٣٧٠؛ المحلّي، ج ٩، ص ٤٢٧.

٥. فِي «أ.ج.» «ل.ك.»، وَ فِي «ص.ط.ك.» وَ مَطْبُوعِ النَجَفِ: «ل.ك.ب.».
٦. الإشراف على مذاهب العلماء، ج ٤، ص ١٩٣؛ مختصر اختلاف العلماء، ج ٣، ص ٣٧٠؛ بداية المجتهد، ج ٢، ص ٣٨٥؛ المغني لابن قدامة، ج ١١، ص ٤٠٠.

الزنى أربعةً غيره^١.

و قال الليث: لا يحكم في حقوق الناس بعلمه حتى يكون^٢ شاهد آخر فيقضي بشهادته وشهادة الشاهد الآخر^٣ معه^٤.

و قال الشافعي: يقضي بعلمه في حقوق الناس، وفي الحدود قولان؛ لأنه يقبل رجوع المقر^٥.

و قال ابن أبي ليلى فيمن أقر عند القاضي في مجلس الحكم بدين: فإن القاضي لا ينفذ ذلك حتى يشهد معه آخر و القاضي شاهد. ثم قال بعد ذلك: إذا ثبت قوله في الأصول عنده أنفذ عليه القضاء^٦.

٤٨٨ فإن قيل: كيف تستحيزون ادعاء الإجماع من الإمامية في هذه المسألة، و أبو علي ابن الجنيد يصرح بالخلاف فيها، و يذهب إلى أنه لا يجوز للحاكم أن يحكم بعلمه في شيء من الحقوق و لا الحدود^٧؟

١. المدونة الكبرى، ج ٥، ص ١٤٨؛ الإشراف على مذاهب العلماء، ج ٤، ص ١٩٣؛ مختصر اختلاف العلماء، ج ٣، ص ٣٧٠؛ المحلى، ج ٩، ص ٤٢٧؛ بداية المجتهد، ج ٢، ص ٣٨٥؛ المغني لابن قدامة، ج ١١، ص ٤٠٠.

٢. في «ب»: + «معه».

٣. في «أ»، ج، ص، ط، و مطبوع النجف: - «الآخر».

٤. مختصر اختلاف العلماء، ج ٣، ص ٣٧٠؛ المحلى، ج ٩، ص ٤٢٧.

٥. الأم، ج ٦، ص ٢٣٣؛ مختصر المزني، ص ٣٠٢؛ الإشراف على مذاهب العلماء، ج ٤، ص ١٩٣؛ مختصر اختلاف العلماء، ج ٣، ص ٣٧٠؛ بداية المجتهد، ج ٢، ص ٣٨٥؛ المغني لابن قدامة، ج ١١، ص ٤٠٠.

٦. الإشراف على مذاهب العلماء، ج ٤، ص ١٩٣؛ مختصر اختلاف العلماء، ج ٣، ص ٣٧٠؛ المحلى، ج ٩، ص ٤٢٧.

٧. مختلف الشيعة، ج ٨، ص ٣٨٨.

قلنا: لا خلاف بين الإمامية في هذه المسألة، وقد تقدّم إجماعهم ابن الجنيّد وتأخّر عنه؛ وإنما عوّل ابن الجنيّد فيها على ضرب من الرأي والاجتهاد، وخطوؤه ظاهر.

وكيف يخفى إطباق الإمامية على وجوب الحكم بالعلم، وهم يُنكرون^١ توقّف أبي بكر عن الحكم لإفاطمة بنت رسول الله - صلى الله عليه وآله - بفدك لما ادّعت أنه نحلها إياها؟ ويقولون: إذا كان عالماً بعصمتها وطهارتها وأنها لا تدّعي إلا حقاً، فلا وجه لمطالبتها بإقامة البيّنة؛ لأنّ البيّنة لا وجه لها مع القطع بالصدق، فكيف خفي على ابن الجنيّد هذا الذي لا يخفى على أحد؟!

أوليس قد روت الشيعة الإمامية كلّها ما هو موجود في كتبها ومشهور في رواياتها أنّ النبي صلى الله عليه وآله ادّعى عليه وآله ادّعى عليه أعرابي سبعين درهماً عن ناقة باعها منه، فقال عليه السلام: «قد أوفيتك»، فقال الأعرابي: «إجعل بيني وبينك رجلاً يحكم بيننا. فأقبل رجل من قريش فقال له رسول الله صلى الله عليه وآله: «أحكم بيننا»، فقال للأعرابي: ما تدّعي على رسول الله؟ قال: سبعين^٢ درهماً ثمن ناقة بعثها منه. فقال: ما تقول يا رسول الله؟ قال: «قد أوفيتك ثمنها»، فقال للأعرابي: ما تقول؟ قال: لم يوفني. فقال لرسول الله صلى الله عليه وآله: ألك بيّنة على أنك قد أوفيتك؟ قال: «لا»، فقال للأعرابي: أتحلف أنك لم تستوف حقك وتأخذه؟ قال: نعم. فقال رسول الله صلى الله عليه وآله: «لأحكم هذا الرجل إلى رجل يحكم فينا بحكم الله عزّ وجلّ»، فأتى رسول الله صلى الله عليه وآله عليّ بن أبي

١. في «أ»: «منكرون».

٢. في «أ، ب، ك»: «سبعون».

٣. في «ص، ك» والمطبوع: «إلى».

طالب عليه السلام ومعه الأعرابي، فقال علي عليه السلام: «ما لك يا رسول الله؟» قال: «يا أبا الحسن، أحكمم بيني وبين هذا الأعرابي»، فقال عليه السلام: «ما تدعي على رسول الله؟» فقال: سبعين^٢ درهماً ثمن ناقة بعثها منه. فقال: «ما تقول يا رسول الله؟» قال: «قد أوفيته ثمنها»، فقال: «يا أعرابي، أصدق رسول الله فيما قال؟» قال: لا، ما أوفاني. فأخرج^٣ علي عليه السلام سيفه فضرب عنقه.

فقال رسول الله صلى الله عليه وآله: «لم فعلت ذلك يا علي؟» فقال: «يا رسول الله، نحن نصدقك على أمر الله ونهيهِ وأمر الجنة والنار والثواب والعقاب ووحى الله عز وجل، ولا نصدقك في ثمن ناقة هذا الأعرابي؟! وإنني قتلته لأنه كذبك لما قلت له: أصدق رسول الله فيما قال؟ فقال: لا، ما أوفاني شيئاً»، فقال رسول الله صلى الله عليه وآله: «أصبت يا علي، فلا تعد إلى مثلها»، ثم التفت إلى القرشي - وكان قد تبعه - فقال: «هذا حكم الله، لا ما حكمت به»^٥.

وزوت الشيعة أيضاً عن ابن جريج، عن الضحاک^٦، عن ابن عباس، قال: خرج رسول الله صلى الله عليه وآله من منزل عائشة، فاستقبله أعرابي ومعه ناقة، فقال:

١. في «ص، ك» والمطبوع: «فقال».

٢. في «أ، ب، ك»: «سبعون».

٣. في «ب، ص، ط» والمطبوع: - «علي».

٤. في «ص، ط، ك»: «فلا تعود».

٥. كتاب من لا يحضره الفقيه، ج ٣، ص ١٠٥ - ١٠٦، ح ٣٤٢٥؛ وسائل الشيعة، ج ٢٧، ص ٢٤٧، ح ٣٣٧٥٩.

٦. الضحاک بن مزاحم الهلالي، أبو القاسم، ويقال: أبو محمد الخراساني، روى عن ابن عمر وابن عباس وأبي هريرة وغيرهم، وعنه جوير بن سعيد والحسن بن يحيى البصري وحكيم بن الديلم، وطائفة أخرى، مات سنة ١٠٦ هـ، وقيل: ١٠٥ هـ. طبقات الفقهاء، ص ٧٧؛ تهذيب التهذيب، ج ٤، ص ٤٥٣.

يا مُحَمَّدُ، أ تَشْتَرِي^١ هَذِهِ النَّاقَةَ؟ فَقَالَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ: «نَعَمْ، بِكُمْ تَبِيعُهَا يَا أَعْرَابِيٌّ؟» قَالَ: بِمَا تَنِي دِرْهَمٍ. فَقَالَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ: «نَاقَتُكَ خَيْرٌ مِنْ هَذَا»، قَالَ: فَمَا زَالَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ يَزِيدُ حَتَّى اشْتَرَى النَّاقَةَ بِأَرْبَعِمِائَةِ دِرْهَمٍ، قَالَ: فَلَمَّا دَفَعَ النَّبِيُّ عَلَيْهِ السَّلَامُ إِلَى الْأَعْرَابِيِّ الدَّرَاهِمَ ضَرَبَ الْأَعْرَابِيُّ يَدَهُ إِلَى^٢ زِمَامِ النَّاقَةِ فَقَالَ^٣: النَّاقَةُ نَاقَتِي، وَالدَّرَاهِمُ دَرَاهِمِي؛ فَإِنْ كَانَ لِمُحَمَّدٍ شَيْءٌ فَلْيُقِيمِ الْبَيْتَةَ. قَالَ: فَأَقْبَلَ رَجُلٌ فَقَالَ النَّبِيُّ عَلَيْهِ السَّلَامُ: «أ تَرْضَى بِالشَّيْخِ الْمُقْبِلِ؟» قَالَ: نَعَمْ يَا مُحَمَّدُ. فَلَمَّا دَنَا قَالَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ: «إَقْضِ بَيْنِي وَبَيْنَ الْأَعْرَابِيِّ»، قَالَ: تَكَلَّمْ يَا رَسُولَ اللَّهِ. فَقَالَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ: «النَّاقَةُ نَاقَتِي، وَالدَّرَاهِمُ دَرَاهِمُ الْأَعْرَابِيِّ»، قَالَ الْأَعْرَابِيُّ: بَلِ الدَّرَاهِمُ دَرَاهِمِي، وَالنَّاقَةُ نَاقَتِي؛ فَإِنْ كَانَ لِمُحَمَّدٍ شَيْءٌ فَلْيُقِيمِ الْبَيْتَةَ. فَقَالَ الرَّجُلُ: الْقَضِيَّةُ فِيهَا وَاضِحَةٌ يَا رَسُولَ اللَّهِ؛ وَذَلِكَ أَنَّ الْأَعْرَابِيَّ طَلَبَ الْبَيْتَةَ. فَقَالَ لَهُ النَّبِيُّ: عَلَيْهِ السَّلَامُ: «اجْلِسْ»؛ فَجَلَسَ.

ثُمَّ أَقْبَلَ رَجُلٌ آخَرَ فَقَالَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ: «أ تَرْضَى يَا أَعْرَابِيٌّ بِالشَّيْخِ الْمُقْبِلِ؟» قَالَ: نَعَمْ. فَلَمَّا دَنَا قَالَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ: «إَقْضِ فِيمَا بَيْنِي وَبَيْنَ الْأَعْرَابِيِّ»، قَالَ: تَكَلَّمْ يَا رَسُولَ اللَّهِ. قَالَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ: «النَّاقَةُ نَاقَتِي، وَالدَّرَاهِمُ دَرَاهِمُ الْأَعْرَابِيِّ»، فَقَالَ الْأَعْرَابِيُّ: لَا؛ بَلِ النَّاقَةُ نَاقَتِي، وَالدَّرَاهِمُ دَرَاهِمِي؛ فَإِنْ كَانَ لِمُحَمَّدٍ شَيْءٌ فَلْيُقِيمِ الْبَيْتَةَ. فَقَالَ الرَّجُلُ: الْقَضِيَّةُ فِيهَا وَاضِحَةٌ يَا رَسُولَ اللَّهِ؛

١. في «ص، ط، ك» والمطبوعين: «اشتري».

٢. في «ب» والمطبوع: «على».

٣. في «ب» والمطبوع: «قال».

٤. في «أ، ص، ط»: «النبي عليه السلام»، وفي المطبوع: «له النبي».

٥. في «ب، ص، ط» والمطبوع: «+ نعم».

لأن الأعرابي يطلب البينة. فقال النبي صلى الله عليه وآله: «اجلس حتى يأتي الله بمن يقضي بيني وبين الأعرابي بالحق».

قال: فأقبل علي عليه السلام، فقال النبي صلى الله عليه وآله: «أترضى بالشاب المقبل؟» قال: نعم. فلما دنا قال: «يا أبا الحسن، إقض بيني وبين الأعرابي»، قال: «تكلم يا رسول الله»، فقال النبي صلى الله عليه وآله: «الناقة ناقتي، و الدراهم درايم الأعرابي»، فقال الأعرابي: بل الناقة ناقتي، و الدراهم درايمي؛ فإن كان لمحمد شيء فليقم البينة. فقال علي عليه السلام: «خل بين الناقة وبين رسول الله صلى الله عليه وآله»، فقال الأعرابي: ما كنت بالذي أفعل أو يقيم البينة.

قال^١: فدخل علي عليه السلام منزله فاشتمل على قائم سيفه ثم أتى، فقال: «خل بين الناقة وبين رسول الله صلى الله عليه وآله»، قال: ما كنت بالذي أفعل أو يقيم البينة. قال: فضره عليه السلام ضربة^٢ فاجتمع أهل الحجاز على أنه رمى برأسه، و^٣ قال بعض أهل العراق: بل قطع منه عضواً. فقال النبي عليه السلام: «ما حملك يا علي على هذا؟» فقال: «يا رسول الله، نصدك على الوحي من السماء، ولا نصدك على أربعمائة درهم؟»^٤.

و قال أبو جعفر محمد بن علي بن الحسين بن بابويه القمي رحمه الله - وقد روى هذين الخبرين في كتابه المعروف ب: من لا يحضره الفقيه -: هذان الخبران غير

١. في «ص، ط، ك» والمطبوع: - «قال».

٢. في «أ، ص، ط» ومطبوع النصف: «فأجمع».

٣. في «أ، ج، ص، ط، ك»: - «و».

٤. كتاب من لا يحضره الفقيه، ج ٣، ص ١٠٦ - ١٠٨، ح ٣٤٦٦؛ مستدرک الوسائل، ج ١٧،

ص ٣٨٢، ح ٢١٦٤١.

٥. في المصدر: «الحدیثان».

مُخْتَلِفَيْنِ؛ لِأَنَّهُمَا فِي قَضِيَّتَيْنِ، وَكَانَتْ هَذِهِ الْقَضِيَّةُ قَبْلَ الْقَضِيَّةِ الَّتِي ذَكَرْنَاهَا ^١ قَبْلَهَا.

وَقَدْ رَوَتْ الشَّيْعَةُ أَيْضاً فِي كُتُبِهَا خَبَرَ أَمِيرِ الْمُؤْمِنِينَ عَلِيِّ عَلَيْهِ السَّلَامُ مَعَ شُرَيْحٍ قَاضِيهِ فِي دِرْعٍ طَلَحَتْهُ بِنُ عُبَيْدِ اللَّهِ ^٣، لَمَّا قَالَ عَلَيْهِ السَّلَامُ: «هَذِهِ دِرْعٌ طَلَحَتْهُ أُخِذَتْ غُلُولاً يَوْمَ الْبَصْرَةِ»، وَمَطَالَبَةً شُرَيْحٍ بِالْبَيْتَةِ عَلَى ذَلِكَ، وَإِحْضَارَهُ عَلَيْهِ السَّلَامُ الْحَسَنَ ابْنَهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ وَقَنْبَرًا ^٥ غَلَامَهُ، وَقَوْلَهُ عَلَيْهِ السَّلَامُ لَشُرَيْحٍ: «أَخْطَأْتَ ثَلَاثَ مَرَّاتٍ» ^٦.

وَرَوَوْا ^٧ أَيْضاً حَدِيثَ حُزَيْمَةَ بِنِ ثَابِتٍ ذِي الشَّهَادَتَيْنِ ^٨ لَمَّا شَهِدَ لِلنَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ عَلَى الْأَعْرَابِيِّ، وَقَالَ لَهُ ^٩ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ: «كَيْفَ شَهِدْتَ بِذَلِكَ

١. في المصدر: «ذكرتها».

٢. كتاب من لا يحضره الفقيه، ج ٣، ص ١٠٨، ذيل الحديث ٣٤٢٦.

٣. أبو محمد طلحة بن عبيد الله بن عثمان القرشي المدني، روى عن النبي صلى الله عليه وآله، وروى عنه أولاده محمد وموسى والسائب بن يزيد وجابر بن عبد الله الأنصاري، كان في قتال أمير المؤمنين عليه السلام يوم الجمل، وكان أول قتيل رماه صاحبه مروان بن الحكم بسهم فأصاب ركبته ومات منه، وكان ذلك سنة ٣٦ هـ. الإصابة، ج ٢، ص ٢٢٠؛ أسد الغابة، ج ٣، ص ٥٩؛ تهذيب التهذيب، ج ٥، ص ٢٠؛ شذرات الذهب، ج ١، ص ٤٣.

٤. غلولاً، أي سرقاً من الغنيمة قبل القسمة. مجمع البحرين، ج ٥، ص ٤٣٦ (غلل).

٥. قنبر مولى أمير المؤمنين علي بن أبي طالب عليه السلام. قال ابن ماکولا في إكمال الكمال، ج ٧، ص ١٠٠: «قنبر بفتح القاف وسكون النون وفتح الباء المعجمة بواحدة، فهو قنبر مولى علي رضي الله عنه، يروي عن علي وعن كعب بن نوفل السلمي عن بلال، روى عنه ابنه».

٦. الكافي، ج ٧، ص ٣٨٥، ح ٥؛ كتاب من لا يحضره الفقيه، ج ٣، ص ١٠٩، ح ٣٤٢٨؛ تهذيب الأحكام، ج ٦، ص ٢٧٣، ح ٧٤٧؛ وسائل الشيعة، ج ٢٧، ص ٢٦٥، ح ٣٣٧٣٧.

٧. في «أ»: «روى».

٨. حزيمة بن ثابت بن الفاكه بن ثعلبة بن ساعدة الأنصاري، ذو الشهادة، لقبه النبي صلى الله عليه وآله عليه وآله بهذا اللقب على ما روي في هذه الحادثة، شهد بدرًا وما بعدها، قُتل بصفتين سنة سبع وثلثين للهجرة. أسد الغابة، ج ٢، ص ٤١٤.

٩. في المطبوعين: - «له».

وَعَلِمْتَهُ؟ قَالَ: مِنْ حَيْثُ عَلِمْتُ أَنَّكَ رَسُولُ اللَّهِ^١.

فَمَنْ يَرَوِي هَذِهِ الْأَخْبَارَ مُسْتَحْسِنًا لَهَا^٢ وَمُعَوَّلًا عَلَيْهَا، كَيْفَ يَجُوزُ أَنْ يَشْكَّ فِي أَنَّهُ كَانَ يَذْهَبُ إِلَى أَنَّ الْحَاكِمَ يَحْكُمُ بِعِلْمِهِ؟ لَوْلَا قِلَّةُ تَأْمُلِ ابْنِ الْجُنَيْدِ. وَالَّذِي يَدُلُّ عَلَى صِحَّةِ مَا ذَهَبْنَا إِلَيْهِ - زَائِدًا عَلَى الْإِجْمَاعِ الْمُتَرَدِّدِ -: قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿الزَّانِيَةُ وَالزَّانِي فَاجْلِدُوا كُلَّ وَاحِدٍ مِّنْهُمَا مِائَةَ جَلْدَةٍ﴾^٣.

٤٩٢ و قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿وَالسَّارِقُ وَالسَّارِقَةُ فَاقْطَعُوا أَيْدِيَهُمَا﴾^٤، فَمَنْ عَلِمَهُ الْإِمَامُ سَارِقًا أَوْ زَانِيًا قَبْلَ الْقَضَاءِ أَوْ بَعْدَهُ فَوَاجِبٌ عَلَيْهِ أَنْ يَقْضِيَ فِيهِ بِمَا أَوْجَبَتْهُ الْآيَةُ مِنْ إِقَامَةِ الْحَدِّ^٥. وَإِذَا ثَبَتَ ذَلِكَ فِي الْحُدُودِ فَهُوَ ثَابِتٌ فِي الْأَمْوَالِ؛ لِأَنَّ مَنْ أَجَازَ ذَلِكَ فِي الْحُدُودِ أَجَازَهُ فِي الْأَمْوَالِ، وَلَمْ يُجِزْهُ أَحَدٌ مِنَ الْأُمَّةِ فِي الْحُدُودِ دُونَ الْأَمْوَالِ. فَإِنْ قِيلَ: لِمَ زَعَمْتُمْ أَنَّهُ أَرَادَ بِقَوْلِهِ: ﴿الزَّانِيَةُ وَالزَّانِي﴾، وَ﴿السَّارِقُ وَالسَّارِقَةُ﴾ مَنْ عَلِمْتُمُوهُ كَذَلِكَ، دُونَ أَنْ يَكُونَ أَرَادَ مَنْ أَقَرَّ عِنْدَكُمْ بِالسَّرْقَةِ أَوْ الزَّانِي، أَوْ شَهِدَ عَلَيْهِ الشَّهَادَةُ؟

قُلْنَا: مَنْ أَقَرَّ بِالزَّانِي أَوْ شَهِدَ عَلَيْهِ الشَّهَادَةُ لَا يَجُوزُ أَنْ يُطْلَقَ^٦ الْقَوْلُ بِأَنَّهُ زَانٍ، وَكَذَلِكَ السَّارِقُ. وَإِنَّمَا حَكَمْنَا فِيهِمَا بِالْأَحْكَامِ الْمَخْصُوصَةِ أَتْبَاعًا لِلشَّرْعِ، وَإِنْ

١. كتاب من لا يحضره الفقيه، ج ٣، ص ١٠٨، ح ٣٤٢٧؛ وسائل الشيعة، ج ٢٧، ص ٢٧٦.

ح ٣٣٧٦١.

٢. في «أ، ب» -: «و».

٣. النور (٢٤): ٢.

٤. المائدة (٥): ٣٨.

٥. في «ص، ط، ك»: «فأوجب».

٦. في «ج، ص» و مطبوع النجف: «الحدود».

٧. في مطبوع النجف: + «عليه».

جَوَزْنَا أَنْ يَكُونَا مَا فَعَلَا شَيْئاً مِنْ ذَلِكَ، وَ الزَانِي فِي الْحَقِيقَةِ مَنْ فَعَلَ الزِّنَى وَ عُلِمَ مِنْهُ^١ ذَلِكَ، وَ كَذَلِكَ السَّارِقُ؛ فَحَمَلَ الْآيَتَيْنِ عَلَى الْعِلْمِ أَوَّلَى مِنْ حَمَلِهِمَا عَلَى الشَّهَادَةِ وَ الْإِقْرَارِ.

فَإِنْ احْتَجَّوْا بِمَا يُرَوَّى عَنِ النَّبِيِّ عَلَيْهِ السَّلَامُ أَنَّهُ قَالَ: «لَوْ أُعْطِيَ النَّاسُ بَدَعَاوِيَهُمْ^٢ لَادَّعَى نَاسٌ دِمَاءَ قَوْمٍ وَأَمْوَالَهُمْ؛ لَكِنَّ الْبَيِّنَةَ عَلَى الْمُدَّعِيِ وَ الْيَمِينَ عَلَى مَنْ أَنْكَرَ»^٣، وَ أَخْبَرَ عَلَيْهِ السَّلَامُ أَنَّ الْمُدَّعِيَّ لَا يُعْطَى بِغَيْرِ بَيِّنَةٍ.

فَالْجَوَابُ: أَنَّ هَذَا أَوَّلًا خَبَرٌ وَاحِدٌ لَا يَوْجِبُ عِلْماً وَ لَا عَمَلًا.

ثُمَّ إِذَا سَلَّمْنَاهُ قُلْنَا: عِلْمُ الْحَاكِمِ أَقْوَى الْبَيِّنَاتِ، وَ إِذَا جَعَلْنَا الْبَيِّنَةَ الْإِقْرَارَ أَوْ الشَّهَادَةَ^٤ مِنْ حَيْثُ أَبَانَتْ عَنِ الْأَمْرِ وَ كَشَفَتْ فَأَقْوَى مِنْهَا الْعِلْمُ الْيَقِينُ.

٤٩٣

فَأَمَّا مَنْ فَرَّقَ بَيْنَ مَا عِلِمَهُ^٥ وَ هُوَ حَاكِمٌ، وَ بَيْنَ مَا عِلِمَهُ وَ هُوَ عَلَى خِلَافِ ذَلِكَ، وَ قَوْلُهُ: إِنَّ الَّذِي عِلِمَهُ وَ هُوَ غَيْرُ حَاكِمٍ لَا اعْتِدَادَ بِهِ؛ لِأَنَّهُ عِلِمَهُ فِي حَالٍ لَا يَنْفُذُ حُكْمُهُ فِيهَا، فَبَاطِلٌ؛ لِأَنَّ الْعَدْلَ إِذَا شَهِدَ أَمْضَى الْحَاكِمِ شَهَادَتَهُ وَ إِنْ جَوَزَ أَنْ يَكُونَ تَحْمَلُهَا فِي حَالٍ فَسَقِهِ، وَ كَذَلِكَ تُقْبَلُ^٦ شَهَادَةُ الْعَدْلِ الْبَالِغِ وَ إِنْ جَوَزَ أَنْ يَكُونَ قَدْ تَحْمَلُهَا فِي حَالٍ طُفُولِيَّتِهِ.

١. في «ص، ط، ك» - «منه».

٢. في «ص، ط، ك» و مطبوع النجف: «بدعواهم»، و في حاشية «ك» كالمتن.

٣. مسند أحمد، ج ١، ص ٣٦٣؛ السنن الكبرى للنسائي، ج ٣، ص ٤٨٦، ح ٥٩٩٤؛ سنن ابن ماجه، ج ٢، ص ٧٧٨، ح ٢٣٢١؛ السنن الكبرى للبيهقي، ج ٥، ص ٣٣٢؛ كنز العمال، ج ٦، ص ١٦٠، ح ١٥٢٩٧.

٤. في «ص، ط، ك» و مطبوع النجف: «و الإشهاد».

٥. في مطبوع النجف: «القاضي».

٦. في «أ، ب، ج»: «يقبل».

فإن قيل: لو جاز للحاكم أن يحكم بعلمه لكان في ذلك تركية لنفسه.
قلنا: الترية حاصلة للحاكم بتولية الحكم له، وليس ذلك بتابع لإمضاء الحكم فيما علمه.

ثم هذا لازم في إجازتهم حكم الحاكم بعلمه في غير الحدود؛ لأنه تركية لنفسه.
ولا يختلفون أيضاً في أنه يقبل منه جرحه لشأهده وإسقاط شهادته ولا يكون ذلك تركية لنفسه.

فإن قالوا: إذا حكم بعلمه فقد عرّض نفسه للتهمة وسوء الظن به.^١
قلنا: وكذلك إذا حكم بالبينّة والإقرار فهو معرّض نفسه للتهمة، ولا يلتفت إلى ذلك؛ لوقوع التهمة في غير موضعها؛ لأن قبول الشهادة والسكون إلى عدالة الشاهد مما يجوز أن تقع في مثله التهمة.

و وجدت لأبي الجنيّد كلاماً في هذه المسألة غير محصل؛ لأنه لم يكن من هذا ولا إليه^٢، ورأيت يفرق بين علم النبي صلى الله عليه وآله بالشيء وبين علم خلفائه وحكامه^٣.

وهذا غلط منه؛ لأن علم العالمين بالمعلومات لا يختلف، فعلم كل واحد بمعلوم بعينه كعلم كل عالم به؛ وكما أن الإمام أو النبي إذا شهد رجلاً يزني أو يسرق فهما عالمان بذلك علماً صحيحاً، فكذلك^٤ من علم مثل ما علماه من

١. في «أ» - «به».

٢. في مطبوع النجف: «لم يكن في هذا دلالة ولا إليه دراية».

٣. مختلف الشيعة، ج ٨، ص ٣٨٨.

٤. في «أ، ج، ص، ط، ك» و مطبوع النجف: «عالم».

٥. في «ص، ط، ك»: «وكذلك».

خُلْفَائِهِمَا؛ وَالتَّسَاوِي فِي ذَلِكَ مُوجُودٌ.

و وَجَدْتُهُ يَسْتَدِلُّ عَلَى بَطْلَانِ الْحُكْمِ بِالْعِلْمِ بِأَنْ يَقُولَ: وَجَدْتُ اللَّهَ تَعَالَى قَدْ أَوْجَبَ لِلْمُؤْمِنِينَ فِيمَا بَيْنَهُمْ حَقُوقًا أَبْطَلَهَا فِيمَا بَيْنَهُمْ وَبَيْنَ الْكُفَّارِ وَ الْمُرْتَدِّينَ، كَالْمَوَارِيثِ وَ الْمُنَاكَحَةِ وَ أَكْلِ الذَّبَائِحِ؛ وَ وَجَدْنَا اللَّهَ تَعَالَى قَدْ أَطْلَعَ رَسُولَهُ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَ آلَهُ عَلَى مَنْ كَانَ يُبْطِنُ الْكُفْرَ وَ يُظْهِرُ الْإِسْلَامَ فَكَانَ^١ يَعْلَمُهُ، وَ لَمْ يُبَيِّنْ عَلَيْهِ السَّلَامَ أَحْوَالَهُمْ لِجَمِيعِ الْمُؤْمِنِينَ فَيَمْتَنِعُوا مِنْ مُنَاكَحَتِهِمْ وَ أَكْلِ ذَبَائِحِهِمْ^٢.

وَ هَذَا غَيْرُ مُعْتَمَدٍ؛ لِأَنَّا^٣ أَوَّلًا: لَا نُسَلِّمُ لَهُ أَنَّ اللَّهَ تَعَالَى قَدْ أَطْلَعَ النَّبِيَّ - عَلَيْهِ وَ آلَهُ السَّلَامَ - عَلَى مُعَيِّبِ^٤ الْمُنَافِقِينَ وَ كُلِّ مَنْ كَانَ يُظْهِرُ الْإِيمَانَ وَ يُبْطِنُ الْكُفْرَ مِنْ أُمَّتِهِ. فَإِنْ اسْتَدَلَّ عَلَى ذَلِكَ بِقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَ لَوْ نَشَاءُ لَأَرَيْنَاكُهُمْ فَلَعَرَفْتَهُمْ بِسِيمَاهُمْ وَ لَتَعْرِفَنَّهُمْ فِي لَحْنِ الْقَوْلِ﴾^٥، فَهَذَا لَا يَدُلُّ عَلَى وَقُوعِ التَّعْرِيفِ، وَ إِنَّمَا يَدُلُّ عَلَى الْقُدْرَةِ عَلَيْهِ، وَ مَعْنَى قَوْلِهِ: ﴿وَ لَتَعْرِفَنَّهُمْ فِي لَحْنِ الْقَوْلِ﴾ أَي: لَيَسْبِقُنَّ^٦ ظَنُّكَ أَوْ وَهْمُكَ مِنْ غَيْرِ ظَنٍّْ وَ لَا يَقِينٍ.

ثُمَّ لَوْ سَلَّمْنَا - عَلَى غَايَةِ مُقْتَرَحَةٍ - أَنَّهُ - عَلَيْهِ وَ آلَهُ السَّلَامَ - قَدْ أَطْلَعَ عَلَى الْبَوَاطِينِ لَمْ يَلْزَمْ مَا ذَكَرَهُ؛ لِأَنَّهُ غَيْرُ مُمْتَنِعٍ أَنْ يَكُونَ تَحْرِيمُ الْمُنَاكَحَةِ وَ الْمَوَارِثَةِ وَ أَكْلِ الذَّبَائِحِ إِنَّمَا يَخْتَصُّ بِمَنْ أَظْهَرَ كُفْرَهُ وَ رِدَّتَهُ دُونَ مَنْ أَبْطَنَهَا، وَ أَنْ تَكُونَ الْمَصْلَحَةُ الَّتِي

١. فِي «ص، ط، ك» وَ مَطْبُوعِ النَجَفِ: «وَ كَانَ».

٢. مُخْتَلَفِ الشَّيْخَةِ، ج ٨، ص ٣٨٨.

٣. فِي «ج، ص، ط، ك»: «لَأَنَّنَا».

٤. فِي مَطْبُوعِ النَجَفِ: «مُعَايِب».

٥. مُحَمَّدٌ (٤٧): ٣٠.

٦. هَكَذَا فِي «أ»، وَ فِي «ج»: «اسْتَقَرَّ»، وَ فِي «ص، ط، ك»: «لَيْسَتَيْنِ»، وَ فِي سَائِرِ النُّسخِ وَ الْمَطْبُوعِ: «لَيْسَتَقَرَّ».

٤٩٥ يَتَعَلَّقُ بِهَا التَّحْرِيمُ وَالتَّحْلِيلُ اقْتَضَتْ مَا ذَكَرْنَاهُ، فَلَا يَجِبُ عَلَى النَّبِيِّ - عَلَيْهِ وَآلِهِ السَّلَامُ - أَنْ يُبَيِّنَ أَحْوَالَ مَنْ أَبْطَنَ الرَّدَّةَ وَالكُفْرَ؛ لِأَجْلِ هَذِهِ الْأَحْكَامِ الَّتِي ذَكَرْنَاهَا؛ لِأَنَّهَا لَا تَتَعَلَّقُ بِالْمُبْطِنِ وَإِنَّمَا تَتَعَلَّقُ بِالْمُظْهِرِ. وَلَيْسَ كَذَلِكَ الزَّانِي وَشَرِبُ الْخَمْرِ وَالسَّرْقَةُ؛ لِأَنَّ الْحَدَّ فِي هَذِهِ الْأُمُورِ يَتَعَلَّقُ بِالْمُبْطِنِ وَالمُظْهِرِ عَلَى سَوَاءٍ، وَإِنَّمَا يُسْتَحَقُّ بِالْفِعْلِيَّةِ الَّتِي يَشْتَرِكُ فِيهَا الْمُعْلَنُ وَالمُسِرُّ.

٢٧٢. مسألة

[تَشَاخُ الخَصْمَيْنِ لَدَى الْحَاكِمِ]

وَمِمَّا انْفَرَدَتْ بِهِ الْإِمَامِيَّةُ: الْقَوْلُ بِأَنَّ الخَصْمَيْنِ إِذَا ابْتَدَرَا^٢ الدَّعْوَى بَيْنَ يَدَيِ الْحَاكِمِ وَتَشَاخَا فِي الْإِبْتِدَاءِ بِهَا، وَجَبَ عَلَى الْحَاكِمِ أَنْ يَسْمَعَ^٣ مِنَ الَّذِي عَنْ^٤ يَمِينِ خَصْمِهِ ثُمَّ يَنْظُرَ فِي دَعْوَى الْآخَرِ.

وَخَالَفَ بَاقِي الْفُقَهَاءِ فِي ذَلِكَ، وَلَمْ يَذْهَبُوا إِلَى مِثْلِ مَا حَكَيْنَاهُ^٥.

دَلِيلُنَا عَلَى صِحَّةِ ذَلِكَ: إِطْبَاقُ الطَّائِفَةِ عَلَيْهِ، وَلِأَنَّ مَنْ خَالَفَ مَا ذَكَرْنَاهُ إِنَّمَا اعْتَمَدَ عَلَى الرَّأْيِ وَالْاجْتِهَادِ دُونَ النَّصِّ وَالتَّوْقِيفِ، وَمِثْلُ ذَلِكَ الرَّجُوعُ فِيهِ إِلَى التَّوْقِيفِ أَوَّلَى وَأَحْرَى.

١. نقل العلامة هذه المسألة وذكر أدلة السيد المرتضى ملخصاً في مختلف الشيعة، ج ٨،

ص ٣٨٤ - ٣٨٧.

٢. في مطبوع النجف: «ابتدئ».

٣. في «أ»: «+ الدَّعْوَى».

٤. في «ج، ص، ط، ك»: «على».

٥. الأ، ج ٦، ص ٢٣٢؛ مختصر المزني، ص ٣٠٢؛ الإشراف على مذاهب العلماء، ج ٤،

ص ١٨٢ - ١٨٣؛ الحاوي الكبير، ج ١٦، ص ٢٧٩؛ تحفة الفقهاء، ج ٣، ص ٣٧٢ - ٣٧٥؛ المغني

لابن قدامة، ج ١١، ص ٤٤١ - ٤٤٦.

و وَجَدْتُ ابْنَ الْجُنَيْدِ لَمَّا رَوَى عَنْ ابْنِ مَحْبُوبٍ^١، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ مُسْلِمٍ^٢، عَنْ أَبِي جَعْفَرٍ عَلَيْهِ السَّلَامُ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ قَضَى أَنْ يُقَدَّمَ^٣ صَاحِبُ الْيَمِينِ فِي الْمَجْلِسِ بِالْكَلَامِ^٤، قَالَ ابْنُ الْجُنَيْدِ: يُحْتَمَلُ أَنْ يَكُونَ أَرَادَ بِذَلِكَ الْمُدَّعِي؛ لِأَنَّ الْيَمِينَ مَرْدُودَةٌ عَلَيْهِ^٥. قَالَ ابْنُ الْجُنَيْدِ^٦: إِلَّا أَنْ ابْنَ مَحْبُوبٍ فَسَّرَ ذَلِكَ فِي حَدِيثٍ رَوَاهُ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ سِنَانٍ^٧، عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ أَنَّهُ قَالَ: «إِذَا تَقَدَّمَتْ مَعَ خَصْمٍ إِلَى وَالٍ أَوْ قَاضٍ فَكُنْ عَنْ يَمِينِهِ»^٨ يَعْنِي يَمِينَ الْخَصْمِ. وَهَذَا تَخْلِيطٌ مِنْ ابْنِ الْجُنَيْدِ؛ لِأَنَّ التَّأْوِيلَاتِ إِنَّمَا تَدْخُلُ بَحِثَ تَشْكِلِ الْأُمُورِ،

٤٩٦

١. الحسن بن محبوب السزاد، و يقال: الزرّاد. يكنى أبا عليّ، مولى بجيلة، كوفي ثقة، روى عن موسى الكاظم و أبي الحسن الرضا عليهما السلام، و روى عن ستين رجلاً من أصحاب أبي عبد الله عليه السلام، و كان جليل القدر، يعدّ من الأركان الأربعة في عصره، و عدّه الكشي من الفقهاء الذين أجمع أصحابنا على تصحيح ما يصحّ عنهم، توفّي سنة ٢٢٤ هـ. رجال الكشي، ص ٥٥٦؛ الفهرست للشيخ الطوسي، ص ٤٦؛ رجال الطوسي، ص ٣٤٧، ٣٧٢.
٢. محمد بن مسلم بن رباح، أبو جعفر الأوقص الطحّان، مولى ثقيف الأعور، وجه أصحابنا بالكوفة، فقيه ورع، صحب أبا جعفر و أبا عبد الله عليهما السلام، و روى عنهما، و كان أوثق الناس، مات سنة ١٥٠ هـ. قاله النجاشي في رجاله، ص ٢٤٧، و رجال الطوسي، ص ١٣٥، ٣٠٠.
٣. في «أ، ص، ط» و المطبوعين: «يتقدّم».
٤. كتاب من لا يحضره الفقيه، ج ٣، ص ١٤، ح ٣٢٤٠؛ وسائل الشيعة، ج ٢٧، ص ٢١٨، ح ٣٣٦٣٣.
٥. مختلف الشيعة، ج ٨، ص ٣٩٥.
٦. المصدر نفسه.
٧. عبد الله بن سنان بن ظريف. قال النجاشي في رجاله، ص ١٥٨: كان خازناً للمنصور و المهدي و الهادي و الرشيد، كوفي ثقة ثقة من أصحابنا، جليل لا يطعن عليه في شيء. و انظر رجال الطوسي، ص ٢٦٥ و ٣٥٤.
٨. في «ص، ط، ك»: «على»، و في حاشية «ك» كالمتن.
٩. كتاب من لا يحضره الفقيه، ج ٣، ص ١٤، ح ٣٢٤١؛ تهذيب الأحكام، ج ٦، ص ٢٢٧، ح ٥٤٨؛ وسائل الشيعة، ج ٢٧، ص ٢١٨، ح ٣٣٦٣٢.

ولا خلاف بين القوم أنه إنما أرادَ يَمِينَ الخصمِ دونَ اليمينِ التي هي القسمُ. وإذا فرَضنا المسألةَ في نفسينِ تبادرا الكلامَ بينَ يَدَيِ القاضي و تناهياه، وأرادَ كُلُّ واحدٍ منهما أن يَدَّعِي على صاحبه، فهما جميعاً مُدَّعِيَانِ، كما أنَّهما جميعاً مُدَّعَى عليهما؛ فَبَطَلَتِ المَزِيَّةُ وَ التفرقةُ التي تَوَهَّمَهَا ابنُ الجُنَيْدِ^١.

[مسائل الشهادات]

٢٧٣. مسألة

[شهادة ذوي القربات]

وَمِمَّا انفردت الإماميةُ به^٢ في هذه الأعصارِ - وإن رُوِيَ لها وفاقٌ قديمٌ -: القَوْلُ بجوازِ شَهادَةِ ذَوِي الأرحامِ وَ القرباتِ بعضهم لبعضٍ إذا كانوا عُدولاً، من غيرِ استثناءٍ لأحدٍ، إلَّا ما يَذْهَبُ إليه بعضُ أصحابنا^٣ مُعْتَمِداً على خَبَرٍ^٤ يرويه من أَنَّهُ لا يَجوزُ شَهادَةُ الوَلَدِ على الوالِدِ وإن جازتْ شَهادَتُهُ له^٥، وَ يَجوزُ شَهادَةُ الوالِدِ لَوَلَدِهِ و عليه^٦.

١. نقل هذه المسألة جميعها العلامة في مختلف الشيعة، ج ٨، ص ٣٩٤ - ٣٩٦.

٢. في «أ، ج، ص، ط»: «به الإمامية».

٣. الخلاف، ج ٦، ص ٢٩٧؛ مسألة ٤٥؛ مختلف الشيعة، ج ٨، ص ٤٩٣ - ٤٩٤؛ مفتاح الكرامة، ج ١٠، ص ١٣ ط قديم؛ جواهر الكلام، ج ٤١، ص ٧٤.

٤. كتاب من لا يحضره الفقيه، ج ٣، ص ٤٢، ح ٣٢٨٦؛ وسائل الشيعة، ج ٢٧، ص ٣٦٩، ح ٣٣٩٦٨.

٥. نقل العلامة إلى هنا في المختلف، و قال بعده: «و هذا الكلام يُشعر بقبول شهادة الولد على الوالد لا تصريحاً، و نقل ابن إدريس عنه القول». مختلف الشيعة، ج ٨، ص ٤٩٤.

و قال صاحب الرياض بعد نقل عبارة الانتصار: «و ظاهر أصحابنا المتأخرين عدم الظفر بهذه الرواية، حيث لم يستدلوا على المنع بها...». رياض المسائل، ج ١٣، ص ٢٨٦؛ و ج ١٥، ص ٢٩١.

٦. لقد نقل هذا القول عن الانتصار ابن إدريس. السرائر، ج ٢، ص ١٣٤.

و قد رُوِيَ مُوَافَقَةُ الإِمَامِيَّةِ فِي ذَلِكَ عَنْ عُمَرَ بْنِ الْخَطَّابِ^١ وَ شُرَيْحِ^٢
و الزُّهْرِيِّ^٣ وَ عُمَرَ بْنِ عَبْدِ الْعَزِيزِ^٤ وَ الْحَسَنِ الْبَصْرِيِّ^٥ وَ الشَّعْبِيِّ^٦ وَ أَبِي ثَوْرٍ^٧.

و رَوَى السَّاجِيُّ أَنَّ أَيْاسَ بْنَ مَعَاوِيَةَ^٨ أَجَازَ شَهَادَةَ رَجُلٍ لِابْنِهِ^٩ وَ أَخَذَ
يَمِينِ الطَّالِبِ^{١٠}.

و كُلُّ مَنْ أَجَازَ شَهَادَةَ^{١١} الْأَبِ لِلابْنِ وَ الْابْنِ لِلأَبِ أَجَازَ شَهَادَةَ الْأَخِ لِأَخِيهِ وَ كُلُّ
ذِي قَرَابَةٍ لِقَرَابَتِهِ.

١. الإشراف على مذاهب العلماء، ج ٤، ص ٢٧٠؛ الحاوي الكبير، ج ١٧، ص ١٦٣؛ المحلى، ج ٩، ص ٤١٥؛ المغني لابن قدامة، ج ١٢، ص ٦٥.

٢. المحلى، ج ٩، ص ٤١٦؛ بداية المجتهد، ج ٢، ص ٣٨٠؛ المغني لابن قدامة، ج ١٢، ص ٦٥. المحلى، ج ٩، ص ٤١٥.

٤. الإشراف على مذاهب العلماء، ج ٤، ص ٢٧٠؛ المحلى، ج ٩، ص ٤١٦؛ الحاوي الكبير، ج ١٧، ص ١٦٣؛ المغني لابن قدامة، ج ١٢، ص ٦٥.

٥. الإشراف على مذاهب العلماء، ج ٤، ص ٢٧١؛ المحلى، ج ٩، ص ٤١٥؛ المغني لابن قدامة، ج ١٢، ص ٦٥.

٦. الإشراف على مذاهب العلماء، ج ٤، ص ٢٦٩؛ المحلى، ج ٩، ص ٤١٥؛ المغني لابن قدامة، ج ١٢، ص ٦٥.

٧. الإشراف على مذاهب العلماء، ج ٤، ص ٢٧٠؛ المحلى، ج ٩، ص ٤١٦؛ المغني لابن قدامة، ج ١٢، ص ٦٥؛ بداية المجتهد، ج ٢، ص ٣٨٠؛ المجموع، ج ٢٠، ص ٢٣٤.

٨. أبو وائلة أياس بن معاوية بن قرّة بن أياس بن هلال المزني البصري، روى عن أنس و سعيد بن المسيّب و سعيد بن جبير و غيرهم، و عنه أيّوب و حميد الطويل و سفيان و جماعة، مات سنة ١٢٢ هـ. تهذيب التهذيب، ج ١، ص ٣٩٠.

٩. في «ب»، ج، ص، ط، ك، و المطبوعين: «لأبيه».

١٠. الإشراف على مذاهب العلماء، ج ٤، ص ٢٧٠؛ أحكام القرآن للجصاص، ج ١، ص ٦١٧؛ المحلى، ج ٩، ص ٤١٦.

١١. في «ج»: - «رجل لأبنته و أخذ يمين الطالب...» إلى هنا.

وقد رُوِيَ جَوَاؤُ شَهَادَةِ الْأَخِ لِأَخِيهِ^١ عَنْ شُرَيْحٍ^٢ وَابْنِ سِيرِينَ^٣
وَالنَّخَعِيِّ^٤ وَالشَّعْبِيِّ^٥ وَعَطَاءٍ^٦ وَقَتَادَةَ^٧ وَعُبَيْدَ اللَّهِ بْنِ الْحُسَيْنِ^٨ وَعُثْمَانَ الْبَتِّيَّ^٩
وَعُمَرَ بْنَ عَبْدِ الْعَزِيزِ^{١١} وَالثَّوْرِيَّ^{١٢} وَمَالِكُ^{١٣} وَالشَّافِعِيَّ^{١٤} وَأَبِي حَنِيفَةَ^{١٥}.

١. في «ص، ط»: - «وكل ذي قرابة لقرابته. وقد روي...» إلى هنا.
٢. المدونة الكبرى، ج ٥، ص ١٥٢؛ الإشراف على مذاهب العلماء، ج ٤، ص ٢٧١؛ المغني لابن قدامة، ج ١٢، ص ٦٩.
٣. المدونة الكبرى، ج ٥، ص ١٥٢؛ المغني لابن قدامة، ج ٥، ص ٣٢٥.
٤. الإشراف على مذاهب العلماء، ج ٤، ص ٢٧١؛ المحلى، ج ٩، ص ٤١٥؛ المغني لابن قدامة، ج ١٢، ص ٦٩.
٥. الإشراف على مذاهب العلماء، ج ٤، ص ٢٧١؛ المحلى، ج ٩، ص ٤٨٥؛ المغني لابن قدامة، ج ١٢، ص ٦٩.
٦. لم نعثر عليه.
٧. اختلاف الفقهاء للمروزي، ص ٥٥٦.
٨. في المطبوع: «عبد».
٩. لم نعثر عليه.
١٠. لم نعثر عليه.
١١. الإشراف على مذاهب العلماء، ج ٤، ص ٢٧١؛ المغني لابن قدامة، ج ١٢، ص ٦٩. وفي «ص، ط، ك»: - «وعبيد الله بن الحسن و عثمان...» إلى هنا.
١٢. الإشراف على مذاهب العلماء، ج ٤، ص ٢٧١؛ المغني لابن قدامة، ج ١٢، ص ٦٩.
١٣. المدونة الكبرى، ج ٥، ص ١٥٦؛ الإشراف على مذاهب العلماء، ج ٤، ص ٢٧١؛ مختصر اختلاف العلماء، ج ٣، ص ٣٧٢؛ المغني لابن قدامة، ج ١٢، ص ٦٩.
١٤. الأم، ج ٧، ص ٤٩؛ مختصر المزني، ص ٣١٠؛ الإشراف على مذاهب العلماء، ج ٤، ص ٢٧١؛ مختصر اختلاف العلماء، ج ٣، ص ٣٧٢؛ المحلى، ج ٩، ص ٤١٦؛ المغني لابن قدامة، ج ١٢، ص ٦٩؛ المجموع، ج ٢٠، ص ٢٥١.
١٥. الإشراف على مذاهب العلماء، ج ٤، ص ٢٧١؛ مختصر اختلاف العلماء، ج ٣، ص ٣٧٢؛

و جمهورُ الفقهاءِ على ذلك.

و إنما خالَفَ فيه الأوزاعيُّ، فذهبَ إلى أنَّ شهادةَ الأخِ لأخيه لا تُقبَلُ و إن كانَ عدلاً^١.

و حُكيَ عن مالكٍ أَنَّهُ قالَ: إن شَهِدَ له في غَيرِ النَّسَبِ قُبِلَتْ، و إن شَهِدَ لَهُ^٢ في النَّسَبِ^٣ فإن كانا أَخَوَيْنِ مِنْ أُمٍّ فَادَّعَى أَحَدُهُما أَخاً مِنْ أبٍ و شَهِدَ له أخوه^٤ لم تُقبَلْ^٥.

و إذا جازَ شَهادَةُ الأَقاربِ في النَّسَبِ بَعْضُهُم لِبَعْضٍ فالأولَى جوازُ ذلك في الرِّضاعِ؛ لأنَّ كُلَّ مَنْ ذَهَبَ إلى أَحَدِ الأَمْرَيْنِ ذَهَبَ إلى الأَخرِ، و لم يُفَرِّقْ أَحَدٌ بَيْنَ المسأَلَتَيْنِ.

دَليلُنَا على ما ذَهَبْنَا إِلَيْهِ: الإجماعُ المَترَدُّ.

و أيضاً قولُه تعالى: ﴿وَ أَشْهَدُوا ذَوِي عَدْلٍ مِنْكُمْ﴾^٦، فَشَرَطَ تعالى العَدالَةَ و لم يَشَرِطْ سِوَاهَا، و يَدْخُلُ في عُمومِ هذا القولِ ذَوو القَراباتِ كُلِّهِم.

٤٩٨

«المحلى، ج ٩، ص ٤١٦؛ المبسوط للسرخسي، ج ١٦، ص ١٢١؛ تحفة الفقهاء، ج ٣،

ص ٣٦٢؛ المغني لابن قدامة، ج ١٢، ص ٦٩.

١. مختصر اختلاف العلماء، ج ٣، ص ٣٧٢؛ الحاوي الكبير، ج ١٧، ص ١٦٥؛ المحلى، ج ٩،

ص ٤١٦؛ بداية المجتهد، ج ٢، ص ٣٨٠.

٢. في «ب» و المطبوع: - «له».

٣. في «ب، ج» و المطبوع: + «لم تقبل».

٤. في «ج، ك»: «إخوة».

٥. المدونة الكبرى، ج ٥، ص ١٥٦؛ مختصر اختلاف العلماء، ج ٣، ص ٣٧٢؛ المحلى، ج ٩،

ص ٤١٦؛ بداية المجتهد، ج ٢، ص ٣٨٠؛ المغني لابن قدامة، ج ١٢، ص ٦٩.

٦. الطلاق (٦٥): ٢.

٧. في «أ، ج، ص، ك»: «ذووا»، و في «ك»: «ذوا».

و قوله تعالى: ﴿وَ اسْتَشْهِدُوا شَهِيدَيْنِ مِنْ رِجَالِكُمْ فَإِنْ لَمْ يَكُونَا رَجُلَيْنِ فَرَجُلٌ وَ امْرَأَتَانِ﴾^١ يَدُلُّ أيضاً على هذه المسألة.

فأما اعتماد المخالفين على الأخبار التي يروونها في هذا الباب، كخبر يروى عن الزهري، عن عروة، عن عائشة، عن النبي صلى الله عليه وآله أنه قال: «لا تجوز شهادة الوالد لوُلِدَ له ولا الولد لوُلِدَ له»^٢.

فيمّا لا يصحُّ الاعتماد عليه؛ لأنَّ كلَّ هذه الأخبار إذا سَلِمَتْ مِنَ القَدَحِ كانت أحاداً توجبُ الظَّنَّ^٣ ولا تنتهي إلى العلم، ولا يجوز أن يرجع بما يوجبُ الظَّنَّ ولا ينتهي إلى العلم^٤ عن ظواهر الكتابِ المَوْجِبَةِ للعلم.

على أنَّ الساجي قد قال في هذا الخبر: إنَّ هذه رواية غير ثابتة عند أهل النقل.^٥ وراوي هذا الخبر عن الزهري يزيد بن أبي زياد^٦، و حكى الساجي

١. البقرة (٢): ٢٨٢.

٢. سنن الترمذي، ج ٣، ص ٣٧٤، ح ٢٤٠٠؛ سنن الدارقطني، ج ٤، ص ١٥٩، ح ٤٥٥٥؛ السنن الكبرى للبيهقي، ج ١٠، ص ١٥٥؛ نصب الرأية، ج ٥، ص ٨٦؛ الحاوي الكبير، ج ١٧، ص ١٦٤.

٣. في «ص، ط، ك» و مطبوع النجف: «أخبار أحاد لا توجب إلّا».

٤. في «ص، ط، ك»: «علم».

٥. في «ب، ك» و المطبوع: «أن نرجع إلى ما يوجب».

٦. في «أ، ج، ص، ط، ك»: - «ولا ينتهي إلى العلم».

٧. سنن الترمذي، ج ٣، ص ٣٧٤، ذيل الحديث ٢٤٠٠؛ سنن الدارقطني، ج ٤، ص ١٥٩، ذيل الحديث ٤٥٥٥؛ الحاوي الكبير، ج ١٧، ص ١٦٤؛ السنن الكبرى للبيهقي، ج ١٠، ص ١٥٥.

٨. يزيد بن أبي زياد القرشي الهاشمي، أبو عبد الله الكوفي، أخو برد بن أبي زياد، مولى عبد الله بن الحارث بن نوفل، رأى أنس بن مالك، و روى عن إبراهيم النخعي و ثابت البناني و ثعلبة بن الحكم الليثي و الحسن بن سهل بن عبد الرحمن بن عوف و داود بن أبي عاصم بن عروة بن

أَن شُعْبَةَ^١ قَالَ: إِنَّ يَزِيدَ كَانَ رَفَاعاً^٢ - أَي: يَرْفَعُ إِلَى النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ مَا لَا أَصْلَ لَهُ - وَضَعَفَ هَذَا الْحَدِيثَ مِنْ وَجْهِهِ مَعْرُوفَةٍ وَقَدَحَ فِي رَاوِيهِ.

فَأَمَّا الْإِعْتِمَادُ^٣ فِي الْمَنْعِ مِنْ شَهَادَةِ الْأَقَارِبِ عَلَى التُّهْمَةِ الَّتِي تَلْحَقُ لِأَجْلِ النَّسَبِ، فَعَبْرٌ صَحِيحٌ؛ لِأَنَّهُ يَلْزَمُ عَلَى ذَلِكَ أَنْ لَا تُقْبَلَ شَهَادَةُ الصَّدِيقِ لَصَدِيقِهِ وَلَا الْجَارِ لِجَارِهِ؛ لِأَنَّ التُّهْمَةَ مُتَطَرِّقَةٌ.

وَأَيْضاً فَإِنَّ الْعَدَالَهَ مَانِعَةٌ مِنَ التُّهْمَةِ وَحَاجِزَةٌ عَنْهَا.

وَحُكِّيَ عَنِ الشَّافِعِيِّ فِي الْمَنْعِ مِنْ شَهَادَةِ الْوَالِدِ لَوْلَدِهِ وَالْوَلَدِ لَوَالِدِهِ أَنَّهُ قَالَ: الْوَلَدُ جُزْءٌ مِنْ أَبِيهِ، فَكَأَنَّهُ يَشْهَدُ لِنَفْسِهِ إِذَا شَهِدَ لِمَا هُوَ بَعْضُهُ^٥.

وَهَذَا غَيْرُ مُحْصَلٍّ؛ لِأَنَّ الْوَلَدَ وَإِنْ كَانَ مَخْلُوقاً مِنْ نُطْقَةِ أَبِيهِ، فَلَيْسَ بِبَعْضٍ لَهُ عَلَى الْحَقِيقَةِ، بَلْ لِكُلِّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا حُكْمٌ يُخَالِفُ حُكْمَ صَاحِبِهِ؛ وَلِذَلِكَ^٦ اسْتَرْقُوا

٤٩٩

﴿مسعود التقيي وذكوان أبي صالح السمان و سالم بن أبي الجعد وغيرهم، قال النضر بن شميل عن شعبة: كان يزيد بن أبي زياد رفاعاً، قال جرير، عن يزيد بن أبي زياد: قتل الحسين بن علي وأنا ابن أربع عشرة أو خمس عشرة. و قال محمد بن عبد الله الحضرمي: مات سنة ١٣٧هـ. انظر: تهذيب الكمال، ج ٣٢، ص ١٣٥ - ١٤٠.﴾

١. أبو بسطام شعبة بن الحجاج بن الورد العتكي الأزدي، مولاهاً الواسطي ثم البصري روى عن جمع كثير منهم: أبان بن تغلب وإبراهيم بن عامر بن مسعود وجابر الجعفي، وكان حجة في الحديث، وثقه أكثر من ترجم له، مات سنة ١٦٠هـ. تهذيب التهذيب، ج ٤، ص ٣٣٨؛ شذرات الذهب، ج ١، ص ٢٤٧؛ مرآة الجنان، ج ١، ص ٣٤٠.

٢. الجرح والتعديل، ج ٩، ص ٢٥٦، الرقم ١١١٤؛ الكامل لعبد الله بن عدي، ج ٧، ص ٢٧٥؛ تاريخ مدينة دمشق، ج ٤١، ص ٤٨٨؛ تهذيب الكمال، ج ٣٢، ص ١٣٧.

٣. في «ب» و المطبوع: «اعتماده».

٤. في «أ»، ص، ط و مطبوع النجف: «شهد».

٥. الأم، ج ٧، ص ٤٩؛ السنن الكبرى للبيهقي، ج ١٠، ص ٢٠١.

٦. في «ب، ص» و المطبوعين: «كذلك».

الْوَلَدَ بَرِّقْ^١ أُمُّهُ وَإِنْ كَانَ الْأَبُ حُرًّا، وَحَرَّرُوهُ بَحْرِيَّةَ الْأُمِّ وَإِنْ كَانَ الْأَبُ عَبْدًا، وَلَمْ يَسِرْ حُكْمُ كُلِّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا إِلَى صَاحِبِهِ.

٢٧٤. مسألة

[شهادة العبيد]

وَمِمَّا اتَّفَقَ عَلَيْهِ الْإِمَامِيَّةُ إِلَّا مَنْ شَذَّ مِنْ جُمْلَتِهِمْ وَسَتَكَلَّمُ عَلَيْهِ: الْقَوْلُ بِأَنَّ شَهَادَةَ الْعَبِيدِ لِسَادَاتِهِمْ إِذَا كَانَ الْعَبِيدُ عُذُولًا مَقْبُولَةً، وَتُقْبَلُ أَيْضًا عَلَى غَيْرِهِمْ وَلَهُمْ، وَلَا تُقْبَلُ عَلَى سَادَاتِهِمْ وَإِنْ كَانُوا عُذُولًا.

وَقَدْ رُوِيَ عَنْ أَنَسٍ مُوَافَقَةُ الْإِمَامِيَّةِ فِي قَبُولِ شَهَادَةِ الْعَبِيدِ الْعُذُولِ^٢، وَهُوَ قَوْلُ اللَّيْثِ^٣ وَأَحْمَدَ بْنِ حَنْبَلٍ^٤ وَدَاوُدَ^٥ وَأَبِي ثَوْرٍ^٦.

وَرُوِيَ عَنِ الشَّعْبِيِّ أَنَّهُ قَالَ: تُقْبَلُ فِيمَا قَلَّ مِنَ الْحُقُوقِ، وَلَا تُقْبَلُ فِيمَا كَثُرَ^٧.

دَلِيلُنَا عَلَى صِحَّةِ مَا ذَهَبْنَا إِلَيْهِ: إِجْمَاعُ الطَّائِفَةِ، وَلَا اعْتِبَارَ بِمَنْ شَذَّ أَخِيرًا

١. في مطبوع النجف: «برقية».

٢. اختلاف الفقهاء للمروزي، ص ٥٥٧؛ الإشراف على مذاهب العلماء، ج ٤، ص ٢٧٣؛ أحكام القرآن للجصاص، ج ١، ص ٦٠٠؛ الحاوي الكبير، ج ١٧، ص ٥٨؛ المحلى، ج ٩، ص ٤١٣؛ المغني لابن قدامة، ج ١٢، ص ٧٠.

٣. لم نعر عليه.

٤. الإشراف على مذاهب العلماء، ج ٤، ص ٢٧٣؛ الحاوي الكبير، ج ١٧، ص ٥٨؛ المحلى، ج ٩، ص ٤١٣؛ المغني لابن قدامة، ج ١٢، ص ٧٠.

٥. المغني لابن قدامة، ج ١٢، ص ٧٠.

٦. الإشراف على مذاهب العلماء، ج ٤، ص ٢٧٣؛ الحاوي الكبير، ج ١٧، ص ٥٨؛ المحلى، ج ٩، ص ٤١٣؛ المغني لابن قدامة، ج ١٢، ص ٧٠.

٧. الإشراف على مذاهب العلماء، ج ٤، ص ٢٧٣؛ الحاوي الكبير، ج ١٧، ص ٥٨؛ المحلى، ج ٩، ص ٤١٣؛ المغني لابن قدامة، ج ١٢، ص ٧١.

عنها^١، وظواهر آيات الشهادة في الكتابِ مثلُ قوله تعالى: ﴿وَأَشْهِدُوا ذَوَىٰ عَدْلٍ مِنْكُمْ﴾^٢، وهو عامٌّ في العبيد إذا كانوا عدولاً وغيرهم.

ولا يلتفتُ إلى ما يروى مما يُخالف هذه الظواهر من الطُرُق الشيعة^٣ ولا الطُرُق العامية^٤ وإن كثُرَتْ؛ لأنها تقتضي الظنَّ ولا تنتهي إلى العلم^٥، وهذه الظواهر التي ذكرناها توجبُ العلمَ، ولا يرجعُ عنها بما يقتضي الظنَّ. وهذه الطريقة هي التي يجبُ الرجوعُ إليها والتعويلُ عليها، وهي مُزيلةٌ لكلِّ شعب^٦ في هذه المسألة.

ولو كنّا ممن يثبتُ الأحكامَ بالاستدلالاتِ لكانَ لنا أن نقولَ: إذا كانَ العبدُ العَدْلُ بلا خلافٍ تُقبلُ شهادتهُ على رسولِ الله صلى الله عليه وآله في روايته عنه، فَلأنَّ تُقبلُ شهادتهُ على غيره أولى.

وكانَ أبو عليٍّ ابنُ الجُنَيْدِ من جُمْلَةِ أصحابنا يمتنعُ من شهادةِ العبدِ وإن كانَ عدلاً، ولَمّا تكلّمَ على ظواهر الآياتِ في الكتابِ التي تعمُّ العبدَ والحرَّ ادّعى تخصيصَ الآياتِ بغيرِ دليلٍ، وزعمَ أنَّ العبدَ من حيثٍ لم يكنْ كفوّاً للحرِّ في دمه وكانَ ناقصاً عنه في أحكامِهِ لم يدخلْ تحتَ الظواهر^٧.

و قال أيضاً: إنَّ النساءَ قد يكنَّ أقوى عدالةً من الرجالِ ولم تكنْ شهادتُهُنَّ

١. في «ص، ط، ك» ومطبوع النجف: «عنهم»، وفي حاشية «ك» كالمتمن.

٢. الطلاق (٦٥): ٢.

٣. تهذيب الأحكام، ج ٦، ص ٢٤٩، ح ٦٣٨؛ و ص ٢٤٢، ح ٥٩٩؛ وسائل الشيعة، ج ٢٧، ص ٣٤٨، ح ٣٣٩٠٣؛ و ص ٣٧٨، ح ٣٣٩٩٥. وفي «أ» ومطبوع النجف: «من الطرق الشيعة».

٤. المصنّف لابن أبي شيبة، ج ٥، ص ٣٧؛ السنن الكبرى للبيهقي، ج ١٠، ص ١٦١؛ نصب الراية، ج ٥، ص ٨٦؛ المحلى، ج ٩، ص ٤١٢-٤١٣.

٥. في «ص، ط، ك»: «العمل».

٦. في مطبوع النجف: «شبه».

٧. مختلف الشيعة، ج ٨، ص ٤٩٧-٥٠٣.

مقبولة في كُلِّ ما تُقْبَلُ^١ فيه شهادة الرجال^٢.

وهذا منه غلطٌ فاحش؛ لأنه إذا ادَّعى أَنَّ الظواهرَ اختَصَّتْ بِمَنْ تَتَساوَى أحكامه في الأحرارِ كانَ عليه الدليل؛ لأنَّه ادَّعى ما يُخالفُ الظاهرَ^٣. ولا يجوزُ رُجوعُه في ذلك إلى أخبارِ الأحادِ التي يرويها؛ لأنَّنا قد بيَّنا ما في ذلك.

فأمَّا النساءُ، فغَيْرُ داخلاتٍ في الظواهرِ التي ذَكَرناها مِثْلُ قَوْلِهِ تَعَالَى: «ذَوِي عَدْلٍ مِنْكُمْ»^٤، وَقَوْلِهِ تَعَالَى: «شَهِيدَيْنِ مِنْ رِجَالِكُمْ»^٥. فما أخرجنا^٦ النِّساءَ مِنْ هذه الظواهرِ؛ لأنَّهِنَّ ما دَخَلْنَ فيها. والعَبِيدُ العُدُولُ داخلُونَ فيها بلا خلافٍ، و يُحتاجُ في إخراجهم إلى دليلٍ^٧.

٢٧٥. مسألة

[شهادة وَلَدِ الزَّنى]

وَمِمَّا انفَرَدَتْ بِهِ الإِمَامِيَّةُ: القَوْلُ بأنَّ شَهَادَةَ وَلَدِ الزَّنى لا تُقْبَلُ وإن كانَ على ظاهِرِ العَدَالَةِ.

١. في «ج، ص، ط، ك» والمطبوعين: «يقبل».

٢. المصدر نفسه، ص ٥٠١.

٣. في «ب، ج» - «الظاهر»، وفي «ص، ط، ك»: «فيه» بدل «الظاهر»، وفي المطبوعين: «الظواهر».

٤. الطلاق (٦٥): ٢.

٥. البقرة (٢): ٢٨٢.

٦. في «أ، ج»: «فأخرجنا»، وفي «ص، ط، ك»: «فإنما أخرجنا».

٧. نقل هذا القول وذكر الأدلة جميعها العلامة في مختلف الشيعة ج ٨، ص ٤٩٧ و ٥٠٠ - ٥٠١.

وقد ذهب إلى هذا القول الشيخ المفيد والشيخ الطوسي وسَلار وابن البراج وابن حمزة وابن

زهرة وابن إدريس. المقنعة، ص ٧٢٦: النهاية ونكتها، ج ٢، ص ٥٩: المراسم، ص ٢٣٢؛

المهذب، ج ٢، ص ٥٥٧: الوسيلة، ص ٢٣٠: السرائر، ج ٢، ص ١٣٥.

و قد رُوِيَ مُوَافَقَةً للإمامية في الأقوال القديمة.

فَرَوَى السَّاجِيُّ عَنْ عُمَرَ بْنِ عَبْدِ الْعَزِيزِ أَنَّهُ قَالَ: لَا تُقْبَلُ شَهَادَةُ وَلَدِ الزَّنى^١.

و رَوَى الطَّبْرِيُّ وَ السَّاجِيُّ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ مِثْلَ ذَلِكَ^٢.

و حَكَى الطَّبْرِيُّ عَنْ يَحْيَى بْنِ سَعِيدٍ الْأَنْصَارِيِّ^٣ وَ مَالِكٍ^٤ وَ اللَّيْثِ بْنِ سَعْدٍ^٥: أَنَّ شَهَادَتَهُ فِي الزَّنى لَا تَجُوزُ.

و^٦ قَالَ مَالِكٌ: وَ لَا فِيمَا أَشَبَّهَهُ مِنَ الْحُدُودِ^٧.

دَلِيلُنَا عَلَى ذَلِكَ: إِجْمَاعُ الطَّائِفَةِ عَلَيْهِ.

فَإِنْ قِيلَ: أَلَيْسَ ظَوَاهِرُ الْآيَاتِ الَّتِي احْتَجَجْتُمْ بِهَا تَقْضِي قَبُولَ شَهَادَةِ وَلَدِ الزَّنى إِذَا كَانَ عَدْلًا؟ فَكَيْفَ امْتَنَعْتُمْ مِنْ قَبُولِ شَهَادَتِهِ مَعَ الْعَدَالَةِ وَ هُوَ دَاخِلٌ فِي ظَوَاهِرِ الْآيَاتِ؟ قُلْنَا: هَذَا مَوْضِعٌ لَطِيفٌ لَا بُدَّ مِنْ تَحْقِيقِهِ، وَ قَدْ حَقَّقْنَاهُ فِي مَسْأَلَةِ أَمْلِيْنَاهَا

١. المصنف للصنعاني، ج ٧، ص ٤٥٧، ح ١٣٨٧٩؛ المصنف لابن أبي شيبة، ج ٥، ص ٤١٤، ح ١؛ وانظر: مختلف الشيعة، ج ٨، ص ٤٨٧.

٢. لم نعر عليه.

٣. أنظر: مختلف الشيعة، ج ٨، ص ٤٨٧.

أبو سعيد يحيى بن سعيد بن قيس بن عمرو الأنصاري، قاضي المدينة سمع أنس بن مالك وسعيد بن المسيب والقاسم وسالماً، قال يحيى بن سعيد القطان: مات يحيى بن سعيد سنة ١٤٣هـ. التاريخ الكبير للبخاري، ج ٨، ص ٢٧٦، الرقم ٢٩٨٠.

٤. الإشراف على مذاهب العلماء، ج ٤، ص ٢٧٧؛ الحاوي الكبير، ج ١٧، ص ٢١٠؛ مواهب الجليل، ج ٨، ص ١٧٩.

٥. الإشراف على مذاهب العلماء، ج ٤، ص ٢٧٧؛ المحلى، ج ٩، ص ٤٣٠؛ المغني لابن قدامة، ج ١٢، ص ٧٣.

٦. في «ج، ص، ط، ك»: - «و».

٧. الإشراف على مذاهب العلماء، ج ٤، ص ٢٧٧؛ مختصر اختلاف العلماء، ج ٣، ص ٣٧٨؛ الحاوي الكبير، ج ١٧، ص ٢١٠؛ المحلى، ج ٩، ص ٤٣٠؛ المغني لابن قدامة، ج ١٢، ص ٧٣.

قديمًا^١ في الخبر الذي يروى بأن ولد الزنى لا يدخل الجنة^٢، وبسطنا القول فيها؛ لأن ولد الزنى لا يتعدى إليه ذنب من خلق من نطفته، وله حكم نفسه، فما المانع من أن يكون عدلاً مرضياً؟

والذي نقوله: إن طائفتنا مجميعة على أن ولد الزنى لا يكون نجيباً ولا مريضاً عند الله تعالى، ومعنى ذلك أن يكون الله تعالى قد علم فيمن خلق من نطفة زنى أن لا يختار هو^٣ الخير والصلاح. فإذا علمنا بدليل قاطع عدم نجابة ولد الزنى وعدالته، وشهد وهو مظهر للعدالة مع غيره، لم يلتفت إلى ظاهره المقتضي لظن العدالة به، ونحن قاطعون على خبث باطنه وقبح سريره. فلا تقبل شهادته؛ لأنه عندنا غير عدل ولا مرضي.

فعلى هذا الوجه يجب أن يقع الاعتماد، دون ما تعلق به أبو علي ابن الجنيدي رحمه الله؛ لأنه قال: إذا كنا لا نقبل شهادة الزاني والزانية كان ردنا لشهادة من هو شر منهما أولى، وروي عن النبي صلى الله عليه وآله أنه قال في ولد الزنى: «إنه شر الثلاثة»^٤.

١. رسائل الشريف المرتضى، ج ٣، ص ١٣١ - ١٣٢.

٢. مسند أحمد، ج ٢، ص ٢٠٣؛ سنن الدارمي، ج ٢، ص ١١٢؛ السنن الكبرى للنسائي، ج ٣، ص ١٧٥، ح ٤٩١٦؛ السنن الكبرى للبيهقي، ج ١٠، ص ٥٨؛ عوالي اللاكي، ج ٣، ص ٥٣٤، ح ٢٤؛ بحار الأنوار، ج ٥، ص ٢٨١ - ٢٨٨، ح ٤ و ٥ و ١١ و ١٤.

٣. في «ص، ط» - «يدخل الجنة، وبسطنا القول...» إلى هنا.

٤. في «ج، ص، ط، ك» و مطبوع النجف: - «أن».

٥. في المطبوع: «لا يختاروا».

٦. في «ج، ص، ط، ك» و مطبوع النجف: «وإذا».

٧. مسند أحمد، ج ٦، ص ١٠٩؛ سنن أبي داود، ج ٢، ص ٢٤١، ح ٣٩٦٣؛ المستدرك للحاكم، ج ٢، ص ٢١٥؛ السنن الكبرى للبيهقي، ج ٣، ص ٩١؛ مجمع الزوائد، ج ٦، ص ٢٥٧؛ كنز العمال، ج ٥، ص ٣٣٢، ح ١٣٠٨٨؛ عوالي اللاكي، ج ٣، ص ٥٣٣، ح ٢٢.

و هذا غير مُعْتَمَدٍ؛ لَأَنَّ الْخَبَرَ الَّذِي رَوَاهُ خَبَرٌ وَاحِدٌ لَا يُوجِبُ عِلْمًا وَلَا عَمَلًا،
و لَا يُرْجَعُ بِمِثْلِهِ عَنْ ظَوَاهِرِ الْكِتَابِ الْمَوْجِبَةِ لِلْعِلْمِ.

و إذا كَانَ مَعْنَى قَوْلِهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَ آلِهِ: «إِنَّهُ شَرُّ الثَّلَاثَةِ» مِنْ حَيْثُ لَمْ تُقْبَلْ
شَهَادَتُهُ أَبَدًا وَ قُبِلَتْ شَهَادَةُ الزَّائِنِينَ إِذَا تَابَا، فَقَدْ كَانَ يَجِبُ عَلَى ابْنِ الْجُنَيْدِ أَنْ يُبَيِّنَ
مِنْ أَيِّ وَجْهِ لَمْ تُقْبَلْ شَهَادَتُهُ عَلَى التَّائِبِ؟ وَ كَيْفَ كَانَ أَسْوَأَ حَالًا فِي هَذَا الْحُكْمِ مِنْ
الْكَافِرِ الَّذِي تُقْبَلُ شَهَادَتُهُ بَعْدَ التَّوْبَةِ مِنَ الْكُفْرِ وَ الرَّجُوعِ إِلَى الْإِيمَانِ؟ وَ يُبَيِّنُ كَيْفَ
لَمْ تُقْبَلْ شَهَادَتُهُ^١ مَعَ إِظْهَارِ^٢ الْعَدَالَةِ وَ الصَّلَاحِ وَ النُّسْكِ وَ الْعِبَادَةِ، وَ أَنَّهُ بِذَلِكَ
دَاخِلٌ فِي ظَوَاهِرِ آيَاتِ قَبُولِ الشَّهَادَةِ، وَ مَا شَرَعَ فِي ذَلِكَ وَ لَا اهْتَدَى لَهُ؟ وَ الْوَجْهُ
هُوَ مَا تَبَهَّنَا عَلَيْهِ الْمُؤَافِقُ لِلْقَوْلِ بِالْعَدْلِ^٣.

٢٧٦. مسألة

[شَهَادَةُ الْأَعْمَى]

و مِمَّا ظُنُّهُ انْفِرَادُ الْإِمَامِيَّةِ بِهِ - وَ لَهَا فِيهِ^٦ مُوَافِقٌ - الْقَوْلُ بِأَنَّ شَهَادَةَ الْأَعْمَى

١. فِي «أ»: - «بَعْدَ التَّوْبَةِ مِنَ الْكُفْرِ وَ الرَّجُوعِ إِلَى الْإِيمَانِ...» إِلَى هُنَا.

٢. فِي «أ»: «إِظْهَارُهُ».

٣. فِي «ص، ط» وَ مَطْبُوعِ النَجَفِ: «لِلْمُوَافِقِ الْقَوْلُ بِالْعَمَلِ بِالْعَدْلِ»، وَ فِي «ك»: «لِلْمُوَافِقِ لِلْقَوْلِ بِالْعَدْلِ».

٤. نَقَلَ الْعَلَامَةُ هَذِهِ الْمَسْأَلَةَ جَمِيعَهَا وَ قَالَ بَعْدَهُ: «و هَذَا الَّذِي ذَكَرَهُ السَّيِّدُ عَلَى طَوْلِهِ لَيْسَ دَلِيلًا إِذْ لَا أَوَّلِيَّةَ فِي تَوَاتُرِ الْخَبَرِ الَّذِي رَوَاهُ عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَ آلِهِ فِي أَنَّ «وَلَدَ الزَّنَا لَا يَدْخُلُ الْجَنَّةَ» دُونَ الْخَبَرِ الَّذِي نَقَلَهُ ابْنُ الْجُنَيْدِ، وَ كِلَاهُمَا خَبَرٌ وَاحِدٌ، وَ لَعَلَّهُ قَدْ كَانَ الْخَبَرُ الَّذِي رَوَاهُ مُتَوَاتِرًا فِي زَمَانِهِ. وَ لَيْسَ رَدُّ شَهَادَتِهِ لِكُفْرِهِ كَمَا ذَهَبَ إِلَيْهِ ابْنُ إِدْرِيسَ، بَلْ لِنَقْصِهِ الْمَنَافِي لِلْمَنَاصِبِ الْجَلِيلَةِ». مُخْتَلَفُ الشَّيْخَةِ، ج ٨، ص ٤٨٧ - ٤٩٠.

٥. فِي «أ، ج، ص، ط، ك» وَ مَطْبُوعِ النَجَفِ: «يُظَنُّ».

٦. فِي «ص، ط، ك»: - «فِيهِ».

إذا كَانَ عدلاً مقبولةً على كُلِّ حالٍ، ولا فرقَ بينَ أن يَكُونَ ما عَلِمَهُ و شَهِدَ به كَانَ قَبْلَ العَمَى أو بعده.

و وافقَ الإماميَّةَ في ذلك مالكٌ^١ والليثُ^٢، وقالوا: تَجوزُ شهادةُ الأعمى على ما عَلِمَهُ في حالِ العَمَى إذا عَرَفَ الصَّوْتِ في الطَّلَاقِ والإقرارِ ونحوِهما، وإن شَهِدَ على زنى^٣ و حَدَّ للقذفِ^٤ لم تُقبَلْ شهادتهُ.

و وافقَ الإماميَّةَ في قَبولِ شهادةِ الأعمى أيضاً داودُ بنُ عليٍّ^٥.

و قال أبو حنيفةٌ^٦ ومحمدٌ^٧: لا تَجوزُ شهادةُ الأعمى^٨ بحالٍ. وهو قياس قول ابنِ شُبْرُمَةَ^٩.

٥٠٤

١. المدونة الكبرى، ج ٣، ص ٤٣؛ وج ٦، ص ٢٣٩؛ الإشراف على مذاهب العلماء، ج ٤، ص ٢٧٢؛ مختصر اختلاف العلماء، ج ٣، ص ٣٣٦؛ المحلى، ج ٩، ص ٤٣٣؛ المغني لابن قدامة، ج ١٢، ص ٦١.

٢. مختصر اختلاف العلماء، ج ٣، ص ٣٣٦؛ الحاوي الكبير، ج ١٧، ص ٤١؛ المحلى، ج ٩، ص ٤٣٣؛ مواهب الجليل، ج ٨، ص ١٦٧.

٣. في «أ» والمطبوعين: «حد للقذف و»، وفي «ج»: «يحد حد القذف و»، وفي «ص، ط، ك»: «حد القذف و».

٤. الحاوي الكبير، ج ١٧، ص ٤١.

٥. الإشراف على مذاهب العلماء، ج ٤، ص ٢٧٣؛ مختصر اختلاف العلماء، ج ٣، ص ٣٣٦؛ المبسوط للسرخسي، ج ١٦، ص ١٢٩؛ تحفة الفقهاء، ج ٣، ص ٣٦٢؛ بدائع الصنائع، ج ٦، ص ٢٦٨.

٦. مختصر اختلاف العلماء، ج ٣، ص ٣٣٦؛ المبسوط للسرخسي، ج ١٦، ص ١٢٩؛ بدائع الصنائع، ج ٦، ص ٢٦٨.

٧. في «ص، ط، ك»: - «أيضاً داود بن علي. و قال أبو حنيفة...» إلى هنا.

٨. مختصر اختلاف العلماء، ج ٣، ص ٣٣٦.

و قَالَ أَبُو يَوْسُفَ^١ وَ ابْنُ أَبِي لَيْلَى^٢ وَ الشَّافِعِيُّ^٣: مَا عَلِمَهُ قَبْلَ الْعَمَى جَازٌ شَهَادَتُهُ بِهِ^٤، وَ مَا عَلِمَهُ فِي حَالِ الْعَمَى لَمْ يَجْزِ أَنْ يَشْهَدَ بِهِ.

دَلِيلُنَا عَلَى صِحَّةِ مَا ذَهَبْنَا إِلَيْهِ - زَائِدًا عَلَى إِجْمَاعِ الطَّائِفَةِ -: ظَوَاهِرُ الْكِتَابِ الَّتِي تَلَوْنَاهَا وَ اسْتَدَلَّلْنَا بِهَا عَلَى جَوَازِ شَهَادَةِ الْعَبِيدِ^٦ وَ غَيْرِهِمْ؛ لِأَنَّ الْأَعْمَى دَاخِلٌ فِي هَذِهِ الظَّوَاهِرِ، وَ لَا يَمْنَعُ عَمَاهُ مِنْ كَوْنِهَا مُتَنَاوِلَةً لَهُ.

وَ مُعَوَّلٌ مَنْ خَالَفَنَا فِي هَذِهِ الْمَسْأَلَةِ عَلَى أَنَّ الْأَعْمَى تَشْتَبِهُ عَلَيْهِ الْأَصْوَاتُ، فَلَا يَحْصُلُ لَهُ الْعِلْمُ الْبَقِيْنُ؛ وَ لِأَنَّهُمْ يَظُنُّونَ أَنَّ الْإِدْرَاكَ بِالسَّمْعِ لَا يَحْصُلُ عِنْدَهُ مِنَ الْعِلْمِ الضَّرُورِيِّ مَا يَحْصُلُ عِنْدَ الْإِدْرَاكِ بِالْبَصَرِ.

وَ هَذَا غَلَطٌ فَاحِشٌ؛ لِأَنَّ اشْتِبَاهَ الْأَصْوَاتِ كَاشْتِبَاهِ الصُّوَرِ وَ الْأَشْخَاصِ، فَلَوْ مَنَعَ الْاِشْتِبَاهَ^٧ فِي الْأَصْوَاتِ مِنَ الْعِلْمِ الضَّرُورِيِّ لَمَنَعَ^٨ فِي إِدْرَاكِ الْبَصَرِ. وَ الْإِدْرَاكُ بِالسَّمْعِ كَالْإِدْرَاكِ بِالْبَصَرِ؛ لِأَنَّهُمَا طَرِيقَانِ إِلَى الْعِلْمِ الضَّرُورِيِّ لِلْعَاقِلِ مَعَ زَوَالِ

١. مختصر اختلاف العلماء، ج ٣، ص ٣٣٦؛ المحلى، ج ٩، ص ٤٣٣؛ المبسوط للسرخسي، ج ١٦، ص ١٢٩؛ تحفة الفقهاء، ج ٣، ص ٣٦٢؛ بدائع الصنائع، ج ٦، ص ٢٦٨.

٢. الإشراف على مذاهب العلماء، ج ٤، ص ٢٧٢؛ مختصر اختلاف العلماء، ج ٣، ص ٣٣٦؛ الحاوي الكبير، ج ١٧، ص ٤١؛ المحلى، ج ٩، ص ٤٣٣؛ المغني لابن قدامة، ج ١٢، ص ٦١.

٣. الأم، ج ٧، ص ٤٨؛ مختصر المزني، ص ٣٠٤؛ الإشراف على مذاهب العلماء، ج ٤، ص ٢٧٢ - ٢٧٣؛ مختصر اختلاف العلماء، ج ٣، ص ٣٣٦؛ المجموع، ج ٢٠، ص ٢٦٣.

٤. في «ج»: «+ له».

٥. في «ص»، ط، ك، «و مطبوع النجف: - «به».

٦. في «ص»، ط، ك، «: «العبد»، و في حاشية «ك» كالمتمن.

٧. في «أ»، ج، ص، ط، ك، «و مطبوع النجف: «التشابه».

٨. في «أ»، ج، «: «يمنع».

اللَّيْسَ، وَ قَدْ يَتَعَدَّرُ زَوَالُ اللَّيْسِ بِالسَّمْعِ كَمَا يَتَعَدَّرُ ذَلِكَ بِالْإِدْرَاكِ بِالْبَصَرِ؛ أَلَا تَرَى
أَنَّ الضَّرِيرَ يَعْرِفُ زَوْجَتَهُ وَالِدِيَهُ^١ وَأَوْلَادَهُ ضَرُورَةً، وَإِنْ كَانَ طَرِيقَ مَعْرِفَتِهِ إِدْرَاكَ
السَّمْعِ دُونَ الْبَصَرِ^٢، وَلَا يَدْخُلُ عَلَيْهِ شَكٌّ فِي ذَلِكَ كُلُّهُ؟! وَلَوْ كَانَ لَا سَبِيلَ لَهُ إِلَى
ذَلِكَ لَمْ يَجَلَّ لَهُ وَطْءُ امْرَأَتِهِ؛ لِتَجْوِيزِهِ أَنْ تَكُونَ غَيْرَ مَنْ عَقَدَ عَلَيْهَا.

وَقَدْ اسْتُدِلَّ عَلَى مَا ذَكَرْنَاهُ أَيْضاً بِأَنَّ أَزْوَاجَ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ
كُنَّ يُحَدِّثْنَ^٣ وَيُخَاطَبْنَ مِنْ وَرَاءِ حِجَابٍ مَعَ فَقْدِ مُشَاهَدَتِهِنَّ، وَ قَدْ
كَانَتِ الصَّحَابَةُ تَرَوِي عَنْهُنَّ الْأَخْبَارَ وَ تُسْنِدُ إِلَيْهِنَّ مَا يَرَوْنَهُ^٤ عَنْ رَسُولِ اللَّهِ
صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ.

وَ اعْتَذَارُ مَنْ يُخَالِفُنَا فِي هَذَا الْمَوْضِعِ بِأَنَّ بَابَ الْخَبَرِ أَوْسَعُ مِنْ بَابِ الشَّهَادَةِ، لَا
يُغْنِي شَيْئاً؛ لِأَنَّهُ لَا يَجَلُّ لِأَحَدٍ أَنْ يُخْبَرَ عَنْ غَيْرِهِ - إِلَّا^٥ عَلَى سَبِيلِ التَّعْيِينِ، لَا سِيَّمَا
فِي رِوَايَةٍ عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ - وَ يُعَوَّلُ فِي ذَلِكَ عَلَى الظَّنِّ دُونَ الْيَقِينِ.
وَ إِذَا كَانَتِ الصَّحَابَةُ تَرَوِي عَنِ الْأَزْوَاجِ بِأَعْيَانِهِنَّ مَا سَمِعُوهُ مِنْهُنَّ^٦ مِنَ الْأَخْبَارِ،
فَذَلِكَ يَدُلُّ عَلَى أَنَّهُمْ عَلِمُوهُنَّ وَ مَيَّزُوهُنَّ بِالسَّمْعِ^٧.

فَإِنْ اسْتَدَلَّ الْمُخَالِفُ بِقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَمَا يَسْتَوِي الْأَعْمَى وَالْبَصِيرُ﴾^٨.

١. فِي «ص، ط، ك»: «وَالِدَتَهُ وَالِدَهُ».

٢. فِي «ب» وَ الْمَطْبُوعُ: - «دُونَ الْبَصَرِ».

٣. فِي «ص، ط، ك»: «يُحَادِثْنَ».

٤. فِي «أ، ج»: «يُرْوِيهِ».

٥. فِي «ب، ص، ط، ك» وَ الْمَطْبُوعُ: - «إِلَّا».

٦. فِي «ص، ط» وَ حَاشِيَةُ «ك» وَ مَطْبُوعُ النَجَفِ: + «بِالسَّمْعِ».

٧. فِي «ص، ط» وَ مَطْبُوعُ النَجَفِ: «بِالسَّمْعِ».

٨. فَاطِر (٣٥): ١٩.

فالجواب عنه: أنَّ الآية مُجْمَلَةٌ لَمْ تَتَضَمَّنْ ذِكْرَ مَا لَا يَسْتَوُونَ فِيهِ، وَادْعَاءُ الْعُمومِ
 فيما لم يُذَكَّرْ غَيْرُ صَحِيحٍ. وَظَوَاهِرُ آيَاتِ الشَّهَادَةِ تَتَنَاوَلُ الْأَعْمَى كَتَنَاوُلِهَا الْبَصِيرَ^١
 إِذَا كَانَ عَدْلًا؛ لِأَنَّ قَوْلَهُ تَعَالَى: «وَأَشْهِدُوا ذَوَى عَدْلٍ مِنْكُمْ»^٢، «وَأَسْتَشْهِدُوا
 شَهِيدَيْنِ مِنْ رِجَالِكُمْ»^٣ يَدْخُلُ فِيهِ الْأَعْمَى كَدْخُولِ الْبَصِيرِ.

٢٧٧. مسألة

[شهادة الصَّبيان]

وَمِمَّا يُظَنُّ انْفِرَادُ الْإِمَامِيَّةِ بِهِ - وَلَهَا فِيهِ مُوَافِقٌ -: الْقَوْلُ بِقَبُولِ شَهَادَةِ الصَّبيانِ فِي
 الشُّجَاعِ وَالْجِرَاحِ إِذَا كَانُوا يَعْقِلُونَ مَا يَشْهَدُونَ بِهِ، وَيُؤْخَذُ بِأَوَّلِ كَلَامِهِمْ وَلَا
 يُؤْخَذُ بِآخِرِهِ.

وَقَدْ وَافَقَ الْإِمَامِيَّةَ فِي ذَلِكَ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ الزُّبَيْرِ^٤ وَعُرْوَةُ بْنُ الزُّبَيْرِ^٥ وَعَمْرُ بْنُ عَبْدِ الْعَزِيزِ^٦

١. فِي «ص، ط، ك»: «يَتَنَاوَلُ الْأَعْمَى كَتَنَاوُلِهَا لِلْبَصِيرِ»، وَفِي «ج»: «يَتَنَاوَلُ الْأَعْمَى كَمَا يَتَنَاوَلُ
 الْبَصِيرَ».

٢. الطلاق (٦٥): ٢.

٣. البقرة (٢): ٢٨٢.

٤. الحاوي الكبير، ج ١٧، ص ٥٩؛ المحلّي، ج ٩، ص ٤٢٠؛ بِدَايَةُ الْمَجْتَهِدِ، ج ٢، ص ٣٧٩ -
 ٣٨٠؛ الْمَجْمُوعُ، ج ٢٠، ص ٢٥١.

٥. المحلّي، ج ٩، ص ٤٢١.

وَأَبُو عَبْدِ اللَّهِ عُرْوَةُ بْنُ الزُّبَيْرِ بْنِ الْعَوَّامِ بْنِ خُوَيْلِدٍ الْمَدَنِيِّ، رَوَى عَنْ أَبِيهِ وَأَخِيهِ عَبْدِ اللَّهِ وَأُمِّهِ
 أَسْمَاءَ بِنْتِ أَبِي بَكْرٍ وَخَالَتِهِ عَائِشَةَ وَغَيْرِهِمْ، وَرَوَى عَنْهُ صَالِحُ بْنُ كَيْسَانَ وَالزَّهْرِيُّ وَعَطَاءُ بْنُ
 أَبِي رِيَّاحٍ وَغَيْرِهِمْ. قَالَ الْوَاقِدِيُّ: مَاتَ سَنَةَ ٧٤ هـ، وَقِيلَ: ٩٩ هـ، وَقِيلَ غَيْرَ ذَلِكَ. طَبَقَاتُ الْفُقَهَاءِ،
 ص ٢٦؛ تَهْذِيبُ التَّهْذِيبِ، ج ٧، ص ١٨٠؛ التَّارِيخُ الْكَبِيرُ، ج ٧، ص ٣١.

٦. المحلّي، ج ٩، ص ٤٢٠ - ٤٢١.

و ابن أبي ليلى^١ و الزُّهري^٢ و مالك^٣ و أبو الزناد^٤.^٥ و خالف باقي الفقهاء في ذلك^٦، و لم^٧ يُجيزوا شهادة الصبيان في شيء^٨.

والمُعْتَمَد في هذه المسألة على إطباق الطائفة، و هو مشهور من مذهب أمير المؤمنين علي بن أبي طالب عليه السلام، و قد رَوَى ذلك عنه الخاصُّ و العامُّ^٩ و الشيعيُّ^{١٠}

١. مختصر اختلاف العلماء، ج ٣، ص ٣٣٧؛ أحكام القرآن للجصاص، ج ١، ص ٦٠٢؛ المحلى، ج ٩، ص ٤٢١؛ بداية المجتهد، ج ٢، ص ٣٨٠.
٢. الإشراف على مذاهب العلماء، ج ٤، ص ٢٧٤؛ المحلى، ج ٩، ص ٤٢٠.
٣. المدونة الكبرى، ج ٥، ص ١٦٣؛ الموطأ، ج ٢، ص ٧٢٦؛ الإشراف على مذاهب العلماء، ج ٤، ص ٢٧٤؛ مختصر اختلاف العلماء، ج ٣، ص ٣٣٧؛ بداية المجتهد، ج ٢، ص ٣٧٩.
٤. الإشراف على مذاهب العلماء، ج ٤، ص ٢٧٤؛ المحلى، ج ٩، ص ٤٢٠.
٥. أبو عبد الرحمن عبد الله بن ذكوان القرشي المدني، المعروف بأبي الزناد، مولى رملة بنت شيبه بن ربيعة، و قيل غير ذلك، فقيه المدينة، و هو من أهل مدينة رسول الله صلى الله عليه وآله، ثم انتقل إلى بغداد فسكنها و حدث بها إلى حين وفاته، و كان كاتباً لبني أمية، ذكره الشيخ فيمن روى عن علي بن الحسين عليهما السلام، روى عن أنس و أبي أمامة و سعيد بن المسيب و عروة بن الزبير و آخرين، و روى عنه ابنه و صالح بن كيسان و الأعمش و هشام بن عروة و آخرون، و مات سنة ١٣٠ هـ، و هو ابن ٦٦ سنة، و قيل غير ذلك. تاريخ بغداد، ج ١٠، ص ٢٢٧، الرقم ٥٣٥٩؛ تهذيب الكمال، ج ١٤، ص ٤٧٦، الرقم ٣٢٥٣؛ تذكرة الحفاظ، ج ١، ص ١٣٤، الرقم ١٢١.
٦. في «أ»، ص، ط، ك، - : «في ذلك».
٧. في «أ»: «فلم».
٨. الأم، ج ٧، ص ٥١؛ الإشراف على مذاهب العلماء، ج ٤، ص ٢٧٤؛ مختصر اختلاف العلماء، ج ٣، ص ٣٣٧؛ أحكام القرآن للجصاص، ج ١، ص ٦٠٢؛ المحلى، ج ٩، ص ٤٢٠ - ٤٢١؛ تحفة الفقهاء، ج ٣، ص ٣٦٢؛ بداية المجتهد، ج ٢، ص ٣٧٩؛ المغني لابن قدامة، ج ١٢، ص ٢٧.
٩. في «ب»: «عنه العام و الخاص».
١٠. الكافي، ج ٧، ص ٣٨٩، ح ٥؛ كتاب من لا يحضره الفقيه، ج ٣، ص ٤٤، ح ٣٢٩٤؛ تهذيب الأحكام، ج ٦، ص ٢٥٢، ح ٦٤٨؛ وسائل الشيعة، ج ٢٧، ص ٣٤٥، ح ٣٣٨٩٣.

و غير الشيعي، و هو موجود في كُتُبِ مُخَالِفِينَا^١.

و رَوَوْا كُلَّهُمْ أَنَّ أَمِيرَ الْمُؤْمِنِينَ^٢ عَلَيْهِ السَّلَامُ قَضَى فِي سِتَّةِ غُلَامَانٍ وَقَعُوا فِي الْمَاءِ فَعَرِقَ أَحَدُهُمْ، فَشَهِدَ ثَلَاثَةُ غُلَامَانٍ عَلَى غُلَامَيْنِ أَنَّهُمَا غَرَقَا الْغُلَامَ، وَ شَهِدَ الْغُلَامَانِ عَلَى الثَّلَاثَةِ أَنَّهُمْ غَرَقُوهُ، فَقَضَى عَلَيْهِ السَّلَامُ بِدِيَةِ الْغُلَامِ أَخْمَاساً عَلَى الْغُلَامَيْنِ ثَلَاثَةَ أَخْمَاسِ الدِّيَةِ لِشَهَادَةِ الثَّلَاثَةِ عَلَيْهِمَا، وَ عَلَى الثَّلَاثَةِ بِخُمْسِي الدِّيَةِ لِشَهَادَةِ الْغُلَامَيْنِ عَلَيْهِمْ^٣.

و لَيْسَ لِأَحَدٍ أَنْ يَقُولَ: لَوْ قُبِلَتْ شَهَادَةُ الصَّبِيَانِ فِي بَعْضِ الْأُمُورِ لَقُبِلَتْ فِي جَمِيعِهَا كَسَائِرِ الْعُدُولِ.

قلنا: غَيْرُ مُمْتَنِعٍ أَنْ تَوْجِبَ الْمَصْلَحَةُ قَبُولَ شَهَادَةِ الصَّبِيَانِ فِي مَوْضِعٍ دُونَ مَوْضِعٍ، كَمَا أَنَّهَا أَوْجَبَتْ قَبُولَ شَهَادَةِ النِّسَاءِ فِي بَعْضِ الْمَوَاضِعِ دُونَ بَعْضٍ، وَ لَمْ يَلْزَمْ أَنْ تَكُونَ النِّسَاءُ فِي كُلِّ الْمَوَاضِعِ مَقْبُولَاتِ الشَّهَادَاتِ^٥ مِنْ حَيْثُ قُبِلَتْ شَهَادَتُهُنَّ فِي بَعْضِهَا.

٥٠٧

١. الإشراف على مذاهب العلماء، ج ٤، ص ٢٧٥؛ مختصر اختلاف العلماء، ج ٣، ص ٣٣٧؛ أحكام القرآن للجصاص، ج ١، ص ٦٠٢؛ المحلى، ج ٩، ص ٤٢٠؛ المغني لابن قدامة، ج ١٢، ص ٢٧ - ٢٨؛ المصنف للصنعاني، ج ٨، ص ٣٥٠؛ ح ١٥٥٠٣؛ المصنف لابن أبي شيبة، ج ٥، ص ١٢١، ح ١٧.

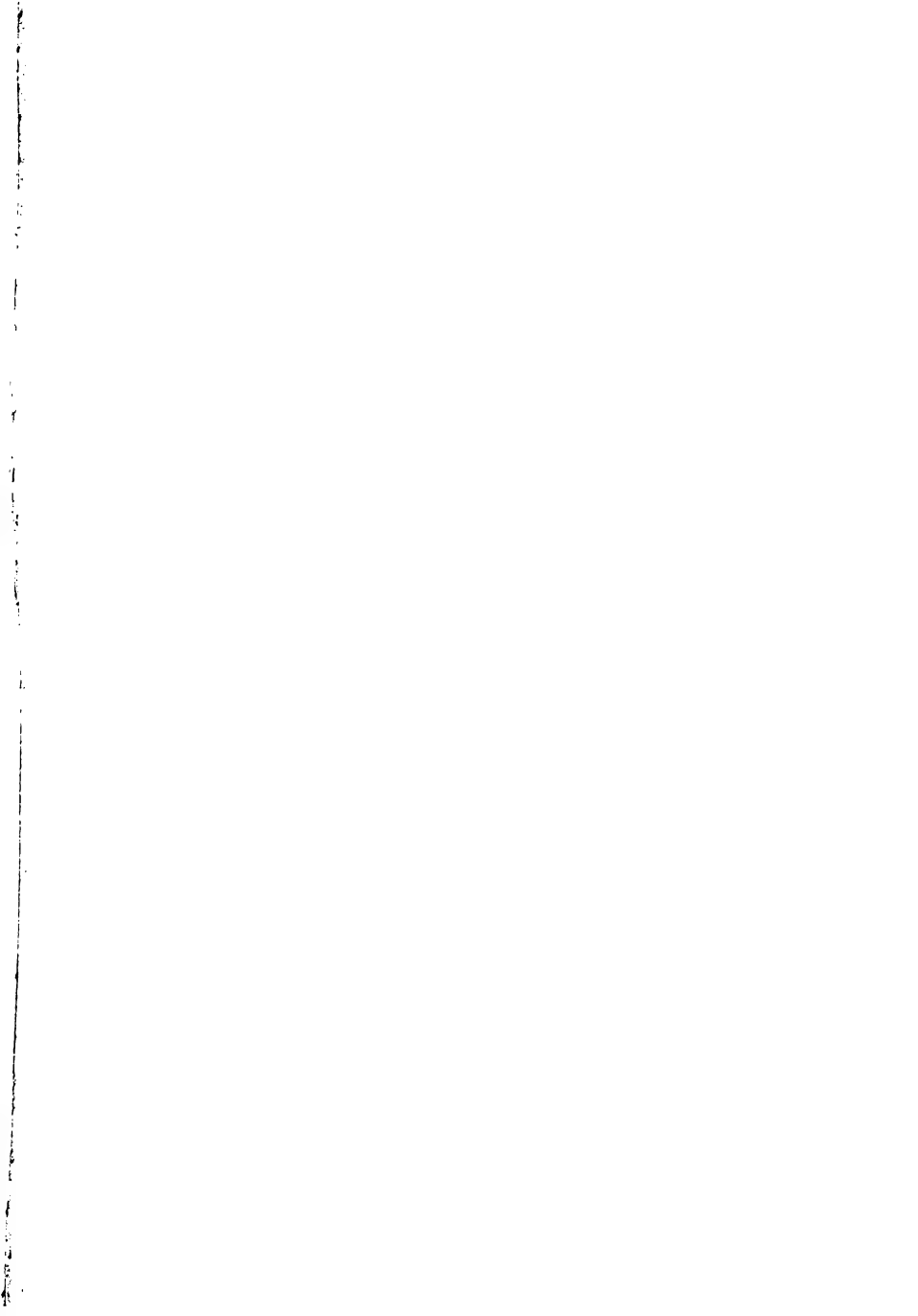
٢. في «أ» ج: + «علي بن أبي طالب».

٣. الكافي، ج ٧، ص ٢٨٤، ح ٦؛ كتاب من لا يحضره الفقيه، ج ٤، ص ١١٦، ح ٥٢٣٣؛ تهذيب الأحكام، ج ١٠، ص ٢٣٩، ح ٩٥٣؛ وسائل الشيعة، ج ٢٩، ص ٢٣٥، ح ٣٥٥٢٨؛ المصنف لابن أبي شيبة، ج ٦، ص ٤٢١، ح ٢؛ الأم، ج ٧، ص ١٨٦؛ المحلى، ج ٩، ص ٤٢٠؛ المغني لابن قدامة، ج ١٢، ص ٢٨.

٤. في «ص»: - «بعض المواضع دون بعض ...» إلى هنا.

٥. في «ص»، ط، ك: «الشهادة».

مسائلُ الحدودِ و القصاصِ
و الدياتِ و ما يتَّصلُ بذلك



٢٧٨. مسألة

[خَذُ اللُّوَاطِ]

وَمِمَّا انفَرَدَتْ بِهِ الْإِمَامِيَّةُ: الْقَوْلُ بِأَنَّ حَدَّ اللُّوَاطِيِّ إِذَا وَقَعَ الْفِعْلُ فِيمَا دُونَ الدُّبْرِ
 بَيْنَ الْفَخْذَيْنِ مِائَةُ جَلْدَةٍ لِلْفَاعِلِ وَالْمَفْعُولِ بِهِ إِذَا كَانَ مَعَهُ عَاقِلَيْنِ بِالْغَيْنِ، لَا يُرَاعَى
 فِي جَلْدِهِمَا وَجُودُ الْإِحْصَانِ كَمَا رُوِيَ فِي الزَّوْنِ.
 فَأَمَّا الْإِيْلَاجُ فِي الدُّبْرِ، فَيَجِبُ فِيهِ الْقَتْلُ مِنْ غَيْرِ مُرَاعَاةٍ أَيْضاً لِلْإِحْصَانِ فِيهِ.
 وَالْإِمَامُ مُخَيَّرٌ فِي الْقَتْلِ^٣ بَيْنَ السَّيْفِ وَضَرْبِ عُنُقِهِ^٤، وَبَيْنَ أَنْ يُلْقِيَ عَلَيْهِ^٥ جِدَاراً
 يُتْلَفُ نَفْسُهُ بِالْقَائِهِ، أَوْ بِأَنْ يُلْقِيَهُ مِنْ جِدَارٍ أَوْ جَبَلٍ عَلَى وَجْهِ^٦ يُتْلَفُ مَعَهُ نَفْسُهُ
 بِالْقَائِهِ أَوْ^٧ يَرْمِيَهُ^٨ بِالْأَحْجَارِ حَتَّى يَمُوتَ.

١. فِي «أ»: - «حَدَّ».

٢. فِي «أ»: - «مَعاً».

٣. فِي «أ»: - «فِي الْقَتْلِ».

٤. فِي «أ، ج» وَالْمَطْبُوعِينَ: + «بِهِ».

٥. فِي الْمَطْبُوعِ: - «عَلَيْهِ».

٦. فِي «ج»: - «يُتْلَفُ نَفْسُهُ بِالْقَائِهِ، أَوْ بِأَنْ يُلْقِيَهُ...» إِلَى هُنَا.

٧. فِي «أ»: - «بِأَنْ يُلْقِيَهُ مِنْ جِدَارٍ أَوْ جَبَلٍ عَلَى...» إِلَى هُنَا.

٨. فِي «أ»: «بَرْمِيهِ».

وَقَدْ انْفَرَدَتِ الْإِمَامِيَّةُ انْفِرَاداً صَحِيحاً وَ لَا مُوَافِقَ لَهَا فِيهَا^١؛ فَإِنَّهُ وَ إِن رُوِيَ عَنْ
 مَالِكٍ^٢ وَ اللَّيْثِ بْنِ سَعْدٍ^٣ فِي الْمُتَلَوِّطَيْنِ أَنَّهُمَا يُرْجَمَانِ أَحْصِنَا أَوْ لَمْ يُحْصِنَا، فَهَذِهِ
 لَعَمْرِي مُوَافَقَةٌ لِلْإِمَامِيَّةِ مِنْ بَعْضِ الْوُجُوهِ، وَ لَمْ يُفَصِّلَا هَذَا التَّفْصِيلَ الَّذِي شَرَحْنَاهُ،
 وَ مَا أَظْنُهُمَا يَوْجِبَانِ عَلَى مَنْ لَمْ يَكُنْ فَعَلُهُ فِي نَفْسِ الدُّبْرِ جَلْداً وَ لَا غَيْرَهُ.
 وَ قَالَ أَبُو حَنِيفَةَ فِي اللَّوْطِيِّ: إِنَّهُ يُعَزَّرُ وَ لَا يُحَدُّ^٤.
 وَ قَالَ الْبَيْهَقِيُّ^٥ وَ أَبُو يَوْسُفَ^٦ وَ مُحَمَّدٌ^٧ وَ ابْنُ حَيٍّ^٨ وَ الشَّافِعِيُّ^٩: إِنَّ اللَّوْاطَ بِمَنْزِلَةِ
 الزَّنَى. وَ رَاعُوا فِيهِ الْإِحْصَانَ الَّذِي يُرَاعُوهُ فِي الزَّنَى.
 دَلِيلُنَا عَلَى صِحَّةِ مَا ذَهَبْنَا إِلَيْهِ: الْإِجْمَاعُ الْمُتَرَدِّدُ.

١. في «ب» و المطبوع: «في هذا».

٢. المدونة الكبرى، ج ٦، ص ٢١٣؛ الإشراف على مذاهب العلماء، ج ٧، ص ٢٨٧؛ مختصر
 اختلاف العلماء، ج ٣، ص ٣٠٣؛ المحلى، ج ١١، ص ٣٨٢؛ المغني لابن قدامة، ج ١٠،
 ص ١٦٠.

٣. مختصر اختلاف العلماء، ج ٣، ص ٣٠٣؛ المحلى، ج ١١، ص ٣٨٢.

٤. مختصر اختلاف العلماء، ج ٣، ص ٣٠٣؛ الحاوي الكبير، ج ١٣، ص ٢٢٢؛ المحلى، ج ١١،
 ص ٣٨٢؛ المبسوط للسرخسي، ج ٩، ص ٧٧؛ بدائع الصنائع، ج ٧، ص ٣٤.

٥. مختصر اختلاف العلماء، ج ٣، ص ٣٠٣.

٦. مختصر اختلاف العلماء، ج ٣، ص ٣٠٣؛ الحاوي الكبير، ج ١٣، ص ٢٢٤؛ المبسوط
 للسرخسي، ج ٩، ص ٧٧؛ بدائع الصنائع، ج ٧، ص ٣٤.

٧. مختصر اختلاف العلماء، ج ٣، ص ٣٠٣؛ الحاوي الكبير، ج ١٣، ص ٢٢٤؛ المبسوط
 للسرخسي، ج ٩، ص ٧٧؛ بدائع الصنائع، ج ٧، ص ٣٤.

٨. مختصر اختلاف العلماء، ج ٣، ص ٣٠٣.

٩. الأم، ج ٧، ص ١٩٠ و ١٩٣؛ الإشراف على مذاهب العلماء، ج ٧، ص ٢٨٧؛ مختصر اختلاف
 العلماء، ج ٣، ص ٣٠٣؛ الحاوي الكبير، ج ١٣، ص ٢٢٤؛ المغني لابن قدامة ج ١٠، ص ١٦٠ -

١٦١؛ المجموع، ج ٢٠، ص ٢٧.

و قد ظَهَرَ مِنْ مَذْهَبِ أَمِيرِ الْمُؤْمِنِينَ عَلِيِّ بْنِ أَبِي طَالِبٍ عَلَيْهِ السَّلَامُ الْقَوْلُ بِقَتْلِ اللُّوطِيِّ^١، وَفِعْلُهُ حُجَّةٌ.

و مِمَّا يُذَكَّرُ عَلَى سَبِيلِ الْمُعَارَضَةِ لِلْمُخَالَفِ: أَنَّهُمْ كُلُّهُمْ يَرَوُونَ عَنْ عِكْرِمَةَ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ قَالَ: «مَنْ وَجَدْتُمُوهُ عَلَى عَمَلٍ قَوْمٍ لَوْطٍ فَاقْتُلُوا الْفَاعِلَ وَ الْمَفْعُولَ بِهِ»^٢.

و قد رُوِيَ^٣ أَنَّهُ كَانَ يَذْهَبُ إِلَيْهِ مَعَ أَمِيرِ الْمُؤْمِنِينَ عَلَيْهِ السَّلَامُ أَبُو بَكْرٍ^٤ وَ ابْنُ عَبَّاسٍ^٥، وَلَمْ يَظْهَرْ خِلَافٌ عَلَيْهِمْ^٦ هُنَاكَ.

و رِمَا قَوِيَ هَذَا الْمَذْهَبُ بِأَنْ يُقَالَ: قَدْ عَلِمْنَا أَنَّ الْحُدُودَ إِنَّمَا^٧ وَضِعَتْ فِي الشَّرِيعَةِ لِلزَّجْرِ عَنْ فِعْلِ الْفَوَاحِشِ وَ الْجِنَايَاتِ، فَكُلُّمَا^٨ مَا كَانَ الْفِعْلُ أَفْحَشَ كَانَ

١. الأم، ج ٧، ص ١٩٢؛ الإشراف على مذاهب العلماء، ج ٧، ص ٢٨٧؛ الحاوي الكبير، ج ١٣، ص ٢٢٣؛ المحلى، ج ١١، ص ٣٨٠؛ المبسوط للسرخسي، ج ٩، ص ٧٩؛ المغني لابن قدامة، ج ١٠، ص ١٦٠ - ١٦١؛ السنن الكبرى للبيهقي، ج ٨، ص ٢٣٢.

٢. في «أ، ب، ط» و المطبوع: - «به».

٣. مسند أحمد، ج ١، ص ٣٠٠؛ سنن ابن ماجه، ج ٢، ص ٨٥٦، ح ٢٥٦١؛ سنن أبي داود، ج ٢، ص ٣٥٥، ح ٤٤٦٢؛ سنن الترمذي، ج ٣، ص ٨، ح ١٤٨١؛ كنز العمال، ج ٥، ص ٣٣٨، ح ١٣١١٨.

٤. في «أ، ج، ص، ط، ك»: «حكى».

٥. الإشراف على مذاهب العلماء، ج ٧، ص ٢٨٧؛ المحلى، ج ١١، ص ٣٨٠ - ٣٨١؛ المبسوط للسرخسي، ج ٩، ص ٧٨ - ٧٩؛ المغني لابن قدامة، ج ١٠، ص ١٦١.

٦. الأم، ج ٧، ص ١٩٣؛ الإشراف على مذاهب العلماء، ج ٧، ص ٢٨٧؛ المغني لابن قدامة، ج ١٠، ص ١٦٠؛ مسند أحمد، ج ١، ص ٣٠٠؛ سنن ابن ماجه، ج ٢، ص ٨٦٥، ح ٢٥٦١؛ السنن الكبرى للبيهقي، ج ٨، ص ٢٣٢.

٧. في «ص، ط، ك»: «عملهم»، وفي حاشية «ك» كالمتن.

٨. في «ص، ط، ك»: «لنا».

٩. في «أ، ص، ط، ك» و مطبوع النجف: «وكلما».

الرَّجْرُ أَقْوَى. وَ لَا خِلَافَ فِي أَنَّ اللُّوَاطَ أَفْحَشُ مِنَ الزَّنى، وَ الْكِتَابُ يَنْطِقُ بِذَلِكَ، فَيَجِبُ أَنْ يَكُونَ الرَّجْرُ عَنْهُ أَقْوَى. وَ لَيْسَ هَذَا بِقِيَاسٍ، لَكِنَّهُ ضَرْبٌ مِنَ الْإِسْتِدْلَالِ. وَ رَيْبًا قَوِيٌّ أَنَّ اللُّوَاطَ أَفْحَشُ مِنَ الزَّنى بِأَنَّهُ إِصَابَةٌ لِقَرْجٍ لَا يُسْتَبَاحُ^١ إِصَابَتُهُ بِحَالٍ، وَ لَيْسَ كَذَلِكَ الزَّنا.

وَ عُدْرُ أَبِي حَنِيفَةَ كَأَنَّهُ أَوْسَعُ مِنْ عُذْرِ الشَّافِعِيِّ وَ أَبِي يَوْسُفَ وَ مُحَمَّدٍ؛ لِأَنَّ أَبَا حَنِيفَةَ يَدَّعِي أَنَّهُ لَمْ يَعْثُرْ^٢ فِي الشَّرِيعَةِ عَلَى دَلَالَةٍ تَقْتَضِي وَجُوبَ الْحَدِّ عَلَى اللُّوَاطِ، وَ كُلَّمَا لَا حَدَّ فِيهِ مِنَ الْجِنَايَاتِ فِيهِ التَّعْزِيرُ.

وَ الشَّافِعِيُّ وَ مَنْ وَافَقَهُ مِنْ أَبِي يَوْسُفَ وَ مُحَمَّدٍ يُجْرُونَ اللُّوَاطَ مَجْرَى الزَّنى فِي جَمِيعِ الْأَحْكَامِ، فَيَا لَيْتَ شِعْرِي مِنْ أَيْنَ لَهُمْ ذَلِكَ؟ وَ كَيْفَ حَكَمُوا فِيهِ بِحُكْمِ الزَّنى، وَ اسْمُ الزَّنى لَا يَتَنَاوَلُهُ فِي الشَّرْعِ؟

فَبِإِن قَالُوا: اسْمُ الزَّنى وَ إِن لَمْ يَتَنَاوَلْهُ فَاسْمُ الْفَاحِشَةِ عَامٌّ فِي اللُّوَاطِ وَ الزَّنى. قُلْنَا: إِنَّمَا عَلَّقَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَ آلُهُ الْأَحْكَامَ الْمَخْصُوصَةَ بِاسْمِ الزَّنى، فَمَا^٣ لَمْ يَقَعْ عَلَيْهِ هَذَا الْاسْمُ الْمُعَيَّنُ لَمْ يَتَعَلَّقْ بِهِ الْأَحْكَامُ، وَ اسْمُ الْفَاحِشَةِ وَ إِن عَمَّ اللُّوَاطَ فَهُوَ يَعْمُ الزَّنى وَ السَّرَقُ^٤ وَ كُلُّ الْقَبَائِحِ، فَيَجِبُ أَنْ يُجْعَلَ لْجَمِيعِ هَذِهِ الْجِنَايَاتِ أَحْكَامُ الزَّنى؛ لِأَنَّ اسْمَ الْفَاحِشَةِ يَقَعُ عَلَيْهَا، قَالَ اللَّهُ تَعَالَى: ﴿إِنَّمَا حَرَّمَ رَبِّي الْفَوَاحِشَ مَا ظَهَرَ مِنْهَا وَ مَا بَطَّنَ^٥﴾، وَ إِنَّمَا أَرَادَ جَمِيعَ الْقَبَائِحِ وَ الْمَعَاصِي.

١. فِي «أ» وَ مَطْبُوعِ النَجَفِ: «لَا تُسْتَبَاحُ».

٢. فِي «ب»، ج، ص، ط، ك، وَ الْمَطْبُوعِ: «لَمْ يَعْثُرْ»، وَ مَا أَثْبَتْنَاهُ مِنْ «أ» وَ حَاشِيَةِ «ب».

٣. فِي «ص»، ط، ك، وَ مَطْبُوعِ النَجَفِ: «فَلَمَّا».

٤. فِي «ج» وَ الْمَطْبُوعِينَ: «السَّرَقَةُ».

٥. الْأَعْرَافُ (٧): ٣٣.

٢٧٩. مسألة

[حَدُّ السَّحْقِ]

وَمِمَّا انفَرَدَتْ بِهِ الْإِمَامِيَّةُ: الْقَوْلُ بِأَنَّ الْبَيِّنَةَ إِذَا قَامَتْ عَلَى امْرَأَتَيْنِ بِالسَّحْقِ جُلِدَتْ كُلُّ وَاحِدَةٍ مِنْهُمَا مِائَةَ جَلْدَةٍ مَعَ فَقْدِ الْإِحْصَانِ وَوُجُودِهِ^١، فَإِنْ قَامَتْ الْبَيِّنَةُ عَلَيْهِمَا بِتَكْرِيرٍ^٢ هَذَا الْفِعْلِ^٣ وَإِصْرَارِهِمَا عَلَيْهِ كَانَ لِلْإِمَامِ قَتْلُهُمَا كَمَا يُفْعَلُ بِاللُّوْطِيِّ. وَخَالَفَ بَاقِي الْفُقَهَاءِ فِي ذَلِكَ، وَلَمْ يُوجِبُوا شَيْئاً مِمَّا أَوْجَبْنَاهُ^٤.
 دَلِيلُنَا: مَا تَقَدَّمَ مِنْ إِجْمَاعِ الطَّائِفَةِ، فَلَا خِلَافَ بَيْنَهُمْ فِي ذَلِكَ.
 وَأَيْضاً فَلَا خِلَافَ فِي أَنَّ هَذَا فِعْلٌ^٥ فَاحِشٌ قَوِيُّ الْحَظَرِ^٦ يَجْرِي مَجْرَى اللَّوْاطِ، وَكُلُّ شَيْءٍ كَانَ أَزْجَرَ عَنْهُ فَهُوَ أَوْلَى، وَتُبُوْتُ الْحَدِّ فِيهِ أَزْجَرُ عَنْهُ وَادْعَى إِلَى الْامْتِنَاعِ مِنْهُ.

١. و قد نقل ابن إدريس و العلامة الحلبي قول السيد المرتضى. السرائر، ج ٣، ص ٤٦٣؛ مختلف الشيعة، ج ٩، ص ١٨١.
- و ذهب إلى قوله الشيخ المفيد و أبو الصلاح و سألر و ابن إدريس و العلامة، و قال الشيخ الطوسي: «إذا ساحقت امرأة امرأة أخرى و قامت عليهما البينة بذلك كان على كل واحدة منهما الحد مائة جلدة إن لم تكونا محصنتين، فإن كانتا محصنتين كان على كل واحدة منهما الرجم»، و تبعه ابن البراج و ابن حمزة. المقنعة، ص ٧٨٧ - ٧٨٨؛ النهاية و نكتها، ج ٣، ص ٣٠٩؛ المذهب، ج ٢، ص ٥٣١؛ الكافي في الفقه، ص ٤٠٩؛ المراسم، ص ٢٥٣؛ الوسيلة، ص ٤١٤؛ السرائر، ج ٣، ص ٤٦٣؛ مختلف الشيعة، ج ٩، ص ١٨٠ - ١٨١.
٢. في «أ، ط» و مطبوع النجف: «بتكرّر».
٣. في «ج، ص، ك» و مطبوع النجف: «+ منها».
٤. المحلى، ج ١١، ص ٣٩٠ - ٣٩٣؛ المغني لابن قدامة، ج ١٠، ص ١٦٢؛ المجموع، ج ٢٠، ص ٢٨؛ إغاثة الطالبين، ج ٣، ص ٣٠٤.
٥. في «ج»: «اسم»، و في المطبوع: «الفعل».
٦. في «أ، ج»: «الخطر».

وإنما يرجع مخالفتنا في نفي الحد عن هذا الموضع إلى الرأي والاجتهاد، وقد بينّا أنه لا رجوع إلى مثلهما^١ في الشريعة، وإنما الرجوع إلى النص والتوقيف.

٢٨٠. مسألة

[حكم إتيان البهيمة]

ومما ظن انفرد الإمامية به: القول بأن من نكح بهيمة وجب عليه التعزير بما هو دون الحد في^٢ الزنى و تغريم ثمن البهيمة لصاحبها.

وقد روي عن الأوزاعي إيجاب الحد على من أتى البهيمة^٣.

وقال باقي الفقهاء: لا حد على من أتى البهيمة ولا تعزير^٤.

والمعتمد في ذلك على إجماع الطائفة.

٥١٤

ويمكن أن يعارضوا بما يروونه عن عكرمة، عن ابن عباس، قال: قال رسول الله صلى الله عليه وآله: «من وجد ثموه على بهيمة فاقتلوه واقتلوا البهيمة»^٥، وإذا كان هذا موجوداً في رواياتهم فقد انضم إلى ما ترويه الشيعة^٦، وهو كثير.

١. في «ب» والمطبوع: «مثلها».

٢. في «ص، ط، ك» ومطبوع النجف: «من»، وفي حاشية «ك» كالمتن.

٣. مختصر اختلاف العلماء، ج ٣، ص ٣٠٤؛ المحلى، ج ١١، ص ٣٨٦.

٤. المدونة الكبرى، ج ٦، ص ٢١٣؛ مختصر المزني، ص ٣١٢؛ الإشراف على مذاهب العلماء،

ج ٧، ص ٢٨٨؛ مختصر اختلاف العلماء، ج ٣، ص ٣٠٤؛ المحلى، ج ١١، ص ٣٨٦؛ المبسوط

للسرخسي، ج ٩، ص ١٠٢؛ المغني لابن قدامة، ج ١٠، ص ١٦٣؛ المجموع، ج ٢٠، ص ٢٩.

٥. مسند أحمد، ج ١، ص ٢٦٩؛ السنن الكبرى للنسائي، ج ٤، ص ٣٢٢، ح ٧٣٤٠؛ المستدرک للحاكم،

ج ٤، ص ٣٥٥؛ السنن الكبرى للبيهقي، ج ٨، ص ٢٣٣؛ كنز العمال، ج ٥، ص ٣٣٨، ح ١٣١٢١.

٦. الكافي، ج ٧، ص ٢٠٤، باب الحد على من يأتي البهيمة؛ كتاب من لا يحضره الفقيه، ج ٤،

ص ٤٧، ح ٥٠٦٠؛ تهذيب الأحكام، ج ١٠، ص ٦٠، باب الحد في نكاح البهائم؛ وسائل

الشيعة، ج ٢٨، ص ٣٥٧، أبواب نكاح البهائم.

٢٨١. مسألة

[لو زنى أو لاط بميت]

وَمِمَّا انفَرَدَتْ بِهِ الْإِمَامِيَّةُ: الْقَوْلُ بَأَنَّ مَنْ نَكَحَ امْرَأَةً مَيْتَةً أَوْ تَلَوَّطَ بِغُلَامٍ مَيْتٍ فَإِنَّ حُكْمَهُ فِي الْعُقُوبَةِ وَالْحَدِّ^١ حُكْمُ مَنْ فَعَلَ ذَلِكَ بِالْحَيِّ.

وَلَسْنَا نَعْرِفُ مُوَافِقًا مِنْ بَاقِي الْفُقَهَاءِ لِلْإِمَامِيَّةِ فِي ذَلِكَ، وَإِنْ كَانُوا مُخْطِئِينَ لِفَاعِلِهِ وَ مُبَدَّعِينَ لَهُ، إِلَّا أَنَّهُ^٢ مَا عَرَفْنَا أَنَّهُمْ يُوجِبُونَ عَلَيْهِ مِنَ الْحَدِّ مَا يُوجِبُونَهُ^٣ عَلَى فَاعِلِ ذَلِكَ بِالْحَيِّ^٤.

وَالْحُجَّةُ لَنَا - بَعْدَ إِجْمَاعِ الطَّائِفَةِ -: أَنَّ هَذَا فِعْلٌ فِيهِ شِنَاعَةٌ وَ بَشَاعَةٌ فِي الشَّرِيعَةِ وَ تَمَثِيلٌ بِالْأَمْوَاتِ، وَ كُلَّمَا زَجَرَ عَنْهُ وَ بَاعَدَ عَنْ فِعْلِهِ فَهُوَ أَوْلَى.

٢٨٢. مسألة

[في الاستيناء]

وَمِمَّا انفَرَدَتْ بِهِ الْإِمَامِيَّةُ: الْقَوْلُ بَأَنَّ مَنْ اسْتَمْنَى بِيَدِهِ وَجَبَ عَلَيْهِ أَنْ يُضْرَبَ بِالذَّرَّةِ عَلَى يَدِهِ^٥ الضَّرْبَ الشَّدِيدَ حَتَّى تَحْمَرَّ. وَلَمْ يَعْرِفْ بَاقِي الْفُقَهَاءِ ذَلِكَ^٦.

١. في «ص، ط، ك» - «والحد».

٢. في «ص، ط، ك» و مطبوع النجف: «أنهم».

٣. في «ب» و المطبوع: «يوجبون».

٤. المدونة الكبرى، ج ٢، ص ٤١١؛ الإشراف على مذاهب العلماء، ج ٧، ص ٢٩٦؛ المغني لابن قدامة، ج ١٠، ص ١٥٢؛ المجموع، ج ٢٠، ص ٣٠؛ كشف القناع، ج ٦، ص ١٢٥.

٥. في «ص، ط، ك» - «على يده».

٦. الأم، ج ٥، ص ١٠٢ - ١٠٣؛ الإشراف على مذاهب العلماء، ج ٥، ص ١٨٠؛ أحكام القرآن لابن عربي، ج ٣، ص ١٣١٠؛ المجموع، ج ٢٠، ص ٣١ - ٣٤؛ شرح الأزهاري، ج ٢، ص ١٩٧.

و الحجة لنا: ما تقدّم ذكره في المسألة التي تتقدّم^١ هذه المسألة.

٢٨٣. مسألة

[في القيادة]

و مما انفردت به الإمامية: القول بأنّ من قامت عليه البيّنة بالجمع بين النساء و الرجال أو الرجال و الغلمان للفجور و جب أن يُجلّد خمساً و سبعين جلدة، و يُحلّق رأسه و يُشهر في البلد الذي يفعل فيه ذلك، و تُجلّد المرأة إذا جمعت بين الفاجرين لكنّها لا يُحلّق رأسها و لا تُشهر.

و لم يعرف باقي الفقهاء ذلك، و لا سمعناه عنهم و لا منهم.

و الحجة لنا فيه: إجماع الطائفة، و أنّ ذلك أزجرّ و أدعى إلى مجانبة هذا الفعل القبيح الشنيع.

٢٨٤. مسألة

[حكم الزاني المحصّن]

و مما ظنّ انفرد الإمامية به - و أهل الظاهر يوافقونهم فيه -: القول بأنّه يُجمّع على الزاني المحصّن بين الجلد و الرجم؛ يُبدأ بالجلد و يُتّنى بالرجم.

و داوّد مع أهل الظاهر يوافقهم على^٢ ذلك^٣.

و خالف باقي الفقهاء^٤، و قالوا:

١. في «ب» و المطبوعين: «تقدّمت».

٢. في «أ»: «يوافقونهم في»، و في «ج»: «يوافقونهم على».

٣. الإشراف على مذاهب العلماء، ج ٧، ص ٢٥٢؛ المحلّي، ج ١١، ص ٢٣١؛ بداية المجتهد،

ج ٢، ص ٣٥٦؛ المغني لابن قدامة، ج ١٠، ص ١٢٤؛ المجموع، ج ٢٠، ص ١٥.

٤. في «ج»، ص، ط، ك، و مطبوع النجف: «في ذلك».

لا يَجْتَمِعُ الْجَلْدُ وَ الرَّجْمُ، بَلْ يُقْتَصَرُ فِي الْمُحْصَنِ عَلَى الرَّجْمِ^١.
دليلنا^٢: إجماع الطائفة.

و أيضاً لا^٣ خلاف في استحقاقِ الْمُحْصَنِ الرَّجْمَ، وإِنَّمَا الْخِلَافُ فِي اسْتِحْقَاقِهِ الْجَلْدَ، وَ الَّذِي يَدُلُّ عَلَى اسْتِحْقَاقِهِ إِيَّاهُ قَوْلُهُ تَعَالَى: «الرَّائِيَةُ وَ الرَّائِي فَأَجْلِدُوا كُلَّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا مِائَةَ جَلْدَةٍ»^٤، وَ الْمُحْصَنُ يَدْخُلُ تَحْتَ هَذَا الْاسْمِ، فَيَجِبُ أَنْ يَكُونَ مُسْتَحِقًّا لِلْجَلْدِ، وَ كَأَنَّهُ تَعَالَى قَالَ: «اجْلِدُوهُمَا لِأَجْلِ زِنَاهُمَا»، وَ إِذَا كَانَ الزَّانِي عِلَّةً فِي اسْتِحْقَاقِ الْحَدِّ^٥ وَ جَبَّ^٦ فِي الْمُحْصَنِ كَمَا وَجَبَ فِي غَيْرِهِ. وَ اسْتِحْقَاقُهُ الرَّجْمَ^٧ غَيْرُ مُنَافٍ لاسْتِحْقَاقِهِ الْجَلْدَ^٨؛ لِأَنَّ اجْتِمَاعَ الاسْتِحْقَاقَيْنِ لَا يَتَنَافَى^٩.

١. المدونة الكبرى، ج ٦، ص ٢٣٦؛ الأم، ج ٦، ص ١٤٤؛ الإشراف على مذاهب العلماء، ج ٧، ص ٢٥٢؛ مختصر اختلاف العلماء، ج ٣، ص ٢٧٧؛ المبسوط للسرخسي، ج ٩، ص ٣٤؛ تحفة الفقهاء، ج ٣، ص ١٤٠؛ بداية المجتهد، ج ٢، ص ٣٥٦؛ المغني لابن قدامة، ج ١٠، ص ١٢٤ - ١٢٥؛ المجموع، ج ٢٠، ص ١٥.

٢. في مطبوع النجف: + «على ما ذهبنا إليه».

٣. في «ص، ط، ك» و مطبوع النجف: «فلا».

٤. النور (٢٤): ٢.

٥. في «أ» و المطبوعين: «الجلد».

٦. في «أ»: - «وجب».

٧. في «ص، ط، ك» و مطبوع النجف: «للرجم».

٨. في «ص، ط، ك» و مطبوع النجف: «للجلد».

٩. حكاه موجزاً العلامة الحلبي ثم قال: «و أطلق القول و لم يفصل»، و الخلاف في الفرق بين الشيخ و الشاب إذا زنيا مُحْصَنَيْنِ: قال الشيخ الطوسي: «الشيخ و الشيخة يجمع لهما الجلد و الرجم، و الشاب يرجم» و ذهب إلى قوله ابن البراج و ابن حمزة. و أما السيد المرتضى فأطلق و لم يفرق بين الشيخ و الشاب، و على قوله الشيخ الصدوق و الشيخ المفيد و ابن الجنييد و سلاور و ابن إدريس و العلامة. النهاية و نكتها، ج ٣، ص ٢٨٧؛ الخلاف، ج ٥، ص ٣٦٦ -

و لَيْسَ يُمَكِّنُهُمْ أَنْ يَدْعُوا دُخُولَ الْجِلْدِ فِي الرَّجْمِ كَمَا يَدْعُونَ دُخُولَ الْمَسْحِ فِي الْغَسْلِ؛ لِأَنَّ مِنَ الْمَفْهُومِ أَنَّهُ مُتَمَيِّزٌ^١ مِنْهُ وَغَيْرُ دَاخِلٍ فِيهِ.
فَإِنْ قَالُوا: هَذِهِ الْآيَةُ مَحْمُولَةٌ عَلَى الْأَبْكَارِ.
قُلْنَا: هَذَا تَخْصِيصٌ بِغَيْرِ دَلِيلٍ.

فَإِنْ عَوَّلُوا فِي تَخْصِيصِهِ عَلَى مَا رَوَاهُ عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ أَنَّهُ قَالَ: «إِنْ اعْتَرَفْتَ فَأَرْجُمُوهَا»^٢، وَلَمْ يَذْكُرِ الْجِلْدَ.

قُلْنَا: هَذَا أَوَّلًا: خَبَرٌ وَاحِدٌ غَايَةُ حَالِهِ إِذَا سَلِمَ مِنْ كُلِّ قَدَحٍ أَنْ يَوْجِبَ الظَّنَّ، وَأَخْبَارُ الْأَحَادِ لَا تُخَصُّ بِهَا ظَوَاهِرُ الْكِتَابِ الْمَوْجِبَةُ لِلْعِلْمِ.
وَإِذَا سَلَّمْنَاهُ، فَلَيْسَ فِيهِ أَكْثَرُ مِنْ خُلُوهِ الْخَبَرِ مِنْ ذِكْرِهِ لِلْجِلْدِ، وَذَلِكَ لَا يُسْقِطُ وَجُوبَهُ؛ أَلَا تَرَى أَنَّهُمْ كُلَّهُمْ يَدْفَعُونَ اسْتِدْلَالَ مَنْ اسْتَدَلَّ عَلَى أَنَّ الشَّهَادَةَ فِي^٥ النِّكَاحِ لَيْسَتْ بِوَاجِبَةٍ بَأَن يَقُولَ: «إِنَّ اللَّهَ تَعَالَى ذَكَرَ النِّكَاحَ فِي مَوَاضِعٍ مِنَ الْكِتَابِ وَ لَمْ يَذْكُرِ الشَّهَادَةَ وَ لَا شَرْطَهَا؟» بَأَن يَقُولُوا: عَدَمُ ذِكْرِ الشَّهَادَةِ فِي آيَاتِ النِّكَاحِ لَا يَدُلُّ عَلَى أَنَّهَا لَيْسَتْ بِوَاجِبَةٍ، وَ مَا سَبِيلُ الْمُحْتَاجِ بِذَلِكَ إِلَّا كَسَبِيلِ^٦ مَنْ قَالَ:

﴿ ٣٦٨، مسألة ٢: المبسوط، ج ٨، ص ٢؛ المقنع، ص ١٤٤؛ المقنعة، ص ٧٧٥-٧٧٦؛ المذهب، ج ٢، ص ٥١٩؛ الوسيلة، ص ٤١١؛ المراسم، ص ٢٥٢؛ السرائر، ج ٣، ص ٤٤٠-٤٤١؛ مختلف الشيعة، ج ٩، ص ١٣١-١٣٣.

١. في «أ، ص، ط، ك»: «يتميز».

٢. في «ص، ط، ك»: «فارجمها»، وفي حاشية «ك» كالمتن.

٣. مسند أحمد، ج ٤، ص ١١٥؛ سنن الدارمي، ج ٢، ص ١٧٧؛ صحيح البخاري، ج ٣، ص ٦٥؛ سنن ابن ماجه، ج ٢، ص ٨٥٢؛ ح ٢٥٤٩؛ السنن الكبرى للبيهقي، ج ٨، ص ٢١٣.

٤. في «ب» و المطبوع: «ذكر الجلد».

٥. في «ب» و المطبوع: «على».

٦. في «أ، ص، ط، ك» و مطبوع النجف: «سبيل».

«إِنَّ الْوُضُوءَ لَيْسَ بِوَاجِبٍ؛ لِأَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلَهُ قَالَ: «مَنْ نَامَ عَنْ صَلَاةٍ أَوْ نَسِيَهَا فَلْيَصِلْهَا إِذَا ذَكَرَهَا»^١، وَ لَمْ يَذْكُرِ الْوُضُوءَ وَ لَمْ يَشْرُطْهُ هَاهُنَا»، وَ لَمْ يَدُلَّ نَفْيُ اشْتِرَاطِهِ عَلَى نَفْيِ وَجُوبِهِ.

فَإِنْ احْتَجَّ الْمَخَالِفُ بِمَا رَوَاهُ قَتَادَةُ عَنْ سَمُرَةَ^٢، عَنْ الْحَسَنِ بْنِ مُحَمَّدٍ أَنَّ جَابِرًا قَالَ: كُنْتُ فِي مَنْ رَجَمَ مَاعِزًا^٣، وَ لَمْ يَجْلِدْهُ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ^٤.
فَالْجَوَابُ عَنْ ذَلِكَ: أَنَّ هَذَا^٥ خَبَرٌ وَاحِدٌ لَا يُخَصَّصُ بِهِ ظَوَاهِرُ الْكِتَابِ الْمَوْجِبَةُ لِلْعِلْمِ.

١. في «ص، ط، ك»: - «إِنَّ».

٢. سنن الدارمي، ج ١، ص ٢٨٠؛ سنن ابن ماجه، ج ١، ص ٢٢٨، ح ٦٩٨؛ سنن الترمذي، ج ١، ص ١١٤، ح ١٧٧؛ المعجم الأوسط، ج ٦، ص ١٨٢؛ كنز العمال، ج ٨، ص ٢٣٠، ح ٢٢٦٨٤.
٣. سُمرة بن جندب بن هلال بن جريح الفزاري، استعمله ابن زياد على شرطته في البصرة والكوفة، واستعمله معاوية على ولاية البصرة ثم عزله، فقال: لعن الله معاوية والله لو أطعت الله كما أطعته ما عذبني أبداً، مات سنة ٥٨، وقيل غير ذلك. الإصابة، ج ٢، ص ٧٨؛ أسد الغابة، ج ٢، ص ٣٠٤؛ الجرح والتعديل، ج ٤، ص ١٥٤؛ شذرات الذهب، ج ١، ص ٦٥؛ تهذيب التهذيب، ج ٤، ص ٢٣٦.

٤. الحسن بن محمد بن علي بن أبي طالب الهاشمي، أبو محمد المدني، روى عن أبيه محمد بن الحنفية وابن عباس وجابر بن عبد الله وغيرهم، وعنه عمرو بن دينار وعاصم بن عمر بن قتادة والزهرى وأبان بن صالح وغيرهم، توفي في خلافة عمر بن عبد العزيز، وقيل سنة ٩٩، وقيل: سنة ١٠٠هـ. تهذيب التهذيب، ج ٢، ص ٣٢٠.

٥. ماعز بن مالك الأسلمي، أسلم، وصحب النبي صلى الله عليه وآله، وهو الذي أصاب الذنب ثم ندم، فأتي رسول الله صلى الله عليه وآله فاعترف عنده وكان محصناً، فأمر به رسول الله صلى الله عليه وآله فرجم. قاله ابن سعد في الطبقات الكبرى، ج ٤، ص ٣٢٤.

٦. مسند أحمد، ج ٥، ص ٩٢؛ المصنف لابن أبي شيبة، ج ٦، ص ٥٥٥، ح ١١؛ المعجم الكبير، ج ٢، ص ٢٣٢؛ السنن الكبرى للبيهقي، ج ٨، ص ٢١٢؛ كنز العمال، ج ٥، ص ٤٣٨، ح ١٣٥٤٤.

٧. في «أ» و مطبوع النجف: + «أيضاً».

و قد طُعِنَ في هذا الخبر، بأنَّ قَتَادَةَ دَلَّسَهُ و قَالَ: «عن سَمُرَةَ» و لم يَقُلْ: «حَدَّثَنِي». و بعدُ، فَإِنَّ هذه شَهَادَةٌ بنفي و لا يَتَعَلَّقُ إِلَّا بعِلْمِهِ؛ كَأَنَّهُ قَالَ: لم أعلم أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَ آلِهِ جَلَدَهُ. و فَقَدْ عِلِمَهُ بذلك لا يَدُلُّ على أَنَّهُ لم يَكُنْ؛ و غَيْرُ مُمْتَنِعٍ أَنْ يَجْلِدَهُ مِنْ حَيْثُ لا يَعْلَمُ.

و ظَاهِرُ الْخَبَرِ أَنَّ جَابِرًا عَنِ بَقُولِهِ: «كُنْتُ فِيمَنْ رَجَمَ مَاعِزًا، و لم يَجْلِدْهُ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَ آلِهِ»، إِنَّمَا أَرَادَ: لم يَجْلِدْهُ فِي الْمَجْلِسِ الَّذِي رَجِمَ فِيهِ؛ لِأَنَّهُ قَالَ: كُنْتُ فِيمَنْ رَجَمَ، و لم يَجْلِدْهُ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَ آلِهِ. و لو كَانَ قَصْدُهُ إِلَى نَفْيِ الْجَلْدِ عَلَى كُلِّ حَالٍ لم يَكُنْ لِقَوْلِهِ: «كُنْتُ فِيمَنْ رَجَمَ» مَعْنَى؛ أَلَا تَرَى أَنَّ رَجُلًا لو قَالَ: «مَا أَكَلْتُ عَمْرَوَ الطَّعَامَ»، وَهُوَ يُرِيدُ: «مُنْذُ ثَلَاثَةِ أَيَّامٍ» لم يُجْزَأَنْ يُقْوَى قَوْلُهُ بِأَنِّي كُنْتُ مَعَهُ طَوْلَ الْبَارِحَةِ فلم يَطْعَمْ، و إِنَّمَا يَحْسُنُ هَذَا الْقَوْلُ مِنْهُ إِذَا كَانَ يُرِيدُ نَفْيَ أَكْلِهِ مُدَّةً مُلَازِمَتَهُ لَهُ^٣.

و قد قِيلَ: إِنَّ غَايَةَ مَا فِي الْخَبَرِ أَنَّ ظَاهِرَهُ يَقْتَضِي أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَ آلِهِ مَا بَاشَرَ جَلْدَهُ بِنَفْسِهِ، و ذَلِكَ لا يَدُلُّ على أَنَّهُ لم يَأْمُرْ غَيْرَهُ بِجَلْدِهِ. و الْقَوْلُ فِي الْخَبَرِ الَّذِي يَرْوِيهِ نَافِعٌ عَنْ ابْنِ عُمَرَ أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَ آلِهِ رَجَمَ الْيَهُودِيِّينَ و لم يَجْلِدْهُمَا^٥، يَجْرِي مَجْرَى الْكَلَامِ فِي هَذَا الْخَبَرِ.

١. في «ص، ط، ك» و مطبوع النجف: «لأنَّ».

٢. في «ب» و المطبوع: - «أَنَّ».

٣. في «ص، ط، ك»: - «له».

٤. في «أ، ب، ج» و المطبوع: «لم يُجْلَدَا».

٥. الموطأ، ج ٢، ص ٨١٩، ح ١؛ المصنّف لابن أبي شيبة، ج ٨، ص ٣٦٤، ح ٤؛ سنن أبي داود، ج ٢، ص ٣٥٠، ح ٤٤٤٦؛ سنن ابن ماجه، ج ٢، ص ٨٥٤، ح ٢٥٥٦؛ كنز العمال، ج ٥، ص ٤٣٨، ح ١٣٥٤٧.

٦. في «ص، ط، ك»: - «هذا».

على أن هذا الخبر الذي رَوَّاهُ مُعَارِضٌ^١ بما يروونه هم عن النبي صلى الله عليه وآله من قوله: «الثَّيْبُ بِالثَّيْبِ جَلْدُ مِائَةٍ وَ الرَّجْمُ»^٢، و هذا يُعَارِضُ رِوَايَاتِهِمْ وَ يُسْقِطُ الرَّجُوعَ عَنْ ظَاهِرِ الْكِتَابِ بِهَا. و إِذَا كَانَ هَذَا مَوْجُوداً فِي رِوَايَاتِهِمْ، فَمَا تَرَوِيهِ الشَّيْعَةُ^٣ مِنْ ذَلِكَ لَا يُحْصَى كَثَرَةُ مِنْ اجْتِمَاعِ الْجَلْدِ وَ الرَّجْمِ.

٢٨٥. مسألة

٥١٩

[تَكَرَّارُ الزَّنى]

و مِمَّا انفردت به الإمامية: القول بأن الحرَّ البكرَ إذا زنى فجلد، ثم عاد فجلد، ثم عاد الثالثة فجلد، أنه^٤ إن عاد الرابعة قتلَه الإمام^٥، و العبد يُقتل في الثامنة^٦.

١. في «ب»:- «معارض»، و في «أ»: «يعارض».

٢. في «ب»: «إنما»، و في «ص، ط، ك»: «لما».

٣. مسند أحمد، ج ٥، ص ٣٢٧؛ سنن الترمذي، ج ٢، ص ٤٤٥، ح ١٤٦١؛ سنن ابن ماجه، ج ٢، ص ٨٥٢، ح ٢٥٥٠؛ سنن الدارمي، ج ٢، ص ١٨١؛ السنن الكبرى للبيهقي، ج ٨، ص ٢١٠.

٤. تهذيب الأحكام، ج ١٠، ص ٤-٥، ح ١٢ و ١٣ و ١٤ و ١٥ و ١٦؛ الاستبصار، ج ٤، ص ٢٠٠ - ٢٠٣، ح ٣ و ٤ و ٧ و ١٢؛ وسائل الشيعة، ج ٢٨، ص ٦٣-٦٦، ح ٧ و ٨ و ٩ و ١٥.

٥. في «أ»: «أنه».

٦. نقل إلى هنا العلامة في مختلف الشيعة، ج ٩، ص ١٣٩ - ١٤٠.

و إلى هذا القول ذهب ابن الجنيد و الشيخ الصدوق و الشيخ المفيد و الشيخ الطوسي و سائر و ابن البرزج و أبو الصلاح و ابن حمزة و ابن إدريس و العلامة المقنع، ص ١٤٨؛ المقنعة، ص ٧٧٦؛ النهاية و نكتها، ج ٣، ص ٢٨٨؛ المراسم، ص ٢٥١؛ المذهب، ج ٢، ص ٥٢٠؛ الكافي في الفقه، ص ٤٠٧؛ الوسيلة، ص ٤١١؛ السرائر، ج ٣، ص ٤٤٢؛ مختلف الشيعة، ج ٩، ص ١٤٠.

٧. نقل العلامة هذا القول في مختلف الشيعة، ج ٩، ص ١٤١.

و إلى هذا القول ذهب علي بن بابويه و ابنه و الشيخ المفيد و سائر و ابن حمزة و أبو الصلاح و

و خَالَفَ باقِي الفُقهاءِ فِي ذلكَ وَلَمْ يَقُولُوا بِشيءٍ مِنْهُ^١.

دَلِيلُنَا عَلَى صِحَّةِ مَا ذَهَبْنَا إِلَيْهِ: إِجْمَاعُ الطائِفَةِ.

و أَيْضاً فَقَدْ عَلِمْنَا أَنَّ إِبْجَابَ الْقَتْلِ عَلَى مَنْ عَاوَدَ إِلَى الرَّابِعَةِ أَزْجَرُ وَأَدْعَى إِلَى تَجَنُّبِ ذَلِكَ، وَ مَا هُوَ أَزْجَرُ عَنْ الْقَبَائِحِ فَهُوَ أَوْلَى.

و لِأَنَّنَا أَيْضاً قَدْ عَلِمْنَا أَنَّ مُعَاوَدَ^٢ الزَّنى بَعْدَ الْجَلْدِ لَا تَكُونُ^٣ حَالَهُ فِي الْجُرْأَةِ عَلَى اللَّهِ تَعَالَى وَ التَّجَاسُّرِ عَلَى مَعْصِيَةِ حَالِهِ فِي الْأَوَّلَى وَ الثَّانِيَةِ، بَلْ لَا بُدَّ مِنْ أَنْ يَكُونَ كَالْمُتَهَاوِنِ^٤ الْمُسْتَصْغِرِ لِلْمَعَاصِي، فَمِنْ الْمَحَالِ أَنْ يَكُونَ عِقَابُهُ عِقَابَ الْأَوَّلِ؛ لَفَرْقٍ مَا بَيْنَهُمَا مِنْ فُحْشِ الذَّنْبِ وَ عِظَمِهِ وَ تَأْكُيْدِهِ.

فَإِنْ قَالُوا: لَوْ اسْتَحَقَّ الْبِكْرُ الْقَتْلَ فِي الرَّابِعَةِ لَلَحِقَ الْبِكْرُ بِالثَّيِّبِ.

قُلْنَا: الْفَرْقُ بَيْنَهُمَا أَنَّ الْمُحْصَنَ يُقْتَلُ فِي الْأَوَّلَى، وَ مَنْ لَيْسَ بِمُحْصَنٍ يُقْتَلُ فِي الرَّابِعَةِ.

فَإِنْ عَوَّلُوا عَلَى مَا يَرَوْنَهُ عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَ آلِهِ مِنْ قَوْلِهِ: «لَا يَحِلُّ دَمٌ

﴿ابن إدريس والشيخ في الخلاف، و ذهب الشيخ في النهاية و تبعه ابن البراج و العلامة إلى أنه يقتل في التاسعة. المقنع، ص ١٤٨؛ المقنعة، ص ٧٧٩؛ النهاية و نكتها، ج ٣، ص ٢٨٩؛ الخلاف، ج ٥، ص ٤٠٨، مسألة ٥٥؛ المهذب، ج ٢، ص ٥٢٠؛ المراسم، ص ٢٥٣؛ الوسيلة، ص ٤١١؛ الكافي في الفقه، ص ٤٠٧؛ السرائر، ج ٣، ص ٤٤٢؛ مختلف الشيعة، ج ٩، ص ١٤١.

١. بدائع الصنائع، ج ٧، ص ٥٦؛ المغني لابن قدامة، ج ١٠، ص ١٩٨؛ روضة الطالبين، ج ٧، ص ٣٧٣ - ٣٧٤.

٢. في «ص، ط» و مطبوع النجف: «من».

٣. في «ص، ط، ك» و مطبوع النجف: «من عاود».

٤. في «أ، ج، ص، ك» و مطبوع النجف: «لا يكون».

٥. في «ص، ط، ك» و مطبوع النجف: «و».

امريّ مُسْلِمٍ إِلَّا بِكُفْرٍ بَعْدَ إِيمَانٍ أَوْ زِنًى بَعْدَ إِحْصَانٍ أَوْ قَتْلِ النَّفْسِ الَّتِي حَرَّمَ اللَّهُ^١.
والمُعَاوِدُ لِلزَّيْنِ فِي الرَّابِعَةِ لَيْسَ بِوَاحِدٍ مِنْهُمْ.

٥٢٠ قلنا: هَذَا خَبَرٌ وَاحِدٌ لَا يُوجِبُ عِلْمًا وَلَا عَمَلًا، وَلَا تَثْبُتُ بِمِثْلِهِ الْأَحْكَامُ،
وَيُعَارِضُهُ مِنْ أَخْبَارِنَا^٣ الْمُتَضَمِّنَةُ لِلْقَتْلِ فِي الرَّابِعَةِ مَا هُوَ أَوْلَى مِنْهُ وَأَوْكَدُ. وَقَدْ
يَسْتَحِقُّ الْقَتْلَ فِي الشَّرِيعَةِ جَمَاعَةٌ لَمْ يَدْخُلُوا تَحْتَ لَفْظِ هَذَا الْخَبَرِ، فَعِزُّ مُتَمَنِّعٍ
مِثْلُ ذَلِكَ فِيمَنْ ذَكَرْنَاهُ.

٢٨٦. مسألة

[تَكَرَّرُ شَرْبُ الْخَمْرِ]

وَمِمَّا انْفَرَدَتْ بِهِ الْإِمَامِيَّةُ: الْقَوْلُ بِأَنَّ شَارِبَ الْخَمْرِ الْمَحْدُودَ فِي الْأَوَّلَى وَ الثَّانِيَةِ
يُقْتَلُ فِي الثَّالِثَةِ^٥.

١. مسند أحمد، ج ١، ص ٦١؛ سنن الدارمي، ج ٢، ص ٨٤٧؛ سنن ابن ماجه، ج ٢، ص ٨٤٧.
ح ٢٥٣٣؛ سنن أبي داود، ج ٢، ص ٣٦٦؛ ح ٤٥٠٢؛ سنن الترمذي، ج ٣، ص ٣١٢؛ ح ٢٢٤٧؛
كنز العمال، ج ١، ص ٨٧، ح ٣٦٧.

٢. في المطبوع: - «لا».

٣. في «ب، ك» و المطبوع: «من الأخبار».

٤. الكافي، ج ٧، ص ١٩١، ح ١؛ تهذيب الأحكام، ج ١٠، ص ٣٧، ح ١٢٩؛ الاستبصار، ج ٤،
ص ٢١٢، ح ٧٩٠؛ وسائل الشيعة، ج ٢٨، ص ١١٦ - ١١٧، باب أَنَّ الزَّانِيَ الْحَرَّ إِذَا جُلِدَ ثَلَاثًا
قَتَلَ فِي الرَّابِعَةِ.

٥. لقد أشار السيّد المرتضى إلى هذا القول في جوابات المسائل الموصليات الثالثة، المطبوع
ضمن رسائل الشريف المرتضى، ج ١، ص ٢٥٠.

و أيضاً نقل يحيى بن سعيد الحلّي هذا القول عن الانتصار في نزعة الناظر، ص ١٢٣.

و بالجملة بين القتل في الثالثة أو الرابعة خلاف، و على قول السيّد المرتضى الشيخ الطوسي في
النهاية، و به قال الشيخ المفيد و ابن أبي عقيل و أبو الصلاح و ابن البراج و ابن حمزة و ابن

و خالف باقي الفقهاء في ذلك، ولم يوجبوا عليه قتلاً في معاودة شرب الخمر على وجه من الوجوه^١.

و الطريقة في نصرة هذه المسألة هي الطريقة في نصرة^٢ التي قبلها بلا فصل^٣؛ فلا معنى لتكرار ذلك.

٢٨٧. مسألة

[حَدَّ شَارِبِ الْفُقَاعِ]

و ممّا انفردت به الإمامية: القول بأنَّ شاربِ الفُقَاعِ يُحَدُّ حَدَّ شَارِبِ الخمرِ، و تجري أحكامهما مجرى واحد^٤.
و خالف باقي الفقهاء في ذلك^٥.

«إدريس و العلامة. و قال في الخلاف و الميسوط: إنّه يقتل في الرابعة. و هو قول الشيخ الصدوق. النهاية و نكتها، ج ٣، ص ٣١٧ - ٣١٨؛ المقنعة، ص ٨٠١؛ الكافي في الفقه، ص ٤١٣؛ المهذب، ج ٢، ص ٥٣٦؛ الوسيلة، ص ٤١٦؛ السرائر، ج ٣، ص ٤٧٣؛ مختلف الشيعة، ج ٩، ص ١٨٩.

١. المدونة الكبرى، ج ٦، ص ٢٦١؛ الأم، ج ٦، ص ١٥٥؛ مختصر المزني، ص ٢٦٦؛ الإشراف على مذاهب العلماء، ج ٧، ص ٣٣٦ - ٣٤٢؛ بدائع الصنائع، ج ٥، ص ١١٣؛ المغني لابن قدامة، ج ١٠، ص ٣٢٨ - ٣٢٩؛ بداية المجتهد، ج ٢، ص ٣٦٤ - ٣٦٥.
٢. في «ط»: «+ المسألة».

٣. في «ج»: «بلا فضل».

٤. لقد نقل هذا القول عن الانتصار يحيى بن سعيد الحلبي في نزهة الناظر، ص ١٢٥.

٥. المدونة الكبرى، ج ٦، ص ٢٦١ - ٢٦٤؛ الأم، ج ٦، ص ١٥٥ - ١٥٦؛ الإشراف على مذاهب العلماء، ج ٧، ص ٣٣٦ - ٣٤١؛ و ج ٨، ص ٢١٦؛ الحاوي الكبير، ج ١٧، ص ١٨٥ - ١٨٦؛ تحفة الفقهاء، ج ٣، ص ٣٢٨؛ بدائع الصنائع، ج ٥، ص ١١٢ - ١١٨؛ بداية المجتهد، ج ٢، ص ٣٦٤؛ المغني لابن قدامة، ج ١٠، ص ٣٢٨ - ٣٤١.

و الْحُجَّةُ لَنَا فِيهِ ^١ - بَعْدَ إِجْمَاعِ الطَّائِفَةِ -: أَنَّهُ قَدْ ثَبَّتَ تَحْرِيمُ شُرْبِ الْفُقَّاعِ بِمَا دَلَّلْنَا عَلَيْهِ فِي هَذَا الْكِتَابِ ^٢، وَكُلُّ مَنْ حَرَّمَهُ أَوْ جَبَّ فِيهِ حَدَّ الْخَمْرِ؛ وَالتَّفَرُّقُ بَيْنَ الْأَمْرَيْنِ خِلَافٌ لِإِجْمَاعِ الْأُمَّةِ.

٢٨٨. مسألة

[مَعْنَى الْإِحْصَانِ]

وَمِمَّا انْفَرَدَتْ بِهِ الْإِمَامِيَّةُ: الْقَوْلُ بِأَنَّ الْإِحْصَانَ الْمَوْجِبَ فِي الزَّانِي الرَّجْمَ هُوَ أَنْ تَكُونَ لَهُ زَوْجَةٌ أَوْ مِلْكٌ يَمِينٍ يَتِمَّكَّنُ مِنْ وَطْئِهَا مَتَى شَاءَ مِنْ غَيْرِ حَائِلٍ عَنْ ذَلِكَ بَغْيِيَّةٍ أَوْ مَرَضٍ مِنْهَا أَوْ حَبْسٍ دُونَهُ، سِوَاءَ كَانَتْ الزَّوْجَةُ حُرَّةً أَوْ أَمَةً مِلِّيَّةً أَوْ ذِمِّيَّةً؛ لِأَنَّ هَذِهِ الصِّفَاتِ إِذَا ثَبَّتَتْ فَهُوَ مُسْتَعْنٍ بِالْحَلَالِ عَنِ الْحَرَامِ.

وَنِكَاحُ الْمُتَعَةِ عِنْدَنَا لَا يُحْصِنُ عَلَى أَصَحِّ الْأَقْوَالِ؛ لِأَنَّهُ غَيْرُ دَائِمٍ وَ مُعْلَقٌ بِأَوْقَاتٍ مُحْدُودَاتٍ ^٣.

وَفَرَّقُوا بَيْنَ الْغَيْبَةِ وَالْحَيْضِ؛ لِأَنَّ الْحَيْضَ لَا يَمْتَدُّ وَرَبَّمَا امْتَدَّتِ الْغَيْبَةُ، وَلِأَنَّهُ قَدْ يُتَمَتَّعُ مِنَ الْحَائِضِ بِمَا دُونَ مَوْضِعِ الْحَيْضِ، وَ لَيْسَ كَذَلِكَ الْغَائِبَةُ ^٤.
وَقَدْ خَالَفَ بَاقِي الْفُقَهَاءِ فِي ذَلِكَ:

١. فِي «ب» وَ الْمَطْبُوعُ: - «فِيهِ».

٢. تَقَدَّمَ فِي الصَّفْحَةِ ١٩٠، مَسْأَلَةُ ٢٣٩.

٣. لَقَدْ نَقَلَ هَذَا الْقَوْلَ عَنِ الْإِتِّصَارِ يَحْيَى بْنُ سَعِيدٍ الْحَلِّي، وَنَقَلَ قَوْلَهُ بِدُونِ ذِكْرِ الْكِتَابِ الْعَلَامَةِ الْحَلِّي. نَزْهَةُ النَّازِر، ص ١٢٥؛ مُخْتَلَفُ الشَّيْخَةِ، ج ٩، ص ١٣٧.

وَذَهَبَ إِلَى هَذَا الْقَوْلِ الشَّيْخُ الْمَفِيدُ وَ الشَّيْخُ الطُّوسِي وَ ابْنُ الْبَرَّاجِ. الْمَقْنَعَةُ، ص ٧٧٥ - ٧٧٦؛ النِّهَايَةُ وَ نَكْهَاهَا، ج ٣، ص ٢٨٧ وَ ٢٨٨؛ الْمَهْذَبُ، ج ٢، ص ٥١٩ - ٥٢٠.

٤. فِي مَطْبُوعِ النِّجَفِ: «الْغَيْبَةُ».

٥. فِي «أ، ج، ص، ط، ك» وَ مَطْبُوعِ النِّجَفِ: - «قَدْ».

فقال أبو حنيفة وأصحابه: الإحصاء أن يكونا حُرَيْنِ مُسْلِمَيْنِ بِالْغَيْنِ قد جامعَها وهما بالغان^١.

وَرُوي عن أبي يوسف: أَنَّ الْمُسْلِمَ يُحْصِنُ النِّصْرَانِيَّةَ وَلَا تُحْصِنُهُ.^٢
وَرُوي عنه أيضاً: أَنَّ النَّصْرَانِيَّ إِذَا دَخَلَ بِأَمْرَاتِهِ النِّصْرَانِيَّةَ ثُمَّ أَسْلَمَا أَتَاهُمَا مُحْصَنَانِ بِذَلِكَ الدِّخُولِ.^٣

وَرُوي بِشَرِّ بْنِ الْوَلِيدِ^٤ عَنْ أَبِي يَوْسُفَ، قَالَ: قَالَ ابْنُ أَبِي لَيْلَى: إِذَا زَنَى الْيَهُودِيُّ وَ النِّصْرَانِيُّ بَعْدَ مَا أُحْصِنَا فَعَلِيهِمَا الرَّجْمُ^٥. قَالَ أَبُو يَوْسُفَ: وَ بِهِ نَأْخُذُ^٦.

٥٢٢

١. الإشراف على مذاهب العلماء، ج ٧، ص ٢٥٣؛ مختصر اختلاف العلماء، ج ٣، ص ٢٧٩؛ المبسوط للسرخسي، ج ٩، ص ٣٩؛ تحفة الفقهاء، ج ٣، ص ١٣٩؛ بدائع الصنائع، ج ٧، ص ٣٧-٣٨.

٢. مختصر اختلاف العلماء، ج ٣، ص ٢٧٩؛ المبسوط للسرخسي، ج ٩، ص ٣٩؛ تحفة الفقهاء، ج ٣، ص ١٤٠؛ بدائع الصنائع، ج ٧، ص ٣٨.

٣. الإشراف على مذاهب العلماء، ج ٧، ص ٢٥٨؛ مختصر اختلاف العلماء، ج ٣، ص ٢٧٩؛ المبسوط للسرخسي، ج ٩، ص ٤١؛ تحفة الفقهاء، ج ٣، ص ١٤٠؛ بدائع الصنائع، ج ٧، ص ٣٨.

٤. بشر بن الوليد بن خالد، أبو الوليد الكندي، سمع مالك بن أنس وعبد الرحمن بن سليمان بن الغسيل وحماد بن زيد، وكان بشر أحد أصحاب أبي يوسف، أخذ عنه الفقه، روى عنه الحسن بن علوية القطان وأحمد بن الوليد بن أبان وأحمد بن القاسم البرتي وأحمد بن علي الأبار وغيرهم، وولي القضاء بعسكر المهدي من جانب بغداد الشرقي لما عزل عنه محمد بن عبد الرحمن المخزومي، وذلك في سنة ١٠٨هـ، فأقام على ولايته سنين، ثم عزل وولي قضاء مدينة المنصور في سنة عشر، فلم يزل يتولاه إلى أن صرف عنه سنة ١١٣هـ، مات في سنة ثمان وثلاثين، وبلغ ٧٧ سنة، ودفن في مقابر باب الشام. تاريخ بغداد، ج ٧، ص ٨٤، الرقم ٣٥١٨.

٥. الإشراف على مذاهب العلماء، ج ٧، ص ٢٥٨؛ مختصر اختلاف العلماء، ج ٣، ص ٢٧٩؛ تحفة الفقهاء، ج ٩، ص ٣٩؛ بدائع الصنائع، ج ٧، ص ٣٨.

و قَالَ مَالِكٌ: تُحْصِنُ الْأُمَّةُ الْحُرَّ وَ يُحْصِنُ الْعَبْدُ الْحُرَّةَ^١ وَ لَا تُحْصِنُ الْحُرَّةُ الْعَبْدَ، وَ تُحْصِنُ الْيَهُودِيَّةُ وَ النَّصْرَانِيَّةُ الْمُسْلِمَ، وَ تُحْصِنُ الصَّبِيَّةُ الرَّجُلَ، وَ تُحْصِنُ الْمَجْنُونَةُ الْعَاقِلَ، وَ لَا يُحْصِنُ الصَّبِيُّ الْمَرْأَةَ، وَ لَا يُحْصِنُ الْعَبْدُ الْأُمَّةَ إِذَا جَامَعَهَا فِي حَالِ الرِّقِّ ثُمَّ أُعْتِقَا لَمْ يَكُونَا مُحْصَنَيْنِ بِذَلِكَ الْجِمَاعِ حَتَّى يُجَامِعَهَا بَعْدَ الْعَتَقِ^٢.

و قَالَ مَالِكٌ: إِذَا تَزَوَّجَتِ الْحُرَّةُ خَصِيًّا، وَ هِيَ لَا تَعْلَمُ أَنَّهُ خَصِيٌّ فَوَطَّئَهَا ثُمَّ عَلِمَتْ أَنَّهُ خَصِيٌّ، فَلَهَا أَنْ تَخْتَارَ فِرَاقَهُ؛ وَ لَا يَكُونُ ذَلِكَ الْوَطْءُ إِحْصَانًا^٣.
و قَالَ الثَّوْرِيُّ: لَا يُحْصِنُ بِالنَّصْرَانِيَّةِ^٤ وَ لَا الْمَمْلُوكَةِ^٥.

و قَالَ الْأَوْزَاعِيُّ فِي الْعَبْدِ تَحْتَهُ حُرَّةٌ: إِذَا زَنَى فَعَلَيْهِ الرَّجْمُ. فَإِذَا كَانَتْ تَحْتَهُ أُمَةٌ فَأَعْتَقَ ثُمَّ زَنَى فَلَيْسَ عَلَيْهِ الرَّجْمُ حَتَّى يَنْكِحَ غَيْرَهَا.

و قَالَ فِي الْجَارِيَةِ الَّتِي لَمْ تَحْضَ: إِنَّهَا تُحْصِنُ الرَّجُلَ. وَ الْغُلَامُ الَّذِي لَمْ يَحْتَلَمْ لَا يُحْصِنُ الْمَرْأَةَ، وَ لَوْ تَزَوَّجَ امْرَأَةً فَإِذَا هِيَ أُخْتُهُ مِنَ الرِّضَاعَةِ فَهَذَا إِحْصَانٌ^٦.

و قَالَ الْحَسَنُ بْنُ حَيٍّ: لَا يَكُونُ مُحْصَنًا بِالْكَافِرَةِ وَ لَا الْأُمَةِ، وَ لَا يُحْصِنُ إِلَّا بِالْحُرَّةِ

١. فِي «أ، ب» وَ الْمَطْبُوعُ: «وَالْأُمَةُ وَ».

٢. الْمَدُونَةُ الْكُبْرَى، ج ٢، ص ٢٨٦ - ٢٨٩؛ الْإِشْرَافُ عَلَى مَذَاهِبِ الْعُلَمَاءِ، ج ٧، ص ٢٥٤ - ٢٥٨؛ مُخْتَصَرُ اخْتِلَافِ الْعُلَمَاءِ، ج ٣، ص ٢٧٩ - ٢٨٠؛ الْمَغْنِي لَابْنِ قَدَامَةَ، ج ١٠، ص ١٢٨ - ١٢٩.

٣. الْمَدُونَةُ الْكُبْرَى، ج ٢، ص ٢٨٧؛ مُخْتَصَرُ اخْتِلَافِ الْعُلَمَاءِ، ج ٣، ص ٢٨٠.

٤. فِي «ص، ط، ك» وَ مَطْبُوعُ النَجَفِ: «وَالْيَهُودِيَّة».

٥. الْإِشْرَافُ عَلَى مَذَاهِبِ الْعُلَمَاءِ، ج ٧، ص ٢٥٥ - ٢٥٦؛ مُخْتَصَرُ اخْتِلَافِ الْعُلَمَاءِ، ج ٣، ص ٢٨٠؛ الْمَغْنِي لَابْنِ قَدَامَةَ، ج ١٠، ص ١٢٩.

٦. الْإِشْرَافُ عَلَى مَذَاهِبِ الْعُلَمَاءِ، ج ٧، ص ٢٥٨؛ مُخْتَصَرُ اخْتِلَافِ الْعُلَمَاءِ، ج ٣، ص ٢٨٠؛ الْمَحَلِّي، ج ١١، ص ٢٣٩؛ الْمَغْنِي لَابْنِ قَدَامَةَ، ج ١٠، ص ١٢٧.

٧. فِي «ص، ط، ك»: «و».

المسلمة، و تُحصَنُ المُشْرِكَةُ بالمُسلم، و يُحصَنُ المُشْرِكَانِ كُلُّ واحدٍ منهما لصاحبه^١.
و قَالَ اللَّيْثُ فِي الزَّوْجَيْنِ الْمَمْلُوكَيْنِ: لَا يَكُونَانِ مُحْصَنَيْنِ حَتَّى يَدْخُلَ بِهَا^٢ بَعْدَ
عِتْقِهِمَا. فَإِنْ تَزَوَّجَ امْرَأَةٌ فِي عِدَّتِهَا فَوَطَّئَهَا ثُمَّ فُرِّقَ بَيْنَهُمَا فَهَذَا إِحْصَانٌ.

و قَالَ فِي النَّصْرَانِيِّينَ: لَا يَكُونَانِ مُحْصَنَيْنِ حَتَّى يَدْخُلَ بِهَا^٣ بَعْدَ إِسْلَامِهِمَا^٤.
و قَالَ الشَّافِعِيُّ: إِذَا دَخَلَ بِامْرَأَتِهِ وَهِيَ كَافِرَةٌ فَهَذَا إِحْصَانٌ^٥.

دَلِيلُنَا عَلَى صِحَّةِ مَا ذَهَبْنَا إِلَيْهِ - بَعْدَ إِجْمَاعِ الطَّائِفَةِ -: أَنَّ الْإِحْصَانَ اسْمٌ شَرْعِيٌّ
تَحْتَهُ حُكْمٌ شَرْعِيٌّ بَغَيْرِ شُبْهَةٍ، وَ لَا خِلَافَ فِي أَنَّ الْحُرَّ الْمُسْلِمَ إِذَا كَانَ عِنْدَهُ زَوْجَةٌ
كَذَلِكَ يَتِمَكَّنُ مِنْ وَطْئِهَا بِغَيْرِ مَانِعٍ عَنْهُ فَإِنَّهُ مُحْصَنٌ.

وَ ادَّعَى مَنْ خَالَفَنَا الْإِحْصَانَ فِي مَوَاضِعَ أُخَرَ خَالَفَنَا فِيهَا، فَعَلَيْهِمُ الدَّلَالَةُ
الشَّرْعِيَّةُ عَلَى ذَلِكَ، وَ إِنَّمَا يَرْجِعُونَ فِيهِ إِلَى الْآرَاءِ وَالطُّنُونِ، وَ بِمِثْلِ ذَلِكَ لَا تَثْبُتُ
الْأَحْكَامُ الشَّرْعِيَّةُ^٦.

فَإِنْ قَالُوا: أَنْتُمْ أَيْضاً^٧ تَدَّعَوْنَ ثُبُوتَ حُكْمِ الْإِحْصَانِ فِي مَوْضِعِ الْخِلَافِ، مِثْلُ
إِحْصَانِ الْمَمْلُوكَةِ وَالذَّمِّيَّةِ.

قُلْنَا: دَلِيلُنَا^٨ عَلَى لُحُوقِ هَذَا الْحُكْمِ فِي تِلْكَ الْمَوَاضِعِ الَّتِي فِيهَا الْخِلَافُ

١. مختصر اختلاف العلماء، ج ٣، ص ٢٨٠.

٢. في «ص، ط» و مطبوع النجف: «بهما».

٣. في «ص، ط»: «بهما».

٤. الإشراف على مذاهب العلماء، ج ٧، ص ٢٥٤ و ٢٥٨؛ مختصر اختلاف العلماء، ج ٣، ص ٢٨٠.

٥. الأُم، ج ٤، ص ٣٠٧؛ وج ٦، ص ١٦٧؛ مختصر المزنبي، ص ١٧٨؛ الإشراف على مذاهب العلماء،

ج ٧، ص ٢٥٨؛ مختصر اختلاف العلماء، ج ٣، ص ٢٨٠ - ٢٨١؛ الحاوي الكبير، ج ٩، ص ٣٨٥.

٦. في «ج، ك»: «+ عندنا».

٧. في «ب» و المطبوع: «أيضاً أنتم». و في مطبوع النجف: - «أيضاً».

٨. في «أ، ب، ج»: «داللتنا».

هو إجماع الطائفة المبني على العلم^١ واليقين دون الظن؛ فكان^٢ موضع الوفاق لنا عليه دليل إجماع الطائفة مضافاً إلى إجماع الأمة، و المواضع التي يدعي مخالفتنا ثبوت الإحصان فيها ونحن ننفيه دليلنا على نفيه^٣ أنه حكم شرعي ولا دليل شرعي^٤ يقتضي ثبوته، و ما ندعي ثبوت الإحصان فيه و يخالفوننا في ثبوته نرجع^٥ في ثبوته^٥ إلى دليل إجماع الطائفة.

٢٨٩. مسألة

[الزنى بذات محرم]

و مما انفردت به الإمامية: أن من زنى بذات محرم ضربت عنقه مُحصناً كان أو غير مُحصن. و من عقّد على واحدة منهنّ و هو عارف برجمه منها فوطئها استحقّ ضرب العنق، و حكمه حكم الواطئ لهنّ بغير عقّد. و خالف باقي الفقهاء في ذلك: فقال أبو حنيفة^٦ و الثوري^٧ فيمن عقّد على ذات محرم و وطئ: إنه لا يحدّ و يعزّر.

١. في «ب، ج، ص، ط، ك» و المطبوعين: - «و».

٢. في «ص، ط، ك» و مطبوع النجف: «وكان».

٣. في «ب»: - «نفيه».

٤. في «ص، ط، ك»: - «ولا دليل شرعي».

٥. في «ب، ص» و المطبوع: - «في ثبوته».

٦. الإشراف على مذاهب العلماء، ج ٧، ص ٢٨٩؛ مختصر اختلاف العلماء، ج ٣، ص ٢٩٦؛

المبسوط للسرخسي، ج ٩، ص ٨٥؛ تحفة الفقهاء، ج ٣، ص ١٣٨؛ المحلى، ج ١١، ص ٢٥٣؛

المغني لابن قدامة، ج ١٠، ص ١٥٢.

٧. الإشراف على مذاهب العلماء، ج ٧، ص ٢٨٩؛ مختصر اختلاف العلماء، ج ٣، ص ٢٩٦؛

المحلى، ج ١١، ص ٢٥٣؛ المغني لابن قدامة، ج ١٠، ص ١٥٢.

و قَالَ أَبُو يَوْسُفَ وَ مُحَمَّدٌ: يُحَدُّ إِذَا عَلِمَ بِتَحْرِيمِهَا^١ عَلَيْهِ.^٢
و قَالَ مَالِكٌ: يُحَدُّ وَ لَا يُلْحَقُ نَسَبُ الْوَلَدِ بِهِ^٣ وَ إِنْ لَمْ تَعْلَمْ هِيَ بِذَلِكَ، فَإِنْ كَانَتْ
هِيَ قَدْ عَلِمَتْ وَ هُوَ لَمْ يَعْلَمْ الْحَقَّ^٤ بِهِ الْوَلَدُ وَ أُقِيمَ^٥ عَلَيْهِ^٦ الْحَدُّ.^٧
و قَالَ ابْنُ شُبْرُمَةَ: مَنْ أَقْرَأَهُ تَزْوُجَ امْرَأَةٍ فِي عِدَّتِهَا وَ هُوَ يَعْلَمُ أَنَّهَا مُحَرَّمَةٌ ضَرْبَتُهُ
مَا دُونَ الْحَدِّ، وَ كَذَلِكَ الْمُتَمَتِّعُ^٨.

٥٢٥

و قَالَ الْأَوْزَاعِيُّ فِي الَّذِي يَتَزَوَّجُ بِالْمَجْهُوسَةِ وَ الْخَامِسَةِ وَ الْأُخْتَيْنِ: إِنْ كَانَ جَاهِلًا
ضَرْبَ مِائَةِ جَلْدَةٍ^٩ وَ أُلْحِقَ بِهِ الْوَلَدُ، وَ إِنْ كَانَ مُتَعَمِّدًا رُجِمَ وَ لَا يُلْحَقُ بِهِ الْوَلَدُ^{١٠}.
و قَالَ الْحَسَنُ بْنُ حَيٍّ فِيمَنْ تَزَوَّجَ امْرَأَةً فِي الْعِدَّةِ، وَ هُوَ لَا يَعْلَمُ أَنَّهَا لَا تَحِلُّ لَهُ
أَوْ ذَاتُ مُحَرَّمٍ مِنْهُ: أُقِيمَ عَلَيْهِ الْحَدُّ إِذَا وَطِئَ^{١١}. وَ هُوَ قَوْلُ الشَّافِعِيِّ^{١٢}.
قَالَ الشَّافِعِيُّ: وَ إِنْ ادَّعَى الْجَاهِلَةَ بَأَنَّ لَهَا زَوْجًا أَوْ أَنَّهَا فِي عِدَّةٍ حُلْفٍ وَ دُرِيٍّ

١. في «ص، ط، ك» و مطبوع النجف: «تحریمها».

٢. مختصر اختلاف العلماء، ج ٣، ص ٢٩٦؛ المحلى، ج ١١، ص ٢٥٣؛ المبسوط للسرخسي، ج ٩، ص ٨٥؛ تحفة الفقهاء، ج ٣، ص ١٣٨؛ المغني لابن قدامة، ج ١٠، ص ١٥٢.

٣. في «أ، ب، ج، ط، ك»: «به».

٤. هكذا في «أ، ج» و حاشية «ك»، و في سائر النسخ و المطبوع: «ألحق».

٥. في «ص، ط، ك»: «أقيم».

٦. في «أ»: «عليها».

٧. المدونة الكبرى، ج ٦، ص ٢٠٢؛ الإشراف على مذاهب العلماء، ج ٧، ص ٢٨٩؛ مختصر اختلاف العلماء، ج ٣، ص ٢٩٦؛ المحلى، ج ١١، ص ٢٥٣؛ المغني لابن قدامة، ج ١٠، ص ١٥٢.

٨. مختصر اختلاف العلماء، ج ٣، ص ٢٩٦.

٩. في «أ، ب» و المطبوعين: «جلدة».

١٠. مختصر اختلاف العلماء، ج ٣، ص ٢٩٦؛ المحلى، ج ١١، ص ٢٤٧.

١١. مختصر اختلاف العلماء، ج ٣، ص ٢٩٧.

١٢. الأم، ج ٦، ص ١٦٨؛ مختصر اختلاف العلماء، ج ٣، ص ٢٩٧.

عنه الحدُّ^١.

دلُّلنا على صِحَّة ما ذهبنا إليه: إجماعُ الطائفةِ، ولأنَّ تَغْلِيظَ الحَدِّ أَزْجَرُ عن الفعلِ المَحْدُودِ عليه.

وَمِمَّا يُمكنُ أَنْ يُعَارَضَ^٢ به: ما هو موجودٌ في^٣ رِوايَاتِهِمْ عنِ ابْنِ عَبَّاسٍ، عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ أَنَّهُ قَالَ: «مَنْ وَقَعَ عَلَى ذَاتِ رَحِمٍ لَهُ فَاقْتُلُوهُ»^٤، وَلَمْ يُفَرِّقْ بَيْنَ أَنْ يَقَعَ عَلَيْهَا^٥ بِنِكَاحٍ أَوْ غَيْرِهِ.

وَلَا يَجُوزُ أَنْ يُحْمَلَ هَذَا الْخَبَرُ عَلَى أَنَّ الْمُرَادَ بِهِ أَنَّهُ إِذَا وَقَعَ عَلَيْهَا وَهُوَ مُعْتَقِدٌ لِإِبَاحَةِ الْفِعْلِ؛ لِأَنَّ الْخَبَرَ عَامٌّ وَتَخْصِيصُهُ يَحْتَاجُ إِلَى دَلِيلٍ.

وَلِأَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ اخْتَصَّ ذَوَاتِ الْمَحَارِمِ^٦، وَالأْجَانِبُ فِيمَا ذَكَرُوهُ^٧ كَذَوَاتِ الْمَحَارِمِ؛ لِأَنَّ مَنْ وَقَعَ عَلَى أَجْنَبِيَّةٍ مُحَرَّمَةٍ وَاعْتَقَدَ إِبَاحَةَ وَقْعِهِ عَلَيْهَا كَانَ بِذَلِكَ كَافِرًا عَلَى كُلِّ حَالٍ.

وَمِمَّا يَوْجَدُ فِي رِوايَاتِهِمْ حَدِيثُ الْبَرَاءِ فِي رَجُلٍ تَزَوَّجَ امْرَأَةً أَبِيهِ، قَالَ أَبُو بُرْدَةَ^٨:

١. المصدر نفسه.

٢. في «أ»: «يعارضوا».

٣. في «ج»: «+ كتبهم و».

٤. مسند أحمد، ج ١، ص ٣٠٠؛ سنن ابن ماجه، ج ٢، ص ٨٥٦، ح ٢٥٦٤؛ سنن الترمذي، ج ٣، ص ١٢، ح ١٤٨٧؛ المستدرک للحاکم، ج ٤، ص ٣٥٦؛ السنن الكبرى للبيهقي، ج ٨، ص ٢٣٧؛ كنز العمال، ج ٥، ص ٣٣٩، ح ١٣١٢٢.

٥. في «ص، ط، ك»: «عليها».

٦. في «ص، ط، ك»: «الأرحام».

٧. في «ص، ط، ك»: «ذكره».

٨. هاني بن نيار بن عمرو، أبو بردة حليف الأنصار، و خال البراء بن عازب، شهد بدرًا و ما بعدها مع رسول الله صلى الله عليه و آله، و شهد مع الإمام أمير المؤمنين عليه السلام حروبه كلها.

فَأَمَرَنِي النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ أَنْ أَقْتُلَهُ^١.

وقول أبي حنيفة: إِنَّ الْحُدُودَ تَسْقُطُ بِالشُّبُهَاتِ، وإِنَّهُ إِنْ عَقَّدَ عَلَى ذَاتِ مُحَرَّمٍ مَعَ الْعِلْمِ بِحَالِهَا كَانَ هَذَا عَقْدًا بِشُبْهَةٍ^٢، طريق؛ لَأَنَّهُ لَا شُبْهَةَ فِي هَذَا الْعَقْدِ إِذَا فَرَضْنَا أَنَّهُ عَالِمٌ بِأَنَّهَا ذَاتُ مُحَرَّمٍ؛ لِأَنَّ الْحَدَّ إِنَّمَا يَبْطُلُ بِشُبْهَةٍ تَرْجِعُ إِلَى الْفَاعِلِ وَهُوَ اعْتِقَادُهُ إِبَاحَةَ الْوُطْءِ، أَوْ لِشُبْهَةٍ تَعُودُ إِلَى الْمَفْعُولِ بِهِ وَهُوَ أَنْ يَكُونَ فِي الْمَوْطُوءَةِ مِلْكٌ أَوْ شُبْهَةُ مِلْكٍ، أَوْ لِشُبْهَةٍ فِي الْفِعْلِ بِأَنْ يُخْتَلَفَ فِي إِبَاحَتِهِ، وَلَمْ يَوْجَدْ أَحَدٌ هَذِهِ الْأُمُورَ هَاهُنَا. فَإِذَا قَالَ: هَاهُنَا شُبْهَةٌ عَقْدٍ.

قِيلَ: الْعَقْدُ لَمْ يُبَحِ الْوُطْءُ وَلَمْ يُزَلَّ الْحُكْمُ عَنْ تَحْرِيمِهِ، فَلَا يَكُونُ شُبْهَةً فِي سَقُوطِ الْحَدِّ.

٢٩٠. مسألة

[لَوْ زَنَى الذَّمِّيُّ بِمُسْلِمَةٍ]

وَمِمَّا انفَرَدَتْ بِهِ الْإِمَامِيَّةُ: الْقَوْلُ بِأَنَّ الذَّمِّيَّ إِذَا زَنَى بِالْمُسْلِمَةِ ضَرَبَتْ عُقُوبَةُ وَأُقِيمَ عَلَى الْمُسْلِمَةِ الْحَدُّ: إِنْ كَانَتْ مُحَصَّنَةً جُلِدَتْ ثُمَّ رُجِمَتْ، وَإِنْ كَانَتْ غَيْرَ

« رَوَى عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ، وَرَوَى عَنْهُ الْبَرَاءُ وَجَابِرٌ وَسَعِيدُ بْنُ عَمِيرٍ وَعَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ جَابِرٍ وَغَيْرُهُمْ، مَاتَ سَنَةَ ٤١هـ، وَقِيلَ غَيْرَ ذَلِكَ. أَسَدُ الْغَابَةِ، ج ٥، ص ٥٢ و ١٤٦؛ الاستيعاب، ج ٤، ص ١٨؛ الإصابة، ج ٣، ص ٥٦٥؛ وَج ٤، ص ١٩؛ تهذيب التهذيب، ج ١٢، ص ١٩.

١. مسند أحمد، ج ٤، ص ٢٩٢؛ سنن ابن ماجه، ج ٢، ص ٨٦٩، ح ٢٦٠٧؛ سنن أبي داود، ج ٢، ص ٣٥٣، ح ٤٤٥٦؛ سنن الترمذي، ج ٢، ص ٤٠٧، ح ١٣٧٣؛ المستدرک للحاکم، ج ٣، ص ٦٣١؛ كنز العمال، ج ١٦، ص ٥١٦، ح ٤٥٦٩٧.

٢. في «أ»، ص، ط، «ك» ومطبوع النجف: «إذا»، وفي حاشية «ك» كالمتمن.

٣. المحلى، ج ١١، ص ٢٥٣؛ المبسوط للسرخسي، ج ٩، ص ٨٦؛ تحفة الفقهاء، ج ٣، ص ١٣٨ - ١٣٩؛ المغني لابن قدامة، ج ١٠، ص ١٥٢ - ١٥٣.

مُحَصَّنَةٌ جُلِدَتْ مائَةً جَلْدَةً.

و لم نَعْرِفْ مُوَافِقاً مِنْ بَاقِيِ الْفُقَهَاءِ فِي ذَلِكَ ^٢.

و الوجهُ فِي صِحَّةِ قَوْلِنَا - زائداً عَلَى إجماعِ الطائفةِ -: أَنَّ هَذَا الْفِعْلَ مِنَ الذَّمِّ
خَرَقٌ لِلذَّمِّ و امتيهاً للإسلام و جُرأةً عَلَى أهله، و لا خِلَافَ أَنَّ مَنْ خَرَقَ الذَّمَّ كَانَ
مُبَاحَ الدَّمِ.

فإن قيل: كيف يُقْتَلُ مَنْ لم يَكُنْ قَاتِلاً؟

قلنا: كما نَقْتُلُهُ ^٣ مع الإحصانِ و ليس بقاتِلٍ، و يُقْتَلُ المُرْتَدُّ و ليس بقاتِلٍ. ٥٢٧
و بعدُ، فإذا جازَ أَنْ يَغْلُظَ ^٤ فِي الشَّرِيعَةِ حَكْمُ الزَّنى فِي المُحْصَنِ حَتَّى يَلْحَقَ
بِأَخِذِ النَّفْسِ، فما المُنْكَرُ مِنْ أَنْ يَتَغَلَّظَ ^٥ أَيْضاً زِنَى الذَّمِّ بِالْمُسْلِمَةِ حَتَّى يَلْحَقَ
بُوجُوبِ تَنَاوُلِ النَّفْسِ؟

٢٩١. مسألة

[لَوْ زَنَى بِامْرَأَةٍ إِكْرَاهاً]

و مِمَّا انفَرَدَتْ بِهِ الإِمَامِيَّةُ: الْقَوْلُ بِأَنَّ مَنْ غَضِبَ امْرَأَةً عَلَى نَفْسِهَا وَ وَطَّئَهَا مُكْرِهاً
لَهَا ضُرِبَتْ عُنُقُهُ، مُحْصِناً كَانَ أَوْ غَيْرَ مُحْصَنِ.
و خَالَفَ بَاقِيِ الْفُقَهَاءِ فِي ذَلِكَ ^٦.

١. فِي «أ»: «ما نعرف موافقتنا من باقي»، و فِي «ج» و مطبوع النجف: «ما نعرف موافقاً لنا فِي».

٢. الإشراف عَلَى مذاهب العلماء، ج ٧، ص ٢٦٧؛ مختصر اختلاف العلماء، ج ٣، ص ٣٠٠
و ٤٥١ و ٤٨٨؛ المبسوط للسرخسي، ج ٩، ص ٥٧ و ٨٥؛ بدائع الصنائع، ج ٧، ص ٣٨.

٣. فِي «أ»: «يقتل».

٤. فِي «أ»، ص، ط و مطبوع النجف: «يتغلظ».

٥. فِي «ب» و المطبوع: «يغلظ».

٦. الأم، ج ٣، ص ٢٦٤؛ مختصر المزني، ص ٢٦١؛ الإشراف عَلَى مذاهب العلماء، ج ٧،

دليلنا على صِحَّة ما ذهبنا إليه: إجماع الطائفة.
و أيضاً أنَّ من المعلوم أنَّ هذا الفعل أفضَحُّ وأشنع في الشريعة وأغلظ من
الزنى مع التراضي، فيجب أن يكون الحد فيه أغلظ^١ وأزجر.

٢٩٢. مسألة

[حُكْمُ مَنْ زَنَى بِجَارِيَةِ أَبِيهِ أَوْ ابْنِهِ]

و ممَّا انفردت به الإمامية: القول بأنَّ مَنْ زَنَى بِجَارِيَةِ أَبِيهِ جُلِدَ الحدَّ، وإن زَنَى
الأب بجارية ابنه أو بنته لم يُجلد الحدَّ، لكنَّه يُعزَّرُ بحسب ما يراه السلطان.
و لم يَعْرِفْ باقي الفقهاء ذلك^٢.

٥٢٨

و الوجه في صِحَّة قولنا - زانداً على إجماع الطائفة -: أنه غير مُمتنع أن تكون
حُرْمَةُ الأبوةِ و ما عَظَّمَهُ اللَّهُ تَعَالَى مِنْ شَأْنِهَا يَقْتَضِي إسقاط الحدِّ في هذا الموضع،
كما أسقطت^٣ الحدَّ في قتل الرَّجُلِ لابنه. وإذا كانت المصلحة لا يمتنع^٤ أن
تقتضي ما ذكرناه، و أجمعت الطائفة عليه و في إجماعها الحجة، و ظهرت
الروايات فيها به، و جَبَّ العمل عليه.

«ص ٢٩٢ - ٢٩٥: مختصر اختلاف العلماء، ج ٣، ص ٢٨٦ و ٢٩٨؛ المبسوط للسرخسي، ج ٩، ص ٥٣ - ٥٤؛ بداية المجتهد، ج ٢، ص ٣٦١؛ المغني لابن قدامة، ج ١٠، ص ١٥٨ - ١٥٩.

١. في «ص، ط» - «من الزنى مع التراضي، فيجب...» إلى هنا.

٢. المدونة الكبرى، ج ٦، ص ٢٠٩؛ الإشراف على مذاهب العلماء، ج ٧، ص ٢٨٤؛ مختصر

اختلاف العلماء، ج ٣، ص ٣٠٩؛ الحاوي الكبير، ج ١١، ص ١٢٥؛ المبسوط للسرخسي، ج ٩،

ص ٥٣؛ تحفة الفقهاء، ج ٣، ص ١٣٨؛ بداية المجتهد، ج ٢، ص ٣٥٥؛ المغني لابن قدامة، ج ٧،

ص ٥٢٩ - ٥٣٠؛ المجموع، ج ٢٠، ص ٢٠.

٣. في «ب» و المطبوع: «كما أسقطنا».

٤. في «أ، ص، ط» و مطبوع النجف: «رجل».

٥. في «ب، ص، ط، ك»: «لا تمتنع».

٢٩٣. مسألة

[حَدُّ السَّارِقِ]

وَمِمَّا انفَرَدَتْ بِهِ الْإِمَامِيَّةُ: الْقَوْلُ بِأَنَّ السَّارِقَ يَجِبُ قَطْعُ يَدِهِ مِنْ أَصُولِ الْأَصَابِعِ وَتُبْقَى لَهُ الرَّاحَةُ وَالْإِبْهَامُ، وَفِي الرَّجْلِ يُقَطَّعُ مِنْ صَدْرِ الْقَدَمِ وَتُبْقَى لَهُ الْعَقَبُ. وَخَالَفَ بَاقِيَ الْفُقَهَاءِ فِي ذَلِكَ، وَذَهَبُوا كُلُّهُمْ إِلَى أَنَّ قَطْعَ الْيَدِ مِنَ الرُّسْغِ، وَالرَّجْلِ مِنَ الْمَفْصِلِ مِنْ غَيْرِ تَبْقِيَةِ قَدَمٍ^{٣٢}. وَذَهَبَ الْخَوَارِجُ إِلَى أَنَّ الْقَطْعَ مِنَ الْمَرْفِقِ^٤، وَرُوي عَنْهُمْ أَنَّهُ مِنْ أَصْلِ الْكَتِفِ^{٦٥}.

دَلِيلُنَا عَلَى صِحَّةِ مَا ذَهَبْنَا إِلَيْهِ - بَعْدَ الْإِجْمَاعِ الْمُتَرَدِّدِ -: أَنَّ اللَّهَ تَعَالَى أَمَرَ بِقَطْعِ يَدِ السَّارِقِ بظَاهِرِ الْكِتَابِ^٧، وَاسْمُ الْيَدِ يَقَعُ عَلَى هَذَا الْعُضْوِ مِنْ أَوَّلِهِ إِلَى آخِرِهِ

١. فِي «أ»: «تَقَطَّعَ مِنْ قَدَامٍ».

٢. نَقَلَ هَذَا الْقَوْلَ الْعَلَامَةُ فِي مُخْتَلَفِ الشَّيْعَةِ، ج ٩، ص ٢٤٢.

و فِي هَذِهِ الْمَسْأَلَةِ أَقْوَالُ فَقَهَاةٍ مُخْتَلِفَةٍ، فَنَلِظُ الْمَصَادِرَ النَّالِيَةَ: الْمَقْنَعَةُ، ص ٨٠٢؛ النِّهَايَةُ وَنَكْتَهَا، ج ٣، ص ٣٢٧؛ الْمَبْسُوطُ، ج ٨، ص ٣٥؛ الْخِلَافُ، ج ٥، ص ٤٣٧-٤٣٨، مَسْأَلَةٌ ٣١؛ الْمَرَّاسِمُ، ص ٢٥٩؛ الْكَافِي فِي الْفَقْهِ، ص ٤١١؛ الْوَسِيلَةُ، ص ٤٢٠.

٣. الْمَدُونَةُ الْكُبْرَى، ج ٦، ص ٢٨٢؛ الْأُمُّ، ج ٦، ص ١٦٢؛ الْإِشْرَافُ عَلَى مَذَاهِبِ الْعُلَمَاءِ، ج ٧، ص ٢١٥؛ الْمَحَلِّي، ج ١١، ص ٣٥٤-٣٥٨؛ الْمَبْسُوطُ لِلْسَّرْحَسِيِّ، ج ٩، ص ١٦٦؛ بِدَائِعُ الصَّنَاعَةِ، ج ٧، ص ٨٦؛ الْمَغْنِي لِابْنِ قِدَامَةَ، ج ١٠، ص ٢٦٤؛ بِدَايَةُ الْمُجْتَهِدِ، ج ٢، ص ٣٧١-٣٧٢.

٤. الْإِعْلَامُ لِلشَّيْخِ الْمَفِيدِ، ص ٤٧؛ الْمَحَلِّي، ج ١١، ص ٣٥٧.

٥. فِي «ص، ط، ك»: «الْكَفَّ».

٦. أَحْكَامُ الْقُرْآنِ لِلْجَصَّاصِ، ج ٢، ص ٥٢٦؛ الْإِعْلَامُ لِلشَّيْخِ الْمَفِيدِ، ص ٤٧؛ الْمَحَلِّي، ج ١١، ص ٣٥٧؛ الْمَبْسُوطُ لِلْسَّرْحَسِيِّ، ج ٩، ص ١٣٣.

٧. الْمَائِدَةُ (٥): ٣٨.

و يَتَنَاوَلُ كُلُّ بَعْضٍ مِنْهُ، أَلَا تَرَى أَنَّهُمْ يُسَمُّونَ مَنْ عَالَجَ شَيْئاً بِأَصَابِعِهِ أَنَّهُ ^١فَعَلَ شَيْئاً بِيَدِهِ؟ قَالَ اللَّهُ تَعَالَى: «فَوَيْلٌ لِلَّذِينَ يَكْتُمُونَ الْكِتَابَ بِأَيْدِيهِمْ» ^٢، كَمَا يَقُولُونَ فِيمَنْ عَالَجَ شَيْئاً بِرَاحَتِهِ: إِنَّهُ مَسَّهُ بِيَدِهِ ^٣. وَ آيَةُ الطَّهَارَةِ ^٤ تَتَضَمَّنُ التَّسْمِيَةَ بِالْيَدِ إِلَى الْمَرَافِقِ ^٥.

فَإِذَا وَقَعَ اسْمُ ^٦الْيَدِ عَلَى هَذِهِ الْمَوَاضِعِ كُلِّهَا وَأَمَرَ اللَّهُ تَعَالَى بِقَطْعِ يَدِ السَّارِقِ، وَ لَمْ يَنْصَمْ إِلَى ذَلِكَ بَيَانٌ مَقْطُوعٌ عَلَيْهِ فِي مَوْضِعِ الْقَطْعِ، وَجَبَ الْاِقْتِصَارُ عَلَى أَقَلِّ مَا يَتَنَاوَلُهُ الْاسْمُ؛ لِأَنَّ الْقَطْعَ ^٧وَ الْإِتْلَافَ مَحْظُورٌ عَقْلاً، فَإِذَا أَمَرَ اللَّهُ تَعَالَى بِهِ - وَ لَا بَيَانَ - وَجَبَ الْاِقْتِصَارُ عَلَى أَقَلِّ مَا يَتَنَاوَلُهُ الْاسْمُ ^٨، وَ أَقَلُّ مَا يَتَنَاوَلُهُ الْاسْمُ ^٩مِمَّا وَقَعَ الْخِلَافُ فِيهِ هُوَ مَا ذَهَبَتِ الْإِمَامِيَّةُ إِلَيْهِ ^{١٠}.

فَإِنْ قِيلَ: هَذَا يَقْتَضِي أَنْ يَقْتَصَرَ عَلَى قَطْعِ أَطْرَافِ الْأَصَابِعِ، وَ لَا يُوجِبُ أَنْ يُقَطَعَ مِنْ أَصُولِهَا.

قُلْنَا: الظَّاهِرُ يَقْتَضِي ذَلِكَ، وَ الْإِجْمَاعُ مَنَعَ مِنْهُ.

١. فِي «أ»: + «قَالَ»، وَ فِي «ص، ط، ك»: + «قَدْ».

٢. الْبَقَرَةُ (٢): ٧٩.

٣. فِي «أ، ج، ص، ط، ك»: - «إِنَّهُ مَسَّهُ بِيَدِهِ».

٤. الْمَائِدَةُ (٥): ٦.

٥. يَعْنِي قَوْلُهُ تَعَالَى: «يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِذَا قُمْتُمْ إِلَى الصَّلَاةِ فَاغْسِلُوا وُجُوهَكُمْ وَأَيْدِيَكُمْ إِلَى الْمَرَافِقِ».

٦. فِي «ب»: - «اسْم».

٧. فِي «ص، ط»: - «وَجَبَ الْاِقْتِصَارُ عَلَى أَقَلِّ...» إِلَى هُنَا.

٨. فِي «أ»: - «لِأَنَّ الْقَطْعَ وَ الْإِتْلَافَ مَحْظُورٌ عَقْلاً...» إِلَى هُنَا.

٩. فِي «ص، ط، ك»: - «وَ أَقَلُّ مَا يَتَنَاوَلُهُ الْاسْم».

١٠. فِي «أ، ج»: «إِلَيْهِ الْإِمَامِيَّة».

فَإِنْ احْتَجَّ الْمُخَالِفُ بِمَا يَرَوُونَهُ مِنْ أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَ آله قَطَعَ مِنَ الْكُوعِ^١.

قلنا: هذا^٢ ما ثَبَّتَ عَلَى وَجْهِ يُوجِبُ الْيَقِينَ، وَإِنَّمَا^٣ هُوَ مِنْ^٤ أَخْبَارِ الْآحَادِ. وَ يُعَارِضُهُ مَا رَوَيْنَاهُ^٥ مِمَّا يَتَضَمَّنُ خِلَافَ ذَلِكَ. وَ قَدْ رَوَى النَّاسُ كُلُّهُمْ^٦ أَنَّ أَمِيرَ الْمُؤْمِنِينَ عَلَيْهِ السَّلَامُ قَطَعَ مِنَ الْمَوْضِعِ الَّذِي ذَكَرْنَاهُ، وَ لَمْ نَعْرِفْ لَهُ مُخَالَفًا فِي الْحَالِ وَ لَا مُنَازَعًا لَهُ.

٥٣٠

٢٩٤. مسألة

[تَكَرَّارُ السَّرْقَةِ]

وَمِمَّا انْفَرَدَتْ بِهِ الْإِمَامِيَّةُ: الْقَوْلُ بِأَنَّ مَنْ سَرَقَ مَا يَبْلُغُ نِصَابَ الْقَطْعِ مِنْ حِرْزٍ قُطِعَتْ يَمِينُهُ مِنَ الْمَوْضِعِ الَّذِي ذَكَرْنَاهُ، فَإِنْ سَرَقَ ثَانِيَةً قُطِعَتْ رِجْلُهُ الْيُسْرَى، فَإِنْ

١. المصنّف لابن أبي شيبة، ج ٦، ص ٥٢٨، ح ١؛ السنن الكبرى للبيهقي، ج ٨، ص ٢٧٠ - ٢٧٢.
٢. في «ب، ك» والمطبوع: «خبر واحد».
٣. في «أ»: «فإنما».
٤. في «أ، ج، ص، ط، ك» ومطبوع النجف: «في».
٥. الكافي، ج ٧، ص ٢٢٢ - ٢٢٥؛ كتاب من لا يحضره الفقيه، ج ٤، ص ٦٤، ح ٥١١٥؛ وسائل الشيعة، ج ٢٨، ص ٢٥٢ - ٢٥٤.
٦. الإشراف على مذاهب العلماء، ج ٧، ص ٢١٥؛ المحلى، ج ١١، ص ٣٥٧؛ المغني لابن قدامة، ج ١٠، ص ٢٦٦؛ المجموع، ج ٢٠، ص ٩٧؛ كنز العمال، ج ٥، ص ٥٥٢، ح ١٣٩٢٣ و ١٣٩٢٥.

سَرَقَ ثَلَاثَةَ بَعْدَ قَطْعِ رِجْلِهِ الْيُسْرَى خُلِدَ فِي^١ الْحَبْسِ^٢ إِلَى أَنْ يَمُوتَ أَوْ يَرَى الْإِمَامَ رَأْيَهُ، فَإِنْ سَرَقَ فِي الْحَبْسِ مِنْ حِرْزٍ مَا هُوَ نِصَابُ الْقَطْعِ ضَرِبَتْ عَنْقُهُ. وَلَيْسَ لِأَحَدٍ مِنْ بَاقِي الْفُقَهَاءِ هَذَا التَّفْصِيلُ^٣؛ لِأَنَّ الشَّافِعِيَّ يَقُولُ: إِذَا سَرَقَ ثَانِيَةً قُطِعَتْ رِجْلُهُ الْيُسْرَى، وَإِذَا سَرَقَ ثَلَاثَةَ قُطِعَتْ^٤ يَدُهُ الْيُسْرَى^٥. وَأَبُو حَنِيفَةَ يَذْهَبُ إِلَى أَنَّ رِجْلَهُ الْيُسْرَى تُقَطَّعُ فِي الثَّانِيَةِ، وَفِي الثَّلَاثَةِ يُحْبَسُ^٦. فَكَأَنَّ أَبَا حَنِيفَةَ قَدْ سَاوَانَا فِي إِجَابِهِ فِي الثَّلَاثَةِ الْحَبْسَ دُونَ الْقَطْعِ، إِلَّا أَنَّهُ يُخَالِفُنَا فِي إِجَابِ الْقَتْلِ عَلَيْهِ مَتَى سَرَقَ بَعْدَ ذَلِكَ؛ وَقَوْلُهُ أَقْرَبُ إِلَى أَقْوَالِنَا عَلَى كُلِّ حَالٍ، وَانْفِرَادُنَا بِالترتيبِ الَّذِي رَتَّبْنَاهُ ظَاهِرٌ.

وَمِمَّا يُمَكِّنُ أَنْ يُعَارَضُوا بِهِ: أَنَّ قَتْلَ السَّارِقِ^٧ مَوْجُودٌ فِي رَوَايَاتِهِمْ^٨؛ لِأَنَّهُمْ يَرَوُونَ عَنْ جَابِرٍ أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ قَتَلَ السَّارِقَ فِي الْخَامِسَةِ^٩.

١. فِي «أ، ج، ص، ط، ك» - «فِي».

٢. فِي «أ»: «السَّجْن».

٣. الْمَدُونَةُ الْكُبْرَى، ج ٦، ص ٢٨٢؛ الْأُمُّ، ج ٦، ص ١٦٢؛ الْإِشْرَافُ عَلَى مَذَاهِبِ الْعُلَمَاءِ، ج ٧، ص ٢١٥؛ الْمَحَلَّى، ج ١١، ص ٣٥٤؛ الْمَبْسُوطُ لِلْسَّرْحَسِيِّ، ج ٩، ص ١٦٦؛ بِدَايَةُ الْمُجْتَهِدِ، ج ٢، ص ٣٧١ - ٣٧٢؛ الْمَغْنِي لَابْنِ قَدَامَةَ، ج ١٠، ص ٢٧١.

٤. فِي «أ» - «رِجْلَهُ الْيُسْرَى، وَإِذَا سَرَقَ ثَلَاثَةَ قُطِعَتْ».

٥. الْأُمُّ، ج ٦، ص ١٦٢؛ مُخْتَصَرُ الْمُزْنِي، ص ٢٦٤؛ الْإِشْرَافُ عَلَى مَذَاهِبِ الْعُلَمَاءِ، ج ٧، ص ٢١٤؛ بِدَايَةُ الْمُجْتَهِدِ، ج ٢، ص ٣٧١؛ الْمُجْمُوعُ، ج ٢٠، ص ١٠٣.

٦. الْمَبْسُوطُ لِلْسَّرْحَسِيِّ، ج ٩، ص ١٦٦؛ بِدَائِعُ الصَّنَائِعِ، ج ٧، ص ١٦؛ الْفَتَاوَى الْهِنْدِيَّةُ، ج ٢، ص ١٨٢؛ بِدَايَةُ الْمُجْتَهِدِ، ج ٢، ص ٣٧١؛ الْمَغْنِي لَابْنِ قَدَامَةَ، ج ١٠، ص ٢٧١.

٧. فِي «ص، ط» - «بِالترتيبِ الَّذِي رَتَّبْنَاهُ ظَاهِرٌ...» إِلَى هُنَا.

٨. فِي «أ»: «رَوَايَاتِهِمْ».

٩. سَنَنُ أَبِي دَاوُدَ، ج ٢، ص ٣٤١؛ ح ٤٤١٠؛ السُّنَنُ الْكُبْرَى لِلنَّسَائِيِّ، ج ٤، ص ٣٤٨؛ ح ٧٤٧١؛

و قد رَوَى مُخَالِفُونَا فِي كُتُبِهِمْ أَنَّ عُثْمَانَ بْنَ عَفَّانَ وَ عَبْدِ اللَّهِ بْنَ عُمَرَ وَ عُمَرَ بْنَ عَبْدِ الْعَزِيزِ قَتَلُوا سَارِقًا بَعْدَ مَا قُطِعَتْ أَطْرَافُهُ^١.

٥٣١

و قد رَوَى مَنْ يُخَالِفُنَا فِي قَتْلِ السَّارِقِ إِذَا تَكَرَّرَتْ سَرِقَتُهُ أَخْبَاراً مَعْرُوفَةً، فَكَيْفَ يُنْكِرُونَ عَلَيْنَا مَا هُوَ مَوْجُودٌ فِي رِوَايَاتِهِمْ؟ وَ مَنْ يَتَأَوَّلُ تِلْكَ الْأَخْبَارَ عَلَى أَنَّهُ يَجُوزُ أَنْ يَكُونَ الْقَتْلُ فِيهَا لِلْقَوْدِ لَا لِلسَّرِقَةِ، تَارِكٌ لِلظَّاهِرِ بَعِيدَ التَّأْوِيلِ، وَ الظَّاهِرُ يَقْضِي عَلَيْهِ وَ يُبْطِلُ قَوْلَهُ.

٢٩٥. مسألة

[لَوْ اشْتَرَكَ جَمَاعَةٌ فِي السَّرِقَةِ]

و مِمَّا انْفَرَدَتْ بِهِ الْإِمَامِيَّةُ: الْقَوْلُ بِأَنَّهُ إِذَا اشْتَرَكَ نَفْسَانِ أَوْ جَمَاعَةٌ فِي سَرِقَةٍ مَا يَبْلُغُ النَّصَابَ مِنْ حِرْزٍ قُطِعَ جَمِيعُهُمْ^٢.

➡ المعجم الأوسط، ج ٢، ص ١٩٨؛ سنن الدارقطني، ج ٣، ص ١٢٨، ح ٣٣٥٦؛ السنن الكبرى للبيهقي، ج ٨، ص ٢٧٢.

١. الحاوي الكبير، ج ١٣، ص ٣٢٥؛ المغني لابن قدامة، ج ١٠، ص ٢٧١؛ الشرح الكبير، ج ١٠، ص ٢٩٤؛ البحر الزخار، ج ٥، ص ١٨٩.

٢. نقل قول السيد المرتضى ابن إدريس و ذلك بعد نقل عبارة الشيخ الطوسي و التي نصّها: «و قال قوم من أصحابنا: إذا اشترك جماعة في سرقة نصاب قطعوا كلهم»، و قال ابن إدريس بعده: «يريد بذلك السيد المرتضى؛ فإنه يذهب في انتصاره إلى ما ذهب شيخنا في نهايته»، و نقل هذا القول العلامة أيضاً. السرائر، ج ٣، ص ٤٩٣؛ مختلف الشيعة، ج ٩، ص ٢١٥.

و إلى هذا القول ذهب الشيخ المفيد و الشيخ الطوسي و ابن البراج و أبو الصلاح و ابن حمزة و ابن زهرة. و للشيخ قول آخر و هو أنّه لا يجب القطع إلا أن يبلغ نصيب كل واحد منهم نصاباً، و به قال ابن الجنيد و ابن إدريس و العلامة، و قال المحقق بعد ذكر القولين: «فالتوقف أحوط». المقنعة، ص ٨٠٤؛ النهاية و نكتها، ج ٢، ص ٣٣١ - ٣٣٢؛ الخلاف، ج ٥، ص ٤٢٠، مسألة

و خَالَفَ باقي الفقهاء في ذلك^١.

دليلنا على صِحَّة ما ذهبنا إليه: الإجماع المتردد.

و أيضاً قوله تعالى: ﴿و السَّارِقُ وَ السَّارِقَةُ فَاقْطَعُوا أَيْدِيَهُمَا﴾^٢، و الظاهر يقتضي أنَّ الْقَطْعَ إِنَّمَا وَجِبَ بالسَّرْقَةِ الْمَخْصُوصَةِ؛ و كُلُّ واحدٍ مِنَ الْجَمَاعَةِ يَسْتَحِقُّ هذا الاسمَ، فَيَجِبُ أَنْ يَسْتَحِقَّ الْقَطْعَ^٣.

٢٩٦. مسألة

٥٣٢

[لو ضَرَبَ امرأةً فَأَلْقَتْ حَمْلَهَا]

و مِمَّا انفردت به الإمامية: القول بأنَّ مَنْ ضَرَبَ امرأةً فَأَلْقَتْ نُطْفَةً كَانَ عَلَيْهِ دِيَّتُهَا عِشْرُونَ دِينَاراً، فَإِنْ أَلْقَتْ عَلَقَةً فَأَرْبَعُونَ دِينَاراً، فَإِنْ أَلْقَتْ مُضْغَةً فَسِتُونَ دِينَاراً، فَإِنْ أَلْقَتْ عَظْماً مُكْتَسِباً لِحَمًا فَثَمَانُونَ دِينَاراً، فَإِنْ أَلْقَتْ جَنْيناً^٤ لَمْ يُنْفَخْ فِيهِ الرُّوحُ فَمِائَةُ دِينَارٍ^٥.

↔ ٨؛ المبسوط، ج ٨، ص ٢٨؛ المهذب، ج ٢، ص ٥٤٠؛ الكافي في الفقه، ص ٤١١؛ الوسيلة، ص ٤١٩؛ غنية النزوع، ص ٤٣٣؛ السرائر، ج ٣، ص ٤٩٢ - ٤٩٣؛ شرائع الإسلام، ج ٤، ص ٩٥٧؛ مختلف الشيعة، ج ٩، ص ٢١٥.

١. المدونة الكبرى، ج ٦، ص ٢٦٩ و ٢٧٣؛ الأم، ج ٦، ص ١٦١؛ الإشراف على مذاهب العلماء، ج ٧، ص ٢٠١ - ٢٠٣؛ الحاوي الكبير، ج ١٣، ص ٢٩٧؛ تحفة الفقهاء، ج ٣، ص ١٥١؛ بدائع الصنائع، ج ٧، ص ٦٦ - ٨٧؛ بداية المجتهد، ج ٢، ص ٣٦٨؛ المغني لابن قدامة، ج ١٠، ص ٢٩٥؛ المجموع، ج ٢٠، ص ٨٣.

٢. المائة (٥): ٣٨.

٣. نقل الراوندي هذا القول بدون إشارة إلى اسم الكتاب و حذف دليل الإجماع في فقه القرآن، ج ٢، ص ٣٨٢.

٤. في «أ، ج»: «التقته».

٥. نقل العلامة دية الجنين في مختلف الشيعة، ج ٩، ص ٤١٠.

و باقي الفقهاء يُخالفون في ذلك، ولا يعرفون^١ الترتيب الذي ذكرناه^٢.
 دليلنا على صحة ذلك: إجماع الطائفة، وأنه غير مُمتنع أن تتعلّق^٣ المصلحة بما
 ذكرناه؛ فإن الأحكام تابعة للمصالح. وإن امتنعوا من جواز تعلّق المصلحة بالترتيب
 الذي رتبناه، طوليوا بالدليل على امتناعهم، فإنهم لا يجدونه. وإذا أقرّوا بجواز تعلّق
 المصلحة به - ولا بُدّ من ذلك - قلنا: إذا أجمعت الطائفة على هذه الأحكام
 وانتشرت في رواياتها^٤ وأحاديثها^٥ وجب القول بها، وعلى أقلّ الأحوال يسقط^٦

«و قد ذهب إلى هذا القول الشيخ الصدوق والشيخ المفيد والشيخ الطوسي وأبو الصلاح و
 سَلار وابن البرّاج وابن حمزة وابن إدريس. المقنع، ص ١٨٠؛ المقنعة، ص ٧٦٣؛ النهاية و
 نكتها، ج ٣، ص ٤٥٩؛ الكافي في الفقه، ص ٣٩٣؛ المراسم، ص ٢٤٢؛ المهذب، ج ٢،
 ص ٥٠٩؛ الوسيلة، ص ٤٥٦؛ السرائر، ج ٣، ص ٤١٦.

١. في «ص، ط» وحاشية «ك»: «هذا».
 ٢. المدونة الكبرى، ج ٦، ص ٣٩٩ - ٤٠٠؛ الأمّ، ج ٦، ص ١١٥ - ١١٧؛ الإشراف على مذاهب
 العلماء، ج ٨، ص ١٩ - ٢١؛ مختصر اختلاف العلماء، ج ٥، ص ٨٨ - ٩١؛ المبسوط
 للسرخسي، ج ٢٦، ص ٨٧؛ المغني لابن قدامة، ج ٩، ص ٥٣٥ - ٥٤٢؛ المجموع، ج ١٩،
 ص ٥٦ - ٥٧.

٣. في «أ، ب»: «يتعلّق».

٤. في «ج»: «فإن الأحكام تابعة للمصالح... إلى هنا».

٥. في «ج، ص، ط، ك» ومطبوع النجف: «فإذا».

٦. في «ب، ج، ك» والمطبوعين: «فلا».

٧. في «أ»: «روايتها».

٨. راجع: الكافي، ج ٧، ص ٣٤٢ - ٣٤٧، باب دية الجنين؛ كتاب من لا يحضره الفقيه، ج ٤،
 ص ١٤٣ - ١٤٧، باب دية النطفة والعلقة والعظم والجنين؛ تهذيب الأحكام، ج ١٠، ص ٢٨١ -
 ٢٨٩، باب الحوامل والحمول وغير ذلك؛ وسائل الشيعة، ج ٢٩، ص ٣١٢ - ٣١٨، باب ديات
 النطفة والعلقة و....

٩. في «ب» والمطبوع: «سقط».

التَّعَجُّبُ الشَّدِيدُ مِنْكُمْ وَ الشَّنَاعَةُ؛ وَإِنَّكُمْ تُكْثِرُونَ التَّعَجُّبَ^١ مِنْ أَقْوَالِنَا هَذِهِ، وَلَا وَجْهَ يَقْتَضِيهِ إِلَّا الْهَوَى.

٢٩٧. مسألة

[لَوْ أَفْرَعَ رَجُلًا فِي حَالِ الْجَمَاعِ]

وَمِمَّا انْفَرَدَتْ بِهِ الْإِمَامِيَّةُ: الْقَوْلُ بِأَنَّ مَنْ أَفْرَعَ رَجُلًا وَهُوَ مُخَالِطٌ لِزَوْجَتِهِ حَتَّى عَزَلَ الْمَاءَ عَنْهَا لِأَجْلِ إِفْرَاعِهِ إِيَّاهُ فَعَلِيهِ عَشْرُ دِيَّةِ الْجَنِينِ.

٥٣٣

وَخَالَفَ بَاقِيَ الْفُقَهَاءِ فِي ذَلِكَ^٢، وَلَمْ يَرْضَوْا بِالْخِلَافِ حَتَّى عَجَبُوا مِنْهُ وَشَنَعُوا بِهِ.

وَالطَّرِيقَةُ الَّتِي ذَكَرْنَاهَا فِي الْمَسْأَلَةِ الْمُتَقَدِّمَةِ لِهَذِهِ بَلَا فَضْلٍ هِيَ حُجَّةٌ^٣ فِي الْمَسْأَلَتَيْنِ، وَ مُزِيلَةٌ لِلتَّعَجُّبِ مِنْهُمَا.

[مسائل القصاص]

٢٩٨. مسألة

[لَوْ اشْتَرَكَ جَمَاعَةٌ فِي الْقَتْلِ]

وَمِمَّا انْفَرَدَتْ بِهِ الْإِمَامِيَّةُ: الْقَوْلُ بِأَنَّ الْاِثْنَيْنِ أَوْ مَا زَادَ عَلَيْهِمَا مِنَ الْعَدَدِ إِذَا قَتَلُوا وَاحِدًا فَإِنَّ أَوْلِيَاءَ الدَّمِ مُخَيَّرُونَ بَيْنَ أُمُورٍ ثَلَاثَةٍ؛ أَحَدُهَا: أَنْ يَقْتُلُوا الْقَاتِلَيْنِ كُلَّهُمَا وَيُؤَدُّوا فَضْلَ مَا بَيْنَ دِيَاتِهِمْ وَ دِيَةِ الْمَقْتُولِ إِلَى أَوْلِيَاءِ الْمَقْتُولَيْنِ، وَ الْأَمْرُ الثَّانِي: أَنْ يَتَخَيَّرُوا وَاحِدًا مِنْهُمْ فَيَقْتُلُوهُ وَيُؤَدِّيَ الْمُسْتَبَقُونَ دِيَّتَهُ إِلَى أَوْلِيَاءِ صَاحِبِهِمْ بِحَسَابِ

١. فِي «ب، ج» وَ الْمَطْبُوعُ: «الْعَجَب».

٢. لَمْ نَعَثِرْ عَلَى نَصٍّ مِنْهُمْ فِي ذَلِكَ.

٣. فِي «ص، ط، ك» وَ مَطْبُوعُ النَجَفِ: «الْحُجَّة».

أقسامهم^١ من الدية، فإن اختار أولياء المقتول أخذ الدية كانت على القاتلين بحسب عددهم.

و خالف باقي الفقهاء في ذلك وإن اختلقت أقوالهم، فقال معاذ بن جبل^{٣٢} وابن الزبير^٣ و داود بن علي^٤: إن الجماعة لا تقتل بواحد ولا الاثنان بواحد. و قال باقي الفقهاء من أبي حنيفة^٥ وأصحابه^٦ والشافعي^٧ ومن عداهم^٨: إن الجماعة إذا اشتركت في القتل قُتِلَت بالواحد. غير أنهم لم يذهبوا إلى ما ذهب^٩

٥٢

١. في «أ»: «أقسامهم».

٢. أبو عبد الرحمن معاذ بن جبل بن عمر بن أوس بن الخزرج الأنصاري الخزرجي، أحد من شهد العقبة والمشاهد كلها، وقد أخى النبي صلى الله عليه وآله بينه وبين عبد الله بن مسعود، بعثه النبي صلى الله عليه وآله إلى اليمن عاملاً عليها ومعلماً لأهلها، روى عن النبي صلى الله عليه وآله، وعنه عمر وابنه وأبو قتادة وأنس وأبو أمامة وعبد الرحمن بن غنم وغيرهم، مات في طاعون عمواس بالشام سنة ١٧ هـ. رجال الطوسي، ص ٢٧، الرقم ٥؛ الإصابة، ج ٣، ص ٤٢٦، الرقم ٨٠٣٧؛ أسد الغابة، ج ٤، الرقم ٣٧٦؛ تذكرة الحفاظ، ج ١، ص ١٩، الرقم ٨؛ تهذيب التهذيب، ج ١٠، ص ١٦٩، الرقم ٣٤٩.

٣. الإشراف على مذاهب العلماء، ج ٧، ص ٣٥٥.

٤. الإشراف على مذاهب العلماء، ج ٧، ص ٣٥٥؛ بداية المجتهد، ج ٢، ص ٣٢٦.

٥. بداية المجتهد، ج ٢، ص ٣٢٦؛ المغني لابن قدامة، ج ٩، ص ٣٦٦.

٦. الإشراف على مذاهب العلماء، ج ٧، ص ٣٥٥؛ تحفة الفقهاء، ج ٣، ص ١٠٠؛ بدائع الصنائع، ج ٧، ص ٢٣٨؛ بداية المجتهد، ج ٢، ص ٣٢٦؛ المغني لابن قدامة، ج ٩، ص ٣٦٦.

٧. الأم، ج ٦، ص ٢٤؛ مختصر المزني، ص ٢٣٧؛ الإشراف على مذاهب العلماء، ج ٧، ص ٣٥٥؛ بداية المجتهد، ج ٢، ص ٣٢٦؛ المغني لابن قدامة، ج ٩، ص ٣٦٦؛ المجموع، ج ١٨، ص ٣٦٧.

٨. الإشراف على مذاهب العلماء، ج ٧، ص ٣٥٤؛ بداية المجتهد، ج ٢، ص ٣٢٦؛ المغني لابن قدامة، ج ٩، ص ٣٦٦ - ٣٦٧.

٩. في «ب، ج»: «ذهب».

الإمامية إليه من تحمّل دية من زاد على الواحد ودفعها إلى أولياء المقتولين، وهذا موضع الانفراد.

والذي يدلُّ على صحّة ما ذهبنا إليه: إجماع الطائفة.

ولأنّ ما ذكرناه أشبه بالعدل؛ لأنّ الجماعة إنّما أتلّفت نفساً واحدة، فكيف تُؤخّذ النفوس الكثيرة بالنفس الواحدة؟ وإذا اتّبعتنا في قتل الجميع بالواحد الروايات المتظاهرة الواردة بذلك^١، فلا بدّ فيما ذكرته الإمامية من الرجوع بالدية. وكلامنا في هذه المسألة مع من أنكر قتل الجماعة بواحد من داود بن عليّ ومن وافقه من معاذ^٢ وابن الزبير، ومع باقي الفقهاء الذين ذهبوا إلى قتل الجماعة بواحد من غير أن يلتزم دية لورثة المقتولين.

والذي يدلُّ على الفصل الأول - زائداً على إجماع الطائفة - قوله تعالى: ﴿وَلَكُمْ فِي الْقِصَاصِ حَيَاةٌ﴾^٣، ومعنى هذا أنّ القاتل إذا علِمَ أنّه إن قُتل قُتِلَ كَفَّ عن القتل، وكان ذلك أزجر له عنه، وكان داعياً إلى حياته وحياته من همّ بقتله؛ فلو أسقطنا القود في حال الاشتراك سقط هذا المعنى المقصود بالآية، وكان من أراد قتل غيره من غير أن يُقتل به شارك غيره في قتله فسقط القود عنهما.

ومما يمكن معارضة من ذهب إلى هذا المذهب به: ما يروونه ويوجد في

١. الكافي، ج ٧، ص ٢٨٣ - ٢٨٥، باب الجماعة يجتمعون على قتل واحد؛ كتاب من لا يحضره الفقيه، ج ٤، ص ١١٥ - ١١٨، باب حكم الرجل يقتل الرجلين أو أكثر والقوم يجتمعون على قتل رجل؛ تهذيب الأحكام، ج ١٠، ص ٢١٧ - ٢٢١؛ وسائل الشريعة، ج ٢٩، ص ٤١ - ٤٥، باب حكم ما لو اشترك اثنان فصاعداً في قتل واحد.

٢. في «ج» ومطبوع النجف: «+ بن جبل».

٣. البقرة (٢): ١٧٩.

كُتِبَهُمْ فِي خَبَرِ أَبِي شُرَيْحٍ الْكَعْبِيِّ^٢ مِنْ قَوْلِهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ: «فَمَنْ قَتَلَ بَعْدَهُ قَتِيلًا فَأَهْلُهُ بَيْنَ خَيْرَتَيْنِ^٣: إِنْ أَحْبَبُوا قَتَلُوا، وَإِنْ أَحْبَبُوا أَخَذُوا الدِّيَّةَ»^٤، وَلَفْظُهُ «مَنْ» يَدْخُلُ تَحْتَهَا الْوَاحِدُ وَالْجَمَاعَةُ دُخُولًا وَاحِدًا.

٥٣٥

و يُمَكِّنُ أَنْ يُسْتَدَلَّ أَيْضًا عَلَى مَنْ خَالَفَ فِي قَتْلِ الْجَمَاعَةِ بِوَاحِدٍ بِقَوْلِهِ تَعَالَى: «فَمَنْ اغْتَدَى عَلَيْكُمْ فَأَعْتَدُوا عَلَيْهِ بِمِثْلِ مَا اغْتَدَى عَلَيْكُمْ»^٥، وَالْقَاتِلُونَ إِذَا كَانُوا جَمَاعَةً فَكُلُّهُمْ مُعْتَدٍ، فَيَجِبُ أَنْ يُعَامَلُوا بِمِثْلِ مَا عَامَلُوا بِهِ الْقَتِيلَ.

فَإِنْ قَالُوا: اللَّهُ تَعَالَى يَقُولُ: «النَّفْسُ بِالنَّفْسِ»^٦ وَ «الْحُرُّ بِالْحُرِّ»^٧، وَ هَذَا يَنْفِي أَنْ يُؤْخَذَ نَفْسَانِ بِنَفْسٍ وَ حُرَّانِ بِحُرٍّ.

قُلْنَا: الْمَرَادُ بِالنَّفْسِ وَ الْحُرِّ هَاهُنَا الْجِنْسُ لَا الْعَدَدُ، فَكَأَنَّهُ تَعَالَى قَالَ: «إِنْ جِنْسُ النُّفُوسِ يُؤْخَذُ^٩ بِجِنْسِ النُّفُوسِ، وَ كَذَلِكَ جِنْسُ الْأَحْرَارِ وَ الْوَاحِدُ وَالْجَمَاعَةُ يَدْخُلُونَ فِي ذَلِكَ.

١. فِي «أ»: «ابن».

٢. أَبُو شُرَيْحٍ الْكَعْبِيُّ، وَ قِيلَ فِي اسْمِهِ أَقْوَالٌ أُخْرَى، وَ الْمَشْهُورُ مَا ذَكَرْنَاهُ، أَسْلَمَ يَوْمَ الْفَتْحِ، رَوَى عَنْ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَ آلِهِ وَ عَنْ ابْنِ مَسْعُودٍ، مَاتَ بِالْمَدِينَةِ سَنَةَ ٦٨ هـ، وَ قِيلَ: ٥٨ هـ. تَهْذِيبُ التَّهْذِيبِ، ج ١٢، ص ١٢٥.

٣. فِي «ب» وَ الْمَطْبُوعُ: «خِيَارِينَ»، وَ فِي حَاشِيَةِ «ب» كَالْمَتْنِ.

٤. مُسْنَدُ أَحْمَدَ، ج ٦، ص ٣٨٤؛ سَنَنِ أَبِي دَاوُدَ، ج ٢، ص ٣٦٨، ح ٤٥٠٤؛ سَنَنِ التِّرْمِذِيِّ، ج ٢، ص ٤٣٠، ح ١٤٢٧؛ سَنَنِ الدَّارِقُطْنِيِّ، ج ٣، ص ٧٧، ح ٣١٢١؛ السَّنَنِ الْكَبِيرَى لِلْبَيْهَقِيِّ، ج ٨، ص ٥٢.

٥. الْبَقَرَةُ (٢): ١٩٤.

٦. فِي «ك»: «+» «إِنْ».

٧. الْمَائِدَةُ (٥): ٤٥.

٨. الْبَقَرَةُ (٢): ١٧٨.

٩. فِي «ص»، ط، ك: «النَّفْسُ تَوْخَذُ».

فإن قيل: إذا اشتركت الجماعة في القتل فليس كل واحدٍ منهم قاتلاً، وليس يجوز أن يُقتل من ليس بقاتلٍ.

قلنا: كل واحدٍ من الجماعة^١ قاتلٌ في حال الاشتراك، ويُطلق عليه هذا الاسم، فكيف ظننتم أننا لا نطلق أن كل واحدٍ قاتلٌ؟

فإذا قالوا: فالقاتل لا بد له من مقتولٍ، فكيف تقولون في الجماعة؟ قلنا: مقتول الجماعة واحدٌ وإن كان القتلة جماعةً، وكل واحدٍ من القاتلين هو قاتلٌ^٢ للنفس التي قتلها القاتل الآخر. ويجري ذلك مجرى جماعة حملوا جسماً؛ فكل واحدٍ منهم حاملٌ، ومحمول الجماعة واحدٌ وهو الجسم^٣؛ كذلك مقتول الجماعة المشتركين في القتل واحدٌ، وإن كان فعل أحدهم غير فعل صاحبه، كما كان حمل كل واحدٍ من حاملي الجسم غير حمل صاحبه وفعله غير فعله وإن كان المحمول واحداً.

٥٣٦

وبيان هذه الجملة: أن القتل إذا كان - على ما ذكرناه في مواضع كثيرة من كلامنا - هو نقض البنية التي لا تبقى الحياة مع نقضها، وكان نقض هذه البنية قد يفعله الواحد منا منفرداً، وقد يشترك^٤ الجماعة في نقض بنية الحياة، فيكونون^٥ كلهم ناقضين لها ومبطلين للحياة^٦، وهذا هو معنى القتل؛ فثبت أنه قد وجد من كل واحدٍ من الجماعة معنى القتل وحقيقته، فيجب أن يُسمى قاتلاً.

١. في «ك»: - «قاتلاً، وليس يجوز أن يقتل...» إلى هنا.

٢. في «ب، ج» والمطبوع: «هو القاتل».

٣. في المطبوعين: + «و».

٤. في «أ، ج»: «تشترك».

٥. في «ص، ط، ك»: «يكونون».

٦. في «ب» والمطبوع: «الحياة».

و وَجَدْتُ لِبَعْضٍ مِّنْ نَّصَرِ هَذَا الْمَذْهَبِ - أعني القولَ بِجَوَازِ قَتْلِ الْجَمَاعَةِ بِالوَاحِدِ - كَلَامًا سَأَلْ فِيهِ نَفْسَهُ فَقَالَ: إِذَا كَانَ كُلُّ وَاحِدٍ مِنَ الْجَمَاعَةِ^١ قَاتِلًا فَيَنْبَغِي أَنْ يَكُونَ كُلُّ وَاحِدٍ مِنْهُمْ قَاتِلًا لِنَفْسٍ^٢ غَيْرِ النَّفْسِ^٣ الَّتِي قَتَلَهَا صَاحِبُهُ.

و أَجَابَ عَنْ هَذَا الْكَلَامِ بِأَنْ قَالَ: كُلُّ وَاحِدٍ مِنَ الْجَمَاعَةِ قَاتِلٌ لَكِنَّهُ لَيْسَ بِقَاتِلِ نَفْسٍ، كَمَا أَنَّ الْجَمَاعَةَ إِذَا أَكَلَتْ رَغِيفًا فَكُلُّ وَاحِدٍ مِنْهُمْ أَكَلَ لَكِنْ لَيْسَ بِأَكِلِ رَغِيفٍ^٤. وَ هَذَا غَلَطٌ مِنْ هَذَا الْقَائِلِ؛ لِأَنَّ كُلَّ وَاحِدٍ^٥ مِنَ الْجَمَاعَةِ إِذَا اشْتَرَكُوا فِي الْقَتْلِ قَاتِلٌ كَمَا قَالَ، فَلَا بَدَّ^٦ أَنْ يَكُونَ قَاتِلُ نَفْسٍ؛ وَ كَيْفَ^٧ يَكُونُ قَاتِلًا وَ مَا قَتَلَ نَفْسًا؟ غَيْرَ أَنَّ النَّفْسَ الَّتِي قَتَلَهَا وَاحِدٌ مِنَ الْجَمَاعَةِ هِيَ النَّفْسُ الَّتِي قَتَلَهَا^٨ شُرَكَاءُهَا؛ فَالنَّفْسُ^٩ وَاحِدَةٌ وَ الْقَتْلُ مُخْتَلِفٌ، كَمَا قُلْنَا فِي الْجِسْمِ الْمَحْمُولِ.

و لَيْسَ كَذَلِكَ الرَّغِيفُ؛ لِأَنَّ الْجَمَاعَةَ إِذَا أَكَلَتْ رَغِيفًا فَكُلُّهُمْ أَكَلَ، وَ لَيْسَ كُلُّ وَاحِدٍ مِنْهُمْ أَكَلَ رَغِيفٍ، وَ إِنَّمَا أَكَلَتِ الْجَمَاعَةُ الرَغِيفَ وَ كُلُّ وَاحِدٍ مِنْهُمْ إِنَّمَا أَكَلَ بَعْضَهُ؛ لِأَنَّ الرَغِيفَ يَتَّبَعُ النَّفْسَ لَا يَتَّبَعُ الْجِسْمَ الثَّقِيلَ لَا يَتَّبَعُ، فَمَا

١. في «ص»: «منهم».

٢. في «ص، ط»: «للنفس».

٣. في «أ، ص، ط، ك»: «نفس».

٤. في «أ، ص، ط، ك» و مطبوع النجف: «لكنه».

٥. لم نعثر عليه.

٦. في «ج»: «- منهم آكل لكن ليس بآكل...» إلى هنا.

٧. في «ج، ص، ط، ك»: «و لا بد».

٨. في «ص، ط، ك» و المطبوع: «فكيف».

٩. في «ص»: «- واحد من الجماعة هي النفس التي قتلها».

١٠. في «ص، ط، ك» و مطبوع النجف: «و النفس».

يَحْمِلُهُ كُلُّ وَاحِدٍ مِنَ الْجَمَاعَةِ هُوَ الَّذِي^١ يَحْمِلُهُ الْآخَرُ، وَكَذَلِكَ يَجِبُ أَنْ يَكُونَ مَنْ قَتَلَهُ وَاحِدٌ مِنَ الْجَمَاعَةِ إِذَا اشْتَرَكُوا فِي الْقَتْلِ هُوَ الَّذِي قَتَلَهُ كُلُّ وَاحِدٍ مِنْهُمْ. وَتَحْقِيقُ هَذَا الْمَوْضِعِ لَيْسَ مِنْ عَمَلِ الْفُقَهَاءِ، وَلَا مِمَّا يَهْتَدُونَ إِلَيْهِ؛ لِفَقْدِ عِلْمِهِمْ بِأَصُولِهِ، فَلَا يَجِبُ أَنْ يَتَعَاطَوْهُ فَيَفْتَضِحُوا.

فَإِنْ قِيلَ: قَدْ ثَبَّتَ أَنَّ الْجَمَاعَةَ إِذَا اشْتَرَكُوا فِي سَرِقَةٍ نَصَابٍ لَمْ يَلْزَمْ كُلُّ وَاحِدٍ مِنْهُمْ قَطْعٌ^٢، وَإِنْ كَانَ كُلُّ وَاحِدٍ مِنْهُمْ إِذَا^٣ أَنْفَرَدَ بِسَرِقَتِهِ لَزِمَهُ الْقَطْعُ؛ فَأَيُّ فَرْقٍ بَيْنَ ذَلِكَ وَبَيْنَ الْقَتْلِ مَعَ الْاشْتِرَاكِ؟

قُلْنَا: الَّذِي نَذْهَبُ إِلَيْهِ - وَإِنْ خَالَفْنَا فِيهِ الْجَمَاعَةُ - أَنَّهُ إِذَا اشْتَرَكَ نَفْسَانِ فِي سَرِقَةٍ شَيْءٍ مِنْ حِرْزٍ وَكَانَ قِيمَةُ الْمَسْرُوقِ رُبْعَ دِينَارٍ فَصَاعِداً فَإِنَّهُ يَجِبُ عَلَيْهِمَا الْقَطْعُ مَعاً^٤، فَقَدْ سَوَيْنَا بَيْنَ الْقَتْلِ وَالْقَطْعِ؛ وَإِنَّمَا يَنْبَغِي أَنْ يُسْأَلَ عَنِ الْفَرْقِ بَيْنَ الْأَمْرَيْنِ مَنْ فَرَّقَ بَيْنَهُمَا.

فَإِنْ قَالُوا: لَمَّا لَمْ يَجِبْ عَلَى كُلِّ وَاحِدٍ مِنَ الْجَمَاعَةِ إِذَا اشْتَرَكُوا فِي قَتْلِ الْخَطَايَا

١. في «ب»: «الذي هو».

٢. في «ص، ط، ك» و مطبوع النجف: «القطع».

٣. في «ب»: «إن».

٤. في «ص، ط، ك» و مطبوع النجف: «وأي».

٥. نقل العلامة هذا القول إلا أنه قال: «سواء كان منقوشاً أو لا»، و كلام السيد خالٍ منه. مختلف الشيعة، ج ٩، ص ٢١٣.

و قد ذهب إلى هذا القول الشيخ المفيد و الشيخ الطوسي و سَلَار و ابن البراج و أبو الصلاح و ابن حمزة و ابن زهرة. المقنعة، ص ٨٠٢؛ النهاية و نكتها، ج ٣، ص ٣٢٠؛ المراسم، ص ٢٥٨؛ المهذب، ج ٢، ص ٥٣٧؛ الكافي في الفقه، ص ٤١١؛ الوسيلة، ص ٤١٧؛ غنية النزوع، ص ٥٦١.

ديةً كاملةً^١ لم يَجِبْ عليهم^٢ قِصاصٌ كاملٌ.

قلنا: الدِّيةُ تَتَبَعُ فِيمَكُنْ تَقْسِطُهَا عَلَيْهِمْ، وَالْقِصَاصُ لَا يَتَّبِعُ.

فَأَمَّا الْكَلَامُ عَلَى مَنْ شَارَكْنَا مِنَ الْفُقَهَاءِ فِي قَتْلِ الْجَمَاعَةِ بِالْوَاحِدِ وَانْفَرَدْنَا عَنْهُ^٣ بِذَلِكَ التَّرْتِيبِ الَّذِي رَتَّبْنَاهُ، فَهُوَ أَنَا نَقُولُ: هَذِهِ الْجَمَاعَةُ إِنَّمَا قُتِلَتْ نَفْسًا وَاحِدَةً وَإِنْ اشْتَرَكُوا فِي قَتْلِهَا، وَإِذَا أُخِذَتِ الْأَنْفُسُ الْكَثِيرَةُ بِتِلْكَ النَّفْسِ عَلَى مَا وَرَدَ بِهِ الشَّرْعُ فَلَا بَدَّ مِمَّا ذَكَرْنَاهُ مِنْ رَدِّ الدِّيةِ عَلَى أَوْلِيَاءِ الْمَقْتُولِينَ؛ حَتَّى تَخْلُصَ نَفْسٌ وَاحِدَةٌ بِنَفْسٍ^٤ وَاحِدَةٍ، وَيَسْلَمَ مَعَ ذَلِكَ جَوَازُ قَتْلِ الْجَمَاعَةِ بِوَاحِدٍ^٥.

فَإِنْ قَالُوا: نَرَى مِنْ^٦ مَذْهَبِكُمْ هَذَا عَجَبًا؛ لِأَنَّكُمْ تَوْجِبُونَ قَتْلَ الْجَمَاعَةِ^٧ بِالْوَاحِدِ، وَتَذْهَبُونَ إِلَى أَنَّ هَذَا الْقَتْلَ^٨ مُسْتَحَقٌّ لِمَحَالَةٍ، وَإِذَا^٩ كَانَ قَتْلًا مُسْتَحَقًّا كَيْفَ يَجُوزُ أَنْ^{١٠} يُؤْخَذَ بِإِزَائِهِ دِيَةٌ؟ أَوْ لَيْسَ قَتْلُ الْوَاحِدِ بِالْوَاحِدِ لَمَّا كَانَ مُسْتَحَقًّا لَمْ يَكُنْ فِيهِ دِيَةٌ تَعُودُ عَلَى^{١١} أَحَدٍ؟

قلنا: هَذَا الْقَتْلُ وَإِنْ كَانَ مُسْتَحَقًّا بِمَعْنَى أَنَّهُ يَحْسُنُ مِنْ وَلِيِّ الدَّمِ أَنْ يُطَالَبَ

١. في «ص، ط»: «لم يجب على كل واحد من الجماعة إذا اشتركوا...» إلى هنا.

٢. في «ص، ط، ك»: «لم يكن عليهما».

٣. هكذا في «أ»، وفي «ج»: «و انفردوا عنا»، وفي سائر النسخ والمطبوع: «و انفردنا عنه».

٤. في حاشية «ب»: «النفس».

٥. في «ب، ج» والمطبوع: «بواحدة»، وفي مطبوع النجف: «بالواحد».

٦. في «ب»: «من».

٧. في «ج»: «بواحد. فإن قالوا: نرى من مذهبكم...» إلى هنا.

٨. هكذا في «أ» ومطبوع النجف، وفي سائر النسخ والمطبوع: «الحق».

٩. في «أ، ص، ط، ك» ومطبوع النجف: «فإذا».

١٠. في «ص، ط، ك»: «يجوز أن».

١١. في «ص، ط، ك» ومطبوع النجف: «إلى»، وفي حاشية «ك» كالمعتن.

به، فغير مُمتنع أن يكون الشرط في حُسنه ما ذُكرناه من إعطاء الدية، وأن تكون المصلحة اقتضت الترتيب الذي ذُكرناه^١؛ فوجوه المصالح غير مضبوطة ولا محدودة.

و الزجر و الردع عن قتل الجماعة للواحد على سبيل الاشتراك ثابت؛ لأنه لا فرق في زجر الجماعة عن الاشتراك في قتل الواحد بين أن يقتل به ولا دية راجعة على أحد، وبين أن يقتل به مع رجوع الدية على الوجه الذي ذُكرناه، لأنه من عليم أنه متى قتل قتل واستحق القتل مع الانفراد والاشتراك، كان ذلك أزجر له عن القتل. فإن احتج من نفى قتل الجماعة بالواحد بما يروونه عن جوير، عن الضحاك، أن النبي صلى الله عليه وآله قال: «لا يقتل اثنان بواحد»^٥.

وهذا الخبر إذا سلم من كل قرح وتضعيف، لا يرجع بمثله عن الأدلة الموجبة للعلم، وقد ضعه أهل النقل وطعنوا على رواته^٦، مع أن الضحاك روى^٧ عن النبي

١. في «ط» - «من إعطاء الدية، وأن تكون المصلحة...» إلى هنا.

٢. في «ب» والمطبوع: «متى».

٣. جوير بن سعيد، جوير تصغير جابر، يقال: اسمه جابر و جوير لقب، ابن سعيد الأزدي، أبو القاسم البلخي نزبل الكوفة، راوي التفسير، ضعيف جداً من الخامسة، مات بعد الأربعين ومائة. وقال ابن حجر: «عداده في الكوفيين، ويقال: اسمه جابر، و جوير لقب، روى عن أنس بن مالك والضحاك بن مزاحم وأكثر عنه». تهذيب التهذيب، ج ٢، ص ١٠٦، الرقم ٢٠٠؛ تقريب التهذيب، ج ١، ص ١٦٨، الرقم ٩٨٩.

٤. في «ص، ط، ك» ومطبوع النجف: «عن».

٥. الحاوي الكبير، ج ١٢، ص ٢٧؛ شرح مختصر الطحاوي للجصاص، ج ٥، ص ٣٧٦؛ دعائم الإسلام، ج ٢، ص ٤٠٩.

٦. الحاوي الكبير، ج ١٢، ص ٢٩.

٧. في «ص، ط، ك» ومطبوع النجف: «مع أن خبر الضحاك» بدل «مع أن الضحاك روى».

صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَ آلِهِ مُرْسِلًا. وَ قَدْ تَأَوَّلَهُ قَوْمٌ عَلَى أَنَّ الْمُرَادَ بِهِ أَنَّهُ^١ لَا يُقْتَلُ اِثْنَانِ بِوَاحِدٍ إِذَا كَانَ أَحَدُهُمَا خَاطِئًا.

وَمِمَّا يُقَوِّي^٢ الْمَذْهَبَ الَّذِي اخْتَصَصْنَا بِهِ: أَنَّهُ لَا خِلَافَ فِي أَنَّ الْوَاحِدَ إِذَا قَتَلَ جَمَاعَةً لَمْ يُكَافِئْ دَمُهُ دِمَاءَهُمْ حَتَّى يُكْتَفَى بِقَتْلِهِ عَنْ جَمَاعَتِهِمْ، بَلْ يُقْتَلُ بِوَاحِدٍ مِنْهُمْ وَ تَجِبُ الدِّيَةُ لِلْبَاقِينَ، فَيَجِبُ فِي الْجَمَاعَةِ إِذَا قَتَلَتْ وَاحِدًا مِثْلُ هَذَا الْإِعْتِبَارِ، حَتَّى يَكُونُوا مَتَى قُتِلُوا بِهِ عَادَ^٣ عَلَى أَوْلِيَاءِ الْبَاقِينَ^٤ الدِّيَةُ الْمَأْخُودَةُ مِنْ قَاتِلِ الْجَمَاعَةِ بِالْوَاحِدِ؛ لِأَنَّ دَمَ الْوَاحِدِ لَا يُكَافِئُ دَمَ الْجَمَاعَةِ وَلَا يَنْوُبُ مَنَابَهَا. وَكَذَلِكَ^٥ يَجِبُ فِي دَمِ الْجَمَاعَةِ وَالْوَاحِدِ.

٥٣٩

٢٩٩. مسألة

[قَتْلُ الْمَرْأَةِ]

وَمِمَّا انْفَرَدَتْ بِهِ الْإِمَامِيَّةُ: أَنَّ^٦ الرَّجُلَ إِذَا قَتَلَ الْمَرْأَةَ عَمْدًا وَ اخْتَارَ أَوْلِيَاءُهَا الدِّيَةَ كَانَ عَلَى الْقَاتِلِ أَنْ يُؤَدِّيَهَا إِلَيْهِمْ وَ هِيَ نِصْفُ دِيَةِ^٧ الرَّجُلِ، فَإِنْ اخْتَارَ الْأَوْلِيَاءُ الْقَوْدَ وَ قَتَلَ الرَّجُلُ بِهَا كَانَ لَهُمْ ذَلِكَ عَلَى أَنْ يُؤَدَّوْا إِلَى وَرَثَةِ الرَّجُلِ الْمَقْتُولِ نِصْفَ الدِّيَةِ، وَ لَا يَجُوزُ لَهُمْ أَنْ يَقْتُلُوهُ إِلَّا عَلَى هَذَا الشَّرْطِ.

١. فِي «ص، ط، ك»: - «أَنَّهُ».

٢. فِي «ص، ط، ك» وَ مَطْبُوعِ النَجَفِ: + «هَذَا».

٣. فِي «ص، ط، ك»: «أَعَادَ»، وَ فِي مَطْبُوعِ النَجَفِ: «عَادُوا».

٤. فِي «ص، ط، ك» وَ مَطْبُوعِ النَجَفِ: «الْمَقْتُولِينَ».

٥. فِي «ص، ط، ك» وَ الْمَطْبُوعِينَ: «فَكَذَلِكَ».

٦. فِي «ج»: «الْقَوْلُ بِأَنَّ».

٧. فِي «ب»: «دِيَةُ نِصْف».

و خَالَفَ باقي الفقهاء في ذلك، و لم يُوجِبُوا على مَنْ قَتَلَ الرَّجُلَ بِالْمَرْأَةِ شَيْئاً مِنَ الدِّيَةِ^١.

دَلِيلُنَا على صِحَّةِ مَا ذَهَبْنَا إِلَيْهِ: الإجماعُ المُتَرَدِّدُ؛ و لأنَّ نَفْسَ الْمَرْأَةِ لَا تُسَاوِي نَفْسَ الرَّجُلِ، بَلْ هِيَ على النصفِ منها، فَيَجِبُ إِذَا أُخِذَتِ النَفْسُ الْكَامِلَةُ بِالنَّاقِصَةِ أَنْ يَرَدَّ فَضْلُ مَا بَيْنَهُمَا.

٣٠٠. مسألة

[تَعَاوُنُ الْجَمَاعَةِ فِي الْقَتْلِ]

و مِمَّا انْفَرَدَتْ بِهِ الإِمَامِيَّةُ: الْقَوْلُ بِأَنَّ الثَّلَاثَةَ إِذَا قَتَلَ أَحَدُهُمْ وَأَمْسَكَ الْآخَرُ وَكَانَ الثَّلَاثُ عَيْنًا لَهُمْ حَتَّى فَرَّغُوا، أَنَّهُ يُقْتَلُ الْقَاتِلُ وَ يُحْبَسُ الْمُمْسِكُ أَبَدًا حَتَّى يَمُوتَ وَ تُسْمَلَ عَيْنُ النَّاظِرِ لَهُمْ.

و قد رُوِيَ عن رِبْعَةِ الرَّأْيِ: أَنَّهُ يُقْتَلُ الْقَاتِلُ وَ يُحْبَسُ الْمُمْسِكُ حَتَّى يَمُوتَ^٢. و هذه موافقةٌ للإِمَامِيَّةِ^٣.

و خَالَفَ باقي الفقهاء في ذلك:

٥٤٠

فَقَالَ أَبُو حَنِيفَةَ وَ أَصْحَابُهُ فِيمَنْ أَمْسَكَ رَجُلًا حَتَّى قَتَلَهُ آخَرُ: إِنَّ الْقَوْدَ عَلَى الْقَاتِلِ دُونَ الْمُمْسِكِ وَ يُعْزَرُ الْمُمْسِكُ^٤.

١. المدونة الكبرى، ج ٦، ص ٤٢٨؛ الأم، ج ٦، ص ٢٢ - ٢٣؛ الإشراف على مذاهب العلماء،

ج ٧، ص ٣٤٥ - ٣٤٨؛ مختصر اختلاف العلماء، ج ٥، ص ١٤٩ و ١٥٩؛ بداية المجتهد، ج ٢،

ص ٣٢٧؛ المغني لابن قدامة، ج ٩، ص ٣٧٧؛ المجموع، ج ١٨، ص ٣٥٤.

٢. المغني لابن قدامة، ج ٩، ص ٤٧٧؛ المجموع، ج ١٨، ص ٣٨٣.

٣. في «أ، ص، ط»: «الإمامية».

٤. الإشراف على مذاهب العلماء، ج ٧، ص ٣٦٥؛ مختصر اختلاف العلماء، ج ٥، ص ١٢١؛

و قَالَ ابْنُ وَهْبٍ عَنْ مَالِكٍ: إِذَا أَمَرَ عَبْدَهُ أَنْ يَقْتُلَ رَجُلًا فَقَتَلَهُ^١، فَإِنْ كَانَ الْعَبْدُ أَعْجَمِيًّا قُتِلَ السَّيِّدُ، وَإِنْ كَانَ غَيْرَ أَعْجَمِيٍّ قُتِلَ الْعَبْدُ^٢.

و قَالَ ابْنُ الْقَاسِمِ عَنْ مَالِكٍ فِي الْمُمْسِكِ لِلرَّجُلِ حَتَّى يَقْتُلَهُ غَيْرُهُ: إِنْ عَلَيْهِمَا جَمِيعاً الْقِصَاصُ؛ لِأَنَّ الْمَاسِكَ قَدْ أَرَادَ قَتْلَهُ، وَ قَالَ اللَّيْثُ بِمِثْلِ قَوْلِ مَالِكٍ^٣.

و قَالَ اللَّيْثُ: فَإِنْ أَمْسَكَهُ لِيُضْرِبَهُ فَقَتَلَهُ قُتِلَ الْقَاتِلُ وَ عَوِّبَ الْآخَرُ^٤.

و قَالَ اللَّيْثُ: لَوْ أَمَرَ غُلَامُهُ أَنْ يَقْتُلَ رَجُلًا فَقَتَلَهُ قُتِلَ بِهِ جَمِيعاً^٥.

و حَكَى الْمُزْنِيُّ عَنِ الشَّافِعِيِّ: أَنَّهُ يُقْتَلُ الذَّابِحُ دُونَ الْمُمْسِكِ، كَمَا يُجْلَدُ^٦ الزَّانِي دُونَ الْمُمْسِكِ^٧.

دَلِيلُنَا عَلَى صِحَّةِ مَا ذَهَبْنَا إِلَيْهِ: الْإِجْمَاعُ الْمُتَرَدِّدُ.

و أَيْضاً فَإِنَّا نَرْجِعُ فِي التَّرْتِيبِ الَّذِي ذَكَرْنَاهُ إِلَى نَصِّ وَ تَوْقِيفٍ، وَ مُخَالَفَتَا يَرْجِعُ

«المحلى، ج ١٠، ص ٥١٢؛ المبسوط للسرخسي، ج ٢٤، ص ٧٢؛ المغني لابن قدامة، ج ٩، ص ٤٧٨.

١. في «ب» و المطبوع: «و قتله».

٢. مختصر اختلاف العلماء، ج ٥، ص ١٢١.

٣. الموطأ، ج ٢، ص ١٧٣؛ الإشراف على مذاهب العلماء، ج ٧، ص ٣٦٥؛ مختصر اختلاف العلماء، ج ٥، ص ١٢١؛ المحلى، ج ١٠، ص ٥١٢؛ المغني لابن قدامة، ج ٩، ص ٤٧٧؛ المجموع، ج ١٨، ص ٣٨٣.

٤. مختصر اختلاف العلماء، ج ٥، ص ١٢٢؛ المحلى، ج ١٠، ص ٥١٢.

٥. في «ب» و المطبوع: «جميعاً به».

٦. مختصر اختلاف العلماء، ج ٥، ص ١٢٢.

٧. في حاشية «ك»: «يحد».

٨. الأم، ج ٧، ص ٣٤٩ - ٣٥٠؛ مختصر المزني، ص ٢٣٩؛ الإشراف على مذاهب العلماء، ج ٧، ص ٣٦٥؛ مختصر اختلاف العلماء، ج ٥، ص ١٢٢؛ المغني لابن قدامة، ج ٩، ص ٤٧٨؛ المجموع، ج ١٨، ص ٣٨٣.

إلى ظَنٍّ ورأيٍ^١ وحِسبانٍ؛ وكيف^٢ يجوزُ أن يُقتَلَ المُمسيكُ وليسَ بقاتِلٍ؟!
وَمِمَّا يُمكنُ أن يُعارضوا به ما رَوَوْه - وهو موجودٌ في كُتُبهم - أن النبيَّ صَلَّى
اللهُ عليه وآله قالَ فيمَن قَتَلَ غيرَه وأمسَكَ الآخرُ: «إنَّه يُقتَلُ القاتِلُ وَيُصَبِّرُ الصابِرُ»^٣.
قالَ أبو عُبَيْدٍ القاسِمُ بنُ سَلامٍ: معناه يُحبَسُ المُمسيكُ؛ لأنَّ الصَّبرَ في اللُغة: الحبسُ^٤.
فإنِ احتَجَّوا بما يَرَوُونَه^٥ عن عُمرَ بنِ الخطَّابِ أَنه قَتَلَ تسعةً بواحدٍ، ثمَّ قالَ: «لو
تَمالَّا عليه أَهلُ صَنعاءَ لَقَتَلْتَهُمْ»^٦ أي: تَعاوَنَ. والإمساكُ مُعاوَنَةٌ للقتلِ لا مَحالَّةٌ،
فينبغي أن يُستَحَقَّ به القَتْلُ.

قلنا: هذا خبرٌ واحدٌ لا يوجبُ علماً ولا عملاً، ولا يُرجعُ بِمثله عن الأدلةِ
الموجِبَةِ للعلم.

و معنى «التَّمالُّؤ» في الخبرِ هو المُشارَكَةُ في القتلِ والتعاونُ عليه، وإذا كانَ
المُسمِكُ ليسَ بشريكٍ في القتلِ فلا يجوزُ أن يُستَحَقَّ القَتْلُ.
فإن قيلَ: المُسمِكُ والذابِحُ تَعاوَنَا على القتلِ فَلزِمَهُما^٧ القَوْدُ؛ كما لو جَرَحاه
جميعاً فماتَ.

١. في «أ، ص، ط، ك» و مطبوع النجف: «رأي وظن».

٢. في «ص، ط، ك» و مطبوع النجف: «كيف».

٣. المصنَّف للصنعاني، ج ٩، ص ٤٢٧، ح ١٧٨٩٢؛ سنن الدارقطني، ج ٣، ص ١٠٣، ح ٣٢٤٢؛

السنن الكبرى للبيهقي، ج ٨، ص ٥١؛ كنز العمال، ج ١٥، ص ١٠، ح ٣٩٨٣٩.

٤. غريب الحديث لابن سَلام، ج ١، ص ٢٥٤ - ٢٥٥.

٥. في «أ، ص، ط» و مطبوع النجف: «يروي»، وفي «ج، ك»: «يروون».

٦. المصنَّف لابن أبي شيبَةَ، ج ٦، ص ٣٩١؛ سنن الدارقطني، ج ٣، ص ١٤٢، ح ٣٤٢٧؛ السنن

الكبرى للبيهقي، ج ٨، ص ٤١؛ نصب الراية، ج ٦، ص ٣٦٠؛ كنز العمال، ج ١٥، ص ٧٢،

ح ٤٠١٤٨.

٧. في «ص، ط، ك»: «فإلزامهما».

قلنا: المُمسِكُ غَيْرُ مُعَاوِنٍ عَلَى الْقَتْلِ وَ لَا شَرِيكَ فِيهِ، وَ إِنَّمَا هُوَ مُمَكِّنٌ مِنَ الْفِعْلِ، وَ التَّمَكِينُ لَا يَتَعَلَّقُ بِهِ حُكْمُ الْفِعْلِ الْمُمَكِّنِ مِنْهُ؛ أَلَا تَرَى أَنَّ مَنْ أَمْسَكَ امْرَأَةً حَتَّى زَنَى بِهَا غَيْرُهُ لَا يَلْزَمُهُ حُكْمُ الزَّانِي الَّذِي هُوَ الْحَدُّ؟

عَلَى أَنَّ الْجَارِحِينَ لَوْ انْفَرَدَ كُلُّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا بِالْفِعْلِ لَزِمَهُمَا الْقَوْدُ، وَ كَذَلِكَ إِذَا شَارَكَ. وَ المُمسِكُ لَوْ انْفَرَدَ بِالْإِمْسَاكِ لَمْ يَلْزَمُهُ الْقَوْدُ، فَلَمْ يَلْزَمْ مَعَ الْمُشَارَكَةِ.

فَإِنْ قِيلَ: قَدْ اتَّفَقْنَا عَلَى أَنَّ الْمُحْرِمَ إِذَا أَمْسَكَ صَيْدًا فَقَتَلَهُ آخَرُ أَنَّ الضَّمَانَ يَلْزَمُ كُلَّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا، فَأَيُّ^٣ فَرْقٍ بَيْنَ ذَلِكَ وَ بَيْنَ إِمْسَاكِ الْآدَمِيِّ لِلْقَتْلِ؟

قلنا: إِنَّمَا لَزِمَهُ ضَمَانُ الصَّيْدِ بِالْإِمْسَاكِ لِأَنَّ الصَّيْدَ مَضْمُونٌ بِالْيَدِ؛ أَلَا تَرَى أَنَّهُ لَوْ أَمْسَكَه فَمَاتَ فِي يَدِهِ لَزِمَهُ ضَمَانُهُ؟ وَ بِالْإِمْسَاكِ قَدْ حَصَلَتْ لَهُ عَلَيْهِ يَدٌ. وَ الْآدَمِيُّ لَا يُضْمَنُ بِالْيَدِ؛ لِأَنَّهُ لَوْ أَمْسَكَه حَتَّى مَاتَ فِي يَدِهِ لَمْ يَلْزَمَهُ ضَمَانُهُ، كَذَلِكَ إِذَا أَمْسَكَه فَقَتَلَهُ آخَرُ.

٣٠١. مسألة

[مَنْ قَطَعَ رَأْسَ الْمَيِّتِ]

وَمَا انْفَرَدَتْ بِهِ الْإِمَامِيَّةُ: الْقَوْلُ بِأَنَّ مَنْ قَطَعَ رَأْسَ مَيِّتٍ فَعَلِيهِ مِائَةُ دِينَارٍ لِبَيْتِ الْمَالِ^٥.

وَ خَالَفَ بَاقِيَ الْفُقَهَاءِ فِي ذَلِكَ^٦.

١. فِي «ص، ط، ك» وَ مَطْبُوعِ النَجَفِ: «لَمْ يَلْزَمُهُ»، وَ فِي حَاشِيَةِ «ك» كَالْمَتَنِ.

٢. فِي «أ، ج، ك» وَ مَطْبُوعِ النَجَفِ: - «و».

٣. فِي «ج، ص، ط، ك» وَ مَطْبُوعِ النَجَفِ: «وَ أَيْ».

٤. فِي «ص، ط، ك»: «أَنْ».

٥. نَقَلَ هَذَا الْقَوْلَ الْعَلَامَةُ فِي مُخْتَلَفِ الشَّيْعَةِ، ج ٩، ص ٤٢١.

٦. لَمْ نَعْتَرِ عَلَى هَذَا الْفَرْعِ فِي كِتَابِهِمْ.

دليلنا على صِحَّة ما ذهبنا إليه: الإجماعُ المُتَكَرِّرُ.

فإذا قيل: كيف تُلزِمُه ديةً و غرامةً و هو ما أتلَفَ عُضْواً لِحَيٍّ^٢؟

قلنا: لا يَمْتَنِعُ أن يُلزِمَه ذلك على سَبِيلِ الْعُقُوبَةِ؛ لِأَنَّهُ قد مَثَّلَ بِالْمَيِّتِ بَقْطَعِ رَأْسِهِ فاستَحَقَّ الْعُقُوبَةَ بلا خلافٍ، فغيرُ مُمْتَنِعٍ أن تَكُونَ هذه الْغَرَامَةُ مِنْ حَيْثُ كَانَتْ مُؤَلِّمَةً لَهُ، وَ تَأَلَّمَهُ^٣ يَجْرِي مَجْرَى الْعُقُوبَةِ وَ مِنْ جُمْلَتِهَا.

٣٠٢. مسألة

[المُعْتَادُ لِقَتْلِ أَهْلِ الذِّمَّةِ]

و مِمَّا انفَرَدَتْ بِهِ الْإِمَامِيَّةُ: الْقَوْلُ بِأَنَّ مَنْ كَانَ مُعْتَاداً لِقَتْلِ أَهْلِ الذِّمَّةِ مُدْمِناً لذلك، فَلِلْإِمَامِيَّةِ أَنْ يَقْتُلَهُ مَنْ قَتَلَهُ مِنْهُمْ إِذَا اخْتَارَ ذَلِكَ وَلِيَّ الدِّمِّ، وَ يُلزِمُ أَوْلِيَاءَ الدِّمِّ فَضْلُ مَا بَيْنَ دِيَةِ الْمُسْلِمِ وَ الذِّمِّيِّ.

وَ خَالَفَ بَاقِيَ الْفُقَهَاءِ فِي ذَلِكَ وَ لَمْ يَعْرِفُوهُ^٥.

دليلنا على صِحَّتِهِ: الإجماعُ المُتَرَدِّدُ؛ وَ لِأَنَّ وَلِيَّ الدِّمِّ لِلذِّمِّيِّ^٦ إِذَا اخْتَارَ قَتْلَ الْمُسْلِمِ فَقَدْ أَخَذَ نَفْساً كَامِلاًةً بِنَفْسٍ نَاقِصَةٍ، فَلَا بَدَّ^٧ مِنْ أَدَاءِ الْفَضْلِ بَيْنَ الْقِيَمَتَيْنِ، كَمَا قُلْنَا فِي الْمَرْأَةِ وَ الرَّجُلِ.

٥٤٣

١. في «ج»: «فإن»، و في «ص، ط، ك» و مطبوع النجف: «و إذا».

٢. في «ص، ط، ك» و مطبوع النجف: «عضو الحي».

٣. في «ص، ط، ك» - «و تألَّمه».

٤. في «ب» و المطبوع: «قتل».

٥. لم نعثَر على هذا الفرع في كتبهم.

٦. في «أ، ط»: «لدم الذمِّي»، و في «ج، ص» و مطبوع النجف: «دم الذمِّي».

٧. في «ص، ط، ك» و مطبوع النجف: «إذن».

فإن قيل: فأنتم تمنعون أن يقتل المسلم بالكافر و قد أجزئموه هاهنا.
قلنا: نحن نمنع من ذلك فيمن لم يكن معتاداً للقتل، فأما المعتاد له و المصير
عليه، فغير ممتنع أن يختلف حكمه، و أن يستحق ما لا يستحقه من لم يكن
لذلك معتاداً.

٣٠٣. مسألة

[من ادعى قتل شخص عمداً و ادعى آخر قتله خطأ]

و مما انفردت به الإمامية^١: القول بأن من وجد مقتولاً فجاء رجلان، فقال
أحدهما: «أنا قتلته عمداً» و قال الآخر: «أنا قتلته خطأ» أن أولياء المقتول مخيرو
بين الأخذ للمقر بالعمد و بين الأخذ للمقر بالخطأ؛ و ليس لهم أن يقتلوهما
جميعاً، و لا أن يلزموهما جميعاً الدية.
و خالف باقي الفقهاء في ذلك^٢.

و الذي يدل على صحة ما قلناه: الطريقة المتكررة؛ و لأننا نُسند ما نذهب إليه
في هذه المسألة إلى نص و توقيف، و يرجع المخالف لنا إلى الظن و الحسبان.

٣٠٤. مسألة

[من اعترف بقتل شخص عمداً و دفعه آخر عن اعترافه]

و مما انفردت به الإمامية: القول بأنه إذا وجد مقتول، فجاء رجل فاعترف^٣ بقتله ٥٤٤

١. في «ص، ط، ك» و مطبوع النجف: «فإذا».

٢. في «أ»: «الإمامية به».

٣. لم نعثر على هذا الفرع في كتبهم.

٤. في «ص، ط، ك» و مطبوع النجف: «ذهبنا».

٥. في «ص، ط، ك» و مطبوع النجف: «و اعترف».

عمداً، ثُمَّ جَاءَ آخَرُ فَتَحَقَّقَ بِقَتْلِهِ وَ دَفَعَ الْأَوَّلَ عَنِ اعْتِرَافِهِ، وَ لَمْ تَقُمْ بَيِّنَةٌ عَلَى أَحَدِهِمَا: أَنَّ الْقَتْلَ يُدْرَأُ عَنْهُمَا مَعاً، وَ دِيَّةُ هَذَا الْمَقْتُولِ تَكُونُ مِنْ بَيْتِ الْمَالِ. وَ خَالَفَ بَاقِيَ الْفُقَهَاءِ فِي ذَلِكَ.^١

وَ طَرِيقَتُنَا فِي نُصْرَةِ هَذِهِ الْمَسْأَلَةِ هِيَ الطَّرِيقَةُ فِي نُصْرَةِ الْمَسْأَلَةِ الَّتِي قَبْلَهَا

بِلا فصلٍ.

[مسائل الديات]

٣٠٥. مسألة

[دية ولد الزنى]

وَمَا انْفَرَدَتْ بِهِ الْإِمَامِيَّةُ: الْقَوْلُ بِأَنَّ دِيَّةَ وَلَدِ الزَّوْنِ ثَمَانُمِائَةٍ دِرْهَمٍ. وَ خَالَفَ بَاقِيَ الْفُقَهَاءِ فِي ذَلِكَ.^٢

وَالْحُجَّةُ لَنَا^٣ - بَعْدَ الْإِجْمَاعِ الْمْتَرَدِّ -: أَنَا قَدْ بَيَّنَّا أَنَّ مِنْ مَذْهَبِ هَذِهِ الطَّائِفَةِ أَنَّ وَلَدَ الزَّوْنِ لَا يَكُونُ قَطُّ طَاهِراً وَلَا مُؤْمِناً بِإِثَارِهِ وَ اخْتِيَارِهِ وَ إِنِ أَظْهَرَ الْإِيمَانَ، وَ هُمْ عَلَى ذَلِكَ قَاطِعُونَ وَ بِهِ عَامِلُونَ. وَ إِذَا كَانَتْ هَذِهِ صُورَتُهُ عِنْدَهُمْ فَيَجِبُ أَنْ تَكُونَ دِيَّتُهُ دِيَّةُ الْكُفَّارِ مِنْ أَهْلِ الذِّمَّةِ؛ لِلْحَوْقَةِ فِي الْبَاطِنِ بِهِمْ.^٤

١. لم نعتز على هذا الفرع في كتبهم.

٢. الإشراف على مذاهب العلماء، ج ٧، ص ٣٨٨؛ مختصر اختلاف العلماء، ج ٥، ص ٨٥؛ بداية

المجتهد، ج ٢، ص ٣٣٥؛ المجموع، ج ١٩، ص ٤٠ و ٥١ - ٥٢.

٣. في «أ»، ج، ص، ط، ك، «و مطبوع النجف: - «لنا».

٤. في «ص»، ط، ك، «و مطبوع النجف: - «من».

٥. نقل إلى هنا العلامة، و أشار إلى هذا القول ابن إدريس و قال بعده: «و لم أجد لباقي أصحابنا

فإن قيل: كيف يجوز أن يقطع على مكلف^١ أنه من أهل النار و في ذلك منافاة للتكليف؟ و ولد الزنى إذا عليم أنه مخلوق من نطفة الزاني فقد قطع على أنه من أهل النار، فكيف يصح تكليفه؟

قلنا: لا سبيل لأحد إلى القطع على أنه مخلوق من نطفة الزنى؛ لأنه يجوز أن يكون هناك عقد أو شبهة عقد أو أمر يخرج به^٢ من^٣ أن يكون زانياً، فلا يقطع أحد على أنه على الحقيقة ولد الزنى.

فأما غيره، فإنه إذا عليم أن أمه وقع عليها هذا الواطئ^٤ من غير عقد و لا ملك يمين و لا شبهة، فالظاهر في الولد أنه ولد الزنى، و الدية معمول فيها على ظاهر الأمور دون باطنها.

٣٠٦. مسألة

[دية أهل الكتاب و المجوس]

و مما انفردت به الإمامية: القول بأن دية أهل الكتاب و المجوس الذكر منهم ثمانمائة درهم و الأنثى أربعمائة درهم.
و خالف باقي الفقهاء في ذلك:

❧ فيه قولاً فأحكيه، و الذي يقتضيه الأدلة التوقف في ذلك و لا دية له؛ لأن الأصل براءة الذمة. و قال العلامة بعد نقل عبارة السيد المرتضى و ابن إدريس: «و القولان عندي ضعيفان، و الوجه عندي وجوب دية المسلم إن كان متظاهراً بالإسلام». السرائر، ج ٣، ص ٣٥٢؛ مختلف الشيعة، ج ٩، ص ٣٢٥.

١. في «ب»: + «على».

٢. في «ب»: - «به».

٣. في «أ»: - «من».

٤. في مطبوع النجف: «الوطي».

فَقَالَ أَبُو حَنِيفَةَ^١ وَأَصْحَابُهُ وَعِثْمَانُ الْبَتِّي^٢ وَالثَّوْرِيُّ^٣ وَالحَسَنُ بْنُ حِمْزٍ^٤ وَدَاوُدُ^٥ إِنَّ دِيَةَ الْكَافِرِ مِثْلُ دِيَةِ الْمُسْلِمِ، وَ^٦ الْيَهُودِيُّ وَالنَّصْرَانِيُّ وَالمَجُوسِيُّ وَالمُعَاهِدُ وَالدِّمِّيُّ سَوَاءٌ.

وَقَالَ مَالِكٌ: دِيَةُ أَهْلِ الْكِتَابِ عَلَى النِّصْفِ مِنْ دِيَةِ الْمُسْلِمِ، وَدِيَةُ الْمَجُوسِيِّ ثَمَانُمِائَةِ دِرْهَمٍ، وَدِيَاتُ نِسَائِهِمْ عَلَى النِّصْفِ مِنْ ذَلِكَ^٧.

وَقَالَ الشَّافِعِيُّ: دِيَةُ الْيَهُودِيِّ وَالنَّصْرَانِيِّ ثُلُثُ الدِّيَةِ، وَدِيَةُ الْمَجُوسِيِّ ثَمَانُمِائَةِ دِرْهَمٍ، وَالْمَرْأَةُ عَلَى النِّصْفِ^٨.

وَهَذِهِ مُوَافَقَةٌ مِنْ مَالِكٍ وَالشَّافِعِيِّ لِلْإِمَامِيَّةِ فِي الْمَجُوسِيِّ خَاصَّةً، وَإِنَّمَا انْفَرَدُوا بِغَيْرِ ذَلِكَ^٩.

٥٤٦

١. الإشراف على مذاهب العلماء، ج ٧، ص ٣٩٦؛ مختصر اختلاف العلماء، ج ٥، ص ١٥٥؛

المبسوط للسرخسي، ج ٢٦، ص ٨٤؛ تحفة الفقهاء، ج ٣، ص ١٠٦؛ بداية المجتهد، ج ٢، ص ٣٣٩.

٢. مختصر اختلاف العلماء، ج ٥، ص ١٥٥.

٣. الإشراف على مذاهب العلماء، ج ٧، ص ٣٩٦؛ بداية المجتهد، ج ٢، ص ٣٣٩؛ المغني لابن

قدامة، ج ٩، ص ٥٢٧؛ المجموع، ج ١٩، ص ٥٣.

٤. مختصر اختلاف العلماء، ج ٥، ص ١٥٥.

٥. لم نعر عليه.

٦. في «أ»، ج، ص، ط، ك «ومطوبع النجف: - «إ».

٧. في «أ»، ب، ج «والمطوبع: - «و».

٨. المدونة الكبرى، ج ٦، ص ٣٩٥؛ الإشراف على مذاهب العلماء، ج ٧، ص ٣٩٧؛ مختصر

اختلاف العلماء، ج ٥، ص ١٥٥؛ بداية المجتهد، ج ٢، ص ٣٣٩؛ المغني لابن قدامة، ج ٩، ص ٥٢٧.

٩. الأُمُّ، ج ٦، ص ١١٣؛ الإشراف على مذاهب العلماء، ج ٧، ص ٣٩٧؛ مختصر اختلاف

العلماء، ج ٥، ص ١٥٥؛ بداية المجتهد، ج ٢، ص ٣٣٩؛ المغني لابن قدامة، ج ٩، ص ٥٢٧؛

المجموع، ج ١٩، ص ٥١.

١٠. في «ب»: «دليل».

و حُكِيَ عن أحمد بن حنبلٍ أَنَّهُ ذَهَبَ إِلَى أَنَّ الْمُسْلِمَ إِذَا قَتَلَ يَهُودِيًّا أَوْ نَصْرَانِيًّا خَطَأً لَزِمَهُ نَصْفُ الدِّيَةِ، وَإِنْ قَتَلَهُ عَمْدًا لَزِمَهُ كَمَالُ الدِّيَةِ^١.

دَلِيلُنَا عَلَى صِحَّةِ مَا ذَهَبْنَا إِلَيْهِ: الْإِجْمَاعُ الْمْتَرَدُّ؛ وَأَنَّهُ قَدْ ثَبَتَ أَنَّ الْمُؤْمِنَ لَا يُقْتَلُ بِالكَافِرِ، وَكُلُّ مَنْ قَالَ مِنَ الْأُمَّةِ بَأَنَّ الْمُؤْمِنَ لَا يُقْتَلُ بِالكَافِرِ قَالَ بَأَنَّ دِيَّتَهُ دُونَ دِيَّتِهِ وَإِنْ اخْتَلَفُوا فِي الْمَبْلَغِ؛ فَإِذَا ثَبَتَ أَنَّ دِيَّتَهُ نَاقِصَةٌ عَنِ دِيَةِ الْمُسْلِمِ، فَالْكَلَامُ بَيْنَنَا فِي مَبْلَغِ هَذَا النِّقْصَانِ وَبَيْنَ مَنْ وَافَقْنَا فِي جُمْلَةِ النِّقْصَانِ^٢، وَإِنْ خَالَفَ فِي التَّفْصِيلِ. وَإِذَا كُنَّا نَرْجِعُ فِي أَنَّ النِّقْصَانَ عَلَى مَا ذَكَرْنَاهُ إِلَى طَرِيقٍ يَوْجِبُ الْعِلْمَ، فَقَوْلُنَا أَوْلَى مِمَّنْ عَوَّلَ فِي هَذَا النِّقْصَانِ عَلَى مَا يَوْجِبُ الظَّنَّ مِنْ قِيَاسٍ أَوْ خَبَرٍ وَاحِدٍ.

وإِنْ حَاجَّ الْمُخَالَفُ بِقَوْلِهِ تَعَالَى: «وَمَنْ قَتَلَ مُؤْمِنًا خَطَأً فَتَحْرِيرُ رَقَبَةٍ مُؤْمِنَةٌ وَدِيَةٌ مُسْلَمَةٌ إِلَى أَهْلِهِ»، ثُمَّ قَالَ: «وَإِنْ كَانَ مِنْ قَوْمٍ بَيْنَكُمْ وَبَيْنَهُمْ مِيثَاقٌ فَدِيَةٌ مُسْلَمَةٌ إِلَى أَهْلِهِ»^٣، وَظَاهَرُ الْكَلَامِ يَقْتَضِي أَنَّ الدِّيَةَ وَاحِدَةٌ.

قُلْنَا: لَا شُبْهَةَ فِي أَنَّ ظَاهَرَ الْكَلَامِ لَا يَقْتَضِي التَّسَاوِيَّ فِي مَبْلَغِ الدِّيَةِ، وَإِنَّمَا يَقْتَضِي التَّسَاوِيَّ فِي وَجوبِ الدِّيَةِ عَلَى سَبِيلِ الْجُمْلَةِ. وَدِيَةُ الدِّمِيِّ عِنْدَنَا وَإِنْ نَقَصَتْ عَنِ دِيَةِ الْمُسْلِمِ تُسَمَّى فِي الشَّرِيعَةِ دِيَةً؛ أَلَا تَرَى أَنَّهُ غَيْرُ مُمْتَنِعٍ أَنْ يَقُولَ

١. الإشراف على مذاهب العلماء، ج ٧، ص ٣٩٧؛ المغني لابن قدامة، ج ٩، ص ٥٢٧ - ٥٢٨؛

المجموع، ج ١٩، ص ٥٣؛ نيل الأوطار، ج ٧، ص ٢٢٢.

٢. في «أ»، ص «ط» و مطبوع النجف: «وإذا».

٣. في «أ» و مطبوع النجف: «+ على ما قيل».

٤. في «أ»، ص «ك» و مطبوع النجف: «طرق توجب».

٥. في «ج»، ص «ط»، «ك» و مطبوع النجف: «فإن».

٦. النساء (٤): ٩٢.

٧. في «ط»: «+ هذا».

القائل: «مَنْ قَتَلَ مسلماً فعليه دية»، و من قَتَلَ مسلمةً فعليه دية» وإن اختلفتِ
الديتان^١ في المبلغ إذا تساوتا^٢ في كونهما ديتين؟
و ممَّا يُمكنُ أن يُحتجَّ^٣ به لصِحَّة ما نذهبُ إليه^٤: أن الأصلَ في العقولِ براءةُ
الذِّمةِ مِنَ الدِّيةِ و سائرِ الحُقُوقِ، و قد بَتَّ^٥ أنا إذا الزَّمانُ المُسلمَ في قَتْلِهِ^٦ اليهوديِّ
ثَمَانِمِائَةَ درهمٍ فقد الزَّمانُ ما لا شَكَّ في لزومِهِ لَهُ^٧، و ما زادَ على ذلكِ مِنْ ثُلُثٍ أو
نصفٍ أو مساواةٍ لديةِ المُسلمِ هو بغيرِ يَقينٍ مع الخلافِ. فيجِبُ أن يَثْبُتَ ما ذَكَرناه
مِن المبلغ؛ لأنَّه اليَقينُ دُونَ ما عَداه.

٥٤٧

فإنَّ^٨ احتجُّوا بما رَواه عَمْرُو بْنُ حَزَمٍ^٩ عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَ آلِهِ أَنَّهُ قَالَ:
«فِي النَّفْسِ مِائَةٌ مِنَ الْإِبْلِ»^{١٠}، وَ هَذَا يَقْتَضِي أن يَكُونَ ذلكِ في كُلِّ نَفْسٍ.

١. في «أ»: «الدمان».

٢. في «أ، ج، ص، ط، ك» و المطبوع: «تساويا».

٣. في «أ»: «نحتج».

٤. في «ص، ط» و المطبوعين: «به».

٥. في «ص، ط، ك»: «فقد بيَّنا».

٦. في «ب، ج، ك» و المطبوع: «قتل».

٧. في «ب» و المطبوع: «- له».

٨. في «ص، ط، ك» و مطبوع النجف: «وإن».

٩. أبو الضَّحَّاك عمرو بن حزم بن زيد بن لوزان الأنصاري، روى عن النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَ آلِهِ،
و عنه ابنه مُحَمَّدٌ و زوجته سودة بنت حارثة، شهد الخندق و ما بعدها، مات سنة ٥١ و قيل: ٥٢
أو ٥٣ هـ. أسد الغابة، ج ٤، ص ٩٨؛ الإصابة، ج ٢، ص ٢٢٥؛ تهذيب التهذيب، ج ٨، ص ٢٠؛
شذرات الذهب، ج ١، ص ٥٩.

١٠. الموطأ، ج ٢، ص ٨٤٩، ح ١؛ المسند للشافعي، ص ٣٤٧؛ السنن الكبرى للنسائي، ج ٤،
ص ٢٤٥، ح ٧٠٥٨؛ المستدرک للحاكم، ج ١، ص ٣٩٧؛ السنن الكبرى للبيهقي، ج ٨،
ص ٧٣؛ كنز العمال، ج ٥، ص ٨٦٩، ح ١٤٥٧٣.

قلنا: هذا خبرٌ واحدٌ لا يوجب علماً ولا عملاً، ولا يجوز أن يرجع به عما ذكرناه من الأدلة الموجبة للعلم.

وهو أيضاً معارضٌ بأخبارٍ تروىها كثيرة عن النبي صلى الله عليه وآله يتصمّن بعضها أن الدية النصف^١، وبعضها أن الدية الثلث^٢؛ وإذا تعارضت الأخبار سقطت.

على أن ظاهر هذا الخبر يقتضي أن المرأة مساوية للرجل في الدية، وقد خالفنا بينهما بالدليل؛ وكذلك الذمي عندنا.

٣٠٧. مسألة

[لو قتل الذمي مسلماً]

و مما انفردت به الإمامية: القول بأن الذمي إذا قتل مسلماً عمداً دفع الذمي إلى أولياء المقتول؛ فإن اختاروا قتله تولى السلطان ذلك منه، وإن اختاروا استرقاقه كان رقاً لهم، وإن كان له مال فهو لهم، كما يكون مال العبد لمولاه^٤.

٥٤٨

١. مسند أحمد، ج ٢، ص ٢٢٤؛ سنن ابن ماجه، ج ٢، ص ٨٨٣، ح ٢٦٤٤؛ سنن الترمذي، ج ٢، ص ٤٣٣، ح ١٤٣٤؛ السنن الكبرى للنسائي، ج ٤، ص ٢٣٥، ح ٧٠٠٩؛ السنن الكبرى للبيهقي، ج ٨، ص ١٠١-١٠٣؛ كنز العمال، ج ١٥، ص ٥٣، ح ٤٠٠٥٦.
٢. المصنّف للصنعاني، ج ٦، ص ١٢٨، ح ١٠٢٢٣؛ سنن الدارقطني، ج ٣، ص ١٠٦، ح ٣٢٥٦؛ السنن الكبرى للبيهقي، ج ٨، ص ١٠١؛ كنز العمال، ج ١٥، ص ١٤٠، ح ٤٠٤٢٨.
٣. في «ب، ج، ك» والمطبوع: «فإذا».
٤. نقل هذه المسألة العلامة في مختلف الشيعة، ج ٩، ص ٣٢٠.

لاحظ المصادر التالية لكي تتحصل على أقوال الفقهاء: المقنع، ص ١٩١؛ المقنعة، ص ٧٤٠ و ٧٥٣؛ النهاية و نكتها، ج ٣، ص ٣٨٧-٣٨٨؛ المراسم، ص ٢٣٧؛ الوسيلة، ص ٤٣٤ و ٤٣٥؛ الكافي في الفقه، ص ٣٨٥ و ٣٩٣؛ غنية النزوع، ص ٥٥٧؛ السرائر، ج ٣، ص ٣٥١.

و خَالَفَ باقي الفقهاء في ذلك و لم يَعْرِفُوا شيئاً منه^١.

دَلِيلُنَا عَلَى صَحَّةِ^٢ مَا ذَهَبْنَا إِلَيْهِ: الإجماعُ المتقدمُ.

و أَيْضاً أَنَّ قَتْلَ الذَّمِّيِّ لِلْمُسْلِمِ غَلِيظٌ شَدِيدٌ قَدْ هَتَكَ بِهِ حُرْمَةَ الذَّمَّةِ، فَلَا يَجُوزُ أَنْ يَكُونَ عُقُوبَتُهُ كَعُقُوبَةِ^٣ مَنْ لَمْ يَنْتَهِ إِلَى ذَلِكَ؛ وَإِذَا كَانَ لَا بُدَّ مِنَ التَّغْلِيظِ فِي جَزَائِهِ فَعِبْرَةٌ مُنْكَرٌ أَنْ يَنْتَهِيَ التَّغْلِيظُ إِلَى الْحَدِّ الَّذِي ذَكَرْنَاهُ إِذَا تَظَاهَرَتْ^٤ بِهِ الرِّوَايَةُ وَاجْتَمَعَتْ^٥ الطَّائِفَةُ عَلَيْهِ.

٣٠٨. مسألة

[حُكْمُ الشَّجَاجِ]

و مِمَّا انْفَرَدَتْ بِهِ الْإِمَامِيَّةُ: الْقَوْلُ بِأَنَّ فِي الشَّجَاجِ الَّتِي هِيَ دُونَ الْمَوْضِحَةِ، مِثْلَ الْخَارِصَةِ^٦ وَ الدَّامِيَةِ وَ الْبَاضِعَةِ وَ السَّمْحَاقِ، دِيَّةٌ مُقَدَّرَةٌ.

فَفِي الْخَارِصَةِ - وَ هِيَ الْخَدَشُ الَّذِي يَشُقُّ الْجِلْدَ - بَعِيرٌ وَاحِدٌ.

وَ فِي الدَّامِيَةِ - وَ هِيَ الَّتِي تَصِلُ إِلَى اللَّحْمِ وَ يَسِيلُ مِنْهَا^٧ الدَّمُ - بَعِيرَانِ.

وَ فِي الْبَاضِعَةِ^٨ - وَ هِيَ الَّتِي تَقْطَعُ اللَّحْمَ وَ تَزِيدُ فِي الْجِنَايَةِ عَلَى الدَّامِيَةِ - ثَلَاثَةُ أَبْعَرَةٍ.

١. الإشراف على مذاهب العلماء، ج ٧، ص ٣٤٦؛ مختصر اختلاف العلماء، ج ٥، ص ١٦٢؛

المغني لابن قدامة، ج ٩، ص ٣٤٦؛ المجموع، ج ١٨، ص ٣٥٠؛ روضة الطالبين، ج ٧، ص ٣٠.

٢. في «أ، ب، ج» و المطبوع: «صحة».

٣. في «أ»: «عقوبة».

٤. في «ب»: «جرأته».

٥. في مطبوع النجف: «تظافرت».

٦. في «ج، ص، ط» و مطبوع النجف: «اجتمعت».

٧. في «ج»: «الخارصة» بالحاء في الموضوعين. وَ حَرَّصَ الشَّيْءَ: شَقَّه؛ يُقَالُ: حَرَّصْتُ الشَّجَةَ الْجِلْدَ.

٨. في «أ، ص، ك»: «بها».

٩. في «ط»: - «و هي التي تصل إلى اللحم و يسيل...» إلى هنا.

و في السّمحاق - وهي التي تَقَطُّعُ اللَّحْمَ حَتَّى تَبْلُغَ إِلَى^١ الْجِلْدَةِ الرَّقِيقَةِ الْمُتَغَشَّيَةِ^٢ لِلْعَظْمِ - أَرْبَعَةٌ أْبْعَرَةٌ^٣.

و خَالَفَ بَاقِي الْفُقَهَاءِ فِي ذَلِكَ:

فَقَالَ أَبُو حَنِيفَةَ^٤ وَأَصْحَابُهُ وَمَالِكٌ^٥ وَالْأَوْزَاعِيُّ^٦ وَالشَّافِعِيُّ^٧: لَيْسَ فِيهَا دُونَ الْمَوْضِحَةِ مِنَ الشَّجَاجِ أَرْشٌ مُقَدَّرٌ، وَإِنَّمَا فِيهِ حُكُومَةٌ.

و قَالَ الْحَسَنُ بْنُ حَيٍّ: فِي السَّمْحَاقِ أَرْبَعٌ مِنَ الْإِبِلِ^٨. وَهَذِهِ مُوَافَقَةٌ لِلْإِمَامِيَّةِ. ٥٤٩

دَلِيلُنَا عَلَى صِحَّةِ مَا ذَهَبْنَا إِلَيْهِ: الْإِجْمَاعُ الْمَتَرَدُّدُ، وَلَئِنَّا نَرْجِعُ فِي هَذِهِ التَّقْدِيرَاتِ

١. في «ص، ط، ك» و مطبوع النجف: - «إلى».

٢. في «ص، ط، ك» و مطبوع النجف: «المتغشّية».

٣. لقد أشار السيّد المرتضى إلى هذا القول في الناصريات أيضاً، ونقله إلى هنا ابن إدريس.

الناصریات، ص ٣٩١، السرائر، ج ٣، ص ٤٠٩.

و قد ذهب الشيخ الطوسي إلى أنّ الدامية هي الحارصة، و أنّ الباضعة مغايرة للمتلاحمة؛

و وافقه ابن حمزة و ابن زهرة. و على قول السيّد المرتضى؛ الشيخ المفيد و سكلار و ابن

إدريس. المقنعة، ص ٧٦٥؛ المبسوط، ج ٧، ص ١٢٢؛ المراسم، ص ٢٤٧؛ السرائر، ج ٣،

ص ٤٠٨؛ الكافي في الفقه، ص ٣٩٩؛ الوسيلة، ص ٤٤٤؛ غنية الزروع، ص ٤١٩.

٤. الإشراف على مذاهب العلماء، ج ٧، ص ٣٩٩ - ٤٠٠؛ مختصر اختلاف العلماء، ج ٥،

ص ١٠٧؛ المبسوط للسرخسي ج ٢٦، ص ٧٤؛ تحفة الفقهاء، ج ٣، ص ١١٢؛ بدائع الصنائع،

ج ٧، ص ٣٠٩؛ بداية المجتهد، ج ٢، ص ٣٤٣.

٥. الموطأ، ج ٢، ص ١٥٩؛ الإشراف على مذاهب العلماء، ج ٧، ص ٤٠٠؛ مختصر اختلاف

العلماء، ج ٥، ص ١٠٧؛ المغني لابن قدامة، ج ٩، ص ٦٥٨؛ بداية المجتهد، ج ٢، ص ٣٤٣.

٦. مختصر اختلاف العلماء، ج ٥، ص ١٠٧؛ الإشراف على مذاهب العلماء، ج ٧، ص ٣٩٩؛

المغني لابن قدامة، ج ٩، ص ٦٥٨.

٧. الأم، ج ٦، ص ٨٣؛ مختصر المزني، ص ٢٤٥؛ الإشراف على مذاهب العلماء، ج ٧، ص ٤٠٠؛

مختصر اختلاف العلماء، ج ٥، ص ١٠٧؛ المجموع، ج ١٩، ص ٦٨.

٨. مختصر اختلاف العلماء، ج ٥، ص ١٠٧.

إلى رواياتٍ وطُرُقٍ^١ للعلم^٢، و يرجعُ المخالفُ إلى الرأيِ والظنِّ.

٣٠٩. مسألة

[في لَطْمَةِ الْوَجْهِ وَالْجَسَدِ]

و ممَّا انفردت به الإمامية: القولُ بأنَّ في لَطْمَةِ الْوَجْهِ إذا احمرَّ موضِعُها ديناراً واحداً و نصفاً، فإن اخضرَّ أو اسودَّ ففيها ثلاثةُ دنانيرٍ؛ وأرشها في الجسدِ النصفُ من أرشها في الوجه^٣ بحسابٍ ما ذكرناه^٤.

و ما أعرِفُ وفاقاً^٥ من باقي الفقهاء في ذلك^٦.

و الوجهُ في نُصرة هذه المسألة: ما تقدّم في أمثالها.

١. في «ص، ط، ك» و مطبوع النجف: «طريق».

٢. في «ج، ص، ط، ك» و مطبوع النجف: «العلم».

٣. في «أ»: + «و أرشها في الوجه»، و في «ج»: + «إذا احمرَّ و أرشها في الوجه».

٤. نقل ابن إدريس و العلامة هذا القول عن السيّد المرتضى. السرائر، ج ٣، ص ٤١٠؛ مختلف الشيعة، ج ٩، ص ٤٠٨.

و إلى قول السيّد المرتضى ذهب الشيخ المفيد و أبو الصلاح و سلار و ابن زهرة و ابن إدريس. و قال الشيخ الطوسي: «و في اللطمة في الوجه إذا اسودَّ أثرها ستةُ دنانير، فإن اخضرَّ فثلاثةُ دنانير، فإن احمرَّ فدينار و نصف»، و ذهب إلى قوله الشيخ الصدوق و ابن البراج و ابن حمزة و ابن الجنيد و العلامة. المقنع، ص ١٨٦؛ المقنعة، ص ٧٦٦؛ النهاية و نكتها، ج ٣، ص ٤٥٤؛ الخلاف، ج ٥، ص ٢٦٢، مسألة ٧٤؛ الوسيلة، ص ٤٤٥؛ الكافي في الفقه، ص ٤٠٠؛ المراسم، ص ٢٤٨؛ غنية النزوع، ص ٤٢٠؛ السرائر، ج ٣، ص ٤٠٩ - ٤١٠؛ مختلف الشيعة، ج ٩، ص ٤٠٨.

٥. في «ص، ط، ك» و المطبوعين: «موافقاً».

٦. في «ص، ط، ك» و مطبوع النجف: «على».

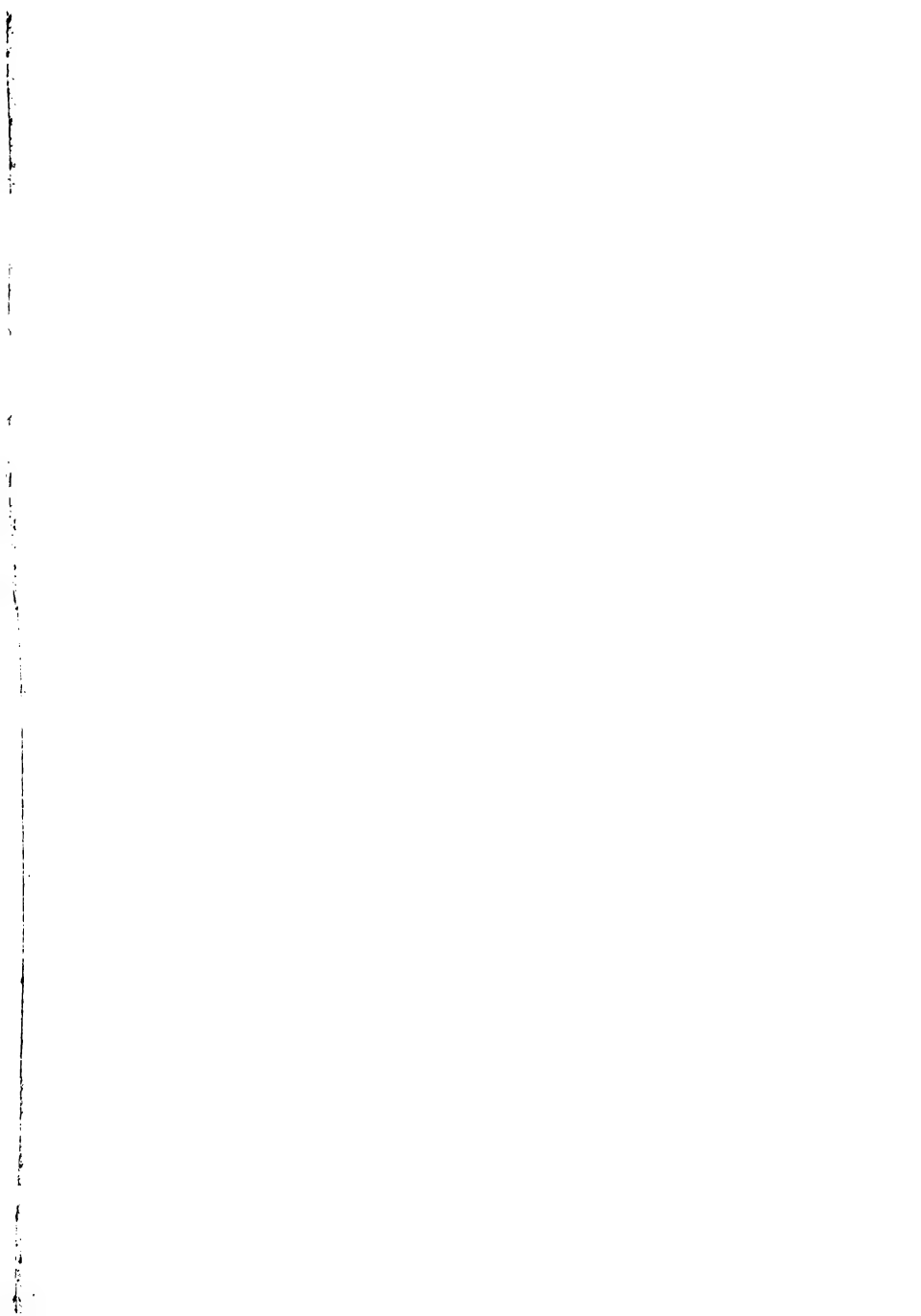
٧. المدونة الكبرى، ج ٦، ص ٤٢٩؛ الأم، ج ٧، ص ٣٤٥؛ الإشراف على مذاهب العلماء، ج ٧، ص ٤٤٠؛ مختصر اختلاف العلماء، ج ٥، ص ١٢٦ - ١٢٨؛ المحلى، ج ١٠، ص ٤٦٠؛ بدائع الصنائع، ج ٧، ص ٢٩٩؛ المغني لابن قدامة، ج ٩، ص ٦٦٥.

كتابُ الفرائض^١ و المَوارِيثِ

و الوصايا و ما يَتَعَلَّقُ بِذلك^٢

١. في «أ» و حاشية «ك»: «مسائل الفرائض».

٢. في «أ»: + «مسألة قال السيّد الأجل المرتضى علم الهدى ذو المجددين قدّس الله روحه»،
و في «ك»: + «قال السيّد الشريف الأجل المرتضى علم الهدى ذو المجددين قدّس الله
سرّه»، و في «ج»: + «قال المرتضى رضي الله عنه».



[مسائل الفرائض]

٥٥٢ اعْلَمْ أَنَّ الْمَسَائِلَ الَّتِي تَنْفَرِدُ بِهَا الْإِمَامِيَّةُ فِي هَذَا الْبَابِ يَدُورُ أَكْثَرُهَا وَ مُعْظَمُهَا عَلَى أَصُولٍ نَحْنُ نُبَيِّنُ الْكَلَامَ فِيهَا وَ نَسْتَوْفِيهِ، وَ هِيَ الْكَلَامُ فِي الْعَصَبَةِ وَ الْعَوْلِ وَ الرَّدِّ، وَ إِذَا بَانَ أَنَّ الْحَقَّ فِي هَذِهِ الْأَصُولِ مَعْنَا دُونَ مُخَالَفِينَا بُيِّنَتْ^٢ الْمَسَائِلُ الْكَثِيرَةُ فِي الْفَرَائِضِ عَلَيْهِ، وَ اسْتَغْنَيْنَا عَنِ التَّطْوِيلِ بِتَعْيِينِ الْكَلَامِ فِي الْمَسَائِلِ مَعَ رُجُوعِهِنَّ إِلَى أَصْلٍ وَاحِدٍ قَدْ أَحْكَمْنَاهُ.

فَصْلٌ: فِي الْكَلَامِ عَلَى الْعَصَبَةِ

اعْلَمْ أَنَّ مُخَالَفِينَا فِي هَذَا الْبَابِ يَذْهَبُونَ فِي ذَلِكَ إِلَى مَا لَمْ يَقُمْ بِهِ حُجَّةٌ مِنْ كِتَابٍ وَ لَا سُنَّةٍ مَقْطُوعٍ بِهَا وَ لَا إِجْمَاعٍ، وَ يُعَوَّلُونَ فِي هَذَا الْأَصْلِ الْجَلِيلِ عَلَى أَخْبَارٍ^٣ آحَادٍ ضَعِيفَةٍ، لَوْ سَلِمَتْ مِنْ كُلِّ قَدَحٍ وَ مُخَالَفَةٍ لِنَصِّ الْكِتَابِ وَ ظَاهِرِهِ - عَلَى مَا سَنَدُلُّ^٤ عَلَيْهِ - وَ مُعَارَضَةٍ بِأَمْثَالِهَا، لَكَانَتْ غَايَةُ أَمْرِهَا أَنْ تَوْجِبَ الظَّنُّ الَّذِي قَدْ بَيَّنَّا فِي غَيْرِ مَوْضِعٍ أَنَّ الْأَحْكَامَ الشَّرْعِيَّةَ لَا تَثْبُتُ بِمِثْلِهِ.

١. فِي «ج، ص، ط، ك» وَ مَطْبُوعِ النَجَفِ: «فَإِذَا».

٢. فِي «أ، ص، ط، ك» وَ مَطْبُوعِ النَجَفِ: «أُثْبِتَ».

٣. يَأْتِي التَّعَرُّضُ لَهَا وَ لِمُنَاقَشَتِهَا خِلَالَ الْمَبْحَثِ.

٤. فِي «ص، ط، ك» وَ مَطْبُوعِ النَجَفِ: «نَسْتَدَلُّ».

و ادعاء الإجماع على قولهم في التعصّب غير ممكن مع الخلاف المعروف المسطور فيه سالفاً و آتياً؛ لأن ابن عباس - رحمه الله عليه - كان يُخالِفُهُم^١ في التعصّب، و يذهب إلى مثل مذهب الإمامية، و يقول فيمن خلف ابنة^٢ و أختاً: إن المال كله للابنة^٣ دون الأخت^٤. و وافقه في ذلك جابر بن عبد الله^٥.

و حكى الساجي أن عبد الله بن الزبير قضى أيضاً بذلك^٦، و حكى الطبري مثله^٧.

و رويت موافقة ابن عباس عن إبراهيم النخعي في رواية الأعمش عنه^٨. و ذهب داود بن علي الأصفهاني إلى مثل ما حكيناه و لم يجعل الأخوات عصبة مع البنات^٩. فبطل ادعاء الإجماع مع ثبوت الخلاف متقدماً و متأخراً.

١. في «أ»: «بخلافهم».

٢. في «أ، ص، ط، ك» و مطبوع النجف: «بتاً».

٣. في «أ، ص، ط، ك»: «للبنات».

٤. الإشراف على مذاهب العلماء، ج ٤، ص ٣٢٧؛ أحكام القرآن للجصاص، ج ٢، ص ١١٧؛ الحاوي الكبير، ج ٨، ص ٩٢؛ المحلى، ج ٩، ص ٢٥٦؛ المبسوط للسرخسي، ج ٢٩، ص ١٥٧؛ المغني لابن قدامة، ج ٧، ص ٦.

٥. أنظر: المغني لابن قدامة، ج ٧، ص ٥.

٦. الإشراف على مذاهب العلماء، ج ٤، ص ٣٥٢؛ أحكام القرآن للجصاص، ج ٢، ص ١١٧؛ المحلى، ج ٩، ص ٢٥٦؛ المجموع، ج ١٦، ص ٨٢؛ سنن الدارمي، ج ٢، ص ٣٤٧؛ السنن الكبرى للبيهقي، ج ٦، ص ٢٣٣.

٧. لم نثر عليه.

٨. لم نثر عليه.

٩. المحلى، ج ٩، ص ٢٥٦؛ المبسوط للسرخسي، ج ٢٩، ص ١٥٧؛ بداية المجتهد، ج ٢، ص ٢٧٨؛ فتح الباري، ج ١٢، ص ٢٤.

و الذي يَدُلُّ على صحّة مذهبنا و بطلان مذهب مُخالفينا في العَصَبَةِ - بعد إجماع الطائفة الذي قد بيّنا أنّه حُجَّةٌ - : قوله تعالى: ﴿لِلرِّجَالِ نَصِيبٌ مِّمَّا تَرَكَ الْوَالِدَانِ وَ الْأَقْرَبُونَ وَ لِلنِّسَاءِ نَصِيبٌ مِّمَّا تَرَكَ الْوَالِدَانِ وَ الْأَقْرَبُونَ مِمَّا قَلَّ مِنْهُ أَوْ كَثُرَ نَصِيباً مَّفْرُوضاً﴾^١، و هذا نصٌّ في مَوْضِعِ الْخِلَافِ؛ لأنَّ الله تعالى صرّح بأنَّ للرجال من الميراث نصيباً، و أنّ للنساء أيضاً نصيباً، و لم يَخُصَّ مَوْضِعاً دُونَ مَوْضِعٍ؛ فَمَنْ خَصَّ في بَعْضِ الْمَوَاضِعِ بالميراث الرجال دون النساء فقد خالف ظاهر هذه الآية^٢.

و أيضاً فإنَّ توريث الرجال دون النساء مع المساواة في القربى و الدرجة من أحكام الجاهليّة، و قد نَسَخَ اللهُ تعالى بشريعة نبيّنا - عليه و آله السلام - أحكام الجاهليّة، و دَمَّ مَنْ أَقَامَ عليها و استمرَّ على العمل بها بقوله تعالى: ﴿أَفْحُكُمُ الْجَاهِلِيَّةَ يَبْغُونَ وَ مَنْ أَحْسَنُ مِنَ اللَّهِ حُكْمًا﴾^٣.

و ليس لهم أن يقولوا: إنّنا نَخُصُّ الآية التي ذكّرتموها بالسُّنَّةِ، و ذلك أنّ السُّنَّةَ التي لا تَقْتَضِي الْعِلْمَ الْقَاطِعَ لا نَخُصُّ بها القرآن كما لا نَسْخُحُ بها، و إنّما يَجُوزُ بالسُّنَّةِ أَنْ نَخُصَّ أَوْ نَسْخَ إِذَا كَانَتْ تَقْتَضِي الْعِلْمَ الْيَقِينَ؛ و لا خلاف في أنّ الأخبارَ المرويةَ في توريث العصبَةِ أخباراً آحادٍ لا توجبُ علماً، و أكثرُ ما تَقْتَضِيهِ غَلَبَةُ الظَّنِّ.

١. النساء (٤): ٧.

٢. في «ب، ص، ط، ك» و المطبوع: «في بعض الموارث».

٣. في «ص، ط، ك»: «هذه».

٤. المائدة (٥): ٥٠.

على أن أخبار التعصّب معارضة بأخبار^١ كثيرة تروىها الشيعة من طرقٍ مختلفة في إبطال أن يكون الميراث بالعصبة، وأنه بالقربى والرحم وإذا تعارضت الأخبار رجّعنا إلى ظاهر^٢ الكتاب.

فاعتماد^٣ المخالفين في العصبة على حديث رواه ابن طاوس عن أبيه، عن ابن عباس، عن النبي صلى الله عليه وآله أنه قال: قال رسول الله صلى الله عليه وآله: «يُقسَمُ المالُ على أهلِ الفرائضِ على كتابِ الله، فما تركتُ^٤ فلأولَى ذَكَرِ قَرَبٍ^٥». وهذا خبر لم يروِه أحدٌ من أصحاب الحديث إلّا من طريق ابن طاوس، ولا رواه ابن طاوس إلّا عن أبيه، عن ابن عباس، ولم يقل ابن عباس فيه: «سمعتُ» ولا «حدّثنا». و طاوُس^٦ يُسنّده تارةً إلى ابن عباس في رواية وهيب^٧

٥٥٥

١. الكافي، ج ٧، ص ٧٥، ح ١؛ تهذيب الأحكام، ج ٩، ص ٢٤٧ - ٢٦٨، باب في أبطال العول و العصبة؛ وسائل الشيعة، ج ٢٦، ص ٨٥ - ٩١، باب بطلان التعصّب.
٢. في «ب» و المطبوع: «ظواهر».
٣. في «ج، ط» و مطبوع النجف: «واعتماد».
٤. في «أ»: - «فما تركت».
٥. في «ص، ط، ك»: «أقرب».
٦. مسند أحمد، ج ١، ص ٢٩٢؛ سنن الدارمي، ج ٢، ص ٣٦٨؛ صحيح البخاري، ج ٨، ص ٥؛ سنن ابن ماجه، ج ٢، ص ٩١٥؛ ح ٢٧٤٠؛ سنن الدارقطني، ج ٤، ص ٣٩، ح ٤٠٢٤.
٧. أبو محمّد عبد الله بن طاوس بن كيسان اليماني، أصله من اليمن و يعرف بابن طاوس، كان يختلف إلى مكة، روى عن أبيه و عطاء و عمرو بن شعيب و عكرمة بن خالد و غيرهم، روى عنه الثوري و ابن جريج و معمر و ابن عيينة و عمرو بن دينار و أيوب السختياني، مات سنة ١٣٢هـ. تهذيب التهذيب، ج ٥، ص ٢٣٧؛ الجرح و التعديل، ج ٥، ص ٨٩.
٨. وهب بن خالد، و قيل: وهيب بن خالد بن عجلان الباهلي، مولا هم، أبو بكر البصري،

و مَعْمَرٌ،^١ و تَارَةً أُخْرَى يَرْوِيهِ^٢ عَنْهُ^٣ الثَّوْرِيُّ و عَلِيُّ بْنُ عَاصِمٍ^٤ عَنْ أَبِيهِ مُرْسَلًا غَيْرَ
مَذْكُورٍ فِيهِ ابْنُ عَبَّاسٍ، فَيَقُولُ الثَّوْرِيُّ و عَلِيُّ بْنُ عَاصِمٍ عَنْ ابْنِ طَاوُسٍ، عَنْ أَبِيهِ
قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَ آلِهِ.^٥

ثُمَّ هُوَ مُخْتَلِفٌ اللَّفْظُ؛ لِأَنَّهُ يُرْوَى: «فَمَا أَبَقَتِ الْفَرَايِضُ فَلِأُولَى ذَكَرٍ»^٦، وَ رُويَ
أَيْضًا: «فَلِأُولَى عَصَبَةٍ قَرَبٍ»^٧، وَ رُويَ أَيْضًا: «فَلِأُولَى عَصَبَةٍ ذَكَرٍ»^٨، وَ فِي رِوَايَةٍ
أُخْرَى: «فَلِأُولَى رَجُلٍ ذَكَرٍ عَصَبَةٍ»^٩. وَ اخْتِلَافٌ لَفْظُهُ وَ الطَّرِيقُ وَاحِدٌ يَدُلُّ عَلَى ضَعْفِهِ.
وَ قَدْ خَالَفَ ابْنُ عَبَّاسٍ الَّذِي يُسْتَدُّ هَذَا الْخَبْرُ إِلَيْهِ مَا أَجْمَعَ مُتَقَبَّلُو هَذَا الْخَبَرِ

﴿صاحب الكرايس، روى عن حميد الطويل و ابن طائوس، و ابن شبرمة و جماعة، و عنه
إسماعيل بن علي و ابن المبارك و ابن مهدي و غيرهم مات سنة ١٦٥هـ، و قيل: ١٦٩هـ. تهذيب
التهذيب، ج ١١، ص ١٦٩.

١. مسند أحمد، ج ١، ص ٢٩٢ و ٣١٣؛ سنن الدارمي، ج ٢، ص ٣٦٨؛ صحيح البخاري، ج ٨،
ص ٥؛ سنن ابن ماجه، ج ٢، ص ٩١٥؛ ح ٢٧٤٠؛ سنن أبي داود، ج ٢، ص ٦، ح ٢٨٩٨.
٢. في «ص، ط، ك»: «يروونه».

٣. في «ب، ج، ص، ط» و مطبوع النجف: «عن».

٤. علي بن عاصم، قال ابن معين: ليس بشيء، و قال النسائي: متروك، و قال يزيد بن هارون: ما
زلنا نعرفه بالكذب. الجوهر النقي، ج ٧، ص ٣٨٥.

٥. المستدرک للحاکم، ج ٤، ص ٣٣٨؛ السنن الكبرى للنسائي، ج ٤، ص ٧٢، ح ٦٣٣٢؛ فتح
الباري، ج ١٢، ص ٨.

٦. مسند أحمد، ج ١، ص ٣١٣؛ سنن أبي داود، ج ٢، ص ٦، ح ٢٨٩٨؛ سنن الدارقطني، ج ٤،
ص ٣٩، ح ٤٠٢٣.

٧. لم نعثر عليه.

٨. أحكام القرآن للجصاص، ج ٢، ص ١١٧؛ الجامع لأحكام القرآن للقرطبي، ج ٥، ص ١٦٧؛
المغني لابن قدامة، ج ٧، ص ٦٥؛ المجموع، ج ١٦، ص ٨٤.

٩. مسند أحمد، ج ١، ص ٢٩٢؛ سنن الدارمي، ج ٢، ص ٣٦٨؛ سنن ابن ماجه، ج ٢، ص ٩١٥،
ح ٢٧٤٠.

عليه في توريث الأخت بالتعصيب إذا خَلَفَ الميِّتُ ابنةً^١ و أختاً على ما قدَّمناه و حَكَيْنَاهُ عنه، و راوي^٢ الخبر إذا خَالَفَ معناه كان فيه ما هو معلومٌ.

ثم إذا تجاوزنا عن ذلك، مِن أينَ لهم أنْ معنَى العَصَبَةِ المذكورة في الخبر هو ما يَذْهَبُونَ إليه؟ و ليس في اللغة العربية لذلك شاهدٌ و لا في العُرفِ الشرعيِّ.

فأمَّا اللغةُ، فإنَّ الخليلَ بنَ أحمدَ^٣ قالَ في كتابِ العينِ^٤: إِنَّ العَصَبَةَ مُشْتَقَّةٌ مِنَ الأعْصَابِ و هي التي تَصِلُ بَيْنَ أطْرافِ العِظَامِ، و لَمَّا كَانَتْ هِيَ^٥ الوَاصِلَةَ بَيْنَ الْمُتَفَرِّقِ مِنَ الأَعْضَاءِ حَتَّى التَّامَّتْ، و كَانَ أولَادُ^٦ الْبَنَاتِ أولَاداً لِلْجَدِّ كَمَا أَنَّ أولَادَ الابْنِ وَلَدٌ لِلْجَدِّ، و الْجَدُّ جَدٌّ لِلْجَمِيعِ، كَانَ^٧ الْبَنَاتُ فِي جَمْعٍ^٨ وَلَدِهِنَّ إِلَى الْجَدِّ و ضَمُّ الأَهْلِ^٩ و الْقَبِيلَةِ المنسوبة إلى الجَدِّ كَالْبَنِينَ، و كانوا جميعاً كالأعصاب التي تَجْمَعُ العِظَامَ و ثَلَاثُهَا الْجَسَدُ؛ فَوَجَبَ أَنْ يُسَمَّوْا جَمِيعاً عَصَبَةً.

٥٥٦

١. في «أ، ج، ص، ط» و مطبوع النجف: «بتأ».

٢. في «أ، ص، ك» و مطبوع النجف: «هذا».

٣. أبو عبد الرحمن الخليل بن أحمد بن عمرو بن تميم الفراهيدي الأزدي، من كبار أصحابنا المجتهدين، من أئمة اللغة و الأدب، و أوَّل من وضع علم العروض، أخذ عنه سيبويه. قال العلامة الحلِّي: «الخليل بن أحمد، كان أفضل الناس في الأدب، و قوله حجة فيه، و اخترع علم العروض، و فضله أشهر من أن يذكر، و كان إمامي المذهب». ولد سنة ١٠٠ هـ. في البصرة، و مات فيها سنة ١٧٥ هـ. سير أعلام النبلاء، ج ٧، ص ٤٢٩، الرقم ١٦١؛ وفيات الأعيان، ج ٢، ص ٢٤٤، الرقم ٢٢٠؛ خلاصة الأقوال، ص ١٤٠، الرقم ١٠.

٤. كتاب العين، ج ١، ص ٣٠٨-٣٠٩ (عصب).

٥. في «ج، ص، ط، ك» و مطبوع النجف: «هذه».

٦. في «أ، ب، ج» و حاشية «ك» و المطبوع: «ولد».

٧. في «أ»: «كانت».

٨. هكذا في «أ». و في سائر النسخ و المطبوع: «جميع».

٩. في «ص، ط، ك» و مطبوع النجف: «الأصل».

و ذَكَرَ أَبُو عَمْرٍو غُلَامٌ ثَعْلَبِيٌّ^١ قَالَ: قَالَ ثَعْلَبٌ: قَالَ ابْنُ الْأَعْرَابِيِّ^٢: الْعَصْبَةُ جَمِيعُ الْأَهْلِ مِنَ الرِّجَالِ وَالنِّسَاءِ^٣.

فَإِنَّ هَذَا هُوَ الْمَعْرُوفُ الْمَشْهُورُ فِي لُغَةِ الْعَرَبِ، وَإِنَّ الْكَلَالََةَ مَا عَدَا الْوَالِدَيْنِ وَالْوَلَدَ مِنَ الْأَهْلِ.

فَإِذَا كَانَتِ اللَّغَةُ عَلَى مَا ذَكَرْنَاهُ فَهِيَ شَاهِدٌ^٤ بِضِدِّ مَا يَذْهَبُ إِلَيْهِ مُخَالِفُنَا فِي الْعَصْبَةِ.

و لَيْسَ هَاهُنَا عَرَفٌ شَرْعِيٌّ مُسْتَقَرٌّ فِي هَذِهِ اللَّفْظَةِ؛ لِأَنَّ الْاِخْتِلَافَ وَقَعَ فِي مَعْنَاهَا؛ لِأَنَّ فِي النَّاسِ مَنْ يَذْهَبُ إِلَى أَنَّ الْعَصْبَةَ إِنَّمَا هِيَ الْقَرَابَةُ مِنْ جِهَةِ الْأَبِ، وَفِيهِمْ مَنْ يَذْهَبُ فِيهَا إِلَى أَنَّ الْمُرَادَ بِهَا قَرَابَةُ الْمَيِّتِ مِنَ الرِّجَالِ الَّذِينَ اتَّصَلَتْ قَرَابَتُهُمْ بِهِ مِنْ جِهَةِ الرِّجَالِ كَالْأَخِ وَالْعَمِّ دُونَ الْأَخْتِ وَالْعَمَّةِ، وَلَا يَجْعَلُ الرِّجَالَ الَّذِينَ اتَّصَلَتْ قَرَابَتُهُمْ مِنْ جِهَةِ النِّسَاءِ عَصْبَةً كَأَخَوَةِ الْمَيِّتِ لِأُمِّهِ، وَفِيهِمْ مَنْ

١. أبو عمرو ومحمد بن عبد الواحد بن أبي هاشم اللغوي، المعروف بـ غلام ثعلب، ولد سنة ٢٦١هـ، وسمع الحديث من موسى بن سهل الوشاء ومحمد بن يونس الكريمي وأحمد بن عبيد الله النرسي وغيرهم، وروى عنه جماعة. مات ببغداد في ثالث عشر ذي القعدة سنة ٣٤٥هـ. طبقات الشافعية الكبرى، ج ٢، ص ١٧١ - ١٧٢.

٢. أبو عبد الله محمد بن زياد الكوفي، يعرف بابن الأعرابي، مولى بني هاشم، صاحب اللغة، كان أحد العالمين بها والمشار إليهم في معرفتها، كثير الحفظ لها، لم يكن في الكوفيين أشبه برواية البصريين منه، وكان يحضر مجلسه خلق كثير يملئ عليهم، سمع من أبي معاوية الضرير والقاسم بن معن، وروى عنه أبو العباس ثعلب وابن السكيت وإبراهيم الحربي وغيرهم، ومن تصانيفه النوادر والألفاظ، مات سنة ٢٣١هـ. تاريخ بغداد، ج ٢، ص ٣٥٤، الرقم ٨٦٢؛ وفيات الأعيان، ج ٤، ص ٣٠٦، الرقم ٦٣٣.

٣. لم نثر عليه.

٤. في «ص، ط» ومطبوع النجف: «ذكرنا فهي شاهدة».

جَعَلَ الْعَصَبَةَ مَأْخُذَةً مِنَ التَّعَصُّبِ وَالرَّايَاتِ وَالْديَوَانِ وَالنَّصْرَةِ. وَمَعَ هَذَا الْاِخْتِلَافِ لَا إِجْمَاعٌ^١ يَسْتَقِرُّ عَلَى مَعْنَاهَا.

عَلَى أَنَّهُمْ يُخَالِفُونَ لَفْظَ هَذَا الْحَدِيثِ الَّذِي يَرَوُونَهُ؛ لِأَنَّهُمْ يُعْطُونَ الْأُخْتَ مَعَ الْبِنْتِ بِالتَّعَصُّبِ وَلَيْسَتْ بِرَجُلٍ وَلَا ذَكَرٍ كَمَا تَضَمَّنَهُ لَفْظُ الْحَدِيثِ.

فَإِنْ قَالُوا: نَحْصُصُ هَذَا اللَّفْظَ إِذَا وَرَّثْنَا الْأُخْتَ مَعَ الْبِنْتِ.

قُلْنَا: مَا الْفَرْقُ^٢ بَيْنَكُمْ إِذَا خَصَصْتُمُوهُ بِبَعْضِ الْمَوَاضِعِ، وَبَيْنَنَا إِذَا فَعَلْنَا فِي تَخْصِيصِهِ مِثْلَ فِعْلِكُمْ، فَجَعَلْنَاهُ مُسْتَعْمَلاً فِيمَنْ خَلَفَ أُخْتَيْنِ لَأُمٍّ وَابْنِ أَخٍ وَابْنَةِ^٣ أَخٍ لِأَبٍ وَأُمٍّ وَأَخًا لِأَبٍ؟ فَإِنَّ لِلْأُخْتَيْنِ^٤ مِنَ الْأُمِّ فَرَضَهُمَا^٥ التَّلْثَ، وَمَا بَقِيَ فَلَأُولَى ذَكَرٍ قَرَبٌ وَهُوَ الْأَخُ مِنَ الْأَبِ، وَسَقَطَ ابْنُ الْأَخِ وَبِنْتُ الْأَخِ؛ لِأَنَّ الْأَخَ أَقْرَبُ مِنْهُمَا. وَفِي مَوْضِعٍ آخَرَ وَهُوَ أَنْ يُخَلَّفَ الْمَيِّتُ امْرَأَةً وَعَمًّا وَعَمَّةً وَخَالًا وَخَالَةً وَابْنَ أَخٍ أَوْ أَخًا؛ فَلِلْمَرْأَةِ الرَّبْعُ، وَمَا بَقِيَ فَلَأُولَى ذَكَرٍ وَهُوَ الْأَخُ أَوْ ابْنُ الْأَخِ، وَسَقَطَ الْبَاقُونَ.

ثُمَّ يُقَالُ لَهُمْ: مِنْ أَيِّ وَجْهِ كَانَتْ الْأُخْتُ مَعَ الْبِنْتِ عَصَبَةً؟

فَإِنْ قَالُوا: مِنْ حَيْثُ عَصَبَهَا أَخُوهَا.

قُلْنَا: فَالَا جَعَلْتُمُ الْبِنْتَ عَصَبَةً^٦ عِنْدَ عَدَمِ الْبَنَيْنِ وَيَكُونُ أَبُوهَا^٧ هُوَ الَّذِي يَعَصِبُهَا؟

١. فِي «ج»: «الْإِجْمَاعُ» بَدَلَ مِنْ: «لَا إِجْمَاعُ».

٢. فِي «ج»: «+ بَيْنَنَا وَ».

٣. فِي «أ»، ص، ط، ك، وَمَطْبُوعِ النَّجَفِ: «بِنْتُ».

٤. فِي «أ»، ج، ك، وَالْمَطْبُوعَيْنِ: «الْأُخْتَيْنِ».

٥. فِي «ب»، ج، ص، ط، ك، وَالْمَطْبُوعَيْنِ: «فَرَضَهُنَّ».

٦. فِي «أ»، ب: «فَإِذَا».

٧. فِي «ج» - «فَإِذَا قَالُوا: مِنْ حَيْثُ عَصَبَهَا...» إِلَى هُنَا.

٨. فِي «أ»، ب، ج: «أَخُوهَا».

و إذا كَانَ الابْنُ أَحَقَّ بالتَّعْصِبِ مِنَ الأبِّ، فالأبُّ^١ أَحَقُّ بالتَّعْصِبِ مِنَ الأخِ،
و أُخْتُ^٢ الابْنِ أَحَقُّ بالتَّعْصِبِ كَثِيراً مِنْ أُخْتِ الأخِ.

و كذلك يَلْزَمُهُمْ أَنْ يَجْعَلُوا العَمَّةَ عِنْدَ عَدَمِ العَمِّ عَصَبَةً فِيمَا تُوجَّهُ لِإِنجَازِهِ وَ فِعْلِهِ.
فإن قالوا: البنتُ لَا تَعْقِلُ عَنْ أبيها.

قلنا: و الأختُ أيضاً لَا تَعْقِلُ^٣، فَلَا تَجْعَلُهَا عَصَبَةً مَعَ البناتِ.

فإن تَعَلَّقُوا بِمَا رَوَاهُ عَنْ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَ آلِهِ أَنَّهُ أُعْطِيَ الأُخْتُ مَعَ البنتِ^٤.
قلنا: هَذَا حَدِيثٌ لَوْ صَحَّ وَ بَرِيءٌ مِنْ كُلِّ قَدَحٍ لَكَانَ مُخَالِفاً لِنَصِّ الْكِتَابِ؛ لِأَنَّ
اللَّهَ تَعَالَى قَالَ: ﴿وَ أُولُوا الْأَرْحَامِ بَعْضُهُمْ أَوْلَى بِبَعْضٍ فِي كِتَابِ اللَّهِ﴾^٥، فَنَصَّ عَلَى
[أَنَّ] الْقُرْبَى وَ تَدَانِي الْأَرْحَامِ سَبَبٌ فِي اسْتِحْقَاقِ الْمِيرَاثِ، وَ الْبنتُ أَقْرَبُ مِنَ
الأُخْتِ وَ أَدْنَى رَحِماً.

٥٥٨ وَ خَبَرَهُمُ الَّذِي يُعَوَّلُونَ عَلَيْهِ فِي تَوْرِيثِ الأُخْتِ مَعَ البنتِ رَوَاهُ الْهَذِيلُ بْنُ
شُرْحَبِيلٍ أَنَّ أَبَا مُوسَى الْأَشْعَرِيَّ سُئِلَ عَنْ رَجُلٍ تَرَكَ بَنَاتاً وَ ابنةَ ابْنٍ وَ أُخْتاً مِنْ أَبِيهِ
وَ أُمَّهُ، فَقَالَ: لِابْنَتِهِ النِّصْفُ وَ مَا بَقِيَ فَلِلْأُخْتِ^٦.

١. فِي «أ، ج»: «وَ الأب».

٢. فِي «أ، ص، ط، ك»: «فَأُخْتُ».

٣. فِي «ط، ك»: «+ عَنْ أَخِيهَا».

٤. فِي «أ، ج، ص، ط، ك» وَ مَطْبُوعِ النِّجَفِ: «بِأَنَّهُ».

٥. مُسْنَدُ أَحْمَد، ج ١، ص ٣٨٩؛ سَنَنِ الدَّارِمِيِّ، ج ٢، ص ٣٤٩؛ صَحِيحِ الْبُخَارِيِّ، ج ٨، ص ٦؛

سَنَنِ ابْنِ مَاجَةَ، ج ٢، ص ٩٠٩؛ ح ٢٧٢١؛ السَّنَنِ الْكَبِيرُ لِلْبَيْهَقِيِّ، ج ٦، ص ٢٣٣؛ كُنْزُ الْعَمَالِ،

ج ١١، ص ٦، ح ٣٠٣٨٥.

٦. الْأَنْفَالُ (٨): ٧٥.

٧. مُسْنَدُ أَحْمَد، ج ١، ص ٣٨٩؛ سَنَنِ الدَّارِمِيِّ، ج ٢، ص ٣٤٩؛ صَحِيحِ الْبُخَارِيِّ، ج ٨، ص ٦.

وَبَخْبَرِ يَرْوِيهِ الْأَسْوَدُ بْنُ يَزِيدَ^١، قَالَ: قَضَىٰ فِينَا مُعَاذُ بْنُ جَبَلٍ عَلَىٰ عَهْدِ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ فَأَعْطَىٰ الْبِنْتَ النِّصْفَ، وَالأُخْتَ النِّصْفَ، وَلَمْ يُورَثِ الْعَصَبَةَ شَيْئًا^٢.

فَأَمَّا الْخَبْرُ الْأَوَّلُ، فَقَدْ قَدَحَ أَصْحَابُ الْحَدِيثِ فِي رِوَايَتِهِ وَضَعَفُوا رَجَالَهُ، وَقِيلَ: إِنَّ هَذَا بَنِي شُرَحْبِيلَ^٣ مَجْهُولٌ ضَعِيفٌ.

وَلَوْ زَالَ هَذَا الْقَدْحُ لَمْ يَكُنْ فِيهِ حُجَّةٌ؛ لِأَنَّ أَبَا مُوسَى لَيْسَ فِي قَضَائِهِ بِذَلِكَ حُجَّةٌ، وَلِأَنَّهُ مَا أَسْنَدَهُ عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ. وَكَذَلِكَ الْقَوْلُ فِي خَبَرِ مُعَاذٍ.

وَلَيْسَ فِي قَوْلِهِمْ: أَنَّهُ كَانَ عَلَىٰ عَهْدِ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ حُجَّةٌ؛ لِأَنَّهُ قَدْ يَكُونُ عَلَىٰ عَهْدِهِ مَا لَا يَعْرِفُهُ وَلَوْ عَرَفَهُ لَأَنْكَرَهُ^٤.

➤ كِتَابُ الْفَرَائِضِ؛ سَنَنُ أَبِي دَاوُدَ، ج ٢، ص ٤، ح ٢٨٩٠؛ الْمُسْتَدْرَكُ لِلْحَاكِمِ، ج ٤، ص ٣٣٤؛ السَّنَنُ الْكُبْرَى لِلنَّسَائِيِّ، ج ٤، ص ٧٠، ح ٦٣٢٨.

١. الْأَسْوَدُ بْنُ يَزِيدَ بْنِ قَيْسِ النَّخَعِيِّ، أَبُو عَمْرٍو، وَيُقَالُ: أَبُو عَبْدِ الرَّحْمَنِ، الْفَقِيهَ الْكُوفِي، وَهُوَ أَخُو عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ يَزِيدَ وَخَالَ إِبْرَاهِيمَ النَّخَعِيِّ. رَوَى عَنْ أَمِيرِ الْمُؤْمِنِينَ عَلَيْهِ السَّلَامُ وَأَبِي بَكْرٍ وَعُمَرَ وَابْنَ مَسْعُودٍ وَحَذِيفَةَ وَبَلَالَ وَعَائِشَةَ، وَرَوَى عَنْهُ ابْنُهُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ وَإِبْرَاهِيمُ النَّخَعِيُّ وَآخَرُونَ، مَاتَ بِالكُوفَةِ سَنَةَ ٧٥ هـ. أَسَدُ الْغَابَةِ، ج ١، ص ٨٨؛ تَذَكُّرَةُ الْحَفَظِ، ج ١، ص ٥٠، الرِّقْمُ ٢٩؛ الْإِصَابَةُ، ج ١، ص ٣٤٢، الرِّقْمُ ٤٦٠.

٢. سَنَنُ الدَّرَامِيِّ، ج ٢، ص ٣٤٦؛ صَحِيحُ الْبُخَارِيِّ، ج ٨، ص ٧، كِتَابُ الْفَرَائِضِ؛ سَنَنُ أَبِي دَاوُدَ، ج ٢، ص ٥، ح ٢٨٩٣؛ الْمُسْتَدْرَكُ لِلْحَاكِمِ، ج ٤، ص ٣٣٧؛ السَّنَنُ الْكُبْرَى لِلْبَيْهَقِيِّ، ج ٦، ص ٢٣٣.

٣. كَذَا فِي النِّسْخِ، وَالظَّاهِرُ أَنَّ الصَّوَابَ: «الْهَذِيلُ بْنُ شُرَحْبِيلَ» لِأَنَّ الرَّوَايَةَ عَنْ أَبِي مُوسَى الْأَشْعَرِيِّ هُوَ الْهَذِيلُ بْنُ شُرَحْبِيلَ الْأَوْدِيِّ، مِنْ مَذْهَبِ، رَوَى عَنْ عَلِيٍّ وَعَبْدِ اللَّهِ، وَكَانَ ثِقَةً وَآخُوهُ الْأَرْقَمُ بْنُ شُرَحْبِيلَ. الطَّبَقَاتُ الْكُبْرَى، ج ٦، ص ١٧٧.

٤. فِي «أ»: «فَلَوْ عَرَفَهُ لَا يَكْرَهُ».

و قد امتنع من توريث الأخت مع البنت من هو أقوى من مُعَاذٍ، و هو أولي بأن يُتَّبَعَ؛ و هو ابنُ عَبَّاسٍ.

و في حديث مُعَاذٍ أيضاً ما يقتضي بطلان قول من يذهب إلى أن الأخت تأخذ بالتعصيب مع البنت؛ لأنه قال: و لم يُورَثِ^١ العَصَبَةُ شيئاً؛ لأنها لو كانت عَصَبَةً في هذا الموضع لم يُقَلْ ذلك، بل كان يقول: و لم يُورَثِ باقي العَصَبَةِ شيئاً.

٥٥٩ و ليس يجوز أن يُستَدَلَّ على أن الأخت لا تَرِثُ مع البنت بقوله تعالى: ﴿إِنْ امْرُؤٌ هَلَكَ لَيْسَ لَهُ وَلَدٌ وَ لَهُ أُخْتُ فَلَهَا نِصْفُ مَا تَرَكَ﴾^٢، فَشَرَطَ في توريث الأخت فَقَدْ الولد، فيجب أن لا تَرِثُ^٣ الأخت مع البنت؛ لأنها وَلَدٌ.

و ذلك: أنه تعالى إنما شَرَطَ في هذا الفرض المخصوص للأخت فَقَدْ الولد، و ليس ذلك بمانع من أن تَرِثُ مع فقد هذا الشرط بسبب آخر؛ فإن تعليق الحكم بشرط لا يدل على ارتفاعه مع فقد الشرط، على ما بيَّناه في كتاب أصول الفقه^٤.

و يُمكن أن يقال أيضاً لمُخَالَفِينَا في هذه المسألة: إن الإناث لا يرثن بالتعصيب مع فقد إخوانهن على رأي من ذهب إلى التوريث^٦ بالتعصيب؛ ألا ترى^٧ أن البنات و بنات الابن لا يرثن بالتعصيب إذا أُفِرِدْنَ^٨؟ فلو^٩ ورثت الأخت بالتعصيب إذا

١. في «ج»: «و لم تورث».

٢. النساء (٤): ١٧٦.

٣. في «أ»: «لا يرث»، و في المطبوع: «لا تعطى».

٤. الذريعة إلى أصول الشريعة، ج ١، ص ٤٠٦، في عدم دلالة الشرط على المفهوم.

٥. في «ب»: - «فقد».

٦. في «ص، ط، ك»: - «يرثن بالتعصيب مع فقد إخوانهن...» إلى هنا.

٧. في «ج»: - «بالتعصيب مع فقد إخوانهن على رأي...» إلى هنا.

٨. في المطبوع: «انفردن»، و في مطبوع النجف: «انفردت».

٩. في «ص، ط، ك»: «ولو».

انْفَرَدَتْ لِكَانَتْ بِنْتُ الْاَبْنِ اُولَى مِنْ الْأَخْتِ بِمَا فَضَّلَ مِنْ فَرَضِ الْبَنَاتِ .
وإذا كُنَّا قد دَلَّلْنَا على بُطْلَانِ المِيرَاثِ بِالْعَصْبَةِ، فَقَدْ بَطَلَ كُلُّ مَا يَبْنِيهِ^١ مُخَالِفُونَا
مِنَ الْمَسَائِلِ فِي الْفَرَائِضِ عَلَى هَذَا الْأَصْلِ، وَهِيَ كَثِيرَةٌ، وَلَا حَاجَةَ بِنَا إِلَى تَفْصِيلِهَا
وَتَعْيِينِ الْكَلَامِ فِي كُلِّ وَاحِدَةٍ^٢ مِنْهَا؛ لِأَنَّ إِبْطَالَ الْأَصْلِ^٣ الَّذِي تُبْنَى^٤ هَذِهِ الْمَسَائِلُ
عَلَيْهِ قَدْ أَغْنَى وَكَفَى.

فَمِنْ هَذِهِ الْمَسَائِلِ أَنْ يُخَلَّفَ الرَّجُلُ بِنْتًا وَ عَمًّا: فَعِنْدَ الْمُخَالِفِ أَنَّ لِلْبِنْتِ^٥
النِّصْفَ، وَ الْبَاقِيَّ لِلْعَمِّ بِالْعَصْبَةِ.

وَعِنْدَنَا أَنَّهُ لَا حَظَّ لِلْعَمِّ، وَ الْمَالُ كُلُّهُ لِلابْنَةِ^٦ بِالْفَرَضِ وَ الرَّدِّ.

وَ كَذَلِكَ لَوْ كَانَ مَكَانَ الْعَمِّ ابْنُ عَمٍّ، وَ كَذَلِكَ لَوْ كَانَ مَكَانَ الْبِنْتِ ابْنَتَانِ.

وَ لَوْ خَلَّفَ الْمَيِّتُ عُمُومَةً^٧ وَ عَمَّاتٍ أَوْ بَنِي عَمٍّ وَ بَنَاتِ عَمٍّ؛ فَمُخَالِفُنَا يُورَثُ
الذُّكُورَ مِنْ هَؤُلَاءِ دُونَ الْإِنَاثِ^٨ لِأَجْلِ التَّعْصِيبِ، وَ نَحْنُ نُورَثُ الذُّكُورَ وَ الْإِنَاثَ.
وَ مَسَائِلُ التَّعْصِيبِ لَا تُحْصَى كَثْرَةً.

٥٦٠

وَ حُجَّتُنَا عَلَى صِحَّةِ مَا نَذْهَبُ^٩ إِلَيْهِ فِي هَذِهِ الْمَسَائِلِ^{١٠} كُلِّهَا: مَا بَيَّنَّا صِحَّتَهُ مِنْ

١. فِي «أ»: «تَبْنِيهِ»، وَفِي «ص، ط، ك» وَ مَطْبُوعِ النَجَفِ: «بَيْنَهُ».

٢. فِي «أ، ص، ط، ك» وَ مَطْبُوعِ النَجَفِ: «وَاحِدٌ».

٣. فِي «ص، ك» وَ مَطْبُوعِ النَجَفِ: «لِلْأَصْلِ».

٤. فِي «ب» وَ الْمَطْبُوعِ: «يَبْنِي»، وَفِي «ص، ك»: «بَنِينَا».

٥. فِي «أ، ج»: «لِلابْنَةِ».

٦. فِي «ص، ط، ك» وَ مَطْبُوعِ النَجَفِ: «لِلْبِنْتِ».

٧. فِي «أ، ج، ص، ط، ك»: «عُمُومًا».

٨. فِي «ص، ط، ك»: «الْبَنَاتِ».

٩. فِي «ج»: «ذَهَبْنَا».

١٠. فِي «ص، ط، ك»: «الْمَسْأَلَةُ بَلْ».

إبطال التعصيب و التوريث به^١.

فإن قيل: إذا كنتم تستدلون على أن العمات يرثن مع العمومة، و بنات العم يرثن مع بني العم، و ما أشبه ذلك من المسائل، بقوله تعالى: ﴿لِلرِّجَالِ نَصِيبٌ مِّمَّا تَرَكَ الْوَالِدَانِ وَ الْأَقْرَبُونَ﴾ الآية^٢، ففي هذه الآية حجة عليكم في موضع آخر؛ لأننا نقول لكم: ألا ورثتم العم أو ابن العم مع البنت بظاهر هذه الآية؟ و كيف خصصتم النساء دون الرجال بالميراث في بعض المواضع و خالفتم ظاهر الآية؟ فألا ساغ لمخالفكم مثل ما فعلتموه؟

قلنا: لا خلاف أن قوله تعالى: ﴿لِلرِّجَالِ نَصِيبٌ مِّمَّا تَرَكَ الْوَالِدَانِ وَ الْأَقْرَبُونَ﴾ الآية، أن المراد به: مع الاستواء في القرابة و الدرجة. ألا ترى أنه لا يرث ولد الولد ذكوراً كانوا أو إناثاً مع الولد؛ لعدم التساوي في الدرجة و القرابة، و إن كانوا يدخلون تحت التسمية بالرجال و النساء؟

و إذا كانت القرابة و الدرجة مراعاتين، فالعم أو ابنه لا يساوي البنت في القربنى و الدرجة، و هو أبعد منها كثيراً.

و ليس كذلك العمومة و العمات و بنات العم و بنو العم؛ لأن درجة هؤلاء واحدة و قرباهم متساوية، و المخالف يؤرث الرجال منهم دون النساء^٣، فظاهر

١. في «ص، ط، ك»: - «به».

٢. في «أ»: «إن».

٣. النساء (٤): ٧.

٤. في «ص» و المطبوعين: + «في».

٥. في «ص، ط» و مطبوع النجف: «مراعاة بين العم».

٦. في «ب»: «النساء منهم دون الرجال».

الآية حُجَّةٌ عليه و فعلُهُ مُخَالِفٌ لها، و ليس كذلك قولنا في المسائل التي وَقَعَتْ الإشارةُ إليها، و هذا واضحٌ فليَتَأَمَّلْ.

فصل: في العول

٥٤١

اعْلَمْ أَنَّ الْعَوْلَ فِي اللُّغَةِ الْعَرَبِيَّةِ اسْمٌ لِلزِّيَادَةِ وَ النِّقْصَانِ، وَ هُوَ يَجْرِي مَجْرَى الْأَضْدَادِ.

وَ إِنَّمَا دَخَلَ هَذَا الْاسْمُ فِي الْفَرَائِضِ فِي الْمَوْضِعِ الَّذِي يَنْقُصُ فِيهِ الْمَالُ عَنِ السَّهَامِ الْمَفْرُوضَةِ فِيهِ، فَدَخَلَ هَاهُنَا لِلنِّقْصَانِ^١. وَ يُمَكِّنُ أَنْ يَكُونَ دَخُولُهُ لِأَجْلِ الزِّيَادَةِ؛ لِأَنَّ السَّهَامَ زَادَتْ عَلَى مَبْلَغِ الْمَالِ. فَإِذَا أُضِيفَ إِلَى الْمَالِ كَانَ نُقْصَانًا، وَ إِذَا أُضِيفَ إِلَى السَّهَامِ كَانَ زِيَادَةً.

وَ الَّذِي تَذَهَّبُ إِلَيْهِ الشَّيْعَةُ الْإِمَامِيَّةُ: أَنَّ الْمَالَ إِذَا ضَاقَ عَنِ سِهَامِ الْوَرَثَةِ قُدِّمَ ذَوُو السَّهَامِ الْمُؤَكَّدَةِ مِنَ الْأَبْوَيْنِ وَ الزَّوْجَيْنِ عَلَى الْبَنَاتِ، وَ الْأَخَوَاتُ مِنَ الْأُمِّ عَلَى الْأَخَوَاتِ^٣ مِنَ الْأَبِ وَ الْأُمِّ أَوْ مِنَ الْأَبِ، وَ جُعِلَ الْفَاضِلُ عَنْ سِهَامِهِمْ لَهُنَّ. وَ ذَهَبَ ابْنُ عَبَّاسٍ رَحِمَهُ اللَّهُ إِلَى مِثْلِ ذَلِكَ^٥، وَ قَالَ بِهِ أَيْضًا عَطَاءُ بْنُ أَبِي رِيَّاحٍ^٦، وَ حَكَى الْفَقَهَاءُ مِنَ الْعَامَّةِ هَذَا الْمَذْهَبَ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عَلِيٍّ بْنِ الْحُسَيْنِ

١. في «ب، ص، ط» و المطبوع: «النقصان» بدل «للقصان».

٢. في «ب، ج» و المطبوع: «و إذا».

٣. في «أ، ب، ج»: - «من الأم على الأخوات».

٤. في «ج، ص، ط، ك» و مطبوع النجف: «يجعل».

٥. الإشراف على مذاهب العلماء، ج ٤، ص ٣٣٨؛ المحلي، ج ٩، ص ٢٦٣؛ المبسوط

للسرخسي، ج ٢٩، ص ١٦١؛ بداية المجتهد، ج ٢، ص ٢٨٤؛ المجموع، ج ١٦، ص ٩٣ - ٩٤.

٦. المحلي، ج ٩، ص ٢٦٤؛ المبسوط للسرخسي، ج ٢٩، ص ١٦١؛ المغني لابن قدامة، ج ٧،

الباقر^١ - صلواتُ الله عليه و على آبائه الطاهرين - و محمد بن الحنفية^٢ رَحِمَهُ الله^٣، و هو مذهبُ داود بن عليّ الأصبهاني^٤.

و قَالَ باقي الفقهاء: إِنَّ المَالَ إِذَا ضَاقَ عَنِ سِيَهَامِ الزَّوْرَةِ قُسِمَ بَيْنَهُمْ عَلَى قَدْرِ سِيَهَامِهِمْ، كَمَا يُفَعَّلُ فِي الدِّيُونِ وَ الوَصَايَا إِذَا ضَاقَتِ التَّرَكَّةُ عَنْهَا^٥.
و الَّذِي يَدُلُّ عَلَى صِحَّةِ مَا ذَهَبْنَا^٦ إِلَيْهِ: إِجْمَاعُ الطَّائِفَةِ عَلَيْهِ؛ فَإِنَّهُمْ لَا يَخْتَلِفُونَ فِيهِ، وَ قَدْ بَيَّنَّا أَنَّ إِجْمَاعَهُمْ حُجَّةٌ.

و أَيْضاً فَإِنَّ المَالَ إِذَا ضَاقَ عَنِ السِّهَامِ، كَامْرَأَةٍ مَاتَتْ وَ خَلَّفَتْ ابْنَتَيْنِ وَ أَبَوَيْنِ وَ زَوْجاً، وَ المَالَ يَضِيقُ عَنِ الثَّلَاثِينَ وَ السُّدُسِينَ وَ الرُّبْعِ، فَنَحْنُ بَيْنَ أُمُورٍ: إِمَّا أَنْ^٧ نُدْخِلَ النِّقْصَ^٨ عَلَى كُلِّ وَاحِدٍ مِنْ هَذِهِ السِّهَامِ، أَوْ نُدْخِلَهُ عَلَى بَعْضِهَا. وَ قَدْ أَجْمَعَتِ الأُمَّةُ عَلَى أَنَّ ابْنَتَيْنِ هَاهُنَا مَنَقُوصَتَانِ بِلَا خِلَافٍ، فَيَجِبُ أَنْ نُعْطِيَ

١. المحلى، ج ٩، ص ٢٦٤؛ المبسوط للسرخسي، ج ٢٩، ص ١٦١؛ المغني لابن قدامة، ج ٧، ص ٢٥.

٢. المبسوط للسرخسي، ج ٢٩، ص ١٦١؛ المغني لابن قدامة، ج ٧، ص ٢٥.

٣. هكذا في «أ»، و في «ب» ص، ط: «عليه السلام»، و في «ج»: «عليهما السلام». و في «ك» و المطبوع: «رضي الله عنه».

٤. المحلى، ج ٩، ص ٢٦٤؛ المغني لابن قدامة، ج ٧، ص ٢٥.

٥. في «أ»: «عليها».

٦. الإشراف على مذاهب العلماء، ج ٤، ص ٣٣٨؛ المحلى، ج ٩، ص ٢٦٣؛ المبسوط للسرخسي، ج ٢٩، ص ١٦١؛ بداية المجتهد، ج ٢، ص ٢٨٤؛ المغني لابن قدامة، ج ٧، ص ٢٥؛ المجموع، ج ١٦، ص ٩٤.

٧. في «ص» ط، ك، و مطبوع التجف: «نذهب».

٨. في «ص» ط، ك: «عن» بدل «و خلفت»، و في حاشية «ك» كالمتن.

٩. في «ب» و المطبوع: - «أن».

١٠. في «ب» ج، و المطبوع: «النقصان».

الأبوين^١ السُّدُسَيْنِ وَالزَّوْجَ الرَّبْعَ، وَنَجْعَلُ^٢ مَا بَقِيَ لِلابْنَتَيْنِ وَنَخْصُمَهُمَا بِالنَّقِصِ؛ لِأَنَّهُمَا مَنقُوصَتَانِ بِالْإِجْمَاعِ، وَمَنْ^٣ عَدَاهُمَا مَا وَقَعَ إِجْمَاعٌ عَلَى^٤ نَقْصِهِ مِنْ سِهَامِهِ وَلَا قَامَ دَلِيلٌ عَلَى ذَلِكَ، وَظَاهِرُ الْكِتَابِ يَقْتَضِي أَنَّ لَهُ سَهْمًا مَعْلُومًا، فَيَجِبُ أَنْ نُوَفِّيَهُ إِيَّاهُ وَنَجْعَلُ^٥ النَّقْصَ لَاحِقًا بِمَنْ أَجْمَعُوا عَلَى نَقْصِهِ.

طريقة أخرى:

وَمِمَّا يَدُلُّ أَيْضًا^٦ عَلَى ذَلِكَ: أَنَا إِذَا نَقَصْنَا جَمِيعَ ذَوِي السَّهَامِ وَأَعْطَيْنَا كُلَّ وَاحِدٍ مِنْهُمْ بَعْضَ مَا تَنَاوَلَهُ^٧ النَّصُّ، خَصَصْنَا ظَوَاهِرَ كَثِيرَةٍ وَصَرَفْنَاهَا عَنِ الْحَقِيقَةِ إِلَى الْمَجَازِ، وَإِذَا نَقَصْنَا أَحَدَهُمْ عَدَلْنَا فِيهَا يَخْصُ هَذَا الْمَنقُوصَ وَحَدَهُ عَنِ الظَّاهِرِ وَالْحَقِيقَةِ، وَبَقَيْنَا مَا عَدَاهُ عَلَى ظَاهِرِهِ^٨ وَحَقِيقَتِهِ؛ وَإِذَا كَانَ التَّخْصِصُ وَالْإِنْصِرَافُ عَنِ الْحَقِيقَةِ إِنَّمَا يَفْعَلُ لِلضَّرُورَةِ لِقَلِيلِهِ أَوَّلَى مِنْ كَثِيرِهِ.

وَلَا مُعْتَبَرٌ^٩ بِمَا يَفْعَلُهُ مُخَالِفُونَا مِنْ تَسْمِيَّتِهِمْ مَا هُوَ خُمُسٌ فِي الْحَقِيقَةِ رُبْعًا، وَما هُوَ أَقَلُّ^{١١} مِنَ السُّدُسَيْنِ بَأَنَّهُ سُدْسَانِ، وَلَا بِالثُّمَنِ عَنِ التُّسْعِ وَما أَشْبَهَ ذَلِكَ؛

١. في «ب» و المطبوع: «أن يعطى الأبوان».

٢. في «ص»: «يجعل».

٣. في «ج»: «ما».

٤. في «أ»: «عن».

٥. في «أ، ص»: «يوفي إياه ويجعل».

٦. في «ص، ط، ك»: «أيضاً».

٧. في «ص، ط، ك» و مطبوع النجف: «يتناوله».

٨. في «ص، ط، ك»: «الحقيقة، وبقينا ما عدها على ظاهره و».

٩. في «ج»: «- بقينا ما عدها على ظاهره وحقيقته ...» إلى هنا.

١٠. في «ص، ط»: «يعتبر».

١١. في «أ، ج، ص، ط»: «أكثر».

لأنهم سَمَوْا^١ الشيءَ بغيرِ اسمه المَوْضُوعِ له، و خَرَجُوا عن مَوْجِبِ اللغةِ.

٥٦٣

و لم يَبْقَ إِلَّا أنْ يُقَالَ لنا: كَلَامُكُمْ يَقْتَضِي أنْ نَقْصَانِ بَعْضِ السَّهَامِ المذكُورَةِ أَوَّلِي
مِنْ إِدْخَالِ النِّقْصِ عَلَى الْجَمِيعِ، فَلِمَ خَصَصْتُمْ مَنْ ذَكَرْتُمُوهُ مِنَ الْبَنَاتِ وَ الْأَخَوَاتِ
بِالنِّقْصَانِ دُونَ مَنْ عَدَاهُنَّ؟ وَ مَا الْفَرْقُ بَيْنَكُمْ وَ بَيْنَ مَنْ جَعَلَ النِّقْصَ دَاخِلًا عَلَى
غَيْرِ مَنْ ذَكَرْتُمْ وَ وَفَى سِهَامَ مَنْ خَصَصْتُمُوهُ بِالنِّقْصَانِ؟

و الْجَوَابُ: أنْ كُلُّ مَنْ أَوْجَبَ نَقْصَ أَحَدِ الْمُسَمَّيْنِ دُونَ جَمِيعِهِمْ خَصَّ
بِالنِّقْصَانِ مَنْ عَيْنَاهُ دُونَ غَيْرِهِ، وَ الْقَوْلُ^٢ بأنَّ النِّقْصَ دَاخِلٌ عَلَى الْبَعْضِ الَّذِي هُوَ
غَيْرُ مَنْ عَيْنَاهُ وَ خَصَصْنَاهُ بِالنِّقْصَانِ قَوْلٌ يَخْرُجُ عَنِ الْإِجْمَاعِ.

فَأَمَّا اعْتِمَادُ مَنْ نَفَى الْعَوْلَ مِنْ أَصْحَابِنَا وَ غَيْرِهِمْ عَلَى أنَّ الزَّوْجَ وَ الزَّوْجَةَ كَانَتْ
لِكُلِّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا فَرِيضَةٌ فَحُطًّا إِلَى دُونِهَا، وَ كَذَلِكَ الْأَبْوَانِ حُطًّا مِنْ فَرِيضَةٍ إِلَى
أُخْرَى، وَ الْبَنَاتُ وَ الْأَخَوَاتُ لَمْ تُهَبِّطَا^٣ مِنْ فَرِيضَةٍ إِلَى أُخْرَى، فَدُخُولُ النِّقْصِ عَلَى
مَنْ لَمْ يَلْحَقْهُ نَقْصٌ أَوَّلِي مِنْ دُخُولِهِ عَلَى مَنْ نُقِصَ، فَلَيْسَ بِشَيْءٍ، وَ إِنَّمَا هُوَ
دَعْوَى مَحْضَةٍ.

وَ إِذَا قِيلَ لَهُمْ: وَ لِمَ إِذَا كَانَ الْأَمْرُ عَلَى مَا حَكَيْتُمُوهُ وَ جَبَّ مَا ظَنَنْتُمُوهُ؟ وَ لَوْ
عَكَسَ عَاكَسَ ذَلِكَ عَلَيْكُمْ - فَقَالَ: دُخُولُ النِّقْصِ عَلَى الزَّوْجَيْنِ وَ الْأَبْوَيْنِ دَلَالَةٌ

١. في «ب» و المطبوع: «يسمون».

٢. في «أ، ج، ك»: «فالقول».

٣. في «ب، ج، ص، ك» و المطبوعين: «لم يهبطا».

٤. في «ص، ط، ك»: «يلحقه» بدل «لم يلحقه نقص».

٥. في «ص، ط، ك» و مطبوع النجف: «فإذا».

٦. في «ص، ط، ك»: «فلم».

على ضعف حُكْمِهِمَا، و امتناع دُخُولِ النَقِصِ على^١ البناتِ و الأخواتِ أَمَارَةً لِقُوَّةِ نَصِيهِمَا؛ فإدخالُ العَوْلِ على^٢ الضعيفِ أَوْلَى مِنَ القويِّ - لم يَجِدُوا فرقاً صحيحاً. و هم يَرَوْنَ هذا التَّرجيحَ عن ابنِ عَبَّاسٍ رَحِمَهُ اللهُ^٣، و إذا صَحَّ عنه فلا حُجَّةَ فيه؛ لِمَا أَشْرْنَا إِلَيْهِ.

و الْمُعْتَمَدُ فِي نَفْيِ العَوْلِ على مَا قَرَّرْنَاهُ.
و لَيْسَ يُشَبَّهُ مَا يَقُولُونَهُ فِي العَوْلِ^٤ الدُّيُونُ إِذَا كَانَتْ عَلَى المَيِّتِ و لم تَفِ تَرْكِتُهُ بِالْوَفَاءِ بِهَا، فَإِنَّ الواجِبَ القِسْمَةَ لِلْمَالِ على أَصْحَابِ الدُّيُونِ بِحَسَبِ دُيُونِهِمْ، مِنْ غَيْرِ إِدْخَالِ نَقِصٍ^٥ على بَعْضِهِمْ.

و ذَلِكَ أَنَّ أَصْحَابَ الدُّيُونِ مُسْتَوُونَ فِي وُجُوبِ اسْتِيفَاءِ أَمْوَالِهِمْ مِنْ تَرْكِةِ المَيِّتِ، و لَيْسَ لِأَحَدٍ^٦ مَزِيَّةٌ عَلَى الْآخَرِ فِي ذَلِكَ؛ فَإِنْ اتَّسَعَ الْمَالُ لِحُقُوقِهِمْ^٧ اسْتَوْفَوْهَا، و إِنْ ضَاقَ تَسَاهَمُوهُ. و لَيْسَ كَذَلِكَ مَسَائِلُ العَوْلِ؛ لِأَنَّا قَدْ بَيَّنَّا أَنَّ بَعْضَ الْوَرَثَةِ أَوْلَى بِالنَّقِصِ مِنْ بَعْضٍ، و أَنَّهُمْ غَيْرُ مُسْتَوِينَ كَاسْتِوَاءِ أَصْحَابِ الدُّيُونِ، فَافْتَرَقَ الْأُمْرَانُ.

٥٦٤

١. في «ج»: - «الزوجين و الأبوين دلالة على...» إلى هنا.

٢. في «ص، ط»: - «البنات و الأخوات أَمَارَةٌ لِقُوَّةِ...» إلى هنا.

٣. المصنَّف للصنعاني، ج ١٠، ص ٢٥٩؛ المستدرَك للحاكم، ج ٤، ص ٣٤٠؛ السنن الكبرى للبيهقي، ج ٦، ص ٢٥٣؛ المحلى، ج ٩، ص ٢٦٤؛ بداية المجتهد، ج ٢، ص ٢٨٤.

٤. في مطبوع النجف: + «أَنَّ».

٥. في «ص، ط، ك» و مطبوع النجف: «النقص».

٦. في «أ، ك»: «لأحدهم».

٧. في «ب، ص، ط»: «بحقوقهم».

٨. في «ص، ط، ك»: «يستوفوها، فَإِنْ».

و ممّا يُمكنُ أن يُفرّقَ به بينَ العولِ و الدّينِ إذا ضاقتِ التركة عنه: أنّ الديون^١ رُبّما اتّسعت أموال الميّت لاستيفائها منها، و ليس كذلك العول؛ لأنّ الحقوق متعلّقةٌ بأجزاءٍ مُسمّاةٍ لا يجوزُ أن تُستوفى قطُّ من مالٍ واحدٍ مع كثرةٍ و لا قِلّةٍ، و كيف تُشبهُ الديونُ العولَ؟^٢

و في أصحابنا من ذهبَ إلى أنّ البنتَ إنّما جُعِلَ لها النصفُ مع الأبوين، و جُعِلَ للابنتين^٣ الثلثانِ أيضاً معهما؛ فإذا انفردتِ البنتُ الواحدةُ أو الابنتانِ^٤ عن الأبوين تغيّرَ هذا الفرض.

و هذا إنّما ارتكبه فراراً^٥ من العولِ، حتّى لا يجتمعَ في امرأةٍ مائت و خلّفت بنتين و أبوين و زوجاً الثلثانِ و السّدُسانِ و الرُّبْع.

و قد بيّنا في مسألةٍ أُمليَناها مُفردةً^٦ - و تكلمنا فيها على شيءٍ أخطأ فيه الفضل بنُ شاذان^٨ في الموارث^٩ - بطلانَ هذه الشبهة، و أنّ الله تعالى جعلَ للبنتِ الواحدةِ

١. في «ص، ط، ك»: «الدين».

٢. في «ص، ط، ك»: «و مطبوع النجف: «بالعول».

٣. في «أ، ص، ط، ك» و مطبوع النجف: «للبنين».

٤. في «أ» و مطبوع النجف: «البنتان».

٥. في «ط، ك» و مطبوع النجف: «+ به».

٦. في «ك» و مطبوع النجف: «منفردة».

٧. رسائل الشريف المرتضى، ج ٣، ص ٢٥٧ - ٢٧٦، مسألة ٤٤.

٨. أبو محمد، الفضل بن شاذان النيشابوري، متكلم، فقيه، جليل القدر، له كتب و مصنفات منها: كتب الفرائض الكبير، كتاب الفرائض الصغير، و كتاب الطلاق و غيرها، عدّه الشيخ الطوسي فيمن روى عن الإمام الهادي و العسكري عليهما السلام. تنقيح المقال، ج ٢، ص ٩.

٩. الكافي، ج ٧، ص ٨٨ - ٩٠، باب ميراث ولد الولد.

النصف بالإطلاق^١ على كُلِّ حالٍ، وللبنتين الثلثين على كُلِّ حالٍ، وأنَّ قوله تعالى: ﴿وَلِأَبَوَيْهِ لِكُلِّ وَاحِدٍ مِّنْهُمَا السُّدُسُ﴾^٢، كلامٌ مبتدأ لا يتعلَّق بما تقدَّمه^٣.
 وقلنا أيضاً: كيف يجوز أن يُريد أنَّ للواحدة النصف وللبنتين الثلثين مع الأبوين، وهو تعالى يقول: ﴿وَلِأَبَوَيْهِ لِكُلِّ وَاحِدٍ مِّنْهُمَا السُّدُسُ مِمَّا تَرَكَ إِنْ كَانَ لَهُ وَلَدٌ﴾؟! وأشبعنا ذلك واستوفيناه.

على أنهم لا يتمكّنون من مثل هذا في امرأة خلّفت زوجاً وأخوين من أمٍّ وأختاً من أبٍّ وأمٍّ؛ لأنَّ هذه المسألة فيها نصفٌ وهو حقُّ الزوج، وثُلثٌ وهو حقُّ الأخوين من الأمٍّ، ونصفٌ وهو حقُّ الأخت من الأبِّ والأمٍّ، فلا بدَّ من مذهب المخالف في العولِ ونقصان الجميع، أو^٤ أفراد الأخت من الأبِّ والأمٍّ^٥ بالنقصان.

٥٦٥

وليس لهم أن يقولوا: إنَّما جعل للأخت النصف إذا انفردت، وذلك لأنَّ الله تعالى شرَّط في استحقاقها هذا النصف نفْي الولد، والظاهر يقتضي أنها تستحقُّ ذلك مع فقد الولد على كُلِّ حالٍ؛ وإنَّما نقول: إنَّ الباقي هاهنا للأخت لدليل^٦ اقتضى العدول عن الظاهر، فيجب أن يقولوا بمثل ذلك في ميراث البنت والبنتين

١. في «أ، ب، ج» والمطبوع: «و».

٢. النساء (٤): ١١.

٣. في «ب» والمطبوع: «بما تقدّم».

٤. في «ج»: - «أَنَّ».

٥. في «ص، ط»: - «الزوج، وثلث وهو حقُّ الأخوين...» إلى هنا.

٦. في «ج، ص، ط»: «و».

٧. في «ص، ط»: - «والأم».

٨. في «ص، ط» ومطبوع النجف: «بدليل».

مع الأبوين وفقدتهما، وأنا إنما ندخل النقص على البنات مع دخولهن تحت الظاهر بدليل اقتضى ذلك.

فأما قول بعض أصحابنا مُحْتَجًّا على صحة ما ذهبنا إليه - من إدخال النقص على البنات بأنه لو كان مكان البنت أو البنتين ابن أو بنون ما كان لهم إلا ما بقي، والبنت ليست بأحسن حالاً من الابن، فيجب أن يكون لها ما بقي - فليس بمُعْتَمَد؛ لأن الابن ليس من ذوي السهام المنصوص عليها في موضع من المواضع، وليس كذلك البنت والبنتان.

فأما دَعْوَى الْمُخَالَفِ^٢ أَنَّ أَمِيرَ الْمُؤْمِنِينَ - صلوات الله عليه - كَانَ يَذْهَبُ إِلَى الْعَوْلِ فِي الْفَرَائِضِ، وَأَنَّهُمْ يَرَوُونَ عَنْهُ ذَلِكَ، وَأَنَّهُ عَلَيْهِ السَّلَامُ سُئِلَ وَهُوَ عَلَى الْمِنْبَرِ عَنْ بَنَتَيْنِ وَأَبَوَيْنِ وَزَوْجَةٍ، فَقَالَ عَلَيْهِ السَّلَامُ بِغَيْرِ رَوِيَّةٍ: «صَارَ تُمْنُهَا تُسْعًا»^٣، فباطلة؛ لأننا نروي عنه - صلوات الله عليه - خِلَافَ الْعَوْلِ، وَوَسَائِطُنَا إِلَيْهِ النُّجُومُ الزَّاهِرَةُ^٥ مِنْ عِتْرَتِهِ، كَزَيْنِ الْعَابِدِينَ وَالْبَاقِرِ وَالصَّادِقِ وَالكَاسِمِ - صَلَوَاتُ اللَّهِ عَلَيْهِمْ -، وَهَؤُلَاءِ عَلَيْهِمُ السَّلَامُ أَعْرَفُ بِمَذْهَبِ آبِيهِمْ - صَلَوَاتُ اللَّهِ عَلَيْهِ - مِمَّنْ نَقَلَ خِلَافَ مَا نَقَلُوهُ.

١. في «أ، ص، ط، ك»: «فإنه».

٢. في «ج»: «من يقول» بدل «المخالف».

٣. سنن الدارقطني، ج ٤، ص ٣٨، ح ٤٠١٨؛ السنن الكبرى للبيهقي، ج ٦، ص ٢٥٣؛ شرح نهج البلاغة لابن أبي الحديد، ج ٢٠، ص ٢٨٤، ح ٢٥٠؛ النهاية في غريب الحديث، ج ٣، ص ٣٢١ (عول)؛ المغني لابن قدامة، ج ٧، ص ٣٥؛ المجموع، ج ١٦، ص ١٢.

٤. الكافي، ج ٧، ص ٧٩، ح ٢؛ كتاب من لا يحضره الفقيه، ج ٤، ص ٢٥٤، ح ٥٦٠٠؛ تهذيب الأحكام، ج ٩، ص ٢٤٧، ح ٢ و ٣؛ وسائل الشيعة، ج ٢٦، ص ٧٤، ح ٣٢٥١٧.

٥. في «أ»: «الزواهر».

٦. في «ط، ك»: «بمذهب».

و ابنُ عَبَّاسٍ رحمه الله ما تَلَقَّى إِبْطَالَ الْعَوْلِ فِي الْفَرَائِضِ إِلَّا عَنْهُ - صَلَوَاتُ اللَّهِ عَلَيْهِ - .

و مُعَوَّلُهُمْ فِي الرَّوَايَةِ عَنْهُ عَلَيْهِ السَّلَامُ أَنَّهُ كَانَ يَقُولُ بِالْعَوْلِ عَنْ^١ الشَّعْبِيِّ، وَ الْحَسَنِ بْنِ عُمَارَةَ، وَ النَّخَعِيِّ .

فَأَمَّا الشَّعْبِيُّ، فَإِنَّهُ وُلِدَ^٢ سَنَةَ سِتٍّ وَ ثَلَاثِينَ، وَ النَّخَعِيُّ وُلِدَ سَنَةَ سَبْعٍ وَ ثَلَاثِينَ، وَ قُتِلَ أَمِيرُ الْمُؤْمِنِينَ - صَلَوَاتُ اللَّهِ عَلَيْهِ - سَنَةَ أَرْبَعِينَ، فَكَيْفَ تَصَحُّ رَوَايَتُهُمَا عَنْهُ؟! وَ الْحَسَنُ بْنُ عُمَارَةَ^٣ مُضَعَّفٌ عِنْدَ أَصْحَابِ الْحَدِيثِ^٤، وَ لَمَّا وَلِيَ الْمَظَالِمَ قَالَ سُلَيْمَانُ بْنُ مِهْرَانَ الْأَعْمَشُ: ظَالِمٌ وَلِيَّ الْمَظَالِمِ^٥ .

وَ لَوْ سَلِمَ كُلُّ مَنْ ذَكَرْنَاهُ مِنْ كُلِّ قَدَحٍ وَ جَرَحٍ، لَمْ يَكُونُوا بِإِزَاءٍ مَنْ ذَكَرْنَاهُ مِنَ السَّادَةِ الْقَادَةِ الَّذِينَ رَوَوْا عَنْهُ عَلَيْهِ السَّلَامُ إِبْطَالَ الْعَوْلِ .

فَأَمَّا الْخَبِيرُ الْمُتَضَمِّنُ أَنَّ ثُمَمَهَا صَارَ تُسْعًا فَإِنَّمَا رَوَاهُ سُفْيَانُ عَنْ رَجُلٍ لَمْ يُسَمِّهِ، وَ الْمَجْهُولُ لَا حُكْمَ لَهُ، وَ مَا رَوَاهُ عَنْهُ عَلَيْهِ السَّلَامُ أَهْلُهُ أَوَّلَى وَ أَثْبَتُ .

١. في «ج»: «على ان» بدل «عن» .

٢. في «ب» و المطبوع: «+ في» .

٣. الحسن بن عمار، أبو محمد، مولى بجيلة، عن الحكم بن عتيبة، و كان ابن عيينة يضعفه، مات سنة ١٥٣هـ .

٤. في «ب» و المطبوع: «ضعيف» .

٥. الكامل لابن عدي، ج ٢، ص ٢٨٣؛ تهذيب التهذيب، ج ٢، ص ٢٦٦، الرقم ٥٣٢؛ سنن ابن ماجه، ج ١، ص ٢٠١، ذيل الحديث ٦١٥؛ مجمع الزوائد، ج ٢، ص ٢٨٩؛ السنن الكبرى للبيهقي، ج ١، ص ٢٢٢ .

٦. الكامل لابن عدي، ج ٢، ص ٢٨٦؛ تهذيب الكمال، ج ٦، ص ٢٧٥؛ كشف الخفاء، ج ١، ص ٣٣٠ .

٧. في «ك» و مطبوع النجف: «ما» .

و في أصحابنا مَنْ يَتَأَوَّلُ هذا الخبر - إذا صَحَّ - على أَنَّ المُرادَ به: أَنَّ ثُمْنَهَا صارَ تُسْعاً عِنْدَكُمْ، أو أرادَ الاستفهامَ و أسْقَطَ حَرْفَهُ، كما أسْقَطَ في مواضع كثيرة.
و وَجَدْتُ بَعْضَ مَنْ يُشَارِإِلِهِ^١ فِي عِلْمِ الْفَرَائِضِ يُلْزِمُ مَنْ نَفَى الْعَوْلَ، فيَقُولُ لَهُ: ما تَقُولُ في زَوْجٍ و أُمٍّ و أَخَوَيْنِ مِنْ أُمٍّ؟ قَالَ: فَإِنْ قَالَ: «لِلزَّوْجِ النِّصْفُ، و لِلأُمِّ الثُّلُثُ، و لِلأَخَوَيْنِ الثُّلُثُ» عَالَتْ الْفَرِيضَةُ.

فيقالُ لَهُ: لا يَنْبَغِي أَنْ تُكَلِّمَ مَنْ لا تَعْرِفُ مَذْهَبَهُ، و لِلزَّوْجِ عِنْدَنَا في هَذِهِ الْفَرِيضَةِ النِّصْفُ، و لِلأُمِّ الْبَاقِي، و لا حِظٌّ لِلأَخَوَيْنِ مِنَ الأُمِّ؛ فَإِنَّ الإِخْوَةَ عِنْدَنَا لا يَرِثُونَ مَعَ الأُمِّ في مَوْضِعٍ مِنَ الْمَوَاضِعِ.

٥٦٧

و قَالَ أَيْضاً مَنْ تَقَدَّمَتِ الإِشَارَةُ إِلَيْهِ^٢: يَقَالُ^٣ لِمَنْ نَفَى الْعَوْلَ: ما تَقُولُونَ في زَوْجٍ و أُخْتٍ لِأَبٍ و أُمٍّ و أُخْتٍ لِأَبٍ؟ فَإِنْ قَالُوا: لِلزَّوْجِ النِّصْفُ، و لِلأُخْتِ لِلأَبِ و الأُمِّ النِّصْفُ، و تَسْقُطُ الأُخْتُ لِلأَبِ. قِيلَ: وَلِمَ صَارَتِ الأُخْتُ لِلأَبِ و الأُمُّ مُقَدَّمَةٌ عَلَى الأُخْتِ لِلأَبِ و هُمَا يَرِثَانِ مَرَّةً بِالْفَرِضِ و مَرَّةً بِالتَّعْصِيبِ؟

فيقالُ لَهُ: إِنَّمَا جَعَلْنَا لِلزَّوْجِ النِّصْفَ و لِلأُخْتِ لِلأَبِ و الأُمُّ النِّصْفَ الْآخَرَ؛ لِأَنَّ الأُخْتِ لِلأَبِ و الأُمُّ إِذَا اجْتَمَعَتِ مَعَ أُخْتٍ لِأَبٍ سَقَطَتِ الأُخْتُ لِلأَبِ و وَرِثَ جَمِيعَ الْمَالِ الأُخْتُ لِلأَبِ و الأُمُّ؛ فَالأُخْتُ لِلأَبِ و الأُمُّ مُقَدَّمَةٌ عَلَى الأُخْتِ لِلأَبِ، كما أَنَّ^٤ الأَخَ لِلأَبِ و الأُمُّ مُقَدَّمٌ^٥ عَلَى الأَخِ لِلأَبِ.

١. لم نعثر عليه.

٢. لم نعثر عليه.

٣. في «ج»: «فقال»، و في المطبوع: «فيقال».

٤. في «أ، ج، ك»: «كان».

٥. في «ج»: «مقدماً».

ثُمَّ قَالَ هَذَا الَّذِي أَشَرْنَا إِلَيْهِ: يُقَالُ لِمَنْ أَنْفَى الْعَوْلَ وَلَمْ يَقُلْ بِالْقِيَاسِ: إِذَا لَمْ يَكُنْ عِنْدَكُمْ مَا فُرِضَ لِلذَّوِي السَّهَامِ عَامًّا فِي كُلِّ الْمَسَائِلِ، فَمِنْ أَيْنَ قَلْتُمْ فِي زَوْجٍ وَأُخْتَيْنِ لِأَبٍ وَأُمٍّ: لِلزَّوْجِ النِّصْفُ وَلِلأُخْتَيْنِ النِّصْفُ؟ فَإِنْ قَالُوا: قَلْنَا بِالْإِجْمَاعِ فِي فَرَضِ الزَّوْجِ، ثُمَّ قَالَ: لَا إِجْمَاعَ فِي ذَلِكَ.

فَالْجَوَابُ غَيْرُ^٢ مَا حَكَاهُ عَنَّا؛ لِأَنَّا نَقُولُ فِي هَذِهِ الْمَسْأَلَةِ: إِنَّ^٣ الْأُخْتَيْنِ^٤ مَنَقُوصَتَانِ مِمَّا فُرِضَ لَهُمَا مِنَ السَّهَامِ بِلَا خِلَافٍ، فَيَجِبُ أَنْ تُنْقَصَا، وَ الزَّوْجُ غَيْرُ مُجْمَعٍ عَلَى وَجوبِ نَقْصِهِ فَيَجِبُ أَنْ يَكُونَ سِهَامُهُ مُوَفَّرَةً.

وَإِنْ شِئْتَ أَنْ تَقُولَ: لَيْسَ يُمَكِّنُ الْعَمَلُ بَعْمُومِ الظَّوَاهِرِ فِي هَذِهِ الْمَسْأَلَةِ؛ لِأَنَّهُ مُحَالٌّ أَنْ يَكُونَ لِمَالٍ وَاحِدٍ نِصْفٌ وَ ثُلَاثَانِ، فَنَحْنُ بَيْنَ أَمْرَيْنِ: بَيْنَ أَنْ نَنْقُصَ الزَّوْجَ^٥ وَ الْأُخْتَيْنِ كَمَا فَعَلَ أَصْحَابُ الْعَوْلِ، وَ بَيْنَ أَنْ نَنْقُصَ^٦ إِمَّا الزَّوْجَ أَوِ الْأُخْتَيْنِ. فَلَوْ نَقَصْنَا الزَّوْجَ وَ الْأُخْتَيْنِ مَعًا لَكُنَّا عَادِلِينَ عَنِ الظَّاهِرِ^٧ فِي سِهَامِ الزَّوْجِ وَ الظَّاهِرِ فِي سِهَامِ الْأُخْتَيْنِ، وَ إِذَا نَقَصْنَا الْأُخْتَيْنِ دُونَ الزَّوْجِ فَإِنَّمَا عَدَلْنَا عَنْ ظَاهِرٍ وَاحِدٍ وَ حَمَلْنَا الْآخَرَ عَلَى حَقِيقَتِهِ؛ فَالْعُدُولُ^٨ عَنْ ظَاهِرٍ وَاحِدٍ^٩ أَوَّلَى مِنَ الْعُدُولِ عَنِ اثْنَيْنِ.

٥٦٨

١. فِي «أ»: «فَقَالَ لَمْ».

٢. فِي «أ، ج» وَ مَطْبُوعِ النَجَفِ: «فَالْجَوَابُ عَنْهُ غَيْرُ»، وَ فِي «ص، ط»: «وَالْجَوَابُ عَيْنُ»، وَ فِي «ك»: «وَالْجَوَابُ غَيْرُ».

٣. فِي «ج، ص، ط، ك»: «لَأَنَّ»، وَ فِي حَاشِيَةِ «ك» كَالْمَتْنِ.

٤. فِي «ص، ط، ك»: «الْأُخْتُ»، وَ فِي حَاشِيَةِ «ك» كَالْمَتْنِ.

٥. فِي «ص، ط» وَ مَطْبُوعِ النَجَفِ: «يَنْقُصُ لِلزَّوْجِ».

٦. فِي «أ، ج»: «تَنْقُصُ»، وَ فِي «ص، ط، ك» وَ الْمَطْبُوعَيْنِ: «يَنْقُصُ».

٧. فِي «ص، ط، ك» وَ مَطْبُوعِ النَجَفِ: «الظَّوَاهِرُ».

٨. فِي الْمَطْبُوعَيْنِ: «وَالْعُدُولُ».

٩. فِي «ص، ط»: «- وَ حَمَلْنَا الْآخَرَ عَلَى حَقِيقَتِهِ، فَالْعُدُولُ...» إِلَى هُنَا.

وليس لأحد أن يقول: «فاعدِلُوا عن ظاهر الزوج و بَقُوا ظاهر الأختين»: لأنَّ كُلَّ مَنْ أَوْجَبَ العدولَ في هذه المسألة عن بعض الظواهر دون بعض أَوْجَبَ العدولَ فيَمَن عَيَّنَّاه.

و إذا كنَّا قد بَيَّنَّا فسادَ القولِ بالعولِ، فقد أبطلنا بذلك كُلَّ ما يُبنى عليه مِنَ المسائلِ و هي كثيرةٌ، ولا^١ حاجة بنا إلى تعيينِ جميعِها و تفصيلِها مع إبطالِ الأصلِ الذي يَرجعُ إليه.

فصل: في القولِ بِوُجوبِ الرَّدِّ

عندنا: أنَّ الفاضِلَ عن فَرَضِ ذَوِي السَّهَامِ مِنَ الْوَرَثَةِ يُرَدُّ عَلَى أَصْحَابِ السَّهَامِ بِقَدْرِ سِهَامِهِمْ، و لا رَدَّ^٢ عَلَى زَوْجٍ و لا زَوْجَةٍ، كَمَنْ خَلَّفَ بَتًّا و أَبًا، فَلِلْبَنَةِ بِالتَّسْمِيَةِ^٣ النِّصْفُ و لِلْأَبِ بِالتَّسْمِيَةِ السُّدُسُ، و ما بَقِيَ بعد ذلك - و هو ثُلُثُ الْمَالِ - رُدُّ عَلَيْهِمَا بِقَدْرِ أَنْصِبَائِهِمَا؛ فَلِلْبَنَةِ ثَلَاثَةُ أَرْبَاعِهِ و لِلْأَبِ رُبُعُهُ. فَيَصِيرُ الْمَالُ مَقْسُومًا عَلَى أَرْبَعَةِ أَسْهُمٍ: لِلْبَنَةِ ثَلَاثَةُ أَسْهُمٍ^٤ مِنَ أَرْبَعَةٍ، و لِلْأَبِ سَهْمٌ مِنَ أَرْبَعَةٍ. و قَالَ أَهْلُ الْعِرَاقِ: إِنَّ الْفَاضِلَ مِنَ السَّهَامِ إِذَا لَمْ يَكُنْ هُنَاكَ عَصَبَةٌ رُدَّ عَلَى أَصْحَابِ السَّهَامِ بِقَدْرِ سِهَامِهِمْ إِلَّا عَلَى الزَّوْجَيْنِ^٥.

١. في «أ، ص، ط، ك» و مطبوع النجف: «فلا».

٢. في «أ، ك» و مطبوع النجف: «يرد».

٣. في «أ، ج، ص، ك» و مطبوع النجف: «في التسمية».

٤. في «ص، ط، ك»: - «للبنث ثلاثة أسهم».

٥. الإشراف على مذاهب العلماء، ج ٤، ص ٣٩٧؛ مختصر اختلاف العلماء، ج ٤، ص ٤٧٢

و ٤٧٦؛ الحاوي الكبير، ج ٨، ص ١٨٣؛ المبسوط للسرخسي، ج ٢٩، ص ١٩٢؛ بداية

المجتهد، ج ٢، ص ٢٨٧؛ المغني لابن قدامة، ج ٧، ص ٤٦.

و رَوَى مُخَالِفُونَا ذَلِكَ عَنْ أَمِيرِ الْمُؤْمِنِينَ عَلَيْهِ السَّلَامُ^١ وَابْنِ عَبَّاسٍ^٢ وَابْنِ مَسْعُودٍ^٣، وَبِهِ قَالَ الثَّوْرِيُّ^٤ وَالشَّعْبِيُّ^٥ وَالنَّخَعِيُّ^٦. وَلَمْ يَرُدَّ ابْنُ مَسْعُودٍ أَيْضاً عَلَى وَلَدِ الْأُمِّ مَعَ الْأُمِّ، وَلَا عَلَى الْجَدَّةِ^٧ مَعَ ذِي رَحِمٍ لَهُ سَهْمٌ، وَلَا عَلَى بَنَاتِ الْإِبْنِ مَعَ الْبِنْتِ، وَلَا عَلَى أُخْتٍ لِأَبٍ مَعَ أُخْتٍ لِأَبٍ وَأُمٍّ^٨. وَذَهَبَ زَيْدُ بْنُ ثَابِتٍ^٩ إِلَى أَنَّ الْفَاضِلَ مِنَ السَّهَامِ لِبَيْتِ الْمَالِ^{١٠}، وَبِهِ قَالَ

١. الإشراف على مذاهب العلماء، ج ٤، ص ٣٩٧؛ مختصر اختلاف العلماء، ج ٤، ص ٤٧٥؛ الحاوي الكبير، ج ٨، ص ١٨٣؛ المبسوط للسرخسي، ج ٢٩، ص ١٩٢؛ المغني لابن قدامة، ج ٧، ص ٤٦.

٢. مختصر اختلاف العلماء، ج ٤، ص ٤٨٣؛ الحاوي الكبير، ج ٨، ص ١٨٣؛ المغني لابن قدامة، ج ٧، ص ٤٦.

٣. الإشراف على مذاهب العلماء، ج ٤، ص ٣٩٧؛ الحاوي الكبير، ج ٨، ص ١٨٣؛ المغني لابن قدامة، ج ٧، ص ٤٦؛ المبسوط للسرخسي، ج ٢٩، ص ١٩٢.

٤. الإشراف على مذاهب العلماء، ج ٤، ص ٣٩٧؛ مختصر اختلاف العلماء، ج ٤، ص ٤٧٦؛ المغني لابن قدامة، ج ٧، ص ٤٦.

٥. مختصر اختلاف العلماء، ج ٤، ص ٤٧٦.

٦. لم نعثر عليه.

٧. في «ص، ط، ك» ومطبوع النصف: «الجد».

٨. الإشراف على مذاهب العلماء، ج ٤، ص ٣٩٧؛ المبسوط للسرخسي، ج ٢٩، ص ١٩٢؛ المغني لابن قدامة، ج ٧، ص ٤٦.

٩. زيد بن ثابت بن الضحَّاك بن زيد بن لوزان الأنصاري الخزرجي، أبو سعيد، وقيل: أبو ثابت، وقيل: أبو عبد الرحمن، روى عنه جماعة منهم أبو هريرة وابن عمر وأنس وسهل بن سعد وغيرهم، مات سنة ٤٥هـ، وقيل: ٥٥هـ، وقيل غير ذلك. طبقات الفقهاء، ص ١٥؛ التاريخ الكبير، ج ٣، ص ٣٨٠؛ الإصابة، ج ١، ص ٥٤٣؛ الاستيعاب، ج ١، ص ٥٣٢.

١٠. الإشراف على مذاهب العلماء، ج ٤، ص ٣٩٧؛ مختصر اختلاف العلماء، ج ٤، ص ٤٧٥؛ الحاوي الكبير، ج ٨، ص ١٨٣؛ المبسوط للسرخسي، ج ٢٩، ص ١٩٣؛ المغني لابن قدامة، ج ٧، ص ٤٦ - ٤٧؛ بداية المجتهد، ج ٢، ص ٢٨٦.

الشافعي^١ و مالك^٢ و داود^٣ و كثير من أهل الحجاز^٤.
و من تأمل هذا الموضع علم أنّ الإماميّة منفردة فيه^٥ عمّن وافقها في الرّد من
أهل العراق و غيرهم؛ لأنّ أولئك راعوا العصبة، و الإماميّة لا تراعيها و تردّ على كلّ
حال، و الوجوه إذا تؤمّلت عُرِف موضع انفرد الإماميّة.
و الذي يدلّ على صحّة ما ذهبنا إليه في هذه المسألة: إجماع الطائفة، و قد بيّنا
أنّه حجة.

و يُمكن أن يستدلّ على ذلك بقوله تعالى: ﴿وَأُولُوا الْأَرْحَامِ بَعْضُهُمْ أَوْلَىٰ بِبَعْضٍ فِي كِتَابِ اللَّهِ﴾^٦، فدلّ على أنّ من هو أولى بالرحم و أقرب إليه^٧ أولى
بالميراث. و قد علمنا أنّ قرابة الميّت و ذوي رحمه أولى بميراثه من المسلمين
و بيت المال، و أصحاب السهام أيضاً غير الزوج و الزوجة أقرب إلى الميّت من
عصبيته، فوجب أن يكون فاضل السهام إليهم مصروفاً.
فإن قيل: لم يقع التصريح في الآية بأنّ أولى الأرحام بعضهم أولى ببعض في
الميراث.

٥٧٠

١. الأم، ج ٤، ص ٨٠-٨٥؛ الإشراف على مذاهب العلماء، ج ٤، ص ٣٩٧؛ مختصر اختلاف العلماء، ج ٤، ص ٤٧٢؛ الحاوي الكبير، ج ٨، ص ١٨٣؛ بداية المجتهد، ج ٢، ص ٢٨٦.
٢. الأم، ج ٣، ص ٣٦٥؛ الإشراف على مذاهب العلماء، ج ٤، ص ٣٩٧؛ مختصر اختلاف العلماء، ج ٤، ص ٤٧٢؛ بداية المجتهد، ج ٢، ص ٢٨٦؛ المغني لابن قدامة، ج ٧، ص ٤٧.
٣. الحاوي الكبير، ج ٨، ص ١٨٣.
٤. الإشراف على مذاهب العلماء، ج ٤، ص ٣٩٧؛ الحاوي الكبير، ج ٨، ص ١٨٣؛ المغني لابن قدامة، ج ٧، ص ٧٦.
٥. في «أ»، ص «ط» و مطبوع النجف: «به».
٦. الأنفال (٨): ٧٥.
٧. في «أ»، ب، ج، و المطبوع: «و أقرب به».

قلنا: اللفظُ يَحْتَمِلُ الميراثَ و غيره، فَتَحْمِلُهُ بِحَكْمِ الْعُمُومِ عَلَى جَمِيعِ مَا يَحْتَمِلُهُ؛ وَمَنْ ادَّعَى التَّخْصِصَ فَعَلِيهِ الدَّلِيلُ.

وَمِمَّا يُمَكِّنُ أَنْ يُعَارَضَ بِهِ الْخُصُومُ مِنْ رِوَايَاتِهِمُ الَّتِي يَتَنَاولُونَهَا^٢ وَتَوَجَّدُ فِي كُتُبِهِمْ: مَا رَوَاهُ عَنْ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ مِنْ قَوْلِهِ: «الْمَرْأَةُ تَحُوزُ مِيرَاثَ ثَلَاثَةِ: عَتِيقِهَا وَلَقِيطِهَا وَوَلَدِهَا»^٣، فَأَخْبَرَ أَنَّهَا تَحُوزُ جَمِيعَ مِيرَاثِ بَنِيهَا، وَلا تَحُوزُ جَمِيعَهُ إِلَّا بِالرَّدِّ عَلَيْهَا دُونَ التَّسْمِيَةِ.

وَمِمَّا يُمَكِّنُ أَنْ يُعَارَضُوا بِهِ أَيْضًا: مَا يَرَوْنَهُ عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ أَنَّهُ جَعَلَ مِيرَاثَ وَلَدِ الْمُلَاعَنَةِ لَأُمِّهِ وَلِذُرِّيَّتِهَا مِنْ بَعْدِهَا.^٤ وَهَذَا يَقْتَضِي أَنْ يَكُونَ جَمِيعُ مِيرَاثِهَا، وَلا يَكُونُ لَهَا الْجَمِيعُ إِلَّا بِالتَّسْمِيَةِ وَالرَّدِّ.

وَمِمَّا يُمَكِّنُ أَيْضًا أَنْ يُعَارَضُوا بِهِ: مَا يَرَوْنَهُ عَنْ سَعْدِ أَنَّهُ قَالَ لِلنَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ: إِنَّ لِي مَالًا كَثِيرًا وَلَيْسَ يَرِثُنِي إِلَّا بَنَتِي، أَوْ أُوصِي بِمَالِي كُلِّهِ؟ قَالَ: «لا»، قَالَ: فَبِالنِّصْفِ؟ قَالَ: «لا»، قَالَ: فَبِالثُلُثِ؟ قَالَ: «الثُلُثُ»، وَالثُلُثُ كَثِيرٌ^٥.

١. في «ب» و المطبوع: «في».

٢. في «أ، ب، ج، ط» و المطبوع: «يتناولونها».

٣. مسند أحمد، ج ٣، ص ٤٩٠؛ سنن ابن ماجه، ج ٢، ص ٩١٦، ح ٢٧٤٢؛ سنن الترمذي، ج ٣، ص ٢٩٠، ح ٢١٩٨؛ سنن أبي داود، ج ٢، ص ٨، ح ٢٩٠٦؛ كنز العمال، ج ١١، ص ٧، ح ٣٠٣٨٨.

٤. في «ص، ط، ك» و مطبوع النجف: - «جميع».

٥. في «ب، ط» و المطبوع: «ولا يجوز»، و في «ج»: «ولا تجوز».

٦. سنن الدارمي، ج ٢، ص ٣٦٤؛ سنن أبي داود، ج ٢، ص ٨، ح ٢٩٠٧؛ السنن الكبرى للبيهقي، ج ٦، ص ٢٥٩؛ مجمع الزوائد، ج ٤، ص ٢٣٠.

٧. مسند أحمد، ج ١، ص ١٧٩؛ صحيح مسلم، ج ٥، ص ٧٢؛ سنن الترمذي، ج ٣، ص ٢٩١، ح ٢١٩٩؛ السنن الكبرى للنسائي، ج ٦، ص ٢٦٩؛ السنن الكبرى للبيهقي، ج ٧، ص ٤٦٧.

ووجه الدلالة من الخبر أنه قال: ليس يرثني إلا بنتي. ولم يُنكر عليه النبي صلى الله عليه وآله.

٥٧١

و روي هذا الخبر بلفظ آخر [و هو] أنه قال: أ فأوصي بثُلثي مالي و الثلث لبنتي؟ قال: «لا»، قال: أ فأوصي بنصف مالي و النصف لبنتي؟ قال: «لا»، قال: أ فأوصي بثُلث مالي و الثلثان لبنتي؟ قال: «الثلث، و الثلث كثير». ^٢ فدل ذلك على أن البنت قد تَرثُ الثلثين.

واحتج المخالف لنا في الرد ^٣ بقوله تعالى: ﴿إِنْ امْرُؤٌ هَلَكَ لَيْسَ لَهُ وَلَدٌ وَلَهُ أُخْتٌ فَلَهَا نِصْفُ مَا تَرَكَ وَهُوَ يَرِثُهَا إِنْ لَمْ يَكُنْ لَهَا وَلَدٌ﴾ ^٤، فجعل للأخت النصف إذا مات أخوها و لا ولد له و لم يردها عليه؛ فدل على أنها لا تستحق أكثر من النصف بحال من الأحوال.

و الجواب عن ذلك: أن النصف إنما وجب لها بالتسمية ^٥ لأنها أخت، و الزيادة إنما تأخذها لمعنى آخر و هو الرد بالرجم، و ليس يمتنع أن ينضاف سبب إلى آخر.

مثال ذلك: الزوج إذا كان ابن عم و لا وارث معه، فإنه يرث النصف بالزوجية و النصف الآخر عندنا لأجل القرابة، و عند مخالفينا لأجل العصبية؛ و لم يجب إذا كان

١. ما بين المعقوفين من المطبوعين.

٢. مسند أحمد، ج ١، ص ١٧١؛ صحيح مسلم، ج ٥، ص ١٢٧؛ سنن ابن ماجه، ج ٢، ص ٩٠٤.

ح ٢٧٠٨؛ سنن أبي داود، ج ١، ص ٦٥٤؛ ح ٢٨٦٤؛ السنن الكبرى للبيهقي، ج ٦، ص ٢٦٨.

٣. في «ص، ط، ك»: - «في الرد».

٤. النساء (٤): ١٧٦.

٥. هكذا في «أ» و مطبوع النجف، و في سائر النسخ و المطبوع: «و لم يردها».

٦. في «أ»: - «و».

اللَّهُ تعالى قد سَمَّى^١ له النصفَ مع فَقْدِ الْوَلَدِ أَنْ لَا يُزَادَ عَلَيْهِ بِسَبَبٍ آخَرَ.
و بمثلِ هذا الجوابِ نُجِيبُهُمْ إِذَا قَالُوا: «إِنَّ اللَّهَ تعالى جَعَلَ لِلْبَنَتِ الْوَاحِدَةِ
النَّصْفَ، فَلَا يَجُوزُ أَنْ تُرَادَ^٢ عَلَى ذَلِكَ؛ لِأَنَّا قَدْ بَيَّنَّا أَنَّ النِّصْفَ تَسْتَحِقُّهُ بِالتَّسْمِيَةِ
و الْبَاقِي تَسْتَحِقُّهُ بِسَبَبٍ آخَرَ وَ هُوَ الرَّدُّ، فَاخْتَلَفَ السَّبَبَانِ.
وَ اعْلَمْ أَنَّ الْمَسَائِلَ الَّتِي تَنْفَرِدُ بِهَا الْإِمَامِيَّةُ^٣ فِي الرَّدِّ كَثِيرَةٌ لَا مَعْنَى لِلتَّطْوِيلِ
بِذِكْرِهَا، وَ إِذَا كُنَّا قَدْ بَيَّنَّا صِحَّةَ أَصُولِنَا فِي الرَّدِّ وَ مَا يُبْنَى عَلَيْهِ^٤، فَكُلُّ مَسْأَلَةٍ تَفَرَّعَتْ
عَنْ هَذِهِ الْأَصُولِ مَرْدُودَةٌ إِلَيْهَا وَ مَبْنِيَّةٌ عَلَيْهَا، وَ لَا^٥ حَاجَةَ بِنَا إِلَى تَكْلُفِ أَعْيَانِ
الْمَسَائِلِ كُلِّهَا، كَمَا لَمْ نَفْعَلْ ذَلِكَ فِي بَابِ الْعَصَبَاتِ وَ بَابِ الْعُولِ.

٥٧٢

المسألة المعروفة بالمُشْرَكَةِ^٦

وَ هِيَ زَوْجٌ وَ أُمٌّ وَ أَخَوَانِ مِنْ أُمٍّ وَ إِخْوَةٌ لِأَبٍ وَ أُمٌّ: فَعِنْدَ الْإِمَامِيَّةِ: أَنَّ لِلزَّوْجِ
النَّصْفَ وَ لِلْأُمِّ بَاقِيَ الْمَالِ بِالتَّسْمِيَةِ وَ الرَّدِّ، وَ لَيْسَ لِلْإِخْوَةِ وَ الْأَخَوَاتِ حَظٌّ فِي هَذَا
الْمِيرَاثِ.

وَ ذَهَبَ أَبُو حَنِيفَةَ وَ أَصْحَابُهُ إِلَى أَنَّ لِلزَّوْجِ النِّصْفَ وَ لِلْأُمِّ السُّدُسَ وَ لَوْلَدِ
الْأُمِّ الثَّلَاثَ، وَ أَسْقَطُوا الْإِخْوَةَ مِنَ الْأَبِ وَ الْأُمِّ^٧. وَ هُوَ مَذْهَبُ أَبِي بَنِ

١. فِي «أ، ب، ج» وَ الْمَطْبُوعُ: - «لَهُ».

٢. هَكَذَا فِي «ج»، وَ فِي سَائِرِ النُّسخِ وَ الْمَطْبُوعِ: «أَنْ يَزَادَ».

٣. فِي «أ، ص، ط، ك» وَ مَطْبُوعِ النِّجَفِ: - «الْإِمَامِيَّة».

٤. فِي «أ، ط، ك» وَ مَطْبُوعِ النِّجَفِ: «يَتَبَنَّى عَلَيْهِ».

٥. فِي «ب» وَ الْمَطْبُوعُ: «فَلَا».

٦. فِي «أ، ج، ص»: «بِالْمُشْرَكَةِ».

٧. مُخْتَصَرُ اخْتِلَافِ الْعُلَمَاءِ، ج ٤، ص ٤٦٠؛ الْمَبْسُوطُ لِلْسَّرْحَسِيِّ، ج ٢٩، ص ١٥٤؛ بِدَايَةِ

الْمُجْتَهِدِ، ج ٢، ص ٢٨٢؛ الْمَغْنِي لِابْنِ قَدَامَةَ، ج ٧، ص ٢٢.

كعب^١ و أبي موسى الأشعري^٢، و إحدى الروایتین عن ابن مسعود^٣ و زيد^٤. و هو أيضاً مذهب داود بن عليّ الأصفهاني^٥.

و قال مالك^٦ و الشافعي^٧: الثُلُثُ بَيْنَ جَمِيعِ الإِخْوَةِ وَ الْأَخَوَاتِ بِالسُّوِّيَّةِ، ذُكُورُهُمْ وَ إِنَاثُهُمْ فِيهِ سَوَاءٌ. وَ رُوِيَ هَذَا الْقَوْلُ عَنْ عُمَرَ^٨ وَ عُثْمَانَ^٩، وَ بِهِ قَالَ سَعِيدُ بْنُ الْمُسَيَّبِ^{١٠} وَ الزُّهْرِيُّ^{١١}.

١. الحاوي الكبير، ج ٨، ص ١٥٥؛ المبسوط للسرخسي، ج ٢٩، ص ١٥٤؛ بداية المجتهد، ج ٢، ص ٢٨٢؛ المغني لابن قدامة، ج ٧، ص ٢٢؛ المجموع، ج ١٦، ص ١٠١.
٢. الإشراف على مذاهب العلماء، ج ٤، ص ٣٣٢؛ الحاوي الكبير، ج ٨، ص ١٥٥؛ المبسوط للسرخسي، ج ٢٩، ص ١٥٤؛ بداية المجتهد، ج ٢، ص ٢٨٢؛ المغني لابن قدامة، ج ٧، ص ٢٢.
٣. الإشراف على مذاهب العلماء، ج ٤، ص ٣٣٢ - ٣٣٣؛ مختصر اختلاف العلماء، ج ٤، ص ٤٦٠؛ بداية المجتهد، ج ٢، ص ٢٨٢؛ المغني لابن قدامة، ج ٧، ص ٢٢.
٤. الإشراف على مذاهب العلماء، ج ٤، ص ٣٣٣؛ مختصر اختلاف العلماء، ج ٤، ص ٤٦٠؛ بداية المجتهد، ج ٢، ص ٢٨١؛ المغني لابن قدامة، ج ٧، ص ٢٢.
٥. الحاوي الكبير، ج ٨، ص ١٥٦؛ بداية المجتهد، ج ٢، ص ٢٨٢.
٦. الإشراف على مذاهب العلماء، ج ٤، ص ٣٣٣؛ مختصر اختلاف العلماء، ج ٤، ص ٤٦٠؛ الحاوي الكبير، ج ٨، ص ١٥٥؛ بداية المجتهد، ج ٢، ص ٢٨١؛ المغني لابن قدامة، ج ٧، ص ٢٢.
٧. الأم، ج ٤، ص ٩١؛ مختصر المزني، ص ١٤٠؛ الإشراف على مذاهب العلماء، ج ٤، ص ٣٣٣؛ مختصر اختلاف العلماء، ج ٤، ص ٤٦٠؛ الحاوي الكبير، ج ٨، ص ١٥٥؛ بداية المجتهد، ج ٢، ص ٢٨١.
٨. الإشراف على مذاهب العلماء، ج ٤، ص ٣٣٣؛ مختصر اختلاف العلماء، ج ٤، ص ٤٦٠؛ بداية المجتهد، ج ٢، ص ٢٨١؛ المغني لابن قدامة، ج ٧، ص ٢٢.
٩. الإشراف على مذاهب العلماء، ج ٤، ص ٣٣٣؛ الحاوي الكبير، ج ٨، ص ١٥٥؛ المبسوط للسرخسي، ج ٢٩، ص ١٥٤؛ بداية المجتهد، ج ٢، ص ٢٨١.
١٠. الحاوي الكبير، ج ٨، ص ١٥٥.
١١. لم نعر عليه.

والذي يَدُلُّ على صِحَّةِ ما ذَهَبْنَا إِلَيْهِ: إجماعُ الطائفةِ عليه .

وأيضاً فإنَّ الأمَّ في حَيَاةِ الميراثِ تَجْرِي مَجْرَى الأبِّ، ولا يَرِثُ^١ الإخوةُ والأخواتُ مع واحدٍ منهما، فإذا أَخَذَتِ الأمُّ السُّدُسَ بالتسمية فإنَّ الباقي يَكُونُ رِثاً عليها؛ لأنها أَقْرَبُ رَحِمًا مِنَ الإخوةِ والأخواتِ، وإذا كُنَّا نَرُدُّ على الأقربِ فهي أَقْرَبُ^٢ مِنْ كُلِّ الإخوةِ .

فإن قيلَ لنا: فلو سَقَطَ مِنْ هذه الفريضة الأمُّ، وبَقِيَ زَوْجٌ وأخوانٌ مِنْ أُمٍّ وإخوةٌ مِنْ أبٍّ وأُمٍّ، كيف قَوْلُكُمْ فيها؟

قلنا: للزوجِ النصفُ، وللأخوينِ مِنَ الأمِّ الثلثُ، والباقي للإخوةِ مِنَ الأبِّ والأمِّ . وإِنَّمَا قلنا بذلك لَأَنَّ النصفَ للزوجِ بظاهرِ الكتابِ، وكذلك الأخوانِ مِنَ الأمِّ؛ والإخوةُ مِنَ الأبِّ والأمِّ^٣ لا تَسْمِيَةٌ لَهُمْ، فَهُمْ يَأْخُذُونَ ما بَقِيَ^٤ .

فإن قيلَ: كيف يَنْقُصُ حَظُّ الإخوةِ مِنَ الأبِّ والأمِّ عَنْ حَظِّ الإخوةِ للأمِّ، وقد ساوَوْهم في القَرَابَةِ مِنْ جِهَةِ الأمِّ ونُزِلُوا مَنْزِلَتَهُمْ؟ وَزِيَادَتُهُمْ عَلَيْهِم بِالقَرَابَةِ مِنْ جِهَةِ الأبِّ إِنْ لَمْ تَرُدَّهُمْ^٥ تَأْكِيداً لَمْ تَنْقُصْهُمْ .

قلنا: القِيَّاسُ في الشرعِ مُطَّرَحٌ والاعتبارُ فيه بالنصوصِ، وقد بَيَّنَّا أَنَّ الأمرَ على ما ذَكَرْنَاهُ .

ثُمَّ لا اعتبارَ بما ذَكَرُوهُ، على أَنَّ ما ذَكَرُوهُ يَنْتَقِضُ بامرأةٍ خَلَفَتْ زَوْجاً وأُمًّا

١. في «ص، ك» و مطبوع النجف: «ولا ترث» .

٢. في «أ، ب»: «الأقرب» .

٣. في «ص، ط»: - «وإنما قلنا بذلك لأن النصف... إلى هنا» .

٤. في «ب، ج» و المطبوع: «يبقى» .

٥. في «ب، ج»: «من» .

٦. في «ج، ص» و مطبوع النجف: «لم يزدتهم» .

و أخاً للأم و عشرين إخوةً لأبٍ و أمٍّ؛ لأنهم يذهبون إلى أن للزوج النصف و للأم السدس و للأخ من الأم السدس كاملاً و السدس الباقي بين الإخوة للأب و الأم، و حظُّ كُلِّ واحدٍ منهم أقلُّ كثيراً من حظِّ الأخ للأم مع تساويهم في قرابة الأم؛ فعلم أنه لا اعتبار بما ذكره.

[مسائل الموارث]

٣١٠. مسألة

[مَنْ يَرِثُ مَعَ الْأَبَوَيْنِ]

و ممّا انفردت به الإمامية: أنه لا يرث مع الوالدين و لا مع أحدهما أحد سوا الولد^٢ و الزوج^٣ و الزوجة^٤. و ذهب فقهاء العامة إلى خلاف ذلك، و ورثوا الإخوة و الأخوات مع الأم على بعض الوجوه^٥.

دلّلنا على صحة ما ذهبنا إليه - بعد إجماع الطائفة الذي يتكرّر - : قوله تعالى: ﴿وَأُولُوا الْأَرْحَامِ بَعْضُهُمْ أَوْلَىٰ بِبَعْضٍ فِي كِتَابِ اللَّهِ﴾^٥، و قد علمنا أن الوالدين أقرب إلى الميت من إخوانه^٦؛ لأنهم يتقربون إليه بهما، و الوالدان يتقربان بنفسيهما.

١. في «أ، ب، ج»: - «مع».

٢. في «ج»: «أو».

٣. في «ب»: «أو».

٤. الموطأ، ج ٢، ص ٥٠٨؛ مختصر المزني، ص ١٣٨؛ الإشراف على مذاهب العلماء، ج ٤، ص ٣٣١-٣٣٢؛ مختصر اختلاف العلماء، ج ٤، ص ٤٦٠ و ٤٦٥؛ الحاوي الكبير، ج ٨، ص ١٨٤؛ المبسوط للسرخسي، ج ٢٩، ص ١٤٥-١٤٦؛ المغني لابن قدامة، ج ٧، ص ٢١-٢٢ و ١٩٣.

٥. الأنفال (٨): ٧٥.

٦. في «ب» و حاشية «ك»: «الإخوة».

وأيضاً فإنَّ الله تعالى جَعَلَ للوالدين حَقّاً عالياً، ثُمَّ أَهْبَطَهُمَا عنه في بعض الأحوال، ولم يُفَرِّقْ بين الأب والأم في ذلك؛ وكما أنَّ الإخوة والأخوات لا يَرِثُونَ شيئاً مع الأب كذلك يَجِبُ أن لا يَرِثُوا مع الأم.

٣١١. مسألة

٥٧٩

[لو خَلَفَ المَيِّتُ أبوين و بنتاً]

و مما انفردت به الإمامية: أنَّهم ذَهَبُوا فيمن يَمُوتُ و يُخَلِّفُ والدَيْه و بنتَه أنَّ للبنَتِ النصفَ و للأبوين السُّدُسَيْنِ، و ما يَبْقَى يُرَدُّ عليهم على حِسَابِ سِهَامِهِمْ. و خَالَفَ باقي الفقهاء في ذلك، و ذَهَبُوا إلى أنَّ للبنَتِ النصفَ و للأمَّ السدسَ و للأب ما يَبْقَى^١ و هو الثلثُ^٢.

دليلنا على صِحَّة قولنا: الإجماعُ المُتَرَدِّدُ؛ و لأنَّ الأبوين لهما السُّدُسانِ بظاهر الكتاب، و للبنَتِ النصفَ بظاهره أيضاً، و يَبْقَى السدسُ، فيَجِبُ أن يكونَ مَرْدُوداً على الجماعةِ بقوله تعالى: ﴿وَأُولُوا الْأَرْحَامِ بَعْضُهُمْ أَوْلَى بِبَعْضٍ﴾^٣، فكيف يَحْوزُ هذا الباقي الأب و إنما له السدسُ مع الولد؟

فإذا قالوا بالخبرِ الْمُتَضَمِّنُ^٤ لذكرِ العَصَبَةِ، فقد تَقَدَّمَ^٥ من الكلام في ذلك ما فيه

١. في «أ»، ص، ط، ك» و مطبوع النجف: «بقي».

٢. الموطأ: ج ٢، ص ٥٠٦؛ الإشراف على مذاهب العلماء، ج ٤، ص ٣٢٠؛ الحاوي الكبير، ج ٨، ص ١٠٩؛ الميسوط للسرخسي، ج ٢٩، ص ١٤٤؛ المغني لابن قدامة، ج ٧، ص ١٨؛ المجموع، ج ١٦، ص ٨٥.

٣. الأنفال (٨): ٧٥.

٤. في «ج»، ص، ط، ك» و المطبوعين: «يجوز».

٥. في «أ»: «المعتمد».

٦. تقدَّم في الصفحة ٣٨٥ - ٣٩٨، فصل في الكلام على العصبية.

كِفَايَةً؛ وَلَأَنَّ خَبَرَهُمْ إِذَا صَحَّ يَقْتَضِي أَنْ تُبْقِيَ الْفَرَائِضُ شَيْئاً، وَ هَاهُنَا مَا أَبْقَتْ الْفَرَائِضُ شَيْئاً، بَلْ قَدْ اسْتَوْفَى النَّصُّ جَمِيعَ الْمَالِ^١.

٣١٢. مسألة

[لَوْ خَلَفَ الْمَيِّتُ أَبَوَيْنِ وَ زَوْجاً أَوْ زَوْجَةً]

وَمِمَّا ظَنُّ^٢ أَنْفَرَادُ الْإِمَامِيَّةِ بِهِ وَ لَهُمْ فِيهِ مُوَافِقٌ مُتَقَدِّمٌ: أَنَّ الْمَيِّتَ إِذَا خَلَفَ أَبَوَيْنِ وَ زَوْجاً أَوْ زَوْجَةً أَنَّهُ يُبْدَأُ بِإِخْرَاجِ حَقِّ الزَّوْجِ أَوْ الزَّوْجَةِ، وَ مَا يَبْقَى^٣ بَعْدَ ذَلِكَ فَلِلْأُمِّ مِنْهُ الثُّلُثُ مِنَ الْأَصْلِ لَا تُنْقَصُ^٤ مِنْهُ، وَ مَا يَبْقَى بَعْدَ حَقِّ الزَّوْجِ أَوْ الزَّوْجَةِ وَ حَقِّ الْأُمِّ فَهُوَ^٥ لِلْأَبِ؛ فَإِنْ كَانَ مَيِّتاً خَلَفَ زَوْجَةً وَ أَباً وَ أُمّاً فَلِلزَّوْجَةِ الرَّبْعُ وَ لِلْأُمِّ الثُّلُثُ وَ لِلْأَبِ مَا يَبْقَى، وَ هُوَ خَمْسَةُ أَشْهُمٍ مِنْ اثْنَيْ عَشَرَ سَهْماً، وَ لَوْ خَلَفَتِ الْمَيِّتَةُ^٦ زَوْجاً وَ أَبَوَيْنِ فَلِلزَّوْجِ النِّصْفُ ثَلَاثَةُ أَشْهُمٍ مِنْ سِتَّةٍ^٧ وَ لِلْأُمِّ الثُّلُثُ سَهْمَانِ وَ لِلْأَبِ سَهْمٌ وَاحِدٌ. وَ قَدْ رُوِيَ أَنَّ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ عَبَّاسٍ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ -^٨ كَانَ يَقُولُ هَذَا الْقَوْلَ بَعِينِهِ، وَ شُرَيْحٌ^٩، وَ أَنَّهُمَا لَمْ يَرْجِعَا عَنْهُ.

١. جاءت هاتان المسألتان في «ص، ط، ك» و المطبوع بعد مسألة ٣١٢.

٢. في «أ، ص، ط، ك» و مطبوع النجف: «يظن».

٣. في «ص، ط» و مطبوع النجف: «بقي».

٤. في «ج، ص» و المطبوع: «لا ينقص».

٥. في «ج»: «+ حق».

٦. في «ب» و المطبوع: «خلف الميِّت».

٧. في «أ»: «+ أسهم».

٨. الإشراف على مذاهب العلماء، ج ٤، ص ٣٢٣؛ الحاوي الكبير، ج ٨، ص ٩٩؛ المحلى، ج ٩، ص ٢٦٠؛ المغني لابن قدامة، ج ٧، ص ٢١؛ الجامع لأحكام القرآن للقرطبي، ج ٥، ص ٥٧.

٩. الإشراف على مذاهب العلماء، ج ٤، ص ٣٢٣؛ المغني لابن قدامة، ج ٧، ص ٢١؛ الجامع لأحكام القرآن للقرطبي، ج ٥، ص ٥٧.

و رُوِيَ عَنِ ابْنِ سِيرِينَ^١ مِثْلَ قَوْلِ ابْنِ عَبَّاسٍ فِي امْرَأَةٍ وَأَبُوَيْنِ؛ وَخَالَفَهُ فِي زَوْجٍ وَأَبُوَيْنِ، فَأَعْطَى الْأُمَّ فِي زَوْجٍ وَأَبُوَيْنِ ثُلُثًا مَا بَقِيَ^٢.
و قَالَ بَاقِي الْفُقَهَاءِ الْمُتَقَدِّمُونَ وَ الْمُتَأَخَّرُونَ بِخِلَافِ ذَلِكَ، وَقَالُوا: إِنَّ لِلْأُمِّ ثُلُثَ مَا بَقِيَ، وَ مَا بَقِيَ فَلِلْأَبِ^٣.

و الدليل على صِحَّةِ مَا ذَهَبْنَا إِلَيْهِ فِي هَذِهِ الْمَسْأَلَةِ: الإجماعُ المُتَرَدِّدُ.
و أَيْضًا فَإِنَّ اللَّهَ تَعَالَى قَالَ: ﴿فَإِنْ لَمْ يَكُنْ لَهُ وَلَدٌ وَ وَرِثَتْهُ أَبَوَاهُ فَلِلْأُمِّهِ الثُّلُثُ﴾^٤، فَأَوْجَبَ لَهَا صَرِيحًا ثُلُثَ أَصْلِ الْمَالِ؛ لِأَنَّ إِطْلَاقَ قَوْلِنَا: «ثُلُثٌ» أَوْ «نِصْفٌ» أَوْ «سُدُسٌ» يَقْتَضِي أَنْ يَكُونَ مِنْ أَصْلِ الْمَالِ دُونَ بَعْضٍ مِنْ أَعْضَائِهِ؛ أَلَا تَرَى أَنَّهُ تَعَالَى لَمَّا جَعَلَ لِلزَّوْجِ النِّصْفَ مَعَ فَقْدِ الْوَلَدِ وَ الرِّبْعَ مَعَ وُجُودِهِ، وَ لِلزَّوْجَةِ الرِّبْعَ مَعَ فَقْدِهِ وَ الثُّمَنَ مَعَ وُجُودِهِ، وَ كَذَلِكَ كُلُّ مَنْ سَمِيَ لَهُ سَهْمًا كَالْبِنْتِ الْوَاحِدَةِ وَ الْبَتْنَيْنِ، لَمْ يَفْهَمْ أَحَدٌ مِنْ الْعُلَمَاءِ^٥ ذَلِكَ الْمُسَمَّى إِلَّا مِنْ أَصْلِ الْمَالِ دُونَ بَعْضِهِ؟ فَكَيْفَ^٦ يَجُوزُ أَنْ يَفْهَمْ مِنْ قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿فَلِلْأُمِّهِ الثُّلُثُ﴾ أَنَّهُ ثُلُثُ مَا بَقِيَ؟ وَ ذَلِكَ بِخِلَافِ جَمِيعِ ظَوَاهِرِ الْقُرْآنِ.

٥٧٥

و أَيْضًا فَإِنَّ اللَّهَ تَعَالَى جَعَلَ لِلْأُمِّ مَعَ فَقْدِ الْوَلَدِ سَهْمًا مُسَمًّى وَ هُوَ الثُّلُثُ، وَ لَمْ

١. الإشراف على مذاهب العلماء، ج ٤، ص ٣٢٣؛ الحاوي الكبير، ج ٨، ص ٩٩؛ المحلى، ج ٩، ص ٢٦٠؛ المغني لابن قدامة، ج ٧، ص ٢١.

٢. في مطبوع النجف: «ابن عباس في امرأة خلفت زوجاً و أبوين فأعطى الأم الثلث و الزوج النصف و الأب ما بقي، و خالفه في زوج و أبوين ثلث ما بقي».

٣. الموطأ ج ٢، ص ٥٠٦؛ مختصر المزني، ص ١٣٨؛ الإشراف على مذاهب العلماء، ج ٤، ص ٣٢٢-٣٢٣؛ الحاوي الكبير، ج ٨، ص ٩٩؛ المحلى، ج ٩، ص ٢٦٠؛ المبسوط للسرخسي، ج ٢٩، ص ١٤٦؛ المغني لابن قدامة، ج ٧، ص ٢٠-٢١؛ المجموع، ج ١٦، ص ٧٣.

٤. النساء (٤): ١١.

٥. في «ب، ج، ص، ط، ك» و المطبوع: «و أن».

٦. في «ج، ص، ط، ك» و مطبوع النجف: «و كيف».

يُعَيَّنُ لِلأَبِ سَهْمًا مُسَمًّى فِي هَذَا الْمَوْضِعِ بَلْ كَانَ لَهُ مَا يَبْقَى^١، إِلَّا أَنَّ الَّذِي يَبْقَى فِي هَذِهِ الْمَسْأَلَةِ الثَّلَاثَانِ بِالتَّفَاقُ؛ لِأَنَّهُ هُوَ السَّهْمُ الَّذِي لَا بُدَّ أَنْ يَسْتَحِقَّهُ الأبُّ، فَإِذَا دَخَلَ الزَّوْجُ وَ الزَّوْجَةُ عَلَى الْأَبَوَيْنِ كَانَا دَاخِلَيْنِ عَلَى مَنْ لَهُ فَرَضٌ مُسَمًّى وَ هُوَ الْأُمُّ، وَ عَلَى مَنْ لَيْسَ لَهُ سَهْمٌ مُسَمًّى وَ هُوَ الأبُّ، فَيَجِبُ أَنْ لَا يُنْقَصَ صَاحِبُ السَّهْمِ الْمُسَمًّى وَ هُوَ الْأُمُّ عَنْ سَهْمِهِ، وَ يَكُونُ النِّقْصَانُ دَاخِلًا عَلَى مَنْ لَهُ مَا يَبْقَى وَ هُوَ الأبُّ كَمَا يَكُونُ لَهُ الزِّيَادَةُ؛ أَلَا تَرَى أَنَّ الزَّوْجَ وَ الزَّوْجَةَ لَا يُنْقَصَانِ مِنْ تَسْمِيَةِ سِهَامِيهِمَا؟ فَالْأُمُّ لَاحِقَةٌ بِهِمَا؛ لِتَسْمِيَةِ سَهْمِيهِمَا. وَ لَوْ جَازَ أَنْ يَدْخُلَ النِّقْصَانُ عَلَى الْأُمِّ مَعَ تَعْيِينِ سَهْمِيهَا^٢ جَازَ ذَلِكَ فِي الزَّوْجِ وَ الزَّوْجَةِ، وَ لِأَنَّ الْأُمَّ إِنَّمَا تُنْقَصُ بِالْوَلَدِ^٣ وَ الْإِخْوَةِ وَ لَمْ يَوْجَدُوا فِي هَذِهِ الْمَسْأَلَةِ.

فَإِنْ قِيلَ: قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿فَإِنْ لَمْ يَكُنْ لَهُ وَلَدٌ وَ وَرِثَةُ أَبَوَاهُ فَلِلْأُمِّ الثَّلَاثُ﴾، إِنَّمَا الْمُرَادُ بِهِ إِذَا لَمْ يَرِثْهُ غَيْرُ أَبَوَيْهِ، وَ لَا خِلَافَ أَنَّ الْمَيِّتَ إِذَا وَرِثَهُ أَبَوَاهُ مِنْ غَيْرِ وَارِثٍ سِوَاهُمَا فَإِنَّ لِلْأُمِّ الثَّلَاثَ.

قُلْنَا: الظَّاهِرُ بِخِلَافِ ذَلِكَ؛ لِأَنَّ قَوْلَهُ تَعَالَى: ﴿فَإِنْ لَمْ يَكُنْ لَهُ وَلَدٌ وَ وَرِثَةُ أَبَوَاهُ فَلِلْأُمِّ الثَّلَاثُ﴾، إِجَابٌ لِلْأُمِّ الثَّلَاثَ مَعَ فَقْدِ الْوَلَدِ عَلَى كُلِّ حَالٍ، وَ لَمْ يَذْكُرْ أَنَّهُ لَا وَارِثَ لَهُ^٤ غَيْرُهُمَا، كَمَا لَمْ يَذْكُرْ أَنَّ لَهُ وَارِثًا غَيْرَهُمَا؛ وَ إِذَا لَمْ يَذْكُرْ^٥ ذَلِكَ حَمَلْنَاهُ عَلَى إِطْلَاقِهِ مَعَ فَقْدِ الْوَارِثِ وَ وَجُودِهِ.

١. فِي «ص، ط، ك» وَ مَطْبُوعِ النَجَفِ: «بَقِيَ».

٢. فِي «ص، ط»: - «جَازَ أَنْ يَدْخُلَ النِّقْصَانُ عَلَى الْأُمِّ...» إِلَى هُنَا.

٣. فِي «ص، ط، ك» وَ مَطْبُوعِ النَجَفِ: «أَوْ».

٤. فِي «ج» وَ مَطْبُوعِ النَجَفِ: + «فِي».

٥. فِي «أ، ب، ج» وَ الْمَطْبُوعِ: - «لَهُ».

٦. فِي «أ، ب» وَ الْمَطْبُوعِينَ: + «كُلِّ».

و وَجَدْتُ بَعْضَ مَنْ نَصَرَ^١ هَذِهِ الْمَسْأَلَةَ خَاصَّةً مِنْ^٢ الْمَخَالَفِينَ^٣ فِي الْفَرَائِضِ
يَسْتَدِلُّ عَلَى أَنَّ لِلْأُمِّ الثَّلْثَ كَامِلًا لَا ثُلْثَ مَا بَقِيَ، بِقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَوَرِثَهُ أَبَوَاهُ فَلِأُمِّهِ
الثَّلْثُ فَإِنْ كَانَ لَهُ إِخْوَةٌ فَلِأُمِّهِ السُّدُسُ﴾^٤، قَالَ هَذَا الْمُحْتَجُّ: يَدُلُّ^٥ عَلَى أَنَّهَا تَرَبُّ
مَعَ فَقْدِ الْإِخْوَةِ الثَّلْثِ، وَمَعَ الْإِخْوَةِ السُّدُسِ، وَفِي ذَلِكَ بَطْلَانُ قَوْلِ مَنْ جَعَلَ لَهَا
ثُلْثًا^٦ الْبَاقِي عَنْ فَرَضِ الزَّوْجِ وَهُوَ سُدُسُ الْمَالِ؛ لِمَا يَقْتَضِي مِنَ التَّسْوِيَةِ بَيْنَ
حَالِهَا إِذَا كَانَ إِخْوَةٌ أَوْ لَمْ يَكُنْ إِخْوَةٌ، وَقَدْ فَرَّقَ اللَّهُ تَعَالَى بَيْنَ حَالَتِهَا^٧ فَجَعَلَ لَهَا مَعَ
الْإِخْوَةِ السُّدُسَ وَمَعَ فَقْدِ الْإِخْوَةِ الثَّلْثَ، كَمَا فَرَّقَ بَيْنَ حَالِ الزَّوْجَيْنِ، فَجَعَلَ لَهَا
مَعَ فَقْدِ الْوَلَدِ مِثْلِي مَا لَهَا مَعَ الْوَلَدِ؛ فَلَمَّا لَمْ يَجْزُ أَنْ يُعْطَا مَعَ فَقْدِ الْوَلَدِ مَا فُرِضَ
لَهَا مَعَ^٩ الْوَلَدِ دَلَّ عَلَى^{١٠} أَنَّهُ لَا يَجُوزُ أَنْ تُعْطَى الْأُمُّ^{١١} مَعَ غَيْرِ الْوَلَدِ
وَالْإِخْوَةِ مَا جُعِلَ لَهَا مَعَ الْإِخْوَةِ وَالْوَلَدِ إِذَا كَانَ اللَّهُ تَعَالَى قَدْ^{١٢} فَرَّقَ بَيْنَ حَالَتِهِمْ^{١٣}

١. في «ص، ط، ك» ومطبوع النجف: «ينصر»، وفي حاشية «ك» كالمتن.

٢. في «ص، ط، ك»: «في مخالفتنا»، وفي مطبوع النجف: «من مخالفتنا» بدل «من المخالفين».

٣. أنظر: الحاوي الكبير، ج ٨، ص ٩٩؛ المحلى، ج ٩، ص ٢٦٢؛ المبسوط للسرخسي، ج ٢٩، ص ١٤٦؛ المغني لابن قدامة، ج ٧، ص ٢١.

٤. النساء (٤): ١١.

٥. في «أ، ص، ط» ومطبوع النجف: «فدل».

٦. في «ص، ط، ك»: «ثُلْث»، وفي «ج» ومطبوع النجف: «الثُلْث».

٧. في «أ» ومطبوع النجف: «حاليها»، وفي «ج»: «حاليها»، وفي «ط، ك»: «حاليها».

٨. في «ج»: «- الإخوة الثُلْث، كما فرق بين... إلى هنا».

٩. في «ص، ط، ك»: «+ فقد».

١٠. في «ب» والمطبوع: «- على».

١١. في «ص، ط» ومطبوع النجف: «للأُم».

١٢. في «ج»: «- قد».

١٣. في «ص، ط» ومطبوع النجف: «حالهم».

جميعاً، و في التسوية بينهما مخالفة للظاهر.

و ما هو^١ إلا قريب.

فإن قال قائل: لما كان الأبوان يرثان بمعنى واحد و هو الولادة و كانا في درجة واحدة، شابها^٢ الابن و البنت اللذين^٣ يرثان^٤ بالولادة؛ فوجب أن لا تفضل الأنثى منهم^٥ على الذكر^٦ إذا تساويا في درجة.

قلنا: هذا قياس و إن كان غير صحيح، و بالقياس لا تثبت عندنا الأحكام الشرعية. ثم لو لم ذلك للزم أن يرث^٧ الأبوان مع الولد للذكر مثل حظ الأنثيين و لا تساوي بينهما؛ لاستوائيهما في الدرج و الولادة. و للزم مثله أيضاً في الإخوة و الأخوات من الأم و الجد و الجدّة إذا استوا في الدرجة.

و احتج ابن علية^٨ في هذه المسألة و تبعه في^٩ ذلك أبو بكر أحمد بن علي

١. في «ص، ط، ك»: «هذا»، و في حاشية «ك» كالمتن.

٢. في «ص، ط، ك»: «كما».

٣. في «ج»: «شابهما».

٤. في «ص، ط، ك»: «الذين».

٥. في «ج»: - «الذين يرثان».

٦. في «أ، ص، ط»: «لا يفضل الأنثى فيهم».

٧. في «ص، ط» و مطبوع النجف: - «على».

٨. في «ج»: «أن لا يفضل الذكر على الأنثى».

٩. في «ص، ط، ك» و مطبوع النجف: «يورث»، و في حاشية «ك» كالمتن.

١٠. إسماعيل بن إبراهيم بن مقسم الأسدي، مولاهم أبو بشر البصري، المعروف بابن عليّة، روى عن عبد العزيز بن صهيب و سليمان التيمي و حميد الطويل و ابن عون، و روى عنه شعبة و ابن جريح و حماد بن زيد و غيرهم، ولد سنة ١١٠هـ، و مات سنة ١٩٣هـ. انظر: تهذيب التهذيب،

ج ١، ص ٢٧٥.

١١. في «أ، ص، ط» و مطبوع النجف: «على».

الرازي الحنفي، بأنّ للأب والأم إذا لم يكن معهما غيرهما فللأم الثلث وللأب الثلثان، وإذا دخل عليهما من استحق بعض المال وجب أن يرجعا إلى ما كان لهما في الأصل؛ كشركيين كان بينهما مال لأحدهما ثلثه ولآخر ثلثاه، فاستحقّ^٤ مستحق بعض هذا المال، فالواجب أن يقسم ما بقي من المال على ما كان لهما في الأصل؛ لصاحب الثلث ثلث ما بقي^٥، ولصاحب الثلثين ثلثا ما بقي.

وقد قوى أبو بكر الرازي هذا الاحتجاج بأن قال: إن الله تعالى جعل عند انفرد الأبوين بالميراث للأم الثلث وللأب الثلثين، كما جعل مثل ذلك لابن والبنيت في قوله تعالى: «لِلذَكَرِ مِثْلُ حَظِّ الْأُنثَيَيْنِ»^٦، وللأخ والأخت في قوله تعالى: «وَإِنْ كَانُوا إِخْوَةً رِجَالًا وَنِسَاءً فَلِلذَكَرِ مِثْلُ حَظِّ الْأُنثَيَيْنِ»^٧. ثم لما سمى للزوج والزوجة ما سمى لهما وأخذاً نصيبهما كان الباقي بين الابن والبنيت على ما كان عليه قبل دخولهما، وكذلك بين الأخ والأخت؛ وهذا يقتضي في مسألة الأبوين أن يكون إذا أخذ الزوج والزوجة نصيبهما وجب^٨ أن يكون ما كان للأبوين على

١. في «أ، ص، ط، ك» و مطبوع النجف: «فإذا».

٢. في «ج»: «داخل و».

٣. في المطبوعين: «لآخر».

٤. في «ب، ط» و المطبوع: «فإن استحق».

٥. في «ب، ص، ط، ك»: و المطبوع: «نصف».

٦. في «ج»: - «كان».

٧. في «أ»: + «من المال».

٨. النساء (٤): ١١.

٩. في «ج، ص»: - «و للأخ والأخت في قوله تعالى... إلى هنا».

١٠. النساء (٤): ١٧٦.

١١. في «أ، ج»: «فوجب»، و في «ص، ط، ك»: «يوجب».

مَا اسْتَحَقَّاهُ فِي الْأَصْلِ قَبْلَ دُخُولِ الزَّوْجَيْنِ^١.

و هذا احتجاج ركيك مَبْنِيٍّ عَلَى فَسَادٍ؛ لِأَنَّ اللَّهَ تَعَالَى إِذَا^٢ فَرَضَ لِلْأُمِّ الثُّلُثَ عِنْدَ انْفِرَادِ الْأَبَوَيْنِ بِالْمِيرَاثِ، وَ لَمْ يُسَمِّ لِلْأَبِ شَيْئاً فَأَعْطَيْنَاهُ مَا بَقِيَ، وَ كَانَ الثَّلَاثِينَ اتِّفَاقاً لَا^٣ لِأَنَّهُ السَّهْمُ الْمُعَيَّنُّ. وَ إِذَا كَانَ فَرَضُ الْأُمِّ الثُّلُثَ فِي كُلِّ مَوْضِعٍ، وَ قَدْ بَيَّنَّا أَنَّ الظَّاهِرَ يَقْتَضِي أَنَّهُ^٤ الثُّلُثُ مِنْ أَصْلِ الْمَالِ، وَ جَبَّ أَنْ نُعْطِيَهَا^٥ الثُّلُثَ كَامِلاً مِنَ الْمَالِ مَعَ الدَّاخِلِ وَ فَقَدْ الدَّاخِلِ^٦، وَ يَكُونُ لِلْأَبِ مَا بَقِيَ كَانَتْ مَا كَانَ.

وَ لَا يُشَبِّهُ ذَلِكَ الشَّرِيكَيْنِ، فَإِنَّ الشَّرِيكَيْنِ فِي الْمَالِ لِكُلِّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا نَصْفُهُ، فَإِذَا اسْتَحَقَّ مُسْتَحَقٌّ مِنَ الْمَالِ شَيْئاً أُعْطِينَا كُلَّ وَاحِدٍ مِنَ الشَّرِيكَيْنِ النِّصْفَ بَعْدَ الْخَارِجِ؛ لِتَسَاوِيهِمَا فِي السَّهَامِ.

وَ قَدْ بَيَّنَّا أَنَّ سَهْمَ الْأُمِّ مَذْكُورٌ فِي الْقُرْآنِ، وَ سَهْمُ الْأَبِ غَيْرُ مُعَيَّنٍّ، وَ إِنَّمَا لَهُ مَا بَقِيَ بَعْدَ فَرَضِ الْأُمِّ. وَ لَا يُشَبِّهُ ذَلِكَ مَا ذَكَرَهُ الرَّازِيُّ فِي الْإِبْنِ وَ الْبَنَاتِ وَ الْأَخِ وَ الْأُخْتِ؛ لِأَنَّ^٧ اللَّهَ تَعَالَى قَدْ صَرَّحَ فِي نَصِيبِ مَنْ ذَكَرَهُ بِأَنَّ لِلذَّكَرِ مِثْلَ حَظِّ الْأُنثَيَيْنِ، فَيَنْبَغِي أَنْ تَكُونَ الْقِسْمَةُ عَلَى ذَلِكَ مَعَ الْإِنْفِرَادِ وَ الْجَمْعِ، وَ لَمْ

١. أَحْكَامُ الْقُرْآنِ لِلْجِصَّاصِ، ج ٢، ص ١٠٦.

٢. فِي «ب» وَ الْمَطْبُوعِينَ: - «إِذَا».

٣. فِي «ب، ج، ك» وَ الْمَطْبُوعِ: - «لَا».

٤. فِي «ج»: «أَنَّ لَهَا».

٥. فِي «أ، ص، ك»: «يُعْطِيهَا»، وَ فِي «ج»: «تُعْطِيهَا».

٦. فِي «ج»: - «وَفَقْدَ الدَّاخِلِ».

٧. فِي «أ»: «فَبِإِنَّ»، وَ فِي «ب، ج»: «وَ إِنْ».

يُصْرَحُ فِي الْأَبْوَيْنِ بَأَنَّ لِلْأَبِ مَعَ الْإِنْفِرَادِ^١ الثَّلَاثِينَ؛ فَافْتَرَقَ الْأَمْرَانِ، وَلَا وَجْهَ^٢ لِلْجَمْعِ بَيْنَهُمَا.

٣١٣. مسألة

[لَوْ خَلَفَ الْمَيِّتُ ابْنَتَيْنِ وَ أَحَدَ الْأَبْوَيْنِ وَ ابْنَ ابْنِ]

وَمِمَّا انفردت به الإمامية: أَنَّهُمْ يَذْهَبُونَ فِيمَنْ يَتْرُكُ^٣ ابْنَتَيْهِ وَ أَحَدَ أَبْوَيْهِ وَ ابْنَ ابْنِ؛ أَنَّ لِلْبِنْتَيْنِ الثَّلَاثِينَ، وَ لِأَحَدِ الْأَبْوَيْنِ السِّدْسَ، وَ مَا يَبْقَى^٤ فَهُوَ رَدٌّ عَلَى الْبِنْتَيْنِ وَ أَحَدِ الْأَبْوَيْنِ، وَ لَيْسَ لِابْنِ ابْنِ شَيْءٌ. وَ خَالَفَ سَائِرُ الْفُقَهَاءِ فِي ذَلِكَ، وَ ذَهَبُوا إِلَى أَنَّ السِّدْسَ الْبَاقِيَّ مِنْ هَذِهِ الْفَرِضَةِ لِابْنِ ابْنِ^٥.

وَالَّذِي يَدُلُّ عَلَى صِحَّةِ مَا ذَهَبْنَا إِلَيْهِ - بَعْدَ إِجْمَاعِ الطَّائِفَةِ الْمُتَرَدِّدِ -: أَنَّ أَحَدَ الْأَبْوَيْنِ أَقْرَبُ إِلَى الْمَيِّتِ مِنْ ابْنِ ابْنِهِ، وَ الْقُرْبَى مُرَاعَاةٌ فِي الْمِيرَاثِ، فَكَيْفَ يَجُوزُ أَنْ يَرِثَ الْبَعِيدُ مَعَ الْقَرِيبِ؟!

وَلَأَنَّ مُخَالَفَتَنَا يَعْوَّلُونَ فِي ذَلِكَ عَلَى الْخَبَرِ الَّذِي يَرَوُونَهُ عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَ آلِهِ: «مَا أَبْقَتِ الْفَرَائِضُ فَلأُولَى ذِي عَصَبَةٍ ذَكَرُ»^٦، وَ قَدْ أَسْلَفْنَا مِنَ الْكَلَامِ فِي

١. فِي «ج»: «فَإِنَّ لِلْأَبِ مَعَ الْأُمِّ».

٢. فِي «ج»: - «وَلَا وَجْهَ».

٣. فِي «ج» وَ مَطْبُوعُ النَجَفِ: «تَرَكَ».

٤. فِي «ج»: «وَالْبَاقِي مِنْ هَذِهِ الْفَرَائِضِ».

٥. فِي «ص»، ط، ك، وَ مَطْبُوعُ النَجَفِ: «بَاقِي».

٦. مُخْتَصَرُ الْمَزْنِيِّ، ص ١٣٨؛ الْإِشْرَافُ عَلَى مَذَاهِبِ الْعُلَمَاءِ، ج ٤، ص ٣١٧ - ٣٢١؛ الْحَاوِي

الْكَبِيرُ، ج ٨، ص ١٠٠؛ الْمَغْنِي لِابْنِ قَدَامَةَ، ج ٧، ص ١٧.

٧. تَقَدَّمَ تَخْرِيجُهُ فِي الصَّفْحَةِ ٣٨٩.

إبطال هذا^١ الخبر ما فيه كفاية^٢.

ثم لو كان صحيحاً لكان الأب بأن يكون هو الأولي بالميراث من ابن الابن؛ فلو راعينا التعصّب الذي يُراعونه لكان الأب أحقّ من ابن الابن به.

٣١٤. مسألة

[حَجْبُ الْأُمِّ]

و ممّا انفردت به الإمامية: القول بأنّه لا تحجب الأم عن الثلث إلى^٣ السدس الإخوة من الأم خاصة، وإنّما يحجبها عنه الإخوة من الأب والأم أو من الأب. وخالف باقي الفقهاء في ذلك، وذهبوا إلى أنّ الإخوة من الأم يحجبون كما يحجب الإخوة من الأب والأم^٤.

دليلنا على صحّة ما ذهبنا إليه: الإجماع الذي قد تكرّر. فإذا احتج علينا بظاهر قوله تعالى: ﴿فَإِنْ كَانَ لَهُ إِخْوَةٌ فَلِأُمِّهِ السُّدُسُ﴾^٥، وأنّ الاسم يتناول الإخوة من الأم خاصة كما يتناول الإخوة من الأب والأم.

١. في «ك»: «التعلّق بهذا».

٢. تقدّم في الصفحة ٣٨٩ - ٣٩٤.

٣. في «ص، ط، ك»: «عن»، وفي حاشية «ك» كالمتمن.

٤. الموطأ، ج ٢، ص ٥٠٦؛ مختصر المزني، ص ١٣٨؛ الإشراف على مذاهب العلماء، ج ٤،

ص ٣٢٦ و ٣٣١؛ الحاوي الكبير، ج ٨، ص ٩٨؛ المبسوط للسرخسي، ج ٢٩، ص ١٤٥؛ بداية

المجتهد، ج ٢، ص ٢٧٩؛ المغني لابن قدامة، ج ٧، ص ١٦؛ المجموع، ج ١٦، ص ٧١ - ٧٢.

٥. في «ص، ط، ك»: «+ «قد».

٦. في «ص، ط، ك»: «و إذا».

٧. النساء (٤): ١١.

٨. في «ص، ط، ك» و مطبوع النجف: «فإن».

قلنا: هذا العمومُ نرجع^١ عن ظاهره بالإجماع، فإنه لا خلاف بين الطائفتين في هذا.

و قول من يقول من أصحابنا: كيف يجوز أن يحجبها الإخوة من الأمّ وهم في كفالتها ومؤنتها؟ ليس بعلة في سقوط الحجب، وإنما اتبعوا في ذلك لفظ الرواية؛ فإنهم^٢ يروون عن أئمتهم عليهم السلام أنهم لا يحجبونها؛ لأنهم في نفقتها ومؤنتها^٣.

٣١٥. مسألة

[من يرث مع الولد]

و ممّا انفردت به الإمامية: القول بأنه لا يرث مع الولد - ذكراً كان أو أنثى - أحد إلا الوالدان والزوج والزوجة.

و خالف باقي الفقهاء في ذلك، وجعلوا للإخوة والأخوات والعمومة وأولادهم نصيباً مع البنات^٤.

والذي يدل على صحة ما ذهبنا إليه - بعد الإجماع المتردد -: أنه لو جاز أن يرث أحد ممن ذكرناه مع البنات لجاز أن يرث مع البنين^٥؛ لأن اسم الولد يتناول الجميع.

٥٨١

١. في «أ، ج، ص» و مطبوع النجف: «يرجع».

٢. المقنعة، ص ٦٨٥، باب ميراث الوالدين مع الإخوة والأخوات.

٣. في «ص، ط، ك»: «وإنهم».

٤. أنظر: الكافي، ج ٧، ص ١٠٤؛ تهذيب الأحكام، ج ٩، ص ٢٨٤، ح ١٠٢٦؛ وسائل الشيعة، ج ٢٦، ص ١١٨، ح ٣٢٦٢٠ و ٣٢٦٢١.

٥. نقل من أول المسألة إلى هنا العلامة في مختلف الشيعة، ج ٩، ص ١٨.

٦. في «ج، ط، ك»: «البنين».

و لأنَّ قُرْبَى الْبَنَتِ كَقُرْبَى الْإِبْنِ .
و ما يُعَوَّلُونَ عَلَيْهِ مِنَ الْخَبَرِ فِي^١ الْعَصَبَةِ، قدَّ^٢مَ الْكَلَامِ عَلَيْهِ و بَيَأُ ما فيه^٣.

٣١٦. مسألة

[في الحَبِوَة]

و ممَّا انْفَرَدَتْ بِهِ الْإِمَامِيَّةُ^٤ : أَنَّ الْوَلَدَ الذَّكَرَ الْأَكْبَرَ يَفْضَلُ دُونَ سَائِرِ الْوَرَثَةِ بِسَيْفِ أَبِيهِ وَ خَاتَمِهِ وَ مُصَحِّفِهِ.

و باقِي الْفُقَهَاءِ يُخَالِفُونَ فِي ذَلِكَ .

و الَّذِي يَقْوَى فِي نَفْسِي أَنَّ التَّفْضِيلَ لِلأكْبَرِ مِنَ الذُّكُورِ بِمَا ذَكَرُوهُ^٥ إِنَّمَا^٦ هُوَ بَأْنِ يُخَصَّ بِتَسْلِيمِهِ إِلَيْهِ وَ تَحْصِيلِهِ فِي يَدَيْهِ^٧ دُونَ باقِي الْوَرَثَةِ وَ إِنْ احْتَسِبَ بِقِيمَتِهِ عَلَيْهِ^٨ .
و هَذَا عَلَى كُلِّ حَالٍ انْفِرَادًا مِنَ الْفُقَهَاءِ ؛ لِأَنَّهُمْ لَا يُوجِبُونَ ذَلِكَ وَ لَا يَسْتَجِيبُونَهُ^٩

١. في «أ، ج، ص، ط، ك» و مطبوع النجف: «خبر».

٢. في «ج، ط»: «فقد».

٣. تقدّم في الصفحة ٣٨٥-٣٩٨، فصل في الكلام على العصبه.

٤. في «أ»: «الإمامية به».

٥. في «أ، ص، ط» و مطبوع النجف: «ذكر»، و في «ج»: «ذكروا».

٦. في «ج»: «بأنما».

٧. في المطبوعين: «يده».

٨. نقل قول السيد المرتضى عن الانتصار ابن إدريس و عنه العلامة في المختلف؛ قال ابن

إدريس: «ذهب بعض أصحابنا إلى أنه يحتسب عليه بقيمته من سهمه؛ ليجمع بين ظواهر القرآن

و ما أجمعت الطائفة عليه. و هو تخريج السيد المرتضى؛ ذكره في الانتصار». و أشار ابن زهرة

إلى قول السيد المرتضى بدون ذكر اسمه في الغنية. السرائر، ج ٣، ص ٢٥٨؛ مختلف الشيعة،

ج ٩، ص ١٩؛ غنية النزوع، ص ٣٢٤.

٩. في «أ، ص، ط» و مطبوع النجف: «و لا يستحسنونه».

وإن كانت القيمة محسوبة عليه^١.

وإنما قوينا ما بيناهُ وإن لم يُصرَّح به أصحابنا؛ لأنَّ الله تعالى يقول: ﴿يُوصِيكُمُ اللَّهُ فِي أَوْلَادِكُمْ لِلذَّكَرِ مِثْلُ خَظِّ الْأُنثَيْنِ﴾^٢، وهذا الظاهر يقتضي مشاركة الأنثى للذكر^٣ في جميع ما يخلِّفه الميِّت من سيفٍ ومصحفٍ وغيرهما.

وكذلك ظاهر آيات ميراث الأبوين والزَّوجين يقتضي أنَّ لهم السَّهام المذكورة في جميع تركَّة الميِّت؛ فإذا خَصَّصنا^٤ الذَّكَرَ الأكبر بشيءٍ من ذلك من غير احتساب بقيمته عليه تركنا هذه الظواهر.

وأصحابنا لم يُجمعوا على أنَّ الذَّكَرَ الأكبر مُفَضَّلٌ^٥ بهذه الأشياء من غير احتساب بالقيمة؛ وإنَّما عَوَّلوا على أخبار^٦ رَوَّها تَتَضَمَّنُ تخصيص الأكبر بما ذَكَرناه، من غير تصريح باحتساب عليه أو نفيه^٧؛ وإذا خَصَّصناه بذلك أتباعاً لهذه الأخبار واحتسبنا بالقيمة عليه^٨، فقد سلَّمت ظواهر الكتاب مع العمل بما

٥٨٢

١. الإشراف على مذاهب العلماء، ج ٤، ص ٣١٨ و ٣٥١؛ الحاوي الكبير، ج ٨، ص ٧١؛ المغني لابن قدامة، ج ٧، ص ٦ و ١٩؛ المجموع، ج ١٦، ص ٧٨ و ٨٤.

٢. النساء (٤): ١١.

٣. في «ص، ط، ك» ومطبوع النجف: «الذكر».

٤. في «أ، ط، ك» ومطبوع النجف: «من».

٥. في «ج»: «وإذا».

٦. في «ص، ط، ك» ومطبوع النجف: «اختصنا».

٧. في «ص، ط، ك» ومطبوع النجف: «يفضل»، وفي حاشية «ك» كالمتن.

٨. الكافي، ج ٧، ص ٨٥-٨٦؛ كتاب من لا يحضره الفقيه، ج ٤، ص ٣٤٦، ح ٥٧٤٦؛ تهذيب

الأحكام، ج ٩، ص ٢٧٥، ح ٩٩٤؛ وسائل الشيعة، ج ٢٦، ص ٩٧-١٠٠.

٩. في «ب، ص، ط» والمطبوع: «بقيمته»، وفي «ب»: «بقيمة».

١٠. في «ج»: - «عليه».

أَجْمَعَتْ^١ عَلَيْهِ الطائِفَةُ مِنَ التَّخْصِصِ لَهُ بِهَذِهِ الْأَشْيَاءِ؛ فَذَلِكَ أَوَّلِي.
و وَجْهٌ تَخْصِصُهُ بِذَلِكَ مَعَ الْإِحْتِسَابِ بِقِيَمَتِهِ عَلَيْهِ: أَنَّهُ الْقَائِمُ مَقَامَ أَبِيهِ وَ السَّادِّ
مَسَدَّهُ، فَهُوَ أَحَقُّ بِهَذِهِ الْأُمُورِ مِنَ النِّسْوَانِ وَ الْأَصَاغِرِ؛ لِلرَّتَبَةِ وَ الْجَاهِ^٢.

٣١٧. مَسْأَلَةٌ

[حَجَبُ وَلَدِ الصُّلْبِ مَنْ هُوَ أَهْبَطُ مِنْهُ]

و مِمَّا انْفَرَدَتْ بِهِ الْإِمَامِيَّةُ^٣: أَنَّ وَلَدَ الصُّلْبِ يَحْجُبُ مَنْ كَانَ أَهْبَطَ مِنْهُ، وَ لَا فَرْقَ
فِي ذَلِكَ بَيْنَ كَوْنِهِ ذَكَرًا أَوْ أُنْثَى.

وَ خَالَفَ بَاقِي الْفُقَهَاءِ فِي ذَلِكَ، وَ ذَهَبُوا إِلَى أَنَّ لَوْلَدَ الْوَلَدِ نَصِيبًا مَعَ بَنَاتِ الصُّلْبِ^٤.
وَ الَّذِي يَدُلُّ عَلَى صَحَّةِ مَا ذَهَبْنَا إِلَيْهِ - بَعْدَ إِجْمَاعِ الطَّائِفَةِ - : أَنَّ الذَّكَرَ مِنَ وَلَدِ
الصُّلْبِ إِنَّمَا يَحْجُبُ^٥ مَنْ هُوَ أَسْفَلُ مِنْهُ لِأَنَّهُ وَلَدُ صُلْبٍ وَ لِقَرَابَتِهِ الْقَرِيبَةِ مِنَ الْمَيِّتِ،

١. فِي «ج»: «اجتمعت».

٢. لَقَدْ نَقَلَ ابْنُ إِدْرِيسَ قَوْلَ السَّيِّدِ الْمُرْتَضَى، وَ نَقَلَ هَذِهِ الْمَسْأَلَةَ جَمِيعُهَا الْعَلَامَةُ الْحَلِّيُّ وَ قَالَ
بَعْدَهَا: «وَ كَلَامُ السَّيِّدِ رَحِمَهُ اللَّهُ لَا بَأْسَ بِهِ، وَ يُؤَيِّدُهُ الرِّوَايَاتُ الْمُتَضَمِّنَةُ لِتَخْصِصِهِ بِسَلَاخِهِ
وَ رَحْلِهِ وَ رَاخِلَتِهِ، وَ لَوْلَا الْإِحْتِسَابُ بِالْقِيَمَةِ لَزِمَ الْإِجْحَافُ عَلَى الْوَرِثَةِ». السَّرَائِرُ، ج ٣،
ص ٢٥٨؛ مُخْتَلَفُ الشَّيْعَةِ، ج ٩، ص ٢١.

وَ بِالْجُمْلَةِ فِي الْحَبْوَةِ قَوْلَانِ: بَعْضُهُمْ عَلَى وَجْهِهِ، وَ بَعْضُهُمْ عَلَى اسْتِحْبَابِهِ. الْمُقْنَعَةُ، ص ٦٨٤؛
النِّهَايَةُ وَ نَكْتُهَا، ج ٢، ص ١٩٦ - ١٩٧؛ الْمَهْذَبُ، ج ٢، ص ١٣٢؛ الْوَسِيلَةُ، ص ٣٨٧؛ الْكَافِي
فِي الْفَقْهِ، ص ٣٧١؛ السَّرَائِرُ، ج ٣، ص ٢٥٨؛ مُخْتَلَفُ الشَّيْعَةِ، ج ٩، ص ١٨ - ٢٢.

٣. فِي «أ»: «الْإِمَامِيَّةُ بِهِ».

٤. مُخْتَصَرُ الْمَزْنِيِّ، ص ١٣٨؛ الْإِشْرَافُ عَلَى مَذَاهِبِ الْعُلَمَاءِ، ج ٤، ص ٣١٧ وَ ٣١٩؛ الْحَاوِي
الْكَبِيرُ، ج ٨، ص ١٠١؛ الْمَبْسُوطُ لِلْسَّرْحَسِيِّ، ج ٢٩، ص ١٤١؛ بِدَايَةُ الْمُحْتَجِّهِ، ج ٢، ص ٢٧٨؛
الْمَغْنِي لِابْنِ قَدَامَةَ، ج ٧، ص ٨ - ١٣.

٥. فِي «ج»: «حجب».

وهذا ثابت في الأنثى والذكر^١، فلو جاز أن يرث ولد الولد مع ولد الصلب إذا كان أنثى جاز^٢ مثل ذلك في الذكر.

٣١٨. مسألة

٥٨٣

[إرث الزوج]

و مما انفردت به الإمامية: أن الزوج يرث المال كله إذا لم يكن وارثاً سواه؛ فالنصف بالتسمية والنصف الآخر بالرد، وهو أحق بذلك من بيت المال^٣.
وخالف باقي الفقهاء في ذلك، وذهبوا كلهم إلى أن النصف له والنصف الآخر لبيت المال^٤.

والحجة لنا في ذلك: إجماع الطائفة عليه.

فإذا قيل: كيف يُردُّ على من لا قرابة له ولا نسب وإنما يرث بسبب^٥؟ وإنما يُردُّ على ذوي الأرحام، ولو جاز أن يُردَّ على الزوج لجاز أن يُردَّ على الزوجة حتى تورث جميع المال إذا لم يكن وارثاً سواها.

١. في «ص، ط، ك» والمطبوع: «الذكر والأنثى»، وفي مطبوع النجف: «للذكر والأنثى».

٢. في مطبوع النجف: «لجاز».

٣. نقل الأبي هذا القول في كشف الرموز، ج ٢، ص ٤٢١. ولاحظ أقوال الفقهاء في المصادر التالية: المقنع، ص ١٧٠ - ١٧١؛ كتاب من لا يحضره الفقيه، ج ٤، ص ٢٦٢، ح ٥٦١٢؛ النهاية ونكتها، ج ٣، ص ٢١٠ - ٢١١؛ الخلاف، ج ٤، ص ١١٦، مسألة ١٣٠؛ الكافي في الفقه، ص ٣٧٤؛ المراسم، ص ٢٢٢؛ المهذب، ج ٢، ص ١٤١ - ١٤٢؛ السرائر، ج ٣، ص ٢٤٢ - ٢٤٤؛ مختلف الشيعة، ج ٩، ص ٣٩.

٤. الإشراف على مذاهب العلماء، ج ٤، ص ٣٩٦ - ٣٩٧؛ مختصر اختلاف العلماء، ج ٤، ص ٤٧٢ - ٤٧٦؛ الحاوي الكبير، ج ٨، ص ٧٦؛ المبسوط للسرخسي، ج ٢٩، ص ١٩٢ - ١٩٣؛ المغني لابن قدامة، ج ٧، ص ٤٦.

٥. في «ج»: «تقرّب».

قلنا: الشرع ليس يؤخذ قياساً، وإِنَّمَا يُتَّبَعُ فِيهِ الْأَدْلَةُ الشَّرْعِيَّةُ؛ وَ لَيْسَ يَمْتَنِعُ أَنْ يُرَدَّ عَلَى مَنْ لَمْ يَكُنْ ذَا رَحِمٍ وَ قَرَابَةٍ إِذَا قَامَ الدَّلِيلُ عَلَى ذَلِكَ.

وَأَمَّا الزَّوْجَةُ، فَقَدْ وَرَدَتْ رَوَايَةٌ شَاذَّةٌ بِأَنَّهَا تَرِثُ الْمَالَ كُلَّهُ إِذَا انفَرَدَتْ كَالزَّوْجِ^١.

و^٢ لَكِنْ لَا مَعْوَلَ عَلَى هَذِهِ الرِّوَايَةِ، وَ لَا تَعْمَلُ الطَّائِفَةُ بِهَا.

وَ لَيْسَ يَمْتَنِعُ أَنْ يَكُونَ لِلزَّوْجِ مَرْيَّةٌ فِي هَذَا الْحُكْمِ عَلَى الزَّوْجَةِ، كَمَا كَانَتْ لَهُ مَرْيَّةٌ عَلَيْهَا فِي تَضَاعُفِ حَقِّهِ عَلَى حَقِّهَا^٣.

٣١٩. مسألة

٥٨٤

[إِثْرُ الزَّوْجَةِ مِنْ رِبَاعِ الْمُتَوَفَّى]

وَمِمَّا انفَرَدَتْ بِهِ الْإِمَامِيَّةُ: أَنَّ الزَّوْجَةَ لَا تَوَرَّثُ^٥ مِنْ رِبَاعِ الْمُتَوَفَّى شَيْئاً، بَلْ تُعْطَى بِقِيَمَتِهِ^٦ حَقُّهَا مِنَ الْبِنَاءِ وَالْآلَاتِ دُونَ قِيَمَةِ الْعِرَاصِ.

وَ خَالَفَ بَاقِيَ الْفُقَهَاءِ فِي ذَلِكَ، وَ لَمْ يُفَرِّقُوا بَيْنَ الرِّبَاعِ^٧ وَ غَيْرِهَا فِي تَعَلُّقِ حَقِّ الزَّوْجَاتِ^٨.

١. كتاب من لا يحضره الفقيه، ج ٤، ص ٢٦٣، ح ٥٦١٣؛ تهذيب الأحكام، ج ٩، ص ٢٩٥، ح ١٠٥٦؛ وسائل الشيعة، ج ٢٦، ص ٢٠٣ - ٢٠٤، ح ٣٢٨٢٩ و ٣٢٨٣٢.

٢. في «ب، ج» - «و».

٣. و قد نقل هذه المسألة جميعها: ابن إدريس في السرائر، ج ٣، ص ٢٤٤؛ و العلامة في مختلف الشيعة، ج ٩، ص ٤٠.

٤. في «ك» و مطبوع النجف: «القول بأن».

٥. في «ص، ط، ك» و مطبوع النجف: «ترث».

٦. في «أ، ص، ط، ك» و مطبوع النجف: «بقيمة».

٧. الرِّبَاعُ: جمع الرُّبْع، و هو المنزل و الدار بعينها. لسان العرب، ج ٨، ص ١٠٢ (ربيع).

٨. الموطأ، ج ٢، ص ٥٠٥؛ مختصر المزني، ص ١٣٨؛ الإشراف على مذاهب العلماء، ج ٤،

و الذي يَقْوَى فِي نَفْسِي أَنَّ هَذِهِ الْمَسْأَلَةَ جَارِيَةٌ مَجْرَى الْمَسْأَلَةِ الْمُتَقَدِّمَةِ فِي تَخْصِيصِ الْأَكْبَرِ مِنَ الذُّكُورِ بِالْمُصْحَفِ وَ السِّيفِ، وَ أَنَّ الرَّبَاعَ وَ إِنْ لَمْ تُسَلَّمْ إِلَى الزَّوْجَاتِ فَقِيَمَتُهَا مُحْسُوبَةٌ لَهَا.

وَ الطَّرِيقَةُ فِي نُصْرَةِ مَا قَوَّيْنَاهُ هِيَ الطَّرِيقَةُ فِي نُصْرَةِ الْمَسْأَلَةِ الْأُولَى، وَ قَدْ تَقَدَّمَ بَيَانُ ذَلِكَ.

وَ يُمَكِّنُ أَنْ يَكُونَ الْوَجْهُ فِي صَدِّ الزَّوْجَةِ عَنِ الرَّبَاعِ أَنَّهَا زُبْمًا تَزَوَّجَتْ وَ أَسْكَنْتْ هَذِهِ الرَّبَاعَ مَنْ كَانَ يُنَافِسُ الْمُتَوَفَّى أَوْ يَغِطُّهُ أَوْ يَحْسُدُّهُ، فَيَنْقُلُ ذَلِكَ عَلَى أَهْلِهِ وَ عَشِيرَتِهِ، فَعُدِلَ بِهَا عَنْ ذَلِكَ عَلَى أَجْمَلِ الْوَجْهِ^٣.

٣٢٠. مَسْأَلَةٌ

[إِرْثُ الْإِخْوَةِ مِنَ الْأَبِ]

وَ مِمَّا انْفَرَدَتْ بِهِ الْإِمَامِيَّةُ: أَنَّهُ لَا يَرِثُ مَعَ الْأَخْتِ لِلأَبِ وَ الْأُمِّ أَحَدٌ مِنَ الْإِخْوَةِ وَ الْأَخَوَاتِ لِلأَبِ خَاصَّةً، كَمَا لَا يَرِثُونَ مَعَ الْأَخِ لِلأَبِ وَ الْأُمِّ.

«ص ٣٢٣ - ٣٢٤؛ المبسوط للسرخسي، ج ٢٩، ص ١٤٨؛ المغني لابن قدامة، ج ٧، ص ١٨ -

١٩؛ المجموع، ج ١٦، ص ٧٠ - ٧١.

١. فِي «ص، ط، ك» وَ مَطْبُوعِ النَجَفِ: «تَجْرِي».

٢. فِي «أ»: «إِلَى».

٣. لَقَدْ نَقَلَ قَوْلَ السَّيِّدِ الْمُرْتَضَى عَنِ الْإِنْتِصَارِ ابْنِ إِدْرِيسٍ، وَ أَيْضاً ابْنَ زَهْرَةَ بِدُونِ ذِكْرِ الْقَائِلِ، وَ نَقَلَ هَذِهِ الْمَسْأَلَةَ جَمِيعُهَا الْعَلَمَةُ الْحَلِّيُّ. السَّرَائِرُ، ج ٣، ص ٢٥٩؛ مُخْتَلَفُ الشَّيْعَةِ، ج ٩، ص ٣٣ - ٣٤؛ غَنِيَةُ الزَّوْجِ، ص ٣٢٤.

وَ قَدْ ذَهَبَ إِلَى هَذَا الْقَوْلِ الشَّيْخُ الْمَفِيدُ وَ الشَّيْخُ الطُّوسِيُّ وَ أَبُو الصَّلَاحِ وَ ابْنُ زَهْرَةَ. الْمُقْنَعَةُ، ص ٦٨٧؛ النِّهَايَةُ وَ نَكْتَهَا، ج ٣، ص ٢١٠؛ الْمَهْذَبُ، ج ٢، ص ١٤٠ - ١٤١؛ الْكَافِي فِي الْفَقْهِ، ص ٣٧٤؛ الْوَسِيلَةُ، ص ٣٩١؛ مُخْتَلَفُ الشَّيْعَةِ، ج ٩، ص ٣٣.

و خالَفَ باقي الفقهاء في ذلك، فَوَرَّثُوا الْأُخْتَ مِنَ الْأَبِ مع الْأُخْتِ مِنَ الْأَبِ
وَالْأُمِّ.^١

دليلنا على صِحَّة ما ذَهَبْنَا إليه: إجماعُ الطائفة.

وأيضاً ما مَنَعَ من ميراثِ وَلَدِ الْأَبِ خَاصَّةً مع الذكورِ مِنْ وَلَدِ الْأَبِ وَالْأُمِّ، يَمْنَعُ
مِنْ ميراثِهِ مع الإناثِ؛ لِأَنَّ اسْمَ الْوَلَدِ شَامِلٌ لَهُمْ، وَتَأَكَّدَ الْقَرَابَةُ ثَابِتٌ^٢ فِي الْجَمِيعِ،
فَلَا^٣ وَجْهَ لِلتَّفَرُّقَةِ بَيْنَهُمْ.

٣٢١. مسألة

[إِرْثُ بَنِي الْإِخْوَةِ]

وَمِمَّا انْفَرَدَتْ بِهِ الْإِمَامِيَّةُ: الْقَوْلُ بِأَنَّ بَنِي الْإِخْوَةِ يَقُومُونَ عِنْدَ فَقْدِ آبَائِهِمْ مَقَامَهُمْ
فِي^٤ مُقَاسَمَةِ الْجَدِّ وَ مُشَارَكَتِهِ^٥.

و خالَفَ باقي الفقهاء في ذلك^٦.

و حُجَّتُنَا على ذلك: إجماعُ الطائفة.

و لا اعتراض لهم علينا: بِأَنَّ الْجَدَّ أَقْرَبُ إِلَى الْمَيِّتِ مِنْ ابْنِ أَخِيهِ؛ لِأَنَّهُمْ

١. مختصر المزني، ص ١٣٨ - ١٣٩؛ الموطأ، ج ٢، ص ٥٠٩ - ٥١٠؛ الإشراف على مذاهب

العلماء، ج ٤، ص ٣٢٩ - ٣٣٠؛ المبسوط للسرخسي، ج ٢٩، ص ٢٠١؛ بداية المجتهد، ج ٢،

ص ٢٨٠ - ٢٨٢؛ المغني لابن قدامة، ج ٧، ص ١٣ - ١٥؛ المجموع، ج ١٦، ص ٨٣.

٢. في «ص، ط، ك» و مطبوع النجف: «ثابتة».

٣. في «أ، ص، ط، ك» و مطبوع النجف: «ولا».

٤. في «ص، ط» و مطبوع النجف: «عند».

٥. نقل العلامة هذا القول في مختلف الشيعة، ج ٩، ص ١١٨.

٦. الموطأ، ج ٢، ص ٥١٨؛ الإشراف على مذاهب العلماء، ج ٤، ص ٣٤٢؛ مختصر اختلاف

العلماء، ج ٤، ص ٤٦٦؛ مختصر المزني، ص ١٣٨؛ المبسوط للسرخسي، ج ٣٠، ص ١٣؛

المغني لابن قدامة، ج ٧، ص ٦٤؛ المجموع، ج ١٦، ص ٩٠ - ٩١.

لا يُراعون في الميراث القُرْبى، ولأنَّ ابنَ الأخِ قد وَرِثَ مَنْ سَمَّى اللهُ تعالى له
 سهمًا في النِّصِّ، وليس كذلك الجدُّ، فهو أقوى سَبَبًا منه.
 والمُعَوَّلُ^٢ على إجماع الطائفة، ولا عِلَّةٌ للأحكام^٣ الشرعية نَعْرِفُهَا أَكْثَرَ مِنْ
 المصلحة الدينية على سَبِيلِ الجُمْلَةِ مِنْ غَيْرِ معرفةٍ بتفصيل ذلك.

٣٢٢. مسألة

٥٨٦

[إِثْرُ الْمُلَاعِنِ لَوْ أَقَرَّ بِالْوَلَدِ]

وَمِمَّا انفردت به الإمامية: أَنَّ مَنْ لَاعَنَ زَوْجَتَهُ^٤ وَفَرَّقَ الْحَاكِمُ بَيْنَهُمَا الْفُرْقَةَ
 الْمُؤَبَّدَةَ، إِنْ عَادَ بَعْدَ ذَلِكَ وَأَقَرَّ بِالْوَلَدِ وَأَكْذَبَ نَفْسَهُ لَا يُورَثُ مِنَ الْوَلَدِ؛ بَلْ يُورَثُ
 الْوَلَدُ مِنْهُ، وَلَا يُورَثُ هَذَا الرَّاجِعُ.
 وباقي الفقهاء يُخَالِفُونَ فِي ذَلِكَ^٥.
 وقد بيَّنا الكلام في هذه المسألة في باب اللعان من هذا الكتاب^٦، فلامعنى لإعادته.

٣٢٣. مسألة

[إِثْرُ الْمُسْلِمِ لِلْكَافِرِ]

وَمِمَّا انفردت به الإمامية - عن أقوال باقي الفقهاء في هذه الأزمان القريبة، وإن كان
 لها موافق متقدِّم الزمان - : الْقَوْلُ أَنَّ الْمُسْلِمَ يَرِثُ الْكَافِرَ وَإِنْ لَمْ يَرِثِ الْكَافِرُ الْمُسْلِمَ.

١. في «ج»: «مَنْ». ٢. في «ص، ط، ك» و مطبوع النجف: «فيه».

٣. في «ج»: «على الأحكام». ٤. في «ج»: «أمراته».

٥. المدونة الكبرى، ج ٣، ص ١٠٧؛ الأم، ج ٥، ص ٣١٠؛ الإشراف على مذاهب العلماء، ج ٥،

ص ٣٣٢ - ٣٣٤؛ مختصر اختلاف العلماء، ج ٤، ص ٤٧٩؛ المبسوط للسرخسي، ج ٧، ص ٣٩؛

المغني لابن قدامة، ج ٧، ص ١٢٧.

٦. تقدّم في الصفحة ٥٧، مسألة ١٨٧.

و قد رَوَى الفقهاءُ فِي كُتُبِهِمْ مُوَافَقَةً لِإِمَامِيَّةٍ عَلَى هَذَا الْمَذْهَبِ عَنْ سَيِّدِنَا زَيْنِ الْعَابِدِينَ عَلِيِّ بْنِ الْحُسَيْنِ^١ وَ مُحَمَّدِ بْنِ الْحَنْفِيَّةِ عَلَيْهِمَا السَّلَامُ^٢ وَ عَنْ مَسْرُوقٍ^٣ وَ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مَعْقِلٍ الْمُزْنِيِّ^٤ وَ سَعِيدِ بْنِ الْمُسَيَّبِ^٥ وَ يَحْيَى بْنِ يَعْمَرَ^٦ وَ مُعَاذِ بْنِ جَبَلٍ^٧ وَ مُعَاوِيَةَ بْنِ أَبِي سُفْيَانَ^٨.

١. المغني لابن قدامة، ج ٧، ص ١٦٦.

٢. المصدر.

٣. المحلى، ج ٩، ص ٣٠٤؛ المغني لابن قدامة، ج ٧، ص ١٦٦.

٤. المغني، ج ٧، ص ١٦٦.

عبد الله بن معقل بن مقرن، أبو الوليد، المزني الكوفي، تابعي ثقة من خيار التابعين، روى عن أبيه و علي عليه السلام و ابن مسعود، و عنه أبو إسحاق السبيعي و زناد بن أبي مريم و أبو إسحاق الشيباني و غيرهم، مات سنة ٨٨ هـ. تهذيب التهذيب، ج ٦، ص ٣٦، الرقم ٧٠؛ سير أعلام النبلاء، ج ٤، ص ٢٠٦.

٥. بداية المجتهد، ج ٢، ص ٢٨٧؛ المغني لابن قدامة، ج ٧، ص ١٦٦.

٦. المحلى، ج ٩، ص ٣٠٤؛ المغني لابن قدامة، ج ٧، ص ١٦٦.

يحيى بن يعمر العدواني الوشقي، أبو سليمان، و قيل: أبو سعيد البصري النحوي، و هو حليف بني ليث، ولد بالأهواز و سكن البصرة، و قيل: ولد بالبصرة و نشأ بخراسان، حدث عن جابر و سليمان بن صرد الخزازي و أبي سعيد الخدري و ابن عباس و غيرهم، حدث عنه قتادة و سليمان التيمي و عكرمة و عطاء و آخرون، و كان فقيهاً لغوياً نحوياً، عالماً بالقرآن الكريم و الحديث، أخذ ذلك عن أبي الأسود الدؤلي مات سنة ٨٩، و قيل: ١٢٩ هـ. مشاهير علماء الأمصار لابن حبان، ص ٢٠٣، الرقم ٩٩٠؛ التعديل و التجريح، ج ٣، ص ١٣٩٤، الرقم ١٤٧٩؛ سير أعلام النبلاء، ج ٤، ص ٤٤١.

٧. الإشراف على مذاهب العلماء، ج ٤، ص ٣٥٤؛ المحلى، ج ٩، ص ٣٠٤؛ المبسوط للسرخسي، ج ٣٠، ص ٣٠؛ بداية المجتهد، ج ٢، ص ٢٨٧؛ المغني لابن قدامة، ج ٧، ص ١٦٦.

٨. الإشراف على مذاهب العلماء، ج ٤، ص ٣٥٤؛ المحلى، ج ٩، ص ٣٠٤؛ المبسوط للسرخسي، ج ٣٠، ص ٣٠؛ بداية المجتهد، ج ٢، ص ٢٨٧؛ المغني لابن قدامة، ج ٧، ص ١٦٦.

و خالف باقي الفقهاء في ذلك، و ذهبوا إلى أن كل واحد من المسلم والكافر لا يرث صاحبه^١.

دليلاً - بعد إجماع الطائفة المتردد - : جميع ظواهر آيات الموارث؛ لأن قوله تعالى : ﴿يُوصِيكُمُ اللَّهُ فِي أَوْلَادِكُمْ لِلذَّكَرِ مِثْلُ حَظِّ الْأُنثَيْنِ﴾^٢ يعم الكافر والمسلم، وكذلك آية ميراث الأزواج والزوجات والكالات، و ظواهر هذه الآيات كلها تقتضي أن الكافر كالمسلم في الميراث؛ فلما أجمعت الأمة^٣ على أن الكافر لا يرث المسلم أخرجنه بهذا الدليل الموجب للعلم، و بقي ميراث المسلم للكافر تحت الظاهر كميراث المسلم للمسلم.

ولا يجوز أن يرجع^٤ عن هذا الظاهر بأخبار الأحاد التي يروونها؛ لأنها توجب الظن، و لا يخص بها و لا يرجع^٥ عما يوجب العلم من ظواهر الكتاب، و لأن أكثرها مطعون على روايته^٦ مقدوح فيهم، و لأنها معارضة بأخبار كثيرة يرويها أيضاً مخالفونا و توجد في كتبهم، و لأن أكثرها له تأويل يوافق مذهبنا.

و تفصيل هذه الجملة: أن مخالفنا في هذه المسألة يعول على خبر يرويه الزهري،

١. المدونة الكبرى، ج ٢، ص ٣٨٩؛ الأم، ج ٤، ص ٧٥ - ٧٦؛ الإشراف على مذاهب العلماء، ج ٤، ص ٣٥٤؛ المحلى، ج ٩، ص ٣٠٤؛ المبسوط للسرخسي، ج ٣٠، ص ٣٠٤؛ بداية المجتهد، ج ٢، ص ٢٨٧؛ المغني لابن قدامة، ج ٧، ص ١٦٥ - ١٦٦.

٢. النساء (٤): ١١.

٣. في «ج، ص» و مطبوع النجف: «اجتمعت».

٤. في «ط»: - «كالمسلم في الميراث؛ فلما أجمعت...» إلى هنا.

٥. في «ج»: و مطبوع النجف: «نرجع».

٦. في «ط»: - «كميراث المسلم للمسلم. و لا يجوز...» إلى هنا.

٧. في «أ، ج» و مطبوع النجف: «لا نخص بها و لا نرجع».

٨. في «ص، ط، ك»: + «و»، و في مطبوع النجف: + «أو».

عن علي بن الحسين عليه السلام، عن عمرو بن عثمان بن عفان^١، عن أسامة بن زيد^٢ أن النبي صلى الله عليه وآله قال: «لا يرث المسلم الكافر، ولا الكافر المسلم»^٣.
و عن عمرو بن شعيب^٤، عن أبيه^٥، عن جدّه^٦، قال: قال رسول الله صلى الله

١. عمرو بن عثمان بن عفان القرشي، روى عن أبيه و أسامة بن زيد، روى الزهري عن علي بن الحسين عنه. قال أبو زرعة: الرواة يقولون عمرو و كان مالك يقول عمر بن عثمان، نا عبد الرحمن نا علي بن الحسين بن الجنيد قال: حدثت عن علي بن المديني عن يحيى بن سعيد القطان. قال: قلت لمالك: انما هو عمرو بن عثمان فأبى أن يرجع و قال: قد كان لعثمان ابن يقال له عمر هذه داره. الجرح و التعديل، ج ٦، ص ٢٤٨، الرقم ١٣٦٨؛ الثقات، ج ٥، ص ١٦٨.
٢. أبو محمد أسامة بن زيد بن حارثة بن شرحبيل الكلبي، استعمله رسول الله صلى الله عليه وآله و آله على جيش فيه أبو بكر و عمر، و عمره ثماني عشرة سنة، روى عن النبي صلى الله عليه وآله و عنه ابنه، و أم أبيه، و أم سلمة، و عنه ابنه الحسن و محمد و ابن عباس و أبو هريرة و أبو عثمان النهدي و غيرهم، مات سنة ٥٨ هـ. الإصابة، ج ١، ص ٣١، الرقم ٨٩؛ الطبقات الكبرى لابن سعد، ج ٤، ص ٦١؛ تهذيب التهذيب، ج ١، ص ١٨٢، الرقم ٣٩١.
٣. مسند أحمد، ج ٥، ص ٢٠٠؛ سنن الدارمي، ج ٢، ص ٣٧٠؛ صحيح البخاري، ج ٨، ص ١١، كتاب الفرائض؛ سنن ابن ماجه، ج ٢، ص ٩١١؛ ح ٢٧٢٩؛ سنن الترمذي، ج ٣، ص ٢٨٧؛ ح ٢١٨٩.
٤. عمرو بن شعيب بن محمد بن عبد الله بن عمرو بن العاص القرشي السهمي، أبو إبراهيم، و يقال: أبو عبد الله المدني. روى عن أبيه - و جلّ روايته عنه - و عن طاوس و سليمان بن يسار و غيرهم، و روى عنه عطاء و عمرو بن دينار و الزهري، مات سنة ١١٨ هـ. تهذيب الكمال، ج ٢٢، ص ٦٤، الرقم ٤٣٨٥؛ سير أعلام النبلاء، ج ٥، ص ١٦٥، الرقم ٦١؛ تهذيب التهذيب، ج ٨، ص ٤٣، الرقم ٨٠.
٥. هو شعيب بن محمد بن عبد الله بن عمرو بن العاص السهمي، و قد ينسب إلى جدّه أيضاً، روى عن جدّه و ابن عباس و ابن عمر، و عنه ابنه عمرو و ثابت البناني و عثمان بن حكيم و غيرهم. التاريخ الكبير للبخاري، ج ٤، ص ٢١٨؛ تهذيب التهذيب، ج ٤، ص ٣٥٦ و ج ٥، ص ٣٣٧.
٦. عبد الله بن عمرو بن العاص بن وائل بن هاشم القرشي، أبو محمد، و قيل: أبو عبد الرحمن، و قيل: أبو نصير، روى عن النبي صلى الله عليه وآله و عنه أبي بكر و عمر و عبد الرحمن بن عوف و غيرهم، و عنه أنس بن مالك و سعيد بن المسيب و عبد الله بن الحارث و غيرهم. مات

عليه وآله: «إِنَّهُ لَا يَتَوَارَثُ أَهْلُ مِلَّتَيْنِ»^١.

و عن عامر الشعبي، عن النبي - عليه وآله السلام - نحوه^٢.

و عن الزهري، عن سعيد بن المسيب، قال: مَضَتِ السُّنَّةُ أَنْ لَا يَرِثَ الْمُسْلِمُ الْكَافِرَ^٣.

و لم يُورَثْ عمرُ بنُ الخطابِ الأشعثُ بنُ قيسٍ^٤ عن عَمَّتِهِ الْيَهُودِيَّةِ^٥.

و قال الزهري: كَانَ الْمُسْلِمُ لَا يَرِثُ الْكَافِرَ فِي عَهْدِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ

و عهد أبي بكرٍ و عمرَ و عثمانَ، فَلَمَّا وَلِيَ معاويةُ وَرَثَ الْمُسْلِمِ مِنَ الْكَافِرِ، وَأَخَذَ

بِذَلِكَ الْخُلَفَاءُ حَتَّى قَامَ عمرُ بنُ عبدِ العزيزِ فَرَاغَعَ السُّنَّةَ الْأُولَى^٦.

« سنة ٦٥ هـ. تهذيب التهذيب، ج ٥، ص ٣٣٧؛ الإصابة، ج ٢، ص ٣٤٣؛ مرآة الجنان، ج ١،

ص ١٤١؛ شذرات الذهب، ج ١، ص ٧٣.

١. مسند أحمد، ج ٢، ص ١٧٨؛ سنن ابن ماجه، ج ٢، ص ٩١٢، ح ٢٧٣١؛ سنن أبي داود، ج ٢،

ص ٨، ح ٢٩١١؛ سنن الدارقطني، ج ٤، ص ٤٠، ح ٤٠٢٩؛ السنن الكبرى للبيهقي، ج ٦، ص ٢١٨.

٢. المصنّف للصنعاني، ج ٦، ص ١٩، ح ٩٨٧١؛ سنن الدارمي، ج ٢، ص ٣٦٩.

٣. لم نثر عليه.

٤. الأشعث بن قيس الكندي، أبو محمد، سكن الكوفة، ارتد بعد النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ فِي

رَدَّةِ أَهْلِ يَاسِرٍ، عَدَّه الشَّيْخُ الطُّوسِي فِي رِجَالِهِ فِيمَنْ رَوَى عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ، ثُمَّ عَدَّه

فِيمَنْ رَوَى عَنْ عَلِيٍّ عَلَيْهِ السَّلَامُ قَائِلًا: أَشْعَثُ بْنُ قَيْسٍ الْكَنْدِيُّ، ثُمَّ صَارَ خَارِجِيًّا مُلْعُونًا، وَإِنَّهُ

مِنْ كَتَمِ شَهَادَتِهِ فِي قَوْلِ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ فِي عَلِيٍّ عَلَيْهِ السَّلَامُ: «مَنْ كَتَمَ مَوْلَاهُ

فَعَلَيْ مَوْلَاهُ» فِدَعَا عَلَيْهِ بِأَنْ لَا يَمُوتَ حَتَّى يَذْهَبَ اللَّهُ بِكَرِيمَتِيهِ، وَ قَالَ الْمَفِيدُ: إِنَّهُ أَعَانَ عَلَى قَتْلِ

أَمِيرِ الْمُؤْمِنِينَ عَلَيْهِ السَّلَامُ، مَاتَ بَعْدَ مَقْتَلِ عَلِيٍّ عَلَيْهِ السَّلَامُ، وَ قِيلَ قَبْلَهُ، وَ قِيلَ سَنَةَ ٤٢ هـ. رَوَى

لَهُ الْبُخَارِيُّ وَ مُسْلِمٌ وَ أَبُو دَاوُدَ وَ التِّرْمِذِيُّ وَ النَّسَائِيُّ وَ ابْنُ مَاجَةٍ. الْإِرْشَادُ لِلْمَفِيدِ، ج ١، ص ١٨؛

رِجَالُ الطُّوسِيِّ، ص ٤ وَ ٣٥؛ رِجَالُ الْعَلَامَةِ (الْخُلَاصَةُ)، ص ٢٠٦.

٥. فِي «ص، ط، ك» وَ مَطْبُوعُ النَجَفِ: «مِنْ».

٦. الْمُوطَّأ، ج ٢، ص ٥١٩، ح ١٢؛ سنن الدارمي، ج ٢، ص ٣٦٩ - ٣٧٠؛ السنن الكبرى للبيهقي،

ج ٦، ص ٢١٨ - ٢١٩؛ تَارِيخُ مَدِينَةِ دِمَشْقَ، ج ٥٢، ص ١٣٠.

٧. الْمُصَنَّفُ لِابْنِ أَبِي شَيْبَةَ، ج ٧، ص ٣٨٤، ح ١٢.

و كُلُّ هَذِهِ الْأَخْبَارِ إِذَا سَلِمَتْ مِنَ الْقُدُوحِ وَ الْجُرُوحِ إِنَّمَا تَوْجِبُ الظَّنَّ دُونَ الْعِلْمِ الْيَقِينِ، وَ لَا يَجُوزُ أَنْ يُرْجَعَ بِهَا وَ لَا بِشَيْءٍ مِنْهَا عَمَّا يَوْجِبُ الْعِلْمَ مِنْ ظَوَاهِرِ كِتَابِ اللَّهِ تَعَالَى.

فَأَمَّا خَبَرُ أُسَامَةَ، فَمَقْدُوحٌ فِيهِ؛ لِأَنَّ أُسَامَةَ تَقَرَّدَ بِهِ عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَ آلِهِ، وَ تَقَرَّدَ بِهِ أَيْضاً عَنْهُ عَمْرُو بْنُ عُثْمَانَ، وَ تَقَرَّدَ بِهِ عَلِيُّ بْنُ الْحُسَيْنِ عَلَيْهِ السَّلَامُ عَنْ عَمْرٍو، وَ تَقَرَّدَ بِهِ الزُّهْرِيُّ عَنْ عَلِيٍّ بْنِ الْحُسَيْنِ عَلَيْهِ السَّلَامُ. وَ تَقَرَّدُ الرَّاهِي بِالْحَدِيثِ مِمَّا يُوْهِنُهُ وَ يُضَعِّفُهُ؛ لَوْجُوهٍ مَعْرُوفَةٍ.

وَ قَدْ رَوَى هَذَا الْحَدِيثَ بَعِيْنَهُ الزُّهْرِيُّ، فَقَالَ: ^١ «عَنْ عَمْرٍو بْنِ عُثْمَانَ ^٢ وَ لَمْ يَذْكُرْ عَلِيَّ بْنَ الْحُسَيْنِ عَلَيْهِ السَّلَامُ؛ وَ اخْتِلَافِ الرَّوَاةِ أَيْضاً فِيهِ مِمَّا يُضَعِّفُهُ. ٥٨٩ وَ مِمَّا يُضَعِّفُ هَذَا الْخَبَرَ أَنَّ عَلِيَّ بْنَ الْحُسَيْنِ عَلَيْهِمَا السَّلَامُ كَانَ يُورَثُ الْمُسْلِمَ مِنَ الْكَافِرِ بِلَا خِلَافٍ، ^٣ فَلَوْ رَوَى ^٤ فِيهِ سُنَّةٌ لَمَا خَالَفَهَا.

وَ رَوَى أَحْمَدُ بْنُ حَنْبَلٍ عَنْ يَعْقُوبَ ^٥، عَنْ أَبِيهِ ^٦، عَنْ صَالِحٍ ^٧، عَنْ الزُّهْرِيِّ أَنَّ

١. فِي «ص، ط، ك» وَ مَطْبُوعِ النِّجَفِ: «وَ قَالَ».

٢. لَمْ نَعَثِرْ عَلَيْهِ.

٤. فِي «ص، ط»: «فَلَوْ رَوَا».

٣. الْمَغْنِي لِابْنِ قَدَامَةَ، ج ٧، ص ١٦٦.

٥. يَعْقُوبُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ بْنِ سَعْدٍ بْنِ إِبْرَاهِيمَ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ عَوْفٍ وَ يَوْسُفُ الْقُرَشِيُّ الْمَدَنِيُّ الزُّهْرِيُّ، سَاكِنُ بَغْدَادَ، رَوَى عَنْ أَبِيهِ وَ غَيْرِهِ، وَ رَوَى عَنْهُ أَحْمَدُ وَ يَحْيَى بْنُ مَعِينٍ وَ عَلِيُّ بْنُ الْمَدِينِيِّ وَ إِسْحَاقُ وَ مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى الدَّهْلِيُّ، قَالَ ابْنُ سَعْدٍ: كَانَ ثِقَةً مَأْمُوناً وَ لَمْ يَنْزِلْ بِبَغْدَادَ ثُمَّ خَرَجَ إِلَى الْحُسَيْنِ بْنِ سَهْلٍ بِغَمٍّ لَصَلَحَ فَلَمْ يَزَلْ مَعَهُ حَتَّى تَوَفَّى هُنَاكَ فِي شَوَّالِ سَنَةِ ٢٠٨ هـ. عَمْدَةُ الْفَارَازِيِّ، ج ٢، ص ٦١.

٦. إِبْرَاهِيمُ بْنُ سَعْدٍ بْنِ إِبْرَاهِيمَ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ عَوْفٍ، أَبُو إِسْحَاقَ الزُّهْرِيُّ الْقُرَشِيُّ، وَ هُوَ مِنْ جَمَلَةِ شُيُوخِ الشَّافِعِيِّ، كَانَ عَلَى قَضَاءِ بَغْدَادَ، وَ مَاتَ بِهَا سَنَةَ ١٨٣ هـ. الْمَصْدَرُ السَّابِقُ.

٧. صَالِحُ بْنُ كَيْسَانَ أَبُو الْحَارِثِ، وَ يَقَالُ: أَبُو مُحَمَّدٍ الْغَفَارِيُّ، مَاتَ بَعْدَ الْأَرْبَعِينَ وَ مِائَةٍ. وَ قَالَ

عَلِيَّ بْنِ الْحُسَيْنِ عَلَيْهِمَا السَّلَامُ أَخْبَرَهُ أَنَّ عَثْمَانَ بْنَ عَفَّانَ وَأُسَامَةَ بْنَ زَيْدٍ قَالَا: «لَا يَرِثُ الْمُسْلِمُ الْكَافِرَ»^١ مِنْ غَيْرِ أَنْ يُسَيِّدَهُ إِلَى النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ، وَهَذَا الْاِخْتِلَافُ وَالْاضْطِرَابُ فِي رِوَايَةِ^٢ الْخَبَرِ دَالٌّ عَلَى ضَعْفِهِ.

وَأَمَّا حَدِيثُ عَمْرِو بْنِ شُعَيْبٍ، فَإِنَّ الْحُفَاطَ لَا يُثَبِّتُونَهُ عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ، وَيَذْكُرُونَ أَنَّهُ مِنْ قَوْلِ عُمَرَ بْنِ الْخَطَّابِ؛ وَعَمْرُو بْنُ شُعَيْبٍ مُضَعَّفٌ عِنْدَ أَصْحَابِ الْحَدِيثِ.

وَمِمَّا يُوهِنُهُ أَيْضاً تَقَرُّدُهُ بِهِ^٣ عَنْ أَبِيهِ، وَتَقَرُّدُ أَبِيهِ بِهِ^٤ عَنْ جَدِّهِ، وَتَقَرُّدُ جَدِّهِ بِهِ عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ؛ وَعَمْرُو بْنُ شُعَيْبٍ مَا لَقِيَ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ عُمَرَ الَّذِي هُوَ جَدُّهُ وَإِنَّمَا يُرْسِلُ عَنْهُ^٥.

وَأَمَّا خَبَرُ الشَّعْبِيِّ عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ، فَهُوَ مُرْسَلٌ. وَقَوْلُ سَعِيدِ بْنِ الْمُسَيَّبِ: «إِنَّهُ سُنَّةٌ» لَا حُجَّةَ فِيهِ؛ لِأَنَّ ذَلِكَ^٦ خَبَرٌ عَنِ اعْتِقَادِهِ وَمَذْهَبِهِ، وَيَجُوزُ أَنْ يُرِيدَ بِهِ^٧ أَنَّهُ مِنْ سُنَنِ عُمَرَ بْنِ الْخَطَّابِ لَا النَّبِيِّ - عَلَيْهِ

«ابن حبان في مشاهير علماء الأمصار، ص ٢١٦، الرقم ١٠٦٨: صالح بن كيسان مولى بني غفار، من فقهاء أهل المدينة من ذوي المروءة والهيئة، كان مؤدباً لعمر بن عبد العزيز، ولم يصح عندي سماعه من ابن عمر ولا عن أحد من الصحابة، فلذلك أدخلته في هذه الطبقة.

١. لم نعثر عليه.

٢. في «ج»: «+ هذا».

٣. في «ب» و المطبوع: - «به».

٤. في بعض النسخ و المطبوعين: - «به».

٥. سنن الترمذي، ج ١، ص ٢٠٢ - ٢٠٣؛ الضعفاء الصغير للبخاري، ص ٨٨، الرقم ٢٦١؛ الجرح والتعديل، ج ٦، ص ٢٣٨، الرقم ١٣٢٣؛ كتاب المجروحين لابن حبان، ج ٢، ص ٧١.

٦. في «ج»: «لأنه».

٧. في «أ، ج، ص» و مطبوع النجف: - «به».

و آله السلام -، و ما يَسُنُّهُ غَيْرُ النَّبِيِّ - عليه و آله السلام - مَمَّنْ ذَكَرْنَاهُ يَجُوزُ أَنْ يَكُونَ خَطَأً، كَمَا يَجُوزُ أَنْ يَكُونَ صَوَاباً.

و كَانَ مِنْ^١ مَذْهَبِ سَعِيدِ بْنِ الْمُسَيَّبِ تَوْرِيثُ الْمُسْلِمِ مِنَ الْكَافِرِ^٢، فَكَيْفَ يَجُوزُ أَنْ يَكُونَ عِنْدَهُ فِي خِلَافِ ذَلِكَ سُنَّةٌ؟

عَلَى أَنَّ هَذِهِ الْأَخْبَارَ مُعَارَضَةً مُقَابَلَةً بِمَا يَرَوِيهِ^٣ مُخَالَفُونَا وَ يَوْجَدُ فِي كُتُبِهِمْ، مِثْلُ الْخَبَرِ الَّذِي يَرَوِيهِ عَمْرُو بْنُ أَبِي حَكِيمٍ^٤ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ بُرَيْدَةَ^٥ أَنَّ أَخَوَيْنِ اخْتَصَمَا إِلَى يَحْيَى بْنِ يَعْمَرَ، يَهُودِيٍّ وَ مُسْلِمٍ، فَوَرَّثَ الْمُسْلِمَ مِنْهُمَا، وَ قَالَ: حَدَّثَنِي أَبُو الْأَسْوَدِ الدُّؤْلِيُّ^٦ أَنَّ رَجُلًا حَدَّثَهُ أَنَّ مُعَاذًا قَالَ: سَمِعْتُ

١. في «ب» و المطبوع: - «من».

٢. بداية المجتهد، ج ٢، ص ٢٨٧؛ المغني لابن قدامة، ج ٧، ص ١٦٦.

٣. في «ج»، ص، ط، ك» و مطبوع النجف: «يروونه».

٤. عمرو بن أبي حكيم الواسطي أبو سعيد، و يقال: أبو سهل، و يعرف بابن الكردي، يقال له: مولى لآل الزبير، روى عن الزبير بن عمرو بن أمية و عبد الله بن بريدة و عروة بن الزبير و عكرمة، روى عنه خالد الحذاء و داود بن أبي هند و شعبة و عدي بن الفضل. تهذيب التهذيب، ج ٨، ص ٢٠، الرقم ٣٣.

٥. أبو سهل، عبد الله بن بريدة بن الحصب الأسلمي، المروزي، قاضي مرو، روى عن أبيه و ابن عباس و ابن عمر و غيرهم، و روى عنه جمع منهم عطاء و قتادة و كهس، مات بقرية من قرى مرو سنة ١١٥ هـ. مرآة الجنان، ج ١، ص ٢٥٠؛ تهذيب التهذيب، ج ٥، ص ١٥٧؛ شذرات الذهب، ج ١، ص ١٥١.

٦. أبو الأسود، ظالم بن عمرو الدؤلي البصري، ولد في أيام النبوة، و كان فقيهاً شاعراً قاضياً بالبصرة، و هو أوّل من وضع النحو بأمر عليّ عليه السلام، و كان من أصحاب عليّ و الحسن و الحسين و عليّ بن الحسين عليهم السلام، روى عن عليّ عليه السلام و عمر و معاذ و أبي ذرّ و ابن مسعود و غيرهم، و عنه ابنه و عبد الله بن بريدة، مات سنة ٦٩ هـ. رجال الطوسي، ص ٤٦، ٦٩، ٧٥، ٩٥؛ تهذيب التهذيب، ج ١٢، ص ١٢؛ العبر، ج ١، ص ٧٧؛ سير أعلام النبلاء، ج ٤، ص ٨١.

رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ يَقُولُ: «الْإِسْلَامُ يَزِيدُ وَلَا يَنْقُصُ» فَوَرَّثَ الْمُسْلِمُ^١.
ونظائرُ هذا الخبرِ موجودةٌ كثيرةٌ في رواياتهم. فأما رواياتُ الشيعةِ في ذلك فمِمَّا
لا يُحصى^٢.

وأما الخبرُ الْمُتَضَمِّنُ لِنَفْيِ التَّوَارِثِ بَيْنَ أَهْلِ مِلَّتَيْنِ، فنحنُ نقولُ بِمَوْجِبِهِ؛ لَأَنَّ
التَّوَارِثَ تَفَاعُلٌ، وَهُوَ مُقْتَضٍ أَنْ يَكُونَ كُلُّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا يَرِثُ صَاحِبَهُ، وَإِذَا ذَهَبْنَا
إِلَى أَنَّ الْمُسْلِمَ يَرِثُ الْكَافِرَ وَالْكَافِرُ لَا يَرِثُهُ فَمَا أَثْبَتْنَا بَيْنَهُمَا تَوَارِثًا.

وَرُبَّمَا عَوَّلَ بَعْضُ الْمُخَالِفِينَ لَنَا فِي هَذِهِ الْمَسْأَلَةِ عَلَى أَنَّ الْمَوَارِيثَ تَثْبُتُ^٣ عَلَى
النُّصْرَةِ وَالْمُؤَالَاةِ؛ بِدَلَالَةِ قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَالَّذِينَ آمَنُوا وَلَمْ يُهَاجِرُوا مَا لَكُمْ مِنْ
وَلَا يَتِهِمْ مِنْ شَيْءٍ حَتَّى يُهَاجِرُوا﴾^٤، فَقَطَعَ بِذَلِكَ الْمِيرَاثَ بَيْنَ الْمُسْلِمِ الْمُهَاجِرِ
وَبَيْنَ الْمُسْلِمِ الَّذِي لَا يُهَاجِرُ، إِلَى أَنْ تُسَيِّخَ ذَلِكَ بَانْقِطَاعِ الْهَجْرَةِ بَعْدَ الْفَتْحِ، وَكَذَلِكَ
يَرِثُ الذُّكُورُ مِنَ الْعَصْبَةِ دُونَ الْإِنَاثِ لِنَفْيِ الْعَقْلِ وَالنُّصْرَةِ عَنِ النِّسَاءِ، وَكَذَلِكَ لَا
يَرِثُ الْقَاتِلُ وَلَا الْعَبْدُ لِنَفْيِ النُّصْرَةِ^٥.

١. مسند أحمد، ج ٥، ص ٢٣٠؛ سنن أبي داود، ج ٢، ص ٨، ح ٢٩١٢؛ المستدرک للحاکم،

ج ٤، ص ٣٤٥؛ السنن الكبرى للبيهقي، ج ٦، ص ٢٠٥.

٢. في «ص، ك»: «لا تحصى».

٣. الكافي، ج ٧، ص ١٤٢ - ١٤٥؛ كتاب من لا يحضره الفقيه، ج ٤، ص ٣٣٤ - ٣٣٩؛ تهذيب

الأحكام، ج ٩، ص ٣٦٥ - ٣٧٢؛ وسائل الشيعة، ج ٢٦، ص ١١ - ١٨.

٤. في «ج، ص، ط» ومطبوع النجف: «منهما».

٥. في «ص، ط، ك» ومطبوع النجف: «فإذا».

٦. في «ط، ك» والمطبوع: «ثبت»، وفي «أ، ج»: «بنيت».

٧. الأنفال (٨): ٧٢.

٨. المبسوط للسرخسي، ج ٣٠، ص ٣٠ - ٣١؛ المغني لابن قدامة، ج ٧، ص ٨٣ - ٨٤.

و هذا ضعيف جداً؛ لأنّا أولاً^٢ لا نُسَلِّمُ أنّ الموارث تثبّت^٣ على النصرة^٤ و المعونة؛ لأنّ النساء يرثن و الأطفال و لا نصرة هاهنا. و علّة ثبوت الموارث غير معلومة على التفصيل، و إن كنّا نعلّم على سبيل الجملة أنّها للمصلحة. و بعد فإنّ النصرة مبدولة من المسلم للكافر في الواجب و على الحقّ، كما أنّها مبدولة للمسلم بهذا الشرط.

٣٢٤. مسألة

[إرث المطلقة في مرض الموت]

و ممّا انفردت به الإمامية: أنّ المطلقة المبتوتة في المرض ترث المطلق لها إذا مات في مرضه ذلك ما بين طلاقها و بين سنة واحدة، بشرط أن لا تتزوّج؛ فإن تزوّجت فلا ميراث لها.

و خالف باقي الفقهاء في ذلك و لم يعتبروا^٥ فيه ما اعتبرناه؛ لأنّ أبا حنيفة و أصحابه يذهبون إلى أنّه إذا طلق امرأته ثلاثاً في مرضه ثمّ مات في مرضه^٦ وهي في العدة فإنّها ترثه، فإن مات بعد انقضاء العدة لم ترثه، فإن صحّ من مرضه ثمّ مرض^٧ ثمّ مات لم ترثه^٨.

١. في «ص، ط، ك» و مطبوع النجف: + «خير».

٢. في «ص، ط، ك» و مطبوع النجف: - «أولاً».

٣. في «ب، ص، ط، ك» و المطبوع: «ثبتت»، و في «أ، ج»: «بنيت».

٤. في «ب، ج» و المطبوعين: + «و الموالاة».

٥. في «ج»: «لم يرثوا و لا اعتبروا».

٦. في «ب» و المطبوع: «من».

٧. في المطبوع: - «ثم مرض».

٨. الإشراف على مذاهب العلماء، ج ٥، ص ٢٢١؛ مختصر اختلاف العلماء، ج ٢، ص ٤٣٢؛

المبسوط للسرخسي، ج ٣٠، ص ٦٠؛ تحفة الفقهاء، ج ٢، ص ١٨٦؛ بدائع الصنائع، ج ٣، ص ٢٢٤.

و قَالَ الْحَسَنُ عَنْ زُفَرٍ: إِنْ صَحَّ مِنْ مَرَضِهِ ثُمَّ مَرَضَ ثُمَّ مَاتَ مِنْ^١ مَرَضِهِ وَ هِيَ فِي الْعِدَّةِ وَرَثَتَهُ أَيْضاً^٢. وَ قَوْلُ الثَّوْرِيِّ^٣ وَ الْأَوْزَاعِيِّ^٤ مِثْلُ قَوْلِ زُفَرٍ، وَ كَذَلِكَ قَوْلُ الْحَسَنِ بْنِ حَيٍّ^٥.

وَ قَالَ مَالِكٌ: إِذَا طَلَّقَ امْرَأَتَهُ وَ هُوَ مَرِيضٌ قَبْلَ الدَّخُولِ بِهَا^٦ فَإِنْ^٧ لَهَا نِصْفَ الْمَهْرِ وَ الْمِيرَاثِ وَ لَا عِدَّةَ عَلَيْهَا، فَإِنْ^٨ تَزَوَّجَتْ عَشْرَةَ أَزْوَاجٍ كُلُّهُمْ طَلَّقَ^٩ فِي الْمَرَضِ فَإِنَّهَا تَرِثُ جَمِيعَهُمْ إِذَا مَاتُوا قَبْلَ أَنْ يَصِحَّوْا مِنَ الْمَرَضِ^{١٠}.^{١١}

وَ ذَكَرَ اللَّيْثُ: أَنَّ ابْنَ شُبْرُمَةَ سَأَلَ رِبِيعَةَ عَنِ الْمَرِيضِ يُطَلِّقُ امْرَأَتَهُ، فَقَالَ: تَرِثُهُ وَ لَوْ تَزَوَّجَتْ بِعَشْرَةِ أَزْوَاجٍ^{١٢}.

١. في «ب» و المطبوعين: «في».

٢. مختصر اختلاف العلماء، ج ٢، ص ٤٣٢؛ المحلى، ج ١٠، ص ٢١٩؛ بدائع الصنائع، ج ٣، ص ٢٢٤؛ بداية المجتهد، ج ٢، ص ٦٦.

٣. الإشراف على مذاهب العلماء، ج ٥، ص ٢٢١؛ مختصر اختلاف العلماء، ج ٢، ص ٤٣٢؛ المحلى، ج ١٠، ص ٢١٩؛ بداية المجتهد، ج ٢، ص ٦٦.

٤. مختصر اختلاف العلماء، ج ٢، ص ٤٣٢؛ المحلى، ج ١٠، ص ٢١٩.

٥. مختصر اختلاف العلماء، ج ٢، ص ٤٣٢؛ المحلى، ج ١٠، ص ٢١٩.

٦. في «ج» ص، ط، ك و مطبوع النجف: - «بها».

٧. في «ب» و المطبوع: «كان» بدل «فإن».

٨. في «أ» ج: «وإن».

٩. في «ج»: «يطلقها»، و في مطبوع النجف: «طلقوا».

١٠. في «ط»: - «فإنها ترث جميعهم إذا ماتوا قبل... إلى هنا».

١١. المدونة الكبرى، ج ٣، ص ٣٤؛ الإشراف على مذاهب العلماء، ج ٥، ص ٢٢١؛

مختصر اختلاف العلماء، ج ٢، ص ٤٣٢؛ المحلى، ج ١٠، ص ٢٢٢؛ بداية المجتهد، ج ٢،

ص ٦٦.

١٢. مختصر اختلاف العلماء، ج ٢، ص ٤٣٢؛ المحلى، ج ١٠، ص ٢٢٢.

و قَالَ مَالِكٌ: فَإِنْ^١ صَحَّ مِنْ مَرَضِهِ^٢ ثُمَّ مَاتَ بَعْدَ ذَلِكَ لَمْ تَرِثْهُ^٣، وَهُوَ قَوْلُ اللَّيْثِ^٤.
و قَالَ الشَّافِعِيُّ: لَا تَرِثُ الْمَبْتُوتَةُ وَ إِنْ مَاتَ وَ هِيَ فِي الْعِدَّةِ^٥.
و أَجْمَعُوا عَلَى أَنَّ الْمَرَأَةَ لَوْ مَاتَتْ لَمْ يَرِثْهَا.
فَبَانَ بِهَذَا الشَّرْحِ أَنَّ الْإِمَامِيَّةَ مُنْفَرِدَةٌ بِقَوْلِهَا.
و الَّذِي يَدُلُّ عَلَى صِحَّتِهِ: الْإِجْمَاعُ الْمُتَكَرِّرُ الَّذِي قَدْ بَيَّنَّا أَنَّ فِيهِ الْحُجَّةَ.
و أَيْضًا فَإِنَّ الْأَغْلَبَ وَ الْأَظْهَرَ أَنَّ الرَّجُلَ إِنْمَا يُطَلَّقُ^٦ امْرَأَتَهُ فِي مَرَضِهِ هَرْبًا مِنْ أَنْ
تَرِثَهُ، فَإِذَا حُكِمَ لَهَا بِأَنَّهَا تَرِثُهُ^٧ مُدَّةَ سَنَةٍ، كَانَ ذَلِكَ كَالصَّارِفِ لَهُ عَنْ هَذَا الْفِعْلِ.

٣٢٥. مسألة

[إِرْثُ الْخُنْثَى]

و مِمَّا انْفَرَدَتْ بِهِ الْإِمَامِيَّةُ: أَنَّ مَنْ أَشْكَلَتْ حَالُهُ مِنَ الْخُنْثَانِي فِي كَوْنِهِ ذَكَرًا أَوْ أُنْثَى
اعْتَبِرَ حَالُهُ بِخُرُوجِ الْبَوْلِ؛ فَإِنْ خَرَجَ مِنَ الْفَرْجِ^٨ الَّذِي يَكُونُ لِلرِّجَالِ خَاصَّةً وَرِثَ
مِيرَاثَ الرِّجَالِ، وَ إِنْ كَانَ خُرُوجُهُ مِمَّا يَكُونُ لِلنِّسَاءِ خَاصَّةً وَرِثَ مِيرَاثَ النِّسَاءِ،

١. في «ب، ج»: «وإن».

٢. في «أ، ص، ط» و حاشية «ك» و مطبوع النجف: «صحة معروفة».

٣. المدونة الكبرى، ج ٣، ص ٣٤ - ٤٥؛ مختصر اختلاف العلماء، ج ٢، ص ٤٣٢؛ الإشراف على مذاهب العلماء، ج ٥، ص ٢٢٣.

٤. مختصر اختلاف العلماء، ج ٢، ص ٤٣٢؛ المحلى، ج ١٠، ص ٢٢٠.

٥. الأم، ج ٥، ص ٢٤١ و ٢٧١؛ مختصر المزني، ص ١٩٤؛ مختصر اختلاف العلماء، ج ٢،

ص ٤٣٢؛ المحلى، ج ١٠، ص ٢٢٣ - ٢٢٤؛ بداية المجتهد، ج ٢، ص ٦٦.

٦. في مطبوع النجف: «يبت».

٧. في «ص، ط، ك»: «- فإذا حكم لها بأنها ترثه».

٨. في «ب»: «من مخرج».

وإن^١ بآل منهما معاً نُظِرَ إلى الأغلبِ والأكثرِ منهما فَعُمِلَ عليه و وَرِثَ به، فإن تساوى ما يَخْرُجُ مِنَ الْمَوْضِعَيْنِ و لم يَخْتَلِفِ اعْتِبَرِ بَعْدُ الْأَصْلَاعِ؛ فَإِنْ اتَّفَقَتْ وَرِثَ مِيرَاثَ الْإِنَاثِ، وَإِنْ اخْتَلَفَتْ وَرِثَ مِيرَاثَ الرِّجَالِ.

و خَالَفَ بَاقِيَ الْفُقَهَاءِ فِي ذَلِكَ، وَ قَالُوا فِيهِ أَقْوَالاً مُخْتَلِفَةً، كُلُّهَا تُخَالِفُ قَوْلَ الشَّيْعَةِ فِي ذَلِكَ؛ لِأَنَّ أَبَا حَنِيفَةَ وَإِنْ كَانَ قَدْ رُوِيَ عَنْهُ اعْتِبَارُ الْبَوْلِ كَمَا تَعَبَّرُهُ الْإِمَامِيَّةُ، فَإِنَّهُ يَذْهَبُ إِلَى أَنَّهُ مَتَى خَرَجَ الْبَوْلُ مِنَ الْفَرْجَيْنِ جَمِيعاً وَرَثَهُ بِأَحْسَنِ أَحْوَالِهِ؛ فَإِنْ كَانَ أَحْسَنُ أَحْوَالِهِ أَنْ يَكُونَ ذَكَراً أَعْطَاهُ ذَلِكَ، وَإِنْ كَانَ أَحْسَنُ أَحْوَالِهِ أَنْ يَكُونَ أُنْثَى أَعْطَاهُ ذَلِكَ^٢.

و الشَّافِعِيُّ يُعْطِي الْخُنْثَى مِيرَاثَ امْرَأَةٍ، وَ يَوْقِفُ بَقِيَّةَ الْمَالِ حَتَّى يَتَّضِحَ أَمْرُهُ^٣.

و أقوال^٤ الْجَمِيعِ إِذَا تَوَلَّمَتْ عِلْمُ أَنَّهَا خَارِجَةٌ عَنْ أَقْوَالِ الْإِمَامِيَّةِ وَ مُنْفَرِدَةٌ.

و الَّذِي يَدُلُّ عَلَى صِحَّةِ مَا ذَهَبْنَا إِلَيْهِ: الْإِجْمَاعُ الْمُرْتَدُّ.

و أَيْضاً فَإِنَّ بَاقِيَ الْفُقَهَاءِ عَوَّلُوا عِنْدَ إِشْكَالِ الْأُمْرِ وَ تَقَابُلِ الْأُمَارَاتِ عَلَى رَأْيٍ وَ ظَنٍّ وَ حِسْبَانٍ، وَ عَوَّلَتِ الْإِمَامِيَّةُ فِيمَا يُحْكَمُ بِهِ فِي الْخُنْثَى عَلَى نُصُوصٍ^٥

١. في مطبوع النجف: + «كان».

٢. في مطبوع النجف: «بعد».

٣. في «ص، ط، ك»: «وإن».

٤. الإشراف على مذاهب العلماء، ج ٤، ص ٣٦٨؛ مختصر اختلاف العلماء، ج ٤، ص ٤٥٦ - ٤٥٧؛

المبسوط للسرخسي، ج ٣٠، ص ٩٢؛ تحفة الفقهاء، ج ٣، ص ٣٢٠؛ بدائع الصنائع، ج ٧، ص ٣٢٨.

٥. الأم، ج ٥، ص ٤٣ - ٤٤؛ الإشراف على مذاهب العلماء، ج ٤، ص ٣٦٩؛ مختصر اختلاف

العلماء، ج ٤، ص ٤٥٩؛ المغني لابن قدامة، ج ٧، ص ١١٤ - ١١٥.

٦. في «أ، ب»: «فأقوال»، وفي «ج»: «فأحوال».

٧. الكافي، ج ٧، ص ١٥٦ - ١٥٩ باب ميراث الخنثى؛ كتاب من لا يحضره الفقيه، ج ٤، ص ٣٢٦

و شرع مُحدّد^١؛ فقولها على كلّ حالٍ أولى^٢.

٣٢٦. مسألة

٥٩٣

[حُكْمُ مَالِ الْمَفْقُودِ]

و ممّا انفردت به الإماميّة: القول بأنّ المفقود يُحبّس ماله عن ورثته قدر ما يُطلّب في الأرض كلّها أربع سنين، فإن لم يوجد بعد انقضاء هذه المدة قُسم المأل بين ورثته^٣.

و خالف باقي الفقهاء في ذلك، و قالوا فيه أقوالاً مختلفةً:
فذهب بعضهم في مال المفقود [إلى] أنّه يوقّف ماله سبعين سنةً بعد سنة يوم

«٣٢٩ - باب ميراث الخنثى؛ تهذيب الأحكام، ج ٩، ص ٣٥٣ - ٣٥٩، باب ميراث الخنثى؛ وسائل الشيعة، ج ٢٦، ص ٢٨٣ - ٢٩٠، أبواب ميراث الخنثى.
١. في «أ، ص، ك»: «مجدّد» و في «ب» و المطبوعين: «محدود».

٢. نقل العلامة هذه المسألة جميعها، و قال ابن إدريس بعد نقل عبارة الشيخ المفيد: «و هذا أيضاً مذهب السيّد المرتضى رضي الله عنه على ما حكاه عنه، ذكره في انتصاره مثل ما ذكره شيخه المفيد، و شرحه كشرحه، و فصل أحواله كتفصيله، و صورته كتصويره حرفاً فحرفاً، ثمّ قال في استدلاله على صحّة المسألة: و الذي يدلّ على صحّة...»، ولكن لم نعثر على عبارة الشيخ المفيد، و ما في المقنعة خلاف المذكور كما صرح هو بهذا الاختلاف. مختلف الشيعة، ج ٩، ص ٨١؛ السرائر، ج ٣، ص ٢٨٠؛ المقنعة، ص ٦٩٨.

٣. لقد أشار إلى هذا القول ابن إدريس، و نقل إلى هنا العلامة الحليّ. السرائر، ج ٣، ص ٢٩٨؛ مختلف الشيعة، ج ٩، ص ٩٥.

و قال الشيخ الطوسي: «لا يقسم مال المفقود حتّى يعلم موته أو يمضي زمان لا يعيش مثله فيه بمجرى العادة، و إن مات له من يرثه المفقود دفع إلى كلّ وارث أقلّ ما يصيبه و يوقف الباقي حتّى يعلم حاله»، و تبعه ابن البراج و ابن حمزة و ابن إدريس و العلامة. الخلاف، ج ٤، ص ١١٩، مسألة ١٣٦؛ المبسوط، ج ٤، ص ١٢٥؛ المذهب، ج ٢، ص ١٦٥ - ١٦٦؛ الوسيلة، ص ٤٠٠؛ السرائر، ج ٣، ص ٢٩٨؛ مختلف الشيعة، ج ٩، ص ٩٤.

٤. ما بين المعوفين من مطبوع النجف، و في «ص، ط، ك»: «على».

فَقَدْ^١ ثُمَّ يُقَسَّمُ بَيْنَ الْأَحْيَاءِ مِنْ وَرَثَتِهِ^٢.

و قَالَ آخَرُونَ: يَوْقُفُ^٣ ثَمَامَ مِائَةٍ وَعِشْرِينَ سَنَةً^٤.

و أقوالهم الْمُخْتَلِفَةُ في هذا البابِ تُخَالِفُ كُلُّهَا ما تَذَهَّبُ إليه الإمامية^٥.

و الذي يَدُلُّ على صِحَّةِ ما ذَهَبْنَا إليه - بعدَ الإجماعِ المتردِّدِ -: أَنَّ مَنْ خَالَفَنَا^٦ يُعَوَّلُ فيما ذَهَبَ^٧ إليه على القياسِ و الظنِّ^٨، و قد بَيَّنَّا أَنَّ ذلكَ لا مَدْخَلَ له في الأحكامِ الشرعيةِ.

٣٢٧. مسألة

[إِثْرُ الْقَاتِلِ خَطَأً]

و ممَّا يُظَنُّ انفرادُ الإماميةِ به^{١٠} - و لها فيه مُوافِقٌ -: قَوْلُهَا بَأَنَّ الْقَاتِلَ خَطَأً يَرِثُ الْمَقْتُولَ لِكَيْفِهِ لَا يَرِثُ مِنَ الدِّيَةِ.

١. في «ب» و المطبوعين: «من يوم فقد».

٢. الإشراف على مذاهب العلماء، ج ٥، ص ١١٠؛ بداية المجتهد، ج ٢، ص ٤٢؛ المغني لابن قدامة، ج ٧، ص ٢٠٧.

٣. في «ج»: «+» «ماله».

٤. في «ك»: «+» «من عمره».

٥. المبسوط للسرخسي، ج ٣٠، ص ٥٤؛ المغني لابن قدامة، ج ٧، ص ٢٠٧؛ المجموع، ج ١٦، ص ٦٨.

٦. المدونة الكبرى، ج ٢، ص ٤٥٢؛ الإشراف على مذاهب العلماء، ج ٥، ص ١١٠؛ بداية المجتهد، ج ٢، ص ٤٢ - ٤٣؛ المغني لابن قدامة، ج ٧، ص ٢٠٧ - ٢٠٨؛ المجموع، ج ١٦، ص ٦٨.

٧. هكذا في «ص، ط، ك» و مطبوع النجف: «خالفنا»، و في سائر النسخ و المطبوع: «خالفها».

٨. في «أ»: «يذهب».

٩. في «ص، ط، ك»: «-» و «الظن».

١٠. في «ج»: «و ممَّا انفردت به الإمامية».

و وافق الإمامية على هذا المذهب عثمان البتي، و ذهب إلى أن قاتل الخطأ يرث ولا يرث قاتل العمد^١.

و قال أبو حنيفة وأصحابه: لا يرث قاتل عمداً ولا خطأ^٢، إلا أن يكون صبيّاً أو مجنوناً، فلا يحرم الميراث^٣.

و قال ابن وهب عن مالك: لا يرث القاتل من دية من قتله شيئاً ولا من ماله، فإن قتله خطأ لم يرث^٤ من دية و يرث من سائر ماله^٥. و هو قول الأوزاعي^٦. و هذا كما تراه موافقة للإمامية.

و قال ابن شبرمة: لا يرث قاتل الخطأ^٧.

و قال الثوري: لا يرث القاتل من مال المقتول ولا من دية^٨.

١. مختصر اختلاف العلماء، ج ٤، ص ٤٤٢؛ أحكام القرآن للجصاص، ج ١، ص ٤٣.

٢. في «ص، ط، ك» و مطبوع النجف: «خطأ ولا عمد».

٣. الإشراف على مذاهب العلماء، ج ٤، ص ٣٥٦؛ مختصر اختلاف العلماء، ج ٤، ص ٤٤٢؛

المبسوط للسرخسي، ج ٣٠، ص ٤٦ - ٤٧؛ المغني لابن قدامة، ج ٧، ص ١٦٢.

٤. في «أ، ج، ص، ط» و مطبوع النجف: «قتل».

٥. في «ص، ط، ك» و مطبوع النجف: «وإن».

٦. في «ج»: «+ القاتل».

٧. المدونة الكبرى، ج ٦، ص ٣٥؛ مختصر اختلاف العلماء، ج ٤، ص ٤٤٢؛ أحكام القرآن

للجصاص، ج ١، ص ٤٣؛ بداية المجتهد، ج ٢، ص ٢٩٣؛ المجموع، ج ١٦، ص ٦١.

٨. مختصر اختلاف العلماء، ج ٤، ص ٤٤٢؛ أحكام القرآن للجصاص، ج ١، ص ٤٣؛ المغني

لابن قدامة، ج ٧، ص ١٦٢؛ المجموع، ج ١٦، ص ٦١.

٩. مختصر اختلاف العلماء، ج ٤، ص ٤٤٢؛ أحكام القرآن للجصاص، ج ١، ص ٤٣.

١٠. في «ص، ط، ك» و مطبوع النجف: «- من».

١١. الإشراف على مذاهب العلماء، ج ٤، ص ٣٥٦؛ مختصر اختلاف العلماء، ج ٤، ص ٤٤٢؛

المغني لابن قدامة، ج ٧، ص ١٦٢.

وَحَكَى الْمُزْنِيُّ عَنِ الشَّافِعِيِّ أَنَّهُ قَالَ: إِذَا قَتَلَ الْبَاغِي الْعَادِلَ أَوِ الْعَادِلُ الْبَاغِيَّ لَا يَتَوَارَثَانِ؛ لِأَنَّهُمَا قَاتِلَانِ^١.

وَالَّذِي يَدُلُّ عَلَى صِحَّةِ مَا ذَهَبْنَا إِلَيْهِ: الْإِجْمَاعُ الْمُرَدَّدُ.
وَيَدُلُّ أَيْضاً عَلَيْهِ ظَوَاهِرُ آيَاتِ الْمَوَارِيثِ كُلِّهَا؛ مِثْلُ قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿يُوصِيكُمُ اللَّهُ فِي أَوْلَادِكُمْ﴾^٢.

فَإِذَا عَوِزْنَا بِقَاتِلِ الْعَمَدِ، فَهُوَ مُخْرَجٌ بِدَلِيلٍ قَاطِعٍ لَمْ يَنْبُتْ مِثْلُهُ فِي قَاتِلِ الْخَطَا^٣.
وَيُمْكِنُ أَنْ يَقْوَى ذَلِكَ أَيْضاً: بِأَنَّ قَاتِلَ الْخَطَا مَعْدُورٌ غَيْرُ مَذْمُومٍ وَلَا مُسْتَحَقٌّ
لِلْعِقَابِ، فَلَا يَجِبُ أَنْ يُحْرَمَ الْمِيرَاثُ الَّذِي يُحْرَمُهُ الْعَامِدُ عَلَى سَبِيلِ الْعُقُوبَةِ.

فَإِنْ احْتَجَّ الْمُخَالِفُ بِقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَمَنْ قَتَلَ مُؤْمِناً خَطَأً فَتَحْرِيرُ رَقَبَةٍ مُؤْمِنَةٌ
وَدِيَّةٌ مُسَلَّمَةٌ إِلَى أَهْلِهِ﴾^٤، فَلَوْ كَانَ الْقَاتِلُ وَارِثاً لَمَا وَجَبَ عَلَيْهِ تَسْلِيمُ الدِّيَةِ.

فَالْجَوَابُ عَنْ ذَلِكَ: أَنَّ وُجُوبَ تَسْلِيمِ الدِّيَةِ عَلَى الْقَاتِلِ إِلَى أَهْلِهِ لَا يَدُلُّ عَلَى
أَنَّهُ لَا يَرِثُ مَا دُونَ هَذِهِ الدِّيَةِ^٥ مِنْ تَرِكَّتِهِ؛ لِأَنَّهُ لَا تَنَافِي بَيْنَ الْمِيرَاثِ وَبَيْنَ تَسْلِيمِ
الدِّيَةِ، وَأَكْثَرُ مَا فِي ذَلِكَ أَنْ لَا يَرِثُ مِنَ الدِّيَةِ الَّتِي يَجِبُ عَلَيْهِ تَسْلِيمُهَا شَيْئاً، وَإِلَى
هَذَا نَذْهَبُ^٦.

١. الأُمّ، ج ٤، ص ٧٦ و ٢٤٢؛ مختصر المزنّي، ص ٢٥٤؛ مختصر اختلاف العلماء، ج ٤،
ص ٤٤٢؛ المغني لابن قدامة، ج ٧، ص ١٦٢ - ١٦٣.

٢. النساء (٤): ١١.

٣. في «ب» و المطبوعين: «القاتل خطأ».

٤. النساء (٤): ٩٢.

٥. في «ب» و المطبوع: «ما هو دون الدية».

٦. نقل هذه المسألة جميعها العلامة، و أشار إلى قوله عن الانتصار الأبّي. مختلف الشيعة، ج ٩،

٣٢٨. مسألة

[لو خَلَفَ الْمَيِّتُ مَالاً وَ أَبَوَيْنِ مَمْلُوكَيْنِ]

و مِمَّا انْفَرَدَتْ بِهِ الْإِمَامِيَّةُ: أَنَّ مَنْ مَاتَ وَ خَلَفَ مَالاً وَ أَبَا مَمْلُوكاً: وَ أُمّاً مَمْلُوكَةً، فَإِنَّ الْوَاجِبَ^١ أَنْ يُشْتَرَى أَبُوهُ أَوْ أُمُّهُ مِنْ تَرْكِتِهِ وَ يُعْتَقَ عَلَيْهِ وَ يُورَثَ بَاقِي التَّرِكَةِ^٢. وَ بَاقِي الْفُقَهَاءِ يُخَالِفُونَ فِي ذَلِكَ^٣.

﴿ ص ٦٦ - ٦٧؛ كشف الرموز، ج ٢، ص ٤٢٦. ﴾

و على هذا القول ابن الجنيد و الشيخ المفيد و الشيخ الطوسي و سلاور ابن حمزة و أبو الصلاح و ابن البرزج و ابن زهرة و ابن إدريس و العلامة. المقنعة، ص ٧٠٣؛ النهاية و نكتها، ج ٢، ص ٢٤٧ - ٢٤٩؛ الخلاف، ج ٤، ص ٢٨، مسألة ٢٢؛ المبسوط، ج ٤، ص ٧٩ - ٨٠؛ المهدب، ج ٢، ص ١٦٢؛ الكافي في الفقه، ص ٣٧٥؛ غنية النزوع، ص ٥٤٦؛ المراسم، ص ٢١٨؛ الوسيلة، ص ٣٩٥ - ٣٩٦؛ السرائر، ج ٣، ص ٢٧٤؛ مختلف الشيعة، ج ٩، ص ٦٤ - ٦٧.

١. في «ج»: «فالواجب».

٢. لقد أشار السيّد المرتضى إلى هذا القول أيضاً في جوابات المسائل الموصليّات الثانية المطبوعة ضمن رسائل الشريف المرتضى، ج ١، ص ٢٦٥.

قال ابن إدريس: «و ذهب أكثر أصحابنا إلى أنّه لا يشتري إلّا ولد الصلب و الوالد و الوالدة فحسب، دون عداهم من سائر الوراث من ذوي الأنساب و الأسباب، و هو الذي يقوى في نفسي و أعمل عليه و أفتي به، و هو اختيار شيخنا المفيد و السيّد المرتضى». السرائر، ج ٣، ص ٢٧٣.

و قال العلامة الحلّي بعد نقل عبارة الشيخ المفيد: «و هو قول ابن حمزة، و قواه ابن إدريس و نقله عن السيّد المرتضى»، ولكن قال بعد نقل عبارة الانتصار: «و هذا القول لا تصريح فيه بمنع من عداهم، و لا ذكر فيه الولد أيضاً». المقنعة، ص ٦٩٥؛ الوسيلة، ص ٣٩٦ - ٣٩٧؛ مختلف الشيعة، ج ٩، ص ٦٠.

٣. الأم، ج ٤، ص ١٣٢؛ الإشراف على مذاهب العلماء، ج ٤، ص ٣٥٦ - ٣٥٧؛ مختصر اختلاف

و قد رُوِيَ عن ابنِ مَسْعُودٍ في أَنَّ الرَّجُلَ إِذَا مَاتَ وَ تَرَكَ أَباً مَمْلُوكاً: أَنَّهُ يُشْتَرَى مِنْ تَرْكِتِهِ وَ يُعْتَقُ^١.

و الذي يَدُلُّ عَلَى صِحَّةِ مَا ذَهَبْنَا إِلَيْهِ^٢: الإجماعُ المُتَرَدِّدُ، و لأنَّ قَوْلَنَا أَيْضاً مُفْضٍ إِلَى قُرْبَةٍ وَ عِبَادَةٍ وَ هُوَ الْعِتْقُ، فَهُوَ أَوْلَى.

[مسائل الوصايا]

٣٢٩. مسألة

[الوصية للوارث]

و ممَّا ظَنُّوا انفِرَادُ الإِمَامِيَّةِ بِهِ: مَا ذَهَبُوا إِلَيْهِ مِنْ أَنَّ الوَصِيَّةَ لِلوَارِثِ جَائِزَةٌ وَ لَيْسَ لِلوَارِثِ رَدُّهَا. ٥٩٦

و قد وافَقَهُمْ فِي هَذَا المَذْهَبِ بَعْضُ الفُقَهَاءِ وَ إِنْ كَانَ الجُمُهورُ وَ الغالبُ عَلَى خِلَافِهِ^٣.

و الذي يَدُلُّ عَلَى صِحَّةِ مَا ذَهَبْنَا إِلَيْهِ فِي^٤ ذَلِكَ - بَعْدَ الإجماعِ المُتَرَدِّدِ -: قَوْلُهُ تَعَالَى: «كُتِبَ عَلَيْكُمُ إِذَا حَضَرَ أَحَدَكُمُ الْمَوْتُ إِنْ تَرَكَ خَيْرًا الوَصِيَّةَ لِلْوَإِلِدَيْنِ

١. العلماء، ج ٤، ص ٤٣٩؛ المحلى، ج ٩، ص ٣٠١ - ٣٠٢؛ المغني لابن قدامة، ج ٧، ص ١٣٠؛ المجموع، ج ١٦، ص ٥٧.

٢. المصنف لابن أبي شيبة، ج ٧، ص ٣٤١، ح ٣؛ الإشراف على مذاهب العلماء، ج ٤، ص ٣٥٧؛ المغني لابن قدامة، ج ٧، ص ١٣٠.

٣. في «أ، ج، ص، ط» و حاشية «ك» و مطبوع النجف: «ذهبت إليه الإمامية».

٤. الأم، ج ٤، ص ١٠٣ - ١٠٤؛ الإشراف على مذاهب العلماء، ج ٤، ص ٤٠١ - ٤٠٥؛ المبسوط للسرخسي، ج ٢٧، ص ١٤٢؛ تحفة الفقهاء، ج ٣، ص ٢٠٧؛ بداية المجتهد، ج ٢، ص ٢٧٢؛ المغني لابن قدامة، ج ٦، ص ٤١٤ - ٤١٥؛ المجموع، ج ١٥، ص ٣٩٩.

٥. في «أ، ج، ص، ط، ك» و مطبوع النجف: «ذهبوا إليه من»، و في حاشية «ك»: «في».

وَالْأَقْرَبِينَ^١، وَ هَذَا نَصٌّ فِي مَوْضِعِ الْخِلَافِ.

و أَيْضاً قَوْلُهُ تَعَالَى: «مِنْ بَعْدِ وَصِيَّتِي يُوصِي بِهَا أَوْ ذَيْنِ»^٢، وَ هَذَا عَامٌّ فِي الْأَقَارِبِ وَ الْأَجَانِبِ، فَمَنْ خَصَّ بِهِ الْأَجَانِبَ دُونَ الْأَقَارِبِ فَقَدْ عَدَلَ عَنِ الظَّاهِرِ بِغَيْرِ دَلِيلٍ.

و أَيْضاً فَإِنَّ هَذَا إِحْسَانٌ إِلَى أَقَارِبِهِ، وَ قَدْ نَدَبَ اللَّهُ سَبْحَانَهُ إِلَى كُلِّ إِحْسَانٍ عَقْلاً وَ سَمْعاً، وَ لَمْ يَخُصَّ بَعِيداً مِنْ قَرِيبٍ بِذَلِكَ. وَ لَا فَرْقَ بَيْنَ أَنْ يُعْطِيَهُمْ فِي حَيَاتِهِ مِنْ مَالِهِ وَ فِي مَرَضِهِ، وَ بَيْنَ أَنْ يُوصِي بِذَلِكَ؛ لِأَنَّهُ إِحْسَانٌ إِلَيْهِمْ وَ فِعْلٌ مَدْنُوبٌ إِلَيْهِ.

فَإِنْ قَالُوا: فَإِنَّ^٣ الْآيَةَ مَسْخُوحَةً بِآيَةِ الْمَوَارِيثِ، وَ بِمَا يُرَوَّى عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَ آلِهِ مِنْ طُرُقٍ مُخْتَلِفَةٍ مِنْ «أَنَّهُ لَا وَصِيَّةَ لَوَارِثٍ»^٤.

فَالْجَوَابُ عَنْ ذَلِكَ: أَنَّ التَّسْخِيحَ بَيْنَ الْخَبَرَيْنِ إِنَّمَا يَكُونُ إِذَا تَنَافَى الْعَمَلُ بِمَوْجِبِهِمَا، وَ لَا تَنَافٍ بَيْنَ آيَةِ الْمَوَارِيثِ وَ آيَةِ الْوَصِيَّةِ، وَ الْعَمَلُ بِمُقْتَضَاهُمَا جَمِيعاً جَائِزٌ سَائِغٌ، فَكَيْفَ يَجُوزُ أَنْ يُدْعَى فِي آيَةِ الْمَوَارِيثِ أَنَّهَا نَاسِخَةٌ لآيَةِ الْوَصِيَّةِ مَعَ فَقْدِ التَّنَافِي؟

١. البقرة (٢): ١٨٠.

٢. النساء (٤): ١١.

٣. في «أ، ج، ص، ط، ك» و مطبوع النجف: «إِنْ».

٤. سنن ابن ماجه، ج ٢، ص ٩٠٥، ح ٢٧١٤؛ المصنف لابن أبي شيبة، ج ٧، ص ٢٨١، ح ٢؛ سنن الدارقطني، ج ٤، ص ٥٥، ح ٤١٠٧؛ السنن الكبرى للبيهقي، ج ٦، ص ٢٦٤؛ كنز العمال، ج ١٦، ص ٦١٥، ح ٤٦٠٦.

٥. في «ج»: «بأنها».

فأما الأخبار المروية في هذا الباب: فلا اعتبار^١ بها؛ لأنها إذا سلّمت من كل قدح و جرح و تضعيف كانت تقتضي الظن، و لا تنتهي إلى العلم اليقين، و لا يجوز أن ينسخ بما يقتضي الظن كتاب الله تعالى الذي يوجب العلم؛ وإذا كنا لا نخصص كتاب الله تعالى بأخبار الأحاد فالأولى أن لا ننسخه بها، و قد بينّا ذلك في كتابنا في أصول الفقه و بسطناه^٢.

و معول القوم على خبر يرويه شهر بن حوشب^٣ عن عبد الرحمن بن عثمان^٤، عن عمرو بن خارجة، عن النبي صلى الله عليه و آله أنه قال: «لا يجوز

١. في «ج، ص، ط» و مطبوع النجف: «فلا اعتراض».

٢. الذريعة إلى أصول الشريعة، ج ١، ص ٤٦٠ - ٤٦٣.

٣. شهر بن حوشب الأشعري، أبو سعيد، و يقال: أبو عبد الله، و يقال: أبو عبد الرحمن، و يقال: أبو الجعد الشامي الحمصي، و يقال: الدمشقي، مولى أسماء بنت يزيد بن السكن الأنصارية، سكن البصرة، يروي عن أم سلمة و ابن عمر و أبي هريرة، و روى عنه قتادة و شمر بن عطية. مات سنة ١٠٠ هـ، و قيل غير ذلك. ميزان الاعتدال، ج ٢، ص ٢٨٣؛ المجروحين، ج ١، ص ٣٦١؛ الضعفاء و المتروكين، ج ٢، ص ٤٣؛ تهذيب الكمال، ج ١٢، ص ٥٧٨ - ٥٨٨، الرقم ٢٧٨١.

٤. كذا في النسخ، و الظاهر أنه عبد الرحمن بن غنم و ليس ابن عثمان، كما ترجم له ابن حجر في الإصابة، ج ٥، ص ٨٢ - ٨٣، الرقم ٦٣٩١ و قال: «عبد الرحمن بن غنم بن كريب و يقال هانئ بن ربيعة بن عامر بن عدي بن وائل الأشعري، قال البغوي هو قديم لا أدري أدرك أم لا، و قيل: إنه ولد في حياة النبي صلى الله عليه و آله، و قال حرب عن أحمد: أدرك و لم يسمع. و قال الترمذي: يقال إنه أدرك. و قال أبو نعيم. مختلف في صحته. و قال أبو حاتم جاهلي ليست له صحبة، و روايته مرسل».

و على كل حال فإن كان عبد الرحمن بن عثمان فهو كما ذكره العقيلي في الضعفاء، ج ٢، ص ٣٣٥، الرقم ٩٣٢ قال: «عبد الرحمن بن عثمان أبو بحر البكراوي الثقفي حدثنا عبد الله بن أحمد قال: سألت أبي عبد الرحمن بن عثمان البكراوي فقال: طرح الناس حديثه.

لِوَارِثٍ وَصِيَّةٌ^١.

و على خَبَرٍ يَرْوِيهِ إِسْمَاعِيلُ بْنُ عِيَّاشٍ، عَنْ شُرَحْبِيلَ بْنِ مُسْلِمٍ، عَنْ أَبِي أُمَامَةَ الْبَاهِلِيِّ^٢، قَالَ: سَمِعْتُ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَ آلَهُ يَقُولُ فِي خُطْبَتِهِ عَامَ حَجَّةِ الْوَدَاعِ: «أَلَا إِنَّ اللَّهَ تَعَالَى قَدْ أَعْطَى كُلَّ ذِي حَقٍّ حَقَّهُ فَلَا وَصِيَّةَ لِّوَارِثٍ»^٣.

و على خَبَرٍ يَرْوِيهِ إِسْحَاقُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ الْهَرَوِيُّ، عَنْ سُفْيَانَ بْنِ عُيَيْنَةَ، عَنْ عَمْرِو بْنِ دِينَارٍ^٤، عَنْ جَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ، عَنْ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَ آلِهِ أَنَّهُ قَالَ: «لَا

﴿ حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ عِيسَى قَالَ: حَدَّثَنَا عَبَّاسٌ قَالَ: سَمِعْتُ يَحْيَى يَقُولُ: أَبُو بَحْرٍ الْبَكْرَاوِيُّ ضَعِيفُ الْحَدِيثِ.﴾

١. مسند أحمد، ج ٤، ص ١٨٦ - ١٨٧؛ سنن الدارمي، ج ٢، ص ٤١٩؛ السنن الكبرى للنسائي، ج ٤، ص ١٠٧، ح ٦٤٦٨؛ سنن الدارقطني، ج ٤، ص ٨٧، ح ٤٢٥٥؛ السنن الكبرى للبيهقي، ج ٦، ص ٢٦٤.

٢. أبو أُمَامَةَ صَدَى بْنُ عَجْلَانَ بْنِ وَهَبٍ الْبَاهِلِيِّ، مِنْ أَصْحَابِ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَ آلِهِ، وَ كَانَ مِمَّنْ شَهِدَ مَعَ عَلِيِّ أَمِيرِ الْمُؤْمِنِينَ عَلَيْهِ السَّلَامُ صَفَيْنَ، سَكَنَ الشَّامَ، رَوَى عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَ آلِهِ وَ أَمِيرِ الْمُؤْمِنِينَ عَلَيْهِ السَّلَامُ وَ عَمْرٍ وَ عُثْمَانَ وَ مَعَاذَ، وَ رَوَى عَنْهُ سُلَيْمَانُ بْنُ حَبِيبٍ وَ شَدَّادٌ وَ أَبُو سَلَامٍ الْأَسْوَدُ وَ مَكْحُولٌ وَ غَيْرُهُمْ، مَاتَ سَنَةَ ٨٦ هـ. وَ هُوَ ابْنُ ٩١ سَنَةً، وَ يَعْدُ فِيمَنْ تَأَخَّرَ مَوْتُهُ مِنَ الصَّحَابَةِ فِي الشَّامِ. الْمَعَارِفُ لِابْنِ قَتِيْبَةَ، ص ٣٠٩؛ تَهْذِيبُ الْكَمَالِ، ج ١٣، ص ١٥٨، الرِّقْمُ ٢٨٧٢؛ تَهْذِيبُ التَّهْذِيبِ، ج ٤، ص ٣٦٨، الرِّقْمُ ٧٣٤.

٣. مسند أحمد، ج ٥، ص ٢٦٧؛ سنن ابن ماجه، ج ٢، ص ٩٠٥، ح ٢٧١٣؛ سنن أبي داود، ج ١، ص ٦٥٦، ح ٢٨٧٠؛ سنن الترمذي، ج ٣، ص ٢٩٣، ح ٢٢٠٣؛ السنن الكبرى للبيهقي، ج ٦، ص ٢١٢.

٤. الظاهر سقوط خبر آخر هنا، و هو خبر عمرو بن شعيب؛ حيث يجيب عنه الشريف المرتضى في ضمن الأجوبة عن هذه الأخبار بعد قليل، و الخبر كالآتي: عن عمرو بن شعيب، عن أبيه، عن جدّه، عن الرسول صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَ آلِهِ أَنَّهُ قَالَ: «لَا تَجُوزُ وَصِيَّةُ لِّوَارِثٍ، إِلَّا أَنْ يَشَاءَ الْوَرِثَةُ».

٥. أبو محمد عمرو بن دينار الأثرم الجُمحي المكي، أحد الأعلام، تابعي، كان مفتي أهل مكة

وَصِيَّةُ لُوارِثٍ^{٢١}.

فَأَمَّا خَبْرُ شَهْرِ بْنِ حَوْشَبٍ: فَهُوَ عِنْدَ نُقَادِ الْحَدِيثِ مُضَعَّفٌ كَذَابٌ^٢، وَمَعَ ذَلِكَ فَإِنَّهُ تَفَرَّدَ بِهِ عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ عَثْمَانَ، وَتَفَرَّدَ بِهِ عَبْدُ الرَّحْمَنِ عَنْ عَمْرِو بْنِ خَارِجَةَ، وَلَيْسَ لِعَمْرِو بْنِ خَارِجَةَ عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ إِلَّا هَذَا الْحَدِيثُ؛ وَمِنَ الْبَعِيدِ أَنْ يَخْطُبَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ فِي الْمَوْسِمِ بَأَنَّهُ^٤ «لَا وَصِيَّةَ لُوارِثٍ»، فَلَا يَرَوِيهِ عَنْهُ الْمُطِيفُونَ بِهِ مِنْ أَصْحَابِهِ^٥، وَيَرَوِيهِ أَعْرَابِيُّ مَجْهُوولٌ وَهُوَ عَمْرُو بْنُ خَارِجَةَ، ثُمَّ لَا يَرَوِيهِ عَنْ عَمْرِو بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ، وَلَا يَرَوِيهِ عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ إِلَّا شَهْرُ بْنُ حَوْشَبٍ، وَهُوَ ضَعِيفٌ مُتَّهَمٌ عِنْدَ جَمِيعِ الرُّوَاةِ. فَأَمَّا حَدِيثُ أَبِي أُمَامَةَ: فَلَا يَتَّبَعُ وَهُوَ مُرْسَلٌ؛ لِأَنَّ الَّذِي رَوَاهُ عَنْهُ شُرَحْبِيلُ

٥٩٨

«فِي زَمَانِهِ، رَوَى عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ وَجَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ وَابْنِ عَمْرٍو وَأَنْسَ بْنِ مَالِكٍ وَعَبْدَ اللَّهِ بْنِ جَعْفَرٍ وَغَيْرِهِمْ، وَعَنْ ابْنِ جُرَيْجٍ وَالزَّهْرِيِّ وَسُفْيَانَ الثَّوْرِيِّ وَالْحَمَّادَانَ وَآخَرِينَ، مَاتَ سَنَةَ ١٢٥ أَوْ ١٢٦ هـ. تَهْذِيبُ التَّهْذِيبِ، ج ٨، ص ٢٦، الرِّقْم ٤٥؛ تَهْذِيبُ الْكَمَالِ، ج ٢٢، ص ٥، الرِّقْم ٤٣٦٠.

١. سَنَنِ الدَّارِقُطْنِيِّ، ج ٤، ص ٥٤، ح ٤١٠٥؛ نَسَبُ الرَّايَةِ، ج ٦، ص ٤٩٩؛ كُنْزُ الْعَمَالِ، ج ١٦، ص ٦١٦، ح ٤٦٠٧١.

٢. يَبْدُو كَذَلِكَ سَقُوطُ خَبَرِ آخِرِهَا، وَهُوَ الْخَبَرُ الْمَرْوِيُّ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ، تَجَدَّدَ الْإِجَابَةُ عَنْهُ فِي ضَمَنِ الْأَنْجُوبَةِ عَنْ هَذِهِ الْأَخْبَارِ قَرِيباً، وَالْخَبَرُ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ قَالَ: «لَا تَجُوزُ وَصِيَّةُ لُوارِثٍ إِلَّا أَنْ يَشَاءَ الْوَرَثَةُ».

٣. سَنَنِ ابْنِ مَاجَةَ، ج ١، ص ٤٧٩، ذَيْلُ الْحَدِيثِ ١٤٩٦؛ مَعْجَمُ الصَّحَابَةِ، ج ٢، ص ٥٨٥؛ الْمُسْتَدْرَكُ لِلْحَاكِمِ، ج ٢، ص ٢٥٦؛ السَّنَنِ الْكُبْرَى لِلْبَيْهَقِيِّ، ج ١، ص ٦٦؛ تَهْذِيبُ التَّهْذِيبِ، ج ٤، ص ٣٧٠، الرِّقْم ٦٥٢.

٤. فِي «ص، ط، ك»: «أَنَّهُ».

٥. فِي «أ، ج، ص، ط، ك» وَمَطْبُوعُ النَجَفِ: «صَحَابَتِهِ».

٦. فِي «ص، ط، ك» وَمَطْبُوعُ النَجَفِ: «وَأَمَّا».

بْنُ مُسْلِمٍ، وَ هُوَ لَمْ يَلْقَ أَبَا أُمَامَةَ، وَ رَوَاهُ عَنْ شُرَحْبِيلَ إِسْمَاعِيلَ بْنِ عَيَّاشٍ وَحْدَهُ، وَ هُوَ ضَعِيفٌ^١.

و حَدِيثُ عَمْرِو بْنِ شُعَيْبٍ أَيْضاً مُرْسَلٌ^٢، وَ عَمَرُو ضَعِيفٌ لَا يُحْتَجُّ بِحَدِيثِهِ^٣.
و حَدِيثُ جَابِرٍ أَسَنَدُهُ أَبُو مُوسَى الْهَرَوِيُّ، وَ هُوَ ضَعِيفٌ مُتَّهَمٌ فِي الْحَدِيثِ^٤،
وَ جَمِيعٌ مَنِ رَوَاهُ عَنْ عَمْرِو بْنِ دِينَارٍ لَمْ يَذْكُرُوا جَابِرًا وَ لَمْ يُسَيِّدُوهُ^٥.
وَ مَا رَوَى عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ^٦ لَا أَصْلَ لَهُ عِنْدَ الْحُقَاطِ^٧،.....

١. سنن ابن ماجه، ج ١، ص ٢٦١، ذيل الحديث ٧٩٨؛ سنن الترمذي، ج ١، ص ٨٨، ذيل الحديث ١٣١؛ مجمع الزوائد، ج ١، ص ١٦ و ٤٥؛ سنن الدارقطني، ج ٣، ص ٢٦، ذيل الحديث ٢٨٨٠.

٢. لم يرد حديث عمرو بن شعيب في المتن في هذه المسألة، و قد نبهنا على احتمال سقوطه من المتن سابقاً. و الحديث يرويه عمرو بن شعيب، عن أبيه، عن جدّه، عن الرسول صلى الله عليه و آله أنّه قال: «لا تجوز وصية لوارث إلا أن يشاء الورثة». الدراية في تخرّيج أحاديث الهداية، ج ٢، ص ٢٩٠؛ كشف القناع، ج ٤، ص ٤١١.
و لا تظنّ أنّ المراد بخبر عمرو بن شعيب هو الحديث الذي تقدّم في مسألة «إرث المسلم للكافر» المتقدمة برقم ٣٢٣؛ لاختلاف مفاد الحديثين.

٣. الضعفاء الصغير للبخاري، ص ٨٧، الرقم ٢٦٠؛ سنن ابن ماجه، ج ٢، ص ١٠٨٤، ذيل الحديث ٣٢٥٥؛ سنن الترمذي، ج ٥، ص ١٥٧، ذيل الحديث ٣٤٩٢؛ الجرح و التعديل، ج ٦، ص ٢٣٢، الرقم ٢٨١؛ تهذيب التهذيب، ج ٨، ص ٢٧ - ٢٨، الرقم ٤٦؛ ميزان الاعتدال، ج ٣، ص ٢٥٩، الرقم ٦٣٦٦.

٤. الجرح و التعديل، ج ٢، ص ٢١٠، الرقم ٧١٧؛ ميزان الاعتدال، ج ١، ص ١٧٨، الرقم ٧٢١؛ لسان الميزان، ج ١، ص ٣٤٥ - ٣٤٦، الرقم ١٠٧٧؛ إرواء الغليل، ج ٦، ص ٩٢ - ٩٣.
٥. في «ج» + «إليه».

٦. هكذا في «ص»، كـ «في الموضعين، و في سائر النسخ و المطبوع: «ابن عيَّاش».

٧. لم يرد حديث عن ابن عباس في المتن، و الظاهر أنّ المراد هو الخبر المروي عن ابن عباس

و راويه^١ حَجَّاجُ بْنُ مُحَمَّدٍ عَنْ ابْنِ جُرَيْجٍ عَنْ عَطَاءِ الْخُرَاسَانِيِّ؛ وَ عَطَاءُ الْخُرَاسَانِيِّ ضَعِيفٌ^٢، وَ لَمْ يَلَقَ ابْنَ عَبَّاسٍ وَ إِنَّمَا أَرْسَلَهُ عَنْهُ.

وَ رُبَّمَا تَعَلَّقَ بَعْضُ الْمُخَالِفِينَ بِأَنَّ الْوَصِيَّةَ لِلْوَارِثِ إِثَارًا لِبَعْضِهِمْ عَلَى بَعْضٍ، وَ ذَلِكَ مِمَّا يَكْسِبُ الْعَدَاوَةَ وَ الْبَغْضَاءَ بَيْنَ^٣ الْأَقَارِبِ، وَ يَدْعُو إِلَى عُقُوقِ الْمُوصِي وَ قَطِيعَةِ الرَّجِمِ.

وَ هَذَا ضَعِيفٌ جِدًّا؛ لِأَنَّهُ إِنْ مَنَعَ مِنَ الْوَصِيَّةِ لِلْأَقَارِبِ مَا ذَكَرُوهُ، مَنَعَ مِنْ تَفْضِيلِ بَعْضِهِمْ عَلَى بَعْضٍ فِي الْحَيَاةِ بِالْبِرِّ وَ الْإِحْسَانِ؛ لِأَنَّ ذَلِكَ يَدْعُو إِلَى الْحَسَدِ وَ الْعَدَاوَةِ، وَ لَا خِلَافَ فِي جَوَازِهِ وَ كَذَلِكَ الْأَوَّلُ.

«أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَ آلَهُ قَالَ: «لَا تَجُوزُ وَصِيَّةُ لَوَارِثٍ إِلَّا أَنْ يَشَاءَ الْوَرِثَةُ». سنن الدارقطني، ج ٤، ص ٥٥، ح ٤١٠٩؛ السنن الكبرى للبيهقي، ج ٦، ص ٢٦٣. وَ قَدْ نَبَّهْنَا سَابِقًا عَلَى احْتِمَالِ سَقُوطِهِ مِنَ الْمَتْنِ.

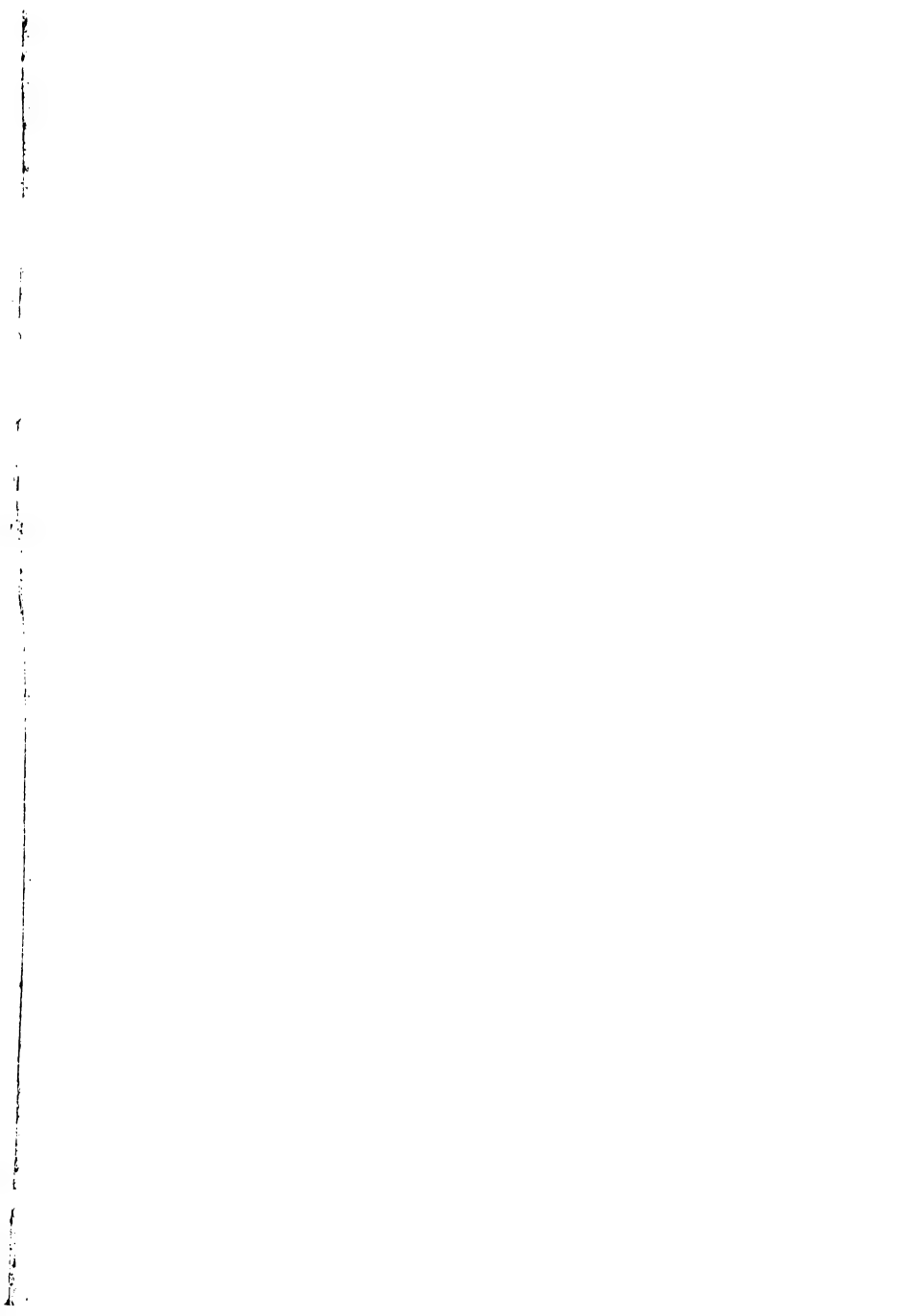
١. فِي «أ» ج، ص، ط، ك» وَ مَطْبُوعُ النَجَفِ: «رَوَايَةٌ».

٢. سنن ابن ماجه، ج ٢، ص ١٠٤٨، ذيل الحديث ٣١٣٦؛ سنن الترمذي، ج ٥، ص ٤٠٩، ذيل الحديث ٤٠٩٢؛ السنن الكبرى للبيهقي، ج ٥، ص ٦٤؛ نصب الرأية، ج ٣، ص ٢٥٢؛ المجرح وَ التَّعْدِيلُ، ج ١، ص ١٤٨، الرِّقْمُ ٥٧.

٣. فِي «ص» ط، ك» وَ مَطْبُوعُ النَجَفِ: «مِنْ».

الفهارس العامة

١. فهرس الآيات ٤٦٣
٢. فهرس أسماء السور والآيات ٤٧٣
٣. فهرس الأحاديث ٤٧٤
٤. فهرس الآثار ٤٨٣
٥. فهرس الأشعار ٤٨٤
٦. فهرس الأعلام ٤٨٥
٧. فهرس الأماكن ٤٩٥
٨. فهرس الأديان والمذاهب والجماعات ٤٩٧
٩. فهرس الأيام والوقائع ٥٠٣
١٠. فهرس الأشياء والحيوانات ٥٠٥
١١. فهرس الكتب الواردة في المتن ٥٠٩
١٢. فهرس الكلمات المشروحة في المتن ٥١١
١٣. فهرس مصادر التحقيق ٥١٣
١٤. فهرس المطالب ٥٤٦



(١)

فهرس الآيات

الآية	رقم الآية	الصفحة
الفاتحة (١)		
﴿ اهْدِنَا الصِّرَاطَ الْمُسْتَقِيمَ ﴾	٥	٣٠٤ / ١
البقرة (٢)		
﴿ وَ اتُوا الزَّكَاةَ ﴾	٤٣	٤٠٧ / ١
﴿ قَوْلِ لِلَّذِينَ يَكْتُمُونَ الْكِتَابَ بِأَيْدِيهِمْ ﴾	٧٩	٣٥٢ / ٢
﴿ الْحُرِّ بِالْحُرِّ ﴾	١٧٨	٣٦١ / ٢
﴿ وَ لَكُمْ فِي الْقِصَاصِ حَيَاةٌ ﴾	١٧٩	٣٦٠ / ٢
﴿ كُتِبَ عَلَيْكُمْ إِذَا حَضَرَ أَحَدُكُمُ الْمَوْتُ إِنْ تَرَكَ خَيْرًا ... ﴾	١٨٠	٤٥٤ / ٢
﴿ فَمَنْ كَانَ مِنْكُمْ مَرِيضًا أَوْ عَلَى سَفَرٍ فَعِدَّةٌ مِنْ أَيَّامٍ أُخَرَ ﴾	١٨٤	٣٧١، ٣٢٧ / ١
﴿ وَ عَلَى الَّذِينَ يُطِيقُونَهُ فِدْيَةٌ ﴾	١٨٤	٣٧٦ / ١
﴿ وَ أَنْ تَصُومُوا خَيْرٌ لَكُمْ ﴾	١٨٤	٣٥٦ / ١
﴿ فَمَنْ شَهِدَ مِنْكُمُ الشَّهْرَ فَلْيَصُمْهُ ﴾	١٨٥	٣٧٦ / ١
﴿ وَ لَتُعْمَلُوا الْعِدَّةُ وَ لَتُكَبَّرُوا اللَّهَ عَلَى مَا هَدَاكُمْ ﴾	١٨٥	٣٤٦ / ١
﴿ وَ لَا تَبَاشِرُوهُمْ وَ أَنْتُمْ عَاكِفُونَ فِي الْمَسَاجِدِ ﴾	١٨٧	٣٨٩، ٣٨٦ / ١
﴿ يَسْأَلُونَكَ عَنِ الْأَهْلِ قُلْ هِيَ مَوَاقِيتُ لِلنَّاسِ وَ الْحَجِّ ﴾	١٨٩	٤٤١، ٤٤٠ / ١

٣٦١ / ٢	١٩٤	﴿ فَمَنْ اغْتَدَى عَلَيْكُمْ فَأَعْتَدُوا عَلَيْهِ بِمِثْلِ مَا ... ﴾
٤٧٢، ٤٤٦، ٤٤٤، ٤٣٧ / ١	١٩٦	﴿ وَاتَّبِعُوا الْحَجَّ وَالْعُمْرَةَ لِلَّهِ فَإِنْ أُخْصِرْتُمْ فَمَا ... ﴾
٣٧١ / ١	١٩٦	﴿ فَمَنْ كَانَ مِنْكُمْ مَرِيضًا أَوْ بِهِ أَذًى مِنْ رَأْسِهِ ﴾
٧٦ / ٢، ٤٤٠ / ١	١٩٧	﴿ الْحَجَّ أَشْهُرٌ مَعْلُومَاتٌ ﴾
٢٢١ / ٢، ٤٤٦ / ١	١٩٧	﴿ فَلَا رَفَثَ وَلَا فُسُوقَ وَلَا جِدَالَ فِي الْحَجِّ ﴾
٤٣٣ / ١	١٩٨	﴿ فَإِذَا أَقَضْتُمْ مِنْ عَرَفَاتٍ فَأَذْكُرُوا اللَّهَ عِنْدَ الْمَشْعَرِ ... ﴾
٢٠٥ / ٢	٢١٩	﴿ فِيهِمَا إِثْمٌ كَبِيرٌ وَمَنَافِعُ لِلنَّاسِ وَإِثْمُهُمَا أَكْبَرُ مِنْ ... ﴾
٥٠٣ / ١	٢٢١	﴿ وَلَا تَنكِحُوا الْمُشْرِكَاتِ حَتَّى يُؤْمِنَ ﴾
٢٨٢، ٢٨١ / ١	٢٢٢	﴿ وَلَا تَقْرُبُوهُنَّ حَتَّى يَطْهُرْنَ ﴾
٥٢٣، ٢٨١ / ١	٢٢٣	﴿ يَسْأَلُكُمْ خِزْيٌ لَكُمْ فَأَتُوا خِزْيَكُمْ أَثَىٰ سِتْنَتُمْ ﴾
٥١ / ٢	٢٢٦	﴿ لِلَّذِينَ يُؤْلُونَ مِنْ نِسَائِهِمْ تَرِيصٌ أَرْبَعَةُ أَشْهُرٍ ﴾
٥٠٠ / ١	٢٢٦	﴿ فَإِنْ فَاؤُ فَإِنَّ اللَّهَ غَفُورٌ رَحِيمٌ ﴾
٥٠٠ / ١	٢٢٧	﴿ وَإِنْ عَزَمُوا الطَّلَاقَ فَإِنَّ اللَّهَ سَمِيعٌ عَلِيمٌ ﴾
٦٧ / ٢	٢٢٨	﴿ وَالْمُطَلَقَاتُ يَتَرَبَّصْنَ بِأَنْفُسِهِنَّ ثَلَاثَةَ قُرُوءٍ وَلَا يَجِلُّ ... ﴾
٢٥ / ٢	٢٢٩	﴿ الطَّلَاقُ مَرَّتَانٍ ﴾
٥٠٩، ٥٠١، ٤٩٨ / ١	٢٣٠	﴿ فَإِنْ طَلَّقَهَا فَلَا تَحِلُّ لَهُ مِنْ بَعْدِ حَتَّى تَتَّخِجَ زَوْجًا غَيْرَهُ ﴾
٥٠٩ / ١	٢٣٠	﴿ فَإِنْ طَلَّقَهَا فَلَا جُنَاحَ عَلَيْهِمَا أَنْ يَتَرَاجَعَا ﴾
٤٩٨ / ١	٢٣١	﴿ إِذَا طَلَّقْتُمُ النِّسَاءَ فَبَلَّغْنِ أَجَلَهُنَّ ﴾
٥١٠ / ١	٢٣٢	﴿ فَلَا تَعْضُلُوهُنَّ أَنْ يَنْكِحْنَ أَزْوَاجَهُنَّ إِذَا تَرَاضَوْا ... ﴾
٦٩ / ٢، ٤٩٧ / ١	٢٣٤	﴿ وَالَّذِينَ يُتَوَفَّوْنَ مِنْكُمْ وَيَذَرُونَ أَزْوَاجًا يَتَرَبَّصْنَ ... ﴾
٥٠٩ / ١	٢٣٤	﴿ فَإِذَا بَلَغْنَ أَجَلَهُنَّ فَلَا جُنَاحَ عَلَيْكُمْ فِيمَا فَعَلْنَ فِي ... ﴾
٣١٥ / ١	٢٣٨	﴿ وَ قَوْمُوا لِلَّهِ قَانِتِينَ ﴾
٤٠٠ / ١	٢٦٧	﴿ أَنْتَفِقُوا مِنْ طَيِّبَاتِ مَا كَسَبْتُمْ وَمِمَّا أَخْرَجْنَا لَكُمْ ... ﴾
١٠٩ / ٢	٢٦٧	﴿ وَلَا تَتِمُّوا الْخَبِيثَ مِنْهُ تُنْفِقُونَ ﴾
٢٣٢، ١٣٧ / ٢	٢٧٥	﴿ وَأَحَلَّ اللَّهُ الْبَيْعَ وَحَرَّمَ الرِّبَا ﴾
٣٢٠، ٣١٣، ٣٠٩ / ٢	٢٨٢	﴿ وَ اسْتَشْهِدُوا شَهِيدَيْنِ مِنْ رِجَالِكُمْ فَإِنْ لَمْ يَكُونَا ... ﴾

﴿ لَا يُكَلِّفُ اللَّهُ نَفْسًا إِلَّا وُسْعَهَا ﴾ ٢٨٦ ٣٧٥ / ١

آل عمران (۳)

٢٤٣ / ١	٥٢	﴿مَنْ أَنْصَارِي إِلَى اللَّهِ﴾
٢٢١.٢٥ / ٢	٩٧	﴿وَمَنْ دَخَلَهُ كَانَ آمِنًا﴾
٢٢٢ / ٢	١٣٠	﴿لَا تَأْكُلُوا الرِّبَا﴾

النساء (٤)

٢٤٣ / ١	٣	﴿وَلَا تَأْكُلُوا أَمْوَالَهُمْ إِلَى أَمْوَالِكُمْ﴾
٤٨٠، ٤٦٢ / ١	٣	﴿فَاتَّخِذُوا مَا طَابَ لَكُمْ مِنَ النَّسَاءِ مَثْنَى وَ ثُلَاثَ وَ رُبَاعَ﴾
٥١٨ / ١	٤	﴿وَ اتَّوَا النَّسَاءَ صَدُقَاتِهِنَّ﴾
٣٩٧، ٣٨٧ / ٢	٧	﴿لِلرِّجَالِ نَصِيبٌ مِمَّا تَرَكَ الْوَالِدَانِ وَ الْأَقْرَبُونَ وَ ...﴾
٤٥٢، ٤٣٨، ٤٣٠، ٤٢٤ / ٢	١١	﴿يُوصِيكُمُ اللَّهُ فِي أَوْلَادِكُمْ لِلذَّكَرِ مِثْلُ حَظِّ الْأُنثِيَيْنِ﴾
٤٠٤ / ٢	١١	﴿وَ لِأَبَوَيْهِ لِكُلِّ وَاحِدٍ مِّنْهُمَا السُّدُسُ مِمَّا تَرَكَ إِنْ كَانَ لَهُ ...﴾
٤٢١، ٤٢٠ / ٢	١١	﴿فَإِنْ لَمْ يَكُنْ لَهُ وَلَدٌ وَ وَرِثَهُ أَبَوَاهُ فَلِأُمِّهِ الثُّلُثُ﴾
٤٢٣، ٤٢٢ / ٢	١١	﴿وَ وَرِثَهُ أَبَوَاهُ فَلِأُمِّهِ الثُّلُثُ فَإِنْ كَانَ لَهُ إِخْوَةٌ ...﴾
٤٢٧، ٤٢٢ / ٢	١١	﴿فَإِنْ كَانَ لَهُ إِخْوَةٌ فَلِأُمِّهِ السُّدُسُ﴾
٤٥٥ / ٢	١١	﴿مِنْ بَعْدِ وَصِيَّةٍ يُوصِي بِهَا أَوْ دَيْنٍ﴾
٤٩٧ / ١	١٢	﴿وَ لَكُمْ يَصِفُ مَا تَرَكَ أَزْوَاجُكُمْ﴾
٤٩٧ / ١	١٢	﴿وَ لَهُنَّ الرُّبُعُ مِمَّا تَرَكْتُمْ﴾
٤٨٤ / ١	٢٢	﴿وَ لَا تَنْكَحُوا مَا نَكَحَ آبَاؤُكُمْ مِنَ النِّسَاءِ﴾
٥٠٢، ٤٩٥، ٤٩٠، ٤٨٠ / ١	٢٤	﴿وَ أَجَلَ لَكُمْ مَا وَزَّاءَ ذَلِكَ أَنْ تَتَّبِعُوا بِأَمْوَالِكُمْ ...﴾
٤٩٦ / ١	٢٤	﴿مُحْصِنِينَ غَيْرَ مُسَافِحِينَ﴾
٤٩٥، ٤٩١ / ١	٢٤	﴿فَمَا اسْتَفْتَعْتُمْ بِهِ مِنْهُنَّ﴾
٥١٨، ٤٩٦ / ١	٢٤	﴿فَأَتَوْهُنَّ أَجُورَهُنَّ فَرِيضَةً وَ لَا جُنَاحَ عَلَيْكُمْ فِيهَا ...﴾
٤٩٢ / ١	٢٤	﴿وَ لَا جُنَاحَ عَلَيْكُمْ فِيهَا تَرَاضِيْعَتُمْ بِهِ مِنْ بَعْدِ الْفَرِيضَةِ﴾

٢٥	٤٩٥ / ١	﴿فَاتَّخِذُوهُمْ بِإِذْنِ أَهْلِيهِمْ وَ آتَوْهُمْ أَجُورَهُمْ﴾
٢٨	١١٢ / ٢	﴿يُرِيدُ اللَّهُ أَنْ يُخَفِّفَ عَنْكُمْ﴾
٤٣	٢٧٤ / ١	﴿فَلَمْ تَجِدُوا مَاءً فَتَيَمَّمُوا صَعِيداً طَيِّباً﴾
٦٠	٨١ / ١	﴿يُرِيدُونَ أَنْ يُتَخَاكَمُوا إِلَى الطَّاغُوتِ وَ...﴾
٩٢	٤٥٢، ٣٧٧، ١١٠ / ٢	﴿وَ مَنْ قَتَلَ مُؤْمِناً خَطَأً فَتَحْرِيرُ رَقَبَةٍ مُؤْمَنَةٍ وَ دِيَّةٌ ...﴾
٩٢	٣٧٧ / ٢	﴿وَ إِنْ كَانَ مِنْ قَوْمٍ بَيْنَكُمْ وَ بَيْنَهُمْ مِيثَاقٌ قَدِيَّةٌ مُسَلَّمَةٌ إِلَى ...﴾
١٠١	٣٣٢ / ١	﴿وَ إِذَا ضَرَيْتُمْ فِي الْأَرْضِ فَلَيْسَ عَلَيْكُمْ جُنَاحٌ أَنْ ...﴾
١٧٦	٤١٣، ٣٩٥ / ٢	﴿إِنْ افْتَرَوْهُ هَلْكَ لَيْسَ لَهُ وَلَدٌ وَ لَهُ أُخْتُ فَلَهَا نِصْفٌ ...﴾
١٧٦	٤٢٤ / ٢	﴿وَ إِنْ كَانُوا إِخْوَةً رِجَالاً وَ نِسَاءً فَلِلَّذَكَرِ مِثْلُ حَقِّ ...﴾

المائدة (٥)

١	١٠٣، ١٠١، ٨٦ / ٢	﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا أَقُوا بِالْعُقُودِ﴾
٣	٢١٣، ١٧٥ / ٢، ٢٣١ / ١	﴿حُرِّمَتْ عَلَيْكُمُ الْمَيْتَةُ﴾
٤	١٦٤، ١٦٢، ١٥٩، ١٥٨ / ٢	﴿وَ مَا عَلَقْتُمْ مِنَ الْجَوَارِحِ مُكَلِّبِينَ تُعَلِّقُونَهُنَّ مِنْكُمْ عَلَّكُمْ ...﴾
٥	١٧٣، ١٧٢ / ٢، ٢٢٨ / ١	﴿النُّيُومَ أَجَلَ لَكُمْ مِنَ الطَّيِّبَاتِ وَ طَعَامَ الَّذِينَ أُوتُوا الْكِتَابَ ...﴾
٥	٥٠٣ / ١	﴿وَ الْمُخَصَّنَاتُ مِنَ الْمُؤْمِنَاتِ وَ الْمُخَصَّنَاتُ مِنَ الَّذِينَ ...﴾
١٦	٢٦٧، ٢٥١، ٢٣٥ / ٢	﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِذَا قُمْتُمْ إِلَى الصَّلَاةِ فَاغْسِلُوا ...﴾
	٢٧٤، ٢٦٨	
٦	٢٤٢ / ١	﴿إِلَى الْمَرَافِقِ﴾
٦	٢٥٤ / ١	﴿وَ امْسَحُوا بِرُءُوسِكُمْ﴾
٦	٢٦٥ / ١	﴿إِلَى الْكَعْبَيْنِ﴾
٦	٢٧٤ / ١	﴿وَ إِنْ كُنْتُمْ مَرْضَى أَوْ عَلَى سَفَرٍ﴾
٦	٢٧٤ / ١	﴿فَلَمْ تَجِدُوا مَاءً فَتَيَمَّمُوا صَعِيداً طَيِّباً﴾
٦	٢٧٥ / ١	﴿فَامْسَحُوا بِوُجُوهِكُمْ وَ أَيْدِيكُمْ﴾
٣٨	٣٥٦، ٢٩٩ / ٢	﴿وَ السَّارِقُ وَ السَّارِقَةُ فَاقْطَعُوا أَيْدِيَهُمَا﴾
٤٥	٣٦١ / ٢	﴿النَّفْسَ بِالنَّفْسِ﴾

٣٨٧ / ٢	٥٠	﴿ أَفَحُكْمَ الْجَاهِلِيَّةِ يَنْبَغُونَ وَ مَنْ أَحْسَنُ مِنَ اللَّهِ حُكْمًا ﴾
٨٦ / ٢	٨٩	﴿ وَ اخْفَظُوا أَيْمَانَكُمْ ﴾
٤٦٢ / ١	٩٥	﴿ فَجَزَاءٌ مِثْلُ مَا قَتَلَ مِنَ النَّعَمِ يَحْكُمُ بِهِ ذَوَا عَدْلٍ ... ﴾
١٦٩، ١٦٨ / ٢	٩٦	﴿ أَجَلٌ لَكُمْ صَيْدُ الْبَحْرِ وَ طَعَامُهُ مَتَاعًا لَكُمْ وَ لِلسَّيَّارَةِ ... ﴾

الأنعام (٦)

١٧٢، ١٧١ / ٢	١٢١	﴿ وَ لَا تَأْكُلُوا مِمَّا لَمْ يُذَكَّرِ اسْمُ اللَّهِ عَلَيْهِ وَ إِنَّهُ لِفُسْقٌ ﴾
٤٠٠، ٣٩٨، ٣٩٧ / ١	١٤١	﴿ وَ آتُوا حَقَّهُ يَوْمَ حَصَادِهِ ﴾
٣٩٨ / ١	١٤١	﴿ وَ لَا تَسْرِفُوا إِنَّهُ لَا يُحِبُّ الْمُسْرِفِينَ ﴾
١٨٢ / ٢	١٤٥	﴿ قُلْ لَا أَجِدُ فِي مَا أُوحِيَ إِلَيَّ مُحَرَّمًا عَلَى طَاعِمٍ ... ﴾

الأعراف (٧)

٣٢٨ / ٢	٣٣	﴿ إِنَّمَا حَرَّمَ رَبِّي الْفَوَاحِشَ مَا ظَهَرَ مِنْهَا وَ مَا بَطُنَ ﴾
---------	----	---

الأنفال (٨)

٢٣٨ / ١	١١	﴿ وَ يُنَزَّلُ عَلَيْكُمْ مِنَ السَّمَاءِ مَاءٌ لِيُطَهَّرَكُمْ بِهِ وَ ... ﴾
٤٢٥ / ١	٤١	﴿ أَنَّمَا غَنِمْتُمْ مِنْ شَيْءٍ فَإِنَّ لِلَّهِ خُمُسَهُ وَ لِلرَّسُولِ ... ﴾
٤٢٦ / ١	٤١	﴿ لِذِي الْقُرْبَىٰ ﴾
٤٢٦ / ١	٤١	﴿ وَ الْيَتَامَىٰ وَ الْمَسَاكِينَ وَ ابْنِ السَّبِيلِ ﴾
٤٤٤ / ٢	٧٢	﴿ وَ الَّذِينَ آمَنُوا وَ لَمْ يُهَاجِرُوا مَا لَكُمْ مِنْ وَلَايَتِهِمْ ... ﴾
٤١٨، ٤١٧، ٤١١، ٣٩٣ / ٢	٧٥	﴿ وَ أُولُوا الْأَرْحَامِ بَعْضُهُمْ أَوْلَىٰ بِبَعْضٍ فِي كِتَابِ اللَّهِ ﴾

التوبة (٩)

٢٢٧، ١٨٠ / ١	٢٨	﴿ إِنَّمَا الْمُشْرِكُونَ نَجَسٌ ﴾
٤٠١ / ١	٣٤	﴿ وَ الَّذِينَ يَخْذَرُونَ الذَّهَبَ وَ الْفِضَّةَ وَ لَا يُنفِقُونَهَا فِي ... ﴾
٤٢٢ / ١	٦٠	﴿ إِنَّمَا الصَّدَقَاتُ لِلْفُقَرَاءِ وَ الْمَسْكِينِ ﴾
٤٢٢ / ١	٦٠	﴿ وَ فِي الرِّقَابِ ﴾
٤٢٣ / ١	٦٠	﴿ وَ فِي سَبِيلِ اللَّهِ وَ ابْنِ السَّبِيلِ ﴾

٩٠ / ٢	٧٥	﴿ وَ مِنْهُمْ مَنْ عَاهَدَ اللَّهَ لَئِنْ آتَانَا مِنْ فَضْلِهِ ... ﴾
٤٠٥ / ١	١٠٣	﴿ خُذْ مِنْ أَمْوَالِهِمْ صَدَقَةً ﴾

يونس (١٠)

٩٥ / ٢	٩٨	﴿ وَ مَنَعْنَاهُمْ إِلَىٰ حِينٍ ﴾
--------	----	-----------------------------------

هود (١١)

٥٢٥ / ١	٧٨	﴿ هَؤُلَاءِ بَنَاتِي هُنَّ أَطْهَرُ لَكُمْ ﴾
٣٢٢ / ١	١١٣	﴿ وَ لَا تَزْكُتُوا إِلَىٰ الَّذِينَ ظَلَمُوا فَتَمَسَّكُمُ النَّارُ ﴾

إبراهيم (١٤)

٩٥ / ٢	٢٥	﴿ تَوْبَىٰ أَكْثَرُهَا كُلِّ حِينٍ بِإِذْنِ رَبِّهَا ﴾
--------	----	--

النحل (١٦)

١٨٢ / ٢	٨	﴿ وَ الْخَيْلَ وَ الْبِغَالَ وَ الْحَمِيرَ لِتَرْكَبُوهَا وَ زِينَةً ﴾
٢٢٣ / ٢	٩٠	﴿ إِنَّ اللَّهَ يَأْمُرُ بِالْعَدْلِ وَ الْإِحْسَانِ ﴾
١٠٣ / ٢	٩١	﴿ وَ أَوْفُوا بِعَهْدِ اللَّهِ إِذَا عَاهَدْتُمْ ﴾

الإسراء (١٧)

٣١٦ / ١	١١٠	﴿ قُلْ اذْعُوا لِلَّهِ أَوْ اذْعُوا الرَّحْمَنَ ﴾
---------	-----	---

الحج (٢٢)

٢٣٨ / ١	٣٠	﴿ فَاجْتَنِبُوا الرِّجْسَ مِنَ الْأَوْثَانِ ﴾
١٧٦، ١٠٧، ١٠٦ / ٢	٧٧	﴿ وَ أَفْعَلُوا الْخَيْرَ ﴾
١١١ / ٢، ٣٦٨ / ١	٧٨	﴿ وَ مَا جَعَلَ عَلَيْكُمْ فِي الدِّينِ مِنْ حَرَجٍ ﴾

المؤمنون (٢٣)

١٣٨ / ٢، ٤٩٧، ٢٨١ / ١	٥	﴿ وَ الَّذِينَ هُمْ لِلرُّوْحِمْ حَافِظُونَ ﴾
١٣٨ / ٢، ٤٩٧، ٢٨١ / ١	٦	﴿ إِلَّا عَلَىٰ أَرْوَاجِهِمْ أَوْ مَا مَلَكَتْ أَيْمَانُهُمْ فَإِنَّهُمْ ... ﴾

﴿فَمَنْ ابْتَغَىٰ وَرَاءَ ذَلِكَ فَأُولَٰئِكَ هُمُ الْعَادُونَ﴾ ٧ ٤٩٧ / ١

النور (٢٤)

﴿الزَّانِيَةُ وَالزَّانِي فَاجْلِدُوا كُلَّ وَاحِدٍ مِّنْهُمَا مِائَةَ جَلْدَةٍ﴾ ٢ ٣٣٣، ٢٩٩ / ٢

﴿وَأُنْكحُوا الْأَيَامَىٰ مِنكُمْ﴾ ٣٢ ٥٠٧ / ١

﴿فَكَاتِبُوهُمْ إِنْ عَلِمْتُمْ فِيهِمْ خَيْرًا﴾ ٣٣ ١٣١ / ٢

الشعراء (٢٦)

﴿أَتَأْتُونَ الذُّخْرَانَ مِنَ الْعَالَمِينَ﴾ ١٦٥ ٥٢٤ / ١

﴿وَتَذَرُونَ مَا خَلَقَ لَكُمْ رَبُّكُمْ مِنْ أَرْزَاقِكُمْ بَلْ أَنْتُمْ﴾ ١٦٦ ٥٢٤ / ١

القصص (٢٨)

﴿وَأَحْسِنَ كَمَا أَحْسَنَ اللَّهُ إِلَيْكَ﴾ ٧٧ ٢٢٣ / ٢

الروم (٣٠)

﴿فَسُبْحَانَ اللَّهِ حِينَ تُمْسُونَ وَحِينَ تُصْبِحُونَ﴾ ١٧ ٩٥ / ٢

الأحزاب (٣٣)

﴿لَيْسَ عَلَيْكُمْ جُنَاحٌ فِيمَا أَخْطَأْتُمْ بِهِ﴾ ٥ ٩٢ / ٢، ٤٥٦ / ١

﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا اذْكُرُوا اللَّهَ ذِكْرًا كَثِيرًا﴾ ٤١ ٢٩٦ / ١

﴿وَسَبِّحُوهُ بُكْرَةً وَأَصِيلًا﴾ ٤٢ ٢٩٦ / ١

﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا صَلُّوا عَلَيْهِ وَسَلِّمُوا تَسْلِيمًا﴾ ٥٦ ٣١٤ / ١

فاطر (٣٥)

﴿وَمَا يَسْتَوِي الْأَعْمَىٰ وَالْبَصِيرُ﴾ ١٩ ٣١٩ / ٢

الصافات (٣٧)

﴿مِائَةِ أَلْفٍ أَوْ يَزِيدُونَ﴾ ١٤٧ ٣٨٠ / ١

غافر (٤٠)

﴿ اذْعُونِي أَسْتَجِبْ لَكُمْ ﴾

٦٠ ٣١٦ / ١

الشورى (٤٢)

﴿ فِيمَا كَسَبَتْ أَيْدِيكُمْ ﴾

٣٠ ٣٧ / ٢

الأحقاف (٤٦)

﴿ إِنِ اتَّبِعِ إِلَّا مَا يُوحَىٰ إِلَيَّ وَمَا أَنَا إِلَّا نَذِيرٌ مُّبِينٌ ﴾

٩ ٢٨ / ١

محمد (٤٧)

﴿ وَلَوْ نَشَاءُ لَأَرْبِئْنَاكُمْ فَلَغَرَفْتَهُمْ بِسَيِّمَاهُمْ وَ... ﴾

٣٠ ٣٠٢ / ٢

﴿ وَ لَا يَسْئَلُكُمْ أَمْوَالَكُمْ ﴾

٣٦ ٣٩٧ / ١

الفتح (٤٨)

﴿ إِنَّا أَرْسَلْنَاكَ شَاهِدًا وَ مُبَشِّرًا وَ نَذِيرًا ﴾

٨ ١٢ / ٢

﴿ لِنُؤْمِنُوا بِاللَّهِ وَ رَسُولِهِ وَ نَعَزَّوَهُ وَ نُوَقِّرُوهُ وَ... ﴾

٩ ١٢ / ٢

الذاريات (٥١)

﴿ كَانُوا قَلِيلًا مِنَ النَّاسِ مَا يَهْجَعُونَ ﴾

١٧ ٤٠٦ / ١

﴿ وَ بِالْأَشْحَارِ هُمْ يَسْتَغْفِرُونَ ﴾

١٨ ٤٠٦ / ١

﴿ وَ فِي أَمْوَالِهِمْ حَقٌّ لِّلسَّائِلِ وَ الْمَخْرُومِ ﴾

١٩ ٤٠٦ / ١

النجم (٥٣)

﴿ وَ أَن لِّئْسَ لِلإِنْسَانِ إِلَّا مَا سَعَى ﴾

٣٩ ٣٨٢ / ١

الواقعة (٥٦)

﴿ فَسَبِّحْ بِاسْمِ رَبِّكَ الْعَظِيمِ ﴾

٧٤ ٣١٢ / ١

المجادلة (٥٨)

﴿ مِنْ قَبْلِ أَنْ يَتَمَاسَّ ﴾

٣ ٤٦ / ٢

الحشر (٥٩)

- ﴿ لَا يَسْتَوِي أَصْحَابُ النَّارِ وَأَصْحَابُ الْجَنَّةِ ﴾ ٢٠ ٢٤٤ / ٢، ٥٠٣ / ١
- ﴿ أَصْحَابُ الْجَنَّةِ هُمُ الْفَائِزُونَ ﴾ ٢٠ ٢٤٤ / ٢

المتحنة (٦٠)

- ﴿ وَ لَا جُنَاحَ عَلَيْكُمْ أَنْ تَنْكِحُوهُنَّ إِذَا ... ﴾ ١٠ ٤٩٥ / ١
- ﴿ وَ لَا تُمَسِّكُوا بِعِصَمِ الْكَوَافِرِ ﴾ ١٠ ٥٠٣ / ١

الطلاق (٦٥)

- ﴿ يَا أَيُّهَا النَّبِيُّ إِذَا طَلَقْتُمُ النِّسَاءَ فَطَلَّوهُنَّ لِعَدَّتِهِنَّ ... ﴾ ١ ٤٩٨ / ١
- ٣٧، ٢٠، ١٣، ١٠ / ٢
- ﴿ تِلْكَ حُدُودُ اللَّهِ وَمَنْ يُتَعَدَّ حُدُودَ اللَّهِ فَقَدْ ظَلَمَ نَفْسَهُ ... ﴾ ١ ٢٦ / ٢
- ﴿ لَا تَدْرِي لَعَلَّ اللَّهَ يُخْدِثْ بَعْدَ ذَلِكَ أَمْرًا ﴾ ١ ٢٦ / ٢
- ﴿ فَإِذَا بَلَغْنَ أَجْلَهُنَّ فَأَمْسِكُوهُنَّ بِمَعْرُوفٍ أَوْ فَارِقُوهُنَّ ... ﴾ ٢ ١٠ / ٢
- ﴿ وَ أَشْهِدُوا ذَوَى عَدْلٍ مِنْكُمْ ﴾ ٢ ٣٠٨، ١١ / ٢
- ٣٢٠، ٣١٣، ٣١٢
- ﴿ وَ اللَّائِي يَنْسَنَ مِنَ الْمَحِيضِ مِنْ نِسَائِكُمْ إِنْ ارْتَبْتُمْ ... ﴾ ٤ ٦٤، ٦٣، ٦٢ / ٢
- ﴿ وَ اللَّائِي لَمْ يَحْضَنْ ﴾ ٤ ٦٢ / ٢
- ﴿ وَ أُولَاتِ الْأُحْصَالِ أَجْلُهُنَّ أَنْ يَضَعْنَ حَمْلَهُنَّ ﴾ ٤ ٦٩، ٦٦، ٦٣ / ٢
- ﴿ أَسْكِنُوهُنَّ مِنْ حَيْثُ سَكَنْتُمْ مِنْ وَجْدِكُمْ وَ لَا تُضَارُوهُنَّ ... ﴾ ٦ ٥٠١ / ١

المعارج (٧٠)

- ﴿ وَ الَّذِينَ هُمْ يُفَرِّجُهُمْ خَافِضُونَ ﴾ ٢٩ ١٣٨ / ٢، ٢٨١ / ١
- ﴿ إِلَّا عَلَىٰ أَرْوَاجِهِمْ أَوْ مَا مَلَكَتْ أَيْمَانُهُمْ ﴾ ٣٠ ١٣٨ / ٢، ٢٨١ / ١

المزمل (٧٣)

- ﴿ فَاقْرَأْ مَا تَنْسَرُ مِنَ الْقُرْآنِ ﴾ ٢٠ ٣٠٣، ٢٧٢ / ١

المذثر (٧٤)

﴿الرُّجُزَ فَأَهْجُزَ﴾ ٥ ٢٣٨ / ١

الإنسان (٧٦)

﴿هَلْ أَتَى عَلَى الْإِنْسَانِ حِينٌ مِّنَ الدَّهْرِ لَمْ يَكُنْ...﴾ ١ ٩٥ / ٢

الأعلى (٨٧)

﴿سَبِّحْ اسْمَ رَبِّكَ الْأَعْلَى﴾ ١ ٣١٢ / ١

العلق (٩٦)

﴿اقْرَأْ بِاسْمِ رَبِّكَ الَّذِي خَلَقَ﴾ ١ ٢٧٢ / ١

المسد (١١١)

﴿تَبَّتْ يُدَا أَيْ لَهَبٍ﴾ ١ ٣٧ / ٢

(٢)

فهرس أسماء السور و الآيات

٣٣٨، ٣٠٦، ٣٠٤	إِفْرَأْ بِاسْمِ رَبِّكَ الَّذِي خَلَقَ، ١ / ٢٧١، ٣٠٥
الفيل، ١ / ٣٠٧	أَلَمْ نُنشَرْحَ، ٣٠٦، ٣٠٧
قُلْ يَا أَيُّهَا الْكَافِرُونَ، ١ / ٣٠٧	إِنَّا أَنْزَلْنَاهُ فِي لَيْلَةِ الْقَدْرِ، ١ / ٣٣٨
لَا إِلَهَ إِلَّا قُرَيْشٌ، ١ / ٣٠٦، ٣٠٧	سَبِّحْ، ١ / ٣٣٥
المُنافقين، ١ / ٣٣٥	سَجْدَةُ الْخَوَامِيمِ، ١ / ٢٧١، ٣٠٤
آيات الإحسان، ٢ / ٢٢٣	سَجْدَةُ النُّجْمِ، ١ / ٣٠٤
آيات الرِّبَاءِ، ٢ / ٢٢٣	سَجْدَةُ لُقْمَانَ، ١ / ٢٧١، ٣٠٤
آيات الشهادة، ٢ / ٣١٢، ٣٢٠	سورة الإخلاص، ١ / ٣٠٧، ٣٣٨
آيات المواريث، ٢ / ٤٣٨، ٤٥٢	سورة الجمعة، ١ / ٣٣٤، ٣٣٥
آيات الميراث، ١ / ٤٩٨	سورة الضُّحَى = وَ الضُّحَى، ١ / ٣٠٦، ٣٠٧
آيات النكاح، ٢ / ٣٣٤	سورة الفيل، ١ / ٣٠٦
آية الطهارة، ٢ / ٣٥٢	سورة النُّجْمِ، ١ / ٢٧١
آية المَوَارِيثِ، ٢ / ٤٥٥	عَزَائِمُ السُّجُودِ، ١ / ٢٧١، ٢٧٢، ٣٠٤
آية الوصية، ٢ / ٤٥٥	فَاتِحَةُ الْكِتَابِ = الْفَاتِحَةُ = الْحَمْدُ، ١ / ٣٠٢ -

(٣)

فهرس الأحاديث

النبي ﷺ

- ٤٦٥ / ١ أتاني جبرئيل عليه السلام فقال: مر أصحابك بأن يرفعوا أصواتهم ...
- ٣١٢ / ١ اجعلوها في ركوعكم
- ٣١٢ / ١ اجعلوها في سجودكم
- ٢٥٧ / ١ أحسنوا الوضوء وأسرعوا الوضوء
- ٥١٧ / ١ أحق بنفسها من وليها، وتستأمر في نفسها، ...
- ١٧٨ / ٢ إحلق رأسه وتصدق بزنة شعره فضة
- ٢٢٢ / ١ إذا بلغ الماء كرا لم يحمل خبثاً
- ٤٥٠ / ١ إذا رفع الإمام رأسه من السجدة الأخيرة فقد تمت صلاته
- ٣٠٢ / ١ إذا قمت إلى الصلاة فكبر، ثم اقرأ فاتحة الكتاب ...
- ٢٣٥ / ١ إذا كان الدم في الثوب أكثر من قدر الدرهم أعاد الصلاة
- ٣٨٢ / ١ إذا مات المؤمن انقطع عمله ألا من ثلاث
- ٢٢٦ / ١ إذا ولغ الكلب في إناء أحدكم فليغسله ثلاثاً أو خمساً أو سبعا
- ٢٢٦ / ١ إذا ولغ الكلب في إناء أحدكم فليغسله ثلاث مرات
- ٢٩، ٢٨ / ٢ إذا عصيت ربك وبنات منك امرأتك
- ٣٨٤ / ١ أ رأيت أن لو كان على أمك دين أ كنت تقضينه؟
- ٢٠٦ / ٢ استنزهوا من البول؛ فإن عامة عذاب القبر منه

- أَسْكُنُوا فِي الصَّلَاةِ ٣٠٩ / ١
- الْإِسْلَامُ يَزِيدُ وَلَا يَنْقُصُ ٤٤٤ / ٢
- أَطْعِمِ أَهْلَكَ مِنْ سَمِينِ مَالِكَ؛ فَإِنِّي إِنَّمَا نَهَيْتُ عَنْ جَوَالِي الْقُرَى ١٨٤ / ٢
- أَعْتَقَ رَقَبَةً ٣٨٠ / ١
- أَعْتَقَهَا وَلَدَهَا ١٥٢، ١٥١، ١٤٦ / ٢
- الْأَعْمَالُ بِالنِّيَّاتِ ١٥ / ٢
- أَلَا إِنَّ اللَّهَ تَعَالَى قَدْ أَعْطَى كُلَّ ذِي حَقٍّ حَقَّهُ فَلَا وَصِيَّةَ لِي وَارِثٍ ٤٥٧ / ٢
- اللَّهُمَّ انصُرْ مَنْ نَصَرَهُ، وَاخْذُلْ مَنْ خَذَلَهُ ٢٨٢ / ٢
- إِنَّ الشَّمْسَ وَالْقَمَرَ آيَتَانِ لَا يَنْكَسِفَانِ لَمَوْتِ أَحَدٍ وَلَا لِحَيَاةِ أَحَدٍ ... ٣٤٧ / ١
- إِنَّ اللَّهَ تَعَالَى تَجَاوَزَ لِأُمَّتِي عَنِ الْخَطَا وَالنِّسْيَانِ وَ... ٩٣ / ٢
- إِنَّ اللَّهَ عَزَّ وَجَلَّ لَمْ يَجْعَلْ شِفَاءَ كَمٍ فِيمَا حَرَّمَ عَلَيْكُمْ ٢٠٥ / ٢
- إِنَّ النِّسَاءَ عِنْدَكُمْ عَوَا؛ أَخَذْتُمُوهُنَّ بِأَمَانَةِ اللَّهِ، وَ... ٥٠٦ / ١
- إِنَّ أُمَّةً مِنْ بَنِي إِسْرَائِيلَ مُسِيخَتْ وَأَرَانَا فِي تِلْكَ الْأَرْضِ ... ١٦٧ / ٢
- إِنْ شِئْتَ فَصُمْ، وَإِنْ شِئْتَ فَأَفْطِرْ ٣٧٣ / ١
- أَنْفَضِي رَأْسَكَ وَامْتَشِطِي وَاغْتَسِلِي وَدَعِي الْعُمْرَةَ وَأَهْلِي بِالْحَجِّ ٤٦٥ / ١
- إِنْ كَتَابَ اللَّهُ تَعَالَى أَتَى بِالْمَسْحِ، وَيَأْتِي النَّاسُ إِلَّا الْعَسَلُ ٢٥٩ / ١
- إِنَّمَا الْأَعْمَالُ بِالنِّيَّاتِ، وَلِكُلِّ امْرِئٍ مَا نَوَى ١٥ / ٢
- إِنَّمَا السُّنَّةُ أَنْ تَسْتَقْبِلَ بِهَا الطُّهْرَ ثُمَّ تُطَلِّقَهَا فِي كُلِّ قُرْءٍ تَطْلِيقَةً ٧٧ / ٢
- إِنَّمَا يُغَسَّلُ الثُّوبُ مِنَ الْبَوْلِ وَالدَّمِ وَالْمَنِيِّ ٢٠٦ / ٢
- إِنَّمَا يُغَسَّلُ الثُّوبُ مِنَ الدَّمِ وَالْبَوْلِ وَالْمَنِيِّ ٢٣٩ / ١
- إِنَّهَا (لَحُومُ الْحُمُرِ) تَجَسُّ ١٨٣ / ٢
- أَنَّهُ بَالٌ عَلَى سُبَاطَةِ قَوْمٍ قَانِمًا وَمَسَحَ عَلَى قَدَمَيْهِ وَنَعْلَيْهِ ٢٥٩ / ١
- إِنَّهُ شَرُّ الثَّلَاثَةِ ٣١٥ / ٢
- أَنَّهُ كَانَ لَا يَتَنَزَّهَ مِنْ بَوْلِهِ ٢٠٨ / ٢

أَنَّهُ كَانَ لَا يَسْتَبِرُّ مِنَ الْبُولِ

أَنَّهُ لَا وَصِيَّةَ لَوَارِثٍ

إِنَّهُ لَا يَتَوَارَثُ أَهْلُ مِلَّتَيْنِ

إِنَّهُمَا يُعَذِّبَانِ وَمَا يُعَذِّبَانِ فِي كَبِيرٍ؛ أَمَّا أَحَدُهُمَا فَكَانَ يَمْشِي فِي النَّمِيمَةِ ...

إِنَّهُ (وَلَدَ الزَّانِي) شَرُّ الثَّلَاثَةِ

إِنَّهُ يَقْتُلُ الْقَاتِلَ وَ يُصَبِّرُ الصَّابِرَ

إِنِّي مُخَلَّفٌ فِيكُمْ الثَّقَلَيْنِ مَا إِنْ تَمَسَّكْتُمْ بِهِمَا لَنْ تَضِلُّوْا ...

أَهْرِيقُوا عَنْهُ دَمًا

أُيَسْكِرُ؟ (فِي الشَّرَابِ الْمَتَّخِذِ مِنَ الْقَمْحِ)

أَيُّمَا امْرَأَةٍ نَكَحْتَ بَغِيرَ إِذْنِ مَوْلَاهَا

أَيُّمَا امْرَأَةٍ نَكَحْتَ بَغِيرَ إِذْنِ وَلِيِّهَا فَنِكَاحُهَا بَاطِلٌ

أَيُّمَا إِهَابٍ دُبِغَ فَقَدْ طَهَرَ

الْأَيْمُ أَحَقُّ بِنَفْسِهَا مِنْ وَلِيِّهَا

أَيُّمَا رَجُلٍ وَلَدَتْ مِنْهُ أَمَتُهُ فَهِيَ مُعْتَقَةٌ عَنْ دُبْرِ مِنْهُ

أَيُّهَا النَّاسُ، عَلَيْكُمْ بِخَصِي الْخَذْفِ

أَعْتَقُوهَا، فَإِذَا سَمِعْتُمْ بَرَقِيقَ قَدِيمٍ عَلَيَّ فَاتُّنُونِي أَعُوْضُكُمْ مِنْهَا

بَاثَتْ زَوْجَتَكَ

ثَلَاثُ جِدْهَنْ جِدٌّ وَهَزْلُهُنَّ جِدٌّ: النِّكَاحُ وَالطَّلَاقُ وَالْعَتَاقُ

الثَّيِّبُ بِالثَّيِّبِ جِلْدُ مِائَةٍ وَ الرَّجْمُ

الْحَجُّ عَرَفَةُ

الْحَجُّ وَالْعُمْرَةُ مِنْ سَبِيلِ اللَّهِ

حُجِّي وَ اشْتَرِطِي وَقُولِي: اللَّهُمَّ فَجِّلِي حَيْثُ حَبَسْتَنِي

الْحَرَامُ لَا يُحَرِّمُ الْحَلَالَ

حَرْبُكَ يَا عَلِيَّ حَرْبِي، وَسَلْمُكَ سِلْمِي

- ٤٠٧ / ١ حَصَّنُوا أَمْوَالَكُمْ بِالصَّدَقَةِ
- ٤٦٧، ٤٦٥ / ١ خُذُوا عَنِّي مَنَاسِكَكُمْ
- ٢٨٥ / ١ خَضَرُوا صَاحِبَكُمْ، فَمَا أَقَلُّ الْمُتَخَضِّرِينَ يَوْمَ الْقِيَامَةِ
- ٢٢٠ / ٢ الْخِيَارُ ثَلَاثُ
- ٢٢٠ / ٢ الْخِيَارُ ثَلَاثَةُ أَيَّامٍ
- ٢١٣ / ٢، ٢٣٢ / ١ دِبَاغُهَا (جلود الميتة) طَهُورُهَا
- ٤٨١ / ١ دَعِ مَا يُرِيْبُكَ إِلَى مَا لَا يُرِيْبُكَ
- ٧٧ / ٢ دَعِيَ الصَّلَاةُ أَيَّامَ أَقْرَانِكَ
- ١٨٧ / ٢ ذِكَاةُ الْجَنِينِ ذِكَاةُ أُمِّهِ
- ٢٥٩ / ٢ الرَّاجِعُ فِي هَيْبَتِهِ كَالرَّاجِعِ فِي قَبِيلِهِ
- ٢٥٩ / ٢ الرَّاجِعُ فِي هَيْبَتِهِ كَالْكَلْبِ يَعُودُ فِي قَبِيلِهِ
- ٣٦٩ / ١ رُفِعَ عَنْ أُمَّتِي الْخَطَأُ وَالنَّسْيَانُ
- ١٦ / ٢، ٤٥٦ / ١ رُفِعَ عَنْ أُمَّتِي الْخَطَأُ وَالنَّسْيَانُ وَمَا اسْتَكْرِهَوا عَلَيْهِ
- ٢٣٨ / ٢ الشَّفَعَةُ فِي كُلِّ شَيْءٍ
- ٢٣٨ / ٢ الشَّفَعَةُ فِيمَا لَمْ يُقَسَمَ
- ٣٧٢ / ١ الصَّائِمُ فِي السَّفَرِ كَالْمُفْطِرِ فِي الْحَضَرِ
- ٣١٤ / ١ صَلُّوا كَمَا رَأَيْتُمُونِي أَصْلِي
- ٢٢١ / ٢ الْعَارِيَةُ مَرْدُودَةٌ، وَالزَّرْعِيمُ غَارِمٌ
- ٣٧ / ٢ عَلَى الْيَدِ مَا أَخَذْتَ حَتَّى تَرُدَّهُ
- ٢٦٥ / ٢ عَلَى الْيَدِ مَا أَخَذْتَ حَتَّى تُؤَدِّيَهُ
- ٢٦٩ / ١ الْعَيْنُ وَكَاءُ السَّهِّ فَمَنْ نَامَ فَلْيَتَوَضَّأْ
- ٢٥٩ / ١ غَسَلَتَانِ وَمَسْحَتَانِ
- ٣٣٤ / ٢ فَإِنْ اعْتَرَفَتْ فَأَرْجُمُوهَا
- ٥١١ / ١ فَإِنْ دَخَلَ بِهَا فَلَهَا مَهْرٌ مِثْلُهَا بِمَا اسْتَحَلَّ مِنْ فَرْجِهَا

- (فَقِيلَ: أَلَا نَقْتُلُهَا؟ فَقَالَ:) لَا
 ٢٨٧ / ٢
 فَلَأُولَى رَجُلٍ ذَكَرَ عَصْبَةَ
 ٣٨٩ / ٢
 فَلَأُولَى عَصْبَةَ ذَكَرٍ
 ٣٨٩ / ٢
 فَلَأُولَى عَصْبَةَ قَرُوبٍ
 ٣٨٩ / ٢
 فَمَا أَبَقَتِ الْفَرَائِضُ فَلَأُولَى ذَكَرٍ
 ٣٨٩ / ٢
 فَمَنْ قَتَلَ بَعْدَهُ قَتِيلًا فَأَهْلُهُ بَيْنَ خَيْرَتَيْنِ: إِنْ أَحْبَبُوا قَتَلُوا ...
 ٣٦١ / ٢
 فِي النَّفْسِ مَائَةٌ مِنَ الْإِبِلِ
 ٣٧٨ / ٢
 فِي بَيْضِ النُّعَامَةِ ثَمَنُهَا
 ٤٥٩ / ١
 (قَالَ سَعْدُ لِلنَّبِيِّ: ... أَفَأَوْصِي بِمَالِي كُلِّهِ؟ قَالَ:) لَا
 ٤١٢ / ٢
 قَدْ أَوْفَيْتُكَ (فِي أُعْرَابِيٍّ ادَّعَى عَلَى رَسُولِ اللَّهِ سَبْعِينَ دِرْهَمًا)
 ٢٩٤ / ٢
 كَفُّوا أَيْدِيَكُمْ فِي الصَّلَاةِ
 ٣٠٩ / ١
 كُلُّ بَدْعَةٍ ضَلَالَةٌ، وَكُلُّ ضَلَالَةٍ فِي النَّارِ
 ٣٣٧ / ١
 كُلُّوا إِنْ شِئْتُمْ
 ١٨٧ / ٢
 كَيْفَ بَكَ إِذَا رَأَيْتَ أَحْجَارَ الزَّيْتِ قَدْ غَرِقَتْ بِالْدمِ؟
 ٢٨١ / ٢
 كَيْفَ شَهِدْتَ بِذَلِكَ وَعَلِمْتَهُ
 ٢٩٨ / ٢
 كَيْفَ طَلَّقْتَهَا؟
 ٣١ / ٢
 لَا بَأْسَ بِهِ (سُئِلَ عَنِ الْبَقْرَةِ وَالشَّاةِ تَذْبِحَانِ وَتَوْجِدُ فِي بَطْنِهِمَا جَنِينَ)
 ٢٠٤ / ٢
 لَا تَجُوزُ شَهَادَةُ الْوَالِدِ لَوَلَدِهِ وَلَا الْوَلَدِ لَوَالِدِهِ
 ٣٠٩ / ٢
 لَا تَحِلُّ أَمْوَالُ الْمُعَاهِدِينَ إِلَّا بِحَقِّهَا، وَحَرَامٌ عَلَيْكُمُ الْحُمُرُ الْأَهْلِيَّةُ وَبِغَالِهَا
 ١٨٣ / ٢
 لَا تَتَنَفَّعُوا مِنَ الْمَيْتَةِ بِأَهَابٍ وَلَا عَصَبٍ
 ٢١٣ / ٢، ٢٣١ / ١
 لَا تُنْكَحُ الْيَتِيمَةَ إِلَّا بِإِذْنِهَا فَإِنْ سَكَتَتْ فَهُوَ إِذْنُهَا، وَ...
 ٥١٥ / ١
 لَا جُنَاحَ عَلَى امْرِئٍ أَصْدَقَ امْرَأَةً صِدَاقًا قَلِيلًا كَانَ أَوْ كَثِيرًا
 ٥١٩ / ١
 لَا خَيْرَ فِي وَلَدِ الزَّانِي؛ لَا فِي لَحْمِهِ، وَلَا فِي دَمِهِ ...
 ١٠٩ / ٢
 لَا خَيْرَ فِيهَا (الْغُبِيرَاءُ)
 ١٩٤ / ٢

- ٤١٨ / ١ لا زكاة في مالٍ حتَّى يحوَّلَ عليه الحَوَّلُ
- ٢٧ / ٢، ٤٨٧ / ١ لا سَبِيلَ لكَ عليها
- ٢٤٥ / ٢ لا شُفْعَةَ لِذِمِّيٍّ عَلَى مُسْلِمٍ
- ٢٤٥ / ٢ لا شُفْعَةَ لكَافِرٍ
- ٣٥٨ / ١ لا صَدَقَةَ وَ ذُو رَحِمٍ محتَاجٌ
- ٥٠٨، ٣٥٨ / ١ لا صلاةَ لَجَارِ المَسْجِدِ إِلَّا فِي المَسْجِدِ
- ٣٥٧ / ١ لا صِيَامَ لِمَنْ لَمْ يُبَيِّتِ الصِّيَامَ مِنَ اللَّيْلِ
- ١٧ / ٢ لا طَلَّاقٌ وَ لا عَتَاقٌ فِي إِغْلَاقٍ
- ٩٩ / ٢ لا نَذَرَ فِي مَعْصِيَةٍ
- ٥١٢ / ١ لا نِكَاحَ إِلَّا بُولِيٍّ
- ٥٠٧ / ١ لا نِكَاحَ إِلَّا بُولِيٍّ وَ شَاهِدَي عَدْلٍ
- ٤٥٨، ٤٥٧ / ٢ لا وَصِيَّةَ لَوَارِثٍ
- ٢٧٠ / ١ لا وَضوءَ إِلَّا مِنْ صَوْبٍ أَوْ رِيحٍ
- ٥١٦ / ١ لا يَتِمُّ بَعْدَ احْتِلَامٍ
- ٤٥٦ / ٢ لا يَجُوزُ لَوَارِثٍ وَصِيَّةٌ
- ٣٣٨ / ٢ لا يَجِلُّ دَمُ امْرِئٍ مُسْلِمٍ إِلَّا بِكُفْرٍ بَعْدَ إِيمَانٍ أَوْ زِنًى بَعْدَ إِحْصَانٍ ...
- ٤٣٩ / ٢ لا يَرِثُ المُسْلِمُ الكَافِرَ، وَ لا الكَافِرُ المُسْلِمَ
- ٢٦٢ / ١ لا يَقْبَلُ اللَّهُ الصَّلَاةَ إِلَّا بِهِ
- ٢٩٩ / ١ لا يَقْبَلُ اللَّهُ صَلَاةَ امْرِئٍ حتَّى يَضَعَ الوضوءَ مَوَاضِعَهُ ...
- ٣٦٦ / ٢ لا يَقْتُلُ اثْنَانِ بَوَاحِدٍ
- ٣٠٠ / ٢ لو أُعْطِيَ النَّاسُ بَدَعَاوِيَهُمْ لَادَّعَى نَاسٌ دِمَاءَ قَوْمٍ وَأَمْوَالَهُمْ ...
- ٣٧٠ / ٢ لو تَمَالَأَ عَلَيْهِ أَهْلُ صَنَاعَةٍ لَقَتَلْتَهُمْ
- ٥١٠ / ١ لَيْسَ أَحَدٌ مِنَ أَوْلِيَاكَ حَاضِرًا أَوْ غَائِبًا إِلَّا وَ يَرْضَى بِي
- ٣٩٨ / ١ لَيْسَ ذَلِكَ الزَّكَاةُ؛ أَلَا تَرَى أَنَّهُ تَعَالَى قَالَ: (وَلَا تُشْرِفُوا ...)

- ليس على المسلم في عبده ولا فرسه صدقة ٤٠٥ / ١
- ليس في المال حق سوى الزكاة ١٧٨ / ٢
- ليس للولي مع الثيب أمر ٥١٠ / ١
- ليس من البر الصيام في السفر ٣٧٣ / ١
- ما أبقت الفرائض لأولئ ذي عصبية ذكر ٤٢٦ / ٢
- ما أكل لحمه فلا بأس ببوله ٢٠٣ / ٢
- مالي في النساء من حاجة ٥٢٠ / ١
- المثلا عنان لا يجتمعان أبدا ٤٨٧ / ١
- المُدَبَّرُ مِنَ الثُّلُثِ ١٢٩ / ٢
- المرأة تحوز ميراث ثلاثة: عتيقها ولقيطها ولديها ٤١٢ / ٢
- مرة فليبراجعها ٢٢ / ٢
- مرة فليبراجعها، ثم ليدعها حتى تطهر ثم تحيض ثم تطهر... ٢١ / ٢
- مفتاح الصلاة الطهور، وتحريمها التكبير، وتحليلها التسليم ٢٩٨ / ١
- من أتى أهله وهي حائض فليتصدق بدينار أو نصف دينار ٢٧٩ / ١
- من أحب أن ينسك عن المولود فلينسك عن الغلام بشاتين، وعن الجارية بشاة ١٧٨ / ٢
- من أحرم من بيت المقدس غفر الله له ذنبه ٤٣٨ / ١
- من استحل بذرهمين فقد استحل ٥١٩ / ١
- من أصبح جنباً في شهر رمضان فلا يصوم يومه ٣٦٤ / ١
- من أعتق شركاً له في عبد فهو حر كله ١٢٣ / ٢
- من أعتق شقصاً من مملوك فعليه خلاصه كله من ملكه... ١٢٢ / ٢
- من أعتق شقصاً له في عبده وكان له مال يبلغ ثمن العبد... ١٢٣ / ٢
- من أفطر في شهر رمضان فعليه ما على المظاهر ٣٨٠ / ١
- من أهل بعمره أو حجة من المسجد الأقصى إلى المسجد الحرام... ٤٣٨ / ١
- من باع عبداً وله مال ٥١٢ / ١

- مَنْ حَجَّ هَذَا الْبَيْتَ فَلْيَكُنْ آخِرُ عَهْدِهِ الطَّوَافَ ١ / ٤٦٨
- مَنْ حَلَفَ عَلَى شَيْءٍ فَرَأَى مَا هُوَ خَيْرٌ مِنْهُ ... ٢ / ٨٧
- مَنْ لَمْ يَتْرُكْهَا فَاضْرِبُوا عُنُقَهُ ٢ / ١٩٣
- مَنْ مَاتَ وَ عَلَيْهِ صِيَامٌ عَنْهُ وَلِيُّهُ ١ / ٣٨٣
- مَنْ نَامَ عَنْ صَلَاةٍ أَوْ نَسِيَهَا فَلْيُصَلِّهَا إِذَا ذَكَرَهَا ٢ / ٣٣٥
- مَنْ نَذَرَ أَنْ يُطِيعَ اللَّهَ فَلْيُطِيعْهُ ٢ / ١٠١، ١٠٣
- مَنْ وَجَدْتُمُوهُ عَلَى بَهِيمَةٍ فَاقْتُلُوهُ وَ اقْتُلُوا الْبَهِيمَةَ ٢ / ٣٣٠
- مَنْ وَجَدْتُمُوهُ عَلَى عَمَلٍ قَوْمٌ لَوْ طُفِئُوا فَاقْتُلُوا الْفَاعِلَ وَ الْمَفْعُولَ بِهِ ٢ / ٣٢٧
- مَنْ وَقَعَ عَلَى ذَاتِ رَجِمٍ لَهُ فَاقْتُلُوهُ ٢ / ٣٤٧
- مَنْ وَقَفَ بِعَرَفَةَ فَقَدْ تَمَّ حُجُّهُ ١ / ٤٤٩
- مَنْ وَقَفَ مَعَنَا هَذَا الْمَوْقِفَ وَ صَلَّيْنَا مَعَنَا هَذِهِ الصَّلَاةَ ... ١ / ٤٥٠
- مَهْلًا يَا عَائِشَةُ، فَإِنَّ اللَّهَ تَعَالَى يُحِبُّ الرِّفْقَ فِي الْأَمْرِ كُلِّهِ ٢ / ٢٨٧
- نَعَمْ، بِكُمْ تَبِيعُهَا يَا أَعْرَابِي؟ ٢ / ٢٩٦
- نَعَمْ، تَحْمِلُ عَلَيْهَا وَ تَسْقِي مِنْ لَبَنِهَا ١ / ٤٠٠
- وَ لَا صَدَقَةً وَ ذُو رَجِمٍ مُحْتَاجٌ ١ / ٥٠٨
- وَ لَيَاتِ الَّذِي هُوَ خَيْرٌ، وَ كَفَّارَتُهَا تَرَكُّهَا ٢ / ٨٨
- وَ يُعَدُّ صَغِيرُهَا وَ كَبِيرُهَا ١ / ٤١٨
- وَ يَلُّ لِلْأَعْقَابِ مِنَ النَّارِ ١ / ٢٦٠، ٢٥٨
- هَذَا وَضُوءٌ لَا يَقْبَلُ اللَّهُ الصَّلَاةَ إِلَّا بِهِ ١ / ٢٤١، ٢٤٤، ٢٤٥، ٢٥٧، ٢٦١
- يَا أَهْبَابُ، أَمَا إِنَّكَ إِنْ بَقِيتَ بَعْدِي فَسَتَرَى فِي أَصْحَابِي اخْتِلَافاً ... ٢ / ٢٨٣
- يُعَوُّ عَنْ الْغَلَامِ شَاتَانِ ٢ / ١٧٧
- يُقَسَّمُ الْمَالُ عَلَى أَهْلِ الْفَرَائِضِ عَلَى كِتَابِ اللَّهِ، فَمَا تَرَكَتْ ... ٢ / ٣٨٨

أَمِيرُ الْمُؤْمِنِينَ (ع)

أَلَا تُخْرِجُ مَعَنَا؟

- صار تُمْنُهَا تُسْعاً ٢ / ٤٠٥
- قد كان من رأيي و رأيِ عُمَرَ أن لا يُبْعَنَ، و قد رَأَيْتُ الآنَ أن يُبْعَنَ ٢ / ١٤٩
- كان من رأيي و رأيِ عُمَرَ أن لا تُبَاعَ أُمّهاتُ الأولادِ، و قد رَأَيْتُ أن يُبْعَنَ ٢ / ١٤٣
- لأنَّ أصومَ يوماً من شُعَبانَ أَحَبُّ إليَّ من أن أَفْطِرَ... ١ / ٣٦٠
- لا يَصْلُحُ أَكْلُ ما قَتَلْتَهُ الْبِرَاةُ ٢ / ١٥٨
- ما نَزَلَ القرآنُ إِلَّا بِالْمَسْحِ ١ / ٢٦٠
- هذه دِرْعُ طَلْحَةَ أُجِذْتُ غُلُولاً يومَ البَصْرَةِ ٢ / ٢٩٨

فاطمة الزهراء (عليها السلام)

- يا رَسُولَ اللَّهِ، أَعَقُّ عَنِ ابْنِي الْحَسَنِ؟ ٢ / ١٧٨

الإمام الصادق (عليه السلام)

- إذا تَقَدَّمتَ مع خَصَمٍ إلى والٍ أو قاضٍ فَكُنْ عَنِ يَمِينِهِ ٢ / ٣٠٤
- قَضَى رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ بِالشُّفْعَةِ بَيْنَ الشُّرَكَاءِ فِي الْأَرْضَيْنِ وَالْمَسَاكِينِ ٢ / ٢٤١
- يُنَاوِلُ مِنْهُ الْمِسْكِينُ وَالسَّائِلُ ١ / ٣٩٨

الأئمة (عليهم السلام)

- الشُّفْعَةُ تَجِبُ عَلَى عَدَدِ الرِّجَالِ ٢ / ٢٤١

(٤)

فهرس الآثار

٤٤٦ / ١	عمر	أنا أنهى عنهما وأعاقب عليهما
١٤٣ / ٢	عمر	إن أسلمت وعَفَّت عَتَقْتَ، وإن كَفَرْتَ وفَجَرْتَ رُقَّتْ
٢٢١ / ١		إن الماء إذا بَلَغَ كُرًّا لم يَنْجَسْ بما يَحُلُّهُ مِنَ النِّجَاسِ
٢٨٦ / ١		إنَّ النَّخْلَةَ عَمُّكُمْ
٣٣٧ / ١	عمر	بِدَعَةٍ، وَنِعَمَتِ الْبِدَعَةِ
١٤٧ / ٢	عمر	تُعْتَقُ (فِي أُمِّ الْوَلَدِ)
٣١ / ٢	عمر	خَشِيتُ أَنْ يَتَّبَعَ فِيهِ السَّكْرَانُ وَالْغَيْرَانُ
٤٩٤ / ١	عمر	لَا أُوتِي بِأَحَدٍ تَزَوَّجَ مُتَعَةً إِلَّا عَذَّبْتُهُ بِالْحِجَارَةِ، وَلَوْ كُنْتُ ...
٤٩٣ / ١	عمر	مُتَعَتَانِ كَانَتَا عَلَى عَهْدِ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ حَلَالًا، ...

(٥)

فهرس الأشعار

الصفحة	الشاعر	القافية	السطر الأول
٥١٦ / ١		اليتامي	إِنَّ الْقُبُورَ تَنْكِحُ الْأَيَّامِي
٢٥٥ / ١		الحديد	مُعَاوِيَ إِنَّا بَشَرٌ فَأَسْجِحْ
١٦٠ / ٢	النابعة الذبياني	البريد	سَرَتْ عَلَيْهِ مِنَ الْجُوزَاءِ سَارِيَّةٌ
٢٥٥ / ١		سيار	جِئْنِي بِمِثْلِ بَنِي بَدْرِ لِقَوْمِهِمْ
٤٢٧ / ١		المزدهم	إِلَى الْمَلِكِ الْقَرْمِ وَابْنِ الْهَمَامِ
١٠٤ / ٢	عنترة	دمي	الشَّامِي عِرْضِي وَلَمْ أَشْتُمُهُمَا
١٠٤ / ٢	جميل	لقوني	فَلَيْتَ رِجَالاً فَيْكَ قَدْ نَذَرُوا دَمِي
١٩٥ / ٢	جعصلفونية ابن الرومي		إِسْقِنِي الْأُسْكُرَةَ الصَّنْبَرِ

أنصاف الأبيات

الصفحة	الشاعر	السطر المذكور
١٦١ / ٢		ضِرَاءٌ أَحْسَتْ نَبَأَهُ مِنْ مُكَلَّبٍ
٤٥٥ / ١		قَتَلُوا ابْنَ عَفَّانَ الْخَلِيفَةَ مُحَرِّمًا

فهرس الأعلام

محمد = رسول الله = الرسول = النبي = نبينا

212-211, 207-203, 19V, 190-

270, 270, 209, 240, 238, 224, 219

319, 310, 312, 310, 309, 308 -

٣٢٧ ، ٣٢٨ ، ٣٣٠ ، ٣٣٤ - ٣٣٨ ، ٣٤٧

379, 378, 370, 377, 302, 303, 321

٣٨٧ - ٣٨٩, ٣٩٣, ٣٩٤, ٤١٢, ٤١٣

208-200,222-220,239,227

علي بن أبي طالب = أبو الحسن = أمير

المؤمنين: ١ / ٢٠٨، ٢١١، ٢١٢،

/ ۲, ۳۸۸, ۳۳۷, ۳۶۰, ۳۳۹, ۳۳۸, ۳۶۰

٢٨٠, ١٥٨, ١٥٠, ١٤٩, ١٤٣, ١٣٥, ٦٨

٢٢٢, ٢٢١, ٢٩٨, ٢٩٧, ٢٩٥, ٢٩٤, ٢٨٢

21. 2.7, 2.0, 303, 327

فاطمة بنت رسول الله ﷺ، ١ / ٣٣٨، ٣٣٩.

٢٩٤.١٧٨ / ٢

ابن الجُنَيْد، ١ / ٤٠١، ٤٠٢، ٤١٠، ٢ / ٢٤٢،

٢٩٤، ٢٩٩، ٣٠٤، ٣١٦

ابن حنبل، ١ / ٢٠٨، ٢١١، ٢٢٥، ٢٧٨، ٤٨٣

ابن حي، ١ / ٢٢٢، ٢٢٣، ٢٢٤، ٣٢٦، ٣٢٩،

٣٣٠، ٣٣٤، ٣٥٢، ٣٩٥، ٤٠٤، ٤٢٧، ٤٣٦،

٤٣٩، ٤٤٢، ٢ / ٣٦٧، ٤٩، ٢٤٦، ٣٢٦،

ابن الرومي، ٢ / ١٩٤، ١٩٥

ابن الزبير، ١ / ٤٦٩، ٢ / ١٥٠، ٣٥٩، ٣٦٠

ابن سَمَاعَةَ، ١ / ٤١٩

ابن سيرين، ١ / ٤٦١، ٢ / ٣١٧، ٣٠٧، ٤٢٠

ابن شُرَيْمَةَ، ٢ / ١٣٣، ٣١٧، ٣٤٦، ٤٤٦، ٤٥١

ابن طائوس، ٢ / ٣٨٨، ٣٨٩

ابن عَبَّاس، ١ / ٢٤٩، ٢٥٩، ٢٧٩، ٣٦٧، ٣٨٤،

٤٠٣، ٤٢١، ٤٤٥، ٤٥٥، ٤٦١، ٥١٠، ٢ /

١٦، ٢٣، ٣١، ٨٩، ٩٣، ٩٦، ١٤٥ - ١٤٧،

١٥٠، ١٧٧، ١٨١، ١٨٣، ١٨٥، ٢٩٥، ٣٢٧،

٣٣٠، ٣٤٧، ٣٨٦، ٣٨٨، ٣٨٩، ٣٩٥، ٣٩٨،

٤٠٢، ٤٠٦، ٤١٠، ٤٢٠، ٤٥٩، ٤٦٠

ابن عَبْدِ الْحَكَم، ١ / ٣٨٥

ابن عُثْمَان بن مَظْعُون، ٢ / ١٤٩، ١٥٠

ابن عَجَلان، ٢ / ٨٠

ابن عَفَّان، ١ / ٤٥٥

ابن عَلِيَّة، ٢ / ٢٠

ابن عُمر، ١ / ٣٧١، ٤٢٣، ٢ / ٢١، ٢٢، ٢٨،

٣١، ٧٧، ١٢٩، ١٤٥، ١٤٨، ٢٨٥، ٢٨٨،

٣٣٦

الحسن عليه السلام، ٢ / ١٧٧، ٢٩٨الحسين عليه السلام، ٢ / ١٧٧علي بن الحسين = زين العابدين عليه السلام، ١ /

٢٠٨، ٢ / ٤٠٥، ٤٣٧، ٤٣٩، ٤٤١، ٤٤٢

محمد بن علي بن الحسين الباقر = أبو

جعفر عليه السلام، ١ / ٢٠٨، ٢١١، ٣٩٨، ٢ / ٦٦،

٣٠٤، ٣٩٨، ٤٠٥

جعفر بن محمد الصادق = أبو عبد الله عليه السلام،

٢٠٨ / ١، ٢١١، ٣٩٨، ٢ / ٢٤١، ٣٠٤، ٤٠٥

الكاظم عليه السلام، ٢ / ٤٠٥الإمام القائم عليه السلام، ١ / ٤٢٥أدم عليه السلام، ١ / ٢٨٦

جبرئيل، ١ / ٢٨٦، ٤٦٥

ب: الأعلام

إبراهيم النخعي، ٢ / ١٢٨، ١٥٣، ٣٨٦

إبراهيم بن مهاجر، ٢ / ١٤٣

ابن أبي ليلى، ١ / ٣٤٩، ٣٦٧، ٣٩٥، ٤٢٧، ٢ /

١٢٠، ١٢٥، ١٣٣، ٢١٨، ٢٣٠، ٢٤٧، ٢٥٧،

٢٩٣، ٣١٨، ٣٢١، ٣٤٢

ابن أبي مريم، ٢ / ١٩٣

ابن أبي نجیح، ٢ / ١٤٢

ابن الأعرابي، ٢ / ٣٩١

ابن جريج، ١ / ٣٧٩، ٤٨٩، ٢ / ١٥٨، ٢٩٥،

٤٦٠

ابن جرير الطبري، ١ / ٢٦١

- ابن عَوْن، ٢ / ١٥٣
 ابن عَقْلَة، ٢ / ١٤٣
 ابن القاسم، ١ / ٣١٦، ٢ / ٤٤، ١٨١، ٢٣١،
 ٢٨٤، ٣٦٩
 ابن لَهْيعة، ٢ / ١٩١
 ابن المبارك، ٢ / ١٩٦، ١٩٨
 ابن محبوب، ٢ / ٣٠٤
 ابن مسعود، ٢ / ١٤٩، ١٥٣، ٤١٠، ٤١٥، ٤٥٤
 ابن وهب، ١ / ٣١٥، ٢ / ١٩٢، ٢٣١، ٣٦٩،
 ٤٥١
 ابن الهمام، ١ / ٤٢٧
 أبو إسحاق المَرَوَزي، ٢ / ١٠٢
 أبو الأسود الدَّوْلِي، ٢ / ١٩١، ٤٤٣
 أبو أَمَامَة البَاهِلِي، ٢ / ٤٥٧، ٤٥٨
 أبو أَمَامَة، ٢ / ٥٥٩
 أبو بَرْدَة، ٢ / ٣٤٧
 أبو بكر، ٢ / ٢٩٤، ٣٢٧
 أبو بكر أحمد بن علي الرازي الحنفي، ٢ /
 ١٥٧، ١٥٨، ٤٢٣، ٤٢٤
 أبو بكر الصَّيْرَفِي، ٢ / ١٠٢
 أبو بكر بن أبي سَبْرَة، ٢ / ١٥١
 أبو ثَوْر، ١ / ٣٨٢، ٢ / ٩٧، ٣٠٦، ٣١١
 أبو جعفر الطَّحَاوي، ١ / ٢٢١
 أبو جعفر محمد بن علي بن الحسين بن
 بابويه القمي، ٢ / ٢٩٧، ٢٤٢
 أبو حنيفة، ١ / ٢٠٨، ٢٠٧، ٢١٠، ٢١٢، ٢٢٢ -
 ٢٢١، ٢٢٢، ٢٢٣، ٢٢٤، ٢٢٥، ٢٢٦، ٢٢٧، ٢٢٨، ٢٢٩، ٢٣٠، ٢٣١، ٢٣٢، ٢٣٣، ٢٣٤، ٢٣٥، ٢٣٦، ٢٣٧، ٢٣٨، ٢٣٩، ٢٤٠، ٢٤١، ٢٤٢، ٢٤٣، ٢٤٤، ٢٤٥، ٢٤٦، ٢٤٧، ٢٤٨، ٢٤٩، ٢٥٠، ٢٥١، ٢٥٢، ٢٥٣، ٢٥٤، ٢٥٥، ٢٥٦، ٢٥٧، ٢٥٨، ٢٥٩، ٢٦٠، ٢٦١، ٢٦٢، ٢٦٣، ٢٦٤، ٢٦٥، ٢٦٦، ٢٦٧، ٢٦٨، ٢٦٩، ٢٧٠، ٢٧١، ٢٧٢، ٢٧٣، ٢٧٤، ٢٧٥، ٢٧٦، ٢٧٧، ٢٧٨، ٢٧٩، ٢٨٠، ٢٨١، ٢٨٢، ٢٨٣، ٢٨٤، ٢٨٥، ٢٨٦، ٢٨٧، ٢٨٨، ٢٨٩، ٢٩٠، ٢٩١، ٢٩٢، ٢٩٣، ٢٩٤، ٢٩٥، ٢٩٦، ٢٩٧، ٢٩٨، ٢٩٩، ٣٠٠، ٣٠١، ٣٠٢، ٣٠٣، ٣٠٤، ٣٠٥، ٣٠٦، ٣٠٧، ٣٠٨، ٣٠٩، ٣١٠، ٣١١، ٣١٢، ٣١٣، ٣١٤، ٣١٥، ٣١٦، ٣١٧، ٣١٨، ٣١٩، ٣٢٠، ٣٢١، ٣٢٢، ٣٢٣، ٣٢٤، ٣٢٥، ٣٢٦، ٣٢٧، ٣٢٨، ٣٢٩، ٣٣٠، ٣٣١، ٣٣٢، ٣٣٣، ٣٣٤، ٣٣٥، ٣٣٦، ٣٣٧، ٣٣٨، ٣٣٩، ٣٤٠، ٣٤١، ٣٤٢، ٣٤٣، ٣٤٤، ٣٤٥، ٣٤٦، ٣٤٧، ٣٤٨، ٣٤٩، ٣٥٠، ٣٥١، ٣٥٢، ٣٥٣، ٣٥٤، ٣٥٥، ٣٥٦، ٣٥٧، ٣٥٨، ٣٥٩، ٣٦٠، ٣٦١، ٣٦٢، ٣٦٣، ٣٦٤، ٣٦٥، ٣٦٦، ٣٦٧، ٣٦٨، ٣٦٩، ٣٧٠، ٣٧١، ٣٧٢، ٣٧٣، ٣٧٤، ٣٧٥، ٣٧٦، ٣٧٧، ٣٧٨، ٣٧٩، ٣٨٠، ٣٨١، ٣٨٢، ٣٨٣، ٣٨٤، ٣٨٥، ٣٨٦، ٣٨٧، ٣٨٨، ٣٨٩، ٣٩٠، ٣٩١، ٣٩٢، ٣٩٣، ٣٩٤، ٣٩٥، ٣٩٦، ٣٩٧، ٣٩٨، ٣٩٩، ٤٠٠، ٤٠١، ٤٠٢، ٤٠٣، ٤٠٤، ٤٠٥، ٤٠٦، ٤٠٧، ٤٠٨، ٤٠٩، ٤١٠، ٤١١، ٤١٢، ٤١٣، ٤١٤، ٤١٥، ٤١٦، ٤١٧، ٤١٨، ٤١٩، ٤٢٠، ٤٢١، ٤٢٢، ٤٢٣، ٤٢٤، ٤٢٥، ٤٢٦، ٤٢٧، ٤٢٨، ٤٢٩، ٤٣٠، ٤٣١، ٤٣٢، ٤٣٣، ٤٣٤، ٤٣٥، ٤٣٦، ٤٣٧، ٤٣٨، ٤٣٩، ٤٤٠، ٤٤١، ٤٤٢، ٤٤٣، ٤٤٤، ٤٤٥، ٤٤٦، ٤٤٧، ٤٤٨، ٤٤٩، ٤٥٠، ٤٥١، ٤٥٢، ٤٥٣، ٤٥٤، ٤٥٥، ٤٥٦، ٤٥٧، ٤٥٨، ٤٥٩، ٤٦٠، ٤٦١، ٤٦٢، ٤٦٣، ٤٦٤، ٤٦٥، ٤٦٦، ٤٦٧، ٤٦٨، ٤٦٩، ٤٧٠، ٤٧١، ٤٧٢، ٤٧٣، ٤٧٤، ٤٧٥، ٤٧٦، ٤٧٧، ٤٧٨، ٤٧٩، ٤٨٠، ٤٨١، ٤٨٢، ٤٨٣، ٤٨٤، ٤٨٥، ٤٨٦، ٤٨٧، ٤٨٨، ٤٨٩، ٤٩٠، ٤٩١، ٤٩٢، ٤٩٣، ٤٩٤، ٤٩٥، ٤٩٦، ٤٩٧، ٤٩٨، ٤٩٩، ٥٠٠، ٥٠١، ٥٠٢، ٥٠٣، ٥٠٤، ٥٠٥، ٥٠٦، ٥٠٧، ٥٠٨، ٥٠٩، ٥١٠، ٥١١، ٥١٢، ٥١٣، ٥١٤، ٥١٥، ٥١٦، ٥١٧، ٥١٨، ٥١٩، ٥٢٠، ٥٢١، ٥٢٢، ٥٢٣، ٥٢٤، ٥٢٥، ٥٢٦، ٥٢٧، ٥٢٨، ٥٢٩، ٥٣٠، ٥٣١، ٥٣٢، ٥٣٣، ٥٣٤، ٥٣٥، ٥٣٦، ٥٣٧، ٥٣٨، ٥٣٩، ٥٤٠، ٥٤١، ٥٤٢، ٥٤٣، ٥٤٤، ٥٤٥، ٥٤٦، ٥٤٧، ٥٤٨، ٥٤٩، ٥٥٠، ٥٥١، ٥٥٢، ٥٥٣، ٥٥٤، ٥٥٥، ٥٥٦، ٥٥٧، ٥٥٨، ٥٥٩، ٥٦٠، ٥٦١، ٥٦٢، ٥٦٣، ٥٦٤، ٥٦٥، ٥٦٦، ٥٦٧، ٥٦٨، ٥٦٩، ٥٧٠، ٥٧١، ٥٧٢، ٥٧٣، ٥٧٤، ٥٧٥، ٥٧٦، ٥٧٧، ٥٧٨، ٥٧٩، ٥٨٠، ٥٨١، ٥٨٢، ٥٨٣، ٥٨٤، ٥٨٥، ٥٨٦، ٥٨٧، ٥٨٨، ٥٨٩، ٥٩٠، ٥٩١، ٥٩٢، ٥٩٣، ٥٩٤، ٥٩٥، ٥٩٦، ٥٩٧، ٥٩٨، ٥٩٩، ٦٠٠، ٦٠١، ٦٠٢، ٦٠٣، ٦٠٤، ٦٠٥، ٦٠٦، ٦٠٧، ٦٠٨، ٦٠٩، ٦١٠، ٦١١، ٦١٢، ٦١٣، ٦١٤، ٦١٥، ٦١٦، ٦١٧، ٦١٨، ٦١٩، ٦٢٠، ٦٢١، ٦٢٢، ٦٢٣، ٦٢٤، ٦٢٥، ٦٢٦، ٦٢٧، ٦٢٨، ٦٢٩، ٦٣٠، ٦٣١، ٦٣٢، ٦٣٣، ٦٣٤، ٦٣٥، ٦٣٦، ٦٣٧، ٦٣٨، ٦٣٩، ٦٤٠، ٦

- أبو زيد الأنصاري، ١ / ٢٥٣
 أبو سعيد الخُدري، ١ / ٤٨٨، ٢ / ١٣٦، ١٤٢،
 ١٥٠، ١٤٤
 أبو شُرَيْح الكعبي، ٢ / ٣٦١
 أبو الصديق الناجي، ٢ / ١٤٢
 أبو العالية، ١ / ٢٤٩
 أبو العباس، ٢ / ١٩٥
 أبو عبد الله المدائني، ٢ / ١٩٦
 أبو عبيد القاسم بن سلام، ٢ / ١٧، ١٩١،
 ١٩٣، ٣٧٠
 أبو علي ابن الجنيد، ١ / ٤٠٩، ٤١٦، ٢ /
 ٢٦٨، ٢٩٣، ٣١٢، ٣١٥
 أبو علي الجُبائي، ١ / ٢٤٩
 أبو عمرو، ٢ / ٣٩١
 أبو موسى، ٢ / ١٩٨
 أبو موسى الأشعري، ٢ / ٣٩٣، ٣٩٤
 أبو موسى الأشعري، ٢ / ٤١٥
 أبو موسى الهَزَوي، ٢ / ٤٥٩
 أبو هاشم الواسطي، ٢ / ١٩٧
 أبو هريرة، ١ / ٢٢٥، ٢٢٦، ٢٣٥، ٣٦٣، ٣٦٤،
 ٣٧١، ٣٧٩، ٥٥٩
 أبو اليسر كَعْب بن عمرو، ٢ / ١٤١
 أبو يوسف، ١ / ٢٩٧، ٣٣٣، ٣٣٤، ٣٣٦، ٣٤٥،
 ٣٩٦، ٤١٩، ٤٢٨، ٤٤٢، ٤٦٠، ٤٨٦، ٥٠٩،
 ٥١٨، ٤٩، ٧١، ١٢٠، ١٢٣، ١٦٣،
 ٢٠٢، ٢٠٥، ٢١٨، ٢٢٨، ٢٤٧، ٢٥٦، ٢٦٣،
 ٣٠٨، ٣٣٠، ٣٤٣، ٣٤٦، ٣٨١، ٤٤٦، ٤٥١،
 ٢٦٦، ٢٦٧، ٢٧٢، ٢٨٨، ٢٩٢، ٣١٨، ٣٢٦،
 ٣٢٨، ٣٤٢، ٣٤٦
 أبي بن كَعْب، ٢ / ٦٣، ٤١٤
 الأجلح، ١٤٤، ١٥٣
 أحمد بن حنبل، ١ / ٢٣٠، ٣١١، ٣١٣، ٣٦٠،
 ٤٤٣، ٤٤٤، ١٩٦، ١٩٧، ٢١٢، ٢٤٤،
 ٣١١، ٣٧٧، ٤٤١
 أسامة بن زيد، ٢ / ٤٣٩، ٤٤١، ٤٤٢
 إسحاق بن إبراهيم الهَزَوي، ٢ / ٥٥٧
 إسحاق بن راهويه، ١ / ٣١١، ٣١٣
 إسماعيل بن عَيَّاش، ٢ / ٤٥٧، ٤٥٩
 الأسود بن يزيد، ٢ / ٣٩٤
 أشعث، ٢ / ١٤٧
 الأشعث بن قيس، ٢ / ٤٤٠
 الأعمش، ٢ / ١٦٦، ٣٨٦
 أم إبراهيم، ٢ / ١٥١
 أم حبيبة زوج النبي، ٢ / ١٩٢
 أم سلمة، ١ / ٤٣٨، ٥١٠
 أنس، ١ / ٢٤٩، ٣٧٢، ٤٦٩، ١٨٣، ٢٠٣،
 ٣١١
 أنس بن مالك، ٢ / ١٣٩، ٢٨٧
 الأوزاعي، ١ / ٢٧٥، ٣٢٦، ٣٢٩، ٣٤٥، ٣٦٢،
 ٣٦٧، ٤٠٤، ٤٤٣، ٤٨٢، ٤٨٣، ٤٨٤، ٢ /
 ١٦، ٥١، ٥٦، ٥٧، ١٢٦، ١٢٨، ١٣٣، ١٦٤،
 ٢١٨، ٢٤٨، ٢٥٨، ٢٦٤، ٢٧٧، ٢٨٥، ٢٩٢،
 ٣٠٨، ٣٣٠، ٣٤٣، ٣٤٦، ٣٨١، ٤٤٦، ٤٥١

- أهبان، ٢ / ٢٨٣
 أياس بن معاوية، ٢ / ٣٠٦
 أيوب، ٢ / ١٥٣
 أبو الزبير، ٢ / ١٣٧
 بُثَيْن، ٢ / ١٠٤
 البراء، ٢ / ٣٤٧
 البراء بن عازب، ١ / ٣١٠، ٢ / ٢٠٣
 بِشر، ٢ / ٢٦٦
 بِشر بن الوليد، ٢ / ٣٤٢
 ثُمَاضِر، ٢ / ٣٠
 ثَعْلَب، ٢ / ٣٩١
 الثوري، ١ / ٢٨٣، ٣٠٨، ٣١٨، ٣٢٦، ٣٢٨
 ٣٣٠، ٣٣٣، ٣٤٥، ٣٥٢، ٣٦٩، ٣٧٠
 ٣٧٥، ٣٨٥، ٣٨٩، ٣٩٠، ٣٩٥، ٤٠٤، ٤٢٧
 ٤٣٩، ٤٤٣، ٤٥١، ٤٦٣، ٤٨٤، ٢ / ٣٤
 ٤٤، ٧٨، ٧٩، ١٢٠، ١٢٨، ١٣٣، ١٦٣
 ٢٠٢، ٢٣٠، ٢٣٢، ٢٤٨، ٢٥٧، ٢٥٨، ٢٦٣
 ٢٧٥، ٢٧٧، ٢٨٥، ٣٠٧، ٣٤٣، ٣٤٥، ٣٧٦
 ٣٨٩، ٤١٠، ٤٤٦، ٤٥١
 جابر، ١ / ٣٩٩، ٤٦٩، ٢ / ١٤٤، ١٥٠، ٣٣٥
 ٣٣٦، ٣٥٩، ٤٥٩
 جابر بن عبد الله الأنصاري، ١ / ٤٨٨، ٢ /
 ١٣٦، ١٤٢، ٣٨٦، ٤٥٧
 الجُبَانِي، ١ / ٢٦١
 جَعْفَرِ الطَّيَّار، ١ / ٣٣٩
 جَمِيل، ٢ / ١٠٤
 جَوَيْر، ٢ / ٣٦٦
 الحُبَاب بن عمرو، ٢ / ١٤١
 الحَجَّاج بن أَرطاة، ٢ / ٢٣
 حَجَّاج بن مُحَمَّد، ٢ / ٤٥٩
 حَذِيقَة، ١ / ٣٨٥
 حَذِيقَة بن اليَمَان، ١ / ٣٤٩
 الحسن، ١ / ٣٨٧، ٢ / ٣١، ٢٤٧، ٢٥٦، ٤٤٦
 الحسن البصري، ١ / ٢٤٨، ٢٦١، ٢٨٤، ٣٠١
 ٣١٧، ٣٣١، ٣٦٩، ٤١٧، ٢ / ١٦٩، ١٧٦
 ١٨٥، ٣٠٦
 الحسن بن حي، ١ / ٢٢٥، ٣٩٠، ٢ / ١٢٨
 ٢١٩، ٢٥٨، ٢٦٤، ٢٧٣، ٢٧٥، ٢٧٧، ٢٩٢
 ٣٤٣، ٣٤٦، ٣٧٦، ٣٨١، ٤٤٦
 الحسن بن زياد، ٢ / ٢٤٦
 الحسن بن صالح بن حي، ١ / ٢٢١، ٢٣٤
 ٣٦٣، ٣٦٨، ٢ / ١٢٠، ١٢٥، ٢٢٩
 الحسن بن عُمارة، ٢ / ٤٠٦
 الحسن بن مُحَمَّد، ٢ / ٣٣٥
 الحَسَنِ بن عبيد الله بن عبد الله بن عباس،
 ٢ / ١٥١
 حُصَيْن بن عبد الرحمن، ٢ / ٢٨٨
 الحكم، ٢ / ١٤٤
 حَمَادُ بنُ أَبِي سَلِيمَان، ١ / ٣٣١
 حَمَاد بن زيد، ٢ / ١٥٣
 حَمَزَة بنُ عُمَيْرِو الأسْلَمِي، ١ / ٣٧٣
 حُمَيْد، ٢ / ٢٠٣

- حَمِيدُ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ، ١ / ٣٧٩
 خالد بن الوليد، ٢ / ١٨٣
 حُزَيْمَةُ بْنُ ثَابِتٍ ذِي الشَّهَادَتَيْنِ، ٢ / ٢٩٨
 حُزَيْمَةُ بْنُ ثَابِتٍ، ٢ / ١٤٠
 حُطَّابُ بْنُ صَالِحٍ، ٢ / ١٤٠
 الخليل بن أحمد، ٢ / ٣٩٠
 داود، ١ / ٢٠٩، ٢٢٥، ٢٧١، ٢٨٠، ٤٥٩، ٥٠٦، ٥٠٩، ١٧ / ٢، ٤١، ٢٥٩، ٣١١، ٣٣٢
 داود بن علي، ١ / ٢١١، ٣١١، ٤٠٣، ٢٥٨
 داود بن علي الأصهباني، ٢ / ٣٨٦، ٣٩٩
 داود بن علي، ٣١٧، ٣٥٩، ٣٦٠
 دَرَجَ أَبُو السَّمْحِ، ٢ / ١٩١، ١٩٢
 الرازي، ٢ / ٤٢٥
 ربيعة، ١ / ٢٧٩، ٣٣٦، ٣٧٥، ١٧ / ٢، ٧٩
 رِفَاعَةُ بْنُ مَالِكٍ، ١ / ٣٠٢
 رُكَّانَةُ بْنُ عَبْدِ يَزِيدٍ، ٢ / ٣١
 زُرَّارَةُ، ٢ / ٦٦
 زُفَرٌ، ١ / ٢٣٤، ٣٩٦، ٤٤٢، ٤٨٦، ٥١٨، ٢ / ٢، ٣٦، ٤٩، ١٢٨، ١٦٣، ٢٠٢، ٢١٩، ٢٥٦
 زوجة ابن عُمَرَ، ٢ / ٢٩
 زَهْدَمُ بْنُ الْحَارِثِ، ٢ / ٢٨٢
 الزُّهْرِيُّ، ١ / ٢٩٨، ٣٧٩، ٣٨٧، ٥٠٧، ٢ / ٤٥، ٧٩، ٢٣٠، ٢٨٦، ٣٠٦، ٣٠٩، ٣٢١، ٤١٥
 ٤٤٠، ٤٤١، ٤٣٨
 زيد، ٢ / ٤١٥
 زيد العَمِّي، ٢ / ١٤٢
 زيد بن أَرْقَمٍ، ١ / ٣٤٩
 زيد بن أسْلَمَ، ٢ / ١٩٣، ١٩٤، ١٩٧
 زيد بن ثابت، ٢ / ٤١٠
 زيد بن وهب الجُهَنِّي، ٢ / ١٤٤، ١٤٨
 الساجي، ٢ / ١٩١، ١٩٣، ٣٠٦، ٣٠٩، ٣١٤
 ٣٨٦
 سالم بن أَبِي عُرْوَةَ الْقُرَشِيِّ، ٢ / ١٤٧
 سَعْدُ، ٢ / ٤١٢
 سَعِيدُ بْنُ جُبَيْرٍ، ١ / ٤٨٩، ٥١٨
 سعيد بن المُسَيَّبِ، ١ / ٣١٧، ٣٢٨، ٢ / ١٤٥
 ١٤٧، ٤١٥، ٤٣٧، ٤٤٠، ٤٤٢، ٤٤٣
 سعيد بن مَسْرُوقٍ، ٢ / ١٤٧
 سفيان، ١ / ٤٥١، ٢ / ٤٠٦
 سفيان بن عُيَيْنَةَ، ٢ / ٤٥٧
 سفيان الثَّوْرِي، ١ / ٢٨٥
 سلامة بنت مَعْقِلٍ، ٢ / ١٤١
 سَلَمَةُ بْنُ الْأَكْعَعِ، ١ / ٤٨٨
 سَلَمَةُ بْنُ عَلْقَمَةَ، ٢ / ١٥٨
 سَلِيمَانُ بْنُ دَاوُدَ، ٢ / ١٩٢
 سَلِيمَانُ بْنُ مِهْرَانَ الْأَعْمَشِ، ٢ / ٤٠٦
 سَلِيمُ بْنُ عَبَّادٍ، ٢ / ٨١
 سُمُرَةُ، ٢ / ٣٣٥، ٣٣٦
 سُورَيْدُ بْنُ غَفَلَةَ، ٢ / ١٣٦

سَهْلُ بْنُ سَعْدِ السَّاعِدِيِّ، ٢٧ / ٢
الشافعي، ١ / ٢٠٧، ٢٠٨، ٢١١، ٢١٢، ٢٢٢ -
٢٢٤، ٢٢٩، ٢٣٤، ٢٣٧، ٢٤٣ - ٢٤٥،
٢٦٨، ٢٧٠، ٢٧٢، ٢٧٣، ٢٧٦، ٢٧٨، ٢٨١،
٢٨٣، ٢٩٤، ٢٩٧، ٣٠٠، ٣٠٥، ٣٠٩، ٣١١ -
٣١٣، ٣١٥، ٣١٧، ٣١٩، ٣٢٣، ٣٢٧،
٣٢٨، ٣٣٤ - ٣٣٦، ٣٣٩ - ٣٤٢، ٣٤٥،
٣٤٦، ٣٤٨، ٣٥٢، ٣٥٥، ٣٥٧، ٣٦٠، ٣٦٧،
٣٦٩، ٣٧١، ٣٧٥، ٣٧٦، ٣٨٨، ٣٩١، ٣٩٧،
٤٠٤، ٤٠٨، ٤١١، ٤١٢، ٤١٨، ٤٢٢، ٤٢٨،
٤٣٦، ٤٣٩، ٤٤٣، ٤٤٩، ٤٥١، ٤٥٣ -
٤٥٦، ٤٦٠، ٤٦٣، ٤٦٤، ٤٦٧، ٤٦٨، ٤٧٠،
٤٧٢، ٤٧٣، ٤٨٦، ٥١٥ - ٥١٧، ٥١٩،
٥٢٣، ٥٢٤، ٥٢٨، ٥٣٥، ٥٣٦، ٥٤٤،
٥٤٩، ٥٦٠، ٥٦٣، ٥٧٠، ٥٧٣، ٥٧٨ - ٥٨٠،
٥٨٩، ٥٩١، ٥٩٢، ٥٩٤ - ٥٩٨، ٥٩٩، ٦٠٠،
٦١٠، ٦١٧، ٦٢١ - ٦٢٣، ٦٢٦، ٦٢٨، ٦٣٠،
٦٣٣، ٦٤٦، ٦٦٤، ٦٧٥، ٦٨٦ - ٦٨٨، ٦٩٠،
٦٩٢، ٦٩٧، ٦٩٨، ٦٩٩، ٧٠١، ٧٠٢، ٧٠٣،
٧٠٧، ٧١٢، ٧١٩، ٧٣٠، ٧٣٢، ٧٣٨،
٧٣٩، ٧٤٥، ٧٤٨، ٧٤٩، ٧٥٨، ٧٦٥، ٧٧٠،
٧٧٤، ٧٧٥، ٧٧٧، ٧٨٦، ٧٩٣، ٨٠٧، ٨١٠،
٨١٨، ٨٢٦، ٨٢٨، ٨٣٦، ٨٣٤، ٨٣٥، ٨٣٩،
٨٦١، ٨٦٣، ٨٦٧، ٨٦٨، ٨٦٩، ٨٧٠، ٨٧١،
٨٧٢، ٨٧٣، ٨٧٤، ٨٧٥، ٨٧٦، ٨٧٧، ٨٧٨،
٨٧٩، ٨٨٠، ٨٨١، ٨٨٢، ٨٨٣، ٨٨٤، ٨٨٥،
٨٨٦، ٨٨٧، ٨٨٨، ٨٨٩، ٨٩٠، ٨٩١، ٨٩٢،
٨٩٣، ٨٩٤، ٨٩٥، ٨٩٦، ٨٩٧، ٨٩٨، ٨٩٩،
٩٠٠، ٩٠١، ٩٠٢، ٩٠٣، ٩٠٤، ٩٠٥، ٩٠٦،
٩٠٧، ٩٠٨، ٩٠٩، ٩١٠، ٩١١، ٩١٢، ٩١٣،
٩١٤، ٩١٥، ٩١٦، ٩١٧، ٩١٨، ٩١٩، ٩٢٠،
٩٢١، ٩٢٢، ٩٢٣، ٩٢٤، ٩٢٥، ٩٢٦، ٩٢٧،
٩٢٨، ٩٢٩، ٩٣٠، ٩٣١، ٩٣٢، ٩٣٣، ٩٣٤،
٩٣٥، ٩٣٦، ٩٣٧، ٩٣٨، ٩٣٩، ٩٤٠، ٩٤١،
٩٤٢، ٩٤٣، ٩٤٤، ٩٤٥، ٩٤٦، ٩٤٧، ٩٤٨،
٩٤٩، ٩٥٠، ٩٥١، ٩٥٢، ٩٥٣، ٩٥٤، ٩٥٥،
٩٥٦، ٩٥٧، ٩٥٨، ٩٥٩، ٩٦٠، ٩٦١، ٩٦٢،
٩٦٣، ٩٦٤، ٩٦٥، ٩٦٦، ٩٦٧، ٩٦٨، ٩٦٩،
٩٧٠، ٩٧١، ٩٧٢، ٩٧٣، ٩٧٤، ٩٧٥، ٩٧٦،
٩٧٧، ٩٧٨، ٩٧٩، ٩٨٠، ٩٨١، ٩٨٢، ٩٨٣،
٩٨٤، ٩٨٥، ٩٨٦، ٩٨٧، ٩٨٨، ٩٨٩، ٩٩٠،
٩٩١، ٩٩٢، ٩٩٣، ٩٩٤، ٩٩٥، ٩٩٦، ٩٩٧،
٩٩٨، ٩٩٩، ١٠٠٠، ١٠٠١، ١٠٠٢، ١٠٠٣،
١٠٠٤، ١٠٠٥، ١٠٠٦، ١٠٠٧، ١٠٠٨، ١٠٠٩،
١٠١٠، ١٠١١، ١٠١٢، ١٠١٣، ١٠١٤، ١٠١٥،
١٠١٦، ١٠١٧، ١٠١٨، ١٠١٩، ١٠٢٠، ١٠٢١،
١٠٢٢، ١٠٢٣، ١٠٢٤، ١٠٢٥، ١٠٢٦، ١٠٢٧،
١٠٢٨، ١٠٢٩، ١٠٣٠، ١٠٣١، ١٠٣٢، ١٠٣٣،
١٠٣٤، ١٠٣٥، ١٠٣٦، ١٠٣٧، ١٠٣٨، ١٠٣٩،
١٠٤٠، ١٠٤١، ١٠٤٢، ١٠٤٣، ١٠٤٤، ١٠٤٥،
١٠٤٦، ١٠٤٧، ١٠٤٨، ١٠٤٩، ١٠٥٠، ١٠٥١،
١٠٥٢، ١٠٥٣، ١٠٥٤، ١٠٥٥، ١٠٥٦، ١٠٥٧،
١٠٥٨، ١٠٥٩، ١٠٦٠، ١٠٦١، ١٠٦٢، ١٠٦٣،
١٠٦٤، ١٠٦٥، ١٠٦٦، ١٠٦٧، ١٠٦٨، ١٠٦٩،
١٠٧٠، ١٠٧١، ١٠٧٢، ١٠٧٣، ١٠٧٤، ١٠٧٥،
١٠٧٦، ١٠٧٧، ١٠٧٨، ١٠٧٩، ١٠٨٠، ١٠٨١،
١٠٨٢، ١٠٨٣، ١٠٨٤، ١٠٨٥، ١٠٨٦، ١٠٨٧،
١٠٨٨، ١٠٨٩، ١٠٩٠، ١٠٩١، ١٠٩٢، ١٠٩٣،
١٠٩٤، ١٠٩٥، ١٠٩٦، ١٠٩٧، ١٠٩٨، ١٠٩٩،
١١٠٠، ١١٠١، ١١٠٢، ١١٠٣، ١١٠٤، ١١٠٥،
١١٠٦، ١١٠٧، ١١٠٨، ١١٠٩، ١١١٠، ١١١١،
١١١٢، ١١١٣، ١١١٤، ١١١٥، ١١١٦، ١١١٧،
١١١٨، ١١١٩، ١١٢٠، ١١٢١، ١١٢٢، ١١٢٣،
١١٢٤، ١١٢٥، ١١٢٦، ١١٢٧، ١١٢٨، ١١٢٩،
١١٣٠، ١١٣١، ١١٣٢، ١١٣٣، ١١٣٤، ١١٣٥،
١١٣٦، ١١٣٧، ١١٣٨، ١١٣٩، ١١٤٠، ١١٤١،
١١٤٢، ١١٤٣، ١١٤٤، ١١٤٥، ١١٤٦، ١١٤٧،
١١٤٨، ١١٤٩، ١١٥٠، ١١٥١، ١١٥٢، ١١٥٣،
١١٥٤، ١١٥٥، ١١٥٦، ١١٥٧، ١١٥٨، ١١٥٩،
١١٦٠، ١١٦١، ١١٦٢، ١١٦٣، ١١٦٤، ١١٦٥،
١١٦٦، ١١٦٧،

- عبد الله، ٢ / ١٣٤
عبد الله الأشجعي، ٢ / ١٩٦
عبد الله بن أبي الهذيل، ٢ / ١٣٩
عبد الله بن الزبير، ٢ / ١٣٦، ١٤٨، ١٤٩، ٣٢٠، ٣٨٦
عبد الله بن بُرَيْدَة، ٢ / ٤٤٣
عبد الله بن دينار، ٢ / ١٤٨
عبد الله بن سنان، ٢ / ٣٠٤
عبد الله بن عباس، ١ / ٤٥٢، ٤٨٨، ٦٨ / ٢
٤١٩، ١٣٥
عبد الله بن عَكَّيم، ١ / ٢٣١
عبد الله بن عُمر، ٢ / ١٠٩، ١٥٨، ٣١٤، ٣٥٥، ٤٤٢
عبد الله بن مُحَمَّد التُّفَيْلي، ٢ / ١٤٠
عبد الله بن مسعود، ١ / ٤٣٧، ٤٨٨، ٢ / ١٣٦، ١٣٤
عبد الله بن مَعْقِلِ المُرَني، ٢ / ٤٣٧
عبد المَلِك بن يَعلَى، ٢ / ١٣٧، ١٥٤
عبيد الله بن الحسن، ٢ / ٢٤٨، ٢٦٣، ٣٠٧
عُبَيْد بن عُمَيْر، ١ / ٢٢٥
عَبِيدَة السَّلَماني، ٢ / ١٤٣
عثمان، ٤١٥
عثمان البَتي، ٢ / ٣٤، ٧٩، ١٢١، ١٢٦، ١٣٣، ١٤٩، ٢٢٤، ٢٤٧، ٢٥٦، ٢٧٧، ٣٠٧، ٣٢٦
٣٥٥، ٣٧٦، ٤٤٢، ٤٥١
عثمان بن مَطْعُون، ٢ / ١٤٩
- العجلاني، ٢ / ٢٧، ٢٨
عَدِي، ٢ / ١٥٣
عُدَيْسَة بنت أَهْبَان بن صَيْفِي، ٢ / ٢٨٠
عروة، ٢ / ٢٨٦، ٣٠٩
عروة بن الزبير، ٢ / ٣٢٠
عُرْوَة بن مُضَرَّس، ١ / ٤٥٠
عطاء، ١ / ٣٦٧، ٣٦٩، ٤٨٨، ٢ / ١٠٩، ١٤٢، ٣٠٧
عطاء الخراساني، ٢ / ٤٦٠
عطاء بن أبي رَباح، ٢ / ٣٩٨
عطاء بن يسار، ٢ / ١٩٤
عِكْرِمَة، ١ / ٢٤٩، ٣١، ١٤٥-١٤٧، ٣٢٧، ٣٣٠
علي بن عاصم، ٢ / ٣٨٩
عَمَّار بن ياسر، ١ / ٢٣٨
عُمَر، ١ / ٤٤٥، ٤٥٢، ٤٩٠، ٤٩٣، ٤٩٤، ٢ / ٢١، ٣١، ٨٨، ١٣٨، ١٣٩، ١٤٣، ١٤٤، ١٤٧، ١٤٨، ١٥٠، ١٥٢، ٢٣٠، ٤١٥
عُمَر بن أبي سَلَمَة، ١ / ٥١٠
عُمَر بن الحَكَم، ٢ / ١٩٢
عُمَر بن الخَطَّاب، ١ / ٣٣٧، ٤٤٤، ٢ / ٣٠٦، ٣٧٠، ٤٤٠، ٤٤٢
عُمَر بن عبد العزيز، ٢ / ١٣٦، ١٥٣، ٣٠٦
٣٠٧، ٣١٤، ٣٢٠، ٣٥٥، ٤٤٠
عَمْرُو بن أبي حَكِيم، ٢ / ٤٤٣
عَمْرُو بن الحارث، ٢ / ١٩٢

- عَمْرُو بن خَزَم، ٣٧٨ / ٢
عَمْرُو بن خَارِجَة، ٤٥٨، ٤٥٦ / ٢
عَمْرُو بن دِينَار، ٤٥٩، ٤٥٧ / ٢
عَمْرُو بن سَالِم، ٦٣ / ٢
عَمْرُو بن شَعِيب، ٤٥٩، ٤٤٢، ٤٣٩ / ٢
عَمْرُو بن عَثْمَان بن عَفَّان، ٤٤١، ٤٣٩ / ٢
عَنْزَرَة، ١٠٥، ١٠٤ / ٢
عُؤَيْمِر، ٤٨٧ / ١
غَالِب بن الْحَسَن، ١٨٤ / ٢
فَاطِمَة بنت أَبِي حُبَيْش، ٧٦ / ٢
الْفَضْل بن شَاذَان، ٤٠٣ / ٢
الْفَضْل بن الْعَبَّاس، ٤٧٤ / ١
القَاسِم بن الْفَضْل بن مَعْدَان، ١٤٩ / ٢
قَتَادَة، ٣٣٦، ٣٣٥، ٣٠٧، ٤٥ / ٢
قَنْبَر، ٢٩٨ / ٢
الْليث، ٣٤٨، ٣٣٣، ٣٢٨، ٣٢٦، ٢٨٤ / ١
٣٦٩، ٤٠٤ / ٢، ٣٦، ٣٤، ٥٥، ٧٩، ١٢٦
١٦٤، ٢٤٨، ٢٥٨، ٢٧٣ - ٢٧٧، ٢٧٥
٢٨٥، ٢٩٣، ٣١١، ٣١٧، ٣٦٩، ٤٤٦، ٤٤٧
الليث بن سَعْد، ٣١٣، ٣٠٠، ٢٨٣، ٢٧٩ / ١
٤٨٢، ٥١٥، ١٧ / ٢، ٤١، ٧٨، ١٠١، ١٢٨
١٣٣، ٣١٤، ٣٢٦
مَارِيَة، ١٤٦ / ٢
مَاعِز، ٣٣٦، ٣٣٥ / ٢
مَالِك بن أَنَس = مَالِك، ٢٢٥، ٢٢٢، ٢٠٧ / ١
٢٧٨، ٢٧٦، ٢٧١، ٢٦٩، ٢٤٦، ٢٣٧، ٢٢٧
- ٣١١، ٣٠٨، ٣٠٥، ٣٠١، ٢٩٩، ٢٩٧، ٢٨٣
٣٢٦، ٣٢٣، ٣٢٢، ٣١٨، ٣١٦، ٣١٥، ٣١٢
٣٢٨، ٣٣١، ٣٣٦ - ٣٤٠، ٣٤٥
٣٤٦، ٣٤٨، ٣٥١، ٣٥٩، ٣٦٢، ٣٦٦، ٣٦٩
٣٧٠، ٣٧٥، ٣٧٩، ٣٨٥، ٣٨٨، ٣٩١، ٣٩٦
٤٠٤، ٤١١، ٤١٢، ٤١٦، ٤٢١، ٤٣٦، ٤٣٩
٤٤٣، ٤٥١ - ٤٥٤، ٤٥٩، ٤٦٣، ٤٦٤
٤٦٩، ٤٧٠، ٤٨٢، ٤٨٦، ٥٠٦، ٥٠٩، ٥١٥
٥١٧، ٥١٨، ٥٢٣ / ٢، ١٣، ١٦، ٢٤، ٣٤ -
٣٦، ٤٤، ٤٩، ٥١، ٥٥، ٥٦، ٧٨، ٧٩، ٨٩
٩١، ٩٤، ٩٦، ١٢١، ١٢٥، ١٢٨، ١٣٣
١٤٣، ١٦٤، ١٧٥، ١٨١، ١٩٦، ١٩٨، ٢٠٠
٢٠٢، ٢١٩، ٢٢٥ - ٢٢٧، ٢٢٩، ٢٣١
٢٣٨، ٢٤٨، ٢٥٧، ٢٥٨، ٢٦٣، ٢٧٠، ٢٧٣
٢٧٥، ٢٧٧، ٢٨٤، ٢٨٥، ٢٩٢، ٣٠٧، ٣٠٨
٣١٤، ٣١٧، ٣٢١، ٣٢٦، ٣٤٣، ٣٤٦، ٣٦٩
٣٧٦، ٣٨١، ٤١١، ٤١٥، ٤٤٦، ٤٤٧، ٤٥١
مَجَاهِد، ٤٨٨ / ١
مُحَمَّد، ٢٩٧ / ١، ٣٩٦، ٤٢٧، ٤٦٣
٥٠٩ / ٢، ٤٩، ٧١، ١٢٠، ١٢٣، ١٦٣
٢١٨، ٢٢٨، ٢٤٧، ٢٥٦، ٢٦٣، ٢٩٢، ٣١٧
٣٢٦، ٣٢٨، ٣٤٦
مُحَمَّد بن إِسْحَاق، ١٤٠، ٢٤ / ٢
مُحَمَّد بن الْحَسَن، ٢٦٤ / ١، ٢٧٩، ٢٢٤
٤٦٠، ٢ / ٢، ٢٠٢
مُحَمَّد بن الْحَنْفِيَة، ٤٣٧، ٣٩٩ / ٢

- مَحْمَد بن جرير الطبري، ١ / ٢٠٩، ٢١١،
 ٢٤٨
 مَحْمَد بن جعفر، ٢ / ١٩٣
 مَحْمَد بن زياد، ٢ / ١٤٩
 مَحْمَد بن سَلَمَة، ٢ / ١٤٠
 مَحْمَد بن سيرين، ٢ / ١٣٧، ١٤٣، ١٥٣، ١٥٤
 مَحْمَد بن عبد الله بن الحسن، ٢ / ٢٨٣
 مَحْمَد بن عبد الله بن عبد الحَكَم، ١ / ٥٢٣
 مَحْمَد بن مسلم، ٢ / ٣٠٤
 المَزْنِي، ١ / ٢٦٨، ٢٧٩، ٤٥٩، ٢ / ٤١، ٣٦٩،
 ٤٥٢
 مسروق، ٢ / ٤٣٧
 مُطَرِّف، ٢ / ٦٣
 مُعَاذ بن جَبَل، ٢ / ٣٥٩، ٣٦٠، ٣٩٤، ٣٩٥
 ٤٤٣، ٤٣٧
 المُعَافِي، ٢ / ٢٤٨
 معاوية بن أبي سفيان، ٢ / ٤٣٧، ٤٤٠
 مُعْتَمَر بن سليمان، ٢ / ٢٨٠
 المُعَلِّي، ١ / ٣٣٦
 مَعْمَر، ٢ / ٣٨٩
 المُغِيرَة بن شُعْبَة، ١ / ٤٨٩
- مَنظُور بن سَيَّار، ١ / ٢٥٥
 مَيْمُونَة، ١ / ٤٥٤، ٤٥٥
 النابغة الذُّبْيَانِي، ٢ / ١٦٠
 نافع، ٢ / ١٢٩، ١٥٨، ٣٣٦
 النسخي، ١ / ٢٩٥، ٤١٧، ٥١٨، ٢ / ٣٠٧
 ٤٠٦، ٤١٠
 الوزيرية العميدية، ١ / ٢٠٥
 الوليد بن عُقْبَة، ٢ / ١٣٦، ١٤٨ - ١٥٠
 الوليد بن مُسْلِم، ٢ / ٢٨٥
 وَهَّيب، ٢ / ٣٨٨
 الَهْدِيل بن شُرْحَبِيل، ٢ / ٣٩٣، ٣٩٤
 هشام، ٢ / ٢٥٦
 هشام بن زيد، ٢ / ٢٨٧
 يحيى بن سعيد الأنصاري، ٢ / ٣١٤
 يحيى بن عُبَادَة المَكِّي، ١ / ٢٨٥
 يحيى بن يَعْمُر، ٢ / ٤٣٧، ٤٤٣
 يزيد بن أبي زياد، ٢ / ٣٠٩، ٣١٠
 يزيد بن هارون، ٢ / ١٩٧، ١٩٨
 يعقوب، ٢ / ٤٤١
 يونس، ١ / ٤٠٢

(٧)

فهرس الأماكن

الصَّفا، ١ / ٤٤٢	أحجار الزَّيْت، ٢ / ٢٨١
العِراق، ٢ / ١٤٩	الأسواق، ٢ / ١٩٧
عَرَقات، ١ / ٣٣٤	البحر، ٢ / ١٦٦، ١٦٨، ١٦٩
عَرَقة، ١ / ٤٣٣، ٤٣٤، ٤٣٥، ٤٣٦، ٤٤٣	البر، ٢ / ١٦٨
٤٤٨، ٤٤٩، ٤٥٠، ٤٧٤	البصرة، ١ / ٢٤٣، ٢ / ١٥٤
عُرَيْنة، ٢ / ٢٠٣	البيت، ١ / ٢٨٦، ٤٤٢، ٤٤٥، ٤٥٨
فَذَك، ٢ / ٢٩٤	البيت الحرام، ٢ / ١٠١، ٢٠٤
الكوفة، ١ / ٢٤٣، ٢ / ١٤٩	بَيْت المَقْدِس، ١ / ٤٣٨
المدينة، ١ / ٤٠٣، ٢ / ٢٠٣	الحَبْشَة، ٢ / ١٩٨
المروّة، ١ / ٤٤٢	الحَجَر، ١ / ٢٨٦
المُرْدَلِفة، ١ / ٤٥٠	الحَرَمَيْن، ٢ / ١٤٩
مسجد إبراهيم الخليل، ١ / ٣٨٥	الحَوْض، ١ / ٢١٤
المسجد الأقصى، ١ / ٤٣٨	ركن الحَجَر، ١ / ٤٦٩
مسجد البصرة، ١ / ٣٨٤	الرُّكن اليماني، ١ / ٤٦٨، ٤٦٩
المسجد الحرام، ١ / ٣٨٤، ٣٨٥، ٤٣٨، ٤٤٢	ساحل بحر، ٢ / ١٦٩
٢٠٤ / ٢	سُباطة، ١ / ٢٥٩
مسجد الرّسول، ١ / ٣٨٥	شاطئ نهر، ٢ / ١٦٩

مسجد الكوفة، ١ / ٣٨٤	مشهد أمير المؤمنين، ٢ / ١٠٠
مسجد المدينة، ١ / ٣٨٤	مكة، ١ / ٤٤٢
المشعر، ١ / ٤٣٤، ٤٣٥، ٤٣٦، ٤٤٣، ٤٤٨	منى، ١ / ٣٤٤
٤٤٩	الميقات، ١ / ٤٣٦، ٤٣٧، ٤٣٨، ٤٤٢
المشعر الحرام، ١ / ٤٣٣	وادي مُحَسَّر، ١ / ٤٧٤
مشهد أحد من الأئمة، ٢ / ١٠٠	
مشهد النبي، ٢ / ١٠٠	

(٨)

فهرس الأديان و المذاهب و الجماعات

أصحاب الشافعي، ٢ / ١٤٦، ١٨٩	أنمة عليهم السلام، ١ / ٢١٢، ٣٩٨، ٤٠٢
أصحاب القول، ٢ / ٤٠٨	٤١٠، ٤١٣، ٤١٦، ٤٩٢، ٢ / ٨٧، ٩٦
أصحاب الكبائر، ١ / ٤١٤	٤٢٨، ٢٤١
أصحاب بدع، ١ / ٢١٣	الأبرص، ١ / ٣٢٤
أصحاب مالِك، ١ / ٢٢٧	ابن السَّيْل، ١ / ٤٢٦
أعجمي، ٢ / ٣٦٩	أجلاف الأعراب، ١ / ٢٦٠
الأعمى، ٢ / ٣١٧، ٣٢٠	الأخرس، ١ / ٥٠٠، ٢ / ٥٦
إمامي، ١ / ٤١٣	إخوة منظور بن سَيار، ١ / ٢٥٥
الإمامية، ١ / ٢١٦، ٢٢١، ٢٢٤، ٢٢٧، -	أزواج النبي، ٢ / ٣١٩
٢٣٠، ٢٣٣ - ٢٣٥، ٢٣٧، ٢٣٩، ٢٤٠،	الإسلام، ١ / ٥٠٤، ٢ / ٢٨٧، ٣٠٢، ٣٤٩
٢٤٣، ٢٤٥ - ٢٤٧، ٢٦٣ - ٢٦٧،	أصحاب، ١ / ٤٤٥، ٥٢٠، ٢ / ٤٥٨
٢٧٢، ٢٧٥ - ٢٧٧، ٢٨٠، ٢٨٢، ٢٨٤،	أصحاب أبي حنيفة، ١ / ٣٢٣، ٢ / ١٧٣
٢٨٥، ٢٨٩، ٢٩٠، ٢٩٣، ٢٩٦، ٢٩٩،	٢٠١، ٢٥٧، ٢٥٨، ٢٨٦
٣٠٠، ٣٠٣، ٣٠٤، ٣٠٦، ٣٠٨، ٣١٠، ٣١٢،	أصحاب التخيير، ١ / ٢٦٢
٣١٦، ٣١٨، ٣١٩، ٣٢٠، ٣٢٢ - ٣٢٥،	أصحاب الحديث، ١ / ٤٤٣، ٤٩٠، ٢ / ١٤٦
٣٢٧، ٣٢٩، ٣٣٢، ٣٣٣، ٣٣٥ - ٣٣٧، ٣٤٠،	١٩٥، ١٩٦، ١٩٨، ٣٨٨، ٣٩٤، ٤٠٦، ٤٤٢
٣٤٤، ٣٤٦ - ٣٥١، ٣٥٥، ٣٥٨ - ٣٦٣،	أصحاب الديون، ٢ / ٤٠٢
٣٦٥، ٣٦٦، ٣٦٨ - ٣٧١، ٣٧٣، ٣٧٤، ٣٧٦،	أصحاب السَّهام، ٢ / ٤٠٩، ٤١١

٣٧١ - ٣٧٦، ٣٧٩ - ٣٨٢، ٣٨٥، ٣٨٦،	٣٨٧، ٣٨٦، ٣٨٤، ٣٨٢، ٣٨١، ٣٧٩ -
٤١١، ٤١٤، ٤١٧، ٤١٩، ٤٢٦، ٤٢٩، ٤٣١	٣٨٩، ٣٩٠، ٣٩١، ٣٩٥، ٣٩٧، ٤٠١ -
٤٣٧، ٤٤٥، ٤٤٧، ٤٥١، ٤٥٣، ٤٥٤	٤٠٣، ٤٠٧، ٤٠٩، ٤١٠، ٤١٣ - ٤١٥،
الأئمة، ١ / ٢١٢، ٢١٥، ٢٢٦، ٢٤٤، ٢٤٨، ٢٦٤،	٤١٧، ٤٢١، ٤٢٣، ٤٢٤، ٤٢٧، ٤٢٨، ٤٣٠،
٢٨٤، ٢٨٥، ٣٢٧، ٤١٢، ٤٢٦، ٤٣٦، ٤٤٤،	٤٣٣، ٤٣٦، ٤٣٩، ٤٤١، ٤٤٧، ٤٤٨، ٤٥٠،
٤٤٩، ٤٥٤، ٥١٦، ٢ / ١٥، ٤٢، ٧٥، ٩٢،	٤٥٥، ٤٥٧، ٤٥٨، ٤٦٠ - ٤٦٢،
١١٥، ١٣٤، ١٣٩، ١٧٢، ١٨٧، ١٩٠، ٢٢٦،	٤٦٦، ٤٦٨، ٤٧٠، ٤٧١، ٤٧٣، ٤٧٩، ٤٨١،
٢٤٠، ٢٥٩، ٢٧٩، ٢٨٠، ٢٨٢، ٢٩٩، ٣٠٢،	٤٨٣، ٤٨٦، ٤٨٧، ٥٠١، ٥٠٣، ٥٠٤،
٣٤١، ٣٤٥، ٣٧٧، ٣٩٩، ٤٣٨	٥٠٦، ٥٠٨، ٥١٢ - ٥١٤، ٥١٧، ٥١٩،
الأنبياء، ١ / ٢٠٥، ٢ / ١٩٩	٥٢١، ٥٢٢، ٢ / ٩، ١٠، ١٢، ١٤، ١٩، ٢٣،
الأنصار، ١ / ٢٨٥	٣٢، ٣٤، ٣٥، ٤١ - ٤٣، ٤٥، ٤٩، ٥٠، ٥١،
أهل الاجتهاد، ٢ / ٢٨٠	٥٥ - ٥٥، ٦١، ٦٥، ٦٧، ٦٩، ٧٧، ٧٨، ٨٥،
أهل البيت، ١ / ٢١٥	٨٨، ٩١، ٩٢، ٩٤، ٩٦، ٩٧، ٩٩، ١٠٠،
أهل التفسير، ١ / ٢٦٨	١٠٢، ١٠٣، ١٠٥ - ١١١، ١١٥ - ١١٩،
أهل الجمل، ٢ / ٢٨٢	١٢١، ١٢٤ - ١٢٧، ١٢٩ - ١٣٢، ١٣٥،
أهل الحِجَاز، ١ / ٢٠٨، ٢ / ٢٩٧، ٤١١	١٥٧، ١٦٣، ١٦٦، ١٦٧، ١٦٩، ١٧٠، ١٧٣،
أهل الحرب، ٢ / ٢٨٦	١٧٦ - ١٧٧، ١٨٠، ١٨١، ١٨٤ - ١٨٧، ١٩٠،
أهل الحرِّم، ١ / ٤٤٥	١٩٨ - ٢٠٢، ٢١٠، ٢١٢، ٢١٧، ٢١٨،
أهل الدين والإيمان، ٢ / ١١٩	٢٢٠، ٢٢٤، ٢٢٦ - ٢٣٣، ٢٣٧، ٢٣٨،
أهل الذِّمَّة، ٢ / ٣٧٢، ٣٧٤	٢٤٠، ٢٤٢ - ٢٤٦، ٢٥٠، ٢٥٥، ٢٥٩،
أهل الرِّدَّة، ٢ / ٢٨٣	٢٦١، ٢٦٢، ٢٦٤، ٢٦٥، ٢٦٩، ٢٧١، ٢٧٤،
أهل الزكاة، ١ / ٤٢١	٢٧٦، ٢٧٨، ٢٨٤، ٢٨٥، ٢٩١، ٢٩٣، ٢٩٤،
أهل السَّيْرِ، ١ / ٤٠٣	٣٠٣، ٣٠٥، ٣٠٦، ٣١١، ٣١٣، ٣١٤، ٣١٦،
أهل الشرع، ١ / ٢٥٣	٣١٧، ٣٢٠، ٣٢٥، ٣٢٦، ٣٢٩ - ٣٣٢،
أهل الشريعة، ٢ / ١٨٥، ٢٠٤	٣٣٧، ٣٣٩، ٣٤٠، ٣٤١، ٣٤٥، ٣٤٨ -
أهل الظاهر، ١ / ٢٤٦، ٤٧٣، ٢ / ١٣٧، ١٧٦،	٣٥٣، ٣٥٥، ٣٥٦، ٣٥٨، ٣٦٠، ٣٦٧، ٣٦٨،

٣٣٢ / ١، الجَمالين،	٣٣٢، ٢٩١
حَدَاد، ٢ / ٢٧٣	أهل العراق، ٢ / ٢٩٧، ٤١١، ٤٠٩
الحربي، ٢ / ٢٧٩	أهل العَرَبِيَّة، ١ / ٤٦٦
حَرَبِيَّات، ١ / ٥٠٤	أهل العلم، ١ / ٢١٠، ٢ / ٦٣
الحَسَوِيَّة، ٢ / ٢٨٠	أهل الفرائض، ٢ / ٣٨٨
حَسَوِيَّةُ أَصْحَابِ الْحَدِيث، ٢ / ٢٧٨	أهل الكتاب، ٢ / ١٧٠، ١٧٢، ٣٧٥، ٣٧٦
الحُفَاط، ٢ / ٤٤٢، ٤٥٩	أهل الكوفة، ١ / ٢٠٨، ٢ / ١٢٥
الخاص، ٢ / ٢٨١، ٣٢١	أهل اللُّسَانِ العَرَبِيِّ، ١ / ٢٤٣
الْخَرَسَاء، ٢ / ٥٦، ٥٧	أهل اللغة، ١ / ٢٥٢، ٤٩٢، ٢ / ١٤، ٧٤، ١٥٩ -
الْخَوَارِج، ١ / ٥٠٢، ٢ / ٣٥١	١٦١
الْحَيَاط، ٢ / ٢٦٢	أهل اللغة العربية، ٢ / ١٦٠
الدُّمِّي، ١ / ٤٢٦، ٤٠٠، ٢ / ٢٢١، ٢٤٤، ٢٤٥	أهل النار، ٢ / ٣٧٥
٢٧٩، ٢٨٤، ٢٨٥، ٢٨٦، ٢٨٨، ٣٤٩، ٣٧٢	أهل النقل، ٢ / ٣٠٩، ٣٦٦
٣٧٢، ٣٧٧، ٣٧٩، ٣٨٠	أهل النهروان، ٢ / ٢٨٢
الدُّمِّيَّة، ٢ / ٣٤١، ٣٤٤	أهل الوَقْف، ٢ / ٢٥١
ذُو الْقُرْبَى، ١ / ٤٢٦، ٤٢٥	أهل الِیْمَن، ٢ / ١٩٢
الرُّوَاة، ٢ / ٤٥٨	أهل نَيْت، ١ / ٢١٤
السُّلَف، ١ / ٢٠٨، ٢١٠	أهل صَفِّين، ٢ / ٢٨٢
الشيعة، ١ / ٢٠٧ - ٢١١ - ٢٢٢ - ٢٢٧، ٢٢٧	أهل صَنْعَاء، ٢ / ٣٧٠
٢٣٠، ٢٣٤، ٢٤٠، ٢٤٦ - ٢٥٨، ٢٥٨	أهل مَكَّة، ١ / ٤٤٢
٢٦٢، ٢٨٠، ٣١٧، ٣٣٠، ٣٣١، ٤٧٩، ٤٨٠	بعض الشافعية، ١ / ٤٤١
٢٥٠، ١٥ / ٢، ٨٩، ٩٨، ١٩١، ٢١٢، ٢٤٦	البُغَاة على أمير المؤمنين، ٢ / ٢٨٠
٢٧٥، ٢٩٥، ٢٩٨، ٣٣٠، ٣٣٧، ٣٨٨، ٤٤٤	بَنُو إِسْرَائِيل، ٢ / ١٦٧
٤٤٨	بَنُو بَدْر، ١ / ٢٥٥
الشيعة الإمامية، ١ / ٢٠٥، ٢١٣، ٢١٧، ٢١٧	بَنُو هَاشِم، ١ / ٤١٩، ٤٢١، ٤٢٥، ٤٢٦
٢٣٧، ٤٠٢، ١٥١، ١٩٨، ٢٩٤، ٣٩٨	التابعون، ١ / ٢١٠، ٢٢٩، ٢٤٩، ٢٨٢ / ٢

الشيعة، ٣٢١ / ٢

عُتِرَتْ، ٤٠٥ / ٢، ٢١٤ / ١

الشيعة، ٣١٢ / ٢

العراقي، ٤٢٧ / ١

شيوخ الشافعية، ٩٨ / ٢

العرب، ١ / ٢٤٣، ٤٢٧، ٤٤٧، ٤٥٥، ٢ / ١٩٤،

الصَّحَابَةُ، ١ / ٢١٠، ٢٢٩، ٢٤٩، ٢٩٠، ٢ /

١٩٥، ٣٩١

١٤٦، ١٤٩، ٢٨٢، ٣١٩

العَرَبِيُّونَ، ٢ / ٢٠٤

صَمَاءُ، ٢ / ٥٦

العُصَاة، ١ / ٤١٤

الطائفة، ١ / ٢٩٦، ٣٠٠، ٣٠٣، ٣١١، ٣١٢،

العلماء، ١ / ٢١٢، ٤٤٤، ٢ / ٦٦، ٦٧، ١٥٨،

٤٢٠

٣١٥، ٣١٦، ٣١٨، ٣٢٠، ٣٢١، ٣٢٤، ٣٢٥،

عُلَمَاءُ أَبْنَاءِ أَمِيرِ الْمُؤْمِنِينَ، ١ / ٢١٢

٣٢٧، ٣٣٣، ٣٣٥، ٣٤٠، ٣٤٨، ٣٥٢، ٣٥٩،

عُلَمَاءُ الشَّيْعَةِ، ١ / ٢١٢

- ٣٦٢، ٣٦٩، ٣٧٥، ٤٠٨، ٤١٥، ٤١٦،

علماء المُتَأَخِّرِينَ، ١ / ٢٠٥

٤٢٠، ٤٢٢، ٤٢٨، ٤٤٠، ٤٤٧، ٤٥٧، ٤٥٩،

علماء المُتَقَدِّمِينَ، ١ / ٢٠٥

٤٦٠، ٤٦٢، ٤٧٠، ٤٧٥، ٤٧٩، ٤٨٩، ٥٠٩،

علماء المُعْتَرِزَةِ، ١ / ٢١٥

٥١٣، ٥١٨، ٥١٩، ٥٢١-٥٢٣، ٢ / ٩، ١٠،

غير أعجمي، ٢ / ٣٦٩

١٣، ١٥، ٢٠، ٣٢، ٣٦، ٤٢، ٤٤، ٥٠، ٥١،

غير الإمامية، ١ / ٢٩٤، ٢٩٩

٥٥، ٩٠، ٩٨، ١٠٩، ١١٥، ١٢٩، ١٣٤،

غير الشيعة، ٢ / ٣٢٢

١٣٧، ١٦٤، ٢٤٠، ٢٦٧، ٢٦٨، ٢٧٨، ٣٠٣،

الْفِرْقَةُ الْمُحَقِّقَةُ، ١ / ٢٨٤، ٢٩٣، ٢ / ٦٩، ٧٢

٣١١، ٣١٤، ٣١٥، ٣١٨، ٣٢١، ٣٢٩ -

الْفُسَّاقُ، ١ / ٤١٤، ٢١٣، ٢٧٨

٣٣٣، ٣٣٨، ٣٤١، ٣٤٤، ٣٤٥، ٣٤٧، ٣٤٩،

الْفُقَرَاءُ، ١ / ٤٥٩، ٢ / ٢٥١

٣٥٠، ٣٥٧، ٣٦٠، ٣٧٤، ٣٨٠، ٣٨٧، ٣٩٩،

الْفُقَهَاءُ، ١ / ٢٠٦، ٢٠٧، ٢١٥، ٢٢١، ٢٢٧،

٤١١، ٤١٦، ٤١٧، ٤٢٦، ٤٢٨، ٤٣١ -

٢٢٩، ٢٣٩، ٢٤١، ٢٤٣، ٢٤٥، ٢٤٧، ٢٦٣،

٤٣٣، ٤٣٥، ٤٣٦، ٤٣٨

٢٦٦، ٢٦٧، ٢٧٣، ٢٧٥، ٢٨٢، ٢٨٥، ٢٨٩،

الطائفة المُحَقِّقَةُ، ١ / ٤٥٣، ٤٥٨، ٥٠٦، ٢ /

٢٩٢، ٢٩٥، ٢٩٦، ٣٠٣، ٣١١، ٣١٢، ٣١٨،

٨٨، ٩١، ١١٨، ١٥٩، ١٩٩

٣١٩، ٣٢١، ٣٢٢، ٣٢٥، ٣٢٨، ٣٣٠، ٣٣٢،

العام، ٢ / ٢٨١، ٣٢١

٣٣٥، ٣٣٦، ٣٣٩، ٣٤١، ٣٤٣، ٣٤٤، ٣٤٧،

العامَّة، ١ / ٢٩٣، ٢ / ١٣٥، ١٩٦، ٣٩٨

٣٥٠، ٣٥١، ٣٥٥، ٣٥٧، ٣٥٩ - ٣٦٣،

العامَّة، ٢ / ٣١٢

الفقهاء المتأخرين، ١ / ٢٠٥، ٢ / ٤٢٠	٣٦٥، ٣٦٦، ٣٦٩، ٣٧٤، ٣٧٧، ٣٧٨، ٣٨١
الفقهاء المتقدمون، ١ / ٢٠٥، ٢ / ٤٢٠	٣٨٤، ٣٨٧، ٣٨٨، ٣٩٠، ٣٩٥، ٤٠٧، ٤٠٩
فقهاء أهل الكوفة، ١ / ٢٠٨	٤١٠، ٤١٤، ٤١٥، ٤١٦، ٤٢٠، ٤٢٢، ٤٢٣
القرشي، ٢ / ٢٩٥	٤٢٥، ٤٢٧، ٤٢٩، ٤٣٠، ٤٣٣، ٤٣٥، ٤٤٢
قريش، ٢ / ٢٩٤	٤٤٥ - ٤٤٨، ٤٥٢، ٤٥٣، ٤٥٧، ٤٥٨
القصار، ٢ / ٢٦٢ - ٢٦٤، ٢٧٣	٤٦٢، ٤٦٣، ٤٦٧، ٤٧٠، ٤٧٢، ٤٧٥، ٤٧٩
قوم لوط، ٢ / ٣٢٧	٤٨٤، ٤٩٤، ٥٠٣، ٥٠٦، ٥١٣، ٥١٩، ٥٢١
الكافر، ١ / ٢٢٧، ٢ / ١١٨، ١١٩، ١٢٦، ١٢٧	٥٢٢، ٩ / ١٠، ١٢، ١٤، ١٧، ١٨، ٢٠
١٣١، ١٣٢، ١٣٤، ١٧١، ٢٤٣ - ٢٤٥	٣٢، ٣٣، ٣٦، ٤١ - ٤٥، ٥١، ٥٥
٢٥٦، ٢٧٩، ٣١٦، ٣٤٤، ٣٤٧، ٣٧٦، ٣٧٣	٥٦، ٦١، ٦٨، ٧٠، ٧٩، ٨٨، ٩١، ٩٢، ٩٧
٣٧٧، ٤٣٦، ٤٣٨ - ٤٤١، ٤٤٣ - ٤٤٥	٩٩، ١٠١، ١٠٢، ١٠٥، ١١١ - ١١٥، ١٢٠
الكافرات، ١ / ٥٠٤	١٢٤، ١٢٥، ١٢٨، ١٣٠، ١٣١، ١٣٣، ١٣٧
الكافرة، ١ / ٥٠٤، ٢ / ٣٤٣	١٥٧، ١٦٤، ١٦٦، ١٧١، ١٧٤، ١٧٥
الكتابات، ١ / ٥٠٣	١٨٠، ١٨١، ١٨٣، ١٨٥، ١٩٠، ١٩٨، ٢١١
كفار، ٢ / ١٧١، ١٨٠، ٣٠٢، ٣٧٤	٢١٢، ٢١٧، ٢٢١، ٢٢٤، ٢٢٦، ٢٢٧ -
الكفر، ٢ / ٢٧٨، ٢٧٩، ٢٨٦، ٣٠٢، ٣٠٣، ٣١٦	٢٢٩، ٢٣٣، ٢٣٧، ٢٤٠، ٢٤٣، ٢٤٦، ٢٥١
اللصوص، ٢ / ٢٦٣	٢٥٥، ٢٦١، ٢٦٣، ٢٦٦، ٢٧٠، ٢٧٢، ٢٧٤
متقدمو شيوخ أصحاب أبي حنيفة، ٢ / ٩٥	٢٧٦، ٢٧٨، ٢٨٤، ٢٩١، ٣٠٣، ٣٠٨، ٣٢١
المجذوم، ١ / ٣٢٤	٣٢٩ - ٣٣٢، ٣٣٨، ٣٤٠، ٣٤١، ٣٤٥، ٣٤٩
المجوس، ٢ / ٣٧٥	- ٣٥١، ٣٥٤، ٣٥٦ - ٣٦٠، ٣٦٤، ٣٦٥
المجوسي، ٢ / ٣٧٦	٣٦٨، ٣٧١ - ٣٧٥، ٣٨٠ - ٣٨٢، ٣٩٨
المجوسية، ٢ / ٣٤٦	٣٩٩، ٤١٨، ٤٢٦ - ٤٢٩، ٤٣١ - ٤٣٣
مُحارب النبي، ٢ / ٢٧٨	٤٣٥ - ٤٣٨، ٤٤٥، ٤٤٨، ٤٤٩، ٤٥٣، ٤٥٤
مُحاربو النبي، ٢ / ٢٨٢	٤٣٧، ٢٩٥، ٢٤٣، ٢٢٧، ٢٠٧، ١ /
مُحَصِّلُو أهل النُحو، ١ / ٢٥٢	٤١٦، ٤٢٢
المَدَنِي، ١ / ٢٢٣	فقهَاءُ العامَّة، ٢ / ٤١٧

المُرْتَد، ١ / ٤١٣، ٢ / ١٣٢، ٢٨٦، ٢٨٧، ٣٤٩	المَلَّاحون، ١ / ٣٣٢
المُرْتَدَات، ١ / ٥٠٤	المُلْجِدُونَ، ١ / ٢٨٦
المُرْتَدُونَ، ٢ / ٣٠٢، ٢٧٩	مِلَّةٌ، ٢ / ٣٤١
المَسَاكِين، ١ / ٣٧٨، ٣٩٩، ٤٢٦، ٤٥٨، ٢ /	المُنَافِقُونَ، ٢ / ٣٠٢
٢٥٠، ١٠٦، ١٧٦	المُؤْمِنُونَ، ٢ / ٣٠٢
المُسْلِم، ٢ / ٢٢١، ٢٤٣ - ٢٤٥، ٢٨٤، ٢٨٨،	النَّصَارَى، ٢ / ١٨٠، ١٩٩، ٢٨٤
٢٨٥، ٢٨٧، ٣٣٩، ٣٤٢ - ٣٤٤، ٣٧٢،	النصراني، ١ / ٢٢٧، ٢ / ٢٨٥، ٣٤٢، ٣٧٦،
٣٧٣، ٣٧٦ - ٣٨٠، ٤٣٦، ٤٣٨ - ٤٤٣، ٤٤٤	٣٧٧
٤٤٥ -	النصرانيون، ٢ / ٣٤٤
المُسْلِمُونَ، ١ / ٢١٣، ٣٧٢، ٤١٣، ٤٢٥، ٤٣٦،	النصرانية، ١ / ٥٠٣، ٢ / ٣٤٣، ٣٤٢
٤٤٤، ٥٢٢، ٢ / ١٧٠، ١٩٩، ٢٤٤، ٢٥٠،	نُقَادُ أَصْحَابِ الْحَدِيث، ٢ / ١٥١
٢٥١، ٢٨٤، ٢٨٧، ٤١١	نُقَادُ الْحَدِيث، ٢ / ٤٥٨
المُسْلِمَةُ، ٢ / ٢٨٦، ٣٤٤، ٣٤٨، ٣٤٩، ٣٧٨	الهَاشِمِيُّ، ١ / ٣٢٧، ٤١٩
المُشْرِك، ١ / ٢٢٧، ٤٢٦	الْيَتَامَى، ١ / ٤٢٦
المُشْرِكَةُ، ١ / ٥٠٣، ٢ / ٣٤٤	يَتَامَى آلِ مُحَمَّدٍ وَمَسَاكِينُهُمْ وَأَبْنَاءُ سَبِيلِهِمْ،
المُصَالِحُونَ مِنَ الْكُفَّارِ، ٢ / ٢٨٦	٤٢٥ / ١
المُعَاهِدُونَ، ٢ / ١٨٣	اليهود، ١ / ٥٢٤، ٢ / ١٨٠، ١٩٩، ٢٨٧
المُعْتَرِلة، ١ / ٢٤٢	اليهوديُّ، ١ / ٢٢٧، ٢ / ٢٨٥، ٣٤٢، ٣٧٦ -
مُعْتَقِدُونَ الْحَقَّ، ١ / ٤١٤	٤٤٣، ٣٧٨
المُفَسِّرُونَ، ٢ / ٦٢، ٩٥، ١٦٩	اليهوديون، ٢ / ٣٣٦
المَقْلُوج، ١ / ٣٢٤	اليهودية، ٢ / ٢٨٧، ٢٨٨، ٣٤٣، ٤٤٠
المُكَاتِبُونَ، ١ / ٤٢٢	
المَكِّي، ١ / ٤٦٨	

(٩)

فهرس الأيام و الوقائع

شَوَّال، ١ / ٤٣٩	إِمَارَة عُمَر، ٢ / ٣١
الشهر الحرام، ١ / ٤٥٥	أَيَّام أَبِي بَكْر، ٢ / ١٣٨، ١٥٢
شَهْر رَمَضان، ١ / ٣٣٦، ٣٣٧، ٣٤٠، ٣٥٨	أَيَّام التَّشْرِيق، ١ / ٣٤٥، ٣٤٦، ٤٤٢
٣٦٣، ٣٦٤، ٣٦٥، ٣٦٦، ٣٧٠، ٣٧٣، ٣٧٦	أَيَّام المَنصُور، ٢ / ٢٨٣
٣٧٧، ٣٧٨، ٣٧٩، ٣٨٠، ٣٨١، ٣٨٢، ٣٨٤	أَيَّام النَّبِيِّ، ٢ / ١٥٢
٣٨٦، ٤٣٠، ٢ / ١٠٥، ١١٦	أَيَّام النحر، ١ / ٤٤٢
عام حَجَّة الوداع، ٢ / ٤٥٧	أَيَّام عُثْمَان، ٢ / ٢٨٤
عَهْد أَبِي بَكْر، ٢ / ٣١، ١٤٢، ٤٤٠	أَيَّام عُمَر بن الخَطَّاب، ٢ / ١٤٢، ١٤٦
عهد اللغة، ١ / ٢٩٩	الجاهليَّة، ٢ / ١٤١، ٣٨٧
عهد النَّبِيِّ، ١ / ٤٩٠، ٢ / ٤٤٠	حَجَّة الوداع، ١ / ٤٤٥
عهد رَسول اللّٰه، ١ / ٤٩٣، ٢ / ٣١، ١٤٢	حياة النَّبِيِّ، ٢ / ١٣٨، ١٤٥
٣٩٤	خَيْبَر، ٢ / ١٨٣
عهد عثمان، ٢ / ٤٤٠	ذو الحِجَّة، ١ / ٤٣٩، ٤٤٢
عهد عُمَر، ٢ / ١٤٣، ٤٤٠	ذو القَعْدَة، ١ / ٤٣٩
عيد الفطر، ١ / ٣٤٤	سَنَة تِسْع و سَبْعِينَ، ٢ / ٢٦٦
كُسوف الشمس والقَمَر، ١ / ٣٤٦	سَنَة عِشْرِينَ و أَرْبَعِمِائَة، ١ / ٢١٦
ليلة آخِر جُمُعَة مِنَ الشَّهْرِ، ١ / ٣٣٩	شَعْبَان، ١ / ٣٥٩، ٣٦٠، ٣٦١

يوم الجمعة، ١ / ٣٢٤	ليلة آخر سبت من الشهر، ١ / ٣٣٩
يوم الشك، ١ / ٣٥٩، ٣٦٠، ٣٦١	ليلة الجمعة، ١ / ٣٣٤
يوم العيد، ١ / ٣٤٤	ليلة الفطر، ١ / ٣٤٤، ٣٤٥
يوم الفطر، ١ / ٣٤٤	ليلة النحر، ١ / ٣٤٥
يوم النحر، ١ / ٣٤٥، ٣٤٦، ٤٣٥، ٤٤٥	وقعة أحجار الزيت، ٢ / ٢٨٣
يوم الجمعة، ١ / ٣٣٨	يوم الأضحى، ١ / ٣٤٤
يوم عرفة، ١ / ٣٤٥، ٤٤٢	يوم البصرة، ٢ / ٢٩٨
	يوم التروية، ١ / ٤٤٢

(١٠)

فهرس الأشياء و الحيوانات

الإبريسم، ٢٨٩ / ١، ٢٩٠	البُر، ١٦٩ / ٢، ٢٣٨
الإبل، ٣٩٥، ٣٩٩، ٤٠٩، ٤١٠، ٤١٢،	البُسْط، ١ / ٢٩٢
٤١٣، ٤٥٨، ٢ / ٢٠١، ٢٠٤، ٣٧٨، ٣٨١	البَعير = أَبْعِرَة، ٢ / ١٤٧، ٢٢٤، ٢٣١، ٣٨٠
إبْتَالِبُون، ١ / ٤٠٩، ٤١٠، ٤١١، ٤١٢، ٤١٣	٣٨١
إبْنَةُ مَخَاض، ١ / ٤٠٩، ٤١٠، ٤١٢	البِغْل = الْبِغَال، ١ / ٣٢٦، ٢ / ١٨٣، ١٨٥
الْأَدَم، ١ / ٢٩٢	١٨٦
الرَّئِب = أَرَانِب، ١ / ٢٩٠، ٢٢٩ / ٢ / ١٦٦،	البَقَر = الْبَقَرَة، ١ / ٣٩٥، ٤٤٦، ٢ / ١٥٩، ١٨٧
١٦٧	بَهِيمَة، ١ / ٤٧٠
الْأَسْكِرْكَة، ٢ / ١٩٤، ١٩٥، ١٩٧، ١٩٨	بَيْض النَّعَامَة، ١ / ٤٥٨، ٤٥٩
أَكْفَان، ١ / ٢٨٥	الرُّبَاب، ١ / ٢٢٤، ٢٢٥، ٢٦٣، ٢٧٥
الْإِنَاء، ١ / ٢٢٤، ٢٢٥، ٢٢٦	الرَّمْر، ١ / ٣٩٦، ٣٩٥، ٤٠٣
الْأَيَّيَة، ١ / ٢٢٩	الرَّعْلَب = الرُّعَالِب، ١ / ٢٩٠، ٢٩١، ٢ / ١٦٦،
الْأَوَانِي، ١ / ٢٣٠	١٩٥
الْأَوْثَان، ١ / ٢٣٨	الرَّوْب، ١ / ٢٣٣، ٢٣٤، ٢٨٩، ٢٩٠، ٢٩٢، ٢ /
الإِهَاب، ٢ / ٢١٣	١٠٧، ١٨٢، ٢٠٦، ٢١١، ٢١٢، ٢٧١، ٢٧٢
البازي = الْبَزَاة، ٢ / ١٥٧، ١٥٨، ١٦٢ - ١٦٥،	الرَّوْب الْحَرِير، ٢ / ٢١٠
٢٧٣، ١٦٨	الرُّيَاب، ١ / ٢٩١
بَدَنَة، ١ / ٤٤٦، ٤٤٨، ٤٦١، ٤٧٠	الرُّجَبَة، ٢ / ٢١٢

جَرَائِدُ النَّحْلِ، ١ / ٢٨٥	الخَمَر، ١ / ٢٢٧، ٢ / ٩٨، ١٩٠، ١٩٦ - ٢٠١.
الجِرِّي، ٢ / ١٦٧	٣٠٣، ٣٣٩ - ٣٤١
الجَعْضَلْفُون، ٢ / ١٩٥	الخَنْزِير، ١ / ٢٢٧، ٢ / ١٦٧، ١٦٩، ٢١٢
جِلْد = جُلُود، ١ / ٢٣٠، ٢٣١، ٢٣٢، ٢٣٣.	خَيْط، ٢ / ٢١١، ٢١٢
٢٩١، ٢ / ١٠٩، ٢١٢، ٢١٣، ٢٣١، ٢٣٢	الخَيْل، ٢ / ١٨٢ - ١٨٤
الحُبُوب، ١ / ٢٢٨، ٣٩٦، ٤٠١، ٤٠٣، ٤ /	الدُّب، ٢ / ١٦٧
١٧٢، ١٦٩	دِرْع، ٢ / ٢٩٨
الحِجَارَة = الأحجار، ١ / ٤٧٣، ٤٩٤، ٤ /	الدَّرْهَم = الدراهم، ١ / ٢٣٣، ٢٣٤، ٢٣٥.
٣٢٥، ٢٣٩	٢٣٦، ٣٩٥، ٤٠٧، ٤٠٨، ٤٠٩، ٤١٥، ٥١٨.
الحَجَر، ١ / ٢٣٩، ٤٧٤	٥٢١، ٢ / ٢٥، ١٠٨، ١٣٣، ٢٢٣، ٢٧٤، ٢٧٦.
الحَدِيد، ١ / ٢٥٥، ٢ / ٢٣٩	٢٩٤ - ٢٩٧، ٣٧٤ - ٣٧٦
الحَرِير، ٢ / ٢١١، ٢١٢	الدَّرَّة، ٢ / ٣٣١
الحَشِيش، ١ / ٣٩٦	دينار = الدنانير، ١ / ٢٧٧، ٢٧٨، ٢٧٩، ٢٨٠.
الحَطَب، ١ / ٣٩٦	٣٩٥، ٤٠٧، ٤٠٨، ٤٠٩، ٤١٥، ٢ / ٢٧٦، ٢٧٤.
حُقَّة، ١ / ٤١٠، ٤١٢، ٤١٣	٣٥٦، ٣٦٤، ٣٧١، ٣٨٢
الحَلِي المَصُوغ، ١ / ٤٠٨	الدَّرَّة، ١ / ٤٠٣
الجِمَار الأهلي = الحُمُر الأهليَّة، ٢ / ١٨١ -	الدَّهَب، ١ / ٤٠٧، ٤٠٨، ٤٠٩، ٤٧٣، ٤٧٤
١٨٥	الرِّدَاء، ١ / ٢٩١
الجِمَار الوَحْشي، ٢ / ١٨١	رِطْل = أرطال، ١ / ٢٢٣، ٢٢٤، ٤٢٧، ٤٢٨.
الحَمِير = الجِمَارَات = حُمُر، ٢ / ١٥٩، ١٨٢	٤٢٩
- ١٨٥	رَغِيف، ٢ / ٣٦٣
الحِنْطَة، ١ / ٣٧٤، ٣٩٥، ٣٩٦، ٤٠٣، ٢ / ٢٧٦	الرَّيِّب، ١ / ٣٩٥، ٣٩٦
خَاتَم، ٢ / ٤٢٩	الرَّزْنِخ، ١ / ٤٧٣، ٤٧٤
الخَشَب، ١ / ٤٧٣، ٤٧٤، ٢ / ٢٨١	الرُّزُوع، ١ / ٣٩٥، ٣٩٧
الخَضِرَاوَات، ١ / ٣٩٦	الرَّمَّار، ٢ / ١٦٦
الخَل، ٢ / ١٩٩ - ٢٠١	الرَّيْتُون، ١ / ٣٩٦، ٣٩٧

العَظَم = العِظام، ١ / ٢٣١، ٢٦٤، ٢٨٥، ٢ /	السَّخَال، ١ / ٤١٧، ٤١٨
٣٩٠، ٣٨١، ١٠٩	السَّمَك الجِرِّي، ٢ / ١٦٦
العَقْرَب، ٢ / ١٦٧	السَّك الطَّافِي، ٢ / ١٧٠
العِمَامَة، ١ / ٢٩١	السَّمَك = سَمَكَة، ٢ / ١٦٦، ١٦٩، ٢٢٥
عَنَاق الأَرْض، ٢ / ١٥٧	السَّيْف، ١ / ٤٢٥، ٢ / ٢٨١، ٢٩٧، ٣٢٥
العَنَكَبُوت، ٢ / ١٦٧	٤٢٩، ٤٣٤
العُبَيْراء، ٢ / ١٩٣، ١٩٤، ١٩٦، ١٩٧	الشَّاهِين، ٢ / ١٥٧
العُدْران، ١ / ٢٢٩، ٢٣٠	الشَّاة = شِيَاء، ١ / ٤٠٩، ٤١٠، ٤١١، ٤١٢
العَنَم، ١ / ٣٩٥	٤٤٦، ٤٥٨، ٤٦١، ٢ / ١٧٧-١٧٩، ١٨٧، ٢٣١
الفَّار، ٢ / ٢٦٤	٢٣٢، ٢٦٣، ٢٨٧، ٢٨٨
فَرَس، ٢ / ١٤٧	الشَّجَر، ٢ / ٢٧٥
الفُصْلان، ١ / ٤١٧	الشَّطْرَنج، ٢ / ١٨
الفِصَّة، ١ / ٤٠٧، ٤٠٨، ٤٠٩، ٤٧٣، ٤٧٤، ٢ /	الشَّعْر، ١ / ٢٣١، ٢٤٥، ٢٤٦، ٢٩٢، ٢ / ٣٦
١٧٨	١٠٧، ١٧٨، ١٨٦، ١٨٧، ٢٣١
الفُقَاع، ٢ / ١٩٠، ١٩١، ١٩٤-١٩٨، ٢٢٦	الشَّعِير، ١ / ٣٩٥، ٣٩٦، ٤٠٣، ٢ / ١٦٩، ١٩٣
٣٤١، ٣٤٠	١٩٦، ١٩٧، ٢٧٦
فَلَس، ٢ / ١٦٦	الصَّقْر = الصُّقُور، ٢ / ١٥٧، ١٥٨
الفَّهْد، ٢ / ١٥٧، ١٦٢	الصَّوْف، ٢ / ٢٣١، ٢٧٥
الفَيَّجَن، ٢ / ١٩٥	الصَّب = ضَبَاب، ٢ / ١٦٦، ١٦٧
الفِيل، ٢ / ١٦٧	الطَّنَافِس، ١ / ٢٩٢
قَباء، ٢ / ٢١١، ٢١٢	الطَّيْر = الطُّيُور، ٢ / ١٥٧، ١٥٨، ١٦٥، ١٦٨
القُدُور، ٢ / ١٦٧	٢٢٥
القِرْد، ٢ / ١٦٧	الظُّفَر، ٢ / ١٥٩
قَر، ٢ / ٢١١	العَجَاجِيل، ١ / ٤١٧
القَصَب، ١ / ٣٩٦	العَدَس، ١ / ٤٠٣
القُطْن، ١ / ٢٩٠، ٢ / ٢١٠، ٢١١	عَرَاجِين، ٢ / ٢٨٣

المارماهي، ٢ / ١٦٦	قَلَنْسَوَة، ١ / ٢٩١
ميزاب، ٢ / ٢٤٠	القَمَح، ٢ / ١٩٣، ١٩٥
ناب، ٢ / ١٥٩	كَبَش، ٢ / ١٧٧
الناقَة، ٢ / ٢٩٤ - ٢٩٧	الكَتَّان، ١ / ٢٩٠، ٢ / ٢١٠، ٢١١
النخل = النَّخْلَة، ١ / ٣٩٩، ٢ / ٢٥٧، ٢٧٥	الكُحْل، ١ / ٤٧٣، ٢ / ٤٧٤، ٧٧
النَّخْلَة، ١ / ٢٨٦	الكلب = الكِلَاب، ١ / ٢٢٤، ٢٢٥، ٢٢٦، ٢ / ٢
النَّعَامَة، ١ / ٤٦١	١٥٧ - ١٦٥، ١٧٠، ٢١٢، ٢٦٠، ٢٧٣
نَعْلَيْن، ١ / ٢٥٩	الكُنُوز، ١ / ٤٢٤
النُّورَة، ١ / ٤٧٣	كوز، ٢ / ١٩٥
وَبَر، ١ / ٢٩٠، ٢ / ٢٩١، ١٨٦، ١٨٧	لَبَن، ١ / ٤٠٠، ٢ / ٢٠٢، ٢٧٥
الوَطَواط، ٢ / ١٦٧	لَحْم = لُحُوم، ١ / ٢٣٣، ٤٦٠، ٢ / ١٠٩، ١٦٨،
الياقوت، ٢ / ٢٣٩	١٦٩، ١٨١ - ١٨٦، ٢٠١ - ٢٠٣، ٢٠٧، ٢٠٩،
	٣٨٠، ٣٥٦

فهرس الكتب الواردة في المتن

- القرآن = كتاب الله = الكتاب = المصحف، ١ / ٢١٤، ٢١٥، ٢١٨، ٢٣٢، ٢٥٢، ٢٥٨ - ٢٦٠، ٢٧٢، ٢٩٦، ٣٠٤، ٣١١، ٣١٨، ٣٣٢، ٣٥٦، ٣١٤، ٤٢٥، ٤٤٥، ٤٦٢، ٤٦٤، ٤٨٠، ٤٩٢، ٤٩٥، ٤٩٧، ٤٩٨، ٥٠٠، ٥٠٢، ٥٠٦، ٥٠٧، ٥١٩، ٥٢٠، ١١ / ٢، ١٣، ٦٣، ٧٥، ٩٢، ١٠٦، ١٦٢، ١٨٤، ١٩٠، ١٩٩، ٢١٤، ٢٢٢، ٢٢٣، ٢٥٦، ٢٨٦، ٣٠٩، ٣١٢، ٣١٨، ٣٢٨، ٣٣٤، ٣٣٥، ٣٣٧، ٣٥١، ٣٨٥، ٣٨٧، ٣٨٨، ٣٩٣، ٤٠٠، ٤١٨، ٤٢٠، ٤٢٥، ٤٢٩، ٤٣٠، ٤٣٤، ٤٣٨، ٤٤١، ٤٥٦
- أحكام القرآن، ١٥٧ / ٢
- اختلاف الفقهاء، ١ / ٢٩٩، ٢ / ١٩١
- الجامع الكبير، ١ / ٤٢٤
- الجمهرة، ٢ / ١٦٠
- جواب المسائل الطرابلسيات، ١ / ٤٩٤
- جواب المسائل الواردة من أهل الموصيل
- الفقهية = جواب مسائل أهل الموصيل
- الفقهية = جواب مسائل وردت من الموصيل = جواب مسائل أهل الموصيل
- جواب أهل الموصيل، ١ / ٢١٦، ٢٤١، ٢٤٢ / ٢، ٢٤٢، ٢٤٣، ٢٤٤
- جواب مسائل أبي عبد الله ابن التبان، ١ / ٢١٦
- الخلاص بين الفقهاء، ١ / ٣٢٣
- كتاب أصول الفقه = كتابنا في أصول الفقه = الكلام على أصول الفقه (الذريعة إلى أصول الشريعة)، ٢ / ٢٤٤، ٣٩٥، ٤٥٦
- كتاب الاختلاف، ١ / ٣١٥، ٣٣٧، ٣٨٩، ٥٢٣، ٢٣ / ٢
- كتاب العين، ٢ / ٣٩٠
- كتاب رسول الله، ١ / ٢٣١، ٤١٣
- كتاب لعلي بن أبي طالب، ٢ / ١٥٨
- مسائل الخلاف، ١ / ٢٢٢، ٢٢٥، ٢٣٥، ٢٣٨

مَنْ لَا يَحْضُرُهُ الْفَقِيه، ٢ / ٢٩٧، ٢٤١، ٢٤٢، ٢٤٨، ٢٥١، ٢٥٢، ٢٥٣، ٢٥٤،
٢٦٠، ٢٦٥، ٢٦٨، ٢٨٢، ٢٨٤، ٢ / ٧٢

(١٢)

فهرس الكلمات المشروحة في المتن

الأَجِيرِ الْمُنْفَرِدِ، ٢ / ٢٦٢	التَّمَالُؤُ، ٢ / ٣٧٠
الإِحداد، ٢ / ٧٧	التَّمَتُّعُ، ١ / ٤٩١
الاسْتِبراء، ٢ / ٢٠٨	الثَّمَنُ، ١ / ٤٥٩
الاسْتِمتاع، ١ / ٤٩١، ٤٩٦	جِئْنِي، ١ / ٢٥٥
الأسْكَرْكة، ٢ / ١٩٥، ١٩٨	جِدال، ١ / ٤٤٦، ٤٤٧
الاستِراك، ٢ / ٢٦٢	الجَذاذ، ١ / ٣٩٩
إلى، ١ / ٢٤٣، ٢٤٢	الجَعَضْلَفون، ٢ / ١٩٥
الإِنفاق، ١ / ٤٠١	الجَنِينِ، ٢ / ١٨٨
أَوْ، ١ / ٤٦٢	الخارِصة، ٢ / ٣٨٠
الإِهاب، ٢ / ٢١٣	الخَذَف، ١ / ٤٧٥
الإِهلال، ١ / ٤٦٥، ٤٦٦	الدامية، ٢ / ٣٨٠
الأَهْلَةُ، ١ / ٤٤٠	رَفَاع، ٢ / ٣١٠
الباضعة، ٢ / ٣٨٠	السَّفاح، ١ / ٤٩٦
البَحْر، ٢ / ١٦٩	السَّمحاق، ٢ / ٣٨١
التَّثْوِيب، ١ / ٢٩٣	الصبر، ٢ / ٣٧٠
التخْضِير، ١ / ٢٨٥	الصَّبْر، ٢ / ١٩٥
تَمَّ، ١ / ٤٥٠	الصَّيْد، ٢ / ١٦٨

مَقْبُول، ١ / ٢٤٢	الظُّهَار، ١ / ٤٩١
مُكَلَّب، ٢ / ١٥٨ - ١٦١	العَارِيَّة، ١ / ٥٠٥
المَوْلَى، ١ / ٥١١	العَصْبَة، ٢ / ٣٩٠، ٣٩١
مِيقَات، ١ / ٤٣٧	العَقِيقَة، ٢ / ١٧٥
النَّذْر، ٢ / ١٠٣	الفَيْجَن، ٢ / ١٩٥
النِّكَاح، ١ / ٤٨٥	الْقُرَاء، ٢ / ٧٤، ٧٢، ٧٦
وَلِي، ١ / ٥١١، ٥١٢	الْكَعْبَان، ١ / ٢٦٤
الْهَزْل، ٢ / ١٨	الْكَلَالَة، ٢ / ٣٩١
الْيَد، ٢ / ٣٥١، ٣٥٢	مُحَصِّنِينَ، ١ / ٤٩٦

فهرس مصادر التحقيق

١. الاحتجاج، أبو منصور أحمد بن علي بن أبي طالب الطبرسي (م ٥٤٨هـ)، تحقيق: السيد محمد باقر الخراسان، النجف: مكتبة النعمان، ١٣٨٦هـ / ١٩٦٦م.
٢. إحقاق الحق وإزهاق الباطل، الشهيد القاضي نور الله ابن السيد شريف الشوشترى (م ١٠١٩هـ)، مع تعليقات السيد شهاب الدين المرعشي، قم: مكتبة آية الله المرعشي، الطبعة الأولى، ١٤١١هـ.
٣. الأحكام، علي بن محمد الآمدي، بيروت: دار ابن حزم، ١٤٢٩هـ.
٤. الأحكام السلطانية، أبو يعلى محمد بن الحسين بن محمد بن خلف ابن الفراء (م ٤٥٨هـ)، تحقيق: محمد حامد الفقي، بيروت: دار الكتب العلمية، الطبعة الثانية، ١٤٢١هـ / ٢٠٠٠م.
٥. الأحكام السلطانية والولايات الدينية (آيين حكمراني)، علي بن محمد الماوردي، بيروت: دار الفكر.
٦. أحكام القرآن، أبو بكر أحمد بن علي الرازي الجصاص (م ٣٧٠هـ)، تحقيق: عبد السلام محمد علي شاهين، بيروت: دار الكتب العلمية، الطبعة الأولى، ١٤١٥هـ / ١٩٩٤م.
٧. أحكام القرآن، علي بن محمد الكياهراسي، القاهرة: دار الكتب الحديثة، ١٩٧٤م.
٨. أحكام القرآن، ابن العربي (م ٥٤٣هـ)، تحقيق: محمد عبد القادر عطا، بيروت: دار الفكر.
٩. أحكام القرآن: محمد بن إدريس الشافعي (م ٢٠٤هـ)، تحقيق: عبد الغني عبد الخالق، بيروت: دار الكتب العلمية، ١٤٠٠هـ.
١٠. الاختصاص، أبو عبد الله محمد بن النعمان العكبري البغدادي الشيخ المفيد (م ٤١٣هـ)،

- تحقيق: علي أكبر الغفاري و السيد محمود الزرندي المحرمي، قم: منشورات جماعة المدرسين في الحوزة العلمية قم المقدسة، ١٤١٤ هـ / ١٩٩٣ م.
١١. اختلاف الحديث، محمد بن ادريس الشافعي، بيروت: دار الكتب العلمية، ١٤٠٦ هـ.
١٢. اختلاف الفقهاء، محمد بن نصر المروزي، رياض: أضواء السلف، ١٤٢٠ هـ.
١٣. اختيار معرفة الرجال، (رجال الكشي)، أبو جعفر محمد بن الحسن الطوسي (م ٤٦٠ ق)، تحقيق: سيد مهدي الرجائي، قم: مؤسسة آل البيت عليهم السلام، ١٤٠٤ هـ.
١٤. الأربعون حديثاً، أبو عبد الله محمد بن مكي العاملي الجزيني (الشهيد الأول) (م ٧٨٦ هـ)، تحقيق: مدرسة الإمام المهدي عليه السلام، قم: مدرسة الإمام المهدي عليه السلام، ١٤٠٧ هـ.
١٥. إرشاد السالك، عبد الرحمن شهاب الدين البغدادي، قم: مركز اطلاعات و مدارك إسلامي، ١٣٨٦.
١٦. الإرشاد إلى سبيل الرشاد، المنصور بالله القاسم بن محمد بن علي (م ١٠٢٩ هـ)، تحقيق: محمد يحيى سالم عزان، الطبعة الأولى ١٤١٧ هـ / ١٩٩٦ م.
١٧. إرواء الغليل في تخريج أحاديث «منار السبيل في شرح الدليل»، محمد ناصر الدين الالباني، بيروت: المكتب الإسلامي، ١٤٠٥ ق.
١٨. الاستبصار فيما اختلف من الأخبار، شيخ الطائفة أبو جعفر محمد بن الحسن الطوسي (م ٤٦٠ هـ)، تحقيق: السيد حسن الموسوي الخرسان، دار الكتب الإسلامية، الطبعة الرابعة، ١٣٦٣ هـ.
١٩. الاستذكار، أبو عمر يوسف بن عبد الله بن محمد بن عبد البر النمري (م ٤٦٣ هـ)، تحقيق: سالم محمد عطا و محمد علي معوض، بيروت: دار الكتب العلمية، ٢٠٠٠ م.
٢٠. الاستيعاب في معرفة الأصحاب، أبو عمر يوسف بن عبد الله بن محمد بن عبد البر القرطبي المالكي (م ٣٦٣ هـ)، تحقيق: علي محمد معوض و عادل أحمد عبد الموجود، بيروت: دار الكتب العلمية، الطبعة الأولى، ١٤١٥ هـ.
٢١. أسد الغابة في معرفة الصحابة، أبو الحسن عز الدين علي بن أبي الكرم محمد بن محمد بن عبد الكريم الشيباني المعروف بابن الأثير الجزري (م ٦٣٠ هـ)، تحقيق: علي محمد

- معوض، و عادل أحمد، بيروت: دار الكتب العلمية، الطبعة الأولى، ١٤١٥ هـ.
٢٢. الإشراف على مذاهب العلماء، أبي بكر محمد بن إبراهيم بن المنذر النيسابوري الشافعي، بيروت: دار الفكر، ١٤١٤ هـ.
٢٣. الإصابة في تمييز الصحابة، أحمد بن علي بن محمد بن حَجَر الشافعي العسقلاني (ابن حجر) (م ٨٥٢ هـ)، تحقيق: ولي عارف، بيروت: دار الفكر، ١٤٠٣ هـ.
٢٤. أصول الجصاص المسمى الفصول في الأصول، أبو بكر أحمد بن علي الرازي الجصاص (م ٣٧٠ هـ)، بيروت: دار الكتب العلمية، الطبعة الأولى، ١٤٢٠ هـ.
٢٥. أصول السرخسي، شمس الدين السرخسي، بيروت: دار الكتب العلمية، ١٩٩٣ م.
٢٦. الأصول العامة للفقه المقارن، السيد محمد تقى حكيم، قم: مجمع جهاني أهل البيت عليهم السلام، الطبعة الثانية، ١٤١٨ ق.
٢٧. أضواء البيان، الشنقيطي (م ١٣٩٣ هـ)، مكتبة البحوث و الدراسات، بيروت: دار الفكر للطباعة و النشر، ١٤١٥ ق.
٢٨. إغاثة الطالبين، أبو بكر المشهور بالسيد البكري ابن السيد محمد شطا الدمياطي (م ١٣١٠ هـ)، بيروت: دار الفكر، الطبعة الأولى، ١٤١٨ هـ / ١٩٩٧ م.
٢٩. إعراب القرآن، ابو جعفر احمد بن محمد بن اسماعيل النحاس (م ٣٣٨ هـ)، بيروت: دار المعرفة، ١٤٢٧ ق.
٣٠. الأعلام، خير الدين الزركلي (م ١٤١٠ هـ)، مصر: المطبعة العربية، ١٣٨٦ هـ.
٣١. الأعلام، أبو عبد الله محمد بن محمد بن النعمان الشيخ المفيد (ت ٤١٣ هـ)، قم: المؤتمر العالمي للشيخ المفيد، ١٤١٣ هـ.
٣٢. أعلام الموقعين عن رب العالمين، أبي عبد الله محمد بن أبي بكر بن القيم الجوزي دمشقي (م ٧٥١ هـ)، الشرح: طه عبد الرؤوف سعد، بيروت: دار الجيل.
٣٣. إعلام الوري بأعلام الهدى، أبو علي الفضل بن الحسن الطبرسي (م ٥٤٨ هـ)، تحقيق: مؤسسة آل البيت عليهم السلام، قم: مؤسسة آل البيت عليهم السلام، الطبعة الأولى، ١٤١٧ هـ.

٣٤. أعيان الشيعة، السيد محسن بن عبد الكريم الحسيني العاملي الشقراي (١٢٨٤ هـ - ١٣٧١ هـ)، إعداد: السيد حسن الأمين، بيروت: دار المعارف للطبوعات، الطبعة الخامسة، ١٤٠٣ هـ / ١٩٨٣ م.
٣٥. الأغاني، أبو الفرج الإصفهاني (م ٣٥٦ هـ)، تحقيق: عبد علي مهنا، وسمير جابر، بيروت: دار الكتب العلمية.
٣٦. الاقتصاد الهادي إلى طريق الرشاد، شيخ الطائفة أبو جعفر محمد بن الحسن الطوسي (م ٤٦٠ هـ)، طهران: منشورات مكتبة جامع جهلستون، قم: مطبعة الخيام، ١٤٠٠ هـ.
٣٧. الإقناع في حل ألفاظ أبي شجاع، محمد بن أحمد الشربيني القاهري الشافعي (ق ١٠ هـ)، بيروت: دار المعرفة.
٣٨. إكمال الكمال، الأمير الحافظ ابن ماكولا (م ٤٧٥ هـ)، تحقيق ونشر: دار إحياء التراث العربي - بيروت.
٣٩. الأمالي، الشيخ الصدوق أبو جعفر محمد بن علي بن الحسين بن موسى بن بابويه القمي (م ٣٨١ هـ)، تحقيق: قسم الدراسات الإسلامية مؤسسة البعثة، مركز الطباعة والنشر في مؤسسة البعثة قم المقدسة، الطبعة الأولى ١٤١٧ هـ.
٤٠. الأمالي، شيخ الطائفة أبو جعفر محمد بن الحسن الطوسي (٣٨٥ - ٤٦٠ هـ)، تحقيق قسم الدراسات الإسلامية مؤسسة البعثة، نشر دار الثقافة قم المقدسة، الطبعة الأولى ١٤١٤ هـ.
٤١. الأمالي (غرر الفرائد ودرر القائد)، شريف مرتضى علي بن حسين موسوي بغدادى (معروف به علم الهدى) (م ٤٢٦ هـ)، تحقيق: محمد ابوالفضل ابراهيم، بيروت: دار إحياء الكتب العربية.
٤٢. الأموال، حميد بن مخلد ابن زنجويه، تحقيق: شاكر ذيب فياض، رياض: مركز ملك فيصل، ١٤٠٦ ق.
٤٣. الانتصار مما انفردت به الإمامية، الشريف أبو القاسم علي بن الطاهر أبي أحمد الحسين (٤٣٦٣٥٥ هـ)، تحقيق ونشر: مؤسسة النشر الإسلامي، ١٤١٥ هـ.
٤٤. الأنساب، عبد الكريم بن محمد السمعاني (م ٥٦٢ هـ)، تحقيق: عبد الله عمر البارودي، بيروت: دار الجنان، الطبعة الأولى، ١٤٠٨ هـ.

٤٥. أنساب الأشراف، أحمد بن يحيى بن جابر البلاذري (م ٢٧٩ هـ)، تحقيق: سهيل زكار و رياض زركلي، بيروت: دار الفكر، الطبعة الأولى، ١٤١٧ هـ.
٤٦. إنقاذ البشر، علي الخاقاني، النجف: مطبعة الراعي، سنة ١٣٥٤ هـ.
٤٧. الأنوار الساطعة، أحمد نشوقي السرسى، بيروت: دار الكتاب العربي.
٤٨. إيضاح الاشتباه، أبو منصور الحسن بن يوسف بن المطهر الأسدي المعروف بالعلامة الحلّي (م ٧٢٦ هـ)، تحقيق: الشيخ محمد الحسون، قم: مؤسسة النشر الإسلامي، الطبعة الأولى، ١٤١١ هـ.
٤٩. بحار الأنوار الجامعة لدرر أخبار الأئمة الأطهار، علامة محمد باقر بن محمد تقي المجلسي (١٠٣٧ - ١١١٠ هـ)، تحقيق: عدّة من العلماء، بيروت: دار إحياء التراث العربي، الطبعة الثالثة، ١٤٠٣ هـ / ١٩٨٣ م.
٥٠. البحر الرائق شرح كنز الدقائق، الشيخ زين الدين بن إبراهيم المعروف بابن نجيم المصري (م ٩٧٠ هـ)، تحقيق: الشيخ زكريّا عميرات، بيروت: دار الكتب العلميّة، الطبعة الأولى، ١٤١٨ هـ.
٥١. البحر الزخار (مسند البزار)، أبي بكر أحمد بن عمرو العتكي البزار (م ٢٩٢ هـ)، تحقيق: محفوظ الرحمن زين الله، بيروت: مؤسسة علوم قرآن، الطبعة الأولى، ١٤٠٩ هـ.
٥٢. البحر المحيط في التفسير، أبو عبد الله محمد بن يوسف الأندلسي (م ٧٤٥ هـ)، تحقيق و نشر: دار الكتب العلميّة - بيروت، الطبعة الأولى، ١٤٢٢ هـ.
٥٣. بدائع الصنائع في ترتيب الشرائع، أبو بكر بن مسعود الكاساني الحنفي (م ٥٨٧ هـ)، باكستان: المكتبة الحبيبيّة، الطبعة الأولى، ١٤٠٩ هـ / ١٩٨٩ م.
٥٤. بداية المجتهد ونهاية المقتصد، ابن رشد أبو الوليد محمد بن أحمد بن محمد بن أحمد بن رشد القرطبي الأندلس (م ٥٩٥ هـ)، تحقيق: خالد العطّار، بيروت: دار الفكر، ١٤١٥ هـ / ١٩٩٥ م.
٥٥. البرهان في تفسير القرآن، هاشم بن سليمان البحراني (م ١١٠٧ هـ)، تحقيق: مؤسسة البعثة، قم: مؤسسة البعثة، الطبعة الأولى، ١٤١٥ هـ.

٥٦. بشارة المصطفى لشيعه المرتضى، أبو جعفر محمد بن أبي القاسم الطبري (م ٥٢٥ هـ)، تحقيق: جواد القيومي الإصفهاني، قم: مؤسسة النشر الإسلامي، الطبعة الأولى ١٤٢٠ هـ.
٥٧. بصائر الدرجات، أبو جعفر محمد بن الحسن الصفار القمي المعروف بابن فروخ (م ٢٩٠ هـ)، قم: مكتبة آية الله المرعشي، الطبعة الأولى، ١٤٠٤ هـ.
٥٨. بغية الوعاة في طبقات اللغوين والنحاة، عبد الرحمن بن أبي بكر السيوطي، بيروت: دار الفكر، ١٤٢٠ هـ.
٥٩. البيان في مذهب الإمام الشافعي، يحيى بن سالم شارح عمراني (٤٨٩-٥٥٨ هـ)، بيروت: دار المنهاج، ١٤٢١ هـ.
٦٠. البيان والتحصيل، محمد بن أحمد بن رشد (٥٢٠ هـ)، بيروت: دار الغرب الإسلامي، ١٤٠٨ هـ.
٦١. تاج العروس من جواهر القاموس، السيد محمد المرتضى بن محمد الحسيني الزبيدي (م ١٢٠٥ ق)، تحقيق: علي شيري، بيروت: دار الفكر، الطبعة الأولى، ١٤١٤ ق.
٦٢. تاريخ الإسلام، محمد بن أحمد بن عثمان الذهبي (م ٧٤٨ هـ)، تحقيق: عمر عبد السلام تدمري، بيروت: دار الكتاب العربي، الطبعة الثانية، ١٤٠٩ هـ / ١٩٩٨ م.
٦٣. تاريخ الخلفاء، جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر السيوطي (م ٩١١ هـ)، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، بيروت: دار الجيل، الطبعة الأولى، ١٤٠٨ هـ.
٦٤. التاريخ الصغير، أبو عبد الله محمد بن إسماعيل البخاري (م ٢٥٦ هـ)، تحقيق: محمود إبراهيم زائد، بيروت: دار المعرفة، الطبعة الأولى، ١٤٠٦ هـ.
٦٥. تاريخ الطبري (تاريخ الأمم والملوك)، أبو جعفر محمد بن جرير الطبري (م ٣١٠ هـ)، بيروت: مؤسسة الأعلمي للمطبوعات، الطبعة الرابعة، ١٤٠٣ هـ / ١٩٨٣ م.
٦٦. التاريخ الكبير، أبي بكر أحمد بن أبي خثيمة زهير بن حرب، القاهرة: الفاروق الحديثة، ١٤٢٤ هـ.
٦٧. التاريخ الكبير، أبو عبد الله محمد بن إسماعيل البخاري (م ٢٥٦ هـ)، تحقيق: المعلمي اليماني، بيروت: دار الفكر، ١٤٠٧ هـ.

٦٨. تاريخ بغداد، أبو بكر أحمد بن علي الخطيب البغدادي (م ٤٦٣ هـ)، القاهرة: مطبعة السعادة، ١٣٤٩ هـ.
٦٩. تاريخ مدينة دمشق، ابن عساكر أبو القاسم علي بن الحسن بن هبة الله بن عبد الله الشافعي (٤٩٩ - ٥٧١ هـ)، تحقيق: علي شيري، بيروت: دار الفكر، ١٤١٥ هـ / ١٩٩٥ م.
٧٠. تأويل مختلف الحديث، أبو محمد عبد الله بن مسلم بن قتيبة (م ٢٧٦ هـ)، تحقيق: دار الكتب العلميّة، بيروت: دار الكتب العلميّة.
٧١. التبيان في إعراب القرآن، محب الدين أبي البقاء عبد الله بن حسين العكبري (م ٦١٦ هـ)، عمان: بيت الأفكار الدوليّة، ١٤١٩ هـ.
٧٢. التبيان في تفسير القرآن، أبو جعفر محمد بن الحسن الطوسي (م ٤٦٠ هـ)، تحقيق: أحمد حبيب قصير العاملي، مكتب الإعلام الإسلامي، الطبعة الأولى، ١٤٠٩ هـ.
٧٣. تَمَّةُ يَتِيْمَةِ الدَّهْرِ، أبو منصور عبد الملك الثعالبي النيسابوري (م ٤٢٩ هـ)، طهران: مطبعة فردين، ١٣٥٣.
٧٤. تحرير الأحكام الشرعيّة على مذهب الإماميّة، العلامة الحليّ جمال الدين أبو منصور الحسن بن يوسف بن المطهر (٦٤٨ - ٧٢٦ هـ)، تحقيق: الشيخ إبراهيم البهادري، قم: مؤسّسة الإمام الصادق عليه السلام، الطبعة الأولى، ١٤٢٠ هـ.
٧٥. تحف العقول عن آل الرسول صلى الله عليهم، أبو محمد الحسن بن علي بن الحسين بن شعبة الحرّاني (ق ٤ هـ)، تحقيق: علي أكبر الغفّاري، قم: مؤسّسة النشر الإسلامي التابعة لجماعة المدرّسين، الطبعة الثانية، ١٣٦٣ ش / ١٤٠٤ هـ.
٧٦. تحفة الأخوذین بشرح جامع الترمذي، أبو العلاء محمد عبد الرحمن المباركفوري (م ١٢٨٢ هـ)، تحقيق ونشر: دار الكتب العلميّة - بيروت، الطبعة الأولى، ١٤١٠ هـ.
٧٧. تحفة الفقهاء، علاء الدين محمد السمرقندي (م ٥٣٩ هـ)، بيروت: دار الكتب العلميّة، الطبعة الثانية، ١٤١٤ هـ / ١٩٩٣ م.
٧٨. تذكرة الحفاظ، أبو عبد الله محمد بن أحمد الذهبي (م ٧٤٨ هـ)، بيروت: دار إحياء التراث العربي.

٧٩. التعديل والتجريح، سليمان بن خلف الباجي، تونس: دار الغرب الإسلامي، ١٤٣١هـ.
٨٠. تفسير ابن كثير (تفسير القرآن العظيم)، إسماعيل بن عمر البصري الدمشقي (م ٧٧٤ ق)، تحقيق: عبد العزيز غنيم ومحمد أحمد عاشور ومحمد إبراهيم البنا، القاهرة: دار الشعب.
٨١. تفسير السمرقندي المسمى بحر العلوم، أبو النضر محمد بن مسعود السلمي السمرقندي (العيّاشي) (م ٣٨٣ ق)، تحقيق: مسعود مطرجي المحلّاتي، بيروت: دار الفكر، تهران: المكتبة العلمية، الطبعة الأولى، ١٣٨٠ ش.
٨٢. تفسير الطبري (جامع البيان في تفسير القرآن)، أبو جعفر محمد بن جرير الطبري (م ٣١٠ هـ)، بيروت: دار الفكر، الطبعة الأولى، ١٤٠٨ هـ.
٨٣. تفسير العيّاشي، أبو النضر محمد بن مسعود السلمي السمرقندي المعروف بالعيّاشي (م ٣٢٠ هـ)، تحقيق: السيّد هاشم الرسولي المحلّاتي، طهران: المكتبة العلمية، الطبعة الأولى، ١٣٨٠ هـ.
٨٤. تفسير القرآن العظيم، سليمان بن أحمد الطبراني (م ٣٦٠ هـ)، اردن: دار الكتاب الثقافي، ٢٠٠٨ م.
٨٥. تفسير القمي، أبو الحسن علي بن إبراهيم القمي (م ٣٢٩ هـ)، تصحيح: السيّد طيّب الموسوي الجزائري، قم: مؤسّسة دار الكتاب، الطبعة الثالثة، ١٤٠٤ هـ.
٨٦. تفسير الكشّاف عن حقائق غوامض التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل (تفسير قرآن الكريم)، محمود بن عمر الزمخشري (٤٦٧-٥٣٨ هـ)، القاهرة: مكتبة ومطبعة مصطفى البابي الحلبي وأولاده، ١٣٨٥ هـ.
٨٧. تفسير روض الجنان وروح الجنان، أبو الفتوح حسين بن علي الرازي، مشهد: منشورات جامعة الرضوي، ١٤٠٨ هـ.
٨٨. تفسير فخر الرازي (التفسير الكبير)، محمد الرازي فخر الدين ابن ضياء الدين عمر المشتهر بخطيب الري (م ٦٠٤ هـ)، بيروت: دار الفكر، سنة ١٤١٠ هـ.
٨٩. تقريب التهذيب، أحمد بن علي بن حجر العسقلاني (م ٨٥٢ هـ)، تحقيق: مصطفى عبد القادر

- عطا، بيروت: دار المكتبة العلميّة، الطبعة الثانية، ١٤١٥ هـ / ١٩٩٥ م.
٩٠. تلخيص الجبير، أحمد بن عليّ بن حجر العسقلاني (م ٨٥٢ هـ)، بيروت: دار الفكر.
٩١. تلخيص الجبير في تخرّيج أحاديث الرافعي الكبير، أبو الفضل أحمد بن عليّ العسقلاني (ابن حجر) (م ٨٥٢ هـ)، تحقيق: عبد الله هاشم اليماني المدني، بيروت: دار الفكر، ١٣٨٤ هـ.
٩٢. التمهيد، أبو عمر يوسف بن عبد الله بن محمد بن عبد البرّ (م ٤٦٣ هـ)، تحقيق: مصطفى بن أحمد العلوي و محمد عبد الكبير البكري، المغرب: وزارة عموم الأوقاف و الشؤون الإسلامية، ١٣٨٧ هـ.
٩٣. تنبيه الغافلين، أبو الليث نصر بن محمد السمرقندي (م ٣٧٢ هـ)، تحقيق: يوسف عليّ بدوي، بيروت: دار ابن كثير، الطبعة الأولى، ١٤١٣ هـ.
٩٤. تنقيح المقال في علم الرجال، عبد الله المامقاني (١٢٩٠ - ١٣٥٥ هـ)، تحقيق: محيي الدين المامقاني (١٣٤٠ - ١٤٢٩ هـ) و محمّد رضا المامقاني، قم: مؤسّسة آل البيت لأحياء التراث، ١٤٢٣ - ١٤٣١ هـ.
٩٥. تنوير الحوالك، عبد الرحمن بن أبي بكر السيوطي الشافعي (م ٩١١ هـ)، تحقيق: محمد عبد العزيز الخالدي، بيروت: دار الكتب العلميّة، الطبعة الأولى، ١٤١٨ هـ / ١٩٩٧ م.
٩٦. التوحيد، أبو جعفر محمد بن عليّ بن الحسين بن بابويه المعروف بالشيخ الصدوق (م ٣٨١ هـ)، تحقيق: السيّد هاشم الحسيني، قم: مؤسّسة النشر الإسلامي.
٩٧. تهذيب الأحكام، شيخ الطائفة أبو جعفر محمد بن الحسن الطوسي (٣٨٥ - ٤٦٠ هـ)، تحقيق: السيّد حسن الموسوي الخرسان، طهران: دار الكتب الإسلامية، الطبعة الثالثة، ١٣٦٤ ش.
٩٨. تهذيب الأسماء واللغات، أبو زكريا يحيى بن شرف النووي (م ٦٧١ هـ)، بيروت: دار الفكر، ١٤١٦ هـ.
٩٩. تهذيب التهذيب، أحمد بن عليّ بن حجر العسقلاني (م ٥٢٨ هـ)، بيروت: دار الفكر، الطبعة الأولى، ١٤٠٤ هـ / ١٩٨٤ م.
١٠٠. تهذيب الكمال في أسماء الرجال، جمال الدين أبي الحجّاج يوسف المزي (٦٥٤ - ٧٤٢ هـ)، تحقيق: بشّار عوّاد معروف، بيروت: مؤسّسة الرسالة، الطبعة الرابعة، ١٤٠٦ هـ / ١٩٨٥ م.

١٠١. تهذيب اللغة، أبو منصور محمد بن أحمد الأزهرى (م ٣٧٠هـ)، تحقيق: عبد السلام هارون، مصر: دار القومية العربية، ١٣٨٤ هـ / ١٩٦٤ م.
١٠٢. الثقات، محمد بن حبان التميمي (م ٣٥٤هـ)، تحقيق ونشر: مؤسسة الكتب الثقافية، الطبعة الأولى، ١٣٩٣ هـ.
١٠٣. جامع الأصول في أحاديث الرسول، مبارك بن محمد بن محمد (ابن الأثير الجزري) (م ٦٠٦هـ)، تحقيق: عبد القادر الأرناؤوط، بيروت: مكتبة دار البيان، الطبعة الأولى، ١٣٨٩ هـ.
١٠٤. جامع الخلاف والوفاق بين الإمامية وبين أئمة الحجاز والعراق، علي بن محمد القمي، تحقيق ونشر: حسين الحسني البيرجندي - قم، ١٣٧٩ ش.
١٠٥. الجامع الصغير في أحاديث البشير النذير، جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر السيوطي (٨٤٩-٩١١هـ)، بيروت: دار الفكر، ١٤٠١ هـ / ١٩٨١ م.
١٠٦. الجامع لأحكام القرآن = تفسير القرطبي، أبو عبد الله محمد بن أحمد الأنصاري القرطبي (م ٦٧١هـ)، تحقيق: أحمد عبد العليم البردوني، بيروت: دار احياء التراث العربي، ١٤٠٥ هـ / ١٩٨٥ م.
١٠٧. الجامع للشرائع، يحيى بن سعيد الحلبي (م ٦٩٠هـ)، قم: طبعة مؤسسة سيد الشهداء عليه السلام، ١٤٠٥ هـ.
١٠٨. الجرح والتعديل، أبو محمد عبد الرحمن بن أبي حاتم الرازي (م ٣٢٧هـ)، بيروت: دار احياء التراث العربي، الطبعة الأولى، ١٣٧٩ هـ.
١٠٩. جزء سفیان بن عیینة، برواية أبي يحيى زكريا بن يحيى بن اسد المروزي، حقق و خرج أحاديثه: أبو عبد الرحمن مسعد بن عبد الحميد السعدني الشرقاوي السلفي، طنطا: دار الصحابة للتراث، ١٤١٢ هـ.
١١٠. جمل العلم والعمل، السيد علي بن الحسين بن موسى المعروف بالشریف المرتضى (م ٤٣٦هـ)، المطبوع ضمن الرسائل الشریف المرتضى، تحقيق السيد أحمد الحسيني، قم: مطبعة سيد الشهداء عليه السلام، ١٤٠٥ هـ.

١١١. **الجمل والعقود**: أبو جعفر محمد بن الحسن المعروف بالشيخ الطوسي (م ٤٦٠هـ)، المطبوع ضمن الرسائل العشر للشيخ، قم: مؤسسه النشر الإسلامي.
١١٢. **جمهرة اللغة**، أبو بكر محمد بن الحسن بن دريد الأزدي (م ٣٢١هـ)، تحقيق: رمزي منير بعلبكي، بيروت: دار العلم للملايين، الطبعة الأولى، ١٩٨٧م.
١١٣. **جمهرة أنساب العرب**، علي بن أحمد بن سعيد بن حزم الأندلسي (م ٤٥٤هـ)، بيروت: دار الكتب العلمية، ١٤٠٣هـ.
١١٤. **جوابات المسائل الثبائيات**، الشريف المرتضى أبو القاسم علي بن الحسين الموسوي (م ٤٣٦هـ)، تحقيق: السيد مهدي رجائي، دار القرآن الكريم، المطبوع ضمن الرسائل الشريف المرتضى ج ١، ١٤٠٥هـ.
١١٥. **جوابات المسائل الرسيّة الأولى**، الشريف المرتضى أبو القاسم علي بن الحسين الموسوي (م ٤٣٦هـ)، تحقيق: السيد مهدي رجائي، المطبوع ضمن الرسائل الشريف المرتضى ج ٢، ١٤٠٥هـ.
١١٦. **جوابات المسائل الموصليّات الثالثة**، الشريف المرتضى أبو القاسم علي بن الحسين الموسوي (م ٤٣٦هـ)، تحقيق: السيد مهدي رجائي، المطبوع ضمن الرسائل الشريف المرتضى ج ١، ١٤٠٥هـ.
١١٧. **جواهر العقود ومعين القضاة والموقعين والشهود**، محمد بن أحمد المنهاجي الأسبوطي (ق ٩هـ)، تحقيق: مسعد عبد الحميد محمد السعدني، بيروت: دار الكتب العلمية، الطبعة الأولى، ١٤١٧هـ/ ١٩٩٦م.
١١٨. **جواهر الكلام في شرح شرائع الإسلام**، الشيخ محمد حسن النجفي (م ١٢٦٦هـ)، تحقيق: الشيخ عباس القوجاني، طهران: دار الكتب الإسلامية، الطبعة الثالثة، ١٣٦٧ش.
١١٩. **الجواهر النقيّة**، علاء الدين بن علي بن عثمان بن مارديني الشهير بابن التركماني، قم: مركز اطلاعات و مدارك إسلامي، ١٣٨٦.
١٢٠. **حاشية رد المحتار**، محمد أمين الشهير بابن عابدين (م ١٢٥٢هـ)، بيروت: دار الفكر، ١٤١٥هـ.

١٢١. الحاوي الكبير، علي بن محمد شارح ماوردي (٣٦٤-٤٥٠هـ)، بيروت: دار الفكر، ١٤٢٠هـ.
١٢٢. الحاوي للفتاوي في الفقه وعلوم القرآن والحديث ...، عبد الرحمن بن أبي بكر السيوطي (م ٩١١هـ)، بيروت: دار الكتاب العربي.
١٢٣. الحجّة على أهل المدينة، أبي عبد الله محمد بن حسن الشيباني، بيروت: عالم الكتب، ١٤٠٣هـ.
١٢٤. حلية الأولياء وطبقات الأصفياء، أبو نعيم أحمد بن عبد الله الأصبهاني (م ٤٣٠هـ)، بيروت: دار الكتاب العربي، الطبعة الثانية، ١٣٨٧هـ.
١٢٥. حلية العلماء في معرفة مذاهب العلماء، محمد بن أحمد الشاشي (٤٢٩-٥٠٧هـ)، عمان: مكتبة الرسالة الحديثة، ١٩٨٨م.
١٢٦. خصائص الأئمة عليهم السلام، أبو الحسن الشريف الرضي محمد بن الحسين بن موسى الموسوي (م ٤٠٦هـ)، تحقيق: محمد هادي الأميني، مشهد: مجمع البحوث الإسلامية التابع للحضرة الرضوية المقدسة، ١٤٠٦هـ.
١٢٧. خصائص الإمام أمير المؤمنين عليه السلام، أبو عبد الرحمن أحمد بن شعيب النسائي (م ٣٠٣هـ)، تحقيق: محمد هادي الأميني، طهران: وزارة الثقافة والإرشاد الإسلامي، الطبعة الأولى، ١٤٠٣هـ.
١٢٨. الخصال، الشيخ الصدوق أبو جعفر محمد بن علي بن الحسين بن موسى بن بابويه القمي (م ٣٨١هـ)، تحقيق: علي أكبر الغفاري، قم: جامعة المدرسين بالحوزة العلمية، الطبعة الأولى، ١٤٠٣هـ.
١٢٩. خلاصة الأقوال في معرفة الرجال، العلامة الحلّي أبو منصور الحسن بن يوسف بن المطهر الأسدي (٦٤٨-٧٢٦هـ)، تحقيق: الشيخ جواد القيومي، قم: مؤسسة النشر الإسلامي التابعة لجماعة المدرسين، الطبعة الأولى، ١٤١٧هـ.
١٣٠. الخلاف، شيخ الطائفة أبو جعفر محمد بن الحسن الطوسي (٣٨٥-٤٦٠هـ)، قم: مؤسسة النشر الإسلامي، ١٤٠٧هـ.
١٣١. الدر المختار، محمد بن علي حنفي حفصكي، بيروت: دار الكتب العلمية، ١٤٢٣هـ.

١٣٢. الدر المنثور في التفسير المأثور، جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر السيوطي (ت ٩١١هـ)، بيروت: دار الكتب العلمية، ١٤١١هـ.
١٣٣. الدر النظيم في مناقب الأئمة الهاميم عليهم السلام، يوسف لابن حاتم العاملي الشامي (م ٦٦٤هـ)، تحقيق و نشر: مؤسسة النشر الإسلامي - قم، الطبعة الأولى، ١٤٢٠هـ.
١٣٤. الدرجات الرفيعة في طبقات الشيعة، صدر الدين علي بن أحمد المدني الشيرازي (سيد عليخان) (م ١١٣٠هـ)، نجف: المطبعة الحيدرية، ١٣٨٢هـ.
١٣٥. الدروس الشرعية في فقه الإمامية، محمد بن مكّي العاملي (الشهيد الأول) (م ٧٨٦هـ)، تحقيق: مؤسسة النشر الإسلامي، قم: مؤسسة النشر الإسلامي، الطبعة الأولى، ١٤١٢هـ.
١٣٦. دعائم الإسلام وذكر الحلال والحرام والقضايا والأحكام، أبي حنيفة النعمان بن محمد بن منصور بن أحمد بن حيّون التميمي المغربي (م ٣٦٣هـ)، تحقيق: آصف بن علي أصغر الفيضي، مصر: دار المعارف، الطبعة الثالثة، ١٣٨٩هـ.
١٣٧. دلائل النبوة ومعرفة أحوال صاحب الشريعة، أبو بكر أحمد بن الحسين البيهقي (م ٤٥٨هـ)، تحقيق: عبد المعطي أمين قلعجي، بيروت: دار الكتب العلمية، الطبعة الأولى، ١٤٠٥هـ.
١٣٨. ديوان ابن الرومي، أبو الحسن علي بن العباس بن جريج الرومي البغدادي (٢٢١-٢٨٣هـ)، تحقيق: حسين نصّار، القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٩٣م.
١٣٩. ديوان الشريف الرضي، محمد بن الحسين الموسوي الشريف الرضي (٣٥٩-٤٠٦هـ)، صحّحه و قابله: أحمد عباس الأزهرى، بيروت: طبعة المطبعة الأدبية، ١٣٠٧هـ.
١٤٠. ديوان الشريف المرتضى، علي بن الحسين الموسوي الشريف المرتضى (٣٥٥-٤٣٦هـ)، حقّقه و رتب قوافيه: رشيد الصفّار، راجعه و ترجم أعيانه: الدكتور مصطفى جواد، قدّم له: الشيخ محمد رضا الشبيبي، بيروت: دار البلاغة، الطبعة الأولى، ١٤١٨هـ/ ١٩٩٨م.
١٤١. ديوان المهيّار، مهيار بن مرزويه ديلمى، قم: شريف الرضي، ١٤١٣هـ.
١٤٢. ديوان النابغة الذبياني، أبو أمامة زياد بن معاوية بن ضباب الذبياني الغطناني المضري، بيروت: دار الكتب العلمية، ١٤٠٦هـ.
١٤٣. ديوان جميل بثينة، شرح و مراعه و تقديم: عبد المجيد زراقت، بيروت: دار و مكتبة الهلال، ١٤٢٢هـ.

١٤٤. ديوان عنترة بن شداد، علي عسيلي، بيروت: مؤسسة الأعلمي للمطبوعات، ١٤١٩هـ.
١٤٥. الذخيرة في علم الكلام، أبو القاسم علي بن الحسين الموسوي الشريف المرتضى (م ٤٣٦ هـ)، قم: مؤسسة النشر الإسلامي، الطبعة الأولى، ١٤١١ ق.
١٤٦. الذريعة إلى أصول الشريعة، أبو القاسم علي بن الحسين الموسوي الشريف المرتضى (م ٤٣٦ هـ)، تحقيق: أبو القاسم گرجي، طهران: منشورات جامعة طهران، ١٣٤٦ ش.
١٤٧. الذريعة إلى تصانيف الشيعة، العلامة الشيخ آقا بزرك الطهراني (م ١٣٨٩ هـ)، بيروت: دار الأضواء، الطبعة الثالثة، ١٤٠٣ هـ.
١٤٨. ذكرى الشيعة، أبو عبد الله محمد بن مكي العاملي الجزيني (الشهيد الأول) (م ٧٨٦ هـ)، قم: مؤسسة آل البيت لأحياء التراث، الطبعة الأولى، ١٤١٩ هـ.
١٤٩. الرجال، حسن بن علي ابن داود الحلبي، تحقيق: محمد صادق آل بحر العلوم، قم: منشورات الرضى.
١٥٠. رجال الطوسي، أبو جعفر محمد بن الحسن الطوسي (م ٤٦٠ هـ)، تحقيق: الشيخ جواد القيومي، قم: مؤسسة النشر الإسلامي، الطبعة الأولى، ١٤١٥ هـ.
١٥١. رجال النجاشي (فهرست أسماء مصنفی الشيعة)، أبو العباس أحمد بن علي بن أحمد بن العباس النجاشي الأسدي الكوفي (٣٧٢ - ٤٥٠ هـ)، تحقيق: السيد موسى الشبيري الزنجاني، قم: مؤسسة النشر الإسلامي لجامعة المدرسين، الطبعة الخامسة، ١٤١٦ هـ.
١٥٢. رسائل الشريف المرتضى، أبو القاسم علي بن الحسين الموسوي الشريف المرتضى (م ٤٣٦ هـ)، تحقيق: السيد مهدي رجائي، تقديم: السيد أحمد الحسيني الأشكوري، ١٤٠٥ هـ.
١٥٣. الرسائل العشر، أبو جعفر محمد بن الحسن المعروف بالشيخ الطوسي (م ٤٦٠ هـ).
١٥٤. روح المعاني في تفسير القرآن (تفسير روح المعاني)، أبو الفضل شهاب الدين السيد محمود الألوسي (م ١٢٧٠ هـ)، بيروت: دارأحياء التراث، الطبعة الرابعة، ١٤٠٥ هـ.
١٥٥. روضات الجنات في أحوال العلماء والسادات، محمد باقر الخوانساري (م ١٣١٣ هـ)، تحقيق: أسد الله إسماعيليان، قم: مكتبة إسماعيليان.

١٥٦. روضة الطالبين، أبو زكريا يحيى بن شرف النووي الدمشقي (م ٦٧٦هـ)، تحقيق: عادل أحمد عبد الموجود وعلي محمد معوض، بيروت: دار الكتب العلمية.
١٥٧. روضة المتقين في شرح من لا يحضره الفقيه، محمد تقي المجلسي (م ١٠٧٠هـ)، تحقيق: علي بنه الإشتهازي، قم: بنياد فرهنگ إسلامي، الطبعة الثانية.
١٥٨. روضة الواعظين، محمد بن الحسن بن علي الفتال النيسابوري (م ٥٠٨هـ)، تحقيق: حسين الأعلمي، بيروت: مؤسسة الأعلمي، الطبعة الأولى، ١٤٠٦هـ.
١٥٩. زاد المسير في علم التفسير، أبو الفرج عبد الرحمن بن علي الجوزي القرشي البغدادي (م ٥٩٧هـ)، تحقيق: محمد عبد الرحمن سعيد سيوني زغلول، بيروت: دار الفكر، الطبعة الأولى، ١٤٠٧هـ.
١٦٠. زبدة التفاسير، فتح الله بن شكر الله شريف الكاشاني (م ٩٨٨هـ)، قم: مؤسسة معارف الإسلامي، ١٣٨١ش.
١٦١. سبل السلام، محمد بن اسماعيل (م ١١٨٢هـ)، تحقيق: محمد عبد العزيز الخوي، مصر: مصطفى البابي، الطبعة الرابعة، ١٣٧٩هـ.
١٦٢. السرائر الحاوي لتحرير الفتاوي، أبو جعفر محمد بن منصور بن أحمد بن إدريس الحلبي (م ٥٩٨هـ)، تحقيق: مؤسسة النشر الإسلامي التابعة لجماعة المدرسين بقم المشرفة، ١٤١٠هـ.
١٦٣. سنن ابن ماجة، محمد بن يزيد القزويني (ابن ماجة) (م ٢٧٥هـ)، تحقيق: محمد فؤاد عبد الباقي، بيروت: دار إحياء التراث العربي، ١٣٩٥ق.
١٦٤. سنن أبي داود، أبو داود سليمان بن الأشعث السجستاني (م ٢٧٥هـ)، تحقيق: سعيد محمد اللحام، بيروت: دار الفكر، ١٤١٠هـ / ١٩٩٠م.
١٦٥. سنن الترمذي، محمد بن عيسى الترمذي (م ٢٩٧هـ)، تحقيق: أحمد محمد شاكر، بيروت: دار إحياء التراث العربي.
١٦٦. سنن الدارقطني، علي بن عمر الدارقطني (م ٣٨٥هـ)، تحقيق: مجدي بن منصور بن سيد الشوري، بيروت: دار الكتب العلمية، الطبعة الأولى، ١٤١٧هـ / ١٩٩٦م.

١٦٧. سنن الدارمي، أبو محمد عبد الله بن الرحمن بن الفضل بن بهرام الدارمي (م ٢٥٥ هـ)، تحقيق: محمد أحمد دهمان، دمشق: مطبعة الاعتدال، ١٣٤٩ هـ.
١٦٨. السنن الكبرى، أبو بكر أحمد بن الحسين بن عليّ البيهقي (م ٤٥٨ هـ)، بيروت: دار الفكر.
١٦٩. سنن الكبرى، أبو عبد الرحمن أحمد بن شعيب النسائي (م ٣٠٣ هـ)، تحقيق: عبد الغفار سليمان البنداري و سيد حسن كسروي، بيروت: دار الكتب العلمية، الطبعة الأولى ١٤١١ هـ ١٩٩١ م.
١٧٠. سير أعلام النبلاء، أبو عبد الله محمد بن أحمد الذهبي (م ٧٤٨ هـ)، تحقيق: شعيب الأرنؤوط، بيروت: مؤسسة الرسالة، الطبعة العاشرة، ١٤١٤ هـ.
١٧١. الشافي في الإمامة، علي بن الحسين الموسوي الشريف المرتضى (م ٤٣٦ هـ)، تحقيق: السيد عبد الزهراء الحسيني الخطيب و السيد فاضل الميلاني، طهران: مؤسسة الصادق للطباعة و النشر، الطبعة الثانية، ١٤٠٧ هـ / ١٩٨٦ م.
١٧٢. شذرات الذهب في أخبار من ذهب، أبو الفلاح عبد الحي ابن العماد الحنبلي (م ١٠٨٩ هـ)، بيروت: دار إحياء التراث العربي، ١٤٠٦ هـ / ١٩٨٦ م.
١٧٣. شرح الأزهاري، أبو الحسن عبد الله بن مفتاح (م ٨٧٧ هـ)، القاهرة: مطبعة الحجازي، الطبعة الأولى، ١٣٧٥ هـ.
١٧٤. شرح الأصول الخمسة، أحمد بن عبد الجبار الهمداني (م ٤١٥ هـ)، تحقيق: عبد الكريم بن محمد عثمان، القاهرة: مكتبة وهبه، ١٣٨٤ هـ.
١٧٥. شرح الزركشي، أبي عبد الله محمد بن عبد الله بن محمد الزركشي المصري الحنبلي، قدم له و وضع حواشيه: عبد المنعم خليل إبراهيم، بيروت: دار الكتب العلمية، ١٤٢٣ هـ.
١٧٦. شرح الطيبي على مشكاة المصابيح المسمى بالكشاف عن حقائق السنن، شرف الدين حسين بن عبد الله بن محمد الطيبي، تحقيق: عبد الحميد الهنداوي، رياض: مكتبة نزار مصطفى الباز، ١٤١٧ هـ.
١٧٧. الشرح الكبير، أبي البركات سيدي أحمد الدردير (١٣٠٢ هـ)، دار إحياء الكتب العربية، عيسى البابي الحلبي وشركاه.

١٧٨. الشرح الكبير على المغني، عبد الرحمن بن محمد بن قدامة المقدسي (م ٦٨٢ هـ)، بيروت: دار الكتاب العربي.
١٧٩. شرح النووي على صحيح مسلم، يحيى بن شرف النووي (م ٦٧٦ هـ)، بيروت: دار الكتاب العربي، ١٤٠٧ هـ.
١٨٠. شرح سقط الزند، أبو العلاء المعري، شرحه: أحمد شمس الدين، بيروت: دار الكتب العلمية، ١٤١٠ هـ.
١٨١. شرح سنن النسائي، أبو عبد الرحمن أحمد بن شعيب النسائي (م ٣٠٣ هـ)، تحقيق: راند بن صبري ابن أبي علفه، الأردن: بيت الأفكار الدولية، ١٤٢٧ هـ.
١٨٢. شرح مختصر الطحاوي، أحمد بن علي الجصاص (م ٣٧٠ هـ)، بيروت: دار البشاء الإسلامية، المدينة: دار السراج، ١٤٣١ هـ.
١٨٣. شرح مشكل الآثار، أبي جعفر أحمد بن محمد بن سلامة الطحاوي، تحقيق: شعيب الأرناؤوط، بيروت: مؤسسة الرسالة، ١٤١٥ هـ.
١٨٤. شرح معاني الآثار، أبي جعفر أحمد بن محمد بن سلامة بن عبد الملك بن سلمة الأزدي الطحاوي الحنفي (٢٢٩ - ٣٢١ هـ)، تحقيق: محمد زهري النجار، بيروت: دار الكتب العلمية، ١٤١٦ هـ / ١٩٩٦ م.
١٨٥. شرح نهج البلاغة، عبد الحميد ابن أبي الحديد المعتزلي (م ٦٥٦ هـ)، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، دار إحياء الكتب العربية، الطبعة الأولى، ١٣٧٨ هـ / ١٩٥٩ م.
١٨٦. شمس العلوم ودواء الكلام العرب عن الكلوم، نشوان بن سعيد الجعفري اليميني (م ٥٧٣ هـ)، تحقيق: حسين بن عبد الله العمري، ومظهر بن علي الأرياني، ويوسف محمد عبد الله، بيروت: دار الفكر، ١٩٩٩ م.
١٨٧. الصافي في تفسير القرآن (تفسير الصافي)، محمد محسن الفيض الكاشاني (م ١٠٩١ هـ)، طهران: مكتبة الصدر، الطبعة الثانية، ١٤١٦ هـ.
١٨٨. صحاح الأخبار، السيد محمد سراج الدين الرفاعي، بمبي، ١٣٠٦ هـ.
١٨٩. الصحاح (تاج اللغة وصحاح العربية)، إسماعيل بن حماد الجوهري (٣٣٢ - ٣٩٣ هـ)، تحقيق:

أحمد عبد الغفور عطار، بيروت: دار العلم للملايين، [بالأفست عن طبعة القاهرة، سنة ١٣٧٦هـ/١٩٥٦م].

١٩٠. صحيح ابن حبان، محمد بن أحمد بن حبان البستي (م ٣٥٤هـ)، ترتيب: علي بن بلبان الفارسي، تحقيق: شعيب الأرناؤوط، بيروت: مؤسسة الرسالة، ١٩٩٣ق.

١٩١. صحيح ابن خزيمة، أبو بكر محمد بن إسحاق بن خزيمة السلمي النيسابوري (٢٢٣-٣١١هـ)، تحقيق: محمد مصطفى الأعظمي، المكتب الإسلامي، الطبعة الثانية، ١٤١٢هـ/١٩٩٢م.

١٩٢. صحيح البخاري، أبو عبد الله محمد بن إسماعيل البخاري الجعفي (م ٢٥٦هـ)، بيروت: دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، ١٤٠١هـ/١٩٨١م.

١٩٣. صحيح مسلم، أبو الحسين مسلم بن الحجاج بن مسلم القشيري النيسابوري (م ٢٦١هـ)، بيروت: دار الفكر.

١٩٤. الصراط المستقيم إلى مستحقّي التقديم، زين الدين أبو محمد علي بن يونس العاملي البياضي النباطي (م ٨٧٧هـ)، تحقيق: محمد باقر البهبودي، طهران: المكتبة المرتضوية، الطبعة الأولى، ١٣٨٤هـ.

١٩٥. صفوة الصفوة، أبو الفرج جمال الدين عبد الرحمن بن علي بن محمد المعروف بابن الجوزي (م ٥٩٧هـ)، تحقيق: عبد السلام محمد هارون، بيروت: دار الفكر، الطبعة الأولى، ١٤١٣هـ.

١٩٦. الضعفاء الصغير، محمد بن إسماعيل البخاري (م ٢٥٦هـ)، تحقيق: محمد إبراهيم زايد، بيروت: دار المعرفة، الطبعة الأولى، ١٤٠٦هـ.

١٩٧. الضعفاء الكبير، أبو جعفر محمد بن عمرو العقيلي (م ٣٢٢هـ)، تحقيق: عبد المعطي أمين قلجي، بيروت: دار الكتب العلمية، الطبعة الأولى، ١٤٠٤هـ.

١٩٨. الضعفاء والمتروكين، أبو الفرج عبد الرحمن ابن الجوزي (م ٥٩٧هـ)، بيروت: دار الكتب العلمية، ١٤٠٦هـ.

١٩٩. طبقات أعلام الشيعة، الشيخ آقا بزرك الطهراني (١٢٩٣-١٣٨٩هـ)، تحقيق: علي نقبي المنزوي، بيروت: دار الكتاب العربي، الطبعة الأولى، ١٩٧٥م.

٢٠٠. الطبقات الشافعية، ابن قاضي شهبة الدمشقي (٧٧٩-٨٥١هـ)، تحقيق: حافظ عبد العليم خان وعبد الله أنيس الطباع، بيروت: عالم الكتب، ١٤٠٧هـ.
٢٠١. طبقات الشافعية الكبرى، عبد الوهاب بن علي بن عبد الكافي السبكي، تصحيح: محمود محمد الطناحي، عبد الفتاح محمد الحلو، حلب: مطبعة عيسى البابي الحلبي و شركا، ١٣٨٣هـ / ١٩٦٤م.
٢٠٢. طبقات الفقهاء، ابراهيم بن علي ابو إسحاق الشيرازي (٣٩٣-٤٧٦هـ)، بيروت: دار الرائد العربي، ١٤٠١هـ.
٢٠٣. الطبقات الكبرى، محمد بن سعد كاتب الواقدي (م ٢٣٠هـ)، تحقيق و نشر: دار صادر - بيروت.
٢٠٤. طبقات المفسرين، محمد بن علي ابن أحمد الداودي، تحقيق: علي محمد عمر، قاهره: مكتبة وهبه، ١٣٩٢ق/ ١٩٧٢م.
٢٠٥. طبقات خليفة، خليفة بن خياط العصفري (م ٢٤٠هـ)، قم: مركز اطلاعات و مداك اسلامي، ١٣٨٦.
٢٠٦. طيف الخيال في الشعر العربي القديم، يوسف الحسن، الإسكندرية: دار الوفاء لندنيا الطباعة والنشر، ٢٠١٣م.
٢٠٧. العبر في خبر من غبر، شمس الدين أبو عبد الله محمد بن أحمد بن عثمان بن قايماز الذهبي (م ٧٤٨هـ)، طبع الكويت، ١٩٦١م.
٢٠٨. العدة في أصول الفقه، أبو جعفر محمد بن الحسن الطوسي (٣٨٥-٤٦٠هـ)، تحقيق: محمد رضا الأنصاري القمي، قم: مطبعة ستاره، الطبعة الأولى، ١٤١٧هـ.
٢٠٩. العقد، المعروف ب: العقد الفريد، أحمد بن محمد بن عبد ربّه القرطبي الأندلسي (٢٤٦-٣٢٨هـ)، تحقيق: أحمد أمين وإبراهيم الأبياري وعبد السلام محمد هارون، القاهرة - مصر: مطبعة لجنة التأليف و الترجمة و النشر، ١٩٦٧م.
٢١٠. العلل، احمد بن حنبل (م ٢٤١هـ)، تحقيق: وصي الله، بيروت: المكتب الاسلامي، ١٤٠٨هـ.
٢١١. علل الشرائع، الشيخ الصدوق أبو جعفر محمد بن علي بن الحسين بن موسى بن بابويه

القَمِّي (م ٣٨١هـ)، تحقيق: السيد محمد صادق بحر العلوم، النجف: منشورات المكتبة الحيدرية، ١٣٨٥هـ / ١٩٦٦م.

٢١٢. عمدة الطالب في أنساب آل أبي طالب، جمال الدين أحمد بن علي الحسيني المعروف بابن عنبه (م ٨٢٨هـ)، تحقيق: محمد حسن آل الطالقاني، النجف: منشورات المطبعة الحيدرية، الطبعة الثانية، ١٣٨٠هـ / ١٩٦١م.

٢١٣. عمدة القارئ، محمود بن أحمد العيني (م ٨٥٥هـ)، بيروت: دار إحياء التراث العربي.

٢١٤. عوالي اللآلي العزيزية في الأحاديث الدينية، محمد بن علي بن إبراهيم الأحساني المعروف بابن أبي جمهور (م ٨٨٠هـ)، تحقيق: الحاج آقا مجتبی العراقي، قم: مكتبة السيد المرعشي، الطبعة الأولى، ١٤٠٣هـ / ١٩٨٣م.

٢١٥. عيون أخبار الرضا عليه السلام، أبو جعفر محمد بن علي بن الحسين بن بابويه القمي المعروف بالشيخ الصدوق (م ٣٨١هـ)، تحقيق: السيد مهدي الحسيني اللاجوردي، طهران: منشورات جهان.

٢١٦. غاية الاختصار في البيوتات العلوية المحفوظة من الغبار، تاج الدين شريف بن محمد بن حمزة بن زهرة الحسيني الحلبي، النجف: المطبعة الحيدرية، ١٣٨٢هـ.

٢١٧. غاية المراد في شرح نكت الإرشاد، محمد بن مكّي العاملي المعروف بالشهيد الأول (م ٧٨٦هـ)، تحقيق: رضا المختاري، قم: دفتر التبليغات الإسلامي، الطبعة الأولى، ١٤١٤ق.

٢١٨. غاية المرام وحجة الخصام في تعيين الإمام من طريق الخاص والعام، هاشم بن إسماعيل البحراني (م ١١٠٧هـ)، تحقيق: السيد علي عاشور، بيروت: مؤسسة التأريخ العربي، ١٤٢٢هـ.

٢١٩. الغدير في الكتاب والسنة والأدب، الشيخ عبد الحسين أحمد الأميني النجفي (م ١٣٩٢هـ)، تحقيق: دائرة المعارف الفقه الإسلامي طبقاً لمذهب أهل البيت عليهم السلام، نشر مركز الغدير لدراسات الإسلاميه، الطبعة الثالثة، ١٤٢٦هـ.

٢٢٠. غريب الحديث، أبو عبيد قاسم بن سلام الهروي (م ٨٣٨هـ)، حيدرآباد: وزارة المعارف، بيروت: دار الكتب العلمية، الطبعة الأولى، ١٣٨٤هـ.

٢٢١. غنية النزوع إلى علمي الأصول والفروع، السيد حمزة بن علي بن زهرة الحلبي (٥١١ هـ - ٥٨٥ هـ)، تحقيق: إبراهيم البهادري، مؤسسة الإمام الصادق عليه السلام، الطبعة الأولى، ١٤١٧ هـ.
٢٢٢. الغيبة، أبو عبد الله محمد بن إبراهيم النعماني (أبو زينب النعماني) (م ٣٥٠ هـ)، تحقيق: علي أكبر الغفاري، قم: منشورات أنوار الهدى الطبعة الأولى، ١٤٢٢ هـ.
٢٢٣. الفائق في غريب الحديث، أبو القاسم محمود بن عمر الزمخشري (م ٥٨٣ هـ)، تحقيق: علي محمد البجاوي و محمد أبو الفضل إبراهيم، بيروت: دار الكتب العلمية، الطبعة الأولى، ١٤١٧ هـ.
٢٢٤. فتاوى اللجنة الدائمة للبحوث العلمية والإفتاء بالمملكة العربية السعودية، صفوت شوادفي، القاهرة: مكتبة السنة، ١٤١١ هـ.
٢٢٥. الفتاوى الهندية، الشيخ نظام و جماعة من علماء الهند، بيروت: دار إحياء التراث العربي، الطبعة الرابعة.
٢٢٦. فتح الباري شرح صحيح البخاري، أحمد بن علي بن حجر العسقلاني (م ٨٥٢ هـ)، بيروت: دار المعرفة، الطبعة الثانية.
٢٢٧. فتح العزيز، أبو القاسم عبد الكريم بن محمد الرافعي (م ٦٢٣ هـ)، مطبوع بهامش شرح المذهب.
٢٢٨. الفصول المختارة من العيون والمحاسن، أبو عبد الله محمد بن محمد نعمان العكبري البغدادي، (م ٤١٣ هـ)، تحقيق: نور الدين الجعفريان وآخرون، قم: المؤتمر العالمي لألفية الشيخ المفيد، الطبعة الأولى، ١٤١٣ هـ.
٢٢٩. فضائل الصحابة، أبو عبد الله أحمد بن محمد بن حنبل (م ٢٤١ هـ)، تحقيق: وصي الله بن محمد عباس، مكة المكرمة: جامعة أم القرى، الطبعة الأولى، ١٤٠٣ هـ.
٢٣٠. فضائل القرآن، أبو عبيد القاسم بن سلام (م ٢٢٤ هـ)، تحقيق: وهبي سليمان غاوجي، بيروت: دار الكتب العلمية، ١٤١١ هـ.
٢٣١. فقه القرآن، أبو الحسين سعيد بن هبة الله الراوندي (قطب الدين الراوندي) (م ٥٧٣ هـ)،

تحقيق: السيد أحمد الحسيني، قم: مكتبة آية الله المرعشي النجفي، الطبعة الثانية، ١٤٠٥ هـ.

٢٣٢. مجلة فقه أهل البيت عليهم السلام، الرقم ٧٤، دراسة تحليلية لكتاب الانتصار بقلم: الشيخ علي الفرهودي.

٢٣٣. الفقه على المذاهب الأربعة، عبد الرحمن الجزيري، تحقيق: بإشراف وزارة الأوقاف بمصر، بيروت: دار إحياء التراث العربي، ١٤٠٦ هـ.

٢٣٤. الفقيه والمتفقه، أبو بكر أحمد بن علي الخطيب البغدادي (٤٦٣ هـ)، رياض: دار ابن الجوزي، ١٤١٧ هـ.

٢٣٥. الفوائد البهية في تراجم الحنفية، محمد عبد الحي اللكنوي الهندي، بيروت: دار المعرفة.

٢٣٦. الفهرست، أبو جعفر محمد بن الحسن الطوسي (م ٤٦٠ هـ)، تحقيق: الشيخ جواد القيومي، قم: مؤسسة النشر الإسلامي، الطبعة الأولى، ١٤١٧ هـ.

٢٣٧. الفهرست، أبو الفرج محمد بن أبي يعقوب إسحاق النديم (م ٤٣٨ هـ)، تحقيق: رضا تجدد، طهران: الطبعة الأولى.

٢٣٨. قاطعة اللجاج في حلّ الخراج، الشيخ علي بن الحسين الكركي (م ٩٤٠ هـ)، طبع إيران، ١٣١٣ هـ.

٢٣٩. القاموس المحيط، مجد الدين محمد بن يعقوب الفيروز آبادي (٧٢٩-٨١٧ هـ)، بيروت: دار الكتب العلمية، ١٤١٥ هـ.

٢٤٠. قرب الإسناد، الشيخ أبو العباس عبد الله بن جعفر الحميري (ق ٣ هـ)، تحقيق مؤسسة آل البيت عليهم السلام لإحياء التراث، الطبعة الأولى، ١٤١٣ هـ.

٢٤١. القوانين الفقيهية، أبو القاسم محمد بن الجزري الكلبي، بيروت: دار الأرقم.

٢٤٢. الكافي، ثقة الإسلام أبو جعفر محمد بن يعقوب بن إسحاق الكليني الرازي (م ٣٢٩ هـ)، تحقيق: علي أكبر الغفاري، دار الكتب الإسلامية، الطبعة الثالثة، ١٣٦٧ ش.

٢٤٣. الكافي في الفقه، أبو الصلاح الحلبي (٤٤٧-٣٧٤ هـ)، تحقيق: رضا أستاذي، إصفهان: مكتبة الإمام أمير المؤمنين علي عليه السلام العامة.

٢٤٤. الكافي في فقه أهل المدينة، أبو عمر يوسف بن عبد الله بن محمد بن عبد البر القرطبي المالكي (م ٣٦٣ هـ)، تحقيق: محمد محمد أحمد ولد ماديك الموريتاني، الرياض: مكتبة الرياض الحديثة، الطبعة الثانية، ١٤٠٠ هـ.
٢٤٥. الكامل، عبد الله بن عدي (م ٣٦٥ هـ)، يحيى مختار غزاوي، بيروت: دار الفكر، الطبعة الثالثة، ١٤٠٩ هـ.
٢٤٦. الكامل في التاريخ، عز الدين أبو الحسن علي بن محمد بن محمد الشيباني، المعروف بابن الأثير (م ٦٣٠ هـ)، بيروت: دار صادر للطباعة والنشر، ١٣٨٦ هـ / ١٩٦٦ م.
٢٤٧. كتاب الأم، أبو عبد الله محمد بن إدريس الشافعي (١٥٠-٢٠٤ هـ)، بيروت: دار الفكر، الطبعة الثانية، ١٤٠٣ هـ / ١٩٨٣ م.
٢٤٨. كتاب العين، أبو عبد الرحمن الخليل بن أحمد الفراهيدي (١٠٠-١٧٥ هـ)، تحقيق: الدكتور مهدي الخزومي و الدكتور إبراهيم السامرائي، قم: مؤسسة دار الهجرة، الطبعة الثانية، ١٤٠٩ هـ، [بالأفست].
٢٤٩. كتاب المجروحين، محمد بن أحمد بن حبان البستي (م ٣٥٤ هـ)، محمود إبراهيم زايد، بيروت: دار المعرفة، ١٤١٢ هـ.
٢٥٠. كتاب من لا يحضره الفقيه، أبو جعفر محمد بن علي بن الحسين بن بابويه القمي المعروف بالشيخ الصدوق (م ٣٨١ هـ)، تحقيق: السيد حسن الموسوي الخرسان، طهران: دار الكتب الإسلامية، الطبعة الخامسة، ١٣٩٠ هـ.
٢٥١. كشف الحجب والأستار عن أسماء الكتب والأسفار، العلامة السيد إعجاز حسين النيشابوري الكنتوري (١٢٤٠-١٢٨٦ هـ)، قم: مكتبة آية الله المرعشي النجفي، الطبعة الثانية، ١٤٠٩ هـ.
٢٥٢. كشف الخفاء ومزيل الإلباس عما اشتهر من الأحاديث على ألسنة الناس، أبو الفداء إسماعيل بن محمد العجلوني (م ١١٦٢ ق)، بيروت: دار الكتب العلمية، الطبعة الثالثة، ١٤٠٨ ق.
٢٥٣. كشف الرموز في شرح المختصر النافع، زين الدين أبو علي الحسن بن أبي طالب بن أبي المجد اليوسفي المعروف بالفاضل الآبي (٦٩٠ هـ)، تحقيق: علي بنه الاشتها ردي و حسين اليزدي، قم: مؤسسة النشر الاسلامي، ١٤١٧ هـ.

٢٥٤. كشف الغمّة في معرفة الأنمة، عليّ بن عيسى الإربلي (م ٦٨٧ ق)، تصحيح: السيّد هاشم الرسولي المحلّاتي، بيروت: دار الكتاب، الطبعة الأولى، ١٤٠١ ق.

٢٥٥. كشف القناع عن وجوه حجّة الإجماع، أسد الله التستري، الناشر: أحمد الشيرازي.

٢٥٦. الكشف والبيان (تفسير الثعلبي)، أبو إسحاق أحمد بن محمّد المعروف بالثعلبي (م ٤٢٧ هـ)، تحقيق: أبو محمّد بن عاشور، بيروت: دار إحياء التراث العربي، ١٤٢٢ هـ.

٢٥٧. كفاية الأثر في النصّ على الأنمة الاثنى عشر، أبو القاسم عليّ بن محمّد بن عليّ الخزّاز القميّ (القرن الرابع الهجري)، تحقيق: السيّد عبد اللطيف الحسيني الكوه كمره اي، قم: منشورات بيدار، ١٤٠١ هـ.

٢٥٨. كمال الدين وتمام النعمة، أبو جعفر محمّد بن عليّ بن الحسين بن بابويه القميّ (الشيخ الصدوق) (م ٣٨١ هـ)، تحقيق: عليّ أكبر الغفّاري، قم: مؤسّسة النشر الإسلامي، الطبعة الأولى، ١٤٠٥ هـ.

٢٥٩. كنز العمّال في سنن الأقوال والأفعال، علاء الدين عليّ المتقي بن حسام الدين الهندي (م ٩٧٥ هـ)، تحقيق: بكري حياني والشيخ صفوة السفا، بيروت: مؤسّسة الرسالة، ١٤٠٩ هـ / ١٩٨٩ م.

٢٦٠. كنز الفوائد في حلّ مشكلات القواعد، عبد المطلب بن محمّد الأعرجي (٦٨١ - ٥٧٤ هـ)، قم: مؤسّسة النشر الإسلامي، ١٤١٦ ق.

٢٦١. الكنى والألقاب، الشيخ عبّاس القميّ (م ١٣٥٩ هـ)، النجف: الطبعة الحيدرية، ١٣٧٦ هـ.

٢٦٢. لسان العرب، أبو الفضل جمال الدين محمّد بن مكرم ابن منظور الإفريقي المصري (٦٣٠ - ٧١١ هـ)، بيروت: دار صادر، ١٤١٤ هـ.

٢٦٣. لسان الميزان، أحمد بن عليّ بن حجر العسقلاني (م ٨٥٢ هـ)، بيروت: مؤسّسة الأعلمي للمطبوعات الطبعة الثانية، ١٣٩٠ هـ.

٢٦٤. المبسوط، شمس الدين السرخسي، بيروت: دار المعرفة، ١٤٠٦ ق.

٢٦٥. المبسوط في فقه الإمامية، شيخ الطائفة أبو جعفر محمّد بن الحسن بن عليّ الطوسي (٤٦٠ هـ)، تحقيق: السيّد محمّد تقي الكشفي، المكتبة المرتضوية لإحياء الآثار الجعفرية.

٢٦٦. متشابه القرآن والمختلف فيه، أبو جعفر محمد بن علي بن شهر آشوب (م ٥٨٨هـ)، تحقيق: حامد جابر حبيب المؤمن الموسوي، بيروت: مؤسسة المعارف للطبوعات، ١٤٢٩هـ.
٢٦٧. مجمع البحرين، الشيخ فخر الدين الطريحي (م ١٠٨٥هـ)، تحقيق: السيد أحمد الحسيني، مطبعة المرتضوي، الطبعة الثانية، ١٣٦٢ ش.
٢٦٨. مجمع البيان في تفسير القرآن، أمين الإسلام أبو علي الفضل بن الحسن الطبرسي (ق ٦هـ)، تحقيق: لجنة من العلماء و المحققين مع تقديم السيد محسن الأمين العاملي، بيروت: مؤسسة الأعلمي للطبوعات، الطبعة الأولى ١٤١٥ هـ / ١٩٩٥ م.
٢٦٩. مجمع الزوائد ومنبع الفوائد، علي بن أبي بكر الهيثمي (م ٨٠٧هـ)، القاهرة: مكتبة القدسي، بيروت: دار الكتب العلمية، ١٤٠٨ هـ / ١٩٨٨ م.
٢٧٠. المجموع شرح المهدب، أبو زكريا محيي الدين بن شرف النووي (م ٦٧٦هـ)، تحقيق ونشر بيروت: دار الفكر.
٢٧١. المحاسن، أبو جعفر أحمد بن محمد بن خالد البرقي (م ٢٨٠هـ)، تحقيق: السيد مهدي الرجائي، قم: المجمع العالمي لأهل البيت عليهم السلام، الطبعة الأولى، ١٤١٣ هـ.
٢٧٢. المعرر في أصول الفقه، محمد بن أحمد شمس الدين السرخسي (م ٤٨٣هـ)، بيروت: دار الكتب العلمية، ١٤١٧ ق.
٢٧٣. المحلى، أبو محمد علي بن أحمد بن سعيد بن حزم (٤٥٦هـ)، تحقيق: أحمد محمد شاكر، بيروت: دار الفكر.
٢٧٤. المحيط في اللغة، أبو القاسم إسماعيل الصاحب بن عباد الطالقاني (م ٣٨٥هـ)، تحقيق: محمد حسن آل ياسين، بيروت: عالم الكتب، الطبعة الأولى، ١٤١٤ هـ.
٢٧٥. مختصر اختلاف العلماء، أحمد بن علي الجصاص (م ٣٧٠هـ)، بيروت: دار البشاء الإسلامية، ١٤٢٨هـ.
٢٧٦. مختصر المزني، إسماعيل المزني (م ٢٦٤هـ)، دار المعرفة للطباعة والنشر بيروت لبنان.
٢٧٧. مختصر التحفة الإثنا عشرية، محمود بن عبد الله الألوسي، تركيا: مكتبة ايشيق، ١٩٧٦م.
٢٧٨. مختلف الشيعة في أحكام الشريعة، أبو منصور الحسن بن يوسف بن المطهر الأسدي

- العلامة الحلّي (٦٤٨- ٧٢٦هـ)، تحقيق: مؤسسة النشر الإسلامي، الطبعة الأولى، ١٤١٢ هـ.
٢٧٩. المخصّص، ابن سيدة عليّ بن إسماعيل اللغوي، بيروت: دار الكتب العلمية، ١٤٢٦ هـ.
٢٨٠. المدوّنة الكبرى، أبو عبد الله مالك بن أنس الأصبحي (م ١٧٩ هـ)، بيروت: دار إحياء التراث العربي.
٢٨١. مرآة الجنان وعبرة اليقظان في معرفة ما يعتبر من حوادث الزمان، أبو محمد عبد الله بن أسعد بن عليّ بن سليمان الياضي اليميني المكيّ (م ٧٦٨ هـ)، إعداد: خليل المنصور، بيروت: دار الكتب العلمية، الطبعة الأولى، ١٤١٧ هـ / ١٩٩٧ م.
٢٨٢. مرآة الزمان، سبط ابن الجوزي، النجف: مكتبة الإمام أمير المؤمنين العامة، مصوّر.
٢٨٣. المراسم العلوية في الأحكام النبوية؛ أبو يعلى سلّار بن عبد العزيز الديلمي (م ٤٤٨ هـ)، تحقيق: السيّد محسن الحسينيّ الأميني، طبعة مركز المعاونة الثقافية للمجمع العالمي لأهل البيت عليهم السلام، ١٤١٤ هـ.
٢٨٤. مروج الذهب ومعادن الجوهر، أبو الحسن عليّ بن الحسين المسعودي (م ٣٤٦ هـ)، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، القاهرة: المكتبة التجارية الكبرى، الطبعة الرابعة، ١٣٨٤ هـ.
٢٨٥. مسائل أحمد بن حنبل، أحمد بن محمد الشيباني (ابن حنبل) (م ٢٤١ هـ)، القاهرة: الفاروق الحديثة، ١٤٣٠ هـ.
٢٨٦. مستدرك الوسائل ومستنبط المسائل، حسين النوري الطبرسي (م ١٣٢٠ هـ)، قم: مؤسسة آل البيت عليهم السلام، الطبعة الأولى، ١٤٠٧ هـ.
٢٨٧. المستدرك على الصحيحين، أبو عبد الله محمد بن عبد الله المعروف بالحاكم النيسابوري (م ٤٠٥ هـ)، تحقيق: مصطفى عبد القادر عطاء، بيروت: الطبعة الأولى، ١٤١١ هـ.
٢٨٨. المسترشد في إمامة أمير المؤمنين عليّ بن أبي طالب عليه السلام، أبو جعفر محمد بن جرير بن رستم الطبري (ق ٥ هـ)، تحقيق: أحمد الحمودي، قم: مؤسسة الثقافة الإسلامية، الطبعة الأولى، ١٤١٥ هـ.
٢٨٩. مستند الشيعة في أحكام الشريعة، المولي أحمد بن محمد مهدي النراقي، قم: مؤسسة آل البيت عليهم السلام لإحياء التراث، ١٤١٥ هـ.

٢٩٠. المسند، أحمد بن محمد الشيباني (ابن حنبل) (م ٢٤١هـ)، تحقيق: عبد الله محمد الدرويش، بيروت: دار الفكر، الطبعة الثانية، ١٤١٤هـ.
٢٩١. مسند ابن الجعد، أبو الحسن علي بن الجعد الجوهري (م ٢٣٠هـ)، تحقيق: عامر أحمد حيدر، بيروت: دار الكتب العلمية، الطبعة الثانية، ١٤١٧هـ.
٢٩٢. مسند ابن راهويه، إسحاق بن إبراهيم بن مخلد الحنظلي المروزي (م ٢٣٨هـ)، تحقيق: عبد الغفور عبد الحق حسين برد البلوشي، المدينة: مكتبة الإيمان، الطبعة الأولى، ١٤١٢هـ / ١٩٩١م.
٢٩٣. مسند أبي داود الطيالسي، سليمان بن داود بن الجارود الفارسي البصري الشهير بأبي داود الطيالسي (م ٢٠٤هـ)، بيروت: دار المعرفة.
٢٩٤. مسند أبي يعلى، أحمد بن علي بن المثنى التميمي (٢١٠ - ٣٠٧هـ)، تحقيق: حسين سليم أسد، دمشق: دار المأمون للتراث.
٢٩٥. المسند الإمام الشافعي، أبو عبد الله محمد بن إدريس الشافعي (م ٢٠٤هـ)، بيروت: دار الكتب العلمية.
٢٩٦. مسند الإمام زيد (مسند زيد)، المنسوب إلى زيد بن علي بن الحسين عليهما السلام (م ١٢٢هـ)، بيروت: منشورات دار مكتبة الحياة، الطبعة الأولى، ١٩٦٦م.
٢٩٧. مشاهير علماء الأمصار، أبو حاتم محمد بن حبان البستي (م ٣٥٤هـ)، تحقيق: رزوق علي إبراهيم، بيروت: دار الوفاء، الطبعة الأولى، ١٤١١هـ.
٢٩٨. المصباح المنير في غريب الشرح الكبير للرافعي، أحمد بن محمد المقرئ الفيومي (م ٧٧٠هـ)، بيروت: دار الفكر للطباعة والنشر.
٢٩٩. المصنّف، عبد الله بن محمد أبي شبة العبسي الكوفي (م ٢٣٥هـ)، تحقيق: سعيد اللحام، الطبعة الأولى، ١٤٠٩هـ / ١٩٨٩م.
٣٠٠. المصنّف، أبو بكر عبد الرزاق بن همام الصنعاني (١٢٦ - ٢١١هـ)، تحقيق: حبيب الرحمن الأعظمي، بيروت: المكتب الإسلامي، الطبعة الثانية، ١٤٠٣ق / ١٩٨٣م.
٣٠١. مطالب السؤل في مناقب آل الرسول عليهم السلام، أبو سالم محمد بن طلحة النصيبي

- الشافعي (م ٦٥٢ هـ)، تحقيق: ماجد أحمد العطية، بيروت: مؤسسة أم القرى، الطبعة الأولى، ١٤٢٠ هـ.
٣٠٢. المعارف، أبو محمد عبد الله بن مسلم الدينوري (ابن قتيبة) (م ٢٧٦ هـ)، تحقيق: ثروت عكاشة، القاهرة: دار المعارف، الطبعة الثانية، ١٣٨٨ هـ.
٣٠٣. معالم العلماء، محمد بن علي بن شهر آشوب السروي المازندراني (م ٥٨٨ هـ)، تحقيق: السيد محمد صادق آل بحر العلوم، قم: [بالأفست عن طبعة النجف].
٣٠٤. معاني الأخبار، أبو جعفر محمد بن علي بن الحسين بن بابويه القمي (الشيخ الصدوق) (م ٣٨١ هـ)، تحقيق: علي أكبر الغفاري، قم: مؤسسة النشر الإسلامي، الطبعة الأولى، ١٣٦١ ش.
٣٠٥. معاني القرآن، يحيى بن زياد الفراء، طهران: ناصر خسرو.
٣٠٦. معاني القرآن، الأخفش الأوسط سعيد، بيروت: عالم الكتب، ١٤٠٥ هـ.
٣٠٧. المعتبر في شرح المختصر، أبو القاسم جعفر بن الحسين المحقق الحلبي (م ٦٧٦ هـ)، تحقيق: ناصر المكارم الشيرازي، قم: مؤسسة سيد الشهداء، ١٣٦٤ ش.
٣٠٨. معجم الأدباء (إرشاد الأديب إلى معرفة الأديب)، شهاب الدين أبو عبد الله ياقوت بن عبد الله الحموي، بيروت: دار الفكر، الطبعة الثالثة، ١٤٠٠ هـ.
٣٠٩. المعجم الأوسط، سليمان بن أحمد الطبراني (م ٣٦٠ هـ)، تحقيق: طارق بن عوض الله و عبد الحسن الحسيني، القاهرة: دار الحرمين، ١٤١٥ ق.
٣١٠. معجم البلدان، أبو عبد الله ياقوت بن عبد الله الحموي (م ٦٢٦ هـ)، بيروت: دار إحياء التراث العربي، الطبعة الأولى، ١٣٩٩ هـ.
٣١١. معجم الصحابة، أبو الحسن عبد الباقي بن قانع بن مرزوق البغدادي، بيروت: دار الكتب العلمية، ٢٠٠٥ م.
٣١٢. المعجم الصغير، أبو القاسم سليمان بن أحمد اللخمي الطبراني (م ٣٦٠ هـ)، تحقيق: عبد الرحمن محمد عثمان، بيروت: دار الفكر، الطبعة الثانية، ١٤٠١ هـ.
٣١٣. المعجم الكبير، أبو القاسم سليمان بن أحمد اللخمي الطبراني (م ٣٦٠ هـ)، تحقيق:

- حمدي عبد المجيد السلفي، بيروت: دار إحياء التراث العربي، الطبعة الثانية، ١٤٠٤ هـ.
٣١٤. معجم مقاييس اللغة، أحمد بن فارس الرازي القزويني (م ٣٩٥ هـ)، تحقيق: عبد السلام محمد هارون، مصر: شركة مكتبة و مطبعة مصطفى البابي الحلبي وأولاده، الطبعة الثانية، ١٣٨٩
٣١٥. معرفة الثقات من رجال أهل العلم والحديث ومن الضعفاء وذكر مذاهبهم وأخبارهم، أحمد بن عبد الله العجلي الكوفي (م ٢٦١ هـ)، تحقيق: عبد العليم عبد العظيم البستوي، مدينة: مكتبة الدار، الطبعة الأولى، ١٤٠٥ ق.
٣١٦. المغرب في ترتيب المغرب، أبو الفتح ناصر بن عبد السيد بن علي المطرزي (م ٦١٦ هـ)، بيروت: دار الكتاب العربي.
٣١٧. المغني، أبو محمد عبد الله بن أحمد بن محمد بن قدامة (م ٦٢٠ هـ)، بيروت: دار الكتاب العربي.
٣١٨. مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، أبو محمد عبد الله يوسف بن أحمد بن عبد الله بن هشام الأنصاري (م ٧٦١ هـ)، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، قم: مكتبة السيد المرعشي، ١٤٠٤ هـ.
٣١٩. مغني المحتاج إلى معرفة معاني ألفاظ المنهاج، محمد الشربيني الخطيب (م ٩٧٧ هـ)، بيروت: دار إحياء التراث العربي، ١٣٧٧ هـ / ١٩٥٨ م.
٣٢٠. المغني في أبواب التوحيد والعدل، قاضي عبد الجبار المعتزلي، القاهرة: دار المصرية، ١٩٦٥ م.
٣٢١. مفتاح الكرامة في شرح القواعد، السيد محمد جواد الحسيني العاملي (م ١٢٢٦ هـ)، تحقيق: محمد باقر الخالصي، قم: مؤسسة النشر الإسلامي التابعة لجماعة المدرسين، الطبعة الأولى، ١٤١٩ هـ.
٣٢٢. مفردات ألفاظ القرآن، أبو القاسم الحسين بن محمد المعروف بالراغب الأصفهاني (م ٥٠٢ هـ)، تحقيق: صفوان عدنان الداودي، منشورات طليعة النور، الطبعة الثانية، ١٤٢٧ هـ.
٣٢٣. مقاتل الطالبين، أبو الفرج الأصفهاني (٢٨٤-٣٥٦ هـ)، تحقيق: كاظم المظفر، قم: منشورات المكتبة الحيدرية مؤسسة دار الكتاب، الطبعة الثانية، ١٣٨٥ هـ / ١٩٦٥ م.

٣٢٤. المقنع، الشيخ الصدوق أبو جعفر محمد بن علي بن الحسين بن موسى بن بابويه القمي (م ٣٨١هـ)، تحقيق و نشر: لجنة التحقيق التابعة لمؤسسة الإمام الهادي عليه السلام، ١٤١٥هـ.

٣٢٥. المقنعة، الشيخ المفيد أبو عبد الله محمد بن محمد بن النعمان العكبري (م ٤١٣هـ)، قم: مؤسسة النشر الإسلامي التابعة لجماعة المدرسين، الطبعة الثانية، ١٤١٠هـ.

٣٢٦. الملل والنحل، أبو الفتح محمد بن عبد الكريم الشهرستاني (٤٧١-٥٤٨هـ)، تحقيق: محمد سيد كيلائي، بيروت: دار المعرفة.

٣٢٧. مناقب آل أبي طالب، شمس الدين أبو عبد الله محمد بن علي بن شهر آشوب السروي المازندراني (م ٥٨٨هـ)، تحقيق: لجنة من أساتذة النجف الأشرف، النجف: المطبعة الحيدرية، الطبعة الأولى، ١٢٧٦هـ/١٩٥٦م.

٣٢٨. المناقب (المناقب للخوارزمي)، الموفق بن أحمد البكري المكي الحنفي الخوارزمي (م ٥٦٨هـ) تحقيق: مالك المحمودي، قم: مؤسسة النشر الإسلامي، الطبعة الثانية، ١٤١٤هـ.

٣٢٩. المناقب لابن المغازلي، أبو الحسن علي بن محمد بن محمد الواسطي الشافعي المعروف بابن المغازلي (٤٨٣هـ)، إعداد: محمد باقر البهودي، طهران: دار الكتب الإسلامية، الطبعة الثانية، ١٤٠٢هـ.

٣٣٠. المنتظم في تاريخ الملوك والأمم، أبو الفرج عبد الرحمن بن علي بن محمد ابن الجوزي (م ٥٩٧هـ)، تحقيق: محمد عبد القادر عطا و مصطفى عبد القادر عطا، راجعه: نعيم زور، بيروت: دار الكتب العلمية، الطبعة الأولى، ١٤١٢هـ/١٩٩٢م.

٣٣١. المتقى، باجي سليمان بن الخلف (٤٠٣-٤٧٤هـ)، القاهرة: مكتبة الثقافة الدينية، ٢٠٠٤م.

٣٣٢. منتهى المطلب، أبو منصور الحسن بن يوسف بن المطهر الحلي المعروف بالعلامة الحلي (م ٧٢٦هـ)، تحقيق و نشر: مجمع البحوث الإسلامية، الطبعة الأولى، ١٤١٢هـ.

٣٣٣. المنجد في اللغة، لؤيس معلوف (معاصر)، بيروت: دار المشرق، الطبعة الأولى، ١٩٧٣م.

٣٣٤. المنهل العذب، محمود بن خطاب السبكي (١٢٧٤-١٣٥٢هـ)، بيروت: المكتب الإسلامية.

٣٣٥. **المواقف في علم الكلام**، عبد الرحمن بن أحمد الإيجي، بيروت: عالم الكتب، القاهرة: مكتبة المتنبى.
٣٣٦. **مواهب الجليل لشرح مختصر خليل**، أبو عبد الله محمد بن محمد بن عبد الرحمن المغربي المعروف بالحطّاب الرعيني (م ٩٥٤ هـ)، تحقيق: زكريّا عميرات، بيروت: دار الكتب العلميّة، الطبعة الأولى، ١٤١٦ هـ / ١٩٩٥ م.
٣٣٧. **موسوعة طبقات الفقهاء**، اللجنة العلميّة في مؤسّسة الإمام الصادق عليه السلام، إشراف: جعفر سبحاني، قم: مؤسّسة الإمام الصادق عليه السلام، ١٣٧٦.
٣٣٨. **الموضوعات**، أبو الفرج عبد الرحمن بن عليّ بن الجوزي (م ٥٩٧ هـ)، تحقيق: عبد الرحمن محمد عثمان، بيروت: دار الفكر، الطبعة الثانية، ١٤٠٣ هـ.
٣٣٩. **الموطّأ**، أبو عبد الله مالك بن أنس الأصبحي (م ١٧٩ هـ)، تحقيق: محمد فؤاد عبد الباقي، بيروت: دار احياء التراث العربي.
٣٤٠. **المهذّب**، القاضي عبد العزيز بن البرّاج الطرابلسي (٤٠٠ - ٤٨١ هـ)، قم: مؤسّسة النشر الإسلامي التابعة لجماعة المدرّسين، ١٤٠٦ هـ.
٣٤١. **المهذّب البارع في شرح المختصر النافع**؛ أحمد بن محمد بن فهد الحلبي (م ٨٤١ هـ)، تحقيق: مجتبی العراقي، قم: مؤسّسة النشر الإسلامي، ١٤٠٧ هـ.
٣٤٢. **ميزان الاعتدال في نقد الرجال**، أبو عبد الله محمد بن أحمد بن عثمان الذهبي (م ٧٤٨ هـ)، تحقيق: عليّ محمد الجاوي، بيروت: دار المعرفة، الطبعة الأولى، ١٣٨٢ هـ.
٣٤٣. **المؤتلف من المختلف بين أئمة السلف**، أمين الإسلام فضل بن الحسن الطبرسي (م ٥٤٨ هـ)، تحقيق: جمع من الأساتذة، بنیاد پژوهشهای اسلامی آستان قدس رضوی، الطبعة الأولى، ١٤١٠ هـ.
٣٤٤. **الناصریات (=المسائل الناصریات)**، عليّ بن الحسين بن موسى الشريف المرتضى (م ٤٣٦ هـ)، تحقيق ونشر: مركز البحوث والدراسات العلميّة - قم، ١٤١٧ هـ.
٣٤٥. **النجعة في شرح اللمعة**، العلامة الشيخ محمد تقي التستري، بيروت: مؤسّسة التاريخ العربي.

٣٤٦. النجوم الزاهرة في ملوك مصر والقاهرة، جمال الدين أبو المحاسن يوسف بن تغري بردي الأتابكي (٨١٣ - ٨٧٤هـ)، وزارة الثقافة والإرشاد القومي، القاهرة: المؤسسة المصرية العامة للتأليف والنشر.

٣٤٧. نزهة الناظر، يحيى بن سعيد الحلبي (م ٦٨٩هـ)، أحمد الحسيني، نجف: مطبعة الآداب، ١٣٨٦هـ.

٣٤٨. نصب الراية، جمال الدين الزيلعي (م ٧٦٢هـ)، تحقيق: أيمن صالح شعبان، القاهرة: دار الحديث، الطبعة الأولى، ١٤١٥هـ / ١٩٩٥م.

٣٤٩. نهاية الأرب في فنون الأدب، أحمد بن عبد الوهاب النويري (٦٧٧ - ٧٣٣هـ)، وزارة الثقافة والإرشاد القومي المؤسسة المصرية العامة.

٣٥٠. النهاية في غريب الحديث والأثر، مجد الدين ابن الأثير (م ٦٠٦هـ)، تحقيق: طاهر أحمد الزاوي ومحمود محمد الطناحي، مؤسسة إسماعيليان، الطبعة الرابعة، ١٣٦٤ش.

٣٥١. النهاية ونكتها، جعفر بن حسن الحلبي، قم: مؤسسة النشر الإسلامي التابعة لجماعة المدرسين، ١٤١٢هـ.

٣٥٢. نهج البلاغة، جمع و تدوين: محمد بن الحسين الموسوي (الشريف الرضي) (م ٤٠٦هـ)، ترجمة: السيد جعفر الشهيدي، طهران: علمي وفرهنگي، الطبعة الرابعة عشر، ١٣٧٨ش.

٣٥٣. نيل الأوطار من أحاديث سيد الأخيار في شرح متقى الأخبار، محمد بن علي بن محمد الشوكاني (م ١٢٥٥هـ)، بيروت: نشر دار الجبل، ١٩٧٣م.

٣٥٤. الوافي بالوفيات، صلاح الدين خليل بن ايبك الصفدي (م ٧٦٤هـ)، تحقيق: أحمد الأرنؤوط و تركي مصطفى، بيروت: دار إحياء التراث، ١٤٢٠هـ.

٣٥٥. وسائل الشيعة إلى تحصيل مسائل الشريعة، محمد بن الحسن الحر العاملي (م ١١٠٤هـ)، تحقيق و نشر: مؤسسة آل البيت عليهم السلام - قم، الطبعة الأولى، ١٤٠٩هـ.

٣٥٦. الوسيلة إلى نيل الفضيلة، عماد الدين أبو جعفر محمد بن علي الطوسي المعروف بابن حمزة (ق ٦هـ)، تحقيق: محمد الحسون، قم: مكتبة السيد المرعشي، الطبعة الأولى ١٤٠٨هـ.

٣٥٧. وفيات الأعيان وأنباء أبناء الزمان، ابن خلكان، شمس الدين أبو العباس أحمد بن محمد بن

إبراهيم بن أبي بكر بن خلّكان الشافعي الإربلي (٦٠٨ - ٦٨١هـ)، تحقيق: إحسان عباس، بيروت: دار الثقافة.

٣٥٨. الهداية، أبو جعفر الصدوق محمد بن علي بن الحسين بن بابويه القمي، تحقيق: مؤسسة الإمام الهادي عليه السلام، قم: مؤسسة الإمام الهادي عليه السلام، الطبعة الأولى، ١٤١٨هـ. ٣٥٩. هدية العارفين أسماء المؤلفين وآثار المصنفين، إسماعيل باشا البغدادي (م ١٣٣٩هـ)، طهران: مطبعة الإسلامية، ١٣٨٧هـ.

٣٦٠. يتيمة الدهر في محاسن أهل العصر، أبو منصور عبد الملك الثعالبي النيسابوري (م ٤٢٩هـ)، تحقيق: مفيد محمد قميحة، بيروت: دار الكتب العلمية، الطبعة الأولى، ١٤٠٣هـ / ١٩٨٣م. ٣٦١. ينابيع المودة لذوي القربى، سليمان بن إبراهيم القندوزي الحنفي (م ١٢٩٤هـ)، تحقيق: سيد علي جمال أشرف الحسيني، طهران: دار الأسوة، الطبعة الأولى، ١٤١٦هـ.

(١٤)

فهرس المطالب

المجلد الأول

٥	الفهرس الإجمالي
٧	مقدمة التحقيق
٩	الفصل الأول: فقه الخلاف
١٠	الفرق بين فقه الخلاف و المقارن
١٢	تاريخ الخلاف في الإسلام
١٢	أ - بداية الاختلاف
٢١	ب - علل الاختلاف
٢٤	بيان أمير المؤمنين <small>عليه السلام</small> في علل الخلاف
٢٨	كثرة الاختلاف بعد النبي <small>صلى الله عليه وآله</small>
٣٣	عصر الفقهاء و اشتداد الاختلاف
٣٤	ج - هل كان الاختلاف رحمة؟
٣٧	قول الإمامية في معنى الاختلاف
٤٠	د - موقف أهل البيت <small>عليهم السلام</small> تجاه الاختلافات
٥٨	هـ - فوائد الاطلاع على الخلاف بين المسلمين
٦٠	و - أصحاب الأئمة <small>عليهم السلام</small> و اطلاعهم على آراء سائر المذاهب

- ٦٦ ز - الخلاف بين فقهاء الشيعة.
- ٦٧ علل الاختلاف
- ٦٨ علل الاختلاف في نفس الأحاديث:
- ٧٧ ح - علاج الاختلاف
- ٨٥ الفصل الثاني: دراسة حول كتاب الانتصار
- ٨٦ الأول: عنوان الكتاب
- ٨٩ الثاني: تاريخ تأليف الكتاب
- ٩٢ الثالث: سبب تأليف كتاب الانتصار
- ٩٣ الرابع: من صُنّف لأجله الكتاب
- ٩٧ الخامس: مصادر الشریف المرتضى؛ في تأليف كتاب الانتصار
- ٩٧ السادس: كتاب الانتصار في سطور
- ٩٧ السابع: مكانة كتاب الانتصار
- ٩٨ الثامن: التعريف بالنسخ
- ٩٨ و إليك مواصفات المخطوطات التي تمّ العمل عليها
- ١٠٥ سائر مخطوطات الكتاب
- ١١٤ التاسع: جهود حول الكتاب
- ١١٨ العاشر: منهج التحقيق
- ١١٩ كلمة الشكر
- ١٢١ نماذج من تصاویر النسخ
- ١٤١ الشریف المرتضى و كتابه «الانتصار»
- ١٤٢ مع الشریف المرتضى
- ١٨٢ مع كتابه الانتصار
- ١٨٣ ١ - الانتصار فكرة وأسلوباً
- ١٨٣ أ - فكرته

- ب- أسلوبه ١٨٦
- ٢- في رحاب الانتصار و ظلاله ١٨٧
- ٣- الانتصار و الفقه المقارن و علم الخلاف ، و ما هما؟ ١٩٧
- ٤- طبعات الانتصار و الحديث عن هذه الطبعة ٢٠٠

الانتصار لما انفردت به الإمامية

- مقدمة المؤلف ٢٠٥
- كتاب الطهارة و ما يتعلق بها ٢١٩
١. مسألة: الماء الكثير ٢٢١
٢. مسألة: حكم سؤر الكلب ٢٢٤
٣. مسألة: حكم سؤر الكافر ٢٢٧
٤. مسألة: في ماء البئر ٢٢٨
٥. مسألة: جلد الميتة إذا دبغ ٢٣٠
٦. مسألة: الدم المعفو عنه في الصلاة ٢٣٣
٧. مسألة: حكم المنى ٢٣٧
٨. مسألة: الاستنجاء من البول ٢٣٩
٩. مسألة: كيفية غسل اليدين ٢٤٠
١٠. مسألة: الترتيب بين اليدين ٢٤٣
١١. مسألة: حد مسح الرأس ٢٤٥
١٢. مسألة: استئناف ماء جديد لمسح الرأس ٢٤٦
١٣. مسألة: مسح الأذنين في الوضوء ٢٤٧
١٤. مسألة: تعين مسح الرجلين في الوضوء ٢٤٨
١٥. مسألة: استئناف ماء جديد للرجلين ٢٦٣
١٦. مسألة: حد مسح الرجلين ٢٦٤
١٧. مسألة: تكرير الغسل و المسح ٢٦٥

١٨. مسألة: المباشرة في الوضوء..... ٢٦٧
١٩. مسألة: ناقضية النوم للوضوء..... ٢٦٧
٢٠. مسألة: عدم ناقضية المذي والودي للوضوء..... ٢٦٩
٢١. مسألة: ترتيب غسل الجنابة..... ٢٧٠
٢٢. مسألة: قراءة القرآن للجنب والحائض..... ٢٧١
٢٣. مسألة: وقت وجوب التيمم..... ٢٧٢
٢٤. مسألة: حد الوجه في التيمم..... ٢٧٥
٢٥. مسألة: أقل الطهر..... ٢٧٦
٢٦. مسألة: كفارة وطء الحائض..... ٢٧٧
٢٧. مسألة: وطء الحائض بعد انقطاع الدم..... ٢٨٠
٢٨. مسألة: أكثر النفاس..... ٢٨٢
٢٩. مسألة: الترتيب في غسل الميت..... ٢٨٤
٣٠. مسألة: وضع الجريدتين مع الميت..... ٢٨٥
- كتاب الصلاة..... ٢٨٧
٣١. مسألة: الصلاة في الإبرسم..... ٢٨٩
٣٢. مسألة: الصلاة في وبر الأرناب والثعالب وجلودها..... ٢٩٠
٣٣. مسألة: النجاسة المعفو عنها في الصلاة..... ٢٩١
٣٤. مسألة: ما يجوز السجود عليه..... ٢٩١
٣٥. مسألة: وجوب قول «حي على خير العمل» في الأذان..... ٢٩٣
٣٦. مسألة: الثنوب في الأذان..... ٢٩٣
٣٧. مسألة: ما يستحب افتتاح الصلاة به من التكبيرات..... ٢٩٦
٣٨. مسألة: تكبيرة الإحرام..... ٢٩٧
٣٩. مسألة: التكفير في الصلاة..... ٢٩٩
٤٠. مسألة: القراءة في الصلاة..... ٣٠٠
٤١. مسألة: قول آمين في الصلاة..... ٣٠٣

٤٢. مسألة: قراءة العزائم في الصلاة..... ٣٠٤
٤٣. مسألة: وجوب قراءة سورة في الصلاة..... ٣٠٦
٤٤. مسألة: العدول من سورة إلى أخرى..... ٣٠٧
٤٥. مسألة: رفع اليدين في تكبيرات الصلاة..... ٣٠٨
٤٦. مسألة: ذكر الركوع والسجود..... ٣١٠
٤٧. مسألة: الجلوس بعد رفع الرأس من السجدة الثانية..... ٣١٢
٤٨. مسألة: في التشهد..... ٣١٣
٤٩. مسألة: في القنوت..... ٣١٤
٥٠. مسألة: الدعاء في غير القنوت..... ٣١٥
٥١. مسألة: رد السلام في الصلاة..... ٣١٦
٥٢. مسألة: تسليم المنفرد والمأموم..... ٣١٨
٥٣. مسألة: السهو المفسد للصلاة..... ٣١٩
٥٤. مسألة: الشك في عدد الركعات..... ٣٢٠
٥٥. مسألة: إمامة الفاسق..... ٣٢٢
٥٦. مسألة: إمامة ولد الزنى..... ٣٢٣
٥٧. مسألة: إمامة الأبرص والمجدوم والمفلوج..... ٣٢٤
٥٨. مسألة: صلاة الضحى والتنفل بعد طلوع الشمس..... ٣٢٤
٥٩. مسألة: ترتيب صلاة الإحدى والخمسين..... ٣٢٥
٦٠. مسألة: مسافة التقصير..... ٣٢٥
٦١. مسألة: لزوم نية المسافر الإقامة..... ٣٢٧
٦٢. مسألة: لو أتم المسافر صلاته..... ٣٢٩
٦٣. مسألة: من سفره أكثر من حضره..... ٣٣٢
٦٤. مسألة: العدد الذي تعقد به الجمعة..... ٣٣٣
٦٥. مسألة: ما يقرأ في الصلوات يوم الجمعة وليلتها..... ٣٣٤
٦٦. مسألة: الجماعة في نوافل رمضان..... ٣٣٦

٦٧. مسألة: كيفية نوافل رمضان ٣٣٧
٦٨. مسألة: وجوب صلاة العيدين ٣٤٠
٦٩. مسألة: تكبيرات صلاة العيدين ٣٤١
٧٠. مسألة: محلّ القراءة في صلاة العيدين ٣٤٢
٧١. مسألة: القنوت في صلاة العيدين ٣٤٣
٧٢. مسألة: تكبيرات الفطر والأضحى ٣٤٤
٧٣. مسألة: وجوب صلاة الكسوف والخسوف ٣٤٦
٧٤. مسألة: كيفية صلاة الكسوف ٣٤٧
٧٥. مسألة: حكم الصلاة على الطفل إذا مات ٣٤٨
٧٦. مسألة: تكبيرات صلاة الجنازة ٣٤٩
٧٧. مسألة: التسليم في صلاة الجنازة ٣٥١
- كتاب الصيام ٣٥٣
٧٨. مسألة: وقت النية لصوم التطوع ٣٥٥
٧٩. مسألة: كفاية نية واحدة لشهر رمضان ٣٥٨
٨٠. مسألة: صوم يوم الشك ٣٥٩
٨١. مسألة: شهادة النساء في الهلال ٣٦١
٨٢. مسألة: لو ارتمس الصائم أو تعمّد الكذب ٣٦٢
٨٣. مسألة: حكم تعمّد البقاء على الجنابة للصائم ٣٦٣
٨٤. مسألة: حكم الاستمنا في الصوم ٣٦٥
٨٥. مسألة: حكم المضمضة في الصوم ٣٦٦
٨٦. مسألة: لو تبين طلوع الفجر بعد تناول المفطر ٣٦٨
٨٧. مسألة: الصيام في السفر ٣٧٠
٨٨. مسألة: صيام المريض ٣٧٣
٨٩. مسألة: لو تعذّر الصوم لكبير ٣٧٤
٩٠. مسألة: حكم من أفطر يوماً نذر صومه ٣٧٦

٩١. مسألة: حكم من أفطر في قضاء رمضان..... ٣٧٧
٩٢. مسألة: كفارة الإفطار في رمضان..... ٣٧٨
٩٣. مسألة: قضاء الصوم عن الميت..... ٣٨١
٩٤. مسألة: الأماكن التي يجوز الاعتكاف فيها..... ٣٨٤
٩٥. مسألة: كفارة جماع المعتكف..... ٣٨٦
٩٦. مسألة: أقل الاعتكاف..... ٣٨٧
٩٧. مسألة: استغلال المعتكف..... ٣٨٩
٩٨. مسألة: خروج المعتكف لعيادة مريض أو تشييع جنازة..... ٣٩٠
٩٩. مسألة: حكم ما لو باع المعتكف أو اشترى..... ٣٩١
- كتاب الزكاة..... ٣٩٣
١٠٠. مسألة: ما تجب فيه الزكاة..... ٣٩٥
١٠١. مسألة: الزكاة في عروض التجارة..... ٤٠٣
١٠٢. مسألة: زكاة النقدين..... ٤٠٧
١٠٣. مسألة: إذا بلغت الإبل خمساً وعشرين..... ٤٠٩
١٠٤. مسألة: لو زادت الإبل عن مائة وعشرين..... ٤١٠
١٠٥. مسألة: وجوب دفع الزكاة إلى الإمامي..... ٤١٣
١٠٦. مسألة: عدم إجزاء الدفع إلى الفاسق..... ٤١٤
١٠٧. مسألة: أقل ما يعطى الفقير من الزكاة..... ٤١٤
١٠٨. مسألة: حكم من فرّ من الزكاة..... ٤١٥
١٠٩. مسألة: حول صغار الماشية مستقل عن حول أمهاتها..... ٤١٧
١١٠. مسألة: دفع الزكاة إلى الهاشمي..... ٤١٩
١١١. مسألة: جواز أخذ الهاشمي الزكاة إذا حرم الخمس..... ٤٢٠
١١٢. مسألة: عتق المملوك من مال الزكاة..... ٤٢١
١١٣. مسألة: تكفين الميت وقضاء الدين عنه من الزكاة..... ٤٢٣
١١٤. مسألة: ما يجب فيه الخمس وكيفية قسمته..... ٤٢٤

١١٥. مسألة: حدّ الصاع ٤٢٧
١١٦. مسألة: أقلّ ما يعطى الفقير من الفطرة ٤٢٨
١١٧. مسألة: وجوب دفع الفطرة عن الضيف ٤٣٠
١١٨. مسألة: شروط المستحقّ للفطرة ٤٣٠
- كتاب الحجّ ٤٣١
١١٩. مسألة: الوقوف بالمشعر ٤٣٣
١٢٠. مسألة: لوفات الوقوف بعرفة ٤٣٥
١٢١. مسألة: الإحرام قبل الميقات ٤٣٦
١٢٢. مسألة: الإحرام في غير أشهر الحجّ ٤٣٩
١٢٣. مسألة: حجّ التمتع ٤٤١
١٢٤. مسألة: الجدال في الحجّ وكفّارته ٤٤٦
١٢٥. مسألة: حكم الجماع قبل التلبية ٤٤٧
١٢٦. مسألة: حكم الجماع قبل الوقوف بالمشعر ٤٤٨
١٢٧. مسألة: حكم من أفسد حجّه بالجماع ٤٥٠
١٢٨. مسألة: التظليل للمحرم ٤٥٢
١٢٩. مسألة: نكاح المحرم ٤٥٣
١٣٠. مسألة: لو جامع الحاجّ ناسياً ٤٥٥
١٣١. مسألة: لو قتل المحرم صيداً ٤٥٧
١٣٢. مسألة: لو صاد المحرم في الحرم ٤٥٧
١٣٣. مسألة: لو كسر المحرم بيض النعام ٤٥٨
١٣٤. مسألة: الاضطراب إلى أكل ميتة أو لحم صيد ٤٦٠
١٣٥. مسألة: كيفية كفارة جزاء الصيد ٤٦١
١٣٦. مسألة: تكرر جماع المحرم ٤٦٢
١٣٧. مسألة: في التلبية ٤٦٤
١٣٨. مسألة: طواف النساء ٤٦٦

١٣٩. مسألة: استلام الركن اليماني ٤٦٨
١٤٠. مسألة: لو جرح المحرم صيداً ٤٧٠
١٤١. مسألة: لو تلوط المحرم أو أنى بهيمة أو امرأة في دبرها ٤٧٠
١٤٢. مسألة: الاشتراط في الحج ٤٧١
١٤٣. مسألة: رمي الجمار ٤٧٣
١٤٤. مسألة: الخذف بحصى الجمار ٤٧٥
- ٤٧٧ **كتاب النكاح**
١٤٥. مسألة: الزنى بذات بعل ٤٧٩
١٤٦. مسألة: الزنى بالمرأة في العدة ٤٨١
١٤٧. مسألة: العقد على المرأة في العدة عالماً ٤٨١
١٤٨. مسألة: العقد على المرأة في العدة جاهلاً ٤٨٢
١٤٩. مسألة: لو تلوط بغلام فأوقبه ٤٨٢
١٥٠. مسألة: لو طلق المرأة تسع تطليقات ٤٨٣
١٥١. مسألة: الزنى بالعمة أو الخالة ٤٨٣
١٥٢. مسألة: حرمة المرأة باللعان ٤٨٦
١٥٣. مسألة: نكاح المتعة ٤٨٧
١٥٤. مسألة: نكاح عمة الزوجة أو خالتها ٥٠١
١٥٥. مسألة: نكاح الكتابيات ٥٠٣
١٥٦. مسألة: إعارة الفروج ٥٠٤
١٥٧. مسألة: الشهادة في النكاح ٥٠٦
١٥٨. مسألة: نكاح المرأة بغير ولي ٥٠٨
١٥٩. مسألة: ولاية الجد ٥١٢
١٦٠. مسألة: دفع المهر إلى الزوجة بعضه أو كله ٥١٣
١٦١. مسألة: إذن البنت في النكاح ٥١٤
١٦٢. مسألة: مقدار الصداق ٥١٧

١٦٣. مسألة: لو جعل المهر شيئاً من القرآن ٥١٩
١٦٤. مسألة: أكثر المهر ٥٢١
١٦٥. مسألة: جواز المتعة على أكثر من أربع ٥٢١
١٦٦. مسألة: وطء المرأة في الدبر ٥٢٢

المجلد الثاني

- الفهرس الإجمالي ٥
- كتاب الطلاق ٧
١٦٧. مسألة: الاشتراط في الطلاق ٩
١٦٨. مسألة: الشهادة في الطلاق ١٠
١٦٩. مسألة: ألفاظ الطلاق ١٢
١٧٠. مسألة: النية في الطلاق ١٤
١٧١. مسألة: طلاق الحائض ١٩
١٧٢. مسألة: الطلاق الثلاث ٢٣
١٧٣. مسألة: الطلاق بعد الطلاق ٣٢
١٧٤. مسألة: تعيين المطلقة ٣٤
١٧٥. مسألة: تعليق الطلاق بجزء من المرأة ٣٥
- كتاب الظهار ٣٩
١٧٦. مسألة: النية في الظهار ٤١
١٧٧. مسألة: شرائط الظهار ٤٢
١٧٨. مسألة: الاشتراط في الظهار ٤٢
١٧٩. مسألة: اعتبار التعيين في الظهار ٤٣
١٨٠. مسألة: لفظ الظهار ٤٣
١٨١. مسألة: لو جامع المظاهر ٤٥

- ٤٧..... كتاب الإيلاء.
- ٤٩..... ١٨٢. مسألة: لفظ الإيلاء.
- ٥٠..... ١٨٣. مسألة: القصد في الإيلاء.
- ٥٠..... ١٨٤. مسألة: لو حلف أن لا يقرب زوجته.
- ٥٣..... مسائل كتاب اللعان.
- ٥٥..... ١٨٥. مسألة: لفظ اللعان.
- ٥٦..... ١٨٦. مسألة: لو قذف امرأته الخرساء أو الصماء.
- ٥٧..... ١٨٧. مسألة: لو لاعن زوجته و جحد ولدها.
- ٥٩..... مسائل كتاب العدد و أكثر الحمل.
- ٦١..... ١٨٨. مسألة: عدّة الآيسة و الصغيرة.
- ٦٥..... ١٨٩. مسألة: عدّة الحامل لو طلقت.
- ٦٧..... ١٩٠. مسألة: عدّة الحامل المتوفى عنها زوجها.
- ٦٩..... ١٩١. مسألة: أقلّ زمان لعدّة الطلاق.
- ٧٧..... ١٩٢. مسألة: الإحداد على المطلقة.
- ٧٨..... ١٩٣. مسألة: أكثر الحمل.
- ٨٣..... كتاب الأيمان و النذور و الكفّارات.
- ٨٥..... مسائل الأيمان.
- ٨٥..... ١٩٤. مسألة: اليمين على معصية.
- ٨٨..... ١٩٥. مسألة: لو حلف بالطلاق أو الظهار أو العتق أو الصدقة.
- ٩١..... ١٩٦. مسألة: كفارة مخالفة العهد.
- ٩٢..... ١٩٧. مسألة: لو حنث ناسياً أو مكرهاً.
- ٩٤..... ١٩٨. مسألة: لو حلف على الترك حيناً.
- ٩٦..... مسائل النذور.
- ٩٦..... ١٩٩. مسألة: لفظ النذر.
- ٩٧..... ٢٠٠. مسألة: نذر المعصية.

٢٠١. مسألة: كفارة النذر ٩٩
٢٠٢. مسألة: لو نذر سعيًا إلى مشهد ١٠٠
٢٠٣. مسألة: الاشتراط في النذر ١٠٢
- مسائل الكفارات ١٠٥
٢٠٤. مسألة: لو وطئ أمته حائضاً ١٠٦
٢٠٥. مسألة: لو نام عن صلاة العشاء ١٠٦
٢٠٦. مسألة: لو جرّت المرأة شعرها ١٠٧
٢٠٧. مسألة: لو شقّ ثوبه في موت ولده ١٠٧
٢٠٨. مسألة: لو تزوّج بذات بعل ١٠٨
٢٠٩. مسألة: عتق ولد الزنّي في الكفارة ١٠٩
٢١٠. مسألة: لو أفطر في صوم التابع لمرض ١١٠
٢١١. مسألة: لو أفطر في صوم التابع لغير عذر ١١١
- كتاب مسائل العتق والتدبير والكتابة ١١٣
- مسائل العتق ١١٥
٢١٢. مسألة: القصد في العتق ١١٥
٢١٣. مسألة: ولاء المعتق ١١٦
٢١٤. مسألة: لو علّق العتق بعضو ١١٧
٢١٥. مسألة: اعتبار القرية في العتق ١١٨
٢١٦. مسألة: عتق الكافر ١١٨
٢١٧. مسألة: العبد بين شريكين ١١٩
- مسائل في التدبير ١٢٤
٢١٨. مسألة: القصد في التدبير ١٢٤
٢١٩. مسألة: بيع المدبّر ١٢٥
٢٢٠. مسألة: تدبير الكافر ١٢٦
٢٢١. مسألة: تدبير الشريك نصيبه ١٢٧

٢٢٢. مسألة: المال الذي يخرج منه المدبر..... ١٢٧
٢٢٣. مسألة: تعليق التدبير بعضو..... ١٣٠
- مسائل الكتابة..... ١٣١
٢٢٤. مسألة: مكاتبة الكافر..... ١٣١
٢٢٥. مسألة: المكاتبة المطلقة والمشروطة..... ١٣٢
٢٢٦. مسألة: في بيع أمهات الأولاد..... ١٣٥
- كتاب الصيد والذبائح والأطعمة والأشربة واللباس..... ١٥٥
- مسائل الصيد..... ١٥٧
٢٢٧. مسألة: الصيد بالجوارح..... ١٥٧
٢٢٨. مسألة: لو أكل الكلب من صيده..... ١٦٣
٢٢٩. مسألة: مما يحرم لحمه من حيوان البر والبحر..... ١٦٦
٢٣٠. مسألة: لو وجدت سمكة لا يعلم ذكاتها..... ١٦٩
- مسائل الذبائح..... ١٧٠
٢٣١. مسألة: ذبائح أهل الكتاب..... ١٧٠
٢٣٢. مسألة: استقبال القبلة عند الذبح..... ١٧٤
٢٣٣. مسألة: في العقيقة..... ١٧٥
- مسائل الأطعمة..... ١٨٠
٢٣٤. مسألة: الطعام الذي عالج الكافر..... ١٨٠
٢٣٥. مسألة: لحوم الحمر الأهلية..... ١٨١
٢٣٦. مسألة: لحوم البغال..... ١٨٥
٢٣٧. مسألة: ذكاة الجنين..... ١٨٦
٢٣٨. مسألة: مما يحرم أكله من الذبيحة..... ١٨٩
- كتاب الأشربة..... ١٩٠
٢٣٩. مسألة: حرمة الفقاع..... ١٩٠
٢٤٠. مسألة: عدم تجدد حرمة الخمر..... ١٩٨

٢٤١. مسألة: انقلاب الخمر خلأً ١٩٩
٢٤٢. مسألة: شرب بول ما يؤكل لحمه ٢٠١
- مسائل اللباس ٢١٠
٢٤٣. مسألة: لبس الحرير ٢١٠
٢٤٤. مسألة: جلد الميتة إذا دبغ ٢١٢
- كتاب مسائل البيوع و الربا و الصرف ٢١٥
- مسائل البيوع و الربا ٢١٧
٢٤٥. مسألة: خيار الحيوان ٢١٧
٢٤٦. مسألة: خيار الشرط ٢١٨
٢٤٧. مسألة: في الرباء ٢٢٠
٢٤٨. مسألة: شراء العبد الأبقي ٢٢٤
٢٤٩. مسألة: بيع الفقاع ٢٢٦
٢٥٠. مسألة: لوباع من دون قبض أو إقباض ٢٢٦
٢٥١. مسألة: الإطلاق في مدة خيار الشرط ٢٢٨
٢٥٢. مسألة: خيار العيب ٢٢٩
٢٥٣. مسألة: في استثناء بعض المبيع ٢٣١
- مسائل الصرف ٢٣٢
٢٥٤. مسألة: في الصرف ٢٣٢
٢٥٥. مسألة: فيه أيضاً ٢٣٣
- كتاب الشفعة ٢٣٥
٢٥٦. مسألة: ما يثبت فيه حق الشفعة ٢٣٧
٢٥٧. مسألة: حكم الشفعة لو تعدد الشركاء ٢٤٠
٢٥٨. مسألة: الشفعة للكافر ٢٤٣
٢٥٩. مسألة: سقوط حق الشفعة ٢٤٥
٢٦٠. مسألة: شفعة الوقوف ٢٥٠

٢٥٣	كتاب فيه مسائل شتى.....
٢٥٥	مسائل الهبات.....
٢٥٥	٢٦١. مسألة: الرجوع في الهبة.....
٢٦١	٢٦٢. مسألة: في الهبة أيضاً إذا كانت في مرض الموت.....
٢٦٢	مسائل الضمان.....
٢٦٢	٢٦٣. مسألة: ضمان الأجراء.....
٢٦٥	مسائل الوقف.....
٢٦٥	٢٦٤. مسألة: في الوقف: بيع الوقف.....
٢٦٩	مسائل الشركة.....
٢٦٩	٢٦٥. مسألة: في الشركة: تراضي الشريكين بتفاوت الربح.....
٢٧١	٢٦٦. مسألة: في الشركة أيضاً: ما تصح فيه الشركة.....
٢٧٤	مسائل الرهن.....
٢٧٤	٢٦٧. مسألة: في الرهن: حكم ولد الحيوان المرهون.....
٢٧٦	مسائل الإجازات.....
٢٧٦	٢٦٨. مسألة: إجارة العين المستأجرة.....
٢٧٨	مسائل السَّير.....
٢٧٨	٢٦٩. مسألة: في السير: حكم المحاربين.....
٢٨٤	٢٧٠. مسألة: سب النبي.....
٢٨٩	كتاب مسائل القضاء والشهادات وما يتصل بذلك.....
٢٩١	مسائل القضاء.....
٢٩١	٢٧١. مسألة: حكم الحاكم بعلمه.....
٣٠٣	٢٧٢. مسألة: تشاح الخصمين لدى الحاكم.....
٣٠٥	مسائل الشهادات.....
٣٠٥	٢٧٣. مسألة: شهادة ذوي القربات.....
٣١١	٢٧٤. مسألة: شهادة العبيد.....

٢٧٥. مسألة: شهادة ولد الزنى ٣١٣
٢٧٦. مسألة: شهادة الأعمى ٣١٦
٢٧٧. مسألة: شهادة الصبيان ٣٢٠
- مسائل الحدود و القصاص و الديات و ما يتصل بذلك ٣٢٣
- مسائل الحدود ٣٢٥
٢٧٨. مسألة: حد اللواط ٣٢٥
٢٧٩. مسألة: حد السحق ٣٢٩
٢٨٠. مسألة: حكم إتيان البهيمة ٣٣٠
٢٨١. مسألة: لو زنى أو لاط بميت ٣٣١
٢٨٢. مسألة: في الاستمضاء ٣٣١
٢٨٣. مسألة: في القيادة ٣٣٢
٢٨٤. مسألة: حكم الزاني المحصن ٣٣٢
٢٨٥. مسألة: تكرار الزنى ٣٣٧
٢٨٦. مسألة: تكرار شرب الخمر ٣٣٩
٢٨٧. مسألة: حد شارب الفقاع ٣٤٠
٢٨٨. مسألة: معنى الإحصان ٣٤١
٢٨٩. مسألة: الزنى بذات محرم ٣٤٥
٢٩٠. مسألة: لو زنى الذمي بمسلمة ٣٤٨
٢٩١. مسألة: لو زنى بامرأة إكراهاً ٣٤٩
٢٩٢. مسألة: حكم من زنى بجارية أبيه أو ابنه ٣٥٠
٢٩٣. مسألة: حد السارق ٣٥١
٢٩٤. مسألة: تكرار السرقة ٣٥٣
٢٩٥. مسألة: لو اشترك جماعة في السرقة ٣٥٥
٢٩٦. مسألة: لو ضرب امرأة فألقت حملها ٣٥٦
٢٩٧. مسألة: لو أفزع رجلاً في حال الجماع ٣٥٨

٣٥٨	مسائل القصاص
٣٥٨	٢٩٨. مسألة: لو اشترك جماعة في القتل
٣٦٧	٢٩٩. مسألة: قتل المرأة
٣٦٨	٣٠٠. مسألة: تعاون الجماعة في القتل
٣٧١	٣٠١. مسألة: من قطع رأس الميت
٣٧٢	٣٠٢. مسألة: المعتاد لقتل أهل الذمة
٣٧٣	٣٠٣. مسألة: من ادعى قتل شخص عمداً وادعى آخر قتله خطأ
٣٧٣	٣٠٤. مسألة: من اعترف بقتل شخص عمداً ودفعه آخر عن اعترافه
٣٧٤	مسائل الديات
٣٧٤	٣٠٥. مسألة: دية ولد الزنى
٣٧٥	٣٠٦. مسألة: دية أهل الكتاب والمجوس
٣٧٩	٣٠٧. مسألة: لو قتل الذمي مسلماً
٣٨٠	٣٠٨. مسألة: حكم الشجاج
٣٨٢	٣٠٩. مسألة: في لطمه الوجه والجسد
٣٨٣	كتاب الفرائض والمواريث والوصايا وما يتعلق بذلك
٣٨٥	مسائل الفرائض
٣٨٥	فصل: في الكلام على العصبية
٣٩٨	فصل: في العول
٤٠٩	فصل: في القول بوجوب الرد
٤١٤	المسألة المعروفة بالمشاركة
٤١٧	مسائل المواريث
٤١٧	٣١٠. مسألة: من يرث مع الأبوين
٤١٨	٣١١. مسألة: لو خلف الميت أبوين وبتناً
٤١٩	٣١٢. مسألة: لو خلف الميت أبوين وزوجاً أو زوجة
٤٢٦	٣١٣. مسألة: لو خلف الميت ابنتين وأحد الأبوين وابن ابن

٣١٤. مسألة: حجب الأم ٤٢٧
٣١٥. مسألة: من يرث مع الولد ٤٢٨
٣١٦. مسألة: في الحبو ٤٢٩
٣١٧. مسألة: حجب ولد الصلب من هو أهبط منه ٤٣١
٣١٨. مسألة: إرث الزوج ٤٣٢
٣١٩. مسألة: إرث الزوجة من رباغ المتوفى ٤٣٣
٣٢٠. مسألة: إرث الإخوة من الأب ٤٣٤
٣٢١. مسألة: إرث بني الإخوة ٤٣٥
٣٢٢. مسألة: إرث الملاعن لو أقر بالولد ٤٣٦
٣٢٣. مسألة: إرث المسلم للكافر ٤٣٦
٣٢٤. مسألة: إرث المطلقة في مرض الموت ٤٤٥
٣٢٥. مسألة: إرث الخثني ٤٤٧
٣٢٦. مسألة: حكم مال المفقود ٤٤٩
٣٢٧. مسألة: إرث القاتل خطأ ٤٥٠
٣٢٨. مسألة: لو خلف الميت مالا وأبوين مملوكين ٤٥٣
- مسائل الوصايا ٤٥٤
٣٢٩. مسألة: الوصية للوارث ٤٥٤
- الفهارس العامة ٤٦١
١. فهرس الآيات ٤٦٣
٢. فهرس أسماء السور والآيات ٤٧٣
٣. فهرس الأحاديث ٤٧٤
٤. فهرس الآثار ٤٨٣
٥. فهرس الأشعار ٤٨٤
٦. فهرس الأعلام ٤٨٥
٧. فهرس الأماكن ٤٩٥

٨. فهرس الأديان والمذاهب والجماعات ٤٩٧
٩. فهرس الأيام والوقائع ٥٠٣
١٠. فهرس الأشياء والحيوانات ٥٠٥
١١. فهرس الكتب الواردة في المتن ٥٠٩
١٢. فهرس الكلمات المشروحة في المتن ٥١١
١٣. فهرس مصادر التحقيق ٥١٣